AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



تجليد صالح الدكر
للفون ٢٢٩٧٧

330.962
L95tA
C.1

تاريخ مصر الاقتصادى

فى العصور الحديثة

تأليف

الدكتور محمد فهمى لهيطة

بكالوريوس فى العلوم التجارية وأستاذ فى الفلسفة الاقتصادية من جامعة برمنجهام
دكتور فى العلوم الاقتصادية والمالية والتاريخ الاقتصادى من جامعة ليدز
عضو الجمعية الملكية للإحصاء بلندن — عضو الجمعية الملكية للاقتصاد بلندن
واضع رسالة « علاقة مصر بتجارة سوريا » ببرمنجهام سنة ١٩١٦
ورسالة « العمل والعمال فى مصر » للأستاذية ببرمنجهام سنة ١٩٢٢
ورسالة مركز مصر الاقتصادى للدكتوراه سنة ١٩٢٦
ومؤلف علم الاقتصاد للمصريين سنة ١٩٣٩
ومؤلف الاقتصاد الزراعى والتموين سنة ١٩٤٢
و « عناصر علم الاقتصاد » لهيطة
وعليش سنة ١٩٤٣ ومؤلف
« الاقتصاد الصناعى
والبنك المركزى »
سنة ١٩٤٤

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العماد الأصفهانى « من كتاب عصر المأمون » للأستاذ أحمد فريد رفاعى : —

« إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً فى يومه إلا قال فى غده لو غُير هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » .

فالتاريخ قاس فى عدالته وعادل فى قسوته ! وهذا ما دعانى إلى إخراج الطبعة الثانية من « تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة » . هدانا الله بتمام نعمته .

محمد فهمى لهيطه

الأستاذ بكلية التجارة

١٩٤٥/١/٨

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

تقديم الطبعة الثانية

لكتاب « تاريخ مصر الاقتصادى »

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » : قرآن كريم

معالم التاريخ واحدة ، بالرغم من اختلاف وجهات النظر ، فالتاريخ الاقتصادى يختلف فى وجهة نظره عن التاريخ السياسى والتاريخ الاجتماعى والتاريخ الدستورى والمالى ، كذلك فى عصور تاريخ مصر الاقتصادى نرى أن وجهة النظر قد تختلف عن الأخرى من حيث الأهمية التى يعطيها المؤرخ الاقتصادى للشئون الزراعية والصناعية أو التجارية . وقد يتطلب الحال التبسط فى بعض وجهات النظر طبقاً لعقلية المجتمعين ودرجة ثقافتهم ومكانة بيئتهم ، وظروف أشباع رغباتهم . ولهذا قد راعينا فى الطبعة الثانية شئون التوجيه الاقتصادى المصرى فى العصور المختلفة ، فالتاريخ الاقتصادى قد يبحث شئون التوجيه على ضوء الاستكفاء الأهلى كما هو الحال فى عهد عباس الأول ، وقد يدرس شئون التوجيه على ضوء التعاون الدولى كما كان الحال فى عهد محمد توفيق باشا ، وقد ينقّب شئون التوجيه على ضوء الديمقراطية الرأسمالية كما هو الحال فى عهد فؤاد الأول ، وفى كل هذا يرى الباحث ضرورة ولوج الموضوعات الحديثة من تأهيل وتصنيع وترشيد وتشريك وتحسينات اجتماعية واستقرارات مالية ونقدية ومصرفية بل وإعادة تنظيم الموارد المختلفة لتحقيق أكبر درجة من الرفاهية المادية فى أقل حد من المتاعب والتضحيات على ضوء الحقائق المادية والشخصيات المصرية .

والهدف الذى نسعى إليه هو رفع شئون الإنتاج الحاضر مع عدالة التوزيع على ضوء دروس الماضى والتوجيه القادم . والتاريخ الاقتصادى ثابت الأركان ، ولكنه يفتقر إلى حسن الارشاد وتقرير المبادئ المادية على صحتها . فإذا كانت الاحصائيات المصرية تكاد تكون معدومة فى العصور الماضية ، فأنا نرى أن التحليل الاقتصادى سوف يضىء لنا الطريق للتمكن من تقدير أحوالنا على حقيقة أمورنا .

والله يوفقنا لما فيه خير الأمة المصرية .

مصر الجديدة — ٨ يناير سنة ١٩٤٥

محمد فرهى لهيطه
الأستاذ بكلية التجارة
جامعة فؤاد الأول
الجيزة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

١ — مصر وحضارة أهلها ٢ — أهداف التاريخ الاقتصادى ٣ — موضوع التاريخ الاقتصادى ٤ — التاريخ الاقتصادى والعلوم الأخرى ٥ — تاريخ مصر الاقتصادى ٦ — دراسة التاريخ الاقتصادى المصرى ومقتضياته.

١ — مصر وحضارة أهلها :

كانت مصر مهداً لحضارة غنية ، ومدنية مجيدة ، وأصول اجتماعية نامية ، تعتبر من أروع ما يقف عليه الباحث الاجتماعى والاقتصادى فى التاريخ القديم ، فحين كانت أغلب الشعوب لا تزال فى دور البداوة ، قام على ضفاف النيل شعب موفور الغنى ، عظيم القوة ، سديد الرأى ، كان من أعظم مصادر الحضارة العالمية ، والثقافة المادية ، والنظم الاقتصادية العامة[١] .

ثم إن هذا الشعب أخذت تنتابه عوامل الاضمحلال تارة ، والنهوض طوراً ، فعاش بين الظلمات والنور قروناً عديدة حتى ظن أنه فقد مميزاته الأولى ، لولا أن هُيِّئت له فترات كان فيها يستيقظ ، فيعمل ما يدل دلالة واضحة أنه يوماً لا بد آت يبعث فيه هذا الشعب من جديد ، فيكون مرة أخرى معلماً للشعوب وقائداً للأمم بل وموجهاً للدول فى القومية والدولية سواء[٢] .

وإذا تقصينا أسباب مدنية أى اقليم والأسس التى قامت عليها حضارته ، وجدناها تقوم على عدة عوامل : —

أولها : موارد الثروة الطبيعية الموجودة فى هذا الاقليم ، سواء أكانت دفينة أم ظاهرة . ولموارد الثروة تأثيرها فى حياة الإنسان إذ أنها توجه جهوده المنتجة إلى ناحية معينة ، فنحن مثلا نجد سكان الشواطىء يشتغلون بالصيد أو الملاحة ، والتصدير والاستيراد ، وسكان السهول يحترفون الزراعة ، وسكان المدن يشتغلون بالصناعة ويتفننون فى نموها وتقدمها .

وثانيها : مقدرة الإنسان على استغلال موارد الثروة الطبيعية ومبادلة منتجاتها وتوزيعها

---

(١) راجع « عدد الهلال الممتاز « العرب والإسلام فى العصر الحديث » صفحة ١٦ حيث يخلد الأمير مصطفى الشهابى ذكرى مصر كقلب العالم الإسلامى كما كانت قلب العالم المتمدين .

(٢) « تاريخ مصر القديم » تأليف رولنسون حيث يعدد فترات النشاط فى حياة مصر النامية .

واستهلاكها . والإنسان قد تصل جهوده فى استغلال موارد الثروة إلى الدرجة القصوى ، كما قد تقل هذه الجهود بدرجة تجعل الإنسان يكاد يكون بلا عمل .

وثالثها : مقدرة المجتمع على حسن تنظيم شئونه والتنبؤات بالمستقبل واستمرار تقدمه على ضوء هذا التنبؤات السليمة .

وعلى امتزاج هذه العوامل وتناسب تفاعلها تتوقف درجة مدنية الاقليم فى فترة من الزمان ، فإذا كانت موارد الثرورة الطبيعية موفورة ونشاط الإنسان فى استغلالها بالغاً حدّه فى عصر من العصور وتنسيقه وتنبؤاته سليمة ، وصل الاقليم إلى درجة عظيمة من الغنى الاقتصادى ، كما هو الحال الآن فى دول غرب أوروبا . وليس مجهود الفرد أو الجماعة يمجد شيئاً إذا خلت البيئة الطبيعية من موارد الثروة ، ففى الأصقاع الشمالية التى يكسوها الجليد لم تقم حضارة ولن تقوم حضارة لأن الطبيعة هناك شحيحة لا تمد سكان هذه البقاع بما يقوّم أودهم إلا بالجد والكد والمجهود العظيم ، فكيف تمدهم بما هو أكثر من ذلك من مقتضيات المدنية ولزوميات الحضارة ! وفى الأقاليم الاستوائية نجد الطبيعة كريمة وغنية ، ولكن الإنسان هنا لا يكلف نفسه عناء استغلالها استغلالاً مجدياً وإنما يكاد يكتفى بأن يفتح يديه فيتلقى فيهما من الطبيعة ما به تجود ، ولذلك نجد الأقوام هناك بعيدين كل البعد عن أن يعدّوا فى زُمرة الأمم المتحضرة .

وحين ننظر إلى مصر على ضوء الاعتبارات السابقة نجد أن موارد الثروة فى هذه البلاد — ذات الحضارة القديمة — لم تتغير ولكنها لا تزال تستغل بطريقة أولية بينما تطورت طرق الاستغلال فى أمم أخرى بدرجة أصبحت معها طرق الإنتاج القديمة عقيمة لا تكاد تجدى .

من هذا نرى أن حضارة مصر المستقبلة سوف تنبنى على توجيه جهود المصريين واستثمار قواهم الإنتاجية فى أكثر نواحى النشاط الاقتصادى صلاحية لهم . ولكن كيف نختار ناحية من هذه النواحى لنوجه إليها ونستثمر فيها القوى المنتجة ؟ إذا أردنا أن نصل إلى قرار فى هذا يجب أن نلجأ إلى معرفة حقائق تاريخنا الاقتصادى[1] .

ولا يخفى أن حقائق تاريخنا الاقتصادى مازالت مدفونة فى مختلف الكتب المصرية العربية ، لم يعن بها علماء الاقتصاد العناية الكفيلة بإظهار حقائق أمورها . فإذا بحثها باحث من الأجانب وجهها التوجيه الدولى الذى يساير أغراضه وأهدافه ، وإذا بحثها المصرى فالواجب أن يكون من رجال الاقتصاد والثقافة الاقتصادية السليمة ، لا من رجال لا يمتون للاقتصاد بصلة ولا للتاريخ بكفاية متخصصة . فالحق أن موضوع التاريخ الاقتصادى موضوع شائك ، مركبه خشن ، يتطلب إحصائيات دقيقة ، ومسلكه صعب يتطلب مبادىء اقتصادية عامة ،

---

(١) راجع « على هامش السياسة » لحافظ باشا عفيفى حيث يشرح طرق الوفاء لمصر من واقع أمورها التاريخية .

ومطلبه عسير تعوزه شتى المصادر والاعتماد على المراجع الصحيحة ، فإذا احتاج التاريخ الاقتصادى إلى عناية العلماء ، فهو أولى بدراية المتخصصين من رجال المال والاحصاء والتشريع عنه من رجال الأدب والرياضة العلمية غير المحترفين . ويحتاج التاريخ الاقتصادى فى عصرنا الحاضر إلى تنظيم دراسته وترتيب موضوعاته وتبويب مفرداته حتى نصل عن طريق الاستقراء إلى الأهداف القومية التى نبتغيها . فالدول إذا قيست بمقياس القوة كانت أقواها هى التى تكون أعظمها إنتاجاً قومياً لضروب الثقافة والصناعة ، وإذا قيست الأمم بالثراء والغنى كان أكثرها رواجاً أوسعها علماً بشئون البلاد وثقافة صناعاتها ، وقد آن لمصر أن تقرر لنفسها حقيقة آمن بها العالم ، وهى أنه لا تقوم للأمة قائمة إلا عن طريق رجالها المتخصصين لا فى العلوم فحسب بل المتفرغين تفرغاً خاصاً لتقدم صناعاتها وزراعاتها وتجاراتها بالوزن المحسوس ، وأنى لنا تعرّف الأسس إلا بالعلم والدراية والخبرة ، والتاريخ الاقتصادى هو من أهم الأسس التى ترعى الأمم فى نهضتها على صراط مستقيم .

٢ — غاية التاريخ الاقتصادى :

ولكن هل من فائدة من دراسة التاريخ الاقتصادى ؟ إن التاريخ لا يؤدى ما يمكن العلم البحت أن يؤديه للمجتمع . أنه لا يضيف قوة أو رفاهية مادية للجنس البشرى . ولقد طالما نظر الناس إلى التاريخ كسجل للماضى الميت . ولكن الماضى لا يموت ! أنه يسيطر على الحاضر ويمتلك ناصيته فى قبضته الحديدية . وأن ما حدث فى مصر منذ آلاف السنين يؤثر فى المصريين اليوم بل وسوف يؤثر فى أجيال منهم لم تر بعد نور الوجود[1] .

ليس الحاضر إلا حلقة من حلقات التطور الذى يجرى فى طريقه الطبيعى ، وبهذا لا يمكننا أن ننتزع شعباً من مجرى تاريخه ؛ فالحاضر نتيجة الماضى وأساس المستقبل ، ولا يمكننا أن نعتبره إلا حلقة فى سلسلة التطور . وأن لنا فى تاريخ مصر أمثلة عديدة منها أن احتكار محمد على لمرافق الإنتاج ، وبخاصة الإنتاج الصناعى ، فى النصف الأول من القرن التاسع عشر قضى على المجهودات الفردية فى هذه الناحية ، فلما فشلت سياسة الاحتكار لم تقم على أنقاضها القوى الشعبية لأنها كانت قد فقدت الاعتماد على نفسها[2] ؛ وفى الوقت الحاضر ، ولا تزال هذه القوى متواكلة ، فإنه مع وجود نواح للنشاط الاقتصادى ، فإن الأفراد

---

(١) قارن حديث الأستاذ شفيق بك غربال « العصر الذى نعيش فيه » حيث يذكر أن لكل فكرة جديدة جذوراً واغلة فى الماضى ... » الراديو المصرى ، ٤٢/١/٣١ .

(٢) راجع « التاريخ الاقتصادى للتنظيم » تأليف السير ويليم أشلى حيث يشير إلى حالة الزراعة البريطانية ومساوىء توجيهاتها .

لا يزالون يعتمدون على الحكومة السائدة وينتظرون منها أن تقوم بأوفى نصيب فى تهيئة الظروف الصالحة فى كل ناحية من نواحى الإنتاج الجديدة[١] . وقد نتج عن ذلك أن الأفراد والجماعات والحكومات أصبحت تأخذ بمبادىء التوجيه الاقتصادى ، وأصبحت مسائل التوجيه من مهام وظائف الدول الديمقراطية وغيرها .

والغاية من دراسة التاريخ الاقتصادى هى زيادة المعرفة بالظروف الاقتصادية الماضية والاستفادة منها ، وذلك بتجميع الوقائع المتشابهة وإبراز خواصها المشتركة ، ومن هذه الخواص نستطيع أن نستنبط قوانين يمكننا على ضوئها أن نتنبأ بحدوث حوادث متشابهة فى ظروف متماثلة . وفى بلادنا قد ارتقت مرافق الإنتاج أحياناً إلى أقصى ما كان يرجى لها ، وفى أحيان أخرى قد انحطت هذه المرافق ووصلت إلى درجة يرثى لها . ولكل من الحالين أسباب ونتائج تدخل فى حدود دراسة التاريخ الاقتصادى[٢] .

٣ — التاريخ الاقتصادى :

هو دراسة حياة الإنسان فى عصر من العصور ؛ وذلك فى أحواله المعيشية من حيث إنتاج الثروة ومبادلتها وتوزيعها واستهلاكها .

فالتاريخ الاقتصادى إذاً يتخذ حياة الإنسان محوراً للبحث ولا يعنى بالأشياء المادية إلا من حيث تأثيرها فى الإنسان أو تأثير الإنسان فيها . ومادة التاريخ الاقتصادى — كمادة أى فرع آخر من فروع التاريخ — هى عبارة عن الحوادث الماضية . ولكن هذه الحوادث كثيرة ، لا عداد لها ، وتنحصر مهمة المؤرخ الاقتصادى فى تجميع ما يتعلق ببحثه من الحوادث وترتيبها بحسب أهميتها ، ثم التحقق من صحتها ومقارنتها بمظاهر النشاط الإنسانى الأخرى فى العصر الذى جمعت عنه : كان يقارنها بالأفكار والأنظمة السياسية والقانونية ثم يبتدىء بعد ذلك فى تفسيرها وشرح مسبباتها ونتائجها[٣] .

وحياة الإنسان فى عصر من العصور تتأثر إلى درجة كبيرة بالعوامل المادية ، وأكبر شاهد على ذلك تطور الصناعة من النظام اليدوى إلى النظام الآلى . هذا التطور الذى كان فجائياً وسريعاً حتى استحق أن يسمى « الثورة الصناعية » فى النصف الثانى من القرن

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » المؤلف حيث تشرح أهداف التاريخ الزراعى .

(٢) راجع مجلة الراديو المصرى عدد ٣١/١/٤٢ حيث يشرح الأستاذ شفيق غربال بك العصر الذى نعيش فيه ، ويقول أن بعض العصور ينحرف سير الحضارة عن طريقه ويشق طريقا مستحدثا . . .

(٣) راجع الأستاذ ريس فى كتابه « تاريخ إنجلترا الاجتماعى والصناعى » حيث يذكر علاقة الأسباب بالنتائج المادية ، وقارن أريك لندهول فى كتابه « دراسات فى نظرية النقود ورأس المال » صفحة ٢٢ حيث يتكلم عن المشكلة التاريخية ومحتوياتها .

الثامن عشر اخترعت فى لانكشير (فى غرب إنجلترا) آلات جديدة للغزل والنسيج كانت تدار بالأيدى أو بقوة المياه[١] ، وبعد ذلك بقليل اكتشفت قوة البخار واخترعت الآلات البخارية واستعملت فى إدارة آلات الغزل والنسيج ، واقتضى استعمال الآلات الحديثة زيادة أهمية رأس المال فى الصناعة وإنشاء المصانع الكبيرة التى غمرت الأسواق بالمنتجات الرخيصة فكان من ذلك القضاء على معظم الصناعات والمصانع الصغيرة[٢] .

هذه الثورة الصناعية التى بدأت فى لانكشير فى صناعة الغزل والنسيج سرعان ما انتشرت فى غالبية البلاد الأخرى وفى غالبية الصناعات أيضاً . وليس من الميسور أن نشرح هنا آثار الثورة الصناعية وإنما نكتفى بسرد بعض نتائجها التى منها كثرة المنتجات ورخصها وتقدم طرق المواصلات وفصل العمل عن رأس المال ، وتضارب مصالح العمال مع مصالح أصحاب الأعمال ، ونشوء الحركات الاشتراكية والنقابية والتعاونية والتساهمية ، وزيادة عدد سكان البلاد الصناعية ، ونشاط حركات الهجرة والاستعمار ، وكثير غير هذا حتى أنه ليصعب أن تجد مظهراً من مظاهر الحياة الاجتماعية الحديثة — فى الأمم الصناعية وكثير غيرها — لم يتأثر لدرجة ما بالثورة الصناعية .

ظهر أثر العامل المادى فى تكييف أحوال الأفراد والجماعات ظهوراً واضحاً أثناء القرن التاسع عشر ، وكان هذا داعياً إلى نشوء نظرية التعليل الاقتصادى للتاريخ ، ومحصلها أنه ما من حادثة من حوادث التاريخ إلا ومن الممكن إرجاعها إلى سبب مادى . فإذا كانت مصر لم تعن بهذه الناحية فسوف تتضاعف الجهود وتتخصص الكفاية لما فيه تحقيق الأهداف القومية المصرية .

ولكن كما تؤثر الأسباب المادية فى الأنظمة الاجتماعية ، كذلك تؤثر الآراء الدينية والفلسفية وغيرها فى الأحوال الاقتصادية . فمثلا كان من تأثير افتاء علماء المسلمين بتحريم الربا قطعا أن سيطر غير المسلمين على شؤون مصر المالية فى العهود الماضية[٣] .

وليست حياة الإنسان الاجتماعية ، فى أى عصر ، وليدة العامل الاقتصادى وحده ، ولكنها نتيجة لتفاعل عوامل عديدة ، أحدها العامل المادى ، الذى قد يكون أهمها ، ومن العسير الوصول إلى تفسير واضح للحياة الاجتماعية فى فترة معينة من الزمن ، لو أهملنا الجانب المادى منها . وقد كان المؤرخون فى الماضى يعنون بتاريخ الملوك والعظماء والأبطال ، فلما

---

(١) راجع ماتنوه فى كتابه « الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر صفحة ٢٥٢ حيث يتكلم عن نظام المصانع وأثره فى الانتاج العام .

(٢) راجع لندهول « دراسات فى نظرية النقود ورأس المال » صفحة ٢٤ حيث يعلل ظروف المستقبل من مقدمات الحاضر .

(٣) وأحل الله البيع وحرم الربا » ويقول تعالى أيضاً « واتقوا الله وذروا مابقى من الربا » وقارن تويني فى كتابه « الثورة الصناعية » .

جاء القرن التاسع عشر يحمل فى طياته الاتجاهات الديمقراطية ، تغيرت نظرة المؤرخين إلى التاريخ ، وتناولوا بالعناية حياة الشعوب وعامة الناس ، ومن هذا برزت الناحية الاقتصادية من التاريخ التى تهتم أكثر ما تهتم بأحوال الجماعات المعيشية فى ظروفها الخاصة وثقافة أهلها العامة[١] .

٤ — التاريخ الاقتصادى والعلوم الأخرى :

يدرس التاريخ الاقتصادى الناس فى أحوالهم المعيشية ، أى فيما يحترفونه فى عصر من العصور ، وبذلك يدخل تاريخ الزراعة والصناعة والتجارة والمالية ضمن بحوثه ؛ ومن ذلك تتبين علاقة التاريخ الاقتصادى بعلم الاقتصاد[٢] .

وتتطلب دراسة تاريخ الحرف المختلفة دراسة البيئة الطبيعية وعلاقتها بالإنسان فى زمان ومكان معينين ، لأن الطبيعة تلعب دورها فى توجيه المجهودات المنتجة ومبادلة المنتجات وتوزيعها واستهلاكها ؛ ومن ذلك وجدت الصلة بين التاريخ الاقتصادى والجغرافية وعلى الأخص الجغرافية الاقتصادية .

وكذلك علم الاحصاء يكون أداة من الأدوات التى يعتمد عليها المؤرخ الاقتصادى فى بحثه أثناء تجميعه مواد هذا البحث ومقارنتها ببعضها والاستنتاج منها .

والتاريخ الاقتصادى — كأى علم آخر — يستعين بالحقائق العلمية أيا كان موضوعها ؛ ومن هذا كانت علاقته بكثير من العلوم الطبيعية والاجتماعية التى أوردنا أمثلة قليلة تبين مدى اتصاله ببعضها . ألم نر أن مشكلة البطالة مع أنها من المشاكل الاجتماعية إلى حد بعيد فإنها تمت إلى التاريخ الاقتصادى بكل صلات النسب والحسب ؟

٥ — تاريخ مصر الاقتصادى :

يمكن أن يتناول تاريخ مصر الاقتصادى أى عصر من عصورها ، وسوف ندرس فى هذا الكتاب تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ونعنى بالقرن التاسع عشر ، المدة المحصورة بين الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ وإعلان الحرب العظمى سنة ١٩١٤ ، وفى

---

(١) مازالت بعض الأمم تعتنق مذهب تخليد ذكرى أبطالها من الملوك ورجال الحكم ، حتى قيل إن بعض العصور تسمى باسماء أبطالها ، وتاريخ مصر الاقتصادى هو تاريخ أبطال ورجال ، وسوف نرى إلى أى حد تغيرت هذه الأفكار فى عهدنا الحديث . راجع الثقافة بتاريخ ٣٩/٦/٢٧ حيث يتبين أن تاريخ مصر ينحصر فى طبقة أشخاص يفكرون بقوة إرادة أكثر من غيرهم فأصبح لهم الشأو الأول فى إدارة دفة حكم البلاد . فأصبحنا نتكلم عن عهد محمد على وعهد اسماعيل وعهد فؤاد الأول .

(٢) قارن سليجمان فى كتابه « التحليل الاقتصادى للتاريخ » حيث يشرح علاقة التاريخ بطرق البحث الاقتصادى والعلمى .

هذه المدة مرت مصر وغيرها من بلاد العالم بكثير من التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى ترجع أصولها إلى الثورة الفرنسية والانقلاب الصناعى . والتى كان من نتائجها العديدة إنتشار حرية الرأى ، وشيوع الأنظمة الديمقراطية ، وإرتباط أجزاء المعمورة بروابط وثيقة كادت تجعل منها وحدة اقتصادية متناسبة ، وبذلك أصبحت كل دولة تتخصص فى فرع الإنتاج الذى يكلفها أقل التضحيات ، كما أصبحت تبادل بما يفيض من حاجتها منتجات الدول الأخرى .

٦ — دراسة التاريخ الاقتصادى ومطالبه :

ودراسة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر تقتضى التمهيد لها بالكلام على العهد الذى سبق هذه الفترة ، كما تقتضى استمرار البحث حتى أيامنا الحاضرة . وبما أن التاريخ الذى نكتبه تاريخ اقتصادى وعلى هذا فسوف نعرض الحوادث السياسية عرضاً سريعاً ونكتفى منها بما يعين على إبراز الناحية الاقتصادية[١] .

وما دام للماضى تأثيره البالغ فى حياتنا الراهنة فيجب أن نفض أسراره ونصوره بحوادثه القديمة التى لا نفتأ نتجدد لنفسر به الحاضر ونسير على ضوئه نحو المستقبل .

وهنا نرى لزاما علينا أن نواجه مشكلة التأليف فى التاريخ الاقتصادى ، فقد يرى أهل البلاد الزراعية أن يعنى المؤلف بتاريخ التطورات الزراعية وحاصلاتها والمشاريع العامة والحالة الاجتماعية للبيئة التى يواجهها ، وبذلك يصل المؤلف إلى الأهداف الاقتصادية التى توافق رجال الزراعة . وقد يرى أهل الصناعة أنهم لا يهتمون بالزراعة اهتمامهم بالصناعة ولذلك يطالبون علماء التاريخ الاقتصادى بمؤلف يشبع ما هم عليه من رغبة فى هذا التوجيه ، ومثل رجال الزراعة والصناعة رجال التجارة والمواصلات وتجار الجملة والقطاعى ، وقد راعى علماء البلاد المتقدمة هذه النزعات وأفاضوا فى هذه التوجيهات ، ولكنا نعتقد فى صحة ماقاله أحد المستشرقين « إن تاريخ مصر برمته فى عهده الحديث إنما ينحصر فى طبقة أشخاص يفكرون بقوة وإرادة وتوجيه أكثر من غيرهم حيث منحتهم الطبيعة ما حقق آمال أمتهم فيهم بقدر استطاعتهم فى ظروفهم المختلفة . لهذا رأينا بحث تاريخ مصر الاقتصادى على ضوء حكام مصر فى العصور المختلفة بدلا من دراسة الزراعة على حده ، والصناعة على حده والتجارة والمواصلات على حده ، حيث أن هذه الموارد تطورت تطوراً يناسب

---

(١) تاريخ أوربا الاقتصادى تأليف الأستاذ أوجل ، وقارن عدد الثقافة ٣٩/٦/٢٦ .

عقيدة الحاكم وسياسة الحكومة مسيّرة لإرادته ورغبته من الحكم[١]. وأصبحت اقتصاديات الزراعة والتموين واقتصاديات الصناعة والبنوك واقتصاديات التجارة والمواصلات تستحق عناية المؤلفين الخاصة ، لما فى ذلك من وصلها بالأهداف الخاصة التى تعتمد على قواعد قومية عامة وتطورات اقتصادية خاصة .

إن رسالة التاريخ الاقتصادى فى مصر تدل دلالة ظاهرة على أن كل عصر من عصور التاريخ الحديث كان وحدة فنية وعلمية ، مرتبطة الأجزاء ، تخدم بعض أجزائها البعض الآخر ، كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وتخدم رسالته جميع النواحى الزراعية والصناعية والتجارية والمالية ، فتواصل هذه النواحى سيرها للوصول إلى الهدف القومى الدقيق ، فإذا انهار ركن ضعف كيان الأجزاء الأخرى وسوف نرى إلى أى حد أدّى التاريخ الاقتصادى رسالته فى مصر .

ولا يفوتنى فى ختام هذه المقدمة أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى حضرة المربى الكبير الأستاذ على الزينى عميد كلية التجارة على ما أفاضه على من تشجيع وما حبانى أياه من تعضيد وتقدير . كذلك لا أنسى أن أشكر حضرة الأستاذ عبد الرحيم فرغل المدرس بكلية الشريعة على ما قام به من مجهود يذكر فى تنقيح بعض عبارات هذا الكتاب . مما هيأ لى تتميم ما بدأت به . وأخيرا لا أنسى أن أذكر فضل البيئة المنزلية فى إتمام هذا الكتاب على الوجه الأكمل ، جزاهم الله عنى خير الجزاء .

وبالله الهداية وحسن التوفيق .

محمد فؤادى الشيطا

كلية التجارة — ٨ يناير سنة ١٩٤٥

---

(١) كان من الممكن ترتيب دراسة التاريخ الاقتصادى بترتيب يناسب تكوين الدولة بين قواعد عامة للنظام المالى والرق والربا والنقود والانتاج والتوزيع ونظريات الملكية وطرق استغلال الأرض وإحجام المصانع صغيرة كانت أو كبيرة ، ولكنا طبقا للمبادئ الصحيحة لتاريخ مصر الاقتصادى اتبعنا النظام الموافق لأحوال البلاد وثقافة أهلها ، ثم خصصنا مؤلفات أخرى للاقتصاد الزراعى والتموين ، والاقتصاد الصناعى والبنك المركزى والاقتصاد التجارى والمواصلات الخ .

تمهيد

كان يحكم مصر فى بداية تاريخها ملوك من أبنائها الفراعنة يمتازون بالتوجيه الاقتصادى المنشود والتناسب المقصود . وفى أوائل القرن السادس قبل الميلاد أغار الفرس على مصر فبقيت تحت حكمهم حوالى مائتى عام ودخلت فى حكم نظام اقتصادى واسع الأطراف يستحق العناية والتدقيق .

ولما بدأت حكومة الفرس تضعف فتح الاسكندر بلادهم ، ثم فتح مصر ، ولكنه مات بعد ذلك بقليل ، فاستقر بمصر بطليموس أحد قواده وبقى يحكمها هو وذريته من بعده[1] . فى دائرة معينة معروفة ، وقبل بداية القرن الأول الميلادى أغار الرومان على البلاد فأصبحت مصر جزءاً من الأمبراطورية الرومانية[2] .

وفى منتصف القرن السابع الميلادى جاء العرب فاتحين ، وصارت مصر جزءاً من الأمبراطورية العربية ، ولما ابتدأت هذه الأمبراطورية تتفكك استقلت البلاد تحت حكم الطولونيين والأخشيدين والفاطميين والأيوبيين .

وقد أكثر الأيوبيين من شراء المماليك من آسيا وأسكن الصالح أيوب — أحد ملوكهم — المماليك فى جزيرة الروضة فأصبحوا يسمون المماليك البحرية ، وقد اغتصب هؤلاء الملك من الأيوبيين واستقلوا بحكم البلاد[3] . وأصبحت البلاد تحت إدارة لا هى أهلية ولا هى دولية ولا هى موجهة توجيهاً يحقق مطالب المصريين السليمة .

وجرى المماليك على سياسة شراء المماليك ، وكانوا يسكنونهم أبراجاً فى القلعة ؛ وما كاد هؤلاء المماليك الجدد يشعرون بقوتهم حتى اغتصبوا الحكم من المماليك البحرية وأسسوا دولة « المماليك البرجية أو الشراكسة » .

وفى سنة ١٥١٧ فتح السلطان سليم — سلطان الأتراك — مصر ، وصارت البلاد ولاية عثمانية حتى ١٧٩٨ عند ما مهدت الحملة الفرنسية السبيل لمحمد على لحكم مصر هو والعائلة المالكة من بعده ، ويمكننا أن نبين تطورات الحكم المصرى قبل الفتح العثمانى وبعده فيما يأتى :

---

(١) « مصر » تأليف والس بدج وبالاخص الفصل عن الحياة الاجتماعية عند قدماء المصريين وقارن « تاريخ مصر القديم » تأليف ادجاد وغريفال .

(٢) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف .

(٣) راجع « رسالة القواعد العامة للنظام المالى الاسلامى أى الأفكار الاقتصادية عند العرب » للأستاذ محمد فؤاد شفيق شبل .

تطورات الحكم المصرى قبل الفتح العثمانى و بعده

الحكومة	مدتها حوالى	من سنة	إلى سنة
الفراعنة	٣٠٠٠ سنة	٣٤٠٠ ق.م.	٥٢٥ ق.م.
الفرس	٢٠٠ »	٥٢٥ ق م.	٣٣٢ ق.م.
الإسكندر والبطالسة	٣٠٠ »	٣٣٢ ق.م.	٣٠ ق.م.
الرومان	٦٠٠ »	٣٠ ق.م.	٦٣٩ م.
العرب	٢٠٠ »	٦٣٩ م.	٨٦٨ م.
الدول الإسلامية (والطولونية والأخشيدية والفاطمية والأيوبية)	٤٠٠ »	٨٦٨ م.	١٢٥٠ م.
المماليك البحرية	١٠٠ »	١٢٥٠ م.	١٣٨٢ م.
المماليك الجراكسة	١٠٠ »	١٣٨٢ م.	١٥١٧ م.
العثمانيون	٢٨٨ »	١٥١٧ م.	١٨٠٥ م.

الحملة الفرنسية	١٨٩٨	من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١	سبتمبر ١٨٠١

العائلة المالكة	ولد سنة	مدة حكمه	توفى سنة
محمد على باشا	١٧٦٩	من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨	١٨٤٩
إبراهيم باشا	١٧٨٩	» ١٨٤٨ » ١٨٤٨	١٨٤٨
عباس باشا الأول	١٨١٣	» ١٨٤٨ » ١٨٥٤	١٨٥٤
سعيد باشا	١٨٢٢	» ١٨٥٤ » ١٨٦٣	١٨٦٣
إسماعيل باشا	١٨٣٠	» ١٨٦٢ » ١٨٧٩	١٨٩٢
توفيق باشا	١٧٥٢	» ١٨٧٩ » ١٨٩٢	١٨٩٢
عباس حلمى الثانى	١٨٧٤	» ١٨٩٢ » ١٩١٤	—
السلطان حسين كامل	١٨٥٣	» ١٩١٤ » ١٩١٧	١٩١٧
فؤاد الأول	١٨٦٨	» ١٩١٧ » ١٩٣٦	١٩٣٦
فاروق الأول	١٩٢٠	» ١٩٣٦	

الباب الاول

حالة مصر فى عهد أمراء المماليك منذ الفتح العثمانى

الفصل الأول

الحالة السياسية ومجمل وصف نظام الحكم العثمانى

١ — مصر والاستعمار المادى ٢ — نظام الحكم العثمانى ٣ — التقسيمات الإدارية ٤ — تطور نظام الحكم العثمانى ٥ — على بك الكبير وتوجيهه .

١ — مصر والاستعمار المادى :

يرتكز الفتح والاستعمار والرغبة فيهما على عوامل أكثرها ظهوراً العامل المادى ، وعلى هذا الأساس كانت مصر — ذات الموارد الوفيرة — فى كثير من أدوار تاريخها ، قبلة أنظار الدول الطامحة إلى الاستعمار . وفى بداية القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية تعمل على توسيع رقعة امبراطوريتها ، فاتجه نظر السلطان سليم — أحد سلاطينها — إلى مصر وسار إليها بغية فتحها . فجهز السلطان الغورى جيشاً كبيراً وقاده إلى شمال الشام حيث انتصرت عليه جيوش سليم الأول التى لاقته هناك وهزمته فى موقعة « مرج دابق » سنة ١٥١٦ ، وقتل فى هذه الموقعة السلطان الغورى وبذلك استولى الأتراك على الشام — وهى حينئذ من الممتلكات المصرية — وتقدموا لفتح مصر فلم تقو على صدهم الجيوش المصرية ودخلوا القاهرة فى يناير سنة ١٥١٨ وشنقوا طومان باى سلطان مصر الجديد . وكانت الحياة الاقتصادية تساعد على هذا الفتح .

٢ — نظام الحكم العثمانى :

فقدت مصر بالفتح التركى عظمتها الماضية أو محى دورها فى تاريخ الشرق الأدنى ، إذ أصبحت واحدة من الولايات العثمانية ، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن

من الدخل بمختلف أنواعه ؛ غير أنه كان يولى إدارتها فئة من الناس قليلة الكفاية والأمانة فى معظم الأحيان . أما الشعب المصرى فقد بقى كما كان دائما قليل الاكتراث بالفاتحين : يعمل ويزرع ويدفع ويعيش ، على نحو ما ، فى هدوء وسكون[١] .

بقى السلطان سليم فى مصر حتى سبتمبر سنة ١٥١٧ . ثم غادرها إلى مقر السلطنة ؛ وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر فى نظام للحكومة يضمن به تابعيه مصر لتركيا ، إذ أنه كان قد عقد العزم على أن يستغل الشعب المصرى الهادئ العامل ؛ ولكن بُعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية ، وقلة ثقة السلطان فى أتباعه الذين قد يوليهم حكومتها ، معناه من أن يترك سلطة الحكم لأحد هؤلاء الأتباع ، وكان من نتيجة هذا أن فكر فى تقسيم السلطة بين الوالى ، وديوان مكون من ضباط الحامية التركية التى رأى أن يتركها فى مصر ؛ وكانت كل من السلطتين تعتمد على الأخرى . وكان الوالى (أو الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحب السلطة العليا فى البلاد ، يعينه السلطان لمدة لم تكن تتجاوز فى المتوسط ثلاث سنوات ، ويشرف على جمع الجزية[١] ، ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة أعضاء الديوان الذين كان لهم الحق فى رفضها ، كما كان لهم الحق فى عزل الوالى إذا اشتبهوا فى أنه يفكر فى خيانة السلطان[٢] .

وقد تركت السلطة التنفذية فى أيدى أمراء المماليك الذين كان للديوان حق تعيينهم وعزلهم ، ولكنهم كانوا مسئولين أمام الوالى عن القيام بالواجبات التى فرضت عليهم .

وقد خلف السلطان سليم ابنه سليمان القانونى ، الذى بدأ ينظر فى أنظمة أمبراطوريته الواسعة ، وقد بدأ بمصر ، فسافر إليها وعدل نظام حكومتها بأن حول الحامية إلى شبه جيش احتياطى ، وضم إليها فرقة من المماليك ؛ كذلك استبدل بالديوان ديوانين أحدهما يسمى الديوان الكبير ، ويؤلف من رؤساء فرق الحامية وبعض كبار الموظفين ، ومهمته النظر فى الأمور الرئيسية للحكومة ؛ والثانى يسمى الديوان الصغير وينعقد يومياً فى القلعة — مقر الباشا — وينظر فى الأمور العادية ، ويتألف من رؤساء الفرق ونائب الوالى وكان يحضر جلسات الديوانين من وراء ستار ، كما كان العرف المتبع فى تركيا .

وقد بقيت سلطة الحكم الحقيقية فى أيدى أمراء المماليك ، وقد كانوا حكام مصر قبل الفتح العثمانى ، ويرجع أصلهم إلى زمن بعيد أقربه أيام الملك الصالح أيوب الذى أكثر من

---

(١) « إنجلترا فى مصر » تأليف اللورد ملنر .

(١) بيد أنّ دخل الحكومة فى الاسلام يتكون من ثلاثة منابع وهى ١ — دومين الدولة من زراعة وتجارة وصناعة وحرف ٢ — من نصيب الدولة من الغنائم التى تستولى عليها الجيوش الاسلامية فى فتوحاتها ٣ — ومن الضرائب والرسوم والأتاوات ، أصبحت الجزية الدخل الاصلى للاتراك .

شرائهم من أسواق غرب آسيا وأسكنهم فى جزيرة الروضة قرب القاهرة واستخدمهم جنداً فى الجيش المصرى ، ولما شعروا بقوتهم اغتصبوا الملك من الأيوبيين وأسسوا دولة المماليك البحرية التى سميت كذلك لأن النيل عند مسكنهم ، فى جزيرة الروضة ، كان يسمى البحر لاتساعه .

وقد اشترى المنصور قلاون — أحد سلاطين المماليك البحرية — آلافاً من المماليك الشراكسة من بلاد الجركس والقوقاز — غرب بحر قزوين — واسكنهم أبراجا فى القلعة ؛ وما كاد هؤلاء يشعرون بقوتهم حتى اغتصبوا الحكم من دولة المماليك البحرية وأسسوا دولة « المماليك الشراكسة أو البرجية » التى كان آخر سلاطينها « طومای باى » الذى شنقه الأتراك حين فتحوا القاهرة .

وقد أسندت إدارة البلاد المحلية إلى بقايا المماليك البحرية والشراكسة ، وقد جعل منهم السلطان سليمان ٢٤ بيكا يتولون حكم مديريات القطر المصرى وكبرى الوظائف .

التقسيمات الإدارية :

كانت مصر مقسمة من الوجهة الإدارية إلى ستة عشر إقليما (أى مديرية) منها تسعة فى الوجه البحرى هى الجيزة ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والبحيرة ؛ والباقى فى الوجه القبلى وهى اطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا .

وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كلا منها مدير يسمى « السنجق » يساعده وكلاء يسمى كل منهم « الكاشف » أما باقى الأقاليم فكان يحكم كل واحد منها كاشف ؛ وكان السناجق والكشاف من أمراء المماليك ويعينهم الباشا بموافقة الديوان .

وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستتباب الأمن ؛ فكان عليهم أن يتعهدوا جسور النيل ، ويعملوا على تقويتها قبيل الفيضان وحراستها أثناءه ، على أن يسخروا فى ذلك الفلاحين ، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض ، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى اقليمهم طبقاً للفئات المفروضة على الأراضى الزراعية[١] ، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزانة الدولة فى القاهرة[٢] . وعليهم أخيراً المحافظة على الأمن وعلى الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو ، الذين كثيراً ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم .

---

(١) كان من الواجب أن يسجل الحاكم أن مصادر الدولة وموارد دخلها تنقسم إلى قسمين ١ — مصادر دائمة متجددة فى شكل الضرائب السنوية ٢ — مصادر غير دائمة أو فجائية أو طارئة وهى كالغنائم والفيء والأرباح الاستثنائية وغيرها من أموال .

(٢) راجع كتاب « الخراج » ليحيى بن آدم صفحة ١٧ وقارن « العقد الفريد للملك السعيد صفحة ١٦٢ .

هذا فيما يتعلق بإدارة الأقاليم ، أما الإدارة المركزية فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالى . والدفتردار ومهمته ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى . والروزنامجى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها . وأمير الحج وهو يرافق الحجاج ويوزع الصدقات والهدايا التى ترسل سنوياً إلى الحجاز . والخازندار الذى يحمل الجزية سنوياً إلى الآستانة . وأمين العنابر وهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الأهالى كضرائب . وقاضى القضاة وهو المشرف على الأنظمة القضائية وكان فى الغالب تركياً يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاة آخرون ، وكانت وظائف القضاة عرضه للبيع لمن يدفع فيها أكبر ثمن مما أدى إلى اختلال النظام القضائى وانحطاطه إلى أبعد حد . وقد كانت كبرى الوظائف السابقة جميعها تسند إلى بكوات المماليك[١] .

٤ -- تطور نظام الحكم العثمانى :

كانت الهيئات الثلاث ، الوالى وأهل الديوان والمماليك ، لا تفتأ تتنازع مما أدى إلى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ما قصده السلطان سليم ، الذى كان غرضه الأول من وضع هذا النظام هو ضمان تبعية مصر لتركيا والحصول على الجزية ، بغض النظر عن مصلحة البلد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية . ومع مضى الزمن قويت سلطة المماليك على حساب ضعف الهيئتين الأخريين فسيطروا على البلاد . وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يختط سياسة إصلاحية ، فصار همه أن يجمع أقصى ما يمكنه جمعه من الأموال للسلطان والسلطات الحاكمة فى تركيا ولنفسه[٢] ، كذلك أضعف الولاة نزاعهم الدائم مع الديوان والمماليك . أما الديوان فقد بدأ يضعف على ممر الأيام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى . واندماج أعضائه بالمصاهرة مع المماليك ، وإحلال هؤلاء الأخيرين محل ضباط الحامية فى كل ما كان يخلو من الوظائف حتى صار الديوان أخيراً مكوّناً من زعماء المماليك ؛ كما أفقدت قلة اشتباك الحامية فى الحروب ضباطها كثيراً من صفاتهم الحربية .

هكذا ضعفت هيئتان من هيئات الحكم بينما الهيئة الأخيرة ، المكونة من أمراء المماليك ، قد طغت طغياناً كبيراً عليهما ، فأصبح المماليك أصحاب الكلمة العليا فى البلاد . وزادت قوتهم بما كانوا يشترونه من المماليك الجدد .

---

(١) راجع « قناة السويس » تأليف محمد طلعت حرب باشا حيث يذكر علاقة محمد بك أبو الذهب بالإنجليز ، وقارن « الحراج » ليحيى ابن آدم صفحة ١٧ .

(٢) كانت موارد الإيراد فى حكم الأتراك تكاد تكون طارئة مثلها مثل الغنيمة والفىء فى عصر الإسلام الأول ، إذ كان هذا المورد أعظم شأناً فى صدر الإسلام ، ومن الغنائم والفىء كان يتكون الشطر الأعظم من ميزانية بيت المال . راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف .

ولم يكن لأمراء المماليك نظام متبع للرآسة ، فكانت الغلبة للأقوى . وكان رئيس المماليك المسمى « شيخ البلد » يصل إلى مركزه بالقوة وأصبحت سلطته — أثناء القرن الثامن عشر — لا تدانيها سلطة ، إذ كان زعيم حكام الأقاليم وأعضاء الديوان — وبهذا أغار على حقوق الوالى فانتقلت إليه عملياً . وقد كان يكفى أن يرسل شيخ البلد رسولاً يقول للوالى « إنزل ياباشا » فيكون هذا أمراً بالعزل ويضطر لمغادة البلاد[١] .

وكان هم المماليك جمع المال لا من المصريين فحسب ، بل من المماليك الأقل قوة وسلطاناً حتى شبهها أحد العلماء بالسلطة التى يكتسبها الفاتح من أهل البلاد المفتوحة ، ولهذا نرى أن هؤلاء المماليك لم يراعوا قواعد الحكم السليم فى الشئون المالية العامة . فقد خلطوا بين أنواع الضرائب المختلفة حتى بين الغنيمة والفئ . فالغنيمة والفئ مختلفان وإن كانا يؤديان إلى معنى واحد : وهو المقدار من الأموال التى تستولى عليها جيوش الدولة فى حروبها . والغنيمة هى ما غلب عليه المسلمون حتى يأخذوه عنوة ، والفئ هو ما صولحوا عليه ، وبينما كان المسلمون يخمسون الغنائم والفئ فيحصل الذين حضروا المعركة أربعة أخماس ويرسل الخمس إلى بيت المال ، أخذت المماليك فى وضع يدها على كل أنواع الضرائب باختلاف أصولها وموارداها[٢] .

٥ — على بك الكبير : «العزم ماض لا يعتوره فتور» قول حكيم

لم يكتف المماليك بما فى أيديهم من السلطة بل عملوا على التحرير نهائياً من السيادة العثمانية فى عهد زعيمهم «على بك الكبير» الذى صار شيخاً للبلد سنة ١٧٦٣ ، ثم انتهز فرصة ضعف تركيا فأعلن استقلال مصر سنة ١٧٦٩ وطرد الوالى ، وامتنع عن دفع الجزية ، التى كانت الصلة الباقية بين مصر وتركيا ، وضرب النقود باسمه ، وأراد توسيع حدود بلاده ، ففتح الحجاز واليمن وأرسل جيشاً بقيادة « أبى الذهب » زوج ابنته لفتح الشام ، فلما فتحها حرضته تركيا على خيانة سيده ووعدته بمشيخة البلد ، فعاد إلى مصر وحارب على بك الكبير وهزمه ومات على بك متأثراً بجراحه أثناء القتال .

وعين السلطان أبا الذهب شيخاً للبلد وأرسل والياً عثمانياً إلى مصر ، فعادت البلاد إلى الفوضى . وقد مات أبو الذهب واستتب الأمر من بعده لاثنين من أمراء المماليك هما ابراهيم بك ، الذى صار شيخاً للبلد . ومراد بك الذى صار أميراً للحج وقائداً للجند ، وقد تلاشى

---

(١) راجع « تاريخ أوربا الحديث » تأليف الأستاذ رياض جندى ملطى صفحة ١٦٢ ، وقارن « منهج التاريخ » تأليف الأستاذ عباس الخزادلى صفحة ٩٢ .

(٢) راجع « تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام » الباب الثالث عشر ، وقارن « العقد الفريد للملك السعيد » صفحة ١٦٢ وأيضاً « الخراج » لقدامة بن جعفر ، الباب العاشر .

بجانب نفوذهما نفوذ الوالى التركى . واستمر هذا النظام الثنائى فى الحكم حتى مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر سنة ١٧٩٨[١] . ومما يدل على هذا النفوذ أن بريطانيا العظمى عقدت اتفاقاً تجارياً فى سنة ١٧٧٩ مع محمد بك أبو الذهب ، مضمونه السماح للسفن الإنجليزية بالمرسى بميناء السويس وتفريغ البضائع بها نظير رسوم حددتها المعاهدة ، كذلك حاول الفرنسيون أن ينالوا فى سنة ١٧٨٥ بعض امتيازات تجارية من المماليك الذين كان لهم الحول والطول فى ذلك الوقت ، وفعلاً عقدوا اتفاقية مع بعضهم فى سنة ١٧٨٥ بأن ترسوا مراكبهم فى السويس وأن تُعامل معاملة المراكب المصرية تماماً على أن تتقاضى مصر رسوماً بواقع ٣ ٪ من ثمن البضائع وأن تضمن مصر عدم تعدى العرب عليها ، ولكن السلطان عندما بلغه خبر هذه الاتفاقية أرسل أسطولا للمياه المصرية ، وطرد فعلاً مركباً فرنسية كانت راسية بالسويس وألغى الاتفاقية[٢] . ومع هذا فقد كان سلطان المماليك يتوغل فى داخل البلاد من مدنها إلى قراها ، بدون توجيه قومى معين .

الفصل الثانى

الحالة الاجتماعية

١ — الحالة الاجتماعية وعناصر المجتمع : ١ — العثمانيون ٢ — المماليك
٣ — المصريون ٤ — الظواهر الاقتصادية ونتائجها .

كان عدد السكان يبلغ نحو ثلاثة ملايين ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافاً بيناً ، ويمكننا تقسيمهم إلى العثمانيين والمماليك والمصريين .

١ — أولا : العثمانيون :

كان من العثمانيين الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبار الموظفين ، وكان همّ الوالى ينحصر

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى الحديث » للأستاذين عفيفى وعبد الكريم ، « وقناة السويس » ، لمحمد طلعت حرب باشا صفحة ١٤ حيث يقول إنه فى سنة ١٧٧٩ عقد الانجليز اتفاقاً مع محمد بك أبو الذهب مضمونه السماح للمراكب الانجليزية بالمرسى بميناء السويس وتفريغ البضائع بها نظير رسوم حدودها ، والتزمت الحكومة المصرية بحمل هذه البضائع إلى القاهرة على مسئوليتها ، ولكن السلطان عندما بلغه ذلك أمر بعزل الموظفين الذين وقعوا هذه المعاهدة .

(٢) راجع « قناة السويس » تأليف محمد طلعت حرب باشا صفحة ١٥ .

فى جمع ما يمكنه جمعه من الأموال فى المدة القصيرة التى يبقاها فى الحكم ، والتى لم يدر على وجه التحقيق متى تنتهى . وقد كان بقاء الوالى فى منصبه يتوقف على رضاء السلطان وكبار رجال حكومته ، فكان عليه إذن أن يغمرهم بالهدايا بين حين وآخر ، كما كان عليه أن يدخر للأيام المقبلة فى مصيره المجهول ، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة . ومن الولاة من كان يتغالى فى استنزاف أموال الأرامل واليتامى ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة .

وكان الوالى كثير العناية بمظاهر الحكم ، فعند وصوله للقاهرة بعد تعيينه تضرب له المدافع ويسير ممتطياً جواده فى موكب رائع يحيط به عدد كبير من الفرسان والمشاة وزعماء المماليك[١] .

أما أعضاء الديوان فبعد أن فقدوا صفاتهم الحربية لقلة اشتغال الحامية بالحروب ، أخذوا يتشبهون بالمماليك وينحون نحوهم فى طرق معيشتهم واختلطوا بهم بالمصاهرة وعاشوا عيشة الترف والكسل والخمول ، وابتدأوا يقتنون الأراضى ويعيشون على دخلها[٢] .

٢ — ثانياً : المماليك : « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم » .

كان عدد المماليك لا يزيد على عشرة آلاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخ ويقتنون الجوارى والغلمان ليدربوهم على الحرب والفروسية ويعلموهم مبادىء القرآن حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاه إلى رتبة بك فى احتفال عظيم وجعله من أتباعه وأنصاره وأعضاء حزبه يدين له بالولاء طول حياته ، وينحاز إلى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماليك من المشاحنات والمنازعات ، التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر ، وكان الدافع إليها الرغبة فى السيادة والوصول إلى ساطة الحكم التى أصبحت حين ضعفت تركيا فى أيدى أقوى المماليك وأكثرهم أنصاراً .

ولم يكن للمماليك نظام متبع للرئاسة بل كان سبيلهم للوصول إليها المشاحنات والمنازعات والدسائس ، واضطر كل واحد من زعمائهم أن يقوى نفسه بالحصول على الأموال والأتباع ليصل بهذه وهؤلاء إلى أغراضه . ومن أمراء المماليك من كان يملك أكثر من ألفى مملوك ، يعولهم ويرعاهم وينفق على ضرورياتهم وكمالياتهم التى كانت مظهر غناه وعنوان سيادته .

وقد بسط أمراء المماليك أيديهم على معظم الأراضى ، ففى بعض الأحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب أمير واحد . وهم مع ذلك قد أهملوا الزراعة فساءت حالتها فقلت

---

(١) راجع هارولد لاسكى فى كتابه « قواعد السياسة » من المقدمة للطبعة الثالثة حيث يتكلم عن القيودات وطرق التحرى منها لمصلحة المجتمع ، وقارن لين فى كتابه « عادات المصريين وأخلاقهم الاجتماعية » .

(٢) راجع اللورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » حيث يظهر تقسما دقيقا للمجتمع المصرى .

المحصولات وارتفعت الأسعار نتيجة لهذه القلة وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من أفراد الشعب فتقتل الأيدى العاملة وتزداد الحالة سوءاً على سوء .

وكان لا بد للمماليك من الحصول على الأموال الطائلة التى يقتضيها نوع المعيشة التى يعيشونها ، فأرهقوا الزراع والصناع بالضرائب . كذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر وكذلك على التجار المقيمين بالديار المصرية مما أدى بهؤلاء الأخيرين أن يضجوا بالشكوى ويستصرخوا بلادهم للعمل على المحافظة على حقوقهم[١] .

ومع هـذا كله فقد كان أمراء المماليك أكثر الحكام اتصالا بأفراد الشعب ، وكانوا كثيراً ما يشركونهم فى حفلاتهم وأفراحهم مما جعل الأهالى يشعرون نحوهم بنوع من حب المسود لسادته . وكيف لا وقد كانوا مادة الجيش ورجال الحكومة .

٣ — ثالثاً : المصريون :

كان المصريون هم الطبقة المنتجة فى الزراعة والصناعة والتجارة الأهلية ؛ ومع أنهم أغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضرورى من المأكل والملبس والمسكن . ويرجع سوء حالة المصريين إلى قلة ثروة البلد ، وقلة إنتاجها ، نظراً لاهمال الأعمال العامة ، الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية عن مصالح الشعب فى مجموعه ، كما أن ثروة البلد على قلتها كانت توزع توزيعاً غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستولون على النسبة العظمى من دخل البلاد مع قلة عددهم بالنسبة لعدد المصريين . فالدخل الأهلى إذن كان قليلا وكان ما يصيب المصريين منه نسبة قليلة والنتيجة الحتمية لهذا هى انحطاط مستوى المعيشة[٢] .

٤ — الظواهر الاقتصادية ونتائجها :

كان الفلاحون والعمال يلبسون أردية من القماش الرخيصة ويعيشون على خبز الأذرة ويسكنون فى أكواخ حقيرة تشاركهم فيها دوابهم وسوائمهم ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة دائماً إذ كانت المجاعات والأوبئة تنتشر بين آن وآخر فتحصد الآلاف من السكان ، ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن فى البلاد طب ولا أطباء ، وإنما كان الناس متروكين لمدّعى الطب من المنجمين والحلاقين ومن إليهم .

وكان الجهل متفشياً فلم يكن فى البلد معاهد للتعليم إذ أهملت ، واستولى على دخل أوقافها

(١) راجع لاسكى « قواعد السياسة » حيث يشرح الرأسمالية ويوازن بين أهليتها ودوليتها .

(٢) راجع العمل والعمال بمصر « تأليف الدكتور لهيطه ، وقارن « إنجلترا فى مصر » تأليف اللورد ملنر وأيضا « المماليك فى مصر » تأليف أنور زقلمة صفحة ١٠٤ .

الحكام ، فتخربت مبانيها وتشرد معلموها ، ولم يبق غير عدد قليل من المكاتب ، وكان من الممكن أن تفقد مصر كل صلة علمية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الأزهر الذى قاوم كل عوامل الفناء ، وإن لم يسلم من التدهور الذى أصاب كل مرافق البلاد الأخرى .

وقد كان الحكام ، من العثمانيين والمماليك ، يعتبرون أن حالة المصرى إن هى إلا حالة طبيعية ، ويعتقدون أنه مسخر للعمل من أجلهم . وقد أدى إرهاق المصريين وعدم العناية بشئونهم إلى نتائج سيئة عديدة منها :

(١) عدم مقدرتهم على دفع الضرائب : وأدى ذلك إلى تحملهم صنوف الأذى والذل التى كان الحكام يستعملونها معهم ، وقد كانت القسوة والتعذيب أمراً مألوفاً وعادياً ، وساعد على رضاء عامة الناس بها نفاق العلماء وخوفهم من الحكام واجتهادهم فى أن يفسروا آيات القرآن الكريم بما يدعو إلى اعتناق مذهب القضاء والقدر ، والرضى من الحياة بمعيشة الكفاف ، واهمال المطالبة بالحقوق والدفاع عنها .

(٢) قلة مقدرتهم على الإنتاج : إذ فترت همتهم فى العمل الذى لا تعود عليهم فائدته ، والمصلحة الذاتية أقوى الدوافع على العمل . كما أن انخفاض مستوى المعيشة أدى إلى تفشى الضعف والمرض وانحطاط قوى العمال الجسمانية التى لها نصيب كبير فى القدرة على العمل المنتج المجدى .

(٣) تفشى الأمراض الاجتماعية بينهم : فقد أصابهم ضعف الإرادة والافتقار إلى الشجاعة الأدبية وعدم الشعور بالمسئولية والتهرب منها ، وغير ذلك من الصفات المرذولة كالجبن والكذب والتملق والغش والنفاق مما هو أشد فتكا من الأمراض البدنية ومما هو نتيجة طبيعية الانتشار فى مجتمع تضيع فيه الحقوق وتنقصه أبسط قواعد العدل[1] .

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض المصريين يتمتعون بالغنى والثروة ، ومن هؤلاء التجار والعلماء ، فأما التجار فقد استفادوا من مركز مصر الجغرافى فكانت تجارتهم تدر عليهم الأرباح الطائلة وكان عبء الضرائب عليهم أقل نسبياً مما هو على الزراع والصناع ، وأما العلماء فكانت طبقتهم تمتاز ببعض القوة ، وكان العلم فى هذا العهد على درجة كبيرة من الانحطاط مملوءاً بالخزعبلات والأوهام ، ولكن كان للعلماء الذين تلقوا علومهم فى الأزهر منزلة كبيرة عند الأهالى ترجع إلى اعتقاد هؤلاء الأخيرين بصلاح العلماء وتقواهم كما ترجع إلى ثروة بعض رجال الدين ، التى حصلوا عليها من أراضى الوقف التى كانوا يتنظرون عليها ويستغلونها كما كانت أملاكهم الخاصة .

وطبقة العلماء ، بالرغم من نفاقها واجتهادها فى التقرب من الحكام ورجال الإدارة خوفاً من الظلم الذى كان يحتمل أن يلحقهم فيما لو خالفوهم ، كان لها أكبر الأثر فى تنبيه المصريين وقيادتهم إلى الحرية فى المدة التى تلت دخول الحملة الفرنسية .

---

(١) قارن « مصر للمصريين » تأليف لورنس بول وقارن « تاريخ القرن التاسع عشر » لقاسم وحسنى ص ٣١٨ .

الفصل الثالث

الحالة الاقتصادية

١ — حالة الزراعة — ملكية الأراضى — أراضى الوقف — نظام الالتزام المحاصيل الزراعية ٢ — حالة الصناعة — نظام الطوائف — اضمحلال الحرف عوامل اضمحلال الصناعة — أهم الصناعات ومراكز الصناعة ٣ — حالة التجارة والنقود والمواصلات — أهمية مصر من الوجهة التجارية — تجارة مصر الخارجية — المنافسة التجارية — التجارة الداخلية المصرية — نظام العملة والنقد — التجارة الدولية ٤ — الإدارة المالية — إيرادات الحكومة الضرائب على الصناعات — مصروفات الحكومة.

أدى نظام الحكم العثمانى إلى ضعف الحكومة المصرية وإهمال الأعمال العامة وتأخر الحالة الاقتصادية ، ونعنى بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أى فى أحوالهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها .

ويؤثر ضعف الحكومة أو قوتها على الحالة الاقتصادية تأثيراً بالغاً ، فإن عمل الحكومة الأول هو حماية الرعايا ، والحكومة حين تضعف يضعف عملها من هذه الناحية ، والمجتمع الذى لا يأمن فيه الفرد من الرعية على نفسه أو على ماله ، هو بدون شك مجتمع قليل الإنتاج ، إذ أنه من البدهى أن يحجم الإنسان عن العمل الذى يحتمل ألا تعود عليه فائدته بل يسلبه إياها من هو أقوى منه من عامة الشعب أو من عمال الحكومة[1] .

وكما أن حماية الرعايا أولى واجبات الحكومة ، فإن من عملها أيضاً تحسين أحوالهم على وجه العموم وأحوالهم الاقتصادية بصفة خاصة . وللحكومة فى تحسين الأحوال الاقتصادية أساليب عديدة فعالة ، من أمثلتها السياسة التجارية ، ونعنى بها السياسة التى تتبع إزاء الصادرات والواردات من حيث فرض الضرائب عليها أو اعفاؤها منها ، ففرض ضريبة على نوع معين من الواردات له أثره فى رفع أسعاره فى داخل البلد وتشجيع المنتجين المحليين على إنتاجه . ومثل آخر ملموس فى بلادنا الزراعية هو السياسة المائية وما يتبعها من حفر الترع وإقامة الجسور وإنشاء الخزانات وتنظيم توزيع مياه الرى وصيانة منشآتها وتعهدها

(١) راجع « علم الاقتصاد للطلبة المصريين » تأليف جون تود .

بالحراسة . وتحقيق السياسة المائيه وتنفيذها من أهم الأعمال العامة فى قطر زراعى إذ يكاد يكون من المستحيل تركها للمجهودات الفردية .

فالحكومة الضعيفة إذن يظهر أثر ضعفها واضحاً جلياً فى مقدرة البلد على الإنتاج وكفايتها فيه ، وبهذا يمكننا تفسير الانحطاط الاقتصادى الذى أصاب مصر فى هذا العهد نتيجة للاضطراب السياسى واختلال نظام الحكم(١) .

وسوف نكتفى هنا بالكلام على حالة أهم الحرف الشائعة فى مصر فى هذا الحين وهى الزراعة والصناعة والتجارة ، ثم نتكلم على الإدارة المالية : أى كيفية حصول الحكومة على إيراداتها والأبواب التى تصرف فيها هذه الإيرادات .

المبحث الأول : حالة الزراعة

تقوم الزراعة على ثلاثة عوامل مهمة أولها خصوبة الأرض . وثانيها ماء الرى ، وثالثها طرق الاستغلال الزراعى(٢) .

(١) الخصوبة : نعنى بالخصوبة كفاية ما فى الأرض من المواد الصالحة لغذاء النباتات . وقد اكتسبت الأراضى المصرية خصوبتها من الطمى الذى يأتى به النيل ، أثناء فيضانه السنوى على ضفافه ، الذى كان من نتيجته تكوين طبقة غرينية تعتبر من أصلح أنواع التربة لزراعة كثير من أنواع النباتات .

(٢) ماء الرى : تعتمد البلاد فى رى أراضيها على مياه النيل . ويجب تنظيم توزيع هذه المياه على الأراضى المزروعة ، والاجتهاد فى رى أوسع مساحة منها وذلك بشق الترع وإنشاء الجسور والقناطر والخزانات وتعهدها بالتطهير والصيانة .

(٣) طرق الاستغلال الزراعى : يقوم بزراعة الأرض المالك أو المستأجر أو المزارع للأرض (الذى يشترك بعمله مع المالك بطريق المزارعة) وقد يسود نظام الملكية الصغيرة فى حين ، وقد يسود نظام الملكية الكبيرة فى حين آخر ، ولكل من هذه الطرق أثرها فى الإنتاج الزراعى من حيث القلة أو الكثرة أو التقدم أو التأخر(٣) أو الكثافة أو الخفيفة .

والزراعة كانت دائماً أساس الإنتاج الأهلى ، وتاريخ الزراعة فى مصر هو تاريخ الكفاح بين الماء والرمال ، فكلما كانت الإدارة المصرية حسنة كان للنيل الغلبة على الصحراء ، وكان لهذا أثره فى تحسين حالة الزراع ، وهم غالبية السكان ، وكلما ساءت الإدارة كان للصحراء

---

(١) قارن بهى الدين بركات باشا فى كتابه « الامتيازات الأجنبية » .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » تأليف الدكتور محمد فهمى لهيطه .

(٣) قارن اللورد أديسون فى كتابه « سياسة اقتصادية للزراعة البريطانية » .

الغلبة على النيل لتأخر طرق الرى وإهمال الأراضى الزراعية .

ومجهود الأفراد ، فى هذا الكفاح الدائم بين الماء والرمال ، لا يكاد يجدى ، وإنما يجدى حقيقة مجهود الحكومة ، وقد أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى اهمال تدبير مياه الرى فتأخرت الزراعة واستحالت أخصب البقاع إلى ما يشبه الصحارى الجرداء .

١ — ملكية الأراضى :

كانت النظرية السائدة فى مصر منذ القدم أن الحاكم هو المالك لجميع الأراضى يتصرف فيها على أحد وجهين : فأما أن يقسمها على أتباعه وأعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من الخدمات ، وإما أن يقسمها بين الزارعين الذين يستثمرونها نظير دفع الضرائب المفروضة عليها نقداً كانت أو محاصيل زراعية .

وكان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما أعطى لهم من الأراضى على أتباعهم وهؤلاء يقسمونها مرة أخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الأرض نهائياً على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وهذا يشبه من وجوه كثيرة ما كان يسمى فى أوروبا « نظام الأقطاع »[1] كما وصفه أشلى ومانثوه وغيرهم .

وقد أبقى السلطان سليم — حين فتح مصر — هذا النظام وبذلك أصبح المالك لجميع الأراضى . وقد استمد حقه فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسة . غير أن السلطان كان يعطى الأراضى للناس لاستثمارها ثم لا يستردها منهم ، وكان مستثمرو الأراضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم[2] ، فأصبحت حيازة الأراضى واستثمارها أشبه بالملكية . ويمكن تلخيص نظام الملكية الزراعية فيما يلى :

(١) هناك بعض الأراضى معفاة من الضرائب كأراضى الوقف .

(٢) توزع الحكومة الأراضى على ملتزمى جمع الضرائب : أى الذين يتعهدون بتحصيلها وذلك نظير ما يسمى « ثمن الالتزام » .

(٣) يوزع الملتزمون الأراضى على الفلاحين يستثمرونها نظير دفع الضرائب التى يحصّلها الملتزمون . والفرق بين الأقطاع والالتزام صريح .

---

(١) راجع « التاريخ الاقتصادى » تأليف السير ويليم أشلى ، و « نظام الأقطاع فى الإسلام » للأستاذ العلامة القاضى أبى يوسف فى كتابه « الخراج » .

(٢) فى أيام الخلفاء الراشدين كانت أرض الدومين التى هجرها أصحابها أو التى مات صاحبها بدون مورث ، وأملاك بعض العمال التى كان الأمام يصادرها عقاباً لأصحابها تقطع أو تباع إذا لم تكن فى يد أحد . والأقطاع ضربان : من أقطاع استغلال وأقطاع تمليك ، ويختلفان باختلاف نوع الأرض من الخصوبة وحالها من الفتح والحرب . راجع « النظم الإسلامية » تأليف حسن إبراهيم وإبراهيم حسن .

فالملتزم يعتبر مالكا لحق جمع الضرائب ويمكنه بيع هذا الحق أو توريثه لورثته . والفلاح يعتبر ما لكا لحق الانتفاع بالأرض ويمكنه توريث هذا الحق لورثته ، غير أنه إذا لم يكن للملتزم ورثة أو توقف عن دفع الضرائب ، عادت أراضيه للحاكم . وهكذا الحال مع الفلاح الذى إذا لم يترك ورثة أو توقف عن دفع الضريبة عادت أراضيه للمتزم ، وبهذا كان حق ملكية الأرض نفسها محفوظاً للحاكم .

وقد أمر السلطان بمسح الأراضى كما أمر بتسجيلها وتسجيل أسماء مستثمريها وما فُرض على كل وحدة منها من ضريبة ، وكانت الضرائب يحصلها عمال الحكومة تحت إشراف حاكم الاقليم ، غير أنه فى أواخر الحكم التركى اضطرت الحكومة لاتباع نظام جديد فى تحصيلها هو نظام الالتزام .

وليست قوانين الملكية قوانين طبيعية بمعنى أنه لا يمكن العمل بدونها ، ولكن يستحسن سريانها حتى يبذل الملاك قصارى جهودهم فى الإنتاج ، وقد قيل « أن سحر الملكية يحول التراب تبرا » وعلى ذلك فيمكننا أن نعد امتلاك الحكومة للأراضى من أسباب تأخر الإنتاج الزراعى الملحوظ فى هذا العهد .

٢ — أراضى الوقف :

كانت بعض الأراضى المصرية موقوفة . والوقف هو تخصيص ريع الأرض لغرض معين تبعاً لإرادة من يمتلك هذا الريع . وقد يخصص الواقف ريع الأرض للصرف على عمل أو أعمال خيرية وهذا ما يسمى « الوقف الخيرى » . وقد يخصص الريع لأفراد عائلة الواقف بشرط أن يصرف عند انقراض المستحقين إلى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى « الوقف الأهلى » ، وميزة الوقف أن الوارث لا يستطيع التصرف فى الأرض وإنما له الحق فى الانتفاع بريعها فقط[1] وحبس العين والأموال الثابته له فوائده ومضاره .

وقد قام المماليك فى أول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض أراضيهم على المساجد وغيرها من وجوه الخير ، ثم ابتدأ هذا النظام يشيع بين الموسرين من الأهالى كما أن الأتراك أنفسهم أقبلوا على وقف بعض ما فى حيازتهم من الأراضى ، يدفعهم فى ذلك اعتقادهم أنهم يعملون بذلك عملا صالحاً يتقربون به إلى الله ويمكننا تفسير هذا الاتجاه إذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من التأثير على أفكار الحكام والأهالى من سكان البلاد الإسلامية ، غير أنه فى أواخر أيام الحكم العثمانى ، حيث عمت الفوضى ، خاف كثير من الناس على أراضيهم من الضياع ، نتيجة لطمع الحكام ، فأقبلوا على وقفها ، خصوصاً وأن أراضى الوقف كانت

(١) « الاقتصاد الزراعى والتموين » للدكتور لهيطه ومقالة الأستاذ سنى بك اللقانى عن « الوقف » .

معفاة من الضرائب ، وقد أدى انتشار الوقف إلى قلة خصوبة الأرض من جراء عدم الصرف على استصلاحها نظراً لاهمال نظار الوقف كما أدت إلى تجميد بعض الموارد المصرية .

ونظام الوقف نظام متبع لإدارة الأراضى الموقوفة . وفى كل من نوعى الوقف — الخيرى والأهلى — يعين الناظر ، الذى يدير الأراضى ، من بين المستحقين فإذا انقرضوا كان للقاضى أن يعين ناظراً وكان النظار عادة يعينون من بين طائفة العلماء .

وقد كان النظار من العلماء يستغلون الأراضى الموقوفة وينتفعون بدخلها كما لو كانت أملاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاون الحكومة فى مراقبة الحالة .

٣ — نظام الالتزام :

فى بداية الحكم التركى ، وفى أيام قوة تركيا ، كان يجمع الضرائب عمال الحكومة تحت إشراف حكام الأقاليم من السناجق والكشاف ، ولكن لما ضعفت تركيا أصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، فقلت حصيلتها مما ألجأ الحكام إلى اتباع نظام الالتزام . والالتزام هو أن يتعهد من يشاء من عظماء البلد — من المماليك أو العثمانيين أو المصريين — بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقة معينة تسمى « دائرة الالتزام[1] » .

وكان الالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتزم ، وإما بطريق المزايدة بين راغبى الحصول على حق الالتزام ، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنة واحدة مقدماً ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما يشاء من الضرائب فى دائرة التزامه . وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة .

وحينما كان يتم التعاقد بين أحد الملتزمين والحكومة ، كان الملتزم يتسلم «عقد الالتزام» من شيخ البلد — الذى أصبح الحاكم الحقيقى أيام ضعف الحكومة التركية — وبهذا العقد يصبح الملتزم أشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، له الأمر وعلى الأهالى طاعته وتأدية ما يطلبه من الضرائب .

وكان للملتزم أن يبيع حق التزامه إذا شاء على شرط أن يخطر بيت المال (وزارة المالية) وشيخ البلد . وإذا مات الملتزم ورثه فى الالتزام ورثته أو من يوصى لهم بشرط أن يطلبوا تجديد عقد الالتزام[2] .

وكان الملتزم يحل محل الحكومة فى السيادة على دائرة الالتزام ، وبهذا أصبح النظام المالى العام أساساً للنظام الإدارى ، كما كان له أن يستولى على غلات قسم من أراضى دائرة

---

(١) راجع « العمل والعمال » تأليف الدكتور لمعيطه حيث توازن بين الاقطاع والإلتزام .

(٢) راجع « الفلاح المصرى » تأليف الدكتور يوسف نحاس بك .

الالتزام — يعرف بأرض الوسية — يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم إلى جانب هذا يتصرف فى جباية مايشاء من الأهالى بدلا من « ثمن الالتزام » الذى كان يطرح للمزايدة بثمن أساسى يقدر بخمسة أضعاف الضريبة المقدرة على الأرض التى ستعطى « وسية » للملتزم .

وبحلول الملتزم محل الحكومة فى السيادة ، أصبح يعتبر الموظف المكلف بتوطيد الأمن وإدارة قرى دائرة الالتزام ، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته ، وهؤلاء يقومون بعملهم تحت إدارته . ويمكننا أن نعدد من بين الموظفين .

(١) شيخ البلد : ويقوم بالإشراف على الأراضى ويرقب أهل القرية ويبلغ أوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ويقوم مقامه حين غيابه ، وإذا عين الملتزم أكثر من شيخ كان أكبرهم يسمى « شيخ المشايخ » .

(٢) الشاهد : ويختص بحفظ سجل الأراضى الذى تدون فيه مساحتها وأسماء مستثمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها .

(٣) الصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقاً للتوزيع المدون بسجل الشاهد وتسليم ما يجبيه من الأموال — عيناً كانت أو نقداً — للملتزم .

(٤) الخولى : ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (أى ملكية) ، وهو الحكم فيما يقوم من المنازعات فى هذا الشأن ، وعليه فوق هذا أن يقوم بإدارة أراضى الوسية .

(٥) المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب أو يحجمون عن أداء ما يطلب منهم من عمل فى أراضى الوسية أو يهملون فى هذا العمل . وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون[٢] .

(٦) الكلاف : ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسية ويقوم بتطبيبها كما يقوم بتطبيب مواشى الفلاحين التابعين لدائرة الالتزام .

وإلى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء وإمام ونجار وحداد وحلاق ، يتناولون مرتباً من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الأهالى ، كل بقدر ما تسمح به مهنته .

٤ — المحاصيل الزراعية :

كان نظام الرى المتبع هو نظام رى الحياض فكانت مياه النيل لا تصل إلى الأراضى إلا مرة واحدة فى السنة . وبذلك لم يكن من الممكن زراعة القطعة الواحدة من الأرض

(١) راجع أرمنجون فى كتابه « مركز مصر الاقتصادى والمالى » .
(٢) راجع ما كنزى واليس فى كتابه « مصر والمسألة المصرية » .

أكثر من مرة واحدة كل عام ، هذا إذ استثنينا الأراضى التى تقع على ضفاف النهر مباشرة والتى كان يمكن أن تصل إليها المياه بواسطة الروافع فى غير أوقات الفيضان ، وعلى ذلك فقد كانت أهم المحاصيل شتوية مثل القمح والشعير والفول والبصل والعدس والحلبة والبرسيم والكتان كما كان يزرع العنب والبطيخ والشمام والموز والرمّان والتين والبرتقال والليمون . أما القطن فكان يزرع منه نوع ردىء وهو غير القطن الذى أدخل حديثاً ؛ وكانت منتجاته تستهلك فى المغازل والمناسج المحلية . وفى الوجه القبلى كان يزرع الدخان فى الأوقات الموسمية المناسبة [١] وفى جهات تلازمه .

ومع أن الملتزم كان يشرف على زراعة دائرة الالتزام ، التى كانت تشمل فى بعض الأحوال مساحات شاسعة مما كان يسمح باتباع طرق الاستغلال التى يمكن أن تتبع فى الملكيات الكبيرة . مع هذا فإن الزراعة كانت تقوم على المجهودات الفردية ، وقلما كانت تقوم على تعاون جماعات كبيرة من الفلاحين بدليل الآلات الزراعية الأولية التى كانت تستعمل فى هذا العهد والتى بقيت كافية لاستغلال الأرض على نطاق ضيق ومن هذه الآلات الساقية والشادوف وما إليها [٢] .

المبحث الثانى : حالة الصناعة

كانت الصناعة فى هذا العهد صناعة يدوية ، ومن أهم عوامل نجاح الصناعة اليدوية وتقدمها قرب السوق إذ كانت المصنوعات توزع فى السوق المحلية . وقد بلغ مهرة الصناع المصريين بالصناعة مكانة رفيعة قبل الفتح العثمانى وساعدهم فى هذا السبيل خضوعهم لنظام الطوائف ، إذ كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون أفرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم المشتركة فى البيئة الصناعية المحدودة فى هذا الوقت .

١ — نظام الطوائف :

كانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الأب إلى ابنه ، فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة أسرته ، وكان هذا من عوامل حفظ تقاليد الصناعة والسير بها نحو الكمال بفضل المثابرة على التخصص أزماناً طويلا .

وكان لكل حرفة طائفة ، والطائفة جماعة من أصحاب الحرفة الواحدة غرضها الدفاع عن مصالحهم المشتركة . ويقوم نظام الطوائف على وجود ثلاث هيئات تزاول أعمال الحرفة .

(١) راجع كتاب الأستاذ حسين بك كامل سليم عن « التقدم الاقتصادى فى مصر ونظام الرى منه » .
(٢) قارن روزدتسين « تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ترجمة شكرى » .

وهذ الهيئات هى المعلمون والعرفاء والصبيان وصفها محمد الغيمى التفتازانى حق الوصف .

فأما المعلم لا بد أن يكون ملماً بكل دقائق الحرفة التى يمارسها ، وكان المعلمون ينتخبون من بينهم رئيساً يسمى شيخ الطائفة مهمته تنظيم أمور الحرفة وعقاب من يخالف لوائحها ، وحسم ما قد ينشأ من النزاع بين المعلمين والعرفاء والصبيان أو المنتجين والمستهلكين ، ومراقبة المقاييس والمكاييل والموازين ومنع الغش فيها وتقرير الثمن العدل .

وأما العريف فهو عامل أجير يعيش فى الغالب عند المعلم الذى يتكفل بإيوائه وإطعامه . وعدد من يستخدمه المعلم من العرفاء محدود لا يتجاوز واحداً أو اثنين . وتتراوح مدة عمل العريف بين ثلاث وخمس سنين ، لا يجوز له أن يترك معلمه فى أثنائها ، وإن فعل لا يجد معلماً آخر يقبله ، كما لا يجوز للمعلم أن يطرد العريف قبل انقضاء مدته بدون سبب . وكان لا بد للعريف إن أراد أن يصير معلماً أن يثبت أنه يستطيع أن يعمل مستقلا بأن يقدم عملا مهما يثبت به براعته ودقته ويوافق عليه المعلمون وشيخ الطائفة فى موكب باهر وسجل حافل .

وأما الصبي فيعيش عند المعلم وله عليه واجب الطاعة والاحترام وعلى المعلم نحو الصبى واجب تعليم الحرفة التى يزاولها . ولكل معلم عدد من الصبيان لا يجوز له أن يتعداه . وتبلغ مدة تمرين الصبي فى بعض الأحيان سبع سنين يمضى بعد انقضائها امتحاناً ليرتقى إلى مرتبة العريف . فكان هنالك نظم وتقاليد وأمانة واخلاص .

وبالنظر إلى هذا النظام فى مجموعه نتبين أثر الطوائف فى النهوض بالصناعة والصناع نتيجة للعلاقات الشخصية الوثيقة بين الهيئات التى تزاول الحرفة . ولطول مدة التمرين ، وللرقابة الدقيقة على الصناع من الوجهتين الفنية والاجتماعية وإخراج غير الصالحين منهم وإبعادهم عن الطائفة . وقد يبدو أن فى نظام الطوائف تقييداً للحرية الشخصية وتضييقاً لنطاق الصناعة ، ولكنه مع ذلك كان أصلح الأنظمة للصناعات فى هذا العهد ، وهى كما قلنا بدوية يبدو فيها أثر مهارة الصانع ظاهراً جلياً . والحد من حرية التوسع فى المصانع وتحديد عدد العرفاء والصبيان كان حائلا دون إستبداد أصحاب رءوس الأموال ، وإستئثارهم بأرباح الصناعة ، وتسخيرهم عمالهم لمصلحتهم الذاتية بغض النظر عن مصلحة الحرفة وضرورة رفعها إلى المستوى اللائق بها : فصاحب العمل ان تركت له الحرية التامة فى مصنعه أصبح كل ما يهمه الحصول على أكبر مقدار من الربح بأقل مجهود ممكن ، وفى هذه الحالة يعنى بتشغيل أقل العمال أجراً ويستبدل بهم غيرهم كلما رأى أن فى ذلك زيادة فى ربحه أو تقليلا فى مصاريفه ، وبذلك تنعدم الصلة الشخصية بين صاحب المصنع وصنّاعه ، فيحجم عن أن ينقل إليهم أسرار الصناعة التى وصل إليها أثناء مرانه الطويل ، هذا فضلا عن أن الحرية فى فتح

(١) راجع «الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين» تأليف جون تود ، والتفتزانى «مشيخة الطوائف» .

المصانع تدعو إلى دخول غير الصناع المهرة فى زمرة المحترفين بالحرفة إذا توفر لهم رأس المال اللازم لفتح المصنع وإدارته ، وفى هذا استغلال للصناع قد يؤدى بهم إلى التهاون فى صناعتهم التى تضطرهم الظروف إلى اعتبارها مورداً للرزق فقط ، فى حين أن الصناعة تحت نظام الطوائف كانت حرفة وهوية فى نفس الوقت مما يفسر لنا ما اقتضته الآثار المتخلفة من هذا العهد من الدقة والعناية وطول الاناة والصبر .

٢ — اضمحلال نظام الطوائف : «ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون»

أدى تدخل الأتراك فى نظام الطوائف إلى تحولها عن الغرض الذى أنشئت من أجله — وهو التخصص والعمل على رقى الحرف — إلى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة الجديدة الضعيفة التى كان كل ما يهمها الحصول على الأموال بأى سبيل . ويمكننا تلخيص عوامل اضمحلال هذا النظام وانحلاله فيما يأتى :

(١) وضعت الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسربت سلطتها إلى قوانينها الداخلية ، وأصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب التى لم يكن عبؤها موزعاً توزيعاً عادلا ، إذ ترك تقدير فئاتها إلى الشيخ ، فأصبح فى إمكانه أن يرهق مرؤوسيه إن أراد بهم ظلماً . وقد أدى هذا الارهاق إلى خروج جماعة من مهرة الصناع من زمرة المحترفين بحرفتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم .

وبعد أن كان الشيخ رجلا فنياً يعمل طبقاً لتقاليد الحرفة أصبح أشبه بموظف حكومى ينحصر غرضه فى إرضاء موظفى الإدارة ورجال الحكم الذين لا يهمهم أمر الصناعة ، كما أن التزامه بجمع الضرائب وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة ، إذ صار من الواجب أن يكفى ما يدفعونه لتأدية ما تطلبه الحكومة ، وما يدفعه الشيخ لرجالها ليبقى حائزاً لرضاهم وما يبقيه أخيراً فى جيبه نظير عمله فى تحصيل الضرائب[1] .

(٢) أصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الأيام عرضة لأن يشتريها من يدفع فيها أكبر ثمن ، فلم يبق المشايخ من رجال الفن ، وأصبح همهم تحسين أحوالهم بدلا من تحسين حال الحرفة ، وأصبح فى الإمكان أن يدخل فى زمرة أصحاب الحرفة من كان قادراً على إرضاء شيخ الطائفة الحديث النعمة والفن ، فتأخر الصناع واضمحلت الصناعة .

---

(١) راجع ماتنوه فى كتابه « الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر » . وقارن جور ج ماسبيرو فى كتابه الفرنسى « التاريخ القديم لأهالى الشرق الأدنى » صفحة ١٢٠ حيث يشرح مبعث نظام الطوائف من واقع صناعة المناجم والتعدين فصناعة النحاس وغيرها ، وقارن عدد الأهرام الخامس ٣٦/٣/٤ حيث يصف الأستاذ كامل أحمد صناعة المنسوجات فى مصر . فحرفة صناعة الصوف والقماش كانت هامة .

(٣) كانت للشيخ فى البداية سلطه معاقبة أفراد طائفته إذا خرجوا عن تقاليد الحرفة ، ولكن حين أصبح عمله إدارياً أهملت هذه الناحية ، فبقى أفراد الحرفة دون مراقبة جدية ، فتهاون الكثير منهم فى عملهم وفى معاملاتهم وباحوا بأسرار مهنتهم وقلّت حماستهم .

(٤) أصبح نظام الطوائف إدارياً محضاً بعد أن كان فنياً مما أدى لتكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلين والمغنيين والحلاقين والسقايين وغيرهم من أصحاب الحرف ، التى كانت تعتبر فى هذا العصر حرفاً وضيعة أو قليلة الشأن ، وكان من هذا أن فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير[١] .

هذه العوامل كلها أدى إلى تكوينها على طريقة الحكومة والنظر إلى موارد الإنتاج فى البلد نظرة استغلالية محضة ، واجتهادها فى ابتزاز كل ما يمكنها الحصول عليه من الأموال ، وقد أدى هذا إلى نتيجة عكسية فإن إرهاق الصناعة بالضرائب ، وطريقة جباية هذه الضرائب ، قلل من الإنتاج الصناعى فقلت حصيلة الضرائب وقل ما يصل منها إلى خزانة الدولة[٢] .

٣ — عوامل اضمحلال الصناعة : «زوال التخصص انهار نظام الحرف»

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتأخرها أيام الأتراك وفقدانها ما كان لها من المكانة قبل هذا العهد ، وبانحلال هذا العامل مع عوامل أخرى وصلت الصناعة إلى درجة يرثى لها من الانحطاط ، الذى كان فاتحته ترحيل أمهر الصناع إلى القسطنطينية ، إذ أن السلطان سليم أخذ معه حين رجوعه إلى مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من أقدر أرباب الحرف للاستعانة بهم فى ترقية مستوى الصناعة فى بلاده .

وكان لضعف الحكومة أثره فى تأخر موارد الإنتاج التى منها الصناعة ، فقد أهمل الولاة العثمانيون أمر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية ، الأجنبية التى طغت على المصنوعات المحلية وانتصرت عليها فى ميدان المنافسة .

وكان الجيش والأسطول ، فى عهود الاستقلال التى سبقت الفتح العثمانى ، أساساً لكثير من الصناعات الحربية ، كالأسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، فلما فقدت البلاد استقلالها ، واضمحل جيشها وأسطولها تأخرت الصناعات التى كانت تقوم على وجودها والتى كانت من أهم فروع الصناعة . كما أن انتقال مقر الملك إلى القسطنطينية

---

(١) راجع « التاريخ الاقتصادى » للسير وليم اشلى حيث يشرح نظام الطوائف شرحا وافياً ، ويبين تطوراته فى إنجلترا وفى أوربا ، وقارن ب . بترى فى كتابه « الحياة الاجتماعية عند المصريين » .

(٢) راجع جورج تونسند وورنر فى كتابه « الزراعة والتجارة والاختراع » حيث يشرح فى إحدى فصول هذا الكتاب السياسة الصناعية الأهلية بانجلترا ومكانة الفنيين من الأجانب والأهليين منها .

أدى إلى الانصراف عن كثير من مظاهر الترف التى هى من لوازم الملك ، فتأخرت الصناعات الخاصة بالكماليات[١] .

فإذا كان مشيخة الطوائف قد فقدت روعتها ، كما شح خيرات الفن ، وقضى على الصالح من التقاليد الصناعية المصرية ، انهدمت معها أسس طوائف العمال ونظام الحرف ومشيخة طوائف العمال ، وهكذا دُفنت هذه النظم التى كوّنت العقلية المصرية بين الصناع والعمال زمناً طويلا وتعاقبت عليها بين مدارجها أجيال وأجيال .

وإذا كنا نرى أن التخصص فقد قواعده وانهارت معالمه فى الزراعة والصناعة المصرية ، وأصبح الفرد لا يُطيع حكم قبيلته وأثرها عليه ، فأنا نرى أن الحرف وهى من ظواهر حكم البيئة والظروف الخاصة بها قد تفككت عناصرها وانفصلت أصولها وتصدعت قوائمها ومراتبها ، فضاع قوام الصناعات الوطنية فى القاهرة وغيرها من المدن . وإذا كان لتقدم نظام الطوائف والحرف ظهور التغيير فى الحياة الاقتصادية من دور العائلة إلى دور الطائفة ، فأنا نرى أن الدور العائلى لم يكن فيه طائفة خاصة لأى صناعة ما ، أى لم يكن هناك فئة خاصة تعتنق مذهب الحرفة الخاصة ، وذلك لأن أفراد العائلة كانت تقوم بكل تطلبات الأسرة فى الدور الأهلى ، فإذا ما تفرع عنها الدور الطائفى تغيرت الحالة فأصبح للحرف شأنها عند أربابها فى نظامهم الخاص ، وأصبحت الحرفة صورة يأخذها الابن عن الأب ، وكم كان لمشيخة الطائفة فى مصر والشام والجزائر من روعة ، فقد كانت تنتج الخير المحض للطبقات العاملة جميعها ، حتى إذا قضى على الصالح من التقاليد المصرية انهدمت معها أسس طوائف العمال ومشيخة طوائف العمال[٢] .

فإذا ما أخذ حكام مصر بمبدأ المنافسة الحرة وحرية الصناعة واستيراد السلع والصناعات الأجنبية ظهر وميض انهيار الحرف فى مكيفات النشاط الاقتصادى الدولى ، وأصبحت مصر تواجه ظروفاً تخالف ظروفها السابقة الخالدة ، فيتخذ التخصص أشكالا تخالف أشكاله السابقة طبقاً لنظام تقسيم العمل الحديث . وإذا كان التخصص الطائفى فى مجتمعه الصناعى قد توارى عن الأبصار فى هذا العهد ، فقد بقيت آثاره قائمة مستعدة للتجديد والنشوء عندما تسنح الفرص . فنظام الطوائف من الذكريات القومية ، وهى بين حين وحين

---

(١) لو رجعنا إلى تاريخ قدماء المصريين والتاريخ الاقتصادى فى القرون الوسطى لرأينا التاريخ يعيد نفسه إلى حد كبير ، قارن « مصر الرومانية من الفتح حتى عهد ديوكلستين » تأليف عبد الله سميكه .

(٢) كان بكل طائفة شيخ من أهل الصناعة نفسها وانحصرت مشيخة حرفة فى بيت واحد لحرص أهل هذا البيت على صناعة آبائهم واحتفاظهم بالصناعة التى أوصلتهم إلى المجد ، وكان لكل طائفة نقيب يعرف أشخاص المنتسبين إليها بالفرد الواحد مهما كثر عددهم ، ولكل طائفة سجل يحوى أسماء المعلمين فى الصنعة ثم العمال ثم الصبيان .

غذاء الشعب ، والشعب بين حين وآخر يحتاج أن يتغذى من ماضيه وأن يتموّن من تاريخه وأن يرتوى من سوابقه . فلندع دائماً لكل قافلة أن تسير[١] .

وفى هـذا العهد تأخرت التجارة ، نتيجة لتحول طريقها عن مصر إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، التى خسرت البلاد من جرائه مورداً من أهم موارد ثروتها إن لم يكن أهمها كلها ، وبذلك قلت قوة البلد الشرائية وقل الاقبال على منتجات الصناعة وأصبح من العسير تصريف المصنوعات المصرية التى كانت فى الماضى تلاقى رواجا فى كثير من الأسواق الأجنبية[٢] .

أهم الصناعات ومراكز الصناعة

ومع اضمحلال الصناعة واندثار كثير من الصناعات التى كانت موجودة أيام حكم سلاطين المماليك ، فقد بقيت عدة صناعات ، منها الغذائية كطحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريخ والسكر واستخراج الخل واستقطار ماء الورد والعرقى وصنـاعة الفطير والحلوى ، والصناعات الكسائية كغزل ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والكتانية وصناعة اللباد وصنـاعة التطريز والقيطان والشراريب من القطن والحرير وغيرها من منتجات المقادين ودباغة الجلود وصناعة الأحذية ، والصناعات الخاصة بالبناء كضرب الطوب وصنع الجير والجبس والمصيص والنجارة والحدادة والخراطة ، وكانت هـذه الأخيرة أدق صناعات المصريين[٣] . هذا إلى جانب صناعات أخرى كصناعة البسط وقلوع المراكب والحصر وبناء السفن وصناعة البارود والأسلحة وصناعة النحاس وتبييضه والصياغة وسك النقود . غير أن منتجات الصناعة كانت تستهلك فى الغالب فى الأسواق المحلية ، وأهم عامل ساعد على بقائها وحفظها من الفناء هو ملاءمتها لأذواق الأهالى ممـا أدى بكثير منهم لتفضيلها عن المنتجات الأجنبية التى كان من الممكن ، لولا هذا ، أن تقضى عليها وتحل محلها . أضف إلى هذا أن العيشة العائلية ومركز الرق منها ساعد كثيرا على استمرار حياة بعض الصناعات الأهلية فى القرى والمدن على السواء . فالاقتصاد العائلى كثيرا ما يساعد بعض الصناعات الصغيرة على البقاء والاستمرار ، حيث أن هذه الصناعات الصغيرة أصبحت فى دم بعض الأسر المصرية حتى وقتنا هذا[٤] .

---

(١) وقارن دود ولنش فى كتابهما « نظام الصناعة وإدارتها » حيث يقولان أن التخصص فى الماضى كان يدعو إلى بطالة العمال فى الكساد ، أما الآن فيدعو إلى تنقلهم فى الصناعات المتخصصة المثيلة .

(٢) راجع البرنس عمر طوسون فى كتابه « مالية مصر » فى العهود المختلفة .

(٣) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » تأليف الدكتور لهيطه .

(٤) قارن ستانلى لين بوول فى كتابه « أخلاق المصريين وعاداتهم » وأيضاً كتابه عن « الهند فى القرون الوسطى » حيث يقول إن نظام الرق دعا إلى إنتاج بعض عظماء رجال الشرق « فقد كان الرقيق يتمتع بحقوقه وآماله وصناعاته ومميزاته الصناعية التى أخذ يتخصص فيها .

وكانت مراكز الصناعة تقوم فى الجهات التى يسمح لها ظروف الطبيعة بتصريف المنتجات الصناعية ، ومن هذا قامت الصناعة فى المدن الكبرى ، حيث تدعو كثافة السكان إلى كثرة الطلب ، أو فى البلاد الساحلية والنيلية حيث تساعد سهولة المواصلات على قلة أجور النقل إلى أماكن الاستهلاك . ومن أشهر المراكز الصناعية فى هذا العهد ، القاهرة وضواحيها والاسكندرية ودمياط وأسيوط والقصير وقنا .

الصناعات المتأصلة فى حياة مصر والمصريين

ونرى أن الأتراك وإن هدموا الأسس التى قامت عليها الصناعة المصرية ، فحمّلوها من الضرائب مالا طاقة لها به ، كما أخذوا عنوة رجال الفن الصناعى ونقلوهم إلى عاصمة بلادهم ، وغيّروا من قواعد التنظيم الطائفى وحوّلوه عن غايته الفنية فأصبحت أهدافه إدارية لجمع الضرائب والمال ، فإن بعض الصناعات المصرية استمرت فى الوجود ، تارة تنهض ، وطوراً تكسد . ومن أهم هذه الصناعات صناعة النسيج . وقد أجاد الأستاذ كامل أحمد ، مدير قسم الغزل والنسيج بوزارة التجارة فى سنة ١٩٣٦ عند ما زكّى هذه الصناعة بتقريره عنها فى العدد الخاص من الاهرام بتاريخ ١٩٣٦/٣/٤ فقال « إن تاريخ صناعه النسيج فى مصر ترجع إلى عهدين ، العهد القديم ويبتدئ من عصر الفراعنة ويستمر إلى نهاية القرن التاسع عشر » الذى نحن بصدده ، والعهد الحديث وهو عهد النهضة يبتدئ من أوائل القرن العشرين إلى الآن[1] .

لقد كانت صناعة النسيج من أهم الصناعات المصرية وأكثرها انتشارا لا فى المدن فحسب ، بل فى القرى والدساكر ، وذلك لأنها صناعة يدوية منزلية ، مختلفة الأنواع ومتعددة الاستهلاك حتى قيل أنهم عثروا على أقمشة مختلفة الألوان والفتلات منسوجة ، معظمها بحساب ٦٠ خيطا فى السداء و٤٨ خيطا فى اللحمة للسنتيمتر الواحد ، وأن تلك المنسوجات لم تقتصر على المنسوجات الكتانية بل تعدّتها إلى الأقمشة الصوفية أيضا وما انتمى إليها أو تحوّل لها . وكان بمصر فى عهد الدولة الاسلامية من سنة ٦٣٩ إلى سنة ١٥١٦ تجارة كبيرة من المنسوجات اليدوية من الحرير والكتان ، فكان القطر المصرى بمثابة حلقة اتصال بين الشرق والغرب قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، وأن القاهرة وبنى سويف ومدينتى تنيس ودمياط اشتهرت بصنع قلوع المراكب القطنية والأعلام الحريرية والمنسوجات

---

(١) سوف نبحث تاريخ صناعة النسيج فى عهد فؤاد الأول من هذا الكتاب ، وقد بحثناه من حيث تمويله وتموينه وتسويقه فى كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » .

الكتانية والأقمشة الموشاة بأسلاك الذهب ، وأنه كان لتنافس الملوك والأمراء أكبر الأثر فى ترقية هذه الصناعة ورواجها [١] .

وقد فقدت صناعة النسيج سلطانها فى عهد الولاة العثمانيين من سنة ١٥١٧ إلى سنة ١٨٠٥ ، وذلك لأن معظم مهرة الصناع نقلوا إلى القسطنطينية كما أن تحويل مجرى التجارة بين الشرق والغرب من مصر إلى طريق الرجاء الصالح ، وانتقال الخلافة من مصر إلى القسطنطينية دعا إلى تسبيط همة القائمين بالشئون الصناعية ، ومع ذلك فقد بقيت موارد الثروة الصناعية باقية تحمل بين جوانبها الاستعداد التام للنهضة الصناعية التى تحققت إلى حد ما فى عهد محمد على باشا ، خصوصا وأن صناعة النسيج فى مصر تعد من بعض الوجوه صناعة ريفية بالرغم من قيام طائفة من المصانع التقليدية لمصانع أوربا . فنرى أن أغلب القرى لاسيما فى الوجه القبلى تحتوى على جماعة من النساجين يشتغلون عادة بنسج الخيوط التى يغزلها الفلاحون ويقدمونها إليهم لنسج ملابسهم منها ، وهم يستعملون أنوالا عتيقة ويقنعون ببضع قروش قليلة لأود معيشتهم .

وكانت مدينة المحلة الكبرى من المراكز الصناعية الهامة فى نسج الحرير ، ثم تليها أسيوط وأبو تيج كما اختصت أخميم وقليوب وكوم النور بنسج الصوف والكتان ، ومدينة المنزلة بفتالة الخيوط الحريرية واشتهرت بلدتا بنى عدى وبوش بالأقمشة الصوفية كما اشتهرت مديرية الشرقية بالمنسوجات الصوفية المعروفة بالزعابيط [٢] .

المبحث الثالث : حالة التجارة والنقد والمواصلات

نقصد بالتجارة مبادلة السلع ونقلها من يد إلى أخرى بقصد الربح واستقرار موازين القيم . وتنقسم التجارة من وجهة المكان إلى قسمين : داخلية وخارجية . فاما التجارة الداخلية فهى عبارة عن مبادلة السلع داخل حدود القطر الواحد ، وأما التجارة الخارجية فهى مبادلة السلع بين قطر وآخر . ولكل من التجارة الداخلية والخارجية تطورات تاريخية تدل على مدى تقدم الأمة ماديا . ومدى ثقافة أهلها علميا وفنيا [٣] ، وما تتمتع به من نظم مالية سليمة ومنشآت مصرفية دقيقة .

---

(١) راجع عدد الأهرام الخاص بتاريخ ٤/٣/١٩٣٦ حيث يشرح الأستاذ كامل أحمد هذه الصناعة بدقته الفنية وطريقته التاريخية المعروفة .

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦ — سنة ١٩١٧ .

(٣) راجع مصر المعاصرة العدد الخاص بالمواصلات فى مصر الصادر فى يناير سنة ١٩٣٣ صفحات ٨٧ — ١٢٨ . وقارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

١ — أهمية مصر من الوجهة التجارية :

كانت التجارة الداخلية متقدمة فى مصر منذ الزمن القديم ، ويرجع ذلك إلى صورة البلد الطبيعية ، إذ أنها سهلة لا تقوم فيها عوائق النقل كالجبال والمستنقعات ، وقد ساعد انبساط الأرض المصرية واستواؤها على إمكان مد الطرق فيها بتكاليف قليلة . هذا فضلا عن مرور نهر النيل وهو الطريق الطبيعى الصالح للملاحة الذى يربط أجزاء مصر المختلفة ويتمتع بميزة ملاحية ، وهى أن التيار يساعد السفن السائرة فيه نحو الشمال ، كما أن الرياح تساعد السفن السائرة فيه نحو الجنوب . ولهذا أثره فى تقليل نفقات النقل وقلة أجوره مما يسمح بزيادة عدد السلع التجارية وسهولة تداولها . فالنقل البحرى والبرى يساعدان كثيراً على تقارب الأسعار وتوازن حال المبادلات وسرعة تداولها[١] .

أما التجارة الخارجية فقد كان لمصر منذ الزمن القديم نصيب كبير فى تجارة العالم ، ويرجع ذلك إلى جودة موقعها الجغرافى ، فإن النيل يسير بين الصحراء النوبية وصحراء ليبيا القاحلتين ناشراً الخصب حاملا الخيرات . وامتداد أرض مصر الخصبه فى وسط الصحراء الجدباء قد جعل لها مركزاً ممتازاً فى تجارة افريقيا ، إذ أن طرابلس وتونس والجزائر ومراكش تكتنفها من الجنوب الصحارى القاحلة التى تقوم حائلا دون اتصال هذه البلاد فى جنوبها من أصقاع افريقيا ، أما مصر فيحدها من الجنوب السودان ، الذى يعتبر حلقة اتصال بينها وبين أقاليم أفريقيا الوسطى والجنوبية ، وعلى ضوء هذه الاعتبارات يمكننا أن نتبين الأسباب التى أدت بمصر أن تكون أعظم منفذ فى شمال افريقيا لتجارة هذه القارة[١] .

ومصر فوق ذلك فى ملتقى أهم الطرق التى تصل بين الغرب والشرق ، إذ أنها تقع فى وسط العالم القديم بين أوربا وآسيا وأفريقيا ، مما جعلها مركزاً لتبادل حاصلات هذه القارات المختلفة .

وكانت مصر فى هذا العصر تملك عدداً من المراكب الشراعية التى كانت تكوّن أسطولا تجاريا معداً بما يلزم له من مهرة البحارة المصريين وفنون المبتكرين ، وقد بقى هذا الأسطول مدة طويلة حلقة اتصال بينها وبين البلاد التى تتعامل معها[٢] .

وغير خاف أن الشرق كان عظيم الشأن فى الحضارة والعمران ، نبغ أهله فى التجارة والعلوم والفنون ، بينما كان الغرب على عكس ذلك ، بلاده لا تنتج له ما يكفيه لمأكله وملبسه وضروريات حياته ، فكان الشرق يسد له ماينقصه ، وكانت تجارة الشرق محصورة فى بادئ الأمر فى أهله ، يأتون بالتوابل والعقاقير من بلاد الهند وفارس والصين وما جاورها إلى ثغور

---

(١) راجع « تجارة مصر فى الشرق الأدنى » رسالة المؤلف للبكالوريوس من جامعة برمنجهام .

(٢) راجع « مركز مصر الاقتصادى » رسالة للمؤلف للدكتوراه من جامعة ليدز .

الشام عن طريق بين النهرين ، وإلى الإسكندرية عن طريق السويس والقاهرة ، ويعرضون ذلك فى أسواقهم ، فيتخاطفها الغرب لشدة احتياجه إليها بواسطة تجار جمهوريتى البندقية وجنوة المتنافسين فى الاختصاص بتجارة الشرق . وكان نصيب الشرقيين من هذه التجارة ربحا باهرا ومكاسب طائلة ، خصوصاً وأن سكان الغرب كانوا فى تزايد عظيم يحتاجون منتجات الشرق فلا يجدونها إلا عند منتجيها ومسجليها .

٢ — تجارة مصر الخارجية قبل عهد العثمانيين :

كانت أهم تجارة فى العالم فى هذا الوقت هى التجارة بين آسيا ، وعلى الأخص الهند ، وبين أوروبا لاختلاف حاصلاتهما ، وكان هذا نتيجة لاختلاف ظروفهما الطبيعية . وكانت البضائع تنتقل من الخليج الفارسى إلى سواحل الشام ثم فى البحر الأبيض إلى أوروبا ، أو فى البحر الأحمر ثم بالقوافل فى أرض مصر إلى سواحل البحر الأبيض . وفى أى من الطريقين سارت البضائع كان من الضرورى أن تمر بالأراضى المصرية إذ كان المماليك يحكمون مصر والشام ، ويبتغون رزقا واسعاً من هذه التجارة .

وكان يقوم بنقل البضائع إلى البحر الأبيض وتوزيعها فى أوربا تجار المدائن الإيطالية وعلى الأخص البندقية وجنوه ، وقد عقد المصريون معهم معاهدات تجارية تنظم وتعزز مصالحهم المشتركة . وقد استفادت مصر من مركزها فائدة عظمى بأن أخذ المماليك يفرضون الضرائب العالية على البضائع المارة بالأراضى المصرية ، وكانت هذه الضرائب تقدر أحياناً بما يوازى ثلث ثمن السلع . وكانت السلع التجارية فى هذا العصر هى السلع الكمالية كالمنسوجات الحريرية والشيلان والسجاجيد والتوابل والأحجار الكريمة وغيرها من السلع التى كان يمكن أن تتحمل تكاليف النقل العالية فى هذا الحين[1] .

ولم يكن النقل الخارجى ميسوراً إذ كان يقوم فى سبيله عقبات منها أن السفن كانت تعتمد على قوة الرياح ، إذ كانت كلها شراعية ، كما أنها كانت تتعرض لهجمات القرصان ، وهم فى هذا الحين يتعرضون لها ويعترضون طريقها ويسطون على ما تحمله من المتاجر مما أدى إلى اضطرار الملاحين إلى الاستعانة بحراس مسلحين يدافعون عن سفنهم ويحمونها ضد هجمات القرصان .

كل هذا أدى إلى صعوبة النقل وزيادة تكاليفه وقصره على السلع الغالية ، أى على الكماليات والترفيات ، التى يمكن أن تتحمل أجوره العالية ، وأنواع الضرائب المختلفة التى كانت تفرض على المتاجر .

(١) راجع «قناة السويس» تأليف محمد طلعت حرب باشا حيث يشرح هذه التجارة شرحا وافياً .

وكانت ضريبة المرور أهم موارد الدخل المصرى . وفى هذا العهد زادت ثروة البلاد التى تتوسط بين أسواق الشرق والغرب زيادة عظيمة ، وهذا يفسر لنا عظمة الآثار المصرية الباقية من أيام سلاطين المماليك ، كما يفسر لنا عظمة آثار البندقية التى تعاصر هذه الآثار المصرية ؛ والبندقية على ما نعلم هى فى فقر فى الموارد الطبيعية المحلية .

٣ – المنافسة التجارية :

كان من الطبيعى أن تحسد بقية الشعوب المصريين والبنادقة الذين كانوا يتمتعون بأرباح التجارة السائرة بين الشرق والغرب . وقد دعا هذا الحسد إلى قيام أسبانيا والبرتغال بحركة كشف جغرافى للبحث عن طريق جديد للتجارة بين أوروبا والهند . وقد أدت هذه الحركة إلى نتيجتين مهمتين : أولاهما كشف خريستوف كولومب لأمريكا سنة ١٤٩٢ أثناء بحثه عن طريق إلى الهند باتجاهه إلى الغرب تبعاً لنظرية كروية الأرض ، وثانيتهما توصل الملاح البرتغالى فاسكو دى جاما سنة ١٤٩٨ إلى كشف الطريق حول أفريقيا للهند أو طريق رأس الرجاء الصالح . مستمراً فى سيره مع البحر إلى أن دخل فى بحر الهند . وقد ترتب على ذلك تحويل تجارة الشرق من يد الإيطاليين إلى البرتغاليين ، وتغيير طريقها من البحر الأحمر إلى المحيط الهندى فالبحر الأطلنطى وإلى ليشبونة عاصمة البرتغال التى أصبحت بذلك السوق العامة ، ووجهة البحر من غرب أفريقيا وجنوبها (١) .

وقد كان كشف طريق رأس الرجاء الصالح فاتحة لانقلاب كبير فى تجارة العالم بأسره إذ قلت نفقات نقل البضائع بين أوروبا وآسيا بمقدار الثلث ، وقد وقع كشف هذا الطريق على مصر والمدن الإيطالية وقع الصاعقة ، فأنشأ السلطان الغورى ، سلطان مصر ، أسطولا كبيراً ، واتفق مع البنادقة على محاربة البرتغاليين ، ولكن البرتغاليين هزموا القوات المصرية وحطموا الأسطول المصرى فى موقعة فاصلة هى موقعة « ديو البحرية » على سواحل الهند سنة ١٥٠٩ ، وابتدأ البرتغاليون يسيطرون على التجارة بين الشرق والغرب وفقدت مصر بذلك أهم موارد ثروتها .

وقد كان من آثار كشف أمريكا وكشف طريق الرجاء الصالح أن ابتدأ مركز العالم التجارى ينتقل من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسى ، الذى أصبح الصلة بين أهم أسواق

---

(١) راجع « قناة السويس » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا مطبعة الجريدة سنة ١٩١٠ حيث يقول أن الشغل الشاغل لأهل الغرب كان التوفيق لاكتشاف منفذ آخر عن طريق البحر يصلون به لموارد البضائع التى أصبحوا لا غنى لهم عنها .

العالم التجارية الجديدة ، وهى غرب أوروبا وشرق أمريكا (١) .

وعلى أثر فقدان مصر لسيطرتها على طرق التجارة العالمية نكبت بجيوش الترك التى مزقت آثار عظمتها الماضية وسلبتها استقلالها سنة ١٥١٧ .

٤ - حالة التجارة المصرية فى عهد الأتراك العثمانيين

١ — التجارة الداخلية : «التجارة لا تعدو أن تكون أداة ، لا تنهض أن تنفرد بالقيمة»

قلنا أن التجارة هى عبارة عن مبادلة السلع ؛ ويلزم لمبادلة هذه السلع أن يجتمع البائع والمشترى فى مكان معين هو السوق . وقد كان للدين تأثير كبير فى جميع نواحى النشاط الانسانى فى القرون الوسطى وبداية العصور الحديثة ، فكان الأهالى يجتمعون حول أضرحة الأولياء لزيارتها بمناسبة خاصة ، هى مولد الولى ، وكان اجتماع الناس يدعو إلى إشراف الحكومة عليهم لعدم الاخلال بالأمن ، وبهذا توفر عاملان مهمان هما اجتماع الناس وضمان الأمن : كما أن وجود البائعين والمشترين على مقربة من مكان دينى كان له أثره فى تقليل الغش وعدم التطفيف فى المكاييل والموازين ، فأدى ذلك إلى التفكير فى البيع والشراء فكان البائع يلتقى بالمشترى ويكون من ذلك حركة تجارية عظيمة ، وبذلك استغلت هذه الموالد استغلالا تجاريا وصارت على ممر الزمن أسواقا تجارية سنوية ، ولنضرب لذلك مثلا مولد السيد احمد البدوى فى طنطا ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس اللذين يمكن اعتبارهما سوقين تجاريين بقدر ما هما اجتماعان دينيان ، ولا يبعد أن يكون التفكير فى إحيائهما من عمل التجار اللذين رأوا أن فى صبغ مثل هذه الأسواق بالصبغة الدينية دافعاً على اجتذاب الناس وتجمعهم ورواج عروض التجارة المختلفة (٢) .

وقد تطورت الأسواق السنوية إلى أسواق أسبوعية فى القرى لتبادل الحاصلات الزراعية ، تنعقد كل يوم فى قرية ، وينتقل التجار من سوق فى قرية إلى سوق فى قرية أخرى قريبة ، حتى إذا انتهى الاسبوع أتموا دورتهم ثم يبدأونها من جديد فى الأسبوع التالى بنفس النظام وفى نفس المواعيد . وقد جرت العادة أن يقسم سوق كل قرية إلى أقسام ، كل قسم خاص بنوع معين من السلع ، فقسم للحبوب ، وآخر للحوم ، وثالث للمواشى وهلم جرا . أما فى المدن فانه نظراً لتعدد مطالب الاهالى فان الاسواق أصبحت تعمل باستمرار .

---

(١) اهتدى كريستوف كولمبوس إلى أمريكا الوسطى وكابوت إلى أمريكا الشمالية ، فأصبحتا ملكا لأسبانيا فهولنده فانجلترا وفرنسا ، واستعمر الاوربيون هذه البلاد . مذكرات سويفت فى الجغرافيا .

(٢) راجع « الأسواق المصرية » للاستاذ جامر من مارتن .

وقوام السوق الدائمة المحال التجارية المتخصصة. وكان من المتبع أن تقيم كل طائفة من الصناع أو التجار محالها بالقرب من بعضها فتكون شبه سوق ؛ ومن هذه الاسواق فى القاهرة فى هذا العهد : أسوق العقادين والنحاسين والمغربلين والفحامين والسروجية والخيمية والصاغة.

هكذا كان نظام المبادلة الداخلى فى أيام العثمانيين ، وقد كانت حركة المبادلة فى الاسواق تقوم على حاصلات مصر الزراعية والصناعية وعلى المنتجات المستوردة من الخارج ؛ إلا أن المبادلات الداخلية كثيراً ما كانت تتعرض للفوضى نتيجة لاختلال نظام النقد وأنظمة المقاييس والمكاييل والموازين ، التى لم تكن تلقى من الحكومة العناية الكافية ، بل أصابها الاهمال الذى أصاب كثيراً من المرافق الأخرى[1].

ب — نظام النقد :

كان من الملحوظ ، قبل أيام الاتراك ، أن سلاطين المماليك لم يكونوا يهتمون اهتماماً كافياً بسك النقود ولا بوزنها القانونى ، وكثيراً ما كان يحدث أن تتعرض قطع العملة للغش فى دار الضرب نفسها ، نتيجة لقلة المراقبة على القائمين بأمر هذه الدار ، الذين كان ينكشف أمرهم أحياناً فيتعرضون للعقوبات التى يستحقونها جزاء قلة أمانتهم . ولم يأت الحكم التركى باصلاح فى أنظمة النقد التى زاد اختلالها فى أيام السلطان الغورى .

وقد كان من آثار اختلال نظام العملة أن أصاب الأسواق الاضطراب وضاعت الفائدة من كثير من عمليات البيع والشراء نتيجة لعدم ثبات مقياس القيم . وفى بداية الحكم التركى ألغيت بعض أنواع العملة ، المسكوكة من الفضة والنحاس ، واستبدل بها غيرها كما أدخلت النقود العثمانية فى التداول ، وقررت قيم رسمية للنقود المصرية التى لم يصبها الإلغاء[2] . غير أن قيم النقود كانت دائماً عرضة للتغيير حتى أنه يمكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفاً لسعر المبادلة وتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية والنحاسية ؛ وذلك كله فى أثناء حكم أول الولاة العثمانيين .

وقد يبدو من كثرة التعديل ، فى أنظمة النقد وفى قيم النقود ، أن الحكومة كانت ساهرة على مراقبة نظام العملة ؛ ولكن الحقيقة هى أن كل التعديلات كان يراد منها ما يعود على بيت المال من الفائدة : بجعل سعر المبادلة فى مصلحته ، وكسب الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية ؛ وكان لهذا أثره فى تخفيض مستوى المعيشة بابتزاز جزء من كسب الناس بدون وجه حق .

(١) « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف . وقارن تروبتل « البنوك البريطانية » صفحة ٥ .
(٢) راجع « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » تأليف تود .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثمانى ؛ وكانت تستورد الذهب اللازم لدار الضرب من درافور ؛ أما النحاس فكان يأتى من القسطنطينية . هذا إذا استثنينا السنين القليلة التى استقلت فيها البلاد تحت حكم على بك الكبير الذى ضرب النقود باسمه[١] .

ولما كان مصير العملة المصرية مرتبطاً بالعملة التركية ، فقد كان التغيير الكثير الذى يصيب هذه الأخيرة يؤثر فى النقود المصرية ؛ وكان من الظواهر السائدة فى هذا العهد إلغاء التداول ببعض أنواع النقود واستبدال غيرها بها ثم تقرير قيم رسمية جديدة للنقود التى لم يتناولها الالغاء . وكثيراً ما كان يحدث فى وقت إرسال الجزية أن تخفض قيم النقود المتداولة مما كان يجعل عبء الضرائب أكثر مما كان عليه .

وقد كانت أهم وحدات النقود المستعملة فى مصر فى أيام العرب ، الدينار ويسك من الذهب وينقسم إلى عشرة دراهم . وكانت الدراهم تسك من الفضة . ولما دخل الأتراك البلاد استبدلوا بالدينار عملة ذهبية جديدة هى «البندق» ويساوى الدينار فى الوزن والعيار . وحل محل الدرهم ، على ممر الأيام ، عملة جديدة هى « الميدى » ويساوى نصف درهم . وأصبح الميدى فيما بعد يسمى « بارة »[٢] . وتساوى البارة جزءاً من أربعين من القرش ويمكننا أن نلخص هذا فيما يلى :

الدينار	= ١٠	دراهم
البندق	=	ديناراً
الدرهم	= ٢	ميدى (بارة)
القرش	= ٤٠	بارة

هذه كانت أهم وحدات النقود المستعملة ، ولكن قيمتها كانت تختلف بين عصر وآخر اختلافاً شديداً ، مما يجعل من الصعب ذكر سعر للمبادلة الخارجية ونسبة قيمة النقود المصرية إلى النقود الأجنبية فى غضون هذا العصر الذى سادت فيه الفوضى .

ومع فوضى النقد البالغة فإن بعض أنواع العملة الأجنبية الجيدة كانت تتداول فى السوق المصرية ، ومنها « البندق » من عملة البندقية ، و « أبو كلب » من العملة الهولندية و « أبو طاقة » من العملة الاسبانية . وهذه هى الأسماء التى أطلقها الأهالى على « الدوكات البندق » و « الريال الهولندى » الذى ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، و « الريال الأسبانى» الذى ضرب على أحد وجهيه رسم نسر حوله مايشبه الطاقة . وكانت هذه النقود

---

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى والمالى » تأليف أرمنجون .

(٢) قارن « الاتمان والمصارف فى مصر » تأليف انطونوتى .

أجود ما يمكن الاعتماد عليه من العملة فى أنحاء الأمبراطورية العثمانية فى هذا العهد .

حـ — المقاييس والمكاييل والموازين :

كانت فوضى المقاييس والمكاييل والموازين[١] لا تقل عن فوضى النقد ، إذ أنها لم تكن تخضع لمراقبة جدية ، ولا شك أن لاختلال نظام العملة ، واختلال أنظمة المقاييس والمكاييل والموازين أثراً كبيراً فى اضطراب الحالة الاقتصادية . فإن السوق ، الذى تنقصه مقاييس السلع ومقاييس القيم التى يمكن الثقة بها ، لا بد وأن يكون سوقاً مضطرباً ، تنعدم فيه الثقة ، التى هى أساس كثير من المعاملات ، ويطغى فيه الغش والتزوير وعدم الاستقرار[٢] .

نعم لقد اتبع الأتراك نفس الموازين والمكاييل والمقاييس التى كانت سائدة فى مصر مع تعديل بسيط ، فأصبح الفدان ٢٠ قصبة مربعة أى ٤٠٠ قصبة حديثة ، وكانت القصبة تساوى ٣٫٨٥ متراً ومربعها ١٤٫٨٢٢٥ متراً ، فيكون الفدان ١٤٫٨٢٢٥ متراً × ٤٠٠ = ٥٩٢٩ متراً . وبذلك انخفضت قيمة المقاييس عن أيام العرب فى مصر . ثم تعرضت المقاييس للنقص ثانية فى أيام المماليك ، وبذلك اختلت مقاييس القصبة والفدان من مديرية إلى أخرى ، وكان ذلك بغرض زيادة الضرائب على الأرض الممسوحة ، إذ أن الأرض المزروعة كانت تتعرض لنسبة ضرائب أعلى كلما تغيرت أسس تقويمها ، وبذلك كان تغيير الموازين والمقاييس والمكاييل مفيداً للحكام كلما كانت نسبة الضريبة ثابتة على الفدان وتغيرت موازين ومقاييس الوحدات[٣] .

ولهذا كانت النقود والمقاييس والموازين والمكاييل لا بد لها من وحدة تقترن بها لكى تصبح شيئاً يذكر .

---

(١) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية » صفحة ٢٠٤ حيث يذكر أن وحدة المقاييس فى مصر من قديم الزمن هى القصبة وهى تنقسم إلى ٢٤ قسما أى قيراطاً ، وقد اتبع العرب المقاييس والمكاييل التى كانت مستعملة فى العهود السابقة لحكم مصر فكانت القصبة هى وحدة المقاييس ، ولما كانت القصبة صغيره الحجم فقد اتفقوا على الأخذ بالفدان وهى عبارة عن عدة قصبات مربعة إلى ٤٠٠ قصبة مربعة ، والقصبة المتناسبة تساوى ٣٫٩٤ متراً وبذلك يكون الفدان مساويا ٦٢٠٩٫٤٤ متراً .

(٢) راجع محمود باشا الفلكى فى رسالة النظام المئوى فى مصر « La Système Métrique actuel de l'Egypte (Copenhagen 1872) حيث يذكر أن المقاييس انخفضت قيمتها من أيام العرب حتى وقتنا هذا ، وقارن بعقوب أرتين « الملكية العقارية » صفحة ٢٠٧ حيث يذكر أن الفدان تعرض للنقص فى أيام المماليك وبذلك اختلفت مقاييس القصبة والفدان من مديرية إلى مديرية وذلك بقرض زيادة الضرائب على الأرض الممسوحة ، فكانت الأرض المزروعة عرضة للتلاعب فى تغيير المقاييس وذلك لتعود على الحكام بإيراد وافر خصوصاً وأن نسبة الضريبة ثابتة فإذا تغير الحجم زادت الإيرادات .

(٣) راجع « النظام المئوى فى مصر » Le Systeme métrique actuel de l'Egypte حيث يذكر أن المقاييس انخفضت قيمتها من أيام العرب حتى وقتنا هذا .

٥ — التجارة الخارجية

تأخرت التجارة الخارجية واضمحلت نظراً لتحول الطريق بين الشرق والغرب ونظراً لضعف الحكومة المصرية وتعسف نظام الضرائب ؛ وكان من تأثير ذلك أن فقدت البلاد مورداً من أهم موارد ثروتها فى هذا الوقت ، إن لم يكن أهمها ، وذلك لقلة البضائع المارة بها مما دعا إلى قلة حصيلة الضرائب الجمركية وقلة ما تستفيده مصر من أجور النقل ؛ كما قل الإنتاج الزراعى والصناعى لصعوبة تصريف المنتجات المصرية بعد أن فقدت مصر مركزها التجارى والأسواق التجارية التى كانت منفذاً لتصريف هذه المنتجات[١] .

ولكن كشف طريق رأس الرجاء الصالح لم يقض على التجارة الخارجية قضاء نهائياً ، وإنما قلل أهميتها لدرجة كبيرة ؛ وقد بقيت مصر تصدر ما يفيض عن حاجتها وتستورد ما يلزمها من البلاد الأخرى ، كما بقيت تمر بها بعض البضائع المنقولة بين الشرق والغرب[٢] .

وقد انقسمت الدنيا الجديدة والقديمة بين المتاجر الأوربية ، فكما اختص الأسبان بأواسط أمريكا وجنوبها ، والإنجليز والفرنسيون بشمالها ، اختصت الدولة البرتغالية بتجارة أفريقيا وآسيا خصوصاً الشرق الأقصى . وعلى ذلك ملك البرتغاليون بعض السواحل وحصروا تجارة الهند فى أيديهم واستولوا على عدن ومسقط ، واحتكروا الملاحة فى جميع بحار أفريقيا وآسيا ، وكانوا يستولون على كل سفينة تمر فيها بدون تصريح منهم ، وبنوا القلاع والاستحكامات فى نقط كثيرة لسواحل أفريقيا وبحر الهند ، وعيّنوا والياً من قبلهم على هذه الجهات وسموه «والى الهند» ، وحطموا مراكب مصر التى كانت تمخر بحار البحر الأحمر ، ومراكب أمير «هرمز» ليخلو لهم الجو ويأمنوا كل منافسة فى تجارة الشرق وليقضوا على البندقيين الذين كانت لهم السيادة فى هذه التجارة قبل اكتشاف هذا الطريق .

وقد حاول البندقيون أن يستعيدوا بعض ماضيهم بالاتفاق مع مصر على فتح ترعة

---

(١) اكتشف حريستوفر كولومبس أمريكا الوسطى واهتدى كابوت Capot إلى أمريكا الشمالية ووصل فاسكودى جاما إلى رأس عشم الخير بجنوب أفريقيا فبحر الهند ، فتحولت بذلك تجارة الشرق من يد الإيطاليين إلى البرتغاليين ، وتغير طريقها من البحر الأحمر إلى بحر الهند فالبحر الأطلنطى إلى ليشبونه عاصمة البرتغال التى أصبحت بذلك السوق العام لتجارة الشرق مع أوربا .

(٢) راجع طلعت حرب فى كتابه « قناة السويس » التقسيم التجارى بين الدول الأوربية ، وعلاقة مصر منه فى تجارة البندقة والبرتغال ، فقد أصبحت أمريكا الشمالية ملكا لأسبانيا وانجلترا وتبعتهما فرنسا وهولندا فى هذا الاتجاه ، واستعمر الأوربيون البلاد بالزراعة والصناعة واستغلوا مناجم الذهب والفضة ، وشرعوا تجارة الرقيق لشدة احتياجهم الى من يزرع ويقلع . واحتكر بعض الهولانديين فى سنة ١٥١٩ توريد الرقيق اللازم إلى أسبانيا لمدة ثمانية سنوات ، وبيع هذا الامتياز لشركة من جنوه ، وكانوا يصطادون الرقيق من سواحل إفريقيا الغربية التى كانت بيد البرتغاليين فكانت موردا جديدا للثروة .

السويس ، يحتكرون منافعها دون باقى الغربيين ، وقد كان لمصر مصلحة فى ذلك للانتقام من البرتغاليين وتعويض الخسارة التى وقعت عليها بسبب تحويل طريق التجارة عنها ، ولكن البرتغاليون هددوا مصر بأنها إذا وافقت على خطة البندقيين اتفقوا مع الأحباش على تحويل مجرى النيل عنها للبحر الأحمر ، فتقحل أرضها ، وفعلا عزموا على احتلال السويس ، بذلك أفل نجم البندقيين ، وأجهزت تركيا على البقية الباقية لهم من تجارة وأملاك .

وكان يشتغل بالتجارة الخارجية بعض الأجانب ؛ كالإيطاليين والفرنسيين واليونانيين ، وكان يقيمون فى القاهرة والإسكندرية ودمياط ، ويسكنون فى أحياء خاصة بهم ، ويقومون بالمعاملات التجارية فى فنادق « الوكالات » بها مخازنهم ومساكنهم . وبالرغم من الامتيازات التى كانت لهؤلاء التجار ، والتى حصلوا عليها من السلاطين العثمانيين ، والتى كانت تبيح لهم حرية المعاملات وإقامة الشعائر الدينية ، وعدم الخضوع للأنظمة القضائية والمالية السائدة فى الأمبراطورية العثمانية . نقول بالرغم من هذه الامتيازات كان هؤلاء التجار يعاملون معاملة سيئة من الحكومة ويلاقون كثيراً من الاضطهادات ويتعرضون للاستبداد[1] .

وكان لمصر علاقات تجارية مع أوروبا ، وعلى الأخص فرنسا ، ومع تركيا وفلسطين والحجاز واليمن والهند والسودان والحبشة وبلاد أواسط أفريقيا وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش . وكانت السلع التجارية تأتى إما بطريق البحر إلى الثغور المصرية وإما بطريق القوافل التى كان من مراكزها أسيوط والقاهرة .

وكانت أهم الثغور المصرية الإسكندرية ودمياط والسويس ؛ فأما الإسكندرية فكانت تأتى إليها السفن من أوروبا حاملة الحرير والأجواخ والقطيفة والورق والحديد والنحاس والخشب والرخام والزجاج والأسلحة ؛ وقد انحط شأن الإسكندرية وفقدت ما كان لها من الأهمية الكبيرة فى الماضى ، وذلك لقلة البضائع المارة[2] بها ولقلة صلاحية مينائها لإيواء السفن ، نظراً لإهمال الحكومة لها ، ولصعوبة المواصلات بينها وبين بقية القطر ، إذ انسدت الترعة التى كانت تصلها بفرع رشيد والتى كانت تسمى خليج الإسكندرية ، وبضياع هذه الوسيلة للنقل المائى الداخلى ارتفعت أجور النقل بين الميناء وبقية البلاد الداخلية .

أما دمياط فكانت تصل إليها البضائع الواردة من تركيا وسوريا وفلسطين ومنها التبغ

---

(١) لا يخفى أن خطة الأتراك لا تختلف عن خطة البرتغاليين فى التجارة لأنهم ينوها على سياسة العنف والشدة والاحتكار . والشدة إذا نجحت فى البداية لابد أن تخفق فى النهاية .

(٢) كان الشائع فى تجارة مصر فى هذا العهد هو احتكار التجارة ، فالأتراك لا يشترون إلا بأرخص الأثمان ولا يبيعون إلا بأعلاها ولذلك كان البيع قليلا والنفقات طائلة ، فكان ذلك من أسباب اضمحلال مصر والدولة العثمانية . راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف .

والصابون والزيت والأخشاب والحرير ، وكانت المنصورة تشتغل بتوزيع هذه البضائع فى داخل البلاد . وأما السويس فكانت أكثر الثغور المصرية حركة وكانت تأتى إليها بضائع الهند والحجاز واليمن كالحرير والبهار والبن والتوابل والشيلان وكذلك كان يسافر عن طريقها السواح والرحالة الذاهبون إلى آسيا .

وكانت تجارة أفريقيا تقوم على القوافل التى كانت تأتى من السودان والحبشة وأواسط أفريقيا حاملة العاج والصمغ العربى وريش النعام والتمرهندى والجلود والكحل والتمر ؛ وكانت أهم محطات القوافل فى السودان دارفور وفى مصر القاهرة وأسيوط واسنا . وكانت هناك قوافل أخرى تأتى من بلاد شمال أفريقيا ، من طرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، حاملة الأصواف والشيلان والطرابيش والأحذية والزيت والعسل والشمع[1] .

وكانت مصر تصدر الحاصلات المصرية ، كالغلال والأرز ، والمصنوعات المحلية ، كالمنسوجات القطنية والحريرية ؛ كما كانت تصدر بعض البضائع المستوردة من الخارج ، كالصمغ والبن والشمع والشيلان والسروج والزجاج والروائح .

وكانت الواردات تتلخص فى المواد الكمالية والترفية فى الغالب ؛ ومن أهمها الحرير والأجواخ والقطيفة والورق والحديد والنحاس والأسلحة والزجاج من أوروبا ؛ والتبغ والصابون والزيت والأخشاب والحرير من آسيا ؛ والعاج والصمغ العربى والريش والتمرهندى والجلود والكحل من أفريقيا . وكانت تجارة الرقيق تجارة مربحة فى هذا العهد وكان للعبيد المستوردين من السودان ، والمماليك المستوردين من البلاد التى تقع حول البحر الأسود ، أسواق فى القاهرة والأقاليم .

وبالرغم من تعدد مفردات الصادرات والواردات فإن أرقام التجارة الخارجية كانت ضئيلة[2] إذا قسناها بما كانت عليه أيام سلاطين المماليك ، وكانت معظم السلع المستوردة سلعاً كمالية تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان ، هى طبقة الموسرين من العثمانيين والمماليك ومن إليهم ؛ أما بقية أفراد الشعب فقد كانوا يكفون معظم حاجاتهم ويسدون معظم مطالبهم من المنتجات المحلية .

المبحث الرابع : الادارة المالية

نعنى بالإدارة المالية كيفية حصول الحكومة على إيراداتها والأبواب التى يصرف فيها ما يتجمع من الإيراد حالا أو فى بحر مدة معينة .

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف .

(٢) كانت قيمة الصادرات قبل دخول الحملة الفرنسية تقدر بما يوازى ٢٨٨٫٠٠٠ جنيه مصرى وكانت الواردات تقدر بما يوازى ٢٩٩٫٠٠٠ جنيه مصرى وعلى ذلك يكون مجموع الصادرات والواردات ما يوازى ٥٨٧٫٩٠٠ جنيه مصرى .

والغرض الأول من وجود الحكومة هو حماية رعاياها ثم تحسين حالهم . والحكومة تحمى الرعية من الاعتداء الخارجى بواسطة الجيش ، ومن الاعتداء الداخلى ، أى اعتداء الأفراد بعضهم على بعض ، بواسطة البوليس والقضاء ، وتعمل على تحسين حالة الأهالى ، من الوجهة العلمية ؛ بإنشاء المدارس ، ومن الوجهة الصحية ، بمكافحة الأمراض وإنشاء المستشفيات ؛ ومن الوجهة الاقتصادية بتشجيع الزراعة والصناعة والتجارة والتأمين[١] .

ولقيام الحكومة بوظيفتها يجب أن تحصل على الأموال اللازمة للصرف على المرافق العامة كالجيش والبوليس والقضاء . ولكن كيف تحصل الحكومة على هذه الأموال ؟

فى الزمن القديم وفى العصور الوسطى كان الحاكم يعيش على ريع أراضيه الواسعة كما كان أتباعه وأعوانه يعيشون على ريع الأراضى التى يقطعها إياهم[٢] ، وكان أهم أعمال الحكومة حماية الرعايا من الاعتداء الخارجى . وفى حالة الحرب كان أتباع الملك وأعوانه يسارعون لنجدته ، ومعهم جنودهم ، وأسلحتهم وذخيرتهم وأقواتهم ، وذلك طبقاً للأنظمة الزراعية السائدة فى هذا العهد ، والتى بقيت شائعة حتى وقتنا هذا فى بلاد كالحبشة ، ففى الحرب الإيطالية الحبشية كان قواد الجيش الحبشى هم أصحاب الاقطاعات ورؤوس القبائل انضموا لبعضهم برجالهم وأسلحتهم ليقاوموا العدو الأجنبى بينما كان الجيش الإيطالى مكوناً من جنود وضباط وقواد ، تشرف عليهم الحكومة الإيطالية وتقوم بنفقاتهم من المؤونة والذخيرة والعتاد والزاد وما إليها ، كما هو الحال فى كل الأمم الحديثة .

وقد قضى تقدم العالم الاقتصادى على الأنظمة الحكومية القديمة ، المبنية على طريقة استغلال موارد الثروة وتوزيعها على عدد من أتباع الحاكم ، ينفقون منها على أنفسهم ورعاياهم ويساهمون بها فى الدفاع عن بلادهم بجيوشهم ومعداتها ، وأصبحت حماية الرعايا من الاعتداء الخارجى قوامها تكوين جيش تنفق الحكومة عليه من إيراداتها ، وأصبحت الضريبة أهم مورد لدخل الحكومة .

وإذا نظرنا إلى مصر فى أيام العرب لرأينا أن دخل الدولة الإسلامية كان يتكون من ثلاثة موارد : المورد الأول هو دومين الدولة من زراعة وتجارة وصناعة ، والمورد الثانى من نصيب الدولة من الغنائم التى تستولى عليها الجيوش فى فتوحاتها والمورد الثالث من الضرائب والرسوم والإتاوات . وكان العرب يقسمون هذه الموارد إلى موارد دائمة متجددة وهى الضرائب على العقار وغيره وموارد غير دائمة بل وفجائية وقتية كالغنائم والفىء والضرائب غير المباشرة[٣] .

---

(١) راجع أرمتيج سمث فى كتابه « مبادىء الضرائب » وبفردج « التأمين الاجتماعى » .

(٢) راجع باستيل فى كتابه « المالية العامة » وقارن شبل « اقتصاديات الاسلام » .

(٣) راجع الخراج لأبى يوسف ، وهو مرجع مفيد للاطلاع والتمحيص .

والضريبة جزء من ثروة الفرد تأخذه الحكومة للصرف على الأهالى وتحسين حالهم . وتستمد الحكومة حقها فى فرض الضرائب من طبيعة عملها الذى يعتبر عاملا أساسياً فى المساعدة على إنتاج الثروة ، التى يجب إذن أن يعود جزء منها للحكومه نظير هذه المساعدة .

وفى مصر فى عهد العثمانيين ، كانت الضريبة أهم موارد الدخل وكانت الضرائب متعددة ولكن نظامها كان فوضى[1] ، وإذا أردنا قياسه بمقاييس أنظمة الضرائب المنظمة ، فى الدول المتقدمة فى العصر الحاضر ، أخذنا عليه مآخذ كثيرة منها :

أولا ؛ أنه لم يكن يراعى فى الضرائب العدالة فقد كان عبؤها على الفلاحين أكثر بكثير مما هو على الصناع والتجار مثلا ، وكان عبؤها على الفقراء أكثر مما هو على الأغنياء الذين كان معظمهم معفى منها ؛ فلم تكن التضحية التى تصيب الأفراد من دفعها متكافئة .

ثانياً : لم يكن دافعو الضرائب يعلمون مقدار ما عليهم دفعه ، وميعاد الدفع ، وإنما كان ذلك موكولا لتصرف جامعى الضرائب . وفى بداية الحكم العثمانى حددت فئات الضرائب المختلفة ، ولكن ضعف الحكومة ، وتراخى الحكام فى تنفيذ القوانين ومراقبة سريانها ، جعل محصلى الضرائب لا يأبهون بهذه القوانين[2] ؛ كما أن طمع الحكام حدا بهم إلى زيادة فئات الضرائب ، إذ يعود الفائض إليهم .

ثالثاً ، أن نفقات الجباية كانت كثيرة جداً ، ويرجع ذلك لضعف الحكومة واضطرارها إلى بيع دخل الضرائب للملتزمين وتركهم أحراراً فيما يجمعونه منها . وعلى هذا فإنه بالرغم من كثرة الضرائب المفروضة وتعددها فإن ما كان يدخل منها إلى خزينة الحكومة كان أقل بكثير مما يجمع فعلا[3] .

رابعاً : كانت نفقات الجباية تخصم ، من الضريبة قبل أن تصل إلى خزينة الدولة ، فكان الملتزمون يأخذون ما يخصهم ، كذلك كان الكشاف يأخذون نصيبهم ؛ وهذا ينافى قواعد الإدارة المالية التى تحتم أن يدخل جميع الإيراد إلى خزينة الدولة ثم تخرج النفقات بعد ذلك من هذه الخزينة .

خامساً : أن الحكام لم يكونوا يفرقون بين أموال الحكومة وأموالهم الخاصة ، فكانوا يصرفون المتجمع من الضرائب على مصالحهم الشخصية ويهملون الأعمال العامة ؛ مما يسقط حق الحكومة فى جباية الضرائب ، ولكن الحكام كان يستمدون هذا الحق من فكرة

---

(١) كانت الضريبة تكاد تكون ثابتة ولكن مقياس الفدان والقصبة تعرض للتعديل والتغيير ، فكان الفدان بالقرب من النيل يساوى ٢٨ قصبة أى أنه كان يساوى ٣٢٤ قصبة مربعة ، والفدان بدمياط كان يساوى ٤٣٢ قصبة مربعة .

(٢) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية » و « الكافى » للاستاذ شارويم .

(٣) راجع « الفلاح المصرى » للاستاذ يوسف بك نحاس .

تملكهم للأراضى التى تجعلهم فى حل أن يأخذوا من مستثمريها أجراً لقاء استغلالهم لها[١].

سادساً : أن بعض الضرائب كانت تجبى عيناً ، وفى هذا غبن على دافعيها إذ كان للحكومة الحق فى تحديد أسعار المحاصيل الزراعية التى تأخذها وفى طريقة كيلها أو وزنها ، كما أن نقل هذه المحاصيل إلى شون الحكومة وخزنها كان يزيد من نفقات الجباية .

١ — إيرادات الحكومة :

كانت الضرائب — التى كانت أهم مصدر للإيرادات — تفرض على الزراع والصناع والتجار على السواء ، وكثيراما تهرب منها الوسطاء ولم تكن الثقة متبادلة بين الراعى والرعية .

ا — الضرائب على الأراضى :

« يأيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدى نجواكم صدقة » سورة المجادلة

لما كانت مصر بلاداً زراعية كانت الضرائب على الأراضى وأنظمتها هى أساس النظام المالى للبلاد . وكان يجمع هذه الضرائب فى بداية الحكم التركى رجال الحكومة تحت إشراف الكشاف فى الأقاليم وبمساعدة مشايخ البلاد . ولكن حين ضعفت الحكومة وقل المحصل من الضرائب أصبحت الضرائب تجمع بواسطة الملتزمين الذين يدفعون ضرائب سنة واحدة معجلا ، وتترك لهم الحرية فى جمع ما يشاءون من الضرائب فى دوائر التزامهم[٢] .

وكانت الضرائب على الأراضى تجبى نقداً أو محاصيل زراعية ، وتجمع من الأهالى ، وترسل إلى شونة الحكومة التى يشرف عليها أمين الشونة ، الذى كان من عمله أيضاً الاشراف على الأسطول النيلى ، إذ كان يقوم بنقل هذه المحاصيل من مصادرها المختلفة إلى القاهرة ، وكانت شون الحكومة الرئيسية مقامة فى مصر القديمة .

وقد أدى احتياج الحكومة إلى نقل المحاصيل الزراعية التى تجمعها كضرائب إلى تكوين أسطول نيلى تابع لها ، وكانت صيانة هذا الأسطول تحتاج إلى كثير من الأدوات ، التى كانت ترسل من القسطنطينية ، كالأخشاب والصوارى والحبال وغيرها .

وتسمى الضرائب على الأراضى فى مجموعها « المال الحر » ومن هذا المال ما يصل إلى « بيت المال » ويسمى « الميرى » ومنها ما يأخذه السنجق أو الكاشف ويسمى « الكشوفية » وما يتبقى يصبح من نصيب الملتزم ، ويسمى « الفائض »[٣] .

---

(١) راجع مذكرات أحمد باشا عبد الوهاب عن « الميزانية » لطلبة التجارة العليا سنة ١٩٢٩ .
(٢) راجع اللورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » .
(٣) راجع « الضرائب والأطيان » تأليف جرجس بك حنين .

الضرائب على الصناعات :

وكان يفرض على كل طائفة من الصناع مبلغ من المال تؤديه للحكومة . وكانت الضرائب على الصناع تجبى بوساطة مشايخ الطوائف ثم تورد لبيت المال . ولم تكن نسبة الضريبة تتبع ، من حيث الارتفاع والانخفاض ، مقدرة الطوائف على الدفع ، وإنما كانت تخضع لاعتبارات أخرى منها مركز الطائفة وشخصية شيخها ومقدرته على المساومة ومدى نفوذه لدى الحكومة . ومن ذلك كانت أقوى الطوائف هى أقلها دفعاً للضرائب نسبياً . وكان شيخ الطائفة مطلق التصرف فى جمع ما يمكنه جمعه من أفرادها ؛ وهو يورد ما عليه توريده للحكومة ويبقى الباقى فى جيبه . ولذلك لم تفرق الحكومة بين الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال ، كما أنها لم تعن كثيراً بتشجيع بعض الصناعات بتخفيف حمل الضرائب عنها . فالتوجيه المالى كان مفقود الحلقات ، كما أن دخل الحكومة كان متناقصاً بمقدار تزايد دخول الأفراد وكبار الموظفين .

ومن الضرائب الأخرى على الصناعة ضريبة على منتجات الحرف تقدر بمبلغ ٥ ٪ من قيمتها وضريبة على ختم المنسوجات قبل بيعها مع حظر بيع المنسوجات الغير المختومة .

الضرائب على التجارة :

كانت الضرائب الجركية تجبى فى الجمارك المصرية ؛ وأهمها فى هذا الوقت أربعة هى : جمرك بولاق ومصر القديمة لجباية الضرائب على البضائع الآتية بطرق القوافل . وجمرك الإسكندرية لجباية الضرائب على البضائع الواردة من أوروبا ، وجمرك دمياط لجباية الضرائب على البضائع الآتية من تركيا وسوريا وفلسطين ؛ وجمرك السويس لجباية الضرائب على البضائع الواردة من الهند واليمن والحجاز .

وكان يقوم بجمع الضرائب الجركية فى مصر — كما كانت الحال فى جميع الولايات العثمانية — ملتزمون من اليهود والمسيحيين إذ كان الاعتقاد السائد فى هذا الوقت أن جمع مثل هذه الضرائب يناقى الدين الإسلامى إذ أنه نوع من الكسب لا يبرره عمل يقوم به محصل الضريبة . وكانت إيرادات كل جمرك مخصصة لغرض خاص كالجزية أو نفقات الوالى أو نفقات أغوات فرق الحامية .

وفى أواخر القرن الثامن عشر استولى أمراء المماليك على إيرادات الجمارك . وقبيل دخول الحملة الفرنسية كان جمرك السويس من نصيب ابراهيم بك ، يحصل إيراداته بواسطة عمال معينين من قبله ، أما الجمارك الأخرى فكانت من نصيب مراد بك ، وكان يقوم بجمع

الضرائب فيها ملتزمون يحصلونها نظير ثمن الالتزام الذى اتفقوا على دفعه فى مواعيد معينة . وكان جمرك السويس أهم الجمارك المصرية إذ كان إيراده يوازى إيراد جميع الجمارك الأخرى ، وكانت الضرائب الجمركية فى هذا العهد لا تزيد على ما يساوى ١٢٠٫٠٠٠ جنيه مصرى[١] .

هذه هى أهم الضرائب المفروضة على الصناع والزراع والتجار ؛ غير أنه كانت هناك ضرائب أخرى متعددة منها رسوم الملاحة على المراكب التى تمر فى المياه المصرية أو تسير فى نهر النيل ، ورسوم دمغة الذهب والفضة ، وضرائب على الصيد فى البحيرات ، وعلى استخراج الملح وعلى بيع الرقيق ، وضرائب شخصية يدفعها الرعايا المسيحيون واليهود .

طريقة جمع الضرائب :

كانت الضرائب النقدية المجموعة ، بعد كل ما يخصم وما يستقطع منها ، تصل إلى خزينة الحكومة ، وكانت إدارة الجباية موكولة إلى فئة من الموظفين ، تسمى «الأفندية» ، بيدهم سجلات الأراضى ، وفئات الضرائب المفروضة عليها ، ويحصلون الضرائب من ملتزمى جمعها كالملتزمين ومشايخ الطوائف . وكانت وظائف الأفندية وراثية تنتقل إلى أبنائهم ولهم الحق فى بيعها . وعلى رأس الأفندية موظف يسمى « الرزنامجى » يعينه السلطان لمدى الحياة ويتولى إدارة « الرزنامة » أى إدارة الجباية ، ويقدم حساباته بعد اتمامها إلى الدفتردار (وهو أشبه بوزير المالية) فيعتمدها ويرسلها إلى الأستانة بعد تحريرها باللغة التركية[٢] .

ب — مصروفات الحكومة

لم تكن هناك تفرقة بين مالية الحكومة ومالية الحاكم (أى الوالى) . ويمكن تفسير التغالى فى جمع الضرائب المختلفة بما كان يلزم للحاكم من المصروفات المتعددة المختلفة .

---

(١) لقد كانت خطة الأتراك فى جمع الضرائب وتقريرها هى السبب فى قلة الحصيلة كما كانت من أسباب تحويل التجارة عن مصر . وقد رأينا أن الهولانديين سئموا الوسائل التركية ، وأنهم أرادوا أن يخاطروا بأنفسهم لجلب البضائع من الشرق والتهرب من ظلم الأتراك ، فألفوا أول شركة مساهمة للملاحة عينت الحكومة مديريها وأعطتها امتياز التجارة مع الهند ، ففتحت الطريق ودخلت الهند وتغلبت على البرتغاليين وحلت محلهم وسارت على عكس خطة البرتغاليين والأتراك ، فأحسنت معاملة الأهالى ، وزادت أثمان الشراء من الأهالى كما انقصت أثمان البيع ، فراجت تجارتها وربحت ربحاً عظيما ، فزاد إيراد الحكومة من ذلك كما زادت إيرادات الشركة . وقد بدأت هولاندا ترى طريقها لمصر حتى حل محلها الفرنسيون والإنجليز فقضوا على تجارتها وحلوا محلها ، وذلك بانشاء الشركات الإنجليزية والفرنسية فى مصر ، التى لم تدفع من الضرائب إلا القليل .

(٢) « راجع الحالة المالية والتطور الحكومى والإجتماعى فى عهد الحملة الفرنساوية ومحمد على » للاستاذ إبراهيم بك زكى . وقارن « الضرائب فى مصر » للأستاذ جرجس حنين بك .

إذ كان يدفع من حصيلة الضرائب مرتبات رجال الحامية ونفقات الحرب ، حين كان يطلب من والى مصر مساعدة السلطان أثناء حروبه . كما كان يدفع منها مرتبات الموظفين ونفقات قافلة الحج بما يلزم لها من الجنود والحراس والهبات التى تعطى لبدو الصحراء لتأمين الطريق .

وكان من المفروض أن تصرف غلة الأراضى الموقوفة على الأعمال الخيرية ، فيما خصصت له ؛ ولكن النظار من العلماء كانوا يستولون على دخلها فكان على الحكومة أن تصرف جزءاً من إيراداتها فى هذا السبيل ، فكانت تدفع المعاشات التى كانت مخصصة لرجال الدين الإسلامى وللأرامل واليتامى ، كما كانت تقوم بالاتفاق على مواضع الاحسانات والأعمال الخيرية كاضاءة المقابر والصرف على الجوامع والأديرة وبعض الاحتفالات الدينية كمولد النبى ومولد السيد أحمد البدوى ، كما كانت تنفق على الجامع الأزهر وبعض معاهد التعليم الأخرى الموجودة فى هذا العهد[1] .

وفوق هذا كان على الوالى أن يفكر فى ماليته الخاصة . ولم يكن يفوز بهذا المنصب من بين طلابه العديدين ، إلا من قدر على إرضاء كبار موظفى الباب العالى الذين كان إرضاؤهم يتوقف على الرشاوى والهدايا التى يقدمها إليهم قبل فوزه بمنصبه طول مدة تمتعه به ؛ هذا إلى جانب ما كان على الوالى أنه يدخره لأيامه المقبلة فى مصيره المجهول ، إذ أنه كان من المحتمل أن يعزل فى أى وقت من الأوقات .

كان عدم استقرار الولاة إذن يدفعهم إلى استغلال مرافق البلاد دون التفكير فى استثمارها ، وكان اضطرابهم وتسرعهم يدعوهم إلى استعمال وسائل شديدة فى جمع الأموال . وما أحرانا أن نشبههم فى هذا بمن يدفعه حرصه على المنفعة العاجلة أن يأتى على الثمر والشجر : فيقتطف الثمر ويقتلع الشجر ، الذى هو مورد المنفعة الآجله ، لأنه لا يعنى بالغد إذ لا يعلم لمن يكون المستقبل .

من هذا نرى السبب فى انحدار مالية البلاد من سىء إلى أسوأ إذ أن مستغليها كانوا يأتون على الدخل ورأس المال ، فيقل رأس المال وبالتالى يقل الدخل وهكذا دواليك[2] .

وكان من أبواب مصروفات الحكومة الجزية التى فرضتها تركيا على مصر ، والتى كانت تدفع من حصيلة الضرائب على الأراضى الزراعية ، وكان إرسال الجزية إلى الآستانة من أهم واجبات الوالى .

وتتكون الجزية من مبلغ من المال يسمى (الخزنة) يرسل إلى تركيا براً تحت حراسة

---

(١) راجع « الدكتور محمد عبد الله بك العربى » فى كتابه « مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالى » .

(٢) راجع شيراز فى كتابه « المالية العامة » وأيضا كتابه عن « الضرائب فى الهند » ، وقارن تقارير اللورد كرومر عن الحالة المالية فى مصر .

الجند وتحت إشراف (الخازندار) وكانت الخزنة عبارة عن صافى الأموال الأميرية بعد خصم حساب النفقات المختلفة . وكان إرسال الجزية لتركيا منتظما حتى أواسط القرن الثامن عشر . وفى أيام على بك الكبير امتنعت مصر عن دفعها ولكنها عادت فصارت تدفعها فى أيام محمد بك أبى الذهب وخلفائه ، وقد قدرت الجزية قبيل دخول الحملة الفرنسية بنحو ١٠٫٠٠٠ جنيه.

وإلى جانب « الخزنة » كان يرسل لتركيا سنوياً عدة مراكب محملة بمختلف أنواع المحاصيل كالأرز والبن والسكر والتمر والزعفران والفلفل والزنجبيل والحناء وجوز الطيب والصمغ والروائح العطرية .

وعلى هذا يمكننا أن نلخص أهم أبواب الإيرادات والمصروفات فيما يلى [١] :

الإيرادات	المصروفات
الأموال الأميرية	مرتب الوالى ونفقاته
الضرائب الجمركية	الجيش
الضرائب على الصناعة	المعاشات والإحسانات والأعمال الخيرية
الضرائب الأخرى	نفقات قافلة الحج
	الجامع الأزهر
	الجزية

ولم يكن دخل الحكومة السنوى قبل دخول الحملة الفرنسية يزيد بكثير على مليون جنيه، ويدل ذلك على تأخر مرافق البلاد الاقتصادية ، كما يدل على اختلال نظام الجباية الذى كان يضيع من جرائه كثير من المجموع من الضرائب قبل وصوله إلى خزينة الدولة . وقد اشتهر هذا العهد بسوء التوجيه وعدم العناية بالأخذ بالجديد وزيادة التدخل الخارجى فى الأمور المصرية الصميمة[٢]. ونضيف إلى ذلك ما قاله الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » كانت آفة هذا الاجتماع ما صحبه من سرف وتبديد كان من شأنهما على توالى الزمن وضع أعباء على الطوائف المنتجة من أهل الفلاحة والصناعة والتجارة أنهكت قواها الحسية والمعنوية ، وكانت آفته الأخرى من أول الأمر انصراف الناس نحو شئونهم الخاصة بأشخاصهم وجماعاتهم وابتعادهم عن الشئون العامة واعتبارهم إياها « سياسة عليا » كما نقول الآن ، وهى مما ينبغى النظر فيه للسلطان والأمراء ، وليست مما ينبغى للرعية . وقد وجدوا فى تعليم أئمتهم ما يبرر إيثارهم العافية » . وأقوال الإمام الغزالى صريحة فى ذلك فى

(١) قارن كتاب مالية مصر للامير عمر طوسون صفحة ٦٥ واحصاء جيبوتز وآخر للبكرى .
(٢) راجع عدد الأهرام الخاص بالصناعة فى مصر بتاريخ ٣٦/٣/٤ .

رده المشهور على الباطنية « أنا لسنا نقدم إلا من قدمه الله تعالى ، فإن الإمامة عندنا تنعقد بالشوكة ، والشوكة تقوم بالمبايعة ، والمبايعة لا تحصل إلا بصرف الله تعالى القلوب قهراً إلى الطاعة والموالاة » .

ونلخص من استيف من مقدمة مذكرته عن مالية مصر (فى كتاب وصف مصر) أن مختلف أبواب الإيرادات التى جبيت[1] فى السنوات القريبة من الاحتلال الفرنسى كانت كما يأتى[2] : —

أنواع الإيرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيه المصرى
الخراج نقداً وعيناً	٢٧,٢٩٦,١٩٢	١,٠٥٢,٩٥١
الأوقاف	١٥,٥٩٧	٦٠٢
ضريبة على المشحونات	٣٨٣,٤٤٨	١٤,٣٩٢
الجمارك	٣,٢٩٦,٦٢٦	١٢٧,١٦٨
رسوم جمركية أخرى	٦,٨٢٤	٢٦٣
رسوم متنوعة	٩٩,٤٢١	٣,٨٣٥
ضرائب الالتزام	١٢,٤٩٥	٨٤٢
الجزية	٨٨,٥٠٣	٣,٤٥٤
الجملة	٣١,١٩٩,١٠٦	١,٢٠٣,٥٠٧

(١) يقول الإمام الغزالى فى رسالته على الباطنية فى « احياء العلوم » ليصف اغتصاب الأتراك لسلطان الخلافة وما يتبعها من جزية وخراج « قد سخر الله رجال العالم وأبطالهم لموالاة هذه الحضرة وطاعتها حتى تبددوا فى أقطار الدنيا كما نشاهد ونرى » ويعلق الأستاذ شفيق بك غربال على ذلك بقوله « إن ثمن الحرية هو الكدح والدأب والمراقبة . ولما كانوا يكرهون النصب أكثر مما يحبون الحرية ، فقد عاشوا يستبد بأمرهم كل ذى همة وعزيمة » .

(٢) راجع « الأحوال الزراعية فى القطر المصرى أثناء حملة نابليون بونابارت على مصر » للحملة .

الباب الثانى

الحملة الفرنسية

الفصل الأول

أغراض الحملة ومجمل حوادثها

١ — مجمل حوادث الحملة الفرنسية ٢ — ضعف مركز الحملة فى مصر
٣ — أثر الحملة فى مركز مصر الدولى ٤ — أثر الحملة فى الحوادث
التى انتهت بولاية محمد على باشا .

فى سنة ١٧٨٩ قامت فى فرنسا ثورة هائلة من أسبابها استبداد الملوك بالسلطة وتمتع الأشراف والنبلاء ورجال الدين بكثير من الامتيازات كالاعفاء من الضرائب ، بينما كان الفلاحون وأرباب الحرف ، وغيرهم من أفراد الطبقة الدنيا ، مرهقين بما يدفعونه من الاتاوات والرسوم ، مع ما دخل على الزراعة والصناعة من عوامل النهوض والنمو عند ما تمكنت الثورة الصناعية من أساليب التقدم والرقى فى عروق بعض الطبقات العاملة .

وقد كان من نتائج هذه الثورة أن تغير نظام الحكم الملكى الفرنسى إلى نظام جمهورى يقوم على مبادىء « الحرية والإخاء والمساواة » التى كانت شعار الثورة ، وقد ابتدأت دول أوروبا الملكية تقاوم النظام الجمهورى الجديد . فاشتبكت مع فرنسا فى عدة حروب ظهر أثناءها قائد عظيم هو « نابليون بونابرت » . غير أنه لم يكن من السهل على فرنسا الإنتصار على انجلترا — إحدى الدول الملكية — لتفوق أسطولها على الأسطول الفرنسى ، فأراد نابليون أن يضعف الانجليز بالاستيلاء على الهند ، أكبر مستعمراتهم . ومن ثم فكر فى الاستيلاء على مصر ، لأن لها أهمية خاصة على الطريق الموصل إلى الشرق[1] .

---

(١) كان هذا العهد هو عهد الدسائس بين إنجلترا وفرنسا وروسيا ونجح من نجح لضعف السلطان ومن حوله من رجال الحكم . راجع « محمد على الكبير » للاستاذ شفيق غربال حيث يقول أن حسين أفندى من رجال الرزنامة يقول أن العصبيات عاثت فى البلاد فسادا وزادت فى فقر الأهلين .

كانت أغراض الحملة الفرنسية على مصر تتلخص إذن فى الرغبة فى الانتصار على انجلترا بمحاربتها فى الهند . هذا فضلا عن التفكير فى جعل مصر مستعمرة فرنسية ، لتعوّض بها فرنسا ما فقدته من المستعمرات أثناء حروبها مع انجلترا . وقد أغرى موقع مصر الجغرافى الممتاز الفرنسيين بالاستيلاء عليها ، إذ قد يكون من الممكن توصيل البحرين ، الأبيض والأحمر ، بقناة تعيد طريق التجارة بين الشرق والغرب إلى مكانه القديم ، مما يعود على فرنسا بأرباح طائلة بفرض الضرائب على المارة على هذا الطريق الجديد القصير[1] .

وقد كانت الجالية الفرنسية فى مصر ، ومعظم أفرادها من المشتغلين بالتجارة ، لا تفتر عن الشكوى لحكومة بلادها من سوء معاملة المماليك ، واستبدادهم بالفرنسيين ، وارهاقهم بالضرائب مما حدا بنابليون أن يدعى أنه إنما يقوم بالحملة على مصر لتأديب حكومة المماليك ، والانتصار للرعايا الفرنسيين .

المبحث الأول : مجمل حوادث الحملة الفرنسية

أعدت الحملة سراً حتى لا تصل أخبارها إلى إنجلترا . ورافقها بعض العلماء الفرنسيين لتنظيم الاستعمار الفرنسى فى مصر . ووصلت الحملة إلى الإسكندرية فى أول يوليو سنة ١٧٩٨ واحتلتها بسهولة ، فأرسل نابليون بعضاً من مراكب أسطوله لاحتلال رشيد والسير منها إلى القاهرة عن طريق النيل ، وسار هو بجيشه ، عن طريق صحراء البحيرة ، والتقى الجيش مع الحملة النيلية عند الرحمانية فسارا معاً إلى شبراخيت .

ولما علمت الحكومة المصرية خبر احتلال الفرنسيين للاسكندرية ، قرر الوالى التركى ورئيسا المماليك ، مراد بك وابراهيم بك ، أن يسير مراد بك إلى الإسكندرية وأن يبقى ابراهيم بك فى القاهرة ، للدفاع عنها فى وقت الحاجة . وقد تلاقى جيش مراد بك مع الفرنسيين فى شبراخيت فهزموه ، فتقهقر إلى امبابه ، وهناك هزموه مرة أخرى ، وسحقوا قوة المماليك ، ودخلوا القاهرة . ومن ثم فر مراد بك إلى الصعيد ، وابراهيم بك إلى الشرقية ، فاستمر نابليون يطاردهم ففر ابراهيم بك إلى الشام ، وبقى مراد بك فى الصعيد .

وقد اجتمع العلماء والأعيان فى الأزهر ، وأرسلوا وفداً منهم لنابليون ، فأمنهم على حياتهم وأموالهم ، وابتدأ الأهالى يطمئنون للفرنسيين .

---

(١) راجع محمد طلعت حرب فى كتابه « قناة السويس » حيث يصف الحوادث التاريخية ويعللها بعوامل اقتصادية واجتماعية سليمة ، وقارن الأيكونومست اللندنية بتاريخ ٤٤/١١/١٨ .

المبحث الثانى : ضعف مركز الحملة فى مصر

أرسلت إنجلترا ، وراء أسطول الحملة الفرنسية ، أسطولا ، بقيادة نلسن أمير البحر الإنجليزى . وقد دارت بين الأسطولين ، الإنجليزى والفرنسى ، موقعة « أبوقير » البحرية بقرب الإسكندرية ، وفيها تحطم الأسطول الفرنسى ، وفقدت الحملة وسيلة اتصالها بفرنسا ، وبذلك أصبحت عاجزة عن تحقيق معظم أغراضها .

وقد أراد نابليون ، بعد موقعة أبو قير ، أن يستميل المصريين ، ويساعد على اختلاطهم بالفرنسيين ، الذين فكروا فى استيطان مصر ، ولكنه فشل فى هذا وقام الأهالى بثورة ضده فى أكتوبر سنة ١٧٩٨[١] . وساعدهم فى ذلك عصابات المماليك وغيرهم .

كان المصريون يتذمرون من حكومة المماليك ، وقد وعدهم نابليون ، بأن يمحو أسباب التذمر ، ولكنه لم يقدر على الوفاء بوعده ، إذ زادت الضرائب المفروضة على الأهالى ، وأنشئت ضرائب جديدة على العقارات والعقود والمواريث وغيرها ، وقتل كثير من الزعماء المصريين ظلماً ، بحجة اتصالهم بالمماليك ، هذا فضلا عن عدم مراعاة عواطف الشعب . إذ أباح الفرنسيون المسكرات ، وهدموا بعض المساجد لتوسيع شوارع القاهرة ولتسهيل انتقال الجيش . وكان من هذا أن اندلع لهيب الثورة ، فاضطر نابليون أن يقمعها بالقوة ، وبذلك ابتدأ المصريون يتبيّنون نوايا الفرنسيين الحقيقية ، وينتظرون الفرصة للخلاص من حكمهم ، لولا تسلل الفرنسيين بأساليبهم فى الحياة الاجتماعية[٢] .

ولم يفرغ نابليون من هذه المقاومة الداخلية ، حتى صار عليه أن يستعد لمقاومة خارجية : فقد نجحت إنجلترا فى أن تثير تركيا ضد نابليون ، فأعلنت تركيا الحرب على فرنسا ، وأعدت جيشين أحدهما برى يسير إلى مصر عن طريق الشام ، والثانى بحرى يقصد الشواطىء المصرية .

سار نابليون بجيشه إلى الشام ، لمقابلة الجيش التركى ولفتح الشام ، ولكنه لم يستطع التقدم عند « عكا » فرجع بجيشه إلى مصر ، وعند وصوله جمع جنوده وسار لمقابلة الجيش التركى — الذى أتى بطريق البحر — وهزمه بقرب « أبو قير » .

وقد تأكد نابليون أنه فشل فى تحقيق الأغراض التى من أجلها جاءت الحملة إلى مصر فرأى أن يعود إلى بلاده ، التى صارت فى هذا الوقت فى حاجة إليه ، إذ أصبحت عرضه

---

(١) سوف نرى إلى أى مدى نجح نابليون فى استمالة بعض المتمصرين من النساء والأثرياء حتى أخذت مصر بالمدنية الفرنسية مبتدئة بالتقاليد الفرنسية فى الملبس والمسكن والمأكل ومفردات الترف والنعيم للطبقات العليا وغيرها من الموظفين .

(٢) راجع « العمل والعمال فى مصر » للمؤلف . وقارن مقالة الشيخ محمد عبده فى مجلة المنار سنة ١٩٠٢ .

لهاجمات الدول . وقد عاد سراً تاركا جنوده ، الذين قل عددهم بموت الكثيرين منهم فى الحروب والثورات ونتيجة للأمراض ، وقد ساءت حالة الباقين . إذ بدأ المصريون يجاهرون بمعاداتهم ، وإذ كان الإنجليز والأتراك على استعداد لمهاجمتهم ، وهم مع ذلك مفقودو الصلة ببلادهم بعد تحطيم أسطولهم فى موقعة أبو قير البحرية .

وقد تولى أمر الحملة بعد نابليون القائد « كليبر » الذى أراد أن يرحل عن القطر المصرى إذ اعتقد بفشل الحملة نهائياً ، فاتفق مع الأتراك على أن تجلو الحملة عن مصر ، بمعداتها وأسلحتها ، على نفقة تركيا ، ولكن الإنجليز رفضوا ذلك ، واشترطوا أن يسلم الفرنسيون أنفسهم كأسرى حرب ، فلم يقبل « كليبر » وفضل البقاء فى مصر ، ولكنه قتل بعد ذلك بقليل .

ولما قتل « كليبر » تولى أمر الحملة بعده القائد « مينو » وأخذ يتحبب إلى الأهالى ، وأراد أن يبقى هو وجنوده فى مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها[1] ، ولكن الانجليزى اتفقوا مع الأتراك على أن يشتركوا معهم فعليا فى إخراج الحملة ، ونزلت فى أرض مصر الجيوش الإنجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها ، فاتفقت على مغادرة البلاد ، وغادرتها بأسلحتها على سفن إنجليزية فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٠١ بعد أن مكثت فى مصر حوالى ثلاثة أعوام .

المبحث الثالث : أثر الحملة فى مركز مصر الدولى[2]

كانت مصر قبل وصول الحملة الفرنسية ، بعيدة عن أنظار الدول ، لا يعرف عنها إلا أنها إحدى الولايات العثمانية ؛ فلما احتلها الفرنسيون تنبهت هذه الدول إلى ما يمكن أن تجنيه كل منها إذا احتلت مصر ؛ وذلك نظراً لما لها من الميزات السياسية والاقتصادية ، إذ أنها على طريق المستعمرات الإنجليزية ، وعلى طريق التجارة بين الشرق والغرب .

وقد تبيّنت انجلترا الدافع ، الذى حدا بفرنسا أن ترسل هذه الحملة ، فتأكد أن أية قوة تحتل القطر المصرى ، يمكن أن تهدد طريق المواصلات بينها وبين مستعمراتها ، ومن ذلك الحين ابتدأ الانجليز ينتهزون الفرص لاحتلال مصر .

وبالرغم من قصر مدة الحملة فان فرنسا كانت أولى الدول الأوروبية التى اتصلت بمصر وكانت من ذلك أن بقيت متصلة بها من الوجهة العلمية والتجارية مدة طويلة فنقلت مصر

---

(١) يقال أن مينو تزوج بمصرية تحقيقا لمآربه وأهداف السياسة التى عمل على تحقيقها لمصالح بلاده .

(٢) ذكرنا أن التاريخ الاقتصادى يبحث الأسباب والنتائج الاقتصادية لكل حادثة من حوادث التاريخ ويحللها التحليل الكفيل بإظهار حقيقتها من أصولها المادية .

عنها كثيرا من الأنظمة الإدارية والسياسية والقانونية والعلمية والاقتصادية[١] .

المبحث الرابع : أثر الحملة فى الحوادث التى انتهت بولاية محمد على

بعد أن خرج الفرنسون أصبحت مصر ميدانا لتنافس المماليك والأتراك والانجليز . أما المماليك فقد أرادوا أن يستعيدوا نفوذهم القديم ، ولكن طول كفاحهم مع الفرنسيين ، أثناء وجودهم بالبلاد ، أضعفهم ، كما أضعفهم انقسامهم إلى احزاب ، كحزب الألفى وحزب البرديسى . وأما الأتراك فقد استردوا البلاد بقوة جيشهم ، فأرادوا أن ينفردوا بحكمها ، وأن يقضوا على نفوذ المماليك خشية أن تعود إليهم السلطة ، التى كانت لهم قبل الحمله الفرنسية ، وأما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين فى طرد الفرنسيين ، ولم يكن غرضهم من ذلك خدمة تركيا ، وإنما أرادوا أن يحتلوا مصر ، حين ظهرت لهم أهميتها لمواصلاتهم إلى الشرق ، ولذلك أخذوا يماطلون فى الجلاء ، كما أخذوا يساعدون المماليك فى كفاحهم ضد الأتراك[٢] .

هذه القوات الثلاث ، المختلفة الأغراض ، أخذت تتنافس على الانفراد بالسلطة ، ولكن كان من آثار الحملة الفرنسية أنها أثارت قوة الشعب المصرى وأيقظتها ، وكان من ذلك أن طغت هذه القوة الجديدة على القوات الثلاث الأخرى فاكتسحتها .

وقد تنبه رجل ذكى إلى هذه القوة الجديدة ، وتنبأ بمستقبلها ، فتحبب إليها ، واعتمد عليها ، فرفعته إلى عرش البلاد ، هذا الرجل هو « محمد على » .

الفصل الثانى

الحالة السياسية ونظام الحكم الفرنسى

١ — المجمع العلمى ٢ — التقسيمات الإدارية ٣ — أثر نظام الحكم الفرنسى فى الحالة الاجتماعية .

أصاب نظام الحكم فى مصر ، أيام الحملة الفرنسية ، تغييرا كبيرا ، يتلخص فى أن الفرنسيين أرادوا أن يقيموا فى البلاد حكومة شبه نيابية من المصريين ، تعمل طبقا لمشورتهم .

---

(١) راجع « وصف مصر » لأعضاء الحملة الفرنسية الذين استصبحوا نابليون فى حملته على مصر .

(٢) قارن شفيق غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ١٦ .

وبهذا بدأ المصريون يشتركون فى حكم بلادهم ، بعد أن كانت الحكومة مقصورة على الأتراك والمماليك [١] . بل ولا تتدخل فى أمورهم سوى فى جمع الأموال والأيدى العاملة .

وقد حل نابليون محل الوالى وشيخ البلد ، وأصبح صاحب الكلمة العليا فى البلاد ، يعاونه فى الحكم ديوان سمى « الديوان الوطنى » ويؤلف من تسعة من العلماء والأعيان المصريين ، ويجتمع كل يوم ، ويؤخذ رأيه فى كثير من الشئون ، غير أن رأى الديوان لم يكن واجب التنفيذ ، وإنما كان استشارياً محضاً ؛ وإن كان نابليون يوافق على معظم قراراته .

وقد ألف نابليون جمعية عامة ، من علماء وأعيان وتجار القاهرة والإسكندرية والأقاليم وسميت هذه الجمعية « الديوان العام » . وكان الغرض من تأليفه معرفة رأى أعضائه فى مسائل منها أنظمة تأليف دواوين الأقاليم ، والتشريع المدنى والجنائى ، وضبط المواريث ، وتنظيم الملكية العقارية . وفى ٢٠ اكتوبر سنة ١٧٩٨ عدل نظام « الديوان العام » فصار يتألف من ٢٥ عضواً تسعة منهم عن القاهرة ، وعضو عن كل مديرية من مديريات القطر على أن يكون ثلث الأعضاء من العلماء وثلثهم من الأعيان ، والثلث الباقى من التجار ، ويجتمع الديوان بناء على دعوة القائد العام .

ومن أعضاء الديوان العام ينتخب أعضاء « ديوان القاهرة الوطنى » وعددهم تسعة ، ويجتمعون باستمرار للنظر فيما يعرض عليهم . وقد وضع لكل إقليم نظام لتأليف « ديوان إقليمى » ، يؤلف من تسعة أعضاء ينتخبهم العلماء والأعيان وكبار التجار والصناع ، وعمله الاشراف على الإدارة المحلية . وتخضع الدواوين الاقليمية لرئاسة ديوان القاهرة .

غير أن أنظمة الحكم النيابية الجديدة لم تنفذ على الوجه الذى رتبت بمقتضاه ولم تتح لها الفرصة للعمل . حتى يمكن الحكم على مقدار كفايتها ، ويرجع ذلك إلى اضطراب الأحوال السياسية الداخلية ، وعدم الاستقرار الذى كان سائداً طول مدة وجود الحملة . وقد مرت هذه الأنظمة بتعديلات أخرى حتى تلاقت نهايتها بانتهاء الاحتلال الفرنسى . ولكن أثر هذه الأنظمة بقى فى نفوس المصريين مدة طويلة ودفعهم فى العهود التالية ، إلى المطالبة بنصيبهم فى حكومة بلادهم حتى حصلوا عليه [٢] .

وقد كانت الادارة المحلية قبل الحملة مسندة إلى حكام الأقاليم من السناجق والكشاف ، وهم من المماليك ، ولكن نابليون أحل محلهم حكاماً جديدين من رجاله العسكريين ، يقومون بعملهم بالاستعانة بمشورة دواوين الأقاليم .

---

(١) راجع محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة » ؛ وقارن محمد قاسم بك وحسنى بك فى كتابهما تاريخ القرن التاسع عشر فى أوربا » .

(٢) راجع الدكتور محمد صبرى الصربونى فى كتابه « تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم » .

كانت سلطة الحكم إذن كالعهد بها أيام الأتراك ، مقسمة بين ثلاث هيئات وكانت هذه الهيئات طبقاً للنظام العثمانى ، هى الوالى والديوان وأمراء المماليك ولكن الفرنسيين أحلوا محل الوالى القائد العام ، ومحل الديوان ديوانا جديداً هو « الديوان الوطنى » ومحل أمراء المماليك الحكام العسكريين الفرنسيين .

المبحث الأول : المجمع اللغوى

رافق الحملة فى حضورها إلى مصر ، كثير من العلماء الفرنسيين ؛ كان الغرض من مجيئهم تنظيم الاستعمار الفرنسى للبلاد . وبعد أن انتهت معارك نابليون مع المماليك أسس مجلسا استشاريا للحكومة سماه « المجمع العلمى » ويتكون من ٤٨ عالماً من علماء الحملة . وقد قسم المجمع إلى أربعة أقسام ، قسم للرياضيات ، وقسم للآداب والفنون ، وقسم للزراعة والمشروعات العامة ، ويتألف كل قسم من اثنى عشر عضواً ويجتمع المجمع مرتين فى الشهر .

وكان أعضاء المجمع يقومون بأبحاث عديدة ، كل فى العلم الذى تخصص فيه ، حتى يمكنهم أن يعطوا حكومة نابليون المشورة التى تطلبها منهم (١) .

وكان يطرح على المجمع بين آن وآخر أسئلة يطلب منه الإجابة عليها . ومن أمثلة هذه الأسئلة « كيف يدبر الوقود اللازم لأفران الجيش ؟ » و« هل يمكن صنع البيره فى مصر ؟ » و « كيفية ترشيح وتبريد مياه النيل » و « هل توجد فى مصر مواد أولية لصنع البارود ؟ » و « ما الاصلاحات التى يمكن إدخالها على التشريع المصرى والتى يمكن الأهالى قبولها ؟ » و « ما الوسائل التى يجب اتخاذها للاكثار من زراعة العنب فى مصر ؟ » و « كيفية إحضار الخشب من بلاد الحبشة لتجديد سفن الأسطول » .

ويرى من نوع الأسئلة ، التى كان يطلب من المجمع الاجابة عليها ، أن الغرض الأول من تأليفه سياسى واقتصادى ، وهو المعاونة على استعمار البلاد ، وتنظيم هذا الاستعمار . إلا أن المجمع ، أثناء قيامه بمهمته السياسية ، اهتدى لكثير من النتائج العلمية التى منها : اكتشاف كثير من الآثار ودراستها ، وتحليل كثير من عادات المصريين ، وتدوين جزء من تاريخهم والتنبؤ إلى درجة كبيرة بأحوال الصناعة والتجارة والزراعة المصرية ، وقد جمعت دراسات أعضاء المجمع فى كتاب كبير يسمى « تخطيط مصر » ، ويعتبر أكبر مرجع فى تاريخ مصر أثناء الحملة فى الفترة التى سبقتها (٢) .

---

(١) قامت الجمعية الزارعية الملكية بترجمة المجلد الزراعى من « وصف مصر » إلى العربية فاستحقت بذلك شكر أهل العلم والمؤلفين . وراجع تاريخ مصر الحديث للأستاذ محمد عبد الرحيم مصطفى صفحة ٤٢ .

(٢) الأمل كبير أن يقوم بعض رجال التاريخ والجغرافيا بترجمة هذه المجلدات القيمة ، لأنها تحتوى على معلومات قيمة مازالت مصر فى غاية الحاجة إلى نشرها بين الطلبة والمصريين .

المبحث الثانى : التقسيمات الادارية

لقد نالت التقسيمات الإدارية عناية القائمين بالأمر ، فكانت الأساس التى بنى عليه الحاكم توجيهاته الاقتضادية والاجتماعية والمالية ، وسوف نرى أثر هذه التقسيمات فى تقدم أو تأخر الأداة الحكومية فى الشئون المالية .

قسم القطر فى أواخر أيام الحملة الفرنسية إلى ثمانية أقاليم (مديريات) وهى :

(١) إقليم القاهرة ويشمل القاهرة والجيزة والقليوبية وعاصمته القاهرة
(٢) إقليم قنا ويشمل قنا وجرجا وأسيوط « أسيوط
(٣) إقليم المنيا ويشمل المنيا وبنى سويف والفيوم « بنى سويف
(٤) إقليم الشرقية ويشمل الشرقية والسويس والعريش « بلبيس
(٥) إقليم الإسكندرية ويشمل الإسكندرية والبحيرة ورشيد « الإسكندرية
(٦) إقليم دمياط والمنصورة « دمياط
(٧) إقليم الغربية « سمنود
(٨) إقليم المنوفية « منوف

وكان يحكم كل اقليم من الأقاليم السابقة ، حاكم عسكرى ، من ضباط الحملة يساعده ديوان اقليمى ، مؤلف من العلماء والأعيان والتجار المصريين ، ويتلقى الأوامر من القائد ويباشر تنفيذها . ونتساءل فيما إذا كان علماء الحملة الفرنسية أول من فكرّ فى مبادىء التوجيه التى أخذت به الأمم فيما بعد فى نظمها الإدارية والاقتصادية[1] .

وتتميز الإدارة فى أيام الحملة أنها كانت ، إلى حد ما ، تتبع نظام المركزية ، فى حين أن الأقاليم ، أثناء حكم أمراء المماليك ، كانت الصلة بينها وبين القاهرة تكاد تنحصر فى توريد الضرائب المجموعة إلى « بيت المال » . وقد حال ضعف الحكومة المركزية فى عهد أمراء المماليك دون تمكنها من الاشراف الكافى على أحوال الأقاليم .

المبحث الثالث : أثر نظام الحكم الفرنسى فى الحالة الاجتماعية

كانت مصر قبل الحملة الفرنسية يحكمها الأتراك والمماليك ، وهم أجانب عن البلاد ، كما كانت طريقة الحكم استبدادية ، إذ كان الحكام مطلق التصرف فيما يفعلون ، ولكن نظام الحكم الفرنسى يمتاز بأن المصريين ابتدأوا يشتركون فى حكم البلاد ، باشتراكهم فى

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث يبحث تطورات التوجيه الاقتصادى وأهدافه فى العهود الحديثة المختلفة من ديمقراطية وغيرها .

الديوان الوطنى ودواوين الأقاليم ، كما يمتاز به بأنه كان استشارياً ، إذ أن حكومة نابليون كانت تستشير أعضاء الدواوين فى السياسة التى تنوى اتخاذها ، وكثيراً ما كانت تعمل برأيهم .

ومع أن حالة المصريين المادية ، ومستوى معيشتهم ، لم ترتفع عما كانت عليه ، أثناء حكم أمراء المماليك ، فإن حالتهم المعنوية أصابها تغيير كبير ، إذ بدأوا يتنبهون لحقوقهم المهضومة ثم سعوا للحصول على هذه الحقوق فيما بعد فحصلوا عليها .

وقد عمدت الحملة الفرنسية إلى تنبيه المصريين لحقوقهم بأن أخذت فى الدعاية لمبادىء الثورة الفرنسية (الحرية والأخاء والمساواة) بين الأهالى ، بواسطة العلماء ، لتستعين بذلك على إثارتهم ضد المماليك والأتراك الذين كانوا يتبعون طريقة الحكم الاستبدادى المطلق . وقد كان من نتائج نشر مبادىء الثورة الفرنسية ، وتنبّه المصريين لحقوقهم ، أن ثاروا ضد الفرنسيين ، لأنهم عرفوا أن أغراضهم استعمارية بحتة ، وأنهم لا يعملون عملا فى صالح البلاد إلا إذا كانت لهم فيه مصلحة شخصية . وبهذا استعمل المصريون السلاح الذى قدمه لهم الفرنسيون ، ليقضوا به على المماليك ، فى القضاء على الفرنسيين أنفسهم فساءت حال الحملة واضطرت أخيراً لمغادرة الديار المصرية .

الفصل الثالث

الحالة الاقتصادية

١ — حالة الزراعة ا — نظام الملكية ب — المشروعات الزراعية ٢ — حالة الصناعة ٣ — حالة التجارة ا — مشروع قناة السويس ب — أثر الفرنسيين فى تطور الأنظمة الفرنسية ٤ — الإدارة المالية ا — إيرادات الحكومة ب — الضرائب على الأراضى حـ — الضرائب على الصناع ء — الضرائب على العقارات هـ — الضرائب الأخرى و — مفردات أبواب الإيراد ز — المصروفات الحكومية

كانت البلاد ، طول مدة الحملة الفرنسية ، فى حالة حرب وثورات داخلية ، فكان من ذلك أن تأخر الإنتاج الزراعى والصناعى . ومن الطبيعى أن يحجم الناس عن تثمير أموالهم ، واستثمار جهودهم ، فى نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة ، فى أيام الاضطراب وعدم الاستقرار ؛

وذلك خوفاً من أن يستولى على أرباح هذه الأموال ونتيجة هذه الجهود ، من هو أقوى منهم ، من الثوار أو من الجنود الذين يكافحون الثورة ، والذين يغريهم بأعمال السلب والنهب ، فقدان الحكومة السيطرة على الموقف والقبض على ناصية الحالة .

وقد كان الأسطول الإنجليزى يحاصر الشواطىء المصرية ، ليقطع صلة الحملة بفرنسا ، فأدى ذلك إلى تعطيل تجارة البلد الخارجية ، فأصبحت تجارة الصادرات والواردات فى حكم المعدومة . وكان لهذا أثره فى تقليل الإنتاج المحلى ، إذ أصبح من المتعذر تصريف الفائض من المنتجات الأهلية فى الأسواق الخارجية .

وقد دعا حصار الشواطىء إلى اجتهاد الفرنسيين فى الحصول على الأموال اللازمة للجيش الفرنسى ، وللإدارة الفرنسية ، من الموارد المحلية . وقد تنبه الشعب إلى عدم أحقية الفرنسيين فى حكم البلاد ، وفى استغلال مواردها ، فكف الأهالى يدهم عن مد المستعمرين بما كانوا يطلبونه ؛ فاضطر الفرنسيون إلى الاكثار من الضرائب والغرامات والمصادرات ، كما أكثروا ، فى أيام الاضطرابات ، من أعمال النهب والتخريب والاحراق ، مما دعا كثيراً من السكان إلى ترك قراهم للفرار من ظلم الفرنسيين ، كما دعا إلى عدم عناية الأهالى بزراعاتهم وصناعاتهم وتجاراتهم ، إذ أصبح من المحتمل دائماً استيلاء الفرنسيين على منتجاتها .

كانت الثورات والاضطرابات ، كما كان قطع العلاقات التجارية الخارجية ، إذن من عوامل سوء الحالة الاقتصادية ، التى يمكن القول بأنها انحطت عما كانت عليه أيام حكم أمراء المماليك ، ولم تُجد جهود الفرنسيين لإصلاح الأحوال المادية وتطبيق الأنظمة الاقتصادية الأوربية ، إذ لاقت هذه الأنظمة معارضة شديدة من أفراد الشعب وزعمائه الذين لم يرتضوا بديلا بالأنظمة القديمة التى طال عهدهم بها . وسوف نعرض فيما يلى لموارد الإنتاح الزراعى والصناعى والتجارى ، ثم للادارة المالية لنرى مبلغ ما أصابها من التطور فى هذه الفترة من الزمان .

المبحث الأول : حالة الزراعة

كانت الزراعة فى أواخر أيام المماليك ، وفى بداية عهد الحملة الفرنسية ، فى حالة رثى لها . ويرجع ذلك إلى اختلال السياسة المائية : فقد أهملت الترع ولم يعن بتطهيرها ، فكان من هذا أن انسد كثير من قنوات الرى وبقيت كذلك سنين متوالية ، وتحولت مساحات زراعية واسعة ، وعلى الأخص فى مديرية البحيرة الى ما يشبه الصحراء . هذا فضلا عن أن توزيع مياه الرى كان فوضى ، فان هذه المياه على فرض وصولها فعلا إلى أقليم من الأقاليم ، كان على أهالى كل قرية أن يقاتلوا فى سبيل الحصول على نصيبهم منها[1] .

(١) فترت فى هذا العهد رمى الإنتاج واسترخت الأيدى العاملة فى وقت تحفز فيه العالم لطفرة جديدة .

وقد درس علماء الحملة نظام الرى وقرروا أنه نظام فاسد ووضعوا مشروعات لتنظيمه ، ولكن هذه المشروعات لم يمكن تحقيقها إذ أنه كان ينقص البلاد ، طول مدة الحملة ، الأموال اللازمة للاصلاحات المختلفة على وجه العموم ، والاصلاحات الزراعية بصفة خاصة . ولم يتوفر رأس المال اللازم لترقية موارد الدخل الأهلى ، كما لم يتوفر الدخل اللازم للصرف على الإدارة الحكومية . وعلى هذا فإن مشروعات نابليون فى الاصلاح الزراعى لم تأت بنتيجة ما ، إذ لم يمكن تحقيقها نظراً لاضطراب أحوال البلاد المالية والسياسية[1] .

ولم يستتب الأمر للحملة إلا مدة قصيرة ، ثم بدأ الأهالى يقاومونها ، فقامت الثورات فى جهات مختلفة من القطر ، وعمدت الجيوش الفرنسية إلى إخماد هذه الثورات ، فكان من ذلك أن تعرضت الأراضى الزراعية لمرور الجنود بها ومايتبعه من إتلاف المزروعات والمحصولات .

١ — نظام الملكية :

كان اضطراب الأحوال المالية دافعاً إلى التفكير فى تغيير نظام الملكية والاستفادة من هذا التغيير فى زيادة إيرادات الحكومة . وفى هذ العهد كانت ملكية الأراضى من حق الحاكم تبعاً للعقائد الدينية والسياسية السائدة ، وكان مستثمرو الأراضى الزراعية ، من الملتزمين والفلاحين ، يقومون باستغلالها نظير ما يدفعونه من الضرائب للحكومة . وقد كان الفلاح يدفع ثلث غلة أراضية للحكومة ويسمى هذا الجزء « الميرى » ، والثلث الثانى « الكشوفية » إلى السلطات المحلية ، أما الثلث الأخير فكان من نصيب الملتزم ويسمى « الفائض » .

وقد أراد الفرنسيون أن يستولوا على نصيب الملتزمين وأن يلغوا نظام الالتزام ، على أن يقوم عمال الحكومة بتحصيل الضرائب ، وعمدوا إلى طريقة توصلهم إلى غرضهم بأن طالبوا ورثة الملتزمين أن يقدموا « عقود الالتزام » لتسجيلها ، على أن يدفعو رسوم التسجيل التى قدرت بمبلغ ٢٪ من ثمن الأراضى . ومن عجز عن تقديم « عقد الالتزام » صودرت أراضية ، وضمت إلى جانب الحكومة[2] . فهل سار محمد على هذا النظام ؟

كانت هذه الطريقة كفيلة بالقضاء على نظام الالتزام ، إذ أن كثيراً من الملتزمين كانوا من المماليك الذين صودرت أملاكهم ، أما الباقون فقد عجز معظمهم عن تقديم « عقود الالتزام » .

---

(١) لولا طريقة الحياض لما كفت مصر تموين سكانها ، فطريقة الحياض أغنت المصريين عن الأموال التى يتطلبها نظام الرى الدائم . « راجع مصر للمصريين » تأليف بول .

(٢) راجع مجلة « الفلاحة » العدد الخامس اكتوبر سنة ١٩٢٤ وقارن « الخطط التوفيقية » للمرحوم على باشا مبارك حيث يقول أنه لم يتمكن أحد الولاة من عمل شىء نافع فى البلاد .

ب — المشروعات الزراعية :

لم يقم الفرنسيون باصلاح جدى فى الأراضى أو الأنظمة الزراعية غير أن علماء الحملة قاموا بعدة أبحاث فى شؤون الزراعة كانت أساسا للسياسة الزراعية فى عهد محمد على . ومن ذلك أنهم رسموا خريطة مفصلة لمصر مبينا فيها النيل والترع ، كما قاموا بأبحاث فى النباتات المصرية ومياه النيل وطبقات الارض[١] ، مما كان له أكبر الأثر فى توجيه مستشارى محمد على ، الذين كان أغلبهم من الفرنسيين ، والذين اعتمدوا إلى حد كبير على أبحاث علماء الحملة الفرنسية التى لم يتح لها الفرصة للتنفيذ فى غضون السنين القليلة التى قضاها الفرنسيون فى البلاد .

المبحث الثانى : حالة الصناعة

أصبحت مصر بعد تحطيم الأسطول الفرنسى ومحاصرة الأسطول الإنجليزى لشواطئها مفقودة الصلة التجارية بالخارج . وفى مثل هذه الظروف يضطر القطر أن يكفى حاجاته بنفسه إذ ترتفع أسعار السلع التى كانت تستورد من الخارج نتيجة لقلة عرضها . ويدعو ذلك إلى التفكير فى إنتاج هذه السلع محلياً ، إذ يصبح إنتاجها فى هذه الحال عملية مربحة[٢] .

كان من الطبيعى أن تنشط الصناعة المحلية ، ولكن الاضطراب السياسى السائد لم يترك لهذا النشاط فرصة للظهور ، إلا أن الحملة اضطرت إلى التفكير فى إقامة بعض المصانع لكفاية حاجات الجيش الفرنسى . ومن المنشآت الصناعية فى هذا العهد : إصلاح دار الترسانة التى كان قد أنشأها مراد بك فى الجيزة لصنع المدافع والسفن وآلات الحرب ، وإنشاء مصنع للبارود فى الروضة ، ومصانع للجوخ والقبعات والبيرة ودبغ الجلود والميكانيكا والنجارة الميكانيكية . كما أن الفرنسيين استعملوا الهواء كقوة محركة ، فأنشأوا طواحين الهواء فى باب الحديد وفى جزيرة الروضة . وبقيت الصناعات الأهلية الزراعية والطائفية سائرة فى طريقها متبعة أساليبها العتيقة ، ونظمها القروية والمحلية المعروفة .

وقد كانت الأبحاث الخاصة بالصناعة والمشاريع الصناعية تعرض على المجمع العلمى لدراستها واقتراح ما يتبع لتنفيذها[٣] .

غير أنه يجب أن ننبه على أنه لم يكن من سياسة الحملة الفرنسية التفكير فى إنهاض

---

(١) راجع « وصف مصر » لعلماء الحملة الفرنسية ، وقد ترجمت الجمعية الزراعية الملكية الجزء الخاص بالزراعة فى كتيب خاص ، فاستحقت لذلك شكر العلماء والمؤلفين .

(٢) قارن فردريك لست فى كتابه « النظام القومى للاقتصاد السياسى » وقارن « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف . صفحات ٥٨ — ٦٠

(٣) قارن « مصادر مهملة » للدكتور زكى محمد حسن فى عدد « مصر الاسلامية » . صفحة ١٥٤ .

الصناعة فى مصر . إذ أن الفرنسيين كانوا يريدون استغلال موارد الثروة الزراعية ، دون التفكير فى توجيه البلد وجهة صناعية ؛ وذلك حتى تبقى السوق المصرية منفذاً للمصنوعات الفرنسية ، بعد انتهاء حصار الأسطول الإنجليزى . ولذلك نرى المجمع العلمى يدرس نظام الطوائف ويتركه وحاله .

بهذا يمكننا أن نفسر حرص الفرنسيين على حفظ أسرار الصناعة والاحتراس من انتقالها إلى المصريين حتى تبقى مصر بلداً زراعياً يعتمد على فرنسا فى تصدير المحصولات الزراعية ، واستيراد منتجات الصناعة من فرنسا أو عن طريقها .

ولم يكن لمصر — قبل الحملة الفرنسية — عهد بالمصانع الكبيرة ؛ غير أن البلاد لم تستفد من إنشاء هذه المصانع ، إذ لم يعمل فيها المصريون ولم تتح لهم الفرصة لتفهم نظامها ، والتفكير فى تطبيقه على الصناعات المصرية الصغيرة ، السائدة فى هذا العهد . ولكن المجمع العلمى وضع الأسس التى سارت عليها مصر فى العهود التى تلت الحملة الفرنسية .

المبحث الثالث : حالة التجارة

كان من أغراض الحملة الفرنسية تقوية الروابط التجارية بين مصر وفرنسا . ويرجع تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين إلى زمن بعيد . ففى القرن الثالث عشر بدأ التعارف بين القطرين نتيجة للحروب الصليبية ، كما بدأت العلاقات التجارية تنظم بعقد المعاهدات ، ومنح الامتيازات . وبعد الفتح العثمانى وافقت تركيا على إعطاء امتيازات جديدة تكفل للجاليات الأجنبية حرية الانتقال وحرية إقامة الشعائر الدينية (١) .

وفى أواخر القرن الثامن عشر ، عندما ضعفت تركيا واستبد المماليك بالسلطة ، فرضوا الضرائب الباهظة على التجار الأجانب ، ولم يأبهوا بالامتيازات الممنوحة لهم . وقد كانت النتيجة أن أخذ عدد المحال التجارية الفرنسية يقل باستمرار ، فبينما كان للتجار الفرنسيين فى سنة ١٧٧٠ خمسة عشر محلا لم يبق لهم فى سنة ١٧٩٧ إلا ثلاثة محال . وقد كانت المحال التجارية الفرنسية فى مصر والشرق الأدنى تخضع لأنظمة الغرفة التجارية فى مرسيليا التى كانت تشرف على تجارة فرنسا الخارجية فى هذه المنطقة .

من هذا نرى أن التجارة الفرنسية فى مصر قبيل دخول الحملة كانت قليلة جداً . وكان من المفروض أن استيلاء الفرنسيين على البلاد ينشىء علاقات تجارية متينة بين البلدين ويجعل من مصر سوقاً من المصنوعات الفرنسية ، ومورداً للمواد الأولية اللازمة لفرنسا . ولكن

(١) راجع « الامتيازات الأجنبية » للدكتور بهى الدين بركات باشا . وقارن « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف حيث نشرح أهمية الوكالات فى هذا العهد .

تحطيم الأسطول الفرنسى فى موقعة « أبو قير » ، وقيام الاضطرابات والثورات الداخلية ، وتهديد الأتراك والإنجليز للحملة على الدوام . كل هذه العوامل دعت إلى عدم تحقيق أغراض الفرنسيين فى هذا السبيل[١] .

وبالرغم من صعوبة القيام بتجارة الصادرات والواردات ، فان التجارة المحلية قد ابتدأ نظامها يتطور ، ذلك بأن الفرنسيين وضعوا أنظمة للأسواق الداخلية ، كما اهتموا بأمر المقاييس والمكاييل والموازين ، وحددوا سعر قطع العملة المتداولة فى السوق ، وفى أول سنى الاحتلال الفرنسى جعل سعر الفرنك ١٨و٣٥ ميدى (أو نصف فضة) .

١ — مشروع قناة السويس :

كان وقوع مصر على طريق التجارة بين الشرق والغرب وبين البحرين الأحمر والأبيض . داعيا إلى تفكير الحكام فى وصل هذين البحرين ببعضهما لتسهيل انتقال البضائع بينهما ، إذ أن النقل المائى أسهل وأرخص من النقل البرى .

وفى زمن الفراعنة ، اتصل البحران عن طريق نهر النيل إذ حفرت ترعة تخرج من النهر ثم تسير فتخترق البحيرات المرة ، وتصب فى البحر الأحمر .

ويقول محمد طلعت حرب باشا فى بحثه « قناة السويس » أن عظماء التاريخ القديم كانوا يخافون من طغيان البحر الأحمر على الدلتا ، فلم يوصلوا بين البحيرات ، فكانوا يحملون البضائع على ظهر الدواب بين الخليج والبحيرات فوق برزخ يسمى « الشاتوف » عرضه ٥و١٣ ميلا ، ثم تراكمت الرمال على هذه الترعة فاحتفرها بطليموس مرة أخرى سنة ٢٧٠ قبل الميلاد ، وأوصلها إلى البحر الأحمر ، وجعل لها سدودا واقفالا يمنع بها طغيان البحر واختلاط مائه بالنيل فى زمن الانخفاض ، وبنى فرضة على رأس الخليج سماها ارسنوى[٢] .

---

(١) راجع الكولونيل الجود فى كتابه « نابليون بونابارت » وقارن كتابه « مصر والجيش » وهو كتاب شامل للمبادئ الاقتصادية التى سارت عليها مصر فى العهود المختلفة .

(٢) ذكر استرابون الذى جاء مصر قبل المسيح بزمن يسير أن الترعة كانت صالحة للملاحة فى أيامه ، وروى فلوطرخس أن كليوباتره شرعت فى تهريب الاسطول إلى البحر الأحمر فى هذه الترعة ، ثم تراكمت الرمال على الترعة فاحتفرها قيصر الرومان سنة ١١٥ بعد الميلاد ، وكان الفرع البلوسى قد أخذ يتحول غربا فجعل طرايانس أولها فى بابليون وهى على مقربة من دير مار جرجس فى مصر القديمة ، ومازال الرومان يسيرون مراكبهم فيها إلى أن ردمتها الرمال مرة أخرى . راجع « الخطط التوفيقية » للمرحوم على باشا مبارك عن قناة السويس ، وقارن طلعت باشا حرب فى كتابه « قناة السويس » صفحة ٥ والمقتطف الصادر فى يناير سنة ١٩١٠ حيث يقول أن توخو الثانى ، ملك طيبة كان أول من حفر قناة السويس فى سنة ٦١٠ قبل الميلاد ، وأنه استمر فى حفرها نحو ستة أشهر هلك فى أثنائها ٠٠٠ و ١٢٠ رجل من قومه ، وأن الحفر أوقف طبقا لاشارة عراف قال له أن يعمله هذا سوف ينتفع البرابره ، أعداء المصريين ، يريد بذلك الفرس ، ويقول أن ارسطو ذكر أن ما أوقف ملك طيبه عن إتمام الحفر هو قول المهندسين أن البحر الأحمر أعلى من الدلتا ، ويخشى من طغيانه عليها .

وفى بداية الحكم الإسلامى أنشأ عمرو بن العاص ترعة تبدأ من مصر القديمة وتتبع آثار ترعة الفراعنة القديمة ، وتصل النيل بالبحر الأحمر ، وذلك لتسهيل اتصال الديار المصرية ببلاد العرب .

وفى عهد الحملة الفرنسية فكّر نابليون فى وصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ، وكان غرضه من ذلك أن يعيد طريق التجارة بين الشرق والغرب ، إلى مكانه القديم ، الذى كان المكان الطبيعى قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وبذلك تعود أرباحه الكثيرة على فرنسا ؛ كما كان غرضه شق طريق بحرى إلى المستعمرات الإنجليزية فى آسيا ليسهل عليه ضرب إنجلترا هناك .

وبعد دراسة المشروع ، التى قام بها علماء الحملة ، وضع له التصميم التالى : وهو أن تحفر قناة من السويس إلى البحيرات المرة ثم يعاد حفر خليج أمير المؤمنين إلى الزقازيق حيث يتلقى ببحر مويس ، ومن بحر مويس إلى فرع دمياط ، ثم إلى فرع رشيد ، ومن فرع رشيد إلى الإسكندرية بواسطة ترعة الإسكندرية .

وقد فكر العلماء أيضاً فى وصل البحرين رأساً ، بواسطة قناة تخترق برزخ السويس ، ولكنهم اعتقدوا خطأ أن سطح البحر الأحمر يعلو عن سطح البحر الأبيض بنحو تسعة أمتار .

ولم تسمح المدة القصيرة ، التى قضتها الحملة الفرنسية فى مصر بتحقيق أحد هذين المشروعين . ولكن دراسة وصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ، التى قام بها علماء الحملة ، أمكن الاستفادة منها فيما بعد حينما أريد تنفيذ المشروع[1] .

ب — أثر الفرنسيين فى تطور الأنظمة الاقتصادية :

يمكننا القول إجمالا أن عهد الحملة الفرنسية كان عهد ركود اقتصادى تناول موارد الثروة المختلفة ، الزراعية والصناعية والتجارية . ومع ذلك فقد كان للحملة أثر قوى فى تغيير الأنظمة الاقتصادية ، فى الفترة التى تلت خروجها من البلاد ، إذ استعان محمد على بدراسات علماء الحملة ، التى كانت أساساً لسياسة مستشاريه من الفرنسيين ، فى تغيير أساليب الزراعة باستعمال الآلات الحديثة وتنفيذ مشاريع الرى الجديدة . كما كانت أساساً لتغيير أساليب الصناعة بإقامة المصانع الكبيرة ، التى بدأت تشيع فى أوروبا فى هذا الحين ، بدل المصانع الصغيرة التى كانت لا تزال سائدة فى مصر . هذا فضلاً عن إنشاء الشركات التجارية وتنظيم الأسواق المحلية ، وتقرير مصير العملة المصرية والمكاييل والمقاييس والموازين[2] على نظام أدق .

---

(١) راجع « قناة السويس » للاستاذ محمد قاسم بك حيث شرح هذا المشروع بكفايته المعروفة .

راجع « الكافى » للاستاذ ميخائيل شارويم بأجزائه الخمس .

وبالجملة فقد كان من تأثير احتكاك الفرنسيين بالمصريين أن فتحوا عيونهم على الأنظمة الاقتصادية الأوربية الجديدة التى حاكاها محمد على حين أصبح حاكما للبلاد وحين أراد أن ينظم مرافقها الاقتصادية تنظيما جديداً طبقا لعقيدته وتوجيهاته .

المبحث الرابع : الادارة المالية

ساءت حالة البلاد المالية ، فى سنى الاحتلال الفرنسى ، إذ قلت الإيرادات ، وزادت المصروفات ، حتى صارت موازنة الميزانية من الصعوبة بمكان . وقد كانت قلة الإيرادات نتيجة لتأخر مرافق البلاد الاقتصادية وسوء حالة موارد الثروة الزراعية والصناعية ، مما أدى إلى قلة دخل الحكومة من الضرائب المفروضة على الزراع والصناع ، هذا إلى اضمحلال التجارة الخارجية من جراء محاصرة الأسطول الإنجليزى للشواطىء المصرية مما قلل من تجارة الصادرات والواردات ومما يجبى عليها من الضرائب الجمركية[1] .

وكثيراً ما توقف الأهالى عن تأدية الضرائب لكرههم لحكومة الفرنسيين ، وإن دفعوها فلا يدفعونها إلا باستعمال أشد أنواع القسوة والتعذيب .

كانت الضرائب التى يمكن تحصيلها إذن قليلة . ومع ذلك فلم تكن كل الضرائب المجموعة تصل إلى خزينة الحكومة إذ كان يستولى على جزء منها الصيارف ومن إليهم ، الذين انتهزوا فرصة اضطراب الأحوال الداخلية فأبقوا فى عهدتهم بعض الأموال المجموعة .

ومع قلة الإيرادات لم يكن من الممكن الاقتصاد فى المصروفات ، إذ أن الجيش الفرنسى كان يحتاج لكثير من النفقات لارتفاع مستوى معيشة جنوده ، ولاضطراره للتنقل من جهة لأخرى ، فى داخل البلاد أو خارجها ، لاخماد الثورات التى كان يندلع لهيبها بين آن وآخر ، أو لصد هجمات الأتراك والإنجليز ؛ الذين وقفوا للحملة بالمرصاد طول مدة وجودها فى الديار المصرية . ولم يكن من السهل على الجيش الحصول على ما يلزم له من فرنسا لانقطاع الصلة بينه وبينها بعد موقعة « أبو قير » البحرية التى تحطم فيها أسطول الفرنسيين . إلى هذا اضطراب أحوال النقد المصرى وكثرة وحدانه واختلاطها بالعملات الأجنبية .

وقد اضطر الفرنسيون أن يسدوا العجز فى الميزانية بعقد القروض ، وإصدار النقود الورقية واتباع نظام الرخص للمحال العامة ، وبالسلب والنهب والغرامات والمصادرات ، حتى استنفدوا كل الموارد المالية المحتملة . ومع ذلك لم ينجحوا فى الحصول على كل الأموال اللازمة لهم .

---

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف وقارن البرنس عمر طوسون فى كتابه « مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن » ، وتود « علم الاقتصاد للطلبة المصريين » .

ا — إيرادات الحكومة :

لم يكتف الفرنسيون بالضرائب التى كانت مفروضة أثناء حكم المماليك ولكنهم استحدثوا ضرائب أخرى وغيروا من نظام الأولى ؛ ولم يكن دافعهم فى هذا تنظيم المالية العامة ، وإنما كان الرغبة هى زيادة أبواب الإيرادات وزيادة مايحصل من كل منها لسد النفقات وموازنة الميزانية . وقد تولى أمر الإدارة المالية فى أول عهد الحملة « بوسيلج » أحد أعضاء قسم الاقتصاديات بالمجمع العلمى الفرنسى ، وحاول جهده أن ينظم الأحوال المالية ولكنه لم ينجح فى هذا نجاحاً كافياً ، ويرجع ذلك إلى قلة خبرته بنفسية الشعب وإلى اضطراب أحوال البلاد الداخلية ، وإلى حالة النقد المضطرب فى زمنه .

ب — الضرائب على الأراضى :

أراد الفرنسيون أن يزيدوا من حصيلة الضرائب على الأراضى . وقد قلنا أن الحاكم كان هو المالك للأرض ويستمد حقه فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية[1] . وكان مستثمروا الأراضى يدفعون — نظير استثمارهم لها — ثلث غلاتهم (الميرى) للحكومة ، والثلث الثانى (الكشوفية) للسلطات المحلية ، وأما الثلث الأخير (الفائض) فكان من نصيب الملتزم .

وقد عمل الفرنسيون على إلغاء نظام الالتزام ليحصلوا على (الفائض) على أن تقوم الحكومة بجمع الضرائب بنفسها . وقد ساعدهم على السير فى خطتهم لإلغاء الالتزام ، فرار بعض المماليك من الملتزمين ومصادرة أملاكهم ، وعجز كثير من الملتزمين الآخرين عن تقديم عقود التزامهم ، وذلك حين حتمت الحكومة تسجيلها[2] .

وقد كانت فكرة تسجيل العقود . وسيلة لإلغاء نظام الالتزام وضم الأراضى التى يعجز الملتزمون عن إثبات التزامهم لها لجانب الحكومة . كما كان التسجيل مورداً جديداً للدخل إذ كانت الحكومة تتقاضى رسما عليه يقدر بمبلغ ٢ ٪ من قيمة الأرض .

حـ — الضرائب على الصناع :

وقد عدل نظام الضرائب على الصناعات بأن فرضت ضريبة جديدة سنوية على جميع أرباب

---

(١) كان علماء البعثة والمجمع العلمى متأثرين بآراء الطبيعيين حيث تتعرض الأرض لضريبة موحدة L'impôt unique . راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلفين وترجوه فى كتابه « تنمية الثروة » .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

الحرف تجبيها الحكومة رأسا دون وساطة مشايخ الطوائف . ولم يكن فى إمكان الصناع أن يتهربوا من دفع هذه الضريبة كما كان الحال أيام المماليك . وتدل مجمل الضرائب على أن الصناعة المحلية كانت قائمة وأنها على استعداد للانتعاش والتقدم إذا ما أخذت الحكومة بيدها وحققت أسباب النهوض لتبلغ شأوها الماضى ومجدها السابق[١] .

٤ — الضرائب على العقارات :

وقبل أيام الحملة كانت المبانى معفاة من الضرائب ولكن الفرنسيين استحدثوا ضريبة عليها وقسموا المبانى إلى أقسام بحسب الأغراض التى تستعمل فيها ، وقسموا كلا من هذه إلى درجات ثلاث وحددوا فئات الضرائب المفروضة على كل قسم وكل درجة وفيما يلى بيان بأقسام المبانى ودرجاتها وفئات الضريبة على كل درجة[٢] .

	الدوجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة
الوكائل	١٨ ريال	٩ ريال	٤ ريال
الحمامات	١٥ »	١٠ »	٥ »
معاصر الزيت	٨ »	٤ »	١ »
معاصر السمسم	٣ »	١ »	١ »
طواحين الغلال	٢ »	١ »	٠ »
الأحواش	٢ »	١ »	٠ »
الحوانيت	٢ »	١ »	٥ ر »
القهوات	٢ »	١ »	٥ ر »
الحبانات	٢ »	١ »	٠ »
المنازل	٨ »	٤ »	٢ »

هذا وللمنازل درجة رابعة حددت الضريبة عليها بمقدار ربع ريال .

٥ — الضرائب الأخرى :

ولم تكن هذه هى كل أنواع الضرائب إذ أنه قلما مر أسبوع دون فرض ضريبة

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف . وقارن « محمد على الكبير » لفربال بك .

(٢) راجع عبد الرحمن الرافعى بك « تاريخ الحركة القومية » الجزء الأول .

جديدة ، أو زيادة فى عبء ضريبة قديمة . وقد فرضت ضرائب على التركات ، وعقود نقل الملكية ، وعقود البيع أيا كانت ، وعلى التأمينات وعقود الزواج ، وشهادات حسن السير والسلوك ، والدعارة والقمار والمشروبات الروحية ، حتى أنه يمكن أن يقال أنه لم يبق ما يستحق أن يكون محل ضريبة دون أن تفرض عليه ضريبة .

وقد تذمر الأهالى من كثرة الضرائب وطريقة جبايتها : ذلك بأن الضرائب كانت ، على سوء نظامها فى أيام المماليك ، أخف عبئاً ، لأنه كان من الممكن دائما التحايل على التهرب من دفعها ، وكان متعهدو تحصيل الضرائب يجمعون كل ما يمكنهم جمعه ، إلا أنهم لم يكونوا ليجبروا شخصا أن يدفع ما ليس فى طاقته ، إذا ثبت أو إذا ظن أنه غير قادر على الدفع . ومن أفراد الشعب من كان يتوصل إلى إقناع جباة الضرائب بعدم مقدرته على السداد مع مخالفة ذلك للواقع[1] .

أما فى أيام الحكم الفرنسى فلم يكن هناك مجال للمساومة أو التهرب ، إذ كان على كل فرد أن يدفع كل قرش يفرض عليه ، وإلا تعرّض لأنواع العقوبات التى كانت تفرض على الممتنعين عن الدفع ، ومنها السجن والجلد . هذا فضلا عن أن المصريين لم يتعودوا طريقة جمع الضرائب الجديدة التى كانت تستلزم وقوفهم عدة ساعات ، فى صفوف ، أمام مكاتب الحكومة ، والتوقيع على كثير من المستندات والوثائق التى لم يكونوا ليفهموا الحكمة من وجودها .

و — مفردات أبواب الإيراد :

وقد قلت إيرادات الحكومة ، نتيجة للأسباب التى بسطناها فيما سبق . وقد قدرت هذه الإيرادات فى أواخر أيام الحملة بمبلغ ٢١ مليون فرنك[2] (أى ٨١٠٫٠٧٥ جنيها بحساب الفرنك ٣٫٨٥٤٥ قرشاً) . ويمكن بسط أبواب الإيراد على النحو الآتى :

الضرائب على الأراضى (الميرى)	٤٦٢٩٠٠ جنيه
الضرائب على التجار أرباب الحرف	٧٧١٥٠ »
إيراد دار الضرب	٥٠٠ مليم و ١٩٢٨٧ »
إيراد الجمارك	٣٨٥٧٥ »
إيراد أراضى وأملاك الحكومة	٥٠٠ » و ٥٧٨٦٢ »
الضرائب الأخرى	١٥٤٣٠٠ »
المجموع	٨١٠٠٧٥ جنيها

(١) راجع كولفن فى كتابه « نشوء مصر الحديثة » .

(٢) إحصاء المسيو (رينييه) أحد قواد الحملة فى كتابه (مصر بعد واقعة عين شمس) . وقارن عبد الرحمن الرافعى بك فى كتابه « تاريخ الحركة القومية » الجزء الثانى ص ١٢١ .

ومن هذا نرى أن أهم مصدر للإيراد كانت الضرائب على الأراضى ، وتتبين أن إيراد الحكومة قل عما كان عليه فى أيام حكم المماليك ، إذ كان يبلغ حين ذاك نحو مليون جنيه مصرى .

ولم تزد الضرائب الجديدة ، على تعددها ، فى إيراد الدولة زيادة محسوسة . بل يمكننا القول بأنها قللت من الإيرادات ، إذ أن كثرتها كانت من الدوافع التى أدت إلى ثورات الأهالى ضد الحكومة . هذه الثورات التى كلفت الفرنسيين من النفقات ما يربى على الإيراد الناتج من الضرائب الجديدة . وعلى هذا فقد أخطأ مديرو المالية فى استحداث الرسوم والضرائب ، وعذرهم فى هذا أنهم لم يتوصلوا لفهم نفسية أفراد الشعب فهماً كافياً[1] .

ز — المصروفات الحكومية :

وقد كانت أهم المصروفات العامة فى هذا العهد نفقات جيش الاحتلال . وقد منع الحكومة من التفكير فى الصرف على المرافق العامة الأخرى قلة الإيراد بدرجة لا تكاد تكفى لسد حاجة جنود الجيش الفرنسى ، مع أن مصر أصبحت تستحق العناية ودراسة موارد الإيراد وعلاقتها بالمصروفات العامة والخاصة منذ أواخر عهد المماليك[2] ومن حكم بعدهم .

اختلاف المراجع عن هذا العصر

ونرى أن المراجع عن هذا العصر من كتب وعلماء ، تباينت آراؤهم واختلفت مذاهبهم . وسواء اعتمدنا على عقيدة الأستاذ محمد عبده ورأيه السليم عن تطورات مصر أثناء الحملة الفرنسية وبعدها ، لاسيما وأن الشيخ محمد عبده كما يقول الأستاذ عثمان أمين فى كتابه « محمد عبده » من أعلام الإسلام « أنه عين فى أواخر سنة ١٨٧٨ مدرساً للتاريخ بمدرسة

---

(١) اندمجت الضرائب غير المقررة (غير المباشرة) وكان مقدارها ١١٥,٧٢٥ جنيها فى الضرائب الأخرى ، وبمقارنة الميزانية المذكورة لسنة ١٨٠٠ بميزانية ١٧٩٩ الآتية يمكن الوصول إلى أثر نقص حصيله الغربية فى مجموعها عندما أراد الفرنسيون أن يجمعوا كل ما يمكن جمعه من القطر المصرى .

	جنيه مصرى		
الخراج نقدا وعينا	٨٦٩ر٦١٣	رسوم إيجار الأراضى	١٢٥ر٦٢٩
رسوم تسجيل	٧٧ر٣٧٨	عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد	٨٧ر٩٦٥
أملاك أميرية	١٩ر١١٣	ضرائب على أصحاب الحرف والصنائع	
رسوم الجمارك	٦٥ر٠٣٤	ورسوم تمغة ومسكوكات	١٢٤ر٧٨٧
			١ر٣٦٩ر٥١٩

(٢) راجع مذكرات أحمد عبد الوهاب باشا لطلبة مدرسة التجارة العليا سنة ١٩٢٩ .

دار العلوم »[١] وأنه كان المحرر الأول فى « الوقائع المصرية »[٢] ، وأنه اعتزم مع أستاذه الأفغانى إصدار جريدة «العروة الوثقى» لتخليص مصر من الاحتلال وإيقاظ الشعوب الشرقية وأشعارها خطر القوة الأوربية[٣] ، وأنه هو القائل أثناء إقامته فى بيروت فى احتفال « المدرسة السلطانية » أن العلم الذى نحس بحاجتنا إليه ، قد يظن قوم أنه علم الصناعة ، وما به اصلاح مادة العمل فى الزراعة والتجارة مثلا ، وهذا الظن باطل : فأنا لو رجعنا إلى ما يشكوه كل منا ، نجد أمراً وراء الجهل بالصناعات وما يتبعها . إن الصناعة لو وجدت بأيدينا ، نجد فينا عجزاً عن حفظها ، وأن المنفعة تتهيأ لنا ثم تنقلت منا لشىء فى نفوسنا ، فنحن نشكو ضعف الهمم وتخاذل الأيدى وتفرق الأهواء ، والغفلة عن المصلحة الثابتة . وعلوم الصناعات لا تفيدنا دفعا لما نشتكيه ، فمطلوبنا علم وراء هذه العلوم ، إلا وهو العلم الذى يمس النفس ، وهو علم الحياة البشرية ، والعلم المحيى للنفوس هو علم أدب النفس ، وكل أدب له قهر فى الدين ، فما فقدناه هو التبحّر فى آداب الدين ... ولا أريد أن نطلب علماً محفوظاً ، ولكنا نطلب علماً مرعياً ملحوظاً . وما أودعته الديانة من الآداب النفسية والكمالات الروحية لم يختلف فى صحته أحد من البشر ، حتى من يظن نفسه غير آخذ بالدين . فإذا استكملت النفس بآدابها ، عرفت مقامها من الوجود ، وأدركت منزلة الحق فى صلاح العالم ، فانتصبت لنصره ، وأيقنت بحاجتها إلى مشاركيها فى الوطن والملة ، فأخذت بالفضيلة الجامعة للفضائل ، وهى ما يعبّر عنها بحب الوطن والدولة والملة ... فمتى تجلت النفوس بهذه الفضيلة أبصرت مواقع حاجتها ، فاندفعت إلى طلبها » فأنا نرى أن الحملة الفرنسية أفسدت إلى حد بعيد مجال الفكر المصرى حيث أبعدته عن حدود بيئته[٤]. فإن هذه الآراء تستحق التقدير لمواجهتها الحقائق الوطنية .

وكذلك نرى أن الأستاذ محمد بك شفيق غربال قد أظهر جهة غير التى تعودناها عندما جدّد من ضمن تجديداته التاريخية وتوجيهاته الثقافية العامة إذ قال : قد توهم الأستاذ الشيخ محمد عبده فى مقالة ظالمة « أن العصبيات السائدة فى مصر عند الاحتلال الفرنسى تقابل

---

(١) راجع « محمد عبده » للأستاذ عثمان أمين صفحة ٣٥ حيث يقول إن الشيخ محمد عبده بدأ تعليمه فى دار العلوم بمحاضرات فى « مقدمة ابن خلدون » وأنه كان يبسط آراء المؤرخ الفيلسوف فى أصول المدنية والاجتماع واسباب تقدم الأمم واضمحلالها مبينا ما انطوت عليه « المقدمة » من مبادئ اجتماعية وتاريخية ...والمؤرخ الاقتصادى لا يتمالك إلا الإعجاب بمؤلفات هذا العالم القومى القدير .

(٢) راجع « تاريخ الوقائع المصرية » فى كتاب «محمد عبده» للأستاذ عثمان أمين صفحات ٣٨ — ٤٨ حيث يقول الامام محمد عبده عن الوقائع إن من الحكمة أن تحفظ للامة عوائدها الكلية المقررة فى عقول أفرادها . وكتاب الأستاذ عثمان أمين فى مجموعة «أعلام الإسلام» يستحق البحث والتمحيص لدقته .

(٣) راجع « محمد عبده » للأستاذ عثمان أمين صفحة ٧٩ حيث يقول أن خطة العروة منذ البداية فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ هى مهاجمة السياسة الإنجليزية فى الشرق عامة وفى مصر خاصة وعدم الاستسلام للنفوذ الأجنبى . فالقومية نفوذها ساطع بخلاف الدولية فليس لها من دافع للأمم الناشئة .

(٤) راجع « محمد عبده » للأستاذ عثمان أمين صفحة ٩٨ .

بالضبط أمراء الاقطاعيات الأوربية[١] ، وأن الأمراء المصريين اضطروا إلى أن يتخذوا من الأهليين أنصاراً ، وأن ذلك أحدث بطبعه فى النفوس شيما ، وفى العزائم قوة وأكسب القوى البدنية والمعنوية حياة حقيقية مهما احتقرت نوعها ، فكانت العناصر جميعها فى استعداد لأن يتكون منها جسم حى واحد يحفظ كونه ، ويعرّف العالم بمكانته » فقد الأستاذ شفيق بك هذه النظرة عندما قال أنه قد « غفل الأستاذ عن حقيقة مهمة هى أن فعال تلك العصابات وفسادها فى الأرض وقلة حيلتها فى الحرب الجدية ، هى التى أغرت الفرنسيين بغزو مصر فى سنة ١٧٩٨ ، وأن الذى أخرج الفرنسيين من مصر لم تكن العصابات بل الأسطول الإنجليزى . . . » ونحن مع اعترافنا بصحة هذا التوجيه نقول أن الأصول المادية المتفاعلة هى التى أدت فى الحقيقة إلى اخراج الفرنسيين من مصر ، وقد جمعت هذه «العصابات» نظام الالتزام ونظام الاقطاعيات فى سياسة واحدة أبعدتها عن حقيقة أمرها[٢] ، وأن نظام الاقطاعيات بعد أن كان مستكملا لقواة ضاعت عناصره فى عهد تلك العصابات ، وأن المنشآت المتخصصة بعد أن فقدت قواعدها أصبحت لا ترى من يسترجع قواها لاحيائها ، وكأن الزمن قد برهن على عدم لياقتها لظروف التقدم الاقتصادى الذى أرادت الحملة ادخاله فى مصر فعجزت عن تأدية واجبها فى هذا التوجيه . ونعود فنتفق مع الأستاد شفيق بك عندما قال أن الذى خلق من مصر الجسم الحى هو محمد على على ضوء ما أكسبه تاريخ مصر من بحوث فياضة أقامتها الحملة الفرنسية عن مصر .

ويحلو لنا المقام أن نعيد إلى الذكرى ما يخلده الأستاذ شفيق بك غربال عن تنبآته عن مجرى التاريخ فى نتائج الحملة ، لو أخذ هذا الدور طريقاً غير الذى سلكه فعلاً . فيقول الأستاذ شفيق بك فى كتابه « محمد على الكبير » ، « وقد حكم الفرنسيون مصر مدة تزيد قليلا على ثلاثة أعوام . . . وقام المصريون ضدهم كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . وأباد الطاعون وغيره من الأمراض الوبائية عدداً لا يستهان به . وظل مراد ومماليكه ومن انضم إليه من عرب مصر والجزيرة شهوراً عديدة ينازعونه ملك الصعيد شبراً شبراً . وأخذت تبطل التجارة البحرية ويقل ورود قوافل دارفور وسنّار وقران وبرقة وغيرها من بلاد العرب ، ولم تطب للفرنسيين الإقامة بمصر ، فقد وجدوها دون ما توقعوا ، وشق عليهم البعد عن وطنهم وبخاصة بعد ما بلغهم من تألب الدول الأوربية من جديد ضد فرنسا وارغامها على

(١) راجع « الفلاح المصرى » للأستاذ يوسف بك نحاس وأيضا « الامتيازات الأجنبية » للاستاذ يحيى الدين بركات باشا . فالإقطاعية وحدة أهلية متخصصة اقتصاديا أفسدتها نزعات الدولية .

(٢) « قارن التحليل الاقتصادى للتاريخ » تأليف الأستاذ سليجمان ، وراجع التاريخ الاقتصادى « للاستاذ السير ويليم أشلى وأيضا مقدمة الاستاذ لافنجتون عن سوق رأس المال » حيث يتكلم عن النظم والمنشآت المتخصصة وأسباب تقدمها وتدهورها ، وما الإقطاعيات إلا نظام المنشأة المتخصصة .

التخلى عن فتوحها فى إيطاليا وغيرها . وحتى مصر نفسها عرفوا معرفة أكيدة أن السلطان قد اعتزم ألاّ يتخلى عنها . . . .[١] » ويقول الأستاذ غربال بك أنه لا بد من الفصل بين أمرين مختلفين تماماً : الحكم الفرنسى كما كان ، والحكم الفرنسى كما يمكن أن يكون لو خلص مما انتابه من ظروف الحرب والفتن ، واتسع له الزمن ليجرى على أسس الاستعمار الحديث . «ولا يمكن الشك فى أن الفرنسيين لو خلص لهم ملك مصر لحكموها كما ينتظر من حكومة جمهورية قائمة على قواعد الثورة الفرنسية أتيح لها فى عصر بدأ فيه الانقلاب الاقتصادى الكبير أن تحكم قطراً زراعياً خصباً ذا مركز جغرافى كوادى النيل وأمة عربية إسلامية ذات تاريخ مفعم بعبر الدهر كالأمة المصرية » . والحق أن التاريخ قد سجل تحقيق الكثير من المشروعات الفرنسية على يد محمد على باشا وخلفائه ، ألم يعمل محمد على باشا على تنظيم أحوال البلاد على الأساليب الأوربية بقدر الامكان وعمل كما عمل نابليون على دراسة أساليب الزراعة ونظم الرى وسار على ما وضعته الحملة العلمية لذلك من مبادىء وقواعد ؟ ألم يكن لما سجلته الحملة العلميه من أثر كبير فى توجيه سياسة محمد على الاقتصادية ، وكان نبراسا اهتدى بنوره مستشاروه وأعوانه ؟ وما خطط الحكومات إلا ما يمليه الواقع الجغرافى ويكرره التاريخ فى أدواره المتباينة إلى حد كبير . وسوف نرى أن من النافع حقاً أن نضع فى كفتى الموازنة معالجة الحاكم الفرنسى لمسائل مصر الداخلية والخارجية ، ومعالجة الحاكم العثمانى المسلم محمد على لنفس المسائل ! فإذا كانت طرق الجباية والضرائب والعمال ظلت كما كانت قبل قدوم الفرنسيين لمصر ، فسوف نرى ما فعله محمد على باشا لتحقيق الاصلاح المناسب لأحوال مصر والمصريين[٢] ؟ وسوف نرى كيف كان للحملة من أثر على النساء المصريات فى عاداتهن وتعليمهن وثقافتهن مما دعا إلى تشتيت شمل الأسرات وفقدان الروح العائلية التى كانت مضرب الأمثال فى مصر ، ناهيك عن تقليدهن للعادات الفرنسية فى ملبسهن ومسكنهن ومأكلهن بل وفى تغيير ذوقهن الشرقى إلى الذوق الأوربى الحديث . فإذا كان للفرنسيين طرقهم فى مخالطة النساء ، فإن هذه الطرق كانت مكروهة كرهاً شديداً فى

---

(١) راجع الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ١٧ حيث يقول أن السلطان أرسل نحو مصر من ناحيتى البحر والشام جموعا من جنوده ، قد لا يكون قيمتها الحربية مما يأبه له الغربيون ، ولكنها — ولا بد — لها مع الزمن أثر . ونعتقد أن القومية والدولية نزعتان تؤثر بروح المؤرخين ، المعاصرين منهم والحديثين ، وعلى كل حال فذكر هذه الظروف ضرورة من ضروات الحكم على الاحتلال الفرنسى ونتائجه .

(٢) لقد ذكر علماء الحملة الفرنسية أن إصلاح الزراعة فى مصر هو عمل يمكن تحقيقه إذا منح الفلاحون ملكية الأرض التى يزرعونها ملكية مطلقة كاملة ، وإذا عدل نظام الرى بحيث يلائم انتشار الزراعة الصيفية ، وسوف نرى ما حققه محمد على باشا من ذلك التوجيه كله !

مصر . واذا كانت الحملة الفرنسية قد حررت المسلمين وغير المسلمين من قيود مختلفة ، وإذا كان هذا التحرر مما يقتضيه حكم غربى جمهورى شعاره المساواة والحرية ، فأنا نتساءل فيما إذا كانت ظروف مصر تقتضى هذا التوجيه السريع ؟ كذلك نتساءل فيما إذا كان الجبرتى على حق عند ما ذكر فى مؤلفه[١] فى حوادث الاحتلال الفرنسى وماسبقه « أن الله سبحانه وتعالى سخر الإنجليز لدفع طائفة الفرنسيين عن مصر ، أم أن التقدم المادى هو السبب الأول والأخير فى التحولات التى حدثت فى مصر فى العصر الذى نختتمه .

لقد أحدث الحكم الفرنسى انقلاباً عظيما من نوع لم يعرفه المصريون من قبل ، فقد تبين لنا الانقلاب الذى تعرضت له المرأة المصرية وأثره على الصناعات المصرية بل وعلى أرباب الطوائف والحرف ، كذلك تبين لنا ما تعرضت له الحياة العائلية المصرية ، فأخذت المصريات يتحررن من قيودهن وانطلقت الجوارى إلى مسالك غير مألوفة من الفساد والرذيلة ، فكان هذا التحرر مما تقتضيه حكم غربى جمهورى شعاره الحرية الدينية تطرق إلى قلب المرأة فأفسد إلى حد بعيد ما بقى لديها من فضيلة ، وساعد هذا الفساد فساد أهل المدن من الرجال حيث أخذوا يقلدون ، وكان هذا التقليد داعيا لاقتناص الأجانب لفرص الاستغلال خصوصا وأن درايتهم بأحوال الشرق كان مما يساعد على تحقيق هذا الاستغلال الربوى المشين .

ولا يتكلف الباحث فى تاريخ مصر المالى عناء كبيرا فى استجماع الكتب وفحصها ليرى ما كانت مصر عليه والمصريين من نعيم نسبى بالنسبة لحياتهم الكفافية لا يدخل بينهم أجنبى كانت معيشتهم على غاية البساطة وحاجاتهم قليلة ، فلم يعرفوا البذخ ولا الإسراف ، فجاءت الحملة الفرنسيه بمدنيتها وتداخل الأجانب فى أحوال مصر ، وأتى طلاب الفوائد وقناصو الشوارد من كل فج ، فانقضوا على مصر يزينون للنفوس البسيطة ما حبب إليها والنفس إمارة بالسوء . فهل فتحت الحملة أبواب الربا أمام مصر والمصريين ؟ فإذا كان للحكم الفرنسى من أثر فإن هذا الأثر كان بعيد المدى[٢] والضرر .

---

(١) سمّى الجبرتى مؤلفه « مظهر التقديس ، بذهاب دولة الفرنسيس » وسجل اعتقاده فى الآتى : « إذا تأمل العاقل فى هذه القضية يرى فيها أعظم الاعتبارات والكرامة لدنيا الإسلام حيث سخر الطائفة الذين هم أعداء الملة هذه (يقصد الإنجليز) لدفع تلك الطائفة (يقصد الفرنسيين) ومساعدة المسلمين عليهم » قارن الأستاذ شفيق غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ٢٥ .

(٢) راجع المسيو ب . فان بيملين الشهير باسم بطرس فى كتابه « مصر وأوربا » وقارن « محمد على الكبير » للاستاذ شفيق غربال صفحات « ٢٢ — ٢٦ حيث يشرح فضل الحملة الفرنسية على مصر » .

الباب الثالث

عصر محمد على

الفصل الأول

ولاية محمد على والأمبراطورية المصرية

الأمبراطورية المصرية ١ — الحرب الوهابية ٢ — حملة السودان ٣ — حرب اليونان ٤ — حروب محمد على ضد السلطان ا — حرب الشام الأولى ب — حرب الشام الثانية حـ — حرب الشام الثالثة ٥ — تسوية ١٨٤١

محمد على من أصل عثمانى مسلم ، ولد فى مدينة «قوله» سنة ١٧٦٩ ، ونشأ يتيما ، فرباه حاكم « قوله » وقضى شبابه مشتغلا بتجارة الدخان ، ثم أتى إلى مصر مع الحملة التركية البحرية ، التى فشلت فى إخراج الفرنسيين سنة ١٧٩٨ . وعاد إلى بلاده ثم رجع مرة أخرى مع الحملة التركية التى أخرجت الفرنسيين سنة ١٨٠١ ورقى فى هذا الأثناء إلى رتبة قائد ، ثم بقى فى مصر (١) .

وقد رأى محمد على القوات الثلاث التى بدأت تتنازع السلطة بعد خروج الفرنسيين ، فعمل جهده للقضاء عليها جميعها ، والتقرب إلى الشعب المصرى ؛ إذ وجد أنه القوة الوحيدة التى يمكنها أن ترفعه إلى عرش البلاد .

وفى سنة ١٨٠٣ خرج الإنجليز من مصر بناء على اتفاقهم مع الأتراك . وبقيت قوتا الأتراك والمماليك تتنازعان ، بعد أن فقد المماليك بخروج الإنجليز أكبر نصير لهم . وابتدأ محمد على ينحاز للأتراك تارة ، وللمماليك تارة أخرى ، ويستخدم كلاً من القوتين لتنفيذ أغراضه .

---

(١) يقول الأستاذ محمد عاشور الصدفى فى أهرام ٣٨/١١/٦ عن محمد على باشا إن محمد على « له من المناقب الخالدة والمآثر العظمى على هذا القطر وعلى من فيه ما يظل العالم يذكرها بالاعجاب ، فتفسير نفسية هذا البطل وتحليل بطولته تدل على أنه دخل مصر وهو جندى فما لبثت أن أخذت نفسه الطموحة الوثابة ترسم خطتها حتى أسس دولة فى الشرق تضم افريقيا وآسيا معا وتكون قاعدتها مصر ، فنفخ فى مصر روحا فتية جديدة فى كل شىء . ويقول غربال بك فى «محمد على الكبير» ص ٢٩ إن محمد على لم يكن ألبانيا وأنه لم يصطنعه أمير ولا وزير ولا سلطان ، ولم يكن مخلوق حرب أو أداة جماعة .

وقد أدى نزاع الأتراك والمماليك إلى ضعف كل من القوتين ، لاستمرار الصراع بينهما ، كما أدى إلى كره المصريين لهما لاعتداء جنودهما على الأهالى ، ونهب مساكنهم ومتاجرهم ، ولأن الأتراك والمماليك اضطروا لفرض ضرائب جديدة ثقيلة على أفراد الشعب لسد نفقات الجيش ودفع مرتبات الجنود .

وكان محمد على ، أثناء ذلك ، يتحبب إلى الشعب وإلى زعمائه ، من العلماء والأعيان ، فاجتمع هؤلاء ، فى مايو سنة ١٨٠٥ ، وقرروا خلع الوالى التركى ، وتعيين محمد على والياً ، ولم يجد السلطان بداً من إجابة مطالب الشعب ، الذى كان مستعداً أن ينفذها بالقوة ، وبذلك ولى أول وال تركى بإرادة المصريين . وقد أصر الزعماء المصريون على خلع الوالى التركى لأنه رفض إجابتهم إلى ما طلبوه من أن تكون الضرائب المفروضة على الأهالى وفقاً لرغباتهم ، ومن هذا نرى أن السبب الأول فى خلع الوالى (خورشيد) وتولية محمد على كان سبباً مادياً صرفاً[1] .

حقق محمد على إذن أمله فى أن يصير والياً . ولكن الطريق لم يكن ممهداً أمامه : إذ قامت فى سبيله عقبات منها ، اضطراب مالية البلاد وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود ، هذا إلى عدم رضاء السلطان عنه لأنه عينه مضطراً إجابة لمطالب المصريين ، كما أن المماليك اتحدوا ضده وشرعوا فى محاربته وعضدهم فى ذلك الإنجليز ، وكان يدفعهم فى هذا رغبتهم فى احتلال البلاد بعد أن تبيّنوا أهميتها لمواصلاتهم الأمبراطورية .

وقد توصل محمد على إلى حل للمشكلة المالية ، بأن استعان بزعماء المصريين ، من العلماء والأعيان ، على جمع ضريبة جديدة ، وكذلك راجع دفاتر الصيارف وأرغمهم على دفع ما فى ذمتهم من أموال الحكومة[2] ، فتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتب الجنود المتأخرة ، وأمن بهذا من ثوراتهم التى كانت طريقتهم فى المطالبة بما لهم قبل الحكومة .

وحين أراد السلطان أن يتخلص من محمد على ، الذى بدأ يظهر نفوذه فى مصر ، بأن يعينه والياً على سلانيك ، قام العلماء ، بإيعاز من محمد على ، وطلبوا من السلطان ابقاءه فى مركزه فبقى فيه ، وساعده على هذا توصله إلى رشوة الوزراء الأتراك ، التى كانت الطريقة الشائعة التى يتبعها الولاة للفوز برغباتهم .

أما المماليك فقد أعد محمد على جيشاً لمحاربتهم وساعده الحظ بموت أكبر زعمائهم ، الألفى والبرديسى ، فهزم جيوشهم واضطرهم إلى الفرار إلى الصعيد .

ولما أرادت إنجلترا أن تحتل مصر ، لترغم تركيا على التخلى عن محالفة فرنسا ولتحقق

---

(١) قارن شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ٢٨ و٣٨ — ٢٩ .

(٢) قدر المتأخر فى عهدة الصيارف بمبلغ ٤٨٠٠ كيس أى مايوازى ٢٤٠٠٠ جنيه بمعدل ٥ جنيهات لكل كيس . ويلاحظ أنه كلما زادت المتأخرات تأثرت البلاد فى تأخرها لاستلام السلطان الجزية كاملة .

أطماعها فى الشرق ، أرسلت حملة بقيادة « فريزر » احتلت الاسكندرية فى سنة ١٨٠٧ ثم أرادت أن تحتل رشيد فهزمها الأهالى ، فأرسل فريزر جيشاً آخر ليحتل المدينة ، ولكن جيش محمد على هزمه عند « الحماد » بالقرب من رشيد واضطر الإنجليز إلى الاتفاق على الجلاء عن البلاد[1] .

بهذا انتهى محمد على من العقبات التى كانت تعترض طريقه ، وابتدأ يحقق برنامجه السياسي ، الذى يتلخص فى إنشاء أمبرطورية مصرية عظيمة ، تخلف الأمبراطورية العثمانية المضمحلة .

وكان على محمد على أن يدخل حروباً متعددة ، بجيش مصرى كبير ، لتكوين أمبراطوريته ، كما كان عليه أن يحقق برنامجاً اقتصادياً عظيما يدور حول تقوية الجيش اللازم لتكوين الأمبراطورية والدفاع عنها .

الامبراطورية المصرية

انتهز محمد على الفرص لتكوين الأمبراطورية المصرية وتوسيع رقعتها ، فخاض غمار حروب أخضع بها الحجاز والسودان واليونان ، ثم حارب السلطان وكاد يستولى على عاصمة سلطنته ، ولم يمنعه من تحقيق حلمه عن الأمبراطورية العظيمة إلا تدخل الدول وحرمانها إياه من ثمرة انتصاراته الخالدة . وكان لموقفه بين الدولية والقومية أثره فى ذلك .

المبحث الأول : الحرب الوهابية (١٨١١ — ١٨١٦)

ابتدأ محمد على حروبه ، التى كانت جزءاً من برنامجه لتكوين الأمبراطورية المصرية ، وذلك حين سيطر الوهابيون على شبه جزيرة العرب ، وهى حينئذ من الممتلكات العثمانية[2] ، وإذ فشل السلطان فى إخضاعهم استنجد بمحمد على الذى قبل القيام بهذه المهمة كسباً لرضاء السلطان وإرضاء للعالم الإسلامى بكسر شوكة الوهابيين الذين هددوا طريق الحج وهدموا قبر النبي . وقد رأى محمد على فى ذلك فرصة للتخلص من الجنود الألبانيين الذين كانوا يتمردون عليه من حين لآخر ، كما رأى أن فى ضم شبه جزيرة العرب للممتلكات المصرية توسيعاً لحدود مصر ومنفذاً للمنتجات المصرية فى الأسواق القريبة بل وتنفيذاً لهدفه فى اعادة نظام تركيا .

وقد أنشأ محمد على أسطولا صنعت أجزاء سفنه فى بولاق . ثم أرسلت إلى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريق البحر الأحمر . واستمرت الحرب بين المصريين

---

(١) راجع شفيق بك غربال فى كتابه « نشوء محمد على باشا » بالإنجليزية صفحة ٢٤٨ .

(٢) راجع عمر بك الاسكندرى والدكتور سليم حسن فى كتابهما « تاريخ أوربا فى القرن التاسع عشر » .

والوهابيين خمس سنين تناوب القيادة المصرية أثناءها طوسون وابراهيم ، ابنا محمد على ، ومحمد على نفسه فى بعض الأحيان[١] .

وفى أثناء الاستعداد للحملة رأى محمد على أن يقضى على المماليك ، وذلك نتيجة تآمرهم ضده ومحاولتهم قتله ، مما دفعه أن ينتهز فرصة سفر الحملة المصرية إلى الحجاز ويدعو العلماء والأعيان والمماليك إلى القلعة للاحتفال بتوديع ابنه طوسون ، قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعون حتى أمر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فأفنوهم رمياً بالرصاص . وبذلك تخلص منهم ، وقد كانوا دائماً عقبه فى سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحات فى الجيش والتعليم والمرافق الاقتصادية .

وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت أغراض محمد على من دخولها : إذ استولى على شبه جزيرة العرب ، وأرضى السلطان ، ونشر اسمه فى العالم الإسلامى ، وكون أول نواة للأسطول المصرى ، كما تخلص من الألبانيين الذين ساهموا فى القضاء على المماليك بالقلعة .

وقد ضمت بلاد العرب إلى مصر ، وعين السلطان ابراهيم باشا حاكماً عليها وصارت بذلك جزءاً من الأمبراطورية المصرية ومنفذاً لجزء من منتجاتها . فأسباب الحملة ونتائجها اقتصادية .

المبحث الثانى : حملة السودان (سنة ١٨٢٠)

وبعد أن قضى محمد على على الوهابيين ، أراد فتح السودان . وكان يدفعه فى هذا رغبته فى ضمان مياه الرى لأراضى مصر بالاستيلاء على منابع النيل فى السودان ، والاستفادة من هذا فى توسيع مساحة الأراضى المزروعة . هذا إلى أن فى ضم السودان لمصر فتحاً لأسواق جديدة لترويج منتجات الزراعة والصناعة المصرية وتوسيعاً لنطاق المبادلة بين البلدين[٢] .

وقد سمع محمد على بمناجم الذهب السودانية فأراد استغلالها . كما رأى أنه يمكن تجنيد السودانيين واستخدامهم فى الجيش المصرى بدل الألبانيين ، خصوصاً وأنه كان يشفق من تجنيد المصريين لكراهيتهم للجندية ، وخوفاً من تألبهم ضده ان أكرههم عليها ، ولاحتياجه إليهم فى نواحى النشاط الزراعى فى مصر . هذا إلى أن السودان صار فى هذا العهد معقلا للفارين من المماليك . فكان على محمد على أن يطاردهم ويشتتهم ويقضى عليهم قضاء نهائياً .

وقد قاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فأرسل محمد على جيشين آخرين ، أحدهما بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، والآخر بقيادة صهره ، محمد بك الدفتردار .

---

(١) راجع « تاريخ مصر الحديث » تأليف محمد عبدالرحيم مصطفى صفحات ٧٣ — ٨٠ حيث يشرح سياسة محمد على الخارجية ويبين الحروب الوهابية منها وقارن « محمد على الكبير » للاستاذ فريال ص ٩٥ .

(٢) قارن تاريخ مصر الحديث « للأستاذ محمد عبدالرحيم مصطفى صفحات ٨٠ — ٨٤ حيث يبين نتائج الحملة السودانية وقارن « السودان المصرى » لداود بركات باشا .

وقد خرجت الجيوش المصرية من هذه الحرب منتصرة فضم السودان إلى مصر وكشفت البعثة العلمية المرافقة للحملة منابع النيل ، وأصبحت البلدان وحدة سياسية واقتصادية ، وسيطرت مصر على مياه الرى فأمكن التوسع فى المشاريع الزراعية ، إلا أن استغلال مناجم الذهب لم ينجح ، وذلك لأن نفقات تعدين هذا المعدن كانت فى المناجم السودانية ، تربى على ثمنه فى السوق . ولما أراد محمد على تجنيد السودانيين لم يلائمهم الجو فلم تنجح التجربة فاضطر أن يستبدل بهم المصريين . وقد كانت هذه الحملة اقتصادية فى أسبابها ونتائجها أيضا .

المبحث الثالث : حرب اليونان (١٨٢٤ – ١٨٢٨)[١]

ثار اليونانيون ضد الحكم التركى وعجزت تركيا عن قمع الثورة فطلب السلطان من محمد على معاونته على إخمادها ، وولاه فى يناير سنة ١٨٢٤ حاكما على بلاد المورة وجزيرة كريت ، وقد قبل محمد على القيام بالمهمة التى كلفه بها السلطان إذ أنه رأى أن فى ذلك فرصة لاتساع أملاكه . وتكوين الأمبراطورية المصرية الكبيرة التى كان يجد فى إنشائها ، وكان اخضاع الثوار فرصة للحرب فى أوروبا تظهر فيها مقدرة الجيش والأسطول المصريين . هذا إلى أن اليونانيين كانوا يشتغلون بالقرصنة فى البحر الأبيض يشجعهم فى ذلك الدول الأوربية مما دعا إلى اضطراب الأحوال التجارية والسياسية .

أرسل محمد على جيشاً بقيادة إبنه إبراهيم باشا ، وأسطولا بقيادة صهره محرم بك ، وهزم الأسطول المصرى الأسطول اليونانى ، ونزل الجيش إلى المورة وابتدأ يستولى على مواقع الثوار الحصينة ، وكادت الثورة تنتهى لولا أن تدخلت الدول الأوربية . خصوصاً وأن بعض زعماء الثوار اليونانيين عقدوا قرضاً فى لندن فى أوائل سنة ١٨٢٤ ليجعلوا للانجليز مصلحة شخصية فى التدخل[٢] .

كان إنتصار الجيش المصرى ، واستيلاء محمد على على المورة وكريت ، خطراً على الدول يمنعها من تحقيق أغراضها فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، فعقدت انجلترا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن ، وبها قررت أن تمنح اليونان الاستقلال الداخلى ، وأن تبقى لتركيا

---

(١) راجع «تاريخ مصر الحديث» للأستاذ محمد عبدالرحيم مصطفى صفحة ٨٤ حيث يشرح حروب المورة ويقول إن اليونانيين كانوا أرفه حالا وأكثر مالا وأوسع تجارة وأعظم شأنا من كثير من الممالك الأخرى وأن هذا هو ما دعاهم إلى القيام فى وجه الأتراك ينشدون الاستقلال لبلادهم .

(٢) عقد القرض فى سوق لندن المالية Lombard Street بلومبارد استريت وذلك من معهد (أولاد لومان وابريان) المالى Loughmau Sons and O'Brien ومبلغه ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه بفائدة اسمية ٥ فى المائة يرتفع سعرها بعد السمسرة والمصروفات الأخرى إلى نحو ٥٩ فى المائة . راجع أدورد دريو — تاريخ اليونان السياسى صفحة ٢٣١ .

السيادة عليها فى الشئون الخارجية ، وأرسلت الدول الثلاث أسطولا إلى اليونان ، لتنفيذ المعاهدة بالقوة ، إذا رفضها السلطان وقد وقف إبراهيم القتال انتظاراً للمفاوضة ، ولكن تركيا رفضت شروط المعاهدة[١] .

وقد وصل أسطول الحلفاء إلى « نوارين » حيث كان الاسطول المصرى التركى راسياً ، وقد وقع سوء تفاهم بين الأسطولين أدى إلى هجوم أسطول الحلفاء وتحطيم الاسطول المصرى التركى فى ثلاث ساعات .

ورأى محمد على بعد الموقعة أنه من العبث الإستمرار على مقاومة الحلفاء فأمر ابنه إبراهيم بالجلاء عن المورة ، أما تركيا فقد أصرت على المقاومة ، ثم إضطرت أخيراً للأعتراف باستقلال اليونان إستقلالا تاما[٢] .

وكان من نتائج هذه الحرب أن ارتفع شأن الجيش المصرى فى أوروبا ، بما حازه من الانتصارات وأصبح لمصر كيان دولى ، إذ فاوض الدول محمد على باشا دون الرجوع إلى السلطان . وفى ذلك يقول الأستاذ حبيب جاماتى فى اهداء كتابه « إبراهيم فى الميدان » إلى الأبطال الذين يعيدون إلى الشرق مجده الضائع ، وحقوقه المغتصبة واستقلاله المسلوب .

المبحث الرابع : حروب محمد على ضد السلطان

بدأ النزاع بين محمد على والسلطان بعد حرب اليونان إذ سحب محمد على جنوده دون

---

(١) راجع « إبراهيم فى الميدان » تأليف الأستاذ حبيب جاماتى حيث يقول عن ابرهيم باشا « ما دامت نساء العرب مخلصات لجيشى ، فانى لا أخشى هزيمة فى الميدان » وأيضا « إبراهيم » للأستاذ محمد بك بدران .

(٢) اليونان الحديثة كما يقول السيرجون ماريوت فى كتابه « الديكتاتورية والديمقراطية » صفحة ١٤٥ لم تبدأ تتكون كدولة مستقلة إلا ابتداً من سنة ١٨٢١ تحت ضمان بريطانيا وفرنسا وروسيا ، فقد ثار اليونانيون على الإتراك فى هذه السنة ، وقاموا بحرب طاغية حتى سنة ١٩٢٩ للاستقلال . وقد لاقت الحركة عطف انجلترا على مطالب اليونان كما لاقت هذه الحركة الاستقلالية تشجيع فرنسا ، وفعلا انضم بعض الانجليز والفرنسيين للحركة اليونانية وتألفت فى الممالك « جمعيات أصدقاء اليونان » لتدافع عن قضية اليونان بالقلم واللسان وفى موقعة ناقارين Navarine أدى سوء التفاهم إلى الموقعة البحرية بين الأسطول المصرى والتركى وبين أساطيل انجلترا وفرنسا وروسيا واليونان ، وكانت النتيجة أعراق الأسطول المصرى مع أن انجلترا لم تكن فى حرب مع تركيا . وقد كان من الجائز تفادى الحادث لولا أن روسيا مع معاداتها للاتراك احتلت البلقان وسارت نحو أدريانوبول ، فتدخل اللورد بالمرستون واعترف باستقلال اليونان فى سنة ١٨٣٠ . قارن « تاريخ مصر الحديث » للاستاذ محمد عبد الرحيم مصطفى صفحة ٨٧ — ٨٩ حيث يقول أن انجلترا اعترفت بحكومة الثوار فى مارس سنة ١٨٢٣ بحجة أن هذا ضرورى لحماية التجارة الانجليزية فى البحر الأبيض المتوسط ، وأن هذا المسلك أزعج القيصر ، فحاول عقد مؤتمر فى بطرسبرج عام ١٨٢٤ لحل المسألة ولكنه فشل ، وأنه لما خشيت الدول سوء العاقبة قامت بمفاوضات انتهت بعقد « معاهدة لندن » فى يوليه سنة ١٩٢٧ ، وكان من نتائجها عقد الهدنة التى قبلها ابراهيم باشا ، ومع ذلك فقد حدث أثناء الهدنة أن وقع احتكاك بين أسطولى الحلفاء والأسطول المصرى التركى .

إذن تركيا . وكان من نتيجة هذا أن دخلت مصر فى حروب ضد السلطان أدت إلى تدخل الدول خوفا من اتساع نفوذ محمد على وانتهى الأمر بفشل مشروع الامبراطورية المصرية .

ا — حرب الشام الأولى (١٨٣١ — ١٨٣٣) :

دخل محمد على حرب اليونان بناء على أمر السلطان ولكنه خسر فيها أسطوله وجزءاً من جيشه ، فطلب من السطان أن يمنحه ولاية عكا[١] ، تعويضاً له على هذه الخسارة ، ولكن السلطان رفض ، فأراد محمد على أن يستقل بالقطر المصرى تشبهاً بما فعلته اليونان ، وأن يستولى على الشام ، التى تعتبر جزءاً متمما لمصر إذ أنها تحميها من إغارة الأعداء من الجهة الشرقية ، هذا فوق أن فيها الأخشاب اللازمة للأسطول المصرى ، وأنها تصلح أن تكون سوقاً للمنتجات المصرية ومورداً للمواد الأولية التى من أمثلتها الحرير والزيت .

وقد قاد إبراهيم جيش مصر واستولى على عكا ، ثم تقدم فاستولى على دمشق ، واستمر فى التقدم حتى وصل إلى قلب آسيا الصغرى واستولى على أطنة ثم على قونية ، بعد سحق الجيش التركى . ونتساءل فيما اذا كانت الحروب المصرية قد استغوتها الدولية الاقتصادية .

كان من هذا أن خافت الدول أن يستولى محمد على على القسطنطينية وينشىء فيها حكومة قوية ، تقوم مقام الحكومة التركية المضمحلة ، فتوسطت بينه وبين السلطان ، وعقد بينهما صلح كوتاهيه ، وضمت الشام[٢] بمقتضاه إلى مصر وعين إبراهيم والياً على أطنه .

ب — حرب الشام الثانية (سنة ١٨٣٩) :

ولكن النزاع بين محمد على والسلطان لم ينته ، فأخذا ينتهزان الفرصة للدخول فى حرب جديدة . وقد قامت فى سوريا ثورة ضد الحكم المصرى ترجع أسبابها إلى النظم الجديدة التى أدخلها إبراهيم باشا كالتجنيد الإجبارى واحتكار بعض الحاصلات التى منها الحرير ، وحرمان الأهالى من حمل السلاح وتيسير مهاجرة الصناع إلى مصر .

وقد أعلن السلطان الحرب على محمد على بحجة أنه خائن ، وذلك بمناسبة أنه طلب منه

---

(١) كان حاكم عكا مديناً لمحمد على بمبلغ ١١٠٫٠٠٠ جنيه توقف عن دفعها كما أصر على عدم تسليم الفلاحين المصريين الهاربين إلى ولايته ، حيث طلب محمد على إرجاعهم إلى مصر . وكان عددهم يبلغ ستة آلاف ، هاجروا فراراً من أعمال السخرة ودفع الضرائب الفادحة وتخلصاً من الخدمة العسكرية الإجبارية ، إلى هذا أن حاكم عكا كان يساعد المصريين على تهريب البضائع المصرية عن طريق صحراء الشام .

(٢) بضم الشام إلى مصر أراد محمد على أن يطبق الأنظمة الإدارية والاقتصادية التى طبقها فى مصر على هذه الولاية الجديدة ومن هذه الأنظمة — كما سنرى فى الفصل الخاص بها — أنشأ ديوان المشورة وتطبيق نظام الاحتكار الذى حتم به على الأهالى زراعة حاصلات معينة وقيد حريتهم فى البيع والشراء . رسارت المساواة بين الأغنياء والفقراء فى تحمل عبء الضرائب .

أن يكون حكم مصر والبلاد التابعة لها وراثياً فى أسرته ، وابتدأ الجيش التركى الحرب ، ولكن الجيش المصرى هزمه هزيمة شنيعة فى « نصيبين » وفى هذه الأثناء حدث أن تغيرت الحكومة التركية وكان قائد الأسطول التركى عدواً لرئيس الحكومة الجديدة ، فأبحر بالأسطول إلى الإسكندرية وإنضم إلى محمد على .

أصبحت تركيا بذلك تحت رحمة محمد على : إذ إنتصر على جيوشها وانضم إليه أسطولها وتدخلت الدول الأوربية من جديد ، خوفا من محمد على ، وقد كان من نتيجة هذا التدخل أن عقدت انجلترا ، والروسيا ، والنمسا ، وبروسيا معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ (١) .

وقد كان لإنجلترا مصلحة تجارية فى القضاء على محمد على إذ أنها تعاقدت مع السلطان فى ١٨٣٨ على أن تكون تجارتها مع تركيا حرة ، وأن تدفع الواردات الانجليزية لجميع الممتلكات العثمانية ضريبة لا تزيد على ١٢٪ .

وتتلخص شروط معاهدة لندن فى أن يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وولاية عكا طول حياته ، أما البلاد الأخرى فيعيدها إلى تركيا . وأن تحصل مصر على الاستقلال الداخلى على أن تدفع الجزية وتحدد وحدات جيشها وأسطولها ، وأن يعامل محمد على بالقوة إذ رفض شروط المعاهدة . وللدول فى ذلك مآرب اقتصادية تختلف عن أهداف محمد على باشا .

ولكن محمد على رفض هذه المعاهدة الظالمة ، وأخذ يعد جيشه وأسطوله لحرب جديدة .

حـ — حرب الشام الثالثة (١٨٤٠) :

لما رفض محمد على ما عرضته الدول وذلك بتحريض فرنسا (٢) ، التى تتعارض مصالحها مع المصالح الانجليزية . رأت هذه الدول أن تخضعه بالقوة ، فساعدت على قيام الثورة فى الشام (٣) ، وأرسلت أساطيلها لمحاصرة الشواطىء المصرية والسورية وابتدأ الحلفاء يحتلون الثغور ، وبعد قليل سقطت عكا فى أيديهم ، ورأى محمد على أنه من العبث مقاومة الحلفاء ، فقبل المفاوضة معهم ، وأمر جيوشه بالجلاء عن سوريا وكريت وبلاد العرب (٤) .

وعقدت الدول ماعدا فرنسا مؤتمراً لحل المسألة ، فاجتمع مندوبو النمسا وروسيا وبروسيا

---

(١) راجع « تاريخ مصر الحديث » للأستاذ محمد عبد الرحيم مصطفى صفحات ٩٠ — ٩٧ حيث يصف العهد بين ١٨٣٠ — ١٨٤١ بعهد النزاع والقتال ، ويبين موقف السلطان والظروف الملائمة .

(٢) كانت فرنسا تعتقد أن الإسكندرية أنسب منطقة لإنشاء دائرة نفوذ فرنسى فى البحر الأبيض .

(٣) راجع « ابراهيم فى الميدان » للأستاذ حبيب جاماتى صفحة ٨٠ وقارن تصدير الكتاب المرحوم داوود بركات وقارن « إبراهيم باشا » للاستاذ محمد بدران .

(٤) قارن « تاريخ مصر الحديث » للأستاذ محمد عبد الرحيم مصطفى صفحات ٩٧ — ١٠٧ حيث يشرح معاهدة لندن فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ قبل فرمان فبراير سنة ١٨٤١ .

وانجلترا فى لندن وأخذوا يدرسون المسألة من جميع وجوهها وفى النهاية ابرمت « معاهدة لندن » مع الدولة العثمانية فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ بدون اشتراك فرنسا ، وتتلخص أهم شروط هذه المعاهدة فيما يأتى : —

١ — يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وولاية عكا طول حياته ، ويتعهد باخلاء ماعدا ذلك من أملاك الدولة العثمانية وارجاع الاسطول العثمانى إلى الآستانة .

٢ — إذا رفض محمد على هذه الشروط يكون للدول الحق فى إرغامه على ذلك بالقوة ويكون لها الحق فى حصر الموانىء المصرية والسورية ، ومساعدة كل من يريد ترك مصر والإقامة فى ولايات الدولة الأخرى .

٣ — إذا تقدمت قوات محمد على نحو القسطنطينية ، وأصبحت هذه فى خطر ، كان للدول الحق فى ارسال سفنها إلى الدردنيل والبسفور للدفاع عن الدولة ، ولا يكون لها هذا الحق ما دامت هذه الجهات بعيدة عن الخطر .

٤ — يعمل بنصوص هذه المعاهدة فوراً دون إنتظار تصديق الحكومات المختلفة عليها لإقتضاء الظروف ذلك .

٥ — تعرض شروط المعاهدة على محمد على باشا ، فإذا قبلها فى مدة عشرة أيام أعطى مصر وراثية وولاية عكا مدة حياته ، وإذا رفض فمصر فقط ، وإذا رفض ذلك فى مدة عشرة أيام أخرى نظر السلطان فى الأمر من جديد مسترشداً بآراء الحلفاء[1] .

وفى أوائل سنة ١٨٤١ أصدر السلطان فرمانا كانت شروطه مجحفة بمحمد على ثم عدله بفرمان جديد .

المبحث الخامس

تسوية ٣ فبراير سنة ١٨٤١ المعدلة بفرمانى إبريل ويونيه سنة ١٨٤١

حددت العلاقة بين محمد على والسلطان بالتسوية التى صدر بها الفرمان الجديد وأهم شروطها :

---

(١) يراعى أن إنجلترا عملت على إضعاف مركز محمد على باشا المالى ، إذ أخذت تركيا ترهق خزينة مصر بكثرة طلباتها ، وعقدت مع الحكومة الإنجليزية معاهدة تجارية عام ١٨٣٨ تقضى بإلغاء احتكار التجارة فى جميع ولايات الدولة ومن ضمنها مصر ، وذلك نظير زيادة ضريبة الواردات إلى ٨ ٪ ، وكانت هذه الضريبة شديدة على مورد مهم من موارد محمد على المالية . ولهذا رأى محمد على أن بين لقناصل الدول فى القاهرة عام ١٨٣٨ أن الوقت قد حان لوضع حد للمسألة المصرية . وعزمه على الانفصال عن تركيا ، غير أن إنجلترا وروسيا وقفتا فى طريقه ، وقد قاوم بالمرستون رغبات محمد على باشا ، أما فرنسا فكانت تميل إلى مساعدة محمد على باشا ، وكان اهتمامها بسياستها إزاء روسيا أكبر وازع لذلك . وعند اختلاف الوجهات رأت حكومات أوربا أن ترسل مذكرة مشتركة إلى الباب العالى فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٣٩ تعلنه بأن أية مفاوضة بينه وبين محمد على دون علم الدول تعد لاغية فى نظرها . ولا يخفى أنه عندما بدأ الخلاف يظهر بين إنجلترا وفرنسا . انتهزت روسيا الفرصة وتقربت من إنجلترا ، فأساء هذا التقرب الشعب الفرنسى وحكومته ، ولهذا عملت فرنسا على مساعدة محمد على باشا مهما كانت الظروف .

(١) أن يمنح محمد على ولاية مصر وراثيـة وأن يكون صاحب حق الوراثة أكبر أفراد أسرته سناً من الذكور ، على أن يذهب الوالى الجديد إلى مقر الخلافة لتسلم فرمان التولية بنفسه وقد تعدل الشرط الأخير .

(٢) أن تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه وقد تعدلت إلى ٣٢٠ر٠٠٠ جنيه

(٣) أن يحدد عـدد الجيش المصرى بمقدار ١٨ر٠٠٠ جندى فى وقت السلم ، وأن يحرم محمد على من حق إنشاء السفن الحربية إلا بعد موافقة السلطان .

(٤) أن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية تركية .

(٥) أن يضم السودان إلى مصر على أن يقدم محمد على لتركيا ميزانية سنوية بإيراداته ومصروفاته ، وقد أصبح السودان فى مصريته كمصر فى تركيتها .

وبهذه التسوية خابت آمال محمد على فى إنشاء الأمبراطورية العظيمة . ويرجع ذلك إلى أن الدول تدخلت وحرمته ثمار انتصاراته المتعددة . وقد أدى فشل مشروع الأمبراطورية المصرية إلى انهيار معظم أعمال الإصلاح التى أنشأها محمد على ، إذ كان محورها جميعها هو الجيش والأمبراطورية ، فلما قضى عليها قضى عليها كلها ، ولذلك ساءت حال البلاد فى أواخر أيام محمد على . واجتمع عليه ، مع هذا ، المرض والشيخوخة ، فترك حكم البلاد لإبنه إبراهيم الذى عينه السلطان فى سنة ١٨٤٨ ولكنه مات فى نفس السنة .

وقد مات محمد على فى ٣ أغسطس سنة ١٨٤٩ بعد حياة حافلة بالأعمال التى انهار معظمها أمام عينيه قبل موته . وأصبحت معاهدة لندن فى أول يونيه سنة ١٨٤١ هى الوثيقة السياسية التى قام عليها استقلال مصر من سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٩١٤ ، ولو أنه كان استقلالا مقيداً ببقاء السيادة التركية من جهة وتدخل الدول فى الشئون الاقتصادية من جهة أخرى .

الفصل الثانى

الحالة السياسية ونظام الحكم

١ — نظام الحكم والتوجيه ٢ — الهيئة الحاكمة ٣ — التقسيمات الإدارية

كانت الحكومة تسير على مبادئ الحكم المطلق : إذ كانت السلطة كلها فى يد محمد على ، غير أنها تمتاز عن حكومة المماليك بأنها كانت منظمة تؤدى الغرض من وجودها ، وهو

حماية الشعب والعمل على تحسين حاله ، بينما كانت حكومة المماليك فوضى لانظام لها ، كثرت فيها الأمراء والمشايعون وقلت بها الخيرات والمخلصون[١] .

المبحث الأول : نظام الحكم والتوجيه

يذكرنا نظام حكم محمد على باشا بنظام التوجيه الاقتصادى[٢] حيث يجمع فى جوانبه جميع المؤهلات للكفاية الأهلية ، وقد كانت دعوة هذا النظام صائبة فى تنبه المصريين إلى تقدير شئونهم ، ففك نظامه العقول المصرية من قيود التقاليد وبدأت تنبت فى العقل المصرى تلك الأغراض التى زرعها الوالى فمدت بفروعها وغارت بجذورها حتى لم يأت وسط القرن التاسع عشر إلا وأصبح المزارع يفكر فى مزرعته ، والصانع الصغير يخترع فى حكم بيئته بل وبعض المثقفين يستنبطون النظريات ، والناس يتطلعون كل يوم للجديد والتجديد . ونتساءل فيما إذا كان حظ الاستنباط فى المصانع فى عهد محمد على باشا كان أكثر منه فى غيرها ؟ إذ أن الصناعة بعد أن كانت فى يد أهل الطوائف والحرف يشتغلون مستقلين ؛ كل فى بيته أو دكانه ، أصبحت وقد خرجت باختراع الآلات منهم إلى منطقة المعامل الحكومية حيث استطاع الوالى شراء الآلات الجديدة ، واستثمارها فى المشروعات الكبرى التى بدأ فى تنفيذها لأهدافه العامة وامبراطوريته الخاصة .

نعم لقد أخذ محمد على باشا بنظام التوجيه الاقتصادى ، فأشرف بنفسه على الزراعة والصناعة والتجارة ، ووجه الإنتاج إلى أهدافه العامه ، ويتشكك بعض المؤرخين فى صلاحية الحكم المطلق لمصر والمصريين ، وهل هو حكم سليم ، ونظام دستورى ؟ فهناك من يعارض وهناك من يوافق ، والناس بين هذا وذاك فى شك مبين ، اذ أن التوجيه قوى متين فى أصوله .

المبحث الثانى : الهيئة الحاكمة

يذكر الشيخ محمد عاشور الصدفى طبقا لعقيدته ، فى أن النظام الذى جرى عليه محمد على باشا فى حكم مصر كان نظاماً دستوريا ونيابيا بكامل معنى الحياة النيابية الصحيحة ، وأن

---

(١) نرى مثلا بخلاف أمراء المماليك ، رؤساء الألبانيين ، لهم كيانهم ولهم رياستهم الخاصة بهم ، فأصبح محمد على باشا الحاكم الذى لا يقف وحده وقفة المتفرج أو غير المهتم بل على العكس له مكانته ، وله أراؤه . قارن « محمد على الكبير » للأستاذ غربال بك صفحات ٣٢ — ٣٣ .

(٢) راجع روبنز فى كتابه « التوجيه الاقتصادى والنظام الدولى » وقارن بفردج فى كتابه « التوجيه الاقتصادى والنظام الاشتراكى » وأيضاً زويج فى كتابه « التوجيه فى الجماعات الحرة » وأخيراً هانزهيان فى كتابه « مشروع لسلم دائم » وكل هذه المراجع تدل دلالة واضحة على ما سبق أن فكر فيه محمد على باشا ومساعدوه من علماء فرنسا الآخذين بمبادئ الاشتراكية الحكومية ، وقارن الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى حيث تشرح القومية الاقتصادية والوطنية الصناعية .

هذا يتفق مع الروح الاجتماعية فى عصره — تلك الروح التى قصدت بها وأنشئت من أجلها . فالحياة النيابية نظام وضعه الناس للتخلص من الحكم المطلق واستبداد الفرد ، وذلك لأن حكم الأمة أضمن للعدالة وأبعد من الذلل وعثرات الهوى ونزوات الشهوات ، ومعنى حكم الأمة نفسها هو أن تمثل إرادتها فى جماعة منها يكونون موضع ثقتها ، اكفاء قادرين بما امتازوا به من عقل وتجربه واخلاص[1] — على أن يؤدوا لها أمانتها ويحفظوا حقوقها ويصونوا مصالحها ، فالحياة النيابية هى الثمرة المترتبة عليها اصلاح حال الأمة ، والابتعاد عما فى حكم الفرد من المعايب والاخطاء ، وهى عصب المشاورة والسير بها دائما إلى الأمام[2] .

لقد ظهر لنا من سياسة محمد على باشا الاقتصادية أنه سار على مبادئ الحكم المطلق حيث كانت السلطة كلها فى يده ، ويخيل لنا أنه كان يتمتع بالتوجيه الكامل فى قيادة دفة البلاد ، وليس معنى ذلك أنه كان يبغى بحكمه غير مصلحة البلاد ، فلم تكن حكومته حكم الفرد المطلق المستقل برأيه المستبد بأمره إذ أن النفوس العالية الكبيرة المصلحة تبغض الاستقلال بالرأى وتمقت الاستبداد بالأمر ، وتعمل جهدها على استغلال العقول الراجحة كما تعمل على استغلال الموارد واستخدام القوى الطبيعة الكامنة فيها . وقد خالط محمد على باشا عامة الشعب واندمج مع خاصته وسمع نصيحة المفكرين من الأجانب ومشايخ المصريين ، وعمل بالمشاورة مع أولى الحل والعقد منهم ، واستعان بنفوذ العلماء القوى لكى يحقق مايريده للأمة المصرية من خير ونجاح ، وعلى ضوء هذه العقيدة رسم خطتة التى سار عليها فى حكم البلاد . ومع هذا نتساءل هل كان للبلاد رأى فى سياسته الخارجية ؟

---

(١) نحن لا نريد أن نخالف الأستاذ محمد عاشور الصدفى فى توجيهاته ، فقد يعتقد أن العلماء قد بايعوا محمد على باشا وأحبوه ووجدوا فيه روح الخلاص مما كانوا فيه يتألمون ، ولكنا قد نرى من المبررات ما يجيز لنا تعدد نواحى الحياة النيابية ، فالحياة النيابية لها عدة طرق منها البرلمان وانتخاب ممثلى الأمة بالاقتراع العام وتقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية ، ومنها طريقة تنظيم المشاورة فى الأمر بين أولى الحل والعقد من رجال الدولة على صورة تمثل الأمة المشخصة فى أولى الأمر منها ، إذ هى التى تحكم نفسها بنفسها ، وهذه الطريقة هى وسيلة عملية قد لا تتقيد بوضع معين ولا بنظام خاص ، وهذه الطريقة كما يقول بعض علماء الإسلام هى التى جرت عليها الحكومات الإسلامية فى صدر الإسلام ، وهى طبقاً لنظرية البعض ما أمر بها القرآن فى القول والعمل — « فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر » ، ويقولون أنه لما كانت المشاورة لا تتأتى مع جميع أفراد الأمة فقد حدد القرآن أن يكون إليهم المرجع وعليهم المعول فى تمثيل الأمة من نيابة بين طبقاتها ، فقال سبحانه وتعالى « يأيها الذين آمنوا ، أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » . وأولو الأمر هم رؤساء العشائر ورؤساء الحرف والقبائل ومن إلى هؤلاء .

(٢) كان عمل النبى عليه الصلاة والسلام قائماً دائماً وأبدا على التشاور وعدم الاستقلال بالرأى ، فكان بدع الأمة تقرر شئون نفسها بنفسها ، ومثله فى ذلك الصحابة ومن بعدهم . والحكومات الإسلامية قامت على الحياة النيابية ولكنها لم تتخذ لهذه الحياة طريقة الانتخاب العام ونظام البرلمانات ، بل كانت الطرق وسائل لا مقاصد ، ولكل أمة أن تختار الطريقة التى توافق بيئتها وتناسب ثقافتها وتساير حالتها الاجتماعية . فهل جرى محمد على باشا فى حكم مصر على منوال الحياة النيابية ؟

لقد ألف المجالس لمختلف الشئون كما ألف أكبر مجلس نيابى قد عرف لعهده فى تاريخ مصر ، وهو مجلس الشورة الذى شكله من ١٥٦ عضواً منهم ٩٩ من رؤساء الأسر والعشائر المعروفين بإصالة الرأى وبعد النظر ، وهؤلاء هم أولو الحل والعقد فى البلاد[١] .

ومن الهيئات الحكومية فى هذا العهد « الديوان العالى » ويرأسه محمد على وينوب عنه أثناء غيابه وكيله كتخدا باشا ، ومهمة هذا الديوان النظر فى مشروعات الحكومة قبل تنفيذها ، وإبداء رأيه فيها ، والاشراف على أعمال الدواوين .

وقد كان لكل فرع من فروع الإدارة الحكومية ديوان ، أشبه بالوزارة ، ينظر فى شئونه ، ويديرها . وأهم الدواوين : ديوان الإيرادات ، وديوان الجهادية ، وديوان البحرية وديوان المدارس ، وديوان الشئون الخارجية والتجارة المصرية ، وديوان الفابريقات . وكان على مدير كل من هذه الدواوين أن يقدم للوالى فى نهاية كل أسبوع تقريراً عن حالة ديوانه ، كما كان عليه أن يقدم كشف حساب شهرى وميزانية سنوية عن إيرادات الديوان ومصروفاته .

وألفت جمعية عامة ، تعرف بمجلس المشورة ، من مديرى الدواوين ومن بعض العلماء والأعيان برئاسة إبراهيم باشا . ومهمة هذا المجلس أن يبدى رأيه فيما يعرض عليه من مسائل التعليم ، والإدارة ، والأشغال العمومية ، ورأيه استشارى غير مقيد للحكومة . ويشبه هذا المجلس لحد ما المجالس النيابية .

وفى سنة ١٨٤٧ أصدر محمد على قراراً بتأليف مجلس جديد سمى « المجلس الخصوصى » برئاسة إبراهيم باشا ، وعضوية كتخدا باشا (نائب محمد على) وثلاثة آخرين من كبار الموظفين ، ويعرض على هذا المجلس ما يرى عرضه لاتخاذ قرار فيه وتنفيذه بعد موافقة محمد على .

وبالرغم من وجود هذه الهيئات فإن السلطة كانت كلها فى يد محمد على ، وكان رأيه دائما هو الأعلى . فهل كانت هذه المجالس هى القلب من الجسم الحى فى توجيهات محمد على باشا ؟

المبحث الثالث : التقسيمات الادارية

تغير التقسيم الإدارى عدة مرات فى أثناء حكم محمد على ، وفى بداية حكمه كان للبلاد أربعة وعشرون مديراً ثم ضمت بعض المديريات إلى البعض الآخر حتى صارت سبع مديريات فقط منها أربع فى الوجه البحرى وثلاثة فى الوجه القبلى . وفيما يلى بيانها :

مديريات الوجه البحرى :

---

(١) محمد على كما يقول كلوت بك هو الذى أدرك بثاقب فكره كل ما ينفع فى شئون الحكومة والإدارة ، فإذا كانت السلطة المطلقة له فإنه تخاشى الحكم الاستبدادى ، فأحكم التدبير وشكل مجلساً كان يتداول مع أعضائه فى جميع الأعمال المتعلقة بالحكم .

(١) مديرية البحيرة وتشمل البحيرة والقليوبية والجيزة .
(٢) مديرية الغربية وتشمل الغربية والمنوفية .
(٣) مديرية المنصورة وتشمل الدقهلية .
(٤) مديرية الشرقية .

مديريات الوجه القبلى :

(١) مديرية الأقاليم الوسطى وتشمل بنى سويف والفيوم والمنيا .
(٢) مديرية نصف أول وجه قبلى وتشمل أسيوط وجرجا .
(٣) مديرية نصف ثان وجه قبلى وتشمل قنا واسنا .

وكان يحكم كلا من هذه المديريات مدير[١] . وقسمت كل مديرية إلى مراكز يحكم كلا منها مأمور . وقسمت المراكز إلى قرى يحكم كلا منها شيخ يعاونه المأذون ، والخولى لمسح الأراضى ، والصراف لجميع الضرائب .

أما القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس ، فسميت كل منها محافظة ويحكمها محافظ ولم يغير محمد على من نظام القضاء الشرعى ، الذى كان موجوداً منذ عهد المماليك . غير أنه جعل لمديرى المديريات سلطة قضائية واسعة تعطيهم الحق فى الحكم بعقوبات منها الاعدام[٢] . وكان من المديرين من أسرف فى إستعمال حقه القضائى واستعماله فى ظلم الأهالى وإرهاقهم .

الفصل الثالث

الحالة الاجتماعية

١ — الجيش ٢ — التعليم ٣ — طبقات الأمة والمجتمع المصرى —
ا . طبقة الحكام — ب . طبقة الشعب .

زاد عدد سكان القطر المصرى زيادة مضطردة حتى أنه تضاعف تقريباً فى مدى نصف قرن . وترجع زيادة عدد السكان إلى زيادة الإنتاج فى هذه الفترة من الزمان . والانتاج

---

(١) راجع « الكافى للأستاذ شارويم وهو كتاب قيم فى أجزائه الخمسة .
(٢) قارن « النظم الإسلامية » للدكتورين حسن ابراهيم وعلى ابراهيم حسن .

دائماً هو المحور الذى تدور حوله زيادة السكان ، فحيثما تزداد المنتجات تتتبع زيادتها زيادة فى مجموع الأفراد التى يعيشون عليها ويمكننا أن نتبين الزيادة التدريجية فى عدد السكان بالنظر إلى الجدول الآتى :

عدد سكان القطر المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر

سنة	عدد السكان	معدل الزيادة السنوى
١٨٠٠	٢٤٦٠٠٠٠	—
١٨١٠	٢٤٨٦٠٠٠	٢٦٠٠
١٨٢٠	٢٥٣٢٠٠٠	٤٦٠٠
١٨٣٠	٣١١١٠٠٠	٥٧٩٠٠
١٨٤٠	٣٩٠٦٠٠٠	٧٩٥٠٠
١٨٤٦	٤٣٤٦٠٠٠	٧٣٣٣٣

ازداد عدد السكان إذن بين سنتى ١٨٠٠ و ١٨٤٦ بمقدار ١٨٨٦٠٠٠ نسمة . وبعد سنة ١٨٢٠ ، حين ابتدأ محمد على فى تنفيذ مشاريعه الاقتصادية العظيمة (١) ، أصبح معدل الزيادة السنوية حوالى ٧٠٠٠٠ نسمة بينما كان قبل ذلك لا يزيد على ٨٨٠٠ نسمة ، ومن هذا نرى أثر زيادة الإنتاج — التى سنفرد لها فصولا خاصة — فى زيادة عدد السكان .

وقد كان السكان ، فى عهد الحكم العثمانى ، ينقسمون إلى ثلاثة طبقات هى طبقة العثمانيين وطبقة المماليك وطبقة المصريين ، إلا أنه فى أيام محمد على أصبح معظم السكان يعتبرون أنفسهم مصريين ، وذلك لأن الذين كانوا من أصل تركى أو أجنبى ، والذين كانوا يساعدون محمد على فى الحكم ، أصبحوا يعتبرون مصر وطناً ثانياً لهم ، خصوصاً بعد أن إضطروا للعمل فى الجيش المصرى ضد بلادهم الأصلية . وأما المماليك فقد قضى على ما كان لهم من السلطة تشتيت الفرنسيين لهم أثناء الحملة الفرنسية ، ونزاعهم الدائم مع الأتراك ، وانقسامهم على أنفسهم بعد خروج الحملة ، حتى قضى على أمرائهم القضاء الأخير فى مذبحة القلعة . هذا وقد أراد محمد على خلق الأرستقراطية المتكلمة بالتركية وعمل على المخالطة .

وقد أثر فى تطور الهيئة الاجتماعية ، فى مصر فى هذا العصر ، تكوين الجيش المصرى

---

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف حيث تظهر نمو السكان وعلاقة هذا النمو بالتقدم الفنى وعدم مناسبته للتقدم الاجتماعى فى مصر ومثيلتها من الدول الزراعية فى أول هذا العهد .

وتطور أنظمة التعليم وعدم التناسب بين التقدم الفنى السريع والتقدم الإجتماعى البطىء[١].

المبحث الأول : الجيش

كانت فكرة محمد على ، فى تكوين الأمبراطورية المصرية العظيمة ، تستلزم جيشاً كبيراً ، لتكوين هذه الأمبراطورية والدفاع عنها ، وقد استدعى تكوين الجيش ، وإصلاح نظامه ، تنفيذ مشروعات إصلاحية كثيرة أخرى . فى التعليم والشئون الاقتصادية ، كان يقصد منها جميعها مد هذا الجيش بالرجال والمال اللازمين له .

وحين تولى محمد على حكم البلاد ، كان الجيش يتكون من عناصر غير مصرية كالألبانيين والأرناؤوط ، وكان الجنود يقاتلون على حسب أهوائهم ، أى بغير نظام عسكرى معين ، وقد تأكد محمد على أن مثل هذا الجيش لا يصلح لتكوين أمبراطوريته والدفاع عنها ، ففكر أن يدخل عليه الأنظمة الحديثة ، إلا أن الجنود عارضوا معارضة شديدة فى قبول هذه الأنظمة الحديثة ، فما كان من محمد على إلا أن عمل على تشتيتهم فى حروبه المختلفة فى بلاد العرب والسودان[٢] .

واستعان محمد على فى تكوين الجيش الجديد بضابط فرنسى هو الكولونيل سيف (سليمان باشا) . وبدأ سيف بتكوين الضباط ، فأسس مدرسة حربية فى أسوان ، جمع فيها خمسمائة من أولاد المماليك الذين كانوا فى خدمة محمد على ، واستمر فى تدريبهم ثلاث سنوات ، ولما إنتهى محمد على من أمر تكوين الضباط فكر فى جمع جنود جديدة من عناصر غير عناصر الجيش القديم ، فجمع ثلاثين ألفاً من السودانيين ، وكان ذلك بعد أن فتح السودان ، وابتدأ الضباط يدربونهم غير أن هؤلاء الجنود ، لم تتحمل أجسامهم البرد ، فمات عدد كبير منهم .

ولما فشلت تجربة تجنيد السودانيين ، صمم «محمد على» على تجنيد المصريين أنفسهم . غير أنه لاقى فى ذلك صعوبات كثيرة ، لأن المصريين لم يألفوا الجندية فكان الكثيرون منهم يهاجرون إلى بلاد الشام ، أو بلاد العرب ، أو يوقعون الأذى ببصرهم أو أجسامهم ، ليتهربوا من التجنيد . إلا أنه مع الأيام اطمأن المصريون إلى الجندية وتكوّن منهم جيش كبير حاز

---

(١) قارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف حيث تواجه هذه المشكلة فى اقتصاديات مصر الزراعية والصناعية . وقارن « محمد على الكبير » للاستاذ غربال بك صفحة ٧٨ .

(٢) وازن بين مراجع شفيق بك غربال فى عصر محمد على ، وبين الدكتور عوض « سكان هذا الكوكب » ، إذ يتكلم شفيق بك عن « الصفوة من أصحاب المناصب » .

انتصارات باهرة وضارع أكبر جيوش العالم فى ذلك الحين[١] .

وقد اهتم محمد على بانشاء أسطول ليساعد الجيش أثناء حروبه . وابتدأ بانشاء أسطول البحر الأحمر ، قبل الحرب الوهابية لنقل الجنود إلى بلاد العرب ، واشترى عدة سفن من مرسيليا وتريستا والبندقية ، قبل حرب اليونان ، لتكوين أسطول البحر الأبيض الذى قضى عليه الحلفاء فى نوارين .

وفيما يلى إحصاء عن حالة الجيش والبحرية فى سنة ١٨٣٧ .

الجيش المصرى والبحرية المصرية فى سنة ١٨٣٧

القوة البرية			القوة البحرية		
ضباط	جنود	النوع	ضباط	بحارة	المعدات
٥٦٤١	١٧٤٠٣٩	مشاة	٢٠٣	١٤٨٤٠	٦٨ سفينة و ٩٥٠
٢٩٤	٣٨٨٠٨	فرسان			مدفعا و٤طرادات،
٣٢٤	٤٧٣٦	مدفعية			١٤٤ نقالة
٧١		أركان حرب			
٦٣٣٠	٢١٧٥٨٣	المجموع	٢٠٣	١٤٨٤٠	المجموع

وكان مجموع القوتين ، البرية والبحرية ، فى هذه السنة[٢] ٢٥١٩١٨ ويدخل ضمن هذا العدد الأطباء والصيادلة والممرضون ومن إليهم .

وقد كان من آثار تكوين الجيش المصرى تقوية الروح الوطنية ، إذ اجتمع فى الجيش جنود ، من أديان مختلفة ، يدافعون عن شىء واحد هو بلادهم ، فابتدأت العصبة القومية تحل محل العصبية الدينية . وبدخول الفلاح فى الجيش جنديا يدافع عن بلاده ، خرج من عزلته التى بقى فيها دهوراً طويلة خاضعة لنظام الحكام . ذليلا ، مستكينا ، لا يعرف غير أن يعمل فى أرضه ويزرع ، ويدفع ما يطلب منه ، ويتقبل أنواع الظلم والقسوة والتعذيب كأنما هى من طبيعة حياته ، لا يملك لها تبديلا .

---

(١) راجع « ابراهيم باشا فى الميدان » للأستاذ جاماتى ، وقارن ابراهيم باشا للاستاذ محمد بدران

(٢) أمين سامى باشا (تقويم النيل) الجزء الثانى .

وقد سخرت جميع قوى البلد الانتاجية فى خدمة الجيش فاستدعى ذلك انقلابات عظيمة فى أنظمة الزراعة والصناعة والتجارة والإدارة . ولهذه الانقلابات أثرها فى الأنظمة الاجتماعية التى سادت فى هذا العهد . ويكفى أن الوالى خلق ارستقراطية تعلقت به وتعلق بها .

المبحث الثانى : التعليم

وكما كان للجيش أثره ، فى تطور الحياة الاجتماعية ، كذلك كان للتعليم . وقد تولى محمد على حكم مصر فى وقت كانت على حالة يرثى لها من الجهل ، فلم يكن فى البلاد من معاهد التعليم ، غير الأزهر وبعض المعاهد الأولية . وقد انكمشت قيمة الأزهر كثيرا أثناء العهد العثمانى . وقد خاف محمد على من الشروع فى إصلاحه ، لما كان من الضرورى أن يلقاه من معارضة العلماء وجمهور الشعب الذى كان يعتقد أن فى المساس بأنظمة الأزهر مساسا بالأنظمة الدينية[1]

لهذا اضطر محمد على إلى أنشاء نوع جديد من التعليم فى المدارس . ولكن المصريين لم يقبلوا على التعليم الجديد ، مع أنه كان مجانيا ، ومع أن التلاميذ كانوا يحصلون على مرتبات شهرية ؛ وما ذلك إلا لأن التعليم كان يقود إلى الخدمة العسكرية التى كان الشعب يكرهها

والذى دعا محمد على إلى الاهتمام بأمر التعليم ، هو اهتمامه بتكوين الجيش الذى كان يحتاج لكثير من المتعلمين . كالضباط والأطباء والمهندسين والصيادلة ومن إليهم ، وقد أسس محمد على كثيرا من المدارس الابتدائية (المبتديان) والثانوية (التجهيزية) ، والخصوصية ، والعالية ، منها مدرسة الطب ، ومدرسة الهندسة ، ومدرسة الفنون والصناعات ، ومدرسة الألسن ، ومدرسة الصيدلة ، وكان النابهون من الطلبة يرسلون إلى فرنسا وانجلترا ، لاتمام دراستهم ، وقد أسس ديوان المدارس للاشراف على حركة التعليم وأنشئت المطبعة الأميرية لطبع الكتب اللازمة للحركة التعليمية الجديدة[2] .

وبانتشار التعليم أمكن تغذية الجيش بما يلزم له من المتعلمين . وكان أن نبغ كثير منهم فاشتركوا فى إدارة الحكومة ؛ وحلوا فيها محل العناصر الأجنبية ؛ وقد نافست المعاهد الجديدة الأزهر وقللت من نقود علمائه لأن علومهم الدينية لم تعد تؤهلهم للاشتراك فى مناصب الحكومة والجيش . وأصبح رجال الصفوة من المسلمين والأقباط والسوريين الخ .

وقد أثر تكوين الجيش وذيوع التعليم العصرى فى تعديل الطبقات التى تتألف منها الهيئة الاجتماعية . ويمكن أن نميز من بينها طبقتين : طبقة الحكام وطبقة الشعب .

---

(١) راجع الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « تاريخ الحركة القومية فى أجزائه الثلاثة » .

(٢) راجع « أطلس التاريخ : القرن التاسع عشر » للأستاذ هاشم مراقب البعثات بوزارة المعارف والأستاذ محمد مأمون نجا ناظر بنى سويف الثانوية . وقارن « محمد على الكبير » لغربال بك صفحة ٧٩

المبحث الثالث : طبقات الأمة والمجتمع المصرى

أولا : طبقة الحكام

كان محمد على أجنبيا جنسية ، وكذلك كان بعض معاونيه فى الحكم ؛ ولكن حروبهم ضد بلادهم الأصلية جعلتهم يعتبرون مصر وطنهم الثانى فتمصروا واندمجوا فى المصريين[1].

وكانت هناك فئة من الحكام مصرية صميمة ، وهذه تتكون من المصريين المتخرجين فى المدارس التى أنشأها محمد على ، والبعثات العلمية بل ومن رجال الأزهر .

وطبقة الحكام كانت هى الطبقة الممتازة من حيث درجة تعليمها ومستوى معيشتها ومقدار نفوذها فى البلاد ، غير أن أفراد هذه الطبقة كانوا قليلى العدد ؛ وعلى هذا فإذا أردنا أن نصدر حكما صحيحا على الحالة الاجتماعية فى هذا العهد فيجب أن يكون أساس حكمنا حالة طبقة الشعب من المصريين والمتمصرين والأجانب .

ثانيا : طبقة الشعب

كان الشعب يتكون من المصريين ، من العلماء ومنتجى الثروة الزراعية والصناعية والتجارية.

فأما العلماء فقد كان لهم شأن فى الحياة الاجتماعية فى عهد أمراء المماليك والحملة الفرنسية ، إذ كانوا يتمتعون ببعض المعرفة ، المحروم منها بقية الأهالى ، كما كانوا يتمتعون بالثروة ، بتنظرهم على أراضى الوقف ، التى كانوا يستغلونها لحسابهم . ولكن حالتهم تبدلت فى أيام محمد على ، إذ قل نفوذهم ، وتضاءلت منزلتهم . ويرجع ذلك إلى أن الأزهر بقى على نظامه القديم ، فلم يكن للعلماء المتخرجين فيه فرصة للأشتراك فى الإدارة أو الحروب التى تتطلب علوما أخرى غير العلوم الدينية . وقد تحول احترام الأهالى إلى المتخرجين فى المدارس الجديدة الذين أخذوا يتولون مراكز الحكم وأهم مناصب الحكومة[2] .

وبالرغم من زيادة الإنتاج الزراعى زيادة عظيمة ، فإن حالة الفلاح تأخرت عنها فى أيام المماليك ، إذ أن سياسة محمد على الزراعية حرمت الفلاح من ثمرة مجهوده ، وكان الفلاحون مرهقين بالضرائب معرضين لإستبداد الحكام ، مما دعا الكثيرين منهم إلى الهجرة من

---

(١) راجع « المماليك فى مصر » تأليف الأستاذ أنور زقلمه وقارن « تاريخ التمدن الإسلامى » تأليف جرجى زيدان الجزء الثالث صفحات ٤٨ — ٥٧ وصفحات ٧٢ — ٧٣ و ٨٣ .

(٢) راجع « مصر المعاصرة » وبالأخص المحاضرة للأستاذ عباس الجمل عن « رسالة الأزهر فى القرن العشرين » وقارن « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق غربال .

قراهم ، فراراً من الضرائب ، ومن طرق القسوة التى كانت تتبع فى تحصيلها ، حتى أدى هذا إلى خراب قرى عديدة . وقد إستعملت الحكومة الظلم والقسوة فى إرجاع المهاجرين إلى القرى التى هاجروا منها . وإذا علمنا شدة حرص المصرى على البقاء فى مسقط رأسه ، أمكننا أن نتصور نوع المظالم التى كان يتعرض لها حتى تدفعه للهجرة من قريته إلى قرية أخرى ، أو من مصر إلى البلاد القريبة ، كالشام أو بلاد العرب (١) .

وقد أقام محمد على مصانع كبيرة كانت كلها إحتكاراً للحكومة ، وكان يعمل فى هذه المصانع عمال مصريون ، بلغوا درجة عظيمة من المهارة ، غير أنهم لم يكونوا يتمتعون بأكثر من الأجور العادية القليلة . وبقيام المصانع الكبيرة قضى على المصانع الصغيرة ، فساءت حالة أرباب الحرف ، عما كانت عليه فى أى عهد مضى وإضطر الكثيرون منهم إلى الإشتغال بالزراعة .

وباحتكار محمد على للتجارة ساءت حال طبقة التجار ، إذ فقدوا مورد ثروتهم الذى كان يدر عليهم كثيراً من الأرباح ، فيما سبق ذلك من العهود .

من ذلك نرى أنه بالرغم من تقدم موارد الثروة ، الزراعية والصناعية والتجارية ، فقد ساءت حالة المشتغلين بالزراعة والصناعة والتجارة ، وهم غالبية أفراد الشعب . ويرجع ذلك إلى أن الحكومة كانت تستولى على أرباح هذه الحرف ، تبعا لسياسة الاحتكار ، أو الاشتراكية الحكومية ، التى كانت محور سياسة محمد على الاقتصادية ، والتى كانت مسخرة فى خدمة أغراض الجيش وتكوين الامبراطورية . أما النظر فى حالة أفراد الشعب فقد أرجئ حتى يتم تكوين الامبراطورية التى حال دون تكوينها تدخل الدول . وبذلك وجهت جهود الشعب الانتاجية مدة طويلة ، نحو حلم لم يمكن تحقيقه (٢) .

ونتساءل فيما إذا كان الأستاذ شفيق بك غربال على بيّنة عندما تكلم عن الارستقراطية الفنية وعن فضائل المخالطة إذ قال « وأنا نحمد لمحمد على أنه لم يفكر فى تقييد حرية أفراد شعبه فى الانتفاع أو عدم الانتفاع من تلك المخالطة الأوربية ، وامتنع عنهم بسماحته ذلك اللون الممقوت من ألوان الاستبداد الذى يأبى إلا أن يصيب حياة الأمة الروحية فى القالب الذى تشاؤه الدولة لها ؟ » (٣) فقد كان المصريون فى مخالطتهم يتعظون بقوله تعالى : « وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم ، فهل أنتم شاكرون » (سورة الأنبياء آية ٧٩)

---

(١) قارن « السودان المصرى » للأستاذ دواد بركات .
(٢) قارن « التوجيه الاقتصادى فى مصر » للمؤلف فى كتابه الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى .
(٣) راجع « محمد على الكبير » للاستاذ غربال بك صفحة ٧٨ .

الفصل الرابع

الحالة الاقتصادية

١ — الاستقلال الاقتصادى : تفسير مشروع محمد على فى الاستقلال الاقتصادى
٢ — الاشتراكية الحكومية ٣ — التوجيه الاقتصادى وظروفه الإدارية والاقتصادية ٤ — التوجيه بين القومية والدولية .

قلنا أن المحور ، الذى كانت تدور حوله سياسة محمد على ، هو تكوين امبراطورية مصرية عظيمة ، تحل محل الامبراطورية العثمانية المضمحلة . وقد اقتضى السعى فى تكوين هذه الامبراطورية تحقيق برامج واسعة تناولت الحياة المصرية بتغييرات ، بعيدة المدى ، فى مظاهرها السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية[١] .

وتنبنى سياسة محمد على الاقتصادية على ثلاثة أمور مهمة : أولها تحقيق الاستقلال الاقتصادى للبلاد . وثانيهما اتباع مذهب الاشتراكية الحكومية (أو نظام الاحتكار) فى تنفيذ مشروع الاستقلال الاقتصادى وثالثهما توجيه المواد والحكم لما فيه صالح الرعاية ، وفيما يلى سوف نعرض الدوافع التى حدت بمحمد على إلى التفكير فى استقلال مصر اقتصادياً ، وإلى اتباع طريقة الاشتراكية الحكومية فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، وإلى اتخاذ سلطانه الأبوى فى توجيه المواد والحكم لما فيه صالح الرعية .

المبحث الأول : الاستقلال الاقتصادى

نعنى بالاستقلال الاقتصادى أن تعتمد البلاد على نفسها فى الإنتاج الزراعى والصناعى والتجارى ، أى ألا تعتمد على البلاد الأجنبية فيما يلزمها من المحاصيل الزراعية أو الصناعية أو فى نقل الصادرات والواردات إلا فى أحوال الضرورة القصوى[٢] .

والاستقلال الاقتصادى على طرفى نقيض مع التخصص . والتخصص هو أن يوجه البلد جهوده الانتاجية إلى فرع الانتاج الذى يعتبر أكثر من غيره ملاءمة لظروفه الطبيعية .

---

(١) راجع الدكتور محمد صبرى الصربونى فى كتابه « الأمبراطورية المصرية » .
(٢) راجع رسالتنا « مركز مصر الاقتصادى » حيث توازن بين سياسة الكفاية والسياسة التجارية على ضوء ظروفنا الحاضرة والظروف التى سبقتها .

ولا جدال فى أن التخصص ، وتوسيع نطاق المبادلة الدولية ، يدعوان إلى زيادة إنتاج كل قطر على حدة ، وبالتالى إلى زيادة الإنتاج العالمى . كما أن الاستقلال الاقتصادى يقلل من إنتاج القطر ، ويضيق نطاق المبادلة الدولية ، ويقلل من الإنتاج العالمى .

ومن هذا فانا نجد من بعض البلاد نزوعاً إلى الاستقلال الاقتصادى يدفعها إليه أحد أمرين .

(١) فاما أن تفيض جهود أفرادها عما يلزم للعمل فى الحرفة التى تخصصت فيها ، فيتعطل فيها بعض العمال ، ويضطرها هذا إلى إيجاد ميادين جديدة للعمل الفائض ، وذلك بتهيئة الظروف لقيام فرع جديد من فروع الإنتاج . والوسيلة الشائعة فى تحقيق هذا هى فرض ضريبة عالية على نوع من الواردات يراد إنتاج مثيل له فى داخل البلد .

(٢) وأما أن يكون من المنتظر الدخول فى حروب مع الدول الأخرى ، يكون من نتيجتها قطع العلاقات التجارية وتحرّج الحالة الاقتصادية . مما يستدعى تفكير البلد فى إعداد العدة للمستقبل بالعمل على أن يكفى نفسه ، بما يلزم لأفراد الشعب ولمعدات الجيش ، من الموارد المحلية[١] .

تفسير مشروع محمد على فى الاستقلال الاقتصادى :

جعلت الظروف الطبيعية من مصر بلداً زراعيا . ومن مصلحتها أن تتخصص فى الزراعة التى تعتبر أكثر الحرف ملاءمة لها . وعلى هذا فلا يصح توجيهها إلى الاستقلال الاقتصادى إلا فى إحدى حالتين :

(١) حين يتعطل بعض العمال الزراعيين فلا يجدون لأنفسهم محلا فى الأعمال الزراعية . وهذا يقتضى توجيه العمل الفائض وجهات أخرى غير الوجة الزراعية بأن تعمل الحكومة مثلا على تشجيع الصناعة ، التى تعتبر ظروف مصر الطبيعية أقل ملاءمة لها . وقد قلنا أن هذه الظروف تجعل الزراعة أنسب الحرف لمجموع السكان .

(٢) إذا كان من المحتمل أن تدخل مصر فى حروب مع الدول الأجنبية التى تتعامل معها بالتجارة ، ويعوز البلاد ما يلزم لها من السلع العادية أو من معدات الحروب كالأسلحة والذخائر وما إليهما[٢] .

وعلى ضوء الاعتبارين السابقين يمكننا أن نفسر نزوع محمد على إلى الاستقلال الاقتصادى .

---

(١) راجع « مشروع أمبراطورية » للأستاذ نكلسون ، الأستاذ بكلية الاقتصاد فى أدنبره .
(٢) راجع « النظام الأهلى للاقتصاد السياسى » تأليف لست .

فى هذا العصر كان عدد السكان قليلا بالنسبة لمساحة الأراضى المزروعة ويمكننا أن نتبين هذا من الإحصائية الآتية :

السنة	عدد السكان	مساحة الأرض	نسبة زيادة السكان للأرض
١٨٢٠	٢٫٥٣٢٫٠٠٠	٢٫٠٣١٫٩٠٥	حوالى شخص واحد لكل فدان
١٨٤٠	٣٫٩٠٦٫٠٠٠	٣٫٨٥٦٫٦٢٢	« « « «

كان يخص كل فدان من الأراضى المزروعة إذن ، شخص واحد . وليست هذه نسبة كبيرة ، إذ قد بلغت كثافة السكان فى الأراضى الزراعية نسبة أكبر من هذه بكثير . وفى مديرية المنوفية ، وهى أكثر المديريات من حيث كثافة السكان ، يخص كل فدان من الأرض المزروعة نحو ثلاثة أشخاص فى الوقت الحاضر (١) .

كان من الممكن إذن أن توجه جهود معظم المصريين إلى الزراعة . كما أنه كان من الممكن إصلاح كثير من الأراضى البور ، وجعلهما قابلة للزراعة . وعلى هذا ترى أن مشروع الاستقلال الإقتصادى لم يكن ضرورياً من هذه الوجهة إذ لم يتعطل العمال الزراعيون ، بل على العكس كان من الممكن استنفاذ جهود ملايين أخرى من السكان فى الأعمال الزراعية .

وإذ استبعدنا أن يكون ضيق الأراضى الزراعية بسكانها هو الذى حدا بمحمد أن يفكر فى استقلال البلاد الاقتصادى ، نرى دافعه فى هذا هو رغبته فى تنفيذ مشروعه بانشاء الامبراطورية المصرية مع ما كتبه ملتس وترجوه عن الزراعه والسكان .

أراد محمد على أن ينشىء امبراطورية متسعة الأطراف ، وإنشاء مثل هذه الامبراطورية يجعل من أجزائها منفذاً لتصريف المنتجات المصرية ، الزراعية والصناعية الفائضة ، كما يجعل منها وحدة اقتصادية قادرة على كفاية حاجاتها بنفسها (٢) .

ولقد اقتضى مشروع إنشاء الإمبراطورية التفكير فى تكوين جيش عظيم ، ومثل هذا الجيش الكبير لايجب أن يعتمد فيما يلزمه من المعدات والأسلحة والذخائر على دول أجنبية ، هذا إلى أن توسيع رقعة الممتلكات المصرية لم يكن ممكناً دون الدخول فى حروب متعددة قد تقطع العلاقات الدولية فتصبح مهمة الجيش من الصعوبة بمكان عظيم إذا كان يعتمد فى سد حاجاته على موارد أجنبية .

من هذا نتبين فى وضوح : أن «محمد على» اضطر للاستقلال بالبلد استقلالا اقتصاديا ، وأن دافعه فى هذا رغبته فى الاستقلال بمصر وتوسيع ممتلكاتها بانشاء امبراطورية متسعة الأطراف (٣) .

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف ، و « نظرية السكان » تأليف ملتس .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث يشرح النظام الصناعى فى عهد محمد على باشا . وقارن « محمد على الكبير » للأستاذ غربال بك .

(٣) راجع هيوتزفى كتابه « التجارة فى الميزان » حيث يشرح نظام الأمبراطورية البريطانية الاقتصادى .

المبحث الثانى : الاشتراكية الحكومية

ترمى جميع الأنظمة الاقتصادية ، فى أى زمان ومكان ، إلى سد المطالب الشعبية على أكمل وجه ويقتضى هذا إنتاج وتوزيع أقصى وأنسب ما يمكن أنتاجه وتوزيعه من السلع والخدمات ، وذلك بأقل ما يمكن بذله من الجهود والتضحيات الإنسانية . وموارد الإنتاج التى يمكن استغلالها فى زمان ومكان معينين ، تتوقف على عاملين محدودين : أولهما الموارد الطبيعية المادية ، وثانيهما مقدرة الإنسان على استغلال هذه الموارد ، ومبادلة منتجاتها وتوزيعها واستهلاكها .

ومع اتفاق جميع المذاهب الاقتصادية فى الغرض الذى ترمى إليه ، فإن هذه المذاهب تختلف اختلافا بينا فى الوسائل التى تتبعها للوصول إلى هذا الغرض ، وسوف نميز هنا بين نظامين ، يعتبران على طرفى نقيض من حيث الأساليب التى يتبعانها ، ونعنى بهذين النظامين : نظام الفردية ونظام الاشتراكية .

يقول أشياع «الفردية» أن هناك قوة طبيعية ، ويداً خفية ، تعملان على توجيه القوى الاقتصادية إلى أقوم سبيل : وان الأفراد ، بجريهم وراء صالحهم الشخصى ، يعملون فى الوقت نفسه للصالح العام . وإنه بترك الجهود الفردية تعمل عملها . فى ميدان تسود فيه المنافسة الحرة ، يحصل المستهلكون على أقصى وأصلح ما يمكن انتاجه وتوزيعه من السلع والخدمات ، وذلك بأقل النفقات والتضحيات[١] .

أما الاشتراكية فلا تعترف بكفاية النظام الفردى ، ولا تعتقد أنه يحقق الغرض الذى يسعى إلى تحقيقه . وطريقها إلى غرضها هو سيطرة الحكومة على جميع عوامل الإنتاج ، وعلى أنظمة النقد والائتمان . ويقتضى هذا ملكية الدولة للأراضى وموارد الثروة الطبيعية الأخرى ، ورأس المال . وقد يسمح بالملكية الفردية فى السلع المعدة للاستهلاك وفى المدخرات[٢] .

وتوجد بين نظامى الفردية والاشتراكية أنظمة أخرى ، أهمها فى موضوعنا هذا ، نظام الاشتراكية الحكومية ، ومعناه استبدال الملكية العامة بالملكية الخاصة فى بعض الحالات ، على أن تبقى الملكية الفردية والمصلحة الذاتية أساساً للحياة الاقتصادية فى معظم مظاهرها .

ولسنا هنا فى مقام المفاضلة بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة ، وإنما غرضنا عرضها عرضاً سريعاً ، نشرح على ضوئه سياسه محمد على الاقتصادية ونتبين مكانها بين هذه الأنظمة .

أراد محمد على أن يستقل بمصر استقلالا اقتصادياً ، وذلك بإقامة الصناعة إلى جانب

---

(١) راجع آدم سمث فى كتابه « ثروة الأمم » ولست « النظام الأهلى للاقتصاد السياسى » .

(٢) راجع بفردج فى كتابه « التوجيه الاقتصادى والنظام الاشتراكى » .

الزراعة ، وانشاء أسطول تجارى لكفاية حاجة تجارة الصادرات والواردات ، وكان فى مقدوره أن يصل إلى غرضه بالاعتماد على الجهود الفردية والمنافسة الحرة ؛ على أن يستعين فى توجيه البلاد إلى ما قصده من الاستقلال الاقتصادى باتباع السياسة التجارية[1] الملائمة ، وتشجيع فروع الانتاج الجديدة باعطاء الإعانات المالية وترقية التعليم الصناعى والتجارى وما إلى ذلك.

إلا أن «محمد على» اتبع نظام الاشتراكية الحكومية ، لتنفيذ برنامجه الاقتصادى ، بأن احتكر الزراعة والصناعة والتجارة . وصار هو الزارع والصانع والتاجر الوحيد فى البلاد . وعادت إلى الحكومة أرباح الإنتاج فى فروعه المختلفة .

وقد التجأ محمد على إلى هذا النظام للأسباب التالية[2]:

(١) أراد أن يحقق الاستقلال الاقتصادى واقتضى شروعه فى هذا القيام بانقلابات فى الأنظمة الزراعية والصناعية والتجاوية . فأما الزراعة فكان من الواجب تغيير أساليبها العتيقة باستعمال الآلات الحديثة والبذور الجيدة وزراعة المحاصيل الجديدة وإقامة نظام الرى الدائم . وأما فى الصناعة فكان ينبغى إدخال نظام المصانع الكبيرة الذى بدأ يشيع فى أوربا فى هذا الحين ، بدل المصانع الصغيرة التى كانت لا تزال سائدة فى مصر ، هذا فضلا عن ضرورة إنشاء صناعات جديدة لإنتاج ما تحتاجه البلاد من المنتجات الصناعية . أما التجارة فكان يسيطر عليها نفر من الأجانب فكان على الحكومة أن تعمل على تقليل نفوذهم باحتكار هذه الحرفة ، وبيع حاصلات البلاد بالجملة فى الأسواق الأجنبية والحصول من بيعها على أكثر الأثمان ارتفاعا .

(٢) كان المصريون متمسكين بالأساليب القديمة فى شئون الزراعة والصناعة والتجارة . وهذه نتيجة طبيعية للركود الاقتصادى الذى انتاب البلاد خلال العصور السابقة الطويلة ، ولم يكن من السهل على «محمد على» أن يحوّل أفراد الشعب عما درجوا عليه وذلك بأن يتركهم أحراراً ويقتصر على إرشادهم وتهيئة الظروف الملائمة لنواحى الإنتاج الجديدة .

(٣) لم يكن فى ترك المشروعات الاقتصادية للمجهودات الفردية دافع للمصريين إلى المساهمة فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى الذى ارتآه محمد على . ولو تركت هذه المشروعات لأقبل عليها الأجانب وسيطروا على كثير من مرافق البلاد . خصوصاً وأن هؤلاء الأجانب

---

(١) السياسة التجارية هى السياسة التى تتبعها الحكومة إزاء الصادرات والواردات من حيث فرض الضرائب — خفيفة كانت أو ثقيلة — عليها أو إعفائها منها . وفرض ضريبة عالية على سلعة من الواردات له أثره فى رفع أسعار هذه السلعة فى السوق المحلية وتشجيع المنتجين المحليين على إنتاجها . . . راجع (Theory of Value) : W. Smart وليم سمارت فى كتابه « نظرية القيمة » .

(٢) قارن شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ٤٢ حيث يقول أن فكرة محمد على باشا هى أن مصر لا بد أن تتولى أمورها سلطة عامة واحدة إذ أن التشتيت والتجزئة أديا إلى انعدام فكرة الحكومة انعداماً يكاد يكون تاما .

كانوا ينتهزون الفرص للسيطرة على المرافق الصناعية والتجارية فى بلاد الشرق الأدنى[١] .

(٤) كان إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة وما اليها من معدات الجيش ضرورياً . ويقتضى إنشاء مثل هذه المصانع والإنفاق عليها نفقات طائلة إذ أن ظروف البلاد وثروتها الطبيعية لاتساعدان كثيراً على نجاح الصناعات الحربية . ولم تكن موارد البلاد المالية تسمح بالانفاق على هذه الصناعات فكان احتكار الزراعة والصناعة والتجارة ضرورياً لزيادة الموارد المالية حتى يمكن أن تغطى أرباح الانتاج فى حالة خسارته فى ناحية أخرى .

كان على محمد على إذن أن يقوم بنفسه بالعمل على تنفيذ التطور الجديد فى الشئون الاقتصادية وإقامة الصناعات الخاصة بالحرب ومعداتها . وكان من ذلك أن احتكرت الحكومة الإنتاج واستعملت أساليب الاشتراكية الحكومية .

المبحث الثالث : حكومة محمد على باشا

والموارد المصرية والتوجيه الحديث

تسلطت حكومة محمد على باشا بسلطانها الأبوى بحيث لم تدع مجالها لتذمر معتنق مذهب الفردية والحرية ، فسيطرت بهذا السلطان على أغلب الصناعات المصرية والمزارع الأهلية والمتاجر القومية ، فبدأ محمد على باشا يتدخل فى شئون الملكية بل وتدخل فى أمور المناجم والطرق والمتاجر ، بدون تأهيل هذه الموارد ، فأشرف بإداراته على المواصلات وعلى إدارة التجارة ومراقبة الصناعة ، ولما لم يكن هناك من بنوك فقد كان هو المقوّم لأحوال العملة والنقد ، كما هيمن على توجيه الشركات ، التضامنية المصرية ، والتساهمية الأجنبية ، فأصبحت جميع الموارد المالية والاقتصادية فى دائرة اختصاصاته . وفضل فى سياسة طريقة الإشراف الفعلى عن سياسة التملك الواضح الظاهر ، وعمد إلى ذلك دون الأخذ بمبدأ أجبار أصحاب الأبعاديات والشغالك من محبيه واعوانه على التنازل عن حقوقهم إلا داخل دائرة التوجيه . وقد استفاد محمد على باشا من تجارب الأمم الأخرى للسيطرة على موارد الدولة ، فأصبحت الحكومة المصرية أكبر مستهلك للمنتجات الصناعية أثناء الحرب من عتاد حربى وسفن شراعية وتجارية ومواد الطعام ومخازن الاستيداع وآلات الإنتاج وكان هذا من دواعى تدخله الفعلى وإشرافه الكلى على الانتاج ومنظميه وموزعيه بل ومتداوليه .

ونعتقد أنه عندما أصبحت موارد الدولة جميعها تحت إشرافه لم يكن من الممكن أن

---

(١) راجع بهى الدين بركات باشا فى كتابه « الامتيازات الأجنبية » .

تعيش الشركات أجنبية كانت أم مصرية دون أن تلجأ إليه للحصول على ما تحتاجه لعملها عن طريقه ، ولهذا كانت الحكومة هى التى تسعّر وهى التى تقوّم وهى التى تتحدد قيم الأشياء بالنسبة لمواردها العامة . وبهذا أصبحت جميع الصناعات الزراعية والتجارية من الحديد إلى المنسوجات والنقل تحت إشراف الحكومة بدون أهداف اشتراكية تامة ، بل وبدون رغبة فيها . فأمسى كل عامل وصانع ومزارع وموظف تحت مراقبة الحكومة الفعلية وتوجيهاتها ، يطبع الفرد الحكومة فى كل ما تأمر به ، وكان لمحمد على باشا أن يستعمل الضغط الاقتصادى فى البلاد إذا أراد فى أى وقت يشاء[١] .

ومن هذا نرى أن ظروف التوجيه الاقتصادى صادفت هوى فى نفسى الوالى ، وكانت تتناسب مع عقيدة خبرائه من الفرنسيين سواءا اعتنقوا مذهب الفردية أو مذهب الاشتراكية مع اختلاف آراء الاقتصاديين فى هذا العصر عن الحرية بمعانيها المختلفة فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كانت مصر فى عهد محمد على باشا أخذت عن الفرنسيين وعلماء أوروبا ، تحديد أطوارها الحكومية داخل نمو الأمم الإسلامية فى حكومة محمد على باشا ، فما ذلك إلا لكى يمتزج النمو الحكومى الأجنبى تحت ستار المصادر الإسلامية المعاصرة والنظام التركى الإدارى الباهر ، فالحضارة الإسلامية التاريخية أصبحت فى عهد محمد على باشا بعد الحملة الفرنسية بل ومن قبلها مزيجا من عناصر متباينة شرقية وغربية ، وكان مصدر حكم محمد على متأثراً بمصادر الحملة الفرنسية ، بل وبكل ما وضعه علماء الحملة من أسس للزراعة والصناعة والتجارة[٢] ، كما أنه لم يكن من الممكن أو المستطاع أن تقصيه عن التطور الإسلامى والتقدم الإدارى التركى : بل إن التاريخ الاقتصادى المصرى وما احتواه من فترات التقدم تارة والتصدع طوراً يقتضى أن تعتبر مصدر الحكم متصل الادوار . فمحمد على ، على الرغم من أنه ولى وجهه صوب الحضارة وتأثر بآراء مستشاريه من الأجانب الفرنسيين كان علماً من أعلام الإسلام فى حكومته ومرجعا فى الإدارة الحاسمة من بيئته وتوجيه الموارد المصرية لما فيه خير أمته[٣] .

---

(١) راجع كتابنا « الاقتصاد والصناعى والبنك المركزى » حيث تلخص توجيهات محمد على باشا الصناعية ونقارنها على ضوء الحاضر بتوجيهات فؤاد الأول الاقتصادية .

(٢) راجع « ضحى الإسلام » للأستاذ أحمد أمين بك ، وقارن « أعلام الإسلام : محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال حيث يقول « والواقع أننا لا نستطيع بحال أن نعتبر الحضارة الإسلامية أمراً طواه الزمان كما طوى حضارة الفراعنة طياً تاماً » .

(٣) راجع الآراء الحديثة التى ضمها الأستاذ شفيق بك غربال إلى محاضر تاريخ محمد على الكبير فى كتابه « محمد على الكبير » فى اكتوبر سنة ١٩٤٤ ، صفحة ٤ حيث يقول « كانت دار الإسلام وقت مولد محمد على باشا قد اكتسبت مظاهرها الخارجية وحياة أهليها الداخلية حدوداً ومعالم وصبغات يرجع أهمها لحوادث القرن العاشر » ، والحقيقة أننا نرى أن الأستاذ شفيق بك غربال أراد أن يوازن =

وإذا كانت مصر لم تستطع قبل عهد محمد على باشا أن تحوّل من أنظمتها بحيث تستطيع المساهمة فى التطورات العالمية الجديدة ، إذ أن الواقع كما يقول الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » أن فتوح العثمانيين على عظمتها وعلى الرغم من أنهم وضعوا أيديهم على مفاتيح الطرق الكبرى حدثت متأخرة عن أوانها ، إذ فاتهم فرصة تعطيل الانقلاب التجارى الكبير ، ولو بكروا قليلا فى النزول إلى سواحل الجزائر من أقطار المغرب الإسلامى لاستطاعوا أن يعرقلوا تقدم البرتغاليين فى اتجاه رأس الرجاء الصالح حول الساحل الأفريقى الغربى ، كذلك كان فتحهم لمصر متأخراً عن وقته ، ولو بكروا فيه لسبقوا البرتغاليين إلى المحيط الهندى ، فلم تحاول الدولة العثمانية « أن تنتفع من امتلاكها أقصر الطرق بين الشرق وأوروبا للمشاركة فى الحركة التجارية الكبيرة ، بل بالعكس كانت تعمل على أن يكفى العالم العثمانى نفسه بنفسه ، وأن يقل الاتصال بينه وبين بقية الدنيا بقدر الإمكان » .

ونتفق مع الأستاذ شفيق بك غربال عندما قال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ٦ « وإذا بحثنا عن سر رضا العثمانيين عن أنفسهم واطمئنانهم إلى ماهم عليه ، نجده فى نجاحهم فى إنشاء إدارة قوية للحكم والحرب ، بهذه الأداة استطاعوا أن ينشئوا ملكا عريضا وأن يحافظوا عليه قروناً عديدة وأن يقودوا — كما يقود الراعى قطيعه — امما وأقواما وقبائل من سلالات بشرية مختلفة وعلى أديان ومذاهب متعادية ، وعلى درجات متفاوتة من الثقافة نحو الطاعة والانقياد . حقيقة أنه مما سهل على السلطان العثمانى وأعوانه قيادة رعاياه أن هؤلاء الرعايا كانوا عند دخولهم فى طاعة السلطان على نوع من الأعياء . . . ولكن براعة القيادة العثمانية كانت أيضا حقيقة ينبغى التسليم بها . والظاهر أن مشقات الحرب والحكم استنفدت من السلاطين كل جهدهم ، وأنهم خشوا عواقب التغيير والتعديل ، فأوصدوا الأبواب دون كل فكرة سياسية أجتماعية جديدة ولم يتيحوا لرعاياهم العددين المختلفين فرصة تنظيم علاقاتهم المختلفة فيما بينهم ، وفيما بينهم وبين دولتهم على غير ما عرفوا من المبادئ ، فضاعت عليهم بذلك الإفادة مما كان لهذا الملك من موقع جغرافى فريد فى نوعه ومن ميراث اشتماله على أمم لها مالها من نصيب وافر فى تقدم الإنسانية . . . وقد شاء القدر أن يخرج محمد على من وطنه الأول فى قوله إلى ميدان خليق بالأبطال ، إلى مصر ، وأن يدخلها فى ساعة هى أيضا خليقة بالبطولة سواء فى المسائل الإدارية ونظام الحكم أم فى التوجيهات الاقتصادية ومشاكلها الزراعية والصناعية والتجارية .

= بين حالة حكم مصر قبل أول العهد العثمانى وبين حكمها فى أواخره ، وقد اختلفت العناصر التجارية والاقتصادية فى الحالتين وتحولت من دولية إلى محلية غير قومية .

لقد أراد محمد على باشا أن تكون فكرة الحكومة فى مصر واضحة ظاهرة ، فعمل على إيجاد سلطة عامة واحدة إذ أن فى تجزئة السلطان وتشتيته كما كان الحال فى العهود السابقة ، دعا إلى انعدام فكرة الحكومة ، كما نتج عنه تكوين دويلات المماليك داخل مصر ، وكانت النتيجة الحتمية اهمال المرافق العامة اهمالا ذريعا . فتحول نظام الحكم إلى النظام الذى رغب فيه محمد على ، ووهنت الفكرة السائدة السابقة بأن الحكومة ماهى إلا مشاركة ومقاسمة فى الأرزاق . فالتوجيه الداخلى قد استكمل عناصره تمام الاستكمال لولا تدخل الأمم فى شئونه مما أضعف قواعد هذا التوجيه[١] .

المبحث الرابع : التوجيه بين القومية والدولية

لقد شرحنا وجهتنا القومية فى مدخل محمد على باشا فى تاريخ مصر الاقتصادى ، ونرى لزاماً علينا أن نطرق باب دخوله فى حياة مصر من الوجهة الدولية ، فنرى أن هذا مرتبط تمام الارتباط بالعلاقة المرتبكة التى كانت فيها تركيا فى هذا العصر . فقد اتخذ نابليون منذ سنة ١٨٠٦ من الميدان العثمانى الفسيح عنصراً هاماً فى خططه السياسية ، وبث روح التحمس فى السلطان وحكومته ضد روسيا وذلك ليربط مصير الامبراطورية التركية ومصر منها بالأمبراطورية الفرنسية ، وقد قبل السلطان ذلك المنحى ولكن بحد محدود ، وعندئذ رأت الحكومة البريطانية أن تضغط هى بدورها على الدولة العثمانية لكى تخلصها من النفوذ الفرنسى وتستميلها إلى نطاق النفوذ الروسى[٢] ، وأرادت أن تحمل الدولة العثمانية على إبعاد السفير الفرنسى وقطع علاقات تركيا بفرنسا . واختارت انجلترا القيام بمظاهرة بحرية تلاها احتلال الإسكندرية عسكرياً . فكان احتلال الإسكندرية ممهداً لاستقرار انجلترا فى منطقة مصر الساحلية إذ أن القنصل الإنجليزى أقنع القائد البريطانى بضرورة احتلال رشيد لتموين الإسكندرية بما يلزمها من ماء وغذاء وكساء وإنشاء مواصلات حامية بين الثغرين . ولكن محمد على باشا انتصر فى النهاية على الحامية البريطانية ، وأمرت بريطانيا قائدها بالانسحاب من الإسكندرية بعد أن زالت البواعث التى دعت إلى احتلالها . فلم يكن هناك من أسباب تحمل الإنجليز على الضغط على الدولة العثمانية . ولذلك سعت انجلترا لتسوية علاقاتها بالدولة العثمانية وقررت أن تعمل على المحافظة على كيانها داخل حدود سياستها المرنة التى لم يظهر فيها أى عامل من عوامل التوجيه الاقتصادى السليم . وشرعت انجلترا فى تأييد الحكومة

---

(١) راجع مجموعة المقالات عن « الديمقراطية والتوجيه » للأستاذ جوود والأستاذ جان روبنسون وغيرهما من الاقتصاديين الإنجليز .

(٢) راجع الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ٣٨ — ٤٠ .

الشرعية فى مصر ، وبدأت معاونة الولاة العثمانيين فى مصر دفعاً لمخاطر الفرنسيين والروس . وهنا بدأت علاقات إنجترا بمحمد على ، وزاد اتصالها به اتصالا مباشراً ووضعت مبادىء عامة لعلاقاتها التجارية بمصر فى حدود الحذر المناسب لمركز الدولة العثمانية .

وقد هيأت هذه الظروف لمحمد على أول اختباراته للسياسة الدولية الكبرى . وقد تأثر محمد على بنظرته الأولى لتلك التحولات السريعة فكأنه ؛ كما يقول غربال بك . رآها بعين الرجل الذى يرى الآلات فى مصنع من المصانع تدور دوراناً جنونياً والصناع يلهثون لحفظ سرعة الدوران على حالتها ، أو كأنه رآها بعين الميكروسكوب يكبر أجزاؤها ويظهر كل مادق من معالمها « فانتفع محمد على باشا بهذه التجارب كما تعرض للخسارة من جرائها » . فانتفع لأنه أدرك سر الحركة ، وأنها تستطيع أن تغير كل شىء ، كما أنه انتفع لأنه رآى فى مدة قصيرة تتجمع العلاقات السياسية والحربية وسرعان ما تتغير أو تتعدل على ضوء تسخير قوى الإنتاج وتنظيمها وتنسيقها لخدمات الغايات البشرية والمعنوية . لذلك ابتهر بالحركة فأثرت بوجهة نظره ، ولكنه كما كسب منها فقد خسر من جرائها بعض الشىء وذلك لأنه لم « ير أن السكون هو أيضاً لازم لتلك الحياة العامة »[1] .

فقد كانت تقتضى سياسة التوجيه الاقتصادى معرفة مركز مصر بالنسبة للدول الساعية فى تنمية علاقاتها بها . وكان الواجب عليه أن يبين مركز السياسة الداخلية من سياسات الدول المحيطة به . ولكن سرعة الخاطر وقوة الإرادة وتفكك العناصر فى العهد الذى سبق محمد على باشا أدى إلى سرعة التنفيذ فى مشروعاته ، وكان لمستشاريه خير مبرر لوضع مبادئ سياسته على ما شرحناه وسوف نشرحه فيما يلى من فصول ومباحث[2] . فقد اتبع محمد على باشا سياسة التوجيه وذلك ليقضى على الخلل الذى أصاب نظام الحكم قبل عهده مباشرة .

---

(١) قارن « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال صفحات ٤١ — ٤٢ حيث يقول أن السكون هو « عامل فعال وأن فى الحياة السياسية الكبرى ما يدفع نحو منع التغيير ونحو محاسبة من يسببه » . وقارن « السكون والحركة » للأستاذ وهيب مسيحة .

(٢) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ غربال حيث يأتى بالأمثلة العديدة من واقع تاريخ مصر قبل الحملة وفى فترات الحملة ليظهر أن فكرة الحكومة ونظامها اختلفا فى عهد محمد على عن ذى قبل : صفحات ١٣ و٢٣ و ٤٢ — ٦٠ . وقد اعتمد الأستاذ شفيق بك غربال فى إحدى مراجعه على حسين أفندى مؤرخ النظم العثمانية فى مصر ، وكان من رجال الروزنامة ، وقد كتب فى أثناء الاحتلال الفرنسى لمصر . وقد اتبع هذا المرجع نفس الطريقة التى كان يتبعها علماء الحملة للوصول إلى أغراضهم العلمية عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية التى كانوا يبحثونها . فمثلا نراه يقول عندما سئل عن انتفاع السلطان بملك مصر ، أن هذه المملكة جميعها ملكه ، وأنه لا ينظر إلى الانتفاع منها بل رتب مصرفها على قدر جبايتها ، وأن ما فاض من الجبايه يبقى لينفق منه فى عمارتها وما ينعم به على الناس . وأن سوء الحال يرجع إلى الركود وانعدام الحوافز ، وهما مما اقتضته طبيعة الحكم العثمانى . ونحن نقول أن هذا ما اقتضته ظروف التغيير والتعديل الذى واجهه محمد على باشا أثناء حكمه .

فقد زاد تشتيت قوة الممالك فسادا فوق فساد . ويكفى أن نشير إلى ما أورده حسين أفندى مؤرخ النظم العثمانية فى مصر عندما سئل عن إيراد الباشا التركى وموارده إذ قال أن حضرة السلطان رتب للباشا إيرادا وعوائد معلومة على أصناف البهار كما رتب على الأمراء والصناجق عوائد عند تلبيسهم ، وعلى كشاف الولايات وقت توليتهم وعلى الجمارك وقت تحصيلها وعوائد على أمين البحرين وأمين الخردة وعلى الضربخانة وعلى أرباب المصانع ، فكان نظاماً حكيما ولكن أداة الحكم وعدم تركيزها وتوجيهها التوجيه الصحيح أديا إلى فقدان التوازن ، وكان السبب الحقيقى هو ضياع مصالح مصر لعدم عنايتها بشئونها عناية قومية سليمة . فالدولية سواء أكانت فى داخل البلاد أو خارجها من أسباب نهوض محمد على فى حكم مصر على أوفق حال[1] . ولكن الأهداف القومية كانت خير ما تحتاجه مصر .

الفصل الخامس

حالة الزراعة

١ — منشآت الرى ٢ — نظام الملكية ٣ — احتكار الزراعة ٤ — المحاصيل الزراعية الجديدة والقديمة ٥ — التموين والاتجاه الاقتصادى الحديث فى عهد محمد على

« وأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيهم أجورهم ، والله لا يحب الظالمين » :
(سورة آل عمران ٥٦)

حالة الزراعة :

افتقرت مصر إلى توجيهات حديثة فى شئونها الزراعية خصوصاً بعد أن ظلت الزراعة فى القرن الثامن عشر كما كانت من أقدم العصور ، فواجه محمد على باشا الشئون الزراعية

---

(١) دعت الدولية بمعناها الضيق فى العهد الذى سبق عهد محمد على باشا إلى فقدان عناصر التناسب والتلاؤم ، فأصبح الموظف لا يتسلم مرتبه فى مواعيده ، فأصبح الأمر ، كما يقول حسين ، معقداً كل التعقيد ، وأصبح وكيل السلطان وهو رأس الإدارة فى مصر يأخذ مرتبه من موارد متعددة من عوائد على البن وعوائد على الأمراء والكشافية والجمارك وأصحاب المناصب ودار الضرب والملتزمين . راجع « محمد على الكبير » للأستاذ غربال بك صفحات ٤٤ — ٤٨ فلم يكن بد من أن يكون أول ما عمل محمد على هو تجميع عناصر السلطان وجزئياته بعضها إلى بعض وإقامة السلطة العامة التى لا بد لها من أن تكون فى يدها كل الموارد حتى تستطيع أن تقوم بواجبات السلطة العامة .

على ضوء ما قدمه علماء الحملة الفرنسية من آراء ومراجع ، ووجد محمد على باشا أن التوجيهات الزراعية يمكن تعرفها والهداية إليها من المبادىء العامة التى تدير شئون الإنتاج الزراعى وتوزيع عوائد هذا الإنتاج وتقرير مصير الاستهلاك وتداول مختلف المنتجات . فاعتمد الوالى على المبادىء العامة الاقتصادية حيث رآى فيها هداية الأمة والتوفيق فى الانتفاع بمواردها فى حالتى الإنتاج الكفائى والإنتاج التجارى سواء بسواء .

وإذا كانت مصر فى عهد محمد على باشا قد نالت نصيبها فى التوجيه من الاستقلال السياسى فقد عمل محمد على باشا على تحقيق استقلالها الاقتصادى أيضاً ، فوجد أن هذا لا يتحقق إلا بالعناية بمطالبها الزراعية ورعاية الصناعات الزراعية التى كانت مهملة كل الاهمال فى العهود السابقة لعهده .

وتنبه الوالى إلى حاجة مصر الماسة إلى تنوع الحاصلات وتشجيع الصناعات الزراعية وتنظيم طرق استغلال الأرض والعمل على إيجاد سوق منظّم لتبادل الحاصلات وتداولها حتى لا يعتمد على غيره من الأمم فى أشباع حاجاته وحاجات مصانعه وورشه التى فكر فى إنشائها[1] .

وقد أخذ محمد على باشا فى وضع يده على موارد الدولة والتمتع بسلطات تشريعية لا مثيل لها فى توجيه الإنتاج للصالح العام ، لعلمه بالأصول الاقتصادية وأهدافها السياسية والحربية فى حدود سياسته العامة التى اقتضتها ظروف عصره . ولم ينس محمد على باشا تنظيم الاستهلاك فاتبع نظام الجراية وذلك لموافقته لأشباع حاجات المصريين الضرورية ، وبهذا أصبح نظام محمد على باشا الزراعى هو السيطرة على مواد الإنتاج الزراعى وطرق توزيع هذه المواد ، والرقابة العامة على النقل بل والاستيلاء على دواب الحمل والعمال والماشية وغيرها إذا ما وجد أن ذلك يحقق الصالح العام[2] . والتدخل فى أمور الإنتاج الزراعى والتموين معناه عدم الاقتصار على حاصل من الحاصلات بل معناه السيطرة التامة على الحاصلات الزراعية كلها شتوية وصيفية من قمح وقطن وكتان وسكر وفول ودخان وبصل وماشية وأغنام بل والهيمنة على شئون العمال فى الزراعة والصناعات الزراعية وغيرها .

إذن كان لا بد من أن يكون لمحمد على باشا من سياسة عامة « لتجميع عناصر السلطان وجزئياته بعضها إلى بعض وإقامة السلطة العامة التى لا بد لها من أن تكون فى يدها كل الموارد حتى تقوم بواجبات السلطة العامة » ، وكان لا بد له أن يكون أول ما عمل لتحقيق

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف صفحات ٦٦ — ٧١ .

(٢) راجع « محمد على الكبير » تأليف شفيق بك غربال صفحة ٣٤ حيث يقول أن محمد على باشا أدرك منذ أيامه الأولى فى مصر أنه لم يتول أمر باشوية عثمانية عادية ، بل جلس على عرش مملكة عظيمة ، كل ما حوله فيها يشهد بما كان لملوكها وسلاطينها من عظمة السلطان ، وأن الميدان خليق بالأبطال .

ذلك ، كما يقول غربال بك « متسما بمظهر الاعتداء على الحقوق المكتسبة ، بمظهر المخرب للبيوت العامرة ، بمظهر الطمع لما فى أيدى الناس ، بمظهر القاطع لأرزاق العباد . كان لا بد من أن يتسم العمل فى أوله بهذه المظاهر » ، ولكنه كان فى حقيقته غير ذلك إذ كان وسيلة الخروج من الفوضى والفقر والجوع إلى النظام واليسر والثروة والقوة . فتبع فى تحقيق أغراضه أدواراً مختلفة ، بدأها بمرحلة الضبط والكشف والتحقيق والتصفية ، ثم تبعها بمرحلة الانتقال من الالتزام إلى الحجر ، ثم من الحجر إلى وسائل الإنتاج السليمة فى الشئون الزراعية والصناعية والتجارية[1] . وقد نالت الزراعة من عناية محمد على باشا ما يدل على حسن توجيهه لشئونها من رجال وأموال وحاصلات وأسواق .

وقد كانت الزراعة دائماً أهم موارد الثروة المصرية ، وقد اعتنى محمد على بأمر الزراعة وأدخل على أنظمة الرى وطرق استغلال الأراضى ووسائل التموين تغييرات عدة ، وذلك ليزيد من موارد المالية العامة ويرفع من شئون الإنتاج ومستوى معيشة المنتجين ، إذ أن أهم مورد لدخل الحكومة المصرية من قديم الزمن كان الضريبة التى تفرض على الأراضى الزراعية ، والضريبة لا تأتى بعوائدها إلا إذا عُنى بشئون الإنتاج والقائمين به .

المبحث الأول : منشآت الرى

لما كانت الأراضى المصرية تعتمد فى ريها على مياه النيل كانت حالة الزراعة تتوقف إلى حد كبير على السياسة المائية للبلاد . وقد اعتنى محمد على بحفر الترع وإنشاء القناطر وإقامة الجسور لتنظيم مياه الرى وتوسيع مساحة الأراضى المزروعة وتحويل جزء من الأراضى التى تروى بالحياض إلى أراض تروى رياً دائماً[2] ومن المنشآت التى أقامها لتحقيق سياسته مايلى :

أولا : إغلاق سد أبى قير ، وكان قد نسفه الجيش الإنجليزى فى أثناء الحملة الفرنسية ليشلّوا بذلك حركة نابليون وجيوشه ويعزلوا مدينة الإسكندرية بإغراق مديرية البحيرة حوالى بحيرة مريوط ، فلما قطعوا السد اندفعت مياه البحر فى خليج الإسكندرية ، وهو

---

(١) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال صفحة ٤٨ — ٤٩ حيث يشرح أراضى الرزق وما وجده محمد على فى نظامها وما عدله من أنظمتها ، ويذكر ما قاله الجبرتى عنها إذ قال الأخير « إن الواضعين أيديهم لا يدفعون لجهاتها ولا لمستحقيها إلا ما هو مرتب ومقرر من الزمن الأول السابق ، وهو شىء قليل وليتهم دفعوه » .

(٢) كان علماء الفرنسيين الذين خدموا محمد على باخلاص يعلمون ما قاله نابليون « لو وجدت ما يكفى من الوقت فإنى سأقوم بأعمال فى الرى يمكن بواسطتها الاستفادة بكل ماء النيل فلا تصب منه نقطة واحدة فى البحر إلا بعد أن تستخدم فى رى الأرض وتغذيتها » فعملوا فى خدمة محمد على على تنظيم مياه النيل بادخارها والتحكم فى توزيعها بمختلف الوسائل الفنية .

الذى سمى فيما بعد بترعة المحمودية ، وبذلك تيسر لمحمد على إصلاح ما تلفته مياه البحر حتى بلدة حوش عيسى ، وقد تطلّب ذلك مجهود سنوات عدة ، ويعتبر هذا السد عظيم الأهمية حيث قد بلغ طوله ١٢٤٣ متراً وسمكه خمسة أمتار[١] .

ثانياً : سـد ترعة الفرعونية : وهى ترعة كانت تمر بمنوف وتصـل بين فرعى رشيد ودمياط ، وكان الغرض منها تغذية فرع رشيد من مياه فرع دمياط ، حين ترتفع المياه فى الفرع الثانى عنها فى الفرع الأول . ولـكن الأراضى الواقعة على فرع دمياط كان يصيبها من ذلك ضرر كبير ، إذ أن مياه هذا الفرع كانت تقل لدرجة تسمح بدخول ماء البحر إلى مجرى النيل ، فتفسد الأراضى وعلى الأخص فى الجهات الواقعة شمال المنصورة . وقد سد محمد على هـذه الترعة ، وعمل على مد مديرية البحيرة — التى كانت تستفيد منها — بالمياه بمشروعات الرى الأخرى .

ثالثاً : ترعة المحمودية : كانت مياه النيل تصـل قديماً إلى الإسكندرية بواسطة ترعة الإسكندرية إلا أن هذه الترعة طمرتها الرمال لإهمالها ، فأنشأ محمد على ترعة المحمودية بدلا منها ، وقد أفادت هـذه الترعة الأراضى التى تمر بها فى مديرية البحيرة فائدة عظيمة فوق أنها أصبحت طريقاً من أهم طرق الملاحة الداخلية فى البلاد[٢] .

رابعاً : الترع الأخرى والجسور : وقد حفرت ترع كثيرة لا يقل عددها عن عشرين ترعة منها خمس فى الوجه القبلى والباقية فى الوجه البحرى ، كذلك أنشئت كثير من الجسور على شاطىء النيل لمنع طغيان مائه على الأراضى المجاورة لها ، وعلى الأخص فى أيام الفيضان ، وأنشئت عل الترع قناطر عديدة ، لا تقل فى مجموعها عن ثلاثين قنطرة[٣] ، وذلك لضبط مياه الرى وتسهيل الانتفاع بها وتوزيعها على الأراضى ، وهذا فضلا عن البدء فى إنشاء القناطر الخيرية على رأس الدلتا ، لتنظيم الرى الدائم فى الوجه البحرى .

خامساً : القناطر الخيرية : كان إنشاء القناطر الخيرية على رأس الدلتا يراد منه ضبط مياه النهر للاستفادة منها فى وقت انخفاض النيل حين يحتاج القطن ، الذى صار من أهم المحاصيل ، للرى وقد أنشئت ثلاث ترع كبيرة تخرج من النيل عند القناطر لتوصيل المياه

---

(١) راجع «مركز مصر الاقتصادى» رسالة الدكتراه للمؤلف وقارن رسالة كتاب « الأحوال الزراعية فى القطر المصرى » للأستاذ جبرا صفحة ١٣٧ وأيضاً رسالة الدكتور محمد فريد عن « مقدمة للرى الدائم فى مصر » صفحة ٤٦ .

(٢) راجع عمر الإسكندرى وسليم حسن فى كتابهما « تاريخ مصر الحديث » صفحات ١٢١ — ١٢٧ ، وطالع « حقائق الأخبار عن دول البحار » لاسماعيل باشا سرهنك .

(٣) أغلق فم الدبة عند بحيرة المنزلة وقوى جسر قشيشة الذى أقامه فرعون مصر مينا الأول ، وعمر ترعة الوادى بمديرية الشرقية فساعدت على غرس أشجار التوت لتربية دود القز .

إلى أراضى الدلتا ، وتسمى هذه الترع الرياحات . وتقفل القناطر أثناء انخفاض النيل ثم تحول المياه كلها إلى أحد الرياحات ، فإذا تم رى الأراضى التى على جانبه حجزت عنه المياه ثم حولت إلى رياح آخر ، وهكذا على التوالى . وقد احتفل محمد على بوضع الحجر الأساسى للقناطر الخيرية فى أواخر أيام حكمه (سنة ١٨٤٧) ولكن المشروع سار ببطء ولم يتم إلا فى أيام سعيد ، وذلك نظراً للركود الذى أصاب أحوال البلاد السياسية والاقتصادية .

وقد استعان محمد على فى مشروعات الرى بالكثير من المهندسين الفرنسيين منهم المسيو « لينان » الذى وضع التصميم الأول للقناطر الخيرية ، والمسيو « موجيل » الذى بنيت القناطر تبعاً للتصميم الذى قدمه بعد ذلك[١] .

وكان حفر الترع ، وإقامة الجسور والقناطر ، وغيرها من الأعمال العامة ، يتم عن طريق السخرة ، أى تسخير الأهالى للعمل بالرغم منهم وبدون إعطائهم أجوراً على عملهم . وهذا النظام يعتبر نظاماً ظالماً جداً ، إذ أنه فوق سوء معاملة الأهالى ، وقلة تغذيتهم ؛ فإنهم كانوا يجهدون فى العمل بدرجة لا يمكنهم احتمالها ، ويكفى أن نضرب لذلك مثلا واحداً يلقى ضوءاً على هذا النظام ، بأن نعرض لطريقة العمل فى ترعة المحمودية : عمل فى حفر هذه الترعة حوالى ٣١٣٠٠٠ عامل من أنحاء البلاد المختلفة ، وكانت ساعات العمل لا تقل فى المتوسط عن اثنتى عشرة ساعة يومياً ، وقد مات من هؤلاء العمال حوالى ١٢٠٠٠ عامل فى مدى عشرة أشهر . وكان ذلك نتيجة الاجهاد فى العمل ، مع قلة التغذية وإهمال الحالة الصحية .

المبحث الثانى : نظام الملكية

لما أراد محمد على أن يستقل بالبلاد اقتصاديا رأى أن أصلح وسيلة لذلك هى اتباع أساليب الاشتراكية الحكومية[٢] . واقتضى هذا أن تسيطر الحكومة على الأرض سيطرة تامة : بأن يكون لها حق ملكيتها وحقوق استثمارها والانتفاع بها . ولما كانت ملكية الأرض منذ القدم من حق الحكومة ، كان على محمد أن يلغى نظام الالتزام ويعدل نظام الوقف حتى تعود إليه حقوق الاستثمار والانتفاع التى كان يتمتع بها الملتزمون ونظار الوقف للأنظمة الشائعة أثناء حكومة أمراء المماليك .

---

(١) راجع « تاريخ القناطر الخيرية » تأليف الماجور براون وأيضاً « تكوين مصر الحديثة » للسير أوكلاند كولفن . ومجلة كلية الآداب ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

(٢) قارن « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث يوازن بين الاشتراكية ، والاشتراكية الحكومية والرأسمالية . وقارن الفصل القادم .

وقد ابتدأ محمد على يمهد لإلغاء نظام الالتزام : فبعد أن صادر دوائر التزام أمراء المماليك ، الذين شردهم أو قضى عليهم فى مذبحة القلعة ، طلب من بقية الملتزمين أن يقدموا تقديرات لما يحصلون عليه من دوائر التزامهم ، وهذا ما كان يسمى «الفائض» ، وخاف الملتزمون أن يكون غرضه من هذا مشاركتهم فى هذا الفائض ، فقللوا فى تقديراتهم جهد استطاعتهم .

ثم طلب محمد على أن يقدم الملتزمون « عقود التزامهم ، ليطلع عليها ؛ فلما قدموها أحرقها جميعها . وبهذا وصل إلى أغراضه بأن أصبح مالكا لجميع الأراضى له مطلق الحرية فى تقرير طريقة استثمارها والانتفاع بها .

وكان إلغاء نظام الالتزام خليقاً بأن يلقى معارضة شديدة من الملتزمين ، وهم أعيان البلاد ومشايخها ، فكان على محمد على أن يعمل على ترضيتهم ، فترك لهم أراضى « الوسية » يستغلونها مدى حياتهم ثم تعود بعد موتهم للحكومة على ألا يدفعوا عنها ضرائب[١] .

ثم رتب لهم معاشات سنوية تسقط بموتهم ، وتعادل الفائض الذى كان يعود إليهم من دوائر الالتزام . وقد اتخذت التقديرات — التى قدمها الملتزمون — أساساً لتقدير المعاشات السنوية . وقد كانت تقديرات الملتزمين للفائض الذى يحصلون عليه أقل بكثير من الواقع إذ أنهم لم يكونوا يعلمون وقت تقديمها الغرض الذى طلبت من أجله .

وبعد أن انتهى محمد على من إلغاء نظام الالتزام ، قرر تعديل نظام الوقف فاستولى على الأراضى الموقوفة على الأعمال الخيرية على أن يقوم بالصرف على هذه الأعمال من موارد المالية العامة . وقرر لنظار الوقف من الشيوخ والعلماء معاشات سنوية ترضية لهم وتعويضاً عما فقدوه من الأموال التى كانت تعود عليهم من استغلال الأراضى التى كانوا يقومون بإدارتها[٢] .

وبهذا ألغيت ملكية الانتفاع التى كان يتمتع بها الملتزمون والفلاحون ونظار الوقف ويورثونها أعقابهم من بعدهم ، واستبدلت بها الملكية العامة لجميع الأراضى التى صارت من حق الحكومة . ولم يكن فى هذا الوقت تفرقة بين ملكية الحكومة وملكية الحاكم ، فكانت الملكية إذن من حق محمد على .

غير أنه مع إلغاء ملكية الانتفاع قرر نوع من الملكية الشخصية ، وذلك بأن محمد على أقطع كثيراً من الأعيان ورجال الإدارة والحربية ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ فدان من الأراضى البور ليستغلوها دون دفع ضرائب عليها ، وسميت هذه الأراضى « الأبعاديات » لأنها كانت

---

(١) راجع « الملكية العقارية » ليعقوب باشا أرتين صفحة ١٧٠ حيث يشير إلى أراضى الوسية والأبعاديات والشفالك . وراجع نظام السخرة على أنه نوع من أنواع الضرائب على الفقراء .

(٢) راجع الأستاذ سنى بك اللقانى عن « الوقف فى مصر » وأيضاً محاضر مجلس النواب عن الوقف فى أبريل سنة ١٩٤٤ .

مستبعدة عن نطاق الأراضى الزراعية التى قامت الحكومه بمساحتها سنة ١٨١٣ . وكان على أصحاب الأبعديات أن يقوموا باستغلالها بأنفسهم إذ قد منعوا من تأجيرها بأمر من محمد على أصدره فى سنة ١٨٣٣ .

كذلك أقطع محمد على أفراد أسرته ورجال حاشيته مساحات من الأراضى أكبر من الأبعاديات وتسمى الشفالك . وأعفيت هذه الشفالك أيضاً من الضرائب .

ولم يكن أقطاعه هذه الأراضى يعنى به تمليكها لمستثمريها وإنما كان يعنى به منحهم حق الانتفاع بها . غير أن محمد على فى سنة ١٨٤٢ أعطى أصحاب الأبعاديات والشفالك حق التصرف الشرعى فى أراضيهم ، بالبيع أو الرهن أو ماعداها ، فأصبحوا بذلك مُلاكا لها . وكان دافع محمد على فى هذا رغبته فى إصلاح هذه الأرض وما رآه من اهمال أصحابها لها[1] .

المبحث الثالث : احتكار الزراعة

مهد محمد على لاحتكار الزراعة بالغاء نظام استثمار الأراضى الزراعية الذى كان معمولا به فى أيام أمراء المماليك ، وأقام على أنقاضه نظاماً جديداً . وقد ابتدأ بحصر مساحة الأرض المزروعة ، وكانت مساحة الأراضى قبل أيام محمد على عملا سنوياً من أعمال الحكومة : فإنه بعد بذر البذور وزراعة الأرض كان المساحون ينطلقون فى البلاد لتقدير مساحة الأرض المزروعة فى كل دائرة من دوائر الالتزام ، وعلى أساس هذا التقدير يدفع الملتزمون الضرائب عن كل فدان مزروع ، وذلك بحسب الفئات التى قررت فى مزايدة الالتزام وكانت هذه الطريقة هى الشائعة لتوزيع الأراضى على الملتزمين[2] .

ويطلق على عملية مساحة الأراضى الزراعية التى تمت فى أيام محمد على اسم « التاريع » وقد ابتدأ « التاريع » فى سنه ١٨١٣ وتم فى سنة ١٨١٨ أى فى مدة خمس سنوات . وقد تبدو هذه المدة قليلة لا تسمح بالقيام بمثل هذا العمل ، ولكن الأراضى المزروعة فى هذا

---

(١) راجع صحيفة ٢٥ من هذا الكتاب .

(٢) هذا بخلاف الأراضى التى على حدود الصحراء التى أقطعها محمد على باشا على العرب ، وكانت هذه الأراضى خارجة عن نطاق الأراضى الممسوحة ، وقد سمى هذه الأراضى أيضاً أبعاديات ، وقرر أن يقوم أهل البدو من العرب العائشين عليها بزراعتها ولكنهم لم يتملكوا أى حقوق فى ملكيتها بل تمتعوا بالإعفاء من القرعة العسكرية ومن تقديم العونة ومن الضرائب ، راجع « الملكية العقارية » ليعقوب باشا أرتين صفحة ١٧٤ ، وقد أفاد تقسيم تلك الأبعاديات مصر والعرب بأن زادت أراضى مصر القابلة للزراعة كما أن العرب أخذوا فى حياة الاستقرار التى تتمشى مع الحياة الزراعية وتركوا تعدد الرحلات والتنقل من جهة لأخرى ، ولكن بعضهم الذى لا يملك أدوات زراعية أو ماشية أجر أراضيه لبعض الفلاحين من المصريين تحت نظام المزارعة ، ولكن محمد على باشا أصدر قانوناً فى سنة ١٨٣٧ يحرم على العرب المشاركة ويحتم عليهم الزراعة بأنفسهم وإلا يأخذ الأرض منهم ثانية .

الوقت كانت قليلة إذ أهملها الزراع نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية والاقتصادية .

وكان « التاريع » مؤسساً على القواعد الآتية[١] .

(١) تعيين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى .

(٢) تحديد كل حوض وبيان حدوده الأربعة . والحوض قسم من الأرض تتشابه أجزاؤه من حيث درجة الخصوبة وطريقة الرى ، وتفرض على كل فدان منه ضريبة متساوية .

(٣) تعيين أسماء واضعى اليد على الأراضى الممسوحة .

(٤) تحديد قواعد وارتفاعات كل قطعة من الأرض وذلك لتحديد مساحة القطعة (بضرب نصف طول القاعدتين فى نصف طول الارتفاعين) .

(٥) تعيين الأراضى التى لم يضع أحد عليها يده ، وتقييدها فى الدفاتر تحت اسم (أبعاديات)[٢] .

(٦) تحديد مساحة أراضى السكن فى كل قرية .

(٧) تحديد مساحة الأراضى المستعملة للمنافع العامة ، كالطرق والجسور والترع وما إليها .

وكانت مساحة الأراضى الزراعية حسب هذا (التاريع) ٣٠٥٤٧١٠ فدان استغلت تبعاً لنظام الاحتكار الذى اتبعه محمد على ويتلخص هذا النظام الجديد فيما يأتى :

أولا : توزّع الأراضى على الفلاحين ، لكل فلاح من ثلاثة إلى خمسة أفدنة ، يزرعها نظير دفع الضرائب المقررة . وكان المكلفون بالقيام بهذا التوزيع هم رجال الإدارة من المديرين والمأمورين بناء على اقتراحات مشايخ البلاد .

ثانيا : يعطى الفلاح البذور والسماد والمواشى والآلات اللازمة للزراعة على أن يدفع ثمنها عند جنى المحصول .

ثالثا : يزرع الفلاح ماتريده الحكومة من المحصولات . فالحكومة تعين المقادير المطلوبة من المحاصيل المختلفة من كل مديرية ، ورجال الادارة يعينون لكل قرية عدد الأفدنة التى تزرع من كل محصول . وبهذا أمكن إدخال زراعات جديدة وتنظيم الإنتاج الزراعى على الوجه الذى يريده الحاكم ، إذ لم يكن إنتاج المحصولات يتبع درجة الطلب عليها أو سعرها فى السوق ، وإنما كان يتبع درجة توجيه الحكومة وسلطانها فى السوق ، أى كان يتبع إرادة الحكومة . وكان محمد على يهتم بأمر المحصولات الجديدة وينبّه رجال الأدارة ويستحثهم على العمل على زيادتها كما يؤخذ من الأوامر الصادرة إليهم بين آن وآخر . وفى سنة ١٨٢٤ — مثلا — صدر أمر من محمد على إلى مأمورى مديريات البحيرة والغربية والمنوفية

(١) راجع جرجس حنين بك (الضرائب والأطيان) صحيفة ١١٤ .

(٢) راجع « مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن » للبرنس عمر طوسون .

والمنصورة والشرقية والقليوبية والجيزة ينبههم إلى قلة المحاصيل الجديدة . وكان مقدار هذه المحاصيل بحسب الكشوف التى قدموها كما يلى[١] :

المديرية	كتان	قطن	دخان	قرطم	بذر كتان	حمص	نيلة	عصفر	سمسم
	قنطار	قنطار	قنطار	أردب	أردب	أردب	قنطار	قنطار	أردب
البحيرة	١٨٠	٢٥	٥٤١	٢٤	٢٨٨١	٩٤٧٣	—	—	--
الغربية	١٥٥٨٥	١٧١٧	٦٨٣	٩٥٩	٦٩٧٩	٦٤٧	٢	٤٠٦	١٠
المنوفية	١٦٢٦٢	٢٣٩	١١١٤	١٢٠٦	٤٢٤٦٩	١٦٩	--	٥٢٢	—
المنصورة	٦٧٤٠	١٣٥٥	١١٠	—	١٩٠١٣	٩٢	—	—	—
الشرقية	٦٦٨	١٠٣٩	٢٥٣	--	٣١٦١	—	٣	—	٩٠
القليوبية	٧٤٦	٥٤	—	١٢٣١	٤٧٩٥	—	—	٩٤٣	—
الجيزة	٧٣١	٢	٤٨٥٧	١١٣٦٤	٢٦٦٣	١٨	—	٣٨٩	—
المجموع	٤٠٩١٢	٤٤٣١	٧٥٥٨	١٤٨٨٤	٨١٩٦١	١٠٣٩٩	٥	٢٢٦٠	١٠٠

رابعاً : يعاقب الفلاح الذى يهمل فى خدمة زراعته، أو يقصر فى تنفيذ أوامر الحكومة، وذلك بأن ينبه عليه أولا ، ثم يضرب فى المرة الثانية ٥٠ كرباجا[٢] وكانت هناك عقوبات أخرى كقطع الأذن أو السجن أو الأعدام فى بعض الأحيان ، وكان هذا يؤدى إلى فرار الفلاحين من قراهم إلى قرى أخرى وكان بعضهم يهرب إلى خارج القطر . وكان رجال الأدارة يجبرون الفارين على العودة إلى قراهم حينما يعلمون بأمرهم .

خامساً : لا يحق للفلاح أن يتصرف فى محصوله ، وإنما عليه أن يورده عند جنيه إلى شون الحكومة ، فيوزن أو يكال ، ويقرر لكل وحدة السعر الذى تحدده الحكومة ويخصم من الثمن ما يأتى : —

(١) مقدار الضريبة المفروضة على الأرض التى يستغلها الزارع . وكانت فئات الضرائب تتراوح بين أربعة قروش ونصف وتسعة وأربعين قرشاً عن الفدان[٣] .

---

(١) راجع سامى باشا (تقويم النيل) صحيفة ٢٠٩ .

(٢) راجع « مصر الحديثة » تأليف اللورد كرومر وقارن « خطط على باشا مبارك » .

(٣) راجع « الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على » للأستاذ ابراهيم زكى بك صفحات ٣٤ — ٤٠ . وراجع الأستاذ أحمد أحمد الحته فى مجلة كلية الآداب .

(٢) ثمن المواشى والبذور والسماد التى أخذها الفلاح أثناء السنة .

ولم يكن الفلاح يقبض باقى ثمن محصوله نقداً وإنما كان مضطراً أن يتركه ويأخذ بقيمته صكا ، ولم يكن المبلغ المدون فى هذا الصك يدفع فى العادة وإنما كان يبقى فى ذمة الحكومة وذلك :

(١) لتسديد ما قد يتأخر من حساب السنة القادمة .

(٢) لدفع غرامة نظراً لأن أحد الأهالى — فى نفس القرية التى يسكنها حامل الصك — لم يتمكن من دفع الضريبة التى تطلبها الحكومة . أى أن سكان القرية الواحدة كانوا مسئولين مسئولية تضامنية فى دفع الضرائب المفروضة على كل أراضي القرية[1] .

(٣) لشراء سلع من مصنوعات مصانع الحكومة . وكان رجال الإدارة يوزعون منتجات المصانع الفائضة عن حاجة الجيش على الفلاحين جبراً دون أن يكونوا فى حاجة إليها .

سادساً : إن احتاج الفلاح لجزء من المحصول الذى ورّده للشونة الحكومية كان عليه أن يشتريه مرة أخرى وذلك بالثمن الذى تحدده الحكومة ، على أن يسدد ما عليه من محصولات العام القادم . وكانت الحكومة تبيع المحاصيل للفلاحين بسعر أعلى من الذى تأخذها به منهم . وكذلك كان الموظفون يتصرفون حسب ما يتراءى للحكومة فى كيل أو وزن المحاصيل المشتراه أو المبيعة.

وفيما يلى جدول يبين طريقه تعامل الحكومة مع الفلاحين فى بعض الحاصلات :

الغلات	الوحدة	ثمن الشراء من الفلاحين بالقرش	ثمن البيع للفلاحين بالقرش	ثمن البيع خارج القطر بالقرش
القمح	الأردب	٢٧	٥٦	٩٠
الذرة	»	٢٦	٢٧	٦١
الفول	»	١٨	٣٢	٥٦
الحمص	»	٣٦	٦٠	٧٠
الأرز	»	٩٠	١٤٠	٢٧٠
الحناء	القنطار	٢٩	٨٠	٨٢
القطن الشعر	»	٢٠٠	—	من ٢٨٠ إلى ٦٠٠
الكتان	»	٧٤	—	١٨٠
النيلة	الأقة	٣٥	—	—
الورد	القنطار	٣٠	—	—
ماء الورد	»	٣٠٠	—	—

(١) قارن « تحفة الناظرين » للشيخ الشرقاوى ، وأيضاً « البحر الزاخر » لمحمود باشا فهمى .

وكانت هذه الأسعار تميل إلى الارتفاع أو الهبوط تبعا لحاجة الحكومة إلى المال . ويلاحظ أنه — فيما عدا الذرة التى تعتبر الغذاء الأساسى للأهالى — نجد أن الحكومة تبيع الغلات للأهالى بحوالى ضعف الثمن الذى أخذتها به منهم ، وأن الأسعار في داخل القطر كانت أقل بكثير مما هى عليه خارجه ، ويرجع ذلك إلى تحكم محمد على فى الأسعار الذى لولاه لحدث التوازن بين أسعار الغلات فى داخل القطر وخارجه . وعلى هذا فإن أسعار الغلات كانت أسعاراً مفتعلة تمليها إرادة الحكومة طبقا لنظام التوجيه الاقتصادى الذى تريده[1] .

ونعتقد أن الاحتكار الذى عمل محمد على باشا على تحقيقه فى سياسته العامة كان من ضروريات الحكم بل كان من وسائل العمل على استقرار السياسة الزراعية العامة التى عمل على توجيه الأمة بها . فقد حقق عن طريق الاحتكار تثبيت الأسعار داخليا لما فيه خير الحاصلات الزراعية بل وتشجيع بعضها دون المساس بمصالح الحاصلات الأخرى إلى حد بعيد . وكثيرا ماقلل من نفقات إنتاج بعض الحاصلات ، مثله فى ذلك مثل وزارة الزراعة عندما اعتنت بتخفيض نفقات إنتاج القطن ويكفى أن نشير إلى الجدول الآتى لنتبين حقيقة الأمر الواقع لما فيه من حسن التوجيه نحو إدخال حاصلات زراعية حديثة وتحسن حال الموجود منها .

بيان الزراعات	النفقات بالقرش	الإيرادات بالقرش	الأرباح بالقرش
قمح بياضى	٨٢ر٦	٣١٩ر٢	٢٣٦ر٦
فول بياضى	٥٦ر٧	٢٥٨ر٤	٢٠١ر٧
برسيم بياضى	٢٩ر٩	٢١٧ر٨	١٨٧ر٩
قرطم بياضى	٢٥١ر٦	٥٥٣ر٩	٣٠٢ر٣
ذره بنارى	١٦٢ر٧	٢٤٢ر٦	٧٩ر٩
نيله	١ر٥٣٢ر٢	٢ر٣٩٧ر٦	٨٦٥ر٤
قمح شتوى	٢١٢ر٩	٣٨٥ر٥	١٧٢ر٦
كتان	٢٦٥ر٦	٦٦٤ر٨	٣٩٩ر٢
أرز وبرسيم	١ر٤٤٧ر٥	١ر٩٤٨ر٠	٥٠٠ر٥
أرز وقمم	١ر٥٠٠ر٠	١ر٩١٦ر٣	٤١٦ر٢

(١) راجع مجلة كلية الآداب عن « سياسة الاحتكار والنظام الزراعى والأسعار فى عهد محمد على باشا » . وقارن « الاقتصاد الزراعى والتموين للمؤلف .

ونرى أن نظام الاحتكار الذى اتبعه محمد على باشا حقق لمصر استعمال الموارد استعمالا كاملا من حيث تعضيد الصناعات الزراعيه الناشئة بل والصناعات الناشئة البحته كما سنورده فى مناسبته .

ومع ذلك فنظام الاحتكار — الذى حاولنا تلخيصه — لم يكن نظاماً ناجحا ، لأنه قلل من الإنتاج نسبياً وهذه نتيجة طبيعية ، لأن الفلاح كان لا يمتلك ولا حق له فى زراعة المحاصيل التى يريدها أو التصرف فى بيعها ، فكان ذلك يقلل من إقباله على العمل مهما اشتدت مراقبة الحكومة عليه ، ولكنه كان نظاما ناجحا من حيث سلامة مطالب الأمة وتحقيق السياسة التى كان يبتغيها الوالى .

ولكن هل كانت الحكومة تتعسف فى جمع الضرائب والاستيلاء على المحاصيل ، وتشدد فى عقاب من يخالف أوامرها ، مما أدى إلى أرهاق الفلاحين وانخفاض مستوى معيشتهم حبا فى التعسف لنفسه أم لغرض أسمى ؟ أم أن الإنتاج الكلى للبلاد قد زاد فى هذا العهد زيادة كبيرة ؟

لقد كانت هذه الزيادة مخصصة للمرافق الحربية دون غيرها فى نظام توجيه الوالى العام ، فإذا كان لتنوع الحاصلات من مبررات ، فإنه لم يكن من الممكن تحقيقه بدون الاحتكار الكامل الشامل[1] ، وإليك بيان تنوع تلك الحاصلات حيث عمل الوالى على تعضيدها واستكمال أركانها :

اسم النبات	مناطق الزراعة		محصول الفدان
	مصر العليا والوسطى	الدلتا	
القمح	حتى ادفو جنوبا	كل الدلتا خاصة القاهرة والمنوفية والمنصورة	المتوسط سبعة أرادب
الشعير	فى كل جهات هذه المنطقة	فى كل هذه المنطقة	٥ — ١٠ أرادب فى مصر العليا و٥ قرب طنطا و٣ حول منوف و١ — ٤ أردب عند بلطيم

(١) وكانت أهم الصناعات الزراعية التى استفادت من التوجيه والاحتكار الكامل صناعة طحن الغلال وضرب الأرز وتبييضه فى رشيد ودمياط ، والتفريغ وعمل الزيوت من حبوب الحس والقرطم والسمسم والكتان واستخدموا الزيوت فى الأكل والإضاءة واشتغل الأهالى بعمل الخل من البلح ، والنبيذ من الكروم ، والنسيج من القطن وخلافه .

اسم النبات	مناطق الزراعة		محصول الفدان
	مصر العليا والوسطى	الدلتا	
البرسيم	الحد جنوبى فرشوط	فى كل جهات الدلتا	١٫٢٥ أردب بذور عائد الفدان
الفول	لا يزرع جنوبى قوص	فى جنوب الدلتا ويقل شمال سمنود	٣ — ٧ أرادب فى مصر العليا و ٥ — ٦ فى مصر السفلى
العدس	فيما بين ادفو والجزء الجنوبى من مديرية الجيزة	—	—
الكتان	أسيوط والمنيا والفيوم	فى الداخل	حوالى ٤٣٢ حزمة و ٣٫٥ أردبا من البذرة
الحلبة	من الجيزة إلى المنيا	—	٢ إلى ٥ أرادب
الجلبان	مصر العليا والفيوم	—	١٠ إلى ١٥ حملا
البصل	فيما عدا أقصى الجنوب	فيما عدا أقصى الشمال	٢٠ إلى ٣٠ أردبا
الذرة	فى أنحاء مصر الوسطى والعليا	—	٦ إلى ١٠ أرادب
الأرز	—	فى شمال خط يصل ما بين الرحمانية وسمنود	٧ إلى ٨ أرادب
القطن	فى أقصى جنوب مصر العليا	تصلح لزراعية كل جهات الدلتا	٣٠٠ رطلا
قصب السكر (١)	فى مديرية جرجا حول فرشوط واخميم	فى مساحات صغيرة ويباع المحصول كفاكهة	١٥ قنطاراً من السكر
التيلة	الأجزاء الجنوبية من مصر العليا وبكميات صغيرة بين بنى سويف والجيزة	—	—

(١) أهم المحاصيل الصيفية قصب السكر والقطن والأرز والتيلة والسمسم واللوبيا والبطيخ والباذنجان =

المبحث الرابع : المحاصيل الزراعية الجديدة

كان من مزايا نظام الاحتكار أن ساعد على ادخال زراعات جديدة والتوسع فيها . ومن المحاصيل التى عنى محمد على بها عناية خاصة القطن والنيلة والأفيون والأشجار المختلفة .

القطن : كان القطن الذى يزرع فى مصر أيام محمد على من نوع ردىء ، وكان يستعمل لسد حاجة المغازل والمناسج المحلية . إلا أنه فى سنة ١٨٢١ حدث تطور كبير فى زراعة هذا المحصول ، وذلك بأن « المسيو جومل » الذى استقدم من فرنسا لتنظيم مصانع النسيج ، أشار على محمد على بزراعة نوع جديد من القطن شاهده فى حديقة « محوبك » ، أحد كبار الحكام فى هذا العصر . وقد اهتم محمد على بالأمر وعمل على تشجيع هـذه الزراعة الجديدة بتنظيم شئون الرى وانشاء السواقى وشراء المحصول من الفلاحين بأسعار مرتفعة ، إذا قيست بأسعار المحاصيل الأخرى ، ثم أدخل محمد على بعد ذلك زراعة نوع من أجود أنواع القطن الأمريكى ، وهو قطن « سنى ايلند » . ومن ثم أخذ القطن يصير عنصرا مهماً من عنـاصر الصادرات المصرية ، وأقبلت على شرائه مصانع الغزل والنسيج فى انجلترا وفرنسا .

وبينما لم يزد مقدار المحصول فى سنة ١٨٢١ عن ٩٤٤ قنطاراً ، فإنه وصل فى سنة ١٨٤٥ إلى ٣٤٤٩٥٥ قنطاراً ، وقد تميز القطن المصرى عما عداه من الأقطان الأجنبية التى يختلف عنها ، وكان انخفاض كمية المحصول يدعو إلى ارتفاع أسعاره . وفيما يلى بالصفحة التالية إحصائية عن كمية القطن وأسعاره فى عهد محمد على تبين منهـا تدرج المحصول فى الزيادة وعلاقة الأسعار بالـكمية المنتجة سنوياً .

ونرى من ذلك البيان أنه فى سنة ١٨٣٣ حين قلت كمية المحصول زادت أسعاره واستمرت هذه الزيادة سنتين متواليتين . وفى سنة ١٨٤٥ زادت كمية المحصول زيادة كبيرة كان من نتيجتها انخفاض الأسعار بدرجة لم يسبق لها مثيل .

وكان إنخفاض أسعار القطن أحيانا يرجع إلى عدم نظافته كما حدث فى سنتى ١٨٤٢ و١٨٤٣ ولذلك قرر محمد على ضرورة نظافة القطن وقسّمه إلى مراتب : عال ووسط ودون . وأصبح سعر القطن يتبع مرتبته وكان لهذا أثره فى تلافى انخفاض الأسعار[1]

= والخس والـكرنب ، أما أهم المحاصيل الشتوية فهى القمح والشعير والفول والحمص والجليان والعدس والـكتان والبصل والتوم ، وكانت الدورة الزراعية أساسها زراعة القمح ، وكانت كالآتى : — السنة الأولى برسيم ، السنة الثانية قمح والسـنة الثالثة قمح والسنة الرابعة فول وعدس والسنة الخامسة قمح والسنة السادسة قمح . وهكذا دواليك .

(١) راجع الأستاذ تود فى كتابه « محصول القطن » حيث يذكر نبذة من تاريخه ، وقد كان الأستاذ تود مدرساً للاقتصاد فى مدرسة الحقوق الملـكية بمصر فى أوائل القرن العشرين .

محصول القطن وأسعار بين سنتى ١٨٢١ ، ١٨٤٧ (١)

السنة	المحصول بالقنطار	السعر بالقرش	السنة	المحصول بالقنطار	السعر بالقرش
١٨٢١	٩٤٤	٣٢٠	١٨٣٥	٢١٣٦٠٤	٦٠٥
١٨٢٢	٣٥١٠٨	٣١٠	١٨٣٦	٣٤٣١٣٠	٣٧٠
١٨٢٣	١٢٦٤٢٦	٣١٠	١٨٣٧	٣١٥٤٧٠	٢٦٠
١٨٢٤	٢٢٨٠٧٨	٣٤٠	١٨٣٨	٢٣٨٨٣٣	٣٠٠
١٨٢٥	٢١٨٣١٥	٢٦٠	١٨٣٩	١٢٤٠٩٧	٣٦٥
١٨٢٦	٢١٦١٨١	٢٦٠	١٨٤٠	١٥٩٣٠١	٢٦٠
١٨٢٧	١٥٩٦٤٢	٢٦٠	١٨٤١	١٩٣٥٠٧	٢٦٥
١٨٢٨	٥٩٢٥٥	٢٦٠	١٨٤٢	٢١١٠٣٠	٢٠٠
١٨٢٩	١٠٤٩٢٠	٢٤٠	١٨٤٣	٢٦١٠٦٤	١٥٥
١٨٣٠	٢١٣٥٨٥	٢٤٠	١٨٤٤	١٥٢٢٦٣	٢٦٠
١٨٣١	١٨٦٦٧٥	٣١٠	١٨٤٥	٣٤٤٩٥٥	١٢٠
١٨٣٢	١٣٦١٢٧	٣٠٠	١٨٤٦	٢٠٢٠٤٠	٢٠٥
١٨٤٤	٥٦٠٦٧	٥٠٠	١٨٤٧	٢٥٧٤٩٢	٢٠٠
١٨٣٤	١٤٣٨٩٢	٦١٥			

النيلة : لم تكن النيلة محصولا جديداً أدخله محمد على ، ولكن زراعتها كانت معروفة فى مصر قبل هذا العهد . إلا أنه فى سنة ١٨٢٦ جلب محمد على بذور جديدة من الهند ، وإستقدم بعض الإخصائيين من الهنود لتدريب المصريين على زراعتها . وقد إتسعت مساحة الأراضى المخصصة لهذه الزراعة حتى بلغ المحصول فى بعض السنين حوالى ٧٧٣٠٠ أقة ، وكان بعضه يصدر للخارج والباقى يستعمل فى مصانع الصباغة المحلية .

الأفيون : إستحضر محمد على بعض الأخصائيين من الأرمن من أزمير لنشر زراعة الخشخاش وقد بلغ محصول الأفيون فى سنة ١٨٣٣ حوالى ١٤٥٠٠ أقة .

(١) راجع أمين سامى باشا (تقويم النيل — الجزء الثانى) صحيفة ٥٧٣ .

الأشجار : عنى محمد على بزراعة الأشجار[١] . ومن الأشجار التى غرست فى هذا العهد أشجار التوت لتربية دودة القز ، وقد بلغ ما خصص لغرسها حوالى عشرة آلاف فدان ، وبلغ عدد الأشجار حوالى ٣ مليون شجرة ، بمعدل ٣٠٠ شجرة لكل فدان ، وبلغ محصول الحرير فى سنة ١٨٣٢ — ١٨٣٣ نحواً من ١٢٠٠٠ أقة . وقد شاعت زراعة أشجار التوت فى الشرقية والدقهلية والمنوفيه والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .

ولم يكن غرس أشجار الزيتون شائعاً فى مصر قبل عهد محمد على إلا فى مديرية الفيوم ، ولكنه عمل على تعميم زراعتها فى مديريات الوجه القبلى والبحرى لاعتصار الزيت من ثمرها .

ومن الأشجار الأخرى التى عنى بزراعتها أشجار التوت والجميز ، والجوز والصنت واللبخ والأثل والصفصاف والخوخ وكان عدد الأشجار يزداد سنة عن أخرى . وفيما يلى بيان لما زرع من الأشجار المثمرة وغير المثمرة فى بعض السنين بالوجه البحرى .

السنة	عدد الأشجار	ملاحظات
١٨٢٩	١٠٩٥٢٨٧	عندما نشط محمد على باشا لإحياء الصناعات
١٨٣٠	٢١٠٥٢٣١	المصرية ، كان يستحضر ما يحتاج إليه
١٨٣١	١١٣٨٨٩١	من أخشاب من الخارج فعمل على زراعة
		الأشجار ولكن جهوده لم تأت بالثمرة
المجموع	٤٣٣٩٤٠٩	المرجوة فضلا عن ارتفاع التكاليف[٢] .

وقد زادت المحاصيل الجديدة من ثروة البلاد ، إلا أن القطن صار مع الأيام أهم الزراعات المصرية وطغى على ما عداه من الزراعات الإخرى ، وصار أساس الثروة الزراعية . فكان السبب فى تحوّل مصر من سياستها الكفائية إلى السياسة التجارية فيما بعد .

(١) أصدر محمد على باشا قانوناً فى سنة ١٨٢٧ أعفى فيه من الضرائب جميع الأراضى التى تزرع أشجاراً « وكان غرضه من هذا الإعفاء هو تشجيع زراعة الأشجار للأخشاب وزيادة عدد الحدائق حول الترع التى شيدها لتوصيل مياه النيل بالإسكندرية » راجع الملكية العقارية » ليعقوب أرتين صفحة ١٧١ .

(٢) راجع « الصناعة فى مصر » للأستاذ حسين على الرفاعى صفحة ٤٨٦ وأيضاً عدد الاهرام الزراعى الخاص بتاريخ ١٩٣٥/٥/١٥ وبالأخص « المقالات » كيف يمكن الحصول على أشجار » للدكتور أمين فكرى » وأيضا شجرة الجميز فى عهد قدماء المصريين للدكتور كيمر رئيس القسم التاريخى بمتحف فؤاد الأول الزراعى . ونرى أن محمد على نجح فى نشر زراعة اللبخ والجميز والجزونه والشوقين والكافور والسنط وقد ساعده فى ذلك ابن ابراهيم باشا وبالأخص اهتم بشجر البلوط والزيتون .

الفصل السادس

حالة الصناعة

١ — احتكار الصناعة ٢ — الصناعات الجديدة ٣ — الصناعات الأخرى والتوجيه

كانت الصناعة الموجودة فى مصر فى بداية حكم محمد على صناعة يدوية تقوم على مهارة العامل وخبرته . ولم تكن البلاد تكفى حاجاتها من المنتجات الصناعية إذ أنها كانت تعتمد على استيراد ما يلزمها منها من الخارج وبالأخص لاشباع حاجات الطبقات العليا .

وفى هذا الحين — فى أوائل القرن التاسع عشر — كانت الصناعة فى الدول الصناعية تجتاز أعظم انقلاب مرت به فى تاريخها ، ونعنى به الانقلاب الصناعى ، الذى كان من أسبابه اكتشاف قوة البخار واختراع الآلات البخارية واستعمالها فى المصانع ، مما دعا إلى اضمحلال الصناعات اليدوية ونشوء المصانع الكبيرة ، التى تستخدم الآلات ، وتشغل الآلاف من العمال . وكان من نتائج ذلك أن زادت أهمية الحديد ، الذى أصبح أصلح المعادن لصناعة الآلات الجديدة ، كما زادت أهمية الفحم الذى صار أهم وقود لتوليد القوة المحركة الجديدة ، وهى قوة البخار . وأصبح العالم يوجه ما يسميه الاقتصاديون « الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة »[١] .

كانت الصناعة إذن تمر بتطور سريع فى أوربا ، بينما كانت الصناعة المصرية لا تزال فى فترة الركود ، التى ابتدأت بالفتح العثمانى وامتدت حتى أيام الاحتلال الفرنسى . ولم يعن الفرنسيون بأمرها إلا بقدر ما اقتضته ظروفهم القاسية أثناء سنى الاحتلال . ولم يكن فى برنامجهم إحداث تطور صناعى فى البلاد إذ كانوا يريدون أن يبقوا مصر قطراً زراعياً ليكون موردا للمواد الأولية ، ومنفذاً لتصريف المصنوعات الفرنسية[٢] .

ولم تكن ظروف مصر الطبيعية تهيؤها لاحداث انقلاب صناعى مثل ذلك الذى مرت به أوربا ، إذ كان من الممكن استثمار الجهود الإنتاجية لمعظم السكان فى الأعمال الزراعية التى تعتبر أكثر الحرف ملاءمة للمصريين . ومع ذلك فاننا نجد أن محمد على قد وجه البلاد نحو نهضة صناعية جريئة ، كان الغرض منها استقلال البلاد من هذه الوجهة ، والعمل على أن تكفى نفسها من منتجات الصناعة المحلية .

وقد كان الدافع الذى حدا بمحمد على أن يفكر فى الاستقلال الاقتصادى والصناعى هو — كما رأينا — عزمه على تكوين امبراطورية مصرية واسعة تكون من أجزائها وحدة

(١) راجع الأستاذ دره فى مجلة مصر المعاصرة عدد نوفمبر سنة ١٩٤٣ .

(٢) راجع « الصناعة فى مصر » تأليف الدكتور حسين على الرفاعى .

اقتصادية ، مع ما يقتضيه تنفيذ هـذه العزم من الدخـول فى حروب متعددة وقطع العلاقات الدولية والتجارية بما فيها من معاهدات وامتيازات .

وكان أسلوب محمد على فى تحقيق الاستقلال الصناعى هو اتباع سياسة الاحتكار . فإنه احتكر الصناعة كما احتكر جميع مرافق الإنتاج الأخرى تحقيقاً لسياسته الاقتصادية .

المبحث الأول : احتكار الصناعة

« وعلمناك ما لم تكن تعلم » سورة النساء

تقسم الصناعات فى العادة إلى قسمين : الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة[١] فأما الصناعات الكبيرة فلم يكن لها وجود فى مصر قبل عهد محمد على . ولما كانت المصانع الكبيرة قد بدأت تشيع فى دول أوربا الصناعية ، ولما كان على مصر أن تترسم خطوات هذه الدول فى نهضتها الصناعية الجديدة ، فقد أنشأ محمد على مصانع كبيرة برؤوس أموال حكومية ، لأن الأهالى كان من العسير توجيههم إلى فتح هذه المصانع إذا أن معظم السكان كانوا يشتغلون بالزراعة ويعتقدون أنها أضلح موارد الثروة للاستغلال . كما أن طبقة الصناع كانت قد درجت منذ أزمان طويلة على نظام المصانع الصغيرة بأساليبه العتيقة ولم يكن من السهل تحويل أفرادها عن اعتقادهم فى كفاية هذه الأساليب الحديثة وتفضيلها عنه .

أنشئت المصانع الكبيرة إذن برؤوس أموال حكومية ، وحشد لهذه المصانع الآلاف من العمال الذين أصبح نصيبهم من القيام بالعمليات الصناعية لا يتعدى الأجور التى تقررها لهم الحكومة .

أما الصناعات الصغيرة فقد تركت فى بداية الأمر للقائمين بها من صغار الصناع ، ثم لم يلبث محمد على أن طبق نظام الاحتكار عليها[٢] ، فكان على أصحابها أن يقوموا بالعمل فى مصانعهم الصغيرة لحساب الحكومة ويتقاضون نظير ذلك أجوراً كعمال . وقد حدا هـذا بكثير من هؤلاء الصناع أن يتركوا الأشتغال بالصناعة ويتجهوا للاحتراف بالزراعة . على مافى نظامها الاقتصادى من مساوىء ، وما ذلك إلا لأن الصناعات اليدوية الصغيرة كانت ، وستبقى دائما فى نظر أربابها ، معتبرة أكبر مورد للرزق : إذ ينظرون إليها فى معظم الأحيان كحرفة وهواية فى نفس الوقت ، واحتكار مثل هذه الصناعات يقضى عليها ، لأنه يفقد محترفيها جانب الهواية فيها ، ويدفعهم ذلك إلى إهمالها والاتجاه بجهودهم الانتاجية وجهة أخرى[٣] .

---

(١) قارن تقسيم الأستاذ دره الصناعة إلى « ثقيلة وخفيفة » فى مجلة مصر المعاصرة عـدد يناير سنة ١٩٤٤ وقارن تقرير « الصناعة والتجارة برياسة صدقي باشا سنة ١٩١٧ .

(٢) راجع كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » صفحة ٥٨ — ٧٨ حيث نشرح عهد محمد على باشا الصناعى شرحاً وافياً .

(٣) راجع « مركز مصر الاقتصادى فى عهد محمد على باشا » من رسالة المؤلف للدكتوراه .

بهذا كانت منتجات جميع المصانع ملكا للحكومة . تسد منها حاجة الجيش أو تبيعها للأهالى ، أو تصدرها للخارج .

ولم ينجح نظام الاحتكار الصناعى نجاحاً كافياً ، وذلك لأن تكاليف الإنتاج كانت كثيرة ، كما هو الحال فى معظم الأعمال الحكومية ، التى تزيد التكاليف فيها عما لو قام بها الأفراد ، وكان من مساوىء الاحتكار أنه قضى على الصناعات اليدوية الباقية فى مصر ، والتى كانت تتجلى فيها المهارة والفن اللذان اشتهر بهما المصريون منذ الزمن القديم ، ومن ذلك الحين أصبحت الصناعات المصرية نوعاً من التقليد للصناعات الأجنبية ، وفقدت طابعها المصرى الشرقى الذى امتازت به عصوراً طويلة[1] .

ثم إنه حين تغيرت سياسة الحكومة الصناعية ، بعد موت محمد على ، ماتت الصناعة دفعة واحدة : إذ كاد يقضى نظام الاحتكار على الصناعات الصغيرة ، أما المصانع الكبيرة فقد أقفلت أبوابها حين أهملت الحكومة أمرها .

المبحث الثانى : الصناعات الجديدة

أقام محمد على عدداً كبيراً من المصانع فى أنحاء القطر المختلفة ، وكان يستعين فى مصانعه بالخبراء الأجانب التى كانت مهمتهم مراقبة العمال المصريين ، وتعليمهم أساليب الصناعة الجديدة ، وكانت آلات المصانع تديرها الثيران إذ كان استعمال قوة البخار يقتضى نفقات كثيرة لأن الفحم — الذى يعتبر أصلح أنواع الوقود لتوليد البخار — ليس من المنتجات المحلية . ومن أهم المصانع فى هذا العهد مصانع الغزل والنسيج ، ومصانع الصناعات الحربية وبعض مصانع أخرى .

مصانع الغزل والنسيج :

من سجلات الصناعة المصرية وبالأخص صناعة الغزل والنسيج أنها كانت فى القرن الثامن عشر صناعة صغيرة منزلية تُدار بالآلات البسيطة بوساطة العمل اليدوى فى مساكن الأسر والعائلات الفقيرة والغنية على السواء ، وكان أهم صناعة الغزل والنسيج حتى أواخر القرن الثامن عشر نسيج القطن والكتان والصوف والحرير ، غير أنه يلاحظ أن هذه الصناعة بعد أن كانت فخر مصر والمصريين انقلب حالها وتحوّل نظامها وتدهورت علاقات

---

(١) قارن « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث تواجه سياسة محمد على الصناعية ونبين مزاياها ومساوئها ، صفحات ٥٨ — ٧٨ .

القائمين بها ، فضاعت مزاياها وقلت ارباحها وتدهور نظام الثمن العدل الذى كان مورد أصحابها ، يعتمدون عليه لصيانة مستواهم والمحافظة على كيانهم الفنى ، فانحطت صناعة الغزل والنسيج واقتصر أغلب الإنتاج فيها على الأنواع الثقيلة التى تساير استهلاك الطبقات الدنيا ، واستوردت الطبقات العليا الأقمشة الفاخرة من فرنسا ، إيطاليا والهند والصين وغيرها من البلدان .

وإذا كانت الصناعة المصرية قد بدأت تتوارى عن الأنظار شيئاً فشيئاً ، فإنها بقيت تجد من يمونها ويمولها فى الصعيد حيث تركزت فى بعض بلاده فيما بين اسوان وجرجا مثلا ، كما أن مصر الوسطى والدلتا تخصصت بنسيج الكتان فى مراكز عدة منها أسيوط وبنى سويف والفيوم والمحلة الكبرى ومنوف وشبين الكوم[١] ، وتخصصت بعض الأسر بصناعة الملابس الصوفية التى يرتديها الفلاحون ، فصنعتها عائلات خاصة فى كافة القرى المصرية من أصواف الأغنام ، وامتازت أسيوط وبعض بلاد الشرقية والغربية بصناعة أعلى درجات الملابس الصوفية . أما صناعة الحرير فقد قامت صناعته فى القاهرة ودمياط والمحلة الكبرى واستوردت مصر من بلاد الشام بعض مواده وعماله الفنيين .

وكانت الصناعة المصرية قبل عهد محمد على باشا تقوم على سواعد نساء القرى فى كثير من الأحوال حيث كانت النساء تقمن بغزل المادة الأولية وبيعها فى الأسواق للنساجين من أهل المدن ، كما وُجد بجانب القرى جماعة من الغزالين يقومون بالغزل فى المنازل تحت إشراف طوائفهم الخاصة[٢] ، وقد بدأت هذه الطوائف الفنية تتعرض لأعلى الضرائب مما حمل الحرفة مالا طاقة لها به . ولم تخفف الحملة الفرنسية الوطأة على أرباب الحرف بل زادتها حملا فوق حمل إذ وضعت ضريبة سنوية على جميع أرباب الحرف وشددت فى تحصيل الأموال ، ويغلب على الظن أن الحملة الفرنسية أرادت أن تحوّل الصناعات الموجودة إلى صناعات تسيطر عليها الحكومة فى تحوّلاتها وتقدمها ووضعها فى ثوبها الجديد[٣] . فكان ذلك من الحوافز الهامة ونقط التحوّل فى تاريخ مصر الصناعى حيث بدأت الروح الصناعية تتحوّل من الفردية إلى الاشتراكية الحكومية ، ودخلت البلاد فى دائرة حكم يخالف الحكم الذى تعودته .

---

(١) كانت أسيوط من المناطق بين مصر العليا والوسطى وكان انتاج مناسجها لا يرسل إلى القاهرة أو الدلتا بل يبقى بها لتموين البلاد المجاورة وللاستهلاك المحلى ، وكثيراً ما أتى إلى أسيوط بعض ما يلزمها من المنسوجات القطنية من الدلتا وبلاد الشام . راجع كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » فى عهد محمد على صفحة ٥٩ حيث تظهر أن أسيوط كانت تصنع أجود الأقمشة الصوفية وذلك لجودة أصوافها .

(٢) قارن « وصف مصر » رسالة المسيو جيرار الجزء السابع عشر صفحات ٢١٤ — ٢١٥ حيث يصف الحالة الصناعية قبل الحملة الفرنسية ، وقارن « نظام الطوائف » للأستاذ جارمن مارتن وقد كان أستاذ الاقتصاد بمدرسة الحقوق المصرية .

(٣) قارن بولياك Poliak فى كتابه « نظام الاقطاع فى الشرق الأوسط Feudalism in the Middle East وأشلى « التاريخ الاقتصادى » .

ونعتقد أن الصناعة المصرية إذا ما تأثرت بآراء علماء الحملة الفرنسية الذين وضعوا الأبحاث الشاملة الوافية وبينوا المساوئ السائدة وأشاروا إلى وسائل الإصلاح ، فان ماسجلوه كان له أثر كبير فى توجيه سياسة محمد على الاقتصادية بوجه عام والصناعه بوجه خاص ، وقد استكمل التغيير فى نظام الصناعة وبالأخص فى إدارة مصانع الغزل والنسيج وما وضعه محمد على باشا بمساعدة معاونيه من الأجانب من نظام التعيين فى الإشراف على إدارات الحكومة ومصانعها ، فاشترط أن لا يقوم بالاشراف إلا من كان من رجال الصفوة الفنية بغض النظر عن الجنسية ، فذاع نظام « ارستقراطية الفنيين » ، وبذلك تم له ما أراد من إيجاد نظام أوربى حديث يخالف النظام الذى سارعليه المصريون من قديم الزمن فى الصناعة المصرية[١] ، وقد أحدث هذا النظام انتقاد بعض العلماء المصريين له ، إذ قال بعضهم « إن معشر الغربيين يتهمون الشرقيين بالجمود ، وأنهم دائماً حيث كانوا ، ولكن الغربيين لا يعرفون متى وأين يقفون ، وبذلك يذهبون إلى أبعد ما يقصدون » ويقول « وعندى أن مجاوزة الهدف أسوأ من العجز عن بلوغه » . وهنا سوف نتساءل فيما إذا كان نظام الصناعة الحديث فى عهد محمد على باشا نفع عامة المصريين ؟ وهل نشر النور الصناعى فى مصر ؟ وهل وافق هدم نظام الطوائف خير الأمة المصرية فى الصناعة ؟ أم أن عصر الاحتكار الصناعى فى هذا العصر أصبح يسمى بعصر التقيد والاستئثار ؟ إنا نعتقد أن الظروف الصناعية التى وجدها محمد على فى مصر اقتضت السياسة التى تضاءل أمامها أى سياسة أخرى تناهضها . فقد كان يبغى إنشاء دولة جديدة لها شخصية مستقلة ورمى إلى الأخذ بمظاهر الحضارة الأوربية ، ورأى أنه مادامت مصر تنتج القطن والكتان والصوف فلا بد لها من القيام بصنع مايسد حاجة الاستهلاك الأهلى ، ومن العسير أن لا يحاول محمد على باشا أن يحذو حذو البلاد الأوربية ولديه من المستشارين من يساعده على ذلك[٢] كما أن الانقلاب الصناعى أثر فى الدول تأثيراً كبيراً فى الصناعة ونظامها الحكومى الحديث ، فزاد من ثروتها وقوتها ،

---

(١) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق غربال بك صفحات ٨٥ و ٩٠ — ٩١ حيث يذكر أن من الباحثين من يرى أن الحملة الفرنسية أثرت تأثيراً سيئاً فى الحركة العلمية ، لا لأن الفرنسيين عارضوها أو مسوها بأذى ، ولكن لما أحدثه قدومهم وخروجهم من الاضطراب الفكرى . . . . « الحق أن من علماء ذلك الزمان من أوجس خيفة من ذلك الاتصال بعلم الغرب ، لا استنكارا لذلك العلم فى حد ذاته ولكن اشفاقاً مما يؤدى إليه الاتصال من النتائج الوخيمة » فهل نعتمد على ما قاله ميشو فى رسائله عن مصر سنة ١٨٣١ حيث ذكر أن مفتى المنصورة قال ... إن مجاوزة الهدف أسوأ من العجز عن بلوغه ؟ » .

(٢) أجمع علماء التاريخ المصرى أن مستشارى محمد على من الأجانب حببوا له مشروع الاحتكار الصناعى وزينوا له منافعه واهميته فأقدم على تنفيذه بإراداته وحسن بصيرته وكان لنجاح زراعة القطن ما ساعده على هذا التقدم والتوجيه التجارى لا الكفائى .

وهو فى أشد الحاجة إلى مثل هـذه الثروة والقوة والعلم . فأقدم محمد على باشا على صـناعة الغزل والنسيج خصوصاً وأن جوميل نجح نجاحاً باهراً فى زراعة القطن وهو المادة الأولى للصناعة القطنية ، كما أن انخفاض أجور العمال ضمن نقص تـكاليف الإنتاج ، وكان لنقص التكاليف مايدعو إلى امتداد بيع المنتجات فى الأسواق المختلفة .

كان أول المصانع التى أنشأها محمد على مصنع الغزل والنسيج بالخرنفش الذى فتحت أبوابه سنة ١٨١٦ تحت إشراف إخصائيين من الطليان[١] وكان هذا المصنع ، ومصانع اخرى كثيرة غيره ، تنتج خيوط القطن والصوف والـكتان والأقمشة القطنية والصوفية والـكتانية والحريرية وأصبحت منتجاتها تـكفى المطالب المحلية وتفيض عنها .

وكان القطن قبل تقديمه للمغازل والمناسج يجب أن يمر بعملية الحلج ، وكان الحلج فى هذا العصر يتم بواسطة دواليب فردية فى بيوت المزارعين ، وبعد إتمام هذه العملية يقدم القطن المحلوج إلى شون الحـكومة . أما البذرة فـكانت تستهلـكها معاصر الزيت المنتشرة فى أنحاء البلاد . وكان زيت البذرة يستعمل فى الإنارة وغيرها إذ لم يكن زيت البترول مستعملا . وما بقى من البذرة كان يحفظ للتقاوى .

وأنشىء فى القاهرة بين شبرا وبولاق مصنع لتبييض الأقمشة يعرف بالمبيضة وفيه تبيّض المنسوجات وتطبع بالألوان المختلفة[٢] .

وأنشىء مصنع للجوخ فى بولاق وآخر فى دمنهور ، وكانت منتجاتهما ومنتجات مصـانع الجوخ الأخرى تستهلك فى عمل ملابس رجال الجيش والبحرية ، وكذلك أنشئت مصانع للمنسوجات الصوفية كانت تنتج الأقمشة الصوفية والبطاطين ، التى يستهلـكها الجيش والبحرية ، ومصنع للطرابيش فى فوة كان ينتج حوالى ٧٢٠ طربوشاً يومياً ، ومصنع للحرير كان ينتج منسوجات حريرية بلغت درجة كبيرة من الجودة . كما تعددت أنواع المنسوجات من الحرير إلى القطيفة والسلين من الحرير .

وكانت مصانع الغزل والنسيج فى العادة مجهزة بورش معدة بما يلزم لها من الأدوات والعمال لاصلاح الآلات ، وقد نجحت صناعة الغزل والنسيج نجاحاً كبيراً حتى أن مصر أصبحت تـكفى حاجاتها من المنسوجات المحلية ، كما أصبحت تصدر جزءاً من غزل القطن إلى ثغور شمالى البحر الأبيض المتوسط لتصريفها فى أوربا ، كما كانت تصدر الأقمشة إلى

---

(١) راجع سنت جون فى كتابه « محمد على ومصر » صفحة ٤١٩ ، وقارن تشارلس روه Roux فى كتابه « إنتاج القطن فى مصر » صفحة ٥٩ .

(٢) راجع « الاقتصاد الصـناعى والبنك المركزى » للمؤلف وأيضاً ملحق الاهرام الصناعى « الصناعة فى مصر » بتاريخ ١٩٣٦/٣/٤ .

الشام وآسيا الصغرى وبلاد العرب والسودان وكان يساعد على رواجها فى هذه الأسواق رخصها وملاءمتها لذوق الأهالى .

وفيما يلى بيان أهم مصانع غزل ونسج القطن فى هذا العهد :

مصانع غزل ونسج القطن

اسم المصنع	عدد دواليب الغزل		عدد أنوال النسيج	
الخرنفش	١٠٠	دولاب	٣٠٠	نول
مالطة(١)	٢٨	دولابا	٢٠٠	نول
ابراهيم أغا والسبتية	٩٠	دولابا	—	
نسيج البركال	—		١٥٠	نولا
السيدة زينب	—		٥٠٠	نول
قليوب	٧٠	دولابا	—	
شبين الكوم	٧٠	دولابا	—	
المحلة الكبرى	١٢٠	دولابا	—	
زفتى	٧٥	دولابا	—	
ميت غمر	٧٥	دولابا	—	
المنصورة	١٢٠	دولابا	١٦٠	نولا
دمياط	١٢٠	دولابا	١٦٠	نولا
دمنهور	١٠٠	دولاب	—	
فوه	٧٦	دولابا	—	
رشيد	١٥٠	دولابا	—	
بنى سويف	١٢٠	دولابا	—	
أسيوط	١٢٠	دولابا	—	

الصناعات الحربية :

اهتم محمد على اهتماماً خاصاً بالصناعات الحربية إذ كان من الواجب أن يكفى الجيش حاجته

(١) أقيم هذا المصنع فى بولاق تحت اشراف النساج الفرنسى جوميل Jumel وأطلق عليه اسم «مالطة» وكانت عمليات التبييض والطبع تقوم فى المصنع نفسه ، وكان فى المصنع ١٤ طنبوراً تديرها ٨ تيران ويشتغل على الآلة الواحدة رجلان وثلاثة أطفال .

منها من المنتجات المحلية استعداداً لأوقات الحروب التى تجعل تجارة الواردات من الصعوبة بمكان .

ومن أهم المصانع الحربية « ترسانة القلعة » لصنع الأسلحة والذخائر . وكانت مقسمة إلى أقسام يختص كل قسم منها بعمل معين : فمنها مصنع للبنادق ، ومصنع لزناد البنادق ، ومصنع للمدافع ، ومصنع للسيوف والرماح ، ومصنع للحقائب والسروج وما إليها .

وكان بمصنع البنادق حوالى ٩٠٠ عامل يصنعون كل شهر ما بين ٦٠٠ ، ٦٥٠ بندقية تتكلف الواحدة منها حوالى ١٢ قرشاً . وكان مصنع المدافع ينتج ما بين ثلاثة وأربعة مدافع شهرياً وبه من العمال ما لا يقل عن ١٥٠٠ عامل .

وفوق ذلك أقيمت معامل متعددة للبارود كان أولها فى القاهرة فى جزيرة الروضة . وفى سنة ١٨٣٣ بلغ عدد معامل البارود ستة ومقدار ما تنتجه ١٥٧٨٤ قنطاراً وفيما يلى بيان بها[1] .

اسم المعمل	كمية البارود المنتج	اسم المعمل	كمية البارود المنتج
القاهرة	٩٦٢١	الفيوم	١٢٧٩
البدرشين	١٦٨٩	اهناس	١٢٥٠
الأشمونيين	١٥٣٣	الطرانة	٤١٢
		المجموع	١٥٧٨٤

المبحث الثالث : الصناعات الأخرى والتوجيه

ومن المصانع الأخرى التى أقيمت فى هذا العهد مصانع السكر ومصانع النيلة ومصانع سبك المعادن وغيرها[2] .

وفى سنة ١٨١٨ أنشأت الحكومة فى إحدى بلاد مديرية أسيوط معملا للسكر ثم أنشىء بعد ذلك فى نفس هذه المنطقة معملان آخران . غير أن صناعة السكر المصرى لاقت منافسة شديدة ، بعد أن سمح باستيراد السكر المكرر من أوربا فى سنة ١٨٢٦ الذى فضله الأهالى على السكر المصرى نظراً لأنه كان أجود نوعاً وأرخص ثمناً .

وأنشئت عدة مصانع للنيلة لا يقل عددها عن خمسة عشر مصنعاً فى أنحاء القطر المختلفة .

---

(١) مانجان « تاريخ مصر أثناء حكم محمد على » صحيفة ٢٢٤ الجزء الثالث وأيضاً صفحة ٣٧٨ .

(٢) عارض رجال محمد على الأتراك والوطنيون فى إقامة هذه المشاريع لا عن بعد نظر أو عن علم واسع بما فيه مصلحة الأمة ، ولا عن القومية لا الدولية بل دفعهم إلى المعارضة تخوفهم من كل جديد ، ولكن محمد على باشا لم يعبأ بموقفهم وبالأخص موقف العلماء من الأزهر وغيره ، قارن « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق غربال بك صفحة ٩٤ حيث يتكلم عن الثقافة الشرقية والثقافة الغربية .

وكانت هذه المصانع تستهلك سدس محصول البلاد وتباع منتجاتها فى الداخل ، وما يفيض عن حاجة الاستهلاك الداخلى يصدر للخارج[١] .

ومن مصانع المعادن مصنع سبك الحديد فى بولاق الذى كان يديره إخصائى إنجليزى يعاونه آخرون من الإنجليز والمالطيين وبه نحو أربعين مصريا ، وكان هذا المصنع يستهلك يومياً حوالى خمسين قنطاراً من الحديد . وكان يستفاد من منتجاته فى مصانع السفن والمعامل الملحقة بالمصانع الأخرى ، كذلك أنشىء مصنع لعمل ألواح النحاس اللازمة لتبطين السفن ، وكان هذا المصنع ينتج حوالى ٨٠ لوحاً من النحاس يومياً .

هذه المصانع — التى ذكرنا أمثلة من أهمها — كانت هى ومصانع أخرى تعمل على كفاية حاجة الاستهلاك الداخلى فى مصر وغيرها من أجزاء الأمبراطورية المصرية . ونحن لم نعدد إلا أهم أنواع الصناعات ؛ غير أنه كانت هناك مصانع أخرى للصابون والزجاج ودبغ الجلود والشمع وغيرها[٢] .

من هذا نرى أن الحكومة عملت على إقامة كل الصناعات التى لا تستحيل إقامتها استحالة مادية . والنتيجة الطبيعية لهذا أن كانت تكاليف إنتاج بعض المصنوعات تربى على سعرها فى السوق ، أى أن بعض المصانع كانت لا تأتى بأى دخل للحكومة ، وإنما كانت من أبواب المصروفات . ويبرر هذا ، الغرض الذى أنشئت من أجله هذه المصانع ، وهو الاستقلال الاقتصادى والاستعداد للحروب التى اقتضاها تكوين الأمبراطورية المصرية . وقد ساعد الحكومة على الاستمرار فى سياسة الاستقلال الصناعى ، التى لم يكن تنفيذها عملية مربحة ، أن مرافق الإنتاج الأخرى ، الزراعية والتجارية ، كانت تدر على الحكومة دخلا يمكنها من تعويض الخسارة فى العمليات الصناعية . غير أنه بعد تسوية سنة ١٨٤١ حين صار من الواضح أنه لم يعد إلى تكوين الأمبراطورية من سبيل عدلت الحكومة عن سياستها الصناعية وأقفلت المصانع[٣] .

---

(١) راجع سنت جون فى كتابه « محمد على ومصر » صفحة ٤١٠ وقارن مانجان « تاريخ مصر أثناء حكم محمد على » صفحة ٣٧٨ حيث يقارن بين نفقات العمل بمصر وبالبلاد الأخرى بالمصانع المختلفة فقد كانت نفقات مصنع الخرنفش لا تزيد عن ٢٩٠ جنيهاً من أجور العمال النساجين والغزالين والميكانيكيين والموظفين ومصاريف البهائم والمصاريف الأخرى .

(٢) بلغ عدد المصانع فى سنة ١٨٣٧ تسعة وعشرين موزعة كالآتى : مصنعان فى القاهرة وثلاثة فى بولاق واثنان فى رشيد وواحد فى كل من سمنود ودمنهور وفوه وقليوب وبنى سويف وبنها العسل والمنيا ودمياط وملوى والمنصورة والفشن وزفتى وجرجا وميت غمر وفرشوط ونبروه وقنا وشبين الكوم واسنا والمحلة الكبرى . راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد محمد على » للمؤلف .

(٣) مثل محمد على باشا فى هذا التوجيه مثل مصر عندما تبتعد عن سياسة التخصص إذ تنقلب أرباح التجارة للمصريين إلى تقيضها . راجع ميد فى كتابه « الأساس الاقتصادى لسلم دائم » حيث يتكلم عن أرباح الدولة من التجارة الدولية وطرق التوزيع بين المتعاملين .

الفصل السابع

حالة التجارة

١ — احتكار التجارة ٢ — طرق المواصلات ٣ — نظام النقد
٤ — الموازين والمكاييل ٥ — الصادرات والواردات

لما كان من الضرورى أن تزيد مشروعات محمد على فى الزراعة والصناعة ، من منتجات هاتين الحرفتين ، كان عليه أن يعنى بالتجارة لتسهيل تداول المنتجات الزراعية والصناعية . وقد أراد محمد على أن يعيد إلى مصر أهميتها القديمة التى فقدتها بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، وفقدت معها مورداً من أهم موارد الدخل الأهلى والحكومى . كان محمد على إذن يعنى بأمر التجارة لضرورة التوسع فى الإنتاج الزراعى والصناعى ، كما كان يعنى بأمرها فى حد ذاتها لتكون مورداً جديداً من موارد البلاد المالية التى كان من الضرورى زيادتها للتمكن من تحقيق مشروع الأمبراطورية المصرية[1] .

وقد تقدمت التجارة الخارجية فى هذا العهد تقدماً كبيراً ويرجع ذلك إلى :

أولا : زيادة حاصلات البلاد الزراعية نتيجة للتوسيع فى مساحة الأراضى المزروعة ومشاريع الرى المختلفة ، ولزراعة المحاصيل الجديدة ، وعلى الأخص القطن الذى أصبح مع الأيام أهم موارد الثروة الزراعية ، هذا إلى زيادة المنتجات الصناعية بإنشاء الكثير من المصانع التى أصبحت تنتج كثيراً مما يلزم لمصر وبلاد الأمبراطورية المصرية . وزيادة الثروة الزراعية والصناعية تزيد من عمليات المبادلة القائمة على تداول منتجات هذه الثروة .

ثانياً : تصريف الحاصلات المصرية الفائضة عن حاجة الاستهلاك الداخلى فى الأسواق الجديدة التى فُتحت بضم بلاد العرب والسودان والشام إلى مصر . ويكفى أن ننوه بأن الصناعة نفسها كانت مصدر ربح عظيم للحكومة ، إذ أن قطعة القماش التى تتكلف ٤٩ قرشاً كانت تباع فى الأسواق الخارجية بعد طبعها وتلوينها بسعر يتراوح بين ١٠٥ و ١١٠ قرشاً فكانت أرباح الدولة منها تزيد عن ١٠٠ ٪ طبقاً لأوفق مراجع هذا العهد .

---

(١) يقول يعقوب باشا أرتين فى كتابه بالإنجليزية « الضرائب العقارية » صفحة ١٤٤ . أنه لقلة النقود فى أيام محمد على باشا خصوصاً بعد أن تم توزيع الأراضى على السكان قرر محمد على باشا جمع الضرائب عيناً لا نقداً فكان هذا مشجعاً محمد على باشا فى سنة ١٨١٦ على تركز تجارة مصر فى يده بطريق الاحتكار ، ويقول يعقوب باشا أن هذا الاحتكار أفاد مصر كثيراً من الوجهة التجارية إذ أن محمد على باشا بعد أن رأى أن لدى مصر أسطولا بحرياً صغيراً للتجارة حوالى السواحل الشامية والتركية ، فإنه أمد الأسطول بالعدد والعدد اللازم ليقوم بنقل الحاصلات المصرية إلى مالطه وتريسته ومارسيليا وليفربول خصوصاً الحاصلات الزراعية التى جمعها من الضرائب النوعية ، وبذلك أصبح محمد على باشا التاجر الوحيد بالقطر المصرى إذ احتكر النقل والحاصلات وتوزيع البذور والحيوانات على الفلاحين فازراعة .

ثالثاً : احتكار محمد على للتجارة الخارجية مما قضى على نفوذ ما بقى من التجار الأجانب فى مصر ، ومما دعا إلى إمكان بيع الحاصلات المصرية بأحسن الأسعار وتنظيم التجارة الخارجية .

ويكفى للدلالة على اتساع نطاق التجارة الخارجية ما استوردته مصر فى عهد محمد على باشا من آلات من فرنسا ودفعت ثمنه من صادراتها من حاصلات زراعية وصناعية . وقد ذكر جوليان أن مصر استوردت الآلات الصناعية بالمبالغ الآتية بالفرنكات :

السنة	الواردات بالفرنك	السنة	الواردات بالفرنك	السنة	الواردات بالفرنك	السنة	الواردات بالفرنك
١٨٢٦	٥٥٫٨٥٤	١٨٢٩	١١٦٫٢٤٠	١٨٣٢	٢٫٢٩٠	١٨٣٥	١٦٣٠
١٨٢٧	٩٠٫٤٩٤	١٨٣٠	٥٨٫٥٣٠	١٨٣٣	٣٥٠	١٨٣٦	٢٣٠٠
١٨٢٨	١٣٫٦٩٠	١٨٣١	٥٫٦٩٠	١٨٣٤	٥٫٢٩٠	١٨٣٧	٢٨٠

ويذكر شارلس روه Roux فى كتابه « إنتاج القطن فى مصر » صفحة ٤٢ أن الصادرات إلى إنجلترا من القطن المصرى كانت كما يلى :

السنة	الصادرات بالبالات وزن الواحدة ١٠٨ك	السنة	الصادرات بالبالة وزن الواحدة ١٠٨ك	السنة	الصادرات بالبالة وزن الواحدة ١٠٨ك	السنة	الصادرات بالبالة وزن الواحدة ١٠٨
١٨٣١	٤١٫٩٥٠	١٨٣٤	٩٨٫٤٧٧	١٨٣٧	٨٥٫٠٠٠	١٨٤٠	٧٦٫٨٥٨
١٨٣٢	٨٣٫٧١٢	١٨٣٥	١٠٤٫٠٠١	١٨٣٨	٥٠٫٠٠٠		
١٨٣٣	٣٣٫٠٩٧	١٨٣٦	١٧٧٫٥٤٥	١٨٣٩	٤٨٫١٧٦		

رابعاً : تقدم طرق المواصلات بحفر الترع الملاحية وتمهيد الطرق وإنشاء الأسطول التجارى وتنظيم طرق المواصلات الأخرى .

فقد وجه محمد على الكبير عنايته إلى تحسين طرق المواصلات فى مصر حتى يتيسر له نقل الغلات الزراعية والصناعية من داخل البلاد إلى الموانى ومنها إلى الأقطار النائية بأسطوله البحرى ، وبذلك أعاد التجارة إلى الشرق بعد أن كانت اتخذت طريقها نحو رأس الرجاء الصالح . إلى هذا أن تجارة الترانسيت درّت عليه من الأرباح ما لا يمكن تقديره . وقد كان لتقدم طرق المواصلات فى عهده أن ارتبطت البلاد بعضها ببعض[1] كما أن الأسعار أصبحت

(١) مهد محمد باشا الكبير الطرق حتى تصبح صالحة لسير العجلات والدواب ، وأنشأ عدداً كبيراً من هذه الطرق وأطلق عليها اسم « الطرق السلطانية » ، أضف إلى هذا أنه طهر الترع فى الدلتا لكى تصبح صالحة للملاحة ومفتوحة لها طول السنة . ونرى أنه عبد طريق : القصير — قنا والسويس — القاهرة فأصبح السفر آمناً ، وأصبح نقل البضائع سهلا ميسوراً .

متقاربة وأصبح من الميسور أن تسارع الشركات الأجنبية البحرية فى التقرب من الباشا حتى يتم لها نقل البريد والسلع والبضائع من مصر وإليها . وقد نجح واجهورن فى الحصول على امتياز لتسيير قوافل من الإبل والجمال على طريق السويس — القاهرة . وذلك لكى تنقل الجيوش والعتاد بين أوربا والهند عن الطريق البرى المصرى ، وبهذا اتصلت تجارة أوربا بتجارة آسيا عن طريق مصر ثانية مقابل جُعْلٍ قدره خمس شلنات عن كل رسالة . وقد مهد هذا الطريق الوسائل لاستخدام إنجلترا لهذا الطريق فى سنة ١٨٤١ ، وذلك بعد أن وصلت شركة الهند الشرقية إلى اتفاق مع الحكومة المصرية فى سنة ١٨٣٥ على نقل البريد والبضائع والركاب والجيوش بين إنجلترا والشرق عابرة الديار المصرية[١] .

المبحث الأول : احتكار التجارة

كان من الضرورى أن تتجه سياسة الحكومة التجارية إلى حماية المنتجات المحلية الزراعية والصناعية ، والطريقة الشائعة لتحقيق هذا الغرض هى فرض ضرائب عالية على الواردات التى ينتج مثيل لها محلياً . وبدأ محمد على بفرض الضرائب الثقيلة على البضائع المستوردة والتى يمكن أن تنافس التجارة المحلية وعلى الأخص المنتجات الصناعية ، وقد كان مضطراً لهذا العمل إذ أن الصناعات المصرية الناشئة كانت كثيرة التكاليف مما يجعلها عاجزة عن الوقوف فى تيار المنافسة الأجنبية[٢] ، ولنضرب لهذا مثلا بصناعة المنسوجات القطنية ، فإنه مع انتاج القطن محلياً وانخفاض أجور العمال واهمال احتساب فوائد رؤوس الأموال واستهلاك المبانى والآلات وما إلى ذلك . نقول أنه مع هذا كله كانت الياردة من المنسوجات القطنية المصرية تتكلف مالا يقل عن ثمانية قروش ونصف قرش ، بينما كانت المنسوجات الإنجليزية المماثلة تباع فى السوق المصرية بما لا يتعدى سبعة قروش ونصف قرش للياردة[٣] .

كان على محمد إذن أن يحمى الإنتاج المحلى بفرض الضرائب العالية على بعض الواردات ولكن مصر كانت جزءاً من الأمبراطورية العثمانية ، فكانت تخضع لما ترتبط به هذه الأمبراطورية من المعاهدات التجارية . وعلى هذا لم يكن محمد على مطلق الحرية فى اتباع السياسة التجارية التى تناسب ظروف البلاد الاقتصادية إذ يقوم فى سبيل تنفيذ مثل هذه السياسة تعارضها أحياناً مع مايسرى فى تركيا والولايات العثمانية . وقد كانت سياسة تركيا

---

(١) راجع « مصر المعاصرة » عدد المواصلات الخاص بتاريخ يناير سنة ١٩٣٣ ، وقارن الاستاذ سامى حسونه فى كتابه « المواصلات فى مصر فى العهود المصرية المختلفة » .

(٢) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف حيث يشرح مصر فى حالة الحماية والحرية الاقتصادية .

(٣) راجع باستيل فى كتابه « تجارة الأمم » وأيضا كتابه عن « التجارة الخارجية » .

التجارية ترمى إلى ترك التجارة حرة بين ولاياتها والدول الأوربية[١] . وفى سنة ١٨٢٠ مثلا أصدر السلطان « دكريتو » ينص على أن من الواجب أن يصرح بدخول جميع البضائع الأوربية إلى أجزاء الأمبراطورية العثمانية على أن يدفع عن هـذه البضائع ضريبة قيمية لا تزيد على ٨ فى المائة .

وقد أدى تقيد مصر بالسياسة التجارية التركية إلى توسع محمد على فى الاحتكار التجارى ، وقد رأينا أنه احتكر الزراعة والصناعة ، وكان من الطبيعى أن يؤدى هـذا إلى احتكار التجارة فى سنة ١٨١٦ وتوسع فى هذا الاحتكار التجارى وفى تطبيقه بعد سنة ١٨٢١ بعد أن شاهد الأرباح الجزيلة التى يجنيها من وراء هـذا الاحتكار . إذ أنه كان يستولى على الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية ، فكان يتصرف كيف شاء فى طريقة مبادلتها وبيعها ووزنها . كما أن الأفراد كانوا مضطرين أن يقبلوا ما تعرضه عليهم الحكومة من المنتجات نظير عملهم أو حاصلاتهم[٢] . ولم تقتصر حكومة محمد على هذا بل احتكرت بعض السلع المستوردة من الخارج مثل العاج ، وفى سنة ١٨٣١ بدأ محمد على احتكار تجارة البن الوارد من بلاد العرب[٣] .

بهذا أصبح محمد على مسيطراً على المنتجات المحلية وعلى الفائض منها عن حاجة البلد — وهو الذى يكوّن تجارة الصادرات — وبسيطرته على تجارة الصادرات أمكنه أن يسيطر إلى — حد ما — على تجارة الواردات ، ذلك بأنه كان يبادل بصادرات البلاد منتجات أجنبية — بطريق المقايضة ويتصرف هو فى الواردات الأجنبية وطريقة توزيعها فى داخل البلاد ، ومن أمثلة المقايضة ما حدث فى سنة ١٨٢١ إذ أصدر محمد على أمره إلى مدير ديوان التجارة والأمور الأفرنجية — باغوص بك — لشحن ثلاثة آلافاً قنطاراً من القطن إلى

---

(١) راجع « محمد على الكبير للأستاذ شفيق بك غربال صفحة ٢٣ حيث يشرح سياسة تركيا الداخلية والخارجية ويقول أن تركيا لا تتدخل فى أمر الرعايا وأحوال الرعية إلا فى جمع الأموال المفروضة والأيدى العاملة لصيانة الأعمال العامة واستتباب الأمن .

(٢) وقد كان الوزن الرسمى للحكومة المصرية هو القنطار ويساوى ٤٤٫٩٣ كيلو جرام .

ولما كان وزن الكيلو جرام هو ٣٢٣٫٦٥ درهما فان الدرهم كان يزن ٣٫٠٨٩٨ جراما وإليك ما ذكره محمود باشا الفلكى عن تقاسيم القنطار :

القنطار = ٣٦ أقة = ١٠٠ رطلا — الأقة = ٢٫٧٥ رطلا + ٤ درهما

الرطل = ١٢ أوقية = ١٤٤ درهما — الأوقية = ١٢ درهما

وكان الرطل = ٢٤ قيراطا ، والقيراط = ٣ حبة — والحبة = ٢ درهم

والدرهم = ١٦ خردية أو قيراط — والقيراط = ٤ حبة والقمحة = ٦ سهم

(٣) لعل رغبة محمد على باشا فى احتكار تجارة البن الوارد من بلاد العرب هى التى دفعته إلى إرسال الحملة على بلاد اليمن . قارن مجلة كلية الآداب ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

تريستا وبمقايضتها ببنادق . وفى سنة ١٨٢٤ قايضت مصر ٢٠٠٠ قنطار قطن مقابل ٢٠٠ مدفع من إنجلترا .

ويمكننا تلخيص أسلوب الاحتكار التجارى فيما يلى :

أولا : كان على الفلاحين أن يوردوا محاصيلهم لشون الحكومة فتعطى لهم بعد خصم ما عليهم للحكومة — صكوكا بالفرق بين ثمن ما قدموه ومقدار الضرائب وثمن الأسمدة والآلات وما إليها مما وزع عليهم ، وكانت أثمان المحاصيل وتقدير كميتها متروكين لاختيار الحكومة :

وإليك ما ورد عن المحاصيل ومقدارها وأسعارها الفعلية وأرباحها من التجارة الخارجية والداخلية كما وردت فى « تاريخ حكم محمد على طبقاً للمراجع المعاصرة » وقد وردت على صفحات مجلة كلية الآداب فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ فى مقالة للأستاذ أحمد الحته[١] :

نوع السلعة	المقدار	ثمن الشراء بالقرش	ثمن البيع بالقرش	الأرباح بالقرش
القمح	١٩٤٢٦ أردب	٦٩٩٣٣٦	٩٩٠٧٢٦	٢٩١٣٩٠
الفول	١٤٧٢٤ أردب	٣٥٣٣٧٦	٨٠٩٨٢٠	٤٥٦٤٤٤
الشعير	٢٤٩٥٧ أردب	٥٩٨٩٦٨	١٥٧٢٢٩١	٩٧٣٣٢٣
الأرز	١١١٩٢ أردب	١٣٩٩٠٠٠	٣٥٤٧٨٦٤	٢١٤٨٨٦٤
القطن	١١٠١٤٠ بالة	٤٨٦٤٩٦٠٠	١٠٧٠٢٩١٢٠	٥٨٣٧٩٥٢٠
الصمغ العربى	١٥٣٢١ قنطار	٧٦٦٣٧٥	٣٢١٧٤٨٠	٢٤٥١١٠٥
بذر الكتان	٢٧٢١٧ أردب	١٦٣٣٠٢٠	٢٩٩٣٨٧٠	١٣٦٠٨٥٠
النيلة	٨٤٦١٢ أقة	٣٣٨٤٦٤٠	٥٥٨٤٦٥١	٢٢٠٠٠١١
الأفيون	٨٦٤٢ أقة	٨٦٤٢٠٠	١١٦٦٦٩٣	٣٠٢٤٩٣
الجملة مع العلم أن الكيس يساوى ٥ جنيه				١٣٧١٢٨ كيس[٢]

(١) قارن « التطور الاقتصادى فى مصر » تأليف البراوى وعليش صفحة ٤٥ حيث يشيران إلى المرجع أصلا نفسه باللغة الفرنسية "le Régne de Mohamed Ali d. après les Archives Russees Tomé ii page 408" .

(٢) راجع مانجان فى كتابه « تاريخ مصر » صفحة ٣٧٥ حيث يشرح علاقة الاحتكار بالمصانع والمزارع وزيادة الموارد وإيراداتها للحكومة .

ثانياً : كانت المنتجات الصناعية فى المصانع الكبيرة ملكا للحكومة لأنها كانت تقوم بنفسها بالانفاق على هذه المصانع . أما صغار الصناع فكانوا يحصلون على ما يلزمهم من المواد الخام من الحكومة ويتعهدون بتقديم منتجاتهم إليها ، على أن يتقاضوا على ذلك الأجور التى تحددها . وهنا نتساءل فيما إذا كانت هذه الملكية الصناعية ومنتجاتها أتت لمحمد على باشا عن طريق الظروف والصدفة أم كانت طبقاً لتوجيه خاص قام به الوالى تحقيقاً لمقاصده وأهدافه ؟ فنرى الأستاذ شفيق بك غربال يقول فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ٢٩ أن محمد على باشا لم يدبر حوادث ارتقائه ولم يرتب فصولها ، وأنه لم يداهن ولم يتظاهر بما ليس فى نفسه ولا من طبعه ، ولكن المصريين هم الذين اتجهوا إليه ، وأنهم رأوا فيه رجل الموقف ، « ولكنهم أيضاً إذا حدثتهم أنفسهم بأن يتخذوا منه وسيلة لغايات فى أنفسهم فسرعان ما تنكشف لهم الحقيقة ، وأن ما حدثهم به أنفسهم من استخدام مواهبه لأغراضهم كان وهما ، فقد قَبِلَ محمد على إجماع الناس أو شبه إجماعهم عليه ، وتولى أمر الباشوية على مشتقاتها وميراثها ، وذاق حلو السلطة ومرها ، ولكن على أن يسير فيها على نهج من وضعه هو ، على أن يحمل كل مسئولياتها ، على أن لا تزيحه عنها قوة بشرية » . والحقيقة أن الاشتراكية الحكومة التى تمتع بنظامها محمد على باشا ساعدته على السياسة الاقتصادية التى اتبعها فى الزراعة والصناعة والتجارة ، وعند ما تملك الموارد لم يكن من المعقول إلا أن يتجه إليه أفراد الأمة للسير على وتيرته فى حياتهم التجارية . فالاحتكار يستلزم التوجيه الكامل[1] .

ثالثاً : كانت المنتجات الزراعية والصناعية تتجمع فى مخازن وشون الحكومة فى القاهرة والإسكندرية ويراقب عملية تجميعها ونقلها موظفون من قبل الحكومة . وكان محمد على يتصرف فى بيع هذه المنتجات فى الداخل والخارج كما يتراءى له . وقد تركت إنجلترا والدول الأخرى لمحمد على أن ينهج المنهاج الذى تراءى له ، خصوصاً وأن خطة إنجلترا فى السنوات التالية لعقد معاهدة تلست كانت تقتضى زيادة الاتصال المباشر بمحمد

---

(١) راجع « روبنز فى كتابه « التوجيه الاقتصادى فى ظل الرأسمالية » وقارن بفردج فى كتابه التوجيه الاقتصادى والاشتراكية ، وأيضاً « التوجيه فى الجماعات الحرة » للأستاذ زويج وأخيراً « التوجيه والاستثمار » للأستاذ مايهو ، وراجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق غربال صفحات ٢٧ — ٢٩ وأيضا صفحة ٣٢ حيث يقول أن محمد على باشا كانت « له مكانته وله أراؤه . . . ، لا يحرك جماعة ولا تحركه جماعة . » وصفحة ٣٥ حيث يقول « فهدته مواهبه لسياسة من نوع آخر يحقق بها رجاء الناس فيه فيصون أرواحهم وأعراضهم وأموالهم » . . . . فالأمر . . يتطلب العمل السريع ، الاصلاح الشامل ، القوة التى تصون الكرامة : « قوة الحديد والمال والعلم » . وقارن تقرير دوهامل إلى نسلرود فى ٦ يوليه سنة ١٨٣٧ حيث يشرح العلاقة بين الاحتكار الحكومى وتقدم الصناعات الكبيرة والصغيرة على السواء . وقارن « بدء المسئلة المصرية ونشوء محمد على » للاستاذ غربال صفحات ٢١١ و ٢٢٧ .

على فى أمر العلاقات التجارية وفى أمر تطبيق قوانين الحرب البحرية وما إلى ذلك ، ولكنها حذرت أن تزيد على ذلك ، وذلك لأن الشرط الأساسى لاتخاذ سياسة الاعتراف بكيان خاص للوحدات العثمانية لم يتحقق (١) .

رابعاً : أما طريقة البيع فقد اختلفت من حين وآخر : فأحياناً كانت تباع لوكلاء تجاريين فى البلاد الأجنبية كما حدث فى سنوات ١٨٢٧ و ١٨٣٣ و ١٨٣٩ وكان محمد على يقبض بعض أثمان الحاصلات مقدماً حين تمس الحاجة إلى المال . وكان هذا يدعو إلى كثير من المساومة التى يكون من نتيجتها غبن الحكومة المصرية ، كما أنه كثيراً ماعجز الوالى عن تسليم ما تعاقد عليه وبذلك يتعرض للخسارة الجسيمة .

وفى سنة ١٨٢٨ جرب محمد على طريقة أخرى للبيع بأن أرسل من قبله مندوبين منهم باغوص بك مدير ديوان التجارة والأمور الأفرنكية لبيع الحاصلات المصرية فى الأسواق الأجنبية ، ولكن بعض هؤلاء المندوبين أساءوا استعمال الثقة التى وضعها الوالى فيهم ، فكانوا يتبعون فى البيع مصلحتهم الشخصية مما حدا به أن يعدل عن هذه الطريقة لعدم نزاهة الوكلاء (٢) .

وفى سنة ١٨٣٥ وبعض السنين التى تلتها كان محمد على يبيع الحاصلات المصرية للتجار الأجانب بطريق المزايدة فى مدينة الإسكندرية . ودلت التجربة على أن هذه الطريقة كانت أصلح الطرق للحصول على أحسن الأسعار للصادرات المصرية ، ولذلك أشار ابراهيم باشا بالتمسك بها وأصبحت هى الطريقة فى بيع القطن المصرى للخارج .

كان محمد على إذن مسيطراً على تجارة الصادرات ، وقد قدرت الصادرات التى تخرج من البلاد عن طريق الحكومة بمقدار ٩٥ فى المائة من مجموع الصادرات .

أما تجارة الواردات فكان يمنعه من السيطرة التامة عليها كون مصر جزءاً من الممتلكات العثمانية ينبغى أن يخضع لما تعقده تركيا من المعاهدة التجارية . وقد كانت تركيا — كما قدمنا — تترك الباب مفتوحاً للواردات الأجنبية وبخاصة الأوربية فى أجزاء أمبراطوريتها (٣) . ومع هذا فقد ساعد احتكار الزراعة والصناعة على أن يسيطر محمد على على نحو ٤٠ فى المائة من مجموع الواردات .

---

(١) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق غربال صفحة ٤٠ حيث يقول أن معاهدة تلست لم يتبعها تقسيم الدولة العثمانية بل — على العكس — تبعها شىء من التوازن مكن الدولة العثمانية من التماسك واجتياز فترة الاضطراب النابليونى بسلام . وقارن موريه عن « تاريخ محمد على » .

(٢) راجع سفت جون فى كتابه « مصر ومحمد على » صفحة ٤٣٢ حيث يقول أن ابراهيم باشا وهو سليم الرأى الاقتصادى هوالذى أشار بايقاف إرسال القطن إلى أوربا لبيعه لحساب الحكومة المصرية .

(٣) راجع كروتشلى فى كتابه « التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ٨٨ .

وقد قضت سياسة الاحتكار التجارى على جزء كبير من دخل الأفراد فحرمت الفلاح والصانع من مكاسبهما ، وقضت على طبقة التجار المصريين والمتمصرين والأجانب ، التى كانت تعتبر طبقة ممتازة بين السكان لما كان تدر عليهم التجارة من الأرباح .

وقد استمر الاحتكار التجارى حتى سنة ١٨٣٨ حين أبرمت بين السلطان وإنجلترا معاهدة تجارية تقضى بألا يزيد مجموع الضرائب على البضاعة الإنجليزية الداخلة إلى أجزاء الأمبراطورية العثمانية عن ١٢ فى المائة من قيمتها ، كما منحت التجار الإنجليز حق البيع والشراء فى أى جزء من أجزاء الدولة[١] ، غير أن محمد على لم يأبه لهذه المعاهدة فى ذلك الوقت إذ كان يناضل السلطان العثمانى فى سبيل استقلال البلاد . ولكن فى سنة ١٨٤١ قضت التسوية — التى حددت العلاقة بين تركيا ومصر — بأن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها إحدى الولايات التابعة لها ، وكان فى هذا القضاء الأخير على سياسة الاحتكار التجارى وبخاصة بعد أن تحدد عدد الجيش وفقد الأمل فى تكوين الأمبراطورية المصرية مما قضى على الاحتكار فى الزراعة والصناعة أيضاً ، هذا الاحتكار الذى كان أساساً للاحتكار التجارى[٢] .

« ومهما يكن فإن وسائل محمد على فى السنوات الأولى » كما يقول شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير »[٣] « لم تُتح أكثر من فرص التطلع من نافذته المصرية . . .

---

(١) قررت المعاهدة بين الدولة العثمانية وممتلكاتها من جهة وبين إنجلترا من جهة أخرى المبادىء والقواعد الآتية : —

١ — حرية الرعايا الإنجليز ومن فى خدمتهم فى شراء أى نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة على أن يتعهد الباب العالى بالغاء كافة الاحتكارات الخاصة بمنتجات الزراعة وغيرها ، كما يتعهد الباب العالى بالغاء الترخيصات التى يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع ونقلها من مكان إلى آخر .

٢ — تحديد رسوم الاستيراد بمقدار ٥ ٪ والتصدير بمقدار ١٢ ٪ من قيمة البضاعة .

٣ — تطبيق نصوص المعاهدة على أجزاء الأمبراطورية العثمانية ابتداء من تنفيذ المعاهدة فى مارس سنة ١٨٣٩ .

(٢) يلاحظ أنه عندما فقد محمد على باشا الاحتكار التجارى واتبع سياسة الحرية ، أضاف ما فقده من التجارة على الزراعة وعمل على زيادة ضرائب الأطيان . راجع « الملكية العقارية » يعقوب باشا أرتين صفحة ٧٨ بالإنجليزية وقارن « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف .

(٣) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال صفحات ٤٢ و ٥٤ حيث يواجه العمليات التجارية التى اقتضت مسايرة إنجلترا لسياسة محمد على باشا فى سنة ١٨٠٩ وسنة ١٨١٠ وسنة ١٨١١ إذ كانت هذه السنوات فترات قحط فى شبه جزيرة ايبريا ومالطة وصقلية والجزائر اليونانية فاتجهت إنجلترا نحو مصر لتموين الجيوش وأهل تلك البلاد ، ووجدوا أن سياسة الاحتكار التى اتبعها محمد على تفيد حالة هذا التموين إذ أنه يملك مقادير كبيرة من الحبوب وأنه وحده يستطيع أن يجمع بالشراء مقادير كبيرة وأنه على استعداد لبيعها بالثمن الملائم ، فتمت الصفقات ، وكان ذلك ممكنا بتولية محمد على بنفسه شئون التجارة الخارجية . وقارن « الاحتكار والنظام الزراعى » للأستاذ أحمد أحمد الحته .

حقيقة أن النظر ينفذ من النافذة المصرية لآفاق بعيدة جداً ، ولكن الوسائل إذ ذاك لا تسمح بأكثر من استطلاعها » فإذا جمع محمد على باشا فى يده من الوسائل ، وأقام بناء الحكومة الجديدة على أساس جديد لما فيه مصلحة مصر من الوجهة التجارية ، فإن السياسة الخارجية وسط الاحتكارات الصناعية المصرية والقيام بعمليات تجارية فى نطاق واسع عملت على تشجيعها للضرورة ، فإذا ما انتهت هذه الضرورة ، وقامت البيوت التجارية البريطانية فى مصر تطالب بالحرية فى الاستيراد والتصدير عن طريق الباب العالى ، لم يتمالك الباب العالى من منح الامتياز لتلك البيوت التى أصبحت تمتلك من الأموال ونظام التجارة الخارجية ما يحقق لها أهدافها . فهل كانت ضروريات الموقف التى دامت طول مدته تستدعى التدخل فى شئون مصر التجارية ؟ أننا نجد الرد فى انهيار الأساس الأمبراطورى الذى رغب محمد على باشا فى تحقيقه ، وهو احياء القوة العثمانية فى ثوب جديد[١] ، فقد ضاق مجال هذه الأمبراطورية رويداً رويداً فاستنفذ هذا المجال الضيق سبل الهداية والرشاد فى العمليات التجارية التى اختلفت فى أواخر عهده عن مبدأ رعايته للشئون التجارية رعاية تامة غير منقوصة . فالدولية فى توجيهاتها التجارية قضت على النظم القومية التى كان يرغبها لعالمه العثمانى الحى فى الدنيا الجديدة التى خلفها الانقلاب الاقتصادى ، والتى كان يسعى محمد على باشا لها فى عالم التجارة والصناعة والزراعة[٢] . ولهذا نرى أن قنصلى إنجلترا والنمسا قدما مذكرة فى ٣ مارس سنة ١٨٤٢ إلى الحكومة المصرية ، وذلك لأن حكومة محمد على باشا قررت تطبيق شروط المعاهدة فيما يختص بسلع الاستيراد ولكنها تُصر على اتباع سياستها القائمة على مبدأ الاحتكار بشأن الصادرات ، وأن هذا يتنافى مع حق حرية الاستيراد والاصدار التى تقررت لتجارة كل من بريطانيا العظمى وفرنسا ، فكان رد محمد على أنه يعلم بمضار الاحتكار ، وأن الظروف هى التى أدت إلى اتباعه فى مصر ، وأن الذى منعه من قبل من تقرير حرية التجارة هى الظروف الخارجية ، ولكنه سبق أن أوضح للقناصل أنه لا يستطيع القيام بالاصلاح إلا تدريجياً ، والكل يعلم أنه باستثناء القطن قد صارت جميع المنتجات الزراعية حرة ، وفى ١١ مايو سنة ١٨٤٢ كتب باغوص بك إلى القناصل بأنه ابتداء من المحصول الجديد ستكون تجارة القطن حرة[٣] . وسواء حرص الوالى أن يقاوم بكافة السبل

---

(١) راجع صفحة ٦٢ من « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال حيث يقول أن مهمة محمد على كما حددها من أول الأمر إلى آخره هو احياء القوة العثمانية فى ثوب جديد .

(٢) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ غربال بك صفحة ٦٩ حيث يقول « أن سلاطين تركيا أرادوا استغلال محمد على والكيد له ما أمكن ثم المحاولة الصريحة لسحقه ، ولم يتم لهم سحقه ، ولكن تم لهم إفساد مشروعه . . . » . وقارن « نشوء محمد على » للأستاذ غربال بك صفحة ٢٣١ .

(٣) راجع « حكم محمد على من مجموعة الأرشيف الروسى » الرسالة الثالثة صفحات ٦٤١ — ٦٤٥ =

المباشرة وغير المباشرة سياسة الحرية التجارية كى يحتفظ بنظامه الذى اعتقد فيه مصلحة البلاد[١]، فأنا نتساءل كما تساءل مفتى المنصورة فى سنة ١٨٣١ فيما أفاد المصريون من اقتباس محمد على من النظم الغربية . فقد اتهم الغربيون الشرقيين بأنهم جامدون ، مع أن الغربيين تقدموا تقدماً كبيراً بنظرياتهم السياسية الجديدة ، فهل نفعت هذه النظريات عامة الغربيين حقاً ؟ وهل نشر محمد على باشا النور حقاً بين المصريين ؟ أم أن الأجانب الذى سوّى بينهم وبين المصريين فى حكم مصر قد خذلوه فى سياسته التجارية ، فأصبحت مصر والمصريون حيث بدأوا فى سياستهم الاقتصادية العامة والتجارية خاصة . وما أشبه المدنية الغربية فى مصر بتلك الوسائل المتخمرة التى تحطم الإناء الذى نصبها فيه[٢] ! ونتساءل أيضاً هل كانت المخالطة فى عهد محمد على باشا شرطا أساسيا للنقل عن الغير ؟ وإذا كان رفاعه قد عد هذه المخالطة من أكبر ما أقدم عليه محمد على باشا ، وأنه لو لم « يكن المرحوم محمد على من المحاسن إلا تجديد المخالطات المصرية مع الدول الأجنبية بعد أن ضعفت الأمة المصرية بانقطاعها المدد المديدة والسنين العديدة لكفاه ذلك . فهل قدر الأجانب ذلك؟ الحق أن المخالطة وإن أذهبت عن المصريين داء الانفراد والوحشة فإن المصريين كانوا فى غاية الحاجة إلى التطور والتعديل لا إلى الانقلاب والتغيير . ونعتقد أننا قد ورثنا عن عصر محمد على نوعاً من المخالطة بالأجانب ، فاز بها الأجنبى فى مصر فى المضمار التجارى أكثر من المنافع التجارية التى اكتسبتها مصر من هذه المخالطة . وإذا كانت الثورة الفرنسية قد هدمت بعض النظم التجارية القائمة فى مصر كما أن الانقلاب الاقتصادى قد حوّل دفة الإنتاج الصناعى الأهلى عن مصر فإن الفائدة التى عادت على المصريين من التجارة لم تكن لتوازى ما فقده محمد على نفسه من انهيار سياسته التجارية التى أراد المحافظة عليها ولم تمكنه إنجلترا من السير بها إلى الصراط القويم[٣].

= و٧٤٩ — ٧٥٥ وقارن « التطور الاقتصادى » للأستاذين البراوى وعليش صفحة ٦٣ حيث يقول المرجعان أنه برغم من هذا الوعد نجد كرهمر Kréhmer يشكو فى ديسمبر سنة ١٨٤٣ أنه برغم المعاهدات والتعهدات من قبل الحكومة المصرية فان جميع الغلات فى يدها ؛ وأن حقيقة بيع المنتجات الزراعية ، وإن كانت حرة طليقة ، إلا أن الباشا وأفراد أسرته وأنصاره يمتلكون مساحات واسعة من الأرض ، وأن الفلاحين مضطرون إلا يبيعوا إلا بالأسعار التى تحددها الحكومة ، وهكذا كان الاحتكار الحكومى قائما من الوجهة العملية .

(١) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق غربال صفحة ٧٤ حيث يوازن بين وظيفة بيوت التجارة قبل عهد محمد على وبعده .

(٢) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ غربال بك صفحة ٩٢ وصفحة ٧٤ وقارن « تركيا المسلمة ومصطفى كمال والإسلام » بقلم الأستاذ حسن الشريف صفحة ١٣٤ من عدد الهلال الخاص « العرب والإسلام » .

(٣) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ غربال بك صفحة ٧٥ حيث يقول أستاذنا المؤرخ الكبير أن الفناصل اكتسبت بسياسة محمد على باشا صفة « الممثلين الرسميين لحكوماتهم ، وحرم عليهم التجارة » ، ولكنها فتحت الأبواب للتشجيع على الهجرة فوصلنا إلى ما وصلنا إليه .

المبحث الثانى : طرق المواصلات

اقتضى تنظيم التجارة واتساع نطاقها العمل على تحسين طرق المواصلات والاجتهاد فى استعادة مركز مصر التجارى الذى كان لها قبل اكتشاف الطريق حول افريقية واكتشاف أمريكا مما دعا إلى تحوّل مركز العالم التجارى من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسى الذى أصبح الطريق بين أهم سوقين للتجارة ، وهما غرب أوربا وشرق أمريكا .

فبدأ النقل يتخذ شكلا مهماً فى حياة الدولة الاقتصادية والتجارية وسما به محمد على باشا بما يتمشى مع نهضته ومقتضيات ظروفه ، ومما عمله محمد على فى سبيل تحسين المواصلات الداخلية ما قام بتمهيده من الطرق البرية التى منها ما كان يعرف باسم (الطرق السلطانية) وهى طرق طويلة ومتسعة وممهدة تمهيداً كافياً غرست على جانبيها الأشجار . وقد استفاد محمد على من إقامة جسور النيل بأن مهدها وجعل منها طرقاً أخرى للنقل الداخلى ، وعلى الأخص نقل الحاصلات الزراعية والبريد الذى كان الغرض الأول منه ربط حكومة القاهرة المركزية باقاليم القطر المختلفة[1] .

اهتم محمد على باشا بالطريق البرى بين قنا والقصير ، وكان هذا الطريق البرى من الأهمية بما لا يقل عن أهمية طريق السويس البرى الشهير ، خصوصاً وأنه كان آمناً وسريعاً للوصول إلى الهند ، وكان طول هذا الطريق ١٧٢ كيلو متراً ويبدأ من « قبطوس » ويمر بعدة آبار ومعابد قديمة أثرية ، وكان محمد على باشا كثير العناية والاهتمام بهذا الطريق ، فشيّد به عند القصير داراً للضيافة وعين الكفء من الموظفين للاشراف على تقدم الطريق والعناية بالمارين به بين مصر والهند حتى قيل أنه أعفى السائحين من دفع أجور النقل بين القصير وقنا ، أما الطريق الآخر فكانت القوافل تسير فيه بصورة مطردة من رشيد والإسكندرية ، ومن بولاق والسويس ، وكان من أهم ما تقوم القوافل بنقله الفحم اللازم لتموين السفن الإنجليزية التى ترسو فى السويس آتية من الهند . وكان الفحم يأتى إلى موانى البحر الأبيض المصرية من إنجلترا . وكانت القوافل التى تسير من القاهرة إلى السويس تتكوّن فى العادة من حوالى مائة جمل تكفى لحمل نحو ألفى صندوق و٥٠٠ حقيبة من حقائب البريد و١٠٠٠ طرد بضاعة ، وكان الطريق الصحراوى مقسما إلى سبع محطات دقيقة الترتيب والأثاث إذ يقوم بإدارة الاستراحات فيها المسترشبرد الذى تولى الإشراف عليها ، وقد نشطت حركة السياحة فى سنة ١٨٤٥ فتقدمت الفنادق كما استعملت عربات الأمنيبوس ذات العجلتين

---

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف حيث نشرح علاقة النقل البحرى بالبرى فى تقدم الشئون الاقتصادية فى عهد محمد على باشا .

المرتفعتين قليلا عن الأرض فى النقل ، وكانت هـذه السيارات ذات مقاعد على الجانبين تجرها أربعة من الخيول وتنهب الطريق نهباً فى الذهاب والإياب[١] .

أما بالنسبة للمواصلات الخارجية ، فقد ازدادت أهمية مصر بعد اختراع البواخر ، ذلك لأن البحر الأحمر يعتبر منطقة ركود قليلة الرياح مما لم يكن يجعله صالحاً صلاحية كافية للمراكب الشراعية . وقد تكونت فى بمباى وكلكتا ولندن فى هذا العهد شركات ملاحة للمراكب التجارية ، وأنشئت خطوط منتظمة بالبحرين الأبيض والأحمر والمحيط الهندى . إلا أن غلو أسعار الفحم كان مما عاق جعل مصر محطة لتجارة المرور فى بداية هذا العهد . وما كادت المراكب البخارية تنتشر انتشاراً شاملا حتى تقدمت تجارة المرور فى القطر المصرى ، فعمل محمد على باشا على تخفيض الأسعار بما يكفل لشركة المرور ارتقاء مواصلاتها ، وعندئذ عقدت شركة الملاحة بى آند اوه P. & O. مع مصر اتفاقاً لتحسين مشروع النقل البحرى بين الإسكندرية وبولاق ، ونظمت ملاحتها بين الإسكندرية وإنجلترا ، ثم بين السويس والهند وتعاقدت مع إنجلترا على نقل البريد بالنيل بانتظام وترتيب[٢] ، وعضد محمد على باشا شركات ملاحية أخرى للنقل والملاحة والمرور ، وفى سنة ١٨٤٥ اتفق محمد على باشا مع تركيا ومع إنجلترا على نقل البريد ، وحدد تعريفة المرور بمقدار نصف فى المائة من قيمة البضاعة المنقولة ، وبعد أن كانت حركة المرور فى يد شركة ، تسلم محمد على باشا إدارتها وعوض الشركة وموظفيها وأصبح للمرور مصلحة حكومية أخذت تتوسع وتضم اليها استراحات الصحراء .

وقد فكر محمد على فى إعادة طريق التجارة البرى القديم ، بأن تتحول التجارة عن الطريق البحرى حول القارة الأفريقية إلى الانتقال بين البحرين الأبيض والأحمر فى الأراضى المصرية ، ودفعه إلى الاقدام على تنفيذ فكرته أن الطريق البرى أقصر بكثير من الطريق الآخر مما يجعله أقل نفقة ، وكان من هذا أن أصلح الطريق بين القاهرة والسويس ، وضرب على أيدى قطاع الطرق فأمّن القوافل على متاجرها . وشيد المنازل على الطريق لراحة المسافرين ، وطهر البحر الأحمر من القرصان . الذين كثيراً ما كانوا يتعرضون للسفن ويعترضون طريقها ويعملون فيها سلباً ونهباً[٣] .

---

(١) راجع النقل بالقطر المصرى فى عهد عباس الأول وعهد سعيد بين سياسى الإنجليز والفرنسيين وقارنه بمشروع جالواى فى عهد محمد على باشا من مجلة مصر المعاصرة العدد الخاص يناير سنة ١٩٣٣ .

(٢) فى سنة ١٨٣٥ وصلت شركة الهند الشرقية الإنجليزية إلى اتفاق مع حكومة محمد على على نقل البضائع والبريد والركاب بين إنجلترا وأوربا والشرق الأقصى عن طريق مصر ، وفى الوقت نفسه شرعت شركة أل بى آنداوه فى مفاوضة الوالى فى استخدام طريق مصر للغرض نفسه .

(٣) راجع عدد « مجلة مصر المعاصرة » الخاص بمؤتمر المواصلات فى يناير سنة ١٩٣٣ ، وقارن « المواصلات فى مصر » للأستاذ حسونة .

وفى سنة ١٨٣٠ حصل واجهورن — أحد ضباط البحرية الانجليزية — على امتياز من محمد على بتنظيم قوافل من الجمال سماها « مصلحة واجهورن للنقل بالجمال » لنقل الفحم من موانى البحر الأبيض لتموين البواخر الانجليزية بميناء السويس . وقد تعهد واجهورن بنقل البريد من لندن إلى الهند وكان يؤخذ عن كل رسالة ٥ شلنات وتصل فى حوالى ١٩ يوماً وكان هذا الطريق يسمى Overland Route أى الطريق البرى ، وقد أخذ يزداد أهمية فى فى آخر عهد محمد على باشا حتى تحولت إليه تجارة الشرق . وعند ما فاقت أهمية الطريق الحد أنشأ محمد على باشا مصلحة خاصة تشرف على الطريق البرى والأعمال الخاصة بنقل السائحين والبريد والبضاعة كما يتناول عملها الأشراف على استراحات الصحراء والخيول والعربات وطعام السائحين .

وقد أسس واجهورن فى كل من القاهرة والسويس فنادق للمسافرين على هذا الخط الذين كان يتعهد بنقلهم من الاسكندرية والسويس مقابل ١٣ جـ ك بما فى ذلك كل التكاليف . وكان للمسافر أن يجتاز الطريق من الاسكندرية إلى القاهرة إما عن طريق رشيد بالحمير أوعن طريق الصحراء بالإبل أو عن طريق النيل فى السفن . وكان لواجهورن سفن شراعية تسمى « شركة التأمين النيلية » تسع كل سفينة أربعة ركاب . وأسس واجهورن استراحة فى السويس سنة ١٩٣٨ ، وتأسست بعد ذلك شركات ملاحية أخرى أهمها شركة البى أندأوه P. and O. للنقل المائى بين الاسكندرية والقاهرة بعد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤١ حيث رفع المستر اندرسون بالنيابة عن شركة البى آنداوه P. and O. تقريرا إلى محمد على باشا مبينا أهداف شركته من مشروع الاتفاق . وقد ورد فى هذا التقرير أن المشروع ليس له صبغة سياسية بل أن الغرض منه تجارى بحت يرمى إلى تقصير الرحلة بين انجلترا والهند ، وأن المشروع سوف يعود على مصر بأجل الفوائد لأن تخفيض نفقات النقل سوف يزيد من تجارة المرور بما لا يقل عن عشرة ملايين جنيه استرلينى ، وأن الشركة الانجليزية سوف لا تزيد رسوم النقل على ٥ر٠٪ من متوسط قيمة البضائع ، وأن الباشا سوف يحصل من الرسوم ما لا يقل عن عشرة آلاف كيس أى ٥٠ر٠٠٠ جنيه سنويا على أقل تقدير[١] . وأن نفقات نقل البضائع سوف لا تزيد عن ٢٠ر٠٠٠ كيس أى ١٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وأن هذه الحركة سوف تؤدى إلى النشاط الاقتصادى فى مصر حيث أن المسافرين وما ينفقونه فى مصر سوف يقدر بما لا يقل عن ٢٠ر٠٠٠ كيس أى ١٠٠ر٠٠٠ جنيه[٢] . بل وأن العربان

(١) راجع « عهد محمد على » من واقع الأرشيف الروسى ، الرسالة الثالثة صفحات ٥٩٦ — ٦٠١

(٢) معنى هذه الزيادة أن النقد المتداول فى مصر سوف يزيد بما يربو عن ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه إنجليزى فى السنة منها ١٥٠ر٠٠٠ جنيه تذهب إلى دخول العمال المصريين ، فينفقونها مما يدعو إلى زيادة الاستهلاك فنشاط الإنتاج المحلى .

وجمالهم سوف يشتركون فى هـذه الحركة التجارية ، فيتجهون إلى الأعمال الإنتاجية ، داعيك عن اتصال مصر بالمدنية الغربية وما فيها من رفع مستوى المعيشة بين المصريين .

وقد ورد فى تقرير المستر أندرسون أن الشركة تنتظر من الوالى مقابل هذه الخدمات أن يعمل على تحسين الطريق من قنا إلى القصير ، ومن القاهرة إلى السويس ، وأن هذا لا يكلف الحكومة المصرية أكثر من بضع مئات من الريالات ، وأن يصرح الوالى للشركة بحرية إقامة المنشآت للنقل والسماح بالملاحة فى النيل وبالأخص فى ترعة المحمودية بالمراكب أو السفن التجارية ، وأن يسمح الوالى للشركة بإقامة المخازن اللازمة على نفقتها ، وأن تنال الشركة الحماية اللازمة لسير أعمالها على أحسن حال .

وقد وافق الباشا على المشروع برسالة من باغوص باشا إلى المستر أندرسون فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٤١ حيث منح المشروع حق الإنشاء لمدة سنة تبتدئ من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٢ ، وأعدت الحكومة المصرية حاميات خاصة وإنشاء محطات بريد فى الطريق ، وحددت أجور الجمال ، وزاد من إستخدام السفن التجارية[١] . وقد كان من جراء تقدم المواصلات البرية والبحرية أن أنشأ محمد على باشا مصلحة قائمة بذاتها على أنقاض المصلحة التى أنشأتها شركة ألبى آنداوه P. and O. إذ أصبحت مصلحة مصرية منذ ١٨٤٥ .

ومع أن البضائع بدأت تعود إلى المرور من هذا الطريق بعد أن أتفقت الشركة الهندية الانجليزية فى سنة ١٨٣٥ مع الحكومة المصرية على نقل البضائع والبريد والمسافرين بين أوربا والهند عن طريق مصر ، وأصبحت السفن تسير من بمباى إلى السويس ثم ينتقل المسافرون والبضائع إلى الإسكندرية عن طريق القاهرة ، ثم إلى مرسيليا ثم إلى انجلترا ، فان هذا الطريق لا يستغرق أكثر من شهر فى حين أن الطريق الآخر كان يستغرق ثلاثة أضعاف هذه المدة[٢] .

وكان من الضرورى إصلاح ميناء الأسكندرية حتى تصبح جديرة بالعمل للحركة التجارية الجديدة ، ولذلك بذل محمد على مجهوداً كبيراً فى توسيع الميناء وتعميقها ، فاصبحت تتسع لعدد أكبر من السفن قادرة على الرسو بجانب الشاطئ ، بعد أن كانت ترسو بعيدة

---

(١) زاد عدد المراكب النيلية زيادة عظيمة فبعد أن كان عددها فى سنة ١٨٣٩ نحو ٣٨٠٠ منها ٨٠٠ ملك الحكومة زاد العدد إلى ما لا يقل عن ٥٠٪ قارن الياس الأيوبى فى كتابه « تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل » من الجزء الأول صفحة ٧٩ ، وقارن عدد المواصلات الخاص فى مجلة مصر المعاصرة .

(٢) راجع تطورات النقل البرى فى عهد سعيد باشا والأدوار التى لعبها جالواى واستيفنسن الخ .. حيث أراد الأول أن ينشىء السكك الحديدية من واقع تقريره فى مايو سنة ١٨٣٤ لقطع المسافة بين الإسكندرية والسويس فى ٢٤ ساعة بعد أن كانت تقطع فى ثمانية أيام .

عنه ، كذلك أنشئت علامات كثيرة لهداية السفن عند دخولها إلى الميناء ومغادرتها لها ، وأنشئ أيضا فنار الإسكندرية لتسهيل الملاحة الليلية وتعيينها .

ورأى محمد على ضرورة اتصال الإسكندرية بالنيل فحفر فى سنة ١٨١٩ ترعة المحمودية ، التى تصل رشيد بمدينة الإسكندرية . وجعل فتحتها من العطف بعد أن كانت الترعة القديمة تبدأ من الرحمانية ، وبذلك أوجد طريقا للمواصلات سريعاً ومباشراً ، وعنى بتطهير الترعة وصيانتها لتكون صالحة للملاحة طول السنة كما هى عادته فى مشروعات النقل النهرى . وبذلك أصبح فى الامكان نقل البضائع والمسافرين بين القاهرة والإسكندرية بطريق مائى . والطرق المائية دائماً أقل نفقة من الطرق البرية ، وكان من أثر وصل الإسكندرية بظهرها التجارى بطريق جيد للنقل أن بدأت تعود اليها أهميتها التى فقدتها أثناء حكم أمراء المماليك[١] .

وتتميما لمشروع الاستقلال الاقتصادى رأى محمد على ألا يعتمد على الدول الأجنبية فى نقل صادرات البلاد ووارداتها ، فأنشأ أولا أسطول البحر الأحمر قبل قيامه بالحرب الوهابية وبنى سفنه فى بولاق . ثم اشترى بعد حرب اليونان سفناً من مرسيليا وتريستا وجنوه ، ليستعيض بها عن أسطول البحر الأبيض ، الذى تحطم فى نوارين ، ثم أنشأ بعد ذلك فى الإسكندرية دار صناعة بحرية ، يشرف عليها أخصائيون من الأجانب والمصريين ، وبنى فيها حوضا يسع أكبر السفن ، ومصانع وأماكن لتدريب الصناع والبحارة . وسرعان ما أخرجت دار الصناعة سفناً ضمت إلى الاسطول المصرى . وصارت هذه الدار تضارع أكبر دور الصناعة فى أوربا ، وفى هذا العهد كانت السفن الحربية تستعمل فى الأغراض التجارية فى غير أوقات الحروب مما دعا إلى عدم التفريق بين الاسطولين الحربى والتجارى تفريقاً كبيراً .

ودعت الرغبة فى ربط أجزاء البلاد إلى انشاء محطات للبريد ، وكان يحمل البريد على البرسعاة على ظهور الخيل ، وقد أقيمت على طرق البريد محطات لتغيير الخيول وتزويد الركاب بما يلزمهم أثناء سفرهم ، أما فى البحر فكان البريد ينقل بواسطة الشركات الملاحية التى انتشرت فى هذا الوقت[٢] وأنشئ إلى جانب هذا خط برقى بين القاهرة والإسكندرية ، إلا أن الطريقة التى كانت مستعملة فى نقل الإشارات البرقية «طريقة شارب» تختلف اختلافا

---

(١) راجع «مركز مصر الاقتصادى» للمؤلف ، وقارن عدد الاهرام الخاص «الصناعة فى مصر» عدد ٣/٤/١٩٣٧ مقالة الأستاذ محمد كمال الخشن عن «مصلحة السكة الحديد» .

(٢) كانت البضائع فى نقلها تسلم إلى مشايخ العربان بمستندات وحوافظ وذلك ليقوموا هؤلاء المشايخ بتوصيلها إلى ربان الباخرة ، وكان البريد يعهد إلى القواصين الأتراك لكى يقوموا بتسليمه لربان المراكب ، وكانت النقود تعهد إلى مراقين أخصاء مع حراس من الأتراك .

بيناً عن الطريقة المتبعة فى عصرنا الحالى إذ كانت تقوم على وجود عدد كبير من المحطات تنتقل الرسائل البرقية بين كل واحدة منها والأخرى بواسطة الإشارات[١] .

المبحث الثالث : نظام النقد

كانت العملة المتداولة فى السوق المصرية خليطا من العملة التركية والمصرية والأجنبية ، وكانت أسعارها ترتفع وتهبط بين حين وآخر مما كان يدعو إلى اضطراب المعاملات ويجعل الحكومة مضطرة إلى اصدار تسعيرة لها[٢] ، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى بداية حكم محمد على ، إذ صدر فى سنة ١٨٠٨ فرمان سلطانى يمنع « تغلية » قيمة العملة الذهبية والفضية عن نظيراتها فى الأستانة واحتوى هذا الفرمان على تسعيرة للعملة نوردها فيما يلى :

	بارة	قرش		بارة	قرش
بندق ذهب	=	٨ قروش	محبوب مصرى =		٥
محبوب اسلامبولى	=	٦ قروش	قرش واحد =		٤٠

إلا أنه مع اصدار مثل هذه التسعيرة وتحذير الجمهور من تداول العملة بأقل أو أكثر مما ورد بها من الأسعار للقطع المختلفة ، نقول مع هذا كانت قيم النقود لا تستقر على قرار بدليل أن الحكومة كانت تذيع بين آن وآخر تسعيرات جديدة تحاول أن تتلافى بها الاضطراب السارى فى أسعار العملة المتداولة . وفى سنة ١٨١١ مثلا صدر فرمان جديد كان الدافع إلى اصداره اضطراب حالة العملة وحددت الأسعار الواجب التعامل بمقتضاها كما يلى :

	بارة	قرش		بارة	قرش
ربعية المحبوب	= ...	٢	محبوب ذهب مصرى =	٢٠	٦
« البندق	= ٣٠	٢	خيرية ذهب =	...	١٢
بندق ذهب	= ...	١٠	مجر ذهب =	٢٠	١١
محبوب ذهب إسلامبولى =	٢٠	٧			

ولم يتمكن محمد على فى بداية الأمر من القيام باصلاح جدى فى نظام النقد إذ كان هذا النظام مرتبطا بنظيره فى تركيا ، وإذ كان محمد على يشفق من قيام خلاف بينه وبين السلطان

---

(١) لقد اهتم الباشا اهتماما كبيراً بالإسكندرية ، فأوصل بها جميع أنواع النقل ، ولذلك تضاءلت أهمية دمياط بسبب تركيز الباشا عملياته التجارية بالإسكندرية دون سواها وقد اقتصرت تجارة دمياط على الشام واستيراد الحرير الخام والخشب وتصدير الأرز إليه ، ومع ذلك كانت الإسكندرية أهم الموانىء المتصلة بالليفانت Levant .

(٢) راجع انطونى فى كتابه « النقود والائتمان » وقارن تود فى كتابه « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » . وولكنسون « مصر الحديثة واثيوبيا » صفحة ٤٧ الجزء الأول .

اذا أقدم على تعديله ، فقد استمر نظام النقد على هذه الحالة من الإضطراب حتى سنة ١٨٣٤ حين حاول محمد على وضع أساس له بدكريتو أصدر فى هذا العام[١] .

ويتلخص الأصلاح الذى وضعه محمد على فى انه أتبع نظام المعدنين[٢] بأن سك نقوداً من الذهب والفضة ، وجعل للنقود المسكوكة من كل من المعدنين قوة إبراء غير محدودة ، ومعنى هذا أن للمدين أن يسدد دينه — مهما كانت قيمته — بمسكوكات من أى من المعدنين ، وجعلت نسبة المبادلة بين المعدنين ١ : ٥٢و١٥ أى أن الوزن من الذهب قررت له قيمة تعادل ٥٢و١٥ مثلا له من الفضة . وكان سك النقود احتكاراً للحكومة ، فهى التى تصدر قطع العملة وهى التى تستولى على أرباح دار الضرب[٣] .

وكانت وحدة النقود المصرية قطعة ذهبية قيمتها ٢٠ قرشاً وقطعة من الفضة ذات عشرين قرشاً وزنها أكثر من وزن الذهب بمقدار ٥ر١٥ مرة وذلك تبعاً للنسبة فى أوربا . ومع أن دكريتو سنة ١٨٣٤ لم يذكر شيئاً عن الجنيه المصرى فإن الجنيهات المصرية سكت وابتدئ التعامل بها فى سنة ١٨٣٦[٤] . وفيما يلى بيان بأهم قطع العملة المسكوكة :

ذهب		فضة		نيكل وبرونز
١٠٠	قرش	٢٠	قرشاً	١٠ بارات
٥٠	قرشاً	١٠	قروش	٥ بارات
٢٠	قرشاً	٥	قروش	١ بارة
١٠	قروش	٢	قروش	

ولما كانت قطع النقود الأجنبية مستعملة بكثرة فى السوق المصرية لسد حاجة المعاملات الكبيرة والتجارة الخارجية التى لم تف للقيام بمطالبها النقود المصرية نظراً لقلة المسكوكات الذهبية وصغر قيم المسكوكات الأخرى ، حدد محمد على فى دكريتو ١٨٣٤ أسعاراً لأهم أنواع العملة الأجنبية نوردها فيما يلى :

الجنيه الأنجليزى	= ٥٠ر٩٧ قرش	الويفتو الفرنسى	٥١ر٧٧ قرش
المجر النمسوى	= ٦٥ر٤٥ «	الريال الأمريكى	٠ر١٩ «
البندقى	= ٢٤ر٤٦ «	المجيدى	٧٥ر٨٧ «

(١) راجع أرمنجون فى كتابه « مركز مصر الاقتصادى والمالى » صفحات ٣٥٥ — ٣٥٧ .

(٢) كان هذا النظام هو المتبع فى دول الاتحاد اللاتينى ، من هذا يظهر تأثير الفرنسيين فى توجيه سياسة الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل النقود . وكان أعضاء الاتحاد فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا واليونان . والأخيرة انضمت إليه فيما بعد .

(٣) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف حيث نشرح النظم النقدية المصرية فى أطوارها المختلفة .

(٤) راجع أرمنجون فى كتابه « مركز مصر الاقتصادى والمالى » صفحة ٦٨٦ .

وقد كانت كل النقود الأجنبية المسعرة فى السوق المصرية مقوّمة بأكثر من قيمتها الحقيقية فى حين أن القيمة الحقيقية للجنيه المصرى كانت مساوية لقيمته الأسمية[١] كما يتضح من البيان الآتى :

العملة	الوزن القانونى بالجرام	العيار ٪	القيمة الحقيقية بالقرش	القيمة الاسمية بالقرش	الفرق
جنيه مصرى	٧٫٥٤٤	٨٧٥	١٠٠	١٠٠	—
« انجليزى	٧٫٩٨٧٤	٩١٦⅔	٩٧٫٩٣٧	٩٧٫٥	٠٫٤٣٧
وينتو	٦٫٤٥١٦	٩٠٠	٧٧٫٦٦٨	٧٧٫١٥٠	٠٫٦٦٦
جنيه تركى	٧٫٢١٦٥	٩١٦⅔	٨٨٫٤٨٥	٨٧٫٧٥٠	٠٫٨٣٥

ومن هذا نرى أنه — فيما عدا الجنيه المصرى — نجد أن الجنيه الانجليزى يعتبر أردأ أنواع العملة المتداولة ، لأن الفرق بين قيمته الاسمية وقيمته الحقيقية أقل من الفرق بين نفس القيمتين لأى عملة أخرى . وطبقاً لقانون جريشام (ومحصله أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول) كان من الطبيعى أن يطرد الجنيه المصرى كل أنواع العملة الأجنبية . ولكن دار الضرب لم تكن تسك من قطع العملة الذهبية ما يكفى لحاجة المبادلات الكبيرة ، فكان من الضرورى أن تستعمل العملة الأجنبية . ولما كان الجنيه الانجليزى أردأ أنواع العملة الأجنبية — كما قدمنا — فانه طغى عليها وصار أكثرها شيوعا فى التداول وتبوأ مركزه الممتاز من هذا الوقت فى مصر[٢] .

ومع أن مصر كانت تتبع نظام المعدنين ، فانه نظراً لشيوع تداول الجنيه الإنجليزى ، ولعظم علاقات مصر التجارية مع انجلترا فان القطر المصرى كان يسير من الوجهة العملية على نظام المعدن الفردى . إذ أن قطع العملة الفضية أصبحت تعتبر نقوداً مساعدة ولم تبق قوة الابراء المطلقة إلا للنقود الذهبية .

وقد دعا تحديد أسعار رسمية لأنواع العملة الذهبية الأجنبية إلى اضطراب نظام النقد إذ أدخلت إلى السوق المصرية كميات من العملة الزائفة أو الرديئة ، وقد عاد ضررها هذا على الفلاحين وفقراء المستهلكين الذين كانوا يقبلون نقوداً تقل قيمتها الحقيقية بكثير عن قيمتها الاسمية ، خصوصاً وأن النقود الأهلية كانت قليلة ورديئة الصنع ما عدا القروش ،

---

(١) راجع انطونوتى فى كتابه « النقود والائتمان » وفارن تود فى كتابه « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » وأيضاً شاربنتييه « مصر الحديثة » صفحات ١٢٤ — ١٢٥ .

(٢) راجع « الائتمان فى مصر » للأستاذ فنسنوت فى كتاب « مصر » بمناسبة انعقاد المؤتمر الاحصائى فى مصر فى سنة ١٩٢٨ .

وكثيراً ما دعت شدة الحاجة فى موسم القطن وغيره إلى أرباح طائلة للاجانب المتمتعين بالامتيازات الخاصة والعامة[١].

ولم تكن النقود المتداولة متناسبة مع تقدم البلاد الاقتصادى ، إذ أن سياسة الاحتكار قللت من الحاجة إلى النقود لدرجة كبيرة . ولم تجد المحاولات التى حاولها محمد على لإصلاح نظام النقد بدليل أنه فى سنة ١٨٤٢ أراد أن يترك هذا الأمر لبنك تساهم فى رأس ماله الحكومة ويديره بعض رجال الأعمال من الأجانب . ونحن نورد هنا نص اللائحة المختصة بانشاء هذا البنك :

المقدمة : — « كثيراً ما اهتمت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية وسائر أنواع العملة المتداولة بالقطر المصرى على حسب فياتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها . وكذلك كافة أصناف وأنواع المعاملة التجارية بالأسعار التى وضعت لها لوائح متعددة وما كان يؤثر . وأنه لعدم ضبط قيمة المسكوكات وأوزانها وأسعار أنواع الأخذ والعطاء والتجارة أيضاً حاصل خسائر جسيمة للميرى ولأرباب التجارة والأهالى . والآن لم تتمكن الحكومة من وضع قاعدة تكون حاسمة لهذا الأمر . فلأجل إزالة هذه الحالة من القطر قد عزمت الحكومة على فتح بنك مثل بنوك الممالك المتمدينة ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة السالفة الذكر والعملة الأجنبية والأوزان وتسعير سائر أصناف الزراعة والتجارة الجارى الأخذ والعطاء فيها ، سواء كانت بالمزايدات أو بالممارسات أو بالاعلانات وفتح اعتمادات وقبول التحاويل والرجع الميرية لما فيه من إزالة الضرر واتساع نطاق التجارة ومنع تداول النقود بغير قيمتها المقررة على الشروط المدونة بالبنود الآتية . وأن يكون محل البنك بالاسكندرية[٢] .

بند ١ — إنه لأجل إدارة أعمال بنك بسرعة ، ونجاح مشروعاته ، يكون رأس ماله ٧٠٠ر٠٠٠ ريال منها ٤٠٠ر٠٠٠ ريال يجرى وضعها بخزينة البنك من الحكومة والباقى يكون من قبل المسيو ميخالى توسيجا M. Tossizza والمسيو جولو باستريه الفرنسى من مديرى البنك وفى أى حال من الأحوال غير مأذونين بأخذ أى مبلغ من رأس المال المذكور .

بند ٢ — يبتدىء البنك فى الأعمال من يوم وجود رأس المال بخزينته .

بند ٣ — أعمال البنك هى عبارة عن فتح اعتمادات وقبول التحاويل والسندات ذات القيمة والنقود وتسعير المسكوكات والمعاملة التجارية كالمدون بمقدمة هذه اللائحة بدقة .

بند ٤ — سحب مبالغ بالتحاويل التى تعطى من ديوان المبيعات والجمرك على وارداتهم

(١) راجع « أرمنجون » فى كتابه مركز مصر الاقتصادى والمالى صفحات ٣٥٧ — ٣٦٠ .

(٢) راجع « مشروع البنك الوطنى » للأستاذ طلعت باشا حرب .

بشرط أن لا تزيد الفوائظ على المائة نصف شهرياً دون انتظار حلول مواعيد التحاويل الميرية وذلك من يوم تسليم تحاويل واردات المبيعات والجمرك إلى خزينة البنك وإن حصل عسر فى تحصيل قيمة التحاويل قبل الوعدة من أرباب البنك يصير ارتدادها إلى الميرى .

بند ٥ — تعطى أوامر عالية إلى ديوانى المبيعات والجمرك بتسليم وارداتها لخزينة البنك المذكور .

بند ٦ — كافة أنواع العملة التى ترد وتتحول على البنك أو تصرف من خزينته تكون على حسب التعريفة الميرية .

بند ٧ — النقود التى تسحب من البنك برسم الميرى أو ما يصرف منه لتسديد التحاويل الميرية تحسب له المائة ستة فى السنة . وأما المبالغ التى تتكون به من قبل الميرى تكون بدون فوائظ على البنك .

بند ٨ — كافة مبالغ السندات على اختلاف أنواعها تكون محددة وكذلك مدة السداد وتتسلم إلى خزينة البنك .

بند ٩ — لا مدخل للحكومة فى أرباح وخسائر هذا البنك بأى داع من الدواعى ، بل المسئولون عن أعماله وأرباحه وخسائره هم المسيو ميخالى توسيجا والمسيو باستريه المأمورين البادى ذكرهما . وكذلك أن الحكومة لا تطالب البنك عن أى ربح فى مقابلة مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ريال المدفوع له منها . ! (١)

فالغرض من هذا البنك إذن كان السيطرة على نظام النقد ، وحفظ ودائع الحكومة ، وأقراضها ، والمساعدة على تنظيم المعاملات الداخلية والخارجية وتشجيع الأغنياء على إيداع أموالهم للتعامل بها . غير أنه لا يوجد ما يدل على أن مشروع هذا البنك قد تحقق . وقد يكون السبب فى هذا ركود أحوال البلاد السياسية والاقتصادية بعد تسوية سنة ١٨٤١ .

ومع أن مصر كانت من الوجهة النظرية ، تتبع نظام المعدنيين إلا أنه بعد سنة ١٨٣٨ حين ابتدأ يزيد نفوذ إنجلترا التجارى فى بلاد الأمبراطورية العثمانية نتيجة المعاهدة التجارية التى أبرمت بين الإنجليز والسلطان ، ابتدأت إنجلترا تستعمل نفوذها فى توجيه مصر إلى نظام المعدن الفردى : أى أن يكون للنقود الذهبية وحدها قوة الإبراء الغير المحدودة . أما ماعداها من النقود فلا تعتبر إلا نقوداً خيارية (مساعدة) . وقد كانت إنجلترا تستعمل

---

(١) وافق محمد على باشا على مشروع هذا البنك المركزى فى ٢٧ يناير سنة ١٨٤٣ وأراد أن يعتبره بمثابة بنك الدولة ، وأن يكون مركزه الرئيسى بالإسكندرية ، راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف وقارن الدكتور صبرى الصربونى فى كتابه « الأمبراطورية المصرية فى عهد محمد على » صفحة ٥٨٢ .

هذا النظام فوجهت مصر إليه حتى أصبحت تتبعه من الوجهة العملية . وعلى الأخص بعد تسوية سنة ١٨٤١ .

المبحث الرابع : الموازين والمكاييل

قضى محمد على باشا على فكرة المشاركة والمقاسمة فى الأموال العامة كما قضى على روح التناهب الذى كان ذائعاً قبل حكمه ، وأقام مكان المقاسمة سياسة التوجيه العام الشامل ، واستلزم هذا التوجيه فى أول الأمر تقيد حرية الفرد إذ أن الإنسان فى مصر لا يستطيع أن يفعل ما يشاء دون الضّر بغيره ، كما أن من واجب الحكومة الرشيدة توجيه الجهود الفردية نحو غايات اجتماعية وأهداف عامة لا خاصة[1] . فخرج محمد على باشا فى ذلك عن الحد الذى رسمه بعض مفكرى عصره فى مصر وخارجها من أصحاب مذهب منشستر البريطانيين إذ كانوا يكرهون تولى الدولة القيام بأى مشروع صناعى كما تحمسوا أشد التحمّس للتبادل التجارى الطليق ، ولم يأبه الباشا كره أمثال كوبدن المشهور ولا بغض بورنج لسياسته العامة فى التوجيه الاقتصادى الذى عمل على تحقيقه . ونتساءل عمّا إذا كان الموقف الإسلامى له شأنه فى هذا التوجيه إذ أنه يشبه الرأسمالية فى طور من أطوارها من حيث عدم قيام الدولة بالمشروعات الاقتصادية وتركها الحرية للجماعات والأفراد المحدودة بحدود ضرورة المراقبة وحماية المصالح العامة ، وأن التدخل فى الشئون الاقتصادية لم تبرره الدولة إلا فى أوقات الأزمات والمجاعات ولحفظ الأرواح بل ولصيانة موارد الخزانة وصيانة المنشآت العامة ولحماية تلك الموارد عند الضرورة ؟ أم قد رأى محمد على باشا أن سلامة الدولة تقتضى التدخل ، وأن

---

(١) قارن « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال صفحات ٤١ — ٤٢ حيث يقول أن محمد على باشا تأثر بنظرته الأولى طول حياته بالعلاقات الأوربية ، وانتفع بها وخسر ، انتفع لأنه فهم سر الحركة وأنها تستطيع أن تغير كل شىء ... أنها تدعو إلى تسخير قوى الإنتاج وتنظيمها وتنسيقها وتنميقها لخدمة غايات معنوية ، وخسر لأنه لم ير أن السكون هو أيضاً لازم لتلك الحياة السياسية الكبرى ، وراجع صفحة ٥٦ عندما يشير الأستاذ شفيق بك غربال إلى ما قاله الجبرتى « فلو وفقه الله لشىء من العدالة على مافيه من العزم والرياسة والشهامة والتدبير والمطاولة لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه » ، وحيث يواجه الأستاذ غربال بك مس الحقوق المكتسبة وغضب بعض الطبقات من هذا المس وينتقد سياسة عزلة بعض المفكرين ، ويقول فى صفحة ٦٣ أن الوالى كان يكره التعصب بكل أشكاله ، ويذكر فى صفحة ٧٤ أن المخالطة شرط أساسى للنقل عن الغير وأن رقاءه أعدها من أكبر ما أقدم عليه محمد على ، ويدوّن شفيق بك فى صفحة ٨٣ و ٩٥ عقيدة الوالى فى تأليف الاستقراطية المستنيرة لتنظيم الحكومة الإسلامية وفرض أنواع من التدريب والاعداد ، كل بحسب مايؤهله له استعداده العملى والبدنى ، فوضع كلا فيما صلح له . . طبقاً لخطته الشاملة من اصطناع قوة الحديد والمال والعلم صفحة ٨٦ ، ويسترشد الأستاذ غربال بك فى صفحة ٩٨ بالمثل الأعلى الإسلامى حيث يؤكد مصلحة الأمة فوق مصلحة الفرد فى نواحى الجهود الفردية الاقتصادية . وراجع الأستاذ احمد احمد الحته « لاحتكار والنظام الزراعى » صفحة ١٢٠ و ١٢٤ .

هناك اعتبارات يهون بجانبها حساب الربح والخسارة ، وأن المصلحة القومية تقتضى تنوّع الإنتاج وتكوين الصناع الماهرين ، وأن الحكومة إذا لم تقم بالصناعة والتجارة «قد يعجز القوم عن القيام بها ، وأن تبادل المنافع هى الأساس فى العلاقات الدولية على أن تكون الدولة هى المسيرة لوجوه هذا الانتفاع[١] .

وإذا كنا نرى أن محمد على باشا قد تأثر بالمبادىء الاقتصادية القويمة ، فإنه قد عمل بما وضعه آدم سمث فى كتابه « ثروة الأمم » من اصلاح فى أن الدولة يجب أن تهيمن على الشئون العامة التى لم يكن فى مقدور الأفراد والجماعات القيام بها مثل مشروعات الرى ومد السكك الحديدية كما أنه اتبع القوانين الاقتصادية الحكيمة فى الهيمنة على الأصول العامة التى لو تركت للأفراد لأفسدوها ، وكان أهم هذه الأصول ما كان خاصاً بالموازين والمكاييل إذ حوّل نظمها لما فيه فائدة الدولة وزيادة إيراداتها . فإذا كانت الاعتبارات العملية قد بررت موقفه فى مشروعاته الصناعية والتجارية والزراعية ، فقد كانت مسألة الموازين والمكاييل وأحوال العملة والمشروعات العامة من المسائل التى اتفق عليها العلماء أن تكون من ضمن أعمال الحكومات الرشيدة[٢] .

أدار محمد على باشا نظام المكاييل والموازين ، وعدله طبقاً لعقيدته ووفقا لسياسته العامة وذلك لفائدة الزراعة المصرية والمزارعين . فخفض وحدة الموازين ، وبعد أن كان هناك عدة مقاييس للفدان فى المديريات المختلفة ، وحدّ الفدان فى جميع مديريات القطر المصرى ، وبذلك

---

(١) راجع الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحات ٩٩ حيث يقول ما ذكره الأستاذ ماسينون «أن الإسلام له ميزة اقامة مساهمة الأفراد فى موارد بيت مال الأمة على قاعدة المساواة وأنه يكره التبادل الطليق من كل قيد واكتناز المال للأعمال المصرفية البحتة ، واقتراض الدولة للمال ، وفرض المكوس على السلع اللازمة للحياة . . ويعنى الأستاذ غربال بك من ذلك أن مراد الأستاذ هو تأكيد الناحية الاجتماعية أو مصلحة الأمة فى حكمه على نواحى الجهود الفردية الاقتصادية ، وقارن صفحة ١٠٦ حيث يواجه شئون التخصص والحماية ويبين ما صرح به بورنج من أن الأولى بالوالى فى مصر أن يصرف جهده فى تنمية ما تصلح له مصر كزراعة القطن وشراء المصنوعات المتقنة من أوربا اذ أن ذلك يكلفه أقل من صنع مثيلاتها فى الديار المصرية ، وقارن صفحة ١٥٩ حيث يواجه الأستاذ شفيق بك مبررات التدخل فى الشئون الاقتصادية إلى حد بعيد .

(٢) قارن الأستاذ شفيق غربال بك فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ١٥٩ حيث يقول أننا ندرك أن خطط محمد على باشا « كان من شأنها فى النهاية وعلى الرغم مما اتخذه من حيطة أن تؤدى إلى فك القيود وإزالة العقبات عن طريق التبادل الحر والجهود الفردية الطليقة » ، ونحن مع تسليمنا بهذا عقيدة منا بأن المنافسة الحرة سرف تؤدى إلى الاحتكار حيث يتفق المتنافسون على إدارة شئون الإنتاج وتوزيع نواتجه وتسويقها ، فأنا نقول بأن الدولة لا بد لها من الاشراف على الشئون العامة وأن من أهم هذه الشئون الاشراف على أحوال النقد والمواصلات وصيانة الموازين والمقاييس والمكاييل لأن فى استقرارها تحقيق نمو موارد الأمة على أصولها الصحيحة .

خفض مقياس القصبة إلى ٣٫٦٤ متراً بعد أن كانت ٣٫٩٩ متراً ، وأصبح الفدان يساوى ٣٣٣٫٣ قصبة بعد أن كان يتفاوت بين ٢٠٠ قصبة و٤٠٠ قصبة من مديرية لأخرى .

مسح محمد على باشا الأرض فى سنة ١٨١٣ تحت مراقبة نجله ابراهيم باشا وبمعرفة المعلم « غالى »[١] ، وانتهى من مسح الأراضى فى سنة ١٨٢٣ ، وبذلك استقام نظام الموازين طبقاً لسياسة عامة . وسوف نظهر أثر إبراهيم باشا فى ذلك .

أما المكاييل Hollow Measures فكانت وحدتها فى القطر المصرى أردب الغلال والحنطة . وقد تعرضت هذه المكاييل فى العهود السابقة للكثير من التلاعب والتطفيف[٢] ، ولما كان محمد على باشا هو رأس الإدارة كلها عمل على اصلاح الحال ، خصوصاً وأنه رأى كما رأى الجبرتى أن الفساد قد عم ، والظلم قد طغا على النواحى الاقتصادية والاجتماعية العامة ، وأن هذا الترتيب المظلم قد انحزم « بما حدث فى هذه الدولة من قياس الأراضى والفدن » ، فاشتد محمد على فى خطة الضبط والكشف والتحقيق بقدر حاجته الشديدة للموارد المالية لمواجهة طلبات الدولة ، وكان من وسائله ضبط نظام المكاييل ، وذلك لكى يقضى على الإسراف والتبديد والاهمال والتعسف خصوصاً وأنه عز عليه أن يرى الموارد المصرية يبددها الجهل والفوضى ، فرأى أن أول واجب على الحاكم المصلح فى البلاد الشرقية هو أن يهدم البناء القديم حيث أنه أصبح لا خير فيه لأهله ، وقضى بأن يحل نظام الحقوق محل نظام الواجبات التى كانت شائعة قبل زمانه ، وهو مع هذا لا يغير القاعدة التى نمت عليها سياسة المكاييل وإنما عمل على ضبط مبادئها والهيمنة على أصولها وفصولها حتى يتم الرخاء من ورائها .

نعم لقد كانت وحدة المكاييل هى أردب الغلال ، فوضعها على أصول مكتوبة وقسّمها

---

(١) راجع « الملكية العقارية » للأستاذ يعقوب بك أرتين صفحة ٢٠٨ وأيضاً محمود باشا الفلكى عن « الموازين والمكاييل » حيث يقول أن الفدان بعد مسح الأراضى المصرية فى عهد محمد على باشا أصبح ٣٣٣٫٣ أى ثلث ١٠٠٠ قصبة أى بمعدل للثلاث الأفدنة ، وأن مسح الأراضى بدأ فى سنة ١٨١٣ وانتهى فى سنة ١٨٢٣ وراجع فيلكس فى كتابه « تاريخ مصر ومحمد على » .

(٢) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق غربال صفحة ٤٧ حيث يظهر الحالة المضطربة التى سادت ما قبل عهد محمد على باشا ، فقد كان رزق المحتسب يتوقف على ما يفرضه على المطففين ، فكان التطفيف من مكاييل العهد الذى سبق تولى محمد على باشا شئون مصر ، وقارن صفحة ٤٩ حيث يمثل بأرض الرزق وهى المرصدة للبر والصدقة ولأهل المساجد والأسبلة والمكاتب والخيرات ، إذ زادت مساحتها واختل نظام المكاييل فيها لدرجة أضعفت إيراد الدولة ، ونشير إلى قول الجبرتى « كان الفلاحون مع الملتزمين أذل من العبد المشترى » ... خصوصاً عند قبض المال فيغالطهم المشايخ وينا كرهم الصراف والعمدة والعهدة ... ولا يقدر الفلاح على ردّهم ، فإذا سأله من بعد ذلك قال له بقى عليك حبتان من فدان أو خروبتان أو نحو ذلك . . . . راجع صفحات ٥١ — ٥٣ و ٦٧ و ٨٤ و ١٠١ من « محمد على الكبير » . ومجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحات ١٢٤ — ١٢٥ و ١٣٠ .

طبقاً للروح التى يتطلبها العدل والانصاف بل الاستقرار والاتزان ، وأقام على تنفيذها رجالا من صفوة رجاله وخيرة خبرائه . ويقول محمود باشا الفلكى أن أردب الغلال كان يساوى ١٩٧٫٧٤٧٧ لتراً وأن أقسام الأردب كانت كالآتى :

١ أردب = ٦ ويبة = ٤٨ ملوه = ٣٨٤ ربعة = ٧٦٨ ثمنه

١ أردب = ١٢ كيله = ٩٦ قدح = ١٥٣٦ خروبه

١ أردب = ٢٤ ربع = ١٩٢ نصف قدح = ٣٠٧٢ قيراط

وأن الويبة = ٢ كيله والكيله = ٢ ربعه والربع = ٢ ملوه

والملوه = ٢ قدح والقدح = ٢ نصف قدح والنصف قدح = ٢ ربعه

والربعة = ٢ ثمنه والثمنة = ٢ خروبة والخروبة = ٢ قيراط

وبعد أن كانت المكاييل فى أوائل عهد محمد على باشا مختلفة من مديرية إلى أخرى ، فقد شرع فى توحيدها ، خصوصاً وأن هذه الاختلافات كثيراً ما كانت تدعو إلى الاضطراب وعدم استقرار الأسعار وتوجيهاتها . وقد أدى توحيد المكاييل إلى التقدم الذى نشده الوالى فى الزراعة والتجارة بل والصناعة والإدارة المالية . وقد أنشأ نظام الشون ، فكان نظام شونة الإسكندرية من الوسائل الفعّالة فى استتباب الحال إذ قرر مكيال الأردب بها لجميع أنحاء البلاد . ولا يخفى أن نظام الاحتكار الذى اتبعه محمد على باشا ساعد على سرعة تنفيذ التوحيد فى المقاييس والموازين والمكاييل .

وقد عمل محمد على باشا على تحويل المكاييل إلى موازين ، واتبع فى ذلك النظام المئوى الفرنسى ، ولهذا نمت التجارة على أصول ثابتة القواعد والمبادىء ، خصوصاً وأن تجارة الإسكندرية أخذت تتبع الوزن بدلا من المكيال[1] ، وأصبحت العلاقة بين المقاييس والموازين والمكاييل مستقرة فى الآتى :

أردب القمح يزن ٣٠٠ رطل ، أردب الفول يزن ٣٢٠ رطل ، أردب الشعير يزن ٣٤٠ رطل ، أردب بذرة القطن يزن ٢٧٠ رطل ، أردب العدس يزن ٣٣٠ رطل .

الأرب = ٢٢ ربعه بدلا من ٢٤ ربعة ، وإذا كان المسموح للبائع مقابل المواد الغريبة فيساوى ٢٠ ربعة .

المبحث الخامس : الصادرات والواردات

كانت لمصر علاقات مع بلاد أوربا وآسيا وأفريقيا ، وكانت أهم البلاد المتعامل معها

---

(١) راجع يعقوب أرتين فى كتابه « الملكية العقارية » صفحة ٢٢٣ .

هى إنجلترا والنمسا وتوسكانيا وفرنسا واليونان والشام وبلاد المغرب ، غير أنه بعد سنة ١٨٣٨ بدأ نفوذ إنجلترا التجارى يظهر فى مصر إذ سيطرت هـذه البلاد على جزء كبير من تجارة الصادرات والواردات المصرية . وبهذا قلل ما كان لإيطاليا والنمسا من النفوذ التجارى الذى استمر مدة طويلة أثناء العصور الوسطى والفترة التى تلتها ، ويمكن الاستدلال على هذا من الاحصائية التالية التى يظهر منها جلياً كبر حصة إنجلترا فى تجارة الصادرات والواردات المصرية :

الدولة	١٨٣٩		١٨٤٠	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف
إنجلترا ومالطة	٣٣٢	٣١٥	٣٨٣	٢٧٢
النمسا	١٤٩	٢٠٢	١٩٨	٢١٨
توسكانيا	١٣٩	١٨٠	١٤١	١٥١
فرنسا	١٣٨	١٦٠	١٤١	١٥١
اليونان	١١	٧١	٢٥	١١٩
الشام	١	١٥	٢١	٣٤
بلاد لبنان وما جوارها	٧٥	١٥	٢١	٢٧
بلاد المغرب	٣	١١	١٥	١٠
الدول الأخرى	١٥٢	٣١	٥٥	١٨
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

وكانت مصر تصدر القطن والأرز والحبوب والمنسوجات والتمر والخضر الجافة ، وتستورد المنسوجات والأخشاب والحديد والنحاس والورق والعقاقير والفحم .

وفيما يلى بيان لصادرات وواردات الإسكندرية[1] فى سنتى ١٩٢٣ و١٨٤٣ .

	الصادرات	الواردات
سنة ١٨٢٣	١٥٨٤٨٦٤ جنيه	٨٠٤٥١٩ جنيه
سنة ١٨٤٣	١٨٠٦٨٨٠ جنيه	٢٤٧٠٩٢٠ جنيه

(١) راجع على مبارك باشا الخطط التوفيقية الجزء السابع صحيفة ٥٩ .

وليست هناك إحصاءات دقيقة عن مجموع الصادرات والواردات غير أننا نورد فيما يلى إحصائية عن التجارة الخارجية فى سنة ١٨٣٦[1] .

الصادرات	٢ر٠٧٦ر٠٠٠	جنيه
الواردات	٢ر٥٧٦ر٠٠٠	جنيه
المجموع	٤ر٦٥٢ر٠٠٠	جنيه

وكانت معظم الصادرات من القطن والبذرة والمواد الغذائية والعقاقير والعطور ومواد الصباغة كما يؤخذ من الجدول الآتى :

مفردات الصادرات فى سنة ١٨٣٦

المحاصيل	القيمة بالجنيه	النسبة المئوية	المحاصيل	القيمة بالجنيه	النسبة المئوية
قطن وبذرة	٩٢٠٠٠٠	٤١ر٣	مواد غذائية	٣٠٠٠٠٠	١٤ر٥
العقاقير والعطور والصباغة	٢٤٤٠٠٠	١١ر٧	منسوجات	٦٢٠٠٠	٣
محاصيل صناعية أخرى	٥١٠٠٠	٢ر٥	بضائع أخرى	٤٩٩٠٠٠	٢٤
			المجموع	٢٠٧٦٠٠٠	١٠٠

أما الواردات فمعظمها منسوجات ومواد بناء ومحاصيل صناعية كما تؤخذ من البيان الآتى :

مفردات الواردات فى سنة ١٨٣٦

المحاصيل	القيمة بالجنيه	النسبة المئوية	المحاصيل	القيمة بالجنيه	النسبة المئوية
منسوجات	٩٨٠٠٠٠	٣٨	مواد البناء	٤٨٤٠٠٠	١٩
محاصيل صناعية	٢٠٠٠٠٠	٨	مواد غذائية	٨٢٠٠٠	٣
عقاقير وعطور	٥٧٠٠٠	٢	وقود	٤٨٠٠٠	٢
بضائع أخرى	٧٢٥٠٠٠	٢٨			
			المجموع	٢٥٧٦٠٠٠	١٠٠

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة والأرقام مقربة إلى أقرب ألف ولا يخفى أن سنة ١٨٣٦ تدل على تألق نجم محمد على باشا فى مضمار التجارة والنشاط الاقتصادى .

وقد ورد فى بعض المصادر أن صادرات مصر وارداتها مع بعض الدول كانت فى مجموعها كالآتى مقدرة بالجنيه المصرى :

	١٨٣٩	١٨٤٠	١٨٤٩
صادرات	٨٧٢و٧٤٠	٨٣٠و٤٨٠	٧٤٠و٦٦٠و١
وردات	٧٠٢و٧٩٧	٠٠٥و٩٧٩	٠٦٠و٤٧٤و١
المجموع	١ر٥٣٨ر٥٧٤	١ر٤٥٩ر٨٣٥	٣ر١٣٤ر٨٠٠

وإذا كان لهذه المصادر من معنى فإنها تدل على النتائج التى نجمت من تغيير السياسة التجارية من ضروريتها الأولى إلى مقتضياتها الأخيرة . فقد تدخلت السياسة البريطانية فى مصر فى عهد محمد على باشا فى سياسته الأمبراطورية فى حروب اليونان والشام ، وفى سياسته النقدية فى سنة ١٨٣٦ وفى سياسته التجارية فى معاهدة ١٨٤١[1] .

الفصل الثامن

الإدارة المالية

١ — جباية الضرائب ٢ — الإيرادات — أرباح الاحتكار — ضريبة النفوس الضرائب الجمركية — الضرائب الأخرى ٣ — المصروفات ٤ — ميزانية الدولة .

لما كان محمد على يريد أن يكوّن أمبراطورية مصرية متسعة الأطراف ، كان عليه أن يعيد النظر فى إدارة البلاد المالية ، لتنمية موارد الدخل الحكومى حتى يصير من الممكن تغطية النفقات التى يتطلبها تحقيق المشاريع الحربية والاقتصادية المختلفة التى كانت من ضروريات إنشاء الأمبراطورية[2] .

وقد كان من تأثير تعديل أنظمة المالية العامة أن زادت إيرادات الحكومة زيادة كبيرة ، فبينما لم تكن هذه الإيرادات فى عهد الحملة الفرنسية وأوائل حكم محمد على تزيد عن مليون جنيه

---

(١) قارن « الاقتصادى الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٥٨ — ٧٨ حيث تشرح سياسة محمد على باشا وأثرها فى الصناعة والتجارة التى نشأت عنها وعن سياسة الوالى العامة .

(٢) راجع الدكتور « صبرى الصربونى » فى كتابه « الأمبراطورية المصرية تحت حكم محمد على » صفحات ٥٨٠ — ٥٨١ .

نراها وصلت فى سنة ١٨٤٢ إلى ٢٫٩٢٦٫٦٢٥ جنيهاً ، أى نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، وبرغم دقة محمد على فى الإدارة المالية فقد نرى أن هذه الإدارة تعرضت للاضطراب والاختلال فى بعض فترات عهده . ففى سنة ١٨٣٨ قدرت الإيرادات بنحو ٣٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وبرغم ضخامة هذا المبلغ ، فقد أصبحت مصر مستغرقة بالديون ، كما أن الخزانة المصرية كانت خاوية ، وذلك لأن الوالى كان مديناً للتجارة الخارجية على الحساب بأكثر من مليون جنيه ، وكانت متأخرات الجيش لا تقل عن ١٢٠٫٠٠٠ جنيه وارتفعت نفقات الصيانة فى هذا الوقت بما لا تقل عن ٧٥٫٠٠٠ جنيه . وكان مرد هـذا الاضطراب هو ما دخل على الإدارة المالية من مواطن الضعف[١] .

المبحث الأول : جباية الضرائب

كانت الضرائب مرهقة فكان الفلاح لا يدفع ما يطلب منه إلا بالقوة واستعمال الكرباج . وفى حالة التوقف عن دفع الضريبة كانت الأرض تؤخذ من الفلاح وتعطى لمن يتعهد بسداد المتأخر من الضرائب . وهـذا المتعهد كان له الحق فى أن يسخر الفلاح فى زراعة الأرض ويجبره على تسليمه قدراً معيناً من محصولات كل فدان : وحين كانت تتراكم المتأخرات كان الفلاحون يهجرون قراهم هرباً من دفع الضرائب وخوفاً من الظلم الذى كان يرتكب ضد من لا يدفعها[٢] .

والمركز هو المسئول عن جبايته الضرائب من القرى التى فى دائرته . وكافة مشايخ القرى مسئولون عن جباية الضرائب فى قراهم . ولما كانت الضرائب مرهقة فقد كان يحدث أن يتوقف الكثيرون عن دفعها . وفى سنة ١٨٣٩ فكر محمد على فى نظام يساعده على جمع الضرائب المتأخرة فجعل أفراد كل قرية مسئولين مسئولية تضامنية فى أداء ما عليهم ؛ كما جعل قرى كل منطقة مسئولة أيضاً مسئولية تضامنية فى دفع ما فرض عليها . ولا شك أن مثل هذا النظام يضعف همة المزارعين عن العمل ، وقد كانت له نتائجه فى قلة الإنتاج الزراعى[٣] .

ولما اضطر محمد على أن يتخلى عن النظام التضامنى فى دفع الضرائب التجأ إلى نظام آخر هو نظام العهد : وهو أن يعهد إلى بعض الأعيان ورجال الإدارة والعسكرية بجباية الضرائب

---

(١) راجع الدكتور « محمد صبرى » الأمبراطورية المصرية تحت حكم محمد على باشا صفحة ٨٥٠

(٢) قارن تقرير بطرس باشا غالى عن الوثائق الخاصة بضرائب الأراضى وقد أشار إليها من كتاب « الملكية العقارية » تأليف يعقوب باشا أرتين صفحة ٧٧ بالانجليزية .

(٣) راجع عبد الرحمن بك الرافعى « الحركة القومية » حيث ينقد نظام محمد على باشا فى الاحتكار وضعف المواهب القومية من جرائه .

فى منطقة معينة . وهـذا يشبه إلى حد ما نظام « الالتزام » ولـكنه يختلف عنه فى أن « الملتزم » كان يجبى ما يشاء من الضرائب فى حين أنه لا يحق للمتعهد أن يجبى من الفلاحين أكثر من الضرائب المقررة[١] . ومع هذا فقد أدى نظام العهد إلى كثير من المظالم إذ كان المتعهدون يستغلون جهود الفلاحين حسبما يتراءى لهم ويعاقبون المقصرين منهم عقوبات شـديدة مما دعا كثيراً من الفلاحين إلى هجر قراهم ، غير أن الحـكومة كانت ملزمة أن تعيد الفارين إلى بلادهم . ومثل هذا النظام يكاد يكون نوعاً من الرق إذ لم يكن الفلاح يظفر بأكثر من معيشة الـكفاف وهو مع هـذا مفقود الحرية خاضعا للمتعهدين ورجال الإدارة لا يكاد يجد من قسوتهم وظلمهم مهرباً .

وقد رأى محمد على باشا أن يعمل على تنظيم الحال بعد أن فسدت مواطن الإدارة المالية أخيراً أثناء انشغاله بالحروب حتى خرج بعض موظفيه عن القواعد الأساسية التى وضعها فى أول عهده . ففى سنة ١٨٣٨ مثلا قدرت الإيرادات بما لا يقل عن ٧٢٠ر٠٠٠ كيس أى ٣ر٦٠٠ر٠٠٠ وبالرغم من ضخامة هذا المبلغ بالنسبة لعصر محمد على باشا ، فإن الخزينة المصرية كانت خاوية ، وأصبح الباشا عندما يصدر القطن إلى لانـكشير بواسطة « بيت بريجز المستقر فى مصر وإنجلترا » يعتمد على هذا البيت ، فيكلفه أن يخصم على ثمن بيع القطن نفقات تعليم الشبان المصريين بإنجلترا واسكتلانده وإصلاح سفينة حربية له فى إنجلترا ، وقس على ذلك معاملاته مع مرسيليا وتريستا ومع بمباى وامتدادها للأقطار الافريقية والجزيرة العربية وأقاليم العالم العثمانى[٢] ، وهذه الطرق التجارية عرضت سياسة محمد على باشا إلى بعض الانتقادات ، فقال قائل من المراجع الأوربية أن محمد على باشـا كان مديناً للمتاجر الأجنبية بأكثر من مليون ريال ، وأن المتأخرات عليه للجنود بلغت ١٢٠٠٠٠٠ كيس أى ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه كما ارتفعت نفقات الصيانة[٣] بما فى ذلك البحرية المصرية إلى ٧٥٠٠٠ جنيه حيث بذل أموالا جمة لشراء السفن وتسليحها وجمع رجال البحر القدامى

---

(١) راجع « الملـكية العقارية » تأليف يعقوب باشا أرتين بالإنجليزية صفحة ٨٠ حيث يقول أن الاحتكار التجارى وحروبات محمد على الـكثيرة والصرف على أجزاء أمبراطورية دعت إلى كثرة المتأخرات من الضرائب فى الـكثير من الأقاليم « فقرر فى سنة ١٨٣٩ تغريم الأقاليم الغنية متأخرات الأقاليم الفقيرة العاجزة ، ولما رأى أن ذلك يعجز المديريات الغنية قرر أن يورط من حوله من أغنياء الدولة الذين اغتنوا من جراء حروباته ، ففى سنة ١٨٤٠ أجبرهم على قبول نظام العهد وبه يتحملون ديون المديريات المتأخرة والضرائب السنوية المستحقة . وبذلك أصبح أصحاب العهد دائنين يعملون على تحصيل ديونهم وفوائدها فهل عملوا على مساعدة المزارعين ؟ صفحة ٨١ .

(٢) راجع « محمد على الـكبير » صفحة ١٠٨ للأستاذ شفيق بك غربال .

(٣) راجع « الدكتور صبرى الصربونى » فى كتابه « الأمبراطورية المصرية » فى عهد محمد على باشا صفحات ٥٨٠ — ٥٨٣ . ومجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة ١٤١ و١٦٥ .

وإعداد الجُـدد ، وأنه لما تحطم الأسطول المصرى الأول فى خليج نافارينو استقر رأيه تواً على بناء أسطول جديد فى دار الصناعة بالإسكندرية وكان يوم إنزال السفينة الأولى منه فى البحر كاملة العدد والعدة من أيامه المشهودة[١] . وإذا قيل إن سبب كثرة المصروفات هو عدم دقة تنظيم الإدارة المالية وكثرة الحروب التى اشتبك فيها محمد على باشا واختلاف أسعار السلع فى الأسواق الأوربية من سنة إلى أخرى وطروء ظروف طبيعية كنقص النيل مما يؤدى إلى قلة المحصول[٢] وأن محمد على باشا صرح لقنصل فرنسا بأن ديونه فى سنة ١٨٤٠ بلغت ثمانين مليونا من الفرنـكات ، فإن الأستاذ شفيق بك غربال يقول « وقد نوّه المنوهون بتمكن محمد على من القيام بكل ما قام به دون أن يستدين . وقد كان معاصروه يتوقعون له الإفلاس المالى سـنة بعد أخرى ، وفى كل سنة لا يحدث ما توقعوه » ، وأنهم نسبوا تلك الحقيقة إلى أن محمد على باشا كان لا يخرج الفرش قبـل أن يعرف أين يضعه . ويقول الأستاذ شفيق بك غربال أن محمد على باشا لم يستدن ولم يفلس لأنه حرم نفسه ورعيته من أكثر أرباحه وأرباحهم فى الزراعة والصـناعة والتجارة ، « فـكان شأنه شأن المشتغل بعمل صناعى يضيف ربح كل سنة لرأس المال أو ينفقه فى إضافات وتحسينات ولا يمسك منه إلا قدراً يسيراً . هذا هو السر » .

والحق أن محمد على باشا بعد أن استقر مركز مصر السياسي عمل بمساعدة إبراهيم على القيام باصلاحات شاملة فيما بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٤٦ ، وأنه برغم هبوط أسعار الغلات المصرية فى الأسواق الأوربية هبوطاً كبيراً وبالأخص فى سنة ١٨٤٣ نظر إلى المستقبل متفائلا ، وعمل على التوازن الاقتصادى المنشود وذلك بفضل موارده وإعادة موازينها وحسن حكمته وتمام تصرفه . ونحن نتساءل عمّا إذا كانت حالة العسر هى التى دفعته إلى رغبته الشديدة فى تحقيق الاصلاح المالى واستخدام المسيو روسيه Rousset الذى ترك خدمة وزارة المالية الفرنسية بموافقة حكومته فى سنة ١٨٤٤ ليعاون محمد على فى إصلاح أحوال مصر ، وتخليص حسابات مصر من القيودات العديدة والتقاليد القـديمة التى فرضتها سوء الحالة أثناء حروب محمد على العديدة . فعمل روسيه مع المختصين على تبسيط الاجراءات ، وطبق نظام المراقبة والإشراف على الوزارات والإدارات التابعة لها . وأخيراً تألفت لجنة فى سنة ١٨٤٦ لاقتراح خير الأنظمة الإدارية والمالية ، فاقترحت اللجنة إنشاء ميزانية للدولة ، ووافق محمد على باشا على ذلك ، وبذا دخل تحسين هائل على الإدارة المالية ، وبلغت الإيرادات فى سنة ١٨٤٦ مبلغ ٨٤٢ر١٦٠ كيس أى ٤ر٢٠٠ر٨٠٠ كما بلغت المصروفات ٤٠٩ر٠٠٠ كيس أى ٢ر٠٤٥ر٠٠٠ .

(١) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق غربال صفحة ١١١ .

(٢) راجع « التطور الاقتصادى فى مصر » للأستاذين البراوى وعليش صفحة ٥٠ .

وهذا فيه مافيه من دروس الاقتصاد للحكام والمحكومين . أم إذا كان محمد على باشا قد عرف كيف يدير شئونه العامة بالتوجيه ؟ ولنا أن نتساءل عما إذا كانت سياسته تعتمد على التبادل النقدى أم على التبادل النوعى ، أم إذا كانت سياسته قد وازنت بين موارد الاستثمار وبين موارد الادخار ، وعما إذا كانت سياسته النقدية والمصرفية تتطلب عناية خاصة لتقرير مصير القومية على ضوء الدولية التى اتصف بها معاونوه من الأجانب والمتمصرين ؟

ولما كانت النقود فى هذا العهد قليلة فإن محمد على كان يجمع الضرائب محاصيل زراعية ، وكان أن أنشأت الحكومة مخازن تجمع فيها الحاصلات وتخزنها حتى تبيعها فى داخل البلاد أو فى خارجها بالسعر المتغير الذى يناسبها مع عدم استقرار قيمة الريال نفسه .

وقد حدث تطور فى موارد الدخل الحكومى وطرق إنفاقه وفيما يلى سوف تعرض لأهم أبواب الإيرادات وأهم أبواب المصروفات ثم نورد نموذجاً لميزانية الدولة فى هذا العهد .

المبحث الثانى : الايرادات

وضع الوالى نظاما جديدا للضرائب ، وكانت أغلب الضرائب مفروضة على « الأراضى الزراعية » لأن نصيب استغلال الأرض التى كانت ملك محمد على كانت تقابل الضريبة . أما الصناعة والتجارة فقد كانت الحكومة تحتكرها ولذلك فإن الضرائب التى كانت تجبى من الصناع والتجار كانت قليلة ، وحل محلها أرباح احتكار الصناعة والتجارة .

وقد كانت أهم موارد الدخل الحكومى هى ضريبة الأراضى الزراعية ثم أرباح الاحتكار ، وضريبة النفوس ، والضرائب الجمركية .

الضرائب على الأراضى : بعد أن مسح محمد على الأراضى فى سنة ١٨١٣ قرر فرض ضريبة ثابتة عليها ، وكانت الضريبة على الفدان تتبع جودة الأرض ومقدار خصوبتها ، وكانت الضرائب تتراوح بين أربعة قروش ونصف قرش وتسعة وأربعين قرشاً ، إلا أنه فيما بعد زادت ، فكانت الضرائب نتيجة لازدياد حاجة الحكومة إلى المال ، كما زادت حصيلة الضرائب على الأراضى نتيجة لزيادة نفقاتها ولزيادة مساحة الأرض الزراعية ، وفيما يلى بيان[1] بمساحة الأرض المزروعة والضرائب المفروضة عليها ومتوسط ضريبة الفدان وذلك فى سنة ١٨٢١ .

---

(١) الأمير عمر طوسون « مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن » ص ٢٩٦ إلى ٢٩٨ وقارن قطاوى « عصر محمد على طبقاً للمراجع الروسية » صفحة ٤٩٥ ، فنرى أن الضرائب على الأراضى الزراعية بلغت فى القاهرة نحو ٧٨ قرشاً للفدان وقارن « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال صفحة ١٠٢ .

الجهة	المساحة المزروعة	متوسط ضريبة الفدان		مجموع الضرائب
		بارة	ص	جنيه
الوجه البحرى	٩٧٠٦٤٠	٢٧	٣٠	٢٩٧٧٦٦
الوجه القبلى	١٠٦١٢٦٥	٠٧	٣٤	٣٦٢٧٤٥
القطر المصرى	٢٠٣١٩٠٥	٢٠	٣٢	٦٦٠٥٤١

ولم يكن يعفى من الضرائب فى هذا الوقت إلا أراضى الوسية ، التى تركها محمد على الملتزمين طول حياتهم ، ثم الأباعد والشفالك ، غير أن مشايخ البلاد كانوا يعفون من دفع الضرائب المستحقة على خمسة أفدنة فى كل مائة فدان وذلك نظير ما يؤدونه من الخدمات للحكومة وهذه الأراضى المعفاة كانت مسموح المشايخ أو « مسموح الضبطية » . ويقول الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » أن محمد على تصرف فى مساحات واسعة على رجال ارستقراطيته وأفراد بيته بشروط مختلفة أهمها شرط الاصلاح والاستغلال[1] .

وفى عهد محمد على كانت الضرائب على الأرض — كما كانت فى كل العهود السابقة — أهم مورد لإيرادات الحكومة إذا أنها كانت تساوى حوالى ٤٥ ٪ من مجموع هذه الإيرادات وذلك فى سنة ١٨٣٣ .

أرباح الاحتكار :

احتكرت الحكومة — كما بينا وبيّن الاستاذ الحته — كثيراً من الحاصلات الزراعية والصناعية . وكان نظام الاحتكار فى مجموعه يعود على الحكومة بجزء من دخلها يمكن تقديره (فى سنة ١٨٣٣) بما يساوى ١٨ ٪ من مجموع الدخل .

وفى سنة ١٨٢١ — مثلا — كانت أرباح الحكومة من احتكار بعض الحاصلات الزراعية كما أوردها الحته وولكنسون فى كتابه «مصر الحديثة واثيوبيا» الجزء الأول كما يلى :

المحصول	ثمن الشراء بالقرش	ثمن البيع بالقرش	الكمية المباعة بالأردب	ربح الحكومة بالجنيهات
القمح	٣٠	٥٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
الفول	٢٠	٣٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
الذرة	٢٠	٣٢	٣٠٠٠٠	٣٦٠٠
الفاصوليا	٢٠	٢٧	٢٥٠٠٠	١٧٥٠

(١) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ غربال بك صفحة ١٠٣ حيث يقول أن الأرض استمرت مصدر أهم موارد الوالى من حيث الضرائب كما أصبحت أهم مصدر لتغذية التجارة الخارجية وقارن الجبرتى جزء رابع .

وقد بلغت أرباح الاحتكار فى مجموعها حوالى ٣٣٥٠٠٠ جنيه وهو ما يعادل حوالى ٢٨ ٪ من مجموع الإيرادات البالغ قدرها ١٫١٩٩٫٧٠٠ فى هذا العام[١] .

وقد كان احتكار القطن يعود على الحكومة بأرباح عظيمة كما يؤخذ من البيان التالى :

السنة	المبيعات بالبالة	الثمن الكلى	ربح الحكومة
١٨٣٤	٤٢٩٠٦	٣٥٣٠٥٥	١٩٨٥٩٣
١٨٣٥	٩٥٠٠٩	١٠٢٧٤٤١	٦٨٥٤٢٠
١٨٣٦	١١٠١٤٠	١١٦٤٩١٥	٧٦٨٤١١
١٨٣٧	١٣٤٠٩٥	٨٩٥٤٤٧	٤١٢٧٠٥
١٨٣٨	١١٢٤٧٢	٩٠٤٣٧٨	٤٩٩٤٧٩
١٨٣٩	٥٩٩١٠	٤٤٠٩٤٤	٢٢٥٢٦٨
١٨٤٠	٦٢٦٣٧	٤٠٤٩٩٧	١٥٠٧٠٤

غير أنه فى أواخر أيام محمد على بدأ الفشل يدب إلى نظام الاحتكار فقلت أرباح الحكومة منه وفى الاحصائية السابقة نجد أرباح احتكار القطن قد أخذت فى الهبوط من بعد سنة ١٨٣٦ [٢] .

ضريبة النفوس :

ويلى أرباح الاحتكار فى الأهمية ضريبة النفوس . وكانت هذه الضريبة تجبى من الأفراد الذكور متى بلغوا الثانية عشرة من عمرهم وهى تقدر بجزء من اثنى عشر جزءاً من مقدار دخل الشخص . وكانت تتفاوت بين ١٥ قرشاً و ٥٠٠ قرش فى السنة . وهذا الضريبة كانت تجبى من سكان المدن أما سكان القرى فكانوا يدفعون بدلا منها ضريبة أخرى فرضت على المنازل . وكان ما يجبى من هذه الضريبة يعادل نحوا من ١٤٫٥ فى المائة من مجموع إيرادات الدولة (فى سنة ١٨٣٣)[٣] .

---

(١) راجع قطاوى « عصر محمد على » على ضوء المراجع الروسية ١٨١٩ — ١٨٣٣ صفحة ٤٠٨ — ٤٠٩ .

(٢) قارن مانجان فى كتابه « تاريخ مصر » صفحة ٣٨٧ وأيضاً سنت جون فى كتابه « مصر ومحمد على » صفحة ٤٧١ . وجليدون « مذكرة عن القطن فى مصر » صفحات ٤٥ — ٥٤ .

(٣) كانت الضرائب المباشرة عبارة عن ١ — الخراج أو الميرى على الأراضى الزراعية ٢ — وضريبة النفوس أى فردة الرؤوس وقيمتها بنسبة الموظفين وذوى الرواتب ، وكانت تعادل مرتب شهر وتختلف نسبتها على الفلاحين وتتفاوت على ألا تقل عن ١٥ قرشاً ٣ — الجزية التى يدفعها غير المسلمين ٤ — ضرائب على النخيل ٥ — ضرائب على آلات النسيج وقدرها ٣٦ قرشاً فى الشهر .

الضرائب الجمركية :

لم تكن الضرائب على الصادرات والواردات بأكثر من ٣ ٪ من إيرادات الحكومة فى هذا العهد، وذلك لأن الحكومة كانت تحتكر معظم تجارة الصادر والوارد . غير أنه كانت توجد جمارك داخلية بين مدينة وأخرى فى داخل البلاد . وكان يجبى على البضائع التى تنقل من بلد لآخر عوائد دخولية تقدر بمبلغ ١٢ ٪ من قيمتها ، وقد بلغت هذه العوائد فى سنة ١٨٣٣ حوالى ٧ ٪ من مجموع إيرادات الحكومة[١] .

الضرائب الأخرى :

من الضرائب الأخرى الضريبة على الماشية ، وتقدر بعشرين قرشاً فى السنة عن البقر والجاموس وأربعة قروش عن الجمال والنعاج . والضريبة على النخيل وتقدر بقرش ونصف قرش عن النخلة الواحدة فى السنة . ورسوم الصيد وعوائد الراقصات والموسيقيين والحواة ، ورسوم الشركات وقد أوردها سانت جون فى كتابه « مصر ومحمد على » .

المبحث الثالث : المصروفات

أما مصروفات الحكومة فكانت تصرف معظمها على الجيش مباشرة أو غير مباشرة ، وفى ميزانية ١٨٣٣ بلغت ميزانية الجيش نحو ٣٠ ٪ من مجموع المصروفات ، وبلغت ميزانية البحرية نحو ١٥ ٪ . ومعظم المصروفات الأخرى كانت على المصانع وعمالها ومبانيها وآلاتها والمدارس الحربية .

وأهم ماعدا هذا من المصروفات مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح — وكانت تبلغ حوالى ١٠ ٪ من مجموع المصروفات (سنة ١٨٣٣) — ومرتبات الكتبة والموظفين ، ومعاشات المتقاعدين ونفقات قافلة الحج ، والجزية .

فأهم المصروفات إذن ، كانت المصروفات التى تمس الجيش ، أما مباشرة أو غير مباشرة ، وقد زادت المصروفات فى هذا العهد زيادة كبيرة اقتضاها الصرف على جيش مصر الكبير وعلى أسطولها وعلى المصالح اللازمة لمعدات الجيش والأسطول[٢] .

---

(١) كانت الضرائب الجمركية أهم الضرائب غير مباشرة ، وكانت الضرائب غير المباشرة عبارة عن ١ — الرسوم الجمركية المتحصلة من جمارك بولاق ودمياط والإسكندرية ورشيد والسويس ومصر القديمة ٢ — عوائد الدخولية على البضائع المتنقلة فى داخل القطر ٣ — رسوم مختلفة مفروضة على الصيد والملح والأسماك والمراكب والتركات الخ . راجع « أثر الاحتكار فى النظام الزراعى » للاستاذ الحته .

(٢) راجع الدكتور صبرى الصربونى فى كتابه « الأمبراطورية المصرية فى عهد محمد على » صفحة ٥٨٣ . ومجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحات ١٤١ — ١٤٤ .

ميزانية الحكومة :

الميزانية هى كشف تقديرى بالإيرادات والمصروفات الحكومية عن سنة مقبلة . ولم يكن لمصر عهود بالميزانية — المعمولة على النمط الأوربى — قبل الحملة الفرنسية إذ بدأ مدير الشئون المالية الفرنسى يعمل ميزانية للحكومة . وقد سار محمد على على هذه الطريقة بأن كان فى ميزانية كل عام يقدر الإيرادات والمصروفات للسنة المقبلة وفيما يلى بيان بميزانية الحكومة فى بعض السنين .

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٢١	١١٩٩٧٠٠	٩٤٧٠٠٠
١٨٣٣	٢٥٢٥٢٧٥	١٩٩٩٠٧٠
١٨٤٢	٢٩٢٦٦٢٥	٢١٧٦٨٦٠

ونلحظ أن الإيرادات كانت دائماً أكثر من المصروفات . ولكن ذلك لا يعنى إبقاء فائض فى خزينة الدولة ، وإبقاء مثل هذا الفائض يخالف أسس المالية العامة الصحيحة ؛ ولكن الحكومة كانت مضطرة إلى تقدير المصروفات بأقل مما قدرت به الإيرادات ، وما ذلك إلا لأن الضرائب المفروضة كانت لا تجبى كلها ، وإنما كان يتوقف عن دفع بعضها الأهالى نظراً لسوء حالتهم المالية . والنتيجة أن الإيرادات — بعد خصم المتأخرات — كانت لا تزيد كثيراً عن المصروفات .

وفيما يلى سوف نعدد أبواب الإيرادات والمصروفات كما ظهرت فى ميزانية سنة ١٨٣٣[1] التى تعرضها نموذجاً للميزانيات فى هذا العهد .

المبحث الرابع : ميزانية سنة ١٨٣٣

من هذه الميزانية تتبين الروح التى دخلت على نظام الحكم فى ضرورة موازنة الدخل بالمصروفات . وكان محمد على باشا يرى أن ميزانية الدولة لا بد أن تضىء له الطريق فى تقدير استثمارات الدولة مع مدخراتها ، وتوجيه التوازن لما فيه رفع الإنتاج العام وتقدير عوائده لإدراك الأهداف التى كان يسعى لتحقيقها فى عهده .

---

(١) راجع عبدالرحمن الرافعى بك فى كتابه « الحركة القومية » . ومانجان فى كتابه « تاريخ مصر » .

أولا : الإيرادات	جنيه
الميرى أو الضريبة العقارية	١١٢٥٠٠٠
ضريبة النفوس	٣٥٠٠٠٠
العوائد على الحبوب (عوائد دخولية)	١٨٠٠٠٠
ربح الحكومة من احتكار القطن والنيلة والأفيون والسكر والنبيذ والأرز والعسل والشمع والحناء وماء الورد وبزر الكتان وبزر السمسم وبزر الخس القرطم والحرير والزعفران والنتر	٤٥٠٠٠٠
ربح الحكومة من نسيج الأقمشة وبيعها	٦٠٠٠٠
« « « مصنع الأثواب الحربية	٤٧٥٠٠
دخل الحكومة من جمرك الإسكندرية وعوائد الدخولية	٣٠٠٠٠
« « « « دمياط وبولاق	٣٦٧٦٥
« « « « مصر القديمة	٨٠٠٥
« « « « السويس والقصير	٣٠٠٠٠
« « « « أسوان	١٢٥٠
رسوم الصيد فى بحيرة المنزلة	١٣٧٥٠
« الملح والمراكب والأسماك	١٧٥٠٠
المكوس على البضائع السورية الآتية من طريق البر	١٠٠٠
ربح الحكومة من الجير والمصيص والأحجار	٢٢٠٠٠
عوائد السوائل	١٣٨٥٥
« السنامكى	١٣٠٠
عوائد الصيد فى بحيرة قارون والمكوس بالفيوم	٢٩٠٠
ربح الحكومة من الجلود الخام والمدابغ	٣٥٠٠٠
المكوس فى الوجه البحرى والقبلى	١٦٠٠٠
عوائد الراقصات والموسيقيين والحواة	٢٥٠٠
« المواشى المخصصة للذبح	١٠٠٠٠
« صب الفضة والذهب	٢٢٥٠
رسوم التركات (بيت المال)	٦٠٠٠
ينقل بعده	٢,٤٨٢,٥٧٥

تابع الإيرادات	جنيه
تابع ماقبله	٢ر٤٨٢ر٥٧٥
عوائد الوكائل والأسواق فى الوجه القبلى	٢٠٠٠
رسوم الخرج	٣٢٠٠
ربح دار الضرب	١٥٠٠٠
ربح بيع الحصر	٤٠٠٠
« « النطرون	٣٠٠٠
« « الصودا بالإسكندرية	١٥٠٠
« « ملح النشادر	٢٠٠٠
عشور النخيل	٢٠٠٠٠
أجرة السفن المملوكة للحكومة	١٢٠٠٠
مجموع الإيرادات	٢ر٥٤٥ر٢٧٥
ثانياً : المصروفات	
ميزانية الجيش	٦٠٠٠٠٠
مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح	١٩٩٢٩٥
مرتبات الكتبة والموظفين	١٠٠٠٠٠
معاشات الملتزمين الذين ألغى التزامهم	١٧٥٠٠
نفقات قافلة الحج	١١٠٠٠
نفقات الفابريقات وأجور العمال	١٠٨٠٠٠
نفقات إنشاء القصور والفابريقات والقناطر والجسور	٩٠٠٠٠
أموال مرسلة إلى الاستانة	٦٠٠٠٠
ميزانية موظفى البحرية ورجالها	٣٠٠٠٠٠
مخصصات لصيانة قصور الوالى	٥٠٠٠٠
مخصصات غذائية للموظفين	٢٥٠٠٠
أجور الخيالة الترك غير النظاميين (الباشبوزق)	٣٢٥٠٠
أجور العربان	٢٥٠٠٠
معاشات للأرامل والنساء	٣٠٠٠٠
ينقل بعده ...	١ر٦٤٨ر٢٩٥

تابع المصروفات	جنيه
تابع ما قبله	١٫٦٤٨٫٢٩٥
أشياء مجلوبة من أوربا برسم الفابريقات	٧٥٠٠٠
مصاريف ترسانة بناء السفن فى بولاق	١٦٥٠٠
نفقات المدرسة الحربية	٧٥٠٠
« المطبعة	١٧٥٠
« إنشاء السفن الحربية	٧٧٥٢٥
مخصصات غذائية للوالى	٢٠٠٠٠
ثمن مهمات حربية	٧٠٠٠٠
المعينات لعلف الجمال والبغال والخيول	١٢٥٠٠
مخصصات لإدارة مشتريات الكشامير والأجواخ والأثواب الحرير والجواهر الخ .	٧٠٠٠٠
مجموع المصروفات[1]	١٫٩٤٤٫٠٧٠

لقد زادت الإيرادات عن المصروفات ، وذلك لأن محمد على باشا إما أنه أراد أن يوجد الاحتياطى اللازم للتمدد اللازم لحاجاته فى تمويل المشروعات العامة التى كان يرى فيها سعادته ورخاء من يليه فى الحكم واستقرار نظامه وإما أنه تنبأ بعجز بعض الايرادت .

والحق أن محمد على باشا كان اول من وضع الاساس للميزانية العامة ، ولكن أساس ميزانيات ذلك معهد كانت توضع لا لخدمة الشعب فى علاقته بالحكومة ، بل لخدمة الحكومة فى علاقتها بالشعب ، ونظرة فاحصة من نظرات التحليل والمقارنة إلى الميزانيات المختلفة التى وضعت منذ عهد محمد على باشا لا تلبث أن تضىء لنا أن الفاصل الزمنى لا يحدث أى تغيير فى اوضاع الميزانية ولا فى مفرداتها فهى كلها حكومية لا تتوخى الا تعزيز الاداة الحكومية التى منها نشأت وإليها تستند . فاذا ما نظرت إلى مصلحة الشعب فانما تنظر إليها بمنظار الحاكمين لا المحكومين .

(١) يذكر ميخائيل بك شارويم فى كتابه « الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث » من الجزء الرابع صفحة ٨٦ أن السلطان قرر بمعاهدة لندن أن تنظم المصروفات والإيرادات بما يوافق حالة ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية (لا النظم الأوربية) ويرسل إلى خزينة الباب العالى ربع الإيرادات الناتجة من جميع الرسوم الجركية ومن بقية الضرائب التى تتحصل فى سائر الديار المصرية ولا يتأخر منه شىء البتة ، والثلاثة أرباع الباقية تبقى لولاية مصر للقيام بنفقة التحصيل والإدارة والعسكرية ونفقات الوالى وأثمان الغلال التى تقوم مصر بتسييرها فى كل عام إلى الحرمين الشريفين ، ويبقى هذا الخراج مستمراً أداؤه على هذا الوجه مدة خمس سنوات تبتدىء من عام سنة ١٨٤١ ، ويصح تعديل ذلك بطريقة أخرى فى مستقبل الأيام تكون أكثر ملاءمة لحالة الايالة المصرية ونوع الظروف والمناسبات التى تطرأ عليها .

الفصل التاسع

سياسة محمد على الاقتصادية ونتائجها

أساليب محمد على الاشتراكية الحكومية — أثر الثقافة الفرنسية فى توجيه محمد على باشا الاقتصادى — الاستقلال الاقتصادى وأسسه فى سياسة محمد على باشا — فشل مشروع الأمبراطورية — نتائج انهيار سياسة البلاد الاقتصادية — الارستقراطية وأثرها فى نهضة مصر الثقافية والاقتصادية .

رأينا أن محمد على كان يتبع أساليب الأشتراكية الحكومية حين أراد أن يحقق إستقلال البلاد الأقتصادى ، الذى كان من ضروريات تكوين الأمبراطورية المصرية الكبيرة ، وقد كانت الأمبراطورية محور سياسة محمد على العامة والأقتصادية ، وعلى هذا كان برنامج محمد على الاقتصادى ليس غاية فى حد ذاته وإنما هو وسيلة لتكوين الأمبراطورية بما يستلزمه هذا من الحروب الكثيرة النفقات التى اقتضت تعبئة جميع القوى الأنتاجية فى البلاد وتوجيهها نحو غرض واحد وهو زيادة موارد المالية العامة إلى الحد الأقصى حتى يصير فى الأمكان الأنفاق على جيوش البلاد وأساطيلها ومعداتهما أثناء الحروب التى شنت مصر فى معظم أيام ولاية محمد على (١) .

وقد كان محمد على تركيا عثمانياً مسلماً ، لا يمت للألبانيين ولا لصقالية مقدونيا بسبب ولا نسب ، قضى شبابه فى الأراضى التركية ، ولم يشغل فى بلاده منصباً يعطيه دراية كافية تجعل منه هذا الوالى الذى أحدث فى مصر إنقلابات متعددة فى نواحى الحياة المختلفة ، ولم تكن الأنظمة التركية السياسية والاقتصادية على حالة من الاستقرار تغرى باحتذاء مثالها ، فلما فاز محمد على بولاية مصر ولى وجهه شطر أوربا ليستمد منها أنظمة حديثة لحكومته

---

(١) حدد الأستاذ ماسينيون المثل الأعلى الإسلامى فى الشئون الاقتصادية عندما ما قال « إن الإسلام له ميزة إقامة مساهمة الأفراد فى موارد بيت المال على قاعدة المساواة ، وأنه كان يكره التبادل الطليق من كل قيد واكتناز المال للأعمال المصرفية البحتة ، واقتراض الدولة المال ، وفرض الضرائب والمكوس على السلع اللازمة للحياة ، والإسلام يؤيد من جهة أخرى حقوق الأب والزوج وحق الملكية وتنمية المال للتجارة ، فيقف موقفاً فى الواقع بين الرأسمالية والشيوعية ، فهل كان هذا الموقف موقف الاشتراكية الحكومية التى أقامها محمد على باشا على مصر ؟ الظاهر أن محمد على أيد الناحية الاجتماعية لمصلحة الجيش وامتداد نفوذ مصر لتحل محل الدولة العثمانية فلم يعتمد على الجهود الفردية الاقتصادية ، راجع « محمد على الكبير » لغريال بك صفحة ٩٩ .

الجديدة[١] . وقد استعان محمد على بمستشارين من الفرنسيين ، وقد وجد هؤلاء المستشارون فى أبحاث علماء الحملة الفرنسية أساساً يمكنهم الاعتماد عليه فى تحقيق تطور البلاد الذى أراده محمد على ، فهل كان هؤلاء الفرنسيون جديرين بما أولاهم محمد على من الثقة ؟

نحن نرى أثر الفرنسيين ظاهراً جلياً فى سياسة محمد على الاقتصادية ، ففى الزراعة حققت مشاريع الرى الكثيرة التى اقترحها علماء الحملة ، وصارت الأراضى الزراعية ملكا للحكومة وأتبع فى الوصول إلى هذا الغرض نفس الطريقة التى أتبعها قواد الحملة من طلب مستندات الملكية والاستيلاء على أراضى الملتزمين من المماليك . وفى الصناعة أقيمت المصانع الكبيرة على نظام المصانع التى أنشئت فى أيام الحملة واحتكرت الحكومة الصناعات الجديدة كما احتكرها الفرنسيون . وفى التجارة نفذت كثيراً من الاقتراحات التى اقترحها علماء الحملة من حيث مد الطرق وشق الترع الملاحية ، غير أن محمد على خاف أن يقوم بتحقيق مشروع الفرنسيين عن قناة السويس قبل أن يتم تكوين أمبراطوريته ويجعلها قادرة كل القدرة على الدفاع عن نفسها بعد أن تزداد أهميتها بالنسبة للدول من جراء فتح القناة ، وحين أرادت إنجلترا سنة ١٨٣٤ أن تمد خطا حديدياً[٢] بين القاهرة والسويس لتقوم مقام شق القناة ، وافق محمد على مبدئياً على الفكرة بل سار فى طريق تنفيذها بأن اشترى بعض أدواتها ، وهنا يظهر أثر الفرنسيين إذ حملوه على تغيير رأيه بأن صوروا له الفكرة فى صورة استعمارية ، الغرض منها فصل مصر عن العالم الإسلامى واستغلالها لقضاء المآرب الإنجليزية . وفى الادارة احتذت الحكومة مثال الفرنسيين فى قيامها بنفسها بجمع الضرائب والقضاء على نظام الالتزام ، وفى ترتيب الميزانية على النمط الأوربى والأجتهاد فى موازنة الإيرادات والمصروفات .

وقد كانت سياسة محمد على الاقتصادية — كما رأينا — تنبنى على تحقيق الاستقلال الاقتصادى واحتكار كل ما يمكن احتكاره من مرافق الإنتاج ، وذلك حتى يصير من الممكن إحداث التطور الاقتصادى ، الذى كان ضروريا بعد فترة الركود الطويلة أثناء حكومة أمراء المماليك ، وحتى يمكن زيادة موارد الدولة ، هذه الزيادة التى اقتضتها الرغبة فى إنشاء الأمبراطورية[٣] .

---

(١) راجع « محمد على الكبير » صفحة ٩ — ١٠ حيث يقول غربال بك أن محمد على الكبير نشأ على نشأة عملية صرفة ، وأنه لما ترعرع كان يشترك فى التجريدات وفى تحصيل أموال الدولة ، ويقال إنه عمل بعد زواجه فى تجارة الدخان ، وكانت قولة تنتج أفضل أنواع الدخان التركى .

(٢) وجد فى هذا الوقت مشروعان لاستعادة أهمية مصر فى المواصلات بين الشرق والغرب ، أولهما مشروع جالواى المهندس الإنجليزى لمد خط حديدى بين القاهرة والسويس والثانى مشروع بارو الفنصل الفرنسى لشق قناة السويس ، ومنع من تحقيق أيهما تعارض مصالح إنجلترا وفرنسا وخوف محمد على من التدخل الأجنبى مع حاجته إلى المال .

(٣) راجع ميخائيل بك شارويم فى كتابه « الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث » الجزء الرابع .

ولكن لما فشل مشروع الأمبراطورية نتيجة لتدخل الدول انهار المحور الذى كانت تدور حوله سياسة الحكومة فى نواحيها المتعددة وانهارت بذلك السياسة الاقتصادية ولاقى البرنامج العظيم نهايته إذ لم يكن هذا البرنامج — كما قدمنا — غاية فى ذاته وإنما كان جزءاً من السياسة العامة التى أساسها تكوين الأمبراطورية .

وفى سنة ١٨٤١ حددت العلاقة بين السلطان ومحمد على بأن حدد عدد الجيش وقطع الأسطول ، وكان على مصر أن تخضع لقوانين الدولة العثمانية باعتبارها إحدى الولايات التركية . وبهذا صار مشروع الاستقلال الاقتصادى الواسع عديم الجدوى وصار من العبث الاستمرار فى تحقيقه[١] .

كان محمد على يقيم المصانع الكبيرة المتعددة لتكفى حاجة جيشه الكبير . فلما تحدد الجيش بمقدار ١٨٠٠٠ جندى لم يصبح لوجود المصانع فائدة فاضطرت الحكومة إلى إقفال أبوابها . وكان محمد على يحتكر التجارة ليعمل على حماية الإنتاج الأهلى وليساعد المنتجات المحلية ضد تيار المنافسة الأجنبية غير أنه فى سنة ١٨٣٨ تعاقدت انجلترا مع السلطان على أن تكون تجارتها حرة مع تركيا وألا تزيد الضريبة المفروضة على الواردات الانجليزية على ١٢ فى المائة ، وبمقتضى تسوية ١٨٤١ التى كان من شروطها سريان قوانين الدولة العثمانية على مصر ، لم يصبح فى إمكان محمد على أن يطبق السياسة التجارية التى تلائم الاستمرار فى الاتجاه نحو الاستقلال الاقتصادى ، وبهذا انهار نظام الاحتكار ، إذ كان من الطبيعى أن تدعو حرية التجارة إلى طغيان الواردات الاجنبية على المنتجات المحلية والقضاء عليها فى ميدان المنافسة[٢] .

كان محمد على يعمل على توسيع الممتلكات المصرية وتكوين أمبراطورية مصرية فسيحة الارجاء ، تخلف الامبراطورية العثمانية التى كانت تسير نحو نهايتها ، وتتكون بأجزائها المتعددة وحدة اقتصادية مستقلة ، فقام بمشروعه فى تكوين الجيش والاسطول وتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، ولكن الدول وقفت فى سبيله إذ أنه لو نجح فى تحقيق مآربه لهدد مصالحها السياسية ، بانشاء قوة سياسية جديدة فى شرق البحر الابيض المتوسط ، ولقضى على نفوذها التجارى حين تصبح أسواق الشرق الادنى وحدة تجارية مركزها مصر أو تركيا الجديدة ، التى يمكنهما قربهما من هذه الاسواق من تصريف منتجات الصناعة فيها واستيراد مايلزم من المواد الأولية .

ولكن انهيار سياسة محمد على الاقتصادية لم يكن عديم النتائج . وقد كانت أهم نتائجه

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث نشرح أثر المعاهدات على استقلال الدولة الاقتصادى ، وقارن شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحات ٦٢ و٧٢ .

(٢) قارن « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال صفحة ١٤٦ وقارن « مصر ومحمد على » .

أن فقدت إحدى حلقات التطور الاقتصادى . ذلك بأن الانقلابات السريعة فى الزراعة والصناعة والتجارة قضت على الأنظمة القديمة قضاء يكاد يكون تاما ، وأقامت على أنقاضها أنظمة جديدة لم تلبث أن لاقت نهايتها . وقد رأينا — فى الفصول السابقة — إلى أى مدى تعتبر إصلاحات محمد على فى مرافق الانتاج انقلابا اقتصاديا كان من نتائج فشله فصل ماضى مصر عن حاضرها ومرور البلاد بفترة ركود شملت معظم مرافقها الإنتاجية ، حتى إذا حان الوقت للقيام بنهضة اقتصادية جديدة صار هذا العمل من الصعوبة بدرجة كبيرة إذ فقد الأساس الذى كان يمكن أن تنبنى عليه هذه النهضة ، والذى لا يمكن إقامته دفعة واحدة لأن مثل هذا العمل يقتضى أجيالا وأجيالا من الزمن[١] .

وسوف نعرض الآن نتائج انهيار سياسة البلاد الاقتصادية وأثره فى مرافقها الزراعية والصناعية والتجارية .

احتكر محمد على الزراعة ، غير أن احتكاره كان محدوداً بتوجيه الفلاحين إلى زراعة مايشاؤه من المحاصيل والاستيلاء على ثمرة جهودهم دون أن يترك لهم أكثر مما تقتضيه معيشة الكفاف — وقد ترك الفلاحون يزرعون الأرض التى زرعها آباؤهم منذ فجر التاريخ ولكنهم أثناء حكم محمد على كانت الحكومة تستولى على النسبة العظمى من دخلهم ولا تبقى لهم أكثر مما يحصل عليه الأجير أجراً على عمله . هذا هو الزارع ، أما الزراعة فقد تطورت فى هذه الفترة من الزمن تطوراً عظيما ، إذ زادت مساحة الأراضى المزروعة وزادت كمية المحاصيل وتعددت المحصولات وانتشرت زراعة القطن التى صارت فيما بعد أساساً للثروة الزراعية المصرية . وقد ساعد على هذا كله السياسة المائية التى عمل محمد على على تحقيقها بشق الترع وإقامة الجسور والقناطر وغير هذا مما كان مهملا طيلة حكم أمراء المماليك[٢] . ولما فشل احتكار الحكومة للزراعة ابتدأ الفلاح يستعيد حريته المفقودة كما ابتدأ يستفيد من أرضه لدرجة أكبر بعد أن صار الرى سهلا وميسوراً . وبعد أيام محمد على ابتدأ الفلاحون يدخلون فى أيام رخاء لم يعهدوها مدة قرون طويلة . ومن هذا نرى أن احتكار محمد على للزراعة دعا إلى تطورها غير أن انهيار هذا الاحتكار لم يقف بالتطور عند حد بل سار هذا التطور الزراعى فى طريقه بالتدريج .

وإذا علمنا أن انهيار أعمال محمد على الاقتصادية كان نتيجة لتدخل الدول ، عرفنا السر

---

(١) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق غربال صفحة ١٤٧ حيث يتكلم عن زوال دور الصناعة والأساطيل والمصانع والمدارس والمعاهد والترع والجسور والقناطر .

(٢) راجع « عشرون سنة للتقدم الاقتصادى فى مصر » تأليف الأستاذ حسين كامل سليم .

فى عدم تعرض هذه الدول لأعمال الاصلاح فى الزراعة إذ أنها كانت تحرص على أن تبقى مصر مورداً للمواد الأولية اللازمة لمصانعها .

أما فى الصناعة ، فقد اندثرت معظم المصانع الصغيرة ولم يبق للجهود الفردية شأن فى الانتاج الصناعى الذى قامت الحكومة به . ولكن المصانع الحكومية قضى عليها بالقضاء على الغرض من انشائها ، وأصبحت البلاد بذلك محرومة حتى من مصانعها الصغيرة التى كانت تقوم بسد بعض المطالب المحلية ، ولم يقم الأفراد — بعد فشل مشاريع الحكومة — بمجهود يذكر فى سبيل انهاض الصناعة ، إذ أنهم كانوا قد فقدوا الاعتماد على أنفسهم ، واعتادوا أن ينتظروا من الحكومة أن تقوم هى بنفسها بالانتاج فى نواحيه المتعددة . ولا تستلزم من الأفراد إلا أن يسيروا فى الوجهة التى تخطها لهم[1] ، هذا إلى أن حرية التجارة دعت إلى طغيان المصنوعات الأجنبية على المصنوعات المحلية وعرقلة الانتاج الصناعى ، وبهذا يمكننا تفسير الانحطاط الصناعى الذى أصاب مصر فترة طويلة من الزمن بعد أيام محمد على ، والذى كان سببه القضاء على الصناعات الصغيرة وفشل الصناعات الكبيرة التى حلت محلها . مما كان من آثاره احداث ثغرة فى سلسلة التطور وفصل ماضى مصر الصناعى عن حاضرها مما جعل احياء الصناعات القديمة وإنشاء الصناعات الجديدة عملا غير يسير[2] .

وكان فى مصر قبل محمد على طبقة من التجار المصريين تقوم بنصيب فى تجارة الصادرات والواردات وفى التجارة المحلية ، إلى جانب ما كان موجوداً من التجار الأجانب والمتمصرين ، وكانت التجارة تدر على هؤلاء التجار ربحاً غير قليل ، ولما احتكر محمد على التجارة قضى على فئة التجار المصريين الذى اضطروا أن يوجهوا جهدهم وجهة أخرى ، غير أنه لما انتهى الاحتكار التجارى لم يقم المصريون بنصيبهم فى تجارة بلادهم إذ كانت فترة حكم محمد على فاصلا بين ماضى التجارة المصرية وحاضرها حتى ليمكن اعتبارها حلقة مفقودة فى التطور التجارى . وانتهاء احتكار التجارة ، يعنى ضرورة قيامها من جديد على المجهودات الفردية ، وإذ لم يقم بها المصريون أقبل على القيام بها التجار الأجانب فأخذوا يفدون على البلاد وانضم إلى زمرتهم كثير من المغامرين والأفاقين واستغلوا ما كان لهم من الامتيازات استغلالا سيئاً وكان لهذا أسوأ الأثر فى أحوال البلاد السياسية والاقتصادية ، فمن الوجهة السياسية زاد عدد الأجانب فى البلاد وابتدأت الدول تتكلم عن مصالح رعاياها فى مصر وتحافظ على

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث يشرح أسباب تأخر النظام الصناعى فى مصر فى عهد محمد على باشا ، وقارن لست فى كتابه « السياسة القومية للاقتصاد السياسى » .

(٢) راجع مارتن فى كتابه « الأسواق فى مصر » حيث يشرح نظام الصناعات المصرية والطوائف .

حقوقهم وامتيازاتهم[١] ومن الوجهة الاقتصادية احتكر الأجانب بالتدريج معظم الأعمال التجارية وحرموا أبناء البلاد من مرفق من أهم مرافق بلادهم الانتاجية .

ومن وجهة أنظمة النقد دعا قصور دار الضرب عن صك الكمية الكافية من النقود المصرية إلى طغيان العملة الأجنبية وبخاصة الجنيه الانجليزى مما ربط مصير مصر التجارى بانجلترا ، وساعد فى هذا أن صار القطن أهم عنصر من عناصر الصادرات المصرية ونحن نعلم أهمية هذا المحصول للمصانع الإنجليزية .

وكانت أعمال محمد على فى تحسين طرق النقل والمواصلات وتأمينها دافعاً إلى إهتمام الأجانب باستثمار هذه الطرق الجديدة فى البر والبحر فى مرافقهم التجارية والاستعمارية .

ومن وجهة الإدارة والموظفين ، فقد عمل على إيجاد « أرستقراطية متكلمة بالتركية » من أصحاب المناصب الحربية والإدارية والفنية ، فخلقها خلقاً لأنه كان يريد أن يخلق بوساطتها بل يحيى عن طريقها بيديه القوة العثمانية[٢] ، ولم يبال بالعصبية القومية ولا بالأصول المرعية فى مصر ولا فى غيرها من البلاد التى فتحها أو كاد على وشك فتحها ، ويقول الأستاذ شفيق بك غبريال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ٦٧ أن ما حصل لمحمد على « فى الاستيلاء على مصر من التسخير والتيسير يدل على حسن النية وصفاء الطوية » فكأنما أرشده الى بلوغ رشده مصداق حديث « اعملوا فكل ميسر لما خُلق له » ، فاصطنع محمد على باشا قوة الحديد والمال والعلم فى إيجاد الارستقراطية الحكومية فى التوظف والموظفين » فبعد أن قضى على الحقوق المكتسبة فى الأموال الثابتة والأملاك الزراعية العاملة ، قضى على الفئة المصرية الازهرية المتنورة إلى حد بعيد ، فقضى على العزلة الأزهرية ودعا إلى المخالطة الاجنبية فى الوظائف والموظفين[٣] ، عقيدة منه أن فيها نفعاً لخططه بل إنها ضرورية كل الضرورة لتقدم مواطن سياسته وعلو شأن قواعده . فكوّن محمد على باشا أرستقراطية حكومية فى المناصب الفنية والإدارية وجمعها من شتى العناصر ، فمنهم من المماليك والاحرار من أبناء العالم العثمانى ، ومنهم من كان من مصر وأقاليمها السودانيه ومن سبى المورة حيث كفلهم منذ

(١) راجع بهى الدين باشا بركات فى رسالته « الامتيازات الأجنبية فى مصر » .

(٢) راجع شفيق بك غبريال « محمد على الكبير » صفحة ٦٢ — ٦٣ حيث يقول أن محمد على باشا لم يلق نظره إلى ما وراء العالم العثمانى من دار الإسلام إلا فى حدود العاطفة ومايقتضيه وقوع الحرمين فى نطاق حكمه من تيسير أداء فريضة الحج وأدوار الخير على فقراء المسلمين .

(٣) راجع شفيق بك غبريال « محمد على الكبير » صفحة ٧٥ ، ويكفى أن نشير أنه سيطر عليها بسطوته الشخصية كما قال بذلك شفيق بك فى صفحة ٧٧ ، ونتساءل فيما إذا كان رفاعه ، مفلسف النهضة ، كان عالماً ببواطن الأمور الدولية عندما قال « فلو لم يكن للمرحوم محمد على من المحاسن إلا تجديد المخالطات المصرية مع الدول الأجنبية بعد أن ضعفت الأمة المصرية بانقطاعها المدد المديدة لكفاه ذلك ... فقد أذهب عنها داء الوحشة والانفراد ... » ؟

نعومة أظفارهم وربّاهم وعلمهم فى مدارسه فى مصر وبعث منهم ومن المصريين من بعث إلى أوربا ، فاصبح الموظفون الإداريون والفنيون من صفوة غير تركية لحما ودما بل كان لسانها التركية ، إما طبعاً وإما اكتسابا ، وانطبع الجميع مع تباين أصولهم بالطابع العثمانى فى آداب السلوك وتنظيم معيشتهم ، ولكن المصريين لم يأخذوا بهذه الوسائل إلا القليل خصوصاً وأن رجال الحكم الذين كونهم محمد على باشا لم يكونوا جميعاً من المسلمين ، فمنهم من كان قبطياً ومنهم من كان نصرانياً من الارمن والسوريين والقرنسيين . ولكن الجميع كانوا تحت أسرة محمد على فى توجيهه وفى طاعته لأنه ولىّ نعمتهم ، وعليه يتوقف مستقرهم ، علمهم فأحسنوا الخدمة ، وقلدهم مناصب الدولة فأصبحوا له طائعين ، وثقفهم فأضحوا له موافقين ، وسيرهم فما فتئوا مسيرين ، وأنعم عليهم بالأرزاق السخية من مال وأرض وشرف ورفعة ، فما زالوا له مخلصين[1] ، وبديهى إنه كان يعتمد عليهم إعتماداً عظيما فى تنفيذ مشروعاته بالدقة المطلوبة إذ ما كان يتأتى لشخص بمفرده مصادمة تلك الخطوب وإذلالها ، بل يحتاج لأعوان ومساعدين ذوى عزيمة حتى ينجح فى نياته وأعماله . وفعلا إعتمد عليهم محمد على باشا فى بث قوانينه وتوطيد دعائمه . فهل تحول هؤلاء الموظفون عن خصال أسلافهم ، أم داروا وماشوا وسايروا الظروف ، وإنتموا إلى بلادهم الأصيلة وقت العسر والأزمات ؟ وهل خلق محمد على باشا منهم رجالاً إستطاعوا فهم مقاصده فى أواخر عهده مع أنه كان مربياً لهم ومكوّناً لشخصيتهم ومتخيراً لكل منهم ما يناسبه من العمل والكفاية ، ولم يعتبرهم اعتبار الآلات المجردة فى تنفيذ تعليماته بل كونهم على أساس من الفن والإدارة والحكمة وحسن التدبير ؟ لقد ترك محمد على باشا للمتمصرين حقوقا فنيـة وإدارية وتسويقية واقتصادية ، ولم يدع للقومية والدين من شروط ، فأصبحت وظائف الحكومة مختلطة ، وكانت المخالطة مما أضاع مصرية النظام الحكومى ، فهل عوضت الكفاية الأجنبية التضحيات التى إنتابت مصر من هذه المخالطة فى الشئون الأقتصادية ، أم أن هذه المخالطة سهلت الطريق لأن يبتعد عباس الأول عن نظام هذا الحكم فأخذ بما يناقضه ؟ لقد كان محمد على باشا يكره التعصب فى ملء الوظائف الحكومية اذ كان يرى فى هذا التعصب ما يصرف الناس عن الجد بل ويؤدى إلى حرمان العمل ممن يصلحون له ويزيد من الحقد والضغينة فى خدمة الوطن . ولكن للقوميات أصول تختلف عن أصول الدولية فى تحرير الوطنيين من الجهل لخدمة بلادهم الاصيلة[2] ، فهل الخير

---

(١) يقول الأستاذ غربال بك فى صفحة ٨٠ من « محمد على الكبير » أن علاقة الموظفين بالوالى كانت علاقة الأب بأولاده إذ جمع الوالى هؤلاء الموظفين وخطب فيهم بالآتى : — إنى قد ربيتكم جميعاً من صغر سنكم . . . وأوصلتكم إلى ما أنتم فيه من الدرجات فوجب عليكم أن لا تمتنعوا من قبول أبا لكم بل تقبلونى » .

(٢) قارن الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ٨٧ .

للأمة هو فى إبعادها عن الجو الاقتصادى الذى نمت فيه ، وترى أن تترعرع على أصوله ، وهل النظم التى لم تقم قواعدها على ثقافة القوم تبقى أمراً سطحياً لا نفع فيه ولا دوام ؟

والخلاصة أن احتكار مرافق البلاد الاقتصادية ، ثم فشل هذا الاحتكار ، كان له أسوأ النتائج وعلى الأخص فى الصناعة والتجارة والتوظف ، غير أن هذا لا يمنعنا من أن نعتبر محمد على حاكماً فذاً قديراً سبق عصره بعصور طويلة ولا يقلل فشل الأغراض التى سعى إلى تحقيقها من سمو هذه الأغراض . ويكفى أن نقول أن الحكومة فى أيام محمد على كانت حكومة تؤدى الغرض الحقيق من وجودها ، وهو السعى فى الدفاع عن رعاياها وتحسين حالهم بعد أن كانت البلاد فى أيام أمراء المماليك والحكم العثمانى مزرعة تستغل لصالح الحكام استغلالاً سيئاً كان يدعو إلى قلة الدخل الأهلى والحكومى ويقضى على الكثير من موارده[1] .

الفصل العاشر

إبراهيم باشا

من ابريل إلى نوفمبر سنة ١٨٤٨

١ — سياسة إبراهيم باشا الإقتصادية ٢ — إبراهيم باشا والميزانية المصرية
٣ — إبراهيم باشا بين القومية والدولية ٤ — إعداد مصر للسياسة الكفائية المصرية
٥ — نتائج سياسة إبراهيم باشا الإقتصادية

لم تزد مدة ولاية إبراهيم الرسمية عن عدة شهور إذ تولى حكومة مصر فى أخريات أيام أبيه حين ضعفت قواه العقلية والجثمانية . غير أن قصر المدة التى تولاها إبراهيم بصفة رسمية لم تكن لتجعله قليل الأثر فى سياسة مصر وتاريخها الحديث . ذلك بأن ابراهيم كان يشترك مع أبيه إشتراكا فعلياً فى حكومة البلاد طول مدة ولايته وبخاصة فى السنين التى تلت تسوية ١٨٤١ حيث إنفرد إبراهيم تقريباً بحكم مصر بعد أن خابت آمال محمد على فى تكوين أمبراطوريته العظيمة وبعد أن أثرت فيه الصدمة تأثيراً بالغاً جعله يفقد الحماسة التى كانت تسيطر عليه فى

---

(١) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ غربال صفحات ٦٤ و ٧٨ و ١٢١ و ١٤٨ .

إدارة شئون البلاد ، والعمل على الوصول بها إلى الغاية التى كان يرتجيها[١] .

بهـذا يكاد يكون عصر محمد على هو عصر ابراهيم أيضاً ، ومع أن تاريخ ابراهيم مملوء بالأعمال السياسية والإدارية والحربية والمـالية ، فإن هذه الأعمال كثيراً مانسبت إلى أبيه الذى شـغلت شخصيته الأذهان فى العصر الذى عاش فيه . ولم يكن ابراهيم يرضى أن ينسب إليه فضل عمل من الأعمال التى يقوم بها وإنمـا كان دائما أن يُرجع كل الفضل إلى مولاه وأبيه . ومما قاله فى صدر طاعته لأبيه « على واجب أؤديه لا رأى أبديه[٢] » . وبهذا إنمحت شخصية الإبن فى شخصية الأب ونسى المؤرخون ابراهيم أو كادوا ينسونه بينما أفاضوا فى ذكر محمد على ودرسوا حياته وأعماله دراسات طويلة إذ يعتقدون أنه لم يكن لغير شخصيته تأثير فى تاريخ مصر فى هذا العهد .

المبحث الاول : سياسة إبراهيم الاقتصادية

وبالرغم من إطاعة ابراهيم لأبيه فانه كان يختلف عنه فى كثير من الآراء وفى أساليب تحقيق هذه الآراء . فبينما كان محمد على يجد فى انشاء امبراطورية واسعة ويؤمل أن يصير مركز هذه الامبراطورية الآستانة . بعد أن يستولى على كل الولايات العثمانية ، كان ابراهيم يرى أنه من الأصلح تـكوين امبراطورية مصرية محدودة يكون مركزها القاهرة . وبينما كان محمد على يميل إلى أنظمة الاشتراكية الحـكومية كان ابراهيم يعتقد فى الجهود[٣] الفردية وقدرتها على السير بمرافق البلاد نحو الـكمال ، وبينما إشتهر محمدعلى بالدهاء وسعة الحيلة إشتهر إبراهيم بالصراحة حتى أننا لنشـك فى قدرة إبراهيم على تحقيق ما حققه لو أنه حل محل أبيه إذ أن إنشاء الدول الـكبيرة يحتاج لمثل دهاء محمد على أكثر مما يحتاج لمثل صراحة إبراهيم[٤] .

---

(١) راجع شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الـكبير » صفحة ٥٠ حيث يتكلم عن الاستقراطية المستنيرة التى أوجدها محمد على من الأجانب والمتمصرين والمصريين ، ونرى أن حب ابراهيم المصريين جعل هذه الاستقراطية أغلبها من المصريين ، فمهد بذلك الطريق لعباس الأول فى التحول عن سياسة محمد على الـكبير الذى أقامها بسطوته وحسن بلائه صفحة ٧٧ من نفس المرجع .

(٢) بعد استيلاء المصريين على الحجاز أعطى السلطان ابراهيم لقب (أمير مكة والحرمين) وهو أعلى ألقاب الشرف فى تركيا وأراد أن يفصل بين محمد على وبين ابنه ولـكن ابراهيم أعرض عن هذا ولو كان ابراهيم يريد أن يصبح حاكما مستقلا لقبل ما عرض عليه الفرنسيون سنة ١٨٣٠ أن يسير للقضاء على « داى الجزائر » وفتح هذه البلاد ولـكن ابراهيم كان لا يرمى ببصره إلى الغرب وإنما إلى الشرق حيث توجد الفرصة فى تكوين أمبراطورية شرقية تحت إمرة أبيه .

(٣) كثيراً ما رغب ابراهيم فى القضاء على السخرة فـكان يحاول أن يعطى العمال أجوراً على أعمالهم — رغم مخالفة ذلك النظام السائد — ويقال أنه حدد أجراً للطفل ٣٠ بارة وللرجال قرشين .

(٤) استعمل محمد على دهاءه فى التخلص من القيود التى فرضتها تركيا — بتحريض إنجلترا والدول — لعرقلة سياسته الاقتصادية . ومن ذلك أنه حين اضطره السلطان لاتباع حرية التجارة كان =

ومن أهم ما يميز إبراهيم روح الجندية ، حتى أنه ليكفى أن نقول فى وصفه أنه كان جنديا. وقد كان ابراهيم يعيش بين جنوده كواحد منهم ، وكان مقداماً محباً للنظام صارما فى تنفيذ أوامره ، وقد جعلته هذه الصفات قائداً لا يقل فى نظر التاريخ عن أعظم قواد عصره .

وقد جاء ابراهيم إلى مصر فى سنة ١٨٠٥ ، وكان لم يتم السابعة عشرة من عمره ، وفى أكتوبر سنة ١٨٠٦ أرسله أبوه إلى الآستانة كرهينة حتى يدفع مبلغاً من المال (٤٠٠٠ كيس من النقود الذهبية أى ٢٠٠٠٠ جنيه) كان قد وعد أن يدفعه إلى تركيا دليلا على اخلاصه وتوكيداً لهذا الإخلاص ، ولم يلبث ابراهيم أن عاد (فى سبتمبر سنة ١٨٠٧) وحينئذ ابتدأ يقوم بكثير من المهام الجسيمة التى كان محمد على يلقيها على عاتقه . ومن هذا أنه عين فى سنة ١٨٠٧ دفتردارا للحكومة المصرية أى مفتشاً عاما لحساباتها ، وفى سنة ١٨٠٩ عين حاكما عاما على الصعيد علاوة على منصبه الأول ، فأدار شئون هذا الإقليم إدارة قوية[١] مما كان له أثره فى استتباب الأمن والعمل على سيطرة الحكومة على جزء من البلاد كثيراً ما كان مبعثاً للقلاقل والفتن ومأوى للثائرين على النظام من المماليك ومن إليهم . وفى سنة ١٨١٣ أشرف على مساحة الأراضى التى قامت بها الحكومة[٢] والتى اشتهرت باسم (التأريع) . وفى سنة ١٨٣١ صار مديراً للشئون المدنية والعسكرية ، ومن مآثره فى إدارتها أمره باستعمال الطريقة المزدوجة فى الحسابات (طريقة الدوبيا) وإستعمال الأرقام الهندية ، وكان لإبراهيم نصيب كبير فى إدارة البلاد فقد ترأس مجلس المشورة ، وفى سنة ١٨٤٧ تولى رئاسة الديوان الخصوصى الذى أصدر محمد على قراراً بتأليفه فى هذه السنة .

المبحث الثانى : إبراهيم باشا والميزانية المصرية

اشترك ابراهيم مع أبيه فى وضع الميزانية المصرية وعرف بأهمية مفرداتها ، ولكنه مع أبيه وضع الأساس الدقيق لكى تصبح الميزانيات الأهلية حكومية لا تتوخى سوى تعزيز الإدارة الحكومية التى نشأت منها واليها تستند ، فأصبح لمصر ميزانية بيروقراطية تنظر لمصر بمنظار الحاكم لا المحكوم ، الى هذا أن إبراهيم قد وضع تفاصيل عن الدخل الأهلى فعدد مفرداته فى الثروة الزراعية والثروة الصناعية والثروة التجارية ، ومالت تلك الثروة على الإعتماد

= يجمع الضرائب عيناً ليسيطر على المحاصيل الزراعية . وبالتالى على تجارة الصادرات ، مما جعله يسيطر — لحد ما — على تجارة الواردات . راجع « مصر والمسألة المصرية » تأليف ما كنزى واليس صحيفة ٢٩٩ .

(١) راجع جورج ينج « تاريخ مصر من عهد المماليك » وقارن « تاريخ محمد على والى مصر » تأليف بول موريه Mouriez وبانكس Bankes فى كتابه « سيرة جيوفنى فنانى ومخاطراته » الجزء الأول .

(٢) راجع جرجس حنين بك (الضرائب والأطيان) .

على الحكومة بدلا من اعتمادها على الأفراد والجماعات والشركات المصرية ، وقد كان لإبراهيم فى ذلك كله آراء تخالف آراء أبيه .

ومع أن أهم أعمال ابراهيم . هى قيامه بقيادة الجيوش المصرية فى كثير من الحروب التى خاضت مصر غمارها . اذ اشترك فى الحرب الوهابية فى سنة ١٨١٦ ومع أنه لم يسر على رأس الحملة الأولى ، التى ذهبت لإخضاع الوهابيين فى سنة ١٨١١ ألا أنه كان يقوم فى مصر بجمع الأموال اللازمة لهذه الحملة ، وكان هذا العمل يعتبر أهم من قيادة الحملة نفسها[1] . واشترك ابراهيم أيضاً فى فتح السودان وقاد الجيش المصرى الذى سار لإخضاع اليونان فى سنة ١٨٢٤ ، وفى سنة ١٨٣١ سار على رأس الجيش وفتح الشام وخاض بعد ذلك غمار حرب الشام الثانية والثالثة ، وقضى مدة حاكماً على هذه البلاد وعمل على اصلاح شئونها وابتدأ يسير فى حكم الشام على مثال سير أبيه فى حكومة مصر ، فأنشأ ديوان المشورة ووضع ميزانيته وابتدأ يستعمل أساليب الإشتراكية الحكومية ويحتكر مرافق الإنتاج ، ووضع أساساً جديداً عادلا لجمع الضرائب . غير أن نظام الحكم الجديد إستغل من جانب الدول لإثارة أهالى الشام ضد الحكم المصرى ، وذلك للوصول الى أغراضها الإستعمارية والتجارية ، ذلك لأن ضم الشام الى مصر كان يعنى اندماجها فيها من الوجهة السياسية والتجارية ويقضى على مصالح الدول من هاتين الوجهتين وذلك لشدة التشابه بين الشعبين المصرى والسورى .

من هذا نرى أن ابراهيم اشترك اشتراكا فعلياً فى أمور مصر المالية والإدارية والإقتصادية والحربية ووضع لكل عمل من أعماله ميزانية خاصة أصبحت مثالا يقتدى به بعده . غير أن أعماله الحربية طغت على جميع أعماله الأخرى حتى لتبدو أنها أظهر ما فى تاريخه . وقد كانت الحروب التى خاض ابراهيم غمارها وانتصاراته الباهرة فى هذه الحروب الأساس التى قامت عليه الأمبراطورية المصرية التى امتدت من خط الإستواء حتى قلب آسيا الصغرى . وانه وان لم يقدّر لهذه الأمبراطورية العظيمة أن تبقى على ما كانت عليه قوة الى جانب القوى العظمى الأخرى تعمل عملها فى المعترك الدولى ، فإن هذا لم يكن بسبب يدخل تحت ارادة ولاتها . وانما شاءت الدول أن تقضى عليها وهى فتية حتى يقضى على أية قوة شرقية جديدة تحاول الظهور من الوجهة السياسية أو التجارية .

المبحث الثالث : إبراهيم باشا بين الدولية والقومية الاقتصادية

قد رأينا كيف كان ابراهيم يختلف عن أبيه فى آرائه ومعتقداته السياسية والإقتصادية

---

(١) راجع كتاب ويليم جون بانكس « سيرة جيوفنى فنانى ومخاطراته » صفحة ٨٥ .

حتى أننا لنتساءل « ماذا كان يصير اليه أمر مصر لو أن ابراهيم حل محل أبيه من أول الأمر؟ وماذا كانت تكون نتائج نهضة مصرية تقوم على سياسة أمبراطورية محدودة تتبع أنظمة الفردية الإقتصادية بدلاً من أمبراطورية محمد على الواسعة التى سارت على أساليب الإشتراكية الحكومية ؟ » واذا أردنا جواباً على هذا وجدنا أن النتيجة فى كلتا الحالتين كادت تكون واحدة اذ لا يرجع فشل سياسة محمدعلى الى خطأ فى هذه السياسة بقدر مايرجع الى العوامل الخارجية الإقتصادية التى كانت أساساً لتدخل الدول الأوربية كما رأينا فى الفصول السابقة .

لقد أشار الإنجليز على محمد على باشا كما أشار عليه الفرنسيون بأن لا يكون هو الفاتح للأزمات الشرقية ، وقد أشار عليه قنصل انجلترا بصفة خاصة أن يقنع بمصر وأن يوجه مواهبه التى لا شك فيها فى تنمية الموارد المصرية ورفع العدل والإنسانية وحسن الإدارة واسعاد الشعب المصرى ، وبذلك يتحقق لمصر استقلالها الإقتصادى وتتجنب المضمار الدولى ومناقضاته[١] . وقد كان هذا هو الإتجاه الذى كان يراه ابراهيم باشا ولكنه لم يفكر يوماً ما فى مخالفة أبيه[٢] . فهل برهن الزمن على صدق تنبؤات ابراهيم فيما يجب أن يتبعه الوالى فى حكم مصر من الوجهة الإقتصادية ، وهو تفضيل القومية الإقتصادية على ما سواها من السياسات التجارية الدولية ؟ .

يقول الشيخ عبد الرحمن الجبرتى فى كتابه « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » ولا نشك فى صدق روايته اذ كان يقيم فى مصر فى الوقت الذى سجل حوادثه أن ابراهيم باشا عين حاكما على قلعة القاهرة وأن محمد على باشا اختص بهذا الشرف أكبر أولاده بعد استدعائه من قوله ، وأنه أرسله الى الآستانة على رهينة وأنه عينه فى جملة وظائف ادارية ومالية فى داخل البلاد وخارجها[٣] ، التى منها جمع المال فى الوجه القبلى وادارة منصب الدفتردار والإشراف على الشئون الزراعية ، وبرهن على حكمته وقوته وحسن ادراكه وتقديره للظروف ، ولذا فكر فى القومية المصرية قبل أن ينحى منحى الدولية الخاصة بالسلطنة التركية .

---

(١) راجع « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال صفحة ١٤٦ .

(٢) راجع « ابراهيم باشا » للأستاذ محمد بدران حيث يقول فى مقدمة الكتاب « كان ابراهيم ممتازاً بصفة غلبت عليه وهى إيثاره لأبيه واكباره له » ، فكان لا يحب أن يذكر اسمه مقترناً باسم مولاه .

(٣) راجع « ابراهيم فى الميدان » تأليف حبيب جاماتى صفحة ٣٨ حيث يشير إلى ما قاله الحاخام كوهين عن إدارة ابراهيم وحكمه بعد أن دخل بيت المقدس فى يونيه سنة ١٩٣٨، فبعد أن كان الحكام يهملون تأمين الحقوق واقرار السكينة ، أصبح الأهالى يأمنون أموالهم حيث ضرب ابراهيم على أيدى المفسدين ودفع الناس شرهم ، وقارن محمد بدران فى كتابه « ابراهيم باشا » صفحة ٩ .

هزم ابراهيم باشا رشيد محمد باشا الصدر الأعظم عند قونيه فى ديسمبر سنة ١٨٣٢ ولكنه عندما بلغ كوتاهية أمره أبوه بالوقوف عندما تدخلت روسيا فى الأمر ، فكف إبراهيم عن التقدم نحو القسطنطينية ، وكان لعقد معاهدة « انكيار اسكله سى » فى يونيه سنة ١٩٣٣ بين الروسيا وتركيا مادعا إلى كره انجلترا لمحمد على باشا إذا اعتبرت أن حركته وطموحه هما اللذان حملا السلطان على الاتفاق مع روسيا ، فوقفت له اليمن ووضعت يدها على عدن ، وهددته بأن لايقترب من الخليج الفارسى وتصدى قناصلها للحكومة المصرية فى سوريا يمرقلون عملها ويسفهون عمالها ويبذرون بذور الشقاق والاستياء[١] . وحاولت الحكومة البريطانية أن تهدم قوة محمد على من الأساس بحمل الباب العالى على الغاء الاحتكارات التجارية ، فنجحت فى كثير من أغراضها ، وإذا كان الانجليز يسخطون على محمد على باشا فقد كان إبراهيم منذ نشأته فى الحكم المصرى مدعاة اعجابهم ، فقد كتب القنصل الانجليزى هنرى صولت فى رسالة من القاهرة فى أوائل سنة ١٨١٧ « لقد دلت معاملة إبراهيم للقبائل البدوية على ثلاث ميزات تبشر بالفوز فى النهاية ١. حزم فى معاملة أعدائه ٢ سخاء فى البذل ٣ . وفاء بالعهد ، وقد كان محدود التوجيه ، واسع الادراك عظيم العقيدة فيما يقوى على تنفيذه ، متئداً حريصا ، فقد خالف ذلك رأى أبيه عندما قال محمد على باشا مرة لصديقه الدكتور بورنج الانجليزى « لا تعجب إذا رأيتنى أحيانا مجولا قليل الصبر ، فقد كنت فى حياتى كلها موفقاً ميمون التقبية »[٢] وأجمع الثقاة على أن إبراهيم تحت اشراف أبيه قابل عدوان الدول الأجنبية فى أسوأ الأوقات بالهوادة وحسن المجاملة فلم يمس الأجانب المقيمين فى مصر بسوء إذ وضع تحت تصرف القنصل الانجليزى باخرة من بواخر مصر لتحمل إلى مالطة مايرغبون نقله من أخبار ورجال ، وأنه عندما قطعت الدول علاقاتها بمصر وانسحب القناصل من البلاد عامل التجار والأجانب معاملة حسنة حتى انهم رفضوا أن يتبعوا قناصلهم الى خارج البلاد .

فلو خلص الأمر لابراهيم باشا لعقد النية على إيجاد سياسة اقتصادية قومية يكون أساسها تنمية الشئون الزراعية والصناعية والتجارية على قدم المساواة لما فيه خير مصر دون سواها من البلدان . ولقد كان لتجاربه فى الولايات الشامية ما يقوى عزيمته على تركيز أهدافه العامة نحو هذا الغرض الاقتصادى العام . فقد كانت السياسة القومية الاقتصادية تستدعى احترام الدول وعدم تدخلهم فى شئون البلاد الداخلية ، بل ربما قضت على وضع حد للامتيازات الأجنبية التى أصبحت فيما بعد عهد محمد على باشا واسعة النطاق سيئة النتائج

(١) راجع « محمد على الكبير » لشفيق بك غربال صفحة ١٥١ .
(٢) راجع شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ١٦١ .

والاضرار . فاذا كانت مدة إبراهيم باشا فى الحكم قصيرة ، فان نزعته إلى القومية المصرية والحرية داخل مصر كانتا أبعد أثراً فى توجيه المصريين لما فيه صالحهم وصالح الأمم قاطبة[١].

المبحث الرابع : ابراهيم باشا واعداد مصر للسياسة الكفائية

تولى إبراهيم باشا حكم مصر فى سبتمبر سنة ١٨٤٨ ، فبدأت فى عهده عهد الخديوية المصرية إذ اتخذت الخديوية أساسها القومى المحدود ، اذ ذهبت فتوحات محمد على باشا إلى حيث أرادتها الدول الأجنبية ،واختفى الأسطول المصرى وانكمش الجيش الوطنى ، وأصبحت مصر فى مراتب الأمم التابعة للدولة العثمانية الراكدة ، وتعرضت مصر لمناطق النفوذ الإستغلالى الأوربى .

ولئن أخفق محمد على باشا فى تحقيق مشروعه الخطير ، فقد نجح ابراهيم باشا فى وضع قواعد الدولة المصرية على أساس قومى عربى مكين ، وإذا كان محمد على باشا قد قضى على فكرة المشاركة والمقاسمة فى الأموال العامة وتناهبها وأوقفها عند حد ، فتصدى قناصلها للحكومة المصرية يعرقلون مسيرها ، فإن إبراهيم باشا عند ما تولى حكم مصر عمل على تعديل الأساس لأنه أرادأن يجعل من مصر قاعدة الإرتكاز لسياسته الزراعية والصناعية والتجارية . فاعتقد إبراهيم باشا بالفكرة القائلة ، وهى فكرة الكلاسيكيين من علماء الإقتصاد أمثال ملتس وكيرنز وسنيوروجيمس مل بل وإستيوارت مل وريكاردو ، بأن الإنسان يستطيع أن يفعل مايشاء خصوصاً بعد أن قضى محمد على باشا على أسس الفوضى الداخلية[٢] والإرتباك المالى الحكومى ، فأكد أن واجب ولى الأمر هو فى توجيه الجهود الحرة الفردية نحو غايات إجتماعية[٣] . وقد رأى أن ذلك لايمنع التضامن الفكرى مع من يقول أن واجب الحكومة يجب أن تقتصر على مهمة المراقبة والحماية عند الضرورة . بذلك يمكن أن يقال أن الظروف الإقتصادية إذا ما برزت سياسة محمد على باشا فى أول عهده فقد تغيرت الظروف وأصبحت

---

(١) راجع الأستاذ محمد بدران فى كتابه « ابراهيم باشا » صفحة ١٧ حيث يقول أن ابراهيم تولى الحكم فوراً فى سبتمبر سنة ١٨٤٨ عندما أراد محمد على باشا ترك الحكم لإبنه الشرعى ، وقارن شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صحيفة ١٥٣ .

(٢) سار ابراهيم على خطة والده فى آخر أيامه إذ تخلصت مصر من الاضطراب والفتن والحروب الداخلية ، واستمر ابراهيم باشا على الاعتماد على الصفوة من الرجال الذين خلقهم محمد على باشا خلقاً . قارن « المماليك فى مصر » للأستاذ أنور زقلمه صفحة ٢٩ — ٣٠ حيث يشير إلى بعض أنواع المماليك الذين تهذبوا فى هذا العهد بحكم الظروف والاحوال .

(٣) راجع « التوجيه واحتمالاته الديمقراطية » لنخبة من العلماء الاقتصاديين ومنهم هربرت موريسون وكول وروبنسون .

تبرر السياسة التى عمل على تحقيقها إبراهيم باشا فى آخر أيامه[١] . فقد تدخلت الدول فى سياسة محمد على باشا ، فلم ير ابراهيم باشا بداً من فك القيود الأهلية وإزالة العقبات الوطنية من طريق التبادل الحر داخل مصر وما جاورها من البلدان . فإذا كانت الفردية الطليقة قد تهذبت ، فقد كان التوجه الإقتصادى الذى وضعه ابراهيم باشا لمصر خير شفيع لتقييد حرية الفرد لمصلحة الجماعة . فإذا كان محمد على باشا قد إفترض فى عهده أن خلفاؤه سينسجون على منواله وأنهم سيجدون من صفوتهم ماوجده من صفوته من الإخلاص والأمانة والأهداف ، فإن ابراهيم باشا مال الى المصريين واستمالته ظروف القومية وأراد أن يحوّل الأهداف الأقتصادية نحو استقلال مصر استقلالا ينعم به أهلها ، فعمل على توجيه يمكن أن يقال أنه توجيه من النوع الحديث . فقد نشأ هذا التوجيه عن الأزمات الدولية ، فأصبح يستند إلى قوى معنوية وحسية ، فاستند التوجيه على انتشار الأفكار الخاصة بالقومية والوطنية . وكأنه رأى اذ رأى الأستاذ زويج ما رآه من مقتضيات التاريخ الاقتصادى أن التوجيه وليد الأزمات وأن عماده أحوال الطوارئ والظروف الأستثنائية التى أصبحت تطغى على عناصر الظروف العادية ، وأن هناك مختلف الطرق لتحقيق التوجه الأقتصادى ، وأن هذه الطرق دعت الى إدماج طرق الفردية وطرق الأشتراكية وطرق الديمقراطية ، وأن المسألة أصبحت تحتاج إلى قيادة تناسب كل دولة فى ظروفها النامية .

وقد أصبحت مشكلة التوجيه التى إقتضتها ظروف إبراهيم باشا تواجه التطور والنمو من جهة ، كما تواجه الانقلاب والإضطراب من جهة أخرى ، فواجهها بشجاعته وبأسه واقدامه وقضى بإيجاد نوع التوجيه الذى يجمع شمل عناصر الناحيتين ، فدرس بواعثها وأهميتها وضرورة اشتمالها على جميع أركان الحياة المصرية من زراعية وصناعية وتجارية وإدارية[٢] .

والتوجيه يمكن دراسته كفكرة منطقية ، كما يمكن دراسته كحالة تطور تاريخى فى تقدم الأمم أو تأخرها . ففى الحالة الأولى يمكن تقسيمه الى أدوار متتالية حرص على ترتيبها ابراهيم باشا لأحوال المصريين فى ايجاد نظام زراعتهم وصناعتهم وتجارتهم ، وهذا هو التوجيه الداخلى . أما التوجيه الخارجى فقد شمله إبراهيم باشا بتشجيعه وأحكام أصوله وذلك بما راعاه فى سياسته الخارجية التى أصبحت محدودة بمقاصد الدول ومدى مراعاتها لمصالح مصر الأقتصادية

---

(١) راجع الأستاذ زويج فى كتابه « التوجيه فى الجماعات الحرة » وقارن روبنز فى كتابه « التوجيه فى ظل الرأسمالية » وكتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » .

(٢) راجع عدد الهلال الخاص « العرب والإسلام » بتاريخ مارس سنة ١٩٣٩ حيث يصف الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى رجال الشرق العربى الذين خدموا العرب والإسلام صفحة ٣٦ ويقول أن ابراهيم باشا عمل على إحياء فكرة القومية العربية .

الأهلية . فالتوجيه معناه امتداد نفوذ الحكومة وتنظيم موارد الشعب واستثمارها لما فيه صالح طبقاته ، والتوجيه يدخل فى نظام كل دولة مهما اختلفت عقائدها السياسية ونظمها الاجتماعية.

ولقد صدق عبد الرحمن بك الرافعى عند ما قال فى مجلة الهلال العدد الخاص « العرب والإسلام » بتاريخ مارس سنة ١٩٣٩ أن ابراهيم باشا عمل على احياء القومية العربية فى أثناء فتوحه فى سوريا والاناضول ، ويقول أنه مما يؤثر عنه أثناء حصار عكا سنة ١٨٣٢ أنه قال عند ما سئل إلى أى مدى تصل فتوحاتك اذا تم فتح عكا ؟ فقال « الى مدى ما يتكلم الناس وأتفاهم باللسان العربى » فاذا كانت هذه أمنيته من الفتح ، فقد كانت أمنيته الاقتصادية القومية أوسع مجالا وأبعد نظراً .

فاذا كان ابراهيم باشا قد حدد مقاصده فى خدمة مصر والمصريين ، فقد مهد الطريق لعباس الأول أن يأخذ بسياسته لما فيه خير أمته وشعبه وقوميته .

وقد أصاب ابراهيم المرض فى أواخر أيام حياته فذهب فى سنة ١٨٤٥ إلى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا للاستشفاء ، ثم عاود السفر فى سنة ١٨٤٧ ولكنه عاد ولا يزال معتل الصحة . واشتد عليه المرض وعالجته منيته فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ .

وحين مات إبراهيم كان محمد على لا يزال يعانى آلام مرضه ، وكان أن اشتدت به وطأة المرض ولا زالت تشتد حتى وافاه أجله المحتوم فى ٣ أغسطس سنة ١٨٤٩ .

بهذا قضى الابن وقضى الأب . وطويت صفحتاهما وطويت بطيهما صفحة من تاريخ البلاد كان لها أكبر الأثر فيما تلاها من الصفحات ، إذ أنها كانت على قصرها صفحة حركة دائمة وثورات وانقلابات ، فى أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، قضت على القديم وأقامت جديداً .

على أن النابغ فى أمم الشرق يعيش وكأنه لم يولد ، ثم يموت وكأنه لم يعش ، ذلك لأن الحياة فيها لا تزال نوعا من الخيال يذهل الناس عن الوجود أكثر العمر ، فاذا أفاقوا ، وقليلا ما يفيقون ، وَهَمَ البعض على البعض . كذلك عاش إبراهيم ومات ، وكذلك يعيش أشباهه ويموتون ، وما حيلة الزهرة الفواحة « إذا أنبتها القدر القاهر فى قفار الأرض بين سَفْى الرمال ولفح السمائم ؟ » .

رحم الله إبراهيم ، لقد كان فى القيادة طريقةً وحده ، وأشد ما يوعك[1] منه قوة الفن وحركة الذهن وسلامة الطوية وحبه لمصر والمصريين فى المسائل العامة والخاصة .

---

(١) راجع محمد طلعت حرب باشا فى مقالته فى عدد الهلال الخاص صفحة ٣٤ عن « العرب والإسلام » إذ يقول « أن ابراهيم كان ينظر إلى الأمة المصرية والبلاد المجاورة كأمة واحدة قد ألف بينها الدين واللغة والعادات . . . . » وقارن « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف .

لقد كان إبراهيم من صفوة أبيه المختارة الذين يضع الله فيهم الهداية للقطيع الذى يوشك أن يضل ، والحيوية للشعب الذى يأبى أن يموت ، ولم يكن مستبداً برأيه مع أن الغالب فى أمثاله أن يكون مستبداً برأيه ، حاكما بأمره ، لأنه يظهر والقوم فى ضلال وانحلال ، فيكون تفرّده بالأمر تنبيها من الله وتوجيها من الطبيعة ، ومن ثم كان المضاء والفداء والايثار من أخص صفاته ، ولهذا انصرف إبراهيم فى آخر حياته من قيادة القطيع إلى قيادة الأمة ، فظهرت خصائصه القومية وأعد العدة للمصريين فى الاعتماد على الأهلية دون النظر إلى الدولية التى كانت سبب بلاء مصر فى ماضيها وحاضرها . فهل أصبح راعياً قلقا فى المرعى وزعيما مسيطراً فى الحكومة ؟ فقد رأى طغيان الدول يخنق حرية أبيه ويزهق النفوس المصرية ويرهق الضمائر الاقتصادية الأهلية ؛ فرأى الفوز فى خطة القومية الاقتصادية والصواب فى الوحدة المصرية الأهلية ؛ فهد الطريق لعباس الأول ، فحس الأخير بحركه تخالف الحركة الماضية ، وأدار ظهره للغرب واستتطبع فى العقلية التركية ، وكان لشدة سلطانه مانفّذ عقيدته وبيانه . فانتقل المصريون فى عهده من حال إلى حال فهل كان فى ذلك حسن المآل ؟

المبحث الخامس

سياسة ابراهيم باشا الاقتصادية ونتائجها

اختلفت سياسة إبراهيم باشا عن سياسة أبيه من حيث توجيه الأول سياسته نحو الدولية وجعلها تتجه نحو مقر الخلافة العثمانية ، أما الثانى فقد كان يريد أن يكوّن من مصر أمبراطورية تعمل على الاستقلال الاقتصادى ولا تتبادل إلا فى الفوائض التى تزيد عن حاجة البلاد ، ولهذا أقفلت بعض المصانع التى كان قد شيّدها محمد على باشا لتموين الجيش الذى أصبح قليل العدد فى عهد ابراهيم باشا[1] كما أن احتكار محمد على باشا للتجارة الخارجية فى بعض الحاصلات قلّت أهميته بالنسبة لتحديد مطالب هذه السياسة للجيش وشئون التوسع التى تسايرها ، فحل محل هذا الاحتكار تحويل الدولة نحو التخصص فى بعض الحاصلات التجارية ابتغاء تشجيع المعاملات الأجنبية[2] .

---

(١) راجع صفحة ١٣٣ من هذا الكتاب وقارن « محمد على الكبير » صفحة ١٠٨ للأستاذ شفيق بك غربال .

(٢) راجع الأستاذ أحمد أحمد الحتة فى مقالة له فى مجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ « الاحتكار والنظام الزراعى » صفحات ١١٣ — ١٦٦ حيث يقول أن الباب العالى عارض فى تصدير القمح من مصر إلى الخارج وأن محمد على باشا لم يمتنع عن تصدير القمح وأن ميست Missett كتب فى =

كذلك كان إبراهيم باشا لا يثق كثيراً بنظام الاحتكار ، ففعل على تخفيف وطأته بعد أن تبين له مساوئه ، ففتح أبواب النقل على مصراعيها فى سنة ١٨٤١ وبذلك تمكنت الشركات الأجنبية من استخدام الطرق المصرية لنقل أفرادها وبضائعها إلى الشرق عابرة الديار المصرية[١] . أضف إلى هذا أن إبراهيم باشا لم يكن فى الحقيقة ليمانع فى اتباع نظام الحرية التجارية لأنه كان يرى أن الامتيازات الأجنبية فى مصر سوف تدعو الى مطالبة الأمم فى اتباعها طبقاً لما هو متبع فى أنحاء الولايات العثمانية . إلى هذا أنه كان يشارك مذهب مانشستر الحر ، وهو ذلك المذهب الداعى بالحرية والفردية والمرونة ، فكان مثلهم يقول بأن لا تتدخل الحكومة فى المشاريع الصناعية بل تتركها وشأنها للأفراد والجماعات والشركات فى مجال التبادل التجارى الطليق ، فوافق كوبدن وهو الذى زار مصر كما وافق بورنج وهو العالم بأحوال المصانع المصرية والحاصلات الزراعية ، فى رأيهما بأن الأولى بمصر أن تتخصص فى شئون الزراعة بعد استكمال أركانها الاقتصادية إذ أن فى ذلك تحقيق رفع مستوى أفرادها وزيادة دخلها من التبادل التجارى الحر الطليق[٢] . وتتفق مع سنت جون فى كتابه « مصر ومحمد على » عندما قال أن ابراهيم باشا ، وهو ذلك البطل السليم الرأى الاقتصادى ، هو الذى أشار على محمد على باشا بإيقاف إرسال القطن إلى أوربا لبيعه لحساب الحكومة المصرية[٣] . إذ أن محمد على باشا بعد أن كان يبيع الحاصلات المصرية بوساطة مندوبيه فى أوربا غير طريقة البيع لفسادها ، واتبع طريقة المزايدة فى مدينة الإسكندرية ، فأشار إبراهيم باشا بالتمسك بها لأنها كانت تساير عقيدته الوطنية فى المبادلات السلعية والمعاملات النقدية[٤] حيث لا يجد الموظفون لهم بها طريقة للسلب والنهب ، وما كان

= سنة ١٨١١ يقول أن محمد على يرفض إطاعة أوامر السلطان حيث أن أوامر السلطان تقف حجرة عثرة فى سبيل أرباحه .

(١) راجع صفحة ١٣٦ — ١٣٧ من هذا الكتاب وقارن الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحات ٩٨ و ١٠٩ و ١٤٦ و ١٥٧ .

(٢) قارن « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال صفحات ١٠٠ و ١٠٦ ، ونرى أن ابراهيم باشا رأى كما رأى آدم سمث من قبله أن هناك اعتبارات تتعلق بسلامة الدولة يهون بجانبها حساب الربح والخسارة ، وأن المصلحة القومية بعد أن تحققت وتحددت بمعاهدة سنة ١٨٤١ يجب أن تعمل على زيادة دخول الأفراد عن طريق التجارة الخارجية .

(٣) راجع صفحة ١٤٠ من هذا الكتاب وراجع سنت جون فى كتابه « مصر ومحمد على » صفحة ٤٣٢ وتود « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » .

(٤) راجع صفحة ١٤٠ من هذا الكتاب ، وقارن ما ارتأه ابراهيم من محبة أبيه إلى النهضة التى اعتمدت على حرية أبيه فى التجارة مع الدول الأجنبية خارجاً بذلك على أوامر السلطان فى منعه من بيع الحاصلات الزراعية للخارج . فترى الأستاذ أحمد أحمد الحتة يقول فى بحثه « الاحتكار والنظام الزراعى » على صفحات مجلة كلية الآداب أن محمد على جبى مال الأطيان من المحصولات نظير مال الأرض عيناً من =

أكره على إبراهيم باشا من النهب أو عدم إعطاء كل ذى حق حقه ، ألم يكن الكاره لكل أنواع الاحتكارات والامتيازات لأنها كانت وسائل فى نظره تحدّ من التقدم الفطرى والثقافى كما تشل حركة التقدم الاقتصادى ، وذلك لأن إجبار أى فرد سواء أكان مزارعاً أم صانعاً أم تاجراً على بيع منتجاته بسعر محدد هو عمل ينطوى على الظلم والارهاق ، وفيه مصادرة لحقوق الناس وحرمانهم من الاستمتاع بما وهبهم الله من حرية وهمة وشهامة وقابلية ؟ فقد كان يعلم إبراهيم باشا أن الامتيازات الأجنبية بل والاحتكارات لا مشاحة هادمة لكل همة فردية إذ تقبض على أيدى الناس وتحول بينهم وبين العمل الذى يمكن أن تظهر فيه مواهبهم وكفايتهم ، وبذلك تحول دون تقدم البلاد أدبياً ومادياً . ألم تضرب الميزات التى تمتعت بها الارسقراطية الأجنبية فى مصر على المصريين حجاباً من الفقر والجمود إذ عوّدت الفلاح والصانع والمزارع المصرى التراخى والاعتماد على السلطات حتى انعدمت فى المصرى قوة التجديد والابتكار ؟ لقد عاش إبراهيم باشا فى اتجاه يخالف اتجاه والده ، فرأى أن الحرية الاقتصادية المسيّرة وتطبيقها على نواحى النشاط الاقتصادى خير بشير للتقدم الاجتماعى المنشود . فهل كانت هذه المبادىء وتناسبها مع المبادىء الإنجليزية الاقتصادية فى هذا الوقت داعية إلى مصالحة الإنجليز وتعاونهم أم أن توجيه إبراهيم باشا دعا إلى تقدم القومية الاقتصادية المصرية مع تمتع المصريين بالكثير من الحرية والفردية والمرونة داخل بلادهم فى النظام الاقتصادى الجديد الذى خالف به نظام والده كما ذكره الجبرتى فى كتبه المعاصرة لهذا الزمن ؟

لقد خلّص محمد على باشا مصر والمصريين من مساوىء المماليك والألبانيين بل ومن مساوىء العهود الطاغية التى سبقته ، وشهدت مصر بدء عهد النهضة على ضوء انقلاب جديد ، ولكن المصريون لم يتأثروا كثيراً داخلياً بهذه الظواهر الجديدة ، إذ كانوا فى بدء تطور اقتصادى جديد يسير على شىء من الحرية والفردية ، نعم بدأ الفلاح والصانع ورئيس الطوائف والتاجر الصغير يرى مزايا الملكية ويهتم بشئونها ، وأن محمد على باشا نفسه خلّصهم من استبداد المماليك وكبار الملتزمين وأعطاهم قطعاً من الأرض يقومون بزراعتها وينتفعون بثمارها إلى حد بعيد ، وأن محمد على باشا نفسه كان فى كثير من الأحوال لا يأخذ

نفس المحصول وأخذ يتاجر فيما جباه من المحصولات ويرسله إلى البلاد الأجنبية ، وأنه لما رأى بالاختبار أن فى تصدير الغلال أرباحاً طائلة ، صار يشترى من الفلاحين حاصلاتهم ويصدرها للخارج ، وقارن أرتين فى الأحكام المرعية صفحة ١٣٧ ، والجبرتى جزء رابع صفحة ١٢٢ حيث يقول أن الباشا أمر جميع حكام الوجه القبلى بحجز جميع الغلال ، فلا يدعون أحداً يبيع ولا يشترى شيئاً منها ولا يسافر بشىء منها فى مراكب مطلقاً . . . . ، ثم طلبوا ما عند أهل البلاد من الغلال . . . . ويشحنون الغلال إلى مراكب الأفرنج بحساب مائة قرش عن كل أردب . . . » .

من العامل والصانع والتاجر والمزارع ثمرة جهده عفوة واقتداراً بل كان يشترى هذه الثمرة بالثمن العدل الذى تراءاهُ لها[١] فكان إبراهيم باشا خير من سيُر المصرى نحو هذا التطور ومهد للمصريين العمليات المتعلقة بانتقال الأرض وقروض الرهن ، فاكتسب الفلاح صيغة التملك القانونية بمقتضى اللائحة الصادرة سنة ١٨٤٦[٢] .

لقد اشترك إبراهيم باشا في نهضة محمد على باشا العظيمة فعبأ موارد البلاد لمصالح المصريين من العباد ، ولكنه كان يميل إلى مساهمة الأفراد فى المشروعات العامة لا جبراً بل اختياراً ، وبذلك يحقق المساواة ويعمل على التبادل الطليق تحت إشرافه وقيادته كما ينشر حقوق الملكية فى الزراعة وتنمية المال للتجارة ، إذ أنه كان يعرف حق المعرفة المثل الأعلى الإسلامى ويؤكد الناحية الاجتماعية منه فى حكمه على نواحى الجهود الاقتصادية الفردية . فكان إبراهيم باشا يرى أن الضرائب على الضروريات يجب استنكارها ولو اقتضى الأمر تحديد السعر العادل والأجر العادل فى المعاملات ، وكذلك كان يرى أن الإسلام يقول بعدم قيام الدولة بالمشروعات الاقتصادية بل ويجب تركها للأفراد والجماعات والشركات[٣] ، فالأفراد يعرفون مصالحهم بدرجة أكبر من معرفة الدولة لشئونهم الاقتصادية الخاصة[٤] . إلا من حيث تدخل الدولة فى أوقات الأزمات والمجاعات لحفظ الأرواح أو « التدخل لصيانة موارد الخزانة بصيانة المنشآت العامة وقطع دابر الفتن والبغى أو ما تقتضيه مصالح التجارة الخارجية من المفاوضات والاتفاقات مع الدول الأجنبية أو ما يلجىء إليه إسراف أصحاب السلطان وجشعهم من اتخاذ الحيل والألاعيب » فإذا كان محمد على باشا أخرج الزراعة وأرض الزراعة من التبادل الحر وأخرج المصريين من نطاق التمتع بالأهلية الكاملة ، وأخضع الفلاحين لنظام يقيد حريتهم ويعطل شخصيتهم[٥] ، فإن ابراهيم باشا رأى أن فى

---

(١) راجع السير ويليم أشلى عن نظرية الثمن العادل فى كتابه « التاريخ الاقتصادى » .

(٢) لقد رأى ابراهيم باشا فى سنة ١٨١٢ أن والده كان يستولى على جميع مزارع الأرز بالبحر الغربى والشرقى ويستخدم مباشرين وكتابا ويسعرون الأرز بما يريدونه ويعطون اصحابه ورقة يحاسب بها فى المستقبل ، وكان يفرض على كل دائرة من دوائر الأرز خمسة أكياس فى كل سنة خلاف المقرر القديم ، وأنه أبطل تعامل المزارعين مع التجار فاستقرت حال الحاصلات فى ديوان الباشا تباع الموجود لأهل الأقاليم وللأفرنج وبلاد الروم والشام . راجع الجبرتى الجزء الرابع صفحة ١٦٤ .

(٣) قارن آدم سمث فى كتابه « ثروة الأمم » وقارن محمد فريد وجدى فى كتابه « الإسلام دين شامل خالد » و « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف .

(٤) قارن ملحق الاهرام الزراعى ١٥/٥/٣٥ .

(٥) راجع الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صحيفة ١٠١ حيث يقول أن نظريات الملكية تختلط فى نظر الباحثين فى تاريخ الاقتصاد الزراعى المصرى بأحكام مستخرجة من التاريخ الأوربى أو من القانون المدنى النابليونى ، وأن هذه الأشياء لا تتصل بالموضوع . فهل هو فعلا « نظام واجبات لا نظام حقوق » ؟

تصرف أبيه فى مساحات واسعة بالانعام على رجال ارستقراطيته وأفراد بيته بشروط مختلفة ما يمكنه من السير عليه فى تنمية الموارد المصرية عن طريق الملكية للمصريين أنفسهم بشرط أن يقوم المالك بشروط الاصلاح والاستغلال المنتج المجدى المفيد . فتغيرت طريقة النظر إلى الأرض تغيراً تاماً عما كانت عليه قبل عهد محمد على باشا بل وعن أوائل عهد محمد على باشا ، فأصبحت الأرض قابلة للتملك ونزلت فى سوق البيع والشراء وشتى أنواع المعاملات والاستغلال (١) .

كذلك رأى ابراهيم باشا أن والده سبق أن أرسله فى سبتمبر سنة ١٨٢٠ إلى الوجه القبلى ليجمع ما يجده عند الناس من القمح والفول والعدس وأخذ كل سفينة غصباً لحمل هذه الحاصلات ووضعها فى الشون البحرية لتباع على الأفرنج بالأثمان الغالية ، وأن هذه الطريقة لم تجد كثيراً لأن هذا الاتجاه قلل وجود الحاصلات حتى من الخبز فى الأسواق بل هرّب بعض الفلاحين الحاصلات ودعا مشايخ البلاد إلى التعامل خفية فى الحاصلات الزراعية بما عاد عليهم بالربح وعلى المنتجين بالخسارة ، وأن قنصل إنجلترا نصح الباشا بجعل تجارة الحبوب حرة بمناسبة ارتفاع ثمن القمح والخوف من عدم وجوده إذ ذكر كولونيل كامبيل قنصل إنجلترا فى مصر فى تقريره إلى بورنج فى ١٨ يناير سنة ١٨٣٨ أنه بناء على مقابلاتنا أنت وأنا مع الباشا قد ألغى احتكار الحبوب وأصبح توريد وبيع الحبوب حراً مسموحاً فى جميع أنحاء القطر ، فكان لهذا التغيير ما قوى عزم إبراهيم باشا على الأخذ بمبدأ الحرية التى كانت متأصلة فى طبيعته وعقيدته (٢) . فصدرت القوانين فى اكتوبر سنة ١٨٤٠ إلى الديوان الخديو بالتصريح لأصحاب الأرز ببيع محصولاتهم للخارج مقابل دفع ضريبة تصدير قدرها ١٢ ٪ على المحصولات التى تصدر . على أن إبراهيم باشا إذا كان يميل للأخذ بمبدأ الحرية فإنه سار على نظام أبيه من حيث رعاية مصلحة صغار المزارعين وطبقات المنتجين والمستهلكين . إذ اتبع النظام الذى وضعه محمد على باشا فى تحديد العلاقة بين المتعهدين والأهالى بالنسبة للمحصولات ، وكذلك علاقة مستخدمى الحكومة بالنسبة للتجارة فى المحصولات (٣) .

---

(١) راجع « محمد على الكبير » صفحة ١٠٣ للأستاذ شفيق بك غربال حيث يقول أن شئون الزراعة لاتزال مصدر القوت اللازم للحياة ، وأنها كما كانت قديماً مصدر أهم موارد الوالى من حيث الصرائب ، وأنها فى عهد محمد على باشا أصبحت أيضاً أهم مصدر لتغذية التجارة الخارجية ، وأنه زاد على هذا اعتقاد محمد على باشا بأن الاستمرار فى سياسة التحسين بقاء الهيمنة فى يده ولو إلى حين ، وأن هذا يقتضى بقاء قيود الفلاحة على أهلها .

(٢) قارن الأستاذ أحمد أحمد الحتة فى رسالته « الاحتكار والنظام الزراعى » صفحة ١٢٢ من مجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

(٣) راجع الأستاذ أحمد أحمد الحتة فى رسالته « الاحتكار والنظام الزراعى » صفحة ١٦٥ — ١٦٦ =

كذلك رأى إبراهيم باشا أمثلة كثيرة مما فرضت الحكومة على المزارعين تقديمه من أصناف السمن وطرق موازينها ومكاييلها ومن أصناف التبن وكيله ومن أصناف الحيوانات والأغنام وتوريدها لشونة الحكومة ، ووجد أن ما يتبع فى وزن أو كيل المحصولات وتقدير الأثمان يستحق العناية والتوجيه لما فيه مصلحة الأهالى وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة[١] خصوصاً وأن الفلاح كان معرضاً لظلم موظفى الشون لأن الكتبة كانوا يأمرون الكيالين فى بعض الشونات بظلم صاحب الغلال فى كيلها ، وكان نفع ذلك لا يرجع إلى الكيالين ولا إلى الحكومة بل إلى الكتبة أنفسهم[٢] . لهذا قام ابراهيم باشا فى حياة أبيه ووضع ميزاناً جديداً فى « تيمورخانة » بمعرفة أدهم بك ناظر تشغيل المهمات الحربية وذلك على الشكل الذى قال عنه « الملاحسين » المأمور على كيل الغلال ، وبذلك قضى ابراهيم باشا على النظام الفاسد الذى كان يعتمد على وزن عياره الحجر والرخام . كذلك عمل إبراهيم باشا على تحديد درجات الصنف بدلا من تركها حرة لتحكّم السماسرة فيها لما فيه ضرر المزارعين . وبهذا تمكّن إبراهيم باشا من وضع حد للشكاوى والمظالم ، إذ أن أحد القناصل الأجنبية ذكر فى تقريره فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٢٩ أن الحكومة تستعمل موازين ومكاييل أكبر فى حالة الشراء منها فى حالة البيع ، وأن ذلك كان يجرى فى حالة الغلال كما يجرى فى الأشياء الأخرى التى تشتريها الحكومة من الرعية ثم تبيعها إليهم ثانياً .

ونرى أن إبراهيم باشا رأى فى آخر أيامه أن يعيد النظر فى تشجيع المزارع الصغرى والصناعات الصغيرة ويسترجع لأصحاب المتاجر الصغرى مكانتها ، ولذلك مهد الطريق لعباس الأول لأن يحقق ما وضع لذلك من أسس ذكرناها فى كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » صفحات ٨٤ — ٨٨ .

= الواردة فى مجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ حيث يقول أن بعض التجار اتبع طريقة شراء محصولات المزارعين قبل طلوعها مع إعطائهم مبلغاً مقدماً ، وأنه صدر بناء على ذلك قراراً فى اكتوبر سنة ١٨٤٧ جاء فيه « إذا كان يظهر ويحصل منازعة بين البائعين والشارين فلا تسمع دعواهم بالديوان... » ثم ذكر الأستاذ الحتة أنواع العقوبات على المخالفين فى المعاملات من أصحاب المهن الحرة والموظفين .

(١) راجع مجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ فى بحث الأستاذ أحمد أحمد الحتة تحت اسم دراسات تاريخية اقتصادية لعصر محمد على باشا بعنوان « الاحتكار والنظام الزراعى » صحيفة ١٣٠ — ١٣٦ .

(٢) يقول الأستاذ أحمد أحمد الحتة أن « حسين أغا » ناظر بنى مزار أحد أقسام البهنساوية و « المعلم حنين » مباشر القسم المذكور ومشايخ خطه جملة ، قسموا فيما بينهم زيادة الشون التى تحت تصرفهم مما يدل على ظلم الفلاح فى تقدير كمية أصنافه سواء بالكيل أو الوزن .

الباب الرابع

عهد عباس الأول

١٨٤٨ — ١٨٥٤

بعد إبراهيم باشا تولى الحكم عباس الأول بن طوسون بن محمد على باشا فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ ، وكان يبلغ السادسة والثلاثين من عمره . وقد اهتم جده بأمر تربيته وتعليمه اهتماماً شديداً لعظم محبته له . وقد نشأ عباس الأول نشأة حربية وإدارية مثله مثل عمه إبراهيم باشا ، بل رافق هذا العم العظيم فى حملته على سوريا واشترك فى عدة وقائع حربية ، كما شاهد توجيهات إبراهيم باشا الاقتصادية فى سوريا والديار الإسلامية المصرية .

تدرب عباس الأول على الأعمال الإدارية والحربية أثناء ولاية جده محمد على باشا وعمه إبراهيم باشا ، وتولى عدة مناصب إدارية فى مصر قبل أن تولى الحكم هو بنفسه . وقد عُيّن مديراً للغربية ، ثم عيّن فيما بعد كتخدا أى نائباً للوالى ، غير أنه كان يظهر فى تصرفاته شيئاً من القسوة فى معاملة الأهالى ، وكثيراً ما كان جده وعمه ينهيانه عن هذا المسلك الفردى الدقيق ، ولكنه قل ما انتفع بنصائحهما ، فغضب عمه إبراهيم منه لذلك ، وكانت النتيجة أن عباس اضطر إلى مغادرة البلاد والإقامة فى بلاد الحجاز إلى أن تولى حكم مصر (١) .

لم يتميز عباس الأول فيما تولاه من المناصب بميزة خاصة ترفعه عن مرتبة الرجال العاديين إلى مرتبة ذوى المواهب الذين تؤثر شخصيتهم فى تاريخ بلادهم تأثيراً خاصاً . ولكن سلطان الحكم جعله حاكماً مطلقاً مستبداً ، فأصبح لشخصيته وعصبيته أثر عظيم فى طريقة حكمه للبلاد المصرية . وسواء قال المؤرخون أن سياسته كانت قائمة على حبه للأتراك وبغضه للأجانب واستعماله الرهبة وانصرافه عن الاصلاح المنشود فى الجيش والبحرية والتعليم العالى والمصانع الكبرى ، فإن عباساً كان حريصاً على سلطانه داخل حدود بيئته كما أن ما ورثه من السلطان والأجداد وعمه كان داعياً أن يستأثر بالحكم لما فيه تحقيق توجيهاته الشخصية (٢) .

---

(١) راجع « تاريخ مصر الحديث » للأستاذ محمد عبد الرحيم مصطفى صفحة ١٠٨ — ١١٢ .

(٢) راجع « أزمة الحكومة الأهلية » للأستاذ و . فريدمان صفحة ٣ حيث يشرح نمو قومية الحكومة ويميزها عن قومية الشعب وتطوراتها .

لقد تولى عباس الأول الحكم عندما كانت سلطة الحكومة القومية فى أعلى مراتبها ومراميها ، فباسم الاستقلال القومى حكم مصر ، وتحت سلطان الاستقلال الأهلى استعلى فسيطر ، وحكم فتمكن . وكان سلطان الحكومة والوحدة الاقتصادية تمهدان له حلاوة الحكم وسبيل الهداية . فقد استهدفت الأقوام فى عهده إلى محبة الأوطان ، وطالب هو بالعزلة فوجدها وراثة حية استهواها فأطاعته ، ولوّح بها فوجد من الأهالى ماعضده وشجعه ، وكأن قوة الوطنية ترادفت مع روح سلطان الحكم ، فحكم وسيطر ، وبنعمة ربه تدبر .

وقد كانت مصر فى هذا الوقت فى دور انتقال دقيق ، فبعد أن كانت أمبراطورية واسعة تتبع أساليب الاشتراكية الحكومية ، عادت ولاية محدودة مضطرة إلى تحقيق سياسة أهلية اقتصادية محورها نهر النيل[١] . وفى دور الانتقال هذا كانت مصر أحوج ما تكون إلى شخصية بارزة تسيطر على الموقف حتى يمكن تلافى الاضطراب الاقتصادى الذى يصحب أدوار الانقلاب . فوقف عباس وقفته التى اعتبرها البعض « رجعية » كما اعتبرها البعض الآخر « قومية » فى توجيه البلاد لما فيه سعادة الوالى والرعية عن طريق توجيهاته الخاصة . فهل بين هاتين الوقفتين يمكن أن يقال أن عباس الأول ترك لخلفه مهمة الإشراف على دور الانتقال الاقتصادى الذى كان على مصر أن تجربه بعد انهيار الأمبراطورية المصرية ، أم أن عباس ترك لخلفه دولة مستقلة فى اقتصادياتها كان الأولى بخلفه أن يراعى فيها روح التطور والقومية بدلا من اتباع سياسة الانقلاب والدولية ؟

لقد جمع عباس الأول عناصر القومية وعناصر الحكم فى يده ، وبذلك أصبحت السياسة الأهلية وسلطان الحكومة مترادفان يعتد عباس الأول عليهما فى تفسير توجيهاته الاقتصادية فى السياسة العامة المصرية[٢] . فإذا كان نظام الحكم قد أولاه توجيه الأمة لما فيه تحقيق قوميتها ، فقد كان لتركيز الشئون العامة فى منطوق نفوذه ماساعده على اتباع السياسة العامة التى اقتضت ظروف مصر فى عصره[٣] بل وفى عصر جده الذى هيمن على موارد الدولة فوجهها لما فيه حسن توجيه أفراد أسرته العلوية .

---

(١) راجع أرثر سلفا هويت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٣٨ حيث يتكلم عن وحدة بلاد نهر النيل السياسية والاقتصادية .

(٢) راجع « أزمة الحكومة الأهلية » للأستاذ فريدمان صفحة ٣ حيث يفصل بين قوة الحكومة State Powrr وبين قوة الشعب وأهليته Nationalism وقارن كار فى كتابه « ظروف السلم » صفحة ٣٨ .

(٣) راجع « الدولة من الوجهة النظرية ومن الوجهة العملية » للأستاذ لاسكى صفحة ٢٧ حيث يحدد مركز الدولة من حكومة الشعب .

الفصل الأول

الحالة السياسية ونظام الحكم

١ — الحالة السياسية — تركيا — الدول الأجنبية والنفوذ الأجنبي فى مصر
٢ — نظام الحكم — الحكم الفردى وعباس الأول — الوظائف والمصريون والأتراك — مستوى المعيشة والقومية

تولى عباس الأول الحكم بعد انتهاء ولاية محمد على وابراهيم ، وقد رأينا أن محمد على حاول أن ينشىء أمبراطورية مصرية عظيمة مستقلة سياسياً واقتصادياً ، وذلك بأن يقضى على المماليك . ويتحرر من السيادة التركية ، ويستولى على الولايات العثمانية الواحدة بعد الأخرى ، ويجعل منها أمبراطورية تكون بأجزائها وحدة اقتصادية مستقلة . وكانت طريقة محمد على فى الوصول إلى أغراضه أن يقوم بعدة حروب لتوسيع رقعة الأمبراطورية ، وأن يحتكر مرافق الإنتاج حتى يتمكن أن يسير بها فى طريق التوجيه الاقتصادى الذى أراده[1] .

وقد نجح محمد على فعلا فى القضاء على المماليك وتقليل النفوذ العثمانى . وكاد يصل إلى أغراضه لولا أن تدخلت الدول ، ووقفت عقبة فى سبيل تحقيق هذه الأغراض . وكأنما كان من الضرورى أن تبقى مصر خاضعة لنفوذ أجنبي ، فلما تقلصت السيادة التركية أصبحت البلاد مسرحا لتنافس الدول التى حاولت كل منها أن تكون السابقة فى بسط سيادتها على مصر . وقد رأينا مدى تأثير الفرنسيين فى سياسة محمد على ومدى مقاومة الإنجليز لهذا التأثير[2] .

المبحث الأول : الحالة السياسية

رأى عباس تدخل الدول فى حال مصر فتملكته لا روح الرجعية بل القومية . فهذه

(١) راجع قطاوى فى كتابه « عهد محمد على » طبقاً للأرشيف الروسى فى مصر من سنة ١٨١٩ إلى سنة ١٨٣٣ صفحة ٣٥٧ فنرى أن حكومة محمد على باشا هى التى كانت تحدد أثمان المحصولات بنفسها بدون مساومة الفلاح ، إذ ليس للفلاح رأى فى مقدار الثمن الذى يورد به محصولاته ، وليس له الحق فى المساومة بل عليه توريد المحصولات . وتبعاً للأثمان المحددة والمقيدة بدفتر الشون يحسب مقدار ما ورّده ويأخذ بالقيمة رجعة تخصم مما عليه من مطالب الحكومة ، وإن بقى له شىء قد يصرف له من خزينة القسم ، وكان الفلاح يلاقى صعوبة فى صرف تلك التذاكر أو الرجعة حتى أنه كان يضطر أحياناً إلى بيعها إلى اليهود أو الأرمن بنقص ٢٠ ٪ أو ٣٠ ٪ من قيمتها .

(٢) راجع مادن فى كتابه « مصر ومحمد على » طبعة سنة ١٨٤١ .

مصر وقد حاولت الخروج من حظيرة الدولة العثمانية لم تُجدها هذه المحاولة شيئاً ، بل دفعتها إلى طريق شائق غير مأمون العاقبة ، بأن جعلتها قبلة أنظار الدول الأوربية الطامحة إلى الاستعمار ، وإن كان لمصر أن تخضع لنفوذ أجنبي فأولى بها أن تعود إلى حظيرة الدولة العثمانية . وإن كان لها أن ترضى بنفوذ حاكم أجنبي فأولى به أن يكون سلطان تركيا وخليفة المسلمين . فهل كان يعلو بنظرته هذه نحو الاستقلال الذى ارتآه مصطفى كامل باشا من بعده عندما أدار دفة الحزب الوطنى نحو هذا الاتجاه[1] فقد رأت القومية ، أن تركيا — وهى فى طريقها إلى الإنحلال — لم يكن فى إمكانها أن تساعد «عباساً» فى تقليل النفوذ الأجنبى . وكذلك رأت كيف أن النفوذ الفرنسى كان يسود فى أيام محمد على ، وكيف ساعد على تقويته المستشارون الفرنسيون العديدون الذين استعانت بهم الحكومة المصرية . وبهذا نرى أن رغبة عباس فى القضاء على النفوذ الأجنبى ، كان من الضرورى أن تصطدم أول ما تصطدم بالنفوذ الفرنسى . ولما لم تكن تركيا قادرة على مساعدة عباس فى محو نفوذ الفرنسيين ، كان من هذا أن «عباساً» ، فى محاولته مقاومة النفوذ الفرنسى ، أضطر أن يلجأ إلى نصائح الإنجليز التى كان يقدمها له قنصلهم فى مصر « مسترمرى » خصوصا وأنها تساير قوميته .

غير أن « عباساً » ، ولو أنه كان يميل إلى العودة إلى حظيرة السيادة التركية ، لم يكن يرضى أن يمتد نفوذ السلطان إلى شئون مصر الداخلية ، ولهذا استعان بالإنجليز على حمل الباب العالى عن العدول عن تطبيق ما كان يسمى « قانون التنظيمات » الذى يفرض رجوع الولايات العثمانية إلى تركيا فى كل الشئون الداخلية والخارجية .

وقد كان عباس ينقم على سياسة محمد على : التى كان يعتقد أنها كانت سبب نقلص السيادة التركية وبسط السيادة الأجنبية ، ومما قاله فى هذا « إن جدى محمد على كان يزعم أنه أوتوقراطى ، والواقع أنه كان أوتوقراطياً على رعيته وأولاده فقط ، وأما قناصل الدول فكان أطوع لهم من بنانهم » . ولما كانت الاستعانة بالمصريين فى حكم البلاد وإدارتها جزءاً من برنامج محمد على ، فإن نقمة عباس على هذا البرنامج جعلته ينحّى أبناء البلاد عما كانوا يتولونه من المناصب الكبيرة ، ويستبدل بهم فيها الأتراك[2] .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات السابقة يمكننا أن نقول أن «عباساً» كان حاكما قوميا ، يميل إلى النظم القديمة ، ويحب الأتراك ويكره الأجانب ويستلين لنصائح الإنجليز ولا يثق كثيراً

---

(١) راجع « مصطفى باشا كامل » للأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك صفحة ٣٣٧ — ٣٤٦ .

(٢) قارن ما كتبه Maclver فى كتابه « الدولة الحديثة » صفحة ١٢٥ حيث يظهر سلطان الحاكم فى توجيه الأمة قبل تحقيق قوميتها الصحيحة ، حيث أن سلطان الحكم يسبق سلطان نشأة القومية الاقتصادية والسياسية كما هو الحال فى عهد النورمان كونكويست بإنجلترا .

فى المصريين . وبهذا كان عهد عباس عهد ردة ورجعية وقومية حكومية أملتها الظروف المحيطة بمصر فى ذلك الحين ، ولو أهملنا صفات عباس الشخصية[١] جانباً ، وهى صفات غير مستحبة فى نظر بعض من درسوا شخصيته ، وجدنا أن حالة مصر فى الفترة التى حكمها كانت نتيجة لفشل سياسة محمد على ، وأنه لم يكن لعباس يد فى توجيه البلاد إلى ما وجهت إليه ، وأنه لم يعمل أكثر من أن سار الظروف السائدة فى هذا الحين وهى — كما نعلم — ظروف قاسية غريبة غريبة .

وكان من آثار إنكار عباس للجديد الغربى ورغبته فى الرجوع إلى القديم التركى أن قضى على كثير من منشآت محمد على : فأقفلت معظم المدارس التى كان الغرض منها تكوين الرجال اللازمين للجيش[٢] . وأنقص عدد الجيش إذ لم تكن هناك حاجة كبيرة إليه ، غير أنه فى سنة ١٨٥٣ حين نشبت حرب القرم — بين تركيا وروسيا — استعان السلطان بعباس فأرسلت مصر حملة من نحو ٢٠٠٠٠ جندى ، أقلعت على ظهر الأسطول المصرى ، وأبلت فى هذه الحرب بلاء حسناً .

كذلك من المتناقضات أن عباس وهو يكره الأجانب يستبيح للأرشيدوق مكسيميليان النمساوى عند زيارته لمصر أن يأخذ العاديات المصرية إلى بلاده مع حب عباس الثانى للمحافظة على آثار مصر داخل بلاده . كذلك نراه يلجأ إلى السلطات الإنجليزية فى معاونته فى مشاريع النقل كما يميل إلى المسيو مريت على البحث والتنقيب عن الآثار ، ولم تحوّله مبادىء القومية الاقتصادية التى أخذ بها عن المخالطة التى قضيت على استقلال مصر فى العهود السالفة[٣] .

المبحث الثانى : نظام الحكم

استمر نظام الحكم فى عهد عباس كما كان عليه فى عهد محمد على ، أى أنه بقى استبدادياً ذات توجيه عام ، إذ تركت جميع السلطة للحاكم ، بل لقد نمادى عباس فى جمع السلطة فى يده : فأهمل الدواوين حتى أصبحت بلا عمل ، كما أهمل مجلس المشورة . ولكنه أبقى المجلس الخصوصى بعد أن أعاد تأليفه بمقتضى لائحة بتاريخ ١٨٤٩ ، برياسة كتخدا باشا وعضوية بعض كبار الأعيان والعلماء ، وأصبح عمل هذا المجلس النظر فى المسائل العامة للحكومة وتنصيب كبار الموظفين .

(١) كان عباس غريب الأطوار قاسيا محباً للعزلة سيء الظن بمن حوله كثير التطير .

(٢) مع أن عباس أقفل المدارس فإنه أرسل ١٩ طالباً من طلبة المدارس المصرية لإتمام دروسهم بالمدارس الأوربية .

(٣) راجع بتلر فى كتابه « جذور الاشتراكية الحكومية The Roots of National Socialism » طبعة سنة ١٩٤١ وقارن « أزمة الحكومة الأهلية » صفحة ٩ حيث يشرح الأستاذ فريدمان علاقة الأداة الحكومية بتكوين القومية الألمانية .

وفى سنة ١٨٤٩ أنشىء « مجلس الأحكام » من تسعة من الأعيان واثنين من العلماء ، وكان هذا المجلس يشارك المجلس الخصوصى فى السلطة التشريعية ، كما كان يعتبر المشرف على الهيئة القضائية .

ومما يؤخذ على طريقة عباس فى الحكم أنه أقصى المصريين عن الوظائف الكبيرة واستبدل بهم الأتراك . وبهذا انقسم سكان مصر إلى طبقتين : طبقة الحكام الأتراك وطبقة المحكومين المصريين . وقد أصبح الأتراك فى هذا العهد ينظرون إلى من عداهم نظرة استخفاف ويلقبون جميع العناصر الأخرى «بالفلاحين» . ومع أن مستوى المعيشة فى عهد عباس قد ارتفع عما كان عليه فى عهد محمد على ، فإن الروح القومية مع تقدمها لم تجد من يقويها من الوطنيين وبخاصة بعد أن أهمل الجيش والتعليم . وفى هذا العهد انتشر الإرهاب والتجسس مما دعا إلى فقدان الأمن والطمأنينة فى المجتمع المصرى بل ودعا إلى الخلود إلى السكينة وإلى مشايعة روح القضاء والقدر .

الفصل الثانى

الحالة الاقتصادية

١ — الزراعة — الاحتكار والفردية ٢ — الصناعة — النظم الحديثة

٣ — التجارة وتقدم المواصلات وقناة السويس ٤ — الإدارة المالية

جربت مصر سياسة الاستقلال الاقتصادى ، بأن احتكر محمد على مرافق الإنتاج ، وأقام الصناعة إلى جانب الزراعة . ولكن هذه السياسة انهارت بانهيار الأمبراطورية المصرية ، فكان على عباس أن يتجه بجهود البلاد الإنتاجية وجهة أخرى ، وكان أن ابتدأت مصر تتخصص فى الزراعة — وزراعة القطن على الأخص — وتهمل الصناعة الكبرى . واستدعى هذا أن يعنى بالتجارة عناية خاصة لتصريف المنتجات الزراعية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى ، واستيراد المصنوعات اللازمة لسد مطالب الأهالى مع صيانة الصناعات اليدوية الصغرى . وقد كان من نتائج توجيه البلاد إلى الاقتصار على الزراعة ، وإهمال الصناعة الكبرى ، والعناية بالتجارة ، أن زاد الإنتاج فى مجموعه . وهذه نتيجة طبيعية إذ أن

التخصص يزيد من الإنتاج فى حين أن الاستقلال الاقتصادى يقلل من هذا الإنتاج تحت ظروف معينة[١] . وللتدليل على ما نقول نورد الجدول الآتى :

السنة	عدد السكان	الصادرات بالجنيهات	صادرات القطن بالقناطير	الواردات بالجنيهات	إيرادات الدولة بالجنيهات
١٨٣٦	٣٧٠٠٠٠٠	٢٠٧٦٠٠٠	٢٤٣٠٠٠	٢٥٧٦٠٠٠	٢٣١٤٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٠٠٠٠٠	٢٣٠٢٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	١٣٩٨٠٠٠	٩٥٨٢٠٠٠

وسنة ١٨٣٦ هى السنة التى بلغ فيها تقدم مصر الاقتصادى أوجه الكمال فى أيام محمد على — وبمقارنة أرقام هذه السنة بمثيلاتها فى سنة ١٨٥٠ — فى عهد عباس — نلحظ زيادة فى عدد السكان وفى رقم الصادرات وكمية القطن المصدرة ، كما نلحظ زيادة عظيمة فى إيرادات الدولة . ويرجع هذا إلى الانصراف إلى الزراعة التى كانت فى هذا العهد أكثر الحرف ملاءمة لاستثمار جهود المصريين ، كما يرجع إلى اضطراد تقدم الشئون الزراعية ، هـذا التقدم الذى كان أساسه المشروعات المختلفة التى حققها محمد على ، والتى لم تقتصر فائدتها على عهده ، وإنما استمرت مصر تجنى ثمارها فيما تلى ذلك من العهود . أضف إلى هـذا أن الطوائف المصرية بدأت تسترجع قواها فى هـذا العهد المملوء بالحوادث القومية والنزعات الاستقلالية .

المبحث الأول : الزراعة

وبالرغم من اعتقاد عباس فى فائدة صرف معظم الجهود الإنتاجية فى الزراعة ، فإنه لم يغير شيئاً من الأنظمة السائدة فيها : فلم يأت بجديد فى أنظمة الملكية أو أنظمة الضرائب على الأراضى الزراعية[٢] . ولم يشأ عباس أن يغير من أنظمة الزراعة إذ أن فى بقاء ملكية

(١) راجع لست فى كتابه « النظام الأهلى للاقتصاد السياسى » ، وقارن « الأساس السياسى للقومية الأهلية » صفحة ٩ من كتاب « أزمة الحكومة الأهلية » تأليف فريدمان .

(٢) عندما ألف محمد على باشا الجيش قضى تأليف الجيش بأن ترك الأهالى مزارعهم وكان على شيخ البلد أن يجد من يزرع الأرض بدلا من المنضمين إلى الجيش ، فإذا انتهت مدة خدمتهم فى الجيش وعادوا إلى بلادهم عادت إليهم مزارعهم ، كذلك أصبحت هذه الفئة الحربية ممتازة فى استغلال أراضيهم ، وقد كثر هؤلاء فى عهد عباس الأول ، فعادت الأراضى إلى مزارعيها وسنرى كيف عمل سعيد باشا على تحسين الأرض وعلى المحافظة عليها تحت إشراف الحكومة حتى تكون جيدة عند عودة مزارعيها إليها ، وكان ذلك فى قانون سنة ١٨٥٨ ، راجع الملكية العقارية ليعقوب أرتين باشا صفحة ١٩٥ .

الأرض فى يد الحكومة منعاً من تدخل الأجانب ، الذين بدوأوا يجدون فى مصر مجالا للاستغلال . وطريقتهم فى استغلال الفلاحين هى فتح أيديهم لإقراض الزراع بالربا ثم الاستيلاء على أراضيهم حين يتوقفون على دفع أقساط الديون أو فوائدها .

غير أنه مع بقاء الأنظمة الزراعية على حالها[1] فقد تحسنت حالة الفلاح : ذلك أن الاحتكار الزراعى الذى كان سائداً فى أثناء حكم محمد على ، قد بدأ يتلاشى فى أخريات أيامه ، فبدأ الفلاح يستعيد حريته المفقودة ، كما بدأ يقل إرهاقه فى أعمال السخرة ، إذ قل عدد الجيش ووقفت الأعمال العامة كحفر الترع وإقامة القناطر والجسور وما إليها . وقد كان من تأثير وقف الأعمال العامة أن قلت مصروفات الحكومة مما ساعدها على تخفيف عبء الضرائب وإلغاء نظام الاحتكار .

ولا يبعد أن يكون توجيه جهود المصريين إلى الزراعة وإهمال الصناعة الكبرى أثراً من آثار النفوذ الإنجليزى السائد فى هذا العهد ، ذلك بأن صناعة المنسوجات الإنجليزية ، كانت فى خلال القرن التاسع عشر ، تسير بخطوات سريعة نحو التقدم ، مما استدعى أن يعمل الإنجليز على تهيئة الظروف لإيجاد سوق لتصريف المنسوجات القطنية واستيراد القطن ، الذى أصبح أهم المحاصيل الزراعية المصرية للمصانع الأجنبية .

المبحث الثانى : الصناعة

قامت المنشآت الصناعية فى عهد محمد على رغبةً فى الاستقلال الاقتصادى ، الذى فشل مشروعه بفشل مشروع الأمبراطورية . وقد أقفلت كثير من المصانع الكبرى فى أواخر أيام محمد على ، ثم أقفل عباس بقيتها . ولم يكن فى الإمكان الاستمرار فى تنفيذ السياسة الصناعية إلا على أساس قومى محدود ، إذ أن تحديد عدد الجيش تبعاً لتسوية سنة ١٨٤١ جعل وجود معظم المصانع الكبرى إسرافاً لا مبرر له ، كما أن سياسة حرية التجارة وترك الباب مفتوحاً للواردات الأجنبية جعل من العسير الاستمرار فى الإنتاج الصناعى الكبير إذ أن تكاليف إنتاج المصنوعات أصبحت أعلى من ثمن مثيلاتها فى السوق المصرى .

كانت أغلب المصانع إذن يراد منها سد حاجة الجيش ، وكانت كل المصانع تقريباً غير مربحة فكان اقفالها ضرورة اقتضتها الظروف[2] . هذا إلى أن عباس استبعد كل المستشارين

---

(١) راجع « دراسات تاريخية اقتصادية لعصر محمد على » حيث يشرح الأستاذ أحمد أحمد الحتة فى مقالة له فى مجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ « الاحتكار والنظام الزراعى فى عهد محمد على باشا » ويبين مزاياه ومساوئه .

(٢) لم يعن بأمر الصناعة إلا أثناء حرب القرم ١٨٥٣ إذ اقتضى اشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب إلى عودة النشاط إلى دار الصناعة بعد أن كانت قد أقفلت أبوابها .

الأجانب والخبراء ، وكان عدد منهم يشرف على الأعمال الصناعية ويديرها ، فكان استبعادهم نذيراً باختلال إدارتها والسير بها إلى نهايتها . وقد جمعت معظم آلات المصانع فى بولاق فتعرضت للنهب والتلف ، وكانت هذه نهاية النشاط الصناعى الكبير الذى ساد فى مصر فترة من الزمن[١] ، ولكن عباس الأول أعاد تنظيمه على أساسه المصرى الذى كان سائداً قبل نظام جده الكبير .

ونرى أن عباس الأول كان أعظم حظاً فى إدارة شئون البلاد الصناعية على حجمها الصغير لما فيه صالح أهلها ، إذ سرعان ما أخذت قواعد الصرح الصناعى الحربى تتداعى حتى دب فى مصر دبيب المصانع الصغيرة التى تساير أحوال أهلها ، فاذا أصبحت المصانع الكبيرة أثر ابعد عين فان المصانع الصغيرة انحصر توجيهها فى يد الوالى الذى أخذ بمبدأ التوجيه القومى الاقتصادى ، فعبأ جهود جميع الأفراد والطبقات تعبئة تساير نطاق سياسته المحدودة ، فوازن بين موارد الاستثمار وبين مدخرات الأمة حتى يتحقق الاستقرار القومى المنشود للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وبهذا وزعت الموارد المصرية فى عصره توزيعاً عادلا بين جميع الأفراد والجماعات ، واشتركت جميع الطبقات فى الرخاء العام المحدود .

لقد عرف عباس الأول ومعاونوه الأتراك والقلائل من المصريين ندرة الوسائل إذا ماقارنوها بالغاية المصرية[٢] وعرف ترتيب المصريين للسلع والخدمات من حيث تفضيلهم لها فى سلم التفضيل القياسى ، فحقق للأمة فى جملتها أكبر قدر من الرفاهية المادية إذ نالت الصناعة والزراعة والتجارة الداخلية والمواصلات الأهلية نصيبها الأنسب فى حياة الأمة[٣] .

فاذا انهار نظام محمد على باشا الصناعى المؤسس على قاعدة الانتاج الكبير ، ونجح نظام الصناعة الصغير فى عهد عباس الأول على قاعدة الانتاج الصغير ونظام الطوائف ، فان أسباب انهياره فى الأولى ونجاحه فى الثانى يرجع إلى أسباب يمكن تلخيصها فى الآتى : —

١ — امتلاك الحكومة للصناعة والمصانع والاشراف عليها ومعارضة الأهالى لأساليب الانتاج الكبير وجهلهم به بل وعدم تناسب رؤوس الأموال الثابتة بالعاملة وافتقار مصر للحديد والفحم وارتفاع تكاليف نقله ، كل ذلك كان من أسباب الانهيار ، فحل محله نظام

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » المؤلف صفحات ٧٨ — ٩٣ حيث تشرح أثر عباس الأول فى النهضة الصناعية المصرية على نظامها الصغير .

(٢) راجع روبنز فى كتابه « رسالة عن طبيعة علم الاقتصاد وأهميته » صفحة ٢٤ وأيضاً الأستاذ ويكستيد فى كتابه « نظرة عامة للاقتصاد السياسى » من المقدمة حيث يتكلم عن المفاضلة بين موارد الاستهلاك المختلفة ويشرح الأغراض بالوسائل . فالوسيلة تحددها الغاية .

(٣) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » صفحة ٨٠ حيث تقول أن سياسة عباس الأول لا تخرج عن كونها عملية تقويم وتقدير لكى يحصل على أقصى مقدار من الرفاهية من موارد مصر الاقتصادية .

الانتاج الصغير لمناسبته لأحوال المصريين ومواشيهم وفنونهم ودرجة ثقافتهم الصناعية .

٢ — كان رجال الادارة والفن الصناعى فى عهد محمد على قليلى الدراية بالمحاسبة الصناعية ، قليلى البصيرة بالتنظيم الآلى وحاجاته الفعلية والمحتملة potential ولكن نظام عباس الأول الصناعى كان صغيراً حراً لا يتطلب سوى الاشراف الفردى والتوجيه الاقتصادى الخاص به فى دائرته المحدودة المحلية .

٣ — بينما كان محمد على باشا عظيم الضغط على العمال فى حركاتهم وسكناتهم ، يتعرض فيه العامل للارهاق وسوء المعاملة وانخفاض عوائده من عمله ، فانه تعرض لدفع أسعار مرتفعة لما يستهلكه[١] من مأكل ومشرب ومفردات الملبس التى كان يتسلمها من مخازن الوالى . أما العامل فى عصر عباس الأول فقد كان حراً لا يكره العمل ولا يعمل على اتلاف آلاته كما عمل زملاؤه فى عهد محمد على باشا[٢] .

٤ — إن المشاريع الضخمة التى أقدم عليها محمد على باشا تطلبت مبالغ جسيمة لم تكن موارد البلاد لتستطيع أن تتحملها ، فرؤوس الأموال الاهلية كانت على وشك النمو والتقدم فى الصناعة القومية ، ولكنها لم تكن بالحجم الذى يساير مشروعات محمد على باشا الكبرى ، فقد توزعت الأموال مع قلتها على الزراعة والصناعة والتجارة والجيش والمواصلات ، فكان نصيب الصناعة منها قليلا ، ولم يرغب محمد على باشا فى الاقتراض ، أما عباس ففصل الصناعة الكبيرة عن الصغيرة وأخذ بتشجيع نظام الطوائف لما فيه خير الصناعات الصغرى وما تتطلبه من أموال محدودة قابلة للتقدير والتعيين . فمشاريع عباس الأول كانت صغيرة تساير موارد مصر الصناعية .

٥ — لم يرغب محمد على باشا فى انشاء المصارف مع انها كانت نامية فى الدول التى تحيط به ، فلم يعتمد محمد على باشا على المنشآت المصرفية المتخصصة لأنه كان بنفسه مصرف مصر الأوحد للزراعة والتجارة والصناعة والادارة ، أما عباس فقد رأى أن مصر كانت مهد المصارف من القدم ، فعمل على تشجيعها الى حد ضيق معين ، فقامت الصيارفة بعمليات

---

(١) راجع مجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ فى مقال للأستاذ أحمد أحمد الحتة عن « الاحتكار والنظام الزراعى » صفحة ١٣٢ حيث يقول الأستاذ الحتة أن الفلاح إذا احتاج إلى شراء شىء من المحصولات التى قد أخذتها الحكومة منه يضطر إلى دفع ثمن أعلى مما أخذته الحكومة به ، ويقول فى صفحة ١٣٣ أن الحكومة كانت تضيف إلى ثمن الشراء مبلغاً معيناً ربحاً لها فى حالة البيع ، وكانت تخفض الأثمان عند شرائها الأشياء كما كانت تغير الوزن والكيل لما فيه صالحها .

(٢) راجع سانت جون فى كتابه « مصر ومحمد على » صفحة ٤١٣ حيث يظهر كراهية العامل لنظام محمد على الصناعى .

القروض دون خوف أو وجل فكانوا فى أعمالهم ممهدين الطريق لانشاء البنوك فى مصر[١].

٦ — عين محمد على باشا الفنيين من المهندسين والميكانيكيين ورجال التجارة والوسطاء وبعض العمال من انجلترا وفرنسا وايطاليا ومالطا ثم عمل على احلال المصريين محلهم أو تمصير مراكزهم ، وأدخل الارستقراطية الفنية فى منشآته[٢] ، أما عباس الأول فقد رجع الى مبدأ التطور طبقاً لمناسبات الذكاء المصرى وحسن استعداده المصريين للتقدم الفنى والتوسع الصناعى خصوصاً وأن الصناعة فى مصر اصبحت تطلب هذا التطور والتحول لا الانقلاب والتغيير والتعديل . فالتطور يساير أصول الحركة الصناعية فى مستقرها ودوام تقدمها .

٧ — وبينما نرى أن محمد على باشا استعمل الصناعة كوسيلة لتحقيق آماله فى ايجاد الجيش والاسطول والعتاد وطرق المواصلات ، فان عباس الأول قد ترك الصناعة الاهلية تنمو نموها الطبيعى تحقيقاً للاغراض الصناعية التى تشبع رغبات الامة ، فتجمعت العناصر الاقتصادية لاعادة النظر فى الأصول الصناعية القومية فى عهد عباس . فاصبحت السياسة الصناعية كفائية وتركت وراءها السياسة التجارية التى أخذ بها محمد على باشا فى أول عهده وتحول بها مع ابرهيم فى آخر حكمه نحو القومية الاقتصادية .

٨ — كانت المصروفات فى عهد محمد على باشا فى نمو دائم ، وكانت الايرادات تجمع بصعوبة عظيمة فى عهده[٣] ، فعمل عباس على ضغط المصروفات وسايرتها الايرادات فى ذلك بالحكمة والحيطة ، وبذلك أصبحت ايرادات الدولة ومصروفاتها مستقرة بدلا من اعتمادها على ايرادات مؤقتة[٤] .

---

(١) راجع فورت فى كتابه « البنوك فى مصر » صفحة ٩١ وقارن « موجز النقود والسياسة النقدية » الجزء الأول للأستاذ زكريا مهران باشا صفحات ٥١ و ٦٧ و ٧١ — ٧٢ . وأيضاً أرمنجون فى كتابه « مركز مصر الاقتصادى والمالى » .

(٢) راجع شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحات ٧٨ و ٨٢ و ٨٥ — ٨٩ .

(٣) راجع مجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ حيث يشرح الأستاذ أحمد أحمد الحتة أنه جاء فى ميزانية سنة ١٩٣٣ أن الريع الناتج من المحصولات يبلغ ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ قرش وأن تلك المحصولات هى القطن والتيلة والأفيون والسكر والنبيذ والأرز والعسل وشمع العسل والحناء وماء الورد وبذر الكتان والسمسم وبذر الحس والقرطم والحرير والزعفران والقطرون ، وأنه مهما قيل أن الفلاح لو ترك حراً فى بيع حاصلاته للتجار ، فإن الحكومة كانت تستولى على ربحه .

(٤) راجع أرمنجون فى كتابه « مركز مصر الاقتصادى والمالى » وقارن كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » فى عهد عباس الأول صفحة ٨٩ . وراجع « موجز النقود والسياسة النقدية » للأستاذ زكريا مهران باشا صفحة ١٠٤ — ١٠٨ من الجزء الأول .

المبحث الثالث : التجارة والمواصلات

١ — حالة التجارة ٢ — تقدم النقل والمواصلات — الخط الحديدى — قناة السويس

١ — حالة التجارة :

كان اتجاه مصر إلى التخصص فى الزراعة وإهمال الصناعة حرياً بأن يزيد من تجارتها الخارجية . وفوق ذلك فإن الإنتاج الصناعى فى أوربا كان يطفر طفرات سريعة نحو التقدم ، ويتحول من الإنتاج الصغير المحدود إلى الإنتاج الكبير ، فنشطت صناعة المصنوعات الحديدية والتعدين ومنسوجات القطن وغيرها ، وساعد على هذا الاختراعات الجديدة ، وشيوع أنظمة الشركات الكبيرة ، وتقدم وسائل المواصلات البرية والبحرية باستخدام البخار فيها .

كان على مصر إذن أن تهتم بتجارتها ، لتصريف منتجاتها الزراعية واستعادة مركزها الجغرافى ، كما كانت الدول تهتم بشئون التجارة والمواصلات فى مصر ، لتسهيل النقل بينها وبين أسواقها فى مصر والشرق الأدنى .

ومنذ أيام محمد على ابتدأت كل من فرنسا وإنجلترا تتسابقان على الفوز بالسيطرة على طرق المواصلات المصرية ، لتربط مصير التجارة المصرية بالتجارة فى بلادها ، ولتسيطر على طريق التجارة بين الشرق والغرب الذى بدأ من جديد يعود إلى مصر بعد اكتشاف البخار واختراع الباخرات[١] .

وقد كانت فرنسا تريد شق قناة فى برزخ السويس ، وإنجلترا تشفق من تحقيق هذه الفكرة ، خوفاً على مصالحها فى مستعمراتها فى الشرق ، وتريد أن تستعيض عن القناة بمد خط حديدى بين الإسكندرية والسويس عن طريق القاهرة .

وفى أيام عباس حقق مشروع الخط الحديدى وأرجىء مشروع القناة ، حيث أن عباس الأول كان أميل للانجليز عنه للفرنسيين . فمنح انشاء السكة الحديدية الى المهندس ستيفنسن ، الذى ضحى زملاءه وشركة القنال التى كان عضواً فيها مفضلا مصالح بلاده على مصالحه الشخصية ذات الفائدة الكبرى فى مشروع القنال ،[٢] وقد دعا تفضيل السكة الحديدية

(١) راجع « قناة السويس » تأليف محمد طلعت حرب باشا صفحة ٢٢ .

(١) راجع محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « قناة السويس » حيث يقول أن شركاء ستيفنسن فى قناة السويس هالهم أمره وعدوه خائناً لهم كما عدوا هذا العمل من الإنجليز مكراً وخدعة ، ويقول أن روسيا احتجت لدى الاستانة على حل مسألة القنال بهذه الكيفية لأن فى عمل السكة الحديد دون القنال ترويجاً لمصالح بريطانيا دون باقى الدول ؛ والروسيا تطمح للهند لتزاحم الإنجليز لها فى آسيا .

على انشاء قناة السويس احتجاجات الدول ، فحملت الشركة الفرنسية روسيا على الاحتجاج كما سعى رجال الشركة فى حمل النمسا وفرنسا على نعضد الروسيا ، ولكن البارون دى بروك سفير النمسا بالاستانة نصحهم بخطاب فى مارس سنة ١٨٥٤ بأن يناموا عن المشروع موقتا بدون أن يحلوا الشركة التى جاهدوا فى تكوينها ، وذلك لأنه على يقين من أن السكة الحديدية التى تنشأ ستكون من أسباب التعجل بفتح القنال ، فعملوا بمشورته .

٢ — تقدم النقل والمواصلات والخط الحديدى :

مع أن إنشاء أول خط حديدى كان فى أيام عباس إلا أن التفكير فى مد السكك الحديدية يرجع إلى عهد محمد على ، ففى سنة ١٨٣٤ قدم المهندس الانجليزى « جالواى » إلى محمد على اقتراحاً بانشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس ليحل محل الطريق البرى فى نقل البضائع والبريد والركاب . ويتلخص الاقتراح فى مد خطوط حديدية تسير عليها عربات تجرها الحيوانات أو القاطرات ، وإقامة استراحات ، مزودة بالمياه ، تبعد كل واحدة منها عن الأخرى بنحو عشرة أميال .

وقد وافق محمد على مبدئياً على المشروع على أن يكون النقل على الخط بخاريا . وقد قدرت تكاليف تنفيذ هذا المشروع بمبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وسافر جالواى إلى انجلترا لشراء بعض المهمات اللازمة وللبحث عن بعض الرأسماليين لتمويل المشروع ، إذ أن الحكومة المصرية لم تكن تسمح مواردها المالية بالاتفاق وحدها على انشاء الخط . (١)

وبالرغم من شراء بعض المهمات والأدوات ، فان المشروع لم ينفذ إذ لم يوجد بين المولين الانجليز من قبل تمويل المشروع . هذا فوق أن قنصل فرنسا العام فى مصر نجح أن يصور المشروع لمحمد على فى صورة استعمارية تعود كل فائدته إلى انجلترا .

وقد كان تعارض المصالح الانجليزية والفرنسية سبباً فى وقف مشروعى القناة والخط الحديدى . إلا أنه فى سنة ١٨٤٧ كادت فرنسا تنجح فى إقناع محمد على بضرورة حفر القناة ؛ وحينئذ رأت انجلترا أن تترك لفرنسا شق القناة على أن تقوم هى بمد الخط الحديدى . ولكن مرض محمد على وتركه ولاية مصر أوقف مشروعات الدولتين .

ولما مات محمد على وقوى النفوذ الانجليزى ، كان من الطبيعى أن يخرج مشروع الخط الحديدى إلى الوجود ، ويهمل مشروع حفر القناة ولو إلى حين . ولكن دى لسبس سعى

---

(١) راجع مجلة مصر المعاصرة العدد الخاص بالمواصلات بتاريخ يناير سنة ١٩٣٣ صفحة ٨٧ حيث يشرح عقد إنشاء الخط بين الإسكندرية والقاهرة فى ١٨٥١/٧/١٢ .

سعيا متواصلا فى نفاذ فكرة حفر القنال ، فكتب مذكرة وأرسلها إلى المسيو رويسترس ، قنصل جنرال هولاندة فى مصر ، وكان صديقاً له يعتمد عليه الاعتماد كله ، كما أنه كان النائب عنه فى مسئلة القنال فى مصر عند غيابه عن مصر ، كما كان من ضمن المؤسسين للشركة ومن أعضاء مجلس الادارة الأول ، كتب دى لسبس تقريراً له فى ٨ يونيه سنة ١٨٥٢ يرجوه فيه أن يستطلع رأى عباس باشا الأول فى هذا الشأن ، حتى إذا أنس منه ارتياحا للموضوع قدم له المذكرة وسعى سعيه المتواصل للحصول على التصريح بتنفيذ هذا العمل ، ولما جاء دى لسبس الرد برفض عباس باشا ، عرض دى لسبس مشروعه على صديق له ، وهو أحد الصيارفة الذين كان لهم أعمال هامة بالاستانة ، فاقتنع بالمشروع ، ورأى أن يدرجه ضمن الامتيازات المزمع طلب التصريح لها من الدولة العلية ، ولكن مسعاه هو أيضاً قد حبط لرفض الدولة الاعتداء على حقوق والى مصر فى أمر خاص بدون طلبه . فكتب دى لسبس فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٢ خطابا آخر لقنصل جنرال هولانده ، ولكن سلطان الانجليز كان أقوى من نفوذ الفرنسيين فى عهد عباس الأول الاقتصادى[١] .

وقد مهد القنصل الانجليزى للمشروع البرى بمحادثات ، مع عباس الأول ، انتهت بموافقته على تنفيذه . ولما كان الغرض من مد الخط الحديدى هو وصل الاسكندرية بالسويس عن طريق القاهرة ، ولما كانت القاهرة متصلة بالاسكندرية عن طريق النيل وترعة المحمودية ، كان من المفروض أن يبتدأ بانشاء خط « القاهرة ـ السويس » ولكن روبرت ستيفنسن ـ إبن مخترع القاطرة الحديدية الذى قدم إلى مصر فى سنة ١٨٥٠ ليقدم مشورته لعباس ـ أشار بان يبتدىء الخط من الاسكندرية لتسهيل نقل المهمات فيما بعد حين ينشأ خط « القاهرة السويس » وذلك لأن البدء بانشاء الخط من القاهرة إلى السويس يقتضى نقل المهمات والأدوات عن طريق النيل ويدعو هذا إلى كثرة التكاليف نظراً لصغر حجم السفن النهرية .

وقد أخذ عباس بمشورة ستيفنسن ، وأبرم معه عقداً لتنفيذ المشروع فى يوليو سنة ١٨٥١ تتلخص شروطه فيما يلى :

أولا : أن يلاحظ ستيفنسن تصميم الخط وبناءه ولكنه غير مسئول عن تشييد

---

(١) راجع « قناة السويس » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا صفحة ٢٣ حيث يقول أن المجلة البريطانية صرحت فى عددها الصادر فى فبراير سنة ١٨٥٢ أن الكابتن جيمس وبتيس من رجال أركان حرب الجيش البريطانى درس هذا الموضوع وقال أن أموال الإنجليز ورجالهم هى التى يمكنها دون غيرها أن توصل البحرين بطريقة مستديمة . فكل مشروع يمس الإنجليز ولو من بعض الوجوه ولا تكون اليد الفعالة فيه لهم لا يتم ، وإن تم لا يدوم لأن إنجلترا تقاومه بكل قواها حتى يفشل .

الكبارى التى يستلزمها العمل . وعليه أن يقدم — على نفقته — المهندسين الفنيين والمهمات والآلات والعدد اللازمة ويعتبر مسئولا عن صلاحيتها .

ثانياً : يدفع الوالى نظير ما تعهد به ستيفنسن مبلغ ٥٦٫٠٠٠ جنيه إنجليزى ، منها مبلغ ١٦٫٠٠٠ جنيه معجلا والباقى على أقساط نصف سنوية كل قسط منها ٨٠٠٠ جنيه . وفوق هذا يقدم الوالى الأشخاص اللازمين للعمل ويقوم بإنشاء القناطر والكبارى اللازمة .

من هذا نرى أن الخط أنشىء لحساب الحكومة المصرية وتحت إشرافها ، ولم يدفع إلى أى تدخل أجنبى فى مرافق المواصلات المحلية . وقد ابتدىء العمل فى الخط فى أول سبتمبر سنة ١٨٥١ .

ولو أن الخط كانت تقتصر مهمته على وصل القاهرة بالإسكندرية لكان من الممكن أن يمد فى الصحراء غرب فرع رشيد ، ليتفادى المرور على فرعى النيل وإنشاء الكبارى والجسور التى تتكلف نفقات باهظة ، ولكن الخط ابتدىء ينظر إليه كوسيلة لربط المراكز الإدارية والتجارية فى الدلتا فمد فى اتجاهه الحالى . وقد كان يقدر لإتمام الخط مدة ثلاث سنوات ، لكنه لم يتم إلا بعد خمس سنوات نظراً للمصاعب التى لاقاها المقاولون . ولم يتم منه فى عهد عباس إلا الجزء الذى ينتهى عند كفر الزيات ، وقد افتتح الخط رسمياً عندما تم فى يناير سنة ١٨٥٦ فى عهد سعيد سعيد ، وبلغت نفقاته حوالى ١½ مليو جنيه[1] .

وقد عمل فى إنشاء الخط حوالى ٢٤٫٠٠٠ عامل ، هذا بخلاف الرجال الذين كانوا يسمون « الجنود الأمدادية » والذين كانوا مقسمين إلى فرق يشرف على كل واحدة منها فرسان مسلحون .

وقد انتظم نقل المسافرين والبريد فى أيام عباس على الجزء الذى تم بين الاسكندرية وكفر الزيات واحتفل رسمياً بافتتاح هذا الجزء فى يونيه سنة ١٨٥٤ وكان أول الخطوط الحديدية فى مصر والقارة الافريقية .

ولما ارجىء مد الخط الحديدى بين القاهرة والسويس حتى يتم خط الاسكندرية — القاهرة ، عنى عباس بالطريق البرى فرصفه بالحجارة ، وجعله صالحا لمرور العربات ، وعنى

---

(١) راجع « مجلة مصر المعاصرة » عدد يناير سنة ١٩٣٣ حيث تشرح المجلة فى صفحاتها ٧٨ — ١٣٨ تاريخ السكك الحديدية المصرية وتقول أن الخط بين الإسكندرية بدىء فيه سنة ١٨٥٢ وانتهى حتى كفر الزيات فى سنة ١٨٥٤ وتم فتحه حتى القاهرة فى سنة ١٨٥٦ وكانت المسافة ٢١٠ كيلو متراً وأن الخط تم فيما بين الإسكندرية والسويس فى نوفمبر سنة ١٨٥٨ مع نقل البضائع والركاب فى كفر الزيات بعبور النيل بالمعدّيات .

بنشر الأمن والقضاء على قطاع الطرق ، الذين كانوا يهددون القوافل ، وأنفق على هذا نحو ٧٠ر٠٠٠ جنيه .

بهذا تقدمت طرق المواصلات المصرية الداخلية ، وعاصر هذا التقدم تطور عظيم فى طرق المواصلات الخارجية بذيوع النقل البحرى والبخارى ، فابتدأت كثير من البضائع المنقولة بين الشرق والغرب تعود إلى المرور عن طريق مصر ، بعد أن كانت تسير عن طريق رأس الرجاء الصالح . وكان هذا بداية لاستعادة مركز مصر التجارى الدولى ، الذى عاد إليها بالعناية بالمواصلات البرية حالا وبفتح قناة السويس فيما بعد[1] .

الفصل الثالث

نهاية عباس ونتائج عهده الاقتصادى

عباس وروح عصره — القومية الاقتصادية وعباس — سياسة التوسع وسياسة التجديد ودقة الظروف الاجتماعية

قتل عباس فى قصره بينها سنة ١٨٥٤ بعد أن حكم حوالى خمس سنوات كانت — إلى حد ما — فترة استقرار فى تاريخ البلاد السياسى والاقتصادى . وكان هذا الركود أو الاستقرار طبيعياً بعد النشاط المصطنع فى أيام محمد على ، فبعد أن كان محمد على يتبع سياسة أمبراطورية قنع عباس الأول بسياسة أهلية محدودة ، محورها نهر النيل والإنتاج الزراعى . وإذا كنا نسمى عهد عباس الأول بعهد الاستقرار فإن المراجع الأجنبية تسميه عهد الركود لأنه لم يحقق لها النمو التى كانت تبتغيه لمواطنيها فى عهده[2] .

لقد دفن تاريخ مصر الاقتصادى عهد عباس الأول لأن مراجعنا فى هذا العهد أغلبها أجنبية طغت على الروح القومية التى أراد أن يسترجعها عباس الأول فى مصر ، فاصبح طلاب التاريخ الاقتصادى من المصريين يعتمدون على المراجع الأجنبية التى أطنبت فيما يخالف الواقع والحق من الوجهة المصرية .

لقد عارض عباس الأول سياسة جده فيما يتعلق بالارستقراطية الفنية اذ رأى طغيان

---

(١) راجع كروتشلى فى كتابه الإنجليزى « التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحات ١٠٧ — ١١٠

(٢) راجع كروتشلى فى كتابه « التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١٠٧ حيث يصف عهد عباس بعهد الرجعية والركود reactionary .

الأجانب على الروح القومية ، ولذلك قال قائل من الأجانب أن عباس الأول عارض المدنية الغربية ووقف حجر عثرة فى الأخذ بأساليبها وسياستها westernisation بل وانه تخلص من الموظفين الأجانب الذين وجدوا فى شتى المصالح والإدارات الحكومية فى عهد جده[١] . فإذا كان عباس الأول قد تخلص منهم فانه قد رأى ، كما رأى إبراهيم ، أن المصرى أولى بوظائف بلاده عن غيره ، وأن الشكاوى فى آخر عهد جده قد سادها الكثير من الفوضى والتلاعب من المتمصرين والأجانب على السواء ، وأن المصالح الأجنبية بدأت تسيّر الأجانب فى سياسة مصر الاقتصادية لغير صالح المصريين[٢] . فهل لنا أن نرجع إلى مصادرنا المصرية المهملة لنرى فيها خير الهداية والارشاد ؟ .

لقد قام عباس الأول باعادة تنظيم مرافق الدولة ، فحدد المشروعات الأهلية بموارد الأمة المصرية ، ولم يرغب الاقتراض بل رأى أن يشجع انشاء البنوك على أن تكون تحت اشرافه وحسن توجيهه ، فنرى المراجع الفرنسية بلسان الأستاذ أرمنجون فى كتابه « مركز مصر الاقتصادى والمالى » كما يقول فورت فى كتابه « البنوك فى مصر » ان الأرمنى المتمصر « الكسنيان » فاوض عباس الأول فى استغلال أموال بيت المال لكى ينشئ بنكا مصرياً يقوم بالعمليات المصرفية من خصم الكمبيالات وقروض الحكومة قصيرة الأجل ، وتقديم الأموال اللازمة للأشخاص والجماعات ، ولولا أن العلماء عارضوا هذا المشروع لسار الوالى فى انجازه ، ولولا أن مصر اعتمدت على المراجع الأجنبية فى سرد حوادث تاريخها الاقتصادى عن عباس الأول لتغيرت عقيدة المصريين فى عهد عباس القوى المتين[٣] .

إن أخطر ما نلاحظه فيما يكتب فى مصر عن تاريخ عباس ، أن لا صلة بينه وبين القومية المصرية فى شىء ، فكأن مصادر التاريخ الاقتصادى عند كتابنا المتمصرين والآخذين بالمراجع الأجنبية لا تتجاوز ما كتبه كرومر وكولفن وتشيرول وكروتشلى وكريج عن سير وحوادث تنتمى للدولية لا القومية ، أما الكتابات التاريخية المأخوذة عن الجبرتى والمقريزى والشيخ

---

(١) راجع كروتشلى فى كتابه « التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١٠٧ .

(٢) راجع عدد المقتطف الخاص سنة ١٩٣٧ الذى أخرجه الدكتور زكى محمد حسن والأستاذ عبد الرحمن زكى صفحات ١٥٤ — ١٦٣ حيث يقول الدكتور زكى محمد حسن بضرورة دراسة المصادر العربية المهملة . وقارن رسالتنا « مركز مصر الاقتصادى » .

(٣) نتفق مع الدكتور زكى محمد حسن أن المتطوعين فى البحث من الأجانب يضعون حوادث التاريخ بدون مرجع أو هوادة ، فلا رقيب عليهم ولا مرشد لهم بل أن لبعضهم ذكراً مستفيضاً ، وقد عودهم كثيرون من القراء على أن يصدقوا ما يسطرون وأن يعجبوا بما يكتبون وأن يروا فيهم أعلاما فى التاريخ . . . وكأنهم أحدثوا فى التاريخ إحداثاً وكشفوا فى دراساته نظريات يحرصون على تسجيلها والاحتفاظ بها .

محمد عبده ومصطفى كامل ومحمد فريد فهم يظنون أنها لا تستحق الدراسة وأن ليس لنصوصها شأن فى تأييد أقوال المؤرخين الاقتصاديين ، وهم لا يعرفون أنها تكشف لنا فى كثير من الأحيان عن حقائق تستحق التمحيص لتقرير الحقيقة المادية . فتاريخ عباس الأول حافل بالحوادث القومية خصوصاً وانها أتت بعد المشاكل الدولية التى ترادفت فى عهد محمد على باشا وابنه ابراهيم. فالمصرى يحتاج قبل كل شىء فى دراسة عهد عباس الأول الاقتصادى أن ينظم مراجعه ويفرق بين الثمين والغث منها ، ويقدر كل منها حق قدره ، ويعرف الناحية التى يمكن فيها الاعتماد عليه والرجوع إليه ، وانك لتجد إهمالا مشينا فى أبحاث طلبة التاريخ الاقتصادى فى هذا العهد ، وذلك لمسايرة عقليتهم للعقلية الأجنبية ، فهم يتصرفون إلى الكليات دون الجزئيات ، ولا يعتمدون على المراجع العربية الأصلية مع ما فيها من حسن العقيدة واستغلال النصوص وتنقيب بطون الكتب السليمة[1] لما فيه إظهار الحقائق المادية .

انحصرت موارد عباس الأول الاقتصادية فى عدد محدود من وحدات الجهد المتجانسة التى أصبح فى استطاعته أن يوجهها الى استعمال ما يشاء ، فوجهها نحو إنتاج كل ما تحتاجه الدولة فى داخلها دون رعاية للعالم الخارجى ، حيث أن المنفعة الحدية لمجموع المنافع من وحدات الزراعة ووحدات الصناعة ووحدات التجارة كانت تستغرق كل ما فى طاقة هذا الوالى الحريص على إستقلاله واستقلال المجتمع الذى عاش فيه ، طبق رغبات حكومته . ولقد علم عباس الأول بصفته ذلك الاقتصادى المدبر ، أنه فى اللحظة التى يشعر فيها أنه يستطيع العناية بالصناعة المحلية وانتاج حاصلاتها من ملبس ومأكل ووسائل النقل الحديدى وصناعة النحاس حيث تصبح الصناعة أعلى منفعة من الزراعة والصناعة معاً ، فأنه يحول مجهودات بعض أفراد الأمه نحو إنتاج مواد الصناعه بحيث تتساوى المنفعه الحدية لكل من مفردات الزراعة وكمية الملبس المنتجة وكمية وسائل النقل المتركزة[2] ، وذلك لأنه إذا لم يتبع هذه السياسة فإنه لا يستطيع أن يجنى من موارد مصر الاقتصادية أقصى محصول من المنفعة. بهذا تعددت النواحى التى استطاع بها عباس الأول أن يوزع عليها وحدات عماله ووحدات رؤوس أمواله . لهذا لم يقو عباس الأول على الاستمرار فى تقوية عناصر التخصص فى الزراعة التى راعها منه الأجانب فى مصر[3] فانتقدوا سياسته ووصفوها بالرجعية وما هى بالرجعية وإنما هى القومية فى أسمى عناصرها وأدق أصولها[4] .

---

(١) نحن لا ننفى أن نستقى بعض معالم هذا العصر من بطون المراجع الأجنبية المعاصرة ، ولكن يجب مراعاة جنسية محرريها فى تقدير الظروف القومية التى تعمل على إظهار حقائقها .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحة ٧٢ .

(٣) راجع كروتشلى فى كتابه « التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١٠٨ .

(٤) راجع بدلى فى كتابه « أزمة الحكومة الأهلية » حيث يشرح علاقة الشعب والأحزاب بالحكومة .

أراد عباس الأول أن يفصل بين سياستين ، سياسة التوسع والاستعمار ، وسياسة الكفاية والاستدرار ، وخاض محيط الكفاية الاقتصادية فتمسك فى نظر الأجانب بحياة العزلة كما سموها ، مع أنها القومية فى لباسها الجديد الذى يوافق البلاد الناشئة فى الصناعة والتجارة على أصولها الحديثة ، فإذا ما استمسك بها أخذ يشارك الأهالى خطواتهم فى ميدان الانتاج الكفائى ، ورأى أنه أفضل للعالم ولمصر نفسها أن تبقى على عزلتها من أن تفتح الباب واسعاً لتدخل الأمم بدون علم واطلاع ورقابة واشراف . وقد سمى بعض المؤلفين هذا الاشراف والرقابة « احتكاراً » وما هو بالاحتكار وانما هو التوجيه الكامل فى شكله الحديث لما فيه الصالح العام[1] .

ونرى أن عباس الأول مَثَله مثل محمد على باشا لم يغفل العامل المالى فى توجيه السياسة التى اقتضتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، ولعل عباس الأول رأى أن اعتماد البلاد من الناحية الصناعية على البلدان الأوربية معناه تسرب الأموال اليها والاعتماد على الخارج فى الحصول على ضرورياته وضروريات المصريين ، وإنه إذا توترت العلاقات السياسية أو تعطلت سبل النقل أو تعذر الاستيراد ، فان مصر سوف تكون تحت رحمة الأجانب ، ولهذا وطّد أموره على الاستقلال الداخلى والاعتماد على بلاده فيما تحتاجه الدولة من مواد الغذاء والملبس والمسكن وغيرها من ضروريات الحياة .

لقد ساعد عباس الأول الفلاح للعمل فى حقله كما ساعد الصانع أن يعمل فى مصنعه وأن يقوم التاجر بالواجب فى متجره ، وكان يعلم نوايا الشعب وقدرته وكفايته ، فأدار البلاد بأحسن مايستطيع مثله أن يقوم به دون أن يغفل مصالح الزراعة والصناعة والتجارة والادارة ، فكان من الأمثلة القومية التى يسجلها التاريخ لأمثاله من دقيق الأعمال وأسمى الحضارة والفِعال .

لقد قيل أن عباساً الأول سهر على مصالح مشروعاته الخاصة وتوجيهاته العامة التى وضعها طبق مراميه ، ولكن المرء لا يحتاج الى تفكير لكى يقتنع بأن هذه المصالح هى من شدة الاتصال بمصالح القطر العامة بحيث لا يعدو القائل بعيداً عن الصواب إذا قال انهما شىء واحد[2] .

---

(١) راجع كروتشلى فى كتابه « التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١٠٩ .

(٢) لقد كان عباس الأول أميناً على تحقيق المثل الأعلى القومى الذى وضعه نصب عينيه ، وهو العمل على ما فيه رخاء البلاد ورفاهيتها ، فعرف كيف يسمو إلى مستوى أعلى من المصالح الخاصة التى يمثلها ، وأن يتكلم باسم المصلحة العامة ، واستطاع أن يقوم بأداء المهمة الأهلية التى أخذها على عاتقه وهى خدمة الاقتصاد القومى .

وحتى السودان — الذى هو جزء من وادى النيل متمم للأراضى المصرية — فإنه لم ينل من عباس عناية خاصة سوى أنه أرسل بعثة لدراسة أحوال هذا القطر وكانت هذه البعثة برياسة « مستر مرى » . ومع أن « عباس » أنشأ فى الخرطوم مدرسة ابتدائية فإنه لم يقصد منها نشر التعليم وإنما قصد أن تكون منفى لبعض الأساتذة المصريين المغضوب عليهم .

وإن كان عباس كثيراً ما يوصف بالرجعية ، فيجب ألا ننسى أن فى أيامه قل نفوذ الأجانب فى البلاد كما عم الرخاء فى القرى بعد سنين طويلة قضاها الفلاح — أى غالبية الشعب المصرى — فى البؤس والشقاء .

لقد أراد عباس الأول أن يضع التجارة الخارجية فى نصابها ، فقرر أنه لا بد من تعادل كفتى الصادرات والواردات ، مع علمه بأن ذلك لم يكن شرطاً اقتصادياً لاستقامة العلاقات التجارية بين أية بلدين ، وذلك لأن دولاب التجارة الدولية إنما يدور بين مختلف البلدان ، ولا يتوقف انتظام حركته على تعادل الأخذ والعطاء بين بلد وآخر فقط . فهذه حقيقة جاهر بها علماء محمد على كما صرح بها مستشارو إبراهيم باشا فى حياة محمد على باشا[1] . فهل اقتضى عدم تعادل ميزان التجارة إلى مخاوف عباس الأول من التجارة الخارجية ، مع أن تعادل ميزان التجارة ليس حتماً من الأمور المرغوب فيها أو المستطاع إدراكها ؟ لقد كان من المتعذر على بلد زراعى أن ينظم وارداته من منتجات الصناعة الأجنبية بنسبة ما يبيعه من حاصلاته إلى كل بلد على حدة خصوصاً إذا كان قوام تجارة صادرات مصر هو القطن[2] .

لقد رأى عباس هبوط أسعار القطن والحاصلات الزراعية المصرية ، وأعتقد أن هبوط هذه الأسعار كان أشد من هبوط أسعار الواردات الأجنبية الصناعية فارتأى أنه خير لمصر أن تتمسك بأهداب القومية لما فى ذلك من تحقيق استقلالها واليك الكشف التالى للصادرات القطنية وأسعارها فى عهد عباس الأول .

السنة	الصادرات بالقنطار	السعر بالريال	السنة	الصادرات بالقنطار	السعر بالريال
١٨٤٨	١١٩ر٩٦٥	٧ر٠٠	١٨٥٢	٦٧٠ر١٢٩	١٠ر٢٥
١٨٤٩	٢٥٧ر٥١٠	١٠ر٠٠	١٨٥٣	٤٧٧ر٣٩٠	١٠ر٠٠
١٨٥٠	٢٦٤ر٨١٦	١١ر٧٥	١٨٥٤	٤٧٧ر٩٠٥	٨ر٥٠
١٨٥١	٣٨٤ر٤٣٩	٨ر٧٥	١٨٥٥	٥٢٠ر٨٨٦	٨ر٥٠

(١) راجع استيف Esteve فى مذكرته عن مالية مصر من كتاب « وصف مصر » الجزء الثانى عشر .

(٢) راجع أمين باشا سامى فى كتابه « تقويم النيل » الجزء الثانى والثالث . فقد بلغت الصادرات ١ر٦٦١ر٠٠٠ جنيه والواردات ١ر٤٧٤ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٤٩ ثم وصلت الصادرات ٢ر٠٤٣ر٥٧٩ جنيه والواردات ١ر٦٢١ر٣٦٩ جنيه فى سنة ١٨٥٠ وفى سنة ١٨٥١ كانت الصادرات ٢ر١٥٥ر٤٢٠ والواردات ١ر٦٨١ر٦٣٠ وأصبحت فى سنة ١٨٥٢ الصادرات ٢ر٢٧٠ر٣٣٣ جنيه والواردات ١ر٥٧٥ر٣٧٤ جنيه وفى سنة ١٨٥٣ نقصت الواردات بمقدار ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه ثم تعادلت فى سنة ١٨٥٤ ورجعت الصادرات إلى الزيادة فى سنة ١٨٥٥ بمقدار ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه تقريبا .

الباب الخامس

محمد سعيد

١٨٥٤ — ١٨٦٣

بعد مقتل عباس تولى الحكم محمد سعيد بن محمد على ، وقد تعلم سعيد فى مدارس فرنسا ثم صار ضابطاً فى الأسطول المصرى ورقى حتى أصبح قائد الأسطول . وقد ساعدت معيشته بين ضباط الأسطول ومحادثته على ميله للديموقراطية وحبه للمصريين غير أنه كان ضعيف الإرادة ، يميل إلى الأوربيين ويأخذ بآرائهم ويكره الأتراك ويبعدهم عن سلطان الادارة[١] .

ويعتبر سعيد على طرفى نقيض مع سلفه عباس ، فقد كان سعيد عصرياً دولياً بقدر ما كان عباس قومياً أهلياً ، وبينما استلان سعيد للأوربيين كان عباس قليل الثقة بهم حريصاً على إبعادهم عن التدخل فى شئون البلاد ، وبينما كان عباس قاسياً كان سعيد طيب القلب إلى حد السذاجة .

وتتميز سياسة سعيد بأنه كان يميل إلى المصريين ويعمل على إفساح المجال أمامهم لتولى كبريات الوظائف الإدارية والحربية ، غير أن ميل سعيد للأوربيين دعا إلى تغلغل النفوذ الأوربى فى شئون مصر الاقتصادية الذى كان تمهيداً للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد السياسية والاجتماعية .

ولم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية فى هذا العهد ، ولم يفكر سعيد فى توسيع رقعة الأراضى المصرية ، غير أن الجيوش المصرية خاضت غمار حربين أثناء حكم سعيد : أولاهما حرب القرم التى ابتدأت فى أيام عباس وانتهت فى سنة ١٨٥٦ بفوز تركيا على روسيا . وثانيهما حرب المكسيك التى أرسل فيها سعيد باشا ١٢٠٠ مقاتل من الجنود السودانيين فى سنة ١٨٦٢ ليساعد صديقه الأمبراطور نابليون الثالث فى بسط نفوذه على المكسيك ، وقد عاد الجنود المصريون فى سنة ١٨٦٧ بعد أن فنى معظمهم .

---

(١) مما يؤثر عن سعيد أنه قال « إنى أود أن أعرف ما هى العروق والشرايين التركية أو الشركسية فى جسمى لأفتحها وبذلك أتخلص من آخر نقطة من هذا الدم الفاسد الممقوت » .

الفصل الأول

الحالة السياسية والاجتماعية ونظام الحكم

١ — الحالة السياسية ٢ — نظام الحكم ٣ — الحالة الاجتماعية

كان سعيد يسير على الطريقة الاستبدادية فى الحكم إذ جمع فى يده السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . وفوق ذلك انه كان يتبع هواه فى تنظيم هيئات الحكم وإلغائها ثم أعادتها الى الوجود ، ومن ذلك تغييره أعضاء المجلس الخصوصى وألغاؤه لمجلس الأحكام فى سنة ١٨٥٥ وقيامه شخصياً بأعمال هذا المجلس ، ثم إعادته مرة أخرى فى سنة ١٨٥٦ ، ثم الغاؤه من جديد فى سنة ١٨٦٠ ، ثم إعادة تأليفه فى سنة ١٨٦١ .

المبحث الأول : الحالة السياسية

نشأ محمد سعيدباشا منذ ولادته بالاسكندرية نشأة قومية ، وشب عليها من صغره ، فقد أولاه والده حبه الشديد حتى قيل أنه كان موضع عناية محمد على باشا منذ صغره وحداثة نموه ، وأن محمد على باشا عنى بتربيته عناية فاقت باقى أمراء الأسرة العلوية . فأرسله الى مدارس فرنسا حيث تثقفت مداركه ثم تربى تربية أهلية أعدته لتولى زمام الملك بين أهله وعشيرته وحبه الشامل لمصر والمصريين فى أول عهده .

نشأ حبه للمصريين من اختلاطه بهم منذ حداثته ، إذ أن أباه كان يعده لقيادة البحر ، فاستدعى ذلك اختلاطه بطائفة من أبناء الشعب منذ صغره ، فتولد عن هذا الاختلاط فى نفسه ميل شديد للبلاد وأبنائها من جميع الطبقات ، ولذلك كان يفخر بمصريته ، وعمل فى أول عهده على ترقية البلاد وتهذيب العباد وبالأخص العنصر الوطنى ، وكان يرى أن فى تقوية القومية ما يدعو الى احلال الوطنيين محل الأجانب من الاتراك وغير المصريين . وكان من حبه للفلاحين والعمل على وضعهم فى المحل اللائق بهم مادعا الى تسمية عصره « بعصر الفلاح الذهبى [1] » .

واذا كان هذا هو الحال فى سياسته نحو المصريين فقد كان حبه للاجانب من الفرنسيين

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » صفحات ٩٣ — ٩٦ للمؤلف حيث نشرح أثر الأجانب فى تحوّل مصر دن أهدافها الصناعية القومية فى عهد محمد سعيد باشا إلى الدولية .

أشد وأعظم ، فكان يكرم مثواهم ويحسن وفادتهم ويميل إلى عشرتهم ، وكيف لا وقد عهد محمد على باشا إلى المسيو فردناند دى لسبس بأمر الاعتناء به فى حداثة تربيته ونشأته فى المدارس الفرنسية بفرنسا . فهل أضاع حبه للفرنسيين شيئاً من حبه للمصريين بل وأضعف مسايرة محبته للقومية المصرية ؟ لقد كان من تربيته الفرنسية إلى حد كبير أن استعان برجالهم فى تحسين أحوال مصر ، فزاد عددهم عن ذى قبل فى مصر ، وكثر اختلاطهم بأفراد الشعب ، وأصبحت الحالة السياسية الداخلية تنحى منحى غير أهلى فى أغلب منشآتها السياسية. ألم تصبح الشركات فى عهده تتمتع بالامتيازات الاجنبية بدرجة كبيرة حتى أصبحت تعتبر نفسها مستقلة كل الاستقلال عن التدخل المصرى فى نواحيها المختلفة ؟ ألم يسمى عهد سعيد باشا بعهد المتناقضات ، عهد الاحتكار والحرية ، عهد السياسات الوطنية المعتمدة على التوجيهات الاجنبية ، عهد القومية الناقصة التى يشوبها روح المنشآت المالية الاجنبية فى مصر ، عهد الامتيازات الاجنبية فى وسط الجهل بمعالم الاقتصاديات القومية ، عهد القروض بضمانات فردية بغرض تمويل المشاريع الاجنبية بينما كانت المشروعات الوطنية تحتاج إلى المال فلا تجده لا فى داخل البلاد ولا فى خارجها ؟ عهد خروج المرأة المصرية على تقاليدها المصرية بدون تهذيب يناسبها ؟

فى ذلك العهد انتقلت مصر من سياستها القومية إلى سياسة الباب المفتوح لا فى اقتصادياتها فحسب ، بل فى توجيهات حكومتها من الوجهة السياسية ، إذ أن سياسة سعيد باشا كانت تميل إلى الحرية الدولية أكثر منها إلى الحماية القومية . وغير خاف علينا أن الاشراف الحكومى للانتاج الأهلى والاشراف الكمى للصادرات والواردات متصلة تمام الاتصال بالتوجيه القومى العام . فاذا أخذ الوالى بالقوانين الفرنسية وعمل على توجيه البلاد على ضوئها قلت موارد القومية وتشبعت بالروح الغربية بدون استعداد أهلها لهذه الأنظمة والأخذ بالتشريعات الغربية عنهم (١) .

وقد تقدمت مصر فى عهد سعيد باشا تقدما يذكر فى الاشراف الدقيق على الحكام الذين كانوا يستبدون بالرعية بحكم مراكزهم . ولكى يحصر سلطة مشايخ البلاد ويبعث الطمأنينة فى نفوس العباد خصوصاً فى تحول الأهالى عن مزارعهم بسبب الخدمة العسكرية ، جعل الخدمة حسب ترتيب المواليد ، كما أنه جعل مدتها قصيرة لكيلا تُحرم الارض من الأيدى العاملة ، ولم يشأ أن يترك الفلاح تحت رحمة الحكام فى جمع الضرائب والعوائد ، فأمر

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ١١٣ — ١١٩ حيث نشرح أثر التشريع فى السياسة المصرية القومية . وقارن كروتشلى فى كتابه « التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١١٠ — ١١٦ .

بتحديد المطلوب من كل فرد وتقييده فى دفاتر خاصة ، « وتوج هذا الاصلاح بالغاء وظائف المديرين ، وجعل المآمير ومشايخ البلاد تحت سلطة وزارة الداخلية مباشرة »[١].

من هذا يتبين أن سعيد باشا عمل على استرجاع السلطة المركزية فى يده ، وأراد أن يتشبه بظروف أبيه ، مع أن الظروف الاقتصادية فى زمنه اختلفت عن عصر أبيه ، القدير الحكيم . أضف الى هذا أن شخصية سعيد باشا وسياسته المتناقصة لم تمكنه من أن يتتبع خطوات أبيه فى تحقيق سياسة عامة كاملة الأركان والنواحى .

المبحث الثانى : نظام الحكم

أعاد سعيد تنظيم الدواوين فى سنة ١٨٥٧ وسماها « نظارات » وجعلها أربع نظارات هى نظارة الداخلية ونظارة المالية ونظار الحربية ونظارة الخارجية[٢].

وقد كان القضاء — كما كان عليه فى العصور السابقة — قضاء شرعياً يشرف عليه قاضى القضاة الذى يوليه السلطان . ولكن « سعيد » أراد تنظيم السلطة القضائية ونفذ إرادته بأن حصل من السلطان على حق اختيار القضاة . وبهذا نالت مصر استقلالها القضائى ، وقضى على الفوضى السائدة فى القضاء ، والتى ترجع أسبابها إلى ترك تعيين القضاة إلى سلطة قاضى القضاة التركى الذى كان اختياره أحياناً يتوقف على مقدار الأتاوات التى يفرضها على القضاة .

وأنشئت فوق ذلك « مجالس الأقاليم[٣] » وهى نوع من المحاكم أعطى لها الحق فى الفصل فى المسائل المدنية والتجارية ، وترك الحق فى الفصل فى الأحوال الشخصية ونقل الملكية للقضاء الشرعى .

وقد بلغ عدد مجالس الأقاليم عند تأسيسها خمسة مجالس وهى :

(١) مجلس طنطا وينظر قضايا الغربية والمنوفية والبحيرة .
(٢) « سمنود « « الدقهلية والشرقية والقليوبية .
(٣) « الفشن « « الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم .
(٤) « جرجا « « أسيوط وإسنا
(٥) « الخرطوم « « السودان

---

(١) راجع « تاريخ مصر الحديث » للأستاذ محمد عبد الرحيم مصطفى صفحات ١١٤ — ١١٦ .

(٢) راجع « تاريخ مصر الحديث » للأستاذ محمد عبد الرحيم مصطفى صفحة ١١٦ حيث يقول أنه فى فبراير سنة ١٨٥٧ أصدر سعيد أمراً بتحويل بعض دواوين أبيه إلى نظارات ، كما أنه أنشأ مجلس الحكومة وأسند رياسته إلى « الأمير اسماعيل » وتتناول اختصاصات مجلس الحكومة وضع اللوائح الإدارية وفحص جميع القرارات والأعمال الهامة قبل عرضها على الوالى .

(٣) راجع عبد الرحمن الرافعى بك « عصر إسماعيل » صحيفة ٤٨ .

وكان لكل مجلس من مجالس الأقاليم رئيس وأربعة أعضاء وأربعة كتاب عدا مجلس سمنود فإنه تألف من رئيس وعضوين ، وكان لكل مجلس مفتيان من العلماء أحدهما شافعى والآخر حنفى ، غير أنه فى أواخر عهد سعيد اقتصر الأمر على مجلسين إحداهما فى طنطا والآخر فى أسيوط .

وأنشئ فى سنة ١٨٦١ مجلس سمى « قومسيون مصر » — حل محل مجالس التجارة التى كانت موجودة من قبل عند ما زاد عدد الأجانب فى مصر وزادت مشاكلهم — وهو مؤلف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وآخرين متمصرين وعضوين أوربيين ، واختص هذا القومسيون بالنظر فى القضايا المدنية التى ترفع من الأجانب على المصريين ، ذلك فيما عدا المسائل المتعلقة بالعقار التى تركت لتفصل فيها المحكمة الشرعية .

وقد نال السودان نصيباً كبيراً من اهتمام سعيد إذ أنه ألغى وظيفة الحاكم العام لاستبداد هذا الحاكم ، وقسم السودان إلى ست مديريات تشرف عليها نظارة الداخلية المصرية التى كانت تشرف على المديريات المصرية ، أى أنه جعل مصر والسودان وحدة إدارية واحدة .

وقد سافر سعيد إلى السودان فى نوفمبر سنة ١٨٥٧ فى جماعة من خاصة رجاله للنظر فى أحوال هذا الإقليم . وكان من آثار هذه الزيارة أن طبق على السودان كثيراً من الأنظمة التى سادت فى مصر ، فانشئت بعض المجالس المحلية من السودانيين ، وألغى نظام السخرة ، وخفف عبء الضرائب ومنع الموظف من استعمال القسوة فى تحصيلها ، وألغى المتأخرات . كذلك عمل على منع تجارة الرقيق وانشأ محطات عسكرية لذلك على نهر سوباط ، وكان السودان مقسما إلى أقاليم يستقل بحكم كل منها مدير ، فلما شكا الأهالى من استبداد المديرين ألغى استقلالهم وجعلهم يخضعون لسلطة حكمدار السودان وأشرك الأهالى فى إدارة بلادهم بأن جعل منهم مآمير لبعض الأقسام الإدارية .

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية

كان من آثار حكم سعيد تقوية الروح القومية ورفع مستوى معيشة الفلاحين والتقليل من إرهاقهم ، والفلاحون هم الأغلبية العظمى من الشعب .

وقد ساعد على تقوية الروح القومية اهتمام سعيد بالجيش ، إذ قصر مدة الخدمة العسكرية فجعلها لا تزيد فى المتوسط عن سنة كما جعلها إجبارية ، وكان من نتيجة هذا أن ارتفع مستوى الجنود فبعد أن كان التجنيد قاصراً على الطبقة الفقيرة دخل فى زمرة الجيش أفراد من الطبقات الأخرى فارتفع مستواه[1] ، وفوق ذلك فقد نهض سعيد بمستوى الجندى

(١) مما رفع من شأن رجال الجيش عناية سعيد باشا بالمزراعين منهم عند عودتهم إذ قرر أن تقوم =

إذ عنى بالجنود من جهة الغذاء والمسكن والملبس ، كما أنه كان يميل إلى إسناد بعض وظائف الجيش الكبرى إلى المصريين، بعد أن كانت مقصورة فى أيام عباس على الشراكسة والأتراك.

وكما وجه سعيد باشا عنايته للجيش كذلك اعتنى بالأسطول عناية خاصة ، ودفعته نشأته البحرية إلى هذه العناية ، فابتدأ يصلح سفن الأسطول ، بعد رجوعها من حرب القرم ، ولكن إنجلترا أوعزت لتركيا بايقاف سعيد عن هذا العمل ، وأخذ السلطان بمشورة الإنجليز وأصدر إلى سعيد أمراً بالكف عن اصلاح السفن فدعا ذلك إلى اضمحلال البحرية المصرية .

ونرى أن «سعيد» لم يعن بأمر التعليم الأهلى ، مع أنه أكثر من المنح والعطايا للارساليات الاجنبية ، فلم يجتهد فى فتح المدارس التى أغلقت فى أيام عباس ، وكان يعتقد أن تعليم الشعب يجعل من الصعب خضوعه للحكومة .

وقد عنى سعيد بأمر الزراعة فأدخل تعديلات على نظام الملكية[1] وأنظمة السخرة ونظام الإحتكار — سوف نعرض لها حين نعرض للحالة الاقتصادية — وكان من آثار التعديلات أن استعاد الفلاح حريته فصار يزرع المحاصيل التى يريدها ويتصرف فى بيعها كما أصبح له الحق فى التصرف فى الأرض التى يزرعها — لحد ما — فدعاه ذلك إلى العناية بأرضه وزراعته ، وكانت النتيجة أن زاد الإنتاج الزراعى وارتفع مستوى المعيشة ومر الفلاح بعهد رخاء لم يمر به من عصور طويلة حتى أن عهد سعيد يسمى أحيانا « عهد الفلاح الذهبى ».

وبالجملة فإن الحالة الاجتماعية قد تقدمت تقدماً ظاهراً ، ويرجع تقدمها إلى الإهتمام بالجيش والبحرية وتقوية الروح القومية فيهما ، كما يرجع إلى العناية بشئون الزراعة والزراع الذين يكونون النسبة العظمى من السكان .

ولكن سعيد مع اهتمامه بمصر والمصريين قد ارتكب أخطاء فى حق بلاده أدت بها إلى التدخل الأجنبى وفقد استقلالها ، ومن هذه الأخطاء ، ميله إلى الأجانب مما أدى إلى نزوح كثير من رعاعهم إلى مصر واستيطانها وسوء استعمال الامتيازات الأجنبية[2] . وفوق ذلك فإنه أعطى امتياز قناة السويس لصديقه الحميم فردنان دى ليسبس . وسوف نرى ما كان لحفر هذه القناة من الآثار السيئة فى مركز مصر المالى والسياسى[3] . وقد مات سعيد سنة ١٨٦٣ ودفن بالإسكندرية بعد أن حكم حوالى تسع سنوات .

= الحكومة بالعناية بأراضيهم وزراعتها حتى إذا عادوا عادت إليهم أراضيهم فى مديرياتهم . راجع يعقوب أرتين « الملكية العقارية صفحة ١٩٥ .

(١) راجع يعقوب باشا أرتين « الملكية العقارية » صفحات ٨٢ — ٨٣ — ٨٤ ، اذ يذكر يعقوب باشا فى صفحة ١٢٥ أن أعمال سعيد باشا فى هذا السبيل استنهضت همم الأمة وجعلتها تؤثر على الوالى بالنهوض نحو التحسينات الزراعية المطلوبة وجعل الأراضى العشورية والخراجية على قدم المساواة .

(٢) راجع « الامتيازات الأجنبية » تأليف بهى الدين بركات باشا .

(٣) راجع « مشروع البنك الوطنى » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا وأيضاً كتابه « قناة السويس »

الفصل الثانى

الحالة الاقتصادية فى عهد سعيد

١ — حالة الزراعة — ملكية الأرض — إلغاء الاحتكار الزراعى ٢ — حالة الصناعة
٣ — حالة التجارة والمواصلات

كان على مصر ، بعد إنتهاء عصر محمد على ، أن تعيد النظر فى السياسة الإقتصادية الواجب السير بمقتضاها ، بعد أن انهارت السياسة القائمة على الاستقلال الاقتصادى وأساليب الاشتراكية الحكومية . وقد رأينا أن « عباس » وقف من هذا الأمر موقفاً خاصاً ، وترك لخلفه مهمة الإشراف على توجيه مرافق الانتاج توجيها قومياً يلائم ظروف مصر ، التى عادت ولاية عثمانية لا تتعدى حدودها وادى النيل[١] .

وقد كان من الضرورى لمصر أن تقوم ببعض الإنتاج الصناعى المحلى ؛ كما كان من الضرورى لها أن تتوسع فى تجارة الصادرات والواردات ، بعد أن جددت سياسة الإستقلال الاقتصادى وأخذت تتجه نحو التخصص فى الزراعة ، وقد كان هذا يقتضى قيام الأفراد أو الشركات بالمشروعات الصناعية والتجارية . ولكن لما كان المصريون قد فقدوا الروح الصناعية والتجارية ، أثناء حكم محمد على نتيجة لاحتكار مرافق الإنتاج الصناعى والتجارى ، ابتدأ الأجانب يتجهون إلى استغلال رؤوس أموالهم فى مصر ، خصوصاً وأن رأس المال المصرى الصالح للأستثمار فى الصناعة أو التجارة كاد يكون معدوما فى هذا العهد ، مما قد يعتبر نتيجة أخرى من نتائج الاحتكار فى العهد السابق . هذا إلى أن سعر الفائدة فى مصر كان أعلى منه فى أوربا ، ، مما دعا إلى تدفق رؤوس الأموال على السوق المصرية[٢] .

وقد وقف عباس فى وجه الأجانب فمنع من امتداد نفوذهم الإقتصادى على مرافق البلاد ، وبهذا أجل التدخل الأجنبى فترة قصيرة من الزمن ، ثم لما جاء سعيد — وهو على ماعرف به من الميل لكل ما هو أوربى — وجد فيه الاجانب خير نصير لأغراضهم فبسطوا نفوذهم على الصناعة والتجارة المصرية .

وقد كان من الطبيعى أن تتجه جهود بعض سكان مصر — من المصريين والمتمصرين

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٩٣ — ١١٩ حيث نشرح مبادىء التوجيه الاقتصادى والإشراف الحكومى فى عهد سعيد .

(٢) قارن كروتشلى فى كتابه « الاستثمارات الأجنبية فى مصر » .

— إلى الأشتغال بالصناعة والتجارة ، بالرغم من اضطراب أحوال هاتين الحرفتين وقلة رؤوس الأموال ، ولـكن فتح الباب للأجانب أقام نوعا من المنافسة غير العادلة بينهم وبين المصريين : المصريون بقلة درايتهم وقلة رؤوس أموالهم ، والأجانب بخبرتهم وأنظمتهم الجديدة ، التى تقوم على إنشاء الشركات الـكبيرة ، والتى تعتبر أقدر من غيرها على الفوز فى ميدان المنافسة.

بهذا لم يقدّر لمصر أن تظفر بحاكم قدير يسير بها فى دور الإنتقال الدقيق الذى كانت تمر به ، ويقف حائلا دون الفوضى . التى تصاحب مثل هذا الإنتقال ، وبالرغم من ميل سعيد للمصريين[1] ورغبته فى العمل على مافيه صالحهم ، فإن ضعف شخصيته وتأثره بالأوربيين ، واستلانته لهم ، واعتقاده فى فضل المدنية الغربية . كل هذا دفعه إلى تمهيد الطريق لأمتداد النفوذ الأجنبى ، مما كان له اسوأ النتائج الاقتصادية والسياسية .

وأهم مايتميز به عهد سعيد هو الحرية الإقتصادية ، وشيوع هـذه الحرية على أعقاب أنظمة الاحتكار التى سادت فى عهد محمد على وحدّدها إبراهيم وحولها عباس ، كان له آثاره فى أحوال الزراعة والصناعة والتجارة فى عهد سعيد .

المبحث الأول : حالة الزراعة

قلنا أن الزراعة تقوم على ثلاثة عوامل مهمة : أولها خصوبة الأرض ، وثانيها مياه الرى ، وثالثها طرق الاستغلال الزراعى ، وقد توفرت الخصوبة فى الاراضى المصرية منذالقدم نتيجة للطمى الذى يأتى به النيل فى فيضانه السـنوى ، والذى كون على الأرض طبقة تعتبر من أصلح أنواع التربة لزراعة كثير من المحاصيل ، وكان من جراء ضعف الحـكومة المصرية . قبل أيام محمد على ، أن أهملت شئون الرى وحولت مساحات من أخصب الأرض إلى مايشبه الصحارى . إلا أن محمد على قام بتنفيذ سياسة مائية واسعة النطاق ، بأن شق الترع وأقام القناطر والجسور مما كان له أكبر الأثر فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة وزيادة الإنتاج الزراعى[2] ؛ غير أن طريقة استغلال الأرض بقيت — إلى حدما — كما كانت عليه منذ أقدم الأزمنة إذ بقيت الملـكية للحكومة التى كان لها مطلق الحرية فى طريقة توزيع الأراضى على الفلاحين[3] .

---

(١) قال سعيد فى خطبة له : « إنى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبداً لغيره من أمم الأرض . وحيث أنى أعتبر نفسى مصرياً فواجب على أن أربى هذا الشعب وأهذبه تهذيبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب . وقد وطنت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل » .

(٢) كانت الأراضى الغير ممسوحة عظيمة المساحة لدرجة دعت إلى مكاسب عظيمة لمن يستدل عليها راجع « الملـكية العقارية » صفحة ١٩٤ ليعقوب أرتين .

(٣) راجع ا . جورج عيد فى كتابه « الثروة العقارية والديون العقارية فى مصر » طبعة ١٩٠٧ .

ملكية الأراضي :

لأنظمة الملكية تأثيرها فى الانتاج الزراعى . وقد تكون الملكية للحكومة ، وقد تترك لأفراد من الشعب ؛ كما قد تكون الملكية صغيرة أو كبيرة ، أى قد تكون معظم الأراضى الزراعية مملوكة لعدد كبير من الزارعين أو لعدد صغير من كبار الملاك . ونظام الملكية وطريقة توزيع الأراضى يؤثران فى عناية الزارعين بالأراضى التى يزرعونها أو إهمالهم لها ، كما يؤثران فى طريقة الزراعة وفى تقدم الفن الزراعى أو تأخره ، وفى نوع المحاصيل المزروعة ، وفى طريقة جمعها وبيعها ، وفى مستوى أسعارها . فإن كانت الملكية كبيرة — مثلا — أمكن استعمال الآلات الحديثة ، وقيام الصناعات الزراعية ، وزراعة المحاصيل الكثيرة النفقات وبيع الغلات بالجملة ، والسيطرة على عرضها حتى لا تتدفق على الأسواق فتنخفض أسعارها .

وقد إستولى محمد على على الأراضى المصرية فانتقلت إليه حقوق ملكيتها ، واحتكر الإنتاج الزراعى ، وقد رأينا مساوئ احتكار الملكية واحتكار الإنتاج والمنتجات الزراعية . ولهذا فإنه يعتبر من مآثر سعيد أنه قضى تماما على هذا الاحتكار إذ كانت النتيجة أن استكملت الزراعة فى مصر عوامل نجاحها : ذلك بأن الطبيعة وهبت الأراضى المصرية خصوبتها ؛ ثم جاء محمد على فنظم مياه الرى ، وجاء سعيد أخيراً فعدل طرق الاستغلال الزراعى ونظام الملكية بما يلائم تطور الزراعة المصرية[1] .

ومع أن تعديل أنظمة الملكية الزراعية كثيراً ماينسب إلى سعيد ، إلا أن هذا التعديل يرجع إلى أواخر أيام محمد على وعهد ابنه إبراهيم ، حين اضطرت الحكومة إليه نتيجة لاضمحلال نظام الاحتكار وفى سنة ١٨٤٦ صدر قانون يتلخص فيما يلى :

أولاً : يجوز لمستغلى الأراضى أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع ، على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود .

---

(١) لقد اعتمد محمد على باشا على نظام المهد فأوجد فئة من أغنياء مصر ، وعهد إليهم بدفع عوائد بعض الجهات وما تأخر عليها من الضرائب ، ووعد بارجاع المزارعين إليهم لكى يسددوا ما دفعوه ، وعندما تولى عباس الأول الحكم وجد أن نفوذ هؤلاء المتعهدين أصبح قويا خصوصا وأنهم تمتعوا بإقامة المحاكم ومباشرتها وتعسفوا بالفلاحين فخاف من قوة هذه الارستقراطية الزراعية فقضى عليها فى سنة ١٨٥٠ بأن سحب منها جميع الامتيازات التى تمتعت بها فى عهد محمد على باشا وابراهيم باشا ، وبينما ترك بعض العهد فإنه سحب منها جميعا السلطة القضائية والإدارية وجعل الفلاح وسيطا بينه وبين المالك فى تسديد الضرائب المطلوبة ، وبذلك لم يقض على نظام العهد حتى سنة ١٨٦٦ فى عهد سعيد باشا راجع « الملكية العقارية » تأليف يعقوب باشا أرتين صفحة ٨٢ و « الملكية العقارية فى مصر » تأليف محمد كامل مرسى بك .

ثانياً : يعود حق الانتفاع بالأرض للحكومة إذا أهمل الزارع زراعتها وهجرها ولكن للزارع حق إسترداد أرضه عند أوبته من غيبته .

ثالثاً : يحرم الزارع من حق الانتفاع بالأرض إذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها .

وفى سنة ١٨٥٤ عدل سعيد عن هذا القانون بقانون آخر ملخصه :

أولا : يكون للورثة الحق فى وضع اليد على الأراضى التى تركها مورثهم .

ثانياً : يكون التصرف فى هذه الأراضى بحجة تكتب فى المديرية .

ثالثاً : تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة .

وفى سنة ١٨٥٦ أصدر سعيد باشا قانونا لاعادة نظام ضريبة الأراضى الزراعية ، فجعل الأراضى التى تتحمل ضريبة أعلى من مائة قرش أن لا تدفع أكثر مما قيمته ١٠٠ قرش من المحصول، قيمة عينية . وأن الأراضى التى تدفع ٢٥ قرشا يجب أن لا تدفع أكثر من أردب (من القمح) عن الفدان سنوياً ، وبذلك أصبحت الضريبة تقدر بقيمة ما ينتجه الفدان من محصول[1] ، والحقيقة أن الأراضى القحلة كانت تدفع ضريبة نسبياً أعلى من الأرض الخصبة ، وذلك لأن الأراضى التى تنتج أردبا من القمح سعر ١٠٠ قرشاً تدفع ٢٥ قرشاً أى ٢٥ ٪ بينما الأرض التى تُنتج ٦ أرادب تدفع ١٠٠ قرشاً أى ١٦٪

اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ :

وأخيراً كان قانون سنة ١٨٥٨ الذى أصدره سعيد ، والذى يعتبر الأساس الذى قامت عليه الملكية الفردية فى الأراضى الزراعية فى العصور الحديثة : ويعرف هذا القانون « باللائحة السعيدية »[2] . وتتكون هذه اللائحة من مقدمة وثمانية وعشرين بنداً وخاتمة .

ومن أهم ماجاء فيها البند الأول ونصه « بما أنه من المقرر فى أصول الشريعة أن الاراضى الخراجية الميرية لا يجرى فيها الميراث بحيث لو مات شخص من أربابها عن ورثة لا تعطى لأحد من ورثته بطريق الميراث ، بل لبيت المال أن يوجهها لمن شاء ، حتى متى كان للميت ورثة شرعية ، فمراعاة تعيشهم وعدم حرمانهم من انتفاعهم ، بجعلهم أحق وأولى من الغير ، فبناء على هذا يقتضى أن الأطيان التى يتوفى أربابها عنها يصير توجيهها إلى ورثتهم الشرعيين ، ذكوراً كانوا أو إناثاً ، بحيث يكون أخذهم لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعى فيما يتركه المتوفى ، لكن بشرط أن يكونوا مقتدرين على زراعتها وتأدية خراجها ولو بواسطة

(١) راجع « الملكية العقارية » صفحة ٨٥ يعقوب أرتين .

(٢) راجع جرجس حنين بك (الأطيان والضرائب) صحيفة ٣٨٨ . وكامل مرسى بك ص ٨٨ .

الوكلاء أو الأوصياء الذين يصير تنصيبهم عليهم بمعرفة القاضى عن يد الحكومة ، وأما من يتوفى ولم يترك ورثة ، فما يتركه من العقارات يصير محلولا لجهة بيت المال .

وجاء فى البند الثانى عن الحصص التى تكون لأفراد العائلة الواحدة فى أرض مورثهم مانصه « و ... الحصص تكون باقية لأربابها يجرون زراعتها بواسطة أرشدهم الذى يقومونه لذلك بحسب رضاهم لأجل عمارية العائلة بدون تفرق ، إذ مادامت العائلة يوجد فيها الأرشد الذى يقوم بفروض الزراعة وفتح البيت لا يحصل تفرقهم ولا خراب البيت »

وجاء فى البند الثالث مانصه « الأراضى التى يصير انحلالها لجهة بيت المال ، بحسب المدون بالبند الأول ، يصير توجيهها بمعرفة لمن يرغب فيها ، إنما أهالى البلدة يكونون أحق من غيرهم ، كما إذا كان ناس من أهالى البلدة لم تكن لهم أطيان أو أطيانهم قليلة عن كفايتهم يكونون مقدمين عن خلافهم ، وإلا فأهل النواحى المجاورة أحق من الغير[1] وعلى كل حال فلا يجوز الاعطاء إلا بعد تحصيل أربعة وعشرين قرشاً عن كل فدان عوائد، رسم السند الذى يعطى من المديرية بالانتقال . . . »

وجاء فى البند الخامس ما نصه « من حيث أن الأراضى الميرية الخراجية لا تملك للمزارعين فيها بل ليس لهم فيها إلا حق الانتفاع بها فقط ما داموا يتعهدونها بالزراعة ، فاذا تركوها اختياراً مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها ، وذلك بحسب الشريعة الغراء . ومع كون الحكم الشرعى قضى بتحديد الثلاث سنوات ، لكن بطريق العرف — لما يلاحظ من واقعات حال الأهالى — جوز زيادة سنتين أخرين على ذلك الميعاد لتكون المدة خمس سنوات . . . » فلا تُنزع الأرض ما دام واضع اليد قائما بتأدية ما عليه من خراج .

وجاء فيما يلى ذلك من البنود «أن لمستغل الأرض الحق فى تأجيرها أو رهنها أو بيعها».

وبهذا تطور نظام الملكية إلى مايأتى :

أولا : أصبحت الأرض تنتقل إلى ورثة مالكها إذا مات ، بعد أن كان التصرف فيها فى هذه الحالة من حق بيت المال .

ثانياً : كان على الورثة أن يتضامنوا فى زراعة الأرض التى يتركها مورثهم تحت إشراف أرشدهم . وهذا يدعو إلى عدم توزيع الأرض أقساماً صغيرة تظهر فى استغلالها عيوب صغر الملكية ، كتأخر الفن الزراعى واضطراب أحوال الزارعين المالية . ومثل هذا النظام يجمع من مزايا أنظمة الملكية الكبيرة والصغيرة ، كما أنه يتمشى مع تقاليد البيئة المصرية الزراعية

---

(١) راجع «الملكية العقارية» فى مصر ليعقوب باشا أرتين صفحة ١٧٨ حيث يذكر أن الأراضى «المظروف» بعد أن كانت توضع فى المزاد العلنى بجميع أقسامها النائية والدانية أصبحت مقسمة إلى أجزاء على أن يكون جزء يمنح لمن هم أحق بالشفعة . وقارن «التطور الاقتصادى فى مصر» للبراوى وعليش صفحة ٦٦ .

التى تجعل لرأس الأسرة سلطة واسعة فى الاشراف على جميع أفرادها والسيطرة عليهم . وفوق ذلك فان هذا كان يوجه البلاد إلى نشوء نوع من الملكية الارستقراطية » الشائعة فى بعض دول أوربا .

ثالثاً : أعطيت الفرصة لمن لم تكن فى حوزتهم أراض من الفلاحين أن يحصلوا على نصيبهم منها دون مقابل ، هذا بغض النظر عن الرسوم القليلة التى لم تكن تتجاوز ٢٤ قرشاً عن الفدان . فلا تُنزع من يدهم ولا يُسمع فيها دعاوى ضدهم .

رابعاً : أصبح الفلاح الذى يترك أرضه مدة تزيد عن الخمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها . وبهذا أصبح أساس توزيع الأراضى على المزارعين هو مقدار صلاحيتهم للقيام بزراعتها والعناية بها . فأصبح لصاحب الأثر أن يؤجر لمن يريد بمعرفته .

خامساً : أصبح للفلاح الحق فى التصرف فى الأراضى التى فى حيازته بالبيع أو الرهن أو الهبة أو غير ذلك . ومنح الزراع هذا الحق أدى إلى زيادة عنايته بأراضيه وزيادة الانتاج الزراعى وتحسين حالة المشتغلين بالزراعة .

وبهذا وضع سعيد أساس ملكية الأراضى الزراعية . والملكية فى معناها الواسع هى الحيازة المطلقة للشىء ، وتمتع المالك بالتصرف فيما يملكه تصرفا لا يحده غير القانون . وبمقتضى اللائحة السعيدية أصبح لمستغلى الأراضى أهم مظاهر الملكية كحق الاستثمار وحق التصرف ، غير أن هذه اللائحة أبقت ملكية الأرض للحكومة ولم تنتقل الملكية للأفراد فعلا إلا فى عصر اسماعيل .

الغاء الاحتكار الزراعى :

اضمحل نظام الاحتكار فى أواخر أيام محمد على وفى عهد عباس . ولكن «سعيد» ألغى هذا النظام إلغاء تاما . وبذلك أصبح للفلاح الحق فى التصرف فى الأراضى التى يستغلها وفى نوع المحاصيل التى يزرعها أو فى طريقة بيعها ، وفى الأشجار التى يغرسها والسواقى والأبنية التى ينشئها وأصبحت الضرائب تجبى نقداً لا عيناً . وتغيرت مواعيد تحصيل الضرائب[1] بما يلائم المزارع .

ولما كان استغلال الفلاحين للأرض لحسابهم يقتضى تيسير ما يلزم لذلك من الأموال فقد ألغى سعيد ما كان فى ذمة الفلاحين من الضرائب المتأخرة وتجاوز عنها . وقد قدرت

(١) كان نظام الضرائب على أرض أكل البحر ظالمة ، فقد كانت الضريبة نافذة المفعول على الأرض حتى ولو أغرقها النيل أو تآكلت على مضى المدة ، فإذا عوضت الحكومة الأهالى عن تلك الأراضى فإن الأراضى الجديدة تكون عرضة لزيادة الضرائب ، ولكن الأرض المأكولة تتحمل عبء الضريبة فأتت المادة ١٦ من قانون سنة ١٨٥٨ ورفعت عن الأرض المأكولة الضريبة صفحة ١٢٤ بعقوب أرتين .

المتأخرات بنحو ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وإذا أضفنا إلى هذا تنظيم جباية الضرائب وتخفيف أعبائها [١] أمكننا أن نتصور مبلغ التطور الذى أصاب أحوال الفلاح الاقتصادية والاجتماعية مما دعا بعض المؤرخين أن يطلق حقا على عهد سعيد اسم «العهد الذهبى للفلاح» .

المبحث الثانى : حالة الصناعة

باضمحلال الصناعات الكبيرة والمتوسطة وموتهما ، فى أواخر أيام محمد على بقيت مصر مفقودة النشاط الصناعى الحديث إلى أمد بعيد . ولم يقم عباس بأى مجهود فى سبيل إحياء الصناعات المصرية الكبيرة ، فبقى الانتاج الصناعى على حالته من الصغر .

وفى عهد سعيد لم يكن من مصلحة مصر شكلا أن تحاول إحياء مشروع استقلال مصر الصناعى ، ذلك بأن الأراضى الزراعية كانت تكفى لاستنفاد جهود غالبية المصريين الحالية ، ففى سنة ١٨٦٠ بلغ عدد السكان ٥٢٧٥٠٠٠ نسمة ، بينما بلغت مساحة الأراضى الزراعية حوالى ٤ مليون فدانا . ولما كانت الزراعة هى أكثر الحرف ملاءمة لظروف مصر الطبيعية ، [٢] ولما لم يكن هناك عمل يفيض عما يلزم للانتاج الصناعى ، كان من العبث التفكير فى إحياء مشروع الاستقلال الصناعى . خصوصاً وأن ظروف البلد السياسية لم تكن تقتضيها تنفيذ مثل هذا المشروع ، إذ أن مصر أصبحت من جديد ولاية عثمانية لا تفكر ، بعد الصدمة التى أصابتها فى سنة ١٨٤١ ، فى محاربة تركيا أو محاربة الدول .

وحتى لو أرادت مصر الاتجاه نحو الاستقلال الاقتصادى فانها لم تكن حرة فى تهيئة الظروف اللازمة لمثل هذا العمل : إذ أنه كان عليها أن تتبع القوانين السارية فى تركيا . باعتبارها ولاية عثمانية ، وبهذا كان على مصر أن تسير على مبدأ حرية التجارة الذى فرضته عليها تركيا ، وإتباع حرية التجارة وترك الباب مفتوحا للواردات الصناعية الاجنبية كان يقضى على كل محاولة من جانب الاهالى فى سبيل إنهاض الصناعة الكبرى . فاذا أضفنا إلى هذا أن الاهالى كانوا قد فقدوا الروح الصناعية — بعد حرمانهم من القيام بالانتاج الصناعى فى نظامه الحديث منذ قام محمد على باحتكاره — أمكننا أن نفسر ركود الحالة الصناعية طيلة حكم سعيد ، حتى لم يبق فى مصر غير صناعات صغيرة قليلة قاومت عوامل الفناء فى عهد عباس

---

(١) يقول يعقوب أرتين باشا فى كتابه « الملكية العقارية » صفحة ١٤٨ أن مواعيد الضرائب بدأت تتخذ شكلا يوافق مصالح المزارعين بدلا من ترك ضبط مواعيدها للمدير أو لوزارة المالية أو للادارة العامة المصرية والوالى وحقوقه وتوجيهاته الخاصة .

(٢) راجع « الفلاح المصرى » للأستاذ يوسف بك نحاس .

الاول كصناعات النجارين والعقادين والنحاسين التى عادت للظهور تحت الانظمة الطائفية القديمة [١].

غير أن عدم اضطرار مصر للاستقلال الاقتصادى لايعنى انها تبقى محرومة من نشاط صناعى ، إذ أنه يجب دائما أن يقوم إلى جانب الانتاج الزراعى نوع من الصناعات المناسبة التى تنجح دائما فى البيئات الزراعية . كصناعات الطحن والسكر وما إليها ، ولو استمر سعيد على سياسة عباس السليمة لكان من الضرورى أن تتهيأ الظروف فى يوم ما لقيام المصريين بمثل هذه المشروعات الصناعية . وقد كان على الحكومة أن تقوم فى فترة الانتظار بمثل هذه الصناعات ، ثم تعمل على توجيه الجهود الفردية إليها . أو على الاقل تمنع من طغيان الاجانب على هذه الناحية من نواحى الانتاج . ولكن سعيد لم يقم بأى مجهود فى هذا السبيل وإنما فتح الباب لرؤوس الأموال الاجنبية فابتدأت تتدفق على البلاد وتستغل فى المشاريع الصناعية . ومن أمثلة ذلك أنه فى سنة ١٨٦٣ ألفت شركة باستريه الفرنسية بانشاء مصانع للطحن فى طنطا [٢].

ومع ترك الحرية لرؤوس الاموال الاجنبية فان مصر لم تستفد من هذا فى احداث نهضة صناعية جديدة . ذلك لان رؤوس الاموال استغلت فى الغالب فى مشاريع ذات منفعة عامة لتسيير قاطرات الترام أو توزيع المياه أو النور وقد كان على الحكومة أن تستغل مثل المشروعات استغلالا مباشراً وألا تتركها للاجانب . ذلك لانه ، حتى فى حالة اتباع سياسة الحرية الاقتصادية ، يستحسن أن تقوم الحكومات بنفسها بالمشروعات ذات المنفعة العامة ، وذلك لصلتها الشديدة بمصالح الجمهور ، التى يجب على الحكومة أن تعمل على مراعاتها . وفوق ذلك فإن التدخل الاقتصادى الأجنبى فى بلد لم يستكمل استقلاله السياسى ، يكون دافعاً إلى تقليل الفرصة فى الوصول إلى هذا الاستقلال [٣].

وقد كان من جراء تهاون سعيد أن ارتبط الإنتاج المصرى بسياسة أوربا نحو مصر ، فترة طويلة من الزمن . وصارت البلاد سوقاً للمصنوعات ورؤوس الأموال الأجنبية ومصدراً للمواد الأولية [٤] بل والعناية بمطالب الطبقات العليا وإهمال ما عداها .

---

(١) راجع جرمان مارتن فى كتابه « الصناعات الفنية المصرية » .

(٢) راجع فورت فى كتابه « البنوك فى مصر » وقارن كروتشلى فى كتابه « التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١١٠ — ١١٦ .

(٣) راجع « الحالة الاقتصادية والمالية فى مصر » تأليف أرمنجوه .

(٤) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٩٦ — ١١٩ .

المبحث الثالث : حالة التجارة

١ — ضريبة الدخولية ٢ — الموازين والمكاييل ٣ — الشركات الأجنبية
٤ — طرق النقل والمواصلات ٥ — الشركات الملاحية ٦ — قناة السويس .

تغيرت حالة التجارة فى أيام سعيد ، وكان من عوامل هذا التغيير ؛ إلغاء بعض الضرائب المفروضة عليها ، وإنشاء الشركات الأجنبية ، وتطور طرق النقل والمواصلات .

١ — الضريبة الدخولية :

لم تكن التجارة الداخلية حرة إذ كانت تجبى على الحاصلات الزراعية ، المتبادلة بين المدن والقرى ، ضريبة كانت تسمى « عوائد الدخولية » بمعدل ١٢ ٪ من قيمة البضائع عند دخولها أية قرية أو مدينة . ومثل هذه الضريبة تحول دون حرية المبادلة وتدعو إلى ارتفاع الأسعار . وقد ألغى سعيد هذه الضريبة وكان من ذلك أن نشطت التجارة الداخلية وقضى القضاء الأخير على الاحتكار التجارى الذى كان شائعاً فى أيام محمد على .

٢ — الموازين والمكاييل والمقاييس :

تبين لنا أن الموازين والمقاييس والمكاييل تعرضت للتغيير والتعديل فى عهود محمد على باشا وابراهيم باشا وعباس الأول ، وكان تعديلها أسهل فى أحوال الاحتكار الكامل والاشراف الشامل إذ أن ما يتبع فى وزن أو كيل أو قياس المحصولات المحتكرة كان مساراً لسياسة الوالى العامة . والوالى فى مصر هو الموجه الأعظم لشئون الدولة فى سياستها العامة[1] . ألم يتبع محمد على باشا نظام الاحتكار فكان الفلاح ملزما بنقل المحصولات إلى شون الحكومة لتوريدها ، وهناك توزن الاصناف أو تكال ، وتعطى « رجعة » بمقدارها لصاحبها فيعطيها للصراف لخصمها من المطلوب للحكومة ولقيدها بتاريخها فى ورد الفلاح ، حتى إذا ما وقع اشتباه بين الفلاح والصراف رجع إلى ذلك فى دفاتر الشونة ؟[2] ألم يكن الفلاح معرضا

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » تأليف الدكتور محمد فهمى لهيطه حيث يشرح التوجيه الكامل فى أحوال المنافسة والاحتكار ومركز الحاكم من ذلك .

(٢) راجع دار المحفوظات : دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات صفحة ١٧ و ٥٩ . الوقائع المصرية عدد ٢٣٨ فى ١٣ شعبان سنة ١٢٤٦ (١٨٣٠ — ١٨٣١) . لقد كانت أثمان تلك الأصناف محدودة من قبل الحكومة ، وكانت أثمان بعض الأصناف مثل القطن والكتان والنيلة مقسمة إلى درجات ، وكانت السماسرة تحدد أثمانها حسب درجاتها ، فكانت المقاييس والمكاييل والموازين على درجة كبيرة من الأهمية لدخل الحكومة وزيادة إيرادات الدولة .

لظلم موظفى الشون وذلك لأنهم كانوا يأمرون الكياليين بظلم صاحب الغلال فى الكيل ؟ وفى تقدير كمية أصنافه سواء بالكيل أو الوزن ؟ ألم يكن لجهل الرعية أن تعتمد على عيار من الحجر الرخام فى وزن حاصلاتها ؟ لهذا قامت الحكومة فى عهود محمد على باشا وابراهيم وعباس الأول بإعداد الموازين والمكاييل والمقاييس الأميرية لطمأنينة الرعية حيث تقيهم من حيل المقبنين ، وحيث تتمكن الحكومة من التغيير لما فيه زيادة دخولها . وقد ذكر أحد الفناصل كما ورد فى كتاب الأستاذ قطاوى « عهد محمد على طبقاً للمراجع الروسية فى مصر » بين سنة ١٨١٩ وسنة ١٨٣٣ أن « الحكومة تستعمل موازين ومكاييل أكبر فى حالة الشراء منها فى حالة البيع ، وذلك لكيل الغلال والأشياء الأخرى التى تشتريها الحكومة من الرعية ثم تبيعها إليهم ثانياً » . ويذكر الجبرتى فى سنة ١٨٢١ فى كتابه جزء رابع صفحة ٣٤٢ أن « غلو الأثمان فى جميع المبيعات من ملبوسات ومأكولات والغلال قد زاد حتى وصل الأردب إلى ألف وخمسمائة نصف ، والرطل السمن إلى خمسين نصفاً وإلى ستين نصفاً »(١).

ويذكر سامى باشا فى كتابه « تقويم النيل » من الجزء الثانى صفحة ٣٨٣ أن مجلس مصر فى عهد محمد على باشا قرر أن مشترى الأردب من الذرة يكون بعشرة ريالات بدلا من ثمانية ، لقلة الغلال فى اكتوبر سنة ١٨٣١ ، وأنه تحرر بذلك العلم من الديوان الخديوى إلى حضرات مديرى الوجهين البحرى والقبلى وإلى مأمورى الغربية ، وتدل الوقائع المصرية عدد ٤٤٦ سنة ١٨٣١ — سنة ١٨٣٢ أن أسعار التيل الذى تورده الزراع إلى الشون محددة وأن الأعلى منه يُشترى قنطاره بسبعين قرشاً والأوسط بستين والأدنى بخمسين ، وأن الوزن للقنطار هو ١٢٥ رطلا(٢) كذلك نرى أن الملح قد تعدلت مقاييسه ومكاييله وموازينه(٣) فكان الملح كما يقول الجبرتى فى الجزء الرابع صفحة ١٣٣ « يأتى من أرضه بثمن القفاف التى يوضع فيها لاغير ، ويبيعه الذين ينقلونه إلى ساحل بولاق الأردب بعشرين نصفاً ، وأردبه

---

(١) قارن سامى باشا « تقويم النيل » جزء ثان صفحات ٣٢٠ و٣٨٣ و٥٣٧ .

(٢) راجع يورنج فى تقريره عن الحالة فى مصر وكنديا سنة ١٨٤١ ، ، وقارن الأستاذ أحمد أحمد الحتة عن « الاحتكار والنظام الزراعى » فى عهد محمد على باشا بمجلة كلية الآداب عدد ديسمبر سنة ١٩٣٥ حيث يذكر أن الحنطة والفريك والفول والعدس والشعير والذرة وبذرة السكتان وبذرة التيل والحمص كانت مسعرة بالأردب ، وأن الأثمان التى كانت تحددها للمحصولات كانت تختلف من سنة إلى أخرى ، ويأتى بالمثل من القطن حيث اختلفت أسعاره من ١٦ ريال فى سنة ١٨٢٢ إلى ١٧ ريال فى سنة ١٨٢٤ ثم إلى ١٢ ريال فى سنة ١٨٢٨ وإلى ١٠٫٥ ريال فى سنة ١٨٣٠ و١٥ ريال فى سنة ١٨٣٣ . فهل كان لاختلاف الدرجات ما يزيد من دخل الوالى ؟

(٣) لا يخفى أن الموازين والمكاييل والمقاييس قد تتغير بالنسبة للسلعة نفسها ، وقد تتغير قيمة النقد بالنسبة لقوتها الشرائية من السلع فنرى أن الريال كانت قيمته ١٢٫٣ قرشاً فى سنة ١٨٢٧ و١٥ قرشا فى سنة ١٨٣٠ و١٦ قرشا فى سنة ١٨٣١ و ٢٠ قرشا فى سنة ١٨٤١ .

ثلاثة أرادب ، ويشتريه المتسبب بمصر بذلك السعر لأن أردبه أردبان ، ويبيعه أيضاً بذلك السعر ، ولكن أردبه واحد . فالتفاوت فى الكيل لا فى السعر . وقد قضى محمد على هذا التلاعب وصارت المكاييل والموازين والمقاييس لا تتفاوت ، وتبعه فى ذلك إبراهيم وعباس الأول وسعيد باشا .

ويقول يعقوب باشا أرتين فى كتابه «الملكية العقارية» صفحة ٢١٣ أن المقاييس والموازين والمكاييل كثيراً ما دعت إلى ضعف قوة الفلاح الإنتاجية . فقد تغيرت وحدات المقاييس الزراعية طبقاً لرغبة الحكام . فكثيراً ما عمل الوالى على تغيير المقاييس تحقيقاً لزيادة إيرادات الدولة عن طريق الضرائب التى وضعت على المساحات التى تخص كل فرد . ولكن سعيد باشا أراد أن يقضى ثانية على الفوضى فى المقاييس ونظامها الشائع حتى سنة ١٨٥٦ من جراء عمل رجال الإدارة ، فقرر سعيد باشا مسح الأراضى من جديد وتحديد المساحات التى زادت عن ممتلكات الأفراد الشرعية . فقاست الحكومة المساحات الزائدة فى يد الأهالى بالقصبة المعروفة الشائعة فى كل مديرية . وعندما زادت الفوضى من جراء تفاوت القصبة فى كل جهة ، قررت الحكومة وحدة رسمية تطبق على قياس جميع المساحات فى جميع نواحى القطر ، وعُرفت هذه القصبة بالقصبة الرسمية منة سنة ١٨٦١[1] . وبذلك انخفضت مساحة الفدان من ٤٫٤١٦ متراً إلى ٤٫٢٠٠ متراً وأصبحت الزيادة ملكا للحكومة بعد أن دفع من كان يمتلكها الضرائب المتأخرة عليها وعلى الزيادة التى كان يتمتع بها بدون حق .

فأصبحت الموازين والمكاييل والمقاييس فى عهد سعيد باشا موحدة وسهلة التقدير والتقويم ، كما أصبحت الضرائب على المساحات موحدة ومتكافئة وعادلة إلى حد بعيد ، لأنها أصبحت تساير قيمة الأراضى وما يمكن أن يتحمله صاحب الأراضى والحاصلات من ضرائب ورسوم .

٣ — الشركات الأجنبية :

لم تكن الشركات جديدة فى القطر المصرى ، إذ أنها كانت موجودة إلى حد ما فى العهود المختلفة . ولكن هذه الشركات كانت فى العادة شركات صغيرة من المصريين أو المتمصرين أو الأجانب . وكانت تسير على أنظمة شركات التضامن أو شركات التوصية البسيطة أو شركات المحاصة[2] .

---

(١) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية فى مصر » صفحة ٢١٣ .

(٢) راجع « عناصر علم الاقتصاد » الجزء الأول للدكتور لهيطه والأستاذ محمد حمزه عليش حيث تتكلم عن الشركات الفردية والتضامنية فى مصر .

ولكن الشركات التى بدأت تشيع فى عهد سعيد كانت شركات مساهمة تتميز بتحديد مسئولية مساهميها ، كما تتميز برؤوس أموالها الكبيرة ، وقد كان من آثار إنشاء هذه الشركات فى مصر ظهور البواعث الآتية : —

أولا : الوقوف فى سبيل إنشاء الشركات المصرية ، ذلك بأن الشركات المساهمة المحددوة المسئولية أقدر من غيرها على القيام بالمشروعات المختلفة . ولم يفكر المصريون فى هذا العهد فى اتباع أنظمة الشركات المساهمة نظراً لاعتقادهم فى أن الربح الذى يتحقق من قيامها بعملها بالسندات والأسهم ليس من السهل تبريره من الوجهة الدينية .

ثانياً : تقوية روح المخاطرة لأن تحديد مسئولية المساهم بقيمة أسهمه فى الشركة يجعل الخسارة التى تصيبه فى حالة فشل المشروع الذى تقوم به الشركة محدودة . وقد دعا هذا إلى نشوء عدة شركات وقيامها بمشروعات يعتبر القيام بها نوعاً من المضاربة . وقد ساعد على تقوية روح المخاطرة ما كان الأجانب يلقونه من التشجيع من سعيد والتعويضات التى كان يمنحها لهم فى حالة فشل مشاريعهم .

ثالثاً : سيطرة الأجانب على شئون البلاد التجارية ، وقد كانت هذه السيطرة تامة تقريباً على شئون المصارف التجارية ، لأن المصريين كانوا ينظرون إلى أعمال الصيرفة كعمل من الأعمال المنافية لأصول الشريعة ويعتبرونها داخلة فى نطاق الربا المحرم[1] .

وقد كانت معظم الشركات شركات بنوك أو شركات حصلت على امتياز لتنفيذ عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالنقل وتوزيع المياه والنور وما إلى ذلك .

بنك أوف ايجبت :

وقد كان من أوائل الشركات المساهمة التى تكونت فى مصر شركة « بنك أوف إيجبت » التى تكونت فى سنة ١٨٥٦ برأس مال اسمى قدره ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ، وبلغ رأس المال المدفوع ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ومجلس إدارتها بانجلترا .

شركة مياه الإسكندرية :

وفى سنة ١٨٥٧ منح سعيد امتياز توصيل المياه للإسكندرية وتوزيعها فيها المهندس الفرنسى كورديه الذى أسس شركة لاستغلال هذا الامتياز لمدة ٢٥ سنة وكانت إدارتها بفرنسا .

---

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف حيث نشرح الفرق بين الربا والفائدة فى المشروعات الاستهلاكية والإنتاجية ، ونبين التطورات التى تعرضت لها شئون الأعمال الربوية فى مصر وغيرها من الدول .

شركة المطاحن المصرية، ورأس مالها ٣ر١٥٠ر٠٠٠ فرنك :

وفى نفس السنة (١٨٥٧) تكونت شركة المطاحن المصرية برأس مال فرنسى :

وفى سنة ١٨٥٨ قام أرمنى اسمه الكسنيان بتكوين شركة مساهمة لاستغلال أموال بيت المال بفائدة سعرها ١٠٪ للحكومة، على أن يقدم سلفيات للحكومة المصرية والمصريين ولكن العلماء عارضوا المشروع ففشلت هذه الشركة[١] .

شركة سكة حديد الرمل :

فى سنة ١٨٦٠ تكونت شركة مساهمة بالإسكندرية لتسيير قاطرات الترام بين الرمل والإسكندرية . وتحولت هذه الشركة فى سنة ١٨٦٢ إلى شركة الخطوط الحديدية بين الرمل والإسكندرية وهى شركة إنجليزية رأس مالها ١١٠٠٠٠ جنيه إنجليزى .

هذا فضلا عن شركة قناة السويس وشركات الملاحة التى سنتعرض لها فيما بعد[٢] .

وفيما يلى إحصاء بعدد الشركات الجديدة ومقدار رؤوس أموالها .

السنة	عدد الشركات	رأس المال الاسمى جنيه	السنة	عدد الشركات	رأس المال الاسمى جنيه
١٨٥٦	٢	٨٩٦٠٠٠٠	١٨٦٠	٢	٨٨٠٠٠
١٨٥٧	٢	٤٦٤٠٠٠	١٨٦٢	١	١٠٧٠٠٠

ونلحظ الزيادة الكبيرة فى مقدار رؤوس الأموال المعروضة للاستثمار فى مصر فى سنة ١٨٥٦، وهى السنة التى أعطى فيها امتياز شركة قناة السويس .

وكانت الشركات إما إنجليزية وإما فرنسية فى الغالب كما يتضح من البيان التالى[٣] .

تاريخ التأسيس	محل الاكتتاب	اسم الشركة
١٨٥٦	إنجلترا	بنك أوف إيجيبت
١٨٥٦	فرنسا ومصر	الشركة العامة لقناة السويس
١٨٦٠	فرنسا	الشركة المساهمة مون دى بييتيه اجبسيان
١٨٦٠	إنجلترا	سكة حديد إسكندرية — الرمل

(١) راجع أرمنجوه فى كتابه « الحالة الاقتصادية والمالية فى مصر » وقارن فورت فى كتابه « البنوك فى مصر » وانطوتونى « الائتمان والبنوك فى مصر » .

(٢) راجع قناة السويس للأستاذ طلعت حرب باشا وكتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » .

(٣) راجع « الاستثمارات الأجنبية فى مصر » للأستاذ كروتشلى ، وقارن مذكرات كريج لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق . وبابازيان « نظرة عامة عن الشركات فى مصر » .

وقد ازداد عدد الشركات وزادت رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة فى مصر على توالى الأيام[١] كما زادت رؤوس أموال كل شركة.

٤ — طرق النقل والمواصلات

تطورت طرق النقل والمواصلات تطوراً كبيراً فى هذا العهد ، فأنشئت خطوط حديدية جديدية كما أنشئت الشركات الملاحية . وظهرت ترعة المحمودية ، وأعطى امتياز قناة السويس . كذلك نرى أن العقائد السياسية بدأت تطور بتطور المواصلات نفسها . فبعد أن كانت الامتيازات الأجنبية تطغى على المصالح الوطنية بدأت تتحوّل بتحوّلات مزايا النقل والمواصلات .

فإذا كانت تركيا هى سبب تأصل الامتيازات الأجنبية فى مصر فى ثوبها الحديث ، فإنها كانت تترك الحرية التامة لولاياتها فى شئون النقل والواصلات . وقد استغل محمد سعيد باشا ظروف بلاده ، فبدأ يواجه مشكلة المواصلات المصرية متأثراً بمن حوله من رجال الدول الأجنبية . فقد قيل أن السلطان ليس له الحق فى التدخل فى امتيازات المواصلات بين الوالى والحكومات الأجنبية ، يدل على ذلك ما ذكره محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « قناة السويس » إذ يقول « استفتى سعيد باشا البرنس دى مترنيخ ، كبير وزراء النمسا فى المادة الخاصة بمنح امتياز القنال ، فأجابه أن التصريح بعمل القنال من مرخصات والى مصر ، خصوصاً بعد الفرمان الذى صدر فى مارس سنة ١٨٥٦ من السلطان عبد المجيد لجميع ولاة الدولة يحثهم فيه على تسهيل المواصلات وفتح الطرق والمسالك والترع وما شابه ذلك ، وما قنال السويس إلا ترعة تفتح فى أرض مصرية »[٢] فهذه المادة تخوّل سعيد باشا حق إعطاء الامتياز لمن يريد ، وأنها لا تمنع من تنفيذ العمل[٣] . وبينما محمد سعيد باشا يفكر ويدبر وإذا بالقنصل الإنجليزى يلح فى إنجاز مد الخط الحديدى بين مصر والسويس لخدمة مصالح بريطانيا الخاصة[٤] . وكانت فرنسا تمانع فى هذا الخط لأنه قد يؤثر بمشروع قناة السويس . ولكن سعيد أمر بإنشاء هذا الخط على نفقة مصر ، وعقد اتفاقاً مع « بريجز Briggs وشركاه » لتوريد القضبان اللازمة ، وكلف المسيو موشليه بملاحظة إنشاء الخط المذكور ، كما راضى دى لسبس صديقه الحميم بدراسة مشروع القنال بطريقة جدية للموافقة والاعتماد .

---

(١) راجع « الشركات فى مصر » للأستاذ المسيو بابازيان ، وقارن مذكرات المستر كريج عن رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر . وقارن مجلة الاستاتست عدد ١٦ مايو سنة ١٩٠٨ صفحة ٩٧٦ .

(٢) راجع « قناة السويس » للأستاذ محمد باشا طلعت حرب صفحة ٦٦ .

(٣) كانت هذه الفتوى هى التى أثرت بتفكير محمد سعيد باشا وهى صادرة فى سنة ١٨٥٧ .

(٤) راجع « قناة السويس » تأليف محمد طلعت حرب باشا صفحة ٥٠ .

الخطوط الحديدية :

أنشىء أول خط حديدى فى عهد عباس لحساب الحكومة ، وأكمل سعيد باشا هذا الخط حتى وصل بين القاهرة والإسكندرية . وقد كان استغلال الخطوط الحديدية عملية مربحة مما دعا « سعيد » إلى التفكير فى تعميمها فى أنحاء القطر المختلفة . وابتدىء بتعميمها فى الدلتا . ولم يكن الغرض من إنشاء كل الخطوط تجارياً أو حربياً إذ قد أنشأ سعيد فى سنة ١٨٦٠ خطاً بين الإسكندرية ومريوط . ولم يكن لهذا الخط أية أهمية اقتصادية أو حربية وإنما كان الغرض من إنشائه أن ينتفع به سعيد فى نزهاته الخاصة فى أول الأمر . وقد تم خط القاهرة — السويس فى سنة ١٨٥٨ وساعد على إتمامه إلحاح الحكومة الإنجليزية على سعيد بإنجازه وذلك لخدمة مصالحها الخاصة بتسهيل نقل جنودها إلى الهند . وقد كانت الحكومة المصرية تسمح بمرور الجنود الإنجليزية فى الأراضى المصرية على أن تتقاضى ٥ جنيهات عن كل جندى . ومر من هؤلاء الجنود ما لا يقل عن ٥٠٠٠ جندى فى خلال ست سنوات[1] . ومع أن إتمام وصل القاهرة بالسويس كان هو الغرض الأول من مد السكك الحديدية المصرية إلا أن هذا الخط أهمل فيما بعد نتيجة لتحقيق مشروع قناة السويس .

وفيما يلى بيان أهم الخطوط الحديدية المنشأة حتى أواخر عهد سعيد :

السنة	الخط من	الخط إلى	طوله بالكيلومترات
١٨٥٦	الإسكندرية	القاهرة	٢٠٩
١٨٥٧	طنطا	سمنود	٥٣
١٨٥٨	القاهرة	السويس	١٤٤
١٨٦٠	بنها	الزقازيق	٣٩
١٨٦٠	إسكندرية	مريوط	١٩
١٨٦١	بنها	ميت بره	١٣

وكان مجموع الخطوط التى أنشئت حتى نهاية عهد سعيد حوالى ٤٩٠ كيلو متراً .

وبهذا وصلت أهم مراكز الإنتاج الزراعى فى الدلتا ببعضها ، وحققت فكرة توصيل الإسكندرية بالسويس بالسكة الحديدية[2] . ولكن وصل البحرين الأبيض والأحمر بواسطة

(١) راجع عدد مصر المعاصرة الخاص « عن المواصلات فى مصر » بتاريخ يناير سنة ١٩٣٣ .

(٢) راجع سامى حسونه فى كتابه « المواصلات فى مصر » حيث يشرح تاريخ الطريق الحديدى شرحا وافياً من عهد عباس الأول حتى أيامنا الحاضرة .

الخطوط الحديدية لم يكن له تأثير يذكر فى مركز مصر التجارى أو السياسى ، وذلك نتيجة لحفر قناة السويس التى انفردت بالأهمية فى استعادة مركز مصر الجغرافى ، الذى كان لها قبل كشف طريق رأس الرجاء الصالح . وفى تطور مركز مصر السياسى تطوراً عظيما ظهرت آثاره فى العصور التالية .

وقد كان من الضرورى إنشاء الجسور والكبارى على فرعى رشيد ودمياط حتى يمكن أن تسير القاطرات رأساً من الإسكندرية إلى القاهرة . ولكن إنشاء هذه الجسور يتكلف نفقات طائلة مما دعا إلى إرجائه حتى تتم بعض الخطوط ، وقد كانت القاطرات تنتقل من شاطىء النيل عند كفر الزيات وبنها على « ناقلات » عليها قضبان حديدية متصلة بالشاطىء . وكان القطار يسير من الأرض حتى يصبح على مستوى « الناقلة » ثم تجر الناقلة حتى تصل إلى الضفة الأخرى فينقل القنطار منها إلى الخط الحديدى . ولكن أنشئت بعد ذلك جسور فى بنها وبركة السبع وكفر الزيات مهدت الطريق بلا انقطاع

وفوق إنشاء الخطوط الحديدية مدت بعض الخطوط التلغرافية بين الإسكندرية والقاهرة والسويس بل بين السويس وعدن[1] .

٥ — الشركات الملاحية :

كانت الملاحة فى مصر حتى هذا العهد تعتمد على المراكب الشراعية ولكن «سعيد» شجع على إنشاء شركتين للملاحة البخارية ، إحداها للنقل المائى الداخلى ، والأخرى للنقل المائى الخارجى . وسميت الأولى « الشركة المصرية للملاحة البخارية » أما الثانية فكانت تسمى « الشركة » « المجيدية » .

الشركة المصرية للملاحة البخارية : كانت المراكب الشراعية تقطع المسافة بين القاهرة والإسكندرية فى خمسة عشر يوماً . وفى هذا العهد زاد عدد سكان الإسكندرية وزادت أهميتها التجارية نتيجة لإنشاء ترعة المحمودية ، ودعا هذا إلى التفكير فى وصلها بالقاهرة بمواصلات سريعة حتى يمكن توفير الأقوات للعدد المتزايد من السكان ، وحتى يمكن تسهيل حركة تجارة الصادرات والواردات . وكان أن أسست الشركة الأولى للملاحة النيلية البخارية فى سنة ١٨٥٢ لنقل البضائع والمسافرين بالبواخر عن طريق النيل والترع الملاحية . وبهذا أمكن قطع المسافة بين القاهرة والإسكندرية فى يوم ونصف يوم ، وتوفير

(١) راجع محمد طلعت حرب فى كتابه « قناة السويس » صفحة ٦٣ حيث يقول أن إنجلترا طلبت من الوالى مد خط تلغرافى من السويس لعدن ، فصرح بذلك .

كثير من الوقت الذى كان يضيع فى النقل [١] .

وهذه الشركة ، بالرغم من اسمها ، شركة أجنبية أسسها بعض الماليين الأجانب من مختلف الجنسيات بعد أن حصلوا على امتياز بإنشائها مدته ١٥ سنة .

الشركة المجيدية :

كانت مصر محرومة من أسطولها التجارى الذى كان يقوم ، فى عهد محمد على ، بقسط عظيم فى نقل تجارة الصادرات والواردات ، غير أنه فى سنة ١٨٥٧ أسست الشركة المجيدية ، نسبة إلى السلطان عبد المجيد سلطان تركيا ، وكان الشركاء فيها خليطاً من المصريين والأجانب . وقد حصلت هذه الشركة على امتياز مدته ٣٠ سنة للقيام بالنقل البحرى الخارجى [٢] .

وكانت هذه الشركة تسير البواخر فى البحر الأبيض والبحر الأحمر ، غير أن البحر الأحمر اختص بأكبر قسط من نشاطها ، فكانت بواخرها تسير من السويس وموانى الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع وتصل إلى موانى الخليج الفارسى .

وكانت سفن هذه الشركة تقوم بنقل الحجاج المصريين إلى الحجاز كما تقوم بنقل البضائع وتخزينها فى مستودعاتها فى السويس والقصير ومصوع . وقد استمرت تقوم بأعمالها بنجاح كاف حتى كانت أواخر أيام سعيد فساءت إدارتها وأصابها الاضمحلال .

ودعا إنشاء الشركة المجيدية إلى زيادة النشاط فى ميناء السويس ، فتعاقد سعيد مع شركة أجنبية على توسيع الميناء واصلاحها حتى تتمكن السفن البخارية الجديدة الكبيرة الرسو فيها بسهولة .

تطهير ترعة المحمودية :

حين تولى سعيد الحكم كان الطمى المتراكم فى ترعة المحمودية يدعو إلى صعوبة الملاحة فيها ، فاشتغل فى تطهيرها حوالى ١١٥ ألفاً من العمال ، الذين سخروا لهذا العمل ، ولكن هؤلاء العمال مع أنهم كانوا يشتغلون إجبارياً بدون أجر طبقاً لنظام السخرة ، فقد كانت الحكومة تعنى بتوزيع ما يكفى لهم من الأغذية وتعمل على المحافظة على صحتهم فانقضى تطهير ترعة المحمودية دون أن يموت أحد من العمال بخلاف ما حدث أثناء حفرها فى أيام محمد على . وبتطهير ترعة المحمودية وإنشاء «الشركة المصرية للملاحة البخارية» زادت أهمية الإسكندرية

(١) راجع عدد الاهرام الخاص بالصناعة فى مصر بتاريخ ٣٦/٣/٤ « الملاحة النهرية » للأستاذ عبد الله بك فكرى أباظة . وقارن ما كوين « مصر كما هى »

(٢) راجع سامار كو Sammarco فى كتابه « حكم سعيد وعباس واسماعيل » طبعة ١٩٣٥ .

التجارية وعاد لها مركزها القديم فى تجارة الصادرات والواردات المصرية[١] .

٦ — قناة السويس :

عارض عباس فى فكرة فتح قناة السويس لاعتقاده الصحيح فى خطرها على مصر من الوجهة السياسية ، ولكن ما كاد سعيد يتولى الحكم حتى عادت الفكرة من جديد ، يشجع على إخراجها إلى حيز الوجود أنصارها من الفرنسيين ، ويعارضها خصومها من الإنجليز .

وتتلخص حجج أنصار الفكرة فيما عرضه دلسبس على سعيد من أن القناة تعود على مصر بالفوائد الآتية :

(١) أنها تساعد على استقلال مصر بتكوين حد طبيعى يفصل بين مصر وتركيا . فيصبح لمصر سياسة مستقلة عن تركيا .

(٢) إذا فتحت فرنسا القناة فإنها تساعد مصر على التحرر من السيادة العثمانية . فاستحكامات الإسكندرية تحمى مصر بحراً ، والقناطر الخيرية براً ، والقناة براً وبحراً .

(٣) تصبح القناة مورداً جديداً للثروة المصرية بالضرائب التى تجبيها مصر على السفن المارة بها ، والإنجليز يقولون بغير ذلك لعدم انتظام الملاحة فى البدء وقلة الإيرادات المنتظرة .

(٤) تؤدى أهمية القناة العالمية إلى ضرورة بقائها محايدة . ومحايدة القناة تؤدى إلى محايدة مصر ، ولكن الإنجليز يقولون بأن هذا فيه مساس بسيادة مصر .

(٥) أن القناة تخلد اسم سعيد على ممر الزمن .

وتتلخص حجج خصوم فكرة القناة فيما عرضه قنصل إنجلترا فى مصر فى ذلك العهد ، « مستر بروس » على سعيد من أن فتح القناة يعرض مصر للأخطار الآتية[٢] .

(١) أن فتح القناة يؤدى إلى زيادة أهمية مصر التجارية كطريق بين الشرق والغرب مما يدعو إلى اجتهاد الدول فى التدخل فى شئون مصر واحتلالها .

(٢) أن اعطاء امتياز فتح القناة لشركة أجنبية يدعو إلى زيادة نفوذ الأجانب المالى فى مصر كما يدعو إلى اضطرار الوالى لمنح الشركة امتيازات أخرى تقلل من سيادة الحكومة المصرية ، وأن شركة القنال سوف تصبح إدارتها حكومة داخل حكومة .

(٣) أن تجارة المرور سوف تتحول إلى طريق القناة فتخسر مصر بذلك عنصراً من عناصر الدخل الأهلى والحكومى .

---

(١) راجع أوكلاند كولفن « نشوء مصر الحديثة » طبعة ١٩٠٦ .

(٢) راجع الكولونيل ويلسون فى كتابه « قناة السويس » طبعة ١٩٣٣ .

(٣) راجع وينر Wiener فى كتابه « السكك الحديدية المصرية » .

(٤) أن شق القناة يكلف مصر نفقات عظيمة لا تتحملها موارد ميزانيتها مما يدعو إلى الإستدانة واضطراب مركز البلاد المالى .

(٥) أن مشروع القنال يستحيل عمله مادياً ، وإذا فُرض وكان به ما يستوجبه من النفقات ، فسوف لا يكون عملا تجارياً رابحاً يعود بالأرباح على القائمين به ، ولهذا فهو عمل سياسى لا تجارى سليم .

ولكن كانت النتيجة أن رجحت كفة أنصار الفكرة بأن توصل دلسبس — صديق سعيد الحميم — إلى إقناعه بما عرضه من مزايا القناة ؛ وغاب عن سعيد خطرها على بلاده فأعطى امتياز فتحها لشركة فرنسية فى سنة ١٨٥٦ .

وقد كان فتح القناة نكبة حقيقية على البلاد لا يقلل منها ما يدعيه لها أنصاره من المزايا . وسنعرض لهذا فى الفصل الخاص بقناة السويس فى الباب التالى[1] .

الفصل الثالث

الحالة المالية والإدارة المالية

١ — اسراف سعيد باشا ٢ — المشروعات وعدم توازنها بإيرادات الدولة ٣ — القروض العامة

لو أن الأمور جرت فى مجراها الطبيعى لكان عهد سعيد خليقاً بأن يكون عصر يسر ورخاء وذلك لأنه بالرغم من إلغاء أنظمة الاحتكار وبعض الضرائب التى كانت تجبى فى أثناء عصر محمد على ، والتنزل عن المتأخرات التى كانت فى ذمة الفلاحين للحكومة ، نقول بالرغم من ذلك كله فإن إيرادات الحكومة لم تهبط كثيراً عما كانت عليه فى أيام محمد على . ويرجع ذلك إلى تنظيم جباية الضرائب وتخفيف أعبائها وتحصيلها فى مواعيد ملائمة ، وإلغاء النظام التضامنى الذى كان يجبر من كان قادراً على الدفع أن يدفع نيابة عن غير القادرين مما كان يدعو إلى تهرب الجميع من تسديد ما عليهم .

وقد كان من الطبيعى أن تهبط مصروفات الحكومة عنها فى عهد محمد على ، وذلك لانقاص عدد الجيش الذى كانت ميزانيته تستنفد حوالى ٣٠ ٪ من الميزانية العامة . وبهبوط المصروفات وبقاء الإيرادات تقريباً على حالها كان من الممكن أن تزيد الإيرادات عن المصروفات .

---

(١) راجع « قنال السويس » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا ، وقارن « تقرير كيف عن « الحالة المالية » ١٨٧٦ . وقارن محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحة ١٦٧ .

ولكن الظاهرة المشاهدة طول عهد سعيد أن مصروفات الدولة كانت دائماً تزيد على إيراداتها ويرجع ذلك إلى :

أولا : إسراف سعيد فى معيشته الشخصية[١] . وإسرافه فى الانفاق على الجيش ، ولا يمكننا أن تبرر الإسراف فى ناحية من هاتين الناحيتين . إذ كيف يمكن تبرير إنفاق الحاكم على مرافقه الشخصية انفاقاً لا تتسع له موارد الدولة ؟ وكيف يمكن تبرير الانفاق على جيش لا عمل له ، ولا ينتظر أن يدخل فى حروب تستلزم مثل هذا الانفاق ؟ ولم يكن إنفاق سعيد على الجيش يقصد منه تقويته أو تدريبه استعداداً لحروب منتظرة ، وإنما يمكن اعتبار الانفاق على الجيش نوعاً من نفقات الحاكم الشخصية إذ أن «سعيد» كان يحب أن ترافقه كتائب الجيش فى حله وترحاله كما كان يحب أن يرى الجنود الذين يسيرون فى حاشيته على جانب كبير من حسن الهيئة .

ثانياً : تورط سعيد فى مشروعات لم تكن هناك حاجة ملحة إلى تنفيذها كمشروع قناة السويس وسخاؤه مع مقرضيه من الأجانب ومنحه العطايا لمدارس الارساليات الأجنبية وإعطاؤه تعويضات كثيرة للمغامرين منهم الذين كانوا يستثمرون رؤوس أموالهم فى مصر على أن يعوضهم سعيد عن خسارتهم إذا إصابتهم خسارة .

ثالثاً : عدم انتظام الإدارة المالية وعدم ضبط إيرادات ومصروفات الحكومة مما كان يجعل الاختلاس من السهولة بمكان . وبهذا أصبح جزء من إيراد الحكومة لا يستفاد منه فى الانفاق وإنما يستولى عليه بعض من يقومون بالإدارة المالية .

وفيما يلى بيان بميزانيات[٢] الحكومة المصرية أثناء حكم سعيد .

السنة	الإيرادات	المصروفات	السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٥٤	٢٢٠٠٠٠٠	٢٨١٧٠٠٠	١٨٥٩	٢١٢١٠٠٠	٢١٧١٠٠٠
١٨٥٥	٢٠٧٨٠٠٠	٢٣٨٣٠٠٠	١٨٦٠	٢١٥٤٠٠٠	٢٩٨٤٠٠٠
١٨٥٦	٢٤٧٤٠٠٠	٢٦٣٧٠٠٠	١٨٦١	٢١٥٤٠٠٠	٥١٨٤٠٠٠
١٨٥٧	٢٢١٤٠٠٠	٢١٢٧٠٠٠	١٨٦٢	٣٧٠٧٠٠٠	٨٨٦٨٠٠٠
١٨٥٨	٢٠٢٥٠٠٠	٢٢٠٥٠٠٠	١٨٦٣	٦٠٩٤٠٠٠	١٤٣٩٥٠٠٠

ومن هذا نرى زيادة المصروفات على الإيرادات فى كل السنين تقريباً ، كما نرى أنه بعد

---

(١) صرف سعيد باشا على تزيين قاعة الاستقبال فى قصر عابدين ما لا يقل عن ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه وقام بهذا العمل فنانون من الأجانب استدعاهم سعيد لهذا الغرض .

(٢) جرجس حنين بك « الأطيان والضرائب » صحيفة ١٦ .

سنة ١٨٦٠ أصبحت المصروفات تزداد بدرجة كبيرة لا تتناسب مع زيادة الإيرادات[١] .

وقد دعت زيادة المصروفات على الإيرادات إلى التجاء سعيد إلى الإستدانة وقد عقد أول قرض فى سنة ١٨٦٢ من بنك فروهلن وجوشن : —

القيمة الاسمية ، القيمة الحقيقية ، سعر الفائدة ، مدة القرض، قسط الاستهلاك السنوى ،

٣٢٩٢٨٠٠جك ٠٠٠ر٢٠٠ر٢ ج ك ٧ ٪ ٣٠ سنة ٢٦٤٠٠٠ ج ك

وقد صرفت مصر فى الحصول على هذا القرض أكثر من ٠٠٠ر٨٠٠ جنيه (وهو الفرق بين القيمتين الاسمية والحقيقية) ، هذا فوق ارتفاع سعر الفائدة .

وبالرغم من أن هذا القرض كان الدين الثابت الوحيد ، فان الحكومة توقفت عن دفع بعض ما كان يترتب فى ذمتها للأجانب والمصريين ، ومن أمثلة ذلك توقفها عن دفع مرتبات الموظفين ، واعطاؤهم أذونات على الخزينة[٢] . وقد كان الموظفون يعطون ما فى يدهم من الأذونات لدائنيهم . وكان يحدث أن يتجمع على أبواب وزارة المالية دائنو الموظفين من الخبازين والجزارين ومن إليهم ، ليطالبوا بقيمة الأذونات التى فى أيديهم ، وقد بلغ مجموع الأذونات التى أصدرتها الحكومة حوالى ٤ مليون جنيه ، ونعتبر ضمن الدين السائر . وقد بلغت الديون السائرة ما يقرب من ٠٠٠ر٨٦٨ر٧ جنيها فيكون مجموع الدين العام الذى خلفه سعيد ٠٠٠ر١٦٠ر١١ جنيه .

وقد بدأ سعيد عهده ومالية البلاد حسنة ولكن كانت القروض التى اقترضها كما كان امتياز قناة السويس من أخطاء سعيد لأنها أدت إلى ارتباك الحالة المالية ، الذى بلغ حده فى العصر التالى كما أدت إلى التدخل الأجنبى واحتلال البلاد .

وإنا لنتساءل هل كان سعيد هو الأصل فى الاضطراب المالى الذى ساد عهد اسماعيل ؟ يعد بعض المؤرخين سعيد مسئولا عن هذا ، ولكننا سوف نتبين حين ندرس عهد اسماعيل إلى أى مدى يمكن إلقاء المسئولية فى ارتباك الحالة المالية على سعيد[٣] .

وإليك حال الدينين بين بدء عهد إسماعيل ونهاية عهد سعيد :

السنة	القيمة الاسمية	السعر	سعر السند المصدر	بنك الأصدار	مكان القرض
١٨٦٢	٨٠٠ر٢٩٢ر٣	٧٪	٨٢ر٥	فروهلن وجوش	لندن
١٨٦٤	٢٠٠ر٧٠٤ر٥	٧٪	٩٣	»	»

(١) يعقوب أرتين باشا « الملكية العقارية » صفحة ١١٢ .

(٢) راجع كتاب « اسماعيل المفترى عليه » تأليف كرابيت .

(٣) راجع كتاب « الملكية العقارية » ليعقوب أرتين صفحة ١٧٩ حيث يذكر أن بعض الموظفين كانوا يأخذون بعض أراضى الحكومة بدلا من معاشاتهم ومتأخراتهم وبدلا من المهايا والأجور .

الفصل الرابع

سياسة محمد سعيد باشا الاقتصادية ونتائجها

« لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون » : سورة الأنبياء آية ٢٧

كان عهد سعيد باشا عهد المتناقضات ، عهد الاحتكار والحرية ، عهد السياسات الوطنية المعتمدة على التوجيهات الأجنبية ، عهد القومية الناقصة التي يسودها نمو المنشآت المالية الاجنبية فى مصر . عهد الامتيازات الاجنبية فى وسط الجهل بمعالم الاقتصاديات القومية . عهد القروض بضمانات فردية بغرض تمويل المشاريع الاجنبية ، بينما كانت المشروعات القومية تحتاج الى المال فلا تجده لا فى داخل البلاد ولا من خارجها ، عهد خروج المرأة المصرية على التقاليد القومية . وقد نشأ عن هذا العهد أن أصبحت مصر مفقودة التوجيه الاقتصادى ، فالملكية العقارية تأتى لأهلها عن طريق حقوق الاجانب لامتلاك الاراضى المصرية . ولا قومية فى المنشآت الصناعية ، ولا وطنية فى نظام المصارف والمنشآت المالية ، مع أن البلاد كانت أهلا لاتباع سياسة التوجيه لما فيه خير الرعية (١) .

وجلّ ما يعرفه الناس عن سعيد باشا أنه كان يحب المصريين ويعمل لمصلحتهم فى أول حكمه ، ولكننا نعرف عنه أيضاً أنه كان يميل إلى الأجانب ويعاونهم فى استثمار موارد البلاد ، فتركهم أحراراً فى الامور الاقتصادية فى الدولة ، مستحدثا قوانين جديدة عن الملكية تجرى عليها الاحكام بين الناس ، وكان أغلب هذه القوانين مستقاة من التشريع الاجنبى ، وبدت فى كل تصرفاته نزعة غريبة بارزة نحو صبغ مصر بالصبغة الغربية وقطع بعض الخيوط التى كانت تربطها بالحياة الشرقية ، فباعدت نزعاته الشخصية الاهتمام بشئون البلاد الوطنية (٢) ويخيل للمؤرخ الاقتصادى أن سعيد باشا كان محباً للمصريين عندما يركن لنفسه ويبتعد عن معاشرة الأجانب ، ولكنه سرعان ما يتأثر بالروح الأجنبية كلما عاشرهم وتأثر بحجتهم . فقد كان سعيد عصريا يستلين للأوربيين ، وكان لطيبة قلبه مادعا إلى استغلالهم له فى كل

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٩٣ — ١١٩ ، فنرى أن محمد سعيد باشا يقضى على سلطة قاضى القضاة التركى الذى كان اختياره يتوقف على مقدار الإتاوات التى يفرضها عليهم وأنشأ مجلس « قومسيون مصر » كما أنشأ مجالس الأقاليم للفصل فى المسائل المدنية والتجارية .

(٢) أكثر سعيد باشا من المنح والهبات للارساليات الأجنبية وأهمل أمر المدارس المصرية التى أغلقت فى عهد سلفه سوى ما كان خاصا بالجيش ، راجع « تاريخ مصر السياسى » لمحمد رفعت بك ص ١٤٤ .

مايصعب من الشؤون . فبدأ غزو الأوربيين لمصر فى عهده ، وأصبحوا ينظرون لمصر على أنها شاة يحلبونها ويأخذون لبنها ثم يرغبون فى حيازتها فى النهاية [١] وبهذا بسطوا نفوذهم على الصناعة والتجارة المصرية .

وقد نشأ عن تساهل سعيد باشا وتسامحه فى معاملة الاجانب ومنحه الامتيازات لهم من وقت لآخر أن بدأت عملية الاستغلال الأجنبى وأخذت مصر من جرائها تنحدر سراعا نحو الهوة التى حفرها وأعدها الأوربيون لها منذ عهد سعيد باشا ، وقد عجز سعيد باشا عن ادراك العواقب لسياسة اللين والكرم مع غير المصريين [٢] . فسيطرت الأجانب على أهم الموارد المصرية ، وأصبح المصرى غريب فى دياره ، ضعيف فى أركان حياته ، ينظر هنا وهناك فلا يجد من ينجيه من عواقب الامتيازات الأجنبية فى عقر داره . بينما تقدم الاجنبى بخبرته ووفرة ماله فلم تقدر مصر أن تظفر بحاكم قدير يسير بها فى دور الانتقال الى ساحل السلام [٣] .

لقد استرجع محمد سعيد باشا سلطان الحكم فى يديه ، فقضى على المظالم التى كان الموظفون يعرّضون الاهالى لها ، وقضى على مفاسد مشايخ البلاد ، خصوصاً وأنه حوّل نظام الضرائب من الملتزمين إلى سلطان الحكومة نفسها ، ووضع قواعد سليمة للضرائب وبذلك اصبحت الضرائب لا تقرر على القرى بل على الأفراد ، كل بحسب قدرته ، وبدلا من الضرائب النوعية أصبحت قيمة الضرائب تقدر على أساس نقدى بعد أن اعترف الوالى للاهالى بحقوق ملكية الأراضى والعقار [٤] بقانون سنة ١٨٥٨ المعروف باللائحة السعيدية التى أعطت المصريين حق الانتفاع بالأرض للورثة والتصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبة ، ولكن الملكية المطلقة ما زالت للحكومة . وألغى الضرائب المتأخرة وتقدر بمبلغ ٨ مليون جنيه كما خفف

---

(١) راجع « الأمبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل » تأليف الدكتور محمد صبرى الصربونى صفحة ١٣ « وتاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحات ١٣٤ — ١٤٥ .

(٢) لخص الأستاذ عليش والدكتور راشد البراوى فى كتابهما « التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث » صفحة ٧٩ غزو أوربا الاقتصادى لمصر فى المظاهر الآتية بين ١٨٥٠ — ١٨٨٠ ١ — تدخل القناصل بالنيابة عن رعايا دولهم لدى السلطات المصرية ٢ — هجرة الأجانب إلى مصر ٣ — استدانة سعيد واسماعيل . والحقيقة أن سعيد باشا أصبح مديناً للأجانب لا بالديون التى غيرت مركز مصر المالى بل بالديون التى حوّلت مصر عن أهدافها الاقتصادية الكفائية . راجع ادامز فى كتابه « الديون العامة » حيث يبين أثر الديون على حياة الأمم المدنية من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

(٣) راجع كروتشلى فى كتابه « التقدم الاقتصادي فى مصر الحديثة » صفحة ١١٢ فترى أن محمد سعيد باشا أعاد تأليف المجلس الخصوصى وأشرف على الهيئة القضائية وأعاد تنظيم الدواوين وسمى بعضها نظارات فى سنة ١٨٥٧ منها نظارات الداخلية والخارجية والحربية والمالية وأنشأ مجلسا سمى « قومسيون مصر » فى سنة ١٨٦١ واختص بالنظر فى القضايا المدنية التى ترفع من الأجانب على المصريين .

(٤) راجع يعقوب باشا أرتين « الملكية العقارية » .

من قيمتها وقلل من حمل السخرة على الفلاحين حتى أصبحوا يصفون عهده بعهد الفلاح الذهبي . ألم يغيّر سعيد باشا نظام العُهد ، فبعد أن اعتمد محمد على باشا على هذا النظام وأوجد فئة من أغنياء مصر وعهد اليهم بدفع عوائد بعض الجهات وما تأخر عليها من الضرائب ووعد بارجاع المزارعين اليهم لكي يسددوا لهم مادفعوه ، غيّره عباس الأول عندما وجد قوة هذه الارستقراطية الزراعية وخاف من سلطانها فقضى عليها فى سنة ١٨٥٠ بأن سحب منها جميع امتيازاتها وبالأخص سلطتها القضائية والإدارية وجعل الفلاح وسيطاً بينه وبين المالك فى تسديد الضرائب المطلوبة ، ولهذا لم يقض عباس قضاءاً مبرماً على نظام العهد ، فأتى محمد سعيد باشا وقضى عليه القضاء الأخير[1] ؟ ألم يصدر محمد سعيد باشا فى سنة ١٨٥٦ القانون لاعادة نظام ضريبة الاراضى الزراعية فجعل الاراضى التى لاتتحمل ضريبة أعلى من ١٠٠ قرش أن لا تدفع أكثر مما قيمته من المحصول مائة قرش ، وأن الاراضى التى تدفع ٢٥ قرشا يجب أن لا تدفع أكثر من اردب واحد من المحصول عن الفدان فى السنة ، وبذلك أصبحت الضريبة تقدر بقيمة ماينتجه الفدان من محصول ؟[2] ألم تر أنه تنازل عن الضرائب المتأخرة عندما وجد عند توليته الحكم انها تثقل الفلاح بعبئها ؟ ألم يُلغ نظام الاحتكار الذى كان متبعاً فى العصور التى سبقته فعاد ذلك على الفلاح بنتائج مرضية اذ أصبح الفلاح يزرع مختلف الغلات فى أرضه ويبيعها بسعر يناسبه فزادت قوته الشرائية وارتفع مستواه الاجتماعى ؟ ألم يعن سعيد بالرى والصرف لكى يزيد من منتجات الارض ؟ ألم يعمل على تحسين طرق المواصلات الداخلية فانشأ من القناطر الجديدة ماسهل المواصلات فى انحاء الديار المصرية ؟ ألم يدخل من الحاصلات الزراعية الجديدة ما مكّن الفلاح من العناية بالزراعة التجارية والكفائية وبذلك ارتفع شأن الفلاح الاجتماعى والصحى والثقافى لما فيه خير مصر ومنتجاتها الزراعية ؟

ونرى أن فى عهد سعيد بدأت الضرائب تتحول إلى مستقرها الحديث ، حيث أصبحت الفردية والمسئولية الشخصية من أهم أركانها وقواعدها . ولكننا نتساءل فيما إذا كان الأجانب استفادوا من هذا التعديل بنسبة أكبر من فائدة المصريين ، خصوصاً وأن الفائدة المصرية

---

(١) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية فى مصر » طبعة سنة ١٨٨٣ بالفرنسية صفحة ٨٢ .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف « وقارن الملكية العقارية فى مصر » تأليف يعقوب أرتين صفحة ٨٥ حيث يقول الحقيقة أن الأراضى القحلة الجدباء كانت تدفع ضريبة أعلى نسبياً من الأراضى الخصبة وذلك لأن الأرض التى تنتج أردباً واحداً من القمح سعر ١٠٠ قرش كانت تدفع ٢٥ قرشا أى ٢٥ ٪ بينما الأرض التى تنتج ستة أرادب تدفع ١٠٠ قرش أى ١٦ ٪ وقارن جرجس بك حنين فى كتابه « الأطيان والضرائب » ومحمد كامل مرسى بك « الملكية العقارية فى مصر » ٨٨ .

تحوّلت إلى التجارة الخارجية فسلبتها من أعظم نصيب فيها . أضف إلى هذا أن التعامل النقدى فى عهد سعيد باشا دعا إلى النهضة الباهرة فى التجارة الخارجية ، فأصبحت قيم الأشياء تقدر بالنقد الذى وضع أساسه الأجانب للمصريين . وما يُقال عن النقد يُقال عن طرق المواصلات الخارجية من المحمودية وقناة السويس إلى الشركات الملاحية التى نمت نمواً هائلا فى هذا العهد . ولهذا يقول الأستاذ كروتشلى فى كتابه « التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١١٢ « أنه كما كان من المنتظر كانت السكك الحديدية تستعملها المارة عن طريق مصر وأن إيراد الدرجة الثالثة فاق الوصف » .

ونتساءل وقد رأينا أن الشركات الأجنبية زاد عددها كما زاد عدد البنوك الأجنبية التى توطنت فى مصر ، لماذا لم يعمل سعيد باشا على إنشاء بنك وطنى فى عهده وقد دلت ظروف مصر أنها كانت فى غاية الحاجة لذلك ، بل وقد استدان الوالى الأموال الطائلة كما أصدر أذونات حكومية فى سنة ١٨٥٨ زادت قيمتها فى السنتين التاليتين من عهده ؟ ألم تكن حاجته إلى المال داعية إلى تفكيره فى إنشاء بنك حكومى يسوّى سوء الحال ؟ لقد استدان سعيد باشا فى سنة ١٨٦٠ مبلغ ٢٨ مليوناً من الفرنكات من بيت فرنسى كبير وذلك ليفى بوعده لصديقه الحميم فرديناند دى لسبس وذلك ليتمكن المهندس الفرنسى من الشروع فى بدء حفر قناة السويس . ألم يكن من الوفاء أن يقترح الأصدقاء من الأجانب إنشاء البنك الوطنى لمصر بدلا من تشجيع الوالى على زيادة القروض الشخصية والحكومية والعامة مما دعا إلى نقد سعيد باشا فى هذا السبيل ؟ لقد اضطر سعيد باشا أن يبدأ القروض العامة فى مصر فى سنة ١٨٦٢ بمقدار ٣٫٢٩٣٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً بخلاف القروض الشخصية والدين العام السائر ، وقد اشترى من أسهم شركة قناة السويس ما استزاد من ديون مصر ، فماذا كانت العاقبة ؟ العاقبة هى أنه ترك حكم مصر والبلاد محملة بالديون ، فأصبح خلفه يئن منها عند بدء حكمه[1] . فقد بلغت ديون مصر فى أواخر عهد سعيد باشا كالآتى :

بالجنيه المصرى	
٤٫٠٢٣٫٠٦٥	أذونات على الخزانة المصرية وحسابات جارية وشركة الملاحة المجيدية
٢٫٣٤٠٫٠٠٠	قرض من بنك لين مينيجن Meinigen
٣٫٢٠٨٫٢٥٠	عمولة وفوائد
٣٫٨٩٩٫٣٨٠	أسهم قناة السويس
٣٫٢٤٦٫٥٠٠	تعويضات
٦٥٠٫٨٨٠	الترعة الحلوة على القنال وأراضى الوادى
١٦٫٣٠٨٫٠٧٥	المجموع

(١) راجع كرابيت فى كتابه « اسماعيل المفترى عليه » وأيضا إلياس الأيوبى « عصر اسماعيل » .

ومن هذا يتبين أن سعيد باشا مات والمالية المصرية خالية الوفاض[١]. لقد تورط سعيد باشا فى مشروعات لم تكن البلد فى حاجة ماسة اليها فى عهده[٢]، فأدت تصرفاته إلى ارتباك حالة البلاد المالية وإلى التدخل الأجنبى، وما كان أولى بمصر من اتباع السياسة الاقتصادية القومية إذ أن عليها تقدم البلاد ورخاء العباد. لقد كانت صداقة سعيد باشا للأجانب سبب كثرة قروضه ومغامراته، فهل كان هذا درساً لمصر والمصريين فى تاريخ بلادهم الاقتصادى؟ سوف نرى أن مصر لم تستفد من هذه الدروس القاسية. فقد أهملت صناعاتها واستمرت تعتمد على صناعات البلاد الأجنبية، وأهملت نظام مصارفها فدخلت البنوك الأجنبية فى مصر وحوّلت وجهتها نحو الغرب، وأهملت قوميتها فأصبحت تعتمد على الغير فى كل منشآتها، فتدهور المصريون بتدهور عقيدتهم فى القومية واعتمادهم على النظام الدولى الذى إن نفع فسوف لا ينفع غير أهل[٣] مصر العزيزة.

لقد أصبحت حكومة القنال داخل حكومة مصر، وبدلا من أن تصبح القنال تابعة لمصر، أصبحت مصر تابعة للدول التى تستأثر بسلطان القنال، فضاعت قومية القنال بالنزعة الدولية التى أخذ بها سعيد باشا منذ أن لازمه الأجانب فحوّلوه عن عقيدته الوطنية التى بدأ بها حكمه فى مصر لمصلحة مصر والمصريين[٤]. « وقل رب زدنى علما » سورة طه آية ١١٤

---

(١) قارن كروتشلى فى كتابه التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة صفحة ١١٥ — ١١٦.

(٢) راجع محمد طلعت حرب فى كتابه « قنال السويس »، وقارن ولسون عن « قناة السويس ».

(٣) راجع كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » فى عهد محمد سعيد باشا صفحات ٩٣ — ١١٩ وبالأخص صفحة ١١٥ حيث نقول أن محمد سعيد باشا مات والصناعات المصرية متأخرة إذ لم يكن بمصر سوى القليل جداً من النسيج اليدوى للصوف والكتان والقطن وصناعة الفخار الأهلية، أما التجارة وأعمال المصارف فأصبحت فى يد الأجانب، ونبين أثر المرأة المصرية فى عهد سعيد باشا فى القضاء على الصناعات الأهلية وتشجيع الواردات الأجنبية من الملبس والمفروشات الفاخرة وغيرها من مفردات الترف والتجميل والزينة، مع أن استثمار الأموال فى المشروعات القومية وتربية الأطفال تربية قومية هما زينة الحياة الدنيا.

(٤) جاء فرديناندى دليسبس وقابل محمد على باشا بمصر فقال له الوالى « إنى مدين لأبيك بكل ما أنا فيه فإذا أعوزك شىء فأنا له » ويقول محمد طلعت حرب باشا فى كتابه قناة السويس صفحة ٢٤ أن محمد على باشا عامل ديلسبس معاملة الأب لابنه، ولم يصرح لابنه سعيد أن يخاطب بأحد إلا به، فشب صديقاً لديلسبس ودامت العلاقة الودية طول وجود ديلسبس فى مصر وتجددت بباريس حين وفد إليها سعيد. وكثيراً ما كان ديلسبس خير شفيع لسعيد باشا أمام محمد على باشا يطفئ من حدة غضب الوالد على الولد، فكانت له بذلك دالة على سعيد بل ومكانة خصيصة لديه. وكان دى لسبس يعتقد من تجاربه أن من يزرع الورد لا يجنى الشوك، وكان لبيبا يدور مع الهوى حتى يفوز بما آربه.

وفى ٧ نوفمبر سنة ١٨٥٢ وصل ديلسبس الإسكندرية واستقبله سعيد باشا بسراى القبارى وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ اختلى دى لسبس بالوالى وشرح له مشروع القنال وما زال به حتى رضى الوالى. وفى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٨٥٤ قدم دى لسبس مذكرة رسمية ومعها الصورة التى أعدها للفرمان القاضى بتكليف دى لسبس بتأسيس شركة يمنحها امتياز فتح القنال، فوافق عليها سعيد باشا وسأله عن =

الباب السادس

عصر اسماعيل

١٨٦٣ — ١٨٧٩

الفصل الأول

استقلال مصر والأمبراطورية المصرية

١ — استقلال مصر ٢ — الأمبراطورية المصرية

اسماعيل بن ابراهيم القائد الحربى العظيم ، تاقى دراسته فى القاهرة وباريس وزار كثيراً من البلاد الأوربية فأعجب بمدنيتها ، ولما عاد إلى مصر اشتغل بالزراعة فى مزارعه بالوجه القبلى ، وكان يقوم مقام عمه سعيد فى الولاية ، أثناء غيابه خارج مصر للاستشفاء أو للحج ، وتعين عضواً فى مجلس الأحكام فى الأستانه فأكسبه ذلك دراية بشئون الحكم .

ويمكننا تلخيص سياسة اسماعيل فى أنه كان يريد .

أولا : تحقيق استقلال مصر التام .

ثانياً : إنشاء أمبراطورية مصرية فى أفريقيا .

المبحث الأول : استقلال مصر

١ — سيطرة تركيا والاستقلال ٢ — تدخل الدول واستقلال مصر

كان يقوم فى سبيل تحقيق استقلال البلاد عقبتان . أولاهما سيطرة تركيا وثانيهما

= المهندس الذى يريد أن يعهد إليه بالعمل التحضيرى للمشروع فأجابه بأنه « لينان بك وموجل بك » ثم يحال درس تقريرهما على لجنة يرأسها هو ، وهى مؤلفة من علماء سائر الدول . وفى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٥٤ قابل ديلسبس بإيعاز من سعيد باشا جناب المستر بروس Bruce قنصل جنرال إنجلترا وأخبره بعزم سعيد باشا على فتح القنال . وفى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع سعيد باشا على فرمان الامتياز . ولكن المسألة اتخذت فيما بعد مفاوضات دولية أخرى قبل تنفيذ هذا المشروع الدقيق .

تدخل الدول الأوربية فى الشئون المصرية وازدياد نفوذ الأجانب فى داخل البلاد .

١ — سيطرة تركيا واستقلال مصر :

كانت مصر لا تزال ولاية عثمانية تحدد علاقتها بتركيا تسوية سنة ١٨٤١ التى جعلت الوراثة فى أرشد أفراد أسرة محمد على ، وحددت الجزية بمبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه كما حددت عدد الجيش بما لا يزيد عن ١٨ر٠٠٠ جندى . وقد أخذ اسماعيل يسترضى السلطان ويكثر له ولوزرائه من الهدايا حتى تمكن من تقييد شروط تسوية سنة ١٨٤١ على النحو[١] الآتى :

(١) فى سنة ١٨٦٦ حصل على فرمان بتغيير نظام الوراثة الذى كان يدعو إلى المنازعات بين أفراد الأسرة الحاكمة ، كما يدعو إلى حرمان البلاد من عنصر الحكام الشبان ، وصارت قاعدة الوراثة الجديدة أن يتولى الحكم أكبر أنجال الحاكم لا أرشد أفراد الأسرة الحاكمة ، كما كانت الحال قبلا وكما كانت الحال فى تركيا .

(٢) فى سنة ١٨٦٧ حصل على لقب خديوى ، فامتاز عن بقية حكام الولايات العثمانية بهذا اللقب الجديد ، كما حصل على الاستقلال الداخلى وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدون استشارة السلطان ، وحق زيادة الجيش والأسطول حسب الحاجة . وقد زيدت الجزية التى تدفعها مصر لتركيا ، فى مقابل ذلك إلى ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا[٢] .

وقد عززت حقوق مصر الجديدة بفرمان صدر فى سنة ١٨٧٠ ويسمى « الفرمان الجامع » وملخصه :

(١) يكون حق الوراثة لأكبر أنجال الخديوى .

(٢) تكون الأمبراطورية المصرية عبارة عن مصر والسودان ، وسواكن ومصوع وملحقاتهما .

(٣) يمنح الخديوى الاستقلال الداخلى أى أن يكون له حق التشريع وسن القوانين والأنظمة الداخلية .

(٤) يكون للخديوى حق زيادة عدد الجيش وعدد قطع الأسطول ، فيما عدا المدرعات .

(٥) يكون لمصر حق عقد الاتفاقات الجركية والمعاهدات التجارية .

(٦) يكون لمصر حق عقد القروض دون الرجوع للباب العالى وذلك على أن تصير الجزية ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه[٣] .

---

(١) راجع كرابيتس « اسماعيل المفترى عليه » وأيضاً إلياس الأيوبى « عهد اسماعيل » بجزئيه .

(٢) راجع الدكتور محمد صبرى الصربونى « الأمبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل » .

(٣) راجع ماكوين Mac Coan فى كتابه « مصر فى حكم اسماعيل » طبعة ١٨٨٩ .

٢ — تدخل الدول الأجنبية واستقلال مصر :

قد كان يقلل من سيادة الحكومة المصرية تدخل الدول الأوربية على النحو الآتى :

(١) قناة السويس : أعطى امتياز قناة السويس للشركة الفرنسية بعض الحقوق التى تتعارض مع سيادة الحكومة وقد سعى اسماعيل فى تعديل شروط الامتياز التى كانت مجحفة بمصر — ونجح فى سعيه بأن عدل الشروط بما يكفل صيانة السيادة المصرية .

(٢) الامتيازات الأجنبية : كما أن الامتيازات الأجنبية جعلت للمحاكم القنصلية سلطة واسعة مما جعلها أشبه بحكومة أخرى داخل الحكومة المصرية . وقد عدل اسماعيل نظام الامتيازات بإنشاء المحاكم المختلطة .

(٣) تحرير المرأة المصرية ورفع الحجاب والأخذ بالمدنية الغربية : فقد كانت أمنية الدول الأوربية تحقيق الاختلاط بين الجنسين من قديم الزمن لغاية فى النفس يدركها من يقف على مقاصد أوربا بالعالم الإسلامى أولا ، وبتشجيع الواردات الأجنبية التى أخذت المرأة الثرية فى التمسك بها وقلدتها باقى الطبقات فى زيها ومأكلها ومفردات ترفها ثانيا .

وسنتكلم على قناة السويس والامتيازات الأجنبية ، كل فى فصل مستقل .

المبحث الثانى : الأمبراطورية المصرية

أراد اسماعيل أن ينشىء أمبراطورية مصرية ، ولكنه رأى أنه من العبث التفكير فى امتداد هذه الأمبراطورية نحو الشمال أو نحو الشرق ، إذ فشلت جهود جده محمد على فى ذلك . وكان من هذا أن اتجه إلى الجنوب لتكوين أمبراطورية أفريقية[1] . وقد حقق اسماعيل إرادته بالحرب حيناً ، وبالسياسة حيناً آخر ، فأصبحت الأمبراطورية المصرية تشمل مصر والسودان والملحقات وإقليم خط الاستواء وهرر .

الملحقات : كانت سواكن ومصوع وزيلع وبربرة من أملاك تركيا على البحر الأحمر ، وقد تمكن اسماعيل من ضمها إلى مصر فى سنة ١٨٧٥ ، نظير زيادة الجزية السنوية التى تدفع إلى تركيا بمبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه .

أقليم خط الاستواء ودار فور وهرر : أرسل اسماعيل السير صموئيل بيكر على رأس حملة لكشف منابع النيل ، فلما كشف بيكر المقاطعات الاستوائية ، أعلن ضمها إلى الحكومة المصرية سنة ١٨٧١ . وفى سنة ١٨٧٤ فتحت الجيوش المصرية دار فور وضمتها

(١) راجع الدكتور محمد صبرى الصربونى فى كتابه « الأمبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل » .

إلى الأراضى المصرية . وفى سنة ١٨٧٥ أرسل اسماعيل حملة احتلت ولاية هرر الاسلامية المستقلة[١] .

الحبشة : أرادت مصر أن تستولى على بعض أملاك الحبشة لتصل بين مصوع والخرطوم ، فقامت الحرب بين الأحباش والمصريين (سنتى ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦) وفشلت الحملات المصرية على الحبشة وانتهت بأن عقد الصلح بين البلدين .

ومن ذلك نرى أن الامبراطورية المصرية كانت تشمل جميع البلاد التى يجرى فيها نهر النيل من خط الاستواء إلى ساحل البحر الأحمر المتوسط ، ومن البحر الأحمر إلى صحراء ليبيا — هذا إذا استثنينا الحبشة — . وقد ساعد اسماعيل فى حروبه بعض القواد الأجانب من الانجليز والأمريكان والسويسريين والألمان[٢] .

وتختلف الامبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل عنها فى عهد محمد على ؛ إذ أن امبراطورية اسماعيل كانت أمبراطورية أفريقية . لا يتعارض إنشاؤها كثيراً مع مصالح الدول ، كما أن اسماعيل اتبع فى إنشائها سياسة استرضاء تركيا . فى حين أن محمد على كان يريد أن يصل إلى أغراضه بالقوة ، أضف إلى هذا أن محمد على لم يعتمد على قواد أجانب كما اعتمد اسماعيل . وبهذا كان فى فشل أمبراطورية محمد على . درساً لاسماعيل ساعده على تكوين أمبراطوريته ، دون الاحتكاك بمصالح تركيا أو مصالح الدول .

الفصل الثانى

قناة السويس

١ — سعيد والمشروع — تاريخ فكرة القنال ٢ — امتياز القنال — معارضة تركيا للامتياز — تكوين شركة القناة ٣ — اسماعيل والقنال — تحكيم نابليون الثالث — حفلة الافتتاح ٤ — مصر والقناة .

كان موقع مصر فى مركز العالم القديم ، بين البحرين الأبيض والأحمر ، داعياً إلى التفكير فى وصل هذين البحرين بطريق مائى ، لسهولة سير البضائع المتنقلة بينهما ، وهذا

---

(١) راجع « علاقة مصر بالحبشة » تأليف القمص إبراهيم إبراهيم .

(٢) عين اسماعيل باشا بيكر حاكماً على البلاد الاستوائية فى ابريل سنة ١٨٦٩ وخلفه جوردن فى فبراير سنة ١٨٧٤ . راجع محمد بك رفعت « تاريخ مصر السياسى » صفحات ١٧٥ — ١٨١ .

التفكير قديم حقق أكثر من مرة على صور مختلفة ، ثم تم على صورته النهائية ، بشق قناة السويس فى عهد سعيد وإتمامها فى عصر اسماعيل .

تاريخ فكرة القناة :

حفر المصريون القدماء ترعة تخرج من النيل شرق الدلتا وتصب فى البحر الأحمر . ولكن هذه الترعة كثيراً ما كانت تسدها الرمال وقد أعيد فتحها فى عهد الفرس والرومان .

ولما فتح العرب مصر أعاد عمرو بن العاص ، الفاتح العربى ، حفر هذه الترعة وسماها « خليج أمير المؤمنين » لتسهيل المواصلات بين مصر والحجاز[١]

وفى أيام الفرنسيين حاول علماء الحملة تنفيذ مشروع وصل البحر الأبيض بالأحمر رأساً ، ولكن المشروع لم يتم نظراً لخطأ علمى جغرافى وقعوا فيه وهو اعتقادهم أن مستوى المياه فى البحر الأحمر يعلو عن مستواها فى البحر الأبيض بنحو تسعة أمتار .

وفى سنة ١٨٤٦ ـ فى عهد محمد على ـ تألفت لجنة دولية لفحص مشروع قناة السويس اشترك فيها بعض المصريين والفرنسيين المشتغلين فى الحكومة المصرية . وفكرت اللجنة فى وصل البحرين بشق ترعة تخترق الدلتا .

وقد استمرت اللجنة فى عملها حتى أيام عباس الأول الذى أعرض عن الفكرة واستغنى عنها بتنفيذ مشروع وصل الاسكندرية بالسويس بالخطوط الحديدية .

المبحث الأول : سعيد والمشروع

ولما تولى سعيد عرض عليه فرديناند[٢] دى ليسبس الذى كان صديقاً له ، منذ صغره فكرة فتح القناة ، فوافق عليها سعيد ومنح امتيازاً بفتحها فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦[٣] وسط مساعى انجلترا لاحباط هذا المشروع وتسويف تركيا فى الموافقة عليه . وقد جاء الفرمان

---

(١) يقال أنه بعد فتح مصر أصاب أهل المدينة قحط شديد ففتح عمرو بن العاص الترعة فى ٢٣ هجرية وفرغ من حفرها فى ستة أشهر ، وجرت فيها السفن ووصلت إلى الحجاز فى الشهر السابع ، واستمرت السفن تسير بها مدة ١٣٤ سنة إلى زمن الخليفة جعفر المنصور العباسى ، إذ أمر بردمها ليقطع الطعام عن محمد بن عبد الله حين خرج عليه . راجع «قنال السويس» لطلعت حرب باشا صفحة ٦ .

(٢) فرديناند دى ليسبس مهندس فرنسى حضر إلى مصر لأول مرة فى سنة ١٨٣١ ، فى وظيفة مساعد للقنصل الفرنسى ، وقد حباه محمد على بعطفه نظراً للصداقة التى كانت تربطه بأبيه ، ماتيو دليسبس القنصل الفرنسى فى مصر فى سنة ١٨٠٣ . وقد اتصل فرديناند بالأمير محمد سعيد إذ عهد إليه محمد على بتربية سعيد الرياضية . ومن هنا نشأت بين سعيد وفرديناند دى ليسبس صداقة استمرت طول حياة سعيد

(٣) أعطى سعيد لديليسبس امتياز آخر قبل هذا فى سنة ١٨٥٤ ولكنه عدل فى الامتياز الجديد الذى نحن بصدده ، راجع ا . ت ولسون «قناة السويس» طبعة سنة ١٩٣٣ ومحمد بك رفعت صفحة ١٦٥ .

مفصلا مبينا الشروط والواجبات والمبالغ التى تدفع والضرائب التى ترفع عن الشركة والتسهيلات التى تتمتع بها فى مصر .

وتتلخص أهم شروط الامتياز فيما يلى :

(١) تستغل شركة قناة السويس القناة لمدة ٩٩ سنة ، تبتدىء من عام فتحها ثم تصير بعد ذلك ملكا لمصر ، وفى مدة امتلاك الشركة للقناة تفرض ما تشاء من الرسوم على السفن المارة بها بشرط ألا تزيد هذه الرسوم عن عشرة فرنكات .

(٢) تحفر الشركة ترعة عذبة بين القاهرة ومنطقة القناة وتكون هذه الترعة ومياهها ملكا لها تتصرف فيها كيف تشاء .

(٣) تستولى الشركة على جميع الأراضى الموجودة على جانبى القناة والترعة العذبة (بعرض كيلو مترين بين الجانبين) وتكون هذه الأراضى ملكا لها دون مقابل ودون أن تدفع عنها مايفرض على مثيلاتها من الضرائب .

(٤) تقدم الحكومة إلى العمال اللازمين لحفر القناة على أن تدفع الشركة أجوراً تحددها لهم .

(٥) تأخذ الحكومة ١٥٪ من أرباح الشركة ويأخذ المؤسسون ١٠٪

(٦) ورد فى المادة العشرين نص على أن يكون ديلسبس رئيساً ومديراً للشركة بصفته أول مؤسس لها مدة عشر سنوات من يوم ابتداء الملاحة .

(٧) أن يدير الشركة مجلس ادارة من ٣٢ عضواً ينتخبون من رعايا الدول المستفيدة من هذا العمل ، ويستثنى أول مجلس ادارة من ذلك ، على أن يبقى مدة إدارته خمس سنوات .

وقد أعطيت للشركة امتيازات أخرى منها اعفاء ما تستورده من الآلات من الرسوم الجركية واعطاءها الحق فى أن تستغل المناجم والمحاجر المصرية — دون مقابل — وتأخذ منها ما يلزم لها من المواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة

وهذه الشروط مجحفة جداً بالبلاد : إذ أن طول مدة الامتياز ، واستيلاء الشركة على جزء من الأراضى المصرية ، وتسخير العمال المصريين بأجور قليلة للعمل فى ظروف قاسية وجو غير ملائم ، يعتبر مقللا من سيادة الحكومة المصرية .

المبحث الثانى : امتياز القنال

معارضة تركيا لشروط الامتياز :

كان من الضرورى أن توافق تركيا على شروط الامتياز . ولما أراد ديلسبس الحصول

(١) وقع سعيد باشا على اتفاق فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بتحديد أجور الفعلة وكيفية شغلهم والعناية بهم وبصحتهم ، وبذلك وفر ديلسبس للشركة ثلثاى الأجر فيم لو اضطرت الشركة لإحضار غيرهم .

على موافقة السلطات رفضت تركيا الموافقة بتحريض من انجلترا[١] ، التى كانت تخاف من تهديد فرنسا لمستعمراتها فى الهند والشرق ، ولكن دلسبس حصل أخيراً على موافقة السلطان بان وسط لدى الباب العالى . نابليون الثالث امبراطور فرنسا ، كما أمكنه أن يحصل على تأييد الرأى العام الانجليزى بمساعدة كبدن وبرايت وهما من أحرار الانجليز الذين كانوا يدعون فى هذا العهد لحرية التجارة والعمل على تعضيد كل مشروع يؤدى إليها[٢] وقد عضّد سعيد باشا ديلسبس فى تنفيذ مشروعه اذ أعطاه خطابا للصدر الأعظم يقدم فيه ديلسبس[٣] ويرجو الصدر الأعظم فى أن لا يؤخر له مشروعه ، مع أن قنصل انجلترا فى مصر كان يسعى لارجاع سعيد باشا عن رأيه فى القنال ، فكان رد سعيد باشا « اذا أعوزنا المال ولم نجده فى البلاد الأخرى صرفت على المشروع من مالى ، فعندى والحمد لله نحو ٥٠٠ ألف ريال متوفرة فى خزائنى غير مايتوفر فى المستقبل وغير ما تقدمه لى أمتى وقت الطلب مساعدة على انجاز المشروع ... »

تكوين شركة القناة :

فى سنة ١٨٥٧ كوّن دلسبس شركة مساهمة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك (حوالى ٨ مليون جنيه مصرى) مقسم إلى ٤٠٠ر٠٠٠ سهما ثمن الواحد منها ٥٠٠ فرنك (حوالى ٢٠ جنيها) وقد أقبل مستثمروا الأموال على شراء الأسهم ، واكتتب سعيد بمقدار ١٧٧ر٦٤٢ سهما ، أى بما يقرب من نصف رأس المال ، ودفع جزءاً من ثمنها على أن يقسط الباقى على عدة سنوات . ولما تم الاكتتاب فى الأسهم أخذ العمال يحفرون القناة مبتدئين عند بورسعيد .

---

(١) راجع محمد طلعت حرب فى كتابه « قناة السويس » حيث يشرح الوجهة السياسية شرحاوافياً ، ويقول إن مركز إنجلترا وفرنسا فى هذا المشروع كان من أخطر المراكز وأحرجها لأنه جاء فى وقت كانتا متفقتين فى الظاهر على الأقل فى سياستهما الخارجية إذ كانت جنودهما تحارب فى القرم جنباً لجنب ضد روسيا . لذلك عملت إنجلترا على احباط المشروع سراً بالاستانة والقاهرة ، فأوحت لسفيرها اللورد سترتفورد بأن يستعمل نفوذه لرفض المشروع ولكن صداقة ديلسبس كانت أشد من دهاء السفير البريطانى ، وقارن « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحات ١٦٤ — ١٧٣ .

(٢) بمجرد صدور الفرمان كتب دى لسبس إلى كبدن كتاباً افتتحه بأن زف عليه بشرى الدخول فى عصر سلام عام ، تظلل رايته جميع الأمم ويلتقى فيه البحران ويتصل بواسطته الخافقان وينتشر بفضله على الدنيا الأمان ، ويطلب منه المساعدة لتحقيق هذا المشروع . راجع محمد طلعت حرب فى كتابه « قنال السويس » صفحة ٣٥ ، فسوف تسير سفن العالم التجارية حرة مهما كان جنس السفينة !

(٣) قال ديلسبس عندما قابل الصدر الأعظم أنه لم يأت الاستانة كفرنسى ولكنه أتى كرسول سعيد باشا .

لقد تأسست شركة القنال، وطرحت أسهم القنال للاكتتاب العام من ١٥ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨ ، ولم يجعل الاكتتاب فى بنك من البنوك لأن البنوك طلبت عمولة فادحة بواقع ٥٪ فعينت الشركة وكلاء لها فى جميع الدول على أن تجمع كل المبالغ نهائياً فى مكتب الشركة بباريس[1] . وقد نجحت انجلترا فى منع الانجليز من الاكتتاب كما نجحت فى منع أغلب حكومات ايطاليا والنمسا والروسيا من الاشتراك فى المشروع أو المساهمة فيه . وقد تم الاكتتاب وانتخب مجلس الادارة واجتمع فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٨ وحدد مواعيد الاقساط الباقية فى يناير وفى يوليه سنة ١٨٥٩ وفى يناير سنة ١٨٦٠ ، على أن تسدد الاقساط فى مواعيدها وقدرها ٥٠ فرنكا لكل قسط . وكانت نتيجة الاكتتاب طبقاً لجنسية المساهمين كما يلى :

٢٠٧ر١١١	سهما اكتتب بها الفرنسيون أى زيادة عن النصف
٣٢٤	سهما اكتتب بها البلجيكيون
٧	أسهم اكتتاب الدنمرقيين
٩٦ر٥١٧	« اكتتب بها العثمانيون منها ٩٢ر١٣٦ اكتتب بها سعيد باشا
١٧٦	سهماً اكتتب بها أهل توسكانيا من المساهمين .
٤ر٠٤٦	« اكتتب بها الأسبانيون .
٥٤	« « « أهل روما من المساهمين .
٢ر٦١٥	« « « أهل هولانده من المساهمين .
٥٢	سهم « « أهل البرتغال من المساهمين .
١٥	سهماً « « « روسيا من المساهمين .
١ر٧١٤	« اكتتب بها أهل التونسيون .
١ر٣٥٣	سهماً اكتتب بها أهل اليجون (إيطاليا)
٤٦٠	سهماً اكتتب بها أهل سويسرا من المساهمين .

وتبقى ٨٥ر٥٠٦ سهماً خصصها ديلسبس لإنجلترا وروسيا والنمسا والولايات المتحدة حتى تصبح الشركة دولية عامة كما يتبين من الأسم الذى اتخذته لها[2] ، ولما لم تأخذه هذه

---

(١) راجع محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « قنال السويس » وقارن كروتشلى فى كتابه « التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١١٤ حيث يقول أن سعيد باشا اكتتب بمقدار ٦٤ر٠٠٠ سهماً وأن ما تبقى هو ١١٣٦٤٢ سهماً أضافها ديلسبس لحصة الوالى ، الذى قبلها بعد سابق رفضه .

(٢) سميت الشركة باسم « الشركة العامة لقناة السويس للملاحة Compagnie Universelle du Canal Maritime de Suez قارن كروتشلى « التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١١٣ — ١١٤ وراجع طلعت باشا حرب فى كتابه « قنال السويس » حيث يقول أن انجلترا لما علمت بأن الأموال جمعت =

الدول أضيف إلى حصة سعيد باشا فأصبحت حصة الوالى برغم إرادته ١٧٧٫٦٤٢ سهماً .

وكان من شروط الاكتتاب أن يدفع المكتتب ٥٠ فرنكا عن كل سهم وقت الاكتتاب و ١٥٠ فرنكا بعد الاكتتاب فى المواعيد التى يحددها مجلس إدارة الشركة ، وأن المبالغ التى تدفع تحتسب لها فائدة قدرها ٩٪ .

وبذلك تكوّنت الشركة وحصر ديلسبس كل السلطة فى يده ونزعها من يد سعيد باشا صاحبها الشرعى الذى لولاه ماوصل دى لسبس إلى ما وصل إليه .

وكان أقل مايجب أن يعمله ديلسبس فى مجلس الادارة أن يعين من المديرين المصريين مايتناسب مع عدد أسهمهم أو أسهم حكومتهم وحصتها فى أرباح الشركة بواقع ١٥٪ .

أما كان أقل مايجب أن يعمله ديلسبس هو أن يوافق على جعل مأمور الحكومة فى الشركة من المصريين لا من هولانديين أو فرنسيين كما حصل ؟

فما راعى ديلسبس لا هذا ولا ذاك بل غير لهجته مع صديقه سعيد باشا، وأصبح يخاطبه باسم الشركة وباسم مجلس الادارة ويناقشه الحساب لأن زمن الصداقة فات ، وبدأ تاريخ العمل والتنفيذ[1] .

ولكى يخلو له الجو فى إدارة الشركة وضع فى قانون الشركة نصاً لا يجعل حقاً لحامل أسهم أزيد من ثمانية أصوات فى الجمعية العمومية بأكثر من صوت واحد مهما بلغ عدد أسهمه فلم يبق لمصر رأى معدود .

ولما رأت انجلترا . أن المشروع تحت إدارة ديلسبس يخطو خطوات واسعة فى طريق التنفيذ أظهرت لسعيد باشا وخامة العاقبة ، بعد أن أساء ديلسبس استعمال تفويض سعيد باشا له ، ولكن سعيد باشا قال أنه لا يرى فى المشروع إلا كل خير والفائدة للعالم أجمع ، وأنه يؤيد ديلسبس وأن الشركة بدأت فعلا الحفر فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٩ .

لقد جاء ديلسبس لمصر وقدم لسعيد باشا تقريراً يطلب منه فيه التصريح بالاعمال التحضيرية فتردد سعيد باشا ، لأنه كان قد استشار بعض المحامين بباريس ، منهم فافر وأوديلون بارو وقالوا له بل وافتوه بأن تأسيس الشركة بدون تصديق الباب العالى باطل .

= قالت بأن المكتتبين هم من خدم المقاهى والشيالين وأمثالهم ، وأن دى بلسبس رد بنصرة ووصف فيها حرف المساهمين فى الآتى :

٢٤٩ سهما مهندسون ٤٣٣ أطباء ٨٠٩ محامون ١٣٠٩ موظفون حكوميون
٣٦٩ المصارف والسماسرة ٤٣٤ مدرسون ٩١٠ صناع وميكانيكيون ٢١٩٥ مستخدمون
٢٧٦ قضاة ٤٨٠ رجال الدين ٩١٠ رجال الجيش ٤٧٦٣ تجار

(١) راجع طلعت حرب باشا فى كتابه «قنال السويس» ومحمد رفعت «تاريخ مصر السياسى» ١٦٦ .

ولكن ديلسبس مازال يهوّن له الأمر ويقول بعكس هذا الرأى ، وأن رأيه ورأى محامين آخرين يطابق فتوى البرنس دى مترنيخ ، ولذلك وجد سعيد باشا أن يجارى ديلسبس على طلبه ويعمل برأيه ويأتمر برشده .

تلقف دى لسبس هذا الأمر ، وأسرع فى العمل وعقد العقود مع المقاولين وبدأ العمل ، ولكن تركيا بتحريض إنجلترا أرسلت إلى سعيد باشا بإيقاف العمل ، وأرسل وزير خارجية مصر ، وكان شريف باشا ، خطابا إلى ديلسبس يحتج فيه على ما يجريه تحت الستار باسم أعمال تحضيرية ، فرد ديلسبس ينكر فيه من مصر ووالبها التدخل فى هذا الأمر حيث أنه لم يبدأ إلا بتصريح من سعيد باشا وقال بأنه يلقى على سعيد باشا تبعة كل خسارة تلحق حملة الأسهم إذا أبطل العمل[1] .

أوفدت تركيا إلى القاهرة ممتاز بك ، ناظر مالية الدولة ، بأمر من الباب العالى يقضى بإيقاف العمل ، فجمع شريف باشا قناصل الدول وعرض عليهم أمر الدولة صاحبة السيادة على مصر ، وأظهر لهم أن مصر لا يسعها إلا الطاعة وتنفيذ الأمر العالى ، وطلب منهم أن يأمروا رعاياهم الموجودين فى محل العمل بالانسحاب منه ، فأجاب القناصل بالموافقة وفى طليعتهم قنصل فرنسا « المسيو سابانيه » الذى أصدر منشوراً لرعاياه يأمرهم بترك العمل وإلاّ كانوا المسئولين عن نتيجة ما يحصل ، ولكن أعضاء مجلس الإدارة احتجوا وأبى العمال الفرنسيين الامتثال رغم تهديدهم باستعمال القوة القهرية وكان ديلسبس غائباً فى أوربا ، ففزع حملة الأسهم واقترحوا حل الشركة وقبض قيمة ما دفعوه من سعيد باشا ، وكان سعيد باشا مستعداً لقبول هذا الحل مفضلا خسارته المادية على التطويح ببلاده بأغضاب دولته ودولة انجلترا ، ولكن دى لسبس طرق باب أمبراطور فرنسا ليتداخل فى الأمر وليحافظ على مصالح رعاياه وأموالهم وطلب ديلسبس من الأمبراطور أن يطلب من الباب العالى إيقاف التعليمات التى أصدرها لمصر والمخابرة مع الدول على حل هذه المسئلة ، واستمر ديلسبس من جهته فى العمل حتى وصل الحفر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٠[2] إلى بحيرة التمساح وجرت المياه وسارت المراكب فيها ، وعمل لذلك مهرجان قال ديلسبس فى خطبة له فيه « بالنيابة عن سعيد باشا آمر بدخول مياه البحر الأبيض المتوسط فى بحيرة التمساح » .

إشترت شركة القنال سنة ١٨٦١ من تركة المرحوم الهامى باشا تفتيش الوادى المجاور للأطيان التى يملكها إياها الفرمان حتى لا يكون لها جار له حقوق فى الرى أو يعاكسها

---

(١) قارن ولسن « قناة السويس » وقارن « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت بك صفحة ١٦٧ .

(٢) راجع « الأمبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل » للدكتور محمد صبرى الصربونى .

فى الحدود أو غير ذلك ، وكانت مساحة التفتيش المذكورة نحو ٩٠٠٠ هكتاراً أى ٢٢٥٠٠ فدانا ، إشترته بمبلغ ١٩٩٧٠٠ فرنكا أى بواقع ٢٠٠ فرنك الهكتار (الفدانان ونصف) وكلها قابلة للزراعة بل كانت مزروعة فعلا وإستلمتها الشركة بمزروعاتها وبالمحصولات التى فى المخازن ، وكان فيها نحو ٢٨٠٠ قنطارا قطنا ، وأجّرت الشركة هذا التفتيش بمجرد شرائه بمبلغ ١٥٠ ألف فرنك فى السنة بعد أن كان يؤجر بثمانين ألف .

المبحث الثالث : إسماعيل والقناه

حين تولى إسماعيل الحكم إجتهد فى تغيير شروط الإمتياز إذ رآها مجحفة بمصر خصوصاً وأنه تسلم خطاباً من الصدر الأعظم وفيه طلبات بشأن القناة يحتم عليه تنفيذها ويتهدده بالعزل إن أهملها[1] . وكان أن غيرت الشروط على النحو الآتى :

(١) ألغى شرط إمتلاك الترعة العذبة والأراضى التى على جانبى القناه والترعة .

(٢) كما ألغى شرط تقديم العمال اللازمين للحفر بأجر ٢٥ سنتيما للرجل يومياً ، ويا ليتها كانت تصلهم بل كانت غنيمة للمتعهدين .

وبعد إستشارة السلطان أمر أن تعرض هذه الشروط على الشركة ، فإن لم تتبعها كان لمصر أن توقف العمل فى القناة بالقوة . وقد كان لإنجلترا تأثيرها فى هذا القرار الذى اتخذه السلطان إذ أنها كانت تعمل جهدها فى القضاء على مشروع القناة معتقدة استحالة عمل القنال مادياً كما أنه لا يمكن أن يكون عملا تجارياً لما يستوجبه من النفقات ، بل وأنه سوف يسلخ مصر عن تركيا فيصبح حائلا بين بلاد الدولة التركية وبعضها .

ويقول الأستاذ محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحة ١٦٧ « ومما يجدر ذكره أن الخديوى اسماعيل ، وإن لم يكن معادياً لأغراض الشركة ، فإنه كان يكره شروط الامتياز كرهاً شديداً . ومن الذى يستطيع تبرير هلاك آلاف المصريين فى كل سنة من أجل مشروع ديلسبس ، وكيف يصبر اسماعيل وهو المتقد همة وذكاء وغيرة على بقاء شركة لها السلطان التام على حسب العقد الممنوح لها على جزء أراضى بلاده ، ويكاد رئيسها يتمتع بحق حكومة داخل حكومة مصر ! فليس يعجب إذن أن يتفق اسماعيل مع حكومة الباب العالى على الانذار السابق ذكره الذى قدمه اسماعيل إلى الشركة بسرعة ،

---

(١) أرسل فؤاد باشا الصدر الأعظم خطاباً سلطانياً إلى اسماعيل باشا به ثلاثة مطالب خاصة بالقنال ١ — جعل القنال لأغراض تجارية محضة ٢ — منع الشركة من الاستيلاء على الأراضى المصرية التى على جانبى القناة ٣ — منع استعمال السخرة .

وكانت أول نتائجه المفيدة أن قل عدد العمال المصريين المسخرين من ٢٠٫٠٠٠ إلى ٦٫٠٠٠ فقط مع زيادة فى الأجور المخصصة لهم »[١].

وقد كانت أهداف اسماعيل تنحصر فى تعديل الاتفاق المبرم مع الشركة ، فيحذف بعض الشروط التى لا تتفق مع استقلال مصر ويتمتع بامتياز حفر الترعة الحلوة ويضع يده على جميع الأراضى المصرية التى احتلتها الشركة طبقاً لعقدها مع محمد سعيد باشا . ولقد برهن اسماعيل باشا على حسن نواياه نحو شركة القنال إذ قبل أن تتحمل مصر جميع التكاليف التى صرفها محمد سعيد باشا على القنال كما قبل التغاضى عن نصيب مصر من الأسهم التى لم توزعها الشركة لمصر ، إذ كانت الشركة فى حالة يُرثى لها وأوشكت على باب الانحلال لولا مهارة ديلسبس نفسه فى توجيه مشاكل الشركة إلى الفرنسيين وعلى رأسهم نابليون الثالث حيث قال فى مجلس الإدارة للشركة « أنه إذا ظهرت صعاب جديدة فإن أمبراطور فرنسا يعرف كيف يعاضد مشروعات فرنسا بقوة القانون وبقوته شخصياً وبقوة الرأى العام »[٢].

تحكيم نابليون الثالث :

ولكن دلسبس لم يقبل تعديل شروط الامتياز ، وسافر إلى فرنسا ، وابتدأ يكتب ويخطب ضد اسماعيل ، ويدعى أنه يقاوم المشروع لأنه يكره الفرنسيين والمدنية الأوربية . ولم ير اسماعيل أن يغضب الرأى العام الفرنسى فقبل تحكيم نابليون الثالث[٣] ، أمبراطور فرنسا ، فى هذا الموضوع ، فوافق الأمبراطور فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ على تعديل الشروط على أن :

(١) تحفر الحكومة الترعة العذبة على نفقتها .

(٢) وأن تدفع للشركة تعويضاً قدره ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه مصرى أى ٨٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك.

---

(١) كان من المتفق عليه أن يعطى الرجل ٢٥ سنتيما أى قرشاً واحداً فى اليوم أجرة وبدل أكل ، ولكن الأجور لم تصل أصحابها وبقيت غنيمة باردة فى جيوب المتعهدين ، فكأن القناة قامت على أعمال السخرة البحته ، وليس بغريب إذن أن تقوم إنجلترا وتسعى لدى السلطان ليمتنع عن إقرار قانون الشركة الذى كان يتحتم موافقة الباب العالى عليه . راجع محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحة ١٦٧ — ١٦٨ .

(٢) راجع « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحة ١٦٨ — ١٧٠ .

(٣) كانت شركات التجارة والملاحة ، وفى مقدمتها شركة الهند وشركة الملاحة الشرقية وغيرها ، من محبذى المشروع والاستمرار فيه . ولكن رجال الحكومة البريطانية وفى طليعتهم بالمرستون الذى ورث عن اللورد شاتام بغض الفرنسيين والتخوف من كل شىء يأتى من جهتهم واللورد كارندون كانوا يعارضون المشروع وقارن « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد رفعت صفحة ١٦٧ .

وأستفادت الشركة من مبلغ التعويض ؛ فبعد أن كانت حالتها من السوء ، بحيث لا تسمح لها بالعمل على تنفيذ المشروع ، استعادت نشاطها واستخدمت كثيراً من المهندسين واستوردت آلات جديدة حتى تم حفر القناة فى سنة ١٨٦٨ .

حفلة الافتتاح :

أراد إسماعيل أن يستغل فرصة افتتاح القناة للأعلان عن مصر ومبلغ تقدمها ، فسافر إلى أوربا لدعوة ملوكها وأمرائها وعظمائها لحفلة الافتتاح ، وقد حضر من هؤلاء أمبراطورة فرنسا وأمبراطور النمسا وولى عهد بروسيا . وقد أعد اسماعيل لضيوفه معدات كثيرة ، فأنشأ دار الأوبرا ، والمتحف المصرى وطريق الأهرام . وقصر الجزيرة ، وكثيراً من الشوارع والميادين فى القاهرة ، وأعد حديقة الحيوان .

وفى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتحت القناة رسمياً بأن سارت فيها ٦٨ سفينة ، تمثل دول العالم المتمدن ، ونزل المدعوون فى الاسماعيلية ، ثم استأنفوا السير فى القناة حتى السويس ثم حضروا إلى القاهرة ، وتنقلوا فيها وفى أنحاء البلاد المصرية على نفقة الحكومة ، وتقدر نفقات احتفال فتح القناة بأكثر من مليون جنيه (١ر٤٠٠ر٠٠٠ جنيه) .

المبحث الثالث : مصر والقناة

أنشأت مصر القناة ، أو اشتركت اشتراكا فعلياً فى إنشائها ، بأن اكتتبت فى حوالى نصف رأس مال الشركة ، ودفعت تعويضاً يكاد يعادل النصف الباقى كما قدمت الرجال اللازمين للحفر والأراضى اللازمة لشق القناة . وقد استفادت من فتح القناة جميع أمم الأرض ، ولكن مصر أصابها منها أكبر الأضرار من الوجهتين السياسية والاقتصادية ، يمكننا تعديد بعضها فيما يلى :

أولا : قدرت مصاريف إنشاء القناة بمبلغ ١٨ مليون جنيه . وقد خسرت مصر فى حفر القناة ما يقرب من ١٦ مليون جنيه ، وذلك فى شراء الأسهم ودفع مبالغ التعويض وفوائد الديون ومصاريف الاحتفالات وبيانها كالآتى :

قيمة أسهم مصر فى القناة	٣ر٤٣٦ر٠٠٠ جنيه
قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة	٣ر٣٦٠ر٠٠٠ »
ثمن أراضى تفتيش الوادى	٤٠٠ر٠٠٠ »
تعويض آخر للشركة (سنة ١٨٦٩)	١ر٢٠٠ر٠٠٠ »

نفقات الترعة العذبة	٠٠٠ر٢٠٠ر١	جنيه
نفقات حفلات القناة	٠٠٠ر٤٠٠ر١	«
فوائد وسمسرة ونفقات التحكيم الخ ...	٠٠٠ر٨٩٤ر٥	«
المجموع	٠٠٠ر٨٠٠ر١٦	«

وعلى ذلك فانه كان من الممكن أن تقوم مصر بنفسها بحفر القناة[١].

ثانياً : أعادت القناة لمصر مركزها التجارى القديم ، كطريق بين الشرق والغرب ، ولكن البلاد لم تستفد شيئاً من استعادة هذا المركز ، بل هى على العكس قد حرمت ، مكاسب تجارة المرور التى كانت تمر بالأراضى المصرية فتستفيد منها بالضرائب التى تجبيها عليها وبأجور النقل . وقد تحولت تجارة المرور إلى القناة فاستأثرت الشركة بمكاسبها إذ كان لها الحق فى جباية الضرائب والرسوم على السفن المارة بالقناة .

ثالثاً : كانت القناة سبباً فى استخدام آلاف من المصريين وتسخيرهم فى ظروف قاسية ، مما دعا إلى هلاك الكثيرين وحرمان البلاد من نشاطهم الذى كان من الممكن أن يوجه إلى ناحية من نواحى الانتاج الاقتصادى[٢].

رابعاً : أصبحت مصر مطمحاً لأنظار الدول الغربية التى عملت على التدخل فى شئونها . وانتهى هذا بالاحتلال الانجليزى الذى تم فى سنة ١٨٨٢ أى بعد افتتاح القناة للملاحة باثنى عشر عاما . حتى ليكاد يكون فتح القناة هو السبب المباشر لاحتلال انجلترا مصر الذى كافح المصريين جهاد أعوام طويلة للتخلص منه ومن آثاره .

وبالجملة يمكننا أن نقول أن مصر دفعت ثمن القناة من مالها ورجالها واستقلالها ثم لم تستفد من هذا كله شيئا ، بل أصابها منه ضرر كبير وشر مستطير . فأى نكبة أكبر من فتح هذه القناة كان يمكن أن تمنى بها البلاد !

والتاريخ الاقتصادى فى توجيهاته لخير الشعب وفى تدبير شئون الأمة بما يعود عليها بالنفع العام بل وفى استثمار قوى العاملين فيها ، قد أبدى للعقل المصرى والفكر الشرقى صحيح مؤهلاته ، فيقول الدكتور محمد صبرى فى كتابه «الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل» إن رئيس وزراء تركيا سبق أن أرسل خطابا إلى سعيد باشا يرجوه أن يمتنع عن الإقدام على مشروع القنال قائلا : « تذكروا الثمن الذى دفعه والدكم مقابل الثقة التى وضعها فى هذه الدولة ، أن فرنسا لأعجز من أن تعمل شيئا فيه صالحكم أو ضرركم بينما تستطيع انجلترا أن تلحق بكم الكثير من الأذى والضر» .

---

(١) راجع « كرابيت » فى كتابه « اسماعيل المفترى عليه » .

(٢) راجع ملنر « إنجلترا فى مصر » طبعة سنة ١٨٩٢ و د . ا . كامرون « مصر فى القرن التاسع عشر » طبعة ١٨٩٨ .

الفصل الثالث

الامتيازات الأجنبيـــة

١ — الامتيازات فى مصر ٢ — سوء استعمال الامتيازات ٣ — المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية

يعنى بالامتيازات أن يعامل أصحابها معاملة خاصة ، ويرجع أصل الامتيازات إلى أنه فى تركيا وفى البـلاد الاسلامية ، كان على المسيحيين أن يخضعوا لنظام البلاد القضائى المستمد من الشريعة الاسلامية ، كما كان عليهم أن يدفعوا الضرائب التى كانت تفرض على سكان البلاد الغير المسلمين[١] ، وفى أيام قوة تركيا أعطى السلاطين الأتراك امتيازات تخول التجار المسيحيين الأجانب حرية المسكن وحرية إقامة الشعائر الدينية كما تعفيهم من دفع الضرائب وذلك ليشجعوهم على الاستيطان فى بلاد الدولة والاتجار فيها حتى يسهل بذلك على السلاطين الحصول على السلع التجارية التى كانت كلها فى هذا الوقت من الكماليات اللازمة لأبهة الملك ، وقد انتقلت هذه الامتيازات إلى مصر لأنها كانت إحدى الولايات العثمانية . هـذا إلى أن سلاطين مصر قبل الفتح العثمانى كانوا قد أعطوا بعض الامتيازات الأخرى للأجانب[٢]

المبحث الأول : الامتيازات فى مصر

وقد كانت الامتيازات تقضى أن يعامل أصحابها معاملة خاصة — غير معاملة الوطنيين — من حيث الخضوع للنظام القضـائى ولأنظمـة الضرائب السارية فى البلد . وتتلخص أهم الامتيازات التى سادت مصر فيما يأتى :

أولا : يحمى قناصل الدول رعايا بلادهم ويكون لهم الحق فى الفصل فى القضايا الجنائية والمدنية التى تقوم بين هؤلاء الرعايا .

ثانياً : تفصل المحاكم المصرية فى القضايا التى تقوم بين شخصين تابعين لدولتين أجنبيتين مختلفتين أو بين شـخص من المصريين وآخر من الأجانب على أن يكون للقنصل المختص الحق فى حضور جلسات القضية .

---

(١) راجع « الامتيازات الأجنبية » للدكتور بهى الدين بركات باشا .

(٢) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف . وقارن المقطم بتاريخ ٣٣/٣/٦ « كلية الحقوق والامتيازات الأجنبية » وأيضاً « الامتيازات الاجنبية » للاستاذ محمد عبد البارى .

ثالثاً : لا تفرض على الأجانب المتمتعين بالامتيازات أية ضرائب جديدة دون أن توافق عليها دولهم .

وبهذا كان الأجانب يعاملون معاملة خاصة من حيث المحاكمة وفرض الضرائب وطرق المعيشة . أى أنه كانت لهم امتيازات قضائية ومالية واجتماعية .

المبحث الثانى : سوء استعمال الامتيازات

انتهز القناصل ضعف الولاة بعد أيام محمد على ، فأساءوا تفسير الامتيازات كما أساءوا استعمالها ، وقد كان فى مصر سبع عشرة محكمة لا تهتم بالمصريين ولا بحكومتهم وتصدر أحكاما على هواها ضد الحكومة والأهالى وتجبر الحكومة على تنفيذ هذه الأحكام[١] .

وكان من الطبيعى أن يؤدى ازدياد نفوذ المحاكم القنصلية إلى زيادة الفوضى وانتشار الاجرام والفساد وعجز الحكومة عن منعهما ، إذ أنها كانت تسلم المجرمين الأجانب الى المحاكم القنصلية ، وكانت هذه المحاكم كثيراً ما تبرئهم أو توقع عليهم عقوبات لا تتناسب مع جرائمهم . هذا إلى أن كثيراً من الأجانب المقيمين فى مصر ، والذين وفدوا عليها فى أيام سعيد ، كانوا من طبقات وضيعة سافلة معدمة ، فانتهزوا فرصة عجز الحكومة عن تأديبهم وانغمسوا فى كثير من المغامرات الاجرامية مما جعل العناصر الأجنبية مصدر خطر كبير على الأمن والأخلاق فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

وكانت القضايا المقدمة للمحاكم القنصلية يحكم فيها تبعاً لقانون الدولة التى تتبعها القنصلية التى تنظر فى القضية ، والقضية الواحدة كان يمكن أن يحكم فيها إذن حسب القانون الفرنسى أو الانجليزى أو غيرهما حسب جنسية المدعى عليه ، وهذا يخالف روح العدل الذى يقضى أن يعامل سكان البلد الواحد بمقتضى قانون واحد[٢] .

المبحث الثالث : المحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية

وقد أراد اسماعيل وضع حد لهذه الفوضى وتوجيه القوانين فى البلاد ، فأرسل وزيره نوبار إلى أوربا لمفاوضة الدول فى تعديل امتيازات الأجانب القضائية والمالية . وقد نجح نوبار فى هذا وتكونت لجنة دولية فى القاهرة تحت رياسته ووضعت مشروعا لانشاء المحاكم المختلطة واتفقت عليه الدول وفتحت هذه المحاكم للتقاضى فى أوائل سنة ١٨٧٦ .

---

(١) راجع اللورد كرومر فى كتابه «مصر الحديثة» وفارن كولفن فى كتابه «نشوء مصر الحديثة» .

(٢) راجع «الامتيازات — حق الفرد — حق الجماعة — أصل الامتيازات - تطورها ...» لحضرة عثمان مرتضى باشا على صفحات الاهرام مارس سنة ١٩٣٣ .

وقد وضع قانون خاص لهذه المحاكم هو القانون المختلط . ويقوم بالقضاء فى المحاكم المختلطة قضاة أجانب تعينهم الحكومة المصرية بناء على اختيار دولهم ويشترك مع هؤلاء القضاة قضاة مصريون « وتصدر المحاكم أحكامها باسم الحكومة المصرية » .

وتقوم المحاكم المختلطة بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية بين الأجانب المختلفى الجنسية أو بين الأجانب والمصريين ، أما القضايا الجنائية فتبقى من اختصاص المحاكم القنصلية . كذلك تفصل هذه المحاكم فى المنازعات التى تقوم بين الأجانب والحكومة المصرية وتسرى أحكامها على الحكومة (١) .

فالمحاكم المختلطة إذن لم تقلل من امتيازات الأجانب وإنما هى اعتراف بما ادعاه قناصلهم من امتيازات ليست لهم . وقد رأينا أنه لم يكن من حق المحاكم القنصلية الحق فى نظر القضايا التى تقوم بين شخصين مختلفى الجنسية أو بين شخص من المصريين وآخر من الاجانب وانما كان هذا الحق متروكا للمحاكم المصرية ، وإن كانت المحاكم القنصلية قد فسرت الامتيازات تفسيراً يعطيها حقوقا لم تكن لها ، فقد كان على الحكومة المصرية أن تسعى لاسترداد ماسلبته إياها هذه المحاكم ، لا أن تعترف بامتيازات ليس لها وجود فى معاهدات الامتيازات ، وليست للامتيازات صفة العهود الدولية الصحيحة فى القانون الدولى ، وعلى هذا فان ارتباط مصر بها لم يكن له مبرر . ولا تخرج الامتيازات عن كونها منحا أعطيت طوعا واختياراً لأسباب وقتية ، فاذا زالت هذه الأسباب كان من الضرورى أن تزول المنح التى أعطيت بمناسبتها . ومع أن تركيا هى الأصل فى منح الامتيازات التى سرت فى مصر فان إضرار هذه الامتيازات كانت فى مصر أظهر منها فى تركيا ، وذلك نتيجة لتهاون الحكام المصريين ولزيادة عدد الأجانب ولاستغلال القناصل ضعف الحكومة وسلبها جزءاً من سيادتها وسلطان توجيهاتها فى الشئون الاقتصادية .

ولم يكن للامتيازات الأجنبية فى أيام المماليك أو فى أيام محمد على ضرر يكاد يذكر بل لقد كان الأجانب على العكس يعاملون معاملة سيئة أثناء حكم أمراء المماليك بالرغم مما كان لهم من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية (٢) .

ومع أن المحاكم المختلطة قللت من فوضى المحاكم القنصلية إلا أنها هى نفسها تنافى سيادة الحكومة التى يجب أن تتناول سلطتها جميع القاطنين فى الديار المصرية .

---

(١) راجع تقارير اللورد كرومر السنوية عن مصر وبالأخص سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٦ .

(٢) راجع تشيرول فى كتابه « مصر فى التحول » وأيضاً الجود « مصر والجيش » .

الفصل الرابع

الحالة السياسية ونظام الحكم

١ — نظام الحكم — مجلس النظار — مجلس شورى القوانين — التقسيمات الإدارية ٢ — الحالة السياسية والنظار المسئولون .

كان اسماعيل يحكم البلاد بنفسه حكما مطلقا ، وكان كل معاونيه فى الحكم موظفين يتلقون أوامره ويسيرون حسب رأيه لا تبعاً لآرائهم الخاصة . غير أن اسماعيل اضطر فى أواخر أيام حكمه ، بعد أن ساءت الحالة المالية للبلاد وتدخل الأجانب فى الادارة المصرية ، أن يقيم إلى جانبه هيئتان مسئولتان تساعدانه فى الحكم وتشتركان معه فى مسئوليته ، وهاتان الهيئتان هما مجلس النظار ومجلس شورى القوانين[1]

المبحث الاول : نظام الحكم

أخذت مصر تتحول بتحول الظروف التى تناسب طبيعة أوليائها ، إذ أن الحكم المصرى كان دائما وأبداً حكوميا فى أساسه ، توجيهياً فى عناصره وتحولاته ، يعتمد الشعب على كفاية أولياته أكثر من اعتمادهم على توجيه الأمور بما تتناسب مع كفايتهم ودرجة ثقافتهم . ولهذا نرى أن تاريخ مصر الاقتصادى دائما يحوّل الشعب طبقا لمكانة السلطان الحاكم وعقيدته .

مجلس النظار :

حل مجلس النظار محل المجلس الخصوصى وذلك فى سنة ١٨٧٨ ، وصار الخديوى يتولى الحكم بواسطة هذا المجلس الجديد وبالاشتراك معه . وكان يدير أعمال الحكومة فى أواخر عهد اسماعيل تسع نظارات : هى نظارة الداخلية ونظارة الخارجية ونظارة الحقانية ونظارة الحربية ونظارة المالية ونظارة الأشغال ونظارة المعارف ونظارة الأوقاف ونظارة الزراعة . وكان مجلس القضاء يمتاز عن المجلس المخصوص الذى حل محله بانه كان يشارك الحاكم فى الحكم ويتحمل مسئولية ذلك . وفوق ذلك فان هذا المجلس الجديد كان يرأسه ناظر النظار ولا يرأسه الخديو الذى كان له الحق فى رياسة المجلس المخصوص . وقد كانت قرارات مجلس

(١) راجع عبد الرحمن الرحمن الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » .

النظار تصدر بالأغلبية وكان أعضاؤه متضامنين فى المسئولية[١] .

مجلس شورى النواب :

أنشىء هذا المجلس فى سنة ١٨٦٦ وكان يتكوّن من ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات وينتخبهم العمد والمشايخ والأعيان ويعين الخديوى رئيس المجلس ووكيله . ولم تكن مدة اجتماع هذا المجلس تزيد على شهرين فى كل سنة . أما مقر الاجتماع فكان مدينة القاهرة . ويبدى المجلس رأيه فيما تعرضه عليه الحكومة من المسائل ، ولكن لا يتحتم على الحكومة تنفيذ قراراته . فرأى المجلس إذن كان استشارياً فقط ، ولم يكن له سلطة فعلية على الحكومة ، وهى السلطة اللازمة للمجالس النيابية فى وقتنا الحاضر[٢] .

التقسيمات الإدارية :

قسمت مصر فى عهد إسماعيل إلى أربع عشرة مديرية : وهى البحيرة والغربية والشرقية والدقهلية والمنوفية والقليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وإسنا . وصارت المحافظات تسعاً وهى القاهرة والأسكندرية ورشيد ودمياط وبور سعيد والعريش والاسماعيلية والسويس والقصير . ويرأس المديريات المديرون والمحافظات المحافظون.

وقسمت المديريات إلى مراكز يحكم كلا منها مأمور ، وقسمت المراكز إلى قرى ، وتغير اسم مشايخ القرى ، فصاروا يعرفون بالعمد ويعاونهم مشايخ القُرى .

المبحث الثانى : الحالة السياسة والنظار المسئولون

دعى سوء الحالة المالية كما دعت مصالح انجلترا وفرنسا إلى اضطرار الخديوى أن يأمر نوبار أن يؤلف نظارة فى سنة ٨٧٨ ، تعاونه فى الحكم وتشترك معه فى المسئولية ، فتألفت النظارة ، وكان من بين أعضائها ناظر انجليزى للمالية وناظر فرنسى للأشغال ، وذلك حتى تتساوى المصالح الانجليزية والفرنسية فى التسويات المالية والسياسية ، ولكن هذه النظارة لم تفلح فى إصلاح حالة البلاد المالية إذ أرادت أن تنقص من مصروفات الحكومة فأحالت ٢٥٠ ضابطاً من ضباط الجيش إلى الاستيداع بنصف راتب . فقام هؤلاء الضباط بمظاهرة خطيرة ، وساروا إلى نظارة المالية وطالبوا برواتبهم المتأخرة وإعادتهم إلى الجيش[٣] . وهناك قبضوا

(١) قارن كرابيت فى كتابه « اسماعيل المفترى عليه » .
(٢) راجع « الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى للأستاذ إبراهيم زكى .
(٣) راجع « عصر اسماعيل » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى .

على نوبار باشا وناظر المالية الانجليزى وأهانوهما . وأدى هذا الحادث إلى إسقاط النظارة .

وتألفت بعد سقوط نظارة نوبار نظارة جديدة برآسة الامير توفيق — نجل الخديو — وبقى فيها الناظران الأجنبيان ، وبقيت لهم السلطة التى كانت لهما فى رفض كل قرار تصدره النظارة ولا يوافقان عليه . وقد بدأت الحالة تتحسن حتى أراد ناظر المالية الإنجليزى إصدار قرار مالى بإفلاس الحكومة المصرية ؛ وحينئذ رأى زعماء المصريين من أعضاء مجلس شورى النواب والأعيان ضرورة إسقاط هذه النظارة وتأليف نظارة مصرية بحتة ، وعقدوا اجتماعاً اقترحوا فيه تسوية جديدة للمسألة المالية .

وقد أدى هذا إلى سقوط نظارة الأمير توفيق . وتألفت نظارة جديدة أعضاؤها جميعاً مصريون برئاسة شريف باشا وبرضاء المصريين . وبدأت هذه النظارة بإصلاحات منها : وضع دستور للبلاد ، أصبح النظار بمقتضاه مسئولين أمام مجلس شورى النواب ، ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحه نواب البلاد وأعيانها .

ولكن الدول الأوربية لم ترض عن قيام نظارة مصرية بحتة . وطلبت من الخديوى تعديلها وإدخال بعض العناصر الأجنبية فيها ، فلما لم يقبل عرضت عليه الدول أن يتنازل عن العرش مقابل مرتب سنوى ، فرفض الخديوى ذلك أيضاً . ولكن السلطان أخذ برأى الدول وعزل اسماعيل[1] ، وولى توفيق باشا فى يونيو سنة ١٨٧٩ .

وبهذا فشل مشروع الأمبراطورية الأفريقية الذى أراد اسماعيل تحقيقه . وقد ساعدت الدول اسماعيل فى مشروعه خدمة لأغراضها فلما تنبه لأطماعها وأراد أن يقف فى سبيلها حرضت تركيا ضده وعملت على عزله ليخلو لها الجو ، وكان هذا تمهيداً للتدخل الذى انتهى بالاحتلال الإنجليزى .

وسافر اسماعيل منفياً إلى إيطاليا ثم انتقل بعد ذلك إلى الآستانة حيث مات فى سنة ١٨٩٥ ونقلت رفاته إلى مصر .

قال على باشا رفاعه لما بلغته وفاة إسماعيل[2] :

« كم قائلٍ لَيْتَهُمُو أتوا به حيًّا ولَيْت
لكى يرى مصر وفى سراجه قليل زيت
لكن قضى تاريخه « يدخلها اسماعيل ميت »

---

(١) راجع فى الدفاع عن سياسة اسماعيل كتاب كرابيتس « اسماعيل المفترى عليه » .

(٢) راجع ديوان على باشا رفاعه الطهطاوى .

الفصل الخامس

الحالة الاجتماعية

١ — الجيش ٢ — التعليم ٣ — المرأة المصرية ٤ — نتائج تطور الحالة الاجتماعية

استمر عدد السكان فى الزيادة التدريجية التى ابتدأت منذ عهد محمد على ، وقد بلغ عدد سكان البلاد ٥٫٩٣٤٫٠٠٠ فى سنة ١٨٧٠ وبهذا كان معدل الزيادة السنوية حوالى ١٢ فى الألف ، فى أواخر عهد اسماعيل كما يتضح من البيان التالى :

السنة	عدد السكان	معدل الزيادة السنوى	معدل الزيادة السنوى فى الألف
١٨٤٦	٤٣٤٦٠٠٠		
١٨٦٠	٥٢٧٥٠٠٠	٦٦٣٣٠	١٥
١٨٧٠	٥٩٣٤٠٠٠	٦٥٩٠٠	١٢
١٨٨٠	٦٦٧٤٠٠٠	٧٤٠٠٠	١٢

وقد تطورت الحياة الاجتماعية بأن تطورت طريقة معيشة الأهالى تطوراً كبيراً نظراً لنزوح كثير من الأجانب إلى البلاد واختلاط المصريين بهم وانتشار التعليم وزيادة عدد الجيش وتطور مركز المرأة المصرية . وقد هجر كثير من الأهالى الملابس الشرقية ، كالجبة والعمامة والعباءة[١] . وارتدوا الطربوش والملابس الأوربية وأخذت المرأة الثرية بالزى الأوربى . وابتدأت المنازل تبنى على الطراز الأوربى وأنشئت الحدائق والشوارع الواسعة وتغير نظام تخطيط المدن القديم ؛ فابتدأت الشوارع الضيقة الملتوية والأزقة تختفى من الأحياء الحديثة . كما بدأ الأهالى يجارون الأوربيين فى طريقة مأكلهم كما أخذوا يسيرون على النظام الأوربى فى مآدبهم وحفلاتهم الخاصة . هذا إلى ميل الناس للترف باقتناء العربات والخروج بها للتنزه ، والاجتماع لاستماع الموسيقى والأغانى ومشاهدة الروايات التمثيلية[٢] .

وتطورت حياة الأسرة بأن بدأت المرأة تحصل على بعض حقوقها المهضومة طول السنين الماضية ، وأقبل الناس على تعليم البنين والبنات .

---

(١) راجع تقارير اللورد كرومر عن « حالة مصر المالية والاجتماعية والإدارية » .

(٢) راجع كرابيت فى كتابه « اسماعيل المفترى عليه » وقد ترجمه الأستاذ صروف بك .

وقد ساعد على تطور الحياة الاجتماعية فى هذا العهد العناية بأمر الجيش والتعليم والمرأة المصرية[١] .

المبحث الاول : الجيش

عنى اسماعيل بترقية الجيش وتنظيمه وزيادة عدده بعد أن تركت له الحرية فى هذا بمقتضى فرمان سنة ١٨٧٣ . ولكن فى السنوات الأخيرة من حكمه أدى ارتباك الحالة المالية للبلاد إلى إهمال شأن الجيش فاختل نظامه ووصل إلى درجة كبيرة من التأخر .

وفى بداية حكم اسماعيل بذلت جهود كبيرة فى تنظيم الجيش فأرسلت بعثات من الطلبة المصريين لتلقى الفنون الحربية فى أوربا واستعين ببعض الضباط الفرنسيين والأمريكيين على تعليم الجنود ، كما فتحت عدة مدارس حربية ، كذلك جددت بعض المصانع التى كانت موجودة أيام محمد على وأنشئت أخرى لصنع الأسلحة والبارود ، وأما ما بقى من لوازم الجيش فكان يستورد من الخارج وكان عدد الجيش يبلغ حوالى ١٢٠٫٠٠٠ مقاتل ، إلا أن هذا الجيش كان ينقصه قائد عظيم ولذلك لم يحز انتصارات يمكن مقارنتها بانتصارات الجيش فى أيام محمد على تحت قيادة إبراهيم أو سليمان الفرنساوى .

وحاول إسماعيل أن يجدد الأسطول المصرى ففتح مصانع السفن فى الاسكندرية كما فتح المدرسة البحرية وأراد أن ينشىء سفناً جديدة للأسطول ، ولكن السلطان لم يسمح له ، وذلك بتحريض الدول الأوربية خوفا من زيادة قوة مصر فى البحر الأبيض[٢] .

وبالرغم مما آل إليه أمر الجيش والبحرية فى أواخر أيام اسماعيل ، إلا أنه كان لرجاله أكبر الأثر فى تقوية الروح القومية ، والاتجاه نحو التحرر السياسى من النفوذ الأجنبى ، وفى الجهاد الجديد الذى كان محوره أن تصبح مصر للمصريين .

المبحث الثانى : التعليم

تختلف سياسة اسماعيل عن سياسة محمد على فى أن غرض محمد على من التعليم كان حربياً ، وهو تخريج الرجال اللازمين للجيش ؛ أما إسماعيل فقد عنى بالتعليم للتعليم فى ذاته . وفى أيام محمد على كان التلاميذ يساقون إلى المدارس بالرغم منهم ، وذلك لأن التعليم كان متعلقاً بالجيش ، ولأن الأهالى كانوا يكرهون الجندية . أما فى عهد اسماعيل فقد زاد الإقبال على التعليم وابتدأ

---

(١) قارن « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف وقارن قاسم بك أمين فى كتابه « المرأة الجديدة » .

(٢) راجع الدكتور محمد صبرى الصربونى « الأمبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل » .

الأهالى يرسلون أولادهم وبناتهم إلى المدارس ويدفعون المصروفات المدرسية فى بعض الأحيان.

وفى هذا العهد وضع القانون الأساسى للتعليم فقسمت المدارس إلى ابتدائية وثانوية وخصوصية وعالية . كذلك أرسلت البعثات إلى أوربا لتعليم المدرسين اللازمين للمدارس الجديدة . ومن أهم المدارس العليا فى عهد إسماعيل مدرسة الهندسة ومدرسة الطب ومدرسة الإدارة والحقوق والمدارس الحربية . ومن المدارس الخصوصية : مدرسة الصنائع ، ومدرسة المحاسبة والمساحة ، ومدرسة الطب البيطرى ، كذلك فتحت أول مدرسة لتعليم البنات .

وقد بقى الأزهر ، كما كان ، المعهد الذى تدرس فيه العلوم الدينية الإسلامية ، كما بقى نظام التعليم فيه على الطريقة القديمة[١] . غير أن حضور السيد جمال الدين الأفغانى ، العالم الإسلامى ، إلى مصر ، وإلقاءه المحاضرات فى الأزهر ، ساعد على تطور هذا المعهد وظهور نهضة جديدة كان لها أثر كبير فى تكوين الرأى العام المصرى وقيادة المصريين إلى الحرية . وقد أنجبت الكثير من العلماء الأفذاذ أمثال الشيخ محمد عبده والأستاذ الشرقاوى ومن نهج نهجهما .

المبحث الثالث : المرأة المصرية

أراد اسماعيل باشا أن يخرج بالمرأة المصرية إلى المدنية الغربية ، فظهرت المرأة الشرقية فى نهضتها الغربية الحديثة منذ بدء هذا العهد ، ولو أنها بدأت أن تتطلع إلى المدنية الغربية فى ملبسها ومسكنها ومأكلها منذ بزوغ فجر القرن التاسع عشر عند ماعاشرت الارستقراطية المصرية أهل الغرب من الفرنسيين وأخذت بعاداتهم دون يقظه إلى ماسوف تجنيه عليهن هذه المدنية الفرنسية من معايب ومفاسد[٢] .

وإذا كانت المرأة المصرية فى العهود السابقة لم يكن لها من أثر فى تكوين الرأى العام ، فانها فى عهد اسماعيل باشا أخذت تكوّن لها شخصية خاصة داخل عقربا بها ، فاذا تغيرت حالة المرأة عن ذى قبل فى هذا العصر ، فانما اتجهت فى هذا التغير إلى ثقافة معينة خاصة ، وهذا حال كل تغيير يأتى إلى مصر من أعلى إلى أسفل . فقد بقيت طبقات النساء مختلفات : طبقة تثقف بالثقافة الفرنسية وتتعلم تعليما خاصا ، وطبقة وهى أغلبية الشعب باقية على جهلها

---

(١) راجع « مجلة مصر المعاصرة عدد ابريل سنة ١٩٢٦ » رسالة الأزهر فى القرن العشرين لفضيلة الأستاذ عباس الجمل .

(٢) راجع « تربية المرأة والحجاب » تأليف محمد طلعت حرب باشا حيث يذكر أن اسماعيل باشا أراد أن يخرج النساء المصريات مكشوفات الوجوه ، وأن الناس تحدثوا بهذا ، فكان للدين والعادات أثرها فى هذا السبيل . وقارن « فصل الخطاب فى المرأة والحجاب » صفحة ٤٧ تأليف طلعت باشا حرب .

وكفاف معيشتها لا تدرى ما يجرى حولها من تطور وتحسن . فاصبح فى مصر طبقتان من النساء ، طبقة الأغنياء المتعلمات غير السافرات وطبقة الفلاحات السافرات ، أحداهما تتميز بالبدع والتزين والأخرى بالجد والنشاط المصحوب بالجهل . الأولى تواجه عبلها بمطالب الحياة الغربية والأخرى تساعد زوجها بالعمل لصيانة البيئة الشرقية من الدمار . وبين هاتين الطبقتين نشأت طبقة نساء أسر الموظفين من رجال الأزهر والعلماء والموظفين ، فأصبح بمصر ثلاث طبقات من النساء ، مبتعدات عن بعضهن البعض فى هذا العهد الأوربى ، وما هو بأوربى ، الشرق وما هو بشرق ، المصرى المتلون بالوان طبقاته ، وهذا هو حال كل مدنية لا تتأصل فى القومية لا الدولية .

لقد كان من قومية المرأة المصرية أن تترفع بالرجال دفعا نحو الواجب والتضحية ، وأن تعمل المتعلمات المثقفات فى دراسة أحوال الريف والمدن على السواء ، فتعلو بالفلاحات إلى المكان اللائق بهن وبمعيشتهن عيشة هنيئة مرضية[1] . ولكن المرأة فى ذلك العصر تحولت فى قضيتها إلى الغرب ، فقلدت نساء الغرب وتركت حياة زميلاتها فى الفلاحة والصناعة الزراعية والمعيشة الريفية ترتع فى المجاهل التى تئن فيها وبأعبائها ، وأصبحنا فى هذا الجيل نرى مثقفات عالمات بالمدنيات الغربية ، ولكنهن جاهلات بمواطن ضعف بلادهن فى النواحى الاقتصادية العامة . كذلك رأينا المحال العمومية تفتح أبوابها للطبقات الدنيا من الوضيعات لتسلك مسلكا تكرهه الحكومة القومية والتقاليد الأسلامية والقبطية .

فاذا كانت المرأة المصرية عاشت وقلبها يحمل الإيمان بمقدرتها على الحياة والجهاد فى سبيله ، فقد كانت هذه المرأة تعيش فى الريف بما فيه من وسائل الكد والنشاط . أما القاهرة والأسكندرية وما ماثلها من المدن الكبرى فقد آوت من الاجنبيات ما ساعد على خروج المرأة المصرية على تقاليدها الصالحة لخير بلادها . فأصبح يعوز المرأة الثبات والتؤدة والتواضع والتفكير فى الواجبات التى تناسب معيشتها حتى تكون خير عون لرجال مصر العاملين . إذ ليس قرارة العيش باطلاق العنان للشهوات ، بل هناك سعادة أفضل ولذة أسمى فى غدران الحرية التى أخذت المرأة المصرية فى هذا العصر أن تنحى إليها . فوظيفة المرأة هى أقوى عامل فى التربية وأخطرها أثرا فى حياة الأفراد والشعوب . وكيف لا يكون ذلك وقد قل من تربى على الاستقلال فى عهود التدخل الأجنبى فى مصر من أوائل عهد سعيد باشا حتى أواخر اسماعيل باشا . فقد افتقرت مصر إلى التحرر من الفقر المادى والروحى فما

---

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » حيث نواجه مركز المرأة المصرية فى التقدم المادى ، وقارن « تحرير المرأة » للأستاذ قاسم بك أمين وأيضاً « تربية المرأة والحجاب » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا . وقارن « قاسم بك أمين » فى رده على الدوق داركور فى سنة ١٨٩٤ للأستاذ أحمد خاكى .

استطاعت أن تقف فى وجه التدخل الأجنبى وذلك لأهمال المرأة واجباتها فى تربية النشء وأعدادهم الأعداد الصالح لخدمة بلادهم . فزادت بذلك الأمراض الستعصية التى نشأت من عدم فهم الحياة كما يجب .

لقد كان على المرأة المصرية فى هذا العهد واجبا هاما فى تكوين الرأى العام المصرى ، إذا أن المرأة بدأت تأخذ نصيبها فى التأثير على حياة أسرتها ، وهى تعلم أن لا حياة لشعب يكون نصفه متجها إلى التقاليد الغربية ، يعمل على تشجيع الواردات الكماليه لما فيه شر البلاد وشقاؤه . والمرأة كانت تعلم أن النهضة المصرية التى بدأت فى هذا العهد لا يمكن أن تؤتى ثمارها إذا كانت أهواؤها مختلفة عن أهواء الرجال حتى أصبحت الآراء مختلفة بسببها عن القومية والدولية [1] . وما كان أحوج لمصر من تحقيق الوحدة بين أفراد طبقاتها وجماعاتها من ذكو واناث . فقدساعدت المرأة المصرية على تشجيع الواردات الكمالية من الخارج ، وهى بعملها هذا كانت تضرب شر مثل فى تسبيط أركان الصناعات المصرية . فاذا كانت المرأة المصرية لم تقدّر أهميتها الاجتماعية فى عهد اسماعيل باشا ، فسوف نرى أثرها فى النهضة السياسية فيما تلى ذلك من عهود . فهل للمرأة المصرية أن تعرف أن لكل أمر توجيه ، وأن حسن التوجيه فى تقرير مصيرها سوف ينفع مصر ومن يعيش فيها من المصريين ؟

المبحث الرابع : نتائج تطور الحالة الاجتماعية

طبقات المجتمع — الأسرة الخديوية — المصريون — الأجانب

الموازين والمكاييل والصالح العام .

قد كان لتطور طرق المعيشة نتائجه فى أحوال البلاد الاجتماعية والاقتصادية ، إذ أنه بالرغم من تقدم طرق المعيشة الأوربية ، وأفضليتها على الطرق الشرقية فى كثير من النواحى ، فان أخذ المصريين بالطرق الأوربية ، كان من آثاره أن فقدت البلاد طابعها الشرقى ، بأن قلد الأهالى الأوربيين فى كثير من العادات التى تتنافى مع تقاليد البلاد ، ومن هذه العادات شرب المسكرات ، وارتياد الملاهى . ومن المصريين من انغمسوا فى هذا فجاوزوا حد الاعتدال الذى يراعيه الأوربيون . وكان من نتيجة الاتجاه نحو التحرر من

---

(١) إن اليوم الذى تتقدم فيه المرأة فى دراسة الزراعة والصناعة والتجارة والإدارة ليوم يدعو إلى التفاؤل وحسن الاتزان والاستقرار . راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف .

التقاليد الشرقية أن تفككت روابط الأسرة التى كانت من أهم مميزات البيئة المصرية[١].

وقد اندفع الناس نحو تقليد الأوربيين لدرجة دفعتهم إلى الإسراف والإستدانة ، مما دعا إلى بيع بعض الملاك لأملاكهم أو رهنها وارتباك الحالة المالية . وقد شق الخديوى الطريق فتبعه رعاياه ، والناس — كما يقولون — على دين ملوكهم . وكان من أثر انصراف الحاكم والمحكومين إلى محاكاة الأوربيين فى الملبس والمأكل والمسكن أن زادت واردات البلاد من المصنوعات الأجنبية ، وقضت هذه المصنوعات على الصناعات المصرية الموجودة فى هذا الحين ، فاضمحلت البقية الباقية من الإنتاج الصناعى الأهلى[٢] .

وإذا أضفنا إلى هذا أن النحو فى المعيشة منحى أوربيا حتى أدى إلى فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية ، التى تدفقت على البلاد لتستثمر فى المرافق التى استلزمها تطور الحياة الاجتماعية ، علمنا مبلغ ما كان للتطور الاجتماعى المفتعل من الآثار فى انحلال الروابط الاجتماعية ، وارتباك الأحوال المالية وازدياد المصالح الأجنبية مما كان له أسوأ النتائج فى حالة البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[٣] .

غير أنه كان من آثار الحوادث فى عهد اسماعيل أن تميز هـذا العهد بتطور الحركة الفكرية وظهور الرأى العام المصرى . وقد بدأ المصريون يتنبهون لحقوقهم المهضومة فى أيام نابليون حين اشتركوا فى حكم البلاد كأعضاء للديوان الوطنى ودواوين الأقاليم . وفى عهد محمد على اشترك المصريون فى مجلس المشورة ، كما اشتركوا فى مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل . ولـكن فى كل هذه الأدوار كان الشعب لا يزال يعتقد أن للحكومة الحق فى أن تصنع به ما تشاء . وفى أواخر أيام اسماعيل ابتدأ المصريون يشعرون شعوراً واحداً فى بعض المناسبات ويطالبون باجابة ما يشعرون به وهذا ما يسمى « الرأى العام » .

وقد ساعد على ظهور الرأى العام تدخل الأجانب فى حكومة البلاد بصفة جدية ، بعد أن ارتبكت الحالة المالية ، الأمر الذى أدى إلى توحيد شعور المصريين ضد الأجانب والتفكير فى التخلص من سيادتهم ونفوذهم . هذا إلى أن بعض وظائف الدولة الـكبيرة فى الجيش والنظارات كانت مخصصة للأتراك والشراكسة ، فاستاء الضباط والموظفون وهبوا للمطالبة بحقوقهم المهضومة . وقلنا أن التعليم فى الأزهر قد تطور بعد حضور السيد جمال الدين

---

(١) راجع « تربية المرأة والحجاب » تأليف محمد طلعت حرب باشا حيث يذكر أن اسماعيل باشا كان « يريد أن يخرج النساء مكشوفات الوجوه » وأن الناس تحدثوا بهذا ، وبذلك تغيرت حالة المرأة المصرية عن ذى قبل ونشأ عن ذلك المنافسة المعروفة بين قاسم بك أمين وطلعت حرب فى مؤلفاتهما .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف حيث نشرح أثر السياسة التجارية على حياة مصر والمصريين . وراجع عدد « اللواء الجديد » فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ فى بحث للمؤلف .

(٣) قارن يوسف النحاس بك فى رسالة « الفلاح المصرى » .

الأفغانى ، الذى أخـذ يلقى المحاضرات وينشر المقالات فى الصحف مناديا بتعاليمه إلى الحرية[١] . وقد كان لتطور التعليم الأزهرى وتقدم الحركة العلمية فى المدارس أثره فى تنبيه الشعب إلى حقوقه بتكوين طبقة من الشبان شديدة الشعور بسوء حالة البلاد ، قوية الأمل فى إنقاذها مما هى فيه ، وقد تزعمت هذه الطبقة الحركة القومية الجديدة ، وساعد على اتصالها بأفراد الشعب ظهور الصحافة وانتشارها بين مختلف الطبقات ، هـذه الصحافة التى كانت منبر الدعوة إلى مبادىء الحرية بين العامة والخاصة .

وكان من تأثير ظهور الرأى العام المصرى وتنبـه المصريين لحقوقهم أن ابتدأ مجلس شورى النواب يعارض الحـكومة لسماحها بالتدخل الأجنبى ، كما كان من تأثيره قيام الثورة العرابية - فى عهد توفيق — والمطالبة بأن تكون مصر للمصريين .

طبقات المجتمع :

ويمكننـا أن نميز من بين طبقات السكان فى هذا العهد الطبقات الآتية وهى الأسرة الخديوية والمصريون والأجانب .

الأسرة الخديوية : كان أفراد هذه الاسرة يعيشون بمعزل عن الشعب ، وقلما كانوا يتعلمون لغة البلاد بل كانوا يتخاطبون باللغة التركية ويتعلمون اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية . وبهذا بقوا بعيدين عن الأهالى وفضل بعضهم المعيشة فى خارج القطر . وكثيراً ما كانت تقوم العداوة بين أفراد الأسرة الحاكمة ؛ نتيجة رغبتهم فى الوصول إلى عرش البلاد طبقا لنظام الوراثة القديم ، ولـكن تغيير نظام الوراثة فى عهد اسماعيل قلل من ذلك[٢] .

المصريون : ومنهم علماء الأزهر والموظفون والأعيان والزراع والصناع والتجار . فأما الأزهر فقد تحسنت حالته فى عهد اسماعيل واسترد بعض المـكانة التى كان له فى أيام الحملة الفرنسية . وأوائل عهد محمد على . وقد تخرج فى الأزهر فى هذا العهد كثير من العلماء والأدباء والشعراء كما أن كثيراً من الموظفين والقضاة والمحامين والصحافيين تلقوا تعليمهم فى الأزهر

وقد أحدث حضور السيد جمال الدين الأفغانى إلى مصر سنة ١٨٧١ نهضة فى الأزهر وتطوراً فى التعليم فيه ، إذا بث الأفغانى تعـاليمه عن الحرية الفـكريه فاعتنقهـا تلاميذه الـكثيرن ممن كان لهم أكبر الأثر فى المطالبة بالحقوق القومية والحصول عليهـا فى العهود

---

(١) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه «عصر اسماعيل» وأيضاً « تاريخ الحركة القومية » .

(٢) راجع محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة » صفحات ١٤٦ — ٢٠٥ . وقارن عبد الرحمن بك الرافعى « الحركة القومية » .

التالية ؛ ومن هؤلاء التلاميذ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده كما قلنا الذى خلف السيد الأفغانى فى دعوته وأكمل مابدأه بأن ربى الكثير من الطلاب على منهج أستاذه وكان منهم سعد زغلول والهلباوى وغيرهما ، وقد كان علماء الأزهر فى هذا العهد يحافظون على كرامتهم ولا يتزلفون إلى الحكام مما رفع من منزلتهم فى نظر الأهالى[١] .

أما الموظفون فكان كثير منهم من المصريين المتخرجين فى المدارس المصرية أو البعثات العلمية غير أن الوظائف الكبيرة — وعلى الأخص فى الجيش — كانت شبه احتكار للاتراك والشراكسة . وقد ارتقى مستوى الموظفين فى هذا العهد ، ولكن الكثيرين منهم كانت تنقصهم الروح القومية وروح الخدمة العامة ؛ فأدى اختلال نظام الحكم فى بعض الفترات إلى انتشار الرشوة والمظالم ومراعاة الموظفين لمصالحهم الخاصة واستبدادهم بالأهالى .

مستوى المعيشة ودخل الطبقات المصرية :

وقد أدت زيادة أعمال العمران ؛ كحفر الترع وإقامة القناطر والقصور ومد الطرق والسكك الحديدية ؛ إلى زيادة دخل الملاك من أراضيهم فارتفع مستوى معيشتهم . وقد انتخب بعضهم أعضاء فى مجلس شورى النواب وانعم عليهم الخديوى بالرتب والنياشين . إلا أن هجرة بعض هؤلاء الملاك إلى المدن وتشبههم بالخديوى فى طريقة معيشته أدى إلى إسرافهم واستدانتهم وارتباك حالتهم المالية[٢] .

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم لكثرة الضرائب المفروضة عليهم وللقسوة التى كانت متبعة فى تحصيلها . ومما أرهق الفلاحين أعمال السخرة التى كانوا يجبرون على القيام بها فى الأعمال العامة وفى استصلاح أراضى الخديوى الخاصة وأراضى كبار الحكام ؛ وكان الموظفون يستبدون بالفلاحين ، وكان الضرب بالكرباج أمراً عاديا فى جباية الضرائب . وبالرغم من ارتفاع مستوى معيشته الخاصة من الأعيان والحكام ومن إليهم فقد عاش الفلاح معيشة الكفاف قانعا بالدون من المأكل والملبس والمسكن .

وبهذا زاد التباين فى دخل الأفراد فكانت منهم طبقة غنية تتمتع بمعظم الدخل الأهلى وطبقة فقيرة كانت مستغلة فى الإنتاج الذى هو مورد هذا الدخل ، ومع ذلك لم تكن تستولى منه على أكثر مما يقوم بضرورياتها الأولية .

---

(١) راجع تاريخ « الحركة القومية » للأستاذ الكبير عبد الرحمن بك الرافعى .

(٢) راجع الأستاذ الأيوبى فى كتابه « عصر اسماعيل » وقارن « تاريخ المسألة المصرية » تأليف نيودورروتشتين وترجمة الأستاذ على شكرى . وقارن « الامتيازات الاجنبية » للأستاذ عبد البارى ص ٢١

المبحث الثالث

الأجانب والمشاريع المصرية ومنشأ الديون الأهلية

أما الأجانب : فكان عددهم حوالى ١٠٠,٠٠٠ نسمة[١] ؛ ومع ذلك فقد كانوا يتمتعون بجزء كبير من ثروة البلاد التى كانت تعود عليهم من استثمارهم للمرافق الصناعية والتجارية والمالية ، كما كانوا يتمتعون بالامتيازات التى أدت إلى خروجهم على سلطة الحكومة المصرية وقد كان هؤلاء الأجانب يعيشون فى أحياء خاصة بهم توليهم الحكومة جانباً كبيراً من عنايتها ، كما كانوا يحتقرون الأهالى ويعافون الاختلاط بهم . وقد نجح الاوربيون فيما كانوا يقومون به من المشروعات الأقتصادية وساعدهم فى نجاحهم خبرتهم وامتيازاتهم وتشجيع الحكومة لهم وعدم تحديد العلاقة بين الآجر والعامل[٢] . وكان من ذلك أن سيطروا على تجارة البلاد حتى كاد المصريون يعتقدون أن نجاحهم هذا يرجع إلى مواهب شخصية لاتتوافر فى أفراد الشعب المصرى ، وساد هذا الاعتقاد فترة من الزمن غير قصيرة حتى برهنت الأيام على فساده .

ويكفى أن نورد ما ذكره محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « علاج مصر الأقتصادى » صفحة ٨ ، « إن معيشة المصرى كانت على غاية البساطة ، وحاجاته قليلة ، فلم يكن يعرف البذخ ولا الاسراف اللذين أوديا بالبلاد وساكنيها فيما بعد ، جاء ذلك العصر بمدنيته وأمانى أميره الكبيرة ، وتداخل الأجانب فى أحوال مصر ، وأتى طلاب الفوائد وقناصوا الشوارد من كل فج ، فانفضوا على مصر يزينون للنفوس البسيطة ما حبب اليها والنفس أمارة بالسوء . . . . دخل الخديوى فى أبواب الديون التى اضطره إليها انفاقه على الأعمال العامة مرة ؛ واسرافه الخاص وحبه للفنون الجميلة مرة أخرى ، وتبعته أمته ، فكانت العاقبة وبالا . . . » صور هذه الحياة المسيو دى بنيير المندوب الفرنسى فى لجنة التحقيق الدولية وجاء فى كتاب « مصر للمصريين » صحيفة ١٣٠ من الجزء السادس كما ورد فى كتاب « علاج مصر الاقتصادى » أن الأهالى لما أثروا عقب حرب أمريكا بما حصل للأقطان من رواج جنحوا إلى الإسراف اقتداء بالحكومة ، فأخذوا يشيدون القصور الشاهقة

---

(١) كانت أغلبية الأجانب فى أواخر عهد اسماعيل من البولنديين والإيطاليين والفرنسيين والنمساويين والإنجليز والألمان والبلجيكيين والأسبانيين والروسيين على الترتيب المذكور من حيث العدد . راجع ملنر « إنجلترا فى مصر » . وقارن « الامتيازات الأجنبية » للأستاذ محمد عبد البارى مع مقدمة الكتاب للسنهورى بك

(٢) راجع توماس فى كتابه « عناصر علم الاقتصاد » صفحات ٥٩٨ — ٦١٤ .

وينشون الأبنية الواسعة ليس فقط فى البنادر وأمثالها بل فى الغيطان والأطيان والمحال المهجورة ؛ وكانوا يجلبون مفروشاتهم من أوربا بمعرفة التجار المرابين . . . وعلى هذا النمط جلبوا من الآلات التجارية والأدوات ما كان لازما وغير لازم ، واكثروا من أقامة الأفراح والولائم والتظاهر بالوالد ، . . واستدانوا من المرابين[١] .

وكان المرابى ، وقد أزداد عدده ، ينتشر فى البلاد ، يحصى دماء الفلاح ، يجىء هذا الأجنبى المرابى خالى الوفاض لا يمتلك من حطام الدنيا شيئا ، لا بضاعة له إلا الاقتصاد والتدبير ومتى كسب ، يفتح دكانا صغيرا فى القرية يبيع فيها البقالة ثم تتسع أعماله فيبدأ بالتسليف بالربا ، ومتى نجحت أعماله سهل عليه أن يقترض الأموال من تجار الأسكندرية ، فما هى الأعشية أو ضحاها حتى يصبح مصرفيا ممن يلعبون بعقول المصريين . ويقول طلعت حرب باشا « كم أرى كثيرون بما أفقروا من أهل البلاد »[٢] .

المبحث الرابع

الموازين والمكاييل والصالح العام

إذا كان بعض الأجانب قد أساؤوا إلى مصر والمصريين ، فان بعضهم من القلائل قد افادها بعض الفائدة ، فيقول يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية » أن الفضل يرجع إلى الأجانب فى تقرير وحدة للموازين ، وأخرى المكاييل فى عهد اسماعيل باشا ، خصوصا بعد أن فقدت مصر وحداتها الخاصة بها بعد أن دخل عليها الارتباك والفساد[٣] أخذت الموازين والمكاييل والمقاييس الجديدة تتبع نظام الوحدات المئوية French decimal System المستعملة فى فرنسا ، وأخذت الحكومة المصرية بعد عهد اسماعيل باشا فى احلال الموازين الفرنسية والمكاييل محل الموازين والمكاييل المصرية التى أصبحت على درجة كبيرة من التدهور والانحطاط بسبب الامتيازات الأجنبية وما أدت إليه من فعال .

---

(١) قارن « مصر والمسألة المصرية » تأليف « د . ما كنزى واليس » صفحة ٣٣٧ طبعة ١٨٨٣ وأيضاً صفحة ٣٤٧ حيث يبين كيف أن الأراضى التى ورثها اسماعيل أو اشتراها أو تملكها ذهبت من يده إلى الأجانب .

(٢) راجع « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا صفحات ٢١٨ ، وقارن « نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر » المرحوم على مبارك باشا حيث يصف حال مصر حوالى سنة ١٨٧٩ . وراجع « الامتيازات الأجنبية » للأستاذ عبد البارى صفحة ٢٥ .

(٣) راجع « الملكية العقارية » ليعقوب باشا أرتين صفحة ٢١٨ ، وقارن جرجس بك حنين « الأطيان والضرائب فى مصر » .

وإليك أهم هذه الموازين والمكاييل بالنسبة للفرنسية : —

الفدان	=	٣٣٣,٣ قصبة مربعة	الفدان =	٤٢٠٠,٨٣٣ متراً	
القصبة linear	=	٣,٥٥٥٠٠ متراً	القصبة المربعة =	١٢,٦٠٢٥ متراً	الفدان = ٣٣٣,٣ قصبة مربعة
الفدان	=	٤٢٠٠,٨٣٣٣ «	=	٢٤ قيراطا	= ٧٢ حبة
الفدان	=	١٤٤ دانقا	=	٥٧٦ سهما ٣ حبة	= ١ قيراط
٤ سهما	=	١٠ « ٢ دانق	=	١ حبة	
٢٤ قيراط	=	١ فدان			

ويذكر الأستاذ يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية »[1] أن الضرائب اتخذت شكلا مناسبا لحياة مصر والزراعة بعد عهد إسماعيل من حيث الموازين والمقاييس والمكاييل ، ففى ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ كان من جراء التعديلات التى أدخلت على طبقات الأمة أن استقر حال المقاييس ، واتبع نظام الضرائب المقاييس الموحدة لجميع الأراضى المصرية ، فتحمل الأغنياء نصيبهم من عبء الضرائب طبقا لنوع الأرض وجودتها وموقعها ومقدار العائد منها بالقسط والقسطاس ، وأصبحت الضريبة على الأراضى التى دفعت المقابلة بالقياس الآتى : —

الوجه البحرى ومديرية الجيزة				الوجه القبلى	
		بارة	قرش	بارة	قرش
الدرجة العليا	الفدان من الدرجة الأولى	٩ر٣٠	٩٩	٦ر٣٠	٦٦
	« « « الثانية	٦ر٥	٨٣	٠ر٨	٥٨
الدرجة الوسطى	الفدان من الدرجة الأولى	٦ر٢٠	٦٦	٤ر٣٥	٤٩
	« « « الثانية	١ر٣٥	٤٩	٦ر٢٢	٤١
الدرجة الدنيا	الفدان من الدرجة الأولى	٦ر١٠	٣٣	٦ر٣٧	٢٤
	« « « الثانية	٣ر٢٥	١٦	٣ر٢٥	١٦

أما الأراضى التى لم تكن لتدفع المقابلة فكانت ضريبتها كالآتى[2] :

(١) راجع « الملكية العقارية » تأليف يعقوب باشا أرتين صفحة ١١٤ .

(٢) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه القيم « الملكية العقارية » صفحة ١١٥ حيث يقول إن الضرائب بعد التعديل فى المقاييس والموازين والمكاييل أصبحت تدفعها الناس دون الرجوع إلى المطالبة بقاعدة تختلف فى كل حالة عن الأخرى .

الوجه البحرى ومديرية الجيزة			الوجه القبلى	
	بارة	ط	بارة	ط
الفدان من الدرجة الأولى	٣٫٢٠	١٠٨	٣٣٫٢٠	٧٤
« « « الثانية	٣٣٫٣٣	٧٤	٨٫٠٠	٥٨
« « « الثالثة	١٠٫٢٥	٣٣	١٠٫٢٥	٣٣

إذن تعدل نظام الموازين والمكاييل بقانون سنة ١٨٧٥ ، فبعد أن شرع قانون سنة ١٨٦١ على جعل المقاييس موحدة طبقا للفدان والقصبة ، فأصبح الفدان يساوى ٣٫٣٣٣ قصبة ، تركت المقاييس على ماهى عليه فى بعض الجهات ، ولكن لكى يصون المشرع المقاييس على هذا الأساس خصوصا أمام المحاكم المختلطة ، عملت الحكومة على تنفيذ هذه القاعدة ، وتركت الاستثناءات قائمة على أساس الحجج والقيودات والتسجيلات الفردية وتكاليف العوائد والخفر . وقد أقر قانون سنة ١٨٧٥ أن القصبة هى وحدة المقاييس فى الأراضى المصرية ، وبذلك أصبح الفدان المصرى فى الأزمنة المختلفة على المقياس الآتى :

فى القرن السابع كان الفدان . . . . . ٤٤ ٢٠٩ر٦ مترا

فى القرن الرابع عشر كان الفدان . . . . . ١٨ ٠٣٤ر٦ مترا

فى آخر القرن الثامن عشر كان الفدان . . . . . ٠٠ ٩٢٩ر٥ مترا

فى سنة ١٨٢٠ كان الفدان . . . . . ٥٣ ٤١٦ر٤ مترا

فى أواخر عهد اسماعيل باشا سنة ١٨٧٥ . . . . . ٨٣ ٢٠٠ر٤ مترا

وبذلك بعد أن كان الفدان يساوى ٢٤ قصبة ومقياسه ٥٧٦ قصبة مربعة تعدل مقاس الفدان والقصبة على السواء ، وأخذت المقاييس المصرية تتبع شيئا فشيئا نظام المقاييس والموزين والمكاييل الفرنسية[٢] ، مثلها مثل وحدة العملة المصرية عند ما أخذت تتبع شيئا فشيئا نظام الوحدة الاسترلينية البريطانية كما سوف نبين فيما بعد .

---

(١) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية » صفحات ٢١٣ — ٢١٨ .

(٢) أصبحت القصبة تساوى ٣٫٥٥ مترا والقصبة المربعة ١٢٫٦٠٢ مترا أى ٤٢٠٠٫٧٢٦٠ مترا مربعاً ، وأصبح الفدان يساوى ٢٤ قيراطا أو ٧٢ حبة أو ١٤٤ دانق أو ٥٧٦ سهما ، والقيراط يساوى ٣ حبة أو ٦ دانق أو ٨ سهماً والدانق يساوى ٤ سهم والحبة تساوى ٢ دانق .

الفصل السادس

الحالة الاقتصادية

من سورة الأنعام : « ما فرطنا فى الكتاب من شىء » صدق الله العظيم .

١ — اسماعيل ووظيفة الدولة ٢ — المصلحة العامة والمصلحة الشخصية
٣ — تطور معيشة الطبقات المصرية ٤ — الأجانب والمشاريع المصرية
٥ — الموازين والمكاييل وحياة المصريين والأجانب

كانت سياسة اسماعيل الأقتصادية ترمى إلى ترقية وسائل الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى ، غير أن هذه السياسة تتميز بأن اسماعيل كان ينظر فى ترقية وسائل الانتاج إلى صالحه الشخصى ، فان سعى إلى تقدمها فانما يسعى إلى زيادة ثروته التى كان يريد أن يصل بها إلى أغراضه [1] ، التى يمكن تلخيصها فى . أنه كان يريد أن يكوّن امبراطورية افريقية تكون بأجزائها وحدة اقتصادية واحدة ، ذات مدنية أوربية تحكمها ذريته من بعده ؛ وبحصول اسماعيل على فرمان سنة ١٨٦٦ ، الذى غير به نظام الوراثة ، أصبحت له مصلحة شخصية فى تقدم البلاد الاقتصادى فعمل على تحقيق هذا التقدم .

المبحث الاول

اسماعيل باشا ووظيفة الدولة فى الشئون الاقتصادية

لقد شغلت وظيفة الدولة مركزا هاما فى عهد اسماعيل باشا بالنسبة للهيكل الاهلى الاقتصادى . فالأمن والقانون والنظام هى وظائف تحتاجها الدولة لتحقيق المصلحة العامة ، لا على حساب بعض طبقات المجتمع وتضحية مصالح بعض أفراده [2] . وقد تقدمت مصر تقدما كبيرا لتقدم المدنية والاختراعات الحديثة ونمو الفنون الصناعية القديمة ، فاصبح من الضرورى أن تعنى الحكومة بأكثر من رعاية الأمن والقانون والنظام ، وأضحى من

(١) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » .

(٢) راجع توماس فى كتابه « عناصر علم الاقتصاد » صفحة ٥٩٨ حيث يقول أن التعريف الكلاسيكى للدولة هو « جماعة من الأفراد يعملون على حماية موطنهم من تعدى الغير عليه وصيانة العلاقات السلمية المنتظمة من تعكير صفوها . وقارن باستبل فى كتابه « تجارة الأمم »

الواجب أن تقوم بواجباتها الاقتصادية على أحسن حال ، خصوصا وأن هذه الواجبات أصبحت متباينة ومركبة تمام التركيب بل وغالية التكاليف[1] .

وقد تبين لاسماعيل باشا أن الوظائف الاقتصادية الحكومية التى تؤثر تأثيرا مباشرا بنشاط الأفراد الاقتصادى هى من الوجهة الاجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية ، فمثلا رأى أن التعليم والاشراف على الشئون الصحية يؤثران بطريقة غير مباشرة على انتاج المجتمع العام ، ولذلك عمل على تشجيع التعليم والعناية بالشؤن الصحية إلى حد محدود . كذلك رأى ضرورة التدخل فى كثير من الشئون الاقتصادية مع أنه كان من معتنقى الحرية وترك الأفراد أحرار فيما يعملون ، خصوصا وأنه عاش متأثرا بآراء ريكاردو وجون ستيوارت مل وكومت وساى وغيرهم من الاقتصاديين الاحرار . وكيف يساير الحرية الاقتصادية وهو يرى مساوئ المنافسه على حياة الجماعات الاقتصادية فى بلاده ؟ كذلك تبين له أن سياسة عدم التدخل دعت إلى الرذائل المتعددة الملازمة لنظام الورش والمصانع بل والمظالم التى وقعت على العمال وحياتهم السيئة فى حفر القنال وغيره .

ويبدو أن اسماعيل باشا وجد أن وظائف الحكومة ليست قائمة على تكوين الجيش والبحرية والبوليس والعناية بالدفاع وصيانة مصالح البلاد فحسب ، بل أن هذه الوظائف تتعدى هذه الحدود وتعمل على استعلاء مكانة الحق فوق القوة ، والعناية بشئون الفقراء وحمايتهم من سلطان الأقوياء والأغنياء كما تعمل على دراسة أحوال المرضى ، أى أن مثل هذه المنشآت إذا ماتركت إلى الأفراد فانها لامحالة لاتقوى على الاستمرار والاستقرار وطول البقاء ، كذلك رأى أن المتنزهات العامة والطرق المعبدة والمدارس العامة إذاماتركت للأفراد للقيام بها لما قامت لها قائمة ، ولا يخفى أن مثل هذه المنافع العامة لأبد أن تعود على أفراد الأمة بالفوائد العامة حيث أنها تدعو إلى رفع شئون الأنتاج ولو بطريقة غير مباشرة ، بشرط أن يكون لدى الأمة المال اللازم لتفضل صرفها على هذه النواحى الاجتماعية والاقتصادية عن غيرها ، فهذه المشاريع العامة إذا ما قامت بها الحكومة سوف ترفع من شئون الانتاج والعمل والفن .

وقد رأى اسماعيل باشا أن الحكومة لها أن تتدخل فى جميع الموارد العامة ، وذلك لكى تضع سياسة توجيهية عامة للامة ؛ فرأى بعض معاصريه من العلماء أن للحكومة حق

---

(١) قارن فريدمان فى كتابه « أزمة الحكومة الأهلية » صفحات ٥ — ٩ حيث يقول أن الحكومة فى سلطانها سبقت تكوين الشعب فى تقدمه ، وراجع توماس فى كتابه « عناصر علم الاقتصاد » صفحة ٥٩٩ حيث يقول أن الدولة سبقت وجود الحكومات لحماية أفرادها ضد التعدى من الخارج وحماية الأفراد الضعفاء من بطش الأقوياء .

التدخل فى شئون الانتاج نفسه ، وفى الهيمنة على توجيه الانتاج لما فيه الاشراف على الصادرات والواردات المصرية ، ولكن الامتيازات الاجنبية التى واجهت البلاد فى عصره كانت تحد من شئون هذا التدخل ، إذ لم يكن لاسماعيل باشا حق تغيير أسعار الضرائب كما أنه لم يكن فى مركز يؤهله لأن يضع ضرائب حامية أو مانعة للواردات الأجنبية من المصنوعات الفرنسية والبريطانية والإيطالية والنمسوية[١] .

كذلك رأى اسماعيل باشا إما أن تضع الحكومة يدها أم تعمل على الأشراف على المواصلات من بريد ونقل نهرى وسكك حديدية ، إذ أن هذا من الواجبات التى تقضى على الحكومة الرشيدة أن تهمين عليها للصالح الاجتماعى العام . ولا يخفى أن من هذه المشاريع ماتستوجبه المصلحة العامة نفسها ، ومنها ما تستوجبه الضرورة القصوى للصالح العام[٢] بل والكفاية والاستكفاء الاقتصادى . وقد شعر اسماعيل باشا بما شعر به جون ستيوارث مل عندما قال أن الواجب على الحكومة أن تتدخل فى شئون الدولة فى أمور أربعة وهى ١ — عندما تقوى بعض الطبقات الغنية على بعضها الآخر الضعيف ، فالواجب أن تحمى الحكومة العمال الضعفاء من سلطان حكم الأقوياء[٣] ، وهذا مادعاه إلى التدخل فى شئون اتفاق قناة السويس خصوصا وأن الشركة اعتمدت على تشغيل الفلاحين بطريق السخرة واتباع نظام « العونة » ٢ — عندما يجهل الناس فوائد السلع والخدمات فلا يقدرونها حق التقدير ، فتتدخل الحكومة فى شئون التعليم لمصلحتهم خصوصا إذا ما رأوا أن التعليم قد يبعد عن حكم بيئة آبائهم وأسرهم ٣٠ . عندما يعجز الفرد عن القيام بالمشروعات المنتجة المفيدة للأمة ، فتموّله الحكومة وتساعده على القيام بمثل هذه المشروعات الاقتصادية المنتجة ٤ — عندما تتشاحن الطبقات وتتطاحن على استغلال المشاريع العامة ، فتتدخل الحكومة لتحقيق الصالح العام ولتقضى على استغلال المصالح العامة للمصالح الفردية الخاصة . فقد رأى اسماعيل باشا أن بعض الأفراد يستغلون العمال لما فيه الصالح الخاص ، فتدخل لرفع شئون الطبقات الدنيا .

---

(١) قارن « تاريخ مصر الاقتصادى الحديث » تأليف الأساتذة أحمد عزت عبد الكريم وأمين مصطفى عفيفى عبد الله وتوفيق إسكندر صفحات ١٥٦ — ١٦٨ .

(٢) راجع جون ستيوات مل فى كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » حيث يقسم وظيفة الدولة إلى وظائف ضرورية ووظائف اختيارية Optional . فالأولى هى التى لا يمكن فصلها عن الإدارة الحكومية نفسها مثل حماية الأمة من التعدى الخارجى ومثل قوانين الملكية والتعاقد والبوليس والعدالة والضرائب وغيرها . والثانية وهى التى تعهد للرعايا التقدم فى المضمار الصناعى والتجارى والزراعى ، وما تشرعه الأمة من قوانين الحماية والربا والاحتكار والاستغلال الاقتصادى وما تعطيه الدولة من إعانات ومنح وحماية التجارة وقيود الواردات لأمان الصناعة القومية من المنافسة الدولية .

(٣) راجع « أزمة الحكومات الأهلية » للأستاذ فريدمان صفحات ٩١ و١٧٥ و١٨٩ .

فالتدخل الحكومى يجب أن يهدف إلى تحقيق الصالح العام ، وكل مصروف من المصروفات العامة يجب أن يحقق ارتقاء القوة الإنتاجية للافراد والجماعات العائشين فيها ، لا فى المدة القصيرة فحسب بل على مدى السنين والأجيال . ولهذا قام اسماعيل باشا بالتدخل فى المشروعات العامة من إقامة القنوات والمصارف والمكاتب العامة والشئون الصحية ، ومن تشييد أعمال الرى الحديثة ومن إقامة الموانى والطرق ، ومن العناية بمصانع السكر وغيرها[١] ، خصوصا عند ما رأى أن أصحاب المشاريع المصرية غير قادرين على القيام بها بأنفسهم إما لافتقارهم للمال اللازم وإما لعدم كفاية الناتج لهم من مثل هذه المشاريع فى المدة القصيرة . فكل المشاريع الإنتاجية التى لا يقوى على القيام بها الأفراد يجب أن تقوم بها الحكومات لأن ذلك من أهم وظائفها ، وهو رعاية الأمة فى تقويم ما اعوج من شئونها الإنتاجية[٢] . كذلك مشاريع الأمن والعدالة والمحافظة على الصحة العامة وتطبيب الأطفال والرجال هى من الأمور التى يجب أن تقوم بها الحكومة لأنها تدعو إلى رفع مستوى الشئون الإنتاجية ولو بطريقة غير مباشرة ، ولكن الواجب يقتضى أن توازن ، عند صرف الأموال العامة ، قيمة المصروفات بالعائد الذى يعود على طبقات الأمة من هذه المصروفات ، فإذا قل العائد كانت المصروفات فى غير محلها . فالضرائب إذا كانت تقلل من قوة انتاج أفراد الأمة فالواجب العمل على تقليل حملها على الأفراد بقدر الإمكان . وهذا هو قياس المصروفات المنتجة بالمصروفات غير المنتجة[٣] .

المبحث الثانى : المصلحة العامة والمصلحة الخاصة

ومع أن إسماعيل أراد أن يكوّن من أمبراطوريته وحدة اقتصادية ؛ فإنه لم يحدث انقلابا صناعياً كالذى أحدثه محمد على[٤] ، ويرجع ذلك إلى أن البلاد لم تكن مضطرة إلى الاستقلال الاقتصادى ، إذ كان لا يزال من الممكن استنفاد جهود معظم السكان فى الأعمال الزراعيه ، هذا إلى أن انخفاض مستوى معيشة الفلاحين ، وهم معظم السكان ، كان يجعل مصر فى غنى عن كثير من المنتجات الأوربية . وفوق ذلك فإن الدول الأوربية ما كانت لتترك إسماعيل وشأنه ، لو أنه حاول الاستقلال الاقتصادى ذلك بأن هذه الدول زادت حاجتها ،

---

(١) قارن م . ا . روبنسون فى كتابه «المالية العامة» صفحة ٧ .

(٢) لقد واجه اسماعيل باشا الأمور الحربية والبحرية فموّلها بما تستحقه من عناية وتقدير ، خصوصاً إذا ما كانت تدعو إلى الأمن وتحقيق الأهداف الوطنية .

(٣) راجع آدم سمث فى كتابه «ثروة الأمم» الكتاب الخامس الفصل الأول المبحث الثانى والثالث .

(٤) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ١٢٠ — ١٩٤ .

باضطراد تقدمها الصناعى ، إلى أسواق البلاد الزراعية لتصريف منتجاتها والحصول على مايلزمها من المواد الأولية ، وقد رأينا كيف كان مشروع محمد على فى الاستقلال الاقتصادى سبباً من أسباب تدخل الدول وحرمانها إياه من تحقيق استقلال البلاد السياسى .

لقد واجه اسماعيل باشا البلاد بسياسة اقتصادية وطدت حياة الطبقات على الزراعة وأهملت الصناعة والتجارة إلى حد بعيد ، كما أنه أهمل التقدم الاجتماعى الذى يتطلب التقدم الفنى الذى حدث فى عهده . واذا كان مبدأ التدخل فى الشئون الاقتصادية الاهلية قد أخر إسماعيل ، فإنه لم يواجه ما تتطلبه حالة المصريين من مطالب مقابل تقدم الأجانب فى استغلال موارد البلاد .

المبحث الثالث : تطور معيشة الطبقات المصرية

ومن مميزات الحالة الاقتصادية فى عصر إسماعيل أن تطور معيشة الطبقات ، الغنية والمتوسطة من الأهالى إلى الأساليب الأوربية ، إستدعى الاعتماد على أوربا فى كثير من لوازم المعيشة والترف ، ولم تعمل الحكومة على صد تيار الواردات الأجنبية ، فقضت هذه على المنتجات المحلية وهزمتها فى ميدان المنافسة[١] ، وقد كانت فى مصر حتى هذا العهد بقية من الصناعات قاومت كل ما اعترضها من الفناء ، وذلك لملاءمه منتجاتها لأذواق الأهالى مما كان يدعوهم إلى تفضيلها عن مثيلاتها من المصنوعات الأجنبية ، فلما بدأت أذواق الأهالى تتطور قل إقبالهم على مصنوعات بلادهم فلاقت بعض الصناعات نهايتها[٢] .

وقد كان إسماعيل يريد أن يجعل من مصر قطعة من أوربا ، ولم يكن من المستطاع تحقيق هذا طفرة واحدة ، ومع ذلك فقد حاول إسماعيل تحقيق فكرته واستدعت هذه المحاولة القيام بمشاريع عديدة لم يكن لرؤوس الأموال المصرية نصيب فيها ، ذلك بأن رؤوس الأموال الوطنية كانت قليلة ، وفوق ذلك فقد كان علماء الدين يفتون بان استثمار الأموال فى إنشاء الشركات الصناعية والتجارية وفى الأقراض يعد ربا محرما . ودعا هذا إلى إقبال الكثيرين من الأجانب على استغلال موارد الثروة المصرية فأنشأوا البنوك والشركات وفتحوا المشارب والملاهى ، وابتدأت الثروات المصرية تتحول إلى الأجانب بالاستدانة والعجز عن تسديد الديون . وقد أدى ذلك إلى إحتلال الأوربيين لبعض المرافق الاقتصادية مما لا يزال أثره موجوداً إلى الوقت الحاضر .

---

(١) راجع « تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده » تأليف روزدستين وترجمة الأستاذ على شكرى . وقارن « الامتيازات الأجنبية » للمرحوم عمر بك لطفى .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد اسماعيل » المؤلف صفحات ١٢٠ — ١٩٤ . وقارن « الصناعات الصغيرة » تأليف جارمن مارتن .

وقد كان من الممكن أن تتحسن الحالة الإقتصادية لولا تسرع اسماعيل واسرافه ، مما أدى إلى الاستدانة وارتباك الحالة المالية وارهاق الأهالى بالضرائب لدفع أقساط الديون وفوائدها[١] . وتدخل الاجانب فى نواحى البلاد الاقتصادية والاجتماعية والقانونية .

ومع زيادة الإنتاج ، فى نواحيه المختلفة ، فى عهد اسماعيل ، فإن المصريين لم يصيبهم من هذه الزيادة شىء يذكر ، ذلك بانهم استغلوا لحساب الحكومة التى كانت تغالى فى حرمانهم من ثمرات مجهوداتهم بإرهاقهم بالضرائب وأعمال السخرة وما إليها[٢] . وقد كانت الحكومة المصرية مستغلة لحساب الدائنين من الأجانب وعلى هذا فإن البلاد — فى ذلك العهد لم تستفد من رؤوس الأموال الأجنبية ولا من الديون فائدة تذكر إلى جانب فائدة المستثمرين والدائنين .

بهذا كانت مصر — حكومة وشعباً — مستغلة لحساب نفر من الأجانب وكان لهذه أثره فى مركز البلاد الاقتصادى والسياسى والقضائى .

وفيما يلى سوف نستعرض حالة الزراعة والصناعة والتجارة ثم الادارة المالية كما سنفرد للسودان فصلا خاصاً إذ أنه كان أهم الممتلكات المصرية التى دخلت فى نطاق الوحدة المصرية الاقتصادية .

الفصل السابع

حالة الزراعة

١ — الرى ٢ — المحاصيل الزراعية — القطن — القصب ٣ — الأراضى المزروعة ٤ — ملكية الأراضى ٥ — اشراف الحكومة على أحوال الزراعة

عنى إسماعيل بزيادة الإنتاج الزراعى عناية خاصة وذلك بتوفير وسائل الرى ، وبالتوسع فى زراعة بعض المحاصيل التى تزيد من الثروة الزراعية . وبزيادة مساحة الأراضى المزروعة وباشراف الحكومة على حالة الزراعة وبتوقيت جمع الضرائب ووضع قواعد لها[٣] .

---

(١) راجع ا . سمارکو فى كتابه « عهد سعيد وعباس واسماعيل » طبعة ١٩٣٥ .

(٢) قارن د . ا . كامرون « مصر فى القرن التاسع عشر » طبعة ١٨٩٨ .

(٣) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية فى مصر » طبعة ١٨٨٣ .

المبحث الأول : الرى

كانت مساحات واسعة من الأراضى لا تزال تروى ريا حوضياً فتصل اليها المياه مرة واحدة فى السنة وتزرع محصولا واحداً ، كما كانت هناك أراض أخرى لا تصل اليها مياه الرى مع صلاحيتها للزراعة ، ولكن فى عهد إسماعيل حفرت ، فى الوجهين البحرى والقبلى ترع وأصلحت أخرى ويبلغ مجموعها هذه كلها حوالى ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميلا وبلغت نفقاتها ١٢ مليونا من الجنيهات . ومن أهم الترع الترعة الابراهيمية والترعة الاسماعيلية[١] .

الترعة الابراهيمية : وتبتدئ من النيل عند أسيوط وتنتهى عند أشمنت ، ويبلغ طولها ٢٦٧ كيلومترا . وعرضها ١٤ مترا ؛ وتروى أراضى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف ريا صيفياً . وبهذا أمكن رى الأراضى الواقعة على ضفافها أو القريبة منها فى غير أوقات الفيضان ، وأمكن زراعة القطن وقصب السكر فى هذه المديريات .

وقد تم حفر هذه الترعة فى سنة ١٨٧٣ بعد أن استمر العمل فيها ست سنوات وكان يقوم بالعمل فى حفرها العمال المصريون الذين حشدوا لهذا الغرض طبقا لنظام السخرة ، ويبلغ عدد هؤلاء العمال حوالى ١٠٠,٠٠٠ عامل[٢] تحت اشراف مهندسين مصريين .

وقد أقيمت على هذه الترعة قناطر التقسيم وقناطر المنيا ومطاى ومغاغه وببا . وأهم هذه القناطر قناطر التقسيم عند ديروط التى يستفاد منها فى توزيع مياه الترعة على أربع ترع أخرى فرعية هى ترعة الدلجاوى وبحر يوسف وترعة الديروطية وترعة الساحل .

الترعة الاسماعيلية : وتخرج من النيل عند شبرا وتصل إلى قناة السويس عند الاسماعيلية ومن ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما يسير جنوبا إلى السويس والثانى يسير شمالا إلى بورسعيد . وتروى هذه الترعة أراضى مديريتى القليوبية والشرقية وتوصل المياه إلى منطقة قناة السويس .

وقد بدأت شركة قناة السويس تحفر هذه الترعة ، ولكن تعديل شروط امتياز القناة فى أيام اسماعيل استدعى قيام الحكومة بأكالها .

وفوق ذلك طهرت كثير من الترع القديمة وحولت إلى ترع صيفية تصلح لمد الأراضى بمياه الرى الدائم ، وبهذا اتسعت مساحة الأراضى التى تروى رياً دائماً .

كذلك أنشئت قناطر على الرياحات والترع يبلغ عددها حوالى ٤٠٠ قنطرة ، كما أصلحت القناطر الخيرية وقويت كثير من جسور النيل والترع . وأهم القناطر التى أنشئت فى عهد

---

(١) قارن سامى جبره بك فى بحثه « موجز من تاريخ الملكية العقارية من الوجهة الاقتصادية والسياسية فى مصر » بالفرنسية طبعة ١٩١٩ .

(٢) راجع « الرى المصرى » للأستاذين ويلكوكس وكريج فى سنة ١٩١٣ .

اسماعيل هى قناطر التقسيم المنشأة على الترعة الابراهيمية[١] .

المبحث الثانى : المحاصيل الزراعية

كانت مصر تزرع محاصيل متعددة ، إلا أنه فى عهد اسماعيل ابتدأت زراعة القطن تطغى على ماعداها من الزراعات ، وذلك نظراً لارتفاع أثمان هذا المحصول فى هذا العهد وصارت هذه الزراعة مع الزمن أهم الزراعات المصرية وأصبحت عماد الثروة الأهلية . كذلك دعا انتشار مصانع السكر إلى الاهتمام بزراعة القصب وعلى الأخص فى الوجه القبلى .

القطن :

بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٥ فى بداية حكم إسماعيل استمرت الحرب الأهلية فى أمريكا التى ابتدأت فى سنة ١٨٦١ والتى كان من أثرها أن قل المحصول الأمريكى . ولما كانت أمريكا أهم البلاد التى تنتج القطن فقلة محصوله فيها تدعو إلى قلة المحصول العالمى وارتفاع أسعاره . بهذا ارتفعت أسعار القطن المصرى من جنيهين إلى تسعة جنيهات[٢] .

وقد دعا ارتفاع الأسعار إلى إقبال المصريين على التوسع فى زراعة القطن ، وساعد على تقدم زراعته ، وعلى الأخص فى الوجه البحرى ، أن تربة الأرض وطبيعة الجو تصلح لإنتاج محصول من نوع جيد ، وفوق ذلك فإن مشروعات الرى الجديدة ، كالقناطر والترع ، جعلت من الممكن رى الأراضى فى الوقت الذى يحتاج فيه القطن إلى الماء أثناء انخفاض النيل .

وكان من تأثير زيادة الدخل الأهلى زيادة مفاجئة أن عم إسراف الحكومة وإسراف الأهالى . فأما الحكومة فقد بدأت تشيد القصور والطرق والحدائق وتقيم الحفلات والولائم ، وأما الأهالى فقد تشبه أغنياؤهم بالحاكم وأسرفوا فى اقتناء وسائل الترف الجديدة ثم ابتدؤا يقترضون من الأجانب ، غير أن الحرب الأمريكية ما لبثت أن انتهت ، وبنهايتها كان من الطبيعى أن تتدرج الأسعار فى العودة إلى مستواها العادى ، وكان من ذلك أن ارتبكت الحالة المالية[٣] ، ذلك بأن النقص فى دخل الأهالى والحكومة لم يكن من السهل محو آثاره بتخفيض المصروفات الأهلية والحكومية : فقد ارتفع مستوى المعيشة وكثرت مطالب الأهالى بعد أن تغيرت طرق معيشتهم ، هذا إلى أن الضرائب التى فرضت فى أيام الرخاء كان أساس فرضها مقدار ثروة المزارعين فى هذا الوقت ، التى زادت نتيجة لارتفاع أسعار

(١) راجع تقرير سكوت مونكريف عن « مذكرات عن مشروعات الرى فى مصر » سنة ١٨٨٥ .
(٢) راجع جون تود فى كتابه « حاصلات القطن العالمية » .
(٣) راجع « علاج مصر الاقتصادى » للأستاذ الكبير محمد طلعت حرب باشا .

القطن ، ولما هبطت أسعاره أصبح عبء الضرائب ثقيلا . وكان من نتيجة هذا كله أن كثرت الديون ، التى اقترضها أصحاب الأراضى من المرابين بفوائد كبيرة ، ليتمكنوا من سد مطالبهم ، ودفع الضرائب للحكومة ، على أمل أن تعود أسعار القطن إلى ما كانت عليه . ولما بقيت الأسعار فى مستواها الطبيعى باع كثير من صغار الملاك أراضيهم بأثمان قليلة حتى يتمكنوا من تسديد ديونهم ، وحتى يتخلصوا من دفع الضرائب العالية التى لم تعد تتناسب مع ريع الأرض بعد هبوط الأسعار .

وفيما يلى إحصائية[1] بمقدار محصول القطن السنوى ومتوسط أسعاره من نهاية حكم محمد على حتى آخر أيام إسماعيل .

محصول القطن وأسعاره بين سنتى ١٨٤٨ ، ١٨٧٩[2]

السنة	المحصول بالقناطير	السعر بالريال	السنة	المحصول بالقنطار	السعر بالريال
١٨٤٨	١٢٠٠٠٠	١٠٫٠٠	١٦٦٤	١٧١٩٠٠٠	٣١٫٧٥
١٨٤٩	٢٥٨٠٠٠	١١٫٧٥	١٨٦٥	٢١٤٠٠٠٠	٣٥٫٢٥
١٨٥٠	٣٦٥٠٠٠	٨٫٧٥	١٨٦٦	٨٦٥٠٠٠	٢٢٫٥٠
١٨٥١	٣٨٤٠٠٠	١٠٫٢٥	١٨٦٧	١١٢٨٠٠٠	١٩٫٠٠
١٨٥٢	٦٧٠٠٠٠	١٠٫٠٠	١٨٦٨	١٢٠٧٠٠٠	٢٣٫٠٠
١٨٥٣	٤٧٧٠٠٠	٩٫٠٠	١٨٦٩	١٣٠٣٠٠٠	١٩٫٥٠
١٨٥٤	٤٧٨٠٠٠	٩٫٢٥	١٨٧٠	١٣٦٣٠٠٠	١٥٫٧٥
١٨٥٥	٥٢١٠٠٠	١٠٫٧٥	١٨٧١	١٩٧١٠٠٠	٢١٫٥٦
١٨٥٦	٥٤٠٠٠٠	١٦٫٢٥	١٨٧٢	٢٠٤٤٠٠٠	١٦٫١٦
١٨٥٧	٤٩١٠٠٠	١٢٫٧٥	١٨٧٣	٢٢٩٩٠٠٠	١٤٫٩٤
١٨٥٨	٥٢٠٠٠٠	١٢٫٠٠	١٨٧٤	٢٥٣٨٠٠٠	١٨٫٨٤
١٨٥٩	٥٠٣٠٠٠	١٢٫٢٥	١٨٧٥	٢١٠٧٠٠٠	١٣٫٦٨
١٨٦٠	٥٠١٠٠٠	١٤٫٠٠	١٨٧٦	٢٩٢٨٠٠٠	١٢٫١٥
١٨٦١	٥٩٦٠٠٠	٢٣٫٠٠	١٨٧٧	٢٧٧٣٠٠٠	١٣٫٥٩
١٨٦٢	٧٢١٠٠٠	٢٦٫٢٥	١٨٧٨	٢٥٩٤٠٠٠	١٤٫٠٦
١٨٦٣	١١٨٢٠٠٠	٤٥٫٠٠	١٨٧٩	٢٦٨٦٠٠٠	١٤٫٣٤

(١) راجع جون طود « محاصيل قطن العالم » صحيفة ٤٢١ والصفحات التالية .

(٢) قارن « الكافى » للأستاذ شارويم بك وأيضاً « علم الاقتصاد للطلبة المصريين » تأليف تود .

ومن هذا نرى أن محصول القطن السنوى كان يزداد بالتدريج سنة عن أخرى ، حتى كانت سنى الحرب الأهلية الأمريكية بين سنتى ١٨٦١ و ١٨٦٥ ، فارتفع المحصول من نصف مليون قنطار إلى حوالى مليونى قنطار ، وزادت أسعاره من أربعة عشرة ريالا إلى خمسة وأربعين ريالا . وترجع هذه الزيادة فى كمية المحصول وفى مستوى الأسعار ، إلى قلة محصول القطن الأمريكى أثناء سنى الحرب . غير أننا نلحظ أنه مع اتجاه الأسعار إلى الرجوع إلى مستواها العادى ، بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى سنة ١٨٦٥ فإن محصول القطن ، بعد أن قل فى سنة ١٨٦٦ إلى أقل من النصف ، عاد إلى الزيادة التدريجية ، حتى بلغ فى أواخر عهد إسماعيل حوالى مليونين ونصف مليون من القناطير[١] .

وقد كان متوسط محصول الفدان فى هذا العهد ٢٫٨٢ قنطاراً كما يؤخذ من البيان التالى :

السنة	المساحة المزوعة بالفدان	المحصول بالقناطير	متوسط محصول الفدان
١٨٧١	٦٩٨٫٩٩٧	١٫٩٧٠٫٧١٧	٢٫٨٢

ومن هذا نرى أن ما يقرب من ٧٠٠٫٠٠٠ فداناً كانت مزروعة قطناً وكان ٩٧ ٪ من المحصول تنتجه أراضى الوجه البحرى .

القصب :

لما قلت الثروة الزراعية نظراً لهبوط أسعار القطن ، بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، فكر اسماعيل فى التوسع فى زراعة قصب السكر حتى تكون إلى جانب القطن مورداً جديداً من موارد الثروة الزراعية ، ولما كان الوجه القبلى أصلح جهات القطر لهذه الزراعة فقد أنشئت هناك ترع لتعميم الرى الدائم اللازم لهذه الزراعة ، وأهم هذه الترع الترعة الابراهيمية[٢] .

وكان محصول القصب تستهلكه مصانع السكر التى أنشأها اسماعيل لهذا الغرض . ولكن سوء إدارة هذه المصانع دعا إلى ارتباكها فأصابها الفشل . ولما كان القصب من المواد التى لا يمكن تصديرها ، فإن فشل المصانع التى تستهلك محصول القصب كان نذيراً بالقضاء على تجربة زراعة هذا المحصول فى ذلك العهد ، وقد كانت زراعة القصب وصناعة السكر تجربة قام بها الخديوى فى أملاكه الخاصة بالوجه القبلى[٣] .

ومن المحاصيل الأخرى ، فى هذا العهد ، الدخان الذى كان من المزروعات الناجحة ،

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .
(٢) راجع « مشروعات النيل » للأستاذ ولكوكس وانتقاد زكى بك عنها .
(٣) راجع كاربنتير « الزراعة فى مصر » وعدد الاهرام الخاص بالزراعة ١٥/٥/١٩٣٥ .

دليل أن المنتج من الدخان المحلى كان يتحمل الضريبة العالية المفروضة عليه فى هـذا العهد والتي بلغت (فى سنة ١٨٧٣) عشرين قرشاً عن الأقة .

المبحث الثالث : الأراضى المزروعة

كان من تأثير انتشار الرى إدخال كثير من الأراضى ضمن نطاق الأراضى المزروعة كما يؤخذ من البيان التالى :

السنة	الأراضى المزروعة	السنة	الأراضى المزروعة
١٨٤٠	٣ر٨٥٦ر٠٠٠	١٨٥٢	٤ر١٦٠ر١٦٩
١٨٧٧	٤ر٧٤٢ر٦١٠	١٨٧٩	٤ر٨١٠ر٠٠٠

أى أنه بينما كانت مساحة الأراضى المزروعة فى أواخر أيام محمد على حوالى ٤ مليون فدان أصبحت فى آخر عهد إسماعيل حوالى ٥ مليون فدانا ، أى بزيادة نحو مليون فدانا . ولـكن سكان البلاد لم يستفيدوا من هذه الزيادة فى زيادة الأراضى التى يمتلـكونها ، ذلك بأن الأراضى الجديدة التى أدخلت ضمن نطاق المساحة المزروعة لم توزع على الفلاحين ، وإنمـا احتفظ بها الخديوى ملـكا خاصاً لنفسه ، مع أن استصلاحها ومدها بمياه الرى كان من المشروعات العامة التى قامت الدولة بالانفاق عليها[1] .

ويقول الأستاذ د . ما كنزى والس فى كتابه « مصر والمسألة المصرية »[2] ان اسماعيل باشا كان يملك ما يقرب من خمس الاراضى المصرية المنزرعة ، وأنه لولا الارتباكات المالية لتمـكن الوالى من السيطرة على أغلب أراضى مصر الزراعية خصوصاً وأن انخفاض أسعار الأراضى

---

(١) راجع « مصر والمسألة المصرية » للأستاذ ما كنزى والس صفحة ٣٤٥ حيث يصف الدوائر الزراعية الـكبرى التى تمت فى عهد اسماعيل باشا ، وقارن « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحة ١٤٧ . والملـكية العقابة فى مصر » لمحمد كامل مرسى بك صفحة ٧٧ — ٨٨

(٢) كان الأستاذ والس من معاصرى اسماعيل باشا ، وقد وصف المسألة المصرية وصفاً دقيقاً يستحق الاطلاع والتمحيص وبالأخص كل ما له علاقة بالزراعة والأراضى الزراعية والسياسة الزراعية العامة فى القرن التاسع عشر ، وقد كتب مؤلفه فى سنة ١٨٨٣ ، والفصول التى تستحق المراجعة هى الفصل التاسع والعاشر صفحات ٣٢٤ حيث يقول أن اسماعيل باشا أصبح مالـكا لخمس الأراضى الزراعية فى القطر المصرى ، وصفحة ٥٢٦ حيث يقول أن الفلاح المصرى لم يتمكن من منافسة الأجانب فى بيع حاصلاته لأن فقره منعه من ادخال التحسينات الزراعية على ممتلـكاته من الأراضى الزراعية ، وصفحة ٣٣٦ حيث يقول أن جميع الاصلاحات فى الرى والطرق الزراعية والمواصلات والـكبارى ، كان الغرض منها خدمة الدوائر الـكبرى التى تستغل الزراعة لمصلحة أصحابها من النبلاء وكبار الأعيان ، وصفحة ٣٤١ حيث يشرح مزرعة الوالى عند توليته وقدرها ١٥ر٠٠٠ فداناً كانت حسنة الزراعة والتنظيم ثم تجسمت فأصبح حجمها لا يقل عن ٩٥٠ر٠٠٠ فداناً موزعة على ٥١ دائرة أقلها ١٠٠٠ فداناً وأكثرها ١٠٠ر٠٠٠ فداناً .

الزراعية فى عهده كان يمكّن الوالى من شراء أغلب الأراضى الزراعية لما فيه مصلحة المالك والحاصلات التى تنتج منها . فقد أحدث العسر المالى فقر المزارعين خصوصاً وأن المتأخرات من الضرائب كثيراً ما دعت إلى بيع أراضى الزراع تسديداً لما للحكومة من عوائد وضرائب ، كما أن فقر المزارعين حرمهم من إدخال التحسينات الزراعية اللازمة للانتاج الزراعى بالسعر المناسب . أضف إلى هذا أن زراعة القطن دعت إلى استنفاد خصوبة الأراضى المنزرعة ؛ وبذلك كان الربح السريع من دواعى فقر المزارعين ، خصوصاً وأن الاموال الموجهة لاصلاح الزراعة كانت قليلة ونادرة .

وقد نمت الدوائر الزراعية نمواً كبيراً فى عهد اسماعيل باشا حتى قال الأستاذ ما كنزى والس فى كتابه « مصر والمسألة المصرية » صفحة ٣٤٣ أن اسماعيل باشا بدأ تنظيم دائرته الأولى تنظيما زراعياً حسنا وكان حجمها لا يزيد عن ١٥٫٠٠٠ فدانا فى سنة ١٨٦٢ ثم مازال يستزيد من أمر دوائره حتى أصبح له من الدوائر الخاصة ما لا يقل عن ٩٥٠٫٠٠٠ فدانا ، موزعة على ٥١ دائرة أقلها حجما ١٫٠٠٠ فدان واكبرها ١٠٠٫٠٠٠ فدان ، وكلها موزعة على نواحى القطر المصرى المختلفة بين البدرشين وأسيوط ، وكان يزرع فيها القطن والسكر وغيرهما من الحاصلات الكفائية والتجارية . وكانت المصانع التى شيدها إسماعيل باشا حوالى تلك الدوائر لصناعة السكر غالية التكاليف دقيقة التنظيم ، لا تقل الآلات الموجودة فى بعضها عن ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وقد أدخل فيها اسماعيل باشا جميع المحاريث والآلات الزراعية الحديثة كما أعد السكك الحديدية لكى تنقل الحاصلات الزراعية لما فيه من زيادة الإيراد وتقليل النفقات[1] .

ويقول الأستاذ محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » أن اسماعيل وضع أمامه « منذ أن اعتلى العرش أغراضا عالية وآمالا كبارا لم تدر فى خلد أحد غير جده الأكبر محمد على ، فكان اسماعيل مثله يرمى الى تكبير مصر واعلاء شأنها واسعادها من طريق اسعاد نفسه وأسرته ، ولم تكن مصر فى نظره الا ضيعة عظيمة يجب عليه انماؤها والانتفاع بثمرها .. »[2] ويقول أنه يرجع الى اسماعيل الفضل فى توسيع زراعة القطن حتى صار أهم محصولات مصر . فقد عنى بزارعته فى مزارعه الخاصة .

وقد امتلك النبلاء وعظماء المصريين الكثير من الاراضى المنزرعة ، فاصبح فى مصر من الأراضى المنزرعة بخلاف أراضى الدائرة السنية والدومين أراضى يمتلكها كبار المزارعين . وإليك تطور الاراضى المنزرعة من عهد محمد على حتى عهد إسماعيل باشا وبدء عهد توفيق :

---

(١) راجع والس صفحة ٣٤٤ « مصر والمسألة المصرية » حيث يقول أن هذه الآلات كانت قيمتها ٣ مليون جنيه . وقارن « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحة ١٤٧ .

(٢) راجع محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحات ١٤٧ — ١٥١ .

السنة	الأراضى المنزرعة بالفدان[١]	السنة	الأراضى المنزرعة بالفدان[٢]
١٨١٣	٣ر٠٥٤ر٧١٠	١٨٧٣	٤ر٧٠٣ر٤٥٦
١٨٢١	٢ر٠٣١ر٩٠٥[٣]	١٨٧٧	٤ر٧٤٢ر٦١٠
١٨٣٣	٣ر١٨٥ر٦١٢[٤]	١٨٧٩	٤ر٨١٠ر١٦٩
١٨٣٥	٣ر٥٠٠ر٠٠٠	١٨٨٠	٤ر٧١٩ر٨٩٩
١٨٤٠	٣ر٨٥٦ر٢٢٦[٥]	١٨٨١	٤ر٧١٤ر٤٠٦
١٨٥٢	٤ر١٦٠ر١٦٩	١٨٨٢	٤ر٧٥٨ر٤٧٤
١٨٦٢	٤ر٠٥٣ر٣٤٧		

وقد علم اسماعيل باشا أن ثروة البلاد فى زراعتها ،ولذلك وجّه عنايته فى تحسين الاراضى المنزرعة وتحويل الاراضى البور إلى أراضى زراعية ، فحفر أكثر من مائتى ترعة ، ورصف مساحات طويلة من شواطئ النيل وأنشأ آلاف الأميال من الطرق الزراعيـة فى جميع أنحاء القطر ، وأقام عليهـا مالا يقل عن ٥٠٠ قنطرة ، ومن أهمها قنطرة الجزيرة « كبرى قصر النيل » التى تعتبر من أعظم الأعمال الهندسية فى القطر المصرى ، ثم أصلح ما لا تقل مساحته عن ١ر٥٠٠ر٠٠٠ من الفدادين ، فزاد بذلك الأراضى المزروعـة فى القطر بنسبة ٣٠ ٪ ، ولـكن لنا أن نتساءل عما إذا كانت هذه الزيادة قضت برفع مستوى المصريين المشتغلين بالزراعة ، الحق أن المصريين لم يوجّـهوا التوجيه القومى السليم المناسب لرفع مستواهم المعيشى لافى الزراعة ولافى الصناعة ولافى التجارة كما سوف يتبين لنا فى الفصول القادمة[٦].

المبحث الرابع : ملـكية الأراضى

أراد بعض كبار المسلمين فى صـدر الاسلام تقسيم الأراضى التى استولت عليها

(١) راجع « السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية » للأستاذ داود بركات صفحة ٩٦ — ٩٧

(٢) قارن « شئون مصرية » للأستاذ عزيز خانـكى صفحة ٢٩ .

(٣) راجع مانجان فى كتابه « تاريخ مصر فى عهد حكومة محمد على حتى سنة ١٨٢٣ » .

(٤) راجع كلوت بك فى كتابه « نظرة عامة فى تاريخ مصر » .

(٥) راجع البرنس عمر طوسون فى كتابه « المالية المصرية فى العهود المختلفة » .

(٦) قارن « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت ، وراجع « تاريخ القرن التاسع عشر » تأليف الأستاذ محمد بك قاسم والدكتور محمود بك حسن صفحة ١٨٤ وقارن عمر بك الإسكندرى فى كتابه « تاريخ مصر بعد عهد محمد على باشا » صفحات ٢١٦ — ٢٣٨ و ٢٣٩ — ٢٤٠ .

الجيوش الاسلامية بين الفاتحين مثل قسمة أموال الغنيمة ، فأبى عمر بن الخطاب عليهم ذلك كما يظهر ذلك من خطاب أرسله إلى سعد بن أبى وقاص بعد فتح العراق وهو بالنص الآتى : « أما بعد فقد بلغنى كتابك تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم الأرض وتقسمها بينهم مثل قسمة مغانمهم وما أفاء الله عليهم ، فإذا أتاك كتابى هذا فانظر ما أجلب الناس عليك به من العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر ، واترك الارض والانهار بعمالها ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين ، فإنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شئ » ووضع الخراج عليها والجزية على أهلها ، وأصبح كلاهما فيئا للمسلمين .

واستمرت هذه الحالة حتى عهد سعيد باشا ، إذ أن المزارعين فى عهد محمد على باشا ومن تولى الحكم من بعده لم يكن لهم سوى حق الانتفاع بالأراضى الخراجية من التصرفات الشرعية ، ولم يكن لهم الحق أن يورثوا الارض لأعقابهم وذريتهم ، وقد تملكت سعيد باشا المدنية الغربية وأخذ بأهداب التشريع الفرنسى ، فأصدر اللائحة السعيدية المشهورة ، فأكسبت الشركات الاجنبية كما أكسبت المزارعين حق حيازة الاراضى الخراجية وبعض الحقوق الاخرى أوردها الاستاذ محمد بك كامل مرسى فى كتابه « الملكية العقارية فى مصر »(١) .

وبمقتضى اللائحة السعيدية ، التى صدرت فى أيام سعيد فى سنة ١٨٥٨ (١٢٧٤ هجرية) وضع أساس ملكية الاراضى الزراعية ، إذ أصبح لمستغلى الاراضى أهم مظاهر الملكية كحق الاستثمار وحق التصرف غير أن هذه اللائحة أبقت ملكية الارض للحكومة ، ولكنها أعطت لمن يغرس الاشجار أو يحفر السواقى أو ينشئ الابنية فى أراضيه الخراجية أو لورثته بعده حق التصرفات الشرعية فيها من بيع وهبة وغير ذلك .

والملكية العقارية لها تاريخ محفوف بالتقاليد والعادات المصرية ، كما أنها تعرضت لكثير من التحاليل والمحللات ، وقد بحثها علماء الاقتصاد ، كما بحثها رجال التاريخ الاقتصادى وأهل التشريع والفن القضائى ، وواجهت التقدم الروحى كما واجهت التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، فنرى آراء بعض كبار المسلمين يتمسكون بالشرع الحنيف ، كما أن بعض المتفلسفين من رجال المدنية الغربية يتمسكون بالامتيازات والأمر الواقع . وقد بيّنا ما كان لبعض كبار المسلمين فى صدر الإسلام من رغبة فى تقسيم الأراضى التى استولت عليها الجيوش الإسلامية بين الفاتحين مثل قسمة الغنيمة ، فأبى عمر بن الخطاب عليهم ذلك .

وقد رأى الأستاذ شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ٤٨ عن الحقوق المكتسبة وسياسة محمد على باشا «عندما وضع فى يده كل موارد مصر حتى تستطيع

---

(١) راجع محمد كامل مرسى بك فى كتابه « الملكية العقارية فى مصر » صفحة ٨٨ .

أن تقوم السلطة العامة بواجبها» أن ذلك « كان وسيلة الخروج من الفوضى والفقر والضعف إلى النظام واليسر والقوة » ويمثل الأستاذ شفيق بك غربال بأراضى « الرزق » التى كانت مرصدة على البر والصدقة ولأهل المساجد والأسبلة والمكاتب والخيرات « أصبحت تحت أيدى أناس كل منهم يورثها من بعده فزرعوها وتقاسموها معتقدين ملكيتها تلقوها بالإرث من مورثهم ولا يرون لأحد سواهم فيها حقاً ولا يهون عليهم دفع شىء لأربابه ولو قل إلا قهراً »[1] ، ونعتقد أن الإسلام عندما قرر حقوق الملكية فإنه كان يواجه ، ولم يزل يواجه الناحية الاجتماعية ومصلحة الأمة على نواحى الجهود الفردية الاقتصادية ، ولهذا اكتسبت الزراعة وأرض الزراعة وأهل الزراعة وضعاً خاصاً فى الاقتصاد الإسلامى[2] بل وفى الملكية نفسها حيث أن الملكية فى الإسلام كثيراً ما تشابع هذه الملكية العقارية والمنقولة سواء بسواء ، ونرى أن الأستاذ شفيق بك غربال يقول « والباحثون فى تاريخ الاقتصاد الزراعى المصرى يغفلون عادة عن الوجه الصحيح لتحديد موضوعهم » فيدور كلامهم عادة على محاولات لا تجدى للبحث عن نظريات الملكية مختلطاً بأحكام مستخرجة من التاريخ الأوربى أو من القانون المدنى النابليونى ، وهذه الأشياء وأشباهها لا تتصل بالموضوع فهو — كما رأينا — أعم من نظريات الملكية ، ومن طرق جمع الضرائب ومن تاريخ حاصلات زراعية بعينها ، وهو — كما رأينا — نظام خاص لا يستند إلى تشريع إسلامى بعينه ، بل تكون وتجمد ليلائم ظروف البيئة الطبيعية والاجتماعية — وهو فى الجملة — نظام واجبات ، لا نظام حقوق » فنظام الملكية هو نظام اجتماعى يتغير بتغير معايش الناس وظروفهم وواجباتهم بل هو نظام يتقيد بقيود حياة المجتمع نفسه .

ونرى أن قاسم بك أمين تكلم عن المال وعن الحالة الاقتصادية فى مصر ، وكان يحاول أن يوازن بين المال فى مصر والمال فى أوربا[3] ، فانساق قاسم بك أمين إلى موضوع « المال والثروة » فتحدث عن الوقف ونتائجه ، ويقول الأستاذ أحمد خاكى « ولعله كذلك كان أول من عالج الوقف من حيث الشريعة ومن حيث القانون ، ومن حيث أنه عرف ما جرت به العادة عند « كبار الملاك فى مصر » ، وهو يذهب إلى أن الأصل فى الوقف أن يكون « تجرد الشخص من أملاكه وتخصيصها فى حياته أو بعد مماته لعمل خيرى » ولكن الوقف من حيث أنه عرف جرى به العمل فى مصر غير الوقف كما قررته الشريعة . فالوقف عند قاسم

---

(١) راجع شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحات ٤٨ — ٥٣ وصفحة ٥٧ حيث يشير إلى ما قاله الجبرتى فى ذلك . وشفيق بك غربال من علماء فلاسفة المؤرخين .

(٢) قارن شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير » صفحة ١٠٠ — ١٠١ .

(٣) راجع « قاسم أمين » للأستاذ أحمد خاكى صفحات ٨٣ — ٨٦ من نسخة « أعلام الإسلام » .

بك أمين لم يؤدِّ وظيفته لأن الآباء الأغنياء أرادوا أن يستخدموه فى غير ما وضع له . وصار أول قصد للوقف أن يحبس المال لا لفعل الخير ، بل ليحول بين ورثته وبين تبديده ، فنتج عن ذلك طبقة من الأبناء السفهاء الذين يعتمدون على الوقف كل الاعتماد ، هذا إلى ما يشوب الوقف من الإسراف وسوء الإدارة وتدخل الأجانب بين المستحقين والوقف نفسه فى كثير من الشئون الاقتصادية والأمور الاجتماعية .

أما الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى فنراه يشرح مركز الملكية العقارية فى مواجهة الامتيازات الأجنبية فى مقدمة كتاب « الامتيازات الأجنبية » للأستاذ محمد عبد البارى[1] فيقول « نبدأ بالقوانين العقارية ، ونلاحظ بشأنها أن الامتيازات الأجنبية لا تسوغ مطلقاً اعتداء الدول على سيادة مصر فى هذا الأمر ، فللحكومة المصرية ، حتى بمقتضى هذه الامتيازات ، سن قوانين خاصة بالعقارات فى مصر ، تسرى على الأجانب سريانها على المصريين دون الرجوع إلى الدول أو إلى أية هيئة أخرى غير الهيئة التشريعية المصرية ، فلقد كان الأجانب ممنوعين من تملك العقارات بمصر بمقتضى القوانين الأساسية للدولة العلية ، وإذا كان بعض ولاة مصر سمحوا لبعض الأجانب بتملك عقارات فى الديار المصرية ، كما حصل فى عهد محمد على وفى عهد سعيد ، فلم يكن ذلك إلا من قبيل التسامح لتشجيع الأجانب على الإقامة فى مصر ، وكان هذا مخالفاً على كل حال للقوانين الأساسية للدولة العلية التى تقيدت مصر بعدم مخالفتها ، ولا عبرة بما يتمسك به الأجانب فى مصر من أنهم تملكوا أراضى مصرية قبل أن يسمح للأجانب فى الدولة العلية بتملك العقارات ، وأنهم أجروا على هذه الأراضى حكم الامتيازات الأجنبية وجعلوها خاضعة لمحاكمهم القنصلية ، فإن هذه الفترة الوجيزة التى أقطعتهم فيها ولاة مصر الأراضى تشجيعاً لهم لا يصح أن تنشىء عادة أو عرفاً مرعيا يعطيهم من الحقوق ما لا تقره المعاهدات المكتوبة ، وما يتناقض مع القوانين الأساسية . والصحيح أن الأجانب لم يجز لهم قانوناً تملك العقارات فى مصر إلا على أساس فرمان سنة ١٨٦٧[2] ، الذى أجاز للأجانب فى الدولة العلية — وتبعاً فى مصر — تملك العقارات .

---

(١) راجع « الامتيازات الأجنبية » للأستاذ محمد عبد البارى صفحة ٣٠ .

(٢) أهم نصوص هذا الفرمان : — المادة الأولى : للأجانب أن يتمتعوا ، كالرعايا العثمانيين وبدون شرط آخر ، بحق ملكية العقارات ، سواء كانت فى المدن أو الأرياف ، فى جميع نواحى الأمبراطورية العثمانية عدا ولاية الحجاز ، وذلك بأن يخضعوا للقوانين واللوائح التى يخضع لها الرعايا العثمانيون على النحو الآتى : المادة الثانية : الأجانب الملاك لعقارات فى المدن أو فى الأرياف يتماثلون بناء على ذلك بالرعايا العثمانيين فى كل ما يختص بعقاراتهم ، ويترتب قانوناً على هذا التماثل ما يأتى : أولا أن يخضعوا لجميع القوانين واللوائح البوليس والبلديات التى تسرى الآن أو سوف تسرى فى المستقبل على حق استغلال =

ولكن إسماعيل باشا بعد أن تمتع بسلطان الحكم ، وأصبح توجيه البلاد فى يده ، ووجد أن قناة السويس ونفوذ المدنية الفرنسية قد طاب لها المقام وأن الشركات البريطانية والبلجيكية والفرنسية أخذت فى النمو المطرد لم يسعه إلا أن يساير الظروف على ضوء المدنيات الأجنبية وتطبيقها فى شئون مصر القومية ، وكانت حاجته إلى المال من ضمن العناصر التى أدت إلى تقدم مواد الملكية على الشكل التى سارت فيه .

وفى سنة ١٧٧١ — فى عهد إسماعيل — انتقلت ملكية الارض المطلقة لمستغلى الاراضى الزراعية : ذلك بأنه فى ٣٠ أغسطس من هذه السنة صدرت لائحة سميت « لائحة المقابلة » . وتتلخص هذه اللائحة فى أن من يدفع من الاهالى ، فوق الضرائب العادية ، ضرائب ست سنوات عن أراضيه ، دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة ، يعفى من نصف الضريبة السنوية على الدوام .

وقد كان دفع المقابلة . كما يفهم من اللائحة اختياراً ، ولهذا أرادت الحكومة أن تغرى المزارعين على دفعها ، فنص فى اللائحة على أن من يدفع المقابلة تنتقل إليه الملكية المطلقة للأراضى التى يزرعها .

وكان الدافع لإصدار قانون المقابلة حاجة الحكومة إلى الأموال — كما سنرى فى الفصل الخاص بالإدارة المالية — ولكن كان من نتائج هذا القانون أن حلت الملكية الفردية محل الملكية العامة لأول مرة فى تاريخ البلاد .

وبذلك اكتسب أصحاب الاراضى الخراجية حقوقا جديدة فى عهد إسماعيل باشا حيث أن لائحة المقابلة أباحت الوصية ، فجاء فى البند السادس منها « من حيث أن الجارى فى الأطيان الخراجية ، والحالة هذه هو الترخيص لأربابها بالهبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية بمقتضى الأوامر واللوائح ، فالآن من يريد دفع المقابلة عن أطيانه ويطلب استخراج حجة شرعية مجدداً ، أو الشرح على حجته التى تكون بيده بما يفيد حصول دفع المقابلة على أطيانه لأجل امتيازها على ما سواها من الأطيان غير المدفوع عنها مقابلة وثبوت الترخيصات السالف ذكرها من الهبة والتوارث والاسقاط والوصاية ، فتحصل له المساعدة على ذلك بعد معلومية تأدية المقابلة » .

وقد كان من نتائج ذلك أن صدر قرار فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ فى عهد محمد توفيق باشا

= الملكية العقارية وانتقالها والتصرف فيها ورهنها . ثانياً أن يدفعوا جميع التكاليف والضرائب التى تجبى أو يمكن أن تجبى فى المستقبل ، على العقارات فى المدن أو فى الريف ، تحت أى شكل كانت وبأى اسم سميت . راجع « مقدمة الدكتور السنهورى بك للامتيازات الأجنبية » صفحة ٣٢ من كتاب الأستاذ محمد عبد البارى « الامتيازات الاجنبية » وقارن محمد كامل مرسى بك « الملكية العقارية فى مصر » .

بإلغاء المقابلة ، ولكن جاء فى البند الخامس « أن جميع أحكام القانون المذكور المتعلق بجعل حقوق ملكية الأطيان الذين دفعوا عنها المقابلة تبقى مرعية الإجراء والعمل ، ودفع جزء من المقابلة يكفى للاستحواذ على حقوق الملكية التامة[١] .

المبحث الخامس : إشراف الحكومة على أحوال الزراعة

كان الخديوى يدير أملاكه بنفسه ، أما أراضى الأهالى فكان يقوم بالإشراف عليها نظارة الزراعة فى هذا العهد للعناية بالشئون الزراعية العامة ، وكان لها الإشراف على مجالس كانت تسمى « مجالس تفتيش الزراعة » . وكان فى القطر من هذه المجالس خمسة : اثنان منها فى الوجه البحرى وثلاثة فى الوجه القبلى . وكان الغرض منها البحث فى وسائل تحسين الزراعة وتنمية الثروة الزراعية وتوزيع مياه الرى[٢] .

وكان من تأثير إشراف الحكومة على أحوال الزراعة أن تقدمت الزراعات ، وعلى الأخص زراعة القطن ، التى أدت العناية بها إلى زيادة متوسط محصول الفدان . وكان من نتيجة هذا أنه بالرغم من هبوط أسعار المحصول ، بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، فإن الأهالى لم يحجموا عن زراعته إذ عوضت الزيادة فى محصول الفدان الانخفاض فى سعر القنطار .

ومع أن القطن أصبح الزراعة الرئيسية ، التى أصبحت منتجاتها أهم عنصر من عناصر الصادرات ، فقد قامت إلى جانبها زراعة القصب لكفاية حاجة مصانع السكر[٣] . وقد كانت زراعة الدخان منافساً قوياً لكلتا الزراعتين السابقتين مما دعا إلى القضاء عليها خدمة لمصلحة إنجلترا فى العهد التالى ، إذ أن إنجلترا أرادت بكل سبيل أن تزيد من مساحة الأراضى المزروعة قطناً لتكفى حاجة مصانعها المتزايدة إلى الأقطان . وكان من هذا أن وجهت سياسة مصر الاقتصادية إلى التوسع فى زراعة القطن والقضاء على زراعة الدخان التى كانت من الزراعات الناجحة فى مصر فى عهد اسماعيل .

---

(١) لم تمض سنوات قلائل بعد ذلك حتى اعترف القانون فى عهد توفيق باشا بالملكية المطلقة . قارن محمد بك كامل مرسى « الملكية العقارية فى مصر » صفحة ٩٣ حيث يذكر أنه جاء فى المادة السادسة من المجموعة الأهلية الصادرة فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام » ، وتعتبر فى حكم الملك الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة أتباعاً للنصوص بلائحة المقابلة وبالأمر العالى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ . وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ طبق هذا المبدأ على الأراضى الخراجية التى لم تدفع عنها مقابلة .

(٢) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » .

(٣) راجع « تاريخ مصر الحديث » تأليف الأستاذ محمد عبد الرحيم مصطفى صفحة ١٤٨ .

الفصل الثامن

حالة الصناعة

١ — مصانع السكر ٢ — مصانع النسيج ٣ — المصانع الأخرى

إن كانت ظروف مصر الطبيعية قد أدت بها أن تكون بلداً زراعياً فهذا لا يعني اهمال الصناعة ، بل يعني أن تكون الزراعة أهم الحرف ، على أن تقوم إلى جانبها الصناعة وغيرها . وعلى هذا فإنه ، حتى فى حين اتجاه سياسة مصر الاقتصادية إلى التخصص ، فإنه يجب أن يعنى بأمر بعض الصناعات التى يمكن قيامها ونجاحها ومن أمثلتها الصناعات الزراعية كصناعة سكر القصب والمنسوجات القطنية وغيرها[١] .

وفى عهد اسماعيل استمرت مصر فى السياسة التى اضطرت لها بعد أيام محمد على : وهى أن تهمل الصناعة وتتجه نحو العناية بالزراعة والتجارة . ولم يحاول اسماعيل أن يستقل بمصر اقتصادياً ، ذلك بأن البلاد لم تحاول الدخول فى حروب مع البلاد التى تتعامل معها ، لأن اسماعيل كان يعتمد فى تكوين أمبراطوريته على السياسة وبذل المال أكثر من اعتماده على الحرب وبذل الرجال[٢] .

وقد كان من الممكن أن يصرف الأهالى كل جهودهم فى الزراعة لأن الأراضى الصالحة لها كانت لا تزال تفيض عن حاجة السكان ، فبينما كانت مساحة الأراضى المزروعة فى أواخر عهد اسماعيل ٤٫٨١٠٫٠٠٠ فداناً كان عدد السكان ٦٫٦٧٤٫٠٠٠ نسمة ، أى أن الفرد الواحد كان يخصه حوالى فدان ، وفوق ذلك فإنه كان لا يزال فى الإمكان استصلاح أراضٍ جديدة وذلك بالتوسع فى مشاريع الرى المختلفة . ولهذا يقال إن اسماعيل يعتبر المتمم الحقيقى لأعمال محمد على باشا والسائر بإصلاحاته فى الطريق التى أبلغت مصر الغاية التى هى عليها الآن.

وقد أخذت البلاد بأساليب المدنية الأوربية ، التى تحتاج إلى منتجات لا يمكن صناعتها محلياً بتكاليف مناسبة ، كالمنسوجات والأزياء والأثاث الأوربى والعربات ، وبهذا أصبح

---

(١) راجع « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحات ١٤٩ — ١٥٠ .

(٢) راجع الفصل الثالث من كتاب « تاريخ مصر الحديث » للأستاذ عمر الإسكندرى بك والدكتور سليم بك حسن صفحات ٢١٦ — ٢٤٠ .

من الضرورى استيراد هذه المنتجات من الخارج . وقد كان التطور السريع فى حياة الطبقتين العليا والمتوسطة من السكان دافعاً إلى زيادة الواردات الأجنبية ، والقضاء على بعض الصناعات المحلية ، التى لم تعد منتجاتها تلائم المستهلكين بعد تطور أذواقهم . ومع قلة عدد أفراد الطبقات العليا والمتوسطة بالنسبة لمجموع السكان ، فإن هؤلاء الأفراد كانوا يستولون على النسبة العظمى من الدخل الأهلى ، ولهذا فإن تطور حياتهم ، مع بقاء حياة الفلاحين على حالها ، كان أثره فى قلة الطلب على المصنوعات المحلية وزيادته على المنتجات الأجنبية . وإذا أضفنا إلى ذلك تغير أذواق المرأة الارستقراطية وتقليد نساء الطبقات الوسطى لها عرفنا لماذا قلت أهمية الصناعة المصرية ونمو الواردات الصناعية الأجنبية[1] .

ومع ترك الباب مفتوحاً للواردات فإنه قد أنشئت بعض المصانع ، التى روعى فى إنشائها أن تكون مربحة بأن تكون تكاليف منتجاتها أقل من ثمن هذه المنتجات فى السوق المصرية ، على أن يقتصر تصريف المنتجات المحلية على داخل البلاد دون محاولة تصديرها للخارج . واقتصار مصر على مثل هذه المصانع جعل نشاطها فى الصناعة محدوداً غير سائر مع نشاطها فى موارد الإنتاج الأخرى الزراعية والتجارية .

وأهم المصانع التى أنشأها اسماعيل مصانع السكر ومصانع النسيج .

المبحث الأول : مصانع السكر

عنى اسماعيل بزراعة القصب ، فى الوجه القبلى ، ليكون إلى جانب القطن ، على الأخص بعد انخفاض أسعاره ، حين انتهت الحرب الأهلية الأمريكية ، من الموارد الزراعية المهمة . وقد دعا ذلك إلى قيام مصانع السكر بجوار مزارع القصب ذلك لأن القصب لا يمكن تصديره لأنه لا يتحمل مصاريف النقل نظراً لثقل وزنه بالنسبة لقلة ثمنه . هذا إلى أن الوقود اللازم فى صناعة السكر يمكن الحصول عليه من بقايا القصب بعد اعتصاره ، وهذا يؤدى إلى قلة تكاليف الإنتاج .

وكانت مصانع السكر مصانع كبيرة تستعمل الآلات الحديثة المستوردة من أوربا . وقد أنشئت المصانع كلها بالوجه القبلى بجوار مزارع القصب فى بلاد مديريات الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وقنا .

---

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف حيث تشرح مركز المرأة المصرية الاقتصادى فى مصر . وقارن « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحة ١٤٨ حيث يقول « تشبه كبار الأغنياء والموظفين بسيدهم فأزاحوا عنهم حجب العصور الوسطى وظهروا رافلين فى حلل المدنية الغربية فخلعوا ملابسهم الشرقية واستبدلوا بها البدلة « الاستمبولية » وسكنوا فيها قصوراً صغيرة على الطراز الحديث جلبوا فيها أثاثاً غربياً . . . » .

وقد بلغ عدد المصانع سبعة عشر مصنعاً[١] بيانها كالآتى :

فى مديرية الفيوم : سنورس . أبو كساه (وبها مصنعان) .

فى مديرية بنى سويف : ببا .

فى مديرية المنيا : الفشن . مغاغة . أبا الوقف مطاى . المنيا . أبو قرقاص . الشيخ فضل . سمالوط . بنى مزار .

« « أسيوط : الروضة .

« « قنا : الضبعية أرمنت . المطاعنة .

وكانت هذه المصانع كلها تابعة للدائرة السنية ، أى ملكا خاصاً للخديوى ، وبالرغم من أن الظروف كانت تساعد على نجاحها ، إلا أنها فشلت نظراً لسوء إدارتها وارتباك الحالة المالية . وإذا علمنا أن نفقات هذه المصانع (التى بلغت ٦ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه) كان موردها القروض ، وأن فشل هذه المصانع كان نتيجة لسوء إدارتها ، أمكننا أن نتبين مبلغ مسئولية الإدارة الحكومية عن ارتباك الحالة المالية . وقد كان من الأفضل أن تترك الحكومة مثل هذا العمل للمجهودات الفردية على أن تمدها بمعونتها وإشرافها[٢] وتوجيهها .

ولكن فشل مصانع السكر ، كما يرجع إلى سوء الإدارة ، يرجع أيضاً إلى طغيان زراعة القطن على زراعة القصب . فإنه فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية دعا ارتفاع أسعار القطن إلى قلة العناية بأمر القصب وكان من نتيجة هذا أن قلت منتجات مصانع السكر بدرجة كبيرة ، وابتدأت واردات السكر الأجنبى تحل محل السكر المصرى كما يؤخذ من الإحصائيات التالية[٣] .

صادرات السكر من ميناء الإسكندرية

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن بالقنطار	٣٢٧٥٠	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠
سعر القنطار بالجنيه	١ر١٤٩	٣ر٢٠٠	٣ر٥٠٠	٤ر٠٠٠
القيمة بالجنيهات	٣٧٦٦٤	٣٢٠٠	١٤٠٠	٨٠٠

(١) راجع عبد الرحمن بك الرافعى « عصر اسماعيل — الجزء الثانى » صحيفة ١٧ .

(٢) راجع « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحة ١٤٨ حيث يقول « كان الواجب على الحكومة وبعد انتهاء الحرب الأهلية الامريكية وانخفاض أسعار القطن فى سنة ١٨٦٥ » أن تتدبر وتنقذ البلاد من ورطة مالية وخيمة العواقب وذلك بأن تخفض الضرائب وتقتصد فى المصروفات وتمتنع عن اقتراض المال حتى يعود التوازن المالى ، ولكن الحكومة تغافلت . . .

(٣) راجع جان مازويل « السكر فى مصر » صفحة ٣٤ .

واردات مصر من السكر الفرنسى المكرر

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن بالطن	٤٨٦٤٩٠	١٢٩٣٥٩٨	٣٩٢١٣٠٨	٤٠٢٦٠٧٨
الثمن بالفرنك	٣١٦٢١٨	٩٨٣٥٧٧	٣٢٩٧٢٥٩	٣٢٢٠٨٦٣

وقد صدّرت مصر إلى فرنسا فى سنة ١٨٦٢ مقدار ١٩٤٧٥٢ طنا بلغ ثمنها ١١٢٨٥١ فرنكا ولكن تصدير السكر وقف بعد هذه السنة لقلة إنتاج المصانع[١] .

لقد كانت الظروف القومية المصرية تتطلب رعاية إسماعيل باشا وعنايته ودقة توجيهاته . وفعلا بدأها إسماعيل باشا فى الناحية الصناعية على أدق ما يكون ، خصوصاً وأنه كان المزارع الكبير . أدار دائرته إدارة حازمة ، كما أقامها على خير النظم ، واتبع فيها أدق المبادئ والأحكام فانتج منها الصناعات الزراعية ، وكان أهم ما عنى به تحويل القصب إلى صناعة السكر ، فأعان تلك الصناعة بالمال اللازم كما وازن ما تحتاجه من أموال ثابتة وما تحتاجه من أموال عاملة ، عقيدة منه أن الضرورة تقتضى موازنة أموال الادخار بأموال الاستثمار فى كل وحدة صناعية ممكنة حتى تبلغ منتهاها الأمثل[٢] .

وإذا كان الفلاحون المصريون قد أخذوا على غرة بسبب جهلهم ، ولم يعدوا عدتهم لاستقبال الأزمة الاقتصادية من جراء انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، فإن اسماعيل باشا عرف حقيقة الحال وأمكنه أن يخلص نفسه من الورطة من غير أن تظهر عليه علامات الضعف المالى الذى استولى عليه كما استولى على غيره . ويقول الأستاذ محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى »[٣] أن الفضل فى خلاص إسماعيل يرجع إلى « توقد ذهنه

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ١١٩ — ١٩٨ حيث نشرح نظام الصناعة والبنوك فى عهد اسماعيل .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحة ١١٩ — ١٢٠ و ١٧٢ — ١٧٤ و ١٧٨ . وقارن تقرير لجنة الصناعة والتجارة سنة ١٩١٧ .

(٣) راجع « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ رفعت بك صفحة ١٤٩ حيث يقول أن إسماعيل باشا أبعد الأمير مصطفى فاضل إلى القسطنطينية إذ أنه وارث الملك بعده . . . ويقول أن اسماعيل باشا حفر ترعة موازية للنيل من أسيوط إلى بنا يبلغ طولها ١٨٠ ميلا وأطلق عليها اسم « ترعة الابراهيمية » ، وضم معظم الأراضى على جانبى الترعة إلى دائرته ووضع السكك الحديدية بين أسيوط وبولاق الدكرور تحت تصرفه ، وبنى تسعة عشر مصنعاً للسكر فى نقط مختلفة .

وقوة خياله، فإنه لما رأى ضياع دولة القطن أقام بجانبها دولة السكر » وقد جربت مصر زراعة قصب السكر ونجحت فى مزارع الأمير « مصطفى فاضل » فى الوجه القبلى حيث الجو يوافق زراعته . وعمل إسماعيل على ضم هذه المزارع ، وأدخل من مشروعات الرى ما ساعد تقدم زراعة القصب وتحويله إلى السكر ونقله فى أنحاء البلاد بأقل التكاليف فى داخل البلاد بل وخارجها ، فأصبحت مصر تصدر كميات وافرة من السكر وتنافس فى محصولها السكر الأجنبى حتى فى أسواق أوربا إذ بلغ ما تصدره مصر كل سنة مليون قنطار من السكر قيمته ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه بعد أن كان محصول السكر قبل عهد اسماعيل لا يزيد عن ٥٥٠٠٠ قنطار فى السنة . ولولا سوء الإدارة والاختلاس واتلاف العدد والتبذير والمضاربة وأخطارها والمنافسة وعدم معرفة كفايتها فى الاسواق ، والعناية بالدولية لا القومية الاقتصادية لما انهار نظام السكر فى هذا العهد الدقيق . فإذا نظرنا إلى الأجور التى كان يدفعها الوالى لعمال مصانع السكر لوجدنا أنها لا تساير نظام الانتاج الصناعى فى توجيهه الحديث ، فقد قال الأستاذ عمر بك الاسكندرانى فى كتابه « تاريخ مصر الحديث » صفحة ٢٣٨ أن إسماعيل باشا « سخر الأهالى فى زرع قصب السكر ، وأنه أنشأ من أجله خطا حديديا من القاهرة إلى أسيوط واحتكر زراعته ، واشترى لصنعه من الخارج الآلات الكافية لتشييد أربعة وعشرين معملا أقيم بعضها وأهمل بعضها الآخر . . وأن معظم العمال الذين يشتغلون فى معامل السكر يجبرون على العمل ويتقاضون أجورهم إما من السكر أو العسل : ففى هذه الأسباب ما يكفى لانهيار نظام صناعة السكر فى مصر[1] .

المبحث الثانى : مصانع النسيج

فى كل أدوار تاريخ الصناعة المصرية كانت صناعة النسيج من أولى الصناعات التى تصيبها عناية الحكومة والأفراد ، حين توجه هذه العناية نحو إنهاض الصناعة . ذلك بأن صناعة النسيج من الصناعات القديمة فى مصر التى يساعد على نجاحها وفرة المواد الأولية ، من القطن والصوف والكتان ، وقلة أجور العمال ، التى تمكن من إنتاج أقمشة رخيصة يقبل عليها جمهور المستهلكين الفقراء . هذا فوق أن هذه الصناعة يمكن القيام بها على نطاق ضيق طبقاً لنظام الصناعات المنزلية الذى كان فى هذا العهد لا يزال شائعاً بين صغار الصناع .

وفى عهد إسماعيل أعيد فتح بعض المصانع التى أنشئت فى عهد محمد على ، كمصنع

(١) راجع عمر الإسكندرانى فى كتابه « تاريخ مصر الحديث » صفحات ٢٩٦ و ٢٣٠ و ٢٣٨ حيث يقول أنه أنشأ خطا حديديا من القاهرة إلى أسيوط من أجل السكر . . . . .

الطرابيش بقوة ، ومصنع النسيج بها ؛ كما أنشئت بعض مصانع النسيج الكبيرة فى القاهرة ، منها مصنعان للجوخ أحدهما ببولاق والثانى بشبرا .

وكانت منتجات مصانع النسيج يستفاد منها فى صنع الملابس اللازمة لرجال الجيش والبحرية .

وقد اقتضى التدخل الأجنبى فى مصر الحد من تمويل الصناعات المصرية ، كما دعا إلى عدم العناية بالتعليم الصناعى ، ولم يأخذ المصريون بالآراء الحديثة الصناعية[١] ، ومع أن صناعة النسيج هى من الصناعات القديمة الناجحة لوفرة المواد الأولية من القطن والصوف والكتان ، ومع أن عباس الأول وضع درساً قيما فى إرجاعها لنظام الطوائف والحرف ، فإن هذه الصناعة لم تنجح إلا كصناعة منزلية ، وكانت « مصانع دوائر الوالدة باشا » بقوة وبولاق وشبرا مضرب الأمثال للإنتاج الأهلى . وقد كانت الضرائب المصرية وفداحتها من عوامل تأخر صناعة المنسوجات الفردية فى مصر ، يضاف إلى هذا أن الصناع أنفسهم كانوا عرضة لضرائب عدة منها المباشرة ومنها غير المباشرة مما دعا إلى تخفيض مستواهم إلى حد كبير .

ونرى أن الضريبة كثيراً ما كانت تقع على رأس مال أهل الصناعة الصغيرة فى المنسوجات ، فإذا نجحت صناعة المنسوجات لتمويل السوق المحلية ، فإنها لم تنجح لكثرة تعرض رؤوس أموالها للضرائب التى كانت تعوق سبيل تقدمها .

هذا ومع أن الصناعات القطنية من الصناعات الواجب تقدمها فى مصر وبالأخص فى عهد اسماعيل بعد أن هبطت أسعار القطن فى سنة ١٨٦٦ فإن افتقار المصريين للفنون الصناعية وعدم عنايتهم بدراسة النظم الصناعية الحديثة أدى إلى التدهور الصناعى الذى واجهته مصر فى كثير من النواحى[٢] .

المبحث الثالث : المصانع الأخرى

ومن المصانع الأخرى مصنع لدبغ الجلود فى الإسكندرية ، ومصنع لصنع الورق فى بولاق ؛ ومعمل لضرب الطوب فى قليوب . هذا إلى مصانع الترسانة فى الإسكندرية والسويس ، التى كانت تقوم بما يلزم من الأصلاحات لسفن الأسطولين الحربى والتجارى .

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحة ٢٠٣ .

(٢) راجع « الصناعة فى مصر » تأليف الدكتور حسين على الرفاعى صفحة ٢٠٦ حيث يقول أن أى صناعة من صناعات الغزل والنسيج لا تخلو من شعرة القطن التى تتخلل فى كثير من الأحوال الأقمشة الحريرية الطبيعية وكذلك الصوفية لتزيدها متانة مع تخفيض نفقات إنتاجها ، علاوة على الأقمشة المصنوعة من القطن الصافى وهى عديدة الأصناف ، ويقول إن لنبات القطن مزايا عديدة قل وجودها فى نبات آخر لأن جميع أجزائه صالحة لإقامة صناعات مختلفة طبية وغير طبية .

وقد أراد اسماعيل باشا أن يساير نهضة محمد على باشا فى صناعة الحرير بتربية دودة القز وبذل مساعيه لتنشيط هذه الزراعة وتوسيع نطاقها واستدعى المسيو جوتييه من فرنسا خصيصاً لذلك ، ولكن هذه الصناعة لم تزدهر فى عهده (١)

ومن هذا نرى أنه لا يمكننا أن نعتبر عصر إسماعيل عصر نهضة صناعية أو عصر بعث للنهضة الصناعية التى قام بها محمد على . وقد كان فشل مصانع إسماعيل ، وعلى الأخص مصانع السكر ، نتيجة لعوامل داخلية تتعلق بسوء الإدارة واختلالها ، فى حين أن فشل سياسة محمد على الصناعية كان نتيجة عوامل خارجية تتعلق بتدخل الدول وحرمانه من تحقيق رغبته فى تكوين الأمبراطورية المصرية .

ولم يكن غرض إسماعيل من فتح المصانع خلق نهضة صناعية ، وإنما كان غرضه من هذا زيادة دخله الخاص حتى يتمكن من أن يجد مورداً جديداً ينفق منه على أغراضه المختلفة .

وإليك الكشف الذى يدل على أنواع الصناعات الصغيرة التى كانت شائعة فى أنحاء القطر المصرى والتى كان يشتغل بها عمال من المصريين الصميمين :—

عدد	نوع الصناعة	عدد	نوع الصناعة	عدد	نوع الصناعة	عدد	نوع الصناعة
٧٧٠	صانع ملابس	٢٫٦٠٥	حداداً	٤٣٤	صانع طوب	٣٦٫٠٠٠	نوتيا
١٫٨٧١	مطرزاً	٦٫٤٧٣	نشاراً ونجاراً	٢٫٤٨٣	حرائق الجير	٩٫٦٠٠	صائد أسماك
٢٥٢٠	خياطاً	١٫٢٩٦	نحاساً	٤٫١١٣	بناء	٩١٠	قلفاطيا
٩٧١	دباغاً	٥٫١٠٠	صائغاً	٤٫١٠٤	حجاراً	٢٨٥	مرجانيا
٥٨٢	منجداً	٢٫٦٣٠	جوهرجيا	٣٢٩	حفاراً	٥٤٠	طوانيا
١٠٫٠٠٠	نساجاً	٥١٠	قصديرياً	٢٥٧	عامل شباك	٢٢٠	قمراتيا
١٩٠	حبالا	٣٠٠	مطبعياً	٢٠٠	صانع ورق	٣٥٠	مركب مزاريب
٧٧٠	سروجياً	١٫٤٦٣	حصرياً	٢٥٠	صانع زجاج	٨٦	خاما
٢٫٢٣٥	صانع أحذية	٤٫٣٦٠	سمكرياً	٥٨٩	مغربلا	٨٣٤	نخرانياً
٦٨٦	نقاشاً	٥١٠	قصديرياً				

(١) راجع « الصناعة فى مصر » تأليف الأستاذ الدكتور حسين على الرفاعى صفحة ٢٣٣ .

الفصل التاسع

حالة التجارة

١ — طرق المواصلات الداخلية — الخطوط الحديدية — الخطوط البرقية
٢ — طرق المواصلات الخارجية — الأسطول التجارى — إصلاح الموانى.
٣ — قناة السويس ٤ — استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر
٥ — التجارة الخارجية

زادت حركة التجارة زيادة عظيمة فى عهد اسماعيل ، وترجع زيادتها إلى زيادة ثروة البلد بزيادة الإنتاج الزراعى نتيجة لتقدم طرق الرى ، بإنشاء الترع والقناطر والجسور وما إليها ، والتوسع فى زراعة القطن والقصب وزيادة مساحة الأراضى المزروعة حوالى مليون فدان .

وقد ساعد على تقدم التجارة سهولة طرق المواصلات الداخلية والخارجية ، بإنشاء كثير من الطرق والسكك الحديدية ، ومكاتب البريد والتلغراف ، وتنظيم الأسطول التجارى وإصلاح الموانى . هذا إلى فتح قناة السويس التى أعادت لمصر مركزها التجارى القديم إذ أصبحت من جديد على طريق من أهم طرق العالم التجارية ، وهو الطريق بين أوربا والشرق الأقصى (١) .

غير أن عصر اسماعيل يتميز بزيادة نفوذ الأجانب التجارى ، الذى ابتدأ فى عهد سعيد ، وزاد بالتدريج حتى كان من نتائجه أن سيطر هؤلاء الأجانب على أهم فروع التجارة وهى تجارة الصادرات والواردات ، وأعمال البنوك فى شئون المبادلات والمعاملات .

المبحث الاول : طرق المواصلات الداخلية

فى عصر اسماعيل أصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن ساءت حالتها فى أخريات أيام سعيد ، كما زادت الخطوط الحديدية زيادة عظيمة ، فبعد أن كانت لا تزيد على ٤٩٠ كيلو متراً ، زيد عليها ما يقرب من ٢٠٠٠ كيلو متر من الخطوط الجديدة (٢) .

---

(١) راجع عدد الاهرام الخاص بالصناعة بتاريخ ١٩٣٦/٣/٤ .

(٢) راجع عدد « مصر المعاصرة » الخاص بالمواصلات بتاريخ يناير سنة ١٩٣٣ رقم ١٣٩ .

وقد أنشئت أسلاك البرق على امتداد الخطوط الحديدية ، كما مدت خطوط برقية بين مصر والسودان ، وبين المدن المهمة وبعضها فى السودان ، وبلغ طول الخطوط التلغرافية حوالى ٥٥٨٢ كيلو متراً فى سنة ١٨٧٢ .

وكان البريد حتى أيام سعيد يسير على الطريقة القديمة ويحمله السعاة براً ، والسفن النيلية فى لنيل ، إلا أنه كان للأوربيين فى القاهرة والإسكندرية مكاتب للبريد تعمل على نقل الرسائل بين مصر وأوربا ، ويقوم بها بعض أفراد الجاليات الأوربية .

وقد اشترى اسماعيل مكاتب البريد — التى أنشأها مسيو موتسى أحد أفراد الجالية الأوربية[1] — وذلك فى سنة ١٨٦٥ ، ومن هذا العهد أصبحت إدارة البريد مصلحة حكومية . وقد أبقى اسماعيل مسيو موتسى مديراً للبريد المصرى ثم حل محله مديرون آخرون أجانب . ونظمت مصلحة البريد المصرية ، وفتح ما يقرب من ٢٠٠ مكتب للبريد فى أنحاء القطر المختلفة .

وفيما يلى إحصائية بخطوط السكك الحديدية وخطوط البرق التى تمت فى عهد اسماعيل .

الخطوط الحديدية التى مدت فى عصر اسماعيل

السنة	من	إلى	طول الخط بالكيلو متر
١٨٦٣	سمنود	طنطا	١٧
١٨٦٤	دمنهور	القبارى	١٤
١٨٦٥	بنها	طنطا	٤١
١٨٦٥	كفر الزيات	دمنهور	٤٣
١٨٦٥	القاهرة	سراى القبة	٧
١٨٦٥	«	المحلة	١٣
١٨٦٥	قليوب	القناطر الخيرية	١٠
١٨٦٥	محلة روح	دسوق	٥٢
١٨٦٥	قليوب	الزقازيق	٦٣
١٨٦٥	الزقازيق	المنصورة	٧٠
١٨٦٥	محلة روح	زفتى	٣٢

(١) راجع الأستاذ سامى حسونة فى كتابه « المواصلات والنقل فى مصر » .

السنة	من	إلى	طول الخط بالكيلو متر
١٨٦٦	قليوب	بنها	٣١
١٨٦٦	شبين الكوم	طنطا	٢٨
١٨٦٧	بولاق الدكرور	المنيا	٢٣٨
١٨٦٨	الزقازيق	الاسماعيلية	٧٨
١٨٦٨	نفيشة	السويس	٩١
١٨٦٨	الواسطى	الفيوم	٣٨
١٨٦٩	الفيوم	أبو كساه	٢٤
١٨٦٩	طلخا	دمياط	٦٦
١٨٦٩	أبو كبير	الصالحية	٣٤
١٨٧٠	المنيا	ملوى	٤٨
١٨٧٠	الزقازيق	بنها	٣٩
١٨٧٠	المكس	محاجر الدخيلة	١٦
١٨٧٢	بشتيل	ايتاى البارود	١١٦
١٨٧٢	بولاق الدكرور	بشتيل	٤
١٨٧٢	باب اللوق	حمامات حلوان	٢٥
١٨٧٤	ملوى	أسيوط	٨٢
١٨٧٥	قلين	كفر الشيخ	١٧
١٨٧٦	سيدى جابر	رشيد	٦٦
١٨٧٦	المعمورة	أبو قير	٣

الخطوط البرقية التى أنشئت فى عهد اسماعيل

من	إلى	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
القاهرة	قليوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
«	غزه (فلسطين)	٢	٤٥٥
«	بنها والسويس	١	٢٤٢

من	إلى	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
القاهرة	قليوب والمنصورة	٢	١٥٤
بنها	ميت بره	٢	١٤
«	الزقازيق والسويس	٢	١٩٧
طنطا	طلخا ودمياط	٢	١١٥
«	زفتى	٢	٥٣
«	دسوق	٢	٧٤
«	شبين الكوم	٢	٣٠
الاسماعيلية	بورسعيد	١	٧٤
القنطرة	«	١	٤١
القاهرة	المنيا	٢	٢٧٦
المنيا	أسيوط	٢	١٤٤
أسيوط	قنا	٢	٢٢٥
قنا	أسوان	٢	٢٥٧
«	القصير	٢	١٨٨
أسوان	وادى حلفا	٢	٣٣٧

ويضاف إلى هذه الخطوط ما أنشىء فى عهد سعيد من الخطوط وبيانها كما يلى :

من	إلى	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
القاهرة	الإسكندرية	٦	٢٢٣
«	ضواحيها	٢	٨٠
«	السويس	٤	١٤٤
دمنهور	العطف ورشيد	٢	٩٠

المبحث الثانى : طرق المواصلات الخارجية

وجه إسماعيل عنايته إلى تجديد الأسطول التجارى وتنظيمه كما أصلح ميناء السويس

وميناء الأسكندرية وبذلك أصبح من الممكن زيادة تجارة الصادرات والواردات .

الأسطول التجارى : فأما الأسطول التجارى فقد أنشئت شركة مساهمة للملاحة التجارية سميت « الشركة العزيزية » (نسبة إلى السلطان عبد العزيز سلطان تركيا فى هذا الحين) وقد ساهم فيها بعض أعيان المصريين ، وحلت هذه الشركة محل الشركة المجيدية[1]، التى أنشئت فى عهد سعيد ثم حلتها الحكومة فى أيام إسماعيل وصفت أعمالها وردت قيمة أسهمها إلى أصحابها مقسطة على عشر سنوات . وقد انتفعت الشركة العزيزية بأدوات الشركة المجيدية ومهماتها .

وقد كان الأسطول التجارى الذى تملكه الشركة العزيزية مكوناً من سفن بخارية وشراعية تنتقل بين موانئ البحرين الأبيض والأحمر ، وقد لاقت هذه الشركة نجاحاً كبيراً فى أعمالها حتى صارت منافساً للشركات الملاحية الأجنبية . وكان من هذا أن ابتاع الخديو اسماعيل أسهمها وجعلها إدارة حكومية سميت (مصلحة وابورات البوستة الخديوية) وقد اطرد نجاح وابورات البوسته الخديوية حتى أصبحت تملك ستاً وعشرين باخرة تنقل البضائع والمسافرين والبريد من ثغور مصر وسوريا والأناضول واليونان والحجاز والسودان وتصل إلى زيلع وبربرة[2] .

وقد خصص لبواخر البوسته الخديوية حوض فى الإسكندرية ومصنع من مصانع الترسانة لإصلاحها .

إصلاح الموانىء : وأتم إسماعيل ما بدأه سعيد من إصلاح ميناء السويس ، ففى سنة ١٨٥٦ ابتدأ سعيد فى إنشاء مرفأ جديد وقسمه إلى قسمين : قسم للسفن التجارية وآخر للسفن الحربية وأقيم حاجز لحماية الميناء من الأمواج ، وفوق ذلك بدىء فى إنشاء حوض لإصلاح السفن وتمت هذه الأعمال فى عهد اسماعيل .

وفى سنة ١٨٧١ شرع اسماعيل فى إصلاح ميناء الاسكندرية ، وقد كان يخاف أن تطغى بور سعيد عليها فتسلبها تجارتها ، إلا أن الأسكندرية حافظت على مركزها كأول ميناء تجارى لمصر . ويرجع ذلك على الأخص إلى غنى ظهرها وسهولة اتصالها ببلاد مصر الداخلية . وتتلخص أعمال الإصلاح فى ميناء الاسكندرية فى إقامة حاجز الأمواج لحماية السفن الراسية فى الميناء ، وإنشاء الأرصفة لتسهيل شحن البضائع .

ولتسهيل الملاحة أنشئت فى البحرين الأبيض والأحمر عدة منارات لهداية السفن فى

---

(١) راجع « نشوء مصر الحديثة » لجناب السير . كولفن .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ، وقارن « مصطفى كامل » للأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك .

الليل وحمايتها من الأخطار التى قد تتعرض لها . وبلغ عدد المنارات المنشأة فى هذا العهد ثلاث عشرة منارة : منها سبع فى البحر الأبيض وست فى البحر الأحمر والمحيط الهندى[١] .

المبحث الثالث : قناة السويس

يبلغ طول قناة السويس نحو ١٠٣ أميال وعمقها ٨ أمتار وعرض قاعها ٢٢ متراً . وقد قصرت القناة المسافة بين انجلترا والهند بنحو ٤٠٠٠ ميل ، ولهذا كان من الضرورى أن يعود النقل بين غرب أوروبا والشرق الأقصى عن طريق البحرين الأبيض والأحمر بعد وصلهما بالقناة . ولكن فى السنين الأولى من حفر القناة كانت التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى مناصفة بين الطريقين — طريق السويس وطريق رأس الرجاء الصالح — ذلك بأن كثيراً من السفن كانت لاتزال سفناً شراعية ، والبحر الأحمر منطقة قليلة الرياح لا تصلح كثيراً للملاحة الشراعية .

إلا أنه بعد انتشار الملاحة البخارية أصبحت كل التجارة ، بين أوروبا والشرق الأقصى ، تمر عن طريق السويس ، واقتصر طريق رأس الرجاء الصالح على أن يكون طريق السفن الشراعية وطريق التجارة بين غرب أوروبا وغرب أفريقيا واستراليا[٢] .

وقد كان الغرض الأول من إنشاء القناة هو أن تكون طريقاً للسفن الشراعية ، نظراً لأن السفن البخارية لم يكن من الممكن أن تسير بين غرب أوروبا والهند بتكاليف مناسبة وذلك لاحتياجها لكميات كبيرة من الفحم تجعل ما يتبقى من المكان فيها لشحن البضائع قليلا ، بحيث لا تفى أجور نقل هذه البضائع بتكاليف الوقود اللازم . وقد كان من حسن حظ شركة القناة أن عاصر تاريخ فتحها تقدم فى الآلات البخارية كان من نتيجته توفير نصف الوقود اللازم للبواخر مما جعل من الممكن أن تسير هذه البواخر ذات الآلات الجديدة بين أوربا والهند عن طريق القناة[٣] . ولو أن القناة فتحت فى سنة ١٨٥٢ لكان نصيب مشروعها الفشل المحقق ، إذ أنه لم يكن من الممكن فى هذا الوقت أن تسير البواخر القديمة عن طريقها ، أما السفن الشراعية فكان من الأفضل لها دائماً السير عن طريق رأس الرجاء الصالح ، إذ أن البحر الأحمر كما قدمنا يقع فى منطقة ركود قليلة الرياح .

وكان من أثر القناة فى مصر أنها أحيت ميناء السويس ، وكانت سبباً فى نشأة بورسعيد

---

(١) راجع الأستاذ الدكتور محمد صبرى الصربونى فى كتابه « الأمبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل » .

(٢) راجع ولسون فى كتابه « قناة السويس » .

(٣) قارن محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « قناة السويس » .

والإسماعيلية . ولكن مصر لم تستفد فائدة تذكر بجانب الخسارة التى أصابتها من فتح القناة ، وقد عادت كل الفائدة على التجارة العالمية وعلى شركة القناة نفسها .

ولما كانت شركة قناة السويس هى التى أنشأت القناة فقد أصبح لها الحق فى أن تتقاضى من السفن المارة بها رسوماً . وقد حددت الرسوم فى عقد الامتياز بعشرة فرنكات عن الطن الواحد . وزيدت هذه الرسوم بمقتضى قرارات مؤتمر عقدته الدول فى القسطنطينية بمقدار ٤ فرنكات فى سنة ١٨٧٤ ، حتى تتمكن الشركة من الحصول على أرباح ترفع من سعر أسهمها الذى هبط عن قيمته الاسمية فى هذا العهد . والقناة مفتوحة لمرور البواخر التجارية لجميع الدول بدون تمييز .

وفيما يلى إحصائية [1] بعدد المراكب التى مرت فى قناة السويس وحمولتها والرسوم التى حصلت عليها ومتوسط حمولة السفن المارة فى كل سنة وذلك من أول سنة من افتتاحها حتى آخر عهد اسماعيل .

حركة الملاحة فى قناة السويس

السنة	عدد السفن	حمولة السفن بالطن	رسوم المرور بالفرنكات	متوسط حمولة السفينة
١٨٦٩	١٠	١٠٥٥٧	٥٤٤٦٠	٦٥٧
١٨٧٠	٤٨٦	٦٥٤٩١٥	٥١٥٩٣٢٧	٨٩٨
١٨٧١	٧٦٥	١١٤٢٢٠٠	٨٩٩٣٧٣٢	٥٩٩
١٨٧٢	١٨٠٢	١٧٤٤٤٨١	١٦٤٠٧٥٩١	١٠٧١
١٨٧٣	١١٧٣	٢٠٨٥٠٧٢	٢٢٨٩٧٣١٩	١١٦٦
١٨٧٤	١٢٦٤	٢٤٢٣٦٧٢	٢٤٨٥٩٣٨٣	١٢٩٠
١٨٧٥	١٤٩٤	٢٩٤٠٧٠٨	٢٨٨٨٦٣٠٢	١٢٤٥
١٨٧٦	١٤٥٧	٣٠٧٢١٠٧	٢٩٩٧٤٩٩٨	١٤٣٩
١٨٧٧	١٦٦٢	٣٤١٨٩٤٩	٣٢٧٧٤٣٤٤	١٤١٦
١٨٧٨	١٥٩٣	٣٢٩١٥٣٥	٣١٠٩٨٢٢٩	١٤٢٥
١٨٧٩	١٤٧٧	٣٢٣٦٩٤٢	٢٩٦٨٦٠٦٠	١٥٣٢

(١) آرثر سلفا هويت « امتداد نفوذ مصر » صحيفة ٣٤٧ ، وقارن « قناة السويس » لطلعت حرب باشا .

ومن هذا نرى الزيادة التدريجية فى عدد السفن التى ترجع إلى انتشار السفن البخارية وهى — كما قدمنا — تفضل المرور عن طريق القناة فى حين أن السفن الشراعيـة تفضل طريق رأس الرجاء الصالح . ونلحظ زيادة فى متوسط حمولة السـفن التى ترجع أيضاً إلى انتشار استعمال البخار كقوة محركة فى النقل المائى الخارجى .

وقد كان من تأثير قلة عدد السفن فى السنين الأول من فتح القناة أن قل سعر أسهمها فى السوق ، ثم ما لبث هذا السعر أن ارتفع نظراً لاطراد زيادة الحركة التجارية فى القناة ونظراً لزيادة رسوم المرور — كما قدمنا — ونرى ذلك من الاحصائية التالية[1] .

أسعار أسهم قناة السويس

السنة	سعر السهم بالفرنك	السنة	سعر السهم بالفرنك
١٨٦٩	٥٠٠	١٨٧٥	٦٧٤٫٠٥
١٨٧٠	٢٧٢٫٨٦	١٨٧٦	٧٠١٫٦٣
١٨٧١	٢٠٨٫١٣	١٨٧٧	٦٧٧٫٨٧
١٨٧٢	٣٥٥٫١٣	١٨٧٨	٧٥١٫٧٣
١٨٧٣	٤٣٤٫٩٣	١٨٧٩	٧٢٤٫٤٠
١٨٧٤	٤٢٢٫١٩		

وقد استمرت الأسهم مسعرة بأقل من قيمتها حتى سنة ١٨٧٤ ثم زاد سعرها بعد ذلك نتيجة لزيادة الحركة التجارية وزيادة رسوم المرور ، مما دعا إلى زيادة أرباح الشركة . ولزيادة أرباح الشركة أثرها فى سعر أسهمها فى الأسواق .

المبحث الرابع : استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر

تقدمت الحركة التجارية الخارجية فى مصر فى هذا العهد تقدماً ظاهراً . إلا أن نصيب المصريين من تقدم الحركة كان قليلا ، إذ احتل الأجانب البلاد احتلالاً تجاريا ، ويرجع ذلك إلى ميل الحكومة للأجانب ، وتمتعهم بالامتيازات القضائية والمالية ، مما أعفاهم من التقيد بقوانين البلاد أو الخضوع لها[2] ، ومن الضرائب المفروضة على المصريين ، هذا إلى عدم

(١) راجع « قناة السويس » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا .
(٢) راجع « رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر » لجناب المستر كروتشلى .

إقبال المصريين على التجارة لأسباب دينية منها أن العلماء كانوا ينشرون تعاليم الدين التى تقضى بأن استثمار الاموال فى الشركات ، أو إيداعها فى المصارف بفائدة ، يعتبر محرماً من الوجهة الدينية . وفوق ذلك فقد أدى تقدم المدن الكبيرة وأخذها بأسباب المدنية الاوربية إلى قيام بعض الاعمال ذات المنفعة العامة ، كتوزيع مياه الشرب ، ومد خطوط الترام ، وقد تمكن بعض الممولين من الاجانب من إغراء الحكومة على إعطائهم امتيازات للقيام بهذه الأعمال .

وكان من نتيجة ذلك أن استغل الأجانب مرافق التجارة الداخلية والخارجية ، إذ أن معظم تجارة الصادرات والواردات كانت تتم على أيديهم . وأنشأوا الشركات والمصارف ، فحرم المصريون من مورد من أهم موارد الثروة فى بلادهم .

وفيما يلى إحصائية بعدد الشركات ومقدار رؤوس أموالها الاسمية .

الشركات التى أنشئت فى عهد اسماعيل ورؤوس أموالها

السنة	عدد الشركات	رأس المال الاسمى بالجهات المصرية
١٨٦٤	١	١٤٦٢٥٠٠
١٨٦٥	١	٣٤٠٠٠٠
١٨٦٦	١	٢٤٠٠٠
١٨٧٠	٢	٥٠٠٠٠
١٨٧٨	١	٢٩٠٠٠
١٨٧٩	٢	٧٨٠٠٠٠
المجموع	٨	٢٦٨٥٥٠٠

وكانت أهم هذه الشركات إما مصارف وإما شركات تقوم بأعمال ذات منفعة عامة وفيما يلى أمثلة لها :

بعض الشركات الأجنبية فى عصر اسماعيل

سنة التأسيس	محل الاكتتاب	اسم الشركة
١٨٦٤	إنجلترا	البنك المصرى الإنجليزى
١٨٦٥	فرنسا	الشركة المساهمة لمياه القاهرة
١٨٧٩	مصر	شركة مياه الإسكندرية المحدودة

وبهذا يبلغ عدد الشركات المنشأة فى عهدى سعيد[١] واسماعيل ١٥ شركة ويبلغ رأس مالها الاسمى ١٢٠٣٤٥٠٠ من الجنيهات ، وإذا استبعدنا رأس مال شركة قناة السويس (وقدره ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه) كان الباقى ٤٠٣٤٥٠٠ جنيهاً ، فإذا احتسبنا أرباحاً بمعدل ٥ ٪ سنوياً على هذا المبلغ (وهو أقل ما يمكن تقديره) كان مايخرج من مصر سنوياً ، فى هذا العهد ، أرباحاً لرؤوس الأموال الأجنبية ، ٢٠١٧٢٥ جنيهاً . ولم تكن مصر تستفيد من المشروعات التى قامت بها الشركات الأجنبية شيئاً يعوض هذا المبلغ . وإنما عادت فائدة الشركات على مساهميها والمنتفعين منها من الأجانب القاطنين فى مصر .

المبحث الخامس : التجارة الخارجية

زادت صادرات مصر ووارداتها زيادة تدريجية من نهاية حكم محمد على إلى أواخر حكم اسماعيل حتى إنه فى بحر خمس وعشرين سنة زادت الصادرات بحوالى ستة أضعاف وزادت الواردات بحوالى أربعة أضعاف كما يؤخذ من الإحصاء التالى[١] .

---

(١) راجع عهد سعيد باشا من هذا الكتاب .

(٢) راجع اللورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » وقارن مذكرات المستر كريج لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق المصرية .

حركة التجارة الخارجية من نهاية حكم محمد على إلى أواخر عصر إسماعيل[1].

السنة	الصادرات بآلاف الجنيهات	الواردات بآلاف الجنيهات	الميزان التجارى بآلاف الجنيهات
١٨٥٠	٢٠٤٣	١٦٢١	+ ٤٢٢
١٨٥١	٢١٥٥	١٨٦١	+ ٢٩٤
١٨٥٢	٢٢٧٠	١٥٧٥	+ ٦٩٥
١٨٥٣	١٨٤٨	٢٠٠١	— ١٥٣
١٨٥٤	٢٠٨٧	٥١٤١	— ٣٠٥٤
١٨٥٥	٣٢٨٦	٢٥٢٧	+ ٧٥٩
١٨٥٦	٤٠٢٩	٢٥٦٨	+ ١٤٦١
١٨٥٧	٣١٠٤	٣١٤٩	— ٤٥
١٨٥٨	٢٥٣٣	٢٧١٥	— ١٨٢
١٨٥٩	٢٥٦٥	٢٤٩٤	+ ٧١
١٨٦٠	٢٥٣٥	٢٦٠٤	» ٦٩
١٨٦١	٣٤٢٢	٢٥٦٨	» ٨٥٤
١٨٦٢	٤٤٥٤	١٩٩١	» ٢٤٦٣
١٨٦٣	٩٠١٤	٣٠٦٣	» ٥٩٥١
١٨٦٤	١٤٤١٦	٥٢٩١	» ٩١٢٥
١٨٦٥	١٣٠٤٥	٥٧٥٣	» ٧٢٩٢
١٨٦٦	٩٧٢٣	٤٦٦٢	» ٥٠٦١
١٨٦٧	٨٦٢٣	٤٣٩٩	» ٤٢٢٤
١٨٦٨	٨٠٩٤	٣٥٨٢	» ٤٥١٢
١٨٦٩	٩٠٨٩	٤٠٢١	» ٥٠٦٨
١٨٧٠	٨٦٨٠	٤٥٠٢	» ٤١٧٨
١٨٧١	١٠١٩٢	٤٥١٢	» ٥٦٨٠
١٨٧٢	١٣٣١٧	٥٠٠٥	» ٨٣١٢
١٨٧٣	١٤٢٠٨	٦١٢٧	» ٨٠٨١
١٨٧٤	١٤٨٠١	٥٣٢٢	» ٩٤٧٩
١٨٧٥	١٢٧٣٠	٥٦٩٤	» ٧٠٣٦

(١) ماك كاين « مصر كما هى » صحيفة ٤٧٥ .

ومن الغريب أن الميزان التجارى كان دائماً فى صالح القطر المصرى[١] ، إذ أنه كان من المفروض أن تزيد الواردات على الصادرات فى الفترة التى استدانت مصر فيها من الخارج ، على أن تعود الصادرات إلى الزيادة فى وقت تسديد أقساط الديون وفوائدها . وهذه الظاهرة تدلنا على أن كثيراً من الأموال التى استدانها الخديوى صرفت فى الخارج قبل وصولها إلى مصر ، ومن أمثلة ذلك ما كانت مصر تدفعه من الهدايا والرشاوى لرجال الباب العالى ، والتعويض الذى دفعته لشركة قناة السويس ، كما تدلنا على أن كثيراً من الأموال التى صرفت فى مصر استولى عليها الأجانب والشركات الأجنبية . وفوق ذلك فان الديون الحقيقية كانت أقل بكثير من قيمة الديون الاسمية نظراً لأن معظم سندات القروض كانت تصدر بخصم أى بأقل من قيمتها الاسمية .

ويلاحظ زيادة الصادرات زيادة مفاجئة فى سنة ١٨٦٣ والسنين التى تلتها ، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار القطن فى هذا الوقت ، وقد هبطت الصادرات بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (فى سنة ١٨٦٥) نظراً لاتجاه أسعار القطن إلى العودة إلى مستواها العادى . ولكنها عادت إلى الارتفاع مرة أخرى نتيجة للزيادة فى محصول القطن التى استمرت بالرغم من انخفاض أسعاره . وترجع زيادة المحصول إلى زيادة متوسط محصول الفدان نتيجة لتقدم زراعته والعناية بها أثناء ارتفاع الأسعار[٢] .

الصادرات والواردات :

كانت أهم الصادرات فى هذا العهد القطن والبذرة والمواد الغذائية والعقاقير والعطور ومواد الصباغة والمنسوجات .

أما الواردات فكان أهمها المنسوجات والمواد الغذائية والعقاقير والعطور ومواد إلى البناء والوقود .

وفيما يلى بيان[٣] يمكننا أن نتبين منه أهمية كل قسم من أقسام الصادرات والواردات مجموع الصادرات ومجموع الواردات وذلك فى سنة ١٨٧٠ .

---

(١) قارن تود فى كتابه « الاقتصاد السياسى » للطلبة المصريين .

(٢) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » .

(٣) تقرير لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦ .

الصادرات	النسبة المئوية	الواردات	النسبة المئوية
قطن وبذرة	٧٢	منسوجات	٣١
مواد غذائية	١ر١٩	مواد غذائية	١٥
عقاقير وعطور ومواد صباغة	٣ر٤	عقاقير وعطور	٢
منسوجات	٧ر	مواد البناء	١٠
محاصيل صناعية أخرى	٢ر	وقود	٦
بضائع أخرى	٣ر٧	محاصيل صناعية أخرى	١٣
		بضائع أخرى	٢٣
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

ومن ذلك ترى أهمية القطن فى تجارة الصادرات وأهمية المنسوجات فى تجارة الواردات

الفصل العاشر

الإدارة المالية

١ — الديون — أنواع الديون — نشأة الدين المصرى — الأغراض التى صرفت فيها القروض ٢ — الديون الخارجية ٣ — الديون الداخلية — المقابلة — الرزنامة ٤ — ارتباك المالية وتقرير كيف ٥ — التوقف عن الدفع — توحيد الدين — صندوق الدين — لجنة جوش وجوبير وتوحيد الدين — المراقبة الثنائية ٦ — سوء الحالة ولجنة التحقيق — بيع أسهم القناة — نتائج الدين المصرى فى عهد اسماعيل

لم تعتمد الحكومة فى ذلك العهد — شأنها فى العهود السابقة — اعتماداً كبيراً على الضرائب ، للحصول على الأموال اللازمة لها ، كما أنها لم تعتمد على إنشاء بنك مركزى والاعتماد عليه فى إصدار القرض اللازم لحاجاتها الملحة فى هذا العهد[1] ، وإنما لجأت إلى

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث نشرح الحالة الصناعية المصرية فى هذا العهد ومركز الديون منها .

الاستدانة وتوسعت فيها إلى أقصى الحدود ، كما لجأت إلى بيع أسهم قناة السويس . وسوف نتكلم على الديون وبيع أسهم القناة ، ثم نتكلم بعد ذلك على أنظمة الضرائب والإدارة المالية .

المبحث الأول : الديون

الضريبة أهم مورد لدخل الحكومة فى العصور الحديثة ، ولكن حصيلة الضرائب لاتكفى أحيانا لسد المصروفات العامة اللازمة فى سنة من السنين . وقد لايكون من الممكن فرض ضرائب جديدة لأنها ترهق الأهالى وفى هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاستدانة[1]

وتنشأ الديون عادة وقت الحاجة إلى الحصول على مبالغ كبيرة من النقود . ويحدث هذا إذا زادت المصروفات أو قلت الإيرادات عما كانتا عليه فى السنين السالفة . وقد تضطر الحكومة للاستدانة فى حالة الحاجة إلى الصرف على منشآت ذات منفعة عامة : كانشاء الطرق أو مد الخطوط الحديدية أو شق الترع أو إنشاء القناطر والجسور ، أو للانفاق على حرب غير منتظرة للدفاع عن البلاد ، أو لسد عجز فى ميزانية الدولة إذا قلت الإيرادات عن المصروفات لسبب غير منتظر كالعجز عن تحصيل كل الضرائب بسبب انتشار وباء زراعى أو حدوث فيضان يجعل دافعى الضرائب غير قادرين على دفعها .

ويستحسن دائما ألا تستدين الحكومة وأن تكفى المصروفات من الإيرادات مالم يكن الغرض من الدين الصرف على عمل من الأعمال التى تزيد من إيرادات الحكومة فى المستقبل وتمكنها من دفع فوائد الديون وأقساطها . وتبرر استدانة الحكومة للصرف على حرب غير منتظرة الوقوع وذلك للدفاع عن كيان البلاد السياسى والاقتصادى . ولكن لاتبرر الاستدانة مطلقا للانفاق على مرافق تخرج من عداد الضروريات وتدخل ضمن الكماليات كتجميل المدن وإقامة الأعياد والحفلات وما اليها .

أنواع الديون :

وحين تستدين الحكومة فهى إما أن تلجأ إلى الاستدانة من الأهالى أو الممولين فى داخل البلاد ، ويعتبر الدين فى هذه الحالة من « الديون الداخلية » وإما أن تستدين من الممولين فى البلاد الأجنبية ، ويعتبر الدين حينئذ من « الديون الخارجية » .

ويحسن ألا تلجأ الحكومة إلى الديون الخارجية مالم تكن متأكدة أن مثل هذا

---

(١) راجع ادامز فى كتابه القيم « الديون العامة » حيث يشرح مركز الديون من السياسة العامة .

العمل لا يؤثر بحال على مقدار سيادتها ونفوذها من الوجهتين السياسية والاقتصادية[١] .

وقد تقترض الحكومة مبلغاً معيناً بفائدة معينة على أن يستهلك الدين على عدد من السنين ، ومثل هذه القروض يسمى « الديون الثابتة » . وقد تكلف الحكومة بعض الأفراد أو الشركات بالقيام بعمل من الأعمال نظير مبلغ من المال ثم لا تتمكن الحكومة من دفع هذا المبلغ فوراً فيبقى ديناً عليها ، ومثل هذه الديون تسمى « الديون السائرة » .

وفى حالة حاجة الحكومة لنقود لفترة قصيرة من الزمن تصدر فى العادة « بونات » كل « بون » بقيمة اسمية معينة وتبيع هذه البونات بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية بمقدار يعادل فائدة المبلغ المدفوع حتى ميعاد استحقاق البونات . وتدخل البونات أيضاً ضمن الديون السائرة[٢] .

وتتميز الديون السائرة عن الديون الثابتة بأن الأولى قصيرة الأجل كبيرة الفائدة وتقوم بسداد حاجات مؤقتة ومستعجلة .

أما الديون الثابتة فتكون عادة لمدد طويلة وبفوائد صغيرة وتتكون من توحيد الديون السائرة إذا تعددت وصعب سدادها .

وقد تكون القروض اختيارية يساهم فيها من يريد ، كما قد تكون إجبارية تجبر الحكومة أفراد الشعب على دفعها ؛ وتعتبر مثل هذه الديون شبيهة بالضرائب ، فى أن الناس يجبرون على دفعها ولكنها تختلف عنها فى أن الحكومة تتعهد بردها فى زمن مقبل[٣] .

وفى العادة تعطى الحكومة مستندات بالديون الثابتة تسمى « سندات » لكل منها قيمة معينة — خمسون جنيهاً أو مائة جنيه مثلا — وتسمى هذه القيمة « القيمة الاسمية » للسند ، وتدفع الحكومة فوائد محدودة لأصحاب السندات فى فترات دورية وتستهلك كل سنة جزءاً من السندات بأن تستردها وتدفع قيمتها لحامليها .

وإن كانت الحكومة تقدر عدم إقبال الجمهور على شراء سنداتها فهى — لكى تشجع أفراد هذا الجمهور على الشراء — تبيع السندات بمبلغ يقل عن قيمتها الاسمية ، كأن يباع السند ذو المائة جنيه بثمانية وتسعين جنيهاً أو بسبعة وتسعين مثلا :

---

(١) راجع أدامز « الديون العامة » صفحة ٢٤ .

(٢) راجع فون ميزاس « الأموال الائتمانية والأموال الإلزامية » صفحة ٥٩ من كتاب « نظريات النقود والائتمان » وقارن مذكرات عبد الوهاب باشا عن « المالية العامة » .

(٣) راجع مذكرات الأستاذ كريج عن « المالية العامة والميزانية » لطلبة الدراسات العالية فى كلية الحقوق المصرية .

نشأة الدين المصرى :

نشأ الدين المصرى كله تقريباً بين سنة ١٨٦٢ (فى عهد سعيد) وسنة ١٨٧٣ (فى عهد إسماعيل) وكانت قيمة الدين الأول حوالى ٣ ملايين جنيه بفائدة سنوية ٧ ٪ ويستهلك على ٣٠ سنة . وأنشئت ديون أخرى حتى كانت سنة ١٨٧٣ حين أصدر إسماعيل قرضاً قيمته الاسمية ٣٢ مليون جنيه بفائدة سنوية ٧ ٪ ويستهلك أيضاً فى بحر ٣٠ سنة . وقد وصل من هذا القرض إلى خزينة الحكومة مبلغ ١١ مليون جنيه فقط . أما الباقى وقدره ٢١ مليون جنيه فقد ضاع فى تسديد ديون أخرى وفى السمسرة والمصروفات وما إليها[1] .

وفيما يلى إحصائية بديون مصر الثابتة فى عهدى سعيد وإسماعيل مرتبة حسب تواريخ عقدها ، وبها مصدر كل قرض ، وقيمته الاسمية وسعر الإصدار وسعر الفائدة الاسمى ومدة القرض .

دين مصر العام الثابت[2]

السنة	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	سعر الإصدار	الفوائد ٪	لمدة سنة	البنك	مكان الإصدار
١٨٦٢	٣٢٩٢٨٠٠	٢٦٤٠٠٠٠	٨٢٫٥	٧	٣٠	فرهلنج وجوشن	لندن
١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠	٤٨٦٤٠٠٠	٩٣	٧	١٥	« «	«
١٨٦٥	٣٣٨٧٣٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٩٠	٧	١٥	إنجلو اجبشيان	« وباريس
١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠٠	٩٢	٧	١٠	فرهنلج وجوشن	«
١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	٩٠	٩	١٥	البنك العثمانى	« «
١٨٦٨	١١٨٩٠٠٠٠	٧١٩٣٠٠٠	٧٥	٧	٣٠	الشركة العامة المصرية	« « واسكندرية
١٨٧٠	٧١٤٢٨٦٠	٥٠٠٠٠٠٠	٧٥	٧	٢٠	الفرنسى المصرى	لندن وباريس
١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠٠٠	١٩٩٧٣٠٠٠	٧٠	٧	٣٠	أوبنهيم	« «
المجموع	٦٨٤٩٧١٦٠	٤٥٧٦٠٠٠٠					

هذا إلى جانب الديون السائرة التى بلغت حوالى ٢٣ مليون جنيه فى سنة ١٨٧٦ .

(١) راجع كروتشلى فى كتابه « رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر » .

(٢) راجع جون تود « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » صفحة ٢٧٠ .

وجزء كبير من هذه الديون يعتبر ضمن الديون الخارجية إذ أنها نشأت نتيجة لخدمات أو سلع أجنبية .

ومن هذا نرى أن الديون التى تصل إلى حوالى ١٠٠ مليون جنيه ، فى بحر اثنتى عشرة سنة ، فى بلد لم تتعد ميزانيته ٥ر١٠ مليون جنيه ، فى أقصى سنى الرواج فى هذا العهد ، نقول إن هذه الديون لا يمكن أن تجد ما يبررها حتى ولو كانت كل الأغراض التى صرفت فيها مفيدة . هذا إلى أن سعر الفائدة الذى يتراوح بين ٧ ٪ ، ٩ ٪ يعتبر سعراً عالياً لاقراض حكومة من الحكومات . وقد كانت السندات تصدر بخصم مما كان يرفع سعر الفائدة الحقيقية إلى نحو ١٠ ٪[١] .

الأغراض التى صرفت فيها القروض :

كان الغرض من الاستدانة الصرف على المنشآت العامة وإنشاء القصور والصرف على ولائم الخديوى وحفلاته وهداياه لرجال الحكومة التركية ، وإصلاح أراضى مزارعه . ويمكننا تلخيص الديون والأغراض التى صرفت فيها فيما يلى :

الصرف على قناة السويس	١٦	مليون جنيه
الصرف على الأعمال العامة	٤٠	» »
الخسارة فى إصدار القروض	٢٢	» »
قروض لا تعرف الأغراض التى صرفت فيها	٢٠	» »
ويكون المجموع[٢]	٩٨	» »

ومن هذا يتبين جلياً أن سياسة الحكومة فى الاقتراض كانت سياسة خاطئة جداً ، فإن أغلبية القروض صرفت على أعمال لا تقتضيها الضرورة ، كالحصول على الفرمانات من الباب العالى وإقامة الحفلات وإنشاء القصور وما إلى ذلك من الأعمال ، التى لا تأتى بأى إيراد يمكن أن تسدد منه فوائد الديون وأقساطها ، كما أن جزءاً كبيراً من المبالغ المقترضة ضاع كمصروفات على عقد القروض . ولم تستفد مصر إلا بأقل من نصف المبالغ المقترضة. وهذا هو ما صرف على الأعمال العامة على الوجه الآتى[٣] :

---

(١) راجع أدامز « الديون العامة » صفحة ٧١ .

(٢) ج . كريج « مذكرات فى الإدارة والمالية فى مصر » .

(٣) مولول « المجلة العصرية — اكتوبر سنة ١٨٨٠ » .

الأعمال	المبلغ بالجنيه	ملاحظات
الترع	١٢٦٠٠٠٠٠	٨٤٠٠ ميل بمعدل ١٥٠٠ جنيه للميل
الكبارى	٢١٥٠٠٠٠	٤٣٠ جسراً بمعدل ٥٠٠٠ جنيه لكل
مصانع السكر	٦١٠٠٠٠٠	٦٤ مصنعاً كاملة الآلات والأدوات
ميناء الإسكندرية	٢٥٤٢٠٠٠	عقد المقاولين جرينفلد وإليوت وشركاهم
« السويس	١٤٠٠٠٠٠	« إخوان دوسالد
مياه الإسكندرية	٢٠٠٠٠٠	« نقابة باريس
السكك الحديدية	١٣٣٦١٠٠٠	٩١٠ ميل جديدة
الخطوط البرقية	٨٥٣٠٠٠	٥٢٠٠ ميل جديدة
المنارات	١٨٨٠٠٠	١٥ منارة فى البحر الأبيض والبحر الأحمر
المجموع	٣٩٣٩٤٠٠٠	

المبحث الثانى : الديون الخارجية

سوف نعرض الآن القروض الخارجية قرضاً قرضاً حتى يمكننا أن نلم بالظروف التى استدعت الاستدانة .

(١) قرض ١٨٦٤ (٢٤ سبتمبر) : فى هذه السنة أصاب المواشى طاعون بقرى استدعى أن تمد الحكومة يد المساعدة للفلاحين لتعويضهم عن مواشيهم . غير أننا لو تصفحنا ميزانية هذا العام لما وجدنا ما أنفق على مقاومة الطاعون البقرى وتعويض الفلاحين يزيد عن ١٣٥٠٠٠ جنيه من قيمة القرض البالغ أكثر من ٥ ملايين جنيه . وقد رهن إسماعيل ضرائب أطيان الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد الأقساط .

(٢) قرض ١٨٦٥ : أصابت البلاد أزمة مالية بعد هبوط أسعار القطن ، نتيجة لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى أوائل هذا العام ، مما كان من آثاره إقبال الأهلين على الاستدانة من المرابين . وقد حصرت الحكومة ديون الأفراد وحلّت فيها محل الدائنين على أن تقسطها على ٧ سنوات بفائدة ٧ ٪ وبلغ المبلغ المخصص لهذا الغرض ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه من قيمة القرض التى تربى على ٣ ملايين جنيه .

ويسمى هذا القرض (دين الدائرة السنية الأول) لأن إسماعيل رهن فى سبيل الحصول عليه ٣٦٥٠٠٠ فدان من أملاكه الخاصة .

(٣) قرض ١٨٦٦ : كان ينافس إسماعيل على عرش البلاد — طبقاً لنظام الوراثة القديم — الأميران مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم . وقد أراد إسماعيل أن يتخلص من منافستهما فاشترى أملاكهما ، وفى هذا العام صدر فرمان تغيير نظام الوراثة . ومن المنافع التى حصل عليها إسماعيل من قرض ١٨٦٦ دفع قيمة الهدايا[١] التى أرسلها للسلطان العثمانى ورجال حكومته كما دفع جزءاً من ثمن[٢] أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم التى اشتراها بالتقسيط .

(٤) قرض ١٨٦٧ : بلغت الديون السائرة حتى هذا الحين نحو ١٠ ملايين جنيه . وقد كان الغرض من هذا القرض توحيد الديون السائرة ولكنه لم يستعمل فى الغرض الذى عقد من أجله ، بل صرف فى بناء الأوبرا وميدان سباق الخيل وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران وغيرها[٣] .

(٥) قرض ١٨٦٨ : فى سنة ١٨٦٧ أقيم معرض فى باريس اشترك فيه اسماعيل وفى نفس السنة صدر الفرمان الذى منح إسماعيل بمقتضاه لقب خديوى ، وفوق ذلك فانه فى سنة ١٨٦٨ كان الاستعداد لحفلات قناة السويس ، قائما على قدم وساق ، ولسد نفقات هذه الأبواب الثلاثة عقد هذا القرض . وكان أهم ما خصص لسد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك .

(٦) قرض ١٨٧٠ : يسمى هذا القرض «دين الدائرة السنية الثانى» ذلك بأن اسماعيل عقده بضمان أراضيه الخاصة لسد النفقات التى استلزمها إنشاء مصانع السكر ومد الطرق الزراعية فى أراضيه التى خصصت لزراعة القصب .

(٧) قرض ١٨٧٣ : قيمة هذا القرض الاسمية ٣٢ مليون جنيه وكان الغرض منه تسديد الديون السائرة . وقد بلغت المبالغ التى دخلت خزينة الحكومة من هذا الدين ١١ مليون جنيه أما الباقى فقد ضاع فى نفقات الأصدار والسمسرة والتكاليف الأخرى وتسديد بعض الديون السائرة[٤] .

وقد رهنت الحكومة مقابل هذا الدين إيرادات السكك الحديدية والضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وعوائد الملح وجزءاً من إيرادات المقابلة .

المبحث الثالث : الديون الداخلية

ولم يقتصر اسماعيل على الاقتراض من البيوت المالية الأجنبية ، ولكنه لجأ — حين أعوزه

(١) تقدر هذه الهدايا بحوالى ٣ ملايين جنيه .

(٢) اشترى إسماعيل أملاك الأمير عبد الحليم بمبلغ ٠٠٠ر٢٠٠ر١ جنيه وأملاك الأمير فاضل بمبلغ ٠٠٠ر٠٨٠ر٢ جنيه ويقدر الثمن الكلى بمبلغ ٠٠٠ر٢٨٠ر٣ جنيه .

(٣) راجع « تاريخ مصر الحديث » للأستاذ عمر بك الإسكندرى والدكتور سليم بك حسن .

(٤) راجع « عصر اسماعيل » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى وأيضاً كتابه « الحركة القومية » .

المال — إلى الحصول عليه بأية سبيل ، فأصدر لائحة المقابلة وسندات الرزنامة ويعتبر الدينان اللذان ترتبا على هذا أهم الديون الداخلية .

المقابلة

فى سنة ١٨٧٠ قامت الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا وأدى هذا إلى اضطراب الأسواق المالية فى أوربا . وفى مثل هذه الحال لا يكون من اليسير الحصول على قروض من البيوت المالية ، فابتدع وزير المالية فى هذا العهد (اسماعيل صديق المعروف بالمفتش) طريقة للحصول على المال من الزراع . وبهذا صدر قانون المقابلة ، فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ .

وأساس هذا القانون أن وزير المالية قدر أن الدين العام يوازى ١٢ مثلا للضرائب العقارية السنوية ، فإذا خصص ضعف هذه الضرائب لتسديد الدين لمدة ست سنوات كانت النتيجة أن تتمكن مصر من تسديد دينها العام .

ويتلخص قانون المقابلة فيما يلى :

(١) يدفع مالك الأرض الضريبة السنوية العادية على أرضه .

(٢) ويدفع ستة أمثال هذه الضريبة دفعة واحدة أو على ستة أقساط على الأكثر على أن يحسب له فوائد ٨½ ٪ على المبالغ التى يدفعها مقدما .

(٣) وبذلك تخفض له الحكومة نصف الضريبة السنوية إلى الأبد .

ويعنى هذا أن تنزل الحكومة عن نصف ضريبة الأراضى باستمرار مقابل الحصول على مبلغ يساوى ستة أمثال الضريبة . وقد كانت ضريبة الأراضى تقدر — فى ميزانية ١٨٧١ — بمبلغ ٤٫٥ مليون جنيه ؛ فكأن الحكومة أرادت أن تحصل على مبلغ ٢٧ مليون جنيه مقابل أن تتنازل سنوياً عن ٢٫٢٥ مليون جنيه ، أو بمعنى آخر أنها أرادت أن تحصل على قرض دائم مقداره ٢٧ مليون جنيه بفائدة سنوية معدلها ٨½ ٪ ولا يمكن انتقاد الأساس الذى قامت عليه المقابلة إذ أن الحكومة كانت تستدين من الخارج بسعر أكثر ارتفاعاً . ولكن الذى يؤخذ على الحكومة فى هذا ، هو أنها حرمت نفسها من حقها فى زيادة الضرائب على الأراضى التى دفعت عنها المقابلة فى المستقبل ، وفوق هذا فإن المبالغ التى حصلت من المقابلة (وقدرها ١٣٫٥ مليون جنيه حتى آخر سنة ١٨٧٧) لم تستعمل فى تسديد الديون الخارجية كما كان المفروض[1] .

(١) فى مايو ١٨٧٦ وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتاً ووعدت الحكومة بإما برد ما حصلته من أصحابها أو تخفيض الضريبة تخفيضاً تعوض عنهم الخسارة ولكن مرسوم ١٨ نوفمبر من نفس السنة أعاد العمل بالمقابلة لأن الحكومة لم تتمكن من تعويض الأهالى .

الرزنامة :

كانت توجد فى هذا العهد مصلحة تدعى « الرزنامة » تودع فيها أموال المستحقين على أن ترتب لهم فى مقابلها معاشات . وفى سنة ١٨٧٤ فكر إسماعيل صديق ، وزير المالية ، فى طريقة جديدة للحصول على الأموال بأن أصدرت الرزنامة سندات ، يبلغ مجموع قيمتها الاسمية حوالى ٥ ملايين جنيه ، ويتراوح سعر السند منها بين جنيهين ونصف وخمسة جنيهات بفائدة ٩ ٪ وعرضت هذه السندات على الجمهور ، ولكنها لم تلق رواجاً نظراً لارتباك حالة الدولة المالية . ومع ذلك فقد أجبرت الحكومة كثيراً من الأفراد على شراء ما قيمته ٣٣٢٧٠٠٠ جنيه من هذه السندات ، غير أن ما دخل الخزينة العامة منها لا يتعدى ١٨٧٨٠٠٠ جنيه أما الباقى فقد ضاع فى نفقات التوزيع[١] .

المبحث الرابع : ارتباك الحالة المالية وتقرير كيف

أصبحت الفوائد على الدين المصرى تبلغ نحو ٦ ملايين جنيه سنوياً . وكان هذا أكثر مما يمكن أن تتحمله ميزانية[٢] البلاد فى هذا العهد ، وكان أن ارتبكت المالية المصرية .

وفى سنة ١٨٧٥ طلب إسماعيل من الحكومة الإنجليزية أن ترسل له خبيراً مالياً ليساعده على إصلاح الحالة ، فأرسلت إنجلترا لجنة من أربعة من موظفيها برياسة مستر كيف أحد كبار الماليين الإنجليز . وقد جاءت هذه البعثة إلى مصر فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، ودرست مالية الحكومة ، ووضعت عنها تقريراً رفعته إلى الوزارة البريطانية .

وقد عرض فى التقرير سوء الحالة ، كما عرضت بعض اقتراحات لإصلاح المالية ، منها أن تنشأ مراقبة مالية للحكومة المصرية يرأسها موظف إنجليزى . ولكن إسماعيل رفض الأخذ بهذه الاقتراحات إذ أنه رأى أن إنجلترا استغلت طلبه إرسال الخبير الإنجليزى ومهدت به لتدخلها فى شئون البلاد . ولما رأت فرنسا ما تفعله إنجلترا أرسلت هى الأخرى لاسماعيل أحد موظفيها (مسيو فيليه) ليعاونه على تنظيم المالية المصرية ، وقد ابتدأ إسماعيل يأخذ بآراء الخبير الفرنسى ، فما كان من الحكومة الإنجليزية إلا أن أوعزت إلى أحد النواب أن يسأل فى البرلمان الانجليزى عن موعد نشر « تقرير لجنة كيف » فكانت إجابة « دزرائيلى » رئيس الوزارة على هذا : أنه لا يمانع فى نشر التقرير ، وإنما إسماعيل هو الذى

---

(١) راجع تود فى كتابه « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » .

(٢) بلغت الإيرادات فى ميزانية سنة ١٨٧٥ مبلغ ١٠,٥٤٢,٤٦٨ جنيهاً وهو أقصى حد بلغته الإيرادات فى عهد إسماعيل .

يعارض فى هذا . وأدت الإجابة على هذا النحو إلى هبوط أسعار السندات المصرية هبوطاً عظيما فى الأسواق المالية ، لأنها أشارت من طرف خفى إلى سوء حالة البلاد وصورتها بهذه الإشارة فى حالة أسوأ بكثير من الحقيقة .

ولم يكن من حق لجنة كيف أن تقدم تقريرها للحكومة الإنجليزية ، كما لم يكن من حق الحكومة الإنجليزية أن تنشر هذا التقرير أو تتحدث عنه ، إذ أن لجنة كيف أرسلت بناء على طلب إسماعيل ، وكان من المفروض أن تقدم تقريرها إليه . وقد كان غرض إسماعيل من طلب الخبير الإنجليزى هو أن يغريه بكتابة تقرير فى مصلحة المالية المصرية حتى يتمكن من أن يعقد قروضاً جديدة ، ولكن جاءت النتيجة عكسية . ذلك بأن إنجلترا أرادت أن تبالغ فى تصوير الارتباك المالى حتى تتاح لها فرصة التدخل فى الشئون المصرية ، بدليل أن الخديوى حين طلب نشر التقرير ماطلت الحكومة الانجليزية فى نشره ، ولم يكن لإعلان التقرير بعدئذ أقل تأثير فى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه[1] . فسأل أحد النواب فى مجلس العموم البريطانى عن السبب الذى من أجله لم ينشر التقرير ، فكان رد الوزارة الانجليزية أنها لا ترى مانعاً لديها من نشره سوى أن إسماعيل باشا نفسه يعارض فى ذلك . ولا شك أن مثل هذا التصريح كان له أثره النفسانى فى سوق الأوراق المالية ، وعندئذ أبرق اسماعيل باشا إلى إنجلترا بنشر التقرير .

المبحث الخامس : التوقف عن الدفع

وسارت الحال من سيء إلى أسوأ حتى اضطر الخديوى فى ١٨ ابريل سنة ١٨٧٦ لإيقاف دفع أقساط الديون وفوائدها مؤقتاً ، وقيل أن اسماعيل لم يجد مفراً من اعلان الافلاس إذ أصدر دكريتو فى ٧ ابريل بتوقف الدفع . وكان من هذا أن ذعر الدائنون الأوربيون فأصدر إسماعيل ، فى ٧ مايو من نفس السنة ، مرسومين :

أولهما : بتوحيد ديون مصر العامة وديون الدائرة السنية وجعلها ديناً واحداً مقداره ٩٠ مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ لمدة ٦٥ سنة وخصص لهذا الغرض ضرائب أربع مديريات ، وغير ذلك من الإيرادات الأخرى سوى إيراد الدائرة السنية .

---

(١) لما وصل المستر ريفرس ولسن أخذ ينصح الخديوى بإنشاء الرقابة المالية التى أشار إليها التقرير ، ولكن الخديوى لم يصغ إلى هذه النصيحة ووافق على المشروع الذى عرضه عليه الفرنسيون ، وهو يقضى بإنشاء هيئة دولية تختص بأمور الدين فتسلم إليها الإيرادات اللازمة لدفع الأقساط والفوائد ، وفى الوقت نفسه اقترحوا توحيد جميع الديون السائرة والثابتة . ولكن هذا المشروع لم يعجب إنجلترا بطبيعة الحال خصوصاً وأنها رأت أن أكثر الفائدة ستعود على أصحاب الدين السائر وجلهم من الفرنسيين .

وثانيهما : بإنشاء صندوق الدين .

توحيد الديون :

أما المرسوم الأول فيقضى بتوحيد ديون الحكومة والدائرة السنية ، وجعلها ديناً واحداً مقداره ٩٠ مليون جنيه بفائدة ٧٪ بأقساط نصف سنوية ، على أن تستبدل سندات الدين على الطريقة الآتية :

(١) ديون سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ تستبدل سنداتها بسندات جديدة بقيمتها الاسمية .

(٢) ديون سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ تستبدل سنداتها بسندات جديدة بمعدل ٩٥ ٪ من قيمتها الاسمية .

(٣) الديون السائرة تستبدل سنداتها بسندات جديدة بمعدل ٨٠ ٪ من قيمتها الاسمية .

صندوق الدين :

وتنفيذاً للمرسوم الثانى[1] أنشئت إدارة خاصة بالدين سميت « صندوق الدين المصرى العام » وعينت كل من إيطاليا وفرنسا والنمسا مندوباً عنها ، وامتنعت إنجلترا عن تعيين مندوبها. ويتلخص عمل صندوق الدين فى تسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها وتوزيع هذه المبالغ على الدائنين .

وقد خصص لصندوق الدين إيراد مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوايد الدخولية فى القاهرة والإسكندرية ، والضرائب الجركية ، وإيرادات السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، ومصايد المطرية ، ورسوم الكبارى ، وعوايد الملاحة فى النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية .

ويتلخص المرسوم الذى صدر بإنشاء صندوق الدين فيما يلى :

(١) يختص الصندوق بتسليم المبالغ المخصصة للدين العام .

(٢) يتولى إدارته مندوبون أجانب يعينهم الخديوى بناء على انتداب دولهم ويكونون موظفين مصريين .

(٣) تورد الإيرادات المخصصة إلى صندوق الدين رأساً لا إلى وزارة المالية .

---

(١) بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٦ ، ويقال إن المرسوم الأول كان بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بتوحيد الدين بتوقفه عن الدفع لمدة ثلاثة شهور .

(٤) لا يجوز للحكومة أن تخفض من معدل الضرائب المخصصة إراداتها لصندوق الدين إلا بموافقة أغلبية أعضاء صندوق الدين .

(٥) لا تعقد الحكومة أى قرض جديد إلا لأسباب ضرورية وبعد موافقة صندوق الدين .

(٦) تختص المحاكم المختلطة بنظر الدعاوى التى يرى صندوق الدين رفعها على الحكومة .

لجنة جوشن وجوبير وتوحيد الديون :

صدر مرسوم توحيد الديون ومرسوم إنشاء صندوق الدين بناء على اقتراح وكلاء الدائنين الفرنسيين[1] . وكان من ذلك أن عارضت إنجلترا فى الاقتصار على هذين المرسومين . خصوصاً وأنها رفضت أن تعين مندوباً يمثلها فى هذه الهيئة الدولية وقدم أصحاب الديون الانجليز وعلى رأسهم المستر غوش احتجاجات شديدة إلى حكومتهم ، وكانت النتيجة أن اتفق الدائنون الانجليز والفرنسيون على أن يرسل كل طرف منهم مندوباً ، فأرسل الانجليز « مستر جوشن » المالى الإنجليزى ، وأرسل الفرنسيون المسيو « جوبير » . لدراسة الحالة والوصول إلى تسوية جديدة أقرب لوجهة النظر البريطانية[2] . وقد درست لجنة جوشن وجوبير الحالة المالية دراسة وافية وقدمت تقريرها ، فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ويتلخص هذا التقرير فى فصل ديون الدائرة السنية عن الدين العام وتقسيم الدين العام إلى قسمين : الدين الموحد والدين الممتاز ، ويشمل هذا الأخير الديون التى عقدها إسماعيل فى بدء حكمه قبل ارتباك الحالة المالية . وعلى هذا قسم الدين العام على الوجه الآتى :

(١) الدين الموحد ومقداره ٥٩ مليون جنيه بفائدة حقيقية ٦ ٪ سنوياً

(٢) الدين الممتاز « ١٧ « « « « ٥ ٪ سنوياً

ويكون المجموع ٧٦ « «

---

(١) لم تنل القرارات التى أصدرها الخديوى رضاء الإنجليز حيث أن أكبر مصلحة كانت تعود على حملة الدين السائر وجلهم من الفرنسيين ، وكذلك لم يخول لأعضاء صندوق الدين سلطات واسعة تجعل لهم السيطرة الفعلية على الحكومة المصرية .

(٢) لجأت إنجلترا إلى التهديد الخفى عن طريق قنصلها فى القاهرة ، راجع ماكوين « مصر فى عهد اسماعيل » حيث يقول أنه من الغريب جداً أن تكون الحالة المالية المصرية هى الوحيدة التى أوجبت تدخل وزارة خارجية بريطانيا العظمى . فإنه فى نفس السنة التى شدت فيها أزر إرسال المستر جوشن والمسيو جوبير ، كان يوجد لا أقل من سبع عشرة دولة أخرى مفلسة بلغت ديونهم ٤٠٠ مليون جنيه ، ومع ذلك لم تر الحكومة البريطانية مطلقاً احتجاجاً ما بارسال تهديدات قنصلية فى مصلحة المقرضين ، ولكن شيولوك فى مصر كان يلعب بأذنابه فى باريس ولندن ، وكان ذا نفوذ عظيم فى البرلمان والصحافة الأجنبية فنالوا من دم الفلاحين ما نالوه .

فإذا أضيف إلى هذا ديون الدائرة السنية ومقدارها ٨ر٨٢٥ر٠٠٠ كان مجموع الدين ٨٤ر٨٢٥ر٠٠٠ جنيه .

المراقبة الثنائية :

وقد قبل هـذا المشروع ، كما قبل اقتراح اللجنة بتعيين مراقبين أجنبيين ، أحدهما إنجليزى لمراقبة إيرادات الحكومة والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات ، وذلك للاشراف على شئون الدين بجانب صندوق الدين . وباشتراك إنجلترا فى هذه التسويات الجديدة عينت مندوباً عنها ، فى صندوق الدين ، هو الكبتن بارنج[1] .

المبحث السادس : سوء الحالة ولجنة التحقيق

ولكن الحالة ازدادت سوءاً فى عهد المراقبة الثنائية ويرجع ذلك إلى زيادة الضرائب واستعمال القوة فى تحصيلها مما أرهق الفلاحين ، كما يرجع إلى سوء حالة الزراعة فى هذا الوقت بسبب انخفاض مياه النيل ثم علوها فى شكل فيضان عال أغرق معظم الأراضى . هذا إلى زيادة مرتبات الموظفين الأجانب الذين عينوا فى صندوق الدين ووزارة المالية لمراقبة شئون الدين .

وقد أدى ذلك إلى تأليف لجنة من بعض المصريين والأجانب سميت لجنة التحقيق لفحص مالية البلاد وتفسير العجز فى دخل الحكومة . وكان يمثل إنجلترا فى هذه اللجنة « سير ريفرز ولسون » وكان يمثل فرنسا « دى بلنيير » وقد كتبت اللجنة تقريراً بالعلاج رفعته إلى الخديوى ويتلخص التقرير فيما يلى :

(١) يتنازل الخديوى عن جميع أملاكه ويخصص له بدلها مرتب سنوى .

(٢) إنشاء وزارة مسئولة تحكم البلاد إلى جانب الخديوى .

(٣) تنظيم فرض الضرائب وجبايتها وعدم إرهاق الفلاحين .

---

(١) اتخذت اللجنة القرارات الآتية التى صدر بها مرسوم فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

١ — تحويل الدين السائر إلى دين ثابت وتعويض أربابه بمقدار ١٠ ٪

٢ — يضم دين الدائرة السنية إلى الدين السائر وتكون الفائدة ٥ ٪

٣ — إخراج قروض سنوات ١٨٦٥ ، ١٨٦٠ ، ١٨٦٧ وتعامل بمقتضى اتفاق خاص .

٤ — الباقى ويبلغ ٥٩ مليون جنيه تدفع عنه فائدة ٧ ٪

أما من النواحى السياسية فقد تقرر : —

١ — إنشاء مراقبة مالية للايرادات والمصروفات من إنجليزى وفرنسى .

٢ — تأليف صندوق الدين لتسلم الأقساط والفوائد .

٣ — وضع السكك الحديدية وميناء الإسكندرية تحت إدارة مختلطة .

وقد وافق الخديوى على هذا التقرير وأنشئت وزارة برياسة نوبار ، فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، واستعيض عن المراقبين الأجنبيين بوزيرين أجنبيين أحدهما إنجليزى (سير ريفرز ولسون) المالية والآخر فرنسى (مسيو دى بلنيير) للأشغال .

بيع أسهم قناة السويس :

ولم تكن الديون المتعددة كافية لسد حاجة الحكومة إلى المال ، ففى سنة ١٨٧٥ باعت الحكومة أسهم القناة ، التى كانت تمتلكها ، وقد انتهزت الحكومة الإنجليزية هذه الفرصة واشترت هذه الأسهم لتضمن مصالحها فى قناة السويس .

وكانت الحكومة المصرية تمتلك ١٧٦,٦٠٢ سهماً باعتها بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات . ولما كانت أرباح هذه الأسهم ، حتى سنة ١٨٩٥ ، قد بيعت من قبل ، فقد تعهدت الحكومة المصرية أن تدفع للحكومة الانجليزية مبلغ ٢٠٠٠٠٠ سنوياً حتى تنتهى هذه المدة ، وبذلك لم يبق لمصر فى هذا العهد إلا حصتها فى الأرباح التى تبلغ ١٥ ٪

ولو أن اسماعيل أبقى على أسهم القناة لأمكن أن يستفاد منها فيما بعد فى تسديد أقساط الدين وفوائده . وقد بلغ ثمن أسهم القناة التى باعتها مصر وأرباحها حتى الوقت الحاضر أكثر من ١٠٠ مليون جنيه .

نتائج الدين المصرى فى عهد اسماعيل :

يعتبر تاريخ الدين المصرى وسرعة نموه من مميزات عصر اسماعيل ، فقد وصلت مصر درجة كبيرة من الارتباك المالى دعت إلى التدخل الأجنبى تدخلا فعلياً فى أحوالها .

وكان من نتائج هذا أن أصبحت إيرادات الدولة ومصروفاتها منفصلة تمام الانفصال عن إيرادات الخديوى ومصروفاته ، يضاف إلى هذا أن الديون الثابتة والديون السائرة اتخذت حلا مرضياً للدائنين ، تحت إشراف صندوق الدين وسلطة المحاكم المختلطة .

وقد تحملت مصر ديون وفوائد كانت فى غنى عنها لو راعى الخديوى تقدير ظروف سكانها وما هم عليه من قوة أو ضعف اقتصادى ومالى واجتماعى .

الفصل الحادى عشر

الإدارة المالية والضرائب

١ — الضرائب — اختلال نظام الضرائب ٢ — الميزانية المصرية — ميزانية اسماعيل باشا — محتوياتها — بعض ميزانيات اسماعيل باشا ٣ — نظام العملة المصرية فى عهد اسماعيل — وحدات العملة المصرية

ذكرنا أن الحكومة اعتمدت فى الحصول على الأموال اللازمة لها على الاستدانة وبيع أسهم قناة السويس وذلك إلى جانب المورد الأصلى وهى الضرائب ، والضريبة هى فريضة إجبارية تفرضها السلطة العامة دون النظر إلى الخدمة التى تؤدى إلى دفع الضريبة على شرط أن لا تكون عقوبة لجرم ، ولم تعتمد الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل على الضرائب بالمعنى المقرر طبقاً للمبادىء العامة من حيث الزيادة أو القلة ، فقد بدأ هذا العهد والقطر المصرى يفيض بالأموال نظراً لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية ، وارتفاع سعر القطن ، والعمل على ارتقاء صناعة السكر الأهلية ، واستمرار زراعة الدخان ، والإيراد العظيم الذى تجبيه الحكومة منه ، ولكن بعد انتهاء الحرب الأمريكية تعرضت مصر لتناقص ثروتها الأهلية ، ومع هذا النقص استمر اسماعيل باشا يتبع تلك الخطة مما دعا إلى الارتباك المالى واهمال المبادىء العامة لنظام الضرائب[1] .

المبحث الأول : الضرائب

تفرض الضرائب على الأهالى وتأخذها الحكومة لصرفها على تحسين حالهم . ويشترط فى نظام الضرائب أن يتمكن الأهالى من دفعها دون أن يكون فى ذلك ارهاق لهم ، وأن يعلم دافعو الضرائب ميعاد دفعها ، ومقدار مايدفعونه . أى ألا يترك ذلك لمحصل الضرائب ، كما يجب أن يكون ميعاد الدفع فى وقت ملائم وهو وقت جنى محصولاتهم مثلا ، وأن

(١) فالضرائب لها قوانين عامة اتسع مجال تطبيقها فى أوربا أثناء حكم اسماعيل باشا مصر ، وأهم هذه القوانين : (١) المساواة أى أن تدفع رعايا الدولة الضرائب بنسبة قدرتهم (٢) التأكد والعلم أى أن تكون الضريبة معلومة من حيث المقدار وموعد الدفع وكيفية الجباية (٣) الملاءمة أى أن تجبى الضريبة فى الوقت المناسب وبالكيفية التى تلائم حالة دافعها (٤) الاقتصاد أى أن يكون مقدار ما يخرج من جيوب الناس يكثر قليلا مما يدخل فى خزينة الدولة .

تكون نفقات الجباية ضئيلة ما أمكن ، فمن الظلم أن تجمع أموال كثيرة من الأهالى ثم يضيع أغلبها قبل وصوله إلى خزينة الحكومة .

اختلال نظام الضرائب :

وفى عهد اسماعيل لم يكن للضرائب قاعدة معينة تسير عليها[1] ، فكانت رغبة الوالى وإرادته هما أساس النظام المالى ، وكانت الضرائب مرهقة لا يتمكن الأهالى من دفعها بسهولة ، كما كان كثير من أتباع الخديوى ورجال حاشيته وكبار الموظفين لا يدفعون الضرائب المفروضة عليهم ، ولم يكن دافعو الضرائب يعلمون ما يجب عليهم أن يدفعوا ولا ميعاد الدفع ، فكان يكفى أن تحتاج الحكومة إلى مبلغ من المال حتى يأمر وزير المالية المديرين بجمعه ، فيوزع كل مدير المبلغ المطلوب منه على المراكز ، ويوزع مأمورو المراكز ما يصيبهم على العمد ، فيجمع كل عمدة المبلغ الذى يطلب منه من المزارعين ، وكان الكثير من الضرائب التى تجبى تضيع بالاختلاس والسرقة قبل أن تصل إلى خزائن الحكومة ، فالعمدة والمأمور والمدير ووزير المالية نفسه ، كان كل منهم يقتطع جزءاً من الضرائب قبل وصولها إلى خزينة الحكومة .

وكان وزير المالية فى أوائل عهد اسماعيل « ابريل سنة ١٨٦٨ » يدعى اسماعيل صديق المفتش ويقال له « الخديوى الصغير » إذ كان فى الحقيقة بمثابة الصدر الأعظم المصرى ، يعمل باستقلال تام فى الرأى والتنفيذ ، ويستأثر بالسلطة ، وقد استعمل هذا الوزير كل ضروب القسوة والظلم فى جمع الضرائب كما ظهر ذلك من ميزانيات الحكومة حين ارتكبت كثير من السرقات والاختلاسات التى تمت فى عهده ، وكان من ذلك أن اضطر للاستقالة من منصبه ثم دبرت طريقة لقتله حتى لا يفضح أسرار التلاعب والعبث بأموال الحكومة[2]

---

(١) يقول يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية » بالإنجليزية صفحة ١١٧ أن جميع هذه الضرائب الخاصة والعامة كان لها مبررات فى أول الأمر ولكنها استمرت تجبى بعد انقضاء هذه المبررات ، وكثيراً ما تحولت الأغراض من الضرائب إلى أغراض أخرى ، وكثيراً ما دعا الغرض الواحد إلى جملة ضرائب بدون اقرار الحقيقة أن الضريبة سبق أن جمعت لهذا الغرض .

(٢) إسماعيل صديق ويعرف بالمفتش لسابق قيامه بوظيفة التفتيش فى الصعيد على دائرة الخديو الخاصة وعلى الأعمال الحكومية ، ويتميز بأنه من والدين مصريين من فلاحى الصعيد ، عقليته عقلية مصرية وأخلاقه أخلاق الفلاحين وتفكيره تفكير الشرقيين ، أخلص للخديوى منذ أن كان أميراً ، فرفعه الخديو لما كان يبدو له فيه من الدراية والكفاية والذكاء ، وقد عرف المفتش كيف يستخرج الأموال من مدافنها فى مصر ، فاتخذ أخصاء من الماليين تلقى عليهم الدروس العملية التى أوصلته إلى درجة سامية من العلم والدقة والتمحيص لعقد السلفيات . راجع الياس الأيوبى « تاريخ مصر فى عهد اسماعيل » صفحتى ٢٦٣ ، ٣٦٠ .

وقد أسدل بوفاته ستار على جميع المؤثرات التى توالت على الخديوى حتى أدت فى نهاية الأمر إلى انصراف قلوب الناس عنه .

وكان من أهم الضرائب المفروضة على الأراضى نوعان : الضريبة الخراجية[١] ، والضريبة العشرية .

(١) الضريبة الخراجية ، وكانت تبلغ خمس محصول الأرض التقديرى ، وأصل هذه الضريبة يرجع إلى الحكم الإسلامى ، فإن الأراضى التى كانت تفتح بقوة الجيش ، كان يجب على أهلها أن يدفعوا خمس مقدار محاصيل أراضيهم كضريبة للحكومة[٢] . وكانت الأراضى المصرية حتى أواخر عهد محمد على باشا كلها خراجية ، وكانت الضريبة على الفدان الخراجى فى عهد اسماعيل تتفاوت بين ٤٥ قرشاً و١٧٠ قرشاً للفدان تبعاً لجودة الأرض[٣] وكان متوسط ما تدفعه الأراضى الخراجية ١٢٦ قرشاً فى السنة للفدان ، وقد وجدت لجنة التحقيق أن الأراضى فى مصر كانت تبلغ ٣٫٤٨٧٫٠٠٠ فدان ، بينما كانت الأراضى الخراجية العشرية ١٫٣٢٣٫٠٠٠ فدان ، ومجموع إيرادات الأراضى الخراجية فى سنة ١٨٧٨ بلغ ٣٫١٤٣٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً .

(٢) الضريبة العشورية ، حين أعطى محمد على الأبعاديات والشفالك كانت معفاة من الضرائب لأنها كانت قليلة الإنتاج ، إلا أنه فى أيام سعيد لما زاد إنتاج هذه الأراضى فرضت عليها ضريبة تقدر بعشر المحصول ، ولذلك سميت الضريبة العشورية ، وكانت الضريبة العشورية تتفاوت بين ١٤ و٨٣ قرشاً ومتوسط ما يدفعه الفدان العشرى يربو على ٣٠ قرشاً ، وبلغ مجموع إيرادات الأراضى العشورية ٣٣٣٫٠٠٠ جنيه .

وقد ارتبكت الحالة المالية ، وكان من نتيجة ذلك أن اقترحت لجنة التحقيق أن تمسح الأراضى وتتساوى الأراضى العشورية والأراضى الخراجية فى قيمة الضرائب وبذلك ينعدم التمييز بين الأراضى المختلفة فى القطر المصرى[٤] .

إلا أن هذه الضرائب زاد مقدارها كثيراً فى أيام ارتباك الحالة المالية كما أن الحكومة

---

(١) راجع صحيفة ١٥٠ ج ٥ من كتاب الموجز فى علم الاقتصاد تعريب حافظ ابراهيم ومطران فى جدول الاصطلاحات . ثم راجع باب العشر والخراج من ابن عابدين صحيفة ٢٦١ ج ٣ .

(٢) « مصر تحت حكم اسماعيل باشا » تأليف بلانشار جيرورلد صفحة ١٩٩ حيث يذكر أن أراضى الأغنياء والأمراء كانت أخف الضرائب حملا .

(٣) شرحه صفحة ١١٢ .

(٤) راجع قانون ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ المذكور فى « الملكية العقارية » تأليف يعقوب أرتين صحفة ١١٧ .

ابتدعت ضرائب أخرى منها : المقابلة وقد شرحناها[١] فى أن كل من يدفع من أصحاب الأراضى ضرائب ست سنوات دفعة واحدة أو على ستة أقساط على الأكثر وذلك علاوة على الضريبة السنوية يعفى من نصف الضريبة على الدوام ، كما أخذت بأنواع جديدة من الضرائب كالسدس وهى الضريبة التى تقررت لمدة أربع سنوات فى ١٨٦٨ بمقدار السدس على المربوط من الأموال لإعداد المال اللازم لمساعدة تركيا فى الحرب الروسية ، وضريبة ترعة المحمودية وهى الضريبة الإضافية التى فرضت على الأراضى التى انتفعت منها ، وضرائب المبانى ومعاصر الزيوت ومعامل الزجاج وضريبة الرؤوس (وكانت تقدر بمبلغ ٣٢ قرشاً على كل ذكر من سن عشرة فما فوق) ، وما تقرر على الدواب كضريبة المواشى وعوائد الأغنام وعوائد دواب الركوب والعربات فى مصر والإسكندرية . وضريبة الملح وضريبة النخيل والضريبة على الصناع والمحترفين التى كانت تسمى « الوركو » (وتتراوح بين ٤٨ قرشاً و٧٫٧٥٠ جنيهاً) وعوائد الرخص للقبانية وضرائب على المواد الأولية المستعملة فى الصناعة ، وعوائد الدلالة على ما يباع من المصوغات وعوائد الصوف ، وضريبة قدرها ١٠ ٪ على كل ما يعرض للبيع ، ورسوم الدمغة[٢] والملاحة والجسور (عن كل مركب) ، وضرائب على الذبائح وعلى المعديات ، وضريبة على الزواج وعلى كل ميت يدفن سواء أكان رجلا أم امرأة أم طفلا ، والبدل العسكرى وكان ١١٢ جنيهاً[٣] ورسوم المرور تحت الكبارى .

وقد زادت الضرائب على الأفراد والأملاك حتى أصبحت ثقيلة العبء ، وأدى ذلك إلى البؤس والشقاء ، فقد كان الفلاحون يبيعون حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أوانها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة ولم يبق لهم من ثمن حاصلاتهم شىء يعولهم ويقيهم شر الحاجة والجوع[٤] .

---

(١) راجع « الخراج » للقاضى أبى يوسف يعقوب بن ابراهيم صاحب الامام أبى حنيفة صفحة ٨٢ حيث يقول « فأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من حد أرض العشر من حد أرض الخراج فكل أرض أسلم أهلها عليها وهى من أرض العرب أو أرض العجم فهى لهم وهى أرض عشر ، بمنزلة المدينة حين أسلم عليها أهلها وبمنزلة اليمن ، وكذلك كل من لا يقبل منه الجزية ولا يقبل منه إلا الاسلام أو القتل ومن عبدة الأوثان من العرب فأرضهم أرض عشر ، وإن ظهر عليها الامام لأن رسول الله قد ظهر على أرضين من أرض العرب وتركها فهى أرض عشر حتى الساعة ، قال : وأيما دار من دور الأعاجم قد ظهر عليها الامام وتركها فى أيدى أهلها فهى أرض خراج ، وأن قسمها بين الذين غنموها فهى أرض عشر .

(٢) تقررت ضريبة تمغة على الأراضى الزراعية بمقدار قرش واحد عن كل فدان فى سنة ١٨٧٣ راجع بلانشار جيرورلد « مصر تحت حكم اسماعيل » صفحة ١١٣ .

(٣) راجع « تاريخ مصر فى عهد اسماعيل » تأليف الياس الأيوبى صفحة ١٦٧ من الجزء الأول .

(٤) قرر قانون ٢٧ مارس سنة ١٨٧٦ أن يتكفل الأعيان والمشايخ والصيارفة فى كل جهة من الجهات بجمع الضرائب شهرياً طبقاً للمقررات على كل مديرية على أن يقوم الصراف بجمع المال نقداً لا نوعاً أو وثائق حكومية التى كثر إصدارها فى هذا الوقت . راجع يعقوب أرتين « الملكية العقارية » صفحة ١٥٤ .

وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر الكثير من الملاك أراضيهم مما أدى إلى وضع قانون خاص لتوزيع أراضى أمثال هؤلاء المهاجرين . وزاد الحالة سوءاً ظلم الموظفين ، وكانت الحكومة لاضطرارها المال تجبى الضرائب مقدماً وفى مواعيد لا تتلاءم مع حال البلد الزراعية فاشتدت الأزمة وقلت الحصيلة من الزراعة والتجارة والصناعة الأهلية على السواء .

ونشأ عن فداحة الضرائب أن تدهورت الصناعة الأهلية إلا ما كان منها فى يد الحكومة والخديو ، فقد تقدمت صناعة السكر لأنها كانت صناعة تحتكرها الدائرة السنية ، فلم يصبها من الضرائب ما أضعفها أو قيد تقدمها وقد آلت هذه الصناعة للفشل ، لا لأن عبء الضريبة ثقيل ، بل يرجع فشلها إلى سوء الإدارة وارتباك الحالة المالية[1] ، كذلك لم تتحمل صناعة النسيج أى عبء من الضرائب ومع أنها من الصناعات القديمة الناجحة فى مصر لوفرة المواد الأولية من القطن والصوف والكتان وقلة أجور العمال فإنها لم تنجح إلا الصناعة المنزلية : لعدم تعرضها لتحمل الضرائب الفادحة وكانت مصانع « دوائر الوالدة باشا » بفوه وبولاق وشبرا مضرب الأمثال للانتاج الأهلى . فكانت الضرائب المصرية وفداحتها من عوامل تأخر الصناعات الفردية ، هذا إلى أن الصناع أنفسهم كانوا عرضة لضرائب عدة منها المباشرة ومنها غير المباشرة مما أدى إلى تخفيض مستواهم[2] إلى حد كبير .

ولولا أن الخديوى إسماعيل وإسماعيل المفتش كانا يعطفان على بعض الصناعات مثل مصانع الطوب فى قليوب التى كانت تنتج ٤٫٧٠٠٫٠٠٠ لبنة حمراء مثلا ، ومصانع الدباغة التى كان يدبغ فيها ٤٠٫٠٠٠ جلد سنوياً مابين جلود البقر والجاموس والماعز والخرفان ومصانع المعادن لسبك المدافع وصنع البنادق ومعامل الزجاج والمكابس ، لاندثرت تلك الصناعات اندثاراً تاماً من جراء فداحة الضرائب خصوصاً وأن الصناع كانوا عرضة لأقسى المعاملة وعدم الأنصاف وكان عددهم لا يقل عن ١٠٠٫٠٠٠ عامل أى بنسبة ١ : ١٢ من مجموع الذكور البالغين فى القطر المصرى[3] .

ومما زاد الحالة المالية سوءا أن الأجانب كانوا يعفون من كثير من الضرائب كما أنهم

---

(١) راجع « مصر فى حكم اسماعيل » جيرورلد ملحق رقم ٢ صفحة ٢٨٦ ، وما كوين صفحة ٣٨٧ « مصر كما هى » فقد أقيمت آلات مصانع السكر قبل تحضير الأراضى لزراعة القصب اللازم للمصانع . ولم توضع المصانع فى وسط المزارع ولكن روعى فى بنائها أن تكون قريبة من السكك الحديدية ، وبذلك كان القصب ينقل لمسافات واسعة ولا يخفى ما فى ذلك من تكاليف الفحم فى النقل ، وما فى ذلك من ضروريات الاشراف على عمليات النقل نفسها وضياع القصب فى الطرق .

(٢) لم تكن الضرائب متعددة وظالمة بل كثيراً ما تعددت على الأفراد لأغراض مركزية ومحلية كضريبة صيانة الترعة الابراهيمية والترعة السوهاجية راجع جيرارلد صفحة ١١٣ .

(٣) ما كوين « مصر فى عهد اسماعيل » صحيفة ٢١٩ . (والهامش القادم) .

كثيراً ما استفادوا من مركزهم الدولى فعملوا على تهريب البضائع فقلت إيرادات الجمارك[١] واضمحلت الصنائع الأهلية والحرف الوطنية .

وقد كان من نتيجة فداحة الضرائب والإسراف العظيم ، وإعفاء الأجانب وامتيازاتهم[٢] أن أصبحت مصر محملة بالديون كما أصبحت الضرائب لاتفى بتسديد تلك الديون ، فتكونت لجنة التحقيق وأصدرت تقريرها فى سنة ١٨٧٨ كان أهم مافيه : —

(١) لاضرائب بدون القانون أى أن تكون الضرائب طبقاً لقانون خاص يصدر بفرضها على الجميع .

(٢) جميع الضرائب من اختصاص وزير المالية فعلا وعملا وتنفيذاً .

(٣) أن تكون ميزانية الحكومة مبوبة وأن تكون حسابات تلك الميزانية سنوية .

(٤) أن تسدد الضرائب فى مواعيدها وأن لا تتلاعب الإدارة فى جمع الضرائب قبل المواعيد المحدودة .

(٥) أن يعفى المشتغلون بالزراعة من ضريبة الباطنطا (كان المبلغ الذى يدفعونه لايزيد على ٨٠,٠٠٠ جنيه سنوياً) وأن تلغى ضريبة الأشخاص (وكان مجموعها لا يقل عن

---

(١) نأتى هنا عن تعداد أرباب الحرف والصنائع فى القطر المصرى سنة ١٨٧٧ لندل على ما أصاب أرباب الصنائع من جور مباشر وغير مباشر من الحاكم والأجانب :

عدد	نوع الحرفة	عدد	الحرفة	عدد	الحرفة	عدد	الحرفة
٣٧١	صانع أسلحة	٢٢٣٥	صانع أحذية	٥٨٢	منجداً	٨٦	قراتيا
٢٦٠٥	حداداً	٢٥٢٠	خياطا	٣٠٠	مطبعيا	٧٧٠	سروجيا
٤٣٤	صانع طوب	٢٦٣٠	جوهرجيا	١٠٠٠٠	نساجا	٥٨٩	مغربلا
٦٤٧٣	نشاراً ونجاراً	٢٤٨٢	حرق جير	٩٦٠٠	صائد سمك	٢٨٥	مرخاتياً
١٤٦٣	حصريا	٤١١٣	بناء	٣٦٠٠٠	نوتيا	٣٢٠	خاماً
٧٧٠	صانع ملابس	١٤٠٤	حجاراً	٢٠٠	صانع ورق	٦٨٦	نقاشاً
١٢٩٦	نحاساً	٩٧١	دباغا	٢٥٠	صانع زجاج	٢٥٧	عامل شباك
٥١٠٠	صائغاً	٥١٠	قصديريا	٩١٠	قلفاطى	١٩٠	خيالا
١٨٧١	مطرزاً	٤٣٦٠	سمكريا	٣٥٠	مركب مزاريب	٥٤٠	طوابيا
٣٢٩٠	حفاراً					٨٣٤	فخرانيا

(٢) عندما وصلت الحالة المالية من الارتباك منتهاه احتج اسماعيل باشا للدول على معافاة الأجانب من الضرائب ومن قلة حصيلة الضرائب بسبب تهريب السلع على ظهر المراكب الأجنبية راجع ماكوين « مصر فى عهد اسماعيل » صفحة ٢١٩ .

٢٠٥ر٠٠٠ جنيه فى السنة) وأن تلغى ضريبة الدخولية (٢١ر٠٠٠ جنيه) والسلخانات والأسواق فى القرى والدساكر وضريبة التمغة على الحصر والمنسوجات ، وضريبة البيع على المواشى ، وكان مجموع ماقررت لجنة التحقيق إلغاءه من الضرائب لا يقل عن ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة[١] .

المبحث الثانى : الميزانية

أساس الإدارة المالية ، الميزانية ، حيث أن كل شأن من شئون الحكومات يمت إلى الميزانية بصلة إن لم تكن مباشرة فغير مباشرة .

والميزانية هى كشف تقديرى بمصروفات الحكومة وإيراداتها فى سنة مقبلة[٢] ، وفى العادة تبتدىء الحكومة بتقدير المصروفات ثم تقدر الإيرادات من الضرائب وغيرها على أساس المصروفات ، فإذا زادت المصروفات استدعى ذلك زيادة الإيرادات بزيادة الضرائب الموجودة أو فرض ضريبة جديدة ، أو الاستدانة أو بيع جزء من أملاك الحكومة أو تخفيض قيمة النقد .

ويجب أن تنشر الميزانية على الناس حتى يعرفوا الأبواب التى تصرف فيها الضرائب التى يدفعونها ، كذلك يجب أن تعرض الميزانية على المجالس النيابية إن وجدت ، لمناقشتها وإقرارها أو التعديل فيها ، ويجب أن يوجد بجانب تقديرات الإيرادات والمصروفات للسنة المقدم عنها المشروع ، تقديرات السنة السابقة فضلا عن المتحصلات والمصروفات الفعلية لبعض السنوات السابقة التى تقدمت تلك السنة[٣] .

الميزانية فى عهد اسماعيل باشا :

وفى عهد إسماعيل باشا لم تكن هناك ميزانية بالمعنى الصحيح . وذلك لأن مالية الحكومة ومالية الخديوى كانتا شيئاً واحداً ، كما أن الخديوى كان يتصرف فى شئون البلاد

(١) فى سنة ١٨٧٩ ألغت الحكومة المصرية نظام السخرة ووضعت بدله نظام البدل العينى ، وقررت بقانون ٩ فبراير سنة ١٨٧٩ أن تستعيض عن البدل فى حالة الأبعديات بدفع مبلغ معين على أساس عدد الأيام التى كانوا يشتغلونها فى أعمال السخرة ، ولما كان عدد عمال الأبعديات يختلف باختلاف الأموال فقد قرر وزير الأشغال بأن يدفع صاحب الأبعادية ٦٠ قرشاعن كل عامل وأن يكون عدد عمال كل أبعادية على أساس ٨ رجال لكل ١٠٠ فدان فيكون كل فدان لايتحمل أكثر من $\frac{٨}{١٠٠}$ ٤ قرشا فى السنة وقد تضاعف هذا المبلغ فى السنة الثانية على نفس النسبة فأصبح كل فدان يتحمل ٢٤ر٩ قرشاً راجع الملكية العقارية صفحة ١١٦ ليعقوب أرتين بالإنجليزية .

(٢) محاضرات عبد الوهاب باشا فى علم المالية لطلبة مدرسة التجارة العليا .

(٣) قدرت ضرائب الأراضى فى ١٨٧٨ بمبلغ ١٠٢ر١٨٩ر٤ جنيه بينما كان المتحصل فعلا ٤٧٦ر٧٢٧ر٣ « مصر تحت حكم اسماعيل » جيرورلد صفحة ٣٠٣ .

كما يريد . ولم يكن يعنيه آراء الأهالى فى سياسته إذ كان يسير على طريقة الحكم المطلق فى أغلب سنى حكمه ، وكان يعاون إسماعيل باشا فى هذا المسلك إسماعيل صديق المفتش الذى كان يسيطر سيطرة تامة على جميع الادارات والمصالح مما لم نجد له نظيراً فى تاريخ مصر المالى[1] .

وكان من نتيجة ذلك أن جرت البلاد إلى الخراب إذ فقد التوازن بين مصروفات الحكومة وإيراداتها بأن زادت المصروفات عن الإيرادات وارتبكت الحالة المالية ارتباكا كاد يدعو إلى إعلان إفلاس الحكومة المصرية .

محتويات الميزانية :

والميزانية يجب أن تشتمل على بيان جميع الإيرادات والمصروفات وأن لا تشتمل إلا على هذا البيان ، وهى فى عهد إسماعيل كانت تصور ، إلى درجة ما ، برنامج حكومته الظاهر لمدة معلومة ، ولما كان برنامج إسماعيل باشا الحقيقى يختلف عن برنامجه الظاهر ، فقد استلزم إنفاق مصروفات تزيد عما يمكن أن تتحمله تلك الميزانية ، ولذلك كانت تصرفات إسماعيل تدل على خروجه عن قوانين الميزانية الصحيحة ، ولقد أدرج إسماعيل صديق المفتش الإيرادات بجانب المصروفات فى الميزانية لكى يظهر للمصريين أن الميزانية صحيحة ، وأن إظهارها على هذا الشكل يدل على أن حالة الدولة فى مأمن من الإفلاس ، وبذلك لم تكن الأرقام تثبت حقيقة الإيراد والمنصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع[2] .

وقد كانت مصادر الإيرادات فى عهد إسماعيل باشا هى :

ا — الأموال الأميرية وكان مجموعها مثلا فى سنة ١٨٧٦ لا يقل عن (٤ر٣٠٥ر٠٠٠) أربعة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه وخمسة آلاف جنيه تجبى من الأطيان الزراعية التى بلغت مساحتها (٤ر٨٠٥ر٨٠٧) أربعة ملايين وثمانمائة وخمسة آلاف وثمانمائة وسبعة أفدنة بين خراجية وعشورية و١٨٩ر٠٠٠ جنيه من النخيل وعدده ٤٤٦ر٧٠٠ نخلة و٤٢٢ر٠٠٠ جنيه من الرخص الحرفية .

ب — الرسوم وكان مجموعها فى هذه السنة ٧٣٩ر٠٠٠ من الجمارك و٢٦٤ر٠٠٠ ألف جنيه من الدخان .

حـ — إيرادات السكك الحديدة فبعد أن كانت ٣٦١ر٣٠٠ ألف جنيه فى سنة ١٨٦٣ أصبحت ٩٩١ر٢٩٩ ألف جنيه فى سنة ١٨٧٦ .

---

(١) تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا لالياس الأيوبى المجلد الثانى صفحة ٣٦٠ .

(٢) راجع عبد الرحمن الرافعى « عصر إسماعيل » الجزء الثانى ص ٣٠٥ فإن كثيراً من أبواب الايرادات كانت تغفل فى الميزانية ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها .

٤ — أما المفردات الأخرى فبلغت ٢٫١٠٠٫٠٠٠ ألف جنيه وتحتوى على الخراج ، وعلى ما يربط على المنازل الريفية وكان عددها ٨٣٠٫٠٠٠ ألف ، ومقدار الضريبة أربعة قروش على كل منزل ، وما ربط على الرخص التى كانت تعطى للتجار والصناع والمحترفين ، والضرائب على المصنوعات والدخوليات وقدرها ٢٥ ٪ ، والضرائب على المأكولات ومواد الوقود والبناء الخ[1] .

فالزيادة فى الإيرادات فى سنة ١٨٧٦ ، مع أنها كانت نتيجة اتساع نطاق الزراعة وما تلاها من اتساع نطاق التجارة والصناعة ، فإن المصروفات اتسع نطاقها بما لم تقدر مصر أن تقابله إلا بتضحية مستوى معيشة أهلها مع التدخل الأجنبى فى الشئون الخاصة والعامة بالقطر المصرى .

أما المصروفات فكان أهمها مخصصات الخديوى ومخصصات العائلة الخديوية وجزية الأستانة ومصروفات الدواوين والمرتبات والمعاشات ومخصصات القروض والمنشآت العامة ونورد ميزانية ١٨٧١ — من باب التمثيل لا الحصر .

المصروفات	جنيه	الإيرادات	جنيه
مخصصات الخديوى	٣٠٠٫٠٠٠	أموال وعشور الأطيان بما فيها	
« الأسرة الخديوية	١١٠٫٧٢٥	المتحصل من ضريبة السدس	٤٫٥٢٣٫٦٦٥
ويركو الاستانة «الجزية»	٦٥٨٫٣٣٥	عشور النخيل	١٤٣٫٠٣٥
ديوان الداخلية «مجلس النظار»	٢٦٫٨٠٠	ويركو «ضريبة» أرباب الحرف	١٥٥٫٥٨٠
« الجهادية ومدارس الحربية	٧٠٠٫٣٠٠	رسوم المحاكم الشرعية وعوائد	
« المالية وملحقاته	١٥١٫٧١٠	مبيعات الأطيان والأملاك	
« البحرية وبواخر النيل	٢١٠٫٠٠٠	وعوايد الأوزان وعوايد	
« الخارجية	٩٫٠١٥	الذبيح وغيرها	٨٦٫٧٨٥
مجلس الأحكام ومجلس التجارة		أموال جهات الواحات	٧٫٩٢٠
والمحكمة التجارية	٣٣٫٦١٠	عوايد زيوت وأملاك	١٤٫٠١٥
مديريات الأقاليم بحرى وقبلى	١٤٨٫٠١٥	إيجار أطيان الميرى	٢٩٫٨٩٠
ديوان الأشغال العمومية	١٧٫٨٧٥	عوايد كورنتينة وغيرها	٦٠٠
		إيراد الجمارك	٤٩٢٫١١٠

(١) قارن بين ما كوين « مصر تحت حكم إسماعيل » وهامون « مصر تحت حكم محمد على » .

تابع المصروفات	جنيه	تابع الإيرادات	جنيه
مجلس الصحة والاسبتاليات	٣٦ر٣٤٥	صافى إيراد السكك الحديدية	٥٦٢ر٨٨٥
دواوين المحافظات	٨٥ر٢٢٥	صافى إيراد السودان	١٠٠ر٠٠٠
طبطيات مصر والإسكندرية	٨٩ر٢٨٠	إيراد الملاحة	١٧٥ر٠٠٠
ديوان المدارس	٥٣ر٠٢٠	أرباح أسهم قناة السويس	١٧٠ر٣١٠
ديوان الجمارك	٢٨ر٣٠٠	أرباح ورق التمغة وتمغة	
مرتبات حريم وأشراقات	١٨ر٩٥٠	المصوغات وغيرها بالمالية	١٨٥ر٠٠٠
« أرباب المعاشات والموظفين	٢١٣ر١٦٠	أموال الالتزامات وهى	
قيمة مرتبات المستودعين (١)	٤٢ر٨٦٥	التزام المطرية والرسالة	
مخصصات الحج والتكايا	٦٦ر٧٧٠	والنطرون والأسماك وغيرها	
ربح أسهم شركة قناة السويس	١٧٠ر٣١٠	وإيرادات الهاويسات	٢٥٨ر٧٩٥
مقابل ثمن الأملاك والأراضى		إيجار أطيان وأملاك الميرى	
إحتياطى	٢٠٠ر٠٠٠	ورسوم مبايعات الأملاك	
مخصصات قرض ١٨٦٢	٢٥٨ر٥٠٠	والأطيان بمصر	
دفعة قرض سنة ١٨٦٤	٦٠٤ر٧٨٥	والإسكندرية ودمياط	
« قرض سنة ١٨٦١	٩٢٩ر٤٦٠	ورشيد	١٨٥ر٥٠٠
الشركة المجيدية	٥١ر٤٨٠	إيرادات المحافظات	٢٠٢ر٥٣٥
قرض السكة الحديدية سنة ٦٦	٥٧٢ر٨١٠ (١)		
دفعات الأشغال العامة عن المستحق سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢			
إنشاء رصيف ميناء الإسكندرية	٢٩٢ر٥٠٠		
« ميناء السويس	١٣٨ر٨٧٠		
« الترعة الاسماعيلية	١١٥ر٨٢٥		
كوبرى قصر النيل	٢٨ر٩٣٠		
تطهير ترعة المحمودية	٥٣ر٩٠٠		
تركيب فنارات السويس	٢ر٨٢٥		
المجموع	٦ر٤١٩ر٠٩٥	المجموع	٧ر٢٩٩ر٦٢٠

(١) راجع ما كوين « مصر تحت حكم إسماعيل » والياس الأيوبى « تاريخ مصر فى عهد إسماعيل » ووازن ما كوين « مصر كما هى » وبه ملخص ميزانية ١٨٧٦ صفحة ٤٢٥ للمقارنة .

وفيما يلى ملخص ببعض الميزانيات المصرية فى أواخر عهد إسماعيل باشا :

السنة	الإيراد بالجنيه	المنفق بالجنيه	العجز أو الوفر
١٨٧٦	١٠٫٧٧٢٫٦٢١	٨٫٩٨١٫٨٥٢	+ ١٫٧٩٠٫٨٦٩ (١)
١٨٧٧	٩٫٥٨٩٫٩٠٠	١٠٫٩٧٢٫١٠٠	— ١٫٣٨٢٫٢٠٠ (٢)
١٨٧٨	٧٫٤٣٢٫٩٨٢	١٠٫٨٧٣٫٥٤٨	— ٣٫٤٤٠٫٥٦٦
١٨٧٩	٩٫٩٤٩٫٠٠٠	١٠٫٣٣٠٫٠٠٠	— ٣٨١٫٠٠٠

ولولا القروض وأقساطها وعبء تسديد فوائدها لنهضت مصر نهضة مباركة معتمدة على موارد خزانتها العامة ، وهى موارد كانت تكفى للقيام بجميع الإصلاحات لمن يحسن تدبير شؤنه وشئون حكومته وأمته ، فقد ابتلعت الفوائد والأقساط معظم موارد الميزانية فعجز الخديوى عن وفائها أو سداد فوائدها ووقعت حكومته فى العسر وتدخلت الدول الأجنبية فى الميزانية وغير الميزنية تدخلا فيه تحقيق أغراضها .

ويدل الميزان الآتى عن مركز مصر فى عهد إسماعيل باشا كما ورد فى تقرير كيف فى ٢٧ مارس سنة ١٨٧٦ : —

المصروفات بالجنيه		الدخل بالجنيه	
الإدارة والمهايا	٤٨٫٨٦٨٫٤٩١	إيرادات	٩٤٫٢٨٣٫٤٠١
الجزية لتركيا	٧٫٥٩٢٫٨٧٢	قروض	٣١٫٧١٣٫٩٨٧
أشغال عامة	٣٠٫٢٤٠٫٠٥٨	مبيعات أسهم القناة	٣٫٩٧٦٫٥٨٣
مصروفات غير عادية بعضها شخصى وبعضها لمصالح خارجة	١٠٫٥٣٩٫٥٤٢	الديون السائرة	١٨٫٢٤٣٫٠٧٦
فوائد الدين واحتياطى تسديدها	٣٤٫٨٩٨٫٩٦٥		
قناة السويس	١٦٫٠٥٤٫١١٩		
	١٤٨٫٢١٥٫٠٤٧ (٣)		١٤٨٫٢١٥٫٠٤٧

(١) ماكوين « مصر تحت حكم إسماعيل » والياس الأيوبى « تاريخ مصر فى عهد إسماعيل » وماكوين « مصر كما هى » وبه ملخص ميزانية ١٧٦ صفحة ٤٢٥ للمقارنة .

(٢) التقرير النهائى للجنة التحقيق الأوربية عن عبد الرحمن الرافعى « عصر إسماعيل » الجزء الثانى صفحة ٣٠٩ . وقارن « اسماعيل المفترى عليه » تأليف كرابيت .

(٣) خصص جناب المستر ماكوين فى كتابه « مصر تحت إسماعيل » فصلا قيما عن مركز مصر المالى =

المبحث الثالث

نظام العملة المصرية فى عهد اسماعيل باشا

قلنا أن محمد على باشا عندما أراد أن يصلح من حال النقد ، صدر قانونه المعروف سنة ١٨٣٤ وقضى به أن تكون وحدة النقود فى التعامل قطعة الفضة ذات العشرين قرشاً وقطعة الذهب ذات العشرين قرشاً ، وكان وزن قطعة الفضة أقل من قطعة الذهب بمقدار ٥و١٥ مرة ، وذلك تبعاً لنظام المعدنين المتبع فى فرنسا ، وما كاد هذا التعديل يظهر للعيان حتى قامت انجلترا وعملت على توجيه نطاق العملة المصرية نحو نظام المعدن الفردى الذى اتبعته منذ سنة ١٨١٦ ، فأصبحت العملة المصرية إسما متبعة نظام المعدنين[1] وعملا متبعة نظام المعدن الفردى خصوصاً بعد أن أخذت تجارة الصادرات تؤثر بميزانها التجارى فى انتهاج هذا الطريق ، وبدأت مصر فى سنة ١٨٣٦ تسك جنيهات مصرية ذهبية باعتبار أن الجنيه يساوى مائة قرش .

وقد سار إسماعيل باشا على تعديل محمد على باشا فقضى بأن تكون القطعة ذات العشرين قرشاً المعروفة بالريال مقسمة إلى نصف الريال وربع الريال والقرش الصاغ والعشرين بارة والعشر البارات[2] ، واعتبر بعض النقود الذهبية الأجنبية نقوداً قانونية بأن جعل لها قيمة قانونية تقبل بها فى التداول وحدد ما تساويه من القروش ، فأصبحت القيمة القانونية للجنيه الانجليزى ٥ر٩٧ قرشا وللجنيه الفرنسى ١٥ر٧٧ قرشا وللجنيه التركى ٧٥ر٨٧ قرشا والدولار ١٩ قرشا[3] . ومع أن الجنيهات الذهبية التى ضربت فى سنة ١٨٣٦ كانت قيمتها ١٠٠ قرش ووزنها ٥٤٤ر٨ وعيارها ٨٥٧ر٠ فإنها مع ندرتها كانت الأساس للعملة المصرية ، وكانت تشمل على ٤٧٦ر٧ جراماً من الذهب حتى آخر عهد إسماعيل باشا .

= فى عهد اسماعيل وقدر ماصرفه إسماعيل باشا فى مدة ١٤ سنة ما لا يقل عن ٢٧٠ر٨٤٨ر١٠٢ جنيها يضاف إلى ذلك ما صرفه من قروش الدائرة وهذا لا يقل عن ٠٠٠ر١٤٧ر٤١ جنيه والقروش السائرة وقدرها ٩ مليون جنيه حتى سنة ١٨٦٧ فالمجموع ٠٠٠ر٠٠٠ر١٥٢ جنيهاً ، قارن كرابيت « اسماعيل المفترى عليه » حيث يحتسب أن إسماعيل باشا صرف ٠٠٠ر٣٩٤ر١٥ جنيها على أمور إنتاجية مفيده للقطر المصرى وقاطنيه ، ويقدر بعض المؤرخين أن ما أنفق على القصور الخاصة كان يلفت النظر فقد صرف إسماعيل باشا ٣٧٤ر٣٩٣ر١ جنيهاً على سراى الجيزة ، ٥٧٠ر٥٦٥ جنيها على سراى عابدين و٦٩١ر٨٩٨ جنيها على سراى الجزيرة و ٢٨٦ر٣٠١ جنيهاً على سراى الاسماعيلية و ٣٩٩ر٤٧٢ على سراى الرمل و٢٨٠ر٨٥٦ر١ جنيها على قصور أخرى وهذا قليل من كثير .

(١) راجع صفحات ١٢٠ — ١٢٤ من هذا الكتاب .

(٢) راجع « مركز مصر الاقتصادى والمالى » تأليف أرمنجون صفحة ٣٥٧ .

(٣) قارن أنطونونى « نظام العملة والائتمان فى مصر » وفورت « البنوك فى مصر » فى مقدمته .

ولم تلبث حال العملة المصرية أن ارتبكت مرة ثانية بسبب رداءة صنع النقود الفضية المصرية ، وقله ماسك منها ، والتشكك فى صحتها ، لما قام به بعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات من التزييف فى وحداتها الفضية ، ولم يقف الارتباك النقدى عند هذا الحد بل أن جماعة من الصيارفة أخذوا يتنقلون فى القرى والمدن يبيعون النقود الفضية ذات العشرين والعشرة قروش والخمسة فى أوقات موسم القطن للفلاحين بأسعار مرتفعة حتى إذا ما انقضى موسم القطن وأخذت قيمه النقود الفضية تقل لعدم الحاجة اليها ، أخذ هؤلاء التجار الأجانب فى شرائها من الفلاحين بأقل الأسعار ، وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد نظام للعملة يؤسس على ١ — إيجاد وحدة للنقود المصرية ٢ — إيجا نقود مساعدة لتحل محل العملة الأجنبية .

ولم يكن حال النقود الذهبية باحسن من ذلك حيث لم يسك منها فى المدة بين سنة ١٨٣٠ و ١٨٧٩ مايزيد عن مليون ونصف من الجنيهات[١] وكان صنعها يحتاج إلى إتقان ودقة إذ كان يختلف بعضها عن بعض من حيث الوزن والعيار ولذلك جعلت النقود الذهبية الأجنبية تقوم مقامها فى التداول ، وإذا قارنا فى عهد اسماعيل بين مافى الجنيه المصرى من الذهب الخالص وما فى كل من الجنيهات الإنجليزية والفرنسية والتركية لوجدنا أن لهذه الأخيرة قيمة قانونية أقل من قيمتها الحقيقية ، فكلها نقود جيدة بالنسبة للجنيه المصرى[٢]

ويفضل التداول بالنقود الرديئة والاحتفاظ بالنقود الجيدة مادام أن لكلتيهما قيمة واحدة فى التعامل ، فأصبحت النقود الجيدة دائما عرضة للتصدير إلى الخارج سداداً للديون الأجنبية لأن النقود فى البلاد الأجنبية لاتقبل إلا بقيمتها المعدنية أى بالوزن لا بالعد ، ومن هذا نرى مدى الخسارة التى تحملها المصريون للأجانب من وجوه عدة ، فقد اخذت النقود الأجنبية قليلة القيمة تغمر السوق المصرية منذ أن أخذت قيمة الفضة تهبط بعد الحرب السبعينية بين المانيا وفرنسا ، وكان التداول بها مسموحاً فى القطر المصرى ، كذلك أخذ القرش المصرى ينتشر انتشاراً عظيما فى التداول إذ كانت قيمته الأسمية أعلى بكثير من قيمته الحقيقية . واستمر هذا الفرق يزداد على أثر هبوط قيمة الفضة فأخذ الأجانب يزيدون من

---

(١) يذكر أرمنجون فى كتابه « مركز مصر الاقتصادى والمالى » صفحة ٣٦٨ أن الجنيه المصرى الذى أصبح وحدة التعامل كان نادرا فلم يسك من الجنيهات المصرية سوى ٨٢٦ر٣٢٥ر١ جنيها ومن أنصافها سوى ٨٣٥ر٦٤٢ جنيها ما بين سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٨٣ وأنه إذا أضفنا ما سك من القطع الذهبية ذات خمسة الجنيهات وربع الجنيه والعشرين قرشاً وما دون ذلك يصبح مجموع ماضرب فى مصر ٢٠٩ر٦٨٩ر٢ من الجنيهات .

(٢) راجع « مبادئ علم الاقتصاد للطلبة الهنود » تألف دكتور باسو صفحة ١٧٠ وقارن قانون « جاريشام ونظام النقد » فى كتابنا « مركز مصر الاقتصادى »

صنعه ويربحون أرباحا كبيرة يستثمرونها فى قروض اسماعيل ، وكلما انفصلت قيمة النقد القانونية عن السوقية ، دعا ذلك إلى انخفاض قيمة النقد القانونى وهذا يدعو إلى ربح المتعاملين به بما هم عليه عن علم ودراية .

وكان من جراء تزعزع حال النقد أن أصبحت قيمة الديون المصرية قابلة للزيادة والنقصان طبقا لرغبة القائمين بالادارة المالية فى مصر ، فسندات الحكومة وديونها وميزانيتها تتصل اتصالا وثيقا بعملتها ، وكل تصرف فى سنداتها وديونها يجب أن يلحظ فيه أثره على النقد المصرى ، فاذا انخفضت قيمة العملة ارتفعت أسعار السندات والديون ونتج عن ذلك خسارة المالية المصرية[1] .

ونرى أن حل مشكلة العملة المصرية كان يجب أن يكون سابقاً لحل مشكلة الديون وسنداتها ، بل وأساساً لها ، فالعملة يجب أن تكون ثابتة مستقلة عن مصالح الدائنين ومن يقوم بحماية مصالحهم فى مصر ، من لجان وبنوك وافراد ، وذلك لا يتحقق إلا إذا صفت القلوب نحو مصالح المصريين ، لذلك كان لزاماً على رجال المال الذين تدخلوا فى إصلاح أحوال مصر الاقتصادية والسياسية والمالية أن يقدروا ظروف النقد واستقرار قيمته ، وهذا ماقاموا به مباشرة بعد انقضاء عهد اسماعيل باشا ، حيث قرروا فى ذلك أن « الدين يجب أن يسد بعملة المدين » ، وأن الجنيه الانجليزى ، لما كان أردأ أنواع العملة الأجنبية فإنه طغى عليها ، وأصبح أكثرها شيوعاً فى التداول وتبوأ مركزه كوحدة للنقود المصرية فى القطر المصرى ، فبعد أن تمسك الفرنسيون والأجانب بنظام المعدنين الذى ينص على أن المدين يمكن أن يسدد ديونه بأى المعدنين[2] قانوناً ، فإن النسبة القانونية مالبثت أن أصبحت دون النسبة الحقيقية مما أدى إلى أن الحكومة كانت تجبى ضرائبها بنقود فضية ، بينما هى تدفع بونات الدين العام بنقود ذهبية ، ولا يخفى ما فى ذلك من فوائد جسيمة للأجانب والدائنين الذين قاموا بادارة العملة على أحسن حال لهم ، أضف إلى هذا أن مصر كانت ملزمة بأن تقبل من الدول الأجنبية عند تسوية ميزان الحسابات معها نقوداً فضية متدهورة فى حين أن هذه الدول لم تقبل من مصر سوى نقود ذهبية جيدة ، فكان لشيوع تداول الجنيه الانجليزى ولارتقاء علاقات مصر التجارية مع بريطانيا العظمى ما وطد نظام العملة المصرية من الوجهة العملية على نظام المعدن الذهبى الفردى ، وأصبحت قطع العملة الفضية تعتبر نقوداً مساعدة ، وفقدت قوة الإبراء المطلقة التى كانت تتمتع بها جنباً إلى جنب مع الذهب ، وأصبح مرمى رجال المالية فى أواخر عهد اسماعيل باشا هو بحث المسائل الآتية :

---

(١) راجع « نظرية النقود والائتمان » تأليف فون ميزاس صفحة ٥٩ للتمييز بين النقود السلعية والنقود الالزامية والنقود الائتمانية . وقارن « البنوك فى مصر » تأليف فورت صفحة ٢٢٣

(٢) راجع السير أوكلاند كولفين فى كتابه « نشوء مصر الحديثة » .

(١) اختيار وحدة للنقود المصرية وواسطة عامة للتبادل .

(٢) إيجاد نقود مساعدة أهلية تحل محل النقود الأجنبية فى التداول ، وذلك بسك كمية كبيرة منها حتى تطرد النقود الأجنبية من التداول ، على أن لا تزيد هذه الكمية عن حاجة المبادلات الصغيرة .

(٣) تقرير مقياس مشترك للقيم فتصبح مقياس الدفع الموجل وأداة الادخار .

(٤) تعيين شروط سك هذه النقود وتحديد عيارها[١] .

(٥) ما يجب أن تتخذه وزارة المالية من القرارات منعاً لتدهور قيمة النقود الفضية والنيكلية والبرنزية ، وذلك بأن تجعل مثل هذه النقود المحدودة قابلة للاستبدال بنقود ذهبية . وقد أدت هذه المباحث فى أواخر عهد اسماعيل باشا إلى ضرورة تعديل نظام العملة المصرية فى عهد محمد توفيق باشا .

وحدات العملة المصرية[٢] :

ويمكننا تلخيص نظام العملة فى عهد اسماعيل فيما يلى :

أولا : كانت مصر منذ أيام محمد على باشا تتبع نظام المعدنيين (الذهب والفضة) ولم تجدِ محاولات محمد على فى إصلاح نظام العملة شيئاً ، ذلك لأن دار الضرب المصرية لم تكن تسك من النقود ما يكفى حاجة التداول ، فبقيت الأسواق المصرية تعتمد اعتماداً كبيراً على العملة الأجنبية التى كانت لا تزال متداولة فيها ، ومن هذه العملة الجنيه الانجليزى والوينتو الفرنسى والجنيه التركى . ولما كان الجنيه الانجليزى أردأ أنواع العملة الأجنبية فقد شاع تداوله طبقاً لقانون جريشام الذى يقضى بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول .

ثانياً : بقى نظام العمله حتى عهد اسماعيل على ما كان عليه من الاضطراب ، ذلك بأن مصر بقيت على نظام المعدنيين اسمياً ولكنها فعلا كانت تتبع نظام المعدن الفردى لطغيان

---

(١) إن نظام العملة فى عهد اسماعيل يمكن وصفه فى الحقيقة بنظام المعدنيين الأبتر أو الأعرج وذلك لأن المسكوكات الذهبية والمسكوكات الفضية التى من نوع معين أصبحت نقودا رئيسية ولم يبح للافراد ضرب النقود الفضية ، وقد اتبع الاتحاد اللاتينى هذا النظام فى أواخر عهده حيث لم يتحقق فى هذا النظام أباحته ضرب السبائك الفضية لمن يشاء من الأفراد ، وقد كان الاتحاد اللاتينى فى أوجه فى أوربا طول حكم اسماعيل .

(٢) كان الجنيه المصرى أردأ النقود المتداولة فعلا ولكن الكمية الموجودة منه لم تكن تكفى لحاجة التداول ، فطغى الجنيه الانجليزى على الوحدات النقديه الأخرى كما يؤخذ من البيان التالى : =

الجنيه الانجليزى على ماعداه من أنواع العملة الأجنبية[1] .

ثالثاً : بارتباك أحوال مصر المالية فى أيام اسماعيل ظهر جلياً سوء نظام العملة المصرية إذ أنه بزيادة الدين العام كان على مصر أن تدفع أقساط الديون وفوائدها . ولما كانت هذه الأقساط والديون يجب أن تدفع للخارج ، ولما كانت الدول الأجنبية لا تقبل النقود الرديئة (أى المقومة بأقل من قيمتها الاسمية) كان على مصر أن تصدر النقود الجيدة لسداد الديون . وقد دعا ذلك إلى استبدال ما فى مصر من النقود الجيدة بنقود رديئة ، إذ أن الدول كانت لا ترد النقود الجيدة التى تحصل عليها وإنما تصدر بدلا منها نقوداً رديئة .

وبهذا زاد ارتباك أحوال مصر المالية ، فمصر فوق خسارتها فى إصدار القروض (بإصدارها بأقل من قيمتها الاسمية) كانت تخسر خسارة أخرى بتصدير النقود الجيدة واستيراد النقود الرديئه مما زاد الطينة بلة .

الفصل الثانى عشر

السودان المصرى

١ — كشف منابع النيل ٢ — نظام الحكم فى السودان ٣ — الحالة الاقتصادية
ا — الزراعة ب — الصناعة ج — التجارة — الطرق البرية — تجارة
الرقيق ٤ — الإدارة المالية — ميزانية سنة ١٨٧٨

لما كان السودان جزءاً متمما لمصر فقد اتجهت أنظار المصريين منذ الزمن القديم إلى ضم القطرين لبعضهما وجعلهما وحدة عمرانية وسياسية واقتصادية واحدة . وسوف لا نعرض

الوحدة	الوزن	العيار	الذهب الخالص	القيمة الحقيقية	التعريفة	التقويم
الجنيه المصرى	٨ر٥٠٠٠	٨٧٥٠	٠ر٧٤٣٧٥	١٠٠ر	١٠٠ر	
« الإنجليزى	٧ر٩٨٧٣	٩١٦٣	٠ر٧٣٢٢٠	٩٨ر٤٤٤	٩٧ر٥٠	٠ر٩٦٥
« الفرنسى	٦ر٤٥١٦	٩٠٠٠	٠ر٥٨٠٦٤	٧٨ر٠٦٩	٧٧ر١٥	١ر٠٥٥
« التركى	٧ر٣٣٦٥	٩٣١٠	٠ر٦٦١٥٠	٨٨ر٩٣٢	٧٨ر٧٥	١ر٠٧٠

(١) راجع صفحة ٣٤٠ من هذا المبحث وأيضا صفحات ٤١ و١٤٩ و٣٣٦ .

هنا لتفاصيل تاريخ ضم القطرين لبعضهما فى الأزمنة القديمة وإنما نكتفى بأن نعرض لما تم فى هذا السبيل فى العصور الحديثة . وقد رأينا كيف أن محمد على تنبّه لضرورة وحدة بلاد وادى النيل السياسية والاقتصادية فعنى بفتح السودان . وقد لخصنا أسباب الحملة السودانية فى أن محمد على كان يريد كشف منابع النيل ، واستغلال مناجم الذهب السودانية ، وفتح الأسواق للحاصلات المصريه والحصول على المواد الأولية ، هذا إلى رغبته فى القضاء على المماليك الفارين إلى السودان ، والتخلص من الجنود الألبانيين الذين كانوا مثار كثير من الفتن فى مصر (١) .

وقد وصلت فتوح محمد على فى السودان إلى البحر الأحمر وحدود الحبشة شرقا وإلى قرب منطقة البحيرات الاستوائية جنوباً . وبالرغم من انهيار الامبراطورية المصرية على أواخر عهد محمد على فقد بقيت لمصر حكومة السودان إذ نصت تسوية سنة ١٨٤١ على ضم السودان لمصر ، على أن تقدم الحكومة المصرية ميزانية سنوية بإيرادات السودان ومصروفاته (٢) .

وفى أيام عباس لم ينل السودان عناية تذكر إذ كان ينظر اليه نظرة استغلالية محضة غير أنه لما أتى عهد سعيد عنى بأمر السودان فسافر سعيد إلى هذه البلاد ، وعلى ضوء مشاهداته هناك قام بأصلاحات فى النظم الأدارية وفى المواصلات وغيرها .

ولما تولى اسماعيل حكم مصر وجه عنايته إلى اتمام مابدأه جده من فتح السودان حتى يستكمل الوحدة السياسية والاقتصادية لبلاد وادى النيل (٣) . وقد تم فى هذا العهد فتح مديرية فاشوده وضم مصوع وسواكن وفتح أقليم خط الاستواء والسيطرة على أوغنده واقليم بحر الغزال ودارفور وضلا زيلع وبربره وفتح هرر .

المبحث الاول : كشف منابع النيل

كان من الأسباب التى دعت إلى ضم السودان لمصر الرغبة فى كشف منابع النيل والسيطرة عليها حتى تضمن البلاد مياه الرى وتتصرف فيها بالطرق التى تؤدى إلى تنظيمها وتوسيع الأراضى المزروعة . وترجع محاولات اكتشاف منابع النيل إلى الأزمنة القديمة ، وباهتمام مصر بالسودان فى العصور الحديثة عاد الاهتمام بكشف مصادر ماء النيل ، وقد أرسلت فى عهد محمد على بعثات علمية حتى غندكرو على بحر الجبل .

---

(١) راجع صفحة ٨٢ من هذا الكتاب حيث نشرح حملة السودان سنة ١٨٥٠ .

(٢) راجع داود بك بركات فى كتابه « السودان المصرى » ومركز مصر الاقتصادى للمؤلف

(٣) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » صفحة ٤٩٢ للمؤلف .

غير أنه فى عهد أسماعيل اتسع نطاق حركة الكشف وكان الضباط المصريون قواد هذه الحركة تحت إشراف نفر من القواد الأجانب .

وفى سنة ١٨٧٠ عهد اسماعيل إلى « صمويل بيكر » فى بسط النفوذ المصرى فى أقاليم خط الاستواء[١] . والسير صمويل بيكر رحالة انجليزى بدأ رحلاته الخاصة بكشف منابع النيل فى عهد سعيد . وفى سنة ١٨٦٥ — اثناء حفلات قناة السويس — حضر بيكر إلى مصر فى رفقة ولى عهد انجلترا (الأمير ادورد) . وقد أشار الأمير على اسماعيل أن يستفيد من جهود بيكر فى بسط النفوذ المصرى فى أعالى السودان . وعمل اسماعيل بهذا ، رغبة فى أرضاء الانجليز ، واوفد بيكر على رأس حملة مؤلفة من ١٧٠٠ جندى إلى السودان وعينه مديراً لمديرية خط الاستواء .

وقد توالت البعثات العلمية حتى تم اكتشاف منابع النيل . وقد كانت مصر تقوم بالصرف على هذه البعثات ، ولم يكن اشتراك البعثات الأجنبية فى هذا العمل لحساب الحكومة رغبة منهم فى فائدة مصر ، أو عملا علمياً مجردا من الأغراض ، وانما كان هذا تمهيدا لبسط نفوذ البلاد التى ينتمون إليها ، حين يتم اكتشاف هذه المناطق على نفقة الحكومة المصرية تحت ستار القضاء على النخاسة والرق[٢] .

المبحث الثانى : نظام الحكم فى السودان

كان يتولى السلطة الأدارية فى السودان حاكم تعينه الحكومة المصرية . وقد كان الذين يتولون حكومة السودان عادة من رجال الجيش المصرى حتى كانت سنة ١٨٧٧ حين عين إسماعيل « الكولون غردون » حاكما عاما على السودان وذلك باشارة الانجليز . وقد اضطر إسماعيل إلى اتباع إشارة انجلترا فى هذا الوقت نظرا لارتباك حالة مصر المالية ولرغبته فى معونة الانجليز لاخراجه من الأزمة التى وقع فيها .

وقد كان السودان — كمصر — مقسما من الوجهة الأدارية إلى مديريات ومحافظات[٣] . وقد عدل التقسيم الأدارى فى عهد اسماعيل حتى صار السودان مقسما إلى اثنتى عشرة مديرية وخمس محافظات بيانها فيما يلى :

---

(١) راجع الأهرام عدد ١٧/٨/١٩٤٤ « مصر والسودان » وأيضا عدد ٢٥/٨/٤٤ « مسألة السودان »

(٢) راجع ماكوين « مصر كما هى » طبعة سنة ١٨٧٧ .

(٣) راجع اللورد كرومر فى تقاريره السنوية حيث يخصص جزءا خاصا للسودان فى كل منها .

(١) مديرية الخرطوم وعاصمتها الخرطوم (٢) مديرية سنار وعاصمتها سنار
(٣) « بربر « بربر (٤) « دنقلة « دنقلة
(٥) « كسلا « كسلا (٦) « فاشودة « فاشودة
(٧) « كردفان « كردفان (٨) « الفاشر « الفاشر
(٩) « داره « داره (١٠) « كبكبيه « كبكبيه
(١١) مديرية بحر الغزال وعاصمتها دير الزبير
(١٢) مديرية خط الاستواء وعاصمتها الاسماعيلية

أما المحافظات فهى :

(١) محافظة سواكن وعاصمتها سواكن (٢) محافظة مصوع وعاصمتها مصوع
(٣) « هرر « هرر (٤) « زيلع « زيلع
(٥) « بربرة « بربرة

وكان يقوم على حكم المديريات والمحافظات حكام مصريون هم فى الغالب من رجال الجيش المصرى ، غير أنه فى أواخر عهد اسماعيل ابتدأ النفوذ الأجنبى يتغلغل فى حكومة السودان ، إذ عين صمويل بيكر ثم غور دون حاكمين على مديرية خط الاستواء . وعين غور دون فيما بعد حاكما عاما للسودان . وفى أيامه استبدل بالمصريين الاجانب فى حكم بعض المديريات السودانية ، وأهملت المصالح المصرية وأبتدأ التمهيد لتدخل الانجليز فى شئون السودان[1] .

المبحث الثالث : الحالة الاقتصادية

كان من نتائج الحكم المصرى فى السودان أن تقدمت شئونه الاقتصادية تقدماً كبيراً وكان أول عوامل هذا التقدم هو انتشار الأمن ، وقوة الحكومة ، ولانتشار الامن وقوة الحكومة أثرهما فى تشجيع الانتاج والعمل على تقدمه . وقد ساعد على سرعة تطور السودان الاقتصادى مشابهة ظروفه الطبيعية والاجتماعية لظروف مصر ، مما ساعد على تطبيق الانظمة الاقتصادية التى نجحت هنا ، على السودان . وكما أن سياسة اسماعيل فى مصر لم تتجه إلى الاستقلال الاقتصادى ، كذلك كانت سياسته فى السودان : إذ عنى بتوسيع نطاق الزراعة وأهمل الصناعة . ومع عدم اتجاه اسماعيل لاستقلال مصر الاقتصادى فانه كان يتجه إلى إيجاد وحدة اقتصادية من بلاد وادى النيل ، تتخصص فى الزراعة وما يتبعها من الصناعات

(١) قارن « شركة زراع السودان » للدكتور محمد عوض محمد بمجلة الثقافة عدد ٣٩٧ بتاريخ ٥/٩/٩٤٤ .

الزراعية[١] ، وتتبادل بمنتجاتها ما يلزمها . وفيما يلى سوف نعرض لحالة الزراعة والصناعة والتجارة فى السودان فى هذا العهد .

أولا — الزراعة :

لم تكن الزراعة فى السودان متقدمة تقدمها فى مصر ، ذلك بأن حاجيات السكان فى هذه البلاد قليله ومستوى معيشتهم منخفض ، مما دعاهم إلى أن يقنعوا باحتراف الرعى فى كثير من الأراضى التى تصلح بطبيعتها للزراعة . ولما كانت مصر بلدا زراعيا منذ القدم فان حكمها للسودان كان من الطبيعى أن يوجه السودانيين إلى الزراعة . وفى عهد اسماعيل زادت مساحة الأراضى المزروعة وانتشرت زراعة القطن والدخان ، فاما القطن فكان يزرع فى المديريات الشرقية وعلى الأخص فى مديرية كسلا ، وأما الدخان فكان يزرع فى القصارف ، وكان الدخان السودانى يرتفع فى الجودة إلى مرتبة الدخان التركى . وإلى جانب القطن والدخان زاد غرس النخيل وعلى الاخص فى دنقلة .

ومع هذا فقد كان تقدم الزراعة فى السودان محدودا وذلك لقلة السكان فى هذه البلاد وفى مصر ايضا مما جعل الهجرة إلى السودان تكاد تكون معدومة ولم يكن الفن الزراعى فى هذا العهد متقدماً بدرجة توجه الزراعين إلى استعمال الآلات والاستعاضة بها عن الأيدى العاملة . وفوق ذلك فان الأمن لم يكن منتشراً . وانتشار الأمن ضرورى للاستقرار الزراعى وكان يحول دون انتشار الأمن هجمات تجار الرقيق الذين كانوا يغيرون بين آن وآخر على القرى الآمنة لافتناص العبيد المشتغلين بالزراعة[٢] .

ثانيا — الصناعة :

قلنا أن اسماعيل لم يتجه بمصر والسودان اتجاهاً صناعيا ، لأن عدد السكان كان لايزال قليلا بالنسبة لمساحة الأرض المزروعة ، وكان لايزال من الممكن استنفاد جهود جميع السكان فى الزراعة ، وهى الحرفة التى تلائم ظروف مصر والسودان الطبيعية أكثر من غيرها .

ومع هذا فقد قامت بعض الصناعات التى يمكن نجاحها فى البيئات الزراعية . ومن أمثلة النشاط الصناعى أن الحكومة أصلحت ترسانة الخرطوم المنشأة منذ عهد محمد على وانشأت مصنعين لحلج القطن أحدهما فى كسلا والآخر فى الخرطوم وكان يمكن التوسيع فى أمثال

---

(١) قارن Mac Coan ماكوين فى كتابه «مصر تحت حكم اسماعيل» طبعة ١٨٨٩ .

(٢) راجع جيرولد « مصر تحت حكم اسماعيل باشا » وعلم الاقتصاد للمصريين للمؤلف

هذه الصناعات وغيرها ، غير أن امتداد النفوذ الانجليزى فى السودان قضى على كل تفكير يقصد منه التمهيد للقيام بنهضة صناعية حتى ولو كانت هذه النهضة محلية ، يقصد منها كفاية حاجة المستهلكين من أهل البلاد من بعض المنتجات ، وذلك حتى تبقى السوق السودانية منفذا للمصنوعات الانجليزية[1] .

ثالثا — التجارة :

دعا التفكير فى توحيد مصر والسودان من الوجهة الاقتصادية إلى ضرورة العمل على تقدم طرق المواصلات فى داخل السودان ، ثم ربط القطرين ببعضهما بالقوافل أو الطرق المائية أو السكك الحديدية .

فأما الطرق البرية ومنها طرق القوافل فيمكن تعديد أهمها فيما يلى[1] :

(١) من الخرطوم إلى الأبيض عاصمته كردفان : اثنتى عشرة مرحلة بسير القوافل

(٢) « « « الفاشر عاصمته دارفور : اثنتين وثلاثين مرحلة بسير القوافل

(٣) « « « غندكرو : بالبواخر فى النيل فى ثمانية عشر يوماً

(٤) « « « قوز رجب على نهر عطبره : ست مراحل

(٥) « « « دنقله : ثمانى مراحل .

(٦) « « « أبو حراز فالقضارف وتقطع المسافة بينهما فى ثلاثة أيام بالبواخر وخمسة أيام أخرى على ظهور الجمال .

(٧) « « « قوز رجب فكسلا فى ثمانية أيام بالجمال .

(٨) « القضارف إلى القلابات فى أربعة أيام على ظهور الجمال .

(٩) « « « الجيرة فى يوم ونصف على الجمال .

(١٠) « « « كسلا فى خمسة أيام على الجمال .

(١١) « قوز رجب إلى سواكن فى إحد عشر يوماً على ظهور الجمال .

(١٢) « مصوع إلى سنهيت فى خمسة أيام على الجمال .

(١٣) « سنهيت إلى كسلا فى سبعة أيام على الجمال .

(١٤) « غندكرو إلى الدفلاى فى تسعة أيام على الأقدام .

(١٥) « « « منيوتو فى أربعة وثلاثين يوماً على الأقدام .

---

(١) قارن كلمرون فى كتابه « مصر فى القرن التاسع عشر » طبعة ١٨٩٨

(٢) عبد الرحمن الرافعى بك عن الكتاب الأزرق الانجليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ (ج ١١ ص ٨٠)

(١٦) من غندكرو إلى فوره فى ثمانية عشر يوماً على الأقدام .
(١٧) « « « لا توكا فى سبعة أيام على الأقدام .
(١٨) « « « مكركا فى سبعة أيام على الأقدام .
(١٩) « الفاشر إلى أسيوط فى أربعة عشر يوماً على الجمال .

أما من حيث السكك الحديدية فقد بدئ فى إنشاء خط حديدى من وادى حلفا إلى داخل السودان ومد منه حوالى ٥٧ كيلو مترا ؛ ولكن العمل لم يتم فوقف فى سنة ١٨٧٨ نتيجة للأزمة المالية التى سادت فى مصر فى هذا الحين .

أما من حيث ربط مصر بالسودان فالطريق الطبيعى لربطهما هو نهر النيل[١] . ولكن النهر لا يخلو من عوائق الملاحة على الحدود بين البلادين ، إذ تحول الجنادل والشلالات دون استمرار سير السفن . وفى هذ العهد طهر مجرى النهر من العوائق بأن نسفت الصخور القائمة فى عرضه فى جنوبى وادى حلفا ، وصار من الممكن أن تتصل مصر بالسودان بالبواخر أو المراكب الشراعية عن طريق النيل . وكان يجرى فى النيل فى السودان نحو خمس عشرة باخرة وعدد من الذهبيات ، هذا عدا المراكب الشراعية . وقد بدأت ترسانة الخرطوم فى صنع بعض البواخر وضمت هذه إلى البواخر الموجودة والتى استوردت مفككة من مصر وركبت فى الترسانة السودانية .

وقد استغلت الحكومة المصرية طرق المواصلات النيلية فى النيل والبحيرات لنشر التجارة والتمهيد لتدبير النفوذ السياسى وعلى الأخص فى أعالى النيل .

هذا إلى مكاتب البريد وخطوط البرق التى انشئت فى هذا العصر إذ عهد الخديوى إلى موتشى بك مدير البريد المصرى بتنظيم البريد فى السودان . فانشئت إدارة البريد السودانية فى سنة ١٨٧٣ وانشئت مكاتب البريد فى الخرطوم ودنقلة وبربر وكسلا وسنار والقضارف وفازوغلى والمسلمية وفاشودة والفاشر والأبيض .

وبلغ ما أنشىء من الخطوط البرقية حوالى ٢٠٠٠ كيلومترا ، وفيما يلى بيان بخطوطها[٢] .

(١) مصر — دنقلة — بربر — الخرطوم .
(٢) الخرطوم — أبو فراد — الأبيض — فوجه .
(٣) الخرطوم — أبو حراز — المسلمية — سنار — فازوغلى .
(٤) المسلمية — الكوة .

---

(١) راجع سافا هويب فى كتابه « امتداد مصر » وراجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف

(٢) عبد الرحمن الرافعى بك (عصر إسماعيل) عن الكتاب الأزرق الانجليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ ج ١١ ص ٨ . وقارن « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف

(٥) أبو حراز — القضارف — كسلا — سنهيت — مصوع .
(٦) كسلا — قوز رجب — بربر .
(٧) سواكن — كسلا .
(٨) القضارف — دوكه — القلابات .
(٩) القضارف — الجيرة .

وكانت هذه الخطوط تتفرع من الخرطوم عاصمة البلاد السياسية والاقتصادية .

الحاصلات السودانية :

كانت أهم الحاصلات التى يصدرها السودان العاج ، وريش النعام ، والجلود والتبر ، والصمغ ، والمواشى ، والبن ، والكحل ، والقطن هذا إلى تجارة الرقيق التى تكاد تعتبر أهم أنواع التجارة السودانية جميعها[١] .

تجارة الرقيق :

تجارة الرقيق تجارة قديمة فى السودان ، ويرجع منشؤها إلى أن بعض السودانيين كانوا يشتغلون بصيد الفيلة . وتجارة العاج ، فلما قلت أرباح هذه التجارة نظراً لانقراض كثير من قطعان الفيلة ، وجه الصيادون جهودهم لا قتناص العبيد وتجارة الرقيق . وقد كان أكبر تجار السودان وأعظم البيوت التجارية تشتغل بتجارة الرقيق التى كانت أكثر أنواع التجارة أرباحا . ومع أن هذه التجارة كانت فى حكم المحظورة منذ أيام محمد على ، فإن تجارها لم يبالوا بأوامر الحكومة بل وسعوا نطاق أعمالهم وامتد نفوذهم إلى أقاصى السودان . وكان لكل تاجر شبه جيش مسلح يدافع عنه ويقوم باصطياد الاطفال لبيعهم فى أسواق الرقيق[٢] .

وتجارة الرقيق ، كأية تجاره أخرى ، يرجع رواجها أو كسادها إلى عوامل اقتصادية أكثر مما يرجع إلى عوامل سياسية أو دينيه أو اجتماعية . وتجارة الرقيق تنتشر إذا زاد الطلب على شراء العبيد . وتتوقف قلة الطلب أو كثرته على مقدار التضحية التى يبذلها المشترى فى شراء العبد ، وتكافؤ هذه التضحية مع ما يقوم به العبد من خدمات .

والعبيد إما أن يستخدموا فى الإنتاج الزراعى أو الصناعى ، كما كان الحال فى أوربا ، أو يستخدموا فى أغراض الخدمة المنزلية كما كان الشائع فى مصر ، ولو أن العبيد فى مصر كانوا يستخدمون فى الانتاج الزراعى لقضى على تجارة الرقيق من تلقاء نفسها ، ذلك بأن

(١) راجع « تقرير رسمى عن مركز مصر المالى » عدد ٢٨ فى سنة ١٨٨٤ .
(٢) راجع دى ليون « مصر الخديوية » وأيضا رولندون فى كتابه « تاريخ مصر القديم »

الفلاح الاجير كان أقل كلفة من العبد إذ كان مستوى معيشة الفلاحين على درجة عظيمة من الانحطاط وكانوا لا يحصلون من عملهم على أكثر مما يلزم لمعيشة الكفاف[١] .

وقد كان العبيد فى مصر ينتفع بهم فى الخدمة المنزليـة كما قدمنا وكان مستوى معيشة العبد أرفع بكثير من مستوى معيشة الاحرار من الفلاحين إذ أنهم كانوا يعيشون فى بيوت أفراد الطبقتين الوسطى والعليـا ويتمتعون بمعظم ما يتمتع به أفراد هاتين الطبقتين وينالون قسطا من التعليم الذى حرم منه الفلاحون . وكان النساء من الرقيق يمتزجن بالمصريين بالتزاوج فى حين أن الفلاحين كانوا بالرغم من إرهاقهم فى الإنتاج الزراعى وأعمال السخرة لا يحصلون على أكثر مما يلزم لهم من الضروريات الاولية[٢] .

بهذا بقى نظام الرق فى مصر إذ لم تقم فى سبيله عقبات اقتصادية أو إنسانية ، إذ أنه بالرغم من زيادة تكاليف إقتناء العبد على أجرة العامل الاجير ، فإن كثيراً من المصريين كانوا يقتنون العبيد بدافع من التقاليد المصرية ، التى كانت تعتبر اقتناء العبد نوعا من الترف اللازم فى بيوت الطبقة العليا ، هذا فوق أن اقتناء العبيـد للخدمة المنزلية أقل تكلفة من إستخدام خادم أجير ممـا دعا إلى وجود العبيد حتى فى بيوت بعض أفراد الطبقة المتوسطة ومادونها . ولم يكن يدفع إلى حظر الرق فى مصر عامل إنسانى إذ أن مستوى معيشة الرقيق كان أكثر ارتفاعاً من مستوى معيشة كثير من الفلاحين كما قدمنا[٣] .

لم يكن هناك إذن دوافع إقتصادية أو اجتماعية تدعو إلى التفكير فى حظر تجارة الرقيق فى مصر والسودان ، ومع ذلك فقد عملت الحكومة على القضاء على هـذه التجارة تحت المؤثرات الخارجية إذ أن سوء معاملة الرقيق فى الخـارج وخصوصاً فى أمريكا ، دعا الدول الاوربية إلى إصـدار القوانين بمنع تجارته ، ولم يكن عمل الحكومة المصرية إلا استرضاء للدول الاوربية .

ويرجع توجيه الدول الأوربية لمصر لمنع تجارة الرقيق إلى أيام محمد على ، إذ أدرجت فى تسوية سنة ١٨٤١ فقرة تقضى بأن « صيد السود عمل لا يتفق مع مبـادىء العدالة والإنسانية » . وكانت هذه الدول لا تفتأ تظهر معارضتها لهذه التجارة حتى كانت سنة ١٨٧٥ حيث استغلت إنجلترا ارتباك أحوال مصر فسهل عليها أن تعقد مع اسماعيل معاهـدة تتضمن ما يأتى :

---

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف . وانجرام « الرق من الوجهة الاقتصادية »

(٢) راجع الأستاذ خفاجى فى كتيبه عن « الرق فى الأسلام » وأيضاً شفيق باشا عن « الرق فى الاسلام » والسير وليم أشلى عن « تجارة الرقيق » .

(٣) راجع « إقتصاديات الرق » لجوت ستيوارت مل . وآخر لسليجمان الأمريكى .

(١) ابطال ادخال الأرقاء إلى الأراضى المصرية أو مرورهم بها أو ببحارها .
(٢) عدم السماح للأرقاء أن يغادروا مصر دون أن يثبتوا أنهم حصلوا على حريتهم .
(٣) محاكمة تجار الرقيق أمام المجالس العسكرية .
(٤) استعمال نفوذ مصر فى أواسط أفريقيا للقضاء على تجار الرقيق .
(٥) يكون للسفن البريطانية حق تفتيش جميع المراكب المصرية التى تشتبه فى أنها تنقل الرقيق .

وقد عمل إسماعيل على القضاء على تجارة الرقيق ، ودفعه على هذا رغبته فى نشر نفوذ مصر فى ربوع السودان[1] ، وخوفه من معارضة الدول فى ازدياد نفوذه هناك ، فتوسل لغرضه بادعائه أنه إنما كان يرمى إلى حظر صيد السود وبيعهم ، وكان من الطبيعى أن يقابل عمل إسماعيل فى سبيل إلغاء هذه التجارة بمقاومة من جانب تجار الرقيق ، وعلى الأخص فى أسواق فاشودة والقلابات والخرطوم والمسلمية وواد مدنى وسنار والقضارف وكسلا وبربر وشندى ، فاشترى رضاء هؤلاء التجار بمنحهم تعويضات وتوجيههم الى الاتجار بحاصلات السودان الأخرى كالعاج وريش النعام وما إليها[2] .

بهذا بدأ نظام الرق فى مصر يلاقى حتفه بعد أن كان جزءاً من نظام البلاد الاجتماعى عاش أزماناً طويلة ومات موتته الاقتصادية بعد أن فشلت عناصره الاجتماعية .

وكانت تجارة الرقيق من أهم مصادر الثروة فى السودان حتى كان بعض حكام السودان يزاولونها ، وكان تجار الرقيق ورؤساء القبائل يدفعون ما يفرض عليهم من الضرائب عبيداً فى بعض الأحيان ، ذكورا كانوا أم نساءا .

المبحث الرابع : الادارة المالية

لم تكن إيردات الحكومة فى السودان تكفى لمصروفاتها ، ذلك بأن الإنتاج فى هذه البلاد كان ما يزال قليلا بالنسبة لمساحتها . وترجع قلة الإنتاج إلى قلة نشاط السكان فى استغلال موارد الثروة فى بلادهم ، كما هو الحال فى معظم بلاد المنطقة الحارة ، كما ترجع إلى عدم الاستقرار الناشىء عن مطاردة النخاسين للأهالى مما يعرقل الأعمال الزراعية ، وبينما كانت مساحات واسعة من الأراضى تصلح للزراعة كان الأهالى يكتفون باستغلالها استغلال أولياً فى الرعى أو فى الزراعة الأولية .

---

(١) راجع ا . سمارکو « عهود سعيد وعباس وإسماعيل » طبعة سنة ١٩٣٥ .
(٢) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف .

كان إنتاج السودان اذن قليلا وفى هذه الحالة لا يمكن الحكومة أن تتعدى حداً معيناً فى فرض الضرائب . ولما كانت الضرائب ، كما قدمنا ، هى أهم موارد الدولة كانت إيرادات الحكومة السودانية قليلة . ومع قلة الإيرادات كان من الضرورى أن تنفق الحكومة كثيراً من النفقات التى يقصد منها ترقية الإنتاج والتوسع فيه . ومن أمثلة أبواب المصروفات الضرورية فى هذا العهد تنظيم الرى وتعبيد الطرق لتوسع نطاق الزراعة والتجارة[١] .

بهذا كانت الإيرادات قليلة . وكان من الضرورى أن تزيد المصروفات عن الإيرادات للانفاق على المشروعات العامة التى لاتأتى بفائدة عاجلة وإنما فائدتها تأتى مع الزمن . ولما كانت مصر هى التى تتولى أمر السودان كان عليها أن تساعد على انهاض مرافق الانتاج فى هذه البلاد حتى إذا زادت موارد الدخل الأهلى أمكن الحكومة أن تزيد من موارد الدخل الحكومى بزيادة فئات الضرائب الموجودة أو بفرض ضرائب جديدة .

لقد كانت سياسة اسماعيل باشا تقوم على غرضين هما الكشف الجغرافى وتحرير الرقيق ، وكان لتأسيس المحطات الحربية خير ممهد لامتداد التجارة التى عملت انجلترا على استغلال ظروفها . فصرفت مصر من أموالها ما حقق لغيرها الغنم وللبلاد المصرية الغرم[٢] .

وفيما يلى ميزانية السودان[٣] فى إحدى السنوات ، وفيها تظهر قلة الإيرادات عن المصروفات كما يظهر أن السودان كان يسد العجز فى إيراداته بالاستدانة ، وقد كان مجموع الدين فى هذه السنة يربى على نصف الإيرادات .

ميزانية سنة ١٨٧٨

٣٢٧٠٠٠	جنيه	دين السودان
٥٧٩٠٠٠	»	إيرادات الحكومة
٥٥١٠٠٠	»	مصروفات الحكومة
٧٢٠٠٠	»	العجز

---

(١) راجع سلفا هويت فى كتابه « امتداد مصر » حيث يظهر ضرورة إعتبار مصر شاملة للسودان وما حوله من أراضى وما يتطلبه من مصروفات وتحسين .

(٢) راجع داود بك بركات « السودان المصرى » وأيضا محمد بك رفعت « تاريخ مصر السياسى » صفحات ١٧٦ — ١٨١ حيث يشرح هيئة أركان حرب الجيش المصرية والأمريكية كما يفسر معاهدة أغسطس سنة ١٨٨٨ لالغاء الرقيق فى السودان ؛ ويباهى بأعمال رجال الجيش فى مختلف الوظائف والحرف من تنظيم الضرائب إلى تعبيد الطرق والتنقيب عن الملح وزيت البترول .

(٣) عبد الرحمن الرافعى بك « عصر إسماعيل » عن رسائل غوردون ص ٢٨١ .

الفصل الثالث عشر

سياسة إسماعيل الاقتصادية ونتائجها

«يا أبت انى قد جاءنى من العلم ما لم يأتك فاتبعنى أهدك صراطا سويا» سورة مريم آية ٤٣ .

١ — مصر والزراعة والرى الدائم ٢ — الموصلات والتقدم المادى ٣ — التقدم المادى والديون ٤ — المدنية الأوربية ٥ — عدم التفريق بين مالية الحاكم والحكومة ٦ — مصر ونمو النفوذ الأجنبي فيها ٧ — مصر والسودان ٨ — إسماعيل واستقرار أحوال الموازين والمكاييل ٩ — مظاهر هذا العصر .

لخصنا سياسة إسماعيل الاقتصادية فى أنه كان يريد أن يجعل من بلاد امبراطوريته وحدة اقتصادية تعتمد على موارد الانتاج الزراعى المحلى ، وتبادل المنتجات الزراعية بما يلزم مصر من المصنوعات الأجنبية ، هذا إذ استثنينا المنشآت الصناعية القليلة التى أنشأها إسماعيل ليخلد ذكراه فى العالم المتمدين واتمام مشروع القنال الذى عمل على افتتاحه فى عهده .

١ — مصر والزراعة ومشروعات الرى الدائمة :

ولا جدال فى أن إسماعيل حقق الأغراض التى كان يرتجيها فى ترقية الانتاج الزراعى وفى تسهيل تصريف المنتجات الزراعية بمد الطرق والخطوط الحديدية والعناية بالأسطول التجارى . وقد زادت مساحة الأراضى المزروعة بحوالى مليون فدان . وزاد محصول القطن — وهو المحصول الزراعى الرئيسى — من ٧٢١٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ إلى ١٫٦٨٦٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٧٩[1] . وتقدم زراعة القطن دعا إلى تقدم الزراعة ، وكان ذلك مرتبطا بالتقدم الفنى الذى ميّز هذا العصر عن غيره مما دعا إلى زيادة المساحة المنزرعة خصوصا وأن وسائل الرى الحديثة أدت إلى طرق تعدد الحاصلات فى الدورة الزراعية وما تلى ذلك من انتقاء البذور وانشاء المصارف والعناية بعائد الفلاح من منتجاته .

---

(١) تقدمت الزراعة ، وكان تقدمها نتيجة للتقدم الفنى الذى ميز هذا العصر عن غيره من العصور ، فتقدم أعمال الرى والصرف أدى إلى زيادة المساحة المنزرعة ، واتباع الرى الدائم أكثر من زرع الأرض أكثر من مرة بخلاف ري الحياض ، فتقدم الفن الزراعى أضاء نور الدورة الزراعية للأهالى وللوالى ورجال العلم والفن الزراعى ، راجع الدكتور عز الدين فريد «مقدمة للرى الدائم» .

٢ — الموصلات والتقدم المادى :

تقدمت طرق المواصلات بأن أنشىء ما يقرب من ٢٠٠٠ كيلو مترا من الخطوط الحديدية الجديدة وحوالى ٥٠٠٠ كيلو مترا من الخطوط البرقية ، وتم تكوين الأسطول التجارى المصرى فى البحرين الأبيض والأحمر ، وبهذا زادت حركة التجارة الخارجية زيادة عظيمة ، فبينما كانت الصادرات فى سنة ١٨٦٢ لا تزيد عن ٤٥٤٠٠٠ جنيه أصبحت ١٢٧٣٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٧٥ وبينما كانت الواردات فى سنة ١٨٦٢ تبلغ ١٩٩١٠٠٠ جنيه أصبحت ٥٦٫٩٤٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٧٥ .

زاد الانتاج إذن زيادة كبيرة[١] وقد ظهر أثر هذه الزيادة فى عدد السكان ، فبينما كان فى سنة ١٨٦٠ حوالى ٥٫٢٧٥٠٠٠ نسمة أصبح فى سنه ١٨٨٠ حوالى ٦٫٦٧٤٠٠٠ نسمة .

٣ — التقدم المادى والديون :

ولكن أى ثمن دفعته مصر فى سبيل زيادة مواردها الاقتصادية على الوجه الذى بسطناه ! لقد دفعت مصر فى سبيل هذا ثمناً غالياً جدا . إنها دفعت ما يربى على ١٠٠ مليون جنيه — وهى قيمة الدين العام الذى خلفه إسماعيل — هذا فضلا عن إيرادات الحكومة السنوية ، وفوق هذا فقد جرت الاستدانة إلى تدخل الأجانب فى شئون البلاد الاقتصادية تدخلا انتهى بفقدان البلاد ما كان لها من الاستقلال ، وتعريضها للاحتلال ، واحتلالها فيما بعد ، واستغلال مواردها الاقتصادية لصالح الأمة المحتلة مدة تربى على نصف قرن من الزمان .

لا يمكن إذن أن نقيس التقدم الذى أصاب البلاد بالتضحية التى ضحتها ، وقد كان الأجدر بها أن تسير فى تطور تدريجى بدل هذه الطفرة التى كان لها أسوأ النتائج .

٤ — الميزانية الأوربية :

ووجه الخطأ فى سياسة إسماعيل أنه أراد أن يطفر بالبلاد طفرة جريئة فيجعل منها دولة حديثة تسير على أحدث النظم الأوربية ، ولكن هذه الطفرة أثرت تأثيراً بالغاً فى الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٢] .

أما من الوجهة السياسية فقد ازداد التدخل الأجنبى بإنشاء المراقبة الثنائية ، وصندوق

---

(١) ترجع هذه الزيادة إلى حد بعيد إلى زراعة الأرض بمشاريع الرى الدائم بدلا من أتباع الزراعة الشتوية أى رى الحياض ، فبعد أن كانت مساحة الأراضى التى تزرع ريا صيفيا قبل سنة ١٨٧٢ لا تزيد عن ٢٥٠٫٠٠٠ فدانا بلغت ٦٠٠ ألف فدان فى أواخر عهد إسماعيل .

(٢) راجع تقرير المستر استيف كيف سنة ١٨٧٥ — ١٨٧٦ .

الدين ، والمحاكم المختلفة . واشتراك الوزراء الأجانب فى الوزارة المصرية ، وتوجيه مصر إلى خدمة المصالح الأجنبية ، ثم أن إسماعيل حين رأى مطامع الدول فى بلاده وأراد معارضتها كان نصيبه العزل . ألم يرغب فى إنشاء مصرف مصرى يشرف عليه دوليون فرفضت انجلترا ؟

أما من الوجهة الاجتماعية فقد خرج الأهالى على تقاليدهم الشرقية واتجهوا نحو التشبه بالغربيين . وكانت النتيجة أن خرجوا على مظاهر الحياة الشرقية ولم يتمكنوا من فهم روح الحياة الغربية ، ووقفوا معلقين بين الحياتين حائرين بين تقاليد المدنيتين . فضعفت روحهم المعنوية وتمكن الدخيل الأجنبى من استغلالهم لمصالحه فترة من الزمن ليست قصيرة .

ومع زيادة إنتاج البلاد فإن مستوى معيشة عامة الشعب لم يرتفع ، ذلك بأن الأهالى كانوا مرهقين بالضرائب وأعمال السخرة . هذا إلى ارتباك أحوالهم المالية بمد أيديهم إلى الاستدانة من المرابين الأجانب تشبهاً بحكامهم .

أما من الوجهة الاقتصادية فقد أدت سياسة منح امتيازات بعض المشروعات العامة للأجانب[1] وفتح الباب أمامهم لإنشاء الشركات واستثمار رؤوس الأموال فى البلاد إلى سيطرتهم على كثير من مرافق التجارة الداخلية والخارجية ، وحرمانهم المصريين من مورد من أهم موارد الدخل فى بلادهم . هذا إلى أنه كان من جراء الاستدانة والتوسع فيها أن ارتبكت حالة البلاد المالية واتخذ الأجانب من هذا ذريعة للتدخل فى شئونها السياسية .

٥ — عدم التفريق بين مالية الحاكم ومالية الحكومة :

ومما تتميز به سياسة إسماعيل الاقتصادية أنه كان لا يفرق بين ماليته الخاصة ومالية البلاد العامة . وإن أعمال الاصلاح التى قام بها إسماعيل يمكن القول بأنه قصد منها جميعها صالحه الشخصى : فإنه بينما لم يكن إيراده قبل توليته الحكم يزيد على ٣٠٠٠٠ ألف جنيه سنوياً أصبح بعد سنين من توليته لا يقل عن ١٫٢٠٠٫٠٠٠ مليون جنيه تدره عليه أراضيه ومصانع دائرته وغيرها من الممتلكات التى قدرت قيمتها بما لا يقل عن ٦٠٫٠٠٠٫٠٠٠ مليون جنيه[2] .

وقد دعا عدم التفريق بين ماليته إسماعيل ومالية مصر أن تحملت البلاد مصروفات لم يكن من العدل تحميلها إياها ، فالصرف على قصور الحاكم وحفلاته وهداياه ، وإن كان يعتبر

---

(١) قضى قانون ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ منح الأجانب حقوق امتلاك الأراضى العقارية بالديار المصرية فتساوت الأجانب بالمصريين فى هذا السبيل سواء أكان ذلك فى المدن أم الأرياف . راجع « الملكية العقارية » ليعقوب أرتين صفحة ٢٤٥ . فهل أصبح الأجانب عرضة لدفع الضرائب مساواة بالمصريين ؟

(٢) راجع بلانشارد جيرولد « مصر تحت حكم اسماعيل » صفحة ١٠٧ .

نوعاً من الدعاية للبلاد ، إلا أنه لم يكن ضرورياً بدرجة تدعو إلى الاستدانة والتوسع فيها بدرجة كادت الحكومة تضطر معها إلى إعلان إفلاسها .

وليس من المفهوم أن يكون الاسراف فى طبيعة اسماعيل ، إذ أنه قبل ولايته الحكم كان يشتغل فى إدارة مزارعه الخاصة ويعاون عمه سعيداً فى حكومة البلاد ، وكان فى أعماله الخاصة كما كان فى أثناء قيامه بأعمال عمه وتقلده مهام أمور الحكومة ، نقول كان فى كل هذه الأعمال مثالا للاقتصاد والحزم[1] ، حتى أنه كان يعيب على سعيد إسرافه . وعند توليته الحكم عرض السياسة التى ينتوى أن يحتذيها فى خطبة ألقاها على ممثلى الدول الأجنبية وقال فى هذه الخطبة « إن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد فى المالية ، وسأبذل كل جهدى فى اتباع قواعد النظام والاقتساد ، وقد عزمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لا أتجاوزها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة فى أعمالها ، وآمل أن تؤدى حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة » .

ونرى من هذا أن مبدأ التفريق بين مالية الحاكم ومالية الحكومة كان معترفاً به من إسماعيل ، كما أنه كان يعرف حق المعرفة عواقب الاسراف ولكنه مع هذا سار على طرق نقيض مع برنامجه الذى عرضه فى خطبته ، فلم يفرق أى تفريق بين ماليته ومالية البلاد العامه ، ولم يراع المبادئ الأولية للاقتصاد وتوسّع فى السخرة ، ليس فى أعمال الحكومة فقط ، وإنما فى أراضيه الخاصة ولم تكن لرفاهية جميع طبقات الشعب أى أثر فى توجيه سياسته لأن الذى تمتع بهذه الرفاهية كان فى الواقع الخديوى نفسه وأتباعه وكبار موظفيه[2] .

أما الفلاحون ، ولا يمكن أن نفكر فى الشعب دون التفكير فى أمرهم ، لأنهم هم الشعب وهم الذين يكونون غالبية السكان ، نقول إن الفلاحين لم يلاقوا من العناية بأمرهم شيئاً يتناسب مع أعباء الضرائب التى كانوا يتحملونها . ولم يكن الفلاح الحر أسعد حظاً من الرقيق ، إذ أنه كان مشدوداً إلى الأرض التى يفلحها ، مضطراً إلى العمل فيها وبذل قصارى مجهوده فى الإنتاج الزراعى ، ومع ذلك كانت ثمرات هذا المجهود يستولى عليها عمال الحكومة ولا يتبقى له منها غير ما يمكنه من معيشة الكفاف ، ولم تكن الضرائب التى يدفعها الزراع والفلاحون تدخل إلى خزائن الحكومة ثم ينفق منها على الأعمال العامه التى قد يصيبهم منها نصيب ، ولكن كثيراً من الضرائب كان نهباً مقسماً بين المحصلين ورجال الإدارة وكبار موظفى الحكومة[3] .

---

(١) قارن د . ماكنزى واليس فى كتابه « مصر والمسألة المصرية » صفحات ٤١٨ — ٥١٠ .

(٢) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » .

(٣) قارن محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « قنال السويس » صفحة ٨٧ حيث يشرح دور =

وأننا لنتساءل كيف تحول إسماعيل الأمير الزارع المقتصد المدبر إلى إسماعيل الخديوى الكريم المسرف فى الكرم ؟ الواقع أن اسماعيل كان سيىء الحظ لحد كبير ، فان تفكيره فى إنشاء الامبراطورية المصرية لم يكن من السهولة بالدرجة التى تصورها ، فقد كان يقوم فى سبيله سيطرة تركيا ، ورغبة الدول الأجنبية فى التدخل فى الشئون المصرية ، فأما تركيا فكان السبيل إلى ارضائها هو المال الذى كان أسهل الوسائل لاسترضاء السلطان ورجال حكومته . ولم تكن ميزانية الحكومة المصرية تسمح بانفاق كل الأموال التى أنفقها إسماعيل على تكوين الأمبراطوية وقد ألجأه هذا إلى الاستدانة[1] . وقد كانت الدول تعلم نتائج التجاء إسماعيل إلى الاستدانة ولكنها تركته يسير فى طريقه إذ وجدت أن فى ارتباك أحوال البلاد المالية مجالا لزيادة التدخل فى الشئون المصرية .

ألم تر ما حصل فى سنة ١٨٧٥ عندما تورطت مصر فى الديون وحل بها ما حل من الأزمات المالية حتى أضطرت أن تسعى فى رهن أسهمها فى قناة السويس أو بيعها ، وكان يتفاوض معها فى ذلك بعض الماليين الفرنسيين بوساطة البنكير درفيو ، وكانت الشروط المعروضة إما أن يرهن الخديوى هذه الأسهم على ٨٥ مليوناً من الفرنكات بفائدة ١٢ ٪ لمدة ثلاثة شهور بضمان حصة الحكومة فى أرباح القناة ، وإما أن يعرّض نفسه لسوء المآل ، فإذا قبل وانتهت المدة ولم يدفع المبلغ وفوائده أصبحت الأسهم والحصة فى الأرباح ملكا حلالا للمرتهنين ؟ ألم يطالب الأجانب من اسماعيل ببيع أسهم مصر بيعاً تاماً بسعر ٩٢ مليون فرنكا ، وفى نظير الكوبونات التى تنازل عنها للشركة مدة ٢٥ سنة دفع فائدة سعرها ١٠ ٪ وضمن إيرادات الجمارك ببورسعيد مقابل هذه الفوائد ؟ ألم يلجأ اسماعيل باشا للدائنين الأجانب فى حيرته ، ومع ذلك لم يتوصل وسطاؤه لإيجاد المال اللازم حيث عارضت حكومة فرنسا فى أن يقوم البنك العقارى الفرنسي بتقديم المال اللازم لإسماعيل حتى يتمكن من إيجاد حل عام لجميع المسائل المالية التى عرضت الحكومة المصرية للضنك والعسر بعد اليسر ؟ ألم يتقدم دى لسبس نفسه إلى حكومته لكى تقدم المال اللازم لإسماعيل فى محنته فأبت الحكومة الفرنسية المساعدة على إيجاد المال اللازم لانتهاز فرصة حل الأزمة بما يرضى الوالى ومصر ؟[2] .

= تكوين القنال فى عهد اسماعيل وما نتج عنه من نتائج وخيمة على المصريين . فقد كتب « على مصر الغرم ولغيرها الغنم » . قارن « مصر والمسئلة المصرية » تأليف ماكنزى واليس صفحة ٣٥٥ .

(١) راجع محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « قنال السويس » صفحة ٨٠ .

(٢) راجع محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « قناة السويس » صفحة ٨١ حيث يقول أن فرنسا كانت ترفض لأنها رغبت أن يكون كل القنال لها ، مع أن فرنسا لم تكن فاقت من التعويض الذى دفعته لألمانيا فى الحرب السبعينية ، فأسرعت إنجلترا إلى مشترى الأسهم بدون انتظار تصريح برلمانها حتى لا تضيع الفرصة . قارن واليس « مصر والمسئلة المصرية » صفحة ٣٢٩ .

لقد أرادت الدول أن تجعل من مصر قطراً لغير أهله . فأصبحت الحياة متفككة الأواصر والتعاون ، وكان أولى بها أن تعلم على مدى الزمن أن الحياة الاجتماعية والمالية بل والاقتصادية عامة لا يمكن أن تقوم على التعاون وتنظيم جهود الجماعات إلا إذا تمكنت كل أمة من التخلص من قيود التمييز الجنسي والطائفي ، وبذلك تنجح في بث فكرة التعاون الدولي وتطبيقه في الحياة العملية . وأنى لمصر أن تتمتع بحياة هادئة مستقرة ، والقانون وهو أداة التنظيم في كل جماعة لم يقم على روح المساواة والسيادة . لقد أراد اسماعيل باشا أن يحكم بلاده ، فتدخل الأجانب وأفسدت عليه ما كان يبغيه[١] !

٦ — تقدم النفوذ الأجنبي في مصر :

وقد كانت كل من الدول وعلى الأخص ، إنجلترا وفرنسا ، تظهر لإسماعيل أنها تريد أن تأخذ بيده وبيد بلاده نحو المدنية الأوربية ، وأنها تريد أن تحميه ضد مطامع تركيا والدول الأخرى . وقد رأينا كيف ساعدته إنجلترا حين أراد أن يغير من شروط امتياز قناة السويس كما هونت عليه الأمر حين أراد أن يعلن إفلاس الحكومة ، وكيف وقفت فرنسا إلى جانبه حين عارض في الأخذ بما جاء في تقرير « كيف » . ولكن كلا من الدولتين خدعتاه وكانتا توجهانه إلى ما فيه مصلحتهما الشخصية[٢] .

ومن الأسف أن إسماعيل لم يتنبه إلى نيات الدول إلا في أواخر أيام حكمه ، إذ رأى ما جره ، عليه وعلى البلاد ، الانقياد لآراء هذه الدول ، وكان أن فكر في أن يعتمد على الشعب المصري وممثليه في مقاومة التدخل الأجنبي ، ولكن محاولته هذه كلفته فقدان عرشه

ومن سوء حظ إسماعيل أن محاولته الأولى في تقليل النفوذ الأجنبي كانت نتيجتها في الواقع ازدياد هذا النفوذ . وقد رأينا كيف أن تغير بعض شروط امتياز قناة السويس ، التي كانت تتنافى مع سيادة الحكومة المصرية ، كان من نتيجته أن دفعت مصر أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، مما دعا إلى الاستدانة كما كان من نتيجته أن تمكنت الشركة من السير بمشروعها بخطوات سريعة ، بعد أن كانت حالتها المالية لا تسمح لها بالسير في تنفيذ المشروع[٣] . ولو أن إسماعيل ترك شروط عقد الامتياز على ما كانت عليه لكان من المحتمل أن يفشل مشروع قناة السويس أو على الأقل يؤجل ، ولكان من المحتمل أن تتلافى

---

(١) راجع « الامتيازات الأجنبية » للأستاذ محمد عبد الباري ومقدمة الدكتور السنهوري بك لهذا الكتاب القيم المفيد ، وبالأخص لما له من العلاقة في العهد الذي نواجهه .

(٢) راجع « الامتيازات الأجنبية » للأستاذ محمد عبد الباري صفحة ٤٣ و ١٢٢ .

(٣) راجع الأستاذ محمد بك رفعت في كتابه « تاريخ مصر السياسي » صفحات ١٦٤ — ١٧٠ .

مصر كثيراً من الخسائر ، التى عادت عليها بفتح القناة ، والتى فصلناها فى الفصل الخاص بقناة السويس .

وكما كان إسماعيل سيء الحظ فى تعديل شروط امتياز القناة[١] ، كان أيضا سيء الحظ فى محاولته التقليل من عيوب الامتيازات الأجنبية بإنشاء المحاكم المختلطة ، إذ أن هذه المحاكم مع أنها أفادت مصر من حيث أن قللت من نفوذ المحاكم القنصلية ، فانها أعطت الدول صاحبات الامتيازات حقوقاً لم تكن لها فى معاهدات الامتيازات نفسها ، إذ أن حق القضاء بين شخصين تابعين لدولتين أجنبيتين مختلفتين أو بين شخص من المصريين وآخر من الأجانب كان متروكا للمحكمة المصرية بمقتضى معاهدات الامتيازات نفسها ، فاعطاؤه للمحكمة المختلطة الحق يعتبر إذن اعترافا جديدا بامتياز جديد لم يكن له وجود . هذا فوق أن المحاكم المختلطة باعطائها حق الحكم على الحكومة المصرية فيما يقوم بينها وبين الأجانب من النزاع ينافى السيادة المصرية وينشىء سلطة جديد تتعارض مع سلطة الحكومة .

٧ — مصر والسودان :

وحتى توسيع النفوذ المصرى فى أقاليم السودان كان من نتيجته أن وجه نظر الأوربيين إلى هذا الإقليم ، فابتدأت انجلترا تشير على إسماعيل باستخدام قواد من الإنجليز ، وقد عمل إسماعيل باشارة انجلترا . فعين بيكر وغوردن حاكمين على هذه الأقاليم ، وقد اضطر لذلك إذ أنه كان محتاجاً لانجلترا لتنتشله من الارتباك المالى الذى وقع فيه ، وكان هذا تمهيداً لتدخل الإنجليز فى شئون السودان الذى عمل إسماعيل على تلافيه فى أوائل أيام حكمه . فكان أن استخدم أجانب من الأمريكان والسويسريين ومن إليهم من رعايا الدول التى لا مصالح لها فى مصر .

٨ — إسماعيل ونظام الموازين والمكاييل :

ونشأ أيضا من اعتناق إسماعيل باشا للمدنية الغربية أن دعته هذه المدنية إلى إدخال نظام وحدات المقاييس والموازين والمكاييل المئوية التى كانت أساسا فى فرنسا[٢] ، فأصدر مرسوما بذلك فى أول أغسطس سنة ١٨٧٥ رغبة منه فى أن تسير مصر على نظام فرنسا ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ فتعدل نظام الموازين والمكاييل المصرية القديم إلى النظام الجديد ،

---

(١) راجع « اسماعيل المفترى عليه » لمؤلفه المسيو كرابيتس دفاعاً عن سياسة اسماعيل باشا وما صرف من أموال فى تحسين أحوال مصر الإنتاجية .

(٢) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية فى مصر » .

ولكن الأمة لم تكن على استعداد لاتباعه ، فلم يتبع إلا بعد[١] أن أقرته لجنة المتر الدولية فطابقت ما جاء بالأمر العالى الصادر فى ٢٨ إبريل سنة ١٨٩١ ووضع لها النظام الحالى منذ ١٩ مايو سنة ١٨٩٨ .

٩ — مظاهر هذا العصر :

وأظهر العيوب فى عهد إسماعيل التوسع فى الاقتراض وعدم وجود ما يبرر التغالى فى الاستدانة إلى الحد الذى وصلت إليه ، وقد كان من نتائج الاستدانة فقدان استقلال البلاد السياسى وتدخل الأجانب فى شئون البلاد فترة من الزمن ليست قصيرة ، هذا إلى أن دفع فوائد الديون وأقساطها اقتضى تخصيص جزء كبير من إيرادات الدولة لهذا الغرض ، فأوقف ذلك كثيراً من الأعمال العامة التى كان يمكن الشروع فيها واتمامها فى العهود التالية[٢] ولهذا بقى مستوى معيشة السكان على حالته من الانخفاض[٣] ، ووجهت الحكومة جهودها إلى تنفيذ عوامل الاصلاح التى ترمى أكثر ما ترمى إلى فائدة الطبقة الموسرة من الأهالى والحكام والنزلاء الأجانب . وبينما وجهت كثيرا من الأعمال العامة إلى تحسين المعيشة فى العاصمة والمدن الكبرى بقى الريف المصرى على حاله من التأخر ، وكان من نتائج ذلك أن انقسم السكان إلى قسمين رئيسين أحدهما أفراد الطبقة الموسرة والمتوسطة الذين أخذوا بأسباب المدنية الأوربية وتعلموا تعليما أوربياً وثانيهما طبقة الفلاحين وهم غالبية الشعب ومعظم السكان ، وقد بقيت هذه الطبقة على حالتها التى كانت عليها فى أظلم عصور التاريخ . ولم يعد من اليسير أن يفهم

---

(١) راجع ماكوين « مصر كما هى » صفحة ٢٧٩ حيث يقول أن اسماعيل باشا رغب فى تطبيق هذا النظام على جميع المقاييس والموازين والمكاييل المتبعة فى الإدارة الحكومية وغيرها ولكن هذا الاصلاح سار سيراً بطيئاً فى أول الأمر حيث كانت الموازين والمكاييل والمقاييس كالآتى :— حتى سنة ١٨٧٨ .

الأوقية	= ١٢ درهما	الأقة	= ٢ ٣/٤	من الرطل
الرطل	= ١٢ أوقية	القنطار	= ٩٩	رطلا
وبالة القطن المكبوس	= ٦٢٠ رطلا بالإسكندرية	القنطار	= ٣٦	أقة

وكانت المقاييس كالآتى :

القيراط	= ٣٠٠ قصبة	والفدان	= ٢٤	قيراطا
الويبة	= كيلتين	الأردب	= ٦	ويبات
الويبة	= ٢٤ ربعة	أردب القمح	= ١٣٣,٦٣٧٤ كيلوجرام	
أردب العدس	= ١٥١,٤٥٥٧ كيلو جرام	أردب الأرز الرشيدى	= ١٨٥,٦١٨٥ كيلوجرام	

(٢) راجع « مصر الحديثة » للورد كرومر صفحة ٩٦ .

(٣) راجع ماكوين « مصر كما هى » ملحق تكاليف المعيشة .

أفراد الطبقة الأولى أفراد الطبقة الثانية فأهملوا أمرهم ، وحتى حين أرادوا العناية بشئونهم لم يصلوا فى ذلك إلى نتيجة ، وذلك لأنهم لم يشعروا شعوراً صحيحاً بآلام الفلاحين ولم يعرفوا كيف يعملون على إزالتها أو تخفيفها .

١٠ — وقد كانت المرأة المصرية أو المتمصرة هى من دواعى هذا التفكك والاهمال ، فقد كان الموظف الكبير ، كما رآه قاسم بك أمين « رجلا دساساً يمثل فصولا متقنة ذات مناظر عجيبة »[١] ، وهذا يرجع إلى التربية وحكم البيئة ، والمرأة أسّها وموضع ارتكازها . فهل فكرت المرأة المتعلمة فى حالة المصريين فى هذا العهد ، وقد أصبحن كثيرات عديدات ؟ وهل فكرت الزوجة فى تهذيب أولادها وتنمية مداركهم تنمية قومية صحيحة ؟ لقد فكر قاسم بك أمين فى المرأة ، فكبرت فكرته حتى طغت على كل فكرة عداها ، وعندما فكر فى تربية المرأة المصرية فكر فى الأسرة التى ضلت الطريق فى عهد المدنية . وحينما فكر قاسم فى الأسرة عمل على إصلاحها فهل أبعدها عن البيئة الغربية ؟ فنرى محمد طلعت حرب باشا يناقش تهذيب المرأة ويرغب فى إعادتها إلى حكم بيئتها السليمة الشرقية[٢] لتحقيق التربية الوطنية القومية السليمة .

لقد كانت المرأة الفرنسية عرضة للسقوط فى حمأة الرذيلة لأنها وجدت نفسها فى الظروف المهيأة لذلك ، فلبست ما ليست وترددت الملاهى ما ترددت ، وأخذت تصطحب من الأصدقاء ما أبعدها عن حياة الأسرات خصوصاً وأن فرنسا هى المثل الصالح للولائم الفخمة حيث تعقد الخمر الألسن عن الوعى ، وحيث تتردد فى محال الرقص والطرب ، وقد ذكر هذه الصور المتهتكة قاسم بك أمين فى دعايته لتهذيب المرأة[٣] . كذلك شعر قاسم بك أمين أن حكام مصر قد حاولوا أن يسيروا بالبلاد نحو التقدم ، ورأى أن الشوط الذى قطعوه فى ذلك كان قصيراً وذلك لأن أوربا هى التى أقامت لهم العثرات فى طريقهم . فإذا كانت أوربا قد حولت المرأة المصرية عن قوميتها وألبستها لباساً غير لبسها ، فهل عادت المرأة إلى وعيها ؟ نحن نعتقد أن كتابات قاسم بك أمين ومحمد طلعت حرب باشا تدل على النحو الذى تحته المرأة المصرية المتعلمة فى توجيه أولادها إلى غير صالح بلادها . فقام طلعت حرب وقاسم أمين بالاصلاح المنشود على ضوء ما كانت عليه الحياة المصرية .

---

(١) راجع « قاسم أمين » للأستاذ أحمد خاكى صفحات ٨٨ — ٨٩ حيث يقول أن الموظف الكبير أصبح رجلا دساساً يتقلب بين الخديو وبين ممثل إنجلترا وبين الوزراء ، فهو إنجليزى مع الإنجليزى ، وفرنسى مع الفرنسيين ، وكذلك يدور فى حلقة يستطيع فيها أن يرضى الجميع ليرضى نفسه .

(٢) راجع « قاسم أمين » للأستاذ خاكى صفحات ٧٦ و ٨٨ — ٨٩ وقارن كتابى قاسم بك نفسه « تحرير المرأة » و « المرأة الجديدة » وراجع طلعت حرب باشا « تربية المرأة والحجاب » صفحة ٨٨ و ١٣٧ وأيضاً « فصل الخطاب فى المرأة والحجاب » صفحة ٤٨ .

(٣) راجع « قاسم أمين » للأستاذ خاكى صفحات ٧٦ — ٨٠ .

وازن كل من طلعت حرب وقاسم أمين بين حال المرأة فى أوربا وبين حالها فى مصر . ووجدا أن بيئة مصر فى العهد الذى نتكلم عنه لم تراعى النساء مراعاة مستقيمة صالحة . فقد كانت المرأة مهضومة الحقوق ، وكانت عرضة للظلم والتعسف ، فقد كانت المرأة جاهلة ، وإذا ما تعلمت توجهت توجيهاً خاطئاً فى تهذيبها . فذكر قاسم أمين كما ذكر طلعت حرب جهل الأمهات وما كن يعودن أبناءهن عليه من التخنث والخلق السقيم ، وذكرا أن نصف الأمة المصرية وهن النساء كان غير عامل تكاد تقتله البطالة فى المدن بينما تفقده سوء المعيشة من حياتهن السليمة فى القرى[١] .

لقد كانت المرأة المصرية على درجة كبيرة من الجهل مما يدعو إلى المطالبة بالاصلاح لا فى تعليمها بل أيضاً فى درجة تربيتها . وقد دعا رفاعه رافع الطهطاوى وعلى باشا مبارك إلى ضرورة تربية المرأة وعملوا على تعليمها . فاذا ما تعلمت المرأة فقد كان تعليمها بدون تربية ناقص المفعول منقوص النتائج . وإذا كان عهد إسماعيل باشا هو العهد الذى نشطت فيه الحركة النسائية الحرة فكسبت المرأة الأوربية والأمريكية بعض الحقوق السياسية وتهيأت لتكسب حقوقاً أخرى ، فإن مصر إذا ما تأثرت فقد كان تأثيرها سيء التوجيه وذلك لأن المرأة كانت تميل إلى الأخذ بالجديد الحديث من المأكل والملبس والمشرب دون رعاية الأصول الضرورية للتربية قبل أن تأخذ بمفردات المعيشة الأوربية . فإذا ما فتحت المدرسة السنية فإن المدارس الأجنبية والمدرسات الأجنبيات كانت قد حوّلت تربية المصريات إلى وجهات دولية تختلف عن الوجهات القومية الضرورية لتربية النشء على قواعد أصلية[٢] .

لقد أثرت التعاليم الأجنبية بالمرأة المصرية فى هذا العهد ، وكان لزاما على المصلح الاجتماعى أن يعين مركزها فى القرية وفى الحواضر ، ويعمل على ترتيبها فى البيئات المختلفة بما يساير حالها فى الحياة الزراعية والصناعية والتجارية سواء بسواء . فالتربية الصحيحة هى التى تنشىء فى المرأة عقلا عمليا يصل السبب بالنتيجة والعلة بالمعلول[٣] .

---

(١) راجع تحرير المرأة « لقاسم بك أمين » طبعة ١٨٩٨ « وفصل الخطاب فى المرأة والحجاب » لطلعت حرب باشا ، وقارن ادوارد وليم لين فى كتابه « عادات المصريين وأخلاقهم » بجزئيه وأيضاً اللورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » . وقارن « قاسم أمين » للأستاذ أحمد خاكى صفحة ٩٠ حيث يقول « ولم يكن قاسم أمين أول من لفت نظر المصريين إلى تعليم المرأة ، فقد بدىء بتعليمها فى أيام محمد على نفسه حينما احتاجت صناعة الطب إلى « قابلات » ثم فتحت المدرسة السنية فى سنة ١٨٧٣ ، ولم يكن قاسم أمين أول من بحث أمر تعدد الزوجات والطلاق ... » .

(٢) راجع « طريق الهجاء والتمرين على القراءة فى اللغة العربية » للأستاذ على باشا مبارك وهو مقرر للسنة الثانية ١٨٧٠ ، وقارن محمد بك رفعت « تاريخ مصر السياسى » صفحات ١٥٦ — ١٥٨ .

(٣) يجب أن نصلح حالة المرأة فى حياتها الزوجية وفى حياتها الأمومية وفى قدرتها على تربية النشء حيث أن فى ذلك إصلاح خلق الجيل الناشىء . فهل خففت المرأة شيئاً من هذا فى العهد الذى ندرسه فى القرى والمدن ؟ راجع « مصر والمسئلة المصرية » تأليف ماكنزى واليس صفحات ١٨٥ و ٢٧١ — ٢٨٠ .

لقد عاشت المرأة المصرية فى زمن طابعه الحيرة ومميزاته كثرة الارتباكات ، ومؤهلاته المتناقضات المهلكات ، وقواعده الغريبة الضلالة لا الهداية ، فإذا نظرنا إلى المرأة المدبرة المثقفة وجدناها بعيدة عن مبادئ قوميتها ، وإذا تحدثنا عن توحيد جهودها وجدناها غير متخصصة فيما تقوم به من عمل ، والمرأة لها مركزها فى الحياة الاقتصادية[1] ، فلكل فرد عمله ويجب أن يعين للمرأة دائرة ارتكازها فى أعمالها ، على أن يكون التخصص رائد المجتمع ، وبذلك تستكمل الأمة عوامل نهضتها السليمة دون فتنة أو هواية .

لقد تحوّل مركز المرأة تحوّلا يجب أن يساير الحياة القومية لا الدولية لأن المرأة إذا فقدت قوميتها أصبحت دائما فى حيرة وارتباك ، فقد تخونها الظروف فتتهاون وتستلم للظروف ، وإذا ما هدمت المرأة القديم وسارت فى الجديد الغربى سوف تجد نفسها فى مفترق الطريق ، فتصبح لا هى شرقية ولا هى غربية إذ تعيش عيشة غربية فى بلاد شرقية ، وما هى بشرقية ، فتتقم على الشرقية وما هى بغربية . فهل استأثر أهل الغرب بسلطانها فى ملبسها ومسكنها ومأكلها ، فأضاعت صناعات بلادها كما ساعدت على ثقل حمل أسرتها ؟ وهل تغرّبت الشرقية عن تقاليد بلادها فخربت ديارها وذهبت سيادتها ؟ « وكم أهلكنا قبلهم من قرن ، هل منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا » (قرآن كريم) . ألا « وليكف كل يوم شره وخيره » ، أما الخير فقد تلمسناه وأما الشر فقد واجهناه فى عنايتنا بالدولية وفقدان روح القومية .

غير أننا لا يجب أن ننسى أنه كان من آثار الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى هذا العصر أن شعر المصريون بسوء حالتهم وابتدءوا جهادهم فى سبيل التحرر من النفوذ الأجنبى ومن سوء الإدارة الحكومية ، وقد استمر هذا الجهاد يتطور وكان من نتائجه أن ساد الشعور بالقومية المصرية والاجتهاد فى تقوية هذا الشعور وإحياء المدنية المصرية . وتعتبر الحركة القومية التى قويت فى عهد إسماعيل من مآثر هذ العصر حتى أنه ليمكننا القول بأن سيادة الروح القومية تكاد تعادل الثمن الذى دفعته مصر فى سبيل تقويتها .

وبهذا يمكننا أن نلخص عصر إسماعيل بأنه كان عصر اضطراب فى نواحى الحياة المصرية ، ولكن هذا الاضطراب وحدّ شعور المصريين بسوء حالتهم ووجههم نحو السير فى تحسين هذه الحال ، وبهذا يمكن أن نجد لهذا العصر مآثر مجيدة يكفى أن نذكرها لتخفى جميع مساوئه[2] .

---

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف حيث نشرح مركز المرأة الاقتصادى فى العصور المصرية المختلفة . وقارن « قاسم بك أمين » للاستاذ احمد خاكى

(٢) راجع كرابيت فى كتابه « اسماعيل المفترى عليه » .

إلى هذا أنه مع اضطراب الأحوال المالية فى عهد إسماعيل فإن أساس الإنتاج الأهلى (١) كان سليما مع ما تعرض له هذا الأساس من مساوئ الضرائب والفروض ، وتدل ميزانية سنة ١٨٧٦ ، وهى آخر ميزانية فى عهد إسماعيل قبل التدخل الأجنبى الفعلى ، على دقة مركز مصر الاقتصادى والمالى ودرجة استعدادها للتقدم طبقاً لما وضعه لها إسماعيل من أسس إنتاجية بعيدة الأثر .

ميزانية سنة ١٨٧٦

الإيرادات

إيرادات مديريات الوجه البحرى والوجه القبلى :

	جزء	كيس
أموال الأراضى		
الخراجية والعشورية	٣٢٢	٨٣٩٫٥٥٠
عشور النخيل	٨١٠	٣٦٫٩٣٤
ضريبة أرباب الحرف		
والرخص « وبركو »	١٣٢	٨٢٫٣٤٦
رسوم الدخولية على		
الأغنام وخلافه	٣٣٨	٩٨٫٥١٧
المقابلة على الأراضى	١٢٨	٣١٤٫٨٥٨
		١٫٣٧٢٫١٥٧٫٠٠٢
إيرادات الجمارك		١٢٤٫٧٣٧٫٢٨٧
« السكك الحديدية		١٩٣٫٢٠٧٫٠٢٨

انظر ما بعده

المصروفات

	جزء	كيس
وبركو الاستانة « الجزية »	٠٦٢	١٣٣٫٦٣٥
مخصصات الخديوى	٠٠٠	٦٠٫٠٠٠
« ولى العهد	٠٠٠	٦٫٠٠٠
« للبرنس حليم باشا		
سنوياطبقا للاتفاق الذى بينه		
وبين الخديوى	٠٠٠	١١٫٧٠٠
المهايا ومصروفات النظارات :		
مهايا مجلس النظار ورياسته	٠٦٢	٤٫٣٣٨
المجلس المخصوص		٢٫٠٨٨
ديوان الداخلية		١٫٢٩٦
« الخارجية		٢٫١٥٥
« الحقانية		١٦٫٤٤٨
« المالية		١٠٫٨٦٢
المعاشات وخلافه		٥٣٫١٩٣
مصاريف أخرى		٢٠٫٣٢٥

انظر ما بعده

(١) يذكر ما كوين تكاليف المعيشة فى الآتى : (صفحة ٢٨٣ « مصر كما هى ») .

	بارة	قرشا		بارة	قرشا	
اللحم الضانى	١٤	٣	اللبن	١	٣	بالرطل
اللحم العجالى	٣٤	٣	الشاى	٢٠	١٩	«
الديك الرومى	١٠	٤٨	البن	١٩	٤	«
الدجاج	١٩	٤	الأرز	٢٤	٠	«
البيض الدستة	٣٧	٢	الدامية	٩	١	«

تابع الإيرادات

	جزء	كيس
المجموع بالجنيه الإنجليزى		
إيراد ضرائب الدخولية من القاهرة والاسكندرية وإيرادات المحافظات « بورسعيد وإسكندرية والقاهرة والسويس ودمياط ورشيد والاسماعيلية والعريش »	٤٠٤	١٤٠ر٥٢٣
إيرادات الملح	٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
رسوم الهاويسات وترعة المحمودية ورسوم الكبارى والموانى وكبرى قصر النيل	٠٨٧	٣٢ر٣١٣
إلتزام المصايد المصرية (السمك المالح) ورسوم المقايضات والبيع ورسوم أخرى تجمعها المالية	٢٣٧	١٠٦ر٢٣٦
رسوم الدخان	٤٨٨	٥١ر٤٨٣
صافى إيرادات السودان	٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
المجموع بالجنيه	٦١١	١٠ر٧٧٢
مع العلم أن الكيس يساوى ٥ جنيهات مصرية تقريباً		
المجموع بالجنيه الانجليزى	٦١١	١٠ر٧٧٢

انظر ما بعده

تابع المصروفات

	جزء	كيس
مجلس الأحكام ومجلس الدعاوى والاستئناف والمحاكم بالقاهرة ومجلس شورى النواب	٢٦٨	٣ر٢٤٢
الجيش غير النظامى	٣٧٤	٥ر٧٩٢
دار الآثار وقناة السويس ومهندسى قناة السويس ومكتب التصفية ولجان المتأخرات والأرشيف والمخازن العامة	٢٩٧	٦ر٦٣٣
ديوان الجمارك	٤٠٣	٥ر٨٢٣
إدارة بحيرة المنزلة والأسماك المصرية	٢٩٦	١ر٠٧٧
مصاريف الوكلاء الأجانب	٢٤٩	٢ر٨٨١
مصاريف معرض فيلادلفيا	٠٦٦	٢ر٢٤٤
المجموع بالكيس بما قبله	٣٢٢	١٣٨ر٧٠٣
مصروفات الوجه البحرى والوجه القبلى	٣٨٠	٣٦ر٥٤٦
مصروفات الحكومة على المديريات والمحافظات والدخولية : —		
القاهرة بما فى ذلك مصروفات المستشفيات	١٧٩	٤١ر٢٩٣
الإسكندرية	٣١٣	٢٠ر٣٠٦
دمياط ورشيد والسويس والعريش وبورسعيد والاسماعيلية	٤٦١	١٢ر٤٨٤
الدخولية	٣٦٨	٥ر٢١٩
	٣٢١	٧٩ر٣٠١
مصروفات على الهاويسات والكبارى وترعة المحمودية وكوبرى قصر النيل	٢٨٥	٥ر٢٦٠
المجموع بالجنيه الإنجليزى		

انظر ما بعده

تابع الإيرادات

	جنيه إنجليزى
المجموع بالجنيه الانجليزى	
الايرادات	٦١١ ٧٧٢ر١٠
المصروفات	٨٥٢ ٩٨١ر٨
الفائض ويخصص لسداد	
الديون السائرة وفوائدها	٧٥٩ ٧٩٠ر١
مجموع الايرادات	
بالجنيه الانجليزى	٦١١ر٧٧٢ر١٠

تابع المصروفات

	جزء كيس
ديوان الأشغال	٣٤٥ ٦٨١ر١
ديوان المعارف	١٠٢ ٧٤٠ر٨
مخصصات الحج الشريف	
والتكايا ومصروفات	
قوافل الحج والحبوب	
والإحسانات	٢٣١ ٩٨٩ر٣٨
ديوان الجهادية وديوان	
البحرية	١٣٧ ٢٤٧ر١٧١
مصروفات سكة حديد	
السودان ومصروفات	
على الترعة الحلوة	
بالاسماعيلية وخلافه	٠٠٠ ٠٠٠ر٤٠
فوائد الرزنامة وسنداتها	٠٠٠ ٠٠٠ر١٨
وفوائد على أسهم قناة	
السويس تستحق فى يوليه	
سنة ١٨٧٦	٠٠٠ ٠٠٠ر١٩
الأقساط والديون	
وسداد فوائدها	٣٨٥ ١٥١ر٩٨٢
المجموع بالجنيه الانجليزى	٨٥٢ ٩٨١ر٨

ومن هذه الميزانية نرى ما بذله واضعوها من جهد كبير من الناحية الفنية الحسابية كان له أثره النافع فى استقرار أحوال الدولة كعمل من أعمال التمهيد نحو التوجيه الحاسم الذى أراده اسماعيل لمصر والمصريين فى أواخر عهده . ولكن هذه الميزانية فى الوقت نفسه تدل دلالة واضحة على الحد من حرية البلاد فى وضع السياسة المالية التى يرى الوطنيون القوميون تحبيذها فى فتح أبواب الصناعة والتجارة مفتوحاً للأهالى والمواطنين . ففى الميزانية أرقام محضرة ، وفيها أوضاع وأحكام مقررة لا تفسح المجال وسيعاً للابتكار والتجديد .

وعلى كل حال فهذه الميزانية كانت مرآة للعهد الذى عاش فيه المصريون أثناء الارتباكات المالية فى عصر اسماعيل ، فهى تعطى نظرة حقة للنظام الاستثنائى المبتدع لمجرد أداة حكومية أو ميزانية لا تمت إلى الميزانيات الأهلية بنسب أو حسب . وهذه الميزانية وضعت لا لخدمة الشعب فى علاقته بالحكومة بل لخدمة الحكومة فى علاقتها بالشعب . وهكذا كل ميزانيات التطور والانقلاب ، كلها حكومية لا تتوخى إلا تعزيز الأداة الحكومية التى منها نشأت وإليها تستند . فهى تنظر إلى مصلحة الشعب بمنظار الحاكمين لا المحكومين . ألا ترى أن تضخمها يلهب الإنتاج والاستهلاك والتجارة بأثر الدولية فيهوى بها إلى حيث هدف المُغرى بأهلها من الأجانب والمتمصرين ؟

الباب السابع

حكم توفيق

(١٨٧٩ — ١٨٩٢)

الفصل الأول

بداية حكم الخديو توفيق

« وقل رب زدنى علما » سورة طه .

١ — الحالة السياسية — علاقة الخديو بالشعب — تدخل الدول ٢ — الحالة المالية بيع حصة مصر فى أرباح قناة السويس — تصفية الديون — قانون التصفية — نتائج قانون التصفية ٣ — الضرائب ٤ — ميزانية الدولة .

بعد عزل إسماعيل تولى الحكم توفيق أكبر أنجاله . وقد تلقى توفيق تعليمه فى مصر وتقلد عدة مناصب حكومية حتى أصبح رئيساً لمجلس النظار ، وقد أكسبه ذلك خبرة بأحوال البلاد . ولكن البلاد كانت — حين توليته — فى اضطراب شديد من الوجهتين السياسية والمالية . واستمر هذا الاضطراب طول مدة حكمه من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٩٢ . ومما يجب ذكره أن جمال الدين الأفغانى وأتباعه كانوا قد اتصلوا بتوفيق باشا ، وهو ولى العهد واتفقوا معه على تغيير شكل الحكومة واصلاح مساوئها ، واتفق محمد توفيق باشا على النظر فى الأمر ، وكان الأفغانى والشيخ محمد عبده يعلقان على ولى العهد آمالا كبيرة ، ويقول الأستاذ رشيد رضا أنه لما انتهى الخلل والاضطراب بخلع إسماعيل ذهب الأفغانى إلى صديقه الخديوى الجديد ، وطالبه بانجاز وعده وأولها انشاء مجلس نواب وجعل الوزارة مسئولة ، وأنه بدت بشائر الإصلاح على يدى الخديو ، ولكن سرعان ما حول الواشون وجهة الخديو وأفكاره[1] .

---

(١) راجع « محمد عبده » للأستاذ عثمان أمين من مجموعة « أعلام الإسلام » صفحة ٣٦ حيث =

وقد تولى توفيق الحكم فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ولكن تطور الحوادث لم يلبث أن أدى إلى الاحتلال الإنجليزى للبلاد فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ . وسوف نعرض لحالة البلاد السياسية والمالية فى هذه الفترة .

المبحث الأول : الحالة السياسية

كانت البلاد فى حالة ارتباك سياسى شديد إذ اضطربت علاقة مصر بتركيا ، كما اضطربت علاقة الخديو بالشعب ، هذا إلى تدخل الأجانب فى شئون مصر السياسية نتيجه للأزمة المالية .

علاقة مصر بتركيا :

فاما من حيث علاقة مصر بتركيا فانه عند عزل الخديوى إسماعيل وتولية الخديوى توفيق أرادت تركيا الغاء الحقوق[1] التى حصلت عليها مصر فى سنة ١٨٧٣ بمقتضى « الفرمان الجامع » الذى كان من شروطه :

(١) أن يكون حق الوراثة لأكبر أنجال الخديوى .

(٢) « « لمصر حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية .

(٣) « « « « « القروض دون الرجوع إلى الباب العالى .

(٤) « « للخديوى حق زيادة عدد الجيش وعدد قطع الأسطول (فيما عدا المدرعات).

ولكن إنجلترا وفرنسا تدخلتا خوفاً من زيادة النفوذ التركى فى مصر وكان من نتيجة ذلك .

(١) بقيت الوراثة لأكبر أنجال الحاكم وهذا يقلل من نفوذ تركيا فى تعيين الحكام فى مصر .

(٢) ترك لمصر حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية . وقد عملت الدول على بقاء هذا الحق لمصر ضماناً لحرية التجارة التى تكفل تصريف منتجاتها فى البلاد المصرية ، غير أن هذا الحق تقيّد بأنه يجب على مصر أن تخطر تركيا بما تعقده من الاتفاقات والمعاهدات .

(٣) أما حق عقد القروض فقد قيد بموافقة وكلاء الدائنين الذين كان من مصلحتهم أن يبقى هذا الحق لمصر حتى تتمكن من تسوية ديونها .

= يقول أن توفيق انقلب على صديقيه بالأمس وأنه أراد أن يتخلص منهما مرة واحدة ، فأمر بنفى الأفغانى إلى الهند وبعزل الشيخ محمد عبده من منصبه .

(١) راجع السير أوكلاند كولفن « نشوء مصر الحديثه » صفحة ١٧ .

(٤) أما فيما يختص بالجيش فقد حدد عدده كما كان فى تسوية ١٨٤١ أى بمقدار ١٨٫٠٠٠ جندى على أن تحتفظ تركيا بالحق فى زيادته إذا كانت فى حالة حرب .

(٥) تمتعت مصر باستقلالها الداخلى مع استمرار النفوذ التركى فى الدين وفى الحاشية الخديوية[1] وفى التوجيهات غير الاقتصادية .

علاقة الخديوى بالشعب :

حين تولية الخديو توفيق استقالت نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديو طلب من شريف تأليف النظارة الجديدة فقبل ، على أن تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد .

ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد ، الذى يقضى بأن يكون هناك مجلس نواب ، يكون له رأى فى إدارة البلاد ، رفضه الخديوى توفيق ، بناء على تحريض من قناصل الدول ، فاستقالت النظارة وتألفت نظارة جديدة برياسة رياض باشا ؛ وحكمت هذه النظارة الجديدة البلاد حكما مطلقاً ، يوافق نزعة الخديوى ، وأهملت مجلس شورى النواب ، بهذا ساءت علاقة الخديو بالشعب إذ أقصى الخديو ممثلى الشعب عن عملهم فى إدارة الحكومة واتبع طريقة الحكم المطلق .

تدخل الدول :

استغلت الدول ارتباك الحالة المالية فى عهد إسماعيل فتدخلت فى المالية المصرية بتعيين مراقبين أجنبيين ، ثم بتعيين ناظرين أجنبيين فى النظارة غير أنه فى أواخر حكم إسماعيل ألفت نظارة مصرية بحتة برياسة شريف باشا . وبهذا لم يصبح للأجانب اشتراك ظاهر فى الإدارة المصرية سوى رفضهم مساعدة إقامة المنشآت المالية السليمة التى تفيد مصر الوطنية .

وفى بداية عهد الخديو توفيق أراد شريف باشا أن يرضى الدول فطلب إعادة المراقبة الثنائية فعينت فرنسا مسيو «دى بلنيير» وعينت إنجلترا السير «اقلن بارنج» ثم السير «كافن» .

وقد اشترط عدم فصل المراقبين دون موافقة حكومتيهما وبهذا تطورت المراقبة ، فبعد أن كانت مراقبة مالية اتخذت شكلا سياسياً ينافى سيادة الحكومة المصرية .

المبحث الثانى : الحالة المالية

كانت المسألة المالية أكثر مشاكل مصر تعقيداً وقد أرادت الحكومة المصرية أن

---

(١) راجع السير أوكلاند كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٨ .

تشرك الدول فى حل المشكلة المالية ، فطلبت إعادة المراقبة الثنائية . وقد كان لكل من المراقبين اللذين عينتهما فرنسا وإنجلترا الحق فى التفتيش على جميع مصالح الحكومة ومراجعة حساباتها ، كما كان لهما الحق فى حضور جلسات مجلس النظار والاشتراك فى مداولاته ، على أن يكون رأيهما استشارياً ولم يكن لمصر الحق فى عزلهما دون موافقة حكومتيهما[1] .

وقد اجتهدت الحكومة المصرية أن تحل المشكلة المالية بأن تحصل على مبلغ من المال ببيع حصة مصر فى أسهم قناة السويس وبأن تصفى الديون وتعدل نظام الضرائب .

بيع حصة مصر فى أرباح قناة السويس :

كان من شروط عقد امتياز قناة السويس أن تستولى مصر على ١٥ ٪ من أرباح الشركة السنوية . وكانت هذه الحصة مرهونة لبعض الماليين الفرنسيين منذ أيام إسماعيل .

وفى ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ عرض المراقبان الأجنبيان على مجلس النظار اقتراحاً ببيع هذه الحصة بحجة أن الحكومة لا تستطيع أن تسدد مبلغ الرهن . وقد اضطر مجلس الوزراء للموافقة على هذا الاقتراح بالحاح المراقبين وكان أن بيعت حصة مصر فى أرباح القناة بمبلغ ٨٤٨٫٦٥٠ جنيهاً . وبهذا فقدت مصر ما تبقى لها من الفائدة المادية فى القناة ، وخسرت حصة الأرباح التى يبلغ مقدارها فى السنين الحالية حوالى ٩٠٠٫٠٠٠ جنيهاً ، أى أكثر من ثمن بيع الحصة نفسها .

تصفية الديون :

فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٠ صدر «ديكريتو» بتكوين لجنة دولية سميت «لجنة التصفية» برياسة السير « ريفرز ولسون » وعضوية مندوبى الدول فى صندوق الدين ومندوب فرنسى آخر (إذ كان فى اللجنة عضوان إنجليزيان) ومندوب ألمانى ومندوب مصر ، بطرس غالى باشا . وكان الغرض من تكوين لجنة التصفية هو تحديد علاقة الحكومة المصرية بالدائنين وتحديد الإيرادات التى يجب أن تخصصها الحكومة لدفع فوائد الدين وأقساطه . وقد اجتمعت لجنة التصفية ودرست حالة المالية . وكان الأساس الذى بنى عليه عمل هذه اللجنة هو تقرير لجنة التحقيق التى تكونت فى سنة ١٨٧٨ . وقد وضعت اللجنة قرارات عرضتها على الخديو فأصدر بها قانوناً يعرف بقانون التصفية ، فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ .

---

(١) عندما أعيدت المراقبة الثنائية كان السير إيفلن بارنج ممثل إنجلترا والمسيو بلنيير ممثل فرنسا . راجع « إنجلترا فى مصر » للورد ملنر وقارن « تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده» لروذستين صفحة ٦٤ .

قانون التصفية :

ويتلخص قانون التصفية فيما يأتى :

أولا : تقسيم إيرادات الحكومة إلى قسمين[١] : قسم للصرف على الإدارة الحكومية ، النظارات المختلفة والأعمال التى تقوم بها ، وقسم لتسديد أقساط الديون وفوائدها .

ثانياً : تقسم الديون (التى بلغ مقدارها ٩٨٫٧٤٨٫٩٣٠ جنيهاً) على الوجه الآتى :

الديون فى تقرير لجنة التصفية

الدين	جنيه	الفائدة	إيرادات الحكومة المخصصة لضمانة الدين
الموحد	٥٨٠٤٠٣٢٦	٤ ٪	الضرائب الجركية وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط
الممتاز	٢٢٦٧٩٨٠٠	٥ ٪	إيرادات السكة الحديد والتلغرافات وميناء الإسكندرية
الدائرة السنية	٩٥٠٨٨٠٤	٤ ٪	إيرادات الدائرة وأملاكها[٢]
الدومين	٨٥٠٠٠٠٠	٥ ٪	إيرادات أملاك الأسرة الخديوية[٣]
	٩٨٧٤٨٩٣٠		

ثالثاً : يلغى قانون المقابلة ويخصص مبلغ ١٥٠٫٠٠٠ سنوياً لمدة خمسين سنة لتعويض الذين دفعوا المقابلة . وقد بلغ ما دفعه الأهالى بناء على قانون المقابلة حتى هذا العهد حوالى ١٤ مليون جنيه ، وبهذا بلغ التعويض حوالى نصف هذا المبلغ مقسطاً على خمسين سنة .

نتائج قانون التصفية :

كان من نتائج قانون التصفية :

---

(١) أى أن إيرادات الميزانية قسمت إلى قسمين أحدهما خاصاً بالدين ويحصل عليها صندوق الدين مباشرة والآخر خاصاً بالحكومة وتحصل عليه نظارة المالية مباشرة .

(٢) راجع ماكوين « مصر تحت اسماعيل » صفحة ٢٨٦ وكولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٠٢ — ١٠٣ وقارن « تاريخ مصر قبل الاحتلال الانجليزى وبعده » لروذستين صفحة ٣٩٠.

(٣) راجع ماكوين « مصر كما هى » صفحة ١٥٠ .

١ — أن أنقصت فوائد الديون من ٧ ٪ إلى ٤ ٪ وأصبحت فوائد الديون وأقساطها مضمونة بإيرادات بعض المديريات وبإيرادات الجمارك والسكك الحديدية على أن تدفع مباشرة لصندوق الدين .

٢ — أن أمن الدائنون الأجانب على أموالهم وبهذا ابتدأت المشكلة المالية تحل . غير أن القانون بينما راعى مصالح الدائنين الأجانب لم يعن بالدائنين المصريين الذين ألغيت ديونهم مقابل تعويض مقسط على مدة طويلة مما أثار سخط الأهالى على الحكومة .

ويلحظ فى قانون التصفية أنه خصص جزءاً من إيرادات الحكومة لتسديد أقساط الديون وفوائدها . وهذا يعرقل من سياسة الاصلاح العامة وينافى المبادىء المقررة فى علم المالية من أن كل الإيرادات يجب أن تصرف على جميع مرافق الدولة ، على أن يتبع نصيب كل مرفق من هذه المرافق مقدار أهميته ، وأن تحصل البلاد من توزيع الصرف على المرافق المختلفة على أقصى وأنسب فائدة .

وقد حدد قانون التصفية مصروفات الحكومة بمبلغ ٤٫٨٩٧٫٨٨٠ جنيه وهذا المبلغ تحصل عليه وزارة المالية ، فإذا زادت الإيرادات العامة عن المطلوب فى سداد أقساط الديون وفوائدها فإن صندوق الدين يحتفظ بتلك الزيادة كاحتياطى لسداد الدين ، كذلك إذا زادت الإيرادات عن مصروفات الحكومة فإن تلك الزيادة تذهب أيضاً إلى صندوق الدين ، وقد نشأ عن هذا النظام الخاص بتقسيم الميزانية أن عجزت الحكومة عن القيام بنفقاتها اللازمة ، خصوصاً لاضطرار الحكومة إلى دفع الجزية من هذا المبلغ الصغير ودفع التعويضات لسكان الإسكندرية ، وقد اقترضت الحكومة قروضاً بفوائد مرتفعة ، بينما كان عند صندوق الدين احتياطى كبير لديون ذات فوائد قصيرة[1] .

وعندما تبين استحالة بقاء هذا النظام عقدت لجنة دولية فى لندن فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٤ وأدخلت فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٤ تعديلات معينة على قانون التصفية أهمها :

أولا : السماح للقطر المصرى باقتراض مبلغ ٩ مليون جنيه بفائدة ٣ ٪ بضمان الدول جميعها على أن يصرف هذا الدين فى سد عجز ميزانية الحكومة فى السنوات السابقة ومعالجة الطوارىء الناشئة كاضطرابات الإسكندرية والقيام بمشروعات الرى المستعجلة كالقناطر الخيرية ، ومعالجة مشكلة السودان .

ثانياً : زيادة المبلغ المحدد لمصروفات الحكومة إلى ٥٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيهاً .

---

(١) راجع كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٢٣ و ٩٨ وراجع ملنر « إنجلترا فى مصر » صفحة ١٨٢ ، وقارن تشيرول فى كتابه « مصر فى التحول » .

ثالثاً : تعديل نظام الميزانية بحيث تستطيع الحكومة أن تسد ما يظهر من العجز فى ميزانيتها من احتياطى صندوق الدين ، وبذلك تستطيع القيام بالاصلاحات اللازمة[١] .

وتعتبر سنة ١٨٨٨ الحد الفاصل بين المدة التى كانت مصر فيها معرضة للافلاس والرقابة الثنائية ، وبين المدة التى أصبحت بعدها تتمتع بالاستقلال المالى لحد ما . وقد كان من نتائج التدخل الأجنبى فى الأحوال المالية أن تقوّضت سلطة الخديوى .

المبحث الثالث : الضرائب

أما فيما يختص بالضرائب فقد دخلها إصلاح شامل ، وكان هذا الاصلاح ضرورياً حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ قانون التصفية . ويتلخص التعديل الذى هذّب نظام الضرائب فيما يلى :

أولا : حددت الضريبة المفروضة على كل شخص من الأهالى ، وبهذا أمن الناس من تغيير فئات الضرائب بين آن وآخر . وقد رأينا أن الضرائب التى كانت تجمعها الحكومة من الأهالى من قبل كانت تتناسب ، من حيث القلة والكثرة ، مع حاجة الحكومة ورجالها إلى المال ، وإنه كان يكفى أن تحتاج الحكومة إلى مبلغ من المال حتى تأمر رجال الإدارة بتحصيل هذا المبلغ . وكان ينتج عن هذا كثير من السرقات والاختلاسات التى يعتبر شيوعها نتيجة محتومة لانعدام النظام السديد فى تحصيل الضرائب .

ثانياً : أصبحت الضرائب السنوية تقسط على أقساط ، يدفع كل منها فى ميعاد محدد يتلاءم مع مقدرة الأهالى على الدفع ، فضرائب الأطيان مثلا ، روعى فى سداد أقساطها أن تكون فى مواعيد جنى الحاصلات الزراعية المهمة ، وبهذا يسهل على المزارعين دفع ما يفرض عليهم ، ويقل التجاؤهم إلى المرابين الذين كانوا ينتهزون اضطرار الفلاحين لدفع الضرائب فى غير موسم المحاصيل فيقرضونهم النقود بالربا الفاحش . مما كان من أسباب أرتباك أحوال المزارعين المالية . وقد عدلت وحددت مواعيد تحصيل الضرائب بمقتضى المرسوم الخديوى المؤرخ فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠[٢] .

---

(١) أدى التعديل إلى إيجاد صعوبات لأنه إذا احتاجت الحكومة إلى مبلغ من المال زيادة عن المصروفات العادية تضطر إلى أن تجمع من الضرائب ضعف المبلغ لأن صندوق الدين يحصل على النصف .

(٢) قرر هذا المرسوم أن يسدد كل فرد من ملاك الأمة ماعليه من أموال الحكومة إلى الصراف على أن يلغى نظام التعويضات والتأجيلات ، وكان على كل مديرية أن تبين على سجل الصراف الأراضى العشورية التى تدفع الضرائب وهى التى أصبحت جزءا لاتتجزأ من نظام الضرائب العامة ، راجع « الملكية العقارية » ليعقوب أرتين صفحة ١٥٥ . وبذلك قضى هذا المرسوم على نظام الامتيازات لبعض الأعيان والزوات ، كذلك قضى هذا المرسوم على دفع الضرائب النوعية إذ أعد الروح إلى اسـتصدار مرسوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ وبه يقضى أن لا تدفع الضرائب فى الوجه البحرى والوجه القبلى إلا نقداً ، ومع أن أهالى =

ثالثاً : الغى فى ١٨٨٣ الضرب بالكرباج ، الذى كان وسيلة من الوسائل المتبعة فى تحصيل الضرائب ، وقد كان محصلو الضرائب قبل ذلك يستعملون أشد أنواع القسوة للحصول على أموال الحكومة ، وكان دفع الفلاح لكل الضرائب المفروضة عليه يعتبر من أعياده السنوية التى يحييها ، ابتهاجا بسداده لما فى ذمته للحكومة .

رابعاً : تعديل نظام السخرة ، وقد كانت الحكومة تجبر الأهالى على العمل بلا أجر فى الأعمال العامة كمد الطرق وإنشاء الترع وإقامة الجسور كما أن الأهالى كانوا يسخرون فى استصلاح أراضى الخديوى والحكام وزراعتها ، وفى عهد توفيق عدل نظام السخرة بأن الغيت أعمال السخرة فى أراضى الخديوى ولكنها بقيت فى الأعمال العامة ، غير أنه أصبح من الممكن أن يعفى منها الشخص إذا دفع مبلغا معينا من النقود(١) .

خامساً : ألغيت كثير من الضرائب التى كانت حصيلتها قليلة . وتعدد الضرائب مع قلة حصيلتها ينافى قوانين الأدارة المالية ، لأن دوام احتكاك المحصلين بالأهالى يولد فى نفوسهم نوعا من الكره للحكومة وشعوراً أشد بثقل عبء الضرائب . وهذا لا يوازى المبالغ القليلة التى تحصّل من بعض أنواع الضرائب . وقد صدر المرسوم الذى يقرر إلغاء الضرائب التى رؤى الغاؤها فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ . ومن الضرائب التى الغيت : ضريبة الرؤوس ، وضريبة دمغة المصوغات ، وعوائد الرخص ، وعوائد الوزن ، ورسوم الأرضية ، والعوائد المفروضة على الفرز ، وعوائد بيع المجوهرات ، وعوائد بيع المواشى فى مصر والاسكندرية والسويس ، ورسوم قيد العرضحالات ، وعوائد معاصر الزيت ، وعوائد الصوف ، وعوائد مقالى الحمص ، وعوائد الدخولية .

سادساً : كانت الأراضى غير موزعة توزيعاً عادلا ، فبينما كانت الأراضى العشورية قد استصلحت وزادت غلاتها ، بقيت الضريبة عليها كما كانت عليه . وبهذا كان عبء الضرائب على أصحابها أقل من عبئها على أصحاب الأراضى الخراجية . وقد صدر فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ مرسوم يقضى بزيادة ١٥٠ الف جنيه على ضريبة العشورية على أن توزع على وحداتها .

= الوجه القبلى كانوا يتهيبون مأمور هذا المرسوم خصوصاً وأن الوجه القبلى لم يوجد به بيوتات تجارية أو مالية لتشترى المحصول وتدفع ثمنه نقداً لدفع الضرائب ، فإن مراقب الميزانية العامة رأى أن يخفف عن الفلاحين تحول الضرائب الشهرية النوعية إلى نقد تخافة خسارة الميزانية العامة فى تحويل الحاصلات إلى نقود فى الأوقات المختلفة ، فكان أضمن للحكومة والأفراد تسوية الضرائب نقداً « الملكية العقارية صفحة ١٥٦ يعقوب أرتين » ، وقد وافقت الحكومة فى ١٨٨٢ أن تقبل الضرائب النوعية وذلك بالنسبة للثورة العرابية ، وكذلك وافقت الحكومة فى سنة ١٨٨٤ أن تقبل ضرائب الوجه القبلى النوعية لانخفاض ثمن الغلال راجع صفحة ١٥٧ من المرجع نفسه . وقارن « تاريخ مصر » روذستين ٤٢١ .

(١) ألغى نظام السخرة تدريجياً وقدرت الحكومة لتغيير نظام السخرة مبلغ ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه .

المبحث الرابع : الميزانية

وفيما يلى سوف نعرض لأول ميزانيه للحكومة المصرية فى عهد توفيق ، وقد بنيت تقديرات الإيرادات والمصروفات فيها على أساس قانون التصفية والتعديلات التى أدخلت على نظام الضرائب . والميزانية مرآة الحياة الاجتماعية ينبعث منها نور الحياة عن طبقات الأمة.

ميزانية سنة ١٨٨٠[1]

الإيرادات		المصروفات	
(١) الأموال المقررة			جنيه مصرى
	جنيه مصرى	(١) خراج مصر	٦٨١٤٨٦
أموال الأطيان	٥٢٢٧٣٨٨	(٢) الدين العمومى(٢)	٤٢٣٨٥٩٢
عوائد الأملاك	٦٢١٩٦	الدين المنظم	.....
ويركو أرباب الحرف	٢٠٨٩٣	غير المنظم	.....
عوائد الأغنام والمعز	١٢٦٧٤	(٣) مخصصات الخديوى والعائلة الخديوية	٣١٥٠٠٠
عوائد العربات وحيوانات الأجرة	١٠٨٠٧	(٤) المعية السنية	٤١٨٢٢
عوائد معاصر الزيت	٣٤٦٨	(٥) مجلس النظار	٥٧٩٦
	٥٥٢٤٦٢٦	(٦) نظارة الخارجية	١١٣٢٦
(٢) الأموال والإيرادات غير المقررة		(٧) نظارة المالية	
من المحاكم	١٨٠٥٤٨	ديوان العموم	٨٧٠٠٢
« الجمارك	٦٢٢٥٢٩	التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)	١٩٥٠٠
« البريد	٧٥٩٥٠	صندوق الدين العمومى	٢٠٧٤٥
« الدخولية »	٢٤٧٦٥٥	التاريع (إدارة المساحة)	٥٠٠٠٠
« المصلح »	١٠٠٠٠٠	المديريات والمحافظات والدوائر البلدية	١٥٨٤٢٧
التسجيل والطوابع	٦١١٧٧	دخوليات	٤٢٥٢٥
مصايد الأسماك	٧٦٢١٦	إدارة مصايد الأسماك	١١٧٨١
عوائد الرسالة	٨٥٧٤٣	تحصيل عوائد الرسالة	٤٢٦٥
عوائد أوزات وحمل وسلخانات وغيره	٨٠٧٦٤	ميناء الاسكندرية	٤٤٦٠
	١٥٣٠٥٨٢	الفنارات	٢٤٥٨٦
		الضربخانة	٦٤٧٢
		أقلام متنوعة	١٠٢١٩٩
			٥٣١٩٦٢

(١) عبد الرحمن الرافعى «الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى» عن الوقائع المصرية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠ وقارن تيودور روذستين فى كتابه «تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده» صفحة ١٠٢ و١٢٣.

(٢) لم يكن قد تم تقدير المبلغ المخصص للدين فى وقت عمل الميزانية ولكن خصص فى كتاب طلب التصديق على الميزانية بمبلغ ٤٢٣٨٥٩٢ جنيه وهو الفرق بين الايرادات والمصروفات .

تابع الإيرادات

(٣) السكك الحديدية والتلغراف

	جنيه مصرى
السكك الحديدية	١٠٥٠٥٠٠
التلغراف	٢٩٠٠٠
	١٠٧٩٥٠٠

(٤) وابورات البوستة الخديوية

١٢٨١٠٠

(٥) إيرادات المصالح الأخرى

ميناء الاسكندرية	٥٠٠٠٠
الأنجرارية (إدارة الملاحة النيلية)	٣٢٩٣٩
الفنارات	٤١١٤٣
الضربخانة	١٩٤٢٤
الموانى (غير الاسكندرية)	١٥٤٣
سكة حلوان	٧٩٩٢
	١٥٣٠٤١

(٦) الإيرادات المتنوعة

إيجار ومتحصلات أملاك الميرى	٤٠٠٠٤
رسوم تحفة ومصاغات	٥٦٥
	٤٠٥٦٩

(٧) المتحصلات المتنوعة

إيرادات مصلحة الصحة	١٦٥٦٢
الجهادية	١٧٨
البحرية	١١٨١
إيرادات المدارس	١٢٦٥
الأشغال العمومية	٤١١٢
مستقطع نظير أطيان معاش	٧٧٦
رسوم أرضية فى زمن الموالد والأعياد	٣٢٦
رسوم تقاسيط الرزنامة وغيرها	٥٢٨
متحصلات أخرى	٦٠٣٠
	٣٠٣٥٨

تابع المصروفات

(٨) نظارة المعارف

	جنيه مصرى
ديوان العموم	٥٩٠٦
المدارس والمكاتب	٤٢٩٩٢
أقلام متنوعة	١٠٥١٧
	٥٩٤١٥

(٩) نظارة الداخلية

ديوان العموم	٤٦٠٢٠
مجلس النواب	٢٣١٢
المديريات والمحافظات	١١٣٢٨٦
الضبطيات	١٥٧١١٧
خدمة المطافىء	٨٩٨١
إدارة منع بيع الرقيق	٢٥٦٧
الصحة والمستشفيات	٦٠١٥٤
الرزنامة	٨٨٣٧٣
الدفترخانة المصرية	٢٠٧٣
	٤٨٠٨٨٣

(١٠) نظارة الحقانية

ديوان العموم	٢٤٠٥٢
المحاكم المختلطة	١٣٢٠٤٣
المحاكم الشرعية	٣١٣١٨
المجالس المحلية	٥٦٨٨٧
	٢٤٤٣٠٠

(١١) نظارة الأشغال

ديوان العموم	٢٨٧٦٠
مصالح الأقاليم	٢٣٨٢٠
حفظ أبنية الحكومة	٢٨٠٠٠
أشغال حفظ النيل	٤٨٢٥٠
أشغال صناعية	٦٤٥٧٠
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦٢٧٩
رياح البحيرة	١٢٢١٧
ترعة الابراهيمية	٢١٧٦٣
ترعة الاسماعيلية	١٨٤٦٣

تابع الإيرادات

(٨) سلفيات الفلاحين

	جنيه مصرى
تحصيل ثمن البذور المعطاة سلفا لأهالى الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨	٢٩٩٣٥

(٩) مستقطع نظير الاحتياطى

المستقطع من رواتب الموظفين	٤٤٩١١
مجموع الإيرادات	٨٥٦١٦٢٢

مجموع الإيرادات	٨٥٦١٦٢٢

تابع المصروفات

	جنيه مصرى
ترعة المحمودية	١٨٩٧٨
كوبرى قصر النيل	١٩٩١
سد أبو قير	٢٥٤٥
الموانى (ماعدا ميناء الاسكندرية)	٥٥٢٠
مجلس الزراعة	٢٦٢٠
تنظيم مدينة مصر	٥٢٦٥٨
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧٤٦٩
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠٣٩١
المتحف	٤١١٠
المعادن والمحاجر والملاحات	١٦٢٧٨
الأنجرارية	٣٠٣٣٠
التياترات	٧٣٥
سكة حلوان الحديدية	٩٠٣٤
	٤٤٧٨٧١

(١٢) السكك الحديدية والتلغرافات

عموم المصلحة	٢٥٦٣٠
تشغيل	٧٩٣٩٠
إدارة الخطوط	٨٨٢١٠
إدارة الورش والعمليات	٢٠٦٦٠٠
المخازن	٨١٣٠
التلغرافات	٣٤٧٠٠
	٤٤٢٦٦٠

(١٣) الجمارك

الجمارك	٣٧٨٢٨
خفر السواحل	١٢٠٠٠
	٤٩٨٢٨

(١٤) البوستة	٦٤٧٣٩

(١٥) وابورات البوستة

الخديوية	١٢٧٨٣٦

ملخص الإيرادات

	جنيه مصرى
الأموال المقررة	٥٥٢٤٦٢٦
« والإيرادات غير المقررة	١٥٣٠٥٨٢
السكك الحديدية والتلغرافات	١٠٧٩٥٠٠
وابورات اليوستة الخديوية	١٢٨١٠٠
إيرادات المصالح الأخرى	١٥٣٠٤١
الايرادات المتنوعة	٤٠٥٦٩
متحصلات أملاك الميرى	٥٣١٩٦٢
سلفيات الفلاحين	٢٩٩٣٥
مستقطع نظير الاحتياطى	٤٤٩١١
المجموع	٨ر٥٦١ر٦٢٢

تابع المصروفات

(١٦) الملح

	جنيه مصرى
الملاحات وأشوان الملح	١٢٩٢٣
ثمن الملح ونقله	٨٦٣٩
	٢١٥٦٢

(١٧) لوازم الاشوان والمخازن

مصروفات الاشوان والمخازن فى المحروسة	٢٥٩٢
تموين الأشوان والمخازن	١٢٥٠٠
	١٥٠٩٢

(١٨) مبالغ احتياطية للمصروفات

الطارئة	١٥٠٠٠٠

(١٩) معاشات	٢١٦٧٤٦
المجموع (ما عدا الدين العام)	٤٣٢٣٠٣٠
ما خصص للدين العام ومقداره	٤٢٣٨٥٩٢
المجموع	٨٥٦١٦٢٢

ومن هذا نرى أن مجموع الإيرادات بلغ ٨٥٦١٦٢٢ جنيهاً وزعت على أبواب المصروفات على النحو الآتى :

أولا : المصروفات على الإدارة الحكومية مبلغ ٣ر٦٤١ر٥٤٤ جنيهاً

ثانياً : « للجزية « ٦٨١ر٤٨٦ «

ثالثاً : الدين : والباقى هو « ٤ر٢٣٨ر٥٩٢ «

ويكون المجموع « ٨ر٥٦١ر٦٢٢ «

بهذا تتميز الميزانية فى بداية عهد الخديو توفيق بتخصيصها مايبلغ نصف الإيرادات لتسديد أقساط الدين المصرى العام وفوائده ، وتخصيص جزء الإيرادات لخدمة غرض خاص ينافى قواعد الأدارة المالية كما قدمنا[1]

(١) راجع « نشوء مصر الحديثة » للأستاذ السير كولفن . و « تاريخ مصر » لروذستين صفحة ٢٠٢ .

الفصل الثانى

الثورة العرابية

١٨٨١ - ١٨٨٢

قال أحد الحكماء : « لا تغتر بمن يميل إليك ، حتى تعرف سبب تودده » . من مجلة الدفاع السورية ١/٢/٤٥ .

١ — توفيق باشا ومشاكل مصر ٢ — تدخل الأجانب ومركز الوطنيين ٣ — مجمل حوادث الثورة ٤ — عرش الخديوى والسيادة المصرية .

المبحث الأول : توفيق باشا ومشاكل مصر

اجتهد الخديو توفيق فى بداية حكمه أن يحل مشاكل مصر ، ولكنه ما كاد يصل ، بمعاونة وزرائه والموظفين الأجانب . إلى حل لهذه المشاكل حتى قامت فى البلاد حركة سميت « الثورة العرابية » نسبة إلى زعيمها « أحمد عرابى »

وقد هيأت الظروف السائدة فى هذا الوقت لقيام هذه الثورة ، ذلك بأن تدخل الأجانب فى شئون البلاد أخذ يزيد على ممر الأيام . وقد قابل زيادة التدخل الأجنبى زيادة فى شعور المصريين بحقوقهم واستعدادهم للمطالبة بها[1] .

ويكفى أن نشير إلى مشكلة من مشاكل هذا التدخل من الوجهة الاقتصادية كما ذكرها الأستاذ تيودور رذتشتين فى كتابه « تاريخ المسئلة المصرية Egypt's Ruin » ترجمة الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران حيث يقول « يبتدىء تاريخ مصر المالى من حيث علاقته المباشرة بانجلترا ، من أواخر حكم الخديو اسماعيل وأوائل الشدائد الاقتصادية الكبرى التى نزلت برعيته »[2] . وقد كانت السياسة الإنجليزية طوال القرن التاسع عشر ترمى إلى أن تكون إنجلترا جسما وروحاً مع السلطان ضد الاستقلال الذى كانت ترغبه

---

(١) راجع « محمد عبده » للأستاذ عثمان أمين صفحات ٥٥ — ٦٠ وأيضاً صفحات ٩٠ و١١٢ .

(٢) راجع « تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ — ١٩١٠ » تأليف روذتشتين صفحة ٣ وصفحة ٥ حيث يقول أن ديون اسماعيل فى أول أمرها كانت شخصية الصفة لأن سلطته لم تكن مطلقة بل مقيدة بشروط توليته على مصر ، فلم تكن له قوة مشروعة تجيز له أن يرتهن دخل الحكومة بأية صورة قطعية .

مصر لنفسها من حين لآخر بتشجيع فرنسا ، وقد حانت لإنجلترا الفرصة لتدخلها فى الشئون المصرية بعد الحرب السبعينية فاشترت أسهم قناة السويس من اسماعيل كما فكرت فى مشروعات شرقية جديدة ، وكان من المستحيل أن تفكر حكومة إنجلترا فى شراء أسهم قناة السويس منفصلا عن علاقة إنجلترا المستقبلة بمصر ، أو أن تفكر فى مصير مصر منفصلا عما يحوم حول الدولة العثمانية من المخاوف ، ولم يبق على الحكومة البريطانية إلا أن ترقب ساعة انهيار الدولة العثمانية المالى إن لم يكن السياسى فتضع يدها على مصر ، وفعلا عندما أعلنت تركيا أنها سوف لا تدفع سوى نصف أرباح سندات الدين العام ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ فقد اعتبر هذا الإعلان بمثابة إفلاس الحكومة العثمانية ، فاضطربت سوق هذه السندات وتعدى تأثيرها إلى السندات المصرية الخاصة بديون اسماعيل ، واتخذت إنجلترا حالة المالية المصرية وسيلة للتدخل (١) .

ونرى أن التدخل البريطانى بدأ يستفحل أمره عندما أراد اسماعيل باشا أن يفاوض المسيو «أوترى» ونفر من الممولين الفرنسيين يرأسهم المسيو بستريه العضو فى الشركة المالية الإنجليزية المصرية « فى إنشاء مصرف وطنى » لمصر يديره مندوبون دوليون تعينهم فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ، ويكون عمله تحويل الديون المصرية السائرة إلى دين واحد بفائدة ٩ ٪ وضمان السكك الحديدية المصرية ، ويقوم بوجه عام بتسلم الإيرادات ودفع الكوبونات وتبادل الأعمال المالية مع الخزانة ، وما إلى ذلك ، وكانت الحكومة الفرنسية حريصة على أن تشترك إنجلترا فى إنشاء هذا المصرف ، وقد اقترح وزير خارجيتها الدوق ديكاز رسمياً على اللورد درنى وجوب عمل الحكومتين فى المسائل المصرية مجتمعتين غير متنافستين ، ولكن اللورد درنى أبى أن يصغى إلى هذا الاقتراح ، إذ أن اشتراك الحكومة الإنجليزية مع الحكومة الفرنسية فى مشروع المصرف المصرى ليس فى صالح حملة السندات الإنجليزية ، لأن معظم هؤلاء من حملة سندات الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف إلى هذا الدين معظم ديون الخديوى السائرة التى كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية . وفعلا رد اللورد درنى فى ٦ مارس سنة ١٨٧٦ على ما طلبه الخديوى غير مرة من تعيين مندوب إنجليزى للمصرف بأن الحكومة الإنجليزية لن يكون لها بهذا المشروع أية علاقة ، وشفع

---

(١) راجع « تاريخ المسئلة المصرية » لروذنشتين صفحة ١٢ حيث يذكر أن اسماعيل باشا أظهر حاجته إلى موظف قدير عليم بالنظم المتبعة فى مالية إنجلترا ليعاون ناظر المالية المصرية ، ثم عدل الطلب بالرغبة فى تعيين سيدين إنجليزين يشرفان على الدخل والخرج خاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره ، فما كان من اللورد درنى إلا أن قال أن بريطانيا ترى إرسال بعثة خاصة تنظر هى والخديوى فيما يسأله سموه من النصح فى الشئون المالية .

ذلك القول بهذه الكلمات الخطيرة » أما إذا كان ثمة خطة عملية لتكوين لجنة تتسلم الدخل وتستخدمه فى أداء الدين المصرى ، فإن حكومة جلالة الملكة تعير هذه الخطة جانب رعايتها » . من هذا يتبين أن الحكومة الإنجليزية لم تكن مستعدة للنظر فى وضع نظام لمصرف أهلى شبيه بالمصارف التى ذاعت فى الأقطار عامة ، بل أنها كانت ترغب فى إنشاء لجنة فعلية للمراقبة المالية على مصر وشئون أهلها الداخلية[١] .

كان من الجلى أن مثل هذه الأعمال لا بد أن تدع إلى الاستياء العام ولا بد أن تنتهى إلى ما فيه شر سوء المآل . فقد تمتع أصحاب الديون بكل شىء وأصبح الموظفون ورجال الجيش لا يتسلمون ما يستحقونه من مهايا ورواتب بل ظلوا يعانون ألم البؤس والفاقة ، وكان انتزاع الضرائب مستمراً[٢] ، ولقد ضج القوم من كل ناحية يطلبون الانصاف حتى يستطاع تخفيف سخط المصريين ، ولو كان الأوربيون « الذين كانوا يديرون شئون مصر قد أوتوا مثقال ذرة من السياسة لحولوا تيار هذه الحركة الوطنية إلى مجرى مأمون العاقبة ، ووقوا البلاد كل ما كانت تنذر به من أخطار » ومما زاد هذا العصر شدة وخطراً أن وقع فيه كل ما يقع عادة من المشادة بين إنجلترا وفرنسا كلما تأزمت الأمور المصرية[٣] .

المبحث الثانى : تدخل الأجانب ومركز الوطنيين

ومن مظاهر زيادة تدخل الأجانب فى شئون البلاد أعادة المراقبة الثنائية وزيادة نفوذ المراقبين الأجنبيين اللذين أصبحت لهما سلطة واسعة فى الحكومة إذ كانا يوجهان سياستها إلى فائدة أصحاب الديون بغض النظر عن مصلحة الأهالى . هذا إلى حرمان البلاد من الحكم الدستورى إذ لم يوافق الخديوى ، بتحريض قناصل الدول ، على الدستور الذى قدمه « شريف باشا » وعهد بتأليف الوزارة إلى « رياض باشا » الذى حكم البلاد حكما استبداديا[٤] .

ومن مظاهر شعور المصريين بحقوقهم تكوين الرأى العام المصرى فى أواخر عهد

---

(١) راجع جريدة التيمس عدد ١٧ ابريل سنة ١٨٧٦ حيث نقلت ما قالته الايكونومست تقول « أنها سرت لهبوط مشروع الفرض الفرنسى واللجنة الفرنسية مخافة أن يصبح الفرنسيون حكام مصر » .

(٢) راجع « تاريخ المسئلة المصرية » تأليف روذنشتين صفحات ٧١ و٧٨ ترجمة العبادى وبدران .

(٣) راجع « تاريخ المسئله المصرية » تأليف روذنشتين صفحة ٩٦ وقارن التيمس بتاريخ ١٨٧٩/٤/١٨ حيث تقول أن غلطة اسماعيل التى لا تغتفر « ليست فى عسفة الفلاحين بل فى نقضه عهوده لدائنيه وتهديده بنقض هذه العهود » وقارن « مصر والمسئلة المصرية » تأليف ما كنزى واليس صفحة ٣٥٥ .

(٤) لقد قام هذا الشعور الفياض على أعناق المجاهدين الأبطال ، فلم يكن هناك أحزاب تقوم بتنظيم هذا الشعور لما فيه خير المجاهدين من الوطنيين .

اسماعيل وبداية عهد توفيق[١] ، وقد ساعد على تكوين الرأى العام انتشار التعليم والصحف بين الأهالى مما يسّر لهم الاطلاع على أخبار الأمم الأخرى وانظمة الحكم الشعبى فيها . هذا إلى وجود زعماء مفكرين اتصلوا بالشعب عن طريق التدريس وعن طريق الصحف . وكان زعيم الحركة الفكرية « السيد جمال الدين الأفغانى » الذى حضر إلى مصر وبدأ ينشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها الكثير من الأهالى.

ويكفى أن نشير إلى ما قاله تيودور روذتشين فى كتابه « تاريخ المسألة المصرية » وترجمه الأستاذان عبد الحميد العبادى ومحمد بدران أنه « قد اقتضت الظرف بمنطقها الطبيعى جداً أن يكون بدء الخروج على نظام المراقبين الاستبدادى على يدى الجيش مرة أخرى يقوده فلاح ساذج نصف متعلم قد بلغ فى الجيش رتبة أميرالاى . . . ولبس لنا أن نعجب لأن يكون الجند على رأس حركة وطنية وينبروا للدفاع عن حقوق الأمم وحريتها بعد أن رأينا ما قام به الجيش التركى منذ عهد قريب ، فالجنود فى الشرق كانوا ولا يزالون ، كما قيل وقتئذ بحق ، العامل الأكبر فى الحركات السياسية ، ذلك بأن لهم وحدهم من الاتحاد والشجاعة ما يمكنهم من بلوغ أغراضهم »[٢] . ويذكر التيمس وصفاً للوطنية المصرية « ينبغى أن نذكر أن الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التى تملكها مصر الآن . وكل هيئة سواه قد عدا عليها ممثلو فرنسا وإنجلترا الرسميون فأخذوا بزمامها وغيروا نظامها[٣] . ويقول روزدتشتين » فكأنما قدر للجيش أن يترأس الحركة الوطنية إذا كان لابد من حركة وطنية . ولما كان الجيش هو الهيئة الوحيدة التى لا تزال بعيدة عن المراقبة ، والتى أوتيت

---

(١) تكوّن الرأى العام المصرى تكويناً داخلياً من واقع شعور الأمة بأحقية مطالبها ، فلم تكن كلمة حزب كما نفهمها اليوم إلا دخيلة على تراثنا وتقاليدنا العربية . وما كان تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ليعرف إلا نوعين من التحزب للدين ضد الخوارج ، والتحزب للعنصرية ضد الشعوبية . أما الأحزاب السياسية التى تعنى الاختلاف على طرائق الحكم ووسائله وأشكاله فلم يكن وجودها ممكناً لأن نوع الحكم فى نظر الجميع كان واحداً لا يتغير ولا يتبدل ، وإنما تتغير أشخاص المتسلطين فقط ، ولم تكن أوربا أفضل منا فى هذا التوجيه إذ هى لم تعرف الأحزاب السياسية ذات الأهداف المختلفة حول الهيكل الحكومى إلا بعد الثورة الفرنسية فلا أحزاب فى أمة إلا إذا وجدت نظريات مختلفة حول النظام الحكومى فى تلك الأمة ، وإذا كانت الأحزاب على خلاف ذلك فهى أحزاب وظائف وكراسى من قبيل القاعدة القائلة « قم لأجلس مكانك » راجع ألف باء السورية عدد ٣٠/١٠/٤٥ . وقارن « بريطانيا اليوم » أعداد ٩٤ لفبراير سنة ١٩٤٤ و ٩٥ لمارس و ٩٦ لأبريل سنة ١٩٤٤ .

(٢) راجع سيرة عرابى التى كتبها بيده والتى ذكرها المستر بلنت فى « التاريخ السرى » صفحة ٤٨٤ وقارن « تاريخ المسألة المصرية » للأستاذ روزدتشتين صفحة ١٢٧ حيث يشرح ثورة سبتمبر عام ١٨٨١ .

(٣) راجع التيمس عدد ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ وأيضاً رودزتشتين صفحة ١٢٨ من كتابه « تاريخ المسألة المصرية » تعريب العبادى وبدران .

القدر الضرورى من النظام والقوة ، فقد كان لابد أن يتجمع حوله استياء الأمة عاجلا أو آجلا ليعبر عن نفسه تعبيراً مفيداً . فأخذ الجيش يدافع عن مصالحه الخاصة وانتهى بأن أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الأمة .

المبحث الثالث : مجمل حوادث الثورة

ولكن السبب المباشر للثورة هو اضطهاد الضباط المصريين فى الجيش ، إذ قصرت الترقية على الضباط الأتراك والشراكسة . وزاد هذا الاضطهاد بتعيين عثمان رفقى باشا الشركسى ناظراً للحربية فى نظارة رياض .

ودعا هذا الاضطهاد للضباط المصريين إلى تقديم عريضة إلى رئيس النظار (فى يناير سنة ١٨٨١) ، وأنابوا عنهم فى تقديمها لثلاثة من زعمائهم ، هم أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ، والتمسوا فى هذه العريضة عزل وزير الحربية وانصاف الضباط الوطنيين (١) .

وقد أراد الخديو أن يحاكم مقدمى العريضة فاستدعى الضباط الثلاثة إلى قصر النيل وبدىء فى محاكمتهم . ولكن الجنود أقتحموا مكان المحاكمة ، وأخرجوا رؤساءهم ، وساروا فى مظاهرة إلى سراى عابدين وطلبوا من الخديو عزل وزير الحربية ، فعزل وعين مكانه محمود سامى البارودى باشا . المعروف بنزعته الدستورية وتقويمه للعناصر الاقتصادية المصرية .

ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فأخذت تكيد لهم وتنتهز الفرص لعقابهم مما دعا إلى أستقالة البارودى ، وحينئذ أراد الضباط إسقاط النظارة ، فأتصل عرابى بنواب البلاد السابقين وأعيانهم وحصل منهم على توكيل بالمطالبة بالدستور خصوصاً أنهم جميعاً قد تأثروا بالحركة الفكرية التى سارت فى الدول المتمدينة كما تأثروا بتعاليم السيد جمال الدين الأفغانى الذى بدأ بنشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها الشعب المصرى وبعض أفراد الجيش .

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين وتقدم عرابى للخديوى يطلب اسقاط وزارة رياض باشا وعودة الحياة الدستورية وتشكيل مجلس النواب وزيادة الجيش إلى الحد الذى سمحت به تركيا (وهو ١٨٠٠٠ جندى) . وقد أجاب الخديوى هذه المطالب إذ لم يرَ بداً من أجابتها ، وأمر شريف باشا بتأليف النظارة الجديدة (٢) .

---

(١) راجع « الحركة القومية » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى .

(٢) راجع « مصطفى كامل » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ، و « تاريخ مصر السياسى » للاستاذ رفعت حيث يقول : وتعرف هذه المظاهرة « بمظاهرة عابدين » .

وقدم شريف باشا دستوراً وافق عليه الخديوى ، وانعقد مجلس النواب فى أواخر سنة ١٨٨١ . ولكن مجلس النواب اختلف مع الوزارة على بعض نصوص الدستور ، إذ لم يكن هذا الدستور يعطى المجلس الحق فى مناقشة الميزانية فأراد المجلس أن يحصل على هذا الحق ولكن الوزارة أبت تعديل الدستور خوفاً من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الأجنبيين .

وحينئذ أرسلت انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة للخديوى تعرضان فيه عليه مساعدتهما ضد مجلس النواب ، إذا احتاج الأمر ، وحينئذ استقال شريف باشا وخلفه فى رئاسة النظارة محمود سامى البارودى باشا .

ولكن وزارة البارودى التى كان فيها عرابى وزيراً للحربية سرعان ما أختلفت مع الخديوى ، فدعا ذلك إلى تدخل انجلترا وفرنسا بارسال أسطولين إلى الاسكندرية ، لمساعدة الخديوى إذا لزم الأمر . وقد قبل الخديوى هذا التدخل فاستقالت الوزارة .

وأرتبكت الحالة السياسة فى البلاد وقامت فى الاسكندرية معركه بين الوطنيين والاجانب ذبح فيها كثير من الطرفين . وأدعى الانجليز أن العرابيين يحصنون قلاع الاسكندرية[1] ويهددون بذلك الأسطول الانجليزى ، واتخذوا من ذلك سببا لضرب المدينة فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ . ولم يشترك الاسطول الفرنسى فى ضرب الاسكندرية . ولكنه غادر ميناءها حين ضربها الانجليز واعتقدت فرنسا أن الدول لابد أن تنتدبها لفض النزاع .

ولم يقو الجيش المصرى على الدفاع عن الإسكندرية فغادرها وتحصن عند كفر الدوار ولم يتمكن الانجليز من الدخول عن طريق كفر الدوار فعزموا على دخولها عن طريق قناة السويس . وأراد عرابى أن يردم القناة ولكن « دلسبس » أكد له أن القناة لايمكن أن تستعمل لأغراض حربية . ومع ذلك فقد سارت الجنود الانجليزية فى القناة بسفنها إلى الإسماعيلية[1]

وقد رشا الانجليز بعض ضباط الجيش وبعض عربان الشرقية لارشادهم عن مواقع الجيش العرابى ، وفوجىء العرابيون عند التل الكبير وهزموا ، وسار الانجليز إلى القاهرة فدخلوها بلا مقاومة .

---

(١) أبلغ المسيو دى فريسينيه إنجلترا أن فرنسا كانت تشاطر الحكومة البريطانية رأيها للوصول إلى نتيجة مرضية ولكن ليست هذه هى الحالة الآن راجع الرافعى « الثورة العرابية » صفحة ٢٩٢ .

(١) راجع محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « قناة السويس » صفحة ٩٥ حيث يقول أنه فى سنة ١٨٨٢ « حصلت الثورة العربية » ، ورغماً من كون القنال حراً للجميع ولا يصح استعماله قاعدة للأعمال الحربية احتله الانجليز ومنعوا استعماله للتجارة ، بينما كانت الدول تتخابر فى الاستانة فى تقرير حفظه وحيادته ، وكان احتلاله بناء على تصريح من توفيق باشا بحجة المدافعة عن البلاد وعن القنال من أن ينالة ضرر من العرابيين .

لقد دخل الإنجليز مصر ، وكان من نتائج دخولهم مصر أن تعرضت البلاد للاحتلال البريطانى فى عهد توفيق . فهل دعا الاحتلال البريطانى للتقدم المادى فى الشئون المصرية المحلية ؟ لقد نجحت السياسة البريطانية فى إيجاد التوازن بين بابى الميزانية كان من أثره أن ختمت ميزانية ١٨٨١ بزيادة تقدر بمبلغ ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه وأن ميزانية سنة ١٨٨٢ التى وافق عليها شريف قد قدر أن تعطى زيادة وإن كانت أقل من زيادة العام الماضى فقدرت الإيرادات بمبلغ ٨ر٨٤٦ر٠٠٠ جنيه والمصروفات بما لا يزيد عن ٨ر٤٦٣ر٠٠٠ جنيه . وقد تحملت الخزانة المصرية نفقات عديدة بسبب الحرب ، ثم جاء دور التعويض عما أتلفته النيران أو تناولته يد التخريب على أرض ضرب الإسكندرية ، وتشكلت لجنة لدراسة طلبات التعويض فتقرر دفع تعويض للمنكوبين بما لا يقل عن ٣ر٩٥٠ر٠٠٠ جنيه تحملها المكلف المصرى ، وبذلك ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بعجز ينيف عن ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه بينما قدر العجز فى سنة ١٨٨٤ بما لا يقل عن ١ر٢٩٤ر٠٠٠ جنيه وأصبح العجز العام فى شكل دين عام جديد يبلغ مقداره ٨ر٨٠٠ر٠٠٠ جنيه . وقد جمعت الضرائب فى سنة ١٨٨٥ بضغط عظيم مع ما بيع من أراضى الدومين .

المبحث الرابع : عرش الخديوى والسيادة المصرية

وقد بقى الانجليزى فى مصر بدون حق شرعى إذا أنهم دخلوها مساعدة على توطيد عرش الخديوى بصفتهم حلفاء للسلطان صاحب السيادة فى مصر ، ولذلك لم تكن الدول وعلى الأخص فرنسا وروسيا وتركيا راضية عن هذا التدخل الغير شرعى .

وقد برهن المصريون فى إدارة بلادهم أنهم خير من غيرهم ، وأظهرت العناصر المدنية فى الحركة الوطنية استعدادها لإنتهاج طريق الاعتدال وحددوا سلطة البرلمان وقرروا عدم التدخل فى البحث فى الاتاوة المفروضة للباب العالى ولا فى الدين العام ولا فى جميع ديون الخزانة مما تترتب على قانون التصفية أو العقود الدولية الأخرى ، فلم يرغب ممثلو الأمة مناقشة هذه المسائل وتركوها للمراقبين وللوزارة ، ومع هذا فقد تعرضت السيادة المصرية للتدخل فى كل الأمور بحق وبغير حق . ونأتى بمثل واحد عن طرق هذا التدخل .

يقول محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « قناة السويس » أن الحوادث أثبتت لمصر وللدول الأجنبية وجوب عمل اتفاقية دولية تجعل قناة السويس حرة فى زمن الحرب وفى زمن السلم ، وبذلك تأمن مصر غوائل التدخل فى ثرائنا وتقاليدنا . ويذكر طلعت حرب باشا أن اللورد جرنفيل ، وزير خارجية انجلترا ، اقترح فى سنة ١٨٨٣ عقد مؤتمر دولى ينظر فى ذلك ويقرره ، وأنه اجتمع المؤتمر فعلا فى ١٨٨٥ بباريس ووضع لائحة تضمن حياد

القنال مثلا ، وأن قناصل الدول الموقعة على الاتفاقية أقرت مراقبة تنفيذ المعاهدة ، وأنهم اتفقوا على أن يكونوا لجنة تجتمع فى كل سنة مرة برياسة مندوب عثمانى وبحضور مندوب مصر ، له رأى استشارى ، وأن هذه اللجنة تجتمع أيضا بناء على طلب ثلاثة من القناصل لمراقبة حرية المرور بالقنال وحياديته وعدم مسه بشىء وأنه تقرر فى هذه اللائحة مايجب اتباعه مع مراكب المتحاربين لو نشبت حرب ، وأنه بعد أن تقررت هذه اللائحة أبى مندوبو انجلترا التوقيع عليها . فقد رأت انجلترا أن لا يكون لمثل هذه اللجنة الاشراف على أعمال القنال ، خصوصا وأن العلاقات بين انجلترا وفرنسا بدأت تفتر ، فطال الوقت والأخذ والرد إلى أن كان لانجلترا مشكلة بخصوص جزائر الهيبريديس الجديدة وغيرها ، فاستعجلت فرنسا فيها ولاقتها على المطل وبذلك جاوبت فرنسا انجلترا فى مسئلة القنال ، وبذلك اعيدت المفاوضات فى سنة ١٨٨٨ ونتج عنها الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى أبريل سنة ١٩٠٤ .

لقد أحسن الأستاذ تيودور رتشتين عندما قال فى كتابه « تاريخ المسألة المصرية[١] » فلم يكن ينتظر من الحزب الوطنى الذى كان وقتئذ يضم كل من يستطيع التعبير عن آرائه من الأمة المصرية أن ينزل بغير قيد ولاشرط عن كل ما جنته مصر من ثورة سبتمبر ، وبذلك صار احتلال البلاد أمراً محتوما ، وشرع السير ادورد مالت من ذلك الحين يهيىء بنفسه سبيل التدخل الحربى شأن الموظف الأمين الذى ليس له آراء خاصة . أما السير أوكلاند كولفن فإنه أزمع العمل على ضم مصر إلى إنجلترا » .

ومع أن الخديوى توفيق وقع على القانون الأساسى فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢[٢] حيث « تعهدت مصر باحترام العهود والمواثيق الدولية والمشارطات الشخصية ورعاية جميع الحقوق والواجبات الخاصة بالدين وتسديداته ، وأخذت النظارات المختلفة تعمل فى تهيئة مشروعات الاصلاح وتقدم القوانين الجديدة الخاصة بالانتخاب ومنع السخرة واصلاح المحاكم المختلطة وإنشاء مصرف زراعى وفحص نصوص المعاهدات والمعاقدات العامة والخاصة المبرمة بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية ورعاياها » ، فإن السياسة البريطانية رأت فى كل ذلك سياسة معادية للأوربيين[٣] .

لا ريب أن مالت وكلفن وأشياعهما كانوا يعلمون حق العلم أن الحكومة الإنجليزية تريد التدخل فى شئون مصر فحققوا لها ما أرادت ، وبذلك توارت سيادة توفيق باشا فى حكم مصر عن الأنظار .

---

(١) راجع « تاريخ المسألة المصرية » لتأليف رتشتين وتعريب العبادى وبدران صفحة ١٦١ .

(٢) راجع « التاريخ السرى » تأليف بلنت صفحات ٥٦٤ — ٥٧٠ وقارن التيمس الصادرة فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ حيث يجد القارىء هذا القانون بأكمله .

(٣) اقترح القانون فى المادة العشرين « أن للنواب حق مراقبة أعمال الموظفين العموميين فى =

الفصل الثالث

حكم توفيق والاحتلال البريطانى

« فى الغرب احتراب وخصام . وفى الشرق سلام ووئام » عن جريدة فلسطين ١/٢/٤٦[1] . « هل فى نيتنا أن نحتل مصر احتلالاً غير محدود » غلادستون .

١ — توفيق باشا وحكم البلاد ٢ — اقتراحات دوفرين والسياسة المصرية الاقتصادية ٣ — ثورة المهدى ونتائجها الاقتصادية ٤ — توفيق باشا بين السياسة الإنجليزية والسياسة الأهلية الاقتصادية

المبحث الاول : توفيق باشا وحكم البلاد

تقلد توفيق باشا الحكم فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ومصر فى حالة مالية دقيقة كما انها كانت فى حالة سياسية أدق ، فقد كان الشعب يئن من عبء الضرائب ومظالم القسوة وفداحة المصروفات ، وكانت الأمة المصرية تتطلع إلى حكم جديد يخفف عنها آلامها ويقلل من التدخل الأجنبى فى أحوال بلادها ، وكما كان المصريون يأملون أن يقوم الخديوى توفيق باشا بمعالجة الإرتباك المالى ويقر النظم الدستورية ، كان الأجانب يتمادون فى التدخل بما لهم من نفوذ مادى ومصلحة رأسمالية ، كذلك كان الأتراك يعملون على اغتنام الفرص لينتقصوا من الحقوق التى نالتها مصر فى عهد إسماعيل ، أما توفيق باشا فكان يميل إلى النظام الاستبدادى والحكم المطلق ، مع أنه لو جمع الى خصاله الطيبة شجاعة أبيه وعلو همته وجرأته لتغير مجرى تاريخ مصر الاقتصادى طبقاً لأحوالها الأهلية الخاصة ، وإذا كان توفيق يهاب السلطة الأجنبية والنفوذ الغربى ، فانه كان يعجب بالحكم المطلق[2] ويميل إلى الاعتماد على معاونة من

= دور انعقاد المجلس ، وأن يبلغوا الناظر المختص على لسان رئيس المجلس كل عبث أو إهمال موظف عمومى فى تأدية أعماله » ، ونصت مادة أخرى « على أن كل تعاقد بين الحكومة وطرف ثالث وكل التزام أو امتياز ، لا يكون قانونياً إلا بعد موافقة المجلس » .

(١) فى الغرب مصالح مادية تسود الجميع وتوجههم توجيهاً مادياً واحداً لا تفرق فيه أمة عن أمة ، ولا زعيم عن آخر ، وفى الشرق سلام بين الدول بعضها وبعض ، وسلام بين شعوبه ، فهل يتحقق للشرق ما يبتغيه للغرب فى سيادة السلام والوئام ؟

(٢) الظاهر أن توفيق باشا كان يضمر غير ما يظهر ، يستدل على ذلك من خطبته عند توليته الحكم « على أنى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة . . . وذلك بتقرير الاقتصاد والحق القانونى فى نفقات الحكومة . . . » قارن « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحة ٢٠٧ و ٢٢٦ .

يتمشى مع نزعته وميوله ، فقد خالفه شريف باشا فى طرق الحكم فترك الحكومة وحل محله مصطفى رياض باشا الذى كان يساير الخديوى فى الميل الى السلطة المطلقة فى حكم المصريين مع مماليأة الأجانب وحماية مصالحهم والعمل على تحقيق مطالبهم .

وقد كانت ميوله للحكم المطلق وكراهيته للشورى وخضوعه للنفوذ الأوربى من الصفات التى دعت إلى الثورة العرابية ، إذ كان أول ماطالب به العرابيون فى سبتمبر سنة ١٨٨١ هو إسقاط وزارة مصطفى رياض باشا الذى احتقر الشعب المصرى ومطالبه النيابية[١] وعمل على خدمة سيده خدمة صادقة ، فنصحه فى بدء حكمه بزيارة الأقاليم ليتحبب إلى أفراد الأمة فى القرى والدساكر والمدن ، وسافر توفيق باشا إلى الوجه القبلى فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٠ ليتقرب إلى الشعب وليحقق السياسة التى تتمشى مع نزعته الخاصة فى الحكم . وبينما سادت نزعته هذه فى حكم المصريين ، فانه أذعن لنفوذ الدول فأعاد المراقبة الثنائية ولم يبين حدود منصب المراقبين حتى أصبحت سلطتهما أعلى شأناً من سلطة الناظر (الوزير) فى النفوذ وحق التدخل والتنفيذ والمكانة ، وظهرت تلك السلطة عند ماقرر مجلس النظار فى حضرة المراقبين وبمشورتهما التنازل عن أرباح القطر المصرى فى قناة السويس فى جلسته بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ ، كذلك ظهرت تلك السلطة الأجنبية عند ماوجهت الحكومة عنايتها إلى المصالح الأجنبية ولم تدرس الأنظمة الوطنية دراسة تكفل تقدمها ، فكانت معظم الأموال المصرية التى يمتلكها العلماء ورجال الدين مهملة ، وحبس منها الجزء الأكبر فى الأوقاف وغير الأرقاف وفى الزراعة وحاصلاتها المعينة .

كانت الثغرة التى أوجدتها الأموال المصرية المحبوسة داعية إلى أقبال الأجانب لاستثمار أموالهم فى القطر المصر ، وإلى عنايه الحكومة بأمورهم ، وكانت هذه العناية تدعو إلى خسارة المصريين من طريقين مختلفين أولا عن طريق دفع الفوائد للاجانب وثانيا عن طريق عدم استثمار رؤس الأموال المصرية فى الانتاج الأهلى سوى الزراعة .

وحتى عند مانشطت الحالة الاقتصادية فى مصر وعملت لجنة التصفية على تحسين الحالة المالية والزراعية وألغت نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة بمرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ ، فان الغرض منها كان لفائده أصحاب الديون ، فقد كان المتحصل من هذه الضرائب العديدة ١٥٠٫٠٠٠ الف جنيه[٢] وهو مبلغ هين لانقاس به الأعباء التى كان الأهلون يعانونها فى تسديدها والمضار التى كانت تصيب التجارة الأهلية من جرائها ، ففى مقابل

(١) كان مصطفى رياض باشا من طبقة الباشوات القدماء الذين ينظرون إلى الشعب نظرة ازدراء ، وكان قوى الإرادة محباً للاستبداد مع ما اتصف به من نزاهة واستقامة وجد فى عمله الحكومى .

(٢) ما كاد يزول هذا المبلغ ويخف عن كاهل الفلاحين حتى حل محله آخر فى شكل من الأشكال الأخرى قارن «تاريخ المسألة المصرية» لروتشتين صفحة ٢٤٤ ترجمه عبادى وبدران .

إلغائها رأى رياض باشا أن يزيد من ضرائب الأطيان العشورية ١٥٠٫٠٠٠ جنيها وذلك ليتمكن من الاعتماد على ركن ثابت لدفع الديون الاجنبية وفوائدها وأقساطها.

وقد كانت المقدرة على تسديد الديون الاجنبية من أهم الاعتبارات عند درج مفردات الميزانية المصرية ، فيخصص نصف موارد الميزانية مباشرة لسداد فوائد الديون وأقساطها[1] ، فكان ذلك من أسباب تذمر الأهالى إذ أن تخصيص مثل هذا المبلغ للديون حرم الأمة من ثمرة جهودها ، وكان استسلام الخديوى توفيق وحكومته للاجانب مما أثار الرأى العام ، أضف إلى هذا أن عهد نظارة رياض باشا كان عهد تشجيع المؤسسات المالية والاقتصادية الأجنبية ، فزادت هذه المؤسسات من طغيان النفوذ الأوروبى فى حياة مصر الاقتصادية ، وقد تأسس البنك العقارى فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠ كما تأسست الشركة العمومية وشركة المقاولات ، وكما أن توفيق باشا ترك بعض السلطة لرئيس نظاره ، رياض باشا ، فعين من الأتراك فى الجيش وأهمل المصريين فى الترقيات ، وتأثر توفيق باشا بأراء من حوله من الأجانب فى أعماله الأدارية فتآمرت الظروف وجعلت من توفيق آلة تعضد الأجانب وتضعف سلطان الأهالى ، وجعلت من حكمه هداية واستسلاماً لسياسة انجلترا ، حتى اذا ماقامت الثورة العرابية ، ظهرت السلطات الانجليزية على مسرح السياسة بين عرابى والخديوى توفيق باشا[2] إذ تداخل المستر كوكس قنصل انجلترا فى الاسكندرية ومعه السير أوكلاند كولفن المراقب المالى للحكومة المصرية ، وأخذ يخاطب عرابى بالنيابة عن الخديوى توفيق باشا ، فكان موقف المندوب الانجليزى موقف دفاع عن الراعى فى مصلحة الرعية ، وقد أظهر القنصل الانجليزى لعرابى أن استعمال القوة لابد أن يدعو إلى ضياع البلاد ، وأن مصر ليس لديها من القوة مايمكنها من تنفيذ أغراضها ، وعند ما اتفق الخديوى توفيق مع الأمة على إيجاد هيئة نيابية بالبلاد وطالبت تلك الهيئة بحق تنظيم البلاد داخليا وبحق نظر الميزانية التى أصبحت من حقوق المراقبين الاجانب ، عارضت الحكومة النواب فارتبكت الحالة ، وأرسلت انجترا وفرنسا مذكرة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ تعضد فيها موقف الخديوى ضد مطالب الامة فى النظر فى الاحوال المالية ، ونصت تلك المذكرة على أن فرنسا وانجلترا متفقان على مساعدة الخديوى بعد ما عرفا عزم مجلس شورى النواب المصرى على التدخل فيما لاترضاه حكومته فى دراسة الميزانية المصرية ، وبذلك أصبح الخديوى تحت تصرف الدول فى كل قراراته ، وقامت بعض طبقات الامة ضد التدخل الاجنبى ، ومع أن تركيا استاءت من تدخل انجلترا وفرنسا دون الرجوع

---

(١) راجع تشيرول فى كتابه « مصر فى التحوّل » وأيضاً اللورد كرومر « مصر الحديثة » .

(٢) مظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ أمام سراى عابدين راجع روتشتين صفحة ١٢٧ .

اليها ، فان الدولتين استمرتا فى سياستهما وأشارتا على الخديوى باتباع سياسته الموضوعة وأرسلنا أسطولا إلى المياه المصرية ، فدعا ذلك إلى سخط المصريين وتوحيد شعورهم ضد الاجانب ، وعند ذلك أرسلت انجلترا وفرنسا إلى الخديوى مذكرة أخرى فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ تطلبان منه إسقاط وزارة البارودى وإبعاد عرابى عن القطر المصرى ، وبأزاء ذلك لم ير محمود سامى البارودى باشا بدأ من الاستقالة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ووقف الجيش بجانب عرابى فدعا ذلك توفيق باشا إلى مخاطبة السلطان فأرسل لجنة عثمانية إلى مصر لدراسة الأمور المصرية .

وبعد حادثة ١١ يونية سنة ١٨٨٢ تشكلت نظارة اسماعيل راغب باشا فى ١٩ يونيه سنة ١٨٨٢ واستبقى عرابى باشا وزيرا للحربية ، ولكن انجلترا غضبت لبقائه ، وبلغت الحالة فى مصر بين الحكومة والدول الأجنبية حداً دعا الدول إلى عقد مؤتمر الاستانة فى ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ للنظر فى المسئله المصرية ودرس أحوالها المالية وأرتباكاتها السياسية ، وطلبت انجلترا وفرنسا من السلطان إرسال مندوب له فى مؤتمر الآستانة ولكن السلطان رفض إرسال مندوب عنه بدعوى أن الحالة لاتستدعى التدخل فى شئونها ، وأن مثل هذا التدخل هو من شئونه فقط ولا دخل للدول فى الأمر[1] ، ولكن المؤتمر استمر فى عقد جلساته ، غير أن هذه الجلسات كانت بطيئة وتباينت مشارب الدول فيها ، إذ كانت أغلب الدول تسيء الظن بنوايا انجلترا فى مصر ، فقرر المؤتمر فى جلسته الثانية أن تتعهد كل دولة من الدول المشتركة فيه انها لاترمى إلى الحصول على امتيازات خاصة فى مصر لايكون للدول الأخرى الحق فى الحصول عليها .

واستمر الباب العالى يرفض الاشتراك فى هذا المؤتمر حتى طلبت منه انجلترا فى ٦ يولية سنة ١٨٨٢ أن يرسل قوة من الجنود العثمانية إلى مصر لتهدئة الحالة وتوطيد مركز الخديو . وبينما تركيا تفكر والدول الأوربية تتحدث وتدبر ، وإذا بانجلترا تعمل على حل المشكلة المصرية برمتها ، فقد قال الأميرال بوشومب سيمور قائد الاسطول الانجليزى ، أنه لاحظ أن العرابيين يأمرون بتحسين قلاع الاسكندرية لضرب الأسطول الانجليزى ، فقدم أنذارا فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ إلى ولاة الامور بالأسكندرية لتسليم قلاع المدينة فى مدة ٢٤ ساعة

---

(١) الحقيقة أن السلطة الإدارية والسياسية والقضائية والمالية كانت موزعة ، فقد كان من الضرورى احترام السيادة التركية . كذلك كان من الضرورى احترام الامتيازات الأجنبية فلم يكن هناك قانون عام يسرى على الأجنبى والوطنى على السواء إلا بعد مصادقة الدول ، وأخيراً ارتبطت الحكومة المصرية بعهود مالية شتى ، فكان لزاماً عليها مخابرة الدول المختصة عند كل إصلاح مالى ، وفى النهاية كان بمصر لجان مختلفة أجنبية مثل قومسيون صندوق الدين ومجلس الكلا الحديد ومجلس الصحة وكلها مجالس دولية ، وزاد عدد الموظفين الأجانب زيادة كبيرة فكان مركز السلطان دقيقاً عند ما رفض الاشتراك .

وإلا أطلق عليها مدافع اسطوله ، ولما لم يجيبوه إلى طلبة أطلق المدافع فى ١١ يوليه ونزلت جنوده الاسكندرية .

فاحتل الانجليز البلاد بحجة توطيد عرش الخديوى بصفتهم حلفاء للسلطان صاحب السيادة على مصر ، ولذلك كان احتلالهم ذا صفة مؤقتة يجب أن ينتهى بانتهاء المهمة التى أتوا من أجلها ، وبعد دخولهم مصر أخذ الخديوى توفيق باشا يعمل بمساعدة قناصل الدول ويأخذ بمشورتهم فى كل الامور ويعتمد على الانجليز فى السياسة المالية والاقتصادية العامة[١]

لقد امتازت المدة بعد خلع الخديو اسماعيل بعدم ثبات السياسة الإنجليزية الفرنسية ، وقد أرادت الحكومتان إعادة حال مصر إلى ما كانت عليه قبل ٧ ابريل — أى قبل عقد البرلمان المصرى — ولكن نظراً لمعارضة توفيق باشا الشديدة فى ذلك تقرر العدول عنها ثم تقرر إعادة منصب المراقبين ، ولكن سلطتها كانت متوقفة على الشكل العام الذى ستأخذه الحكومة المصرية[٢] ، وقد مال توفيق باشا فى أول الأمر إلى تقوية حكومته خصوصاً وأن بعض الإنجليز ناصروه فى ذلك ، عقيدة منهم أن فى ذلك خدمة المصالح الإنجليزية وتنمية رخاء مصر وهنائها[٣] . وقد كانت السياسة الانجليزية تساير حال البلاد وتتحفز لسلطان فرنسا فى مصر ، بل وكثيراً ما عملت مع الحكومة الفرنسية فى تحديد سلطان الحركة الوطنية فى البلاد . وكان توفيق باشا يتأثر بالنصيحة الإنجليزية فى كل ماله شأن بالأساليب السياسية ، فأصبح لإنجلترا النفوذ كله فى نظر توفيق نظراً للمهارة التى اتبعت فى اختيار الأشخاص المسئولين عن سياستها فى مصر[٤] أمثال السير ادوارد ماليت وكولفن بارنج وغيرهم . ومن الجائز كما يقول تيودور رودنشين فى كتابه « تاريخ مصر »[٤] « أن فرنسا لم تحفل كثيراً بما إذا كانت فائدتها المادية فى استغلال مصر قد زادت عن إنجلترا أم نقصت

---

(١) راجع كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٨٦ حيث يذكر ضرورة إصلاح الإدارة لتحسين أحوال الرى وتوزيع المياه بالعدل والانصاف ، فمسئلة المشروعات وتوزيع المياه والمصارف تحتاج إلى عناية المصلح المحايد ليستقر النظام على أحسن حال فى استرضاء المحكومين .

(٢) راجع « تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده » تأليف رودنشين تعريب على أحمد شكرى صفحة ١٨٨ حيث يقول فإن تولى أمر البلاد برلمان ، فإن سلطة المراقبين تصبح طبعاً محدودة .. ومحصورة فى عملية المراقبة لاغير ، أما إذا كان فى النية منح المراقبين سلطة إدارية واسعة وجعلهما كما يشاء حملة القراطيس أسياد مصر المتصرفين فى أمورها فإن البرلمان يصبح كالصفر على يسار العدد ، وإذن فلا مناص من العودة إلى الحكم الاستبدادى » .

(٣) راجع التيمس بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ و٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ .

(٤) راجع ماكنزى والس فى كتابه « مصر والمسئلة المصرية » صفحة ٣٥٥ حيث يظهر ضرورة حسن انتخاب الموظفين الإنجليز فى مصر خصوصاً وأنهم يتعاطون من المهايا ما يستوجب هذا التوجيه .

(٤) راجع « تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده » صفحة ١٩١ لرودنستين .

مادامت مصالحها السياسية فى وادى النيل أصبحت مضمونة بهذا الحكم المشترك » .

ومن المتناقضات أن نرى أن المراقبين الأجنبين عندما خلى لهما الجو فى عهد توفيق باشا قررا أن يعملا بنفس الخطة التى من أجلها خُلع إسماعيل وأسقطت الحكومة النيابية المصرية ، فقد تقرر أن تخفض الفائدة على الدين الموحد وأن يدفع لحملة الدين السائر جزء من ديونهم بل أن يقف دفع الجزية المقررة للباب العالى إذا وجد أن مالية الحكومة لا تكفى لدفع مرتبات الموظفين . ولا جدال فى أن ذلك كله كان لتحويل الرأى العام نحو البريطانيين ومن يعاونهم فى السياسة العامة المصرية . كذلك كان لقانون التصفية فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨١ أثر يذكر فى نظر بعض المصريين عندما حددت فائدة الدين الموحد بسعر ٤ ٪ مع إضافة ١ ٪ قسط استهلاك ليكون المجموع ٥ ٪ بدلا من ٧ ٪ وبهذا خفضت فوائد الدين بنحو مليونى جنيه سنوياً[١] . وإلى جانب ذلك وافق قانون التصفية على إلغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على الأراضى العشرية ، فأصبح أكثر من تسعة ملايين جنيه قد دفعها خمسمائة ألف شخص ، ورأت اللجنة أن تخصهم بتعويض قدره ١ر٥ ٪ من رأس المال الذى دفعوه أى بمبلغ ١٥٠ر٠٠٠ جنيه توزع عليهم جميعاً — كل بنسبة حصته مدة خمسين عاماً . ولما رأى الإنجليز التقدم المالى والاقتصادى ينمو بنمو حياة لاستقرار عملوا على احتلال مصر خصوصاً وأن لجنة التحقيق الدولية قدرت أنه ابتداء من سنة ١٨٨١ سوف تستطيع موارد مصر التى تدار بحكمه أن تضمن انتظام تقدم الأعمال العامة[٢] .

وقد كانت إنجلترا تعرف مواطن الضعف ، كما تعرف مواطن القوة فى السياسة المصرية الاقتصادية عندما عملت على احتلال البلاد . فقد رأت أن العبء وإن كان قد خف قليلا عن كاهل الأهالى بعد تخفيض أقساط الدين ، إلا أن سوء الإدارة فى الماضى وما تلاه من انهاك قوة الشعب جعلا دور النقاهة مؤلماً وبطيئا ولا سيما أن حرمان الادارة من كل زيادة قد تكون فى الإيراد لم يكن عملا ايجابياً لمساعدة عملية النقاهة ، وكذلك علمت انجلترا أن المحاكم المختلطة التى أنشئت فى سنة ١٨٧٦ كانت بمثابة أداة عقيمة لا ستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية ، وذلك لأن تلك المحاكم بسطت أحكام القانون الخاص الأوربى

---

(١) كتعويض عن هذه التضحية قرر القانون أن تنفق المبالغ الزائدة من الإيرادات المخصصة فى جميع الأحوال فى استهلاك أسهم الدين على أن يستخدم الزائد من الإيرادات الحرة أحياناً فى هذا الغرض حتى يكون المستهلك فى السنة معادلا لنصف فى المائة من قيمة الدين الموحد الاسمية ، راجع روذستين صفحة ١٩٧ من تعريب شكرى من « تاريخ مصر . . » .

(٢) قارن التيمس بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١ حيث يقرر المحرر « أن مزانية سنة ١٨٨١ يهنأ بها دائن عموى أكثر مما يهنأ بها فلاح مصرى » وقارن صفحة ٢٠٥ من كتاب « تاريخ مصر » لروذستين حيث يشرح الفرق بين الرقابة الاجنبية والرقابة الإنجليزية على شئون مصر المالية .

فى وسط هيئة اجتماعية كانت تعيش فى الغالب معيشة الفطرة ، وقد شرح اللورد دوفرين فيما بعد أثر تلك المحاكم أحسن شرح بقوله « ولم يكن بيد الدائن فيما مضى سلاح نزع ملكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة ، ولا تجيز الشريعة الإسلامية أن يحكم عليه غيابيا » فادى إدخال نظام المحاكم المختلطة فى مصر إلى تقوية رغبة الفلاح فى الاستدانة لأن أملاكه أصبحت تعتبر ضمانة قانونية لما يستدينه ، ومن جهة أخرى تخويل الراهن سلطة واسعة لبيع أملاك المدين متى ثقلت ديونه . ونرى اللورد دوفرين يقول « أن الأموال المدونة فى قوائم الرهن زادت فيما بين سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٨٢ من ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه إلى ٧ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه منها ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه خاصة بالفلاحين . هذا عدا ما عليهم من الديون للمرابين فى الأرياف والتى قدرها اللورد دوفرين بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين جنيه . وقد تكون هذه الأحوال من دواعى لفت نظر انجلترا إلى الابواب الاقتصادية التى يمكن استغلال رؤوس الأموال البريطانية فيها فى مصر . فقد أصبح هبوط النيل وعجز المحصول تؤديان إلى انتقال قسم كبير من الأراضى إلى الاجانب ، وأعمال الرى تحتاج إلى المال كما أن سوق البورصة تحتاج إلى عناية خاصة قد تفتح الأبواب واسعة للتدخل البريطانى فى شأنها[١] .

أضف إلى هذا أن الوظائف الاجنبية فى مصر أصبحت مرتعاً واسعاً لرعايا جميع الدول بينما ترك للوطنيين الوظائف الحقيرة التى لا تغنى ولا تثمر من جوع . فبعد أن كان من التحق بخدمة الحكومة فى سنة ١٨٧٩ من الأجانب لا يزيد عن ٣٠٨ موظفاً جىء بهم من خارج مصر ، فإن عدد من جاء منهم لخدمة الحكومة فى سنة ١٨٨٠ أصبح لا يقل عن ٢٥٠ موظفاً . وفى مارس سنة ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ يتقاضون مرتبات ضخمة كل سنة قدرها ٣٧٩ر٠٥٦ جنيها سنويا ، وكان ذلك فى الوقت الذى تدهورت فيه حالة البلاد اقتصاديا[٢] . ونرى أن اللورد دوفرين أراد أن يبرر زيادة عدد الموظفين الاجانب قائلا « إن الموظفين الاجانب هم فئة قليلة إذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣ر٠٠٠ ويتقاضون سنويا نحو ١ر٦٤٨ر٠٠٠ جنيه ، وأن الحكومة المصرية لا تلبث بدون أولئك الموظفين الأجانب أن تصبح طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات المخربة والأعمال الهندسية الخداعة[٣] .

(١) راجع « تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده تأليف تيودور روذستين وتعريب الأستاذ على شكرى صفحة ٢٠٨ .

(٢) راجع « تاريخ مصر » لروذستين صفحة ٢٠٩ وقارن « مصر والمسئلة المصرية » للأستاذ مكنزى واليس صفحات ٣٥٥ — ٣٦٤ حيث يشرح مسئلة الوظائف والموظفين على أحسن وجه علمى مفيد وينقد طريقة تعيين غير الاخصائيين الفنيين من الاجانب .

(٣) « تاريخ مصر لروذستين » صفحة ٢١٠ حيث يذكر أن عدد الموظفين الوطنيين لم يكن ٥٣ر٠٠٠ بل كان ٩ر٢٠٠ فقط وأن اللورد دوفرين قد اعتمد على تقرير المستر ماليت فضمن العدد =

ويقول الأستاذ ما كنزى واليس فى كتابه « مصر والمسألة المصرية » أن الموظفين الذين يمثلون الثقافة الاوربية يجب أن تكون من الطبقة المثقفة تتناسب مع المرتبات التى يتعاطونها خصوصاً وأنهم قدوة للموظفين المتمصرين والمصريين على السواء . فإذا كانت الموظفون الإنجليز والفرنسيون المعينين فى الحكومة المصرية على درجة تخالف الكفايات التى تتطلبها ، فقد انتقد هذه السياسة الأستاذ ما كنزى واليس بما تستحقه ، فهل كانت الكفاية من ضروريات توظف الأجانب فى مصر ؟ لقد استفادت انجلترا من تجارب الماضى فعملت على حسن استثمار مواردها فى الاستغلال المصرى فى عهد توفيق باشا ، فجاء إلى مصر من المنظمين ومن رجال الأعمال ومن الممولين ما دعا إلى الاحتلال البريطانى فى كثير من النواحى المصرية[1] ، فأصبحت إدارة الاعمال فى أيادى غير وطنية .

ونرى أن انجلترا لم تكتف بذلك بل عملت على توجيه شئون التعليم لما فيه تحقيق سياستها . فقد حولت البرامج المصرية لما فيه نشر ثقافتها ، كما أنها بدأت ترغب فى أن تتحول البعثات العلمية إلى الديار البريطانية ، وبعد أن كانت اللغة الفرنسية شائعة فى مصر أخذت الثقافة البريطانية تؤثر فى النهضة المصرية بعض التأثير .

المبحث الثانى

اقتراحات دوفرين والسياسة الاقتصادية

لكى يبرر الانجليز بقاءهم بقاءاً مؤقتاً فى البلاد ، كان من الواجب أن يقوموا بعدة اصلاحات لتنظيم مرافق الدولة واستقرار النظام فيها مع مراعاة مصالح الطبقات الدنيا ، فأرسلت

= الأول جنود الجيش النظامى والبوليس وعمال الجمارك وعمال السكك الحديدية وغيرهم ، بينما كان الموظفون الأجانب يشغلون جميع الوظائف السامية ويتقاضون مرتباتهم كاملة بخلاف المصريين وتأخير دفع مهاياهم .

(١) لقد رأى اللورد دوفرين بأن فترة المراقبة الثنائية امتازت بكثرة المضاربات والمقاولات الصورية فيما بين الحكومة وأفراد المقاولين والماليين ، ومنها أن شركة إنجليزية يرأسها دوق سذرلند حصلت برغم ارتفاع الأجر الذى طلبته على اتفاق برى مديرية البحيرة بالآلات الرافعة مع وجود القناطر الكبرى التى بناها محمد على باشا والتى كان فى الامكان الانتفاع بها فى هذا الغرض . ومنها أن الحكومة وافقت بعض المتعاقدين على جعل بيع الملح احتكاراً وقصره على شركة إنجليزية دون شركة فرنسية ضمانا لمصالح الشركات الإنجليزية فى مصر التى كانت تستورد الملح للهند ، ومنها أن شركة فرنسية أخرى عرضت على الحكومة أن تدير الأسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزائر على أن تخفض نظير ذلك أجرة الكلمة من فرنكين إلى خمسة وعشرين سنتيما ، ولكن الحكومة رفضت منحها ذلك الامتياز ، وفضلت بقاء تلك الرسوم العالية لأن ذلك فى مصلحة شركة التلغرافات الشرقية ، وبهذا وطن اللورد دوفرين الأمر على تحويل وسائل الاستثمار نحو الشركات البريطانية التى أخذت تنمو نمواً مطرداً فى عهد توفيق .

الحكومة الانجليزية إلى الحكومة الفرنسية نواياها فى القضاء على المراقبة الثنائية ، وندبت فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ لورد « دوفرين » سفيرها فى الآستانة لدراسة الحالة فى مصر وتقرير ما يجب لتنظيمها[١] .

ولما كان من الضرورى إبعاد عرابى وأخوانه عن الادارة المصرية ، فقد أشرف دوفرين على محاكمة الثوار التى حكم بمقتضاها على عرابى وزملائه بالاعدام ثم عدل الحكم إلى النفى المؤبد إلى سيلان ؛ كما وافق على اقتراح الحكومة المصرية بالغاء المراقبة الثنائية تمشياً مع السياسة الجديدة العامة التى عملت إنجلترا على تحقيقها فى مصر .

وبعد أن درس دوفرين حالة البلاد تقدم إلى حكومته باقتراحات تتلخص فيما يأتى :

أولاً : إلغاء نظام المراقبة الثنائية والاكتفاء بالمراقب الانجليزى الذى أصبح مستشاراً مالياً للحكومة المصرية ، وفعلا ألغيت هذه المراقبة من ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالرغم من معارضة فرنسا لهذا الالغاء ؛ وتعيين السير أوكلاند كولفن مستشارا ، وأصبحت المراقبة المالية تحت النفوذ البريطانى مباشرة ، ونظم اللورد دوفرين الادارة المالية على هذا الأساس[٢] حتى تتمتع بالاستقرار والثبات والاعتدال وتتحقق المصلحة المتبادلة بين الأجانب والمصريين .

ثانياً : إعادة تكوين الجيش المصرى وتنظيمه وإنشاء إدارة خاصة له تحت إشراف ضباط من البريطانيين ، على أن تعمل تلك الإدارة فى حل الجيش القديم وإنشاء جيش يشرف عليه الضباط البريطانيون ، وذلك لكى تضمن إنجلترا ، كما يقول كولفن ، تصريف الأعمال على أحسن حال ، والحقيقة أن هذا التعديل يضمن بقاء الجيش تحت النفوذ البريطانى ، كما أن نظامه يضمن تنظيم البوليس والإدارة على أساس ثابت .

ثالثاً : إلغاء مجلس شورى النواب ووضع نظام جديد للمجالس النيابية وبه تنشأ بعض الهيئات النيابية المحدودة السلطة كمجالس المديريات ومجالس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فتعين على كل قرية أن تنتخب من يشخصها ، وكان هؤلاء المنتخبون يختارون أعضاء مجالس المديريات ، وينتخب أعضاء مجالس المديريات النواب فى مجلس شورى النواب على أن لا يزيد عددهم عن ١٦ ، بينما يترك للخديوى إنتخاب ١٢ عضواً فى مجلس الشورى .

---

(١) راجع كولفن صفحة ٢١ « نشوء مصر الحديثة » حيث يذكر المجهود الذى قام به اللورد دوفرين الإيرلندى الجنس فى هذا التعديل . وقارن « التاريخ السرى » تأليف المستر بلنت وأيضا « تاريخ المسألة المصرية » تأليف روتشتين » صفحة ٢١٢ حيث يشرح خبرة دوفرين بالمسئلة المصرية .

(٢) راجع « نشوء مصر الحديثة » كولفن صفحة ٣٣ حيث يقول أن تنظيم الحالة المصرية يحتاج لوضع نظام ثابت ويتعين على الحكومة فيه تعيين موظفين أجانب لمدد طويلة » ، وقارن روتشتين صفحة ٢٢٢ .

أما الجمعية العمومية فتتكون من عضوين من المجالس المحلية على أن لا يزيد أعضاؤها عن ٤٦ عضوا بخلاف أعضاء النظار الثمانية والأعضاء الثمانية والعشرين عضوا فى مجلس الشورى، ولا تجتمع هذه الهيئات إلا بموافقة الوزارة، وقراراتها ومناقشاتها كلها استشارية، وكان للجمعية العمومية حق الإقتراع ضد أى ضرائب جديدة، فأصبحت الحالة المالية تحت إشراف المستشار البريطانى، كما أصبح الغرض من هذه الهيئات هو البحث فى تحسين الأحوال بما يتمشى مع السياسة البريطانية العامة.

رابعاً: إصلاح نظام الرى والبوليس والقضاء بانشاء إدارة خاصة لكل من الأولى والثانية وإنشاء المحاكم الأهلية للهيئة الثالثة، وقد عمل على إدخال موظفين انجليز من الهند للقيام بمشروعات الرى المطلوبة فى مصر وإنشاء وحدات من المصريين يشرف عليها أجانب، كما وضع نظام للتعليم ومسح الأراضى تحت الاشراف الانجليزى.

خامساً: انقاص نفوذ مصر فى السودان[1]، وترك حكم دارفور وجزء من حكم كردفان، على أن يبقى حكم مصر فى الخرطوم وسنار وعلى أن تقوم مصر بانشاء سكة حديدية من بربر إلى سواكن، وقد اعتبر اللورد دوفرين أن فتح السودان وحروباته ليست من مشروعات الإصلاح التى يعمل على تحقيقها وإلى مصر.

وبهذه الاقتراحات انتهت مهمة اللورد دوفرين (الإيرلندى الأصل) فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣، وعينت الحكومة الإنجليزية السير إيفلنج بارنج «اللورد كرومر» فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ معتمداً بمصر، وعهدت إليه فى تنفيذ هذه الاقتراحات، وما كاد المعتمد البريطانى يبدأ فى تنفيذها حتى قامت الثورة المهدية فى السودان[2] بين ١٨٨٢ و ١٨٩٨ وذلك عند ما حاولت مصر محاولة منع تجارة الرقيق جديا.

لقد وضع اللورد دوفرين دستوره على مصر ليمكن المصريين من «أن يحيوا حياتهم التى ألفوها وأن يديروا حكومتهم» فانتقلت السلطة كلها فى مصر إلى يد القنصل البريطانى العام الذى ظل محتفظاً بهذا اللقب مع أنه أصبح الحاكم الفعلى دون أن يعهد إليه الخديوى ولا نظاره كتابة بوظيفة المعتمد البريطانى فى مصر[3].

---

(١) تنفيذاً لهذا أبلغ ايفلن بارنج الخديوى أن إنجلترا لا تهتم بالسودان ولا تساعد مصر على البقاء فيه أو استعادة بعض أقاليمه، وكان الخديوى توفيق لا يرغب فى ترك السودان وهدد الإنجليز بالالتجاء إلى السلطان ولكن الخديوى اتبع المشورة البريطانية فى اليوم التالى للمحادثة المذكورة. راجع السودان المصرى «لداود بركات» صفحة ٤٢. وقارن «مهدى الله» للأستاذ توفيق أحمد البكرى.

(٢) راجع «السودان المصرى» للأستاذ داود بركات.

(٣) راجع «تاريخ المسألة المصرية» تأليف روتشتين صفحة ٢٣٧ — ٢٣٨ حيث يقول أن «هذه الطاعة أصبح توقعها أمراً معلوماً والتشدد فى طلبها واجباً، وأن أنصار اللورد دوفرين هذه النية . . . ولكن المصريين كانوا يرون أنهم اشتروا هذه المزايا بثمن غال هو استغلال بلادهم».

ومما يجدر ذكره أن اللورد دوفرين لم ير ضرورة درس مشكلة الامتيازات الأجنبية وإعفاء النزلاء الأجانب من الضرائب المقررة ، فإذا كانت الامتيازات نصت على عدم تكليف الأجنبي كائناً من كان بدفع ضريبة إلا بإذن من حكومته ، أما كان فى نظر اللورد دوفرين أنه من الاجحاف أن يهبط البلاد أناس غرباء طلباً للغنى فى ظل القوانين المصرية ومع ذلك لا يدفعون ثمناً لحمايتهم سوى الضرائب غير المقررة ؟ والنتيجة أن الأجانب نظراً لعدم اشتغالهم بالشئون الزراعية لم يدفعوا شيئاً من المال المفروض على الأراضى ، وفى الوقت نفسه رغماً من أعمالهم المالية والتجارية الواسعة أعفوا من ضرائب المدن وغيرها تحت حماية الامتيازات التى أصبحت لا توافق العصر الذى عاشوا فيه .

المبحث الثالث : ثورة المهدى ونتائجها الاقتصاديه

حدثت هذه الثورة فى السودان أثناء حوادث عرابى ، ولم تكن الثورة المهدية وليدة حوادث وقتية أو حادثة فجائية ، وإنما ترجع أسبابها إلى أمور هى من مهام الأمور الاقتصادية ، فقد وسع الخديوى إسماعيل حدود القطر المصرى حتى أوصلها إلى البحيرات الاستوائية ، فاقدم بذلك على عمل يحتاج إلى عناية تامة ونظام خاص وقوة عسكرية دائمة وأموال طائلة . ولكن الخزانة المصرية نضبت فى أواخر عهد إسماعيل ، وأصبحت إدارتها فى يد إقتصاديين وماليين من الإنجليز فى عهد توفيق ، فاصبح حكم السودان معرضاً إلى التقطير والفساد ، خصوصاً وأن كثيراً من الموظفين فى حكومة السودان كانوا من الأتراك الذين أساءوا معاملة الأهالى وأرهقوهم بالضرائب ، فكانوا يحتكرون بعض المحاصيل التجارية كسن الفيل والصمغ وريش النعام ويحرمون السودانيين من مكاسبها ، أضف إلى هذا أن الحكومة المصرية منعت تجارة الرقيق وأرسلت الحملات لمحاربة تجارته حتى كادت تقضى على هذه التجارة التى كانت مصدر أرباح طائلة لكثير من أهالى السودان وأعيانه(٢) .

وإذا أضفنا إلى هذا قيام الثورة العرابية فى مصر توصلنا إلى سبب آخر من أسباب الثورة المهدية ، إذ أن الحركة العرابية وسحب كثير من قوات الجيش المصرى من السودان أثناء هذه الحركة لتعزيز الجيش المصرى ، دعا إلى استخفاف السودانيين بالحكومة المصرية وشجعهم هذا على التفكير فى الثورة والقيام بها . فالثورة متأججة النيران فى كل مكان .

وقد أطلق على الثورة اسم «الثورة المهدية» نسبة إلى زعيمها « محمد أحمد المهدى » وهو رجل سودانى أدعى أنه المهدى المنتظر فآمن كثير من السودانيين بدعواه وأخذ نفوذه

---

(٢) راجع محمد شفيق باشا فى كتابه « الرق فى الإسلام » و « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف .

ينشر فى أنحاء البلاد . وساعد على إنتشاره اشتغال الحكومة المصرية بالثورة العرابية ، وصاوت قوات المهدى خطراً على الحاميات المصرية المعسكرة فى السودان ، وأرسلت الحكومة حملة بقيادة « هكس باشا » ولكن المهديين قضوا على الحملة وأبادوها وبذلك قوى نفوذهم وسيطروا على معظم مديريات السودان .

ورأت الحكومة الإنجليزية أنه من الأفضل إخلاء السودان ، فنصحت الحكومة المصرية بذلك ، ولكنها وعلى رأسها شريف باشا ، رفضت إخلاء السودان ، فاصرت الحكومة الإنجليزية حتى إضطر شريف إلى الاستقالة وخلفه فى سنة ١٨٨٤ نوبار باشا الذى وافق على إخلائه ، فعينت الحكومة المصرية غردون باشا للقيام بهذه المهمة[١] ولكن غوردون فكر فى مقاومة المهدى فأباح تجارة الرقيق وغيرها ، وطلب نجدة من الحكومة ، ولكن المهديين الدراويش حاصروه فى الخرطوم ثم دخلوها وقتلوه فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ قبل وصول النجدة . وبذلك خرج السودان عن حكم مصر ، وأصبح دولة مستقلة تحت حكم المهدى ، ولكن المهدى لم يعمر طويلاً حيث توفى فى يونيه سنة ١٨٨٥ ، وخلفه التعايشى فحاول فتح مصر ولكنه هزم فى توشكى فى أغسطس سنة ١٨٨٩ .

وقد إنتهز بعض الدول فرصة خروج الجيش المصرى من السودان وعجزه عن مقاومة المهديين والاحتفاظ بالأملاك المصرية فعمل على أن يستولى على جزء من هذه الأملاك ، وكانت النتيجة أن أخذ الأحباش مقاطعة البوغوس فى ربيع سنة ١٨٨٥ وهرار فى يناير سنة ١٨٨٧ ، وضمت إنجلترا إلى أملاكها زيلع فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٤[٢] وبربره فى ٢٣ إبريل سنة ١٨٨٥[٣] ، وأخذت إيطاليا مصوع[٤] . حيث كانت أسبق الدول إلى وضع يدها عليها فى أول فبراير سنة ١٨٨٥ ، ثم تقاسمت انجلترا وبلجيكا إقليم خط الاستواء

---

(١) كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٦٨ حيث يذكر طرق اخلاء السودان .

(٢) طلبت إنجلترا من الباب العالى فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٤ أن تتسلم الموانىء التابعة لها على البحر الأحمر . وألحت فى هذا الطلب فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٤ ولما لم تجب الاستانة على إنجلترا قامت الأخيرة بوضع يدها عليها تحت ستار حفظ الأمن وتحسن أحوال الإدارة ، وبذلك أصبحت زيلع تحت الحكم البريطانى من ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ . قارن « مهدى الله » للأستاذ البكرى صفحة ٥٨ .

(٣) كانت بربره ميناء عظيمة الأهمية إذ هى مفتاح تجارة البحر الأحمر مع أواسط أفريقيا وشرقها ، وهى مركز السفن المهمة بين البحر الأحمر وجردافوى ، وكانت أراضيها خصبة ، فعند ما تضاءل نفوذ مصر وانحط ، لم يتوان الانجليز فى استغلالها ، قبل أن يحتلها غيرهم ، فعملت حكومة الهند على احتلالها منذ أن انسحب الجيش المصرى فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ خصوصاً وأن بربره تمون عدن ، وفى ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية فرنسا بحمايتها لبربره .

(٤) أصبح أهالى مصوع لا يطيقون الحكم المصرى لظلم حكامه وتفشى القسوة وعدم العناية بالنواحى الانتاجية ، وأصبحت الحكومة المصرية عاجزة عن المحافظة على الأمن والنظام ، وقد وافقت إنجلترا إيطاليا على وضع يدها على مصوع منذ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ .

فاخذت . البلجيك الكنغو الحرة كما أخذت إنجلترا مستعمرة أوغندا ، كما أن فرنسا ضمت إلى ممتلكاتها طاجورة فى مايو سنة ١٨٨٤ كما اغتصبت جزءا عظيما من اقليم النيل الأبيض ، وكان هذا الاغتصاب والتخوف من امتداد نفوذ فرنسا فى أفريقيا داعياً إنجلترا إلى استرجاع السودان الى مصر بالاشتراك معها فى حكمها وادارتها .

وعند ما قبل الخديوى توفيق اخلاء السودان رأى من الحكمة مفاوضة الدراويش الذين أصبحوا أتباع المهدى ، كما تفاوضت بريطانيا مع تركيا فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ على أن ترسل كل دولة مندوباً عنها إلى القاهرة لمفاوضة الحكومة المصرية فى أحسن الوسائل لتهدئة الحالة فى السودان بالطرق السلمية ، ولكن الدراويش تعنتوا[1] فلم تهدأ الأحوال بين الأمتين فى حكم توفيق للنزعات القومية التى أثارها الاستعمار الأوربى فى حوض النيل .

أما الضرر الذى عاد على مصر من ترك السودان فيمكن تلخيصه فى :

أولا : إن مصر والسودان جزء لا يتجزأ فى اعتمادهما على النيل ، وأن المبادلات التجارية الصحيحة وحسن الجوار يستلزمان التعاون والتساند وخصوصاً وإن النيل من منبعه إلى مصبه يقتضى تعاون البلدين لما فيه خيرهما .

ثانياً : خسرت مصر تجارة السودان وكانت هذه التجارة ذات شأن عظيم فى رفع مستوى الإنتاج الأهلى بين البلدين . فهل كانت سياسة النصائح البريطانية مجدية ؟

ثالثاً : باتت حدود مصر عرضة لغارات الدراويش فساد الذعر والاضطراب بين سكان مصر والسودان الآمنين . فهل أخمد البريطانيون شعلة هداية مواطنى النيل ؟

رابعاً : عادت تجارة الرقيق إلى حالتها القديمة وزاد نشاط النخاسة لترويج تجارتهم واضمحلت التجارة المنتجة المشروعة « فاذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » .

ومع هذه المضار فإن إخلاء السودان فى عهد توفيق عاد على مصر بفوائد أهمها أن تمكنت مصر بعد إخلاء السودان من التفرغ إلى أمورها الداخلية كما أنها استثمرت أموالها

---

(١) ومع أن مصر قررت إخلاء السودان مع ما تكبدته من مصاريف باهظة ، فإن الحكومة الانجليزية بعد أن تحسنت الأحوال فى مصر ، أرسلت حملة فى عهد عباس حلمى فى سنة ١٨٩٥ بقيادة كتشنر « سردار الجيش المصرى » وانتصرت الحملة على أتباع المهدى وقضت عليهم قضاء نهائياً فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ، وبعد أن تم فتح السودان اتفقت الحكومتان المصرية والانجليزية فى عهد عباس حلمى على أن تحدد علاقتهما فيما يختص بالسودان بمعاهدة ١٨٩٩ وكان أهم شروطها :

١ — أن يكون السودان شركة بين مصر وإنجلترا وأن تلغى السيادة التركية عليه .

٢ — أن تعين الحكومة المصرية حاكم السودان العام بعد موافقة إنجلترا عليه .

٣ — أن تلغى الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة فى السودان .

وقد استمرت مصر طبقاً لهذه الاتفاقية تقوم بالإنفاق من المالية المصرية على اصلاح السودان وتعميره .

لمصالحها الخاصة[١] بعد أن أصبحت لا تحتاج للتوسع إذ أن السكان لم تتزايد بدرجة تفوق نسبة الإنتاج الزراعى فى مصر . أما أهل السودان فقد إنخفض مستواهم واضمحلت وسائل معايشهم الشرعية وحل الخصام محل الوئام بينهم وبين المصريين لأسباب تخرج عن حدود سياستهم .

المبحث الرابع

توفيق بين السياسة الإنجليزية والسياسة الأهلية

ومن هذا يتبين أن حكم توفيق كان حكما مسالماً للنفوذ الإنجليزى[٢] سواء أكان ذلك فى مصر أم فى السودان ، وبدأ النفوذ البريطانى يطغى على الحكم المصرى فى جميع النواحى الإدارية والإقتصادية ، فبدأت الوزارات المصرية تحكم ، لا طبقاً لرغبات الخديوى ونفوذه وإرادته ، بل طبقاً لرغبات السلطة البريطانية ، وإذا كان من الوزراء المصريين من أراد أن يحافظ على حقوق مصر للمصريين فإن مآلهم كان غير مأمون العاقبة فمثلا شريف باشا عندما تمسك بآرائه كان مصيره الإستقالة وترك خدمة الحكومة المصرية ، أما رياض باشا فقد ساير الإنجليز كما سايرهم نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا ، وبذلك كانوا تحت طوع السلطة البريطانية والنفوذ الانجليزى فى مصر ، إذ كانوا يعلمون ما صرح به الإيرل جرنفيل إلى السير ايفلن بارنج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ « وأن المشورة الإنجليزية واجبة الإتباع وأن الوزير المصرى إذا لم يستمع للإستشارة الانجليزية فليس أمامه سوى الاستقالة من وزارته[٣] » وبذلك أصبحت الحكومة المصرية فى يد المستشارين الإنجليز سواء أكانوا فى الداخلية أم المالية أم المواصلات أم الزراعة أم الأشغال العامة[٤] . وقد قام هؤلاء الإنجليز بواجبهم لبلادهم حق القيام ، فعملوا على تثبيت نفوذ بلادهم مع رعاية بعض مصالح الفئة الدنيا ، وكان لعملهم هذا ما إستوجب بقاءهم الى ما بعد حكم توفيق .

---

(١) راجع السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية « لداود بركات » صفحة ٤٣ حيث يقول أن من الحجج التى قدمها بارنج للخديو ليجلى جنوده عن السودان هو أن حكومة مصر تنفق على السودان ٦٤٠ ألف جنيه ولا يحصل منه سوى ٤٨٠ ألف جنيه وقارن « مهدى الله » تأليف البكرى ص٧٨ و٨٢ .

(٢) راجع السير أوكلاند كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٥٥ حيث يقول إن الخديو توفيق كان يثق ثقة لا طالة لها فى مستشارية الإنجليز وبالأخص ضد المطامع الفرنسية .

(٣) قارن السير أوكلاند كولفن صفحة ٤٩ من كتابه « نشوء مصر الحديثة » .

(٤) كان للكولونيل اسكت موتكريف نفوذ عظيم جداً فى الأشغال العمومية فحقق العدالة فى توزيع المياه على المزارعين الأغنياء منهم والفقراء « كولفن » صفحة ٨٩ حيث يذكر أن موتكريف وصل إلى مصر فى مايو سنة ١٨٨٣ كمهندس عام للرى وقد أصبح وكيل نظارة الأشغال العمومية فى يناير سنة ١٨٨٤ يساعده الماجور روس والمستر ويلكوكس .

ويرجع تقدم الإنجليز فى القطر المصرى وشلل النفوذ التركى فى مصر إلى تباين السياسة الإنجليزية فى الاستعمار عن خطة تركيا الوعرة فى هذا الشأن ، فبينما كانت تركيا لا تعتنى إلا بالجزية واحترام تسديدها فى مواعيدها ، تقوّى مركز الإحتلال البريطانى فى مصر من جراء التعديلات المالية التى أصبحت فى يد السلطات الانجليزية فى مصر ، وكان الخديوى مسيراً فيها لآراء المستشارين البريطانيين[1] . وكانت الادارة البريطانية فى مصر كلما رأت عجزا فى الميزانية أو قلة فى الايرادات العامة أو ضرورة لمصروفات خاصة أو خطرا على مالية البلاد أو تعرضاً للإفلاس ، وهى المسئولة أدبياً عن حالة مصر المالية ، قررت ما يقى مصر شر الحاجة ولو أدى الأمر إلى عقد قرض جديد ، كما حدث ذلك فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ عند ما تفاوضت انجلترا مع الدول على أنقاص فوائد الدين الموحد إلى ٣ر٥٪ وانتهت بعقد إتفاق لندن فى هذا التاريخ ، الذى اتفق فيه على عقد قرض بمبلغ تسعة ملايين من الجنيهات مع روتشيلد بفائدة ٣ر٥٪ وبضمان الدول وعرف «بالقرض المضمون» على أن يخصص هذا المبلغ أولا لدفع التعويضات التى تقرر دفعها لملاك الاسكندرية وقدرها أربعة ملايين جنيها وثانيا لسد عجز الميزانيات السابقة وثالثاً لسد عجز مشروع ميزانيـة عام ١٨٨٥ ورابعاً لتخصيص مبلغ مليون من الجنيهات لتحسين حال الرى وما يتعلق به من الاصلاحات وخامساً لرفع قيمة المبلغ المخصص للمصروفات العامة حتى لا يقل هذا المبلغ عن ٥٫٣٣٧٫٠٠٠ جنيها[2] ، وقد تمتعت الادارة الحكومية من وراء هـذا بكامل الحرية فى بيع أراضى الدائرة السنية بالوجه القبلى ومصلحة الدومين بالوجه البحرى ، كذلك أصبح فى مقدورها فرض ضرائب المبانى على الأجانب أسوة بالوطنيين ، وكذلك حققت معاهدة لندن الاحتفاظ بمبدأ تقسيم الدخل بين صندوق الدين والحكومة ، وإنشاء إدارات مختلفة تكاد تكون مستقلة لتشرف على الموارد الضامنة للدين ، فإن المعتمد البريطانى أخذ يتدخل فى جميع فروع الميزانية وينفذ ما يطرأ على البلاد من ضروريات اقتصادية ، ففى يوليه سنة ١٨٨٨ أنشىء صندوق الاحتياطى لتسلم نصيب صندوق الدين من الايرادات الزائدة ، وذلك بعد أن أنشىء صندوق الاحتياطى

---

(١) يذكر السير أوكلاند كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٩٣ أن الحكومة المصرية تمتعت بحق عقد المعاهدات التجارية ، ففى ٢ مارس سنة ١٨٨٤ عقدت مصر مع اليونان معاهدة لتنظيم تجارة الدخان ، وبعد أن كان الدخان اليونانى غير مصرح بدخوله مصر بالنسبة لتمتع الدخان التركى بهذا الامتياز وكانت الحالة فوضى ، إذ كانت الامتيازات كثيراً ما سمحت بتهريب الدخان اليونانى وكان يقوم بهذا التهريب أحسن الشركات الأجنبية سمعة فى مصر ، صرحت المعاهدة بتوريد الدخان اليونانى على أن يدفع ضريبة عن الكيلو خمسة قروش كالدخان التركى وكان المستر فنسنت والمستر جيار هما الواضعان لنظام الضرائب الجمركية فى القطر المصرى .

(٢) كان أول ما تتحمله هذه المصروفات ٦٧٨٫٠٠٠ جنيه جزية تركيا ، ١٩٤٫٠٠٠ جنيه فوائد أسهم قناة السويس المباعة لإنجلترا ١٥٠٫٠٠٠ جنيه للمقابلة و ٣٤٫٠٠٠ لاعانة الدائرة السنية .

الخاص فى سنة ١٨٨٦ ، وكان يستولى على جميع ماتقتصده الحكومة من نصيبها فى الايرادات.

ونجم عن هذه الاتفاقية أن تركيا إعترضت على التدخل الإنجليزى فى مصر بصفتها صاحبة السيادة الأسمية على البلاد ، ففاوضت إنجلترا تركيا على أن يرسل كل من الطرفين مندوباً لدرس حالة القطر المصرى ، فأرسلت إنجلترا السير هنرى دراموند وولف وأرسلت تركيا مختار باشا الغازى ، وطلبت إنجلترا توقيت الاحتلال بمدة ثلاث سنوات فرفضت تركيا بتحريض من الدول ، ففشلت المفاوضات فى النهاية فى سنة ١٨٨٧ ، وفى سنة ١٨٨٨ عقدت الدول إتفاقاً فى الآستانة ، وتقرر فيه حياد قناة السويس[1] ، وقد إستمرت إنجلترا متحكمة فى القطر المصرى حتى فى سياسته التعليمية والتهذيبية والقضائية ، والحقيقة أن الإنجليز وضعوا لمصر سياسة عامة عملوا على تحقيقها مدة بقائهم بالقطر[2] المصرى

وقد وضع الأساس العام لهذه السياسة المستر كيف ثم عدلها المستر جوشن ونقّحها اللورد دوفرين بما يتفق مع السياسة الإنجليزية العامة ، وجاء دراموند وولف واللورد كرومر وأقاما الأساس للحكم المصرى الذى اتبعته إنجلترا فى عهد توفيق والعهود التى تلته ، فأصبح للسلطة الإنجليزية المقام الأول فى كل ما له علاقة بالمال والإدارة المالية العامة والموظفين .

---

(١) امتنعت إنجلترا عن توقيع المعاهدة التى وافقت عليها فناصل الدول بل والدول نفسها فى سنة ١٨٨٥ ، وقد شرحنا أنه عندما أعيدت مفاوضات الدول فى سنة ١٨٨٨ وافقت الدول على المعاهدة فى الاستانة فى سنة ١٨٨٨ ما عدا إنجلترا فإنها رفضتها مرة أخرى وبقيت الحالة على ما هى عليه إلى أن حصل التقرب الفرنسى الانجليزى ، ونتج عن هذا التقرب فى وجهات النظر إلى الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا فى ابريل سنة ١٩٠٤ ، فانتهى بذلك وجه الخلاف بين الدولتين ، وصدقت إنجلترا على معاهدة سنة ١٨٨٨ بعد أن حذف منها أن لجنة الفناصل يرأسها مندوب عثمانى . ومن ذلك الوقت اعترفت الدول بحياد القنال ، وأصبح القنال حراً للملاحة والمرور فلا يجوز لأية دولة ولو كانت محاربة أن تحتله أو تعمل عملا عدائياً فيه أو على بعد ٣ أميال منه أو تمنع الملاحة فيه .

(٢) كانت بعثة السير هنرى دراموند وولف تقوم على أمرين أولهما الذهاب إلى مصر والاتفاق مع تركيا على توطيد عوامل الأمن والاطمأنينة للمصريين والأجانب ، وقد قضى السير هنرى من أغسطس سنة ١٨٨٥ حتى يناير سنة ١٨٨٧ فى حل هذه المعضلة ثانيهما أن يذهب إلى الاستانة لاتمام الاتفاق على اخلاء مصر عند مايستقيم حالها المالى والإدارى ، على ألا يتدخل الأجانب فى أمور مصر الداخلية ، وقد قضى وولف فى هذه المأمورية الثانية من يناير سنة ١٨٨٧ حتى يوليو سنة ١٨٨٧ ، راجع كولمن صفحة ١٤٦ . وقد كانت اتفاقية ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ تدل على ما اتفق عليه دراموند والغازى أساساً لسياستها :

١ — توطيد السلم فى السودان .

٢ — إعادة تنظيم الجيش المصرى بالاتفاق مع الخديوى .

٣ — إعادة تنظيم جمع المصالح الأميرية .

٤ — الموافقة على الخطة التى تتبع فى طمأنينة الأجانب على ديونهم وأموالهم .

٥ — ترك مصر عند استتباب الأمن . وعند ما خاب الأمل فى امكان تحقيق المفاوضات ولم يثمر مجهود دراموند مع مندوب تركيا اتفق وولف مع محمد سعيد باشا ناظر الخارجية التركية فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ على وضع الأساس الحربى لحماية مصر وتنظيم جيشها على أن يبقى جيش الاحتلال فى مصر =

الفصل الرابع

الحالة السياسية ونظام الحكم

١ — السلطات الحاكمة — الخديوى — النظار — الهيئات النيابية ٢ — التقسيمات الإدارية ٣ — نظام القضاء ٤ — نظام الجيش والبوليس

المبحث الاول : السلطات الحاكمة

منذ أواخر أيام إسماعيل أصبح النظار مسئولين عن أعمالهم ، وابتدأ الحكم المطلق يختفى تدريجياً ، وعند ما تمكن الإنجليز من التأثير على إدارة توفيق باشا وأصبحوا يسيطرون على جميع الإدارات والمصالح والنظارات ، واحتلوا البلاد والإدارة ، اعتبروا أنفسهم مسئولين عن نظام الحكم ورأوا من واجبهم أن يقدموا للخديوى الخطة السياسية التى يجب أن يسير عليها[1] . وكان أهم المسائل التى شغلت بال المصريين فى ذلك الوقت مسألة الفرمان الخاص بتولية توفيق خصوصاً وأن فرمان سنة ١٨٧٣ قد ألغى وكان لابد من صدور فرمان جديد يحدد حقوق الخديو . وقد ترك الفرمان الجديد تنظيم وراثة العرش للابن الأكبر كما ترك حق مصر فى عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية على ما هو عليه وكذلك عدل عقد القروض المالية فجعله لتسوية الديون لا للاستهلاك ، وحدد عدد الجيش بـ ١٨٫٠٠٠ أما السلطات فيمكننا أن نرتب السلطات الحاكمة فى هذا العهد والعهد الذى تلاه على الترتيب الآتى :

١ — الخديوى :

وهو رأس الهيئة الحاكمة فى البلد يحكمها حكما مطلقاً ، ولو أنه أصبح يستمع لنصيحة الإنجليز حتى كاد يتلقى الخطة السياسية من المعتمد البريطانى الذى كان يقدم له السياسة المرسومة على شكل نصائح يجب عليه اتباعها وفرضها على النظار ، وكان المعتمدون البريطانيون

= ثلاث سنوات وبعدها ينسحب ، ولكن هذه الاتفاقية لم تعرض على السلطات المختصة لاعتمادها فى أى البلدين ، وأخيراً انتهت المفاوضات بين إنجلترا وتركيا فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٧ دون اتفاق على أى نقطة من نقط المناقشة والمفاوضة .

(١) راجع اللورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » حيث يتكلم عن المشورة الانجليزية وضرورة تنفيذ نصوصها فى العهد الذى نواجهه ، وقارن محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحة ٢٠٨ و « مهدى الله » للاستاذ توفيق أحمد البكرى » صفحات ٧٧ — ٨٣ و ٩١ — ٩٢ .

كثيراً ما يظهرون أنهم فى جانب الأهالى ويعملون على تخفيف الضرائب وتحقيق سعادة الشعب المصرى والعمل على تحقيق مصالحه .

٢ — النظار :

وقد أصبحوا طوع إرادة الحاكم ، وكان الواجب عليهم أن ينفذوا الأوامر التى يصدرها لهم الخديوى بناء على تعليمات المعتمد البريطانى ، وقد كانوا فى تعيينهم فى وظائفهم عرضة للأقالة إذا لم يتبعوا المشورة الإنجليزية ، وبذلك أصبحت البلاد تحت حكم مطلق يقوم به الإنجليز فعلا ، ويقوم به الخديوى فى الظاهر ، وقد استعفى شريف باشا[1] لعدم موافقته على إخلاء السودان كما استعفى نوبار باشا فى يونيه سنة ١٨٨٨ عند مالم يتفق مع السير ادجار فتسنت على مشروع السخرة[2] ومشروع نظام البوليس والإدارة واستقلال الموظف المصرى عن رأى المستشار الإنجليزى ، وكذلك استعفى رياض باشا من الحكم فى سنة ١٨٩١ لعدم موافقته على رأى المعتمد البريطانى فى الإدارة العامة[3] .

٣ — الهيئات النيابية :

ألغى توفيق باشا مجلس شورى النواب بناء على اقتراح اللورد دوفرين وحل محله المجالس الآتية والتى سبق أن نوهنا عنها .

ا — مجلس شورى القوانين ويتكون من ٢٦ عضواً ومهمته النظر فى القوانين التى تسنها الحكومة ، وللحكومة أن ترفض رأى هذا المجلس على أن تبين أسباب هذا الرفض .

ب — الجمعية العمومية وتتكون من النظار وأعضاء مجلس القوانين و٤٦ عضواً يختارون من الأعيان ، وتجتمع هذه الجمعية كل سنتين مرة ، ومهمتها النظر فى الضرائب الجديدة التى يراد فرضها والموافقة عليها أو رفضها .

ح — مجالس المديريات وتتكون من أعضاء يختارون من أعيان المديريات ومهمة المجلس أن يستشار فى الأعمال الخاصة بالمديريات كالرى والأسواق وحدود البلاد ، كما أن

---

(١) كان شريف باشا محبوباً من الجميع لصراحته وصدق إخلاصه ، وكان يرى توسيع اختصاص مجلس النواب ووجود وزارة مسئولة ، راجع « تاريخ مصر السياسى » تأليف رفعت صفحات ٢٠٩ و٢٢٤

(٢) راجع كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٦٢ و١٩٥ .

(٣) كان رياض باشا معروفاً بآرائه الحرة ضد الاستبداد فى عهد اسماعيل ، وكان يحبه العلماء لشدة تمسكه بالدين ويهابه الجميع لشدته ، ولكن المصريين المتعلمين كانوا لا يميلون إليه لأنه كان جامداً متكبراً يمثل الآراء التركية القديمة ويشتد على الوطنيين ويتعقب حركاتهم .

لأعضائه الحق فى انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين .

ومن هذا يتبين لنا أن هذه الجمعيات والمجالس كلها كانت جماعات استشارية لا يمكنها أن تفرض على الحكومة تنفيذ ما تراه ، وأن كل السلطة الفعلية كانت فى يد المعتمد البريطانى الذى كان يدير سياسة البلاد بمعاونة الكثير من الموظفين الإنجليز الذين ابتدأوا يكثرون فى مصالح الحكومة المختلفة .

المبحث الثانى : التقسيمات الادارية

بقيت البلاد مقسمة إلى أربع عشرة مديرية وهى : البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان غير أن المحافظات أصبحت خمساً وهى :

القاهرة ، والإسكندرية ، والقنال ، والسويس ، ودمياط .

وحفظاً للأمن والطمأنينة وتحقيقاً للعدالة تعين الكثير من المفتشين وذلك ليسير الحكم فى داخلية البلاد على أحسن حال ، وحتى يمكن أن ينال كل فلاح قسطه الوافر من عناية الحكومة وإعانتها ، كذلك أدخل بعض التعديل على نظام البوليس وأصبح البوليس غير تابع للمدير ، أضف إلى هذا أن نظارة الداخلية بدأت تتدخل فى العلاقة بين العمد والخفراء والقواصين ومأمورى الضبطية وناظر القسم ، وقد قام المستر كليفورد لويد بالاصلاحات الآتية وهى الغاء وظائف الضبط والقواصين وناظر القسم ووضع مكانها بعض رجال البوليس المثقفين وجعلهم يقومون بتنفيذ تعليمات المدير ، ولكنه حفظ السلطة العسكرية تحت اشراف المفتش العام ، وبذلك أصبحت وظائف البوليس من اختصاصات المفتش العام بالداخلية بعد أن كانت من اختصاص المدير فى كل إقليم من الأقاليم المصرية .

وبعد أن كان المدير يتمتع بالاشراف التام على البوليس ، وكان يقاضى سكان مديريته انتزعت منه السلطة القضائية والسلطة الإدارية الخاصة بالبوليس كما انتزعت منه حرية السلطة التشريعية[1] .

المبحث الثالث : نظام القضاء

كان من اقتراحات اللورد دوفرين تعديل نظام القضاء بإنشاء المحاكم الأهلية ، وكانت

---

(١) كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٩٦ حيث يقول أن لويد منذ حضوره مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ عمل على تنظيم الادارة على أسس مركزية ، وراجع صفحة ٣٩٧ من هذا الجزء .

المحاكم الموجودة قبل هذا الوقت هى المحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية . وقد بقيت المحاكم المختلطة على ما هى عليه لأنها قضت لدرجة عظيمة على نفوذ القناصل وتدخلهم الضار بسير العدالة والأمن ، ولأنها أصبحت دليلا على الاحتفاظ بتعهدات مصر المالية للأجانب ، مع أن لها حق تسجيل القوانين الجديدة كما أن لها حق النظر فى حقوق أى أجنبى تعتدى عليه الحكومة بالتشريع أو غيره[١] .

وفى سنة ١٨٨٣ أنشئت المحاكم الأهلية على نمط المحاكم الفرنسية ، وبعد أن كان القضاء الأهلى ضعيفاً غير مكين أصبح بعد سنة ١٨٨٣ قابلا للتقدم المضطرد ، مع أن المحاكم المصرية كانت محملة بالأعمال وغالية التكاليف لمن يلجأ إليها ، إذ كان يصدر الأحكام ثلاثة قضاة أحدهم أجنبى لا يعرف من عادات البلاد شيئاً كما يجهل لغة البلاد وأحوال أهلها[٢] ، وقد تعين السير جون اسكوث مستشاراً قضائياً فى مصر فى سنة ١٨٩٠ ، وقد أدى تعيينه إلى استقالة رياض باشا من وظيفته فى سنة ١٨٩١ فحل محل رياض باشا مصطفى باشا فهمى[٣] المعروف بميوله الإنجليزية .

وبعد أن ارتقى شأن القضاة ، عملت الحكومة على إنشاء نيابة أهلية مهذبة ، وأصبحت المحاكم الأهلية مختصة بأن تحكم فيما يقع بين الأهالى من دعاوى الحقوق المدنية أو التجارية ، كما تحكم فيما يقع من الجرائم من رعايا الحكومة المصرية ، وقد ارتقى نظام هذه المحاكم حتى أصبحت كافية لحاجات البلاد القضائية .

المبحث الرابع : نظام الجيش والبوليس

عملت الحكومة المصرية تحت حكم توفيق وسلطان الإنجليز على إنقاص الجيش المصرى ، فقد قرر اللورد دوفرين أن لا يزيد عدد الجيش المصرى عن ٦٠٠٠ آلاف جندى فى مجموعه ، وفى سنة ١٨٨٦ طبقاً لمشروع دوفرين أنقص من عدد الجيش مالا يقل عن ٣٫٠٠٠ آلاف عسكرياً على أن يبقى الجيش الاحتياطى ١٢٫٠٠٠ ألفاً وقد تحول بعض هذا العدد إلى الاشتغال فى البوليس بوظيفة كنستبلات[٤] ، وكانت السياسة الإنجليزية فى مصر تعمل على تحقيق الاقتصاد فخصصت مبلغ ١٣٠٫٠٠٠ ألف جنيه سنوياً للجيش

---

(١) راجع محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحة ٢٣٠ .
(٢) راجع « الامتيازات الأجنبية » للأستاذ محمد عبد البارى صفحة ١٥٣ — ١٦٠ .
(٣) راجع كرلفن صفحة ٢٠٥ من « نشوء مصر الحديثة » .
(٤) راجع صفحات ٣٩١ و٣٩٥ و٣٩٧ من هذا الكتاب وقارن « الامتيازات الأجنبية » للأستاذ محمد عبد البارى صفحة ١٥٧ وقارن ماكنزى واليس « مصر والمسألة المصرية » صفحة ٢٠٨ — ٢٣٣ .

فى سنة ١٨٨٦ وزادته إلى ٢٩٢,٠٠٠ ألف جنيه فى سنة ١٨٨٨ حيث أصبح عدد الجيش ٩٦٣١ وعمل الإنجليز على تنظيمه وفقاً للسياسة الموضوعة .

وقد عين الجنرال فلنتين بيكر فى سنة ١٨٨٢ لتنظيم البوليس فى القطر المصرى : وكان من رأى هذا القائد أنه مادامت الضرورة تقتضى تخفيض عدد الجيش فلا بد من العناية بالبوليس وتدريبه التدريب الكافى ليقوم بوسائل الأمن والنظام والأمانة المطلوبة ، وبذلك أصبح نظام الكنستبلات على أحسن حال . وبتحقيق نظام لويد ونظام بيكر[1] أصبح نظام البوليس ونظام الداخلية على أسس صحيحة تقضى على روح الفساد التى تفشت فى العهود السابقة .

الفصل الخامس

الحالة الاجتماعية

١ — زيادة السكان والتقدم الزراعى ٢ — الشئون الصحية ٣ — تحسين مستوى المعيشة ٤ — طبقات الشعب — الأعيان وكبار الملاك — الموظفون صغار الملاك والمزارعون — الصناع والتجار — الأجانب ٥ — الحالة الفكرية — التعليم والمناهج

زاد عدد السكان زيادة مطردة ويرجع ذلك إلى العناية بالشئون الصحية وعدم دخول البلاد فى حروب وتحسين مستوى المعيشة وعدم تحميل الأهالى ما لا طاقة لهم به من عبء الضرائب الثقيلة ، خصوصاً بعد أن استتب حال القطر على أساس قانون التصفية سنة ١٨٨٠ ومعاهدة لندن سنة ١٨٨٥ وما صدر بعد ذلك من تعديلات فى نظام الضرائب وتثبيت أحوال العملة والديون والملكية الصغرى وطرق الاستغلال الزراعى واستقرار حال الموازين والمكاييل فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وفى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥[2] على ضوء القانون والمعاهدة سابق الذكر .

---

(١) راجع كتاب « امتداد نفوذ مصر » لمؤلفه سلفا هوبت صفحة ٢٥٩ حيث يظهر التباين بين طريقة لويد وبيكر حيث استأثر الأول بالسلطة بينما أراد الثانى أن يتعاون مع الحكومة المصرية فى نظام البوليس وتقدمه ، وقد كان نظام بيكر فى البوليس هو الذى دعا كتشنر فيما بعد أن يحول قوة البوليس إلى الجندية فى مصر ، وقارن « إنجلترا فى مصر » للورد ملنر .

(٢) راجع سلفا وهوبت « امتداد نفوذ مصر » صفحه ١٩٣ .

المبحث الاول : زيادة السكان والتقدم الزراعى

فيما يلى جدول ببيان زيادة عدد السكان تحت حكم توفيق باشا :

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٨٧٩	٦,٥٩٦,٠٠٠	١٨٨٦	٧,٥٠٧,٠٠٠
١٨٨٠	٦,٦٧٤,٠٠٠	١٨٨٧	٧,٦٨٦,٠٠٠
١٨٨١	٦,٧٥٢,٠٠٠	١٨٨٨	٧,٨٧٠,٠٠٠
١٨٨٢	٦,٨٣١,١٣١	١٨٨٩	٨,٠٥٨,٠٠٠
١٨٨٣	٦,٩٩٤,٠٠٠	١٨٩٠	٨,٢٥١,٠٠٠
١٨٨٤	٧,١٦١,٠٠٠	١٨٩١	٨,٤٤٨,٠٠٠
١٨٨٥	٧,٣٣٢,٠٠٠	١٨٩٢	٨,٦٥٠,٠٠٠

وقد كان معدل الزيادة فى القرن التاسع عشر كالآتى :

السنة	زيادة السكان النسبية	السنة	زيادة السكان النسبية
١٨٠٠ — ١٨٢٠	٠,١٤٥	١٨٤٦ — ١٨٨٢	٢,٢٩٨
١٨٢١ — ١٨٤٦	٢,٢٩٨	١٨٨٢ — ١٨٩٠	٢,٣٨٩[1]

وترجع زيادة السكان إلى التقدم الزراعى وحسن توزيع الثروة ونمو عدد الملاك الزراعيين الذين بدأوا يعنون بأملاكهم والمحاصيل التى تزرع فيها والنظر إلى تحسين الأسعار الذى عادت عليهم ببعض الخيرات .

المبحث الثانى : الشئون الصحية

كان الأهالى معرضون لكثير من الأمراض كالبهارسيا والانكلستوما وبعض الأمراض الوبائية ، وكانوا يهملون علاجها أو يعالجونها بالطرق القديمة مما أدى إلى تأخر الصحة العامة

(١) الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى سنة ١٩٢١ صفحة ٨ .

وتخفيض القوة الإنتاجية فى الزراعة ، ولكن فى سنة ١٨٨٦ أنشئت مصلحة الصحة العمومية طبقاً للقواعد التى وضعها لها المستر كليفورد لويد وعملت على الاستغناء عن الموظفين السابقين وتعيين موظفين أمناء مخلصين أوفياء لأعمالهم ، وكان الغرض من مصلحة الصحة تحسين الأحوال الصحية فأقامت المستشفيات فى أنحاء القطر المصرى وأوجدت فيها الصيدليات اللازمة وعملت على تحقيق نظام تحسين حالة المياه والمجارى ، وقامت بمجهودات موفقة فى مكافحة الأمراض الوافدة وعلى الأخص الكوليرا كما أنشأت مستشفى للحميات .

ولولا قلة المال وقلة عدد الأطباء لتحسنت الأحوال الصحية بدرجة أعم فى القرى والدساكر[1] ، وقد قامت مدرسة الطب والحكومة فى العمل على تحسين الحالة بوجه عام ، وكان مستشفى المجاذيب يقوم بعمل مفيد مع ضيق اتساعه للمرضى والمحتاجين ، كذلك أدخلت تعديلات حسنة على نظام السجون مع مراعاة الشروط الصحية للمبانى التى أقامتها الحكومة لهذا الغرض وإيجاد المصانع فيها لتشغيل المسجونين بها .

المبحث الثالث : تحسين مستوى المعيشة

كان من أثر زيادة ثروة البلاد الاقتصادية وتحقيق العدالة فى توزيع عبء الضرائب ومنع استعمال الكرباج[2] وإلغاء نظام السخرة أن تحسن مستوى المعيشة بأن ارتفع عما كان عليه فى العصور السابقة ، وإن بقى دون ما يجب أن يكون عليه ، إذ بقيت المعيشة فى القرى فى مستوى منحط تنقصها كثير من الشروط الصحية على النمط الحديث .

وبعد أن عمت الشكوى من مساوىء السخرة والعونة والكرباج والرشوة ، فى الحكومة وخارج الحكومة ، عمل أولو الأمر على القضاء على تلك المساوىء تدريجيا ، فأبطل الجلد بالسياط بمنشور ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ وقلت الرشوة وتقدمت أعمال الرى التى عليها تعتمد ثروة البلاد ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى إشراف الحكومة إشرافا فعلياً على توزيع المياه والاعتماد على موظفين يتقاضون المهايا الكفيلة بأمانتهم وإخلاصهم وتفانيهم فى أعمالهم ، بدلا من الاعتماد على الرشوة ليحافظوا على مستوى معيشتهم فى الهيئة الاجتماعية العائشين فيها

---

(١) راجع سلفا هويت « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٢٦٧ حيث يذكر أن الحالة الصحية كانت منحطة ، وأنه عند ما تعرضت مصر للكوليرا فى سنة ١٨٨٣ كانت سيئة لدرجة أن ١٨٫٠٠٠ من ٢١٫٠٠٠ مريضاً توفى لعدم استيفاء العوامل الصحية فى القطر ، ولجهل الفلاحين وإخفاء المصابين من أفراد عائلاتهم عن مصلحة الصحة .

(٢) كان نفوذ الأقوياء على الضعفاء لا يتحقق إلا بالضرب بالكرباج واستعمال السياط وهذا من مبادىء الحكومات الاستبدادية « راجع تقويم المؤيد » لواضعه الشيخ على يوسف .

وقد صدر الأمر العالى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بالغاء السخرة[١] حيث قضت المادة الأولى من هذا الأمر بالغاء «العونة» فى جميع أنحاء القطر المصرى ، على أن يبقى على الأهالى كما كان ، حفر وملاحظة الجسور وغيرها من الأعمال المتصلة بحفظ النيل ، وكذلك تأدية الأعمال المستعجلة فى حالة الخطر أثناء فيضان النيل ، وقضت المادة الثالثة من هذا القانون باستبدال العونة بضريبة على الأطيان العشورية والخراجية لا تتجاوز أربعة قروش ونصف للفدان وأن لا يزيد المتحصل من هذه الضريبة عن ١٥٠,٠٠٠ ألف جنيه سنويا ، وقد ساعد على الغاء السخرة وجود الشركات واختراع الآلات الميكانيكية والتعاقد على حفر الترع وإجراء العمليات المطلوبة للرى ، بدلا من الاعتماد على عمال السخرة ، وبذلك تحققت العدالة بين صغار المزارعين وكبارهم وأصبح الفلاح حراً يتخصص فى أعماله الزراعية ويتفرغ لها طول العام الزراعى .

والجدول الآتى يدل على العدد الذى تسخر فى الأعمال العامة حسب مناسيب النيل .

السنة	عدد الفلاحين المسخرين لمدة ١٠٠ يوم	نوع الفيضان
١٨٨٨	٥٨,٧٠٨	منخفض جداً
١٨٨٩	٤٩,٩٠٤	متوسط
١٨٩٠	٤٨,٤٠٨	متوسط
١٨٩١	٤٤,٩٦٢	متوسط
١٨٩٢	٨٤,٣٩١	مرتفع جداً[٢]

وقد نشأت معضلة الخدم فى عهد توفيق إذ أن الرقيق أصبح نادراً[٣] وأصبحت ندرة الخدم عند عظماء رجال الدولة مشكلة المشاكل الاجتماعية ، خصوصا وأن الفلاحين لم يشجعوا تخديم أولادهم وبناتهم فى المنازل ، وذلك إما لزواجهم فى سن مبكر ، وأما لحاجتهم إليهم لفلاحة الأرض ورعاية الحياة الريفية فى المنازل والعزب ، لذلك نشأت تجارة التخديم وفتحت محلات

(١) فى سنة ١٨٨٣ كان الفلاح لا يتقاضى أجراً ولا طعاماً عن هذا العمل ، وبلغ عدد المسخرين ٨٠,٠٠٠ فلاحا فى سنة ١٨٨٤ يعملون مدة ٦٠ يوماً ، على أن يعفى من هذا العمل صغار المزارعين إذا دفعوا أربعين قرشاً ، إذا كانوا بالوجه البحرى ، وثلاثين قرشاً فى الوجه القبلى ؛ ومع أن ملاك العشرة الأفدنة فما فوق يعفون كلية فى كثير من الاحوال .

(٢) راجع سلفا هوبت « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٢٨٤ .

(٣) راجع مذكرات الأستاذ مصطفى خفاجى عن « الرق فى الإسلام » حيث يقول أن الاسترقاق هو من الأمور الاقتصادية والتدبيرية المترتبة على العمل والأشغال .

عامة لتخديم اليونانيات والأتراك ، فقام نفر من أهل اليونان باستيراد البنات والأولاد وتخديمهم عند العائلات التركية والمصرية المقيمة فى القطر المصرى . وقد شاع التعاقد فى تخديم مثل تلك الأجنبيات وأصبح لهم أجر معين شهرياً ، كما أصبح للمتعهدين باستيرادهم من اليونان وغيرها جعل معين ، وقد تحولت هذه المكاتب فى أواخر عهد توفيق إلى نظام وجدت الحكومة ضرورة مراقبته والاشراف عليه ، وإلا تحولت هذه الحرفة إلى تجارة فى الرقيق الأبيض فتسوء وتفسد الحياة الاجتماعية فى بعض المدن والعاصمة .

المبحث الرابع : طبقات الشعب

يمكننا أن نقسم سكان القطر المصرى[1] إلى الطبقات الآتية : —

١ — الأعيان وكبار الملاك .

٢ — الموظفون .

٣ — صغار الملاك والمزارعون .

٤ — الصناع والتجار .

٥ — الأجانب .

أولاً : الأعيان وكبار الملاك : وهم ملاك الأراضى الزراعية والمبانى من المسلمين والأقباط والعربيين ، ويتميزون بالثروة والجاه ، وقد تحسنت حالتهم تحسنا عظيما نظراً لتقدم شئون البلاد الاقتصادية ، والتوسع فى مشاريع الرى والصرف ، وتقدم طرق المواصلات ، فزاد دخلهم وارتفع مستوى معيشتهم إرتفاعا كبيراً وعنوا بالتربيـة والتعليم والتهذيب حتى أصبحوا يسايرون المدنية الغربية إلى حد كبير فى حياتهم المنزلية والاجتماعية .

ثانياً : الموظفون : وهم الطبقة المتوسطة فى المدن وقد إزداد عددهم فى ذلك العهد نظراً لزيادة المرافق العـامة التى تقوم بها الحكومة ، وكانوا يعيشون على قلة دخلهم معيشة صحية منتظمة ، وكان أغلب هؤلاء الموظفين من الشوام والأقباط والمسلمين بمصر ، وقد تعاونوا على البر والتقوى فأصبحت طبقة الموظفين طبقة أمينة منتجة بمـا تقوم به من عمل مفيد لمصر والمصريين ، وقد بدأت تلك الطبقة تأخذ بالتربية الانجليزية تاركة التربية

(١) كان سكان القطر المصرى فى زيادة مطردة وسيتبين لنا أنه زاد من ٩١٩ر٨١٣ر٦ فى سنة ١٨٨٢ إلى ٤٠٥ر٧٣٤ر٩ فى سنة ١٨٩٧ أى بزيادة ٤٣ ٪ أى بمعدل ٧٦ر٢ ٪ فى السنة واحصاء سنة ١٨٨٢ لايمكن التعويل عليه لأنه أخذ أثناء اضطرابات عرابى باشا وقد تعرضت السكان للانتقال والمرونة بعد سنة ١٨٨٢ بعد أن تنوعت الأعمال وتقدمت أحوال البلاد الاقتصادية ، راجع « سلفا هويت » صفحة ١٤١ من كتابه « امتداد نفوذ مصر » .

الفرنسية التى شاعت فى عهد توفيق[1] بغض النظر عما كانت المدارس الفرنسية تقوم به من دعاية المدنية الفرنسية .

ثالثاً : صغار الملاك والمزارعين : وهؤلاء هم غالبية السكان لا يكاد دخلهم يكفى بحاجاتهم الضرورية ، ويعيشون معيشة بعيدة عن الشروط الصحية ، ولم تعن الحكومة العناية الكافية بهم ، ويرجع ذلك إلى أن مجهودها كان موجهاً لتحسين الحالة الاقتصادية العامة بغض النظر عن حالة الأفراد ، كما أن حالة المزارعين وصغار الملاك المالية كثيراً ما كان يصيبها الارتباك لانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية مما أدى إلى الاستدانة من المرابين ورهن كثير من الأراضى الزراعية ، فإذا ما نالهم من خير فإن ذلك يرجع إلى العناية بتحسن أحوالهم الاجتماعية .

رابعا : الصناع والتجار : وكان الصناع فى الغالب يشتغلون كعمال عند أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ، أما التجار فكانوا يقومون بتجارة التجزئة ، ومنهم من كان يشتغل بتجارة الأقطان بشرائها من المزارعين وبيعها لتجار الصادر ، وقد عم الرخاء فئة التجار فاصبحوا يقومون ببعض المشروعات الأهلية ، كما بدأوا يكونون رؤوس أموال للقيام بالتعهدات والمقاولات التى لا يقوم بها الأجانب ، وقد كان لتجارة الصادرات أكبر الأثر فى إرتقاء التجارة الأهلية ، أما الصناعة فلم تختصها الحكومة بالتشجيع ولذلك أصبحت أحوال الصناع على درجة كبيرة من الاهمال والفاقة .

خامساً : الأجانب وهم معظم المشتغلين بالتجارة والصناعات الكبيرة وأعمال المصارف وبعض الوظائف الحكومية ، وكانوا يتمتعون بدخل كبير يتأتى لهم من نواح مختلفة ، وكثيراً ما كانوا يعيشون منعزلين عن المصريين فى أحياء خاصة بهم ، وتعاملهم الحكومة معاملة خاصة نظراً لما لهم من الامتيازات المالية والقضائية ، وانتشر اليونانيون فى القرى .

وقد كان أغلب أهالى القطر المصرى يشتغلون بالزراعة والرعى ويهملون الصناعة ويقومون بأعمال الوساطة فى التجارة ، وكانت درجة استثمار رؤوس الأموال الأهلية فى المشروعات العامة لم تزل ضئيلة ولكنها أصبحت على استعداد للتقدم المطرد . أما الأراضى الزراعية فكانت مثقلة بالديون والرهونات وهذا ما قلل من درجة الارتقاء والتقدم ، فقد كان فى مصر فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ ٠٠٠ ر ٤٠٠ الف فدان مرهونة على ٩٣٢ ر ٨٢١ ر ٥ مليون جنيه . وكان معدل الفائدة على هذا المبلغ ١٦ ٪ ، ومن هذا يتبين أن الحالة كانت مزيجاً من الرخاء

---

(١) راجع سلفا هويت فى كتابه القيم « إمتداد نفوذ مصر » صفحة ١٥٣ .

والشقاء بين المزارعين وكان عدد السكان ٩١٩ ر ٨١٣ ر ٦ منهم ٠٠٠ ر ٨٨٦ أجنبياً [١] يتزايدون زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة فى المدن والقرى والموانى على السواء .

المبحث الخامس : الحالة الفكرية

وفى عهد توفيق أدى انتشار التعليم وانتشار الصحف إلى اهتمام معظم الأهالى بالأحوال العامة وتفكيرهم فى تحسين حالتهم ، كما أبتدأ المصريون يعتزون بمصريتهم بعد أن كانوا ينظرون ألى العناصر الأجنبية كالأتراك والأوربيين كشعوب أرقى منهم ، وأدى ذلك إلى اندماج بعض السكان من غير المصريين فى المصريين كما أدى إلى تقرب المصريين من الأجانب فى المدينة على وجه صحيح ، وظهر على مسرح السياسة بعض أفراد خريجى مدرسة الحقوق فعملوا على تنوير الرأى العام بما نشروه من نشرات ، وعمل بعضهم على تأليف الجماعات السرية تحت إشراف الشخصيات البارزة التى كانت تعاونهم وتعضدهم نحو استقلال البلاد ،

---

(١) كان عدد الأجانب يتزايدون فى عهد توفيق زيادة كبيرة واليك إحصائية تدل على اتجاه هذه الزيادة

الجنسية	سنة ١٨٨٢	سنة ١٨٩٢ — ١٨٩٧	النسبة المئوية من عدد الأجانب
اليونانيون	٣٧ر٣٠١	٣٨ر١٧٥	٩ ر٣٣ ٪
الإيطاليون	١٨ر٦٦٥	٢٤ر٤٦٧	٧ ر٢١
البريطانيون	٦ر١١٨	١٩ر٥٥٧	٣ ر١٧
الفرنسيون	١٥ر٧١٦	١٤ر١٥٥	٥ ر١٢
النمساويون	٨ر٠٢٢	٧ر١١٧	٨ ر٢
الروسيون	٥٣٣	٣ر١٩٣	٣ ر٦
الألمانيون	٩٤٨	١ر٢٧٧	١ ر١
الأسبانيون	٥٨٩	٠ر٧٦٥	٠ر٦٨
السويسريون	٤١٣	٤٧٦	٠ر٤٢
الولايات المتحدة	١٨٣	٢٩١	٠ر٢٦
بلجيكا	٣٦٧	٢٥٦	٠ر٢٣
هولاندة	٢٢١	٢٤٧	٠ر٢٢
البرتغال	٣٦	١٥١	٠ر١٤
السويد والنرويج	١٥	١٠٧	٠ر٠٩
الدنمارقة	١٤	٧٢	٠ر٠٧
العجميون والدول الأخرى	١ر٤٧٦	٢ر٢٢٤	١ر٩٨
المجموع	٩٠ر٨٨٦	١١٢ر٢٥٦	١٠٠

ويرجع تأليف الحزب الوطنى فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ إلى الحركة الفكرية التى تكونت فى هذا العهد لمطالب استقلال البلاد عن التدخل الأجنبى

التعليم والمناهج والمدارس :

لقد أهملنا التعليم وشئونه وتوجيهاته فى العهود السابقة ، وذلك لأن التعليم لم ينل من عناية اولى الأمر ما يستحقه من الوجهة الاقتصادية ، إذ تركوا الطبقات الدنيا ترتع فى بحبوحة من الجهل إما لأغراض سياسية وإما لأغراض استغلالية وإما محافظة على نظام الحكم الذى ساد فى العهود المختلفة . والتعليم فى العرف الإقتصادى هو وسيلة من وسائل النهضة الاقتصادية . فالانتاج والتوزيع والاستهلاك والتداول يحتاج إلى التعليم فى الشئون الزراعية والصناعية والتجارية والادارية . كذلك التعليم يرفع من شأن المنتج والانتاج بوجه عام ، وقد خفيت الاهداف الاقتصادية من التعليم فى سياسة حكام مصر . فنرى أن محمد على باشا شرع فى تنظيم التعليم الأهلى بمساعدة مستشارية الفرنسية لكى يخرج الجنود والضباط لجيشه الفاتح ولأمبراطوريته الواسعة ، فاستعان بالأجانب المتعلمين فى كثير من النواحى التى هدف إليها ، ولهذا لم ير ضرورة فى بحث مسألة التعليم الزراعى أو التجارى أو الصناعى ، وقد كان المصريون يهابون التعليم لأنه وسيلة من وسائل الانضمام إلى الجيش والبحرية والابتعاد عن البيئة التى عاشوا فيها وتعودوا أن لا يهجروها . وكان العلماء يقنعون بتعليم النشء شيئا يرفع من شأن التعليم الدينى ، فانتشرت المدارس الأجنبية كما زاد عدد المتعلمين فى الأزهر الشريف ، وكان عماد تعليم الطبقات العليا المدارس الخصوصية بل والدروس الخاصة فى المنازل والاباعد [1] .

وإذا كان محمد على باشا قد أنشأ المدارس الجديدة العالية الخصوصية على النمط الفرنسى ، واقتضى الحال انشاء مدارس للتعليم العام ، وفتح مدرسة ثانويه بأبى زعبل ومدرستين ابتدئيتين بالخانقا والاسكندرية وعدة مكاتب أولية فى الأرياف فانه لم يُعن بالسياسة التعليمية القومية التى كانت تقتضى انشاء بضعة مدارس اولية زراعيه وصناعية وتجارية تحقيقا لرفع شئون الانتاج الاهلى [2] ، ولكن سرعان ما حددت الدول جيش مصر فوجدت مدارس

---

(١) أصبح طلبة الجيش من أبناء الأمراء والمماليك ومن رجال الحكم والوظائف ، كما أصبح الأزهر خادم الوطن فى التعليم واللغة والدين ، وأخذت المدارس الأجنبية تواجه تعليم الطبقات العليا من النساء والذكور ، مسلمين ومسيحيين على السواء .

(٢) راجع بولز فى كتابه « مصر للمصريين » حيث يخصص فصلا فيا عن تعليم أبناء الزراعة لرفع الإنتاج الزراعى فى مصر .

محمد على ضعف الاساس الذى بنيت عليه فأقفل معظمها . ومن جهة أخرى نرى أن عباس الأول شك فى فائدة التعليم الاوربى بوجه عام خصوصاً بعد أن وجد نفسه أن مستوى المتعلمين والمعلمين كان ضعيفا فى مصر ، فاغلق أغلب المدارس ماعدا « المفروزة » فى أبى زعبل حيث جمع بها من أراد التعليم طبقا لعقيدته ، وقد رأى أن نظام الطوائف والاقطاعيات خير ما ينتج من أهل الصناعة والزراعة ما تحتاجه مصر منهم ، وكان يعتمد على الحياة العملية أكثر من اعتماده على الحياة الدولية التى سادت فى عصر سلفه [١] .

أما خطة سعيد التعليمية فقد كان ينقصها الوعى الاقتصادى القوى ، فلم يهتم بتعاليم الوطنيين ولا بالمدارس الأهلية ، وكل ما فعله هو نقل مدرسة « المفروزة » من أبى زعبل إلى القلعة وفتح مدرسة للهندسة فى القناطر الخيرية وأحيا مدرسة البحرية بالاسكندرية وشجع الجاليات الاجنبية على فتح مدارسها ، فأصبحت مرتعاً واسعاً لتعليم الطبقات التى أرادت أن تتمثل بالمدنية الغربية فى كل شىء حتى فى الملبس وطرق المعيشة ، ولذلك ترى أن درجة التعليم الزراعى والتجارى والصناعى كانت على درجة كبيرة من الاهمال والانحطاط العملى والنظرى . وإذا كان اسماعيل باشا قد أتى على أثر هذا الاضمحلال التعليمى ، فإنه أوجد نهضه علمية يتبين أثرها من التوجيهات التى تحققت فيما بعد ويكفى أن نشير بأن أغلب النهضة العلمية فى عهد اسماعيل كانت فى بدئها معتمدة على مستشارين فنيين من الاجانب أمثال دور بك Dor وروجرس بك Rogers وشريف باشا والقلائل من المصريين مثل على باشا مبارك . والحق أن هؤلاء العلماء كانوا أجانب فنيين ذى قدرة علمية ومكانة فنية ، ولكنهم حولوا التعليم إلى نهضة غربية ، بينما كانت حاجة مصر أدعى إلى النهضة الشرقية بين البلاد العربية ، وكانت المدارس الصناعية والتجارية والزراعية أدعى للتشجيع من تعليم المصريين وتوجيههم إلى التوظف والتشبه بمن عداهم من رجال الحكم والوظائف [٢] . وإذا كان اسماعيل باشا قد فتح المدارس الخصوصيه مثل مدرسة الصنائع ومدرسة المحاسبه

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث نشرح سياسة عباس الأول الاقتصادية .

(٢) لقد أعاد اسماعيل باشا تنظيم مجلس المعارف الأعلى برياسة أدهم باشا وأمره بتنظيم المدارس الجديدة وخصص لميزانية المعارف منحة ملكية قيمتها ٥٠٠ر٥٠ جنيه كل سنة ، وهى مقدار ربع أراضى الوادى بمديرية الشرقية التى استردها اسماعيل من شركة قناة السويس ووقفها على التعليم ، وقد بلغت ميزانية التعليم فى عهد اسماعيل ١٥٠ر٠٠٠ جنيه ، ولم يكن من بين هذه المدارس معاهد للتجارة أو الصناعة أو الزراعة بالأساس الذى ذاع فى دول الغرب . فلم يوجد بمصر سوى مدرسة الهندسة ومدرسة الطب ومدرسة الإدارة والحقوق وغيرها . وقد عمل اسماعيل على إنشاء المدارس الخصوصية منها مدرسة الصنائع ومدرسة المحاسبة والتجارة ومدرسة الزراعة ومدرسة اللسان المصرى والطب البيطرى . راجع رفعت بك « تاريخ مصر السياسى » صفحة ١٥٦ .

والتجارة ومدرسة الزراعة ومدرسة اللسان المصرى والتصوير والطب البيطرى فأنه لم يعتمد على المصريين فى توجيهها التوجه الكفيل بتقدم المصانع والمتاجر المصرية . وقد تحولت هذه المدارس جميعها إلى تخريج موظفين بدلا من العمل على تدريبهم على الأعمال الحرة ، فهل أعدت هذه المنشآت العدة للبرنامج الذى وضعه دنلوب فيما بعد لتقييد تعليم المصريين للوظائف والتوظف ؟

يقول محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة » أن على مبارك باشا ناظر المعارف فى عهد اسماعيل باشا رأى فى سنة ١٨٦٨ أن يوجد تعليما ابتدائياً منظما فى مصر وأن الخديوى اسماعيل عين لجنة وضعت القانون الأساسى للتعليم العام ، وأن هذه اللجنة وجدت نظام التعليم فى أنحاء القطر ، وأنها قسمت المدارس إلى ابتدائية وثانوية وعالية وأنها أنشأت المدارس الابتدائية فى البنادر الهامة ، وأن ديوان الاوقاف ساهم فى هذه النهضة ، فهل نال التعليم الفنى والصناعى والزراعى والتجارى نصيبه من هذه النهضة ؟ لقد بلغ عدد المدارس الراقية التى فتحت فى عهد اسماعيل ٤٣ مدرسة كما أعيد ارسال البعثات إلى أوربا وبلغ عدد أعضائها ١٧٢ طالباً وزاد الاهتمام بتربية الشبيبة المصرية ولكننا نرى أن هذه النهضة كانت تتجه إلى تحقيق آمال الحاكمين لامصلحة المحكومين والا لما رأينا على باشا مبارك يترك التجارة والاشتغال بها فى الشئون الهندسية فى عهد سعيد ثم يعود إلى الوظيفة والتوظف ويتخذ دور بك مفتشا عاما للمدارس لأدخال الاصلاحات اللازمة فى مدارس الحكومة حتى تضارع الجاليات الأجنبية التى كثرت فى ذلك الوقت !

لقد تحبب علماء مصر التعليم الغربى ، فقر رأيهم فى سنة ١٨٧٣ على تحويل غرفة المحاضرات المعروفة « بدار العلوم » فى قصر درب الجماميز إلى مدرسة منظمة ، وما كان أولى بالعلماء المصريين أن يعنوا بالمدارس التجارية والصناعية عنايتهم بتحويل التعليم العربى إلى تعليم غربى ؟ وإذا كان هذا ما نراه فى توجيه معاهدنا إلى النظام الغربى ، فهذا هو توجيهنا فى تهذيب المرأة المصرية وتعليمها على النمط الغربى فى المدرسة السنية التى فتحت أبوابها فى سنة ١٨٧٣ فى حى السيوفية بإشراف ومعاضدة زوجة الخديوى الثالثة . والحق يقال أن النهضة النسوية فى التعليم كانت تحتاج إلى العناية بالطبقات الدنيا حيث أن فى ذلك رفع شئون الإنتاج فى الريف والمدن على السواء .

إعتنى توفيق باشا بالتعليم وكان من عنايته أن أصدر مرسوما فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم وما يتعلق به ، فاقترحت اللجنة تأسيس مدرسة عليا للمعلمين « نورمال » لتخريج أساتذة كما اقترحت زيادة عدد المدارس فأنشئت كثير من معاهد التعليم الابتدائية والثانوية والعالية (افتتحت « النورمال » فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٠

كما أنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم أعمالهم المعيشية عن تحصيل العلم نهاراً، غير أنه يؤخذ على سياسة التعليم فى هذا العهد أنها كانت سياسة لا تتمشى مع حاجات المصريين، ولكنها تتمشى مع أركان أساسية لخطة مرسومة لتحقيق أغراض معينة، فمع أن الحكومة أنشأت المجلس الأعلى للمعارف فى ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ فإن السياسة الانجليزية كانت أعظم أثراً فى سياسة التعليم، إذ كان الغرض من التعليم فى مصر هو تخرج صغار الموظفين والكتبة للتوظف فى وزارات الحكومة والمصالح، ولذلك كان كل هم المدارس منصرفاً إلى تلقين التلاميذ العلوم اللازمة لذلك بغض النظر عن فائدة التلاميذ أنفسهم، كذلك علمت الحكومة عدداً محدوداً وتركت باقى الأهالى محرومين حتى من تعليم القراءة والكتابة، أضف إلى هذا أن الحكومة الانجليزية وضعت الأساس لتحويل التعليم نحو المدنية الانجليزية، فاستعانت الحكومة المصرية بالمعلمين الانجليز فى تدريس جميع المواد فى المدارس الابتدائية والثانوية، فأصبحت هذه المواد تدرس باللغة الانجليزية مما دعا التلاميذ إلى طريقة استظهار المواد دون استيعابها أو فهم الغرض منها، ولم تنفق الحكومة المصرية على التعليم إلا القليل بالنسبة لدخلها، ولذلك، مع أن التعليم تقدم إلا أنه ظل ضعيفاً ومتأخراً بالنسبة لحالة البلد الاقتصادية، ولا يخفى أن التعليم هو أساس كفاية أحوال العمل فى الإنتاج، فقصور التعليم عن كفاية حاجات البلد هو تقصير فى رفع شأنها الإنتاجى على الوجه الأسمى الصحيح.

وقد كانت بعض أدوار التعليم عقيمة لا تكاد تأتى بالفائدة المرجوة، ويرجع ذلك إلى تعدد المواد واللغات مما يرهق التلاميذ، وإلى عدم ملاءمة برامج التدريس لعقلية التلميذ المصرى، إذ تستلزم العقلية المصرية دراسة خاصة وبرامج تعليمية تتلاءم معها، وكثيراً ما كانت الكتب المقررة غير ملائمة لعقلية التلاميذ ولا للأحوال المحلية المصرية، إذ كان أغلبها مأخوذاً من الكتب الأوربية، كما أن الحكومة كثيراً ما استعانت بمفتشين أوربيين وكان لهم الكلمة العليا فى تقرير الكتب[1] والسياسة العامة وخطط التدريس.

واستمرت المدارس على التقسيم الذى وضع لها بواسطة قانون التعليم الذى صدر فى

---

(١) استعان ناظر المعارف فى سنة ١٨٨٨ بمفتشين أوربيين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى وبعض من المعلمين الأوربيين وكان أغلبهم من الإنجليز والفرنسيين والسويسريين وتدخلت هذه الهيئة فى تنظيم المدارس الأميرية، وكانت المدارس على ثلاثة أقسام (١) المدارس الأميرية وعددها ١٢ وتنفق عليها نظارة المعارف (٢) المدارس الأهلية وينفق عليها من ريع أراضى الوادى التى وقفها صاحبها للتعليم (٣) ومدارس الأوقاف وينفق عليها ديوان الأوقاف وقد نقلت مدارس الأوقاف والمدارس الأهلية إلى وزارة المعارف فى سنة ١٨٨٨ وبلغت ميزانية نظارة المعارف فى سنة ١٨٩٠، ١٠٧,٠٠٠ جنيها.

عهد إسماعيل ، وكانت هذه المدارس وعلى الأخص المدارس العالية فى مستوى أقل بكثير من المستوى الذى يجب أن تكون فيه ، إذ لم يكن الغرض منها تخرج مصريين متعلمين مهذبين أكفاء لتقلد المناصب الكبيرة التى يتقلدها الأوربيون فى هذا العهد[1] ، بل كان الغرض ملء الوظائف الكتابية وما دونها ، وفى أواخر عهد توفيق باشا تقدم التعليم وأرسل الأغنياء أولادهم لأوربا وإنجلترا لإتمام تعليمهم حيث أنه كان يشترط فى ملء بعض الوظائف الحكومية الكبرى أن يكون الطالب من خريجى الجامعات بأوربا أو ما يوازى شهادة الحقوق بالقطر المصرى على أقل تقدير .

الفصل السادس

الحالة الاقتصادية

١ — السياسة الاقتصادية والحركة الفكرية ٢ — توفيق والسياسة الاقتصادية ٣ — توفيق والسياسة الإنجليزية الاقتصادية ٤ — سياسة مصر التجارية فى عهد توفيق ٥ — رؤوس الأموال الأجنبية ٦ — الشركات والمصارف ٧ — المصارف العقارية والمالية .

« لا أرغب فى نبش الماضى ، وعفا الله عما مضى ، وإنما أردت من هذه الأحاديث أن أتبسط معك فى الأسباب التى حملت الرأى العام على الضجيج من سوء الإدارة » جبران كوينى

المبحث الاول : السياسة الاقتصادية والحركة الفكرية

مما يدعو إلى الاستغراب حقا أن يكون عصر الفوضى السياسية فى مصر من أخصب العصور الحديثة فى الانتاج الفكرى من علوم وآداب وفنون واقتصاد ، ولكن هذا الاستغراب

---

(١) ذكر اللورد كرومر فى تنويره ٢٩ مارس سنة ١٨٩١ العوامل التى كان توفيق باشا يعمل على تحقيقها فى تشجيع المصريين وإحلالهم بدلا من السوريين والأرمن والعبريين وغيرهم الذين كانوا فى الحكومة المصرية . كذلك سجل الضروريات الواجب مراعاتها حتى يتساوى المسلم بالقبطى والعبرى فى الوظائف الأميرية ، فقد كانت درجة التعليم على النمط الأوربى أضعف عند المسلمين منها عند الطبقات الأخرى ، فعمل توفيق على تشجيع المساواة فى المعارف .

قد يزول إذا ما نظرنا إلى الأسس التى وضعها العلماء والمشرعون أمثال جمال الدين الأفغانى[١] والشرقاوى والجبرتى والمقريزى والسيد البكرى نقيب الأشراف وعبد السلام المويلحى فوصلوا إلى أوج الحركة الفكرية الاجتماعية فى نظر جماعة من الجماعات المتعلمة المثقفة ، فظهر من بينهم المفكر السياسى والمتفلسف الاجتماعى والفقيه الدينى والمحدث الاقتصادى ، نبغوا فى هذا العصر ، وكان على باشا مبارك[٢] والفلكى باشا المهندس ومحمد باشا على الطبيب ورفاعه بك الأديب وطلعت حرب وقاسم أمين والشيخ محمد عبده ومصطفى كامل وسعد زغلول ممن حظوا بنصيب وافر من هذه الثقافة والشجاعة السياسية فى الشئون المصرية ، وهذا يدل على سمو منزلتهم واتصالهم بالناحية السياسية والاقتصادية لهذا العصر اتصالا مباشرا . وقد ساعد على استمرار النهضة الفكرية التى تعتبر من أحسن الأسس للنهضة الاقتصادية ، بعوث الشبان العائدين من أوربا الذين تشربت نفوسهم بالنزعات الحديثة والآراء العصرية الجديدة ، وجماعات خريجى المدارس المصرية من حكومية وأزهرية حيث سرت إليهم عدوى الفكر العصرى مما تلقوه من الدرس الأوربى والمصرى القديم ومن الصحف التى أنشأها جماعة من نابغى سوريا الذين لجئوا إلى مصر وخدموا الأدب العربى والاقتصاد الأهلى على النمط الغربى[٣] ، فكانوا دعامة من دعائم النهضة الخفية الحديثة ومرشدين محنكين إلى سبُل البعث القومى والتربية الاستقلالية ، تحارب الاحتكار الثقافى الأجنبى فى بعض وجوهه وأهدافه[٤] . وقد أظهرت هذه العناصر الداء وكشفت العلة ووصفت بعض ألوان الدواء ، فكان مثلهم مثل نقل الدم إلى الجسم الهزيل الذى ضعف بمضاعفات القومية وتقوية عنصر الدولية . فبعد أن ضلت الأمة اهتدى بعض أفرادها ، وأن اهتدى البعض صُبغ الكثيرون بصبغة لا هى شرقية ولا غربية فظل

---

(١) جمال الدين الافغانى وفد إلى مصر سنة ١٨٧١ فنفثت فيها روح حماسته وفلسفته فأنتج أمثال محمد عبده وباقى زملائه الذين أضاءوا صفحة مصر الحديثة بنور قدسى من الوطنية والعلم الصحيح والتوجيه السليم .

(٢) رأى على باشا مبارك كما رأى غيره فى عصر اسماعيل باشا ضرورة إيجاد المعاهد العلمية التى توفق بين وجهتى النظر المختلفتين فى التعليم ، العتيقة والحديثة ، فتحبب التعليم الحديث إلى الشيوخ المحافظين من جهة وتخرج مدرسين أكفاء من جهة أخرى ، فوضع على باشا مبارك فى سنة ١٨٧٣ نظام دار العلوم الحديث حيث يلقن الطالب بها اللغة العربية والعلوم الدينية ومبادىء العلوم الطبيعية ، فأوجدت هذه المعاهد فى قلوب المحافظين رغبة فى الرقى العلمى .

(٣) راجع كتاب « تاريخ الكافى » لشارويم بك فى أجزائه الخمس ، وهو كتاب يستحق البحث والتمحيص وقارن أمين باشا سامى « التعليم فى مصر » .

(٤) هناك وسائل أخرى بانت ولكنها لم تنتشر انتشاراً واسعاً ، وهى من دواعى النهضة ، فالكتب العربية فى الاقتصاد والاجتماع من دواعى النهضة الكفائية وكذلك الجرائد والمجلات والأفلام والأناشيد والمعارض والمؤتمرات ، فهل سمعت فى هذا العهد عن مؤتمرات سوى المؤتمرات الدولية المسايرة سياسات الأمم الاستغلالية ؟

أكثرهم حائرين حيث كان أغلب طبقات الأمة تفتتن بالمظاهر ولا ينفذ إلى اللباب إلا قليلا . « أما سِيَرُ الأمجاد وأحاديث الأجداد وغرائب البطولة ونوادر العزة وكنوز العربية وتربية النفس وانماء الشخصية ، فقد تسمع بها ولكنك قلّ أن تجدها » .

لقد دعت الحركة الفكرية فى عهد إسماعيل إلى تنوير عقول القلائل من المصريين فى الشئون الاقتصادية ولكنها كانت تسير سيرا بطيئا ، بينما كانت هذه الحركة الفكرية فى الدول الأوربية على غاية التقدم والانتشار ، فأثرت بالتقدم المنشود فى الشئون الصناعية والتجارية والزراعية والادارية فى إنجلترا وألمانيا وفرنسا وأمريكا ، أما مصر فقد واجهت الديون وتعيين وزراء أجانب فى إدارتها تحت رياسة وزراء متمصرين مثل نوبار[1] ، بل وتحت أمراء من العائلة المالكة نفسها ، إذ تبوأ توفيق باشا نفسه رياسة مجلس الوزراء فى وزارة بقت لمدة شهرين واحتفظ فيها الوزراء الأجانب بمراكزهم مع احتفاظهما بحق « الفيتو » أى حق منع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء إذا لم يوافق عليها الوزيران ، فتحوّلت اقتصادياتها إلى حيث شاءتها الدول الأجنبية فى مصر وعلى رأسهم بريطانيا العظمى .

المبحث الثانى : توفيق والسياسة الاقتصادية

لقد علمنا التاريخ فى عهد توفيق باشا أن راعى الدولة يحتاج إلى سلسلة من الرجال القوميين ذوى المواهب العلمية فى النواحى الاقتصادية المختلفة ، الذين يعدون بمثابة بنائين ومعماريين حتى يتم وضع أساس الدولة وقيام عمرها وصرحها ، وحينئذ لا تؤثر فيها إحداث الزمان ، وتكون لها القدرة على صيغ عصرها بصيغتها الخاصة . ولقد كان يظن بعض الأصفياء لتوفيق باشا أنه سوف يكون ذلك القائد لا فى الشئون السياسية فحسب بل فى الأمور الاقتصادية أيضا خصوصا وأنه عاش فى عصر الحرية التى امتازت بها إنجلترا فى جميع النواحى الاقتصادية ويكفى أن نبالغ بمحبة انجلترا للحريه الاقتصادية عند ما وضعت حكومتها المبدأ الآتى : —

« إن الحكومة ترفض التدخل رسميا لحماية الأشخاص الذين اختاروا أن يضعوا رؤوس أموالهم فى مشروعات أجنبية ، إذ عليهم أن يقبلوا ما تأتى به مخاطراتهم من مغانم ومغارم » وكذلك كان عليه أن يدعم الروح القومية خصوصا وأنه رأى أثناء قيامه برياسة الوزارة وهو أمير أن موقف الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية يستعد الاستعداد الكامل للتدخل

(١) راجع « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد رفعت بك صفحة ١٩٥ حيث يقول أن نوبار نفسه كان متعبا للخديوى « ولم يتمكن الاثنان من العمل معاً باخلاص . زد على ذلك أن نوبار لم يعرف اللغة العربية وعلى ذلك كان اتصاله بالشعب ضعيفاً وكان جل اعتماده فى وزارته على زميليه الأجنبيين وحكومتيهما » ويقول رفعت بك فى صفحة ١٩٩ « ويظن البعض أن نوبار هو الذى حرك بسمارك انتقاما من فرنسا التى تكرهه ومن الخديوى الذى أهانه ومن إنجلترا التى نسيته » .

فى شئون البلاد الاقتصادية ، كما أن بسمارك نفسه هدد باتخاذ التدابير الفعالة لحماية مصالح رعاياه فى مصر[١] . فهل استفاد توفيق باشا من ممارسة هذه الأحوال التى أحاطت به طول حياته فى الشئون السياسية التى كان عمادها التقدم الاقتصادى الأجنبى فى مصر ؟

لقد صدق الأستاذ محمد رفعت بك فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » عند ما قال فى صفحة ٢٠٦ أن الخديوى توفيق « نشأ محدود النظر ، ضيق الاطلاع ، خجولا يتهيب الأجانب ؛ استطاع أن يعرف دقائق الإدارة المصرية وأن يدرس أخلاق وحاجات مواطنيه عن كثب مما كان له أحسن الأثر فى أول عهد الاصلاحات » ونعتقد أن توفيق باشا كان فى مركز سليم يمكنه من تحقيق الاستقلال الاقتصادى التى كانت إنجلترا فى حاجة إليه فى هذا العهد ، فقد كثر عدد الموظفين الأجانب فى مصر وتكاثروا فى المصالح المختلفة ، وكان له أن يعلو بالوظائف كما فعل محمد على باشا فى الاستفادة من الاستقراطية الفنية التى وصفها شفيق بك غربال فى كتابه « محمد على الكبير »[٢] ، كذلك كان عليه أن يساير الوضع الاقتصادى للقومية كما وضعته إنجلترا فى البلاد المستقلة وقد وصفه سلفا هويت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » فى عهد سعيد وإسماعيل وتوفيق نفسه ، وكان أمامه نظام الاشتراكية الحكومية التى وطدت أركانه انجلترا فى البلاد التى تدخلت فى شئونها الاقتصادية ، ولكن توفيق ساير الظروف الدولية فأصبح منها بدلا من أن يسيّر الظروف طبقا لما تقتضيه ظروف مصر القومية الناهضة[٣] . فهل أصبحت ظروف مصر الاقتصادية تستدعى الاستسلام ، أم أن الزراعة والصناعة والتجارة كانت سليمة الأركان والقواعد التى تؤدى إلى النهضة الأهلية السليمة المبادئ والعناصر الوطنية ؟ وإنا إذا تبسطنا فى سجل التاريخ الاقتصادى بهذه الصراحة ، فالواجب أن يحملها المؤرخون السياسيون منا لا محمل التحامل أو التشفى بل يحملونها على محمل الاخلاص لعهد استقلالى اردناه موطد الأركان فى الداخل ، ووجدنا أن سوء الإدارة تعمل على تفتيت أساسه ،

---

(١) عندما حاولت وزارة شريف بعد تأليفها فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ أن ترضى أصحاب الديون الأجانب وعينت منهم أعضاء من كبار الأجانب فى مصر فى مجلس الخديوى الخاص عارض ودنجتون وزير خارجية فرنسا والورد سالسبورى وزير خارجية إنجلترا وعملتا على اتخاذ التدابير حتى تصبحا حرة فيما تقولان وتفعلان بمصر دفاعا عن مصالح رعاياهما .

(٢) راجع محمد شفيق غربال بك فى كتابه « محمد على الكبير » صفحات ٥٥ — ٥٦ و ٨٤ — ٧٥ حيث يتكلم عن المخالطة وصفحة ٧٨ حيث يتكلم عن الاستقراطية المتكلمة بالتركية ، وصفحات ٨١ — ٨٧ حيث يتكلم عن رجال الصفوة .

(٣) راجع محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحة ٢٠٦ حيث يتكلم عن الحادث التاريخى الذى ضرب الحكومة الخديوية فى الصميم فأظهر ضعفها وأذلها وقلل من شأنها فى نظر الأجانب وأهل البلاد ، ويقول أن « هذا هو السر فى ضعف توفيق ومن تلاه بعد إذ علموا أنهم يجوز عليهم ما جاز على اسماعيل العظيم ، وبعد أن أيقنوا أن العرش الذى يجلسون عليه لا يكفى أن تستند قوائمه إلى الحق الشرعى الوراثى أو إلى قوة الشعب ومشيئته ، بل وجدوا أن لا بد لهم من تكئة أجنبية تحول دون تزعزع قوائم العرش إذا ما هزتها أعاصير السياسة أو المال » وقارن هيونز « الاشتراكية الحكومية » .

إذ كيف يفتتح الخديو مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ويعين محمد سلطان باشا رئيسا المجلس ويؤلفه من ٨٢ عضوا ويباشر المجلس تنظيم شئونه دون أن يكون للبرلمان المصرى الحق فى مناقشة الميزانية والموافقة عليها مهما كان فى تلك المناقشة من التعرض إلى مسألة الديون وقانون التصفية والمراقبة والثنائية ، ومهما كان فى ذلك من تبادل الرأى بين الحكومة المصرية المسئولة وبين حكومتى إنجلترا وفرنسا ؟ فهل كانت الحكومة التى تكونت على حق عند ما عارضت رأى مجلس شورى النواب فى حقه فى الرقابة العامة على الإدارة العامة فى البلاد ومناقشة الميزانية المصرية كما رأى هذا المجلس احترام التعهدات بشأن الدين والجزية وقانون التصفية ؟ لقد كان الخديوى يملك ناصية الحل إذا ما وقف وقفة وطنية تدعم الاقتصاديات الأهلية ، ولكن سياسة إنجلترا وسياسة فرنسا كانتا أعلم ببواطن ضعف السلطات المتفرقة فى مصر ، فقد كان للوزارة رأى وللبرلمان المصرى رأى ودب الخلاف بينها فاستفادت السلطات الأجنبية بمعاونة أمير البلاد ، مع أن سياسة الحزم والرغبة فى الاصلاح كانت تقتضى الاتحاد ، فالاتحاد قوة ، لاندانيها قوة أخرى فى تحقيق الأهداف الاقتصاد الأهلية[1] .

المبحث الثالث : توفيق والسياسة الانجليزية الاقتصادية

وإذا نظرنا إلى هذا العهد فى الشئون الاقتصادية وجدنا أن السياسة الإنجليزية حوّلت الأهداف السياسية نحو تحقيق اتساع مجال أسواقها فى البلاد الشرقية تحت ستار استتباب الأمن والدفاع عن مصالح أصحاب الديون من الأجانب ، وكأن نظام الحكم فى عهد توفيق أصبح يعاون هذه السياسة البريطانية فى مآربها وأغراضها ، وبذلك أصبح نظام الحكم يتدخل فى كل الشئون العامة التى تساعد على اتساع النفوذ الاقتصادى البريطانى . وأضحت سياسة الحكومة ومهامها هى فى توجيه الأمة لما فيه اتساع نطاق السياسة الاقتصادية البريطانية فى الزراعة والصناعة والتجارة داخل الدائرة المرنة البريطانية . وقد ظهرت الأهداف الاقتصادية البريطانية فى السياسة التجارية التى وضعتها لمصر فى هذا العهد ، ورأت الحكومة أن من وظائفها التدخل فى شئون المال وتعبئة جهود الناس نحو الاستثمار التجارى والاستغلال المصرى الزراعى . فإذا صرفت الحكومة المصرية المال على التعليم فلا بد أن يكون مجاله ارتقاء الشئون الزراعية المصرية وإهمال ما عداها من النواحى الاقتصادية ، وإذا واجهت الشئون الصحية أو مسائل الرق أو القضاء على الربا فإن القصد من ذلك كله

---

(١) راجع محمد رفعت بك فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحات ٢٢٩ — ٢٣٠ حيث يقول أن فى مصر حيث أصحاب الديون متمتعون بحقوق وامتيازات مضمونة تأبى الدول على مصر بالاتفاق مع خديويها أن تدخل بعض اصلاحات يتطلبها نظام الحكم .

كان لتقليل نفقات الإنتاج الزراعى لما فيه خير الواردات الصناعية من الدول الأوربية وبالأخص من إنجلترا[١] . وقد تأثر رجال الإدارة والاشراف الإنجليزى على مصر بمذهب التجاريين ، فعملوا على التدخل لما فيه زيادة الواردات البريطانية وما يقابلها قيمة من الصادرات المصرية . وبينما كانت إنجلترا نفسها تعتنق مذهب الحرية والفردية ، فإنها تركت الفردية فى مصر تسير على طبيعة الأهالى وقيدت الحرية بما يحقق تشجيع الواردات الصناعية ، مهما ساء حال المزارعين وانخفض مستوى معيشة المؤاجرين .

وإذا تراءى للحكومة المصرية أن تتدخل فى الشئون الاقتصادية ، فإنها كانت مقيدة فى تدخلها بمطالب أصحاب السلطان والنفوذ من الدول الأجنبية ، ولهذا ضاعت حقوق الضعفاء فى وسط استغلال الأقوياء ، لسلطان الحكم والاشراف . وإذا تدخلت الحكومة فى مشروعات الرى فإن السبب الأساسى هو قيمة الحاصلات الزراعية التجارية على حساب الحاصلات الكفائية[٢] .

أضف إلى هذا أن المشرفين على الميزانية المصرية فى عهد توفيق كانوا يواجهون المصروفات الإنتاجية ويعيّنون ما يجب تعضيده وما يجب تأجيله وتسويفه[٣] ، فعضدوا مشروعات الرى ووسائل النقل كما عملوا على تشجيع المصروفات التى تدعو إلى تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعى سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة ، ويكفينا أن نشير إلى ما قاله كولفن عندما رافق توفيق باشا فى مقابلة عرابى باشا إذ قال متفقاً مع نائب القنصل العام « إن زيادة الجيش إلى ١٨٫٠٠٠ لا لزوم لها لأن البلاد فى حالة سلم ، وأن سياسة الاقتصاد تتطلب ذلك »[٤] . وقد وضعت إنجلترا فى عهد توفيق السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها فى مصر ، وأصبح شكل الحكم المصرى هو نظام الاشتراكية الحكومية

---

(١) راجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف توماس صفحات ٥٩٨ — ٦١٤ .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف حيث تشرح السياسة الكفائية والسياسة التجارية فى الزراعة فى العهود المصرية المختلفة .

(٣) راجع م . هـ . روبنسون فى كتابه « المالية العامة » صفحة ٧ وقارن جون ستيوارت مل « مبادىء الاقتصاد السياسى » حيث يشرح المصروفات الإنتاجية والمصروفات غير الإنتاجية .

(٤) راجع كولفن فى كتابه « نشوء مصر الحديثة » وقارن الأستاذ رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحة ٢٢٣ . وقد كان شارلس كوكسن نائب القنصل العام هو قنصل الإسكندرية الذى صاحب الخديو توفيق والسير أوكلاند كولفن فى مواجهة عرابى أثناء مظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقد طالب عرابى ١ — بعزل جميع الوزراء وتعيين وزارة جديدة ٢ — ودعوة مجلس النواب المصرى للانعقاد ٣ — وزيادة الجيش إلى ١٨٫٠٠٠ ، وقد كان كولفن من موظفى حكومة الهند الذين خابروا حوادث الفتن والاضطراب ، وقارن صفحات ٢٢٦ و ٢٣٦ — ٢٣٩ حيث يشرح الأستاذ رفعت بك فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » مركز تركيا من مصر أثناء تدخل فرنسا وإنجلترا فى الشئون السياسية والاقتصادية فى مصر .

حيث أخذت الحكومة تتدخل فى كل الأمور الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . وأصبح من المشروع فى هذا العهد أن تتدخل الحكومة فى النواحى الآتية :

١ — فى كل الشئون التى تصطبغ بالصبغة الاحتكارية مثل السكك الحديدية ومشروعات الرى والبريد والترع والتلغراف ، ولكنها تركت للشركات حقوق التمتع باستغلال توصيل المياه والنور إلى المنازل والبلديات فى المدن الكبرى والمطاحن وغيرها .

٢ — فى كل الشئون التى يعجز عن القيام بها الأفراد إما لعدم كفاية أرباحها العاجلة وإما لعدم كفاية عوائدها الآجلة ، مثل الشئون الصحية والتعليمية ومثل تعبيد الطرق وتعمير المدن وإقامة المتنزهات والحدائق العامة .

٣ — فى كل الشئون التى يتعرّض فيها الضعيف لسلطان القوى ، مثل تشغيل العمال فى المزارع الكبرى ، ومثل تعرّض صغار المزارعين إلى سلطان المرابين ، ومثل استغلال الشركات الكبرى للمصالح العامة .

٤ — فى كل الشئون التى تستغل فيها الشركات الصالح العام ومنافع الناس مثل شركات الدخان و خطوط السكك الحديد الضيقة وشركات الخانات والبارات والرقيق الأبيض .

٥ — فى كل الشئون التى يسودها الغش والتدليس فى المفردات الضرورية للطبقات الضعيفة بل وفى المفردات التى يحرم القانون التعامل بها مثل المسكرات والمنبهات والعقاقير الفاسدة

٦ — فى كل الشئون الخاصة بتقليد النقد والتلاعب فى المكاييل والموازين والمقاييس .

٧ — فى كل الشئون التى تقتضيها المصلحة العامة من صناعة العتاد ومواد الحروب وتموين الجيش بما يحتاجه[1] .

٨ — فى كل الأمور التى تمنع تخزين المواد الأولية بغرض الغلاء الاصطناعى .

بهذا قامت الحكومة تحت الاشراف الأجنبى فى عهد توفيق بالتحكم فى موارد الدولة الإنتاجية والاستهلاكية لما فيه خير أصحاب الديون دون الرعية .

وقد كان الأولى بتوفيق باشا أن يواجه البلاد بما تستحقه من عناية فى أهم دعائم نهضتها . فقد كانت مصر فى غاية الحاجة إلى العدالة والمساواة فى تنفيذ المعاهدات التجارية والالتزامات التجارية . فقد كانت الامتيازات تعرض الأهالى لأكبر الخسائر وأفدح المصائب ، وكثيراً ما دعت إلى البيوع الجبرية ، كذلك كان الأدعى أن يواجه توفيق حماية الأمة من غوائل الاضطرابات التى كانت تواجهها فى منشآتها المالية والنقدية والصناعية الصغرى والتجارية التضامنية ، ولكن أنى لتوفيق أن يفعل ذلك وأمامه الامتيازات التى

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحة ١٩٨ .

لا تجيز للحكومة إصدار قانون يغير الحالة المالية فى البلد من غير موافقة الدول التى وافقت على إنشاء المحاكم المختلطة ، كما أنه اعتاد التردد فى كل أمر متصلا بالأجانب فى داخل البلاد وخارجها ، وهو الذى قال اللورد جرانفل فى عهده على لسان الحكومة البريطانية « إن حكومة جلالة الملكة على الرغم من وجود قوات بريطانية فى مصر مؤقتاً لترغب فى سحب هذه القوات بمجرد ما تسمح بذلك حالة البلاد وما تتطلبه من الوسائل التى تكفل توطيد سلطان الخديوى ، وترى الحكومة أن واجبها الآن أزاء سمو الخديوى يقضى عليها بوجوب اسداء النصيحة حتى تضمن بقاء الاصلاحات التى يُراد وضعها وتطبيقها »[1] .

المبحث الرابع

سياسة مصر التجارية وسلطان الأجانب

كانت سياسة الحكومة الاقتصادية فى عهد توفيق بل طيلة تسلط إنجلترا على الإدارة المصرية ترمى إلى ربط مصر بإنجلترا من الوجهة التجارية بالطريقة الآتية :

١ — العناية بترقية إنتاج المحاصيل الزراعية وعلى الأخص محصول القطن .

٢ — إهمال الصناعة فى البلاد طبقاً لمبادىء التخصص ونظرية التكاليف النسبية التى تقول بفوائد الأمم من التخصص حتى يزيد الإنتاج الدولى وبذلك يرتفع مستوى المعيشة بين الدول المتعاونة ، وتقل نفقات الإنتاج بين المتبادلين[2] .

٣ — العناية بالتجارة بالقدر الذى يكفى لسهولة تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنوعة

وقد أدى ذلك إلى أن إنجلترا أصبحت تأخذ معظم الصادرات المصرية لأنها من أكبر البلاد التى تستهلك القطن كما أصبحت ذات المركز الأول فى تجارة الواردات ، إذ أن معظم الواردات المصرية منسوجات قطنية التى هى من أهم الصناعات الإنجليزية فى ذلك الوقت .

وقد تضاءل مركز تركيا التجارى فى مصر وكان للتعديلات الجمركية التى أدخلها المستر جيار فى سنة ١٨٨٤ ما قضى على الامتيازات الجمركية التى كانت تتمتع بها تركيا فى

---

(١) راجع محمد رفعت بك فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحة ٢٥٣ حيث يقول أن النصيحة التى يقدمها ممثل الدولة المحتلة إنما هى فى الحقيقة بمثابة أوامر يجب أن تنفذ . وقد ذكر اللورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » ما ورد بمذكرة الوزير نفسه إلى معتمد إنجلترا الجديد « السير افلن بارنج » بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ قبل أن يصبح اللورد كرومر « يجب عند البحث فى المسائل المهمة الخاصة بسلامة مصر أو إدارتها أن تتبع نصائح حكومة جلالة الملكة ما دام الاحتلال المؤقت مستمراً على الوزراء والمديرين لتنفيذ هذه النصائح وإلا أقيلوا من وظائفهم » .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد توفيق » للمؤلف صفحات ١٩٨ — ٢٣٧

مصر ، فقد كان من جراء هذه التعديلات والتصريح اليونانى باستيراد الدخان إلى القطر المصرى أن زادت إيرادات الجمارك من ١٢٠٫٠٠٠ ألف جنيه إلى ١٫٠٠٠٫٠٠٠ مليون جنيه فى السنة وقد قضى على زراعة الدخان فى مصر بقانون ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠[١] وزيدت الضريبة على الدخان الوارد من ١٤ قرشاً إلى ٢٠ قرشاً على الأقة ، وأصبح الدخان احتكاراً خاصاً تجنى من ورائه الحكومة إيراداً معيناً ، كذلك جبت الحكومة المصرية من جراء الضرائب على البضائع الواردة من تركيا ما لا يقل عن ٦٠٫٠٠٠ ألف جنيه .

ويدل الجدول الآتى على توجيه السياسة المصرية نحو تشجيع زراعة القطن والقضاء على زراعة الدخان إذ أن المستر جيار عمل على زيادة إيرادات الجمارك من الدخان الوارد ليبرر عدم زراعته فى القطر المصرى حيث أن الدخان ينافس القطن فى استثمار مجهودات الفلاح وفى استغلال الأرض المصرية وفى التنظيم الزراعى واستنفاد رؤوس الأموال المصرية إذ يتركز أغلبها فى الحاصلات الزراعية[٢] .

السنة	١٨٨٢	١٨٨٣	١٨٨٤	١٨٨٥	١٨٨٦
الواردات الصادرات	٥١٦١٩٩	٦٥١٩٥٣	٦٥١٥٧٨	٧٠٨٣٤٦	٦٢٨٠٧٨
الدخان	١٠٧٤٢١	١٠٦١٦٢	١٤٧١٣٠	٢١٢٢٦٧	٣٠٤٤٧٤
المجموع بالجنيه المصرى	٦٢٤٦٢٠	٧٥٨٠٩٥	٧٩٨٧٠٨	٩٢٠٦١٣	٩٣٢٥٥٢

السنة	١٨٨٧	١٨٨٨	١٨٨٩	١٨٩٠	١٨٩١
الواردات الصادرات	٦٤٧٨٩٩	٦٢٢٤٢٣	٥٨٥٤٧١	٦٥١٧٣٦	٨٠٨٧٧٢
الدخان	٢٨٩٠٥٠	٣٣٢٥١٦	٤٤١٤٤٣	٧٢٧٧٨٧	٨٢٨٧٥٧
المجموع بالجنيه المصرى	٩٣٦٩٤٩	٩٥٩٩٣٩	١٠٢٦٩١٤	١٣٧٩٥٢٤	١٦٣٧٥٢٩

المبحث الخامس : استثمار رؤوس الاموال الاجنبية

ويتميز عهد توفيق بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد ويرجع ذلك .

١ — إلى استتباب الأحوال وكثرة الأموال الأجنبية التى يرغب أصحابها فى استثمارها

(١) راجع تقرير يوسف بك النحاس عن الدخان المصرى سنة ١٩٢٦ .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

حتى أن بعضهم رغب فى إقامة المصانع فى القطر المصرى مما دعا اللورد كرومر إلى إعلان سياسة الحكومة التى تناقض هذا الاتجاه وذلك ليقضى على هذا التيار فى مهده[١] .

٢ — احتياج البلاد إلى كثير من الأعمال العامة التى يقتضيها دور التقدم الجديد الذى ابتدأت مصر أن تدخل فيه .

٣ — انعدام روح التوفير بين المصريين وضعف الثقة والائتمان بينهم فكانت الأموال مكدسة فى الخفاء ، بعيدة عن أعين الناس ، ولا تظهر إلا عند النكبات .

٤ — صعوبة الحصول من الأهالى على الأموال اللازمة للمنشئات العامة لأنهم :

أولا : كانوا يعتقدون أن تثمير الأموال فى بعض الأسهم أو السندات ربما يحرمه الدين الاسلامى ، مع أن الدين يبرر شركات التضامن والمحاصة ، وهى تلك الشركات التى تقوم بعمل معين يشترك كل من الشركاء فيه بقسم معين من رأس المال . ويقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال أو بنسبة يتفق عليها[٢] وتقوم هذه الشركات بدون اسم تجارى معروف لدى الجمهور ، ويتجلى تقدمها فى تجارة الأسماك فى القطر المصرى وفى العمليات التى تقوم بها باخرة من البواخر لبيع بضاعة شحنتها وسافرت من أجلها وكذلك فى تسويق البضائع فى القرى والدساكر .

ثانياً : كانوا يخافون من المخاطرة بأموالهم فى المشاريع الجديدة ويجدون أنه من الأصلح استثمارها فى شراء العقار ، إما بطريق التضامن وأما على سبيل الشيوع ، فقد كثرت فى هذا العهد بين المصريين شركات التضامن ، وهذه الشركات هى التى يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار ، ويكون الشركاء متضامنين فى تعهداتهم قبل الغير ، ويتحملون كل مسئولية الشركة ويتمتعون بالأرباح كما يوفون بأموالهم ما نقص من ديون الشركة قبل الغير .

لذلك نرى أن هذا العهد ، بينما ترك المصريين وشأنهم فى أحوال التجارة الأهلية والصناعية المحلية ، فانه عمل على تشجيع تكوين الشركات الأجنبية ؛ وكان المجال فسيحاً أمام تلك الشركات لاستثمار الأموال فى النواحى الأقتصادية المصرية المختلفة التى تحقق المطالب الأجنبية وامتداد النفوذ البريطانى .

---

(١) يقول اللورد كرومر أنه فى الأيام الأخيرة من عهد توفيق تسابق الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم فى القطر المصرى واقترح بعضهم إقامة مصانع القطن فى البلاد ، ولكنه أعلن أن سياسة الحكومة تتلخص أولا فى تصدير القطن إلى أوربا على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١ ٪ وثانياً فى استيراد المنسوجات القطنية من الخارج على أن تدفع ضريبة الواردات وقدرها ٨ ٪ ، وليس فى نية الحكومة أن تعمل على غير هذا أو أن تحمى صناعة القطن المصرى لما فى ذلك من ضرر ومخاطر . راجع سلفا هويت « امتداد نفوذ مصر » صفحه ٣٠٤ .

(٢) راجع أصول القانون التجارى من الجزء الأول صفحة ١٩٢ للدكتور على الزينى .

المبحث السادس : الشركات والمصارف

تداولت رؤوس الأموال الأجنبية فى إنشاء كثير من الشركات والمصارف ، واستغلال الكثير من مرافق البلد التجارية والمالية ، فتكاثرت شركات المساهمة وأخذ بعضها يقوم بعمليات المصارف البحتة ، فاعيد إنشاء بعض البنوك التى كانت تقرض الأمراء والأعيان والحكومة وأصبحت تقوم بعمليات المصارف العادية من إيداع وخصم وقطع وخلافه ، فاعيد تكوين بنك أوف ايجبت وبنك الانجلو اجبسيان ، وكان فى إعادة تنظيم البنك الأخير فى سنة ١٨٨٧ أن أصبح رأس ماله ٠٠٠ ر ٨٠٠ الف جنيه بدلا من ٠٠٠ر١٠٠ر١ مليون جنيهاً . وبانسحاب المساهمين الفرنسيين منه أصبح المصرف بريطانيا محضاً[١] . وكذلك أنشىء بنك الخصم والقطع الايطالى فى سنة ١٨٨٧ Cossa di Sconto é di Risparmio

وقد انشئت الشركات الصناعية والمصرفية والعقارية كما تكونت شركات النقل والمشروعات العامة وتنظمت شركات المنافع الخاصة والعامة .

ومن شركات المواصلات الشركة المساهمة الأمريكية التى تكونت فى سنة ١٨٨١ لتوصل التلفون بين القاهرة والاسكندرية ، وقد تحولت هذه الشركة إلى شركة التلفون الشرقية فى سنة ١٨٨٢ واتسع مجال أعمالها فيما بعد ، فأدخل نظام التلفونات فى بور سعيد والاسماعلية والسويس والزقازيق والمنصورة وطنطا ، وكان مركز هذه الشركة الرئيسى فى لندن ، وفى سنة ١٨٧٥ تحولت هذه الشركة إلى شركة التلفونات المساهمة وأدخلت التلفونات بأسيوط فى سنة ١٨٨٩ وانتظمت مصالحها وأعمالها فيما بعد فى أنحاء القطر المصرى ، ومن الشركات التى توطدت أعمالها فى مصر شركة ترامواى القاهرة وشركة النور وشركة ترامواى الأسكندرية وسكة حديد الدلتا وشركة البواخر النيلية[٢] .

ومن شركات الأراضى ، شركة الأراضى والرهونات بمصر تكونت فى سنة ١٨٨٠ برأس مال قدره ٠٠٠ر٩٠٠ ألف جنيه ، وأنشىء البنك العقارى المصرى فى سنة ١٨٨٠ وأصبح أكبر شركة مساهمة للرهون العقارية . إذ كان رأس ماله مقسما إلى ٠٠٠ر٨٠ ألف سهم ثمن السهم ٥٠٠ قرشاً وقد أصدر من السندات ما لا يقل عن ٠٠٠ر٧٥٠ر٦٣ فرنكا ، بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٣ ، وفى سنة ١٨٨٧ تكونت شركة أبو قير برأس مال بريطانى وذلك لردم بعض أراضى بحيرة أبو قير وإعدادها للزراعة ، وبعد ذلك تعددت الشركات

---

(١) راجع لورناجا S. Lornaga فى كتابه « الصناعة فى مصر » طبعة ١٩١٦ .

(٢) فارن بابازيان فى كتابه « دراسات مالية » .

التى تقوم باستغلال أموالها فى الأراضى مثل شركة أراضى الدلتا وشركة مصر الجديدة وشركة حدائق القبة وشركة أراضى الإسكندرية .

ومن الشركات الصناعية والتجارية شركة المشروعات والأشغال العامة التى قام بتكوينها فى سنة ١٨٨٠ المسيو دى بلونيير الذى كان عضواً فى الإدارة الثنائية ، وقد استمرت هذه الشركة فى عملها حتى سنة ١٨٨٤ حيث اندمجت فى شركة فرنسية أخرى للقيام بالمشروعات العامة الرابحة ، وقامت شركة فرنسية أخرى فى مصر لإدارة معامل السكر ومصانعها تحت اسم شركة السكر ، وقد أعيد تكوين هذه الشركة فى سنة ١٨٩٢ ، كذلك اتسع مجال أعمال شركة مياه مدينة الإسكندرية وشركة الأسمنت وشركة اللوكندات وبدأت بعض الشركات تتجه إلى مشروعات المناجم المصرية[١] .

المبحث السابع : المصارف العقارية والمالية

وقد اتجه النشاط الاقتصادى فى مصر نحو المصارف العقارية والمالية ، فأخذت المصارف العقارية تقوم بالسلفيات بضمان الأراضى الزراعية ، فتكوّن بنك الأراضى المصرى وشركة الرهونات المصرية وأدى الأمر بعد ذلك إلى تكوين البنك الزراعى المصرى ، وكذلك أخذت البنوك الفرنسية تنشىء لها فروعاً فى مصر مثل فرع البنك التجارى المصرى وبنك الخصم والتوفير وبنك الكريدى ليونيه .

وقد عز على جماعة من كبار رجال هذا العصر أن تنعزل الحكومة عن الأمة وأن يعصى عليها تكوين بنك وطنى يعمل على إصلاح حال البلد وتجارتها ، فعقد المرحوم سلطان باشا والمرحوم عمر لطفى وغيرهما اجتماعا دعوا فيه الكبار والأعيان للاشتراك فى تكوين بنك أهلى ، وبعد ما أظهروا فوائد البنوك ومزايا الشركات بدأوا فى تكوين البنك ، ولكن الحركة العرابية أوقفت مشروع هذا البنك الوطنى فلم يتعد المشروع حد إظهار المزايا والفوائد .

وقد ذكر الاستاذ كروتشلى أن المصريين لم يرغبوا فى إنشاء البنوك[٢] والحقيقة تخالف ذلك فان التساهم فى الشركات والتضامن بين الجماعات التجارية كان سائدا فى مصر فى جميع العهود ، ولكن السياسة العامة الاقتصادية فى هذا العهد حوّلت جهود المصريين نحو الزراعة

---

(١) راجع بابازيان فى كتابه « الشركات فى مصر » وقارن كروتشلى فى كتابه « الاستثمارات الأجنبية فى مصر » صفحة ٣٠ حيث يشرح الفوائد التى عادت على مصر من هذه الاستثمارات الأجنبية .

(٢) راجع كروتشلى فى كتابه « استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الشركات المصرية والديون العامة » صفحة ٣٢ . وقارن « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ١٩٨ — ٢٣٧ .

وقللت من أهمية الصناعة والتجارة بين المصريين[١] .

وقد كان من جراء توجيه الأموال المصرية نحو الزراعة أن زادت استثمار الأموال الأجنبية فى الشئون المصرفية والشركات العقارية والمالية فى هذا العهد . فقد أصبحت المنشآت المصرفية تنشىء لها الأفرع فى مصر لأن سعر الفائدة فى مصر كان مرتفعاً بينما كان منخفضاً فى أوربا ، فزاد عدد المصارف الإيطالية واليونانية والفرنسية والبريطانية فى مصر واعتمدت تلك المصارف فى كثير من الاحيان فى أول الأمر على رؤوس الأموال الواردة من الخارج ، ولولا ارتفاع سعر الفائدة فى مصر لما هاجرت الأموال الأجنبية اليها ، ولا ندفع المصرى إلى الموارد الأهلية بطبيعة الحال ، وهذا ما حدث عندما رأى طلعت حرب وأتباعه المخلصون فى إنشاء البنك على دعائم وطنية سليمة[٢] .

ونتفق مع الأستاذ البرت فورت عندما قال أن البنوك فى مصر أصبحت عرضة للتناقضات ، فمن المؤلفين من يقول أنها زادت فى هذا العهد وغيره عن حاجة البلاد الاقتصادية ، ومنهم من يقول أنها لم تف بحاجة البلد الاقتصادية ، والحقيقة أن البنوك الأجنبية فى مصر لم تهتم بالشئون المصرية كاهتمامها بتمويل المشروعات الدولية ، ولذلك فقد كثرت بالنسبة لحاجة التجارة والصناعة الأجنبية بينما مصر افتقرت اليها للمنشآت المحلية ، وهى لا تختلف فى توجيهاتها الحاضرة عن توجيهاتها منذ نشأتها ، وعلى مصالح بلادها تنوعت وتفرعت[٣] . أضف الى ذلك أنها اذا تعددت وكثرت فانها تركزت فى مدينتى مصر والاسكندرية ولم تنتشر فى القرى والدساكر المصرية ، وذلك لأنها نشأت لتجارة الصادرات والواردات ولم تهتم فيما عدا ذلك إلا إذا كانت متخصصة فى الرهون والعقار والديون العامة والخاصة والربا .

وقد كان فى إمكان توفيق باشا أن يرجع إلى النظام المصرفى الذى أراد أن يسير عليه والده ، فقد رغب اسماعيل أن ينشئ بنكا مصرفيا تعتمد عليه مصر فى أوقات العسر وأوقات اليسر على السواء ، وكان اسماعيل يرغب فى القضاء على سلطان الأجانب وأن يحل محل رأس المال الأجنبى الأموال المصرية الصميمة . وكان اسماعيل يعرف أهمية البنوك المركزية كما عرفها رجال السياسية من البريطانيين فى عهد توفيق ولكن الدولية حولت دفة مصر المالية عن القومية الأهلية .

---

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف حيث يفرق بين الربا والأعمال الربوية والفائدة طبقاً للعقائد الإسلامية ، وقارن فون بويرك فى كتابه « رأس المال والفائدة » .

(٣) راجع « مشروع البنك الوطنى » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا ، وقارن الفصل التاسع من هذا الباب وقارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

(٤) قارن البرت فورت فى كتابه « البنوك فى مصر » صفحات ١ — ٣ .

الفصل السابع

أركان الحياة الاقتصادية فى هذا العهد

١ — حالة الزراعة — المحاصيل الزراعية — القطن — الدخان — المحاصيل الأخرى — السكر — الكتان — تربية الماشية — زيادة مساحة الأراضى المزروعة — تنظيم الشئون الزراعية — الملكية الصغيرة ٢ — الحالة الصناعية الصناعات الصغيرة والكبيرة — الصناعات الزراعية — انتقال الصناعات المصرية إلى أيدى الأجانب ٣ — حالة التجارة — الصادرات والواردات ٤ — قناة السويس ٥ — نظام العملة وتعديله فى عصر توفيق .

كانت السياسة العامة فى عهد توفيق باشا هى تعضيد الزراعة وتمويل مشروعات الرى لصالحها، والعمل على تقليل نفقات إنتاج الحاصلات الزراعية ومساعدة الفلاح بالأبحاث ، وذلك لكى يزيد دخله فيعمل جهده على العناية بزيادة المنتجات لتسويقها للخارج ، كذلك دعت العناية بالزراعة إلى إهمال الصناعة ، وذلك طبقاً لمبدأ التخصص داخل دائرة السياسة البريطانية المرنة فى هذا العهد[1] .

المبحث الأول : حالة الزراعة

وجهت الحكومة المصرية أكبر عنايتها للإنتاج الزراعى وقد زاد هذا الإنتاج بتحسين وسائل الرى وبالتوسع فى زراعة القطن وبزيادة مساحة الأراضى المزروعة وبتنظيم الشئون الزراعية وبالنظام المالى الذى عاون هذه السياسة فى جميع نواحيها من إنتاج المحصول حتى تسويقه إلى الخارج .

الرى :

« وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج »
قرآن كريم

عملت الحكومة المصرية تحت الاشراف الإنجليزى[2] على تحويل كثير من الأراضى

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » حيث تظهر أثر السياسة البريطانية فى حالة مصر الزراعية وتبين مزايا النقل المصرى فى تخفيض نفقات الإنتاج وتوزيع المنتجات فى الخارج .

(٢) قامت الحكومة المصرية تحت إشراف السير كولن اسكوت موتكريف والسير وليام هارستن والمستر ويليم واسكوكس ، بأعمال جليلة الفائدة لمصر فى الرى ابتداء من سنة ١٨٨٣ وقد كان أساس =

التى كانت تروى بالحياض إلى أراضى تروى رياً دائماً ، وأهم أعمال الرى التى تمت فى هذا العهد تطهير الترع والرياحات وإصلاح القناطر الخيرية وتدعيم أساسها ، والبدء فى إنشاء بضعة خزانات وحفر المصارف فى الوجه البحرى .

وقد بقى على رجال الرى فى آخر عهد توفيق أن يحلّوا مشكلة حفظ مياه النيل عند فيضانه ، فقد مكنت القناطر الخيرية الحكومة المصرية من استعمال كل ماء النيل عند انخفاضه . ولكن مساحة الأطيان التى تحتاج إلى المياه زادت حتى أصبحت المياه الموجودة لا تكفى لحاجة هذه الأراضى ، وأصبح من الضرورى إما تحويل مياه الفيضان إلى وادى ريان وخزنها هناك ، وهو مشروع « المستر كوب وهيتهوس » الذى كان عظيم التكاليف ، فأوقف العمل به خصوصاً وأن التكاليف قدرت بما لا يقل عن ١٫٥٠٠٫٠٠٠ مليون جنيه . وإما أن يخزن المياه فى وادى النيل وراء أسوان ، وهذا ما كان موضوع بحث الحكومة المصرية فى أواخر عهد توفيق باشا . إذ استقر رأيها على رفع منسوب المياه ، فقد اكتشفت الحكومة أنه بعد أن وضع محمد على باشا الحجر الأساسى للقناطر الخيرية فى سنة ١٨٤٧ وتمّ تشييدها فى ١٤ سنة من بدء العمل فيها ، أنها عاجزة عن مقاومة ضغط المياه ، فقررت إصلاحها ، وتم ذلك فى سنة ١٨٩١ . والغرض من إنشاء القناطر هو رفع منسوب مياه النيل فوق مستوى الرياحات ، وكانت هذه الرحايات موجودة فعلا قبل إنشاء هذه القناطر[1]، فاستفاد المزارعون من رواسب النيل ومن فيضان النيل ومن الاقتصاد فى تشغيل العمال فى الإنتاج الزراعى بدلا من تسخيرهم فى التطهير السنوى . وقد تمكن المزارعون من رى أراضيهم التى لم يسبق ريها صيفياً كما أن بعض الأراضى أصبحت تروى بدون استعمال الآلات الرافعة فتروى « بالراحة » وكانت مساحة الأراضى التى تزرع « صيفياً » قبل سنة ١٨٧٢ لا تزيد عن ربع مليون فدان فبلغت فى سنة ١٨٨٣ ما لا يقل عن ٦٠٠٫٠٠٠ فدان ، ثم ازدادت مرة أخرى حتى بلغت فى أواخر عهد توفيق بعد إصلاح ناحيتى القناطر واستخدامها بما لا يقل عن ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان ثم استمر الرقم فى الزيادة حتى بلغ ١٫٥٢٠٫٠٠٠ فدان بعد أن تم إصلاح ناحيتى القناطر واستخدامها[2]

= أعمالهم هو تحويل رى الحياض إلى رى دائم ، وذلك لمصلحة القطن والحاصلات الزراعية الأخرى ، كذلك قام السكولونيل روس بدراسة مشروع السواقى بأسوان وأسيوط حتى إذا ما انتهى من مأموريته تقدمت الأحوال الزراعية تقدماً كبيراً . قارن محاضرات محمود بك زكى المهندس عن مشروعات السودان .

(١) راجع « مصر والمسألة المصرية » للأستاذ ماكنزى واليس صفحة ٢٤٠ حيث يشرح رى الحياض ويظهر ما دخل على الرى من مشاريع حوّلت أحوال الإنتاج إلى ما يفيد حياة المزارعين والمنتجين ، فبعد أن كان انسياب مياه الفيضان فى الرياحات يؤدى إلى ترك الرواسب التى يأتى بها النهر من منابعه فى قاعها ، وكان من الضرورى التطهير سنوياً ، أصبح ، باصلاح ناحيتى القناطر ، من الممكن الاستغناء عن عمال التطهير المسخرين .

(٢) تنحصر أهمية هذه القناطر فى تعميم نظام الرى المستديم فى مصر الوسطى إذ تنساب مياه =

والبيان الآتى يدل على التقدم الاقتصادى الذى نالته مصر عن طريق مشاريعها الناتجة عن أعمال الرى فى هذا العهد والعهد الذى سبق وتلاه .

السنة	مساحة محصول القطن[1] والأفدنة المنزرعة			المجموع بالأفدنة
	زراعة شتوية	زراعة صيفية	زراعة نيلية	
١٨٧٩	٣ر١٣٩ر٢٢٨	٨١٣ر٠١٢	٨٠٦ر٩٣٨	٤ر٧٦٢ر١٧٨
١٨٩٩	٣ر٩٠٦ر٢٩٩	١ر٧١٢ر٢٧٦	١ر٤١٤ر١٣٦	٧ر٠٣٢ر٧١١
١٩١٣	٣ر٧٢٨ر٧٦١	٢ر٢٠٥ر٩٥٩	١ر٧٧٧ر٦٩٢	٧ر٧١٢ر٤١٢

ومن هـذا يتبين قيمة تعميم نظام الرى الصيفى فى بعض جهات الوجه البحرى نتيجة للسياسة البريطانية فى تشجيع زراعة بعض الحاصلات الصيفية من جراء إصلاح القناطر الخيرية والمشروعات العامة فى الرى والانتفاع بها فى الحاصلات التجارية التى تمس علاقة واردات مصر بصادراتها . وسوف نرى فى العهد التالى كيف بدأ القطن يمثل المكانة الأولى فى زراعة الأراضى المصرية فقل نصيب الشعير مثلا من ٥ر١١ ٪ تقريباً إلى ٥ر٤ ٪ من الأراضى التى كانت منزرعة ، بينما زاد نصيب القطن من ٥ر١١ ٪ تقريباً من الأراضى المنزرعة إلى ٥ر٢٢ ٪ من الأراضى التى زرعت ، مع أن مساحة الأراضى المنزرعة كانت فى زيادة مستمرة تحت نظام الرى الصيفى . وكان هذا يضيء لنا نور السياسة الزراعة التى انبثقت عن المصروفات التى واجهتها مصر فى مشروعات الرى حتى أصبح القطر كله يعنى بزراعة حاصل تجارى واحد كما يدل على ذلك الكشف الآتى[2] فى الاتجاهات الاقتصادية العامة لمصر :

الفترة	متوسط مساحة القطن سنويا بالفدان	متوسط غلة الفدان بالقنطار	متوسط الكمية المصدرة سنويا بالقنطار	متوسط ثمن القنطار بالريال	متوسط قيمة ما صدر من القطن وبذرته سنويا بالجنيه
١٨٧٩ — ١٨٨٢	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٧٧	٢ر٦٠٠ر٠٠٠	١٤ر٣٣	٩ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٨٣ — ١٨٩٢	١ر٠٧٧ر٠٠٠	٣ر٢٩	٣ر٤٥٣ر٠٠٠	١١ر٩٩	٩ر٥٢٩ر٠٠٠

= النهر فى ترعة الابراهيمية ، وتعتبر هذه الترعة بمثابة الشريان فى مديريات مصر الوسطى من أسيوط والمنيا إلى بنى سويف والفيوم وجزء من مديرية الجيزة .

(١) راجع « مصر والمسألة المصرية » للأستاذ د . ماكنزى واليس صفحات ٢٤٠ — ٢٩٥ حيث يقول « وكانت القنوات بعد كل فيضان تمتلىء بطبقات سميكة من الرواسب ، وكان لا بد من تسخير جماعات العمال فى الشتاء ، وهو الفصل الذى يكون فيه الفلاح مشغولا من غيره من الفصول ، لتطهير هذه القنوات » ، وقارن كروتشلى فى كتابه « تقدم مصر الحديثة الاقتصادى » صفحة ١٥٢ وأيضاً حسين بك كامل سليم فى كتابه « عشرون سنة من التقدم الاقتصادى فى مصر » صفحة ٦ .

(٢) راجع « التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث » للأستاذين البراوى وعليش صفحة ١٢٣ حيث يصفان من الوجهة الاقتصادية هـذا العصر والعصر الذى تلاه بعصر التخصص ويستوردان كشفا عن حالة الزراعة المصرية من ١٨٨٤ — ١٩١٤ ، ونعتقد أن سياسة مصر الاقتصادية تعرضت فى هذه الفترة إلى سياسات اقتصادية مختلفة تدل على الاتجاهات القومية الشديدة وسط النفوذ البريطانى الأشد ، فى توجيهات كرومر وغورست وكتشنر ومكماهون والنبى فى عهود اختلفت شخصيات حكامها .

والحق أن من درس الاقتصاد وفنونه ، وعلم بمبادئه وعناصره ، وأراد أن يشرح تاريخ مشروعات الرى وتوجيهاتها، يرى أن رجال الهندسة ومشاريع الرى عنوا كثيراً بالوجهة الفنية ولم يراعوا الوجهة الاجتماعية التى عاشت فيها مصر وفلاحوها ومنتجوها من المصريين[١] ، ولذلك تقدم الفن الإنتاجى ولم تتقدم الحياة الاجتماعية بنفس النسبة التى تقدم بها الإنتاج الزراعى ، فانخفضت أسعار القطن بما يناسب أهل الصناعة فى الخارج . إذ زادت كميات القطن وانخفضت أسعاره ، ولم تقم السياسة الزراعية على تموين صناعة أهلية ، فزاد انخفاض السعر بزيادة الكميات المنتجة من القطن ، وزادت الصادرات ونمت زيادة الواردات من المنسوجات القطنية البريطانية ، وأصبح زيادة المساحة المنزرعة تدر على الفلاح زيادة فى المحصول بل زيادة فى الإيراد الكلى لا عن زيادة فى الأسعار ولا عن زيادة فى غلة الفدان ولكن بالكم فى حدود معينة . فتعميم نظام الرى الصيفى أفاد بعض المصريين من المزارعين ، ولكنه أفاد الوسطاء والصناعة البريطانية فى إنجلترا بنسبة أعم وأكبر[٢] . ولو كانت مصر لها سياسة زراعية عامة فى هذا العهد لعنت بنظام الدورة الزراعية ونهضت بصناعتها الأهلية بل وكان من الممكن العناية بالمصارف بنفس الدرجة التى عنى المهندسون بمشاريع الرى نفسها . فهل أنهك الرى الدائم قوى الأرض والفلاحين مقابل عائد بسيط دون تسميد أو تثمير[٣] ؟

وقد سنت الحكومة المصرية قانون الرى والجسور والترع فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ وذلك إتماماً للفائدة الزراعية والحاصلات الإنتاجية التجارية[٤] كما سنت قانون النخيل الذى يدل على توجيه الحكومة عنايتها بالزراعة والحاصلات الشبه صناعية[٥] .

---

(١) راجع « إنجلترا فى مصر » للورد ملنر حيث يصف المهندسون الإنجليز وأعمالهم فى مشروعات الرى ومراعاتهم للدقة الفنية دون رعاية للشئون الاجتماعية .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » حيث نشرح أثر الصناعات القطنية الأهلية على صيانة الأسعار من الانخفاض ، وقارن « الفلاحة » عدد مارس وابريل سنة ١٩٢٤ صفحة ١٠٥ .

(٣) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » حيث نشرح أثر قانون تناقص الغلة فى الزراعة المصرية وعلاقة ذلك بتمويل المصنوعات القطنية فى مصر .

(٤) قانون الرى يبدأ بتعريف الترع والجسور والمسانى والبرابخ ، واعتبار جميع الترع عمومية الأما كان خاصاً بالفيوم، واعتبار المساقى خصوصية ، وأما المصرف فهو بين هذا وذلك على حسب ظروف المصرف الخاصة ، كذلك يعرف قانون الرى معنى الأعمال الوقية ويحدد اختصاصات مفتشى الرى والباشمهندسين ، وكذلك يفسر حقوق الارتفاق وتوقيف الآلات الرافعة وسد الترع ، ويبين اختصاصات التفتيش واختصاصات مديرى الأقاليم ، ويتبين من هذا القانون كمال العناية بالاصلاح الزراعى وما ترغب الحكومة فى تحقيقه لتوزيع المياه حتى تتحسن أحوال القطن والحاصلات الزراعية الأخرى .

(٥) راجع « الملكية العقارية » تأليف يعقوب باشا أرتين بالإنجليزية صفحة ١٢٢ إذ يقول أن بعد أن تقررت ضريبة النخيل لمدة ست سنوات دون العمل على تعديلها بالزيادة أو النقصان ، أصبحت ضريبة النخيل مفيدة للدخل الحكومى ، وبذلك أصبح من الضرورى تعديل أساس ضريبة النخيل حتى تكون عادلة على الجميع ، فتعدلت الضريبة فى ٢٨ مايو سنة ١٨٨١ وأصبحت ٢ ½ قرشاً على كل شجرة بلح =

لقد كان المصريون يقدرون قيمة طمى النيل حق قدرها ، وجاء العلم مؤيداً هذا التقدير ، إذ أن الأبحاث الجيولوجية دلت على أن مصر صحراء وبحر رسب فوقها طمى النيل فتكونت طبقة الأرض الزراعية التى تعتبر من أخصب بقاع العالم ، ودلت المباحث الكيماوية أن خصوبة الأراضى المصرية يرجع الفضل فيها إلى طمى النيل ، لا من وجهة صفاته الطبيعية فقط ولكن من وجهة تركيبه الكيماوى أيضاً ، فهو من هذه الناحية سماد عظيم القيمة ، والفلاح المصرى بما له من الملاحظات العملية يعترف أن ثروة مصر ترجع إلى النيل ، غير أن رجال الرى من الأجانب جهلوا هذه الحقائق إلى حد ما ، أو قل أنهم تجاهلوها حباً فى تجارتهم لا من الصادرات والواردات بل من حبهم على أن تعتمد الزراعة المصرية على الأسمدة الأجنبية ، فأنكر بعض الأجانب مالطمى النيل من الأهمية فى خصوبة أراضى مصر ، وعملوا بهمة على إنشاء مشروعات الرى بالسودان ، مع أن بعض المفكرين من المصريين يقولون أن مصر سوف تحرم من مياه النيل الحمراء أى من طمى النيل وفيضانه ، وهو العامل الأكبر فى خصوبة الأراضى المصرى[1] .

إن نظرة سطحية بسيطة إلى أراضى الحياض وما تنتجه كل عام من الحاصلات الشتوية الوافرة من غير الاستعانة بسماد ما غير ما يرسب عليها من طمى النيل تكفى لمعرفة فوائد رى الحياض خصوصاً إذا لم يساير الرى الدائم التقدم المناسب لحياة مصر والمصريين . فالحكم بأن طمى النيل غذاء كامل للنبات ومورد للخير لا ينضب ، هو قول سليم التقدير والعواقب . ومن يراجع التاريخ الاقتصادى فى مصر يرى أن طريقة الحياض كانت عامة فى كل أراضى القطر المصرى ، وكانت مصر تنتج من الحاصلات ما يكفى لتموين سكانها ، ولم تدع الحاجة لاستعمال الأسمدة إلا بعد إدخال نظام الرى الصيفى مكان رى الحياض وزراعة أكثر من محصول واحد فى العام ، مما يتطلب مقادير من العناصر الغذائية أكثر من القدر الموجود فى طمى النيل[2] . فالرى الدائم يحتاج إلى دراسات قومية أكثر منها دولية لتحقيق الهدف الأهلى منها .

المحاصيل الزراعية :

أصبح القطن أهم المحاصيل الزراعية وحرمت زراعة الدخان حتى لا ينافس القطن فى استغلال الأرض واستثمار العمل والمال والتنظيم ، واستمر القصب ينمو ويتقدم تارة ويتأخر

= سواء كانت ذكر أو أنثى ، وسواء كانت منتجة أم غير منتجة ، وقد كان عدد النخيل ٣٫٣٨٣٫٢٤٥ نخلة فى سنة ١٨٨٤ راجع أرتين صفحة ٢٦٢ .

(١) راجع محاضرة إبراهيم بك زكى المهندس عن مشروعات السودان .

(٢) يتكون الطمى من الحزئيات التى يقوى ماء النيل على حملها من بين نواتج صخور بلاد الحبشة الواقعة فى منابع النيل الأزرق والعطبرة ، ومن بين ما يعترضها من المواد العضوية ، قارن « الفلاحة » عدد يولية سنة ١٩٢٠ صفحة ١٨ حيث تقول أن هذه الرواسب تأتى من النيل الازرق والعطبرة .

أخرى فى الوجه القبلى ، فأخذ القطن مكانته الأولى وأصبحت الحاصلات الزراعية الأخرى كلها ثانوية مع استبقاء قصب السكر والغلال كحاصلات أولية تحل محل القطن عند تدهور أسعاره ، وقد زادت صادرات القطن زيادة كبيرة خصوصاً عندما انخفضت أسعاره ، وذلك لتقوم الحكمية بتعويض الخسارة الناجمة من انخفاض الأسعار ، ومن هذا يتبين الغرض من عناية الحكومة بالقطن والسكر . كما أن الجدول الآتى يدل على حالة كل من الحاصلين .

السنة	حاصل القطن بالجنيه	معدل الثمن بالجنيه	حاصل القصب بالقنطار	معدل الثمن بالجنيه
١٨٨٢	٢٨٤٦٢٣٧	٣٫٢٠٧	٢٦٦٨٧٣٢٢	٠٫٠٢١
١٨٨٣	٢٢٩٣٥٣٢	٣٫٩٨٩	٢١٨٥٠٦٤٢	٠٫٠١٨
١٨٨٤	٢٨٧١٥٠٠	٢٫٩٨٣	٢٤٧٠١٩٥٣	٠٫٠١٥
١٨٨٥	٣٦٢٩٠٠٠	٢٫٦٩٠	٤٤٦٥٩٤٢٠	٠٫٠١٣
١٨٨٦	٢٨٧٢٤٢٦	٢٫٦٠٦	٣٨٢٥١١٦٠	٠٫٠١٢
١٨٨٧	٢٩٩٦٤٨٥	٢٫٧٣٧	٤٤٦٢٧٢٤٢	٠٫٠١١
١٨٨٨	٢٧٢٢٩٥٤	٢٫٨٢١	٤٢٣٥٥٦٤٧	٠٫٠١٣
١٨٨٩	٣٢٣٧٥٥٨	٢٫٩٦٧	٣٢٩٤٩٢٠٦	٠٫٠١٥
١٨٩٠	٤١٥٩٤٠٥	٢٫٧٠٦	٢٦٨٧٩٦١٢	٠٫٠١٣
١٨٩١	٤٧٦٥٣٤١	٢٫٣٤٦	٤٦٦٨٣٨٣١	٠٫٠١٢
١٨٩٢	٥٢٢٠٥١٠	١٫٩٣٤	٥٥٢٤٨٧٤٢	٠٫٠١٣

القطن : « أكثر ما يُعاب به قطننا هو عدم التجانس » فكتور مصيرى سنة ١٩٠٣

أصبح القطن عماد الثروة الزراعية وعماد الثروة الأهلية كلها ، إذ أن الزراعة هى أهم الحرف المصرية ، وقد ساعد على التوسع فى زراعة القطن اتجاه سياسة الحكومة إلى تشجيعها وذلك أولا بتعميم الرى الدائم وعلى الأخص فى الوجه البحرى حيث تصلح زراعة القطن وتتحسن حالة الشراقى . وثانياً بالقضاء على زراعة الدخان التى كان من الممكن أن تنافس زراعة القطن[1] وثالثاً بتنظيم تجارته والعمل على إنشاء الأنظمة الكفيلة بتقدمه، ورابعاً بمحاربة

(١) راجع « مصر وزراعة الدخان » تأليف الدكتور يوسف نحاس طبعة سنة ١٩٢٦ حيث =

الآفات الزراعية ، ودراسة أحوالها وعقد المؤتمرات المفيدة لذلك .

وكان اتجاه سياسة الحكومة إلى تشجيع القطن يرمى إلى تموين المصانع الانجليزية بحاجتها من الأقطان المصرية ، غير أن اعتماد مصر على هذه الزراعة اعتماداً كلياً ينتج عنه أضراراً عدة ، منها أن صارت البلاد معرضة للأزمات إذا أصاب المحصول آفة زراعية ، أو إذا انخفضت الأسعار لأى سبب من الأسباب ، ومنها عدم ثبات الحالة الإقتصادية طوال السنة ، فشهور جنى القطن تعتبر شهور الرواج بينما الشهور الأخرى تعتبر شهور الكساد . والكشف التالى يدل على أهمية القطن المصرى لانجلترا .

موسم القن من سبتمبر إلى أغسطس	القطن مبين بآلاف القناطير				البذرة بآلاف الأرادب			
	الباقى من الموسم السابق	المحصول	الصادر	المستهلك محليا	الباقى من الموسم السابق	المحصول	الصادر	المستهلك بمصر
١٨٨٥ — ١٨٨٦	٣٨	٢٧٩٢	٢٩٠٥	—	—	٢١٧٦	١٦٦٧	٢١
١٨٨٦ — ١٨٨٧	٤٢	٢٨٧٢	٣٠٢٥	—	٩٢	٢٣٩٥	٢٣٠٧	٢٠
١٨٨٧ — ١٨٨٨	٥٠	٢٩٩٦	٢٩٦٣	—	٦٨	٢٣٤١	٢١٨٢	٢٠
١٨٨٨ — ١٨٨٩	٨٢	٢٧٢٣	٢٧٨٦	—	١٠	٢٢٦٩	٢٠٨٠	٢٥
١٨٨٩ — ١٨٩٠	٢٥	٣٢٣٨	٣١٩٦	—	٢٠	٢٥٣٦	٢٢٠١	٣٠
المتوسط	٤٧	٢٩٢٥	٣١٧٥	—	٣٨	٢٣٦٣	٢١٤٧	٢٣

الدخان :

« فارتقب انهم مرتقبون » سورة الدخان آية ٥٩ .

كانت مصر فى أوائل عهد توفيق وما قبله تزرع الدخان ، وكانت زراعة الدخان زراعة مفيدة لطبقة معينة من المصريين . وكان محصول الدخان جيداً حتى قال المستر جيار ، مدير الجمارك العام فى تقريرة لسنة ١٨٨٦ أن « أمامه لفائف مصنوعة من التبغ المصرى وحده

= يقول أن المستر دوجن الذى كان مستشاراً فنياً بوزارة الزراعة وقف وقفة المعارضة لزراعة الدخان فى العصور الحديثة مكتفياً باثبات أن التبغ لا يمكن زرعه إلا فى جزر القطن ، وأن مساحتها لا تربو على عشرة آلاف فدان ناسيا أن التبغ كان يزرع فى جهات متعددة من الوجهين البحرى والقبلى ويأتى بمحاصل قال عنه الذين شهدوه أنه جيد وقابل للتحسن فى الصنف . صفحة ٣ . وراجع « الفلاحة » عدد مارس سنة ٢٤

تكاد تضارع بجودتها أفخر لفائف التبغ التركى ، ولكن العناية بالقطن دعت إلى منع زراعة الدخان ، خصوصاً وأن الحالة المالية المصرية كانت تقتضى الحصول على ضرائب جمركية كبيرة لايمكن الحصول عليها بدون منع زراعة التبغ فى القطر المصرى [١] ، ووضع ضريبة جمركية على الواودات تعوّض الضريبة الزراعية على الدخان الأهلى ، فالذى حمل الحكومة المصرية فى عهد توفيق باشا على منع زراعة الدخان إذن هو ابتغاؤها زيادة الضرائب ، إذ كانت فى حاجة شديدة إلى سد عجز الميزانية ، وقد بلغت النفقات فى سنة ١٨٩٠ مبلغ ٠٠٠و٢٤٧و١١ مليون جنيه مصرى ، ولم يكن مقدار الإيرادات يتجاوز ٠٠٠ر٨٠٣ر١٠ مليون جنيه مصرى ، والتفكير فى الدخان لزيادة الموارد المالية هو تفكير صحيح لأن الدخان من المواد المقابلة للضرائب ، ولأنه لايدخل فى تركيب مواد أخرى ، وفرض الضريبة عليه لا يضر الصناعات الأخرى وربما كان يفيد المستهلكين للدخان ، إذا كان فى رفع ثمنه مايدعوهم إلى الاستغناء عنه .

وقد عمل توفيق باشا على دراسة الأحوال الزراعية ، وقارن بين زراعة القطن والعناية به ، وزراعة الدخان والإيراد المتحصل منه والتكاليف التى تتحملها الحكومة من جراء زراعته وطرق التهرّب من دفع الضرائب عليه ، فوجد أن الاعتماد على استيراده من الخارج يحسن نوع الدخان ويدعو إلى زيادة إيرادات الجمارك ويقلل من خلسات زراعته ، خصوصاً وأن ما كانت تجبيه الحكومة من الدخان الأهلى كان لايتجاوز ٢٥٠ قرشاً عن الفدان المنزرع دخانا ، وبعد أن زيدت الضريبة إلى ٣٠ جنيهاً عن الفدان ، حرمت الحكومة زراعة المحصول وأنذرت من يقوم بزراعته بغرامة [٢] ، وكان الغرض من ذلك أولا تشجيع زراعة القطن

---

(١) يقول الدكتور نحاس أنه إذا كان فى الماضى قد وجد مبرر لدفع ثمن الدخان عن رضى إذ كان معظم ذلك الثمن يذهب إلى تركيا وهى صاحبة السيادة على البلاد ، وللأمة المصرية بها أواصر كثيرة ، فقد تبدلت الحال بسلخ معظم البلاد التى تنتج التبغ عن تركيا وانضمامها إلى اليونان .

(٢) كانت مصر ، كما يذكر « سلفا هويت » فى كتابه «امتداد نفوذ مصر» وكما يشرح الدكتور النحاس فى تقريره عن الدخان « وكما يدلل المستر جيار فى تقريره لسنة ١٨٩٩ » ، تتمتع برخاء من جهة الموارد المالية حتى سنة ١٨٥٧ وذلك لقلة حاجاتها ، ولذلك كان يزرع الدخان بدون أتاوه ، وعند ما أخذت تتدرج فى المدنية وزادت حاجاتها تحتم البحث عن موارد مالية جديدة ، ففرضت الحكومة فى سنة ١٨٥٧ ضريبة على كل قنطار من الدخان لا تتجاوز القرشين ونصف القرش ورفع الملتزمون هذه الضريبة إلى خمسة قروش صاغ ، وفى سنة ١٨٧٢ فرضت ضريبة على الدخان الأهلى قدرها ٩ ٪ من قيمته بينما كان دخان تركيا يؤدى ضريبة قدرها ٢٠ قرشاً عن كل أقة ، وتحولت هذه الضريبة فأصبحت ٢٠ ٪ فى نفس السنة ، ولكن الحالة لم تلبث أن عادت إلى قاعدتها الأولى فى سنة ١٨٧٣ حيث أصبحت الضريبة على الأقة عشرين قرشاً ثم انخفضت إلى عشرة قروش وخفضت ثانية فى سنة ١٨٧٧ إلى خمسة قروش الأقة ، وفى سنة ١٨٧٨ تظلم مستوردوا الدخان قائلين أن طريقة الضرائب على الدخان الوطنى تضربهم والدخان الوارد ، وفى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ فرضت ضريبة على الدخان والتنباك الواردين من الخارج قدرها ٢٥ قرشاً على الأقة من الأصناف العالية وخمسة قروش عن الأصناف الرخيصة ثم =

والتخصص فيه والعناية بأموره ، ثانياً بتقليل مساحة الأرض المزروعة دخاناً وإحلال القطن محله ، ثالثاً فرض ضرائب عالية على الدخان الوارد من الخارج والاستفادة من هذه الضرائب فى زيادة محصول دخل الحكومة ، وفعلا بعد أن كانت إيرادات الدخان لا تزيد عن ٣ ٪ من الإيرادات العامة إذ كان ما يجمع من الدخان لا يتعدى معدل ٢٥٤٫٠٠٠ ألف جنيه سنويا لمعدل سنوات ١٨٨٠ — ١٨٩٠ فقد أصبحت إيرادات الدخان عند ما ألغى زراعته فى مصر تزيد عن ٩ ٪ من الإيرادات العامة[١] .

وقد كان الضغط السياسى شديداً جداً على حكومة توفيق باشا لمنع زراعة الدخان حتى أصبحت الحكومة قبل إلغاء زراعة الدخان فى تردد شديد ، ويظهر هذا التردد من الحيثيات التى بنت عليها تقدير الضريبة ، فمثلا فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧ عندما أرادت الحكومة رفع الضريبة إلى ثلاثين جنيهاً مصرياً على الفدان وألغت عوائد الدخولية قالت الحكومة « حيث أن الضريبة المفروضة على زراعة الدخان كانت مبنية على تقدير محصول الفدان الواحد من الدخان ١١٦ أقة ، ولكن بالبحث ثبت أن هذا التقدير أقل من نصف متوسط محصول الفدان الحقيقى ، وحيث أن الدخان الأجنبى يدفع عنه ١٢٫٥ قرشاً عن الأقة فقد رأت تغيير الضريبة إلى ٣٠ جنيهاً عن الفدان[٢] ، وكذلك نرى أن الاتفاق الذى عقد

= صدر فى هذه السنة أمر عال بتغيير الأسلوب المتبع ، وقضى بأخذ الضرائب على المساحات التى تزرع دخاناً بدلا من وضع الضريبة طبقاً للوزن أو القيمة وجعلت الضريبة على كل فدان يزرع دخانا تسعة جنيهات مصرية بصفة وقتية وفرضت غرامة على الأراضى المنزرعة بغير إذن مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة ، وفى ١٩ يناير سنة ١٨٨٠ صدر الأمر العالى بتخفيض الضريبة على الفدان إلى ستة جنيهات على أن تلغى عوائد الدخولية ، ولكن الضريبة على الدخان أعيدت فى ٣ يوليه سنة ١٨٨٠ وجعلت خمسة قروش على الأقة ، وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ انخفضت الضريبة على الفدان المنزرع دخانا إلى ٢٥٠ قرشاً مع معارضة صندوق الدين فى ذلك .

أما الدخان الوارد من الخارج فإن مرسوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٤ بإباحة دخول الدخان اليونانى إلى القطر ومرسوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ بشأن الدخان الوارد من تركيا فقد عين فيها رسم قدره خمسة قروش فى الأقة على جميع الأصناف الواردة من تركيا واليونان ، وقد أجبرت الحكومة على التخفيض بسبب الضغط السياسى وبسبب كثرة التهريب ، ولما رأت الحكومة أن أثر الامتيازات عظيم عليها ، عادت فرفعت الضريبة إلى عشرة قروش الكيلو فى ١١ إبريل سنة ١٨٨٥ وذلك على دخان تركيا والولايات المتحدة وإنكلترا واليونان وإيطاليا ، وفى مقابل ذلك قررت الحكومة المصرية فى ١٧ يونيه سنة ١٨٨٥ جعل عوائد الدخولية على الدخان الوطنى ، ثلاثة قروش فى الأقة ورفع الأجانب عريضة فى اكتوبر سنة ١٨٨٧ يطلبون زيادة الضرائب على الدخان الوطنى حتى تتعادل الضرائب على الدخان الأجنبى ومثيله الأهلى ، واقترحوا أن تكون الضريبة خمسين جنيهاً بدلا من ٢٥٠ قرشا .

(١) راجع تقرير « المسيو جيلو » لسنة ١٨٩٩ حيث يذكر أن مصر بعد أن كانت تحصل من أفرادها ضريبة على الدخان لا تزيد عن ٣ ٪ فانها أصبحت تحصل على ضريبة تفوق ٩ ٪ صفحة ٤ .

(٢) وفى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٨ رفعت رسوم الدخان التركى إلى ١١٫١ قرشا فى الكيلو جرام وبقيت الرسوم على سائر الدخان الأجنبى عشرة قروش فى الكيلو جرام ، وفى ٧ يونيه سنة ١٨٨١ =

بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية فى سنة ١٨٨٨ وقبلت فيه الحكومة اليونانية زيادة وسرم الدخان الجمركية إلى ٢٠ قرشاً عن الكيلو كان من جراء الضغط السياسى على الحكومة المصرية إذ قبلت تحديد زراعة الدخان الوطنى فى مصر وجعلت مساحته لا تتجاوز ١٥٠٠ فدان فى السنة بعد أن كانت زراعة الدخان فى مصر بمقتضى النظام الزراعى القديم تربى على ٣٠٠٠ فداناً من ٥٫٣٠٠٫٠٠٠ مليون فدان ، وهى المساحة المنزرعة فى مصر فى هذا العصر ، وقد تلا ذلك منع زراعة الدخان كلية إذ صدر الأمر العالى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ بتحريم زراعة الدخان فى مصر ورفع الأسعار الجمركية على الدخان الوارد من البلدان الأجنبية إلى عشرين قرشاً فى الكيلو[1] ، ولولا سياسة التردد ومراعاة السيادة التركية والحاجة إلى المال لتسديد الديون والفوائد للأجانب ونفوذ الامتيازات ، لكانت خطة الحكومة تخالف ما اتبع من قرارات تحت ضغط تجارى شديد الوطأة ، فقد قضى بتحريم زراعة الدخان لأن الحكومة لم تتمكن من وضع نظام ثابت للدخان تصون فيه مصلحة الخزانة المصرية ومصلحة تجار الواردات ومصلحة الزارعين فى وقت واحد « ويخفف من وجوه مؤاخذتها » ، وقد أصبحت سياسة الحكومة بعد تحريم زراعة الدخان عرضة لانتقاد الفنيين ، إذ أنها أجحفت بمصالح زراعة مهمة ، كما أجحفت بمصالح الذين عملوا على تشجيع الحاصلات الأهلية المختلفة بدلا من الاعتماد على حاصل واحد قد يكون غير مأمون العواقب السياسية والمالية .

وقد قامت تجارب عدة بمصر تحت إشراف أحد المفتشين قبل القضاء على زراعة الدخان بمصر ، فدلت التجارب على نجاح باهر[2] ، إذ كان أدنى ما يمكن أن ينتجه الفدان فى مصر من الدخان هو ٦٨٠ كيلو جراماً فى السنة من الدخان المنزرع زراعة لا تحتاج إلى

= رفعت رسوم الدخان التركى ثانية إلى ١٫١٥ قرشا بينما كانت رسوم الدخان الأجنبى ١٤ قرشا وكان أغلبه يستورد من أمريكا وإنجلترا واليونان وهولاندة وإيطاليا والبرتغال وغيرها ، وقد تظلم مستوردو الدخان طالبين جعل ضريبة الدخان الأهلى ٧٠ جنيها الفدان .

(١) يحتوى قانون ٢٠ يونيه سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان على ثلاث مواد (١) زراعة الدخان والتنباك ممنوعة فى كافة أنحاء القطر (٢) من يزرع دخاناً أو تنبا كا يجازى بغرامة قدرها مائتا جنيه عن كل فدان (٣) ثلاثة أرباع الغرامة الصافية تخصص للأشخاص الذين يرشدون الحكومة عن الدخان المنزرع خفية ، راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف .

(٢) كانت حجة مدير الجمارك هى أن الدخان يجب أن يتحمل نصيبه من الضرائب العامة للقيام بما تحتاجه الحكومة المصرية من إيراد ومصروفات عامة . ولا يخفى أن الفدان بمصر كان ينتج ٤٠٠ كيلو جرام من الدخان قبل زيادة الضريبة فى سنة ١٨٨٧ ، وعندما رفعت الضريبة من ٢٥ إلى ٣٠ جنيه عن الفدان كل سنة عمل المزارعون على زيادة تحسين زراعة الدخان وبدلا من جمع الدخان مرة فى السنة جمعوا ثلاث جمعات فى السنة الواحدة وبذلك بلغ ما ينتجه الفدان ١٥٠٠ كيلو جراما فى السنة ، وكانت أرض الجزيرة خصبة تعود على ملاكها بأجزل الأرباح والفوائد .

الرى . أما الدخان المستكاوى وهو ما يحتاج إلى اصلاحات الرى فإن الناتج منه كان أعلى قيمة وأكثر كمية حيث قدرها المستر جيار بمتوسط أدنى ١٤٠٠ كيلو جراما للفدان ، وعليه فإذا فرضنا أن الفدان ينتج ٥٠٠ كيلو جراما من الدخان البعلى وهو أقل من المتوسط، فإن الضريبة التى تفرض على الفدان بمقدار ٣٠ جنيه فى السنة تجعل ما يخص الكيلو جراما من الدخان المصرى ٦ قروش ؛ وهذا يدل على ما كانت تتحصل عليه الحكومة فعلا من الجمل فيما لو لم يمنع زراعة الدخان ، فما بالنا لو واصلنا زراعته إلى آخر هذا العهد اذ كثر فيه الطلب وزاد الاستهلاك ، كما أنه كان بالقطر المصرى أكثر من ٥٠٠٠ فدانا يمكن أن تزرع دخانا وهذا يكفى نصف الاستهلاك المحلى على معدل أن ما ينتجه الفدان ٥٠٠ كيلو جراما ، فاذا وجهت الحكومة عنايتها لزراعة الدخان لوجدت أنه لم يكن من الممكن نجاح زراعة الدخان فى مصر فحسب بل أيضاً لتصديره ومنافسته للدخان الأجنبى (١) .

واذا كان تردد الحكومة دعا المزارع المصرى إلى الإرتياب وعدم الثقة فى المستقبل ، فإنه كان من المستحيل أن تتقدم زراعة الدخان تقدما مستمراً إلا إذا استقامت الأحوال وعملت الحكومة على تقرير الخطة التى تنويها نحو سياستها الزراعية بوجه عام حتى تضمن لنفسها الموارد التى تعزز ميزانيتها ، فقد سئم المزارع من تردد الحكومة فى سياستها الخاصة بزراعة الدخان ، فبعد أن وضعت ضريبة مقدارها تسعة جنيهات على الفدان أنزلتها

---

(١) زراعة الدخان البعلى فى مصر زراعة عادية تحت نظام مياه النيل العادي ، وينتج الآتى :

الجمعة	عدد الورقات فى كل نبات	وزن الورقات فى كل نبات
الجمعة الأولى	٢٠ — ٢٥	٤٠ — ٥٠ جرام
« الثانية	١٥ — ٢٠	٣٠ — ٤٠ «
« الثالثة	١٠ — ١٥	١٥ — ٢٠ «
المجموع	٤٥ — ٦٠	٨٥ — ١١٠ «
المتوسط	٥٢,٥	٩٧,٥ «

وكان نظام المسافات بين الحبات والنباتات فى الزراعة عادة يقضى أن يكون بالفدان ٨٠٠٠ نبات على الأقل أو ١٦٠٠٠ نبات على الأكثر وبذلك يمكن حصر ما ينتجه الفدان من الدخان فيما يلى :

عدد النباتات فى الفدان		الناتج عن كل نبات	الناتج عن كل فدان	متوسط الناتج
أدنى ٨٠٠٠	أدنى	٧٥ جرام	٦٨٠	٧٨٠
	أقصى	١١٠ «	٨٨٠	
أقصى ١٦٠٠٠	أدنى	٨٥ «	١٣٦٠	١٥٦٠
	أقصى	١١٠ «	١٧٦٠	

إلى ستة جنيهات ثم خفضتها ثانية إلى جنيهين ونصف الجنيه ، ثم لم تلبث أن رفعتها إلى ثلاثين جنيها فهذا التقلب كما يقول يوسف بك النحاس ، كان يستحق الإنتقاد الأليم لولا أن الحكومة وقعت فيه بسبب ما كانت عليه من الإرتباك الشديد ، وأضاف على ذلك « أن نظام الإدارة لم يكن وافياً بحيث تستطيع معه أن تراقب الدخان مراقبة تعود بالنتائج الحسنة » والدخان فى مقدمة المواد المغرية بالتهريب والغش . وهو يتطلب شدة اليقظة . وقد كان التهريب على الحدود ، والغش فى داخل البلاد من العوامل المقلقة دواماً للحكومة وكان ينشأ عنهما خسارة كبيرة للخزانة ، فقد ساعدت الإمتيازات الأجنبية بعض الأجانب على تهريب الحشيش والدخان على السواء ، وكان بعض المصريين يزرعون الدخان خفية مما دعا المستشار المالى أن يقرر هذه الحقيقة فى فبراير سنة ١٨٨٩ واستلزم الأمر إرسال منشور إلى المديرين يلفت نظرهم إلى مراقبة زراعة الدخان وعدم التهاون مع مزارعيه خصوصاً وأن البقاع التى يزرع فيها الدخان لم تكن بجهات من الصعب استكشافها ، وأخيراً كانت الحكومة تعاقب من يرتكب زراعة الدخان خلسة بغرامات فادحة وكثيراً ما ترددت الإدارة فى تطبيقها مما دعا إلى التساهل ، وأدى هذا التساهل إلى جرأة مخالفى القانون . فهل كانت الإدارة المصرية تحت الاشراف الإنجليزى ترغب فى عدم تعضيد زراعة الدخان ؟ هذا ما يمكن التفكير فيه والتنبؤ عن مستقبل الدخان المصرى ؟

ومن بين هذه الحجج نرى الأسباب التى لم تساعد زراعة الدخان على الإيراد المنتظر للحكومة التى كان من حقها أن تضع من الضرائب على الدخان الوارد ما يتراءى لها دون القضاء على زراعة الدخان المصرى بالبلاد[1] ، وكان عليها أن تشدد المراقبة لمنع الغش حتى تقضى على زراعة الدخان خفية بدلا من ترك رجال الإدارة يتقاضون ، بحق أو بغير حق ، عن واجباتهم فى القضاء على زراعة الدخان خفية[2] . ومما دعا نهائياً إلى منع زراعة الدخان

(١) والجدول الآتى يبين تقديرات الميزانية للضرائب التى كانت تؤخذ على المساحة المنزرعة دخانا وللرسوم التى كانت تؤخذ على الدخان الوارد : —

السنة	الضريبة على الفدان بالجنيه	رسوم الدخان الوارد بالجنيه	السنة	الضريبة على الفدان بالجنيه	رسوم الدخان الوارد بالجنيه
١٨٨٠	٢٢٠٠٠	٦١٥٤١	١٨٨٤	٢٥٤٠٠	١٢٤٤١١
١٨٨١	١٥٠٠٠	٩٧١٦٨	١٨٨٥	٢٦٢٠٠	٢١٢٢٦٧
١٨٨٢	٢١٢٦٠	٩١٦٤٣	١٨٨٦	٣٣٠٥١	٣٠٤٤٧٤
١٨٨٣	٣٦٢٥٥	٨٦٦٩٥	١٨٨٧	٣١٠١٥	٢٨٩٠٥٠

(٢) يوسف بك النحاس «مصر وزارعة الدخان صفحة » ١٦ » (وهو تقرير طبع بمطبعة البلاغ =

هو أن الحكومة عيل صبرها فأرادت أن تحصر مقدار الدخان الذى يزرع بطريق الغش فى مساحات واسعة مشتتة كما أشار رياض باشا ، إذ كان ناظراً للمالية فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٠ تمهيداً لمنع زراعته بتاتاً : ومن ذلك قوله « أن هذا المنع لا يضحى شيئاً من مصلحة البلاد لأن إنتاج التبغ أصبح فى السنوات الأخيرة احتكاراً فى أيد قلائل من التجار الكبار » .

والظاهر أن الحكومة المصرية من ناظر ماليتها إلى مديريها إلى مفتشيها رغبوا فى تشجيع القطن والعمل على منع زراعة الدخان فتحقق لهم ذلك فى أواخر عهد توفيق طبقاً لخطة عامة موضوعة .

وبذلك ضاعت على مصر الفوائد الاقتصادية والمالية التى كان يحق لها أن تتمتع بها من جراء زراعة الدخان ، فقد كانت أرض مصر تعطى دخاناً صالحاً للاستهلاك المحلى ، كما كان قابلا للتصدير إلى الخارج إذا ما عنيت بأمره كما عنيت بأمر القطن ، وقد كان المصريون فى نهوض بزراعة الدخان إذ بدأوا يتدربون على أساليب زراعته لكى يتقنوها الاتقان الكفيل بالمنافسة الأجنبية ، وقد كانت الإدارة المصرية بصيرة بالقطن ولذلك لم ترغب فى حماية زراعة الدخان أو تعتنى باستغلال الأراضى المصرية فى تحسين فصيلة الدخان .

وقد تابع الإنجليز التجارب فى زرع القطن ، ولكنهم اعتقدوا أن الجهد والوقت والمال — كل ذلك — عوامل يجدر بذلها فى إنتاج القطن بدلا من ضياعها فى تحسين الدخان وتجويد نوعه .

أننا ننادى بأن الدخان المصرى كان كفيلا بأن يزاحم الدخان التركى والدخان اليونانى فى عهد توفيق ، وأن يباع مع معادلة نوعه لغيره بثمن أدنى أو مماثل[1] خصوصاً وأن أرخص ثمن له كان متوقفاً على حاصل الأرض وكلفة الزراعة وعلى نظام الضرائب وأجور العمال ، وقد كانت غلة الأراضى المصرية الصالحة لزراعة التبغ فى مصر تعطى محصولا أكبر وأكثر من محصول الأراضى المائلة لها فى بلاد التبغ الأخرى ، كما بين المستر جيار فى تقاريره العديدة فى عهد توفيق ، وقد ذكر الدكتور صروف فى مقتطف مارس سنة ١٩١٥ أنه رأى بعض نبات الدخان يبلغ علوه أمتاراً فى عهد توفيق ، وأن غلة الفدان فى مصر يصعب أن تبلغها غلة أرض فى البلاد الأخرى ، وكذلك ذكر جرجس بك حنين أن الفدان

= فى سنة ١٩٢٦) حيث يقول أن نظارة المالية أرسلت منشوراً فى نوفمبر سنة ١٨٨٨ إلى المديرين جاء فيه « أن فريقا من الفروبين فى الوجه القبلى يعدون أرضهم لزرع الدخان ويحاولون إخفاءه بين المزروعات الأخرى للتخلص من الضريبة أو الغرامة ، ولا يسع الحكومة أن تنظر بلا اكتراث إلى هذا العمل المخالف للأوامر وللقوانين ... » .

(١) يذكر الدكتور يوسف نحاس أن متوسط كلفة الدخان العادى الذى يتوقع أن يحل محله الدخان المصرى هو ٢٠ قرشا فى الكيلو جرام ، وهذه الكلفة لم تختلف من أيام حكم توفيق فى زراعة الدخان « راجع مصر وزراعة الدخان » صفحة ٤٢ للدكتور يوسف النحاس بك .

بقرب الكبرى الأعمى كان يعطى ١٢٠٠ أقة أى نحو ١٥٠٠ كيلو غراماً ، وأن كلفة الزراعة كانت قليلة بالنسبة إلى البلاد الأخرى إذ أن الزارع المصرى يستطيع مزاحمة أمثاله بالنظر إلى قلة الأجور وطول أيام العمل .

وقد تبين لنا أن الأراضى الصالحة لزراعة الدخان واقعة بين جزر وأطيان رملية خفيفة التربة قد تتجاوز أربعمائة ألف فدان ، وأنه إذا كان متوسط محصول الفدان ٤٠٠ كيلو بدلا من ٦٨٠ كيلو التى أوردها جيار ، فإن مجموع محصول ٤٠٠ر٠٠٠ فدان يكون ١٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠ كيلو جراماً مما يعود على مصر بالربح الوافر . لهذا نرى أن منع زراعة الدخان فيه ضياع لثروة مصرية وفيرة ، ولا زلنا نقول أن المستقبل خير كفيل بإعادة زراعته وفاء لمصالح مصر والمصريين .

المحاصيل الأخرى :

أما المحاصيل الأخرى التى تركت على حالها بدون تشجيع أو إهمال أو إلغاء ، فكانت القصب والغلال والأرز والكتان والسكر وكانت هذه المحصيل جميعها قليلة الأهمية بالنسبة للمحصول الرئيسى وهو القطن ، ويكفى أن نشير إلى مركز القصب والسكر فى مصانع الدائرة السنية فى أوائل هذا العهد لنظهر حالة المحصول الثانى فى الأهمية بالنسبة للإنتاج الأهلى وأهمية الوجه القبلى فى هذا المحصول الزراعى :

مصانع سكر الدائرة السنية[1]

اسم المصنع	سنة ١٨٨٣		سنة ١٨٨٤		سنة ١٨٨٥		سنة ١٨٨٦	
	بالطن	ثمن التكلفة للطن	بالطن	ثمن التكلفة	بالطن	ثمن التكلفة	بالطن	ثمن التكلفة
المطاعنة	٣٤٩٦	١٨ر٤٢	١٩٨٩٣	٢٣ر١٤	٢١٢١١	٢١ر٥٦	١٥٠٣٢	٢٦ر٩٥
أرمنت	٢٠٥٩٦	٣٣ر٢٦	٣٧٠٩٠	٢١ر٥٧	٢٥٤٩٧	٢٧ر٠٠	٣٧٠٧٣	٢٣ر٣٧
الضبعية	—	—	١٧٠٨٦	٢٩ر٠٠	١٦٩٥٤	١٧ر٠٨	٢٦٧٩٠	١٦ر١٧
الروضة	٤٧٤٢٤	٢٣ر١٤	٧٣٧١٣	١٧ر١٠	٩١٩٦٠	١٧ر١٥	٩٨٩١٣	١٥ر٠٥
أبوقرقاس	٣٦٢٥٠	٣٥ر٠٥	٦٢٥٠٤	٢١ر٥٨	٧٢٣٠٨	١٧ر١٤	٨٧٤٢٢	١٥ر١٠
المنيا	٦٢٨٧٤	٢٠ر٢٢	٦٨٥٣٣	١٨ر٦٥	٨٣٥٤٧	١٦ر٦٠	٧٩٨٨٠	١٥ر٠٥
مطاى	٣١٥٨٨	٣٤ر٨٣	٦٢٩٣١	٢٠ر١٧	٦٣٨٤٣	٢١ر٥٨	٩٩٩٠٢	١٦ر٤٠
مغاغه	١٣٣٦٦	٤٦ر٧٤	٤٨٣٠٩	٢٦ر٥١	٥١٢٨٣	٢٢ر٩٢	٦١٨٢٥	٢٤ر٧١
بيا	٢٧٨١٨	٣٤ر١٤	٦٤٤٩٥	١٩ر٣٢	٨٤٧٢٦	١٦ر٨٥	٧٨٦٦١	١٦ر٨٥
المجموع	٢٤١٢١٢		٤٥٤١٥٥		٥١٤٥٣٢		٥٨٥٥٠٧	
المتوسط		٣١ر٧٩		٢١ر١٢		١٨ر٩١		١٧ر٩٠

(١) راجع « السكر فى مصر » لمؤلفه جان مازويل صفحة ٢٩ ومقالة الفلسكى عن « السكر فى مصر »

وفى سنة ١٨٨٨ كانت هذه المصانع تستهلك الكميات الآتية من القصب :

	بالكيلو		بالكيلو
الضبعية	٣١٫١٦٨٫٥١٥	المنيا	١٠٠٫٥٠٨٫٣٨٥
أرمنت	٣٦٫٢٣٩٫٧٦٠	الروضة	٧٥٫٢٠٩٫٨١٠
مطاى	٨١٫٥٠٦٫١٦٠	بيا	٩٦٫٤٨٤٫٨٣٠
أبو قرقاص	٧٢٫١٢٣٫٣٥٦	مغاغه	١١٠٫٣١٣٫٤٥١
المطاعنة	١٧٫٥٤٢٫١٤٠		

الكتان :

بعد أن أصبح القطن أهم ما تعنى به الحكومة ، وأهمل زرع أغلب الأصناف الزراعية الأخرى ، كان من بين المصريين من يرى أن لا يكون القطن المحصول الأساسى الذى تعتمد عليه ثروة البلاد، خصوصاً وأن ذلك يعرّض مصر إلى خسائر جسيمة : أولا إذا ما أصيبت زراعته بآفات من شأنها أن تؤدى إلى العجز فى الإيراد العام ، ثانيا إذا ما تحول نظام الرى فأجهد الأراضى المصرية بزراعة القطن فوق طاقتها ، ثالثا إذا ما تحولت إنجلترا عن الرغبة فى زراعته . فالضرورة الاقتصادية نفسها تقضى بتنويع المحاصيل الزراعية . ومن الزراعات التى يجب تعميمها فى مصر : الدخان والقرطم والتيل والكتان والفواكه ، وأيضاً الأناناس ، وأن على الحكومة أن تعنى عناية خاصة بالحاصلات الزراعية التى تمد بعض الصناعات بالمواد الضرورية الأولية ، وكان من أهم هذه الحاصلات الكتان ، إذ أن الكتان من أول الصناعات المصرية . فغزله ونسجه وحياكته يشغل أكثر من نصف أهالى أسيوط والفيوم وبنى سويف والجيزة وروضة البحرين ، إذ كان يزرع منه ٥٧٣٩٧ فداناً يبلغ حاصلها ٢٨٦٩٨٥ قنطاراً ، فأهمل الكتان وأصبح لا يزرع منه إلا ما يقرب من ٤١٢٨ فداناً يبلغ حاصلها ٢٠٦٤٠ قنطاراً ، وكان ذلك داعياً لمل تعميم الكساد فى حياكته[1] بل وفى جميع أدوار صناعته .

وفوائد الكتان فى الدورة الزراعية وفى اطعام المواشى عديدة وجزيلة ، فتظليل الأرض حتى لا تتكون لها قشرة جامدة من الفوائد المشاهدة ، ويذكر عصام الدين حفنى ناصف فى

(١) راجع ماكوين « مصر كما هى » صفحة ١٦٧ و « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف .

كتابه « زراعة الكتان » أن بعض نساجي الألمان يقولون أنه من الممكن جعل ألياف الكتان تماثل ألياف القطن لدرجة كبيرة ، بحيث يقوم مقامه فى الظروف غير العادية[١] . فزراعة الكتان من الممكن الاعتماد عليها ، وقد أهملت فى عهد توفيق ، فأصبحت لا تغنى ولا تثمر من جوع ، مع أن الجو والأرض فى مصر يلائمان زراعته ، إذ أن بمصر أراضى من جميع الأنواع ، ومنها ما يوافق زراعة هذا المحصول إذ بها من الرطوبة ما يدعم حالة زراعته ، وأن حرارة جو مصر تساعد على تجفيف السيقان فى الأرض البور ، وأن رخص أجور العمال ووجود المستنقعات الصالحة للتعطين بدون حفر أمكنة خاصة — كل ذلك يساعد على نمو الكتان وتشجيع زراعته بطريقة اقتصادية ، ويمهد الطريق لتشغيل نفس الفلاحين المشتغلين بالزراعة فى العمليات المترتبة على إنتاجه ، فالكتان كان من الزراعات القليلة التكاليف التى كان يمكن لمصر أن تستثمرها صناعياً وتجارياً[٢] .

تربية الماشية :

ودعت العناية بالقطن إلى إهمال تربية المواشى والأغنام ، فأصبح ما كانت تستفيده مصر من أصواف الأغنام وجلود الماشية قليلا ، وبعد أن كانت صناعة الصوف من غزل ونسج متمشية مع الطلب المحلى أهملت لعدم العناية بمواردها الأساسية ، وساءت بذلك حال الأهالى الذين كانوا يتعيشون من صناعة الرعى فى الجهات التى يكثر فيها الكلأ وبالأخص فى الأقاليم القبلية والوسطى ، كما أحس أهالى سمنود والمحلة الكبرى بما فقدوه من إهمال صناعة كانوا يعتمدون عليها فى اكتساب أقواتهم .

زيادة مساحة الأراضى المزروعة :

كان من أثر زيادة مشروعات الرى[٣] إن أمكن توصيل المياه إلى بعض الأراضى الغير مزروعة فأدخلت فى عداد المساحة المزروعة التى بلغت فى أوائل عهد توفيق باشا سنة (١٨٨٠) ٤٫٧١٤٫٤٠٦ فدان[٤] واضطردت فى الزيادة من هذا العهد ، فوصلت ٤٫٩٠٠٫٠٠٠ فدان

(١) راجع « القطن والرى الدائم لمناسبة مؤتمر القطن الدولى الثامن عشر » مقالة فى الاهرام بتاريخ ٦١ — ٢ — ٣٨ للدكتور عبد السلام مأمون .

(٢) راجع « زراعة الكتان » تأليف عصام الدين حفنى ناصف « صفحات ٧، ٢٩، ٦٧، ٧٤ .

(٣) راجع كوافن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٢٢٣ حيث يصف اصلاحات الرى فى هذا العهد وما قامت به القناطر الخيرية من فوائد .

(٤) راجع « كتاب مالية مصر للأمير عمر طوسون صفحة ٣٢٨ إذ يذكر أن إحصاء الحكومة سنة ١٨٨١ يحدد المساحة المزروعة بهذا الرقم ، هذا بخلاف الأرض غير المزروعة والقابلة للزراعة فى المستقبل صفحة ٣٣٦ من نفس المرجع .

فى سنة ١٨٨٦ حتى بلغت ٥٫١٦٠٫٠٠٠ فداناً فى أواخر هذا العهد[١] ، وأصبح من هذه المساحة ٤٦٠٫٠٠٠ ألف فدان تروى رياً دائماً فى الوجه القبلى ، بينما كان بالوجه البحرى[٢] ٢٫٧٤٠٫٠٠٠ فدان تتبع نظام الرى الدائم ، ويذكر سلفا هويت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » أن الإنتاج الزراعى فى الوجه القبلى كان يقدر بمبلغ ١٢٫٢١٥٫٠٠٠ جنيه أى أن دخل الفدان بمصر القبلية كان لا يقل عن ٥٫٥ جنيه بينما كان الإنتاج الزراعى فى الوجه البحرى لا يقل عن ٢٠ مليوناً من الجنيهات المصرية أى أن دخل الفدان لا يقل عن ٧٫٥ جنيهات . وترجع أسباب زيادة إيراد الوجه البحرى إلى نظام تعميم الرى فى معظم فصول السنة .

وقد عمل الإنجليز على زيادة الأراضى المزروعة وذلك لكى يتسع مجال زراعة القطن دون إهمال زراعة الحاصلات الضرورية للاستهلاك الاهلى من أرز وقمح وشعير وأذرة وقصب وكتان وخلافه ، ولا يخفى أن الحاصلات الشتوية تقوم باشباع حاجات الأهالى بينما الحاصلات الصيفية كثيراً ما يكون الغرض منها تجاريا ودولياً[٣] .

وطبقاً للأصول الدينية رضخت ملكية تلك المساحات لزيادة عدد الورثة حيث أن شريعة التوريث فى مصر تنص على تقسيم الاراضى بين الورثة : نصيب الذكر مثل حظ الأنثيين .

ومن الاحصائية الآتية يتبين توزيع مساحات الاراضى المزروعة بالقطر .

الأفدنة	عدد المزارعين	الوحدة الملكية
١٫١١٣٫٠٠٠	٧٦١٫٣٠٠	يملكون ٥ أفدنة فأقل
٥٦٠٫١٠٠	٨٠٫١٠٠	« من ٥ إلى ١٠ أفدنة
٥٥٠٫٠٠٠	٣٩٫٧١٠	« من ١٠ إلى ٢٠ فدان
٣٠١٫٣٠٠	١٢٫٣٦٠	« من ٢٠ إلى ٣٠ فدان
٣٤٤٫٧٠٠	٨٫٩٠٠	« من ٣٠ إلى ٥٠ فدان
٢٫٢٤٣٫٥٠٠	١١٫٩٠٠	« فوق ٥٠ فدان

(١) بلغت الأراضى المزروعة فى سنة ١٨٩٦ ٥٫٣٢٧٫٠٠٠ فدان راجع كولفن صفحة ٢٢٣ .

(٢) سلفا هويت « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٢٠ ، ويقول الدكتور مأمون عبد السلام أن الرى الدائم يقصد به أن يكون ماء النيل فى متناول الفلاح كل أوقات السنة فى جميع أنحاء القطر .

(٣) سلفا هويت صفحة ٢١ حيث يدون الحالات الصيفية ويظهر مالها من أثر فى الصادرات والواردات ، وأهم هذه الحاصلات القطن والسكر والأرز والخضروات والفاكهة أما الحاصلات الشتوية فهى القمح والفول والشعير والخضروات والبرسيم قارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

تنظيم الشئون الزراعية :

يقوم بزراعة الأراضى المزارعون المصريون ، ومنهم ٨٥٪ يمتلكون من ٥ أفدنة فما دون ذلك ، فالملكيات فى مصر صغيرة ولا بد أن تستمر فى الصغر ان لم تتدخل الحكومة وتضع حداً أدنى لوحدة الملكية حتى تصبح الملكية المصرية مطابقة للوحدة الاقتصادية التى تعود على الأمة بأوفر انتاج وأقل تضحية ولنا من تشريعات الهند ما يحقق هذا الاتجاه .

الملكية الصغيرة :

وللملكية الصغيرة مزايا ، إذ أنها نظام عادل لتوزيع الثروة على أكبر عدد من الناس ، كما أن زراعة صغار الملاك لأراضيهم تدعوهم للعناية بها والمحافظة على خصوبتها ، الا أنه نشاء عن صغر الملكية فى مصر أولاً ارتباك حالة المزارعين المالية إذ يكفى أنه يصيب المحصول آفة زراعية أو تهبط أسعاره حتى يضطر المزارع للاستدانة ، لأن دخله المحدود يكاد لا يكفى مطالبه القليلة ، والفلاح الصغير حين يستدين يلجأ إلى المرابين ، لأن البنوك لا تقرض صغار الملاك لكثرة تكاليف مثل هذه القروض ، ثانياً تأخر الفن الزراعى ، وذلك (١) لعدم زراعة المحاصيل التى تتميز بكثرة النفقات مثل الخضروات والفواكه (٢) وعدم استعمال الآلات الحديثة (٣) وإهمال قيام الصناعات الزراعية كصناعة مستخرجات الألبان وغيرها .

وكان من نتيجة ارتباك حالة المزارعين أن رهنت أراض كثيرة ونزعت بعض الملكيات[1] من أربابها لعجزهم عن تسديد ديونهم للمرابين ، وزاد فى ارتباك حالة المزارعين تسهيل المرابين للأقراض مما دعا إلى أسراف بعضهم فى طلب المال[2] .

أما من حيث الفن الزراعى فقد رأت الحكومة أن تقدم للفلاح من المساعدات مايتمشى مع حالته الراهنة ، وكانت تشرف على حال المزارعين نظارة الزراعة وأقسامها المختلفة مع أن هذه النظارة كانت تسير وفق أساليب قديمة فى إدارة دفة الزراعة .

المبحث الثانى : الحالة الصناعية

قضت السياسة الاقتصادية العامة فى أواخر عهد اسماعيل وطيلة عهد توفيق على الصناعة

---

(١) راجع « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك الأمة » لطلعت حرب صفحة ٦٠ .

(٢) عالج اللورد دوفرن هذه المشكلة عندما تخوف من تحويل ملكية الأراضى الزراعية من الأهالى إلى الأجانب ، فطلب من الحكومة مديد المساعدة إلى المزارعين لتخفيض معدل الفائدة وعلى إنشاء بنوك زراعية فى جميع المديريات وباستخدام البنك الزراعى لملافاة الربا الفاحش .

الأهلية . وكان فى تشجيع الواردات الأجنبية القضاء أيضاً على الصناعة المصرية الحديثة فى مهدها . وبينما كانت الصناعة فى أوربا تتقدم بخطى واسعة كانت الصناعة المصرية تتأخر باستمرار ، وأصبح المصريون يعتقدون — بناء على ما وصلت إليه الحالة الصناعية من التأخر — ان البلاد لا يمكنها أن تعتمد على مورد آخر من موارد الثروة غير الزراعة ، وأنه من الاصلح اهمال الصناعة اهمالا تاما ، ومع أن رياض باشا بمعاونة الخديوى أراد أن يسترجع للقطر المصرى صناعته وفنونه وينهض بالبلاد بعض النهوض الصناعى فحرر الصناعات من الضرائب العديدة وسوّى بين جميع الصناع حتى يقوى ويسمو الفنيون منهم ، وفتح باب التقدم أمامهم فى كل ركن من أركان الحياة الاقتصادية فلم تجد هذه المحاولات شيئا . ويرجع ذلك إلى أسباب كانت قد تأصلت فى مصر وأهمها :[1] .

١ — كثرة الواردات الأوربية التى قضت على كثير من الصناعات المصرية .

٢ — نزوع أهالى البلاد وفى مقدمتهم ربات البيوت الثرية إلى اقتباس الذوق الاوربى واستعمال الواردات الاجنبية[2] فى ملبسهم ومسكنهم ومأكلهم وجميع نواحى ترفهم .

٣ — إهمال الحكومة أمر الصناعة وعدم تشجيعها أو حمايتها الحماية الحديثة الكافية .

٤ — تحول نظام الطوائف والحرف عن فنونه وعلومه ومسايرته لظروف البلاد المضطربة فى الناحية الصناعية ، فتدهور الفن الصناعى كما قلت درجة تعليم المصريين تعليما صناعيا .

وقد تأخرت الصناعة فى مصر تأخراً كبيرا دعا اللورد كرومر[3] ان يقول « من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ خمسة عشرة سنة يجد بونا شاسعاً وفرقا مدهشاً ، فالشوارع التى كانت مكتظة بحوانيت أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وحباكين وصباغين وصانعى أحذية وصائغين وسمكرية وصانعى القرب والغرابيل والسروج والاقفال والمفاتيح الخ ، قد أصبحت الآن مزدحمة بما قام على أنقاض هذه المحال من المقاهى والحوانيت الغاصة بالبضائع الاوربية »[4] ، والحق أن الاجانب بدأوا يحولون مصر من أسسها الصناعية والزراعية والتجارية الاهلية إلى النواحى الخارجية التى كانت لاتفيد سواهم

---

(١) لم يرغب توفيق باشا الاعتماد على القطن وحده إذ أن أسعار القطن لا تتوقف على المعروض والمطلوب منه فى مصر بل أن ثمن القطن المصرى يتوقف على أسعار القطن الأمريكى .

(٢) راجع اللورد كرومر « مصر الحديثة » وأيضا « لمحة عامة إلى مصر » تأليف كلوت بك .

(٣) راجع تقرير اللورد كرومر عن حالة مصر السياسية والمالية .

(٤) قارن كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » صفحة ١٩٤ — ١٩٨ حيث نذكر أنه بالرغم من القروض العديدة الخارجية والداخلية كان مركز مصر المالى ظاهرياً ضعيفا ولكنه فى الحقيقة كان متينا بالنسبة للموارد المصرية المنتجة التى لم تستغل بعد ، لا فى الصناعة الأهلية ولا فى التجارة القومية فحسب بل فى التعدين والمحاصيل المستحدثة .

فأصبح فى مصر توجيه اقتصادى أجنبى بينما أصبح التوجيه القومى له المكانة الثانية حتى سمى أغلب المؤرخين عهد توفيق بعهد الاحتلال ، وما هو باحتلال لان القواعد المصرية كانت سليمة كما أن النهضة الفكرية نمت بنمو الوعى الاهلى فى طبقات الامة المصرية .

وقد أصبحت سياسة الحكومة المصرية تحت الإشراف البريطانى تتلخص من حيث الصناعة فى الآتى :

أولا : لما كانت البلاد فى احتياج إلى كثير من الاعمال العامة التى يقتضيها دور التقدم الجديد الذى ابتدأت مصر أن تدخل فيه فالواجب أن تستورد مصر ما تريد من انجلترا من الادوات والآلات اللازمة لذلك .

ثانياً : لما كانت روح الادخار والتوفير بين المصريين ضعيفه ، كما أن الثقة والاعتماد على ضعف كبير ، فالواجب انشاء المؤسسات المالية الاجنبية التى تساعد المصريين على نهضتهم وتعويدهم على الصالح من الاعمال .

ثالثاً : العمل على تصدير القطن إلى أوربا على أن تدفع أوربا ثمن القطن بواردات صناعية تأتى إلى مصر إما من انجلترا أو عن طريقها على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١٪ وتدفع المنسوجات القطنية وغيرها المستوردة من الخارج ضريبة قدرها ٨٪[١] .

بهذا أهملت السياسة الحكومية المصرية شئون الصناعة فى مصر ، وساعدتها الحكومة البريطانية فى ذلك بأن شجعت انشاء كثير من الشركات الأجنبية والمصارف الدولية بل وأعادت تنظيم بعض الشركات القائمة فى مصر على أسس بريطانية بحتة[٢] .

وقد قدر الاجانب الوحدة المثلى الصناعية فى مصر حق التقدير ، وهى تلك الوحدة التى تتصرف فى أكبر كمية من السلع بأقل تكلفة فى الإنتاج المناسب للسوق المعين ، وكان للأجانب من الاحتكار الكامل فى الصناعة التى يقومون بادارتها خير شفيع للنجاح[٣] أضف إلى هذا أن توفيق أهمل تشجيع المنظم المصرى فأصبح عرضة للخسارة وسط تجارب المنظمين الاجانب[٤] والمثقفين من المتمصرين .

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحة ٢٠٣ — ٢٠٤ .

(٢) راجع « البنوك فى مصر » تأليف البرت فورت بالفرنسية صفحات ٣ — ٤ وبعدها ، وقارن سلفاهوبت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٣٠٤ .

(٣) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » صفحة ٢٠٦ وهامشها ، وصفحات ٢٠٧ — ٢١٠ و٦٢٢ و٦٦٧ — ٦٦٨ من نفس المرجع .

(٤) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد توفيق » صفحات ٢١٧ حيث نشرح أثر سعر الفائدة على الإنتاج الصناعى فى عهد توفيق وصفحة ٢٢٠ — ٢٢٤ حيث نشرح التخصص ومركز المنظم وصفحات ٢٢٥ — ٢٢٦ حيث نوازن بين التوجيه القومى والتوجيه الدولى فى عهد توفيق .

الصناعات الصغيرة والكبيرة :

كانت الصناعات فى هذا الوقت منقسمة إلى قسمين : —

أولا : الصناعات الصغيرة وهى بقية الصناعات المصرية القديمة ويقوم بها صناع يعملون بمفردهم أو بمساعدة عمال قلائل ويستعملون الأساليب والآلات القديمة ، ومن هذه الصناعات النساجة والحدادة وصناعة البناء والنجارة وأشغال الخشب والصباغة والصناعات الكيماوية مثل صناعة الشمع والزيوت والصابون ، وكانت الصناعات الصغيرة لها المقام الأول فى مصر ، لأنها كانت تضم أغلب صناع مصر ، ولأنها كانت منتشرة فى جميع أنحاء القطر مع أن قليلا من الصناعات تأصلت فى بعض جهات القطر ، فمثلا أصبحت القاهرة مركزاً هاماً لطائفة النحاسين والعقادين كما أن دمياط تخصصت فى صناعة الحرير نسجاً وغزلا ، كما نمت فيها صناعة النجارة والجلود والمراكب ، واصبحت أسيوط مهداً مهما للنساجة والتطعيم وصناعة الشيلان وتركزت صناعة الفخار بقنا .

ثانياً : الصناعات الكبيرة وهى الصناعات التى تأسست طبقاً للأنظمة الصناعية الحديثة ، وكل المصانع الكبيرة أنشئت برؤوس أموال أجنبية وذلك لعدم إقبال المصريين على استثمار أموالهم فى الصناعة ، وقيام شركات المساهمة الأجنبية بهذه المنشآت ، وكان أهم المصانع الكبيرة مصانع شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية وشركة السكر وشركة الأسمنت وشركات الطوب والكحول والصابون والمطاحن .

وبينما كانت الصناعات المصرية تتميز بالإنفراد والعزلة والتأخر[1] واستعمال الوسائل القديمة والاعتماد على الذكاء الفطرى ، كانت الصناعات الأجنبية قد توطد مركزها على أساس الاستغلال الفنى باستعمال الآلات والأدوات الحديثة ، والعناية بالشروط الصحية والنظام والدقة فى مراعاة تكاليف ما تنتجه حتى تعرف أرباحها من خسائرها فى كل جهة من وجوه التكاليف والصرف .

لذلك كانت الصناعة المصرية جامدة قاصرة عاجزة عن در المنافع والفوائد ، بينما أصبحت المصنوعات الأجنبية تنافسها عن جدارة وعلم ودراية . فأصبح المصرى وإن كان لا يقدم على المخاطرة باستثمار أمواله فى المشروعات الصناعية ، عرضة لتغلب الأجنبى عليه خصوصاً وأن

---

(١) كل ما كان يهتم به صاحب المصنع المصرى هو مكان رخيص الأجرة فلا يراعى فيه كفاية الضوء ولا الهواء ولا النظافة ولا الترتيب والنظام ، وكانت أساليب العمل عتيقة فلا إصلاح ولا إحداث ، وكثيراً ما كان صاحب المصنع هو الموزع لمنتجاته الصناعية .

الحكومة ساعدت على أهمال الصناعة الأهلية وتركتها فى مهب الأعاصير فى ميادين المنافسة الخارجية فذهبت أدراج الرياح[١] . وقد ساعد على هذا الفشل طريقة توزيع الثروة الأهلية بين طبقات الأمة ، إذ أن هذا التوزيع له تأثير ظاهر فى توجيه رؤوس الأموال إلى الزراعة أو إلى الصناعة ، فقد انتقلت الثروة إلى طبقة الزراع وانعدمت لدى التجار والصناع وبذلك تضاعفت العناية بالزراعة وتم أهمال الصناعة والقائمين بأمرها وتقدمت الواردات الصناعية من انجلترا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا وأيطاليا وغيرها من الدول[٢] .

الصناعات الزراعية :

أهملت الصناعات الزراعية أهمالا تاماً وكان لأهمالها إنحطاط فى الحاصلات الزراعية نفسها ، حيث انفصلت الصناعة عن الزراعة ، فتأثرت كل منهما بفقدان الأخرى . وقد تميز عهد توفيق بهذه الظاهرة فى الكتان والقنب والنيلة إلى غير ذلك من الحاصلات التى تعد من المواد الأولية للصناعة ، وبدلا من تنوع مايزرع فى القطر حققت السياسة الحكومية الاعتماد على القطن لا للصناعة وإنما للتجارة والتصدير للخارج وبالأخص انجلترا ، وكان من نتيجة إهمال الصناعة أن تأخرت الصناعات الزراعية وأصبحت فى حال يرثى لها من الانحطاط وفقدان التوازن الاقتصادى . وأصبح الانتفاع بالمنتجات الزراعية محدوداً قاصراً على فئة قليلة من السكان[٣] .

انتقال الصناعات المصرية إلى أيدى الأجانب :

كان من نتيجة تدهور الصناعة الوطنية وانخفاض مستوى معيشة الصناع المصريين ، فى أواخر حكم توفيق باشا ، أن وجد الأجانب الفرصة سانحة لانتقال إدارة الصناعة إلى أيديهم ، فأرادوا الاستفادة من الظروف الصناعية المحلية من جهتين ، إحداها التأمين على مستقبلهم بالقضاء على الصانع الوطنى قضاء تاما ، والأخرى بتشغيل بعض الوطنيين لاستغلال الصناعات الصغيرة على نظام يكفل تقدمها ، فنالت صناعة الصابون وصناعة الورق وصناعة الأحذية وصناعة الدباغة وصناعة القمصان والمطاحن عناية تبشر بنتيجة مجدية ، إذ أن الصناعات الصغيرة أساس الصناعة فى مصر ، ويتوقف درجة تقدمها على اندماج عوامل الانتاج وتنظيم هذه العوامل بما يناسب ظروفها . ويتوقف تحول الصناعة الصغيرة إلى صناعات كبيرة على

---

(١) راجع الدكتور حسين على الرفاعى « الصناعة فى مصر » صفحة ٦٨ .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد توفيق » للمؤلف صفحة ١٩٩ و ٢٩٣ — ٢٠٧

(٣) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف حيث نشرح وسائل تقدم الصناعات الزراعية فى مصر وأسباب نهوضها من الوجة القومية .

ماتناله عوامل الانتاج من تنظيم وتقدير ، وكان لمعرفة الأجانب بأحوال السلع وصناعتها فى الخارج ماضمن حسن تقدمها فى مصر ، وكانت الحكومة المصرية ترعى مصالح الأجانب بقدر مالهم من نفوذ وسلطة ، لذلك كانت الصناعات التى أدارتها الأجانب أنسب للتقدم فى حكم توفيق من الصناعات الأهلية البحتة .

أما الصناعات الأهلية التى كان يقوم بها الأهالى فى مصر ، فقد تعرضت لصعوبات كبيرة إذ كانت من الصناعات التي تنافسها الواردات الأجنبية ، فصناعة غزل الصوف[1] ونسجه لاقت أشد الصعوبات ، وبعد أن كانت الحياكة صناعة[2] أهلية ناجحة أصابها الكساد والبوار وأخذ الناس يفضلون البضاعة الأجنبية عن المصرية ، ودب فى الروح الصناعية دبيب الخمول وتفككت وحدة الجماعات التعاونية الناشئة[3] واعتمدت مصر على الأقمشة الأجنبية اعتماداً كاد يكون كليا ، وقضى على روح النشاط الصناعى كما قضى على الانتفاع بالفضلات التى كانت تتخلف عن المنتجات الصناعية الأهلية .

وكان اللورد كرومر بعيد النظر فى خطوات تحوّل مصر الاقتصادى فقال « أن الاصلاح بين أقوام لايزالون على الفطرة كما فى مصر قلما يجدى إذا لم نتبصر فى مستقبله وما يعود منه على أحوال الناس ومعايشهم ، فقد زالت الصناعات البسيطة وقامت على أنقاضها الصناعات التى تستعين بالأدوات والآلات « فقضى نظام الصناعات الكبيرة على كثير من الصناعات الأهلية ، وكان أهم تلك الصناعات مشروع توصيل المنازل والمدن بالأنابيب المائية ، فقد قضى هذا المشروع على صناعات وطنية عدة منها صناعة « القرب » التى كان يقوم باستغلالها

---

(١) كان أهل مصر على تمام العناية بتربية المواشى حتى تخصص فريق منهم بالرعى فى مديريتى الدقهلية والغربية وفى نواحى الوادى وبرية صان الحجر وحول حدود مديرية البحيرة وبالقرب من البراس . ولكن عندما زادت العناية بالقطن ووجهت الحكومة رعايتها لزراعة الأرز تلاشت العناية بالرعى شيئاً فشيئاً فاندثرت تربية الأغنام والصناعات التى تعتمد عليها ، وبعد أن كانت مصر تصدر ١٢٠,٠٠٠ جلداً سنوياً وأكثر من ١٥٠,٠٠٠ رطلا من السمن ومقداراً كبيراً من الجبن ، أصبحت هذه الصادرات فى خبر كان ، حيث تعرضت الماشية للجوع فالنحول فالاهمال فالخسارة .

(٢) كان أهالى الأقاليم القبلية والوسطى وسكان سمنود والمحلة الكبرى يشتغلون بالصناعة ، وكان عدد أنوال الحياكة لا يقل عن ٣٤٠٠٠ نولا منها ٤,٠٠٠ لأقمشة الصوف و ٦,٠٥٠ نولا لأقمشة القطن وبافيها لأقمشة الكتان ، وكان كل نول يستلزم على وجه التقريب اثنى عشر عاملا منها اثنان لنفس الحياكة وعشرة من أطفال ونساء للغزل ، وكان عدد العمال الذين يشتغلون فى هذه الصناعات لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ عاملا .

(٣) تعرضت صناعة الصوف إلى الاضمحلال عندما قلت العناية بتربية الأغنام وتركزت فى زراعة القطن ، كذلك أهملت صناعة السمسم وبذر الكتان والباخم والحلبس بعد اهمال زراعة السمسم والكتان خصوصاً وأن زيوتها كانت كثيرة الفائدة للمصريين فى الانارة والطعام ، وأخيراً أهملت صناعة ملح النشادر وأغلقت الستة عشرة معملا التى كانت رائجة قبل عهد توفيق .

فئة معينة من الأهالى ، كذلك كان لتقدم صناعة المطاحن ماقضى على صناعة « المناخل » وقضى قانون بيع الحبوب وزنا لا كيلا على صناعة المكاييل الخشبية كما قضى على العمال الذين كانوا يشتغلون بالكيالة وكان عددهم لايقل عن عشرة آلاف فى سنة ١٨٨٠ ، وكذلك عندما تحول رصف الأراضى بالخشب بدلا من البلاط قضى على حرفة التبليط الوطنية ، ومن هذا يتبين اتجاه السياسة فى تحويل الحياة الصناعية المصرية إلى حياة زراعية بالمعنى الصحيح حتى قال اللورد كرومر « لما كان القطر المصرى قطراً زراعياً بالطبع فلا بدع أن تكون الزراعة همه الأول ، وكل تعليم صناعى يقضى على إهمال حراثة الأرض إذ يقلل من ميل الأهالى إلى الزراعة[١] ، إنما يُعد مصيبة على الأمة » . والظاهر أن هذه السياسة هى التى وجهت جهود المرأة الريفية نحو مساعدة بعلها وأفراد عائلتها فى الزراعة ، بينما أصبحت شقيقتها فى المدن عالة على الأسرة وعضوا لا عمل له فى الحياة العامة ، سوى تعلم القليلات منهن حياكة الملابس وطهى الطعام وتدبير المنزل تدبيرا منظما

وقد استمرت الصناعة المصرية تتاخر اللهم إلا تلك الصناعات التى كفل الاجانب إعانتها ، ومن أهم هذه الصناعات صناعة السجاير المصرية ، فقد بدأت السيجارة المصرية تتمتع بشهرة عالمية ، فقامت الشركات الأجنبية تستغل هذه السمعة وتصدر الكثير من السجاير المصرية إلى الخارج ، كما زاد الاستهلاك المحلى وأصبحت صناعة الدخان تتخذ شكلا منتجا ودرت على مصر إيرادات ذات شأن كبير . وكان لرخص أجور العمال ولخبرتهم فى صناعه السجاير المصرية وللبيئة الطبيعية ما ساعد مصر والشركات على تقدم هذه الصناعة خصوصا وأن الأقبال عليها كان فى ازدياد كما كان للدعاية إلى السيجارة المصرية أثر فى زيادة الاستهلاك واقتحامها للاسواق الكبيرة[٢]

وأخيرا عملت الحكومه على تقييد الصناعة وتوجهها التوجيه الذى يتمشى مع سياستها العامة ، فقضت على نظام الحرف وساعدت على حرية الصناعة ومرونة العمال ، ووضعت نظام الباطنطا كضريبة عامة يتساوى فيها جميع المشتغلين بالصناعة . وهذه الضريبه وإن كانت قد تقررت على الصناع منذ ٩ يناير سنة ١٨٩٠ وألغيت فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ فإنها قد ساعدت على تفكيك عرى الصناعات وتحول الصناع إلى معايش أخرى فلم يثبت من الصناعات إلا الأقوى على الثبات وعلى سد النفقات بما فى ذلك الضريبة ، وأصبح كل

---

(١) راجع بول فى كتابه « مصر للمصريين » وقارن عدد الاهرام الخاص بالصناعة بتاريخ ١٩٣٦/٣/٤ . وقارن « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف

(٢) راجع تقرير المسيو جايار مدير جمارك مصر سنة ١٨٩١ عن زراعة الدخان وصناعة السجاير فى مصر وأيضاً تقرير قنصلية مصر بلندن عن لف السجاير المصرية سنة ١٩٢٢ .

عامل ، وطنياً كان أم أجنبياً ، له الحرية فى مزاولة أى صناعة شاءها[١] .

وكان لوجود بعض الصناعات فى البلاد تمكين للمرأة المصرية من القيام داخل بيتها ببعض الصناعات العائلية المكملة لمستوى معيشة أفرادها ، فكانت تنسج وتغزل الشباك تعضيداً لبعلها فى حرفة الصيد والقنص ، وكذلك كانت تقوم بالحياكة والتطريز والف الخيطان[٢] وصنع الجوارب والزعابيط والحصر ، فكانت عضواً عاملا فى الصناعات المنزلية المصرية ، ولكن السياسة تدخلت فى الحياة الصناعية فأفسدت ما بقى فيها من رمق ، وحولت حياة الأمة إلى الزراعة والتخصص ، مع ما فى ذلك من نفع وضرر .

المبحث الثالث : حالة التجارة

عمل توفيق باشا على انقاذ الأحوال التجارية من درجة الانحطاط التى نزلت إليها ، فعنى بتثمير رؤوس الأموال المصرية ، فبدأت الأموال تظهر حتى أصبحت مصر فى حالة مالية حسنة بعد أن كاد المصريون يفقدون الايمان بمكاسب التجارة وكاد يحتكرها الأجانب فى عهد اسماعيل ، فتغيرت الأحوال فى عهد توفيق وتحت الإشراف البريطانى ، وتطورت التجارة فى هذا العهد وتقدمت تقدماً كبيرا ، ويرجع ذلك التقدم إلى عوامل مختلفة منها :

١ — تقدم الثروة الزراعية بالتوسع فى زراعة القطن وتصدير كل محصوله تقريبا إلى

---

(١) بحثت نظارة المالية مع أعضاء صندوق الدين ورجال العمل والسياسة مشروع تشجيع الصناعات المصرية وتعديل الأسس التى تقوم عليها ، فرأت تشجيع الصناع ، والعمل على تشجيع الصناعة الأهلية والأجنبية على السواء ، ويدل قانون الباطنطا على دراسة دقيقة إذ احتوى أولا على الأحكام العامة للضرائب وثانياً على قاعدة رسوم الباطنطا وثالثا على تحرير القوائم وقيد أسماء الممولين ورابعا على لجنة الفحص وخامساً على الإجراءات القانونية .

وأصبحت الشركات المساهمة الصناعية والتجارية ، مصرية كانت أو أجنبية ، تدفع نحو نصف فى الألف من رأس مالها بشرط أن لا يزيد ما تدفعه عن ٣٠٠ جنيه ولا ينقص عن ١٠ جنيهات ، وكذلك أصبح الصيارف الذين يقرضون برهن يدفعون رسوم الباطنطا وهى تختلف على حسب درجاتهم من ٦٠ر١٠ جنيهات أى أن يدفع كل منهم ١٠ ٪ من أجرة محله السنوى ، وتقررت ضريبة الباطنطا على البنائين والمهندسين ، ويختلف مقدارها من ٣ جنيه ، ١٠ ٪ من أجرة محالهم ، وكان على جميع الحرف والفنون والمهن ما عدا ما سبق ذكره أن يدفع كل فرد مشتغل فيها رسما قدره ٥ ٪ من أجرة المحل المخصص للشغل على أن لا ينقص الرسم عن ١٢ قرشا صاغا ، وكانت أهم البلاد التى تقرر عليها رسوم الباطنطا هى القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى وسوهاج وجرجا وقنا والاقصر وإسوان والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط ، وكان عدد من يدفع الباطنطا لا يقل عن ٣٠٢,٦٩٦ وانخفض هذا العدد بعد إعفاء المزارعين والمشتغلين بالحرف الزراعية والمهن العامة فى القرى ، وأصبح العدد الذى يدفع الباطنطا هو ٥٠ر٤٣٢ وبذلك أعفى منها ٢٥٢ر٢٦٤ وهم الفقراء من أرباب الحرف والصنائع البسيطة .

(٢) « نخبة الأفكار فى تدبير نهر النيل » لعلى باشا مبارك .

إنجلترا بعد أن أصبحت صناعة الغزل والنسيج المحلية فى مصر فى هذا الوقت متأخرة وتحتاج إلى العناية والإصلاح والترشيد[١].

٢ — تقدم طرق المواصلات البرية بالتوسع فى انشاء السكك الحديدية والطرق الزراعية وخطوط البرق والتلفون ومكاتب البريد ، إذ أصلحت كثير من الخطوط الحديدية وأنشئت خطوط جديدة حتى أصبح فى القطر شبكة من هذه الخطوط ، وقامت بعض الشركات ، كشركة سكة حديد الدلتا بمد الخطوط بين القرى المختلفة ، وفى سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بإنشاء السكة الزراعية لتسهيل الانتقال بين المدن والقرى ، فانشئت منها طرق كثيرة وسط الأراضى الزراعية ، وساعد ذلك على نقل المحاصيل الزراعية بالقنوات ومنها إلى محطات السكك الحديدية حيث ترسل إلى أماكن استهلاكها .

٣ — الإستفادة من النقل البحرى ، فقد كان أهم ظاهرة فى المواصلات الخارجية فى هذا الوقت أن مصر أصبحت تعتمد اعتمادا كليا فى نقل صادراتها ووارداتها على سفن الدول الأجنبية ، كما اعتمدت على قطع الأسطول التجارى المصرى المعروف « بوابورات البوستة الخديوية » ، فى نقل البريد والحجاج والبضائع ، بين مصر واليونان وسوريا والبحر الأحمر ، وقد كان الأسطول التجارى المصرى فى حاجة كبيرة إلى التعمير والتجديد ، مما أدى إلى زيادة خسائر الحكومة من سوء إدارته ، والظاهر أن الإدارة المصرية لم تكن ترغب فى الاصلاح المنشود لتقدمه ونجاحه[٢].

٤ — تعدد البنوك واستقرار حال العملة المصرية ، فقد زاد عدد البنوك الأجنبية فى مصر ولم تضع الحكومة المصرية أى تقييد فى إنشائها أو فى إقامتها فى الديار المصرية ، وكانت أرباح التجارة مما ساعد على زيادة فوائد البنوك فى مصر عن مثيلتها فى الخارج[٣] أضف إلى هذا أن استقرار حال العملة له أثره فى التقدم التجارى الدولى المنشود .

وقد كانت العناية عظيمة بالتجارة الخارجية حتى أن التجارة الأهلية أصبح لها المقام الثانى ، وقد أنشئت البنوك والشركات تحقيقاً لتقدم تلك التجارة والعمل على تحقيق مشروعاتها ، فاقتصرت تلك المؤسسات الأجنبية على الأعمال الدولية ، وترك أمر الفلاح

---

(١) راجع عدد الاهرام الخاص بالزراعة فى مصر بتاريخ ١٥/٥/٣٥ .

(٢) راجع كولفن صفحة ٢٨٤ من « نشوء مصر الحديثة » حيث يذكر أن الحكومة فيما بعد باعت هذا الأسطول بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ لشركة إنجليزية بما فى ذلك الترسانة الحكومة ومبانيها ومرفأ السويس وغير ذلك . وقارن « مشروع البنك القومى » لطلعت باشا حرب .

(٣) راجع فورت فى كتابه « البنوك فى مصر » وأيضا مصر المعاصرة عدد يناير سنة ١٩٤٣ حيث يشرح الأستاذ كريج أثر النقد فى المعاملات التجارية وعلاقتها بمستوى المعيشة والدخل الأهلى والتجارة الخارجية . ولا يخفى أن الأستاذ كريج من مشاهير الاحصائيين فى مصر .

وزراعته وحاصلاته للمرابين ، مما دعا لجنة مجلس شورى القوانين أن تطالب الحكومة بالنظر والدرس والاصلاح[١] . فقد زادت الديون الخاصة المسجلة وغير المسجلة مما دعا إلى بؤس بعض المزارعين بينما كانت العناية كلها متجهة إلى رفع شأن تجارة الصادات والواردات المصرية ، أضف إلى هذا أنه بينما كانت أسعار الحاصلات المصرية فى هبوط فقد كانت زيادة الصادرات لا تدل على رخاء المصريين والمزارعين بل أن السعادة كل السعادة كانت للقائمين بالتجارة الخارجية ولحملة السندات ومديريها وقد أظهر رياض باشا معنى النهوض التى قامت به مصر فى أواخر عهد توفيق وعرّض بالقول بأن مصر بعد سنة ١٨٨٩ « بدأت تتخذ كل الوسائل لتخفيف أثقال الأهالى » ومعنى هذا أن التجارة الخارجية كان لها الشأن الأعلى فى السياسة التجارية العامة[٢] .

وقد أصبحت السياسة العامة التجارية للبلاد هى أن يستورد القطر المصرى من الخارج معظم المصنوعات اللازمة لسكانه ، على أن يصدر للبلاد الأجنبية من حاصلاته الزراعية ما يفى بأثمان هذه الواردات ويقوم بسائر التكاليف الأخرى ، ومن ضمنها أقساط الديون وفوائدها العامة[٣] .

الصادرات والواردات :

دعا تنظيم الحياة التجارية فى مصر أن اعتمدت البلاد على القطن بدلا من اعتمادها على حاصلاتها الداخلية المختلفة وتقدير اقتصادياتها على أساس أهلى ، وأصبح القطن وبذرته من أهم الصادرات إذ كان معدل ما يصدر منه فيما بين السنوات ١٨٨٤ — ١٨٨٩ ، ٨١٪ من مجموع الصادرات بعد أن كان لا يتجاوز ٤٥٪ فى عهد اسماعيل باشا ، وصار أهم الواردات المنسوجات القطنية ومواد الوقود والمحاصيل الغذائية ومواد البناء وأضحت إنجلترا أكبر البلاد التى تتعامل مع مصر لأنها من أهم البلاد إنتاجاً للمنسوجات القطنية .

ويدل البيان التالى على الصادرات والواردات فى السنوات المختلفة بالنسبة لزيادة عدد سكان القطر المصرى :

---

(١) يقول أعضاء مجلس شورى القوانين أن الديون الخصوصية بين ١٨٦٧ و١٨٨٠ بلغت نحو الاثنى عشر مليون جنيه ، وزادت هذه الديون الخصوصية حتى بلغت فى سنة ١٨٩١ ما يزيد على عشرين مليونا من الجنيهات ، وبلغ العقار المرهون نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وهذا بخلاف الديون غير المسجلة .

(٢) قارن عدد الاهرام الخاص بالزراعة بتاريخ ١٥/٥/٣٥ وراجع « الفلاح المصرى » للدكتور يوسف بك نحاس و « علاج مصر الزراعى » لعبد الحميد بك شديد .

(٣) راجع شاربتير فى كتابه « الزراعة فى مصر » وأيضا الدكتور سرى « الملكية الريفية فى مصر . وقارن الدكتور عيد فى كتابه « الملكية العقارية فى مصر » .

السنة	السكان	الصادرات بضائع بالجنيه المصرى	الواردات بضائع بالجنيه المصرى	المجموع بالجنيه المصرى
١٨٧٩	٦٥٩٦٠٠٠	١٣٤٣٩٠٠٠	٥٠٠٢٠٠٠	١٨٤٤١٠٠٠
١٨٨٠	٦٦٧٤٠٠٠	١٢٩٨٢٥٠٧	٦٥٤٩٠٠٠	١٩٥٣١٥٠٧
١٨٨١	٦٧٥٢٠٠٠	١٢٩٨٢٠٠٠	٦٩٣٧٠٠٠	١٩٩١٩٠٠٠
١٨٨٢	٦٨٣١١٣١	١٠٨٣٧٠٠٥	٥٥٥٧٠٠٠	١٦٣٩٤٠٠٠
١٨٨٣	٦٩٩٤٠٠٠	١٠٣٥٤٠٠٠	٨١٨٢٠٠٠	١٨٥٣٦٠٠٠
١٨٨٤	٧١٦١٠٠٠	١٢٩٤٣٠٠٠	١٠٣٥٥٠٠٠	٢٣٢٩٨٠٠٠
١٨٨٥	٧٣٣٢٠٠٠	١١٤٥٤٠٠٠	٨٩٨٩٠٠٠	٢٠٤٤٣٠٠٠
١٨٨٦	٧٥٠٧٠٠٠	١٠١٩٨٠٠٠	٧٨٤٨٠٠٠	١٨٣٤٥٠٠٠
١٨٨٧	٧٦٨٦٠٠٠	١٠٩٦٤٠٠٠	٨١٣٧٠٠٠	١٨٢٦٧٠٠٠
١٨٨٨	٧٨٧٠٠٠٠	١٠٥٢٩٠٠٠	٧٧٣٨٠٠٠	١٨٩٧٤٠٠٠
١٨٨٩	٨٠٥٨٠٠٠	١١٩٥٣٠٠٠	٧٠٢١٠٠٠	٢٠٠٠٨٠٠٠
١٨٩٠	٨٢٥١٠٠٠	١١٨٧٦٠٠٠	٨١٣٢٠٠٠	٢٣٥٧٩٠٠٠
١٨٩١	٨٤٤٨٠٠٠	١٣٨٧٨٠٠٠	٩٢٠١٠٠٠	٢٢٥٩٦٠٠٠
١٨٩٢	٨٦٥٠٠٠٠	١٣٥٧٥٠٠٠	٩٠٩١٠٠٠	٢٢٦٦٦٠٠٠

ومن هذا يتبين أن حركة التجارة الدولية فى عهد توفيق كانت فى تقدم مستمر مع[1]

(١) يمكن المقارنة بالأزمنة السالفة من الجدول الآتى :

السنة	السكان	الصادرات بضائع بالجنيه المصرى	الواردات بضائع بالجنيه المصرى	المجموع بالجنيه المصرى
١٨٠٠	٢٤٦٠٢٠٠	٢٨٨٠٠٠	٢٨٩٠٠٠	٥٧٧٠٠٠
١٨٣٦	٣٥٦٦٠٠٠	٢٩١٥٠٠٠	٢٦٨٥٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٩٠٠٠٠	٢٣٠٢٠٠٠	١٣٩٨٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠
١٨٥٥	٤٩٧٣٠٠٠	٤٥٩١٠٠٠	٢١٠٩٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠
١٨٦٠	٥٢٧٥٠٠٠	٣٠٩٠٠٠٠	٢٤١٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
١٨٧٠	٥٩٣٤٠٠٠	٩٩٩٥٠٠٠	٦٦٠٥٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠
١٨٧٤	٦٢١٩٠٠٠	١٣٤٢٣٠٠٠	٥٠٧٠٠٠٠	١٨٤٩٣٠٠٠
١٧٧٥	٦٢٩٢٠٠٠	١٣٣٣٣٠٠٠	٥٦١٩٠٠٠	١٨٩٥٢٠٠٠
١٨٧٦	٦٣٦٧٠٠٠	١٣٥٦١٠٠٠	٤٢٥٣٠٠٠	١٧٨١٤٠٠٠
١٨٧٧	٦٤٤٣٠٠٠	١٢٧٥٠٠٠٠	٤٤٩٣٠٠٠	١٧٢٤٣٠٠٠
١٨٧٨	٦٥١٩٠٠٠	٨١٩٧٠٠٠	١٢٩٤١٠٠٠	١٢٩٤١٠٠٠

ما وقع أثناءها من تطورات وتقلبات فى مصر والسودان المصرى ، ومع أنه قد عم إهمال التجارة الأهلية بينما أصبحت التجارة تتقيد بالسياسة الاستعمارية البريطانية ، كانت تركيا أكثر الدول تأثراً من هذا[1] . بعد أن كانت تتمتع بمركز ممتاز فى تجارة مصر الخارجية أصبحت تدفع ضرائب جمركية كباقى الدول ، وبلغ ما تدفعه ، سنوياً ٧٠٫٠٠٠ ألف جنيه ، وأخذت إنجلترا تعمل لتحل محل تركيا فى المركز الممتاز الذى كان وقفاً على تركيا .

والجدول الآتى يدل على المركز الذى امتازت به إنجلترا فى تجارة مصر الخارجية[2] :

اسم الدولة	الصادرات بالجنيه		الواردات بالجنيه		المجموع بالجنيه	
سنة	١٨٨١	١٨٨٢	١٨٨١	١٨٨٢	١٨٨١	١٨٨٢
إنجلترا	٨٢٣٤٥٧٨	٧١٤٣٧٥٩	٣٦١٧٣٩٧	٢٩١٢٨٩٧	١١٨٥١٩٧٥	١٠٠٥٦٦٥٦
فرنسا	١١٥٤٨٥٠	٩٤٠٧٧٥	١١٣٩٤٥٤	٨٨٨١١٨	٢٢٩٤٣٠٤	١٨٢٨٨٩٣
الروسيا	١٦٨٦٤٠٦	٩٥٥٥٢٤	١٨٣٨٨٤	٢١٠٦٢٤	١٨٦٠٢٩٠	١١٦٦١٤٨
تركيا	٤٠٤٩٣٥	٣٧٤٠٧٢	١٥٤٣٩٩	١٠٧٦٥٥	٥٥٩٣٤٤	٤٨١٧٢٧
النمسا	٣٦٥٩٣٩	٤٢٥٧٠٨	٩١٩٤٦٧	٦٦٦٧٢٣	١٣٨٥٤٠٦	١٠٩٢٤٣١
إيطاليا	٧٣٣٠٠٨٠	٧٢٩٣٥٦	٢٠٩١٥٥٢	٢٢٢٤٤٨	١٠٤٢١٦٣٢	٩٥١٨٠٤
اليونان	١٠١٠٥١	٧٥١٤٩	١٧٧٢٦	١٩٥٨٤	١١٨٧٨٧	٩٤٧٣٣
الهند والشرق الأقصى	١٨٢٨	٥٦١	٣٦١٥٩٩	٣٠٣٧٣٠	٣٦٣٤٢٧	٣٠٣٠٩١
أمريكا	٤٩٩٦١	٣٠٢١١	١٤٥٤٦٣	١١٣٢٠١	١٩٥٤٢٤	١٤٣٤١٢
ممالك مختلفة	١٤٩٨٦٥	١٦٢٠٠٥	١٠٦٤٨٧	١١٢٨٠١	٢٥٦٣٥٢	٢٧٤٨١٦
المجموع	١٢٩٨٢٥٠٧	١٠٨٣٧١٢٤	٦٩٣٧٤٤٢	٥٥٥٧٧٩٥	١٩٩١٩٩٤٩	٧٣٩٤٩١٩
المجموع بما فيه الرفتية	١٣١٧٨٤٧١	١٠٩٩٣٥٧٠	٨٦٩٢٥٠٧	٦٨٦٩٨٥٣	٢١٨٧٠٩٧٨	١٧٨٦٣٤٢٣

والكشف التالى يدل على أن نصيب إنجلترا فى تجارة مصر الخارجية كان أوفر من نصيب أى دولة أجنبية أخرى :

---

(١) راجع « مشروع بنك الأمة » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا .

(٢) راجع الوورد ملنر « إنجلترا فى مصر » صفحات ٢١٢ — ٢١٥ .

اسم الدولة	صادرات		واردات	
السنة	١٨٣٦	١٨٨٥	١٨٣٦	١٨٨٥
إنجلترا	٩١	٦٠٤	٢٢٤	٢٣٨
ألمانيا	—	—	—	٥
النمسا	٢٥٥	٥٩	٢٠٩	١٢٢
فرنسا	٢٠٠	٨٠	٩٠	١١١
اليونان	١٨	—	١٥	٧
إيطاليا	٩١	٧٩	١٤٨	٣٧
الروسيا	—	١١١	—	٤٤
تركيا	٣٢٧	٣٤	٢٣٩	١٨٧
البلاد الأخرى	٧١	٣٣	٧٥	١٠٩
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

فحلت إنجلترا فى سنة ١٨٨٥ محل تركيا[1] فى المركز التجارى التى كانت تتمتع به الأخيرة فى سنة ١٨٣٦ ، غير أن تجارة إنجلترا أخذت بعد سنة ١٨٨٥ تتناقص شيئاً قليلا ويرجع ذلك إلى تقدم ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة فى التجارة العالمية .

والكشف التالى يدل على تطور أحوال مصر التجارية ودرجة تقدمها :

السنة	السكان	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى	إيرادات الدولة بالجنيه
١٨٠٠	٢٤٦٠٢٠٠	٢٨٨٠٠٠	٢٨٩٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠
١٨٣٦	٣٥٦٦٠٠٠	٢١١٥٠٠٠	٢٦٨٥٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٩٠٠٠٠	٢٣٠٢٠٠٠	١٣٩٨٠٠٠	٩٥٧٢٠٠٠
١٨٨٤	٧١٦١٠٠٠	١٢٩٤٣٠٠٠	١٠٣٥٥٠٠٠	١٠١٤٠٠٠٠
١٨٩٠	٨٢٥١٠٠٠	١١٨٤٠٠٠٠	٨١٣٢٠٠٠	١٠٢٣٥٠٠٠

(١) راجع تقرير « كرومر » السنوى ١٨٩٠ . وقارن « إنجلترا فى مصر » تأليف ملنر

فقد زادت الصادرات عن الواردات ، وكان الواجب أن يستدل من ذلك على رخاء الدولة وسعادة أفرادها ، أما والحقيقة كانت على خلاف ذلك فإننا نرى أن السبب يرجع إلى عبء الديون المصرية والفوائد الجسيمة التى تقوم مصر بسدادها سنوياً لأربابها فى الخارج ، وتدل الاحصائية الآتية على متوسط فوائد الديون بالنسبة للدخل الأهلى وبالنسبة لمتوسط الصادرات :

السنة	متوسط الفائدة بالجنيه	متوسط الدخل بالجنيه	متوسط الصادرات بالجنيه	نسبة الفائدة للدخل للصادرات
١٨٨٠ — ١٨٨٩	٤ر١٣٧ر٠٠٠	١١ر٤٨٨ر٠٠٠	١١ر٧٨١ر٠٠٠	٣٦٪ ٣٥٪
١٨٩٠ — ١٨٩٩	٣ر٩٢٠ر٠٠٠	١١ر٢٢٨ر٠٠٠	١٢ر٥٧٣ر٠٠٠	٣٥٪ ٣١٪

فإذا كان الميزان التجارى فى صالح مصر (١) حقيقة كان بالأحرى أن تظهر بشائر هذه

(١) الميزان التجارى هو العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات ، فيكون فى صالح البلد إذا زادت صادراتها عن وارداتها ، ويقدر زيادة الصادرات عن الواردات تصبح الدولة دائنة فتقوم الحكومة بإصلاح الحال عند ما تقل صادراتها عن وارداتها ، وهذا ما التفتت إليه الحكومة المصرية فى أواخر عهد إسماعيل باشا وأوائل عهد توفيق ، إذ تدخلت الحكومة البريطانية فى إدارة أحوال البلاد تجاريا وماليا وسياسيا .

فالموازنة بين الصادرات والواردات تسمى بالميزان التجارى . والميزان التجارى يختلف عن الميزان الحسابى حيث أن الأخير يحتوى على جميع الصادرات والواردات المستقرة مثل الأموال التى يصرفها السواح والطلبة وأرباب المعاشات فى البلاد الأجنبية وكذلك الخدمات التى تقوم بها دولة لدولة أخرى مثل خدمات بنوك إنجلترا وشركات التأمين البحرى وتعليم افراد الامة فى الخارج .

والجدول الآتى يدل على مركز ميزان مصر التجارى والحسابى فى أواخر عهد توفيق .

الصادرات				الواردات			
السنة	بضائع بالألف	بضائع أعيد تصديرها بالالف	المجموع بما فيه الذهب والفضة بالألف	بضائع بالألف	ذهب وفضة بالألف	المجموع بالألف	الميزان بالألف
١٨٨٤	١٢٥٥٣	١٣٩٤	١٣٠	٨١٨٢	٢١٧٢	١٠٣٥٤	٤١١٢
١٨٨٥	١١٤٥٤	١٢٦٩	٢٨٨	٨٩٨٩	٣٩١٤	١٢٩٠٣	١٤٠١
١٨٨٦	١٠١٩٨	١١٢٦	٢٩٥	٧٨٤٨	١٨٣٨	٩٦٨٦	٥٥٠٥
١٨٨٧	١٠٩٦٤	١٢٠٨	٣٦٠	٨١٣٧	٣٠٦٦	١١٢٠٣	٣٢٢٧
١٨٨٨	١٠٥٢٩	١١٥٨	٢٨٨	٧٧٣٨	٢٠٣٨	٩٧٧٦	٤٨٤١
١٨٨٩	١٢٠٦٦	١٣٢٨	٢٠٣	٧٠٢٠	١٩٠٠	٨٩٢٠	٦٦٤٠
١٨٩٠	١٢٠٠٤	١٣٢٠	٢٠٤	٨٠٨١	٢٩٧١	١١٠٥٢	٤٥٦١
١٨٩١	١٤٠٢٠	١٥٤٢	١٥٩	٩٢٠١	٢٨٢٤	١٢٠٢٥	٥٢١٩
١٨٩٢	١٣٥٠٥	١٤٨٢	١٧٧	٩٠٩١	٣٨٢٦	١٢٩١٧	٤٢٩٥

الزيادة فى رفع مستوى أهل مصر ، وكان من مقتضيات ذلك أن نرى أن أعباء الديون هى الأخرى تأخذ فى التناقص . ولكن بينما كان الميزان التجارى فى صالح مصر ، فإن الأهالى كانوا يشكون الفاقة وبؤس الحياة ، وذلك لأن مصر كانت ترزح تحت عبء الديون الثقيلة . فإذا كان الميزان التجارى فى صالح مصر وكان الأهالى يشكون من الفاقة وبؤس الحياة ، كان على الحكومة أن تعمل على رفع المظالم عنهم حتى يكون لإنتاجهم فوائد تعود عليهم مباشرة وعلى ذريتهم بالنعيم .

المبحث الرابع : قناة السويس

كان لارتباك الحالة المالية فى عهد إسماعيل باشا مادعا إلى تدخل الدول فى المالية المصرية وتعيين مراقبين أجنبيين ، ثم تعيين وزراء أجانب فى الحكومة المصرية فى عهد توفيق باشا ، وكان فصل المراقبين متوقفاً على موافقة حكومتهما لا على حكومة توفيق باشا نفسه[1] . فأصبحت موارد الثروة المصرية توجه التوجيه المناسب للتجارة الخارجية والاستثمارات الدولية ، خصوصاً وأن لكل من المراقبين اللذين عيّنتهما إنجلترا وفرنسا حق التفتيش على جميع مصالح الحكومة ومراجعة حساباتها ، بل وكان للمراقبين حق التدخل فى بيع الأصول المصرية ، وفعلا اقترحا فى ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ على مجلس النظار بيع حصة مصر فى أرباح قناة السويس بحجة أن الحكومة المصرية لاتستطيع أن تسدد مبلغ الرهن ، فوافق المجلس على بيع الحصة بمبلغ ٨٤٨٫٦٥٠ جنيه ، وبهذا فقدت مصر ماتبقى لها من الفائدة المادية من القناة .

لقد أصبحت قناة السويس دولية فى مشاكلها الحكومية والفردية ، أما المشاكل الحكومية فقد كانت بالأخص بين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية ، وأثبتت الحكومة وجوب عمل اتفاقية دولية تجعل القنال حراً فى زمن الحرب وفى زمن السلم . وبعد أن تم الاتفاق بباريس بين الدول أبى مندوبو إنجلترا التصديق عليها ، لأن إنجلترا لا تريد أن يكون للجنة مثل هذا الحق فى الاشراف على أعمال القنال ، فأعيدت المفاوضات

(١) راجع كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد توفيق باشا » صفحة ١٩٩ وقارن الأستاذ محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » صفحات ١٦٨ و١٧١ — ١٧٣ و١٨٥ — ١٨٧ و١٩٤ — ١٩٦ و٢٠٨ — ٢٠٩ حيث يقول رفعت بك « وعندما دارت المناقشات فى مدى الحقوق التى تكون للمراقبة رئى أن تكون مهمتهما مقصورة على البحث والمحاسبة والمراجعة والتفتيش دون اسناد أى عمل إدارى أو تنفيذى لهما ، ورئى أن يسمح لهما بحضور مجلس الوزراء وأن يكون لهما حق عرض الاقتراحات بشرط أن يكون رأيهما استشاريا فقط . وأهم ماجد بشأن المراقبين أن اشترط عدم جواز فصلهما بدون أخذ رأى حكومتيهما وبذا تغيرت شئون المراقبة ، فبعد أن كانت إدارة مصرية تابعة للحكومة المصرية صارت إدارة سياسية تابعة للدولتين صاحبتى الامتياز فى الشئون المصرية » .

وعُملت معاهدة فى سنة ١٨٨٨ بالاستانة وافقت عليها كل الدول إلا انجلترا فإنها رفضت مرة أخرى ، ثم حصل التقرب فحُسمت وجوه الاختلاف بين الدولتين وصدقت انجلترا على معاهدة سنة ١٨٨٨ فى سنة ١٩٠٤ بعد الاتفاق الودى وبعد أن حذف من المعاهدة أن لجنة القناصل يرأسها مندوب عثمانى . ومن ذلك الوقت اعترفت جميع الدول بما فيها انجلترا بحرية القنال فى كل وقت ، وأن القناة أصبحت حرة للملاحة والمرور وأنه لا يجوز لأية دولة ولو كانت محاربة للدولة العلية أن تحتله أو تعمل أى عمل عدائى فيه على بعد ٣ أميال منه ، أو تمنع الملاحة فيه[1] .

وإذا ما انتهت مشاكل القناة الدولية ، فإن الأشكال تجدد مع أرباب السفن وذلك لأن انجلترا مازالت ترى بعين السخط تولى غيرها أمور شركة لها فى أسهمها نحو النصف ومعظم إيرادها من تجارتها وسفنها التى تمر بالقنال ، فسلطت أرباب السفن ضد فداحة الرسوم مع عدم كفاية القنال للمرور ، فطلبوا من حكومتهم التدخل ، فطلبت التصريح بعمل قناة ثانية بمال انجليزى تختص به انجلترا ، ولكن رجال القانون بمصر راجعوا الفرمانات فوجدوا أن مصر لا يجوز لها منح هذا الامتياز بعد أن منحت الشركة احتكاراً به ، ولما لم تتمكن انجلترا من القضاء على الشركة بهذه الكيفية وجدت فرصة أخرى وهى احتياج الشركة للقيام بتحسين القنال وتوسيعه وتعميقه وذلك لتنفيذ رغبات أرباب السفن وأغلبهم من الإنجليز ، فاتفق دى لسبس مع جلادستون على أن تقوم انجلترا بقرضه ١٠٠ مليون فرنك ينفذ به رغبات أرباب السفن ، وكان هذا الحل فى صالح انجلترا من جميع الوجوه لأنها بإقراضها الشركة تملك رقابها ، ولكن مجلس النواب البريطانى كان هائجاً ضد القنال فى هذا الوقت ضد دى لسبس وجلادستون ، فخشى جلادستون أن يعرض الاتفاق على البرلمان البريطانى فسحبه دى لسبس حتى لا يحرج مركز جلادستون ووعد دى لسبس بإجراء عملية تحسين القنال بدون احتياج لإنكلترا .

عقد بعد ذلك اجتماع فى سنة ١٨٨٣ بلندن حضره نواب أرباب السفن وأرباب المصالح التجارية والملاحية ، وكان حاضراً عن شركة القنال المسيو شارل ديلسبس نجل فرديناند وكيل مجلس إدارتها واتفقوا على برنامج للسير به فى المستقبل تسهيلا لمرور السفن ، وكان أهم ما فى الاتفاق :

١ — عمل قنال ثان مجاور للأول .

٢ — أو توسيع الموجود وتعميقه .

---

(١) قارن كتاب الأستاذ طه فوزى « الحقيقة فى مسألة قناة السويس » وهو مأخوذ من المراجع الايطالية . وقارن « قناة السويس » تأليف محمد طلعت حرب باشا

٣ — يزداد عدد الأعضاء الإنجليز بعدد ٧ بمجلس الإدارة ليكونوا عشرة وهؤلاء السبعة ينتخبون من بين أرباب السفن والتجارة .

٤ — تؤلف لجنة استشارية يكون مركزها لندن وأعضاؤها العشرة .

٥ — أن يكون للشركة مكتب بلندن .

٦ — أن يراعى فى تعيينات المستخدمين فى المستقبل زيادة عدد من يعرفون الإنجليزية .

٧ — وأنه من أول يناير سنة ١٨٨٤ يصير تنزيل رسم المرور إلى عشرة فرنكات أى يبطل نصف الفرنك الذى كان باقياً من العلاوة الإضافية التى قررها مؤتمر الآستانة .

٨ — تنقص الشركة من أول يناير سنة ١٨٨٥ رسم المرور ٥٠ سنتيما ليكون ٩ فرنكات ونصف ، وإذا كان بعد تقفيل حساب سنة ١٨٨٣ يظهر أن الأرباح التى سيصير توزيعها على أسهم رأس المال تزيد عن ١٨ ٪ من قيمتها الاسمية تخصص الشركة لتنقيص الرسم من أول يناير سنة ١٨٨٥ مبلغاً يوازى نصف المبلغ الذى وزع زيادة عن ١٨ ٪ ، ومن أول يناير سنة ١٨٨٦ تقتسم الشركة مع أرباب السفن نصف الأرباح الزائدة عن ١٨ ٪ المذكورة إلى أن يبلغ ما يوزع على الأسهم ٢٥ ٪ وكل ما زاد على ذلك يستعمل فى تنقيص الرسم المذكور إلى أن يبلغ ٥ فرنكات على الطن .

٩ — واتفقوا على مبلغ الاحتياطى الذى كان يحجز سنوياً من الإيراد وقدره ٥ ٪ فلا يحجزله أكثر من ٣ ٪ متى بلغ ٥ مليون فرنكا ، وعلى أن يبطل رسم الدلالة داخل القنال .

١٠ — اقترح الحاضرون ما عدا شارل ديلسبس أن يكون للحكومة البريطانية أصوات فى الجمعية العمومية بنسبة ما لها من الأسهم لا ثمانية فقط كما هو الواقع .

ولما بلغ هذا القرار للشركة اتفقوا على أن يستأنسوا به فى المستقبل بدون اعتباره عقدا أو اتفاقا رسميا ، ولكنه أمنية من ذوى الشأن تنفذ الشركة منها ما يوافق مصلحتها ونفذت تقريباً جميع ما جاء به ما عدا تحويل الإنجليز أصواتاً بقدر أسهمهم وما عدا تنزيل الرسوم ، فإنها لم ترد أن تتقيد بذلك بطريقة مخصوصة وجعلت لنفسها الحق ومطلق الحرية فى التنقيص متى شاءت بدون أن تضر بمصالح المساهمين أو تجعل لأرباحهم حداً لا تتعداه إلا إذا وصل تنقيص الرسم إلى ٥ فرنكات ، وجرت الشركة على ذلك النظام .

ووزعت فعلا الشركة منذ سنة ١٩٠٤ أرباحاً للمساهمين بواقع ١٥١ فرنكا للسهم الواحد وجعلت الرسم ٧ ٣/٤ فرنكا

ولو كانت تقيدت الشركة ببرنامج لوندره لما صح لها أن تزيد على ١٢٥ فرنكا حتى يصبح رسم المرور ٥ فرنكات .

وعينت الشركة لجنة قررت توسيع القنال وتعميقه بدلا من عمل قنال جديد ، فاتفقت

مع الحكومة المصرية على أخذ جانب من أراضيها بجوار القنال لعملية التوسيع ، فى نظير مليونى فرنك دفعتها لها بموجب اتفاقية فى سنة ١٨٨٦ .

واستساغت الشركة سلفة فى سنة ١٨٨٧ بقيمة مائة مليون فرنك أصدرت بها ٢٣٨٩٦٤ سنداً قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك بفائدة ٣ ٪ للقيام بهذه الأشغال ، وفى سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ قررت عمل سلفة أخرى جديدة بخمسة وعشرين مليون فرنك لتحسين حال القنال وزيادة تعميقه حتى يسع مركبين من أعظم المراكب ، تمران بجانب بعضهما ، وقد رؤى عمل ذلك لزيادة عدد المراكب التى تمر بالقنال ولكبر حجمها وتسهيلا للمرور ، ولكن الشركة لم تصدر هذه السلفة حتى سنة ١٩٠٨ حيث قررت إبلاغها إلى ٥٠ مليون فرنكا وأصدرتها فى سنة ١٩٠٩ بسعر ٤٧٣ وعدد سندات هذه السلفة ٣٠٫٠٠٠ قيمتها الاسمية ٥٠ فرنك ويستهلك فى ٥٣ سنة من أول سبتمبر سنة ١٩٠٩ .

فبعد أن كانت الشركة على وشك الوقوع فى الافلاس فى أول عهدها وهبطت أسهمها إلى نحو ١٦٠ فرنكا بدل ٥٠٠ فرنك ، أصبحت فى سنة ١٩٠٧ تباع أسهمها بسعر مائتى جنيه .

وبعد أن كانت حصة التأسيس فيها لا قيمة لها أصبحت الحصة الواحدة تباع وتشترى بنحو مائة ألف جنيه ولغلو ثمنها قسمت الواحدة إلى ألف جزء .

وبعد أن كانت تصدر بونات بدل الكوبونات المتأخرة وتدفع عليها فائدة ٥ ٪ أصبحت توزع أرباحاً بواقع ١٥١ فرنكا عن كل سهم و٧١٤٨٩ فرنكا عن كل حصة تأسيس .

وبعد أن كان دخلها لا يفى بمصروفها أصبح يربو على المائة وعشرين مليونا من الفرنكات .

أما مصر فلم يبق لها فيها ، لا سهم ولا حصة ، واستفاد كل العالم من القنال إلا مصر وأصبحت الحكومة الفرنسية تقبض كل سنة الملايين من الفرنكات رسوماً على القوبونات والأرباح التى تصرف فى بلادها مع ضريبة الإيراد من الفرنسيين عنها[1] .

---

(١) قارن « أخبار اليوم » عدد ٣/٣/٤٥ حيث تقول أن قناة السويس من أخلد أعمال الخديوى إسماعيل ، وأن المؤرخين الذين كتبوا كتابة مجردة عن الهوى السياسى أجمعوا على أن افتتاح القناة كان أعظم دعاية عملت لمصر الحديثة ، إذ أراد أن يغتنم الوالى الفرصة ليحث ملوك أوربا وعظمائها على زيارة مصر ومشاهدة مدى التقدم الذى تقدمته بأنفسهم ، وأنه أراد ذلك لسببين ١ — لكى تؤيده أوربا فى إصلاح النظام القضائى فتوافق على إنشاء المحاكم المختلطة ، ٢ — لكى تعضده أوربا فى حركته الاستقلالية وتشد أزره فى الآستانة ، وقد وفق فى أمنيته الأولى وخاب رجاؤه فى الثانية ولو كان الوزراء المصريون مخلصين لوجدنا القناة تتجه إلى مصلحة أهل مصر فى عهد توفيق باشا . فعهد توفيق فى مسألة القنال كان سلبيا فى كل ما له مساس بمصالح مصر ، إيجابيا فى تقوية المصالح الأجنبية .

واليك جدولا بإيرادات شركة قنال السويس من سنة ١٨٧٠ إلى ١٨٩٢ وعدد السفن المتزايد وإحصاء المسافرين .

السنوات	عدد السفن	مقدار الطن المدفوع عنه رسوم	عدد المسافرين	رسوم المرور عن الطن (١)	مجموع الإيرادات بالفرنك
١٨٧٠	٤٨٦	٤٣٦٦٠٩	٢٦٧٥٨		٩٢٧٤٣٢٩
١٨٧١	٧٦٥	٧٦١٤٦٧	٤٨٤٢٢		١٣٢٧٦٠٧٥
١٨٧٢	١٠٨٢	١٤٣٩١٦٩	٦٧٦٤٠		١٨٣٢٥٠٢٤
١٨٧٣	١١٧٣	٢٠٨٥٠٧٢	٦٨٠٣٠		٢٤٨٣١١٢٦
١٨٧٤	١٢٦٤	١٩١٥٥٧٠	٧٣٩٥٧	١٣	٢٦٧٢٦١٤٥
١٨٧٥	١٤٩٤	٢٠٠٩٩٨٤	٨٤٤٤٦	١٣	٣٠٨٤٤٦٣٦
١٨٧٦	١٤٥٧	٢٠٩٦٧٧٢	٧١٨٤٣	١٣	٣١١٧٤٦٩٤
١٨٧٧	١٦٦٣	٢٣٥٥٤٤٨	٧٢٨٢٢	١٢٫٥	٣٣٩٧٥٦٤٨
١٨٧٨	١٥٩٣	٢٢٦٩٦٧٨	٩٩٢٠٩	١٢٫٥	٣٢٤٩٦٣٣٥
١٨٧٩	١٤٧٧	٢٢٦٣٣٣٢	٨٤٥١٢	١٢	٣٠٩٤٩١٤٩
١٨٨٠	٢٠٢٦	٣٠٥٧٤٢٢	١٠١٥٥١	١٢	٤١٨٢٠٩٠٠
١٨٨١	٢٧٢٧	٤١٣٦٧٨٠	٩٠٥٢٤	١١٫٥	٥٤٦٧٦١٨٩
١٨٨٢	٣١٩٨	٥٠٧٤٨٠٩	١٣١٠٦٨	١١	٦٣٤٠٩٥٩٣
١٨٨٣	٣٣٠٧	٥٧٧٥٨٦٢	١١٩١٧٧	١٠٫٥	٦٨٥٢٣٣٤٥
١٨٨٤	٣٢٨٤	٥٨٧١٥٠١	١٥١٩١٦	١٠	٦٥٤٠٨٢٩٥
١٨٨٥	٣٦٢٤	٦٣٣٥٧٥٣	٢٠٥٩٥١	٩٫٥	٦٥٠٤٩٩٤٥
١٨٨٦	٣١٠٠	٥٧٦٧٦٥٦	١٧١٤١١	٩٫٥	٥٩٠٢٢٦٢٦
١٨٨٧	٣١٣٧	٥٩٠٣٠٢٤	١٨٢٩٩٧	٩٫٥	٦٠٥١٠٣٢٩
١٨٨٨	٣٤٤٠	٦٦٤٠٨٣٤	١٨٣٨٩٥	٩٫٥	٦٧٧٠٥٣٤٨
١٨٨٩	٣٤٢٥	٦٧٨٣١٨٧	١٨٠٥٩٤	٩٫٥	٦٩٧٦٥٤٩٢
١٨٩٠	٣٣٨٩	٦٨٩٠٠٩٤	١٦١٣٥٣	٩٫٥	٧٠٤٦٠٩١٠
١٨٩١	٤٢٠٧	٨٦٩٨٧٧٧	١٩٤٤٦٧	٩٫٥	٨٦٨٦٦٩١٤
١٨٩٢	٣٥٥٩	٧٧١٢٠٢٩	١٨٩٨٠٩	٩٫٥	٧٧٨٠٩٧٨١

(١) هناك مصاريف غير اعتيادية ، وهي مصاريف تحسين وتوسيع القنال ، ولا تؤخذ من مبالغ القروض التي أصدرتها أو تصدرها الشركة . وإذا نفذ هذا المال يؤخذ اللازم لهذه المصاريف موقتاً من النقدية المتوفرة لدى الشركة إلى أن يصدر قرض جديد ، وهذه المصروفات تضاف سنويا إلى حاصل تكاليف القنال .

ونرفق أيضاً كشفاً بمصروفات شركة قنال السويس من سنة ١٧٧٠ إلى ١٨٩٢ .

السنوات	جملة المصروفات الاعتيادية بالفرنك	احتياطي الاستهلاك بالألف	مصاريف عمومية واحتياطي قانوني	أقساط ديون ومقررات ثابتة(١)	مصاريف غير اعتيادية(٢)
١٨٧٠	١٨٨٦٣٣٤٤	—	٨٣٢١٨٠٧	١٠٥٤١٥٣٧	٥٥٠٦١٧١
١٨٧١	١٥٩١٨٥٧٩	—	٥٣٥٦٤٢٥	١٠٥٦٢١٥٤	٣١٨٥٨٠٤
١٨٧٢	١٦٢٥٣٧٤٥	—	٤٨٣٥٨٤٥	١١٤١٧٩٠٠	١٢٦٤٩٦
١٨٧٣	١٧٣٤٦١٠٨	٢٥٠	٥٣٦٧٠١٢	١١٧٢٩٠٩٦	٧٧٩٦٤٦
١٨٧٤	١٨٦٦٧٥٦٨	٢٥٠	٦٠٤٢٣٧٥	١٢٣٧٥١٩٣	١٠٢٣٢٤٤
١٨٧٥	١٧٩٤٦٥٤٧	٢٥٠	٦١١٤٢٤١	١١٥٨٢٣٠٦	٢٥٣٤٦٢
١٨٧٦	١٧٢٧٢٠٣٩	٢٨٠	٥٣٤٧٤١٢	١١٦٤٤٦٢٧	٦٤٣٤٧٨
١٨٧٧	١٧٤٥٧٩٧٢	٢٨٠	٥٥٢٢٥٠٣	١١٦٥٥٤٦٩	٩٧٦٧١٥
١٨٧٨	١٦٨٩٧٧٥٠	٢٦٨	٥٠٠٧٢١٤	١١٦٢٢٠٨٨	٩٧٣٠٠٧
١٨٧٩	١٦٢٧٩١٧٥	—	٤٨٧٠٩٤٠	١١٤٠٨٢٣٥	٨٧٠٢٥٥
١٨٨٠	١٧٠٦١٤٢٨	٥٦٠	٤٩١٢٤٥٤	١١٥٨٨٩٧٤	١١١٦٧٦٨
١٨٨١	١٦٩١٨٩٧٣	٢٨٠	٥٠٣٧٢٤٧	١١٦٠١٧٢٦	٩٢١٣٨٧
١٨٨٢	١٨٢٦٧٧٨٦	٢٨٠	٦٣٥٥٦٠٣	١١٦٣٢١٨٣	١٤٨٤٣٩٤
١٨٨٣	١٨٩٧١٥٢٧	٣٨٠	٦٨٦٥٣٨٠	١١٧٢٦١٤٦	٤٣٢٣٣٦٠
١٨٨٤	١٨٥٣٥٨٥٢	٣٨٠	٦٢٣٩٣٩٤	١١٩١٦٤٥٨	٢٧٣٠٨٤٥
١٨٨٥	١٩٢٢٠٤٧٢	٣٨٠	٦٧٥١٣٧٣	١٢٠٨٩٠٩٩	٥٧٨٣١٠٥
١٨٨٦	١٨٨٦٤١٨٥	—	٦٦٢٦٩٦٢	١٢٢٣٧٢٢٣	١٠١٤٥٩١٥
١٨٨٧	١٨٧٢١٣٥٨	٤٣٠	٦٤٩٢٥١٤	١٢١٩٨٨٤٤	١٨١٢٩٧٦٦
١٨٨٨	١٩٦٣٣٦٥١	٤٨٠	٦٩٥٤٢٣٦	١٢١٩٩٤١٥	١٣٠٧٤٧٣٩
١٨٨٩	٢٠٧٥٢٠٧٥	٤٣٠	٨٠٨٠٨٢١	١٢١٤١٢٥٤	٩٥٩٣٦٨٤
١٨٩٠	٢٠٥٢٧٠٦٧	٤٣٠	٧٩٠٤٣٤٠	١٢١٩٢٧٢٧	١٠٥٢٥٤٣٩
١٨٩١	٢٤٤٧٤٢٧١	٢٨٠	٨٢٩٣٨٣٨	١٥٣٠٠٤٣٣	٨٧٠٢٤٩٩
١٨٩٢	٢٤٢٨٠٧٣٣	٢٨٠	٨١٥٥٣١١	١٥٨٤٥٤٢٢	١١٠٧٩٨١٨

(١) المبالغ التي بهذه الخانة هي عبارة عن قرض سنة ١٨٦٧ — ٦٨، وقرض سنة ١٨٨٠ ، وقرض سنة ١٨٨٧ ومرتب مأمور مصروفات ومعاش عائلة ديلسبس والرسوم المستحقة للحكومة الفرنسية نظير تسجيل الشركة بفرنسا ، أما أقساط بونات سنة ١٨٧٥ وقسط استهلاك رأس المال فغير داخلة في هذه الخانة .

(٢) المصاريف الغير اعتيادية هي مصاريف تحسين وتوسيع القنال وتؤخذ من مبالغ القروض التي أصدرتها أو تصدرها الشركة .

وإليك كشفاً آخر بمقدار أسعار الأسهم وحصص التأسيس وصافي أرباحها[1] كل سنة.

السنوات	صافي الأرباح الموزعة على الأسهم باعتبار سهم واحد						متوسط أسعار الأسهم	
	الأسهم الأصلية		أسهم الانتفاع		حصص التأسيس			
	سنتيم	فرنك	سنتيم	فرنك	سنتيم	فرنك	سنتيم	فرنك
١٨٧٠	—	٢٣٥٠٠	—	—	—	—	—	٢٧٢٨٦٨
١٨٧١	—	٢٣٥٠٠	—	—	—	—	—	٢٠٨١٣٥
١٨٧٢	—	٢٣٥٠٠	—	—	—	—	—	٣٥٥١٣٣
١٨٧٣	—	٢٣٥٠٠	—	—	—	—	—	٤٣٤٩٣٥
١٨٧٤	—	٢٣٥٠٠	—	—	—	—	—	٤٢٢١٩٠
١٨٧٥	—	٢٤٩٢٠	—	—	—	١٠٢٩	—	٦٧٤٠٥٢
١٨٧٦	—	٢٦٠٥٩	—	٣٤٥٠	—	١٩٤٢	—	٧٠١٦٣٧
١٨٧٧	—	٣٠٢٩٢	—	٧٧٤٨	—	٤٣٦٥	—	٦٧٧٨٧٩
١٨٧٨	—	٢٨٩٠٢	—	٦٤٣٨	—	٣٥٧٢	—	٧٥١٧٣٧
١٨٧٩	—	٢٨٠٤٨	—	٤٨٧٢	—	٢٧٠٣	—	٧٢٤٤٠١
١٨٨٠	—	٤٤٧٥٤	—	٢١٨٨٦	—	١١٦٥٢	—	١٠٧٥٨٨١
١٨٨١	—	٦٥٧٦٩	—	٤٠٦٦١	—	٢٣٢٢٣	—	١٩٧٥٩٥٥
١٨٨٢	—	٧٦٨٥٥	—	٥١٩٢١	—	٢٩٥٠٨	—	٢٥٣٧٢٤٣
١٨٨٣	—	٨٣١٣٦	—	٥٨٩٥٩	—	٣٣٤٧٤	—	٢٣٧٢٠١٧
١٨٨٤	—	٨١٩٥٤	—	٥٨١٣٣	—	٣٣٠٢٤	—	١٩٦٧٧٠٦
١٨٨٥	—	٨٠٦٤٢	—	٥٦٥٥٢	—	٣٢١٢٩	—	٢٠٣٥٣٩٧
١٨٨٦	—	٧٠٦٩٢	—	٤٦٦٠٠	—	٢٦٥٠٩	—	٢٠٩٤٤٣٠
١٨٨٧	—	٧٣٤٤٢	—	٤٩٥٣٩	—	٢٨١٣٢	—	٢٠١١٠٤٩
١٨٨٨	—	٨٤٤٧٨	—	٦٠٤٩٩	—	٣٤٢٩٥	—	٢١٦٨١٠٥
١٨٨٩	—	٨٥٨٩٤	—	٦١٨٨٩	—	٣٥١٠٥	—	٢٢٩٦٠٩٨
١٨٩٠	—	٨٦٧٥١	—	٦٢٧٨٢	—	٣٥٦٣٣	—	٢٣٤٨٤٨١
١٨٩١	—	١٠٥٥٠٠	—	٨١٣١٣	—	٤٦٠٩٨	—	٢٦٦٠٦٤١
١٨٩٢	—	٩٢٣٦٦	—	٦٨٦٢٠	—	٣٨٩٠٣	—	٢٧١٢٨٨٤

(١) الأرباح الموضحة أعلاه هي عن صافي المنصرف عن كل سهم وحصة، بخلاف الرسوم المستحقة للحكومة الفرنسية وهي تبلغ عن كل سهم من الأسهم الأصلية نحو ١٠ فرنكات.

المبحث الخامس

نظام العملة وتعديله فى عصر توفيق

ذكرنا أن نظام العملة حتى عهد إسماعيل بقى على ما كان عليه من الاضطراب ، ذلك بأن مصر بقيت على نظام المعدنين شكلا ، ولكنها كانت تتبع نظام المعدن الفردى فعلا لطغيان الجنيه الإنجليزى على ما عداه من أنواع العملة الأجنبية[1] . وبارتباك أحوال مصر المالية فى أوائل عهد توفيق ظهر جلياً سوء نظام العملة المصرية ، فصحت عزيمة الحكومة المصرية تحت المراقبة الثنائية على إصلاح هذه الحالة منذ سنة ١٨٨١ فعهدت إلى لجنة من علماء المال والاقتصاد فى القطر فى معالجة نظام النقد المصرى والعمل على تحسين حال العملة المصرية ، ولكن هذه اللجنة اضطرت إلى وقف مباحثها ومداولاتها بسبب قيام الثورة العرابية وما تلاها من حوادث سياسية ومالية خطيرة ، وعند ما هدأت الأحوال أعيد تأليف لجنة إصلاح العملة المصرية فى ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤ تحت رياسة ناظر المالية وإشراف المستشار المالى البريطانى وعضوية صاحب الفضيلة قاضى افندى وشيخ الإسلام ووكيل المالية وناظر الضربخانة ووكيل إدارة عموم الجمارك ومدير بنك الكريدى بالإسكندرية وعهد إلى هذه اللجنة بحث المسائل الاقتصادية الآتية :

١ — اختيار وحدة للنقود المصرية بعد أن تزعزع نظام سنة ١٨٣٤ .

٢ — إيجاد نقود مساعدة أهلية لتحل محل النقود الأجنبية فى التداول .

٣ — تعيين شروط سك هذه النقود وتحديد عيارها .

٤ — تقرير وحدة النقود كواسطة للتبادل ومقياس للقيم[2] .

وقد كان عمل هذه اللجنة شاقاً جداً حيث أن العملة كانت قد تعرضت للتدليس والتقليد وأصبحت فى حالة سيئة ، وكان من أعضاء اللجنة العاملين المستر فنسنت المستشار المالى الذى عمل على توجيه نظام العملة إلى اتباع النظام المعمول به فى بلاده ، وبعد أن مضى على اللجنة أكثر من سنة ، وتباحث أعضاؤها مع الكثير من الماليين فى أوربا ، ولا سيما مديرى دور الضرب فى لندن وباريس وفينا وألمانيا تقدمت اللجنة باقتراحاتها فى تقرير

---

(١) راجع صفحة ٢٥٦ من هذا الكتاب وقارن « النقود والسياسة النقدية » لمهران باشا .

(٢) راجع كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٤٢ حيث يقول أن الضرورة تقضى بإيجاد مقياس القيمة بعد أن تحول نظام النقد المصرى عن مجراه السابق .

تاريخه ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٥ ، فأقرته الحكومة المصرية وصدر به دكريتو فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥[١] .

كان أهم ما استقر عليه رأى اللجنة وقررته الحكومة ما يأتى :

١ — اتخاذ الجنيه المصرى وحدة للنقود المصرية ، فبعد أن وجدت أن الفضة فى انخفاض مستمر وأن أغلب الدول التى تتعامل مع مصر أصبحت تتبع نظام المعدن الفردى الذهبى استقر رأى اللجنة ووافقتها الحكومة على جعل وحدة النقود المصرية الجنيه المصرى[٢] وجعل وزنه ٨ر٥ جراما من الذهب بعد أن كان ٨ر٥٤٤ جراماً ، وعياره ٨٧٥ر٠ ويقسم إلى مائة قرش ، وقد نص دكريتو ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ على أن تسك بجانب الجنيهات المصرية قطع من الذهب من ذات الخمسين قرشاً والعشرين قرشاً وعشرة القروش وخمسة القروش .

٢ — سك نقود فضية جديدة وبكثرة لتحل محل النقود الفضية الأجنبية التى يجب أن تسحب تدريجاً من التداول : فقسمت اللجنة الجنيه المصرى إلى ١٠٠ قرش ، وجعلت عملة القرش تحتوى على قطع من ذات العشرين والعشرة والخمسة والقرشين والقرش ونصف القرش وربع القرش ، وجعل عيار هذه النقود الجديدة ٧٣٣ر٠ وعين حد أقصى لما يجوز للحكومة أن تسكه منها وهو مبلغ ٤٠ قرشاً لكل فرد من السكان ، بشرط ألا يزيد المتداول من الفضة عن ٢ر٧٢٠ر٠٠٠ مليون جنيه ، وكان الغرض من هذا التحديد عدم افراط الحكومة فى سك هذه النقود المساعدة للاستزادة من الربح الذى ينشأ لها من الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة المعدنية ، ونص الدكريتو على أن لا يجبر أحد على قبول العملة الفضية إذا زادت قيمتها على مائتى قرش كما نص على أن يكون وزن الريال الفضى ٢٨ جراما .

٣ — تقسيم القرش إلى عشرة مليمات ، بدلا من تقسيمه القديم إلى أربعين بارة ، وإيجاد نقود صغيرة القيمة من النيكل من ذات الخمسة مليمات والمليمين والمليم وسكها بجانب سك النقود البرونزية من ذات نصف المليم وربع المليم . فأصبح للنقود النيكلية ثلاثة وحدات وللنقود البرنزية وحدتان ، وأصبح معيار هذه العملة ١٢٥ر٠ ، وقررت اللجنة أن لا يزيد المتداول من هذه العملة على مبلغ ٥٤٤ر٠٠٠ جنيهاً[٣] .

---

(١) راجع انطونونى « الاثمان والمصارف بمصر » حيث يذكر أن أعضاء اللجنة لم يكونوا متفقين على حقيقة أمر نظام العملة المصرية ، فاعتقد البعض أن مصر تتبع نظام المعدنين واقترح بقاء الحال على ما هى عليه ، إلا أنه لوحظ أن سعر الفضة فى هبوط مستمر وبذلك تخسر مصر من اتباع هذا النظام خصوصا وأنها تدفع الديون وفوائدها بأحسن المعدنين قيمة فى الخارج .

(٢) كانت اللجنة مخيرة بين القرش والجنيه فاختارت الأخير .

(٣) قضى قانون ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بضرب قروش من الفضة كما قضى بأن لا يزيد ما يضرب =

وترك لناظر المالية تقدير النيكل والنحاس فى هذه الوحدات . وعين القانون مقدار ما يجوز سكه منها بثمانية قروش لكل فرد من سكان القطر كما نص على أن لا يجبر أحد على قبولها اذا زادت قيمتها على عشرة قروش[1] .

٤ — تخويل ناظر المالية الحق فى إنشاء خزائن خاصة حكومية لاستبدال النقود الفضية والنيكلية والبرنزية بنقود ذهبية ، وذلك لمنع تدهور قيمة تلك النقود على شرط أن لا تزيد المبالغ المستبدلة على جنيه مصرى .

وقد نال تعديل العملة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ نصيباً عظيماً من النجاح فى إصلاح حال النقود المعدنية فى مصر ، ولا سيما أن النقود الفضية المصرية الجديدة نجحت فى طرد النقود الفضية الأجنبية ، غير أن حظ القطع المختلفة التى نص عليها الدكريتو لم يكن واحداً : فالقطع الذهبية ذات العشرة قروش والخمسة قروش لم تتداولها الناس لصغر حجمها ، وأصبحت لا تستعمل إلا للزينة والتهادى فى الأفراح والحفلات ، وقد أصبحت فيما بعد لا تسك إلا بناء على طلب خاص من الأفراد الذين أصبحوا يتحملون رسما قدره ١٥ ٪ مقابل سكها لهم ، كذلك لم يسك من النقود الذهبية ذات العشرين قرشاً شىء بعد هذا الدكريتو ، ولا فى وقت إصداره .

ورأت الحكومة المصرية سحب القرش الفضة تدريجاً نظراً لصغر حجمه وقابليته للتحات السريع ، فحل محله القرش من النيكل .

وأما الجنيه المصرى الذى أصبح وحدة التعامل ومقياساً للقيم وواسطة فى التبادل فقد أخذ فى القلة وظل نادراً فلم يسك من الجنيهات المصرية سوى ٨٢٦ر٥٣٢ر١ مليون جنيه . ولم يضرب من انصاف الجنيهات الذهبية سوى ٢٨٣ر٦٤ ألف جنيه ، وفى سنة ١٨٨٩ من عصر توفيق ضربت حكومة الخديو ٢٥٠٢٤ ألف جنيه جديدة ، وإذا أضيف إلى ذلك ما ضرب من القطع الذهبية ذات الخمسة جنيهات وربع الجنيه والعشرين قرشاً وما دون ذلك . نرى أن مجموع ما ضرب من العملة الذهبية المصرية لا يتعدى ٢٠٩ر٦٨٩ر٢[2] مليون جنيه .

= من نقود النيكل والبرونز عن ثمانية قروش لكل نسمة ، وأن لا يجبر أحد على قبول ما يزيد على عشرة قروش من هذه النقود .

(١) قارن انطونى « الائتمان والمصارف بمصر » وأيضاً أرمنجون « مركز مصر الاقتصادى والمالى » وتود الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين والدكتور أحمد ابراهيم « الاقتصاد السياسى » .

(٢) قارن أنطونى صفحة ٨ من كتابه « النقود والائتمان » وتود صفحة ١٩٣ وأرمنجون صفحة ٣٤٨ من كتابه « مركز مصر المالى والاقتصادى » والدكتور أحمد إبراهيم صفحة ٥٥٥ ومذكرات المؤلف لطلبة مدرسة التجارة العليا صفحة ١٤٧ فى سنة ١٩٢٧ .

وقد استفاد الجنيه الإنجليزى من هـذه الظروف فأخذ يحل محل الجنيه المصرى فى التداول بالقطر المصرى خصوصاً وأن الجنيه الإنجليزى كان مقوماً بأعلى من قيمته الاسمية فطرد النقود الأخرى من التداول طبقاً لقانون جريشام كما تبين من الكشف الآتى :

البيان	الحبة المصرى	الحبة الإنجليزى	الحبة الفرنسى	الحبة التركى
الوزن	٥٠٠٠ر٨جرام	٧ر٩٨٨٠٥جرام	٦ر٤٥١٦١جرام	٢١٦٥ ر٧جرام
العيار	٠ر٨٧٥ «	٠ر٩١٦٦٦ «	٠ر٩٠٠ «	٩١٦٦ ر٠ «
الذهب الخالص	٧ر٤٣٧٥ «	٧ر٣٢٢٣٨ «	٥ر٨٠٦٤٥ «	٦ر٦١٥١٢ «
القيمة الحقيقية	١٠٠ قرشاً	٩٨ر٤٥قرش	٧٨ر٠٧قرش	٨٨ر٩٤قرش
التقويم المقترح	١٠٠ «	٥٠ ر٩٧ «	٧٧ر٢٥ «	٨٨ر٠٠ «
قلة التقويم	—	٩٥ ر٠ «	٠ر٧٢ «	٠ر٩٤ «
قلة التقويم فى المائة	—	٠ر٩٦٥ «	١ر٥٥ «	١ر٧٠ «

الفصل الثامن

الإدارة المالية

١ — تنظيم شئون الدين العام ا — الدين المضمون ب — الدين العام ح — الديون الخاصة ء — استهلاك الدين ٢ — تحسين إدارة الحكومة المالية ا — الضرائب الجركية ب — الدخان والضرائب ح احتكار الدخان ء — ضرائب الدخان ٣ — الميزانية ومصروفات وإيرادات الحكومة

بدأ عهد توفيق ومالية الحكومة فى حالة يرثى لها لقلة الثروة الأهلية وكثرة الديون وعدم كفاية نظام الضرائب وفساد طرق جبايتها ، إلا أن الحالة تدرجت فى التحسن حتى أمكن تنظيم مالية البلاد وإخراجها من الارتباك التى كانت فيه ، وذلك بترقية وسائل الإنتاج وعلى الأخص الإنتاج الزراعى وتنظيم شئون الدين العام وتحسين إدارة الحكومة المالية بتعديل أنظمة الضرائب وطرق جبايتها ووسائل انفاق دخل الحكومة .

المبحث الاول : تنظيم شئون الدين العام

ولما صدر قانون التصفية فى أوائل عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٠ ابتدأت الحالة المالية تستقر ، ولكنها مالبثت أن عادت إلى الارتباك فى سنة ١٨٨٥ أولا نظراً لضرب الإنجليز مدينة الإسكندرية وتقرير تعويض من خربت أملاكهم فى هذه المدينة . ثانياً لكثرة النفقات التى تكلفتها الحكومة فى محاولة قمع ثورة المهدى فى السودان[1] . وقد جاهد رجال الحكومة فى تحسين الحالة فتوّجت مساعيهم بالنجاح التام ، ولذلك تعتبر الفترة بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٨ فترة الاستقرار والاستتباب ، فلها أهمية خاصة فى تاريخ مصر الاقتصادى من الوجهة الدولية العامة

ا — الدين المضمون :

وكان من نتيجة هذا أن عقد مؤتمر لندن فى سنة ١٨٨٥ بين الدول وتقرر فيه عقد قرض جديد قيمته ٩ مليون جنيه بفائدة ٣ ٪ وذلك بضمان حكومات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإطاليا والنمسا والروسيا ولذلك سمى بالدين المضمون[2] ، ويمكن تلخيص الدين المصرى العام فى ٣١ يوليو سنة ١٨٩٢ فيما يأتى :

ب — الدين العام[3] :

	جنيه
الدين المضمون بفائدة ٣ ٪ وقيمته	٨٫٩٩١٫٠٠٠
الدين الممتاز بفائدة ٣٫٥ ٪ وقيمته	٢٩٫٤٠٠٫٠٠٠
الدين الموحد بفائدة ٤ ٪ وقيمته	٥٥٫٩٨٦٫٠٠٠
المجموع	٩٤٫١٨٠٫٠٠٠

(١) راجع اللورد ملنر « إنجلترا فى مصر » صفحة ١٨٣ حيث يذكر ماقام به السير أوكلاند كولفن فى وزارة المالية المصرية من عمل قيم فى تنظيم الحالة المالية المصرية ، وكذلك يعدد خدمات السير دجار فنسنت وبلوم باشا فى هذا السبيل .

(٢) تعهدت الحكومة المصرية بتخصيص قسط سنوى من هذا الدين قدره ٣١٥٫٠٠٠ جنيه ويقول ملنر فى صفحة ١٨٦ أن شروط هذا الدين أفادت مصر فائدة لاتعوض حيث أن مصر أخذت ٩ مليون جنيه ولم تدفع أكثر من ٩٫٤٢٤٫٠٠٠ جنيه بما فى ذلك جميع الفوائد وهذه شروط مرضية بالنسبة لما سبق أن عقدته مصر من الديون .

(١) راجع اللورد ملنر « انجلترا مصر » ص ٢٠٢ .

هـ — الديون الخاصة :

دين الدائرة السنية بفائدة ٥ ٪ وقيمته	٧٫٢٣٦٫٠٠٠
دين الدومين بفائدة ٥ ٪ وقيمته	٤٫٤٨٥٫٠٠٠
المجموع	١٢٫٠٨١٫٠٠٠
المجموع الكلى	١٠٦٫٢٦١٫٠٠٠

ويقول اللورد ملنر وهو العهدة فى الأحوال المالية فى هذا العصر أن الديون العامة ، مع أنها زادت بمقدار ثلاثة ملايين من الجنيهات فى بحر الست سنوات الماضية ، فان هذه الزيادة لا ترجع إلى عقدسلفيات جديدة بل إلى الزيادات الناتجة عن تحويل الدين المصرى .

وكان من نتيجة تخفيض سعر الفائدة تعميم الرخاء بين المصريين[1] ، وإذا كانت الحكومة قد قامت بعقد قروض جديدة ، فمع أنها لا تتعدى ١٫٤٦٥٫٠٠٠ مليون جنيه فقد خصصتها الحكومة لدفع المعاشات وللقيام بالمشروعات الأنتاجية العامة ، ويبرر اللورد كرومر مثل هذه القروض بقوله أن « الحكومة رأت أن زيادة الديون ببضعة مليونات لا ضير منه ، ما دامت هذه القروض تؤدى إلى تخفيض سعر الفوائد ورفع قوة الإنتاج الأهلى[2] وبث روح الرواج .

و — استهلاك الدين :

وكانت الحكومة تستهلك كل عام جزءاً من الدين ، ويجرى استهلاك الدين بشراء سندات الدين المعروضة فى أسواق الأوراق المالية ، ويميل اللورد ملنر أنه كان من واجب الحكومة أن تنشىء احتياطياً خاصاً لتسديد الديون ، خصوصاً وأن مصر الزراعية يتوقف نعيمها على الأحوال الطبيعية ، فلا فائدة من تسديد الديون فى سنوات الرخاء بينما تعجز عن

(١) راجع ملنر « إنجلترا فى مصر » صفحة ١٨١ — ٢٠٢ حيث يذكر ما قامت به الإدارة المصرية من عمل لانقاذ الموقف على أصول مالية صحيحة ، ويقارن بين أحوال الدين العام فى زمن التصفية وفى يوليه سنة ١٨٩٢ ، وراجع صفحات ٢٨٢ من هذا الكتاب .

(٢) لحق بالسكك الحديدية الكثير من الاتلاف والخسائر فى فترة الثورة العرابية ، حيث وضع العرابيون أيديهم على السكك الحديدية ، فخضعت إدارة السكك الحديد إلى القيادة الحربية العرابية ، ودفعت تلك القيادة بعض الخطوط لاستخدامها فى الأعمال الحربية ، وحولوا ورش السكك الحديدية إلى مصانع للسلاح ، وبذلك بدأت الحكومة تنظر فى ارجاع الأمور إلى مجاريها فى سنة ١٨٨٣ ، وبدأت الإدارة المصرية تعيد الخطوط وتنشىء بعضها من جديد ، وفعلا أنشأت الحكومة المصرية خط شربين بلقاس فى سنة ١٨٨٨ كما مدت خط القبة إلى المطرية فى نفس السنة .

تسديد أقساطها فى السنوات العجاف ، إذ كثيراً ما يهبط مستوى النيل أو يفيض ماؤه فيعم الأراضى فترتبك الميزانية . ومن هذا نرى أن نظام الاحتياطى تدعّم فيما بعد سنة ١٨٩٢ .

المبحث الثانى : تحسين إدارة الحكومة المالية

زادت إيرادات الحكومة بزيادة المتحصل من الضرائب ، فقد تغير نظام الضرائب واختلف عن النظام الفاسد القديم ، فأصبح ما يجبى من كل فرد مقداراً معلوماً ، كما صار ميعاد الدفع معلوماً بعد أن كان فيما مضى يترك لتصرفات محصلى الضرائب ، وأصبحت نفقات الجباية قليلة بعد أن كانت الحكومة تفقد جزءاً كبيراً من الضرائب فى تحصيلها ، وتعدّل النظام فأصبحت الضرائب غير مرهقة إذ صار من السهل أن يدفعها كل من فرضت عليه ، وصار عدد الضرائب قليلا بعد إن كانت متعددة مما كان يجعل دافعى الضرائب فى احتكاك دائم مع المحصلين ، وأخيراً ألغى استعمال القسوة والرشوة والضرب بالكرباج كطريقة لإجبار الناس على الدفع .

وأهم الضرائب التى كانت تجبى فى هذا العهد هى الأموال المقررة وتشمل الضرائب على الأطيان والأملاك العقارية ، وبدل الخدمة العسكرية ورسوم الخفر ، كذلك جبت الحكومة رسوم الجمارك ، ورسوم الموانى والمنائر ، ورسوم مصايد الأسماك ، ورسوم الدمغة ، ورسوم الباطنطا ، ورسوم دمغ المصوغات ، والرسوم القضائية[1] .

ا — الضرائب الجمركية :

كانت الحكومة مرتبطة مع الدول بمعاهدات تجارية وتعهدت بمقتضاها ألا تقرر على البضائع الواردة إلى القطر المصرى ضرائب تزيد على ٨ ٪ من قيمتها ماعدا أصناف قليلة كالسكر والكحول والدخان ، وكانت الضرائب المفروضة على الصادرات تقدر بمقدار ١٪ من قيمتها وتجبى مصلحة الجمارك الضرائب الجركية ، وكان مدير الجمارك من الشخصيات البارزة فى هذا العهد يتمتع بسلطة تامة فى شئون الجمارك .

ب — الدخان والضرائب :

تعين المسيو جيار[2] فى عهد إسماعيل باشا لادارة الجمارك فعمل على إجراء إصلاحات

(١) جاء جرجس بك حنين فى كتابه « الأطيان والضرائب فى القطر المصرى » صفحة ٢٥١ — ٢٦١ بأنواع الضرائب ولوائحها وتاريخها بشرح واف .

(٢) راجع ما كوين « مصر كما هى » صفحة ١١١ حيث يذكر ما قام به المسترجيار من اقتصاد =

داخلية اقتضت الاستغناء عن كثير من الموظفين ، وبعد ذلك تفرغ لتحسين حالة الضرائب الجمركية . فعمل على وضعها فى القالب الذى يتمشى مع السياسة العامة ، ووجد أن مسئلة فرض الضرائب على الدخان من المسائل العامة التى يجب أن تحل وفق السياسة الزراعية التى وضعها لها المعتمد البريطانى فى مصر . وكان من أهم الأعمال التى قام بها المسيو جيار هو العمل على الاتفاق مع اليونان على استيراد الدخان اليونانى بدلا من تهريبه إلى القطر المصرى . وفى مارس سنة ١٨٨٤ عقدت مصر مع اليونان اتفاقية كان من نتائجها : ١ — أن تساوى الدخان اليونانى بالدخان التركى فى المعاملة[١] وأصبحت الضريبة التى تجبيها الحكومة المصرية من تركيا واليونان خمسة قروش على الأقل ٢ — قلت عمليات التهريب ٣ — زاد إيراد الجمارك من الدخان الأجنبى وأصبح الدخان من أكبر إيرادات الحكومة المصرية ، وقد تبع هذه الزيادة أن قررت الحكومة زيادة الضريبة فى أبريل سنة ١٨٨٥ من خمسة قروش الى ١٢ قرشاً ، وكانت هذه الضريبة أعلى من مثيلتها على الدخان المصرى ، مما دعا أن زاد خلط الدخان المصرى بالدخان الأجنبى لينتفع المشتغلون بتجارة الدخان وزراعته من الفروق بين الضريبتين ، كما دعا خلط الدخان المصرى بالأجنبى إلى زيادة المتاجرة به حتى أصبح بعد خلطه مؤهلا للتصدير من مصر بصفته دخانا تركيا ، وقد جر هذا الخلط خسائر كبيرة للإيرادات المصرية[٢] ، مما دعا المستر جيار لرفع الضريبة على الدخان المصرى وذلك ليتساوى الدخان الأهلى مع الدخان الأجنبى فى تحمل الضريبة وتحسين الصنف[٣] ، وقد زادت الضريبة على الدخان اليونانى والتركى والأجنبى إلى عشرين قرشاً على الكيلو جرام ، ويدل الكشف الآتى على ما أعقب ذلك من زيادة طبقا للسياسة الموضوعة : —

= فى عدد الموظفين ، وفى صفحة ٢٠٢ حيث يذكر أهمية الدخان فى الزراعة المصرية ويدلل بأن هذا المحصول كان يزرع فى مصر الوسطى ولكن نوع هذا الدخان كان منحطاً ولا يستهلك سوى رجال الجيش وبعض الأهالى ، وكان الأغنياء يعتمدون على الدخان الوارد من تركيا واليونان وسوريا لاستهلاكهم الخاص . وكان ما تنتجه مصر من الدخان يقدر فى سنة ١٨٧٥ ، ٢٧,٣٧١ قنطاراً ثمن القنطار ٥٠٠ قرشاً ، وكانت مصر تزرع أيضاً التنباك العجمى وينتج ٤٤٠٠ قنطاراً منه وقيمته ٢٢,٠٠٠ جنيهاً .

(١) كان الدخان التركى يدفع ضريبة مقدارها ١٥ قرشاً منها ١٠ قروش ضريبة الصادرات التركية و٥ قروش ضريبة الواردات المصرية ، راجع كولفن صفحة ٩٣ من كتابه « نشوء مصر الحديثة » .

(٢) راجع كولفن صفحة ١٧٣ من كتابه « نشوء مصر الحديثة » .

(٣) قصد أن الحكومة عنت بانتاج القطن من الوجهة الفنية والتسويقية حتى يقل تكاليف إنتاجه ، وكذلك عنت بتجارة الدخان فى بيعه بأقل التكاليف حتى يمكن أن يتحمل أعلى ضريبة ممكنة لتزيد من الإيراد العام وفعلا زادت الواردات من الدخان كما زادت الصادرات من القطن ، وانتعشت التجارة فى هذا العهد .

السنة	إيرادات الجمارك ما عدا الدخان بالجنيه المصرى	إيرادات الجمارك من الدخان بالجنيه المصرى	المجموع بالجنيه
١٨٨٣ (١)	٦٦٩٣٣٩	٨٦٦٩٥	٧٥٦٠٣٤
١٨٩٠	٦٥١٢٨٨	٧٢٧٧٨٨	١٣٧٩٠٧٦
١٨٩١	٨٠٨٧٧٣	٨٢٨٧٥٦	١٦٣٧٥٢٩
١٨٩٢ (٢)	٨١٥١٥٦	٦٥٥٢٩٧	١٤٧٩٤٥٣

وقد تداولت الحكومة المصرية مع المستشار المالى البريطانى ومع مدير الجمارك الإنجليزى، فرأت أن منع زراعة الدخان يدعو إلى زيادة الإيرادات (١)، وأن زراعة الدخان وإدارته وتجارته كانت فى أيدى جماعة من الأروام والسوريين والأرمن، وأن هذه الجماعة، أى شركة الاحتكار، عرضت على الحكومة فى سنة ١٨٨٤ أن تحتكر زراعة الدخان أو توريده مقابل مبلغ معين قدره ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه تدفعه لها سنوياً (٢)، على أن تدفع زيادة على هذا

(١) كانت إيرادات الجمارك من الدخان فى أثناء هذا العهد هى :

السنة	الإيراد بالجنيه المصرى	السنة	الإيراد بالجنيه المصرى	السنة	الإيراد بالجنيه المصرى
١٨٨١	٩٧١٦٨	١٨٨٥	٢١٢٢٦٧	١٨٨٩	٤٤١٤٤٣
١٨٨٢	٩١٦٤٣	١٨٨٦	٣٠٤٤٧٤	١٨٩٠	٧٢٧٧٨٨
١٨٨٣	٨٦٦٩٥	١٨٨٧	٣٨٩٠٥٠	١٨٩١	٨٢٨٧٥٦
١٨٨٤	١٢٤٤١١	١٨٨٨	٣٣٢٥١٧	١٨٩٢	٦٥٥٢٩٧

(٢) وقد استمرت إيرادات الدخان تزداد زيادة مطردة كما يدل الجدول الآتى :

السنة	إيرادات الجمارك ما عدا الدخان	إيرادات الجمارك من الدخان	المجموع
١٨٩٣	٧٥٦٥٢٢	٧٨٨٦٦٠	١٥٤٥١٨٢
١٨٩٤	٨٢٤٨٤٣	٩٣٢٧٤٩	١٧٥٧٥٩٢
١٨٩٥	٧٧٠٤٦٦	٩٦٨٥٧٦	١٧٥٩٠٤٢
١٨٩٦	٨٨٩٥٥٣	١٠٠٦٢٢٦	١٨٩٦٠٧٩

ويذكر كولفن أن زراعة الدخان فى مصر لم تكن زراعة أهلية بالمعنى الصحيح إذ كانت فى يد فئة من التجار الأجانب، راجع « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٢٢٠ .

٦٥ ٪ من الأرباح الصافية إذا وصلت هذا الأرباح ١٥٠٫٠٠٠ جنيه و٧٣ ٪ من الأرباح الصافية الأخرى إذا تعدّت ١٥٠٫٠٠٠ جنيه أخرى و ٨٢ ٪ عن الـ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه الثالثة وعلى أن تأخذ الحكومة ٩٠ ٪ من كل الأرباح الصافية التى تزيد عن ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة . وقد كان هذا الاقتراح مشجعاً للحكومة للأخذ به فى وقت كانت الدولة المصرية فى حاجة ماسة للايراد ، خصوصاً وأن ضريبة الدخان لم تزد عن ١٣٠٫٠٠٠ جنيه فى السنة بينما كانت الشركة تضمن لها ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه سنوياً .

حـ — احتكار الدخان :

وقد اتفقت الحكومة المصرية مع شركات الدخان برياسة خليل خياط وصدر فرمان عال فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ حيث ضمن أولا : منع الأفراد من جلب التنباك من الممالك الشاهانية أو من أى جهة كانت حيث أن التنباك أصبح احتكاراً خاصاً بالحكومة .

ثانياً : صرحت الحكومة لناظر المالية أن يعطى هذا الاحتكار بالالتزام .

ثالثاً : يخزن التنباك الوارد برسم الترانسئت فى مخازن الجمرك .

وقد عاد احتكار الدخان والتنباك على الحكومة بفوائد عدة ، كما عاد على الشركة بأرباح طائلة ، فتمتع الخواجه خليل خياط[1] باحتكار جلب التنباك العجمى لمدة عشر سنوات ثم امتد هـذا الاحتكار إلى جميع أنواع الدخان والتنباك من أى جهة كانت ، واستفادت الحكومة ، حيث أنها أخذت ٧٠ مليما عن كل أقة نظير رسم الجمرك فضلا عن حصة الأرباح عن الكميات المباعة ، كذلك تعين على الملتزم أن يدفع للحكومة عما يزيد عن ٢٤٫٠٠٠ أقة لغاية ١٠٠٫٠٠٠ أقة من الكميات المباعة ، ومال التزام قدره ٨٥ مليما عن كل أقة ويدفع عما يزيد عن ١٠٠٫٠٠٠ أقة مبلغ ٩٠ مليما عن كل أقة ، وقررت الحكومة على الملتزم سعر البيع وهو ٢٦٠ مليما عن كل أقة أخرى من الدرجة الأولى و٢٥٠ مليما عن كل أقة من الدرجة الثانية و٢٤٠ مليما عن كل أقة من الدرجة الثالثة ، فيكون متوسط الأثمان ٢٥٠ مليما عن كل أقة وحفظت الحكومة لنفسها الحق فى زيادة هذه الأسعار .

وقد كان فى وسع الحكومة أن تحتكر التنباك وتتمتع بملكية المشروع وإدارته وتمويله برأس مالها ، وتستخدم فى استغلاله موظفيها وعمالها وتتحمل وحدها مخاطره

(١) كان خليل خياط يتمتع بالحماية البرتغالية وكان قد حصل من الحكومة المصرية فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٨ بحق احتكار استيراد الدخان العجمى وأصبح يتمتع بحق الاحتكار فى جلب عموم التنباك من أى جهة كانت ، ومن أى صنف كان لمدة تبتدىء من أول يولته سنة ١٨٩٠ وتنتهى فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٧ . قارن يوسف بك نحاس فى تقريره عن الدخان .

ومكاسبه ، وذلك كما فعلت الحكومة الفرنسية والتركية ولكنها رأت بعد استشارة رجالها أن تترك الأمر إلى الخواجة خليل خياط وتراقبه المراقبة اللازمة لتضمن لنفسها إيراداً محققاً .

ونرى أن الحكومات التى أرادت أن تحصل على أكبر دخل من الدخان اتبعت طريقة الاحتكار والاستثمار بنفسها . إذ أن هذه الطريقة أضمن وأكثر مورداً للحكومة حيث أن الشركة التى تلتزم بيع الدخان لا تدع للحكومة إلا دخلا صغيراً بالنسبة لأرباحها مهما تكن الإتاوة الثابتة ، ومهما تبلغ حصة الحكومة من أرباح تلك الشركة ، فلم يكن من مصلحة الحكومة المصرية أن تجعل بيع الدخان التزاما مهما زادت المصروفات العامة ، ومهما كانت ثقتها بموظفيها ضعيفة . فاحتكار الحكومة للتبغ واستثماره مباشرة تحت الاشراف البريطانى فى ذلك الوقت كان أجدى للخزانة المصرية وأفضل لمصلحة الأمة المصرية[1] .

٤ — ضرائب الدخان :

وتحصل ضريبة الدخان للحكومة إما على الوزن وإما على مساحة الزراعة وإما على قيمته .

وطريقة أخذ الضرائب على الوزن تترك للزارعين كل الحرية فى زرع الدخان على أن تدفع الضريبة على المحصول عند وزنه ، إما وهو فى أيدى الزارعين ، وإما عند انتقاله من يد المزارع إلى يد التاجر ، وإما أن تجبى الضريبة من الذين يبيعونه ، وضريبة الدخان على الوزن تفسح مجال لارتكاب الغش .

وطريقة الضرائب على مساحة الزراعة وهى التى كان معمولا بها فى مصر قبل سنة ١٨٩٠ أحسن نظام صالح بالبلاد الزراعية وفى الوقت نفسه يلائم النظام الادارى المصرى إذ أنه أقل نفقة ، على شرط أن يكون مقدار الضريبة معتدلا ، وأن يكون الأذن بزرع الدخان مساويا لما يحتاجه السوق الأهلى ، مضافا اليه الصادر السنوى إلى الخارج ، وأن يكون نظام اعطاء الرخص عادلا وضامناً لروح الانصاف دون تحيز أو تفضيل ، وأن يكون غير داع إلى ارتكاب الغش بزراعة الدخان خلسة .

ولابد فى تقرير الضريبة على الفدان الذى يزرع دخانا من أثبات متوسط حاصل الفدان وأن تكون الضريبة متمشية مع نوع الدخان جودة ورداءة ، فتكون الضريبة على الأنواع المتوسطه والجيدة أزيد بقليل عن الضريبة على الأنواع الرديئة ، وذلك لتحقيق العمل على الجودة مع ملاحظة مصلحة الايراد الحكومى .

---

(١) لم يتظلم الجمهور من احتكار الحكومة للدخان تظلمه من طريقة التزامه حيث أن شركات الالتزام كثيراً ما قدمت بضاعة مغشوشة للمدخنين ، وليس من الممكن مراقبتها لأن من الميسور إضافة مواد غريبة على الدخان لايمكن ضبطها ، فطريقة استثمار الحكومة نفسها للدخان تصون مصالح الخزانة ومصالح المدخنين سواء بسواء .

وطريقة الضرائب على قيمة الدخان تفوق الأساليب السابقة الذكر لأنها أضمن إيرادا وأكثر عدالة وأولى بالرعاية والتطبيق[١]

المبحث الثالث

الميزانية ومصروفات وإيرادات الحكومة

مضت السنوات الأولى من حكم توفيق باشا فى جهاد دائم فى سبيل تحسين المالية المصرية لتنجو من شبح الافلاس ، وكان الخديو ميالا لاتباع مشورة الإنجليز مما دعا إلى تمكن نفوذهم فى إدارة شئون البلاد ، فوطدت الأدارة البريطانية أسس سياستها بتعيين بعض رجالها المخلصين فى إدارة مصالح الحكومة فأصبح الحكم[٢] . وفق رغبتهم

---

(١) إليك ملخصاً عن الرسوم المقررة على الدخان والتنباك والسيجار بمقتضى الأوامر العالية التالية :

١ — من أغسطس سنة ١٨٧٣ إلى مارس سنة ١٨٧٩ كان يحصل على دخان تركيا وتنباك العجم عشرون قرشاً عن كل أقة ولم يصرح بجلب دخان الجهات الأخرى .

٢ — أمر عال بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ يقضى بأن يحصل خمسة قروش عن كل أقة من الصنف العادى من دخان تركيا و٢٥ قرشاً على الأقة من الأصناف العالية .

٣ — أمر عال بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٨٤ يقضى بتخفيض رسوم دخان وتنباك تركيا إلى خمسة قروش عن كل أقة وتبقى تعريفة العجمى على ما هى عليه .

٤ — أمر عال بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٨٨٥ يقضى برفع رسوم تنباك ودخان تركيا والدخان اليونانى والأمريكى والإنجليزى والإيطالى إلى ١٠ قروش عن كل أقة .

٥ — أمر عال بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٨٥ يقضى بإلغاء رسم التنباك العجمى وهو ٧٥ ٪ من القيمة وجعله ١٠ قروش عن كل أقة ، ثم أعيد رسم التنباك العجمى إلى ٧٥ ٪ من القيمة بأمر عال بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٨٧ .

٦ — أمر عال مؤرخ ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٧ قضى باحتكار الحكومة جلب وبيع التنباك العجمى وفى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٧ صدر أمر عال بتنازل الحكومة عن الاحتكار مع بقاء الرسوم الجمركية بواقع ٧٥ ٪ من أصل القيمة .

٧ — أمر عال بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٨ يقضى بتعديل التعريفة ، فأصبح دخان تركيا يتحمل ضريبة قدرها ١١,٤ قرشاً عن كل كيلو بالرفتية و١٤,٢٠ قرشاً بدون رفتية وأن تكون الضريبة على الدخان الوارد من البلاد الأخرى ١٠ قروش وسمح بدخول الدخول من هولاندة والبرتغال والسويد والنرويج (الرفتية هى شهادة من البلد الوارد منها الدخان) .

٨ — أمر عال مؤرخ ٧ يونيه سنه ١٨٨٨ يقضى بتعديل التعريفة فأصبح دخان تركيا يتحمل ضريبة ١٥,٤ قرشاً عن كل كيلو بالرفتية و ١٨,٤ قرشاً بدون الرفتية و١٤ قرشاً عن الدخان الآخر .

٩ — أمر عال بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ يقضى بجعل الوارد من كافة أصناف دخان تركيا يدفع رسماً قدره ٢٠ قرشاً عن كل كيلو جرام .

١٠ — أمر عال بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٩١ يقضى بان الدخان المسموح دخوله فى مصر هو الوارد من تركيا واليونان وأمريكا والنمسا والمجر وبلجيكا وبريطانيا وهولنده والسويد والنرويج .

(٢) كان النفوذ الإنجليزى متركزاً فى يد ٣٩ موظفاً يتقاضون ٣٧٧٠٠ جنيهاً فى سنة ١٨٩٠ ، =

وقد كان لهؤلاء الموظفين الفضل الأكبر فى تنفيذ الخطة التى جعلت من مصر آلة انتاجية لخير الأجانب ، ولذلك قام هؤلاء الموظفون بالعمل على زيادة الأيرادات والاقتصاد على قدر الاستطاعة فى المصروفات ، ولتحقيق هذا اهتموا باعداد الميزانية المصرية ، وبعد أن كانت الحكومة المصرية لاتهتم بتحضير ميزانية عمومية للمصروفات والإيرادات . أخذت الادارة المصرية بمشورة الإنجليز منذ ١١ مايو سنة ١٨٧٦ بالاهتمام بالميزانية ودراسة مفردات المصروفات ومفردات الإيرادات على السواء ، وكان المجلس العالى للمالية من اختصاصه النظر فى ميزانية الحكومة على أن يقوم ناظر المالية بتحضير الميزانية لكل سنة مقبلة ، ومع أن القوانين فى مدة أسماعيل باشا لم تكن مشمولة بالنفاذ فإن الميزانية المصرية لم تتخذ شكلها القانونى المالى والنظامى إلا منذ سنة ١٨٨٠ حيث رفع ناظر المالية فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ تقريراً بميزانية الإيرادات والمصروفات وجزية الآستانة مستصدراً الأمر باعتمادها ، وتعتبر هذه الميزانية باكورة الميزانيات المصرية الصحيحة حيث بدأت الحكومة المصرية تنظر بعين الدقة والموازنة فى كل مفرد من مفردات الصرف ، وتدرس الطرق العادلة فى زيادة الإيرادات ، كما أصبح بيان الإيرادات وبيان المصروفات متقابلين متزنين(١) .

وفى سنة ١٨٨٢ أدخلت الإدارة المالية بمشورة الإنجليز بعض التعديلات ، فعملت على درج الميزانية العمومية إلى ميزانيتين مختلفتين ، إحداهما ميزانية الإيرادات المخصصة لدين الحكومة ، والثانية ميزانية الإيرادات الأخرى ، وكانت الأولى تمثل الضرائب والإيرادات المتحصلة من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية وأسيوط والسكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية والجمارك ، وكانت الثانية تحتوى على الإيرادات والضرائب التى تحصل من المديريات والمصالح الأخرى ، وقد أنشىء بجانب هاتين الميزانيتين ميزانية إضافية تتغذى من الزيادة التى تتوفر من ميزانية السنة الماضية لينفق منها على الإدارات المختلفة طبقاً للنظام الموضوع . غير أن هذه الميزانية الإضافية ألغيت بدكريتو ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٣ إذ نص هذا الدكريتو على أن ما يزيد من الإيرادات وما تقتصده الحكومة المصرية من المصروفات ، يضاف إلى ميزانية السنة التالية ، وبعد إنشاء مجلس شورى القوانين فى أول مايو سنة ١٨٨٣ أصبحت الميزانية تعرض على ناظر المالية فى أول ديسمبر من كل سنة على أن يعرضها

= وكان منهم اثنان فى المالية وثلاثة فى الجمارك وخفر السواحل وواحد فى البريد وواحد فى الوابورات الحديدية وثلاثة فى الفنارات وثمانية فى البوليس وتسعة فى ديوان الأشغال وواحد فى مصلحة السجون وثلاثة فى المحاكم الأهلية وثمانية فى مصلحة الصحة العمومية ثم أضيف فى آخر أيام توفيق مستشار قضائى وقاض ومراقب للأموال المفررة فى نظارة المالية .

(١) قارن مذكرات أحمد باشا عبد الوهاب لطلبة التجارة العليا فى سنة ١٩٣٠ عن الميزانية والمالية العامة . وقارن مجلة الاثنين عدد ١٢/٣/٤٥ « مع أفندينا الخديو اسماعيل »

بدوره على مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيها . وتعتمد الميزانية بأمر عال يصدر قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر[١] .

وتنقسم ميزانيات عهد توفيق إلى قسمين : العادية وغير العادية فالميزانية العادية هى المخصصة للمصروفات المستديمة ، وغير العادية ، تعد مبدئياً للأعمال ذات الإيراد والريع ، ولكن الواجب توحيد الميزانية ، وهذا ما عملت الإدارة المصرية على تحقيقه فيما بعد ، وناظر المالية هو المسئول عن ميزانية الدولة . وفى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ أقر مجلس النظار أن يعاون ناظر المالية اللجنة المالية المكونة من ناظر المالية ومن وكيل المالية والوكيل المساعد ومراقب عام الإدارة . وبذلك أصبحت الميزانية من مهام الأعمال التى يقوم بها ناظر المالية واللجنة المالية ، وأصبحت الإيرادات والمصروفات من أهم الأعمال التى تعنى الحكومة بدراستها .

وقد تدرجت إيرادات ومصروفات الدولة على الوجه الآتى[٢] :

السنة	عدد السكان	إيرادات	مصروفات
١٨٣٦	٣٥٦٦٠٠٠	٢٤١٤٠٠٠	١٩٢١٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٩٠٠٠٠	٩٥٨٥٠٠٠	٧٦٩١٠٠٠
١٨٨٤	٧١٦١٠٠٠	١٠١٤١٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
١٨٨٩	٨٠٥٨٠٠٠	٩٧١٩٠٠٠	٩٥٠١٠٠٠
١٨٩٠	٨٢٥١٠٠٠	١٠٢٣٧٠٠[٣]	٥٩٥٠٠٠٠[٤]
١٨٩١	٨٤٤٨٠٠٠	١٠٥٣٩٤٠٠	٩٦٠٧٩٠٠
١٨٩٢	٨٦٥٠٠٠٠	١٠٣٦٣٣٠٠	٩٥٩٥٠٠٠[٥]

وكانت أهم مفردات المصروفات هى مخصصات الحاكم ومصروفات مجلس النظار ومصروفات المالية والخارجية والمعارف والداخلية والحقانية والأشغال والزراعة والمواصلات والحربية

(١) راجع «الحركة القومية» للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ، وقارن مقدمة الميزانية العامة لوزير المالية فى سنة ١٩٤٣ وأيضا المقطم بتاريخ ٩/٣/٤٥ «الاحتفال بذكرى إسماعيل العظيم وكلمة رئيس الوزراء»

(٢) تقرير اللورد كرومر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٩١ صفحة ٥٩ عن أحوال القطر المصرى .

(٣) راجع ميزانية عهد الاحتلال فى كتاب كلفن «نشوء مصر الحديثة» صفحات ٣٣٤ — ٣٣٨

(٤) راجع ملنر «إنجلترا فى مصر» صفحة ٣٦٢ والدكتور صبرى «تقدم مصر اجمالا فى عهد إسماعيل» فى الراديو المصرى بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ .

(٥) راجع «تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده» تأليف تيودور روذستين ٣٤٦ — ٤٦١ .

والمعاشات والدين العام ، أما الإيرادات فكان أهمها ضرائب الأطيان وعوايد الأملاك وبدل الخدمة العسكرية ورسوم الخفر والضرائب الجمركية ورسوم الموانىء والمنائر ورسوم مصايد الأسماك ورسوم الدمغة والرسوم القضائية وإيرادات السكك الحديدية وإيرادات التلغراف وإيرادات البريد وإيرادات الأملاك الأميرية .

وتدل الإيرادات على الزيادة المطردة وعلى تحقيق الموازنة فى الميزانية العامة ، ويقول اللورد كرومر أن أسباب هذه الزيادة المطردة ترجع إلى زيادة إيرادات الجمارك حيث زادت ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى عما ربط لها فى ميزانية ١٨٩١ وذلك بسبب تغيير الرسوم على الدخان فى خلال سنة ١٨٩٠ ، وقد نقل مبلغ ٥١٠ر٠٠٠ جنيه مصرى من إيراد الدخان إلى حساب سنة ١٩٩١ ، كذلك زاد المال الاحتياطى فى عام ١٩٩٠ إلى ١ر٧٤٥ر٠٠٠ مليون جنيه مصرى منها نحو ١ر٣٦٠ر٠٠٠ مليون جنيه مصرى فى صندوق الدين ونحو ٣٨٤ر٠٠٠ ألف جنيه تحت تصرف الحكومة المصرية ، وأصبح لا يخشى على الخزينة المصرية من العجز عن تسديد أقساط ديونها وفوائدها ، والحقيقة أن الإيرادات أصبحت عرضة للزيادة بسبب ترقى ثروة البلاد التى ساعدت على تمكين الحكومة من زيادة الضرائب ، كما أن تحسين نظام الضرائب دعا إلى زيادة الأموال التى تجبى منها وقلة نفقات الجباية .

أما زيادة المصروفات فترجع إلى زيادة عدد السكان وضرورة قيام الحكومة بكثير من المرافق العامة الانتاجية ، أو التوسع فيها وكان أهم هذه المرافق التعليم والصحة والبوليس والقضاء والرى والمواصلات .

الفصل التاسع

سياسة توفيق الاقتصادية ونتائجها

١ — توفيق باشا والوطنية والقومية والدولية ٢ — مسالمة توفيق والتدخل الإنجليزى ٣ — توفيق باشا والديون المصرية وحلها ٤ — توفيق وسيادة تركيا الاسمية ٥ — توفيق باشا والسودان ٦ — توفيق باشا وحالة مصر الاقتصادية ٧ — توفيق باشا والشئون الاجتماعية

المبحث الأول

توفيق باشا والوطنية والقومية والدولية

أراد الخديوى توفيق فى أول عهده بالحكم أن يساير الرأى العام الوطنى الذى ظهر فى

أواخر عهد الخديوى إسماعيل ، فألقى خطابه الشهير فى ٢ يوليه سنة ١٨٧٩ ويعد بمثابة خطبة العرش فى وقتنا الحاضر فقال : « . . . ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين ، فإنى اتخذت هذه القاعدة مسلكا لا أتحول عنه ، فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها ليكون لها الاقتدار على تنقيح القوانين وتصحيح الموازين » وهذا التصريح يدل دلالة واضحة على وطنية توفيق عندما بدأ الجلوس على أريكة الحكم . والوطنية والقومية من أهم النزعات الاجتماعية التى تربط الحاكم والفرد البشرى بالجماعات ، وتجعله يحبها ويفتخر بها ويعمل من أجلها ويضحى فى سبيلها[1] .

ومن المعلوم أن الوطنية هى حب الوطن والشعور بارتباط باطنى نحوه ، فهل كان توفيق وطنياً ، لقد أجمع العلماء الذين عاشروه قبل أن يتولى الحكم أنه كان نعم الوطنى ، إذ ارتبط بمصر فأصبح منها كما أصبحت منه ، كذلك كان قومياً إذ ارتبط بجماعة أمته وتناسقت شعوره بشعور أهل قومه ، وحب الوطن يتضمن بطبيعته حب المواطنين الذين ينتمون إلى ذلك الوطن ، وحب الأمة يتضمن فى الوقت نفسه حب مصر التى عاشت عليها أمته .

فإذا كان توفيق من الوطنية والقومية بمكان ، فماذا عسى أن يكون حوله إلى الدولية ؟ لقد يكون الجواب على هذا هو ما ذكره الأستاذ أبو خلدون ساطع الحصرى فى كتابه « الوطنية والقومية » إذ قال إن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم الوطن من جهة ، وبمفهوم الأمة من جهة أخرى ، وأن هذا الارتباط يلبس أشكالا متنوعة ، فيختلف بين أمة وأمة وبين دور ودور ، وأن الأمة أولا : قد تؤلف دولة واحدة مستقلة لها علم خاص وحكومة خاصة وجيش خاص ، فيشترك جميع أفراد الأمة فى حب ذلك الوطن ، وفى هذه الحالة تنطبق الوطنية على القومية وتدير سياستها الدولة . ثانياً : وقد تؤلف الأمة دُولا عديدة ، كل واحدة منها مستقلة بنفسها ، وفى هذه الحالة توجد كل دولة من هذه الدول وطنية خاصة بها ، وتسعى إلى تقوية هذه الوطنية الخاصة بكل قواها وجهودها ، بينما القومية تتجاوز حدود هذه الدول المفترقة وتسعى إلى ربطها جميعها برباط معنوى عام[2] ، فلا ترتاح القومية فى هذه الحالة إلى الوطنيات القائمة بل تنزع إلى إنشاء دولة عامة تجمع وتوجد تلك الدول المتعددة بشكل من الأشكال وتعمل على ابتكار « وطنية اجدبدة عامة » تسمو فوق الوطنيات الخاصة ، فتصبح وطنية معنوية مثلى ؛ ولكن فى هذه الحالة لا تنطبق القومية على

---

(١) راجع « آراء وأحاديث فى الوطنية والقومية » للأستاذ الكبير ساطع بك الحصرى حيث يقول بتقارب مفهوم الوطنية من مفهوم القومية تقارباً كبيراً خصوصاً لعلاقتها بمفهوم الدولة التى تعتبر هيئة سياسية من جماعة البشر يعيشون على أرض معينة مشتركة مؤلفين بذلك هيئة سياسية مستقلة ذات سيادة .

(٢) راجع الأمبراطورية البريطانية ومعناها المعنوى فى الجمع بين شعوب مختلفة تجمع شملها .

الوطنية لأنها تتطلب تقديم مصالح الأمة العامة على مصالح الأوطان الخاصة . ثالثاً : قد تكون الأمة محرومة من دولة خاصة بها ، وتابعة لدولة أجنبية عنها ، وفى هذه الحالة ، تفرض الدولة الحاكمة على جميع أفراد الأمم الخاضعة لها « وطنية عامة واسعة النطاق » وتطلب منهم أن يرتبطوا بها وبسائر الأمم الخاضعة لها برباط هذه الوطنية وأن يخدموها بدافع هذه الوطنية ، والقومية تعارض ذلك أشد المعارضة وتولد فى نفوس الأفراد نزوعاً إلى الاستقلال عن الدولة المذكورة وتجعلهم يصبون إلى الانفصال عن الأمة الحاكمة ويسعون وراء تكوين دولة خاصة بهم ، فيحدث من جراء ذلك نزاع بين الوطنية التى تفرضها الدولة الحاكمة وبين القومية التى يشعر بها أفراد الأمة المحكومة ، ونعتقد أن هذا الشكل هو الذى توارد على فكر توفيق باشا ، فقد رأى نفسه فى محيط اشتبكت فيه الدولية بعناصر القومية والوطنية ، فأمامه مصر بين تركيا وإنجلترا ، وأمامه الشعور الوطنى والروح الوطنية ، فأفسدت عليه القوة فى أن ينحى المنحى الذى يساير عقيدته وإخلاصه لمصر الذى عاش فيها وظهر منها قبل توليته الحكم[1] .

فالقومية تنطبق على الوطنية تارة وتختلف عنها طوراً ، ولكنها أصبحت من العوامل التى أثرت فى تطور مصر فى عهد توفيق باشا ، فإذا كان توفيق باشا خلط بين الدولة والوطن والملك فقد ساعدته الظروف الدولية الذى عاش فيها على ذلك . فقد كانت الوطنية لا تعنى سوى الارتباط بالملك والمملكة ، ولكن النزعات القومية كانت تقتضى الرعاية وحسن التقدير خصوصاً وأنها تولد بعض العواطف فى النفوس وتحملهم على القيام ببعض الأعمال ، فالإنسان يحب أمته ومملكته تحت تأثير النزعة القومية ويشعر نحوها بارتباط قلبى شديد ، فيعتبر نفسه جزءاً منها ، كما أنه يحب وطنه تحت تأثير النزعة الوطنية . ومنبع الوطنية هو حب الموطن ، كما أن منبع القومية هو حب الأهل . والعوامل التى تربط الأفراد بعضهم ببعض وتحبب بعضهم إلى بعض فتؤلف منهم أمة واحدة ، كثيرة ومتنوعة ، منها الاعتقاد بوحدة الأصل والاشتراك فى اللغة والأدب والتاريخ والتشابه فى العواطف والعوائد والتماثل فى ذكريات الماضى ونزعات الحال وآمال المستقبل ، فهل سادت هذه العواطف والأهداف بين توفيق وأهل بلاده بعد توليه الحكم كما كان قبله ؟

---

(١) هناك شكل رابع من أشكال ارتباط القومية والوطنية بالدولة ، فقد تكون الأمة محرومة من الاستقلال وفى الوقت نفسه مجزأة بين عدة دول أجنبية عنها ، فمن الطبيعى فى هذه الحالة أن كل دولة حاكمة تفرض على جزء الأمة الخاضع لها وطنيتها وتعمل على ربط أفرادها برباط هذه الوطنية ، ولكن روح القومية فى تلك الأمة المجزأة تعارض معارضة شديدة فى ذلك وتقاوم هذه الروح وتعمل على الاستقلال من جميع الدول الحاكمة كما هو الحال فى بولنده .

الحق أن الناس مقسمون إلى طبقات ، طبقة تنظر إلى العهد الاستقلالى نظرة يقين وإيمان ، فلا يهمها ما تبذل فى سبيله من تضحيات ، ولا يُعنيها أساءت الإدارة أم حسنت ، وهذه الفئة قليلة العدد ، شأنها شأن أصحاب الفكر فى بقية الأمم لا تعنيها المادة ، وطبقة تنظر إلى العهد الاستقلالى بعين الناقد الذى يريد التوفيق بين مصالحه وكرامة بلاده ، فهى توازن بين المصالح والكرامة ، وتسعى جهدها أن لا تهدر المصالح بحجة المحافظة على الكرامة ، فإذا رأت مصالحها مهددة رفعت صوتها بالشكوى لاصلاح الحالة ضمن حدود الكرامة ، وطبقة تنظر إلى العهد الاستقلالى نظرة استقلال واستثمار مادى ، لا يهمها منه سوى تحقيق منافعها الشخصية ، وقد جمع عصر توفيق جميع هذه الطبقات من مصريين وأجانب لأختلاف المآرب ، فهل أرضت حكومة توفيق باشا الرأى العام الرشيد ؟ وهل أحسنت الإدارة المصرية الإنجليزية التصرف ولم تحصر اهتمامها فى استرضاء بعض طبقات الناس بالتمويه على الناس ؟

المبحث الثانى : مسالمة توفيق باشا والتدخل البريطانى

كان توفيق باشا مسالماً كل المسالمة للأجانب فاستغلوا هذه المسالمة حتى أصبح نفوذهم هو الظاهر فى إدارة البلاد الاقتصادية . وبينما كان مسالماً للأجانب فإنه كان ينزع إلى الحكم الفردى فى إدارة الشئون المصرية ، وعلى ذلك لم يعاونه من المصريين إلا نفر قليل ، إذ أصبحت الإدارة المصرية حائرة بين إطاعة الخديو وبين اتباع أوامر المستشارين الأجانب ، وكان أهم ما تطمح إليه سلطة المستشارين فى جميع الظروف هى العمل على إيجاد نظام يضمن بقاءهم فى الحكم والاشراف عليه[1] لتنفيذ سياستهم الاقتصادية العامة .

ولا شك أن السلطة البريطانية فى مصر فى عهد توفيق باشا وضعت الأساس للسياسة الاقتصادية العامة الواجبة الاتباع والتنفيذ ، وكانت هذه السياسة تقتضى أن تتخصص مصر فى الزراعة وبالأخص فى إنتاج القطن والعناية بأموره ومشروعاته وأنظمته والقضاء على زراعة الدخان وتشجيع الحاصلات الزراعية إذا كان الغرض منها الاستهلاك الأهلى ورفع قوة الأهالى الشرائية لدفع الديون وفوائدها وأقساطها والاقبال على شراء الواردات الأجنبية وبالأخص الإنجليزية .

وقد وافق توفيق باشا على السياسة العامة الموضوعة فأصبحت جميع إدارات الحكومة ومصالحها تحت الاشراف الإنجليزى ، وكان لتعيين الموظفين الأكفاء الأمناء لبلادهم ما ساعد على تحقيق الأغراض الأساسية لتلك السياسة العامة وتنفيذ الخطط التى وضعت لها ، فعملت

---

(١) راجع المورد كرومر وانتقاده لخطة وزارة الخارجية البريطانية فى كتابه «مصر الحديثة» صفحة ٥ .

نظارة الداخلية على توطيد الأمن وتثبيت دعائمه بين المصريين والأجانب على السواء ، لأن استتباب الأمن عماد الإنتاج وإساس التجارة . كذلك أصبح لناظر المالية واللجنة المالية الأثر فى تحسين أحوال الإنتاج والدعوة إلى الاقتصاد وعدم التقيد فى المصروفات الإنتاجية والعامة ، وقامت نظارة الحربية بتحسين نظام الجيش والبحرية ، واجتهدت الداخلية فى الانتفاع بقوات الرديف التى أمدتها بها وزارة الحربية ، لكى يناط برجالها شئون الأمن والبوليس طبقاً للسياسة المرسومة ، وكان لهؤلاء الموظفين أكبر الأثر فى إحاطة الإنجليز بأحوال البلاد لتنفيذ الخطط التى وضعوها لمصر ، وكان لنظارة الأشغال الأثر الفعال فى تحسين الرى وإقامة المشروعات التى عادت على القطن والأراضى المصرية بأجزل المنافع . واستمرت سياسة نظارة المعارف فى تحويل التعليم عن الأزهر ، وأصبح فى البلاد سياسات تعليمية مختلفة منها ، السياسة الأزهرية والسياسة الفرنسية ، ولكن سياسة اللورد كرومر كانت واسعة الخطوات ، دقيقة الوضع فحولت الأمة المصرية فى تعليمها إلى السياسة الموضوعة . وإن كانت فى الحقيقة لا تتمشى مع العقلية المصرية ، إلا أنها تمتاز بقواعد عامة تحقق أغراضاً معينة من التعليم فى مصر . أما إدارة الأوقاف فقد اختل نظامها المالى وذلك لابتعادها أولا عن الاشراف الحكومى الضرورى لتقدمها ، وثانياً لعدم تخصص الإيرادات لما يفيد المستحقين ويصون مصلحة المحتاجين ، وبذلك أخذت تتحول الأوقاف عن الأغراض التى أنشئت من أجلها وهى رعاية الفقراء وتحسين أحوال أبناء السبيل وصيانة المساجد وسد حاجة المعوزين بما يجب أن تقترحه لهم من عمل وتعليم وتهذيب وتثقيف وخبرة .

وأصبحت مصلحة الجمارك ومصلحة البريد[1] ومصلحة السكك الحديدية[2] ومصلحة الموانىء والفنارات من أدق المصالح نظاماً وأعظمها إيراداً وأصلحها استغلالا ، إذ كانت خاضعة للاشراف المختلط ، يدير كلا منها مجلس أعلى يتولى الاشراف على سير الأمور بها ومراقبة حساباتها ، مما كان له أثر كبير فى تحقيق الإيرادات المقدرة لها .

المبحث الثالث : توفيق باشا والديون وحلها

وقد امتاز حكم توفيق بتوحيد الديون وضمان سدادها وتخفيض أسعار فوائدها ، كما بدأت روح الطمأنينة تدب فى حياة الجماعات المصرية والأجانب على السواء ، فبدأت روح

---

(١) أنشأت مصلحة البريد نظام الطرافة فى سنة ١٨٨٩ كما أنشأت نظام توزيع المراسلات على بيوت أصحابها فى سنة ١٨٩٠ ، قارن أمين حسونه « المواصلات فى مصر » .

(٢) كان متوسط إيرادات السكة الحديد بين سنة ١٨٧٩ وسنة ١٨٨١ هو ١,١٧٩,٠٠٠ جنيها وبلغ متوسطها بين سنة ١٨٨٨ وسنة ١٨٩٠ ١,٢٣٧,٠٠٠ جنيها .

الاستقرار تظهر فى نواح كثيرة من الأعمال والمنشآت فى المدن والقرى ، وكان من نتائج الاستقرار أن بدأت الحكومة توازن بين مفردات الإيرادات والمصروفات بدقة تكاد تصل إلى حد الكمال ، وتخصصت كل مصلحة فيما تقوم به من عمل ، كما أن مصر بدأت تعنى بالمصالح الأهلية وتهمل كل ماله علاقة بالمصالح الدولية فباعت حصتها فى قناة السويس ، ومع أنها فقدت بذلك ما تبقى لها من الفائدة المالية فى القناة ، فإن قناة السويس أصبحت تتمتع باستقلال تام عن الإدارة المصرية والتدخل البريطانى .

المبحث الرابع : توفيق وسيادة تركيا الرسمية

ولقد تحقق استقلال مصر التجارى عن تركيا فى عصر توفيق ، وأصبحت السيادة التركية على مصر اسمية لا فعلية ، مع استمرار نفوذ تركيا فى الشئون الدينية ، وفى تعيين الحاشية الخديوية بالبلاد ، وكما بدأ الأتراك لا يعنون إلا بالجزية بدأت الإدارة المصرية لاتهتم بمنح تركيا مزايا تجارية أواقتصادية ، وبذلك قلت أهمية العلاقات التركية السياسية وضعفت العلاقات التجارية بين مصر وتركيا (١) ، ولم تسع الدولة العثمانية فى المحافظة على مركزها الممتاز فى مصر ، فأخذت انجلترا تضع الأسس الاقتصادية والتجارية لتتمتع بالمكانة السامية التى كان الأتراك يتمتعون بها فى الإدارة والشئون الاقتصادية فى الماضى ، وأصبح لانجلترا المركز الأول فى تجارة مصر الخارجية .

وقد كثرت اللجان واللوائح فى عهد توفيق باشا ، وكان الغرض النهائى من هذه اللجان أن استقرت الديون العامة وثبتت قيمتها ، وانخفضت فوائدها ، ووضعت الأسس الصحيحة للسياسة المالية العامة ، فانفصلت بذلك المسئلة المالية عن المشاكل السياسية ، وأصبح للحكومة المصرية ميزانية عامة دقيقة الأركان والقواعد حتى أن سنة ١٨٨٨ لتعتبر من السنوات الفاصلة بين سوء الحالة المالية وبين بدء تمتع مصر باستقلالها المالى ، وأصبحت الضرائب محدودة ومعروفة وتدفع فى أوقات تلائم أحوال الزراعة ومقدرة المزارعين .

المبحث الخامس : توفيق باشا والسودان

وقد عنى توفيق باشا بتحديد مركز مصر فى السودان (٢) ، فترك الأمر لما يقضى به

---

(١) أصبحت البضائع التركية تعامل معاملة البضائع الأجنبية من حيث دفع الضرائب والرسوم .

(٢) كان يمكن تحقيق ذلك كما دلت تقارير هذا العهد بمد الخط من جرجا إلى إسوان ومنها إلى الخرطوم وذلك باعداد الملاحة اللازمة ، إذ يمكن وضع صفوف من القناطر تسهل سير السفن عند الشلالات بعضها عند حلفا وبعضها بين حلفا وشندى .

الإنجليز فى هذا السبيل ، فأهملت مصالح مصر فى السودان فى هذا العهد بسبب اضطراب المالية المصرية وتحقيقاً للسياسة العامة البريطانية ، وأصبح السودان على جانب من الضعف والفقر والحاجة ، وأصبحت حاجة السودانيين ماسة إلى الرجوع إلى مصر كما أصبح أمل المصريين عظيما فى استرجاع السودان . ولا يخفى أن ذلك لا يتحقق إلا إذا استطاعت الحكومة المصرية مد خطوط حديدية بين مصر والسودان ، ولولا قلة المال لاتبعت الحكومة المصرية خطة جريئة فى هذا السبيل تخالف خطتها السلبية التى اتخذتها .

المبحث السادس : توفيق باشا والحالة الاقتصادية

وقد تقدمت الزراعة وتحسنت أحوال الإنتاج ، ولكن الفلاح المصرى لم ينتفع من هذا التحسن شيئاً يذكر ، إذا عادت جميع الفوائد والأرباح على التاجر الأجنبى والصانع المتمصر والممول الأوربى ، وبقى الفلاح يئن من عبء الربا الفاحش الذى انتشر انتشاراً كبيراً كاد يقضى على ملكية الفلاح المنقولة وغير المنقولة ، ويحوّل الملكيات الصغيرة إلى أيدى الأجانب . وكان لعناية الخديوى وتعضيد المعتمد البريطانى ، ونشاط مجلس شورى القوانين أحسن الأثر فى تخفيف وطأة المصائب عن الفلاح المصرى .

ويدل الجدول الآتى عن مدى عناية الحاكم بالحكوميين وبتوجيه الإنتاج لمصلحة المصدرين[1] من الاجانب والمتمصرين :

المدة	قيمة الصادرات من القطن وبذرته	قيمة مجموع الصادرات	نسبة مايصدر من القطن وبذرته إلى مجموع الصادرات
١٨٧٥ — ١٨٨٩	٨ر٩٠٠ر٠٠٠	١١ر٠٤٢ر٠٠٠	٨١ ٪
١٨٩٠ — ١٨٩٤	١٠ر١٩٠ر٠٠٠	١٢ر٩١٣ر٠٠٠	٨٠ ٪

ويؤيد الكشف التالى علاقة رخاء مصر بالشئون القطنية والصادر منها إلى بريطانيا والدول الأجنبية .

(١) راجع كروتشلى فى كتابه « التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحة ١٦٩ وقارن تود فى كتابه « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » والاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » المؤلف .

السنة	متوسط غلة الفدان من القطن بالقنطار	محصول القطن بالآلاف القناطير	الصادر من القطن بالآلاف القناطير	متوسط ثمن القنطار بالريال	قيمة الصادر من القطن عدا في ذلك بذرة القطن بالآلاف الجنيهات	قيمة جميع صادرات مصر بالآلاف الجنيهات
١٨٨٤ — ١٨٨٥	٣٫١٣	٣٫٥٩١	٣٫٥٤٠	١٢٫٣٧	١١٫٠٤٣	١٢٫٥٥٣
١٨٨٥ — ١٨٨٦	٢٫١٩	٢٫٧٩٢	٢٫٧٨٨	١١٫٧١	٧٫٨٥٤	١١٫٤٥٤
١٨٨٦ — ١٨٨٧	٢٫٨٨	٢٫٨٧٢	٢٫٨٦٤	١٢٫٣٧	٨٫٥٢٦	١٠٫١٩٩
١٨٨٧ — ١٨٨٨	٢٫٩٨	٢٫٩٩٦	٢٫٩٦٤	١٢٫٣٥	٨٫٦٥٩	١٠٫٩٦٤
١٨٨٨ — ١٨٨٩	٢٫٤٩	٢٫٧٢٣	٢٫٧٨٠	١٣٫٢٧	٨٫٧٢٢	١٠٫٥٣٠
١٨٨٩ — ١٨٩٠	٣٫٠٦	٣٫٢٣٨	٣٫٢٠٣	١٣٫٤٠	٩٫٧٩٩	١٢٫٠٦٦
١٨٩٠ — ١٨٩١	٣٫٩٧	٤٫١٥٩	٤٫٠٥٤	١١٫٥٢	١٠٫٧٦٧	١٢٫٠٠٤
١٨٩١ — ١٨٩٢	٤٫١٩	٤٫٧٦٥	٤٫٦٦٢	٩٫٠٦	١٠٫٤٢٢	١٤٫٠٢٠
١٨٩٢ — ١٨٩٣	٥٫٣٠	٥٫٢٢١	٥٫١١٧	٩٫٣٠	١١٫٤٠٨	١٣٫٥٠٦

وكذلك يتبين من الكشف التالى المساحة المنزرعة قطناً وزيادتها التدريجية وعلاقة رخاء مصر بسعادة إنجلترا من جراء هذه الزيادة .

الحقبة	متوسط المساحة المنزرعة قطناً سنوياً بالفدان	متوسط غلة(١) الفدان بالقنطار	متوسط الكمية التى صدرت سنوياً بالقنطار	متوسط ثمن القنطار بالريال	متوسط قيمة ماصدر من القطن وبذرته سنوياً بالجنيه
١٨٧٩ — ١٧٨٢	١٫٠٠٠٫٠٠٠	٢٫٧٧	٢٫٦٠٠٫٠٠٠	١٤٫٣٢	٩٫٠٠٠٫٠٠٠
١٨٩٢ — ١٨٨٢	١٫٠٧٧٫٠٠٠	٣٫٢٩	٣٫٤٥٣٫٠٠٠	١١٫٩٠	٩٫٥٢٩٫٠٠٠

(١) هل كان التوسع فى زراعة القطن بفضل مشاريع الرى الكبرى عائداً على المصريين بأجزل المنافع ، أم كانت زيادة الكمية مما يدعو إلى فائدة المصانع الأجنبية ؟ ولا يخفى أن القطن مما يجهد الأرض إجهاداً عظيما ، ويؤثر ذلك فى دخل الفلاح الأهلى فى المدة الطويلة !

وقد زاد عدد الشركات الأجنبية زيادة كبيرة[1] ، وأخذت أشكالا مختلفة وأساليب من المضاربات المشروعة وغير المشروعة ، مما جعل المعتمد البريطانى يتدخل فى توجيه سيرها إلى الصالح العام ، وقد زاد عدد الأجانب زيادة كبيرة مما دل على أن مصر أصبحت سوقاً دولية رائجة لانتقال العمل ورؤوس الأموال الأجنبية إليها .

ألم تر أن الأموال المصرية الثابتة والعاملة توجهت إلى الزراعة التجارية ، بعد أن كانت حاصلاتها كفائية ؟ ألم تلاحظ أن التجارة الأهلية كانت ضعيفة وتجارها على درجة كبيرة من الحرص والاحتياط ، حتى كان الصادر من المنتجات الأهلية قليلا فيما عدا الحاصلات القطنية ؟ ألم تشاهد أن الورش الصغيرة ما كانت تمد إلا طبقة معينة من الأهالى ، حيث اعتمدت عليهم وعلى أمزجتهم الشخصية فى الإنتاج المحلى وضيق مجاله ، فلم يظهر المصنع الآلى فى مصر فى عصر توفيق ، وذلك لأن السياسة المصرية كانت تحت إشراف الحاكم بأمره تحت اسم المراقبة والاقتصاد ؟ ألم تر أن الأموال المصرية إذا اتجهت إلى الزراعة لا يمكن أن يتحول القليل منها إلى الصناعة وذلك لقلة الأموال فى تكوين شركات تضامنية تنافس منتجات شركات المساهمة الأجنبية الصناعية فى الخارج ؟ ألم يتبين لنا أن النظم المصرى كان قليل الكفاية لجهله وقلة ما لديه من أموال ، وأن نظام الصناعة لم يشجع على تكوين البنوك الأهلية ولا على المنشآت الصناعية ، فلم يتمكن المصريون من استخدام الآلات المتخصصة العالية الأسعار لا فى الزراعة ولا فى الصناعة مع أن سلطان تركيا عندما زار

---

(١) يدل الجدول الآتى على تقدم الشركات فى مصر وزيادة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر مما كان له أثره فى التعمير والنهضة الصناعية الأهلية فيما بعد :

اسم الشركة	سنة ١٨٨٣	سنة ١٨٩٢
	جنيه	جنيه
شركات الرهونات	٣٨٢٦٠٠٠	٤٥٤٧٠٠٠
البنوك المالية	١٨٤٣٠٠٠	٦٨١٠٠٠
شركات المبانى والأراضى الزراعية	١٨٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠
شركات النقل	٦٢٠٠٠	١٤٥٠٠٠
الشركات الصناعية والمعدنية	٦٦٩٠٠٠	٩٢٣٠٠٠
الشركات التجارية	—	٤٨٠٠٠
شركة قناة السويس	١٥٦١٥٠٠٠	١٩٣٢٥٠٠٠
المجموع	٢٢١٠٤٠٠٠	٢٥٨٩٠٠٠٠

مصر أعجب من استعمالها فى النقل والمواصلات[١] ؟ فإذا كان فى إمكان الحكومة استغلالها فقد كانت مقيدة بالسياسة العليا فى هذا الوقت ! ألم تر أن حركة التعاون حاربتها الحكومة فى مهدها ، ولم تساعد على تكوين بنوك زراعية أهلية مع أن الثقة بدأت تدب فى روح المواطنين المثقفين وغير المثقفين ؟[٢].

لقد قدرت رؤوس الأموال الأجنبية التى استثمرها الأجانب فى مصر فى شركات الأراضى وشركات النقل والشركات الصناعية فى سنة ١٨٨٣ بمبلغ ٧٣١ر٠٠٠ جنيه ، وزادت إلى ١ر٢٨٩ر٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٢ فهل عادت فائدتها على الاقتصاد القومى أم على النفوذ الأجنبى وامتداد نفوذ الوكالة الأجنبية التى عملت على إنشاء بورصة القطن وغيرها فى الديار المصرية ؟ لقد قدرت رؤوس الأموال الأجنبية التى استثمرها أصحابها فى بنوك الرهن والبنوك التجارية وبنوك الودائع ومختلف أنواع البنوك بما لا يقل عن ٥٠ر٦٦٩ر٠٠٠ جنيه ، وزادت هذه الأموال إلى ٥٥ر٢٢٨ر٠٠٠ جنيه .

فكان هذا نذير التمادى فى تحويل مصر نحو الوجهة الدولية التى عملت الدول على تحقيقها فى مصر[٣] فى عهد توفيق باشا وبعده من العصور . لقد كان أغلب أموال الاستثمار فى هذا العصر أجنبية خصوصاً الأموال العاملة ، ولم يتجه من هذه الأموال إلى الزراعة إلا القليل ، وذلك لأن جميع الأموال الثابتة فى الزراعة كانت مصرية ، ولا يخفى ما فى الأموال العاملة من فوائد سريعة ومتعددة بينما أموال الزراعة الثابتة قليلة الحركة لا تدر فوائدها السريعة إلا على المشتغلين باستثمار الأموال العاملة فيها ، وقد كان جل الأخيرة تأتى من الأجانب . ألم تتكون بنوك الرهن الأجنبية بكثرة حتى زاد معينها من المصريين ، كما

---

(١) زار السلطان عبد العزيز مصر فى ابريل سنة ١٨٦٣ وهو العام الأول من حكم الخديوى اسماعيل ، راجع « تاريخ مصر السياسى » للأستاذ محمد بك رفعت صفحة ١٦٠ ، وقارن صفحة ١٤٣ من نفس المرجع حيث ينوه بمد السكة الحديدية بين مصر والإسكندرية فى سنة ١٨٥٢ وصفحة ١٦٩ حيث يصف حفلة افتتاح قناة السويس فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وصفحة ١٤٩ حيث يصف زراعة القصب وصناعة السكر فى عهد اسماعيل ويذكر ما قاله أحد الموظفين الإنجليز « إن نمو هذا المشروع كان عظيما سريعا يندر أن يكون له نظير فى تاريخ التجارة » وصفحة ٢٠٩ حيث يحدد حقوق المراقبين الأجانب وقارن مجلة « الراديو المصرى » عدد ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ ومقالة الدكتور محمد صبرى فيها .

(٢) لقد قرر إسماعيل باشا إنشاء هيئة تمد الفلاحين بالأموال اللازمة لهم بسعر فائدة معتدلة ، ولكنها إذا ما أسفرت عن خسارة قدرت بمبلغ ٩٠٠ ألف جنيه ، فإن الإهالى أرادوا محاربة المرابين من اليونانيين وغيرهم بتكوين الجمعيات الزراعية ففشلت لقوة الامتيازات الأجنبية فى مصر ، راجع « البنك القومى » لطلعت حرب باشا .

(٣) راجع كروتشلى فى كتابه « التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة » وقارن كتابه « استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر » ، وراجع كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد توفيق باشا » حيث نوازن بين القومية والدولية فى استثمار رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية .

زادت من حركة المرابين من الأجانب والمتمصرين ؟ لقد رأينا أن بنك التسليف العقارى نشأ فى سنة ١٨٨٠ بأموال فرنسية فزاد رأسماله من ٨٤ مليون فرنك فى سنة ١٨٨٢ إلى أضعاف الأضعاف فى أواخر عهد توفيق[١] ، كما رأينا أن شركة الأراضى والرهن المصرية ، وما هى بمصرية بل إنجليزية ، تكونت فى سنة ١٨٨٠ برأس مال قدره ٩٠٠ ألف جنيه وأن رأس مالها المدفوع لم يبلغ سوى ٦٠٠ ألف جنيه وزادت أموالها من جراء الفوائد المتراكمة التى أتتها عن طريق الاستغلال فى المشروعات المصرية فى هذا العهد . والحق أن توفيق ساعد الاستثمارات الأجنبية فى مصر بينما الحالة كانت تقتضى إيجاد جماعات التعاون كما كان الواجب تشجيع إنشاء المجالس المحلية والاتحادات الأهلية لتمويل المشروعات الأهلية من الأموال المصرية التى كانت فى غاية الحاجة إلى حسن التوجيه وسواء السبيل ، ولكن ما الحيلة وقد تقيدت مصر بقيودات مالية فرضتها عليها الحكومة المركزية تحت الاشراف الأجنبى فى هذا العهد . ويكفى أن نقول أن الحكومة تركت الشركات الأجنبية تنمو فى هذا العصر دون تحديد نفوذها فى المضمار المصرى ، فلم تشرع أى تشريع يفيد المصريين فى وظائفها ولا فى مجالس إدارتها ولا فى طريق تكوين رؤوس أموالها[٢] بل أن كثيراً ما اشترت بعض الشركات الأجنبية المؤسسات الوطنية ولم تعين فيها سوى الخدمة والعمال من المصريين كما حدث ذلك فى سنة ١٨٨١ عندما استولت شركة فرنسية على مصانع السكر التى أنشأها سعيد وإسماعيل وأصبحت طعمة باردة فى يد المستثمرين وغير المصريين .

والحق أن الشركات الأجنبية لم تراع حاجة المزارعين ولم تمول الزراعة المصرية بما كانت تحتاجه فى التحسينات على الأرض وأساليب الزراعة الحديثة وإدخال الأدوات الزراعية فى الحرث وغيرها[٣] ، فإذا أقرضت هذه الشركات فكان إقراضها إما لتمويل تجارة الصادرات وإما للقروض الاستهلاكية وإما لقروض لتسديد الأموال المستحقة القديمة ، وإذا نشطت داخلياً فقد كان نشاطها مقصوراً على كبار الملاك وابتزار ما يمكن ابتزاره من أراضيهم الشاسعة بغرض الغنم فكان للمصرى الغرم .

أما السياسة النقدية فى هذا العهد فقد أجاد فى ذكر تاريخها الأستاذ زكرياباشا مهران فى كتابيه « موجز النقود والسياسة النقدية » و « التاريخ يفسر التضخم والتقلص » حيث

---

(١) راجع كروتشلى فى كتابه « رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر » حيث يذكر أنه زاد من ٨٤ مليون فرنك فى سنة ١٨٨٢ إلى ١٤٢ مليون فرنك فى سنة ١٨٩٧ ثم إلى ٢١٦ مليون فرنك فى سنة ١٩٠٢ وقارن الأهرام عدد ٣٥/٣/٩ « من الخديو اسماعيل إلى مؤتمر سان فرنسسكو » .

(٢) راجع البرت فورت فى كتابه « البنوك فى مصر » صفحات ٨ — ١٣ .

(٣) « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف ، والأستاذ أحمد فؤاد « مدى تقدم الجمعيات التعاونية » .

قال أن مصر فقدت استقلالها النقدى ، إذ أنها تسامحت مؤقتاً بحقوقها المفروضة على منشآتها المصرفية[١] . نعم لقد كانت مصر من أقدم الدول التى نصبت قوانينها على عقوبات صارمة لمن يطفف الوزن أو يغش المعادن النفيسة ، وأنها عندما عجزت عن منع الغش فرضت حكومتها وزنا وعياراً للمعادن التى تستعمل فى التجارة وأمرت أن تقدم هذه المعادن إلى المشرفين على مال الدولة للتأكد من أنها مطابقة لما أمرت به حتى تضع طابع الدولة عليها لتأمن مكر المدلسين ، كذلك كان الشعب المصرى القديم أول من تعامل وتعاقد وقدر قِيَم السلع بحلقات من المعادن ذات أوزان ثابتة معروفة ، وأن مصر عرفت ضرب النقود فى شكل عملة يصدرها الحاكم بعد الفتح المقدونى كما أن الاسكندرية عاصمة مصر تمتعت ببيوت تجارية لها فروع فى البلاد الأجنبية ، وكانت فيها مصارف مالية تحفظ الودائع من الأموال والمعادن النفيسة وتقرض عملاءها لآجال معلومة وتفتح لهم الاعتمادات[٢] ، « وكانت هذه المصارف تقبل من الأوامر ما هو شبيه بالشيكات فيطلب فيها العميل دفع مبلغ من حسابه لشخص معين يذكر اسمه » . وكذلك تعرضت مصر فى عهد الرومان إلى عدة مساوىء من حيث استقرار أحوال عملتها كما تنبهت إلى الكثير من الدروس القيمة فى عهد الاسلام ، فقد روى بعض المؤرخين أن السبب الذى حدا بعبد الملك بن مروان إلى وضع نظام نقدى للمسلمين لم يكن مجرد الحاح الحجاج عليه فحسب بل هناك سبب أقوى يتعلق بكرامة المسلمين وبشخصية عبدالملك السياسية الفذة[٣] . فقد أمر الخليفة بتشكيل لجنة برياسة سمير لتضع له النظام النقدى اللائق بعظمة الاسلام وأن تقرر هذه اللجنة النقود من الذهب والفضة والنحاس ، ليكون النظام متينا وافياً بالغرض المقصود منه وهو طرد نقود الرومان . وقد استمرت العملة والمنشآت المصرفية عرضة للتعديل فى العصر الأموى والعصر العباسى وفى الدولة الطولونية وفى عهد الفاطميين بمصر ، وكان النظام الاسلامى مرنا يساير الظروف

---

(١) راجع « موجز النقود والسياسة النقدية » الجزء الأول صفحة ٨٣ للأستاذ زكريا مهران باشا وأيضا صفحات ٩ حيث يقول أن الدولة المصرية خطت الخطوة الأولى فى سبيل سك العملة من غير أن تشعر ، وأنها كانت تقوم بهذا العمل بدون أجر ، وأنها فيما بعد أخذت جعلا معلوما من المعادن التى تقدم لها لامتحانها وفحصها .

(٢) راجع « موجز النقود والسياسة النقدية صفحة ٢١ — ٢٢ حيث يذكر أن حال البنوك كان فى تقدم مستمر حتى عهد الملكة كليوباتره التى أسرفت على إطماعها فضخمت النقود لتتمكن من الانفاق ، فاكثرت من القطع الفضية المصغرة الوزن والقطع البرونزية الكبيرة الحجم ، وقد أجبرتها ظروف الحرب مع الرومان على إفساد النقود المصرية .

(٣) راجع « موجز النقود والسياسة النقدية » صفحة ٣٩ للأستاذ زكريا مهران باشا حيث يقول أن الحبة التى استعملها الفنيون فى استخراج وزن وحدة النقود الفضية والذهبية هى كما يقول المقريزى حبة من حبوب الشعير المتوسط الحجم ، وأنه على أساس هذا الوزن وضع الرطل الإسلامى ثم الصاع فكانت قاعدة المكاييل وقاعدة الموازين الإسلامية كما كانت وحدة العملة المصرية .

والأحوال التى يقتضيها ظروف النقـد والائتمان ، فنرى أن صلاح الدين الأيوبى استطاع أن يحفظ وزن ديناره الذهبى ليستبق له مكانته فى التجارة الخارجية التى اعتمدت على الذهب فى مدته ، ثم أتى بعـد ذلك السلطان الـكامل ناصر الدين وأصلح حالة النقد فأخرج عملة ثلثاها من الذهب وثلثها من النحاس وجعلها تصرف بثمان وأربعين قطعة من القطع النحاسية التى كانت متداولة باعتبارها نقود تجزئة أى نقود مساعدة ، ثم أمر بأن تدفع الضرائب وتقدر القيم بالنقود الفضية وحدها[١] .

ولمـا تولى المؤيد حكم مصر وجد الناس أعرضوا عن النقود لأنها كانت مزيفة متضخمة وتبادلوا السلع فلم يجد بداً من اصلاح تلك الفوضى بتغيير النظام من أساسه ، فاستورد كمية من ذهب البندقية وضربها ، ثم أتى بالفضة أيضا وسك منها درهمه المؤيدى وجعل النقود على ثلاثة أنواع ذهبية وفضية ونحاسية ، وأبطل التعامل بغير نقوده ، فاذا كان المؤيد قد استفاد من المقريزى ، فنتساءل لمـاذا لم يستفد رجال توفيق باشا من تاريخ بلادهم النقدى فى اصلاح حال العملة بدلا من الاعتماد على الأجانب فيما وضعوه لمصر من نظام نقدى لايساير أحوال البلاد بل ينتمى إلى الدول الأجنبية فى أصوله وفصوله ؟[٢] .

أما الدول الأجنبية فى مصر فـكان الأولى لهـا أن تعرف مضار التعامل على أساس عملات متباينـة القيم والمعادن ، وكان لهـا أن تتخذ خير موعظة مما اصـطنعته بعض الحـكومات فى معاملة المزيفين والمهربين عند ما تداول أصحاب الامتيازات النقود الناقصة الوزن والتى ، لتكرار تداولها فى أيديهم ، أصبحت ممسوحة الـكتابة والنقش فلا يعرف أهى من نقود البلاد أم هى نقود أجنبيـة أم هى مجرد قطع معدنية مستديرة الشكل . أما كان للايطاليين فى مصر مثلا أن يتعرفوا ما فـكرت فيه فلورنسا ومن بعدها البندقية عندما أرادت أن تضبط أحوال العملة حتى لا تضطرب أحوال المعاملات فى الداخل والخـارج ، فضربت هذه الجمهوريات كما ضربت مصر نفسها فى القرن الثانى عشر الريالات الحديثة حتى تصبح

---

(١) هل يمكن أن يقال أن التاريخ النقدى يعيد نفسه حيث اقترح الأستاذ الفريد مارشال التعامل على أساس وحدة من النقد تحتوى على الفضة والذهب وسماها وحدة النقود المركبة من المعادن المختلفة Symmatallism ، راجع مارشال فى كتابه « مبادىء علم الاقتصـاد » ، وقارن « موجز النقود والسياسة النقدية » صفحة ٥٢ وأيضا « التاريخ يفسر التضخم والتقلص » صفحة ١٥ والمرجعان للأستاذ زكريا مهران . وقارن عازر بك جبران فى مجلس الشيوخ ٤٥/٣/١٣ .

(٢) نرى أن تاريخ النقد المصرى يكفى ليقتنع علماء الاقتصاد فى مصر بأن يرجعوا إلى تاريخ بلادهم بدلا من الاعتماد على الـكتب الأوربية والمراجع البريطانية لتقرير مصير شئون مصر النقدية والمصرفية ، فنرى المقريزى يضع الأسس القيمة لإصلاح حال العملة فى العهد الذى عاش فيه من واقع تجارب البلاد الإسلامية والعربية فى أحوال العملة ، وقد وضع المقريزى رسالة قيمة فى النقود أصبحت من المراجع السليمة لرجال التاريخ الاقتصادى من الوجهة القومية .

المعاملات على أساس مستقر ، أما كان للدول أصحاب الأمتيازات فى مصر فى عهد توفيق أن تعرف أنه بالرغم من تحسين نقود الفضة وزيادة الاقبال عليها فى المعاملات الداخلية بل والمعاملات داخل الاتحاد اللاتينى فإن التجارة الدولية ظلت تفضل سبائك الذهب ونقوده[١] ؟ . ألم تعقد الدول مؤتمراً من أكتوبر سنة ١٤٤٥ حتى يونيه سنة ١٤٤٧ سمى بمؤتمر جنوه[٢] درس فيه مندوبو الدول والبيوت التجارية والمالية الكبيرة تقلب الأسعار الناشىء من اختلاف قيم المعادن والتغيير المستمر فى وزن النقود وعيارها ، فاقترح بعض الأعضاء اتخاذ ثلاثة أنواع من النقود ، نقود ذهبية بمقدار الثلث ونقود فضية بمقدار الثلث ونقود من الفضة الرديئة الوزن والعيار بمقدار الثلث ، وذلك لكى توفق بين مقتضيات التجارة الخارجية وبين الحالة التى وصلت إليها النقود فى كافة الدول ؟ وخرج المؤتمر باقتراح أن يكون الذهب هو الأساس الذى تعتمد عليه الدول فى ضربها النقود .

لقد تقدمت الشركات فى عهد توفيق باشا وبالأخص الشركات المصرفية ، وقد أساء الصيارفة كثيرا إلى الناس فى عمليات الأقراض بالربا الفاحش واستبدال النقود ، وكثيرا ما كانت الصيارفة تعين مقدارا معينا من نسبة الوحدة نظير ما يوجد فى النقود من عيوب . وكثيرا ما وقعت فى أيدى الصيارفة عملة جيدة العيار فيذوبونها وبذلك تقل النقود الجيدة وتصبح العملة فى التداول ذات سعرين ، والحق أن توفيق باشا حول دفة السياسة النقدية إلى الأمم الاجنبية فاصبحت العملة المصرية معتمدة على قاعدة لا تساير أحوال أهلها من المصريين لا فى التجارة الأهلية ولا فى الصناعة المحلية ولا فى الزراعية الكفائية . لقد كان أمام انجلترا اتباع أحد الطريقين للمحافظة على نفوذها الضرورى فى مصر ، أحدهما استخدام القوة لإخضاع الشعب المصرى وثانيهما التوسل بصداقة الأمة المصرية ، أما توفيق فقد ساعد انجلترا على اتباع الطريق الأول مع أن البريطانيين عادة يميلون نحو الصداقة بطبعهم ، وكان الأولى بتوفيق باشا أن يحقق الصداقة التى كان يشعر بها نحو المصريين فى قليه ، صداقة الاحساس والفهم وحسن الادراك ، وهى خير من زمالة اللذة الشخصية التى يقضيها الانسان فلا تلبث أن تزول إذ تتبدد فلا تتجدد .

---

(١) راجع « موجز النقود والسياسة النقدية » صفحة ٥٧ للأستاذ زكريا مهران باشا وأيضا كتابه « التاريخ يفسر التضخم والتقلص » صفحة ١٥ حيث يقول أن التجارة الخارجية صارت تعتمد فقط على السبائك الجيدة . وقارن مارشال فى كتابه « مبادىء الأقتصاد السياسى » .

(٢) عقد هذا المؤتمر فى جنوه لأنها كانت مركزاً تجاريا هاما امتاز بالوسطاء فى الحوالات الدولية ، وقد أصبح التعامل مع الخارج محفوفا بالمخاطر وذلك لأن التاجر كان لا يعلم مقدار ما يتسلمه من الأموال حين يتسلم ديونه أو يقبض ثمن سلعه وبضائعه بنقود أجنبية ويريد أن يستبدلها بنقود وطنه .

٧ — توفيق باشا والشئون الاجتماعية :

أما الشئون الاجتماعية فقد عنى توفيق باشا بها على قدر استطاعته ، فقد ترك توفيق الفلاح المصرى وزوجته يستويان فى مبلغ الفكر الضئيل والشعور غير المتنور ، والحديث الذى يدل على محافظته على العيشة التى نما فيها من القدم ، وعاش معظم سكان مصر فى القرى ولم تختلف معيشتهم عن معيشة آبائهم بالرغم من التقدم الفنى الذى واجهوه فى هذا العصر . وبقى الفلاح بعيدا عن المدنية لا يعرف من مظاهر التقدم إلا القليل ، وبقى التعليم منحطا لا يعرف الفلاح مبادىء القراءة والكتابة كما أن الاحوال الصحية كانت سيئة تحيطها البرك والمستنقعات ويعالجها حلاق القرية ، كما أن توفيق ترك الصانع بدون وعى اقتصادى كما أهمل الصناعة التى كثيرا ما تدعو إلى مشاريع المساكن وتخطيط المدن وغيرها ، وكذلك أصبح التاجر فى متجره قليل الدراية بالشئون التى حوله[1] ، أما المرأة فى الطبقات العليا فقد انحطت عن الرجل ، فأصبحت لا تحس احساسه ولا ترد موارده . وأصبحنا نرى ضرورة تربية المرأة تربية لازمة لها بوصف أنها زوجة وأم . ولا يخفى أن التربية أساس كل اصلاح للرجل والمرأة على السواء ، والتربية هى التى تنشىء فى الرجل بل وفى المرأة بالاخص عقلاً يصل السبب بالنتيجة والعلة بالمعلول ، فإذا كانت تربية الرجل فى هذا العهد كانت لازمة فان واجب تربية المرأة أصبح واجبا وطنيا لانه يستدعى خلق جيل جديد من المصريين ينهض بالامة إلى حيث القومية والعزة والسعادة الاهلية ، ونتساءل اذا كانت المرأة فى القرية المصرية وفى البادية فى هذا العهد أقوى مراسا من المرأة فى المدن المصرية ؟ وهل أصبحت عفة المدنية فى القاهرة والاسكندرية أقل أهمية عنها فى القرى والدساكر ؟ الحق أن العفة المصرية كما فى غيرها شىء خارج من النفس لا شيئا مفروضا على النفس ، والعامل الوحيد الذى ينتج العفة فانما هو التربية ، والتربية فيها اخراج الذرية الصالحة لما فيه خير مصر والمصريين . وسوف نرى إلى أى حد تطبعت أخلاق المصريين بطابع الدولة الاجتماعية فضاعت فى مصر مزايا التربية الاهلية التى تستند على الوازع الوطنى السليم[2] .

---

(١) لم تراع السياسة حاجات الأهليين مثلما راعت حاجة الأجانب حتى فى أتفه الأمور ، فكانت القروض تعقد لدفع تعويضات للأجانب بينما الشئون الصحية والمدرسية لا ترى المال اللازم لرفع الجهالة عن الأهالى والمزارعين ، فهل يكفى أن نشير إلى تعويضات حادث الإسكندرية ، ولهذا لم تظهر المشاريع العامة التى تفيد الشعب المصرى فى وجوهه المتعددة ، وأن ظهرت بعض المشاريع التى لا تكلف الحكومة شيئا مثل الغاء الضرب بالكرباج فى قانون سنة ١٨٨٣ ومثل قانون الغاء السخرة فى سنة ١٨٨٦ قارن كتابنا « الاقتصاد الزراعى والتموين » .

(٢) إن الحياة المصرية السليمة كانت تنبنى على نظام الأسرة المصرية ، ولكن نظام المدنية الحديثة =

فسياسة توفيق إذن يمكن أن تتخلص فى استقرار حال البلاد ونشاط النفوذ الأجنبى ، واحتلال إنجلترا للإدارة المالية والحكومية ، واعتماد الاقتصاد الأهلى على السياسة العامة البريطانية ، وربط مصر فى أحوالها المالية والاقتصادية بمصالح التجارة البريطانية .

وقد آلت الحالة إلى ما وصلت إليه فى آخر عهد توفيق ، لا كنتيجة للسياسة الإنجليزية فحسب ، بل إلى رغبة أكيدة كانت متأصلة عن نزعات توفيق باشا إلى خير من عاش فى مصر فى عهده ، وحبه لمصر حبا ظهر فى كل المحاولات السابقة التى بذلها وحده أو بواسطة خبرائه ونظاره فى الاهتداء إلى طريق يعم منه الخير أرض مصر ويفيض على أهلها وسكانها من أجانب ومتمصرين ومنتجين .

وكل الذين مكنتهم مناصبهم من معاشرة توفيق باشا ، يقررون أن حرصه على خير مصر إنما كان يصدر عن براءة وإخلاص لارتباطهما بظواهر السياسة طوال مدة حكمه .

ويكفى أن نشير إلى ما ذكره الأستاذ عثمان عبده فى كتابه « محمد عبده » عندما قال فى « مجموعة أعلام الإسلام » إن جمال الدين ومريديه كانوا قد اتصلوا بتوفيق — وهو وليد العهد — واتفقوا معه على تغيير شكل الحكومة ، وإصلاح مساوئها ، وأن توفيق كان يَعِدّ « السيد » و « الشيخ » من أقوى أنصاره ، وأن السيد جمال الدين الأفغانى وتلميذه الشيخ محمد عبده كانا يعلقان على ولى العهد آمالا كباراً ، ولكن توفيق باشا عندما أصبح حاكما بدت بشائر الإصلاح على يديه ، ولكن سرعان ما وجد من الواشين ما غيّر قلبه على « السيد » و « الشيخ » فانقلب على صديقيه[1] .

= دعا إلى استقلال المرأة عن الرجل فى كثير من الأمور ، فخرجت المرأة المصرية فى كثير من الأحيان عن إطاعة الرجل لمطالبتها فى الاستقلال والعمل . والأسرة هى اللبنات فى بناء الأمة ، ووحدتها هى فى عدم تشتيت أفرادها . قارن « قاسم أمين » للأستاذ أحمد خاكى صفحات ١٠٥ و١٠٨ وقارن كتابنا « علم الاقتصاد للمصريين » ، وأيضا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد توفيق » .

(١) راجع « محمد عبده » للأستاذ عثمان أمين صفحة ٣٦ من أعداد « أعلام الإسلام » وقارن « تقدم مصر إجمالا فى عهد إسماعيل » فى مجلة « الراديو المصرى » عدد ٥٢١ بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ حيث يذكر الدكتور محمد صبرى « أن المستر بلنت مؤرخ الثورة العرابية كتب له يقول إن المصريين من أجهل الأمم بتاريخ بلادهم ، وأن ما أحوجنا إلى مدارسة ذلك التاريخ وأنه يرى أن عصر محمد على كان العصر الانتقالى الأول فى تاريخ مصر الحديث وأن عصر إسماعيل كان عصر الانتقال الثانى وهو أشد العصور اتصالا بعصرنا ، ونرى أننا إذا أردنا أن ندرس عصر توفيق بل إذا أردنا أن ندرس أية مشكلة من مشاكلنا الاجتماعية وجب الرجوع إلى العصر الذى طرقت فيه كل المشاريع الاصلاحية التى تهم مستقبل البلاد . فهل كان لأقوال مترنيخ زعيم النمسا الأكبر ما حول سياسة بريطانيا إلى مصر والاشراف على شئونها فى عهد توفيق حيث قال « إن نشوء دولة افريقية جديدة عظيمة بمواردها ومركزها الجغرافى سوف يعد من أكبر الأخطار التى تهدد أوربا . وقارن عدد الاهرام بتاريخ ٤٥/٣/٩ حيث ترى الخطب التى ألقيت فى ٤٥/٣/٨ احتفالا بختام أسبوع إسماعيل . وقارن « عهد جديد وتفكير جديد » فى مجلة الاثنين ٤٥/٣/١٢ .

الباب الثامن

عصر عباس حلمى الثانى

١٨٩٢ — ١٩١٤

توفى ١٩٤٤/١٢/٢٠

الفصل الأول

عباس حلمى الثانى و نفوذ المعتمد البريطانى فى مصر

« فإن تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » :

١ — عباس الثانى وميوله الشخصية عند توليته الحكم ٢ — عباس الثانى والسياسة الإنجليزية ٣ — عباس حلمى وسياسته الاقتصادية
٤ — عباس الثانى والحماية على مصر

توفى توفيق باشا فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ وخلفه ابنه الأكبر الخديوى عباس الثانى فى ٨ يناير سنة ١٨٩٢ . ولما كان فرمان سنة ١٨٧٣ يقضى بأن الابن الأكبر هو الأحق بالوراثة ، وأنه إذا كان الوارث للعرش قاصراً فلا بد أن يقوم بحكم البلاد عن القاصر مجلس وصاية ، وحدد الفرمان السن الشرعية للحكم فى الابن بثمانى عشرة سنة ، كان سن البلوغ للخديوى عباس يصادف يوم ١٤ يوليه سنة ١٨٩٢ حيث أن عباس الأول ولد فى ٢٨ يناير سنة ١٨٧٤ ، ولما كانت الظروف السياسية تقتضى أن يتولى عباس حلمى الحكم مباشرة مخافة تدخل السلطان وشروعه فى ارتباكات ودسائس كانت مصر وإنجلترا فى غنى عنها ، أفتى الثقاة ورجال الدين بتولية الخديوى طبقاً للتقويم الهجرى .

المبحث الأول : عباس الثانى وميوله عند توليته الحكم

كان الخديوى عباس الثانى غائباً بفيينا عند وفاة أبيه حيث أوفده والده إلى النمسا لتلقى العلوم ، فتقرر أن تستمر النظارة المصرية فى الحكم حتى عودته . فعاد الخديوى إلى مصر فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٢ واحتفلت الأمة المصرية بتوليته وشاركتها إنجلترا فى هذا الشعور العام[١] .

وقد كان من أثر تربية سموه فى سويسرا ، أنه نشأ على حب الحرية والعمل ، دون تدخل الغير فى أعماله وشئونه . وكان هذا سبباً فى سوء التفاهم بينه وبين اللورد كرومر المعتمد البريطانى فترة من الزمن .

وقد رأى عباس حلمى نفوذ الدول الأجنبية على أبيه وتحكم فرنسا وإنجلترا فى الأحوال المالية المصرية ، فبدت له مواطن الضعف فى مصر والمصريين . كما ظهرت له أسباب تقدم الشركات الأجنبية فى التجارة والصناعة والاستغلال العقارى والزراعى ، وشعر بشعور الوطنيين وكأنه أصبح منهم .

وكان ميله إلى الحكم الفردى مع شجاعته[٢] واعتداده بنفسه أكبر دافع للعمل على الاستقلال عن الأجانب والقضاء على نفوذهم فى مصر . ولذلك سعى إلى استمالة المصريين إليه حتى تكون سياسته معتمدة على تعضيد الأمة له[٣] وحتى يكون كفاح الأمة خالصاً سليماً بين الراعى والرعية .

وعضد النهضة المصرية عند ما رأى تحوّل مصطفى باشا رياض نحو رجال الدين وشجع هذا التحول ليستجلب لنفسه محبة العلماء ورجال الدين والوطنيين ومكاتبى الصحف ، وقادة الأمة ، فأصبحت السراى لها التأثير الأول على المصريين وفى توجيههم السياسى ، كذلك عمل عباس حلمى على إيجاد حاشية عظيمة النفوذ ، ورغب فى استمالة بعض الدول الأجنبية إليه حتى يحقق استقلال مصر ويقضى على التدخل البريطانى ، وكانت فرنسا والروسيا

---

(١) تولى المرحوم عباس الثانى العرش بفرمان سلطانى تاريخه ٢٦ مارس سنة ١٨٩٢ ، ولم يكن يومئذ قد أتم الثامنة عشرة من عمره ولكنه اعتبر بالغاً سن الرشد بالحساب الهجري . راجع الاهرام ١٩٤٤/١٢/٢١ حيث ينعى وفاة عباس حلمى فى جنيف فى الساعة الثالثة والنصف من ٤٤/١٢/٢٠ .

(٢) راجع اللورد ملنر « إنجلترا فى مصر » صفحة ٣٧٦ .

(٣) كانت فاتحة أعمال عباس حلمى الثانى إسقاط وزارة مصطفى فهمى باشا وتعيين وزارة حسين فخري باشا بدلها ، وحدث على أثر ذلك أن قصد سموه إلى مسجد سيدنا الحسين لإداء فريضة الجمعة ، فاستقبل الطلبة موكبه بمظاهرة حماسية ، فكوا فيها جياد مركبته وأخذوا يجرونها بأنفسهم . ولم تعمر وزارة حسين فخرى باشا بأكثر من ثلاثة أيام وذلك بمناسبة تلغراف اللورد كرمانفيل المشهور . راجع المقطم ١٩٤٤/١٢/٢١ .

يعاونانه فى هـذا السبيل ، وكان يرى فى مصر وحدة اقتصادية يمكن استغلالها استغلالا مجديا ومفيدا لنفسه إذا أحكم تنظيمها على مبادىء قويمة ، وما كان أجدر بالأمة المصرية أن يحب أفرادها وجماعاتها بعضهم البعض وأن يتمنى الكل التوفيق والتأييد من الله عزوجل .

المبحث الثانى : عباس الثانى والسياسة الانجليزية

ساير الخديوى السياسة الانجليزية فى أول حكمه أى فى توليه سنة ١٨٩٢ ولكنه مالبث أن عادى هذه السياسة فى نوفمبر سنة ١٨٩٢[١] عندما رأى أن الإنجليز يتدخلون فى الإدارة المصرية ولا يرجعون إليه فى أغلب الأمور ، وقد لاحظ أن شئون الجيش المصرى ومهماته أصبحت مهملة بقدر ما أصبح جيش الاحتلال البريطانى متمتعاً بالسطوة والقوة ، وأن السلطة الإنجليزية كثيراً ما وقفت حجر عثرة فى وجه مشروعاته الاصلاحية ، فقد أراد تعميم التعليم الأولى وتهذيب المرأة المصرية والقيام ببعض المشروعات العامة ، ولكن الإنجليز عارضوه بحجة قلة المال[٢] وأن السياسة المالية لا تبرر تحميل الفلاح من الضرائب أكثر مما هو عليه من حمل ، وأن الواجب ترك هذا الفلاح حراً فى اتباع ما يتراءاه من الاشتغال بانتاج الحاصلات التجارية التى تناسبه وتناسب أحوال التجارة العالمية .

وقد رأى اللورد كرومر أن عباس حلمى الثانى ينزع إلى الاستقلال ، فأراد أن يقضى على هذه النزعة فى مهدها ، فطلب من إنجلترا إرسال فرقة أخرى إلى مصر ، فوصلت فى ٢٣ يناير سنة ١٨٩٢ ، وعند ذلك بدأ اللورد كرومر يجاهر بالتدخل الأجنبى لحماية مصلحة الأجانب فى مصر وحقوق بريطانيا فى الاستمرار فى الاصلاحات التى تنوى إتمامها طبقاً للسياسة التى وضعها لها المندوب السامى فى عهد أبيه .

ولا مراء فى أن الخديو عباس الثانى اعتنق مبدأ الوطنية المصرية من أول نشأته ، وعمل على تحقيق المصالح المصرية فى بدء حكمه والنهوض بمطالب البلاد ، ولو كان ذلك مخالفاً لسلطان تركيا أو المعتمد البريطانى أو قنصلها العام[٣] ، بدليل أنه خلع مصطفى فهمى

---

(١) قال اللورد كرومر فى خطاب اللورد روسبرى بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٢ « أن الخديو كان سريع التأثر فى أمور صغيرة عديدة ، ولكن صغر سنه وعدم خبرته يقضيان أن لا يتسرع الإنسان فى الحكم عليه . راجع « عباس الثانى » صفحة ١٠ .

(٢) راجع « عباس الثانى » للورد كرومر حيث يشك كرومر فى صدق إخلاص عباس الثانى لمصلحة مصر والمصريين . وقارن « محمد فريد » للاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك .

(٣) كان من عادة عباس حلمى الثانى أنه كلما قام برحلة إلى الخارج أن يقصد إلى الاستانة — عاصمة السلطنة العثمانية يومئذ — لزيارة السلطان ولتوثيق الروابط التى كانت قائمة بين مصر وتركيا ، وهذا لا يمنع أن يتخذ من القرارات الأهلية ما يحقق المطالب القومية فى عصره .

عند ما رآه ينزع إلى إطاعة الأوامر الإنجليزية ، كذلك ساعد على تكوين بعض الجمعيات والأحزاب حتى علت أصوات الأمة بالمناداة باستقلال البلاد ، ضد اللورد كرومر وسياسته . وقد أراد اللورد أن يجعل من عباس حلمى الثانى توفيق باشا مرة أخرى ، وأن يوجهه إلى مسايرة السياسة الاقتصادية التى وضعها لمصر فى عهد توفيق ، فقد اتبع توفيق المشورة الإنجليزية بكل إخلاص حتى أصبحت مصر زراعة وتجارة وعلماً وإدارة ومالية فى يد بعض الموظفين الإنجليز الذين أخلصوا لبلادهم وكان لاخلاصهم الأثر فى تقدم التجارة البريطانية وتقدم الشركات الإنجليزية والعناية بزراعة القطن إبتغاء مرضاه الصناعات البريطانية فى بلادهم .

المبحث الثالث : عباس الثانى وسياسته الاقتصادية

نقول أراد كرومر أن يجعل من عصر عباس حلمى هداية لمصر الزراعية ، ورحمة للصناعات الإنجليزية ، خصوصاً وأنه كان يعتقد أن عصر توفيق الذى يرجع الفضل فيه إلى سياسته ، كان عصر اقتصاد وتدبير وتعاون واستثمار فى الزراعة والتجارة ، إذ بدأت الحالة المالية المصرية تتخذ أشكال الاستقرار المختلفة[1] ونهضت الأمة المصرية نهضة ظهرت آثارها فى تحسين حالة البلاد ، وكان كرومر يرغب فى استمرار هذه النهضة على الأسس التى وضعها لها ، خصوصاً وأن نتائجها قد بدأت تظهر فى عهد عباس حلمى ، ورغب عباس حلمى أن يحافظ على كرامته وأن ينهض بمصر نهضة أهلية وطنية تظهر فيها عبقريته الخاصة وعزاياه الاستثمارية الفردية . فبدأ حكمه بنشاط وصراحة وحلم وتؤدة أدت إلى زيادة الثروة ورفع شئون الإنتاج ، وكان من جراء بث الطمأنينة واستتباب العدالة وتخفيف الضرائب أن زاد عدد السكان وزادت الملكية الصغيرة وسما عدد ملاك الأراضى وقامت الشركات الأجنبية بتحسين الأراضى البور وجعلها صالحة للزراعة ثم بيعها للمزارعين بعد تقسيمها بينهم بما يتناسب مع قوتهم الشرائية وأحوالهم المعيشية وما يرفع من شأن هذه الشركات فى نواحى الاستغلال ، وكان عباس حلمى يعتمد فى تحقيق هذه السياسة على تشجيع رجال الحزب الوطنى تارة ، ورجال حزب الشعب طوراً ، وعلى رجال الدين وحزب الاصلاح والفن ، ومسايرة الإنجليز فى النواحى التى لا تتعارض مع تحقيق سياسته[2] ، وكان

---

(١) راجع اللورد ملنر « إنجلترا فى مصر » صفحة ١٨ حيث يقول أن الغاية التى كانت الأحزاب الوطنية تعمل على تحقيقها قامت إنجلترا بتنفيذها وهى الاستقرار وتشجيع المصريين فى الحلول محل الاتراك فى الوظائف الكبرى والصغرى على السواء .

(٢) ترتب على هذا الاتفاق أن أصبحت انجلترا حرة فى إدارة المالية المصرية وأطلق يدها فيما تدخله من تعديلات وكان أهم التعديلات المباشرة الناتجة عن الاتفاقية ١ — إلغاء ما قررته اتفاقية لندن من تحديد حد أعلى لمصروفات الحكومة ٢ — أصبحت ضريبة الأراضى وحدها هى الضامنة للدين العام . ⊏

عظماء الدولة يخلصون للخديو عن عقيدة فيهم ، بأنه سوف يرجع للبلاد استقلالها الاقتصادى بوضع سياسة أهلية تتمشى مع حقيقة الروح المصرية[١] خصوصاً وأن النهضة الصناعية والتجارية والزراعية بدأت تدب فى روح المصريين إذ تحسن إنتاج الأراضى الزراعية وعادت التجارة بأجزل الأرباح على أصحابها ، كما أن الصناعات عادت على المشتغلين بها بفوائد جزيلة ، وظهرت علامات هذا الزواج فى زيادة عدد السكان فبعد أن كان ٦ر٨٣٤ر١٣١ مليوناً فى ١٨٨٢ وصل إلى ٨ر٦٥٠ر٠٠٠ مليوناً فى سنة ١٨٩٢ وأصبح ١٢ر٢٩٢ر٠٠٠ نسمة فى سنة ١٩١٤ . وأصبحت زيادة السكان من دواعى اتساع مبادىء تقسيم العمل ورفع الإنتاجية الحدية ورفع مستوى المصريين إلى حد معين .

وبعد معارضات كثيرة ومباينات عديدة بين الخديو عباس واللورد كرومر استقام الحال فتظاهر عباس حلمى بالخضوع للسياسة الإنجليزية ، خصوصاً بعد أن سوّيت فرنسا مشاكلها مع إنجلترا بأن عقدت اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤[٢] فتعهدت فرنسا باطلاق يد إنجلترا فى مصر وأن لا تطالب بتحديد موعد لجلائها عنها نظير تعهد إنجلترا باطلاق يد فرنسا فى مراكش واحترام حقوقها فى مصر ، ووافقت فرنسا كذلك على أن جميع موارد الدولة المصرية تكون تحت تصرف المالية بدلا من صندوق الدين فى إدارتها ، وقد أبدت بعض الدول (ألمانيا والنمسا وإيطاليا) شروط الاتفاق وبذلك زالت العقبات الدولية فى وجه الاحتلال . ولكن واجهها ما هو أخطر منه ، فإن الرأى العام ممثلا فى الصحافة المصرية تولى المعارضة ، فأخذ ينقد السياسة الإنجليزية ويقوى الحركة الوطنية التى كان يقودها فى هذا الوقت الزعيم الشاب مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى تلخصت مبادئه فى جلاء الإنجليز عن البلاد ونشر الحكم الدستورى فيها[٣] . أضف إلى هذا أن الشيخ على يوسف عمل على تأليف وفد مصرى فى سنة ١٩٠٥ للسفر إلى إنجلترا وبسط القضية المصرية أمام النواب الإنجليز ، وعاونه فى ذلك المستر موزلى الذى كان قاضياً فى المحاكم المصرية

= ٣ — حرية عقد للسلفيات والقروض دون الرجوع إلى صندوق الدين ، وبذلك اقتصرت وظيفة صندوق الدين ، على تسلم الإيرادات الضامنة لدفع فوائد الديون ٤ — إلغاء الاحتياطى العام وإنشاء احتياطى بدله ٥ — تأجيل تحويل الدين .

(١) الواقع أن امراء البيت العلوى الرفيع ، كما تقول جريدة « الكفاح » السورية بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٤ ، من أكبر ملوك العالم الإسلامى وأمرائه ترددا على الحجاز ، فقد زاره المغفور له عباس حلمى باشا فى سنة ١٩١١ ، ودارت مباحثات بينه وبين الملك حسين وكان أميرا لمكة وشريفا لها لإنشاء الوحدة العربية وبعث الدولة العربية الجديدة مما اغتبط به العرب فى سائر أقطارهم وأمصارهم .

(٢) راجع « مصطفى كامل » للأستاذ عبد الرحمن الرافعى .

(٣) راجع « مصطفى كامل » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى .

واستقال الخلاف وقع بينه وبين اللورد كرومر . وتنفيذاً لهذه السياسة اتصل الشيخ على يوسف بالسير هنكر هيتن عضو مجلس النواب البريطانى ، واستمرت المراسلات بين الشيخ على يوسف والعضو الإنجليزى المحترم[1] حتى سنة ١٩٠٧ ، حيث سافر الشيخ على يوسف على رأس أول وفد مصرى ، وكانت مطالب هذا الوفد هى أولا : إعلان الدستور ، ثانياً : إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ثالثاً : نقل اختصاص المحاكم المختلطة إلى المحاكم الأهلية[2] .

المبحث الرابع : عباس حلمى والحماية على مصر

كان من أثر وقوف الروح الوطنية فى وجه الاحتلال ، أن اضطر اللورد كرومر إلى الاستقالة فى سنة ١٩٠٧ ، بعد أن تم فى وقته إعادة فتح السودان حيث أبلغ اللورد كرومر سمو الأمير فى ليلة ١٣ مارس من سنة ١٨٩٦ نبأ الاستعداد للفتح وتأليف حملة للزحف على السودان مؤلفة من ٢٥ ألف جندى مصرى وخمسة آلاف جندى بريطانى . وكذلك فى زمنه عقدت اتفاقية السودان بين الحكومتين المصرية والبريطانية وتم توقيعها فى عام ١٨٩٩ بعد أن استتب الأمن فى المناطق السودانية . فخلفه السير الدن غورست الذى أراد أن يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه مع الخديوى واضطهاد زعماء الحركة ، ففى فترة وجوده بمصر عرض على الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٩ مشروعا يقضى بمد أجل شركة قناة السويس ، ٤٠ سنة أخرى مقابل ٤ مليون جنيه ، فرفضته الجمعية ، وقد كان الخديو عباس الثانى يناصر الحركة الوطنية فى مستهلها حتى قيل أنها تمت واتسع نطاقها فى أول عصره . ولكن المصريين عملوا على الاتصال بإنجلترا مباشرة ، فقام فى سنة ١٩٠٨ إلى لندن وفد مصرى دعى « الوفد الأباظى » برياسة إسماعيل باشا أباظة ، وقد قابل هذا الوفد اللورد ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الحين وعرض الوفد المصرى على وزير الخارجية البريطانية المطالب الوطنية ، ومنها أن يكون رأى أعضاء مجلس الشورى قطعياً لا استشارياً . وقد زادت قوة الرأى العام المصرى عند ما عرض فى سنة ١٩٠٩ على الجمعية التشريعية مشروع مد أجل شركة قناة السويس ٤٠ سنة أخرى مقابل ٤ مليون جنيه فرفضته الجمعية التشريعية ، وكان عباس حلمى يناصر الحركة القومية تارة ويناهضها طوراً مع أنها تمت نمواً كبيراً فى أول عهده طبقاً لتوجيهاته وعقيدته الأولى التى ظهرت مواهبها فى فترة من فترات قوميته .

---

(١) كان يترجم هذه المراسلات إلى الإنجليزية الأستاذ حافظ عوض المحرر المشهور .

(٢) راجع الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « محمد فريد » وأيضاً كتابه الآخر « مصطفى كامل » . وقارن محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « مشروع البنك الوطنى » .

وفى سنة ١٩١١ مات غورست فخلفه اللورد كتشنر الذى اضطهد الوطنيين وأراد التقليل من سلطة الخديو وبقى اللورد كتشنر معتمداً إنجليزياً حتى قيام الحرب العظمى فى سنة ١٩١٤ . ولكن الوطنيين المصريين قاموا بالمطالبة باستقلال مصر فى سنة ١٩١٢ عندما كانت تركيا منهمكة فى حربها مع إيطاليا ، فاجتمع المرحوم سعد زغلول باشا والمرحوم عدلى يكن باشا وأحمد لطفى السيد باشا ، ورأوا الفرصة سانحة لإعلان استقلال مصر عن تركيا ، وكوّن الثلاثة وفداً منهم قابل المعتمد البريطانى فى ذلك الحين وحادثوه فى هذه الفكرة على أن تضمن بريطانيا هذا الاستقلال بمعاهدة بين البلدين ، ولكن الحكومة البريطانية كعادتها لم توافق إذ كان بمصر اللورد كتشنر المعروف بسياسته الحربية التى كانت لا تلين للمطالب الشرعية المصرية .

وقد كانت الحرب الكبرى فى سنة ١٩١٤ من أكبر العقبات فى سير الحركة الوطنية سيرها المطرد ، إذ خمدت هذه الحركة أثناءها ، مع أن نفوس الأمة المصرية كانت تجيش بالحرية والاستقلال وتهتم بالخلاص من الحماية وقيوداتها غير الدستورية .

لقد نشبت الحرب فى أغسطس سنة ١٩١٤ بين النمسا وألمانيا والمجر وتركيا من جهة ، وفرنسا وانجلترا من جهة أخرى ، ولما كان الخديوى عباس حلمى الثانى إذ ذاك يصطاف فى الأستانة ، منعته إنجلترا من العودة إلى مصر بحجة انضمامه إلى أعدائها فى الحرب ، وانتهزت هذه الفرصة وأعلنت الحماية على مصر ورفع السيادة التركية عنها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، كما أعلنت الأحكام العرفية[1] . فحل محل الخديوى عباس الثانى

---

(١) عندما انضمت تركيا إلى أعداء إنجلترا فى الحرب العظمى انتهزت إنجلترا الفرصة وخلعت عباس حلمى وأعلنت انفصال مصر عن تركيا وبسط الحماية البريطانية عليها ووضعت السلطان حسين وألغت وزارة الخارجية المصرية وأصبح القنصل البريطانى العام يعرف « بالمندوب السامى » وفى اكتوبر سنة ١٩١٧ توفى إلى رحمة الله السلطان حسين كامل فخلفه السلطان أحمد فؤاد وهو المغفور له « الملك فؤاد الأول » ، وقد تحقق المصريين فى عهد فؤاد الأول استقلال البلاد وذلك بعد أن قامت الأمة بالثورة المصرية المعروفة فى سنة ١٩١٩ حيث بقى المصريون طول مدة الحرب العظمى يساعدون الإنجليز على أمل أن يحصلوا على استقلالهم بعد انتهاء الحرب ، ولكن لما انتهت هذه الحرب لم يبد على إنجلترا أنها تفكر فى إعطاء مصر حريتها فقامت البلاد بثورة عنيفة ترجع أسبابها إلى ما يأتى :

١ — سوء حالة البلاد الاقتصادية إذ كان الإنجليز يستولون على المحاصيل والمواشى ويأخذونها بالأثمان التى يحددونها لاستعمالها فى ميدان الشرق الأدنى .

٢ — اجبار ما يقرب من مليون شخص من المصريين على السفر لمساعدة الجيش الإنجليزى فى فلسطين والشام والعراق وقد هلك من هؤلاء مئات الألوف .

٣ — ازدياد سلطة الموظفين فى الحكومة المصرية وسيطرتهم عليها واحتكارهم معظم الوظائف الكبرى

٤ — نشر مبادىء الرئيس ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة التى تقضى بأن تستفتى الشعوب الصغيرة فى تقرير مصيرها بعد الحرب الكبرى واختيار نوع الحكومة التى تريدها .

السلطان حسين كامل ثانى أنجال الخديوى إسماعيل [١] ، وأكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على .

وقد ظل الخديو عباس حلمى بعد ذلك بعيداً عن مصر ، متنقلا بين تركيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وأسبانيا وغيرها من البلاد الأوربية ثم أتيحت له زيارة إنجلترا .

وفى سنة ١٩٣١ دارت مفاوضات بين سموه وبين الحكومة المصرية انتهت بنزوله عن المطالبة بحقوقه فى ١٢ مايو سنة ١٩٣١ [٢] وقررت الحكومة المصرية فى عهد إسماعيل صدقى باشا أن تمد عباس حلمى باشا مقابل هذا التنازل بمبلغ سنوى لنفقاته .

أما وثيقة التنازل من عباس حلمى الثانى عن كل دعوى على عرش مصر واعترافه إلى الملك فؤاد بحقوق الملك على المملكة المصرية فهى كالآتى :

« إننى موقن بأنى خدمت بلادى بأمانة وإخلاص ، وإنى كرست لها ، مدى ثلاث وعشرين سنة ، بالرغم من دقة الظروف ، كل قواى وخير أيام حياتى ، وإنى أتمنى من صميم قلبى سعادة مصر ورخاءها .

« وقد تتبعت عن كثب ما أحرزته البلاد ، وما لا تزال تحرزه من أسباب التقدم فى جميع النواحى . وإنى مغتبط بما أراه من خطاها الثابتة فى سبيل توثيق استقلالها والتوفيق بين نظامها السياسى وبين حاجاتها وأمانيها .

« ورغبة منى فى تحديد موقفى حيال نظام مصر السياسى ، وتأكيد إخلاصى نحو ذات ملكها المعظم ، فإنى أعلن اتباعى للدستور المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ وأصرح بأنى سأتوخى فى جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد .

« وعلى وجه الخصوص أعلن احترامى للأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية وللقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاكى وهما جزءان لا يتجزءان من الدستور المصرى ولقانون التضمينات نمرة ٢٥ سنة ١٢٣ وأعلن اتباعى لهما جميعاً .

« ولما كنت أقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ابن إسماعيل بأنه ملك

---

(١) يقال أنه حدث فى صيف سنة ١٩١٤ والحرب العظمى الماضية توشك أن تدور رحاها أن زار عباس الثانى الاستانة وأن الطالب المصرى « محمود مظهر » تعدى على الخديو وهو يغادر الباب العالى وأن هذا كان من أسباب تأجيل عودته إلى مصر أثناء الحرب الماضية ؟

(٢) راجع الاهرام عدد ٤٤/١٢/٢١ و٤٤/١٢/٢٢ فى رثاء عباس حلمى الثانى .

مصر الشرعى ، فإنى أعلن بهذا تنازلى عن كل دعوى على عرش مصر ، كما أعلن تنازلى عن كل مطالبة ناشئة عن أنى كنت خديوياً لمصر أيا كان وجهها سواء عن الماضى أم عن المستقبل .

« ومع تأكيد ولائى المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الأول أعرب لجلالته عن صادق إخلاصى وأتوجه إلى الله بصالح الدعوات ليحوط جلالته والأمير فاروق ولى عهد المملكة بعين عنايته وليزيد فى إسعاد مصر فى حاضرها ومستقبلها[1] » .

الفصل الثانى

الحالة السياسية ونظام الحكم

١ — نظام الحكم — الجمعية التشريعية ٢ — نظام الحكم فى السودان
٣ — نظام الحكم والسياسية الاقتصادية

واجهت إنجلترا عقبات عند احتلالها مصر ، وبعد أن احتلتها قضت على معارضة تركيا بصفتها صاحبة السيادة الاسمية على القطر المصرى ، كذلك قضت على مناورات فرنسا السياسية باتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، وبقى النضال بينها وبين الخديوى تارة ، وبين المصريين طوراً ، أما الخديوى عباس حلمى فبعد أن رغب فى حكم مصر حكما مستقلا عن إنجلترا ، وعزل وزارة مصطفى باشا فهمى وعين نخرى باشا رئيساً للوزارة المصرية ، فإن إنجلترا أرادت أن تظهر مالها من نفوذ وسلطة وقوة ومكانة ، فعارضت الخديوى عباس الثانى فى تعيين نخرى باشا واضطرته إلى عزله بعد ثلاثة أيام من رياسته للوزارة ، وخلفه رياض باشا بعد أن تعهد عباس حلمى باشا أن لا يقوم بتشكيل أى وزارة مصرية بدون الرجوع إلى المعتمد البريطانى[2] وقد أدرك عباس باشا أنه لا يستطيع مقاومة النفوذ الإنجليزى[3] فاستمع له

---

(١) راجع الاهرام عدد ٤٤/١٢/٢٢ وقارن المصرى بتاريخ ٤٤/١٢/٢٣ والمقطم ٤٤/١٢/٢٢ .

(٢) « عباس الثانى » تأليف اللورد كرومر صفحة ٩ حيث ينوه بأن الخديوى عباس الثانى كان لا يميل إلى الأخذ بنصيحة إنجلترا إذ كان فى ذلك تحدى لنفوذه وسلطانه .

(٣) « مصر فى التطور » تأليف سدنى لو صفحة ١٩٦ حيث يذكر أن الإدارة المصرية أصبحت فى يد الخديوى ولكنه أصبح يستمع إلى المشورة البريطانية .

وأصبح الخديوى هو الحاكم وعلى رأس الحكومة المصرية ، ولكنه يتلقى الخطة السياسية من المعتمد البريطانى كما كان سلفه ، وكان المندوب البريطانى يقدم للخديو السياسة المرسومة على شكل نصائح واجبة الاتباع ، وبذلك استطاعت إنجلترا أن تعرض على الخديو عباس حكومة مستسلمة تؤمن بالسياسية الإنجليزية ونتائجها .

المبحث الأول : نظام الحكم

أصبح نظام الحكم يتلخص فى وجود سلطتين إحداهما تقوم بالحكم ، والأخرى تملى عليها طرق الحكم وتنفيذ الخطط خصوصاً وأن السلطة الأخيرة كان وراءها القوة المعنوية والمادية حتى إذا ما نفضت يدها تعرض الحكم للضعف والاضطراب وعدم الاستقرار[1] .

وقد استسلم الخديوى عباس إلى السياسة الإنجليزية وأصبحت الإدارة المصرية تحت حكم مطلق يقوم به الإنجليز فعلا ويقوم هو به اسما ، ولم يكن للوزراء والموظفين أية سلطة ، واستمرت النظارات التى تحولت إلى وزارات تقوم بأعمالها تحت الإشراف الإنجليزى وباسم المصلحة العامة .

ومع أن الخديو ووزراءه قد استسلموا للإنجليز فإن نفوس الأمة جاشت بالحرية وهامت بالاستقلال والخلاص من قيد الحماية ، وإذا ما أبعد الخديوى عباس حلمى عن حكم مصر تحركت الحمية الوطنية فأثرت فى المرحوم السلطان حسين كامل تأثيراً كبيراً حتى فكر فى أواخر عهده أن يكتب خطاباً إلى صاحب الجلالة ملك بريطانيا رأساً يطلب فيه حل المسألة المصرية حلا يصون حقوق البلاد ويحقق أمانى الأمة فى الحرية والاستقلال ، ويقال أنه فكر فى إرسال وفد للسفر لتحقيق المطالب المصرية .

---

(١) قارن « عباس حلمى الثانى ، العاهل المناضل » بقلم الدكتور محمود عزمى على صفحات المصرى ٤٤/١٢/٢٣ حيث يقول عن ذكريات الخديو عباس الأول أن الخديو حدثه فقال : « تملكنى وأنا عائد من النمسا على أثر وفاة والدى فكرة واحدة هى فكرة إنقاذ الوطن من غاصبيه » وكنت أردد فى نفسى أن والدى إذا كان يحسب أنه مدين للإنجليز بمناصرته على « العرابيين » فإنى لا أدين لهم بشىء على الاطلاق ، إذ أتولى الحكم بحق الوراثة وبفرمان من الباب العالى ، ولا علاقة لهم البتة بالاثنين ، إنما أنا أحب بلادى وأريد لها الحرية والسيادة . ولما وصلت إلى مصر اتجهت إلى الجيش اعتمد على ضباطه وأشير إلى شدة اتصالى بهم باتخاذى اللباس العسكرى لباسى العادى ، ولما أفلت الضباط من يدى إذ دخلوا الماسونية الأيقوسية التى كان يرأسها السردار تحولت إلى الشباب فلبست اللباس المدنى ، وقربت منى مصطفى كامل ولجنته السرية التى كنت اجتمع بها ليلا فى مسجد بناحية سراى القبة ، فهل حولته بنود الاتفاق الودى بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ عن حماسته ؟ وبذلك تحول عن الأحزاب المصرية فى عهده من حزب الاصلاح وحزب الأمة والحزب الوطنى ؟ راجع المصرى عدد ٤٤/١٢/٢٣ فى مقالة به للأستاذ الدكتور محمود بك عزمى .

الجمعية التشريعية :

أما مجلس شورى القوانين فقد استمر فى عمله إلى أن ألغى فى سنة ١٩١٣ كما ألغيت الجمعية العمومية واستعيض عنهما بجمعية واحدة أصبحت تعرف بالجمعية التشريعية ، وتتألف من ٦٦ عضواً ينتخبون انتخاباً عاماً و ١٧ عضواً تعينهم الحكومة . ومهمة هذه الجمعية اقتراح القوانين والموافقة على الضرائب التى يراد فرضها ، غير أن هذه الجمعية كانت هى الأخرى جمعية استشارية لا يمكنها أن تفرض على الحكومة تنفيذ ما تراه .

من ذلك نرى أن السلطة الفعلية كانت فى يد المعتمد البريطانى الذى كان يدير سياسة البلاد بمعاونة الكثير من الموظفين الإنجليز الذين ابتدأ يتكاثر عددهم فى مصالح الحكومة المختلفة .

المبحث الثانى : نظام الحكم فى السودان

أما نظام الحكم فى السودان فقد شرحنا أن شريف باشا لم يوافق على إخلاء السودان خصوصاً وأن إخلاءه يضيع على مصر حقوقها فيه ويقضى على حكمها السياسى بين أهله ، وبعد أن انتهزت الدول موافقة توفيق بناء على نصيحة كرومر بترك السودان وضمت إلى مصر بعض المقاطعات حاولت فرنسا وضع يدها على أهم جزء من أقليم النيل الأبيض ، وكان لمطامعها أكبر الأثر فى تغيير السياسة الإنجليزية فى السودان ، وإذا أضفنا أن بريطانيا كانت تطمع فى توصيل القاهرة بالكاب وجدنا أن إنجلترا تذرعت فى عهد احتلالها مصر بفتح السودان . واستطاع الجيش المصرى بقيادة « كتشنر » أن يهزم الدراويش بالقرب من أم درمان فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ويدخل الخرطوم فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ورفع كتشنر على الخرطوم العلمين المصرى والإنجليزى وأصبحت الإدارة السودانية المصرية تابعة للإدارة الإنجليزية المصرية ، وتعين على كل أقليم أحد الحكام البريطانيين العسكريين يساعده أحد كبار الموظفين المصريين ، وعملت إنجلترا على إرسال موظفيها المدنيين وذلك لتتمكن من وضع الأساس لحكمها الإدارى والمدنى فى السودان وتثبيت قدمها على أسس دعائمها اقتصادية .

اتفاقية السودان فى يناير سنة ١٨٩٩ :

وعقدت إنجلترا مع مصر اتفاقية خاصة بالأقاليم السودانية ، وكان من أهم شروطها :

١ — أن تلغى السيادة التركية على الأقطار السودانية ، وأن يصبح حكم السودان مشتركا بين إنجلترا ومصر .

٢ — أن يعين على السودان حاكم عام يكون إنجليزياً يعينه الخديو بموافقة بريطانيا على أن يكون سردار الجيش أيضاً[١] وإلا يعزل إلا بموافقة إنجلترا .

٣ — أن تلغى الامتيازات الأجنبية ومايتبعها من محاكم قنصلية ومختلطة فى السودان[٢] .

٤ — أن تقوم الحكومة المصرية بالصرف على المشروعات العامة فى السودان ولو اقتضت الحالة دفع مساعدة مالية سنوية للسودان من الخزينة العامة لإصلاحه وصيانته وتعميره .

٥ — أن تلغى الصادرات والواردات من الرقيق ، وإلا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية .

وكان السودان مقسما إلى ١٤ مديرية يحكم كلا منها مدير إنجليزى ويكون مسئولا عن إدارته أمام الحاكم العام .

وقد أصبح السودان مركزاً عاماً للجيش المصرى إذ بقى فيه أربعة أخماس الجيش المصرى ، وبذلك أصبح السودان جزء ألا يتجزء عن مصر ، وأصبحت إنجلترا لها السلطان الأعظم فى حكم تلك البلاد[٣] وقد ساعد انتظام الأمور واستتباب الأمن أن عقدت مع فرنسا اتفاقية فى مارس سنة ١٨٩٩ وبها تنازلت فرنسا عن منطقة فاشوده ، وبذلك التنازل ربطت إنجلترا مستعمراتها بعضها ببعض إلى حد ما[٤] .

لقد تبين لعقلاء الأمة من المصريين أن السودان هو المنفذ الوحيد للسكان عندما تقل الأراضى المصرية عن حاجة المصريين ، وظهر للخديوى أن مصر تتطلب خطوات واسعة من الاصلاح بينما كان السودان يتطلب أسساً عظيمة جديدة للتكوين والبنيان ، وأصبحت العلاقة بين مصر والسودان تتوطد على أربعة أسس صحيحة وهى : ١ — الأساس الدينى ٢ — الأساس اللغوى ٣ — الأساس الجغرافى والاقتصادى ٤ — الأساس السياسى . وكانت هذه الأركان والأسس أوطد قدماً من تدخل الإنجليز ومقاصدهم ومراميهم فى الأحوال العامة ،

---

(١) راجع سدنى لو « مصر فى التطور » صفحة ٤٨ .

(٢) تذكر الاتفاقية أن « المنشورات التى يصدرها حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بها يصرح الأوربيين بحرية المتاجرة أو « بالسكنى بالسودان أو بحرية التملك لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أوربية » قارن داود بركات « السودان المصرى » صفحة ٥٣ .

(٢) يذكر داود بركات فى كتابه « السودان المصرى » صفحة ٥٢ أن اللورد كرومر باسم إنجلترا ، وبطرس غالى باسم مصر ، وقعا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ اتفاقا جاء فى مقدمته « حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد سار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلاله ملك انجلترا والجناب العالى الخديو . . . فلذلك قد صار الاتفاق . . . »

(٤) يقال أن الأمير عمر طوسون قد درس مستقبل مصر والعمل على الحد من نفوذ الإنجليز ، وأنه اتفق مع سعيد باشا على تكوين وفد مصرى للقضاء على الحماية البريطانية والنفوذ الأجنبى فى مصر .

وكان أهم هذه الأركان[١] هو الركن الجغرافى الاقتصادى[٢] حيث كان عماده مجرى النيل ومنابعه والاصلاحات الضرورية التى قد تجعل من النيل وحدة اقتصادية دعائمها صحيحة ومقاصدها منبثقة من حياة الناس ومعايشهم الأهلية . أما الأساس التاريخى بين مصر والسودان فهو كثير المضادات والتعقيد ، ولكنه يعتمد الاعتماد الكلى على العامل المادى ، وقد صرفت مصر على السودان ما لا يقل عن ٥٫٣٥٣٫٢١٥ مليون جنيه مصرى بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩١٣ أى فى ١٣ سنة أى بمعدل نصف مليون جنيه فى السنة تقريباً[٣]، وكانت هذه المصروفات لها فوائدها المادية المباشرة وغير المباشرة ، أما المباشرة فهى توطيد العلاقة الاجتماعية بين أهل مصر وأهل السودان العائشين ، أما غير المباشرة فهى خاصة باستثمار الأموال فى المنشآت العامة التى تعود على البلدين بأينع الثمرات والمنافع المتبادلة .

لهذا تراءى للخديو والاستشارة الإنجليزية أن فى السودان جواً صالحاً لإنشاء حكومة صالحة جديدة قوامها تحسين أحوال الرعية بالعناية بأحوال إنتاجهم ومساعدتهم على الحياة الاقتصادية لما فيه صالح مصر والسودان على السواء ، وأن العقيدة الراسخة كانت طبقاً لرأى شريف باشا « إذا تركنا السودان فإنه لا يتركنا » ، وفعلا بدأ السودان يتقدم ويثمر ثمرته بعد الاتفاقية الإنجليزية المصرية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كان قوامها العامل الاقتصادى والتوفيق بين المصالح المصرية والمصالح البريطانية فى طرق استغلال الأرض واستثمار الحاصلات الزراعية وتبادل الحاصلات المصرية بالمنسوجات البريطانية وما تدره هذه المتاجر على أهلها من الأرباح ، وقد كان لاتساع مجال الإنتاج بين مصر الزراعية

---

(١) كانت حالة السودان تتطلب التكوين حيث أن حكم المهدى لمدة ١٥ سنة زاد الأحوال السودانيه ارتباكا ، وأضاع الأسس الحكومية لإدارة البلاد ، فقد نقص عدد سكان السودان من ٨ مليون إلى اثنين وقلت المساحات المنزرعة وأصبحت المدن خالية ما عدا أم درمان التى أصبحت معقلا دينياً ، وقال جوردون باشا أن السودان قنية لا فائدة منها ، كذلك زاد الجراد وقل الحصب والمحصول فأصبح السودان يحتاج إلى إقامة المنشئات والأنظمة من جديد حتى تستقيم العدالة وتتحقق مبادىء الإنتاج وشروط الزراعة وملكية الأراضى . وهذا بخلاف الحال فى مصر فقد كانت الأنظمة والمنشئات تتطلب الاصلاح والتعديل والتقويم .

(٢) سلفادهويت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » وقارن « حياة اللورد كرومر » لزيتلاند صفحات ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ حيث يقول أن الدول الأجنبية تدخلت فى السودان لتمنع حكومة ضعيفة مختلة من السير على خطة سيئة ولتضع أسس الحكومات المتمدينة لما فيه صالح البلاد وأقوم النتائج ، وراجع « بريطانيا العظمى فى مصر » نيومان صفحات ١٥٥ ، ١٨٨ ، ١٩١ .

(٣) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد عباس حلمى » وقارن داود بركات بك فى كتابه القيم « السودان المصرى » وأيضاً « مجلة الثقافة » أعداد سنة ١٩٤٤ حيث يشرح الدكتور عوض بك محمد نمو العامل المادى فى السودان وأثره فى العلاقات البريطانية المصرية . وقارن تود فى كتابه « محصول القطن » .

الصناعية وبين السودان الزراعى ماقوى عنصر التخصص الزراعى على أساس واسع الأركان مع تنوع المنتجات الزراعية التى تفتقر إليها مصر من السودان .

ومما ساعد على تقدم السياسة الاقتصادية فى السودان خلو القوانين واللوائح من أى تدخل خارجى ، وعدم تسلل الامتيازات والسلطة قناصل الدول فى القوانين والأمور المصرية ، كذلك خلت القوالين السودانية من كل وجهات القوانين القنصلية والمختلطة ، ولم يجد سبيلا للتطبيق سوى القواعد البريطانية وبعض القوانين الشرعية والأهلية المصرية ، ونرى أنه بينما كانت مصر معتلة بما وجد فيها من امتيازات ومحاكم مختلفة وسلطات نفوذ متعددة ، فإن السودان كان خلواً من هذه العقبات كلها وفى مجموعها[1] ، وأصبح من غير الميسور لأى دولة أن تعين أى قنصل فى السودان أو مندوب لها إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية . لذلك نرى أن مصر وإنجلترا درست أحوال السودان دراسة فنية دقيقة وأجاد النفوذ البريطانى كل الإجادة فى إدارة السودان على أصول صريحة وأساليب متينة ، وبقى على مصر تحت الاشراف الإنجليزى أن تتولى الفتح الاقتصادى والثقافى من كل نواحيه بعد معرفة هذه الأحوال ، إذ أن الفتح الاقتصادى أعظم فائدة على مدى الأيام من الفتح العسكرى والسياسى ، فالتجارة كما أنها تتبع العلم فى كثير من الأحوال إلا أن الظروف الاجتماعية السودانية كانت تحتاج إلى سياسة اقتصادية تتركز فيها وحدات العمل ورأس المال والتنظيم على أساس توحيد مصالح البلدين ، بدلا من

---

(١) كانت فرنسا أكثر البلاد تدخلا فى مصر ولذلك عمل كرومر على القضاء على روح التدخل الدولى فى السودان ، فقد تدخلت فرنسا فى حرمان الحكومة المصرية من استثمار الأموال الاحتياطية الموجودة بصندوق الدين وكان مقدارها ٣,٠٢٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٠٤ ، وكذلك عملت فرنسا بأن يتدخل صندوق الدين فيما لا يعنيه بالشئون المصرية الداخلية العامة ، فكان هذا درساً دقيقاً تفاداه السودان ، ومع أن كرومر رأى أن فرنسا ترغب فى الاستقلال بمراكش والقضاء على التدخل الأجنبى فيه وانتهز هذه الفرصة فى سنة ١٩٠٤ وأرسل السير الدون غورست لإتمام المفاوضات الخاصة بالاتفاق الإنجليزى الفرنسى لكى يستأثر بمصر والسودان ، فإنه كان حريصاً على المصلحة الإنجليزية السودانية ، ولذلك ترك الباب التجارى فى السودان مفتوحاً حيث تمتع السودان بحرية التجارة ، وقد كانت سياسة حرية التجارة التى وضعها كرومر للسودان مخففة لما بين الدول من تنافس وتنازع ، ونرى أن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ واتفاقية فرنسا — إنجلترا سنة ١٩٠٤ كان عمادها حرية التجارة بالسودان . راجع « حياة اللورد كرومر » تأليف زنبلاند صفحة ٣٢٢ حيث يذكر أن حرية التجارة بالسودان قضت على روح التحاسد والتنافس على السودان بين الدول ، وقد سار السودان بخطوات واسعة فى التقدم طبقاً لسياسة الحرية التى وضعها له كرومر مع أن حجج سياسة الحماية والتفضيل الأمبراطورى كانت فى عز سلطانها تحت قيادة جوزف شمبرلين فى ذاك الوقت بإنجلترا .

التفرقة بينهما فى التقدم الإنتاجى العام[١] ، فقد أصبح السودان يفتقر إلى معونة المصريين فى الإنتاج ورفع مستوى الاستهلاك ، بدلا من تقدم مصر والسودان على أساس المصالح المشتركة مع بريطانيا ، وسيكون الباب مفتوحاً لمصر عندما تستقيم الأحوال والعلاقات الاقتصادية الصحيحة ، وتقوم المشروعات العامة بين مصر والسودان فى أعمال الرى والمواصلات على هذا الأساس .

لقد كانت سياسة كرومر التى وضعها لمصر والسودان سياسة عامة شاملة حتى أن الباحث قد يرى أن أجزاء هذه السياسة مرتبطة بعضها ببعض[٢] ، فمشروعات السودان تساير الأعمال الإنتاجية فى مصر ، والقوانين واللوائح المصرية نرى لها أثراً فى حياة السودان ، كذلك نرى أن تشجيع بعض الشركات الأجنبية فى مصر كان له وجهة نظر متناسبة فى مشروعات السودان ، وقد واصل غورست سياسة كرومر لأنه كان العضد الأيمن لكرومر فى مصر أثناء وضع الأسس والمبادىء لحكم مصر والسودان فى عهد عباس حلمى الثانى . فنرى مثلا أن السياسة الاقتصادية والتجارية فى مصر كانت دائماً تنزع إلى تقريب مصالح مصر وبريطانيا فى مصر والسودان من بعضهما ، وإذا كان غورست قد جعل السياسة العامة أكثر مرونة من سلفه ، فإنه حافظ على أركان السياسة البريطانية العامة فى مصر والسودان ، وكان أساسها أن يتخصص مصر والسودان فى الشئون الزراعية دون سواها لما فى ذلك من اتساع محال المبادلات المصرية والإنجليزية والسودانية فى مصر والسودان ، وكان يرى ضرورة التمسك بتشجيع استثمار رؤوس الأموال البريطانية فى مشاريع ثابتة حتى تساير القوة التجارية سلطة المندوب البريطانى فى البقاع الافريقية ، فنرى مثلا أن شركة البواخر الخديوية أقدمت على شراء بواخر الحكومة فى عهد كرومر ، وتعهدت ببناء ميناء الإسكندرية فى مدة أربع سنوات على أن يكون طول الميناء ٦٠٠ قدماً وعرضها ٦٠ قدماً وعمقها ٢٦ قدماً . وكانت شروط التعاقد مع

---

(١) تقدم السودان تقدماً محسوساً بين ١٨٩٩ وسنة ١٩١٢ فزادت سكانه من ١,٧٥٠,٠٠٠ فى سنة ١٨٩٩ إلى ٣ مليون فى سنة ١٩١٢ وزاد إيراده من ١٢٧,٠٠٠ جنيه إلى ١,٤٢٤,٠٠٠ جنيهاً وزادت خطوط السكك الحديدية من ٤٠٠ ميلا إلى ١٥٠٠ ميلا . راجع وورسفولد مستقبل مصر صفحة ١٦٠ .

(٢) راجع داود بك بركات فى كتابه « السودان المصرى » وقارن سلفا هويت « امتداد نفوذ مصر » حيث يشرح علاقة السودان بمصر من الوجوه الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية المتعددة العناصر والقواعد المالية والسياسيه . قارن مجلة الصباح ١٥/٣/٤٥ من « مصر إلى السودان ومن السودان إلى مصر » .

الشركة مشجعة للشركات الأخرى للاقدام على القيام بالمشروعات المماثلة وبنفس التسهيلات المربحة التى كان عمادها الاستغلال التجارى على أقسام متعددة ومفيدة للمشروعات البريطانية ، إذ تمتعت الشركات بفوائد الاستغلال طويل الأجل ، كذلك نتج عن السياسة البريطانية التجارية فى تحقيق طرق الاستغلال الدائم أن تكونت فى سنة ١٨٩٨ شركة بريطانية لإنشاء وتنظيم أسواق دائمة فى أنحاء القطر المصرى والسودان[١] ، وذلك لحماية الفلاح من الغبن الذى كان يرتكبه الكثير من الأجانب المرابين ، وكما أن السياسة البريطانية شجعت الشركات البريطانية فى مصر سواء أكان ذلك فى النقل أم الأسواق أم البنوك أم العقار فإنها كانت أكثر أثراً فى التعدين والتموين[٢] ، وما يدريك أن مصر سوف تدرس هذه الأحوال بما يحقق مآربها الوطنية[٣] .

لقد بدأ السودان يجتذب العلماء والإداريون الإنجليز ، فأصبح مورداً عظيما لتمرين عظماء الحكم من الإنجليز فى سياسات رفعت من شأنهم وجعلتهم من أدق الناس خبرة وعلما وحكما سواء أكان ذلك فى المشروعات العامة الإنتاجية أو فى نظام الحكم فى البلاد الشرقية والغربية سواء بسواء . ومن وقت أن تأسس الاتفاق الإنجليزى المصرى فى عهد عباس حلمى ، أخذ النفوذ البريطانى يطغى فى أفريقيا فى أواسطها على نفوذ الدول الأخرى .

المبحث الثالث : نظام الحكم والسياسة الاقتصادية

بعد أن كان الجنود العامل الأكبر فى الحركة السياسية المصرية ، خصوصاً وأن لهم وحدهم من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم ، فقد نزعوا إلى السكينة والهدوء حتى أن عباس حلمى الثانى ، قال عند بدء حكمه أنه اتجه إلى الجيش واعتمد على ضباطه وأصبح شديد الاتصال بهم ، ولكنهم أفلتوا من يده إذ دخلوا الماسونية الأيقوسية التى

---

(١) تكون بمديرية كسلا مثلا شركتان إحداهما للقطن وأخرى لتشييد سكة حديدية وذلك للعناية بالقطن والهداية إلى تخفيض نفقاته لمصلحة إنجلترا والصناعة الإنجليزية بالتكثير ، راجع تيومان « بريطانيا العظمى فى مصر » صفحة ١٩٧ حيث يذكر أن الحكومة السودانية قامت بهذا التشجيع لتحويل نهر الجاش إلى رى أجزاء كسلا وما جاورها من أراضى زراعية لمنفعة البلاد المختصة ، وقارن مجلة « اللواء الجديد » تحت عنوان « ماذا فى السودان » بعدد ١٩٤٥/٢/٢١ .

(٢) راجع « الأموال الأجنبية فى مصر » تاليف وجمع باباسيان وأيضاً قارن « الاستثمارات المالية فى مصر » للأستاذ كروتشلى وراجع الأستاذ تود فى كتابه « الأسعار والصرف » وقد كان الأستاذ تود أستاذاً بكلية الحقوق ، فهو يعرف علاقة مصر بالسودان من الوجهة الاقتصادية العليا .

(٣) راجع « مركز مصر الاقتصادى » المؤلف حيث يشرح معنى الوحدة الاقتصادية إذا ما شملت مصر والسودان فى مضمار التقدم التجارى والزراعى والصناعى .

كان يرأسها السردار[١] ، وعندما تحوّل الجيش عن الخديوى حوّل وجهه نحو الشباب وتقرب من مصطفى كامل وأصفيائه ولجنته السرية ، واجتمع بهم الليالى الطوال فى ناحية سراى القبة ، ولكنه إذ كان قد بدأ بالدفاع عن المصالح العامة ، فقد انتهى بالدفاع عن مصالحه الخاصة فنجح فيها واتحد مع نظام الحكم الذى رسمته له إنجلترا .

ولكن مصالح المجموع بدأت تظهر فى عهده منفصلة عن مصالح الأفراد والجماعات ، وقد أصبحت المصالح المشتركة أساس العمل الذى أقدم عليه مصطفى كامل وإخوانه ، فقد أحس المتعلمون وهم المبالون للتقاليد الدستورية أنهم ليسوا قليلى الحيرة كما وهم ساسة هذا العهد من الأجانب ، وقد كان للطبقة المتعلمة قوة الرأى العام متجمعة ، ولو أمكن استمالتها للاصلاح العام لوضعت حداً عاجلاً لشقاء البلاد وذلها . ولولا عدم توثيق العلاقات الودية بين هؤلاء المخلصين وبين المستوزرين لنجحت الحركة السياسية نجاحاً باهراً خصوصاً وأن الحالة الاقتصادية كانت تقتضيها بل تدعو إليها[٢] ، إذ أنها لم تكن لتمس حماية مصالح جميع رعايا الدول الأجنبية[٣] . ولكن المستوزين وأتباعهم اعتقدوا أن مصر لم تعد دولة مستقلة ، فترتب على ذلك التأثير السيء فى مجرى الشئون المصرية ، مع أن الظروف كانت تقتضى أن تكون العناصر المدنية فى الحركة الوطنية أكثر اتحاداً واعتدالا حتى تتحقق الآمال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنشودة . وفى التاريخ أمثلة عديدة تبين أثر حبوط المطالب الوطنية من واقع انفصال وحدات هيئات المجتمع ، وتصبح الأقلية هى الممثل الشرعى لحاجات البلاد الداخلية . فهل انحدرت بعض الأحزاب السياسية مع المستوزين ، وأصبحت توجيهات الشباب منحلة مختلة وتوقعت الأمة من وراء ذلك المصير المهيب ؟ فهل ماتت الروح الوطنية فى الأمة فازداد هوانها كلما انصرمت الأيام والأعوام ! لقد كانت مهمة دعاة الاصلاح هى فى الوقوف أمام التيارات الهدامة للأمة وتقاليدها ، وفى توحيد

---

(١) راجع المصرى عدد ١٩٤٤/١٢/٢٣ فى مقالة للدكتور محمود بك عزمى عن عباس حلمى الثانى وتأبينه ، وقارن ما كتبه السير ويليم جريجور فى التيمس بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٢ ، وأيضاً راجع التيمس بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ حيث تقول الجريدة « ينبغى أن نذكر أن الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التى تملكها مصر فى الوقت الحاضر » ويقول تيودور روذستين فى كتابه « تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده » تعريب شكرى صفحة ٢١٨ أن ما عدا الجيش فقد تطرقت إليه يد مندوبى فرنسا وإنجلترا وسيطرت عليه وحوّرته .

(٢) أجمعت الأحزاب المصرية السياسية على ضرورة الاصلاح ، واتحدت كلمتهم لتحقيق هذه الأمنية الوطنية العظيمة الخاصة باستقلال البلاد ، لا فرق فى أول الأمر بين الخديوى وبين سائر الرعية وبين حزب الاصلاح وحزب الأمة والحزب الوطنى .

(٣) شعر بعض الأجانب خطأ بأن القائمين بالحركة الوطنية مهما حسنت نياتهم لن يستطيعوا عدم مساس ما للأجانب من المصالح المتعددة .

الكلمة ولنا فى الآيات البينات خير مرد « فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول » .

لقد كانت سياسة هذا العهد القومية تتطلب انتقال الأمة من طور الزراعة إلى طور الصناعة ، وكان ذلك يقتضى تحوير النظم الاقتصادية والاجتماعية والمالية إلى ما يحقق الأهداف الصناعية الأهلية . ولكن سياسة إنجلترا فى مصر كانت تعتمد على عدم التدخل ، فكان من رأى أصحاب هذه السياسة أن مهمة الدولة تنحصر فقط فى أربعة أمور لا تتعداها وهى : —

١ — حماية الأمة من الاعتداء الخارجى ، وقد أصبحت إنجلترا مسئولة عنه مسئولية موقتة يساعدها فى ذلك وزراء مصر .

٢ — حماية الأفراد من إساءة بعضهم إلى بعض ، وقد قامت إنجلترا بحماية الأجانب من الوطنيين بل ومتعتهم بجميع الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها بدون مبرر أو شرع .

٣ — ضمان العقود المبرمة بين الأفراد ، وقد كانت المحاكم المختلطة خير عون للأجانب حتى فيما يتعلق بالعقود الفاسدة فى الأعمال الربوية وفى تشغيل العمال فى أسوأ الظروف وبأقل الأجور .

٤ — حماية الملكية الفردية .

وقد رأينا أن هذه السياسة كانت رد فعل بالغ الأثر للتدخل المعيب الذى كان ديدن الحكومة البريطانية فى عهد عباس حلمى الثانى[1] .

ولهذا بدأ الحكام والمحكومون يفقدون الثقة فى سياسة عدم التدخل لا من الوجهة السياسية فحسب بل من الناحية الاقتصادية أيضا ، وقد استمع المزارعون والعمال فى طول الديار المصرية إلى آلام بعضهم وبدأت الشكوى همساً ثم ارتفعت الأصوات ضد الأجانب وأصحاب الأموال فى مصر ، وتضافرت القوى وبدأت تطالب بالاصلاح السياسى والاجتماعى . فهل استمعت الحكومة لمطالبهم حتى أعلنت الحرب العظمى فى سنة ١٩١٤ ؟ سوف يظهر لنا التاريخ مساوىء العصر الذى عاش فيه عباس حلمى من الوجهة الأهلية ، التى اعتبرها الأجانب أنها بوادر الخير للإنسانية بوجه عام[2] ، والحقيقة أنها كانت بوادر نهضة البلاد بالمطالبة بحقوق الحرية والاستقلال والقضاء على الحماية التى كانت سبب تفكك وحدتهم وانخفاض مستوى معيشتهم للعناية بالزراعة وإهمال الصناعة وترك التجارة لمن عداهم من سكان القطر المصرى .

---

(١) راجع «مركز مصر الاقتصادى» للمؤلف ، وقارن جون ستيورات مل فى كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » وراجع « مبادىء العلوم السياسية » صفحة ٤٣٤ للأستاذ جلكريست فى نقده على نظرية مل فى وجوب عدم تدخل الحكومة ، وأيضاً «الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى» للمؤلف .

(٢) راجع « المشاكل الاجتماعية المقارنة » للأستاذ فريزر فى مذكراته لطلبة الدراسات العليا =

الفصل الثالث

الحالة الاجتماعية

١ — وسائل تحسين حال المجتمع المصرى ٢ الخديو عباس حلمى والشئون الاجتماعية ٣ — الأجانب والشئون الاجتماعية وغلاء المعيشة ٤ — حالة الجيش والتعليم الجيش ورفع المستوى الاجتماعى — التعليم والمستوى الاجتماعى — مواطن ضعف السياسة التعليمية فى مصر

استمر عدد السكان فى الزيادة المطردة وذلك لاستمرار عناية الحكومة بالأمور الصحية وعدم دخول البلاد فى حروب لا مبرر لها ، وتحسين مستوى المعيشة فى الطبقات الوسطى والعليا ، والجدول الآتى يدل[1] على هذه الزيادة :

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٨٩٢	٨٦٥٠٠٠٠	١٩٠٤	١٠٧٩٧٠٠٠
١٨٩٣	٨٨٥٧٠٠٠	١٩٠٥	١٠٩٥٨٠٠٠
١٨٩٤	٩٠٦٩٠٠٠	١٩٠٦	١١١٢٢٠٠٠
١٨٩٥	٩٢٨٥٠٠٠	١٩٠٧	١١٢٨٧٠٠٠
١٨٩٦	٩٥٠٧٠٠٠	١٩٠٨	١١٤٢٦٠٠٠
١٨٩٧	٩٧٣٤٤٠٥	١٩٠٩	١١٥٦٦٠٠٠
١٨٩٨	٩٨٨٠٠٠٠	١٩١٠	١١٧٠٨٠٠٠
١٨٩٩	١٠٠٢٧٠٠٠	١٩١١	١١٨٥١٠٠٠
١٩٠٠	١٠١٧٦٠٠٠	١٩١٢	١١٩٩٦٠٠٠
١٩٠١	١٠٣٢٨٠٠٠	١٩١٣	١٢١٤٤٠٠٠
١٩٠٢	١٠٤٨٢٠٠٠	١٩١٤	١٢٢٩٢٠٠٠
١٩٠٣	١٠٦٣٨٠٠٠	١٩١٥	١٢٤٤٣٠٠٠

= حيث يقول أن السياسة الصناعية «Industrial polcy» لجميع الدول كانت فيما مضى تعتمد على تحكم الدولة فى الشئون الاقتصادية ، فقد كانت الحكومة تشرف على الأسعار والأجور ونوع السلع ومدة تمرين الصناع الخ ، ولكن هذا الاشراف على ضوء التطورات الحديثة أصبح لا يناسب تقدم الدول فى اقتصادياتها العامة ، وأن آدم سمث فى كتابه « ثروة الأمم » عمل على تحديد هذ التدخل .

(١) الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى لسنة ١٩٢١ .

واستمرت ثروة البلاد فى نمو ، وبذلك تحسن مستوى المعيشة بعض التحسن[١] إذ أن المعيشة فى القرى كانت على مستوى منحط مما أدى إلى مطالبة الأهالى بتحسين هذه الحالة التى ألحقت الضرر الشديد بطبقة الفلاحين . وعانوا بسببها كثيراً من المظالم وكان شرها واضحاً إذ طغت الديون وفوائدها الربوية على أهل البلاد .

المبحث الاول : وسائل تحسين حال المجتمع المصرى

وقد عرضت فى هذا العهد طرق مختلفة لاتقاء تلك المصائب المتوقع حصولها على أهل البلاد ، ١ — منها تخفيض معدل الفائدة على أن تضمن الحكومة تسديد الديون بإضافة أقساطها إلى ضريبة الأطيان ، ولكن هذه الطريقة لا يمكن أن توقف تيار الفلاح من الاستمرار فى الاستدانة ، ٢ — ومنها منع الفلاح من الاستمرار فى الاستدانة بوضع بعض القيود على الدائن بأن تحرم عليه أن ينزع ملكية المدين على جزء من أطيانه ، ٣ — ومنها إنشاء بنوك زراعية وتوسيع مجالها وزيادة عددها فى القرى والمديريات على أن يكون تكوينها حسب مقتضيات الظروف المحلية ، فيجمع رؤوس أموال هذه البنوك من ذوى الثروة فى الجهة التى ينشأ فيها البنك وأن تقوم الحكومة باعطاء البنك المحلى المال اللازم لتسديد الديون الزراعية بناء على اتفاق يبرم مع الدائنين ، وأن تقسم المبالغ المقترضة على المدينين بفائدة بسيطة لا تتجاوز ١٢ ٪ سنوياً وعلى أن لا يتجاوز القرض ٧٥ ٪ من قيمة الأطيان المرهونة ، ٤ — ومنها أن يتمصر البنك العقارى[٢] وذلك بتعيين بعض موظفى الحكومة ليكونوا أعضاء مجلس إدارته فيصير بذلك مصلحة أميرية تشترى ديون

(١) راجع سليجمان فى كتابه « اقتصاديات المسائل الاجتماعية » صفحات ٥٠ — ٥٦ حيث يقول فى صفحة ٥٥ أن أجور العمال سوف تتزايد بزيادة عددهم حيث أن الزيادة تدعو إلى إتساع مجال تقسيم العمل وبذلك يزيد الناتج الصافى لكل فرد من أفراد الأمة ، ويقول فى صفحة ٥٦ أن كفاية العمال والتنظيم يرفعان من دخولهم ويزيدان من القوة الإنتاجية فى الأمة .

(٢) البنك العقارى المصرى هو من أهم البنوك التى وجدت بمصر ، فكر فى تأسيسه بعض كبار الماليين المقيمين فى مصر مثل محال سوارس ورولو وقطاوى ، فاتفقوا مع ثلاثة من البنوك الكبيرة بفرنسا وهى بنك الكريدى ليونيه والسوسيتى جنرال وبنك الكمتوار ناسيونال دى سكونت على تأسيس هذا البنك ، وصدر فرمان بإنشائه فى سنة ١٨٨٢ برأس مال قدره أربعون مليوناً من الفرنكات ، ثم زاد بعد ذلك إلى أن بلغ مبلغاً يربو على مليون فرنكا ، دفع منها النصف فقط والباقى تحت الطلب ، وكان رأس المال مقسما إلى ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم ٥٠٠ فرنكا دفع نصفها . وكان الغرض من البنك إقراض أصحاب العقارات المصرية مبالغ برهن عقارى تسدد إما بأقساط سنوية إن كانت لمدة طويلة ، وإما بالتدرج أو دفعة واحدة إن كانت ليعاد قصير ، وقد صرحت الحكومة لهذا البنك أن يصدر سندات برهونات عقارية بقدر قيمة ما يتعهد به المقترضون ، ويتداول بها بفوائد تدفع فى أوقات دورية أوتعلى لأجل ما ، على الأصل ، لتأديتها . ولهذه الشركة إعطاء سلف على رهن عقارى أو بدونه للجمعيات المشتركة فى أعمال حكومية بشرط حصولها على إذن خاص بذلك ، ولها شراء الديون المكفول أداؤها برهونات عقارية وفى فتح اعتمادات بحسابات جارية على رهونات الخ .

المزارعين ثم تقسطها على أقساط طويلة الأجل قليلة الفائدة على أن يحصّل القسط والفوائد مأمورو التحصيل عند تحصيلهم أموال الضريبة الأميرية ، ولكن جميع هذه الحلول كان نصيبها الاهمال ، فساءت حال الفلاحين حتى أتاهم الفرج من عندياتهم ، فرأوا أن جمعيات التعاون وقانون الخمسة الأفدنة ونظام الحلقات وقوة الرأى العام مما يساعد على إنعاش حالتهم وهدايتهم إلى الصراط القويم .

أضف إلى هذا أن البنوك الأهلية والشركات الوطنية بدأت تأخذ بيد المصريين وتعمل على رفع شأنهم ، فخفت وطأة الأزمات التى كان الفلاحون ينؤون تحت أعبائها الثقيلة .

وقد قام بعض العلماء بنصيبهم فى هذا السبيل ، فبعد أن كانت الأغلبية من بينهم لا تبرر التعامل بالأموال فى البنوك ولا استثمار أموال الغير ، استنارت الأفكار وعملت بالأساليب الحديثة والمبررات التجارية الصريحة ، وأخذت الشريعة الإسلامية بما يلائم حال الزمان والمكان ، واتخذت من الضرورات أحكاماً تساير الظروف المادية[1] ، وكان لإفتاء شيخ الإسلام وهو فى دار الخلافة بإمكان إنشاء البنوك الأهلية فى بلاد البوسنة والهرسك وغيرها ما فتح عيون المصريين لاستثمار أموالهم وتخفيف وطأة الفوائد على الفلاح وغير الفلاح بمصر ، فقد كان ضعف الثقة المالية بمصر من أكبر انتشار المرابأة ، وكان لإيجاد البنوك الأهلية ما عمل على رفع شأن الثقة وفتح الاعتمادات فكثرت الأموال المصرية وعلا شأن الحياة الاجتماعية بعد ذلك[2] .

المبحث الثانى : الخديو عباس والشئون الاجتماعية

كذلك توافقت الخواطر بين الخديوى وكرومر على تحسين حال الهيئات الاجتماعية المصرية وبالأخص الزراعية منها ، فعنى الخديو بالأراضى المنزرعة والقابلة للزراعة كما عنى كرومر بتشجيع الملكية الصغيرة والعمل على تحقيق وحدة اقتصادية تتناسب مع القوة الإنتاجية الأهلية . وكانت للمشروعات العامة التى قامت بها الإدارة المصرية خير كفيل فى تحسين حال الفلاح الاجتماعية .

---

(١) ساعد أهل الدين استثمار الأموال المصرية بفوائد اعتماداً على أن « الضرورات تبيح المحظورات » وأن الدولة لا تكون غنية بثروة حكومتها بل من ثروة شعبها الذى عليه مدار حياتها وحركة أعمالها ، إذ هو مرجع القوة وأساس البأس ، وبينما صرحت الحكومة المصرية بالربح المعتدل أى بالفائدة البسيطة فإنها وضعت نظاماً دقيقاً للربا الزائد عن النصاب المحتمل ، ويوجد نصان فى مادتين من القانون الأهلى المصرى لسنة ١٨٨٣ : الأولى المادة ١٢٤ من القانون المدنى الأهلى المعدلة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢ وبها أن الفوائد القانونية يجب أن لا تزيد عن ٥ ٪ فى الديون المدنية و٧ ٪ فى السلف التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك والثانية المادة ١٢٥ قضت بأن المتعاقدين لا يجوز لهم أخذ فوائد أعلى من ٩ ٪ مدنى و ١٢ ٪ تجارى .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد عباس حلمى الثانى » للمؤلف .

وقضت قوانين سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٦ على البقية الباقية من القيود على الملكية وحرية التعامل ، فزادت الأراضى القابلة للزراعة من ٤٠٦ر٧١٤ر٤ مليون فدان إلى ٨٨٧ر٠٨٧ر٥ مليون فدان فى سنة ١٨٩٩ ووصلت ٦٢٦ر٢٨٢ر٥ مليون فدان فى سنة ١٩١٣ ، وذلك غير الأراضى القابلة للزراعة ، فإنها أيضاً زادت زيادة تؤثر على هذه الأرقام ، ولا يخفى أن الرى الدورى أو الصيفى ضاعف زيادة الأراضى القابلة للزراعة أو المنزرعة ؛ فأصبحت أراضى الحاصلات الدورية ٠٠٠ر٢٠٠ر٦ مليون فدان فى سنة ١٨٨٢ وزادت إلى ٣٩٦ر٨٤٨ر٦ مليون فدان فى سنة ١٨٩٩ وبلغت ٤١٢ر٧١٢ر٧ مليون فدان فى سنة ١٩١٣ ومن هذا يتبين أن الأراضى القابلة للحاصلات الزراعية زادت بما لا يقل عن ٠٠٠ر٥٠٠ر١ مليون فدان بين سنوات ١٨٨٢ ، ١٩١٣ مع أن الأراضى القابلة للزراعة فعلا لم تزد سوى ٠٠٠ر٥٦٨ ألف فدان ، وهذه الزيادة تظهر تأثيرها فى حياة الفلاح الاجتماعية.

المبحث الثالث : الأجانب والشئون الاجتماعية وغلاء المعيشة

وبينما كان عدد السكان فى زيادة عظيمة فإن الأجانب تزايد عددهم وتغيرت نسبة الموجودين منهم بالقطر المصرى[1] ، وعملوا على رفع المستوى الاجتماعى فى البيئة التجارية .

(١) الاحصائية الآتية تدل على هذه الزيادة :

الجنسية	سنة ١٨٨٢	سنة ١٨٩٧	النسبة المئوية من عدد الأجانب الكلى
اليونانيون	٣٧,٢٠١	٣٨,١٧٥	٣٣, ٩
الإيطاليون	١٨,٦٦٥	٢٤,٤٦٧	٢١, ٧
البريطانيون	٦,١١٨	١٩,٥٥٧	١٧, ٣
الفرنسيون	١٥,٧١٦	١٤,١٥٥	١٢, ٥
النمساويون	٨,٠٢٢	٧,١١٧	٦, ٣
الروسيون	٥٣٣	٣,١٩٢	٢, ٨
الألمانيون	٩٤٨	١,٢٧٧	١, ١
الأسبانيون	٥٨٩	٧٦٥	٠,٦٨
السويسريون	٤١٢	٤٧٦	٠,٤٢
أمريكو الولايات المتحدة	١٨٣	٢٩١	٠,٢٦
البلجيكيون	٣٦٧	٢٥٦	٠,٢٣
الهولانديون	٢٢١	٢٤٧	٠,٢٢
البرتغاليون	٣٦	١٥١	٠,١٤
السويديون والنرويجيون	١٥	١٠٧	٠, ٩
الدانمرقيون	١٤	٧٢	٠,٠٧
العجميون وأفراد الدول الأخرى	١,٤٧٦	١,٣٠١	١,١٦
	٩٠,٨٨٦	١١٢,٥٢٦	١٠٠٠

وقد تخصصت كل جنسية بعمل يكاد يكون معيناً ، فقام الإنجليز بالأعمال البحرية والتجارية وبالعمل فى وظائف الحكومة وإدارتها ، كذلك قام الفرنسيون بالعمل فى قناة السويس وفى المشروعات العامة وفى المصالح المصرية المجدية ، وكان أكثر الجنسيات تدخلا مع الأهالى اليونانيين والإيطاليين وكان من بين اليونانيين تجار الجملة والقطاعى بينما تخصص الأخيرون فى الهندسة والمعمار والعمل فى المصانع والترميمات . وقد كانوا مثلا صالحا للمصريين لو أن الحكومة اسعفتهم بالتوجيه اللازم للنهضة التجارية المحلية فى البلاد .

أما الشئون الصناعية الأهلية فقد بدأت نهضتها على غير أساس قومى سليم ، فكان الناس يعيشون فى القرى الصغيرة عيشة هادئة وسط الحياة الآلية فى البلاد المتمدينة ، وكانت الأسرة ما زالت وحدة المجتمع القروى مع ضعف الروح العائلية التى كانت تربط الجميع إلى الارض والصالح المشترك ، فقد أصبحت الحاصلات الزراعية التى يزرعونها تجارية لا كفائية ، وأصبحت الصناعات يدوية منزلية ولم يكد افق تفكير القرية يبعد عن دائرة أهلها . وكان أعضاء الأسرة إلى جانب اشتغالهم بالزراعة فى حقولهم الصغيرة يصرفون وقت الفراغ فى صناعة بعض السلع التى يبيعونها فى أسواق القرى المجاورة لمن يعرفون من الأفراد ، لعلهم بذلك يثرون أو يعوّضون العجز من الربح الزراعى ، أو ليرفعوا من مستواهم الاجتماعى فى القرية التى ينتسبون إليها[1] .

وقد بدأت الصناعة المحلية تتدرج بعض التدرج إلى نطاق أوسع إذ وجدت طبقة من الأجانب يتمتعون بقسط من الذكاء وروح المغامرة فأخذوا يقومون بدور الوسطاء بين الصناع المصريين فى منازلهم وبين المستهلكين فى المدن والأسواق المصرية المختلفة . وكان الأولى بالحكومة فى هذا العهد أن توجه هذه الصناعة المحلية النامية إلى نفع الأهالى والمزارعين ، وقد كان الجو ملائما لتوجيه الوسطاء من المصريين لأن يحلّوا محل الأجانب فى هذه الصناعات الصغيرة ، كما كان الواجب أن تمد المزارع الصناعى بالإرشادات الضرورية حتى يتحوّل إلى الصناعة الكفيلة بتقدمه . ولكنا بالعكس وجدنا أن هذا النوع من الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان يصحبه تأخرا مكريا عاما . فالجهل كان مخيما على عامة الناس ، وكان رجال الدين وهم من أهل القرى يسيطرون على تفكير القوم محتكرين العلم والتعليم إلى حد كبير ، وكانت الحكومة البريطانية ورجالها العاملون فى مصر يعرفون ولا يعنون بوسائل تثقيف

---

(١) لم تزل هذه الحالة من مظاهر حياة القرية حتى وقتنا الحاضر فى منازل بعض القرويين فى المحلة الكبرى وبنى عدى واخميم والشعراء بدمياط وغيرها حيث تصنع الزعابيط والأقمشة والسجاد وشباك الصيد والملابس على أنوال يدوية فى أوقات الفراغ ثم تباع فى أسواق القرى والمدن المجاورة لتجار يبيعونها بدورهم فى أسواق العواصم وكبريات المدن .

الأمة فى غير الشئون الزراعية . فلا عجب أن أصبح المندوب الإنجليزى ساميا فى توجيهاته مقصرا فى شئون مصر الصناعية ، وأصبح القرويون مستعبدين فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية العامة . والسطوة البريطانية فى أواخر هذا العهد كانت لاتحدها حدود ولا يقف فى طريقها عائق . فهل طغى سلطان النفوذ وتكبر ، وهل فسرت السياسه هذا النظام بغير ما يلائم تفكيرها الخاص لا العام ؟

وكان غلاء المعيشة متمشياً مع النهضة الاقتصادية ، ويذكر يعقوب باشا أرتين فى رسالته عن غلاء المعيشة : أن غلاء المعيشة فى مصر زاد زيادة مضطردة تؤخذ من البيان التالى : —

	من ١٨٠٠ — ١٨٨٢	من ١٨٨٢ — ١٩٠٧	من ١٨٠٠ — ١٩٠٧
المأكل	١ — ٢ر٧	١ — ١ر٨	١ — ٥ر٧
المسكن	١ — ١٢	١ — ٢ر٥	١ — ٢٩ر[1]

هذا وقد أصبح الاشراف الحكومى والتدخل فى شئون الانتاج المصرى داعياً إلى قتل روح الابتكار والتجديد إذ أنه كان لا يلائم أحوال مصر المتغيرة ولا يساير سنة الترقى ، وإنما كان لائقاً بالأنظمة الصناعية الجامدة الثابتة بالنسبة للمصريين[2] .

المبحث الرابع : حالة الجيش والتعليم

وقد تأثرت حياة بعض الطبقات المصرية بما لاقته من تشجيع فى التعليم ومن إجبارهم على التجنيد إذ كان دخول الجيش قهراً لا رغبة من قبل المصريين .

الجيش ورفع المستوى الاجتماعى :

وكان من الاصلاحات التى قام بها كرومر فى سياسته هو تنظيم الجيش تنظيما جديداً بمساعدة الضباط البريطانيين وبعض الجنود الأجانب . وأصبح الجيش المصرى يتألف من ١٢٠٠٠ ألف جندى ونحو ٥٥٠ ضابطا ، وأصبحت زيادة عدد الجيش ونقصانه يتوقفان على رغبة انجلترا والأغراض التى ترمى إليها فى مصر والسودان .

وفى سنة ١٩٠٢ صدر أمر عال بتجنيد العساكر من رعايا الحكومة الذين يبلغون ما بين ١٩ و٢٧ سنة اللائقين للخدمة العسكرية إلا إذا صار إعفاؤهم لسبب من الأسباب الآتية : أولا مستخدمو الحكومة الداخلون فى هيئة العمال وأولاد الضباط وأولاد العمد

(١) راجع « العمل والعمال » من رسالتنا لدرجة أستاذ فى العلوم الاقتصادية سنة ١٩٢٣ حيث أوردنا العلاقة بين مستوى المعيشة ونفقات المعيشة .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد عباس حلمى الثانى » للمؤلف .

والمشايخ ، ثانياً الأبناء الوحيدون أو أكبر الأبناء الذين يعولون ذويهم ، ثالثاً طلبة المعاهد الدينية والمدارس العليا ، والمدارس الفنية ، رابعاً دفع البدل النقدى وقدره عشرون جنيها فى أى وقت قبل اقتراع الشخص أو أربعون جنيها إذا لم يحضر فى وقت الاقتراع أو مائة جنيه بعد أن يكشف عليه طبيا ويقبل للتجنيد .

وصار ضباط الجيش المصرى يتخرجون فى المدرسة الحربية بعد تعديل نظامها وتغيير مناهجها بما يوافق السياسة العامة والخطة المرسومة للجيش والبوليس .

ولم يدخل الجيش فى حروب إلا فى فترة فى عهد عباس الثانى حيث ساعد على استرجاع السودان ، ثم أصبح عمل الجيش القيام بالإصلاحات الكثيرة فى السودان كمد الطرق والخطوط الحديدية وقمع الاضطرابات ومحاربة الجراد ، حتى إذا ما أتموا الخدمة التحقوا بالبوليس أو عادوا إلى بلادهم وعملوا على تحسين مستوى قراهم وبلادهم[1] .

التعليم والمستوى الاجتماعى :

أما التعليم فقد أنشىء الكثير من معاهده الابتدائية والثانوية والعالية ، وبدأت المدارس الفنية تتخذ شكلا يتمشى مع رغبة البلاد فى اتخاذ التجارة والصناعة حرفة لها . ومع هذا فإنه يؤخذ على التعليم المآخذ الآتية : —

١ — حصر الغرض من التعليم فى تخريج صغار الموظفين مع أن اتجاهات التربية كانت تنافى ذلك ، فالاهتمام بالطفل والتلميذ أهمل إهمالا ضاراً شنيعا مع أن أوربا اهتمت به[2] .

٢ — توجيه مجهود المدارس إلى تلقين التلاميذ العلوم اللازمة تلقينا بدون فهم أو حسن دراية وإدراك ، فأهملت المدارس تكوين العقل ونموه وطريق كسب الطالب المعرفة وتمثيلها وعلاقته بالمجتمع .

٣ — استمر التعليم يتجه نحو المدنية الانجليزية وزاد عدد المدرسين الانجليز فى المدارس المصرية وأصبح من اختصاص نظارة المعارف إدارة المكاتب والمدارس والمعامل والمتاحف والمطابع . وأصبح المدرس الإنجليزى ووزارة المعارف يعينان بالمعرفة وحدها لتحقيق غايات التربية ، وأصبح تقدير المجتمع للأشخاص يتوقف على ما يختزنه هؤلاء

---

(١) راجع تقرير بويد كارتيز عن شهادة إتمام الشهادة الثانوية سنة ١٩٢١ .

(٢) فقد كان اهتمام روسو بالطفل عظيم الشأن فى توجيهه اتجاهاً نافعاً مجدياً فالواجب أن يعلم كل طفل حسب استعداده والمخرج الذى تعمل على إيجاده الدولة له .

الأشخاص فى عقولهم من علم وأصبح لباب المناهج هو الدراسة النظرية وقوامها الحقائق والقوانين والآراء والنظريات .

٤ — أخذت النفقات على التعليم تزداد شيئا فشيئا ، ولكنها أصبحت قليلة نسبيا ، واستمر أغلب أولاد المزارعين لا يتمتعون بالتعليم اللهم إلا حفظ القرآن عن ظهر قلب ، دون الدقة فى تعليم الكتابة والقراءة .

٥ — تعدد اللغات والمواد مما لا يلائم العقلية المصرية ، وكثيراً ما كانت الكتب المقررة أجنبية يضحّى فيها التوجيه الضرورى لرفع مستوى التفكير المصرى ، وأصبح التحايل على إيصال المعلومات إلى ذهن التلميذ بشتى الوسائل له المكانة الأولى .

فاستمرت المدارس على التقسيم الذى وضع لها بواسطة قانون التعليم الذى صدر فى عهد اسماعيل وقسمت المدارس إلى عالية وثانوية وخصوصية وابتدائية ، وكان مستوى المدارس منحطا لا يغنى ولا يثمر فى الحياة الوطنية الصحيحة المرجوة ؛ وكان المعلم الأجنبى أو المصرى يرى أن واجبه يتلخص فى أعطاء المعلومات وتقديمها للتلميذ مرتبة مبوبة مهلة ، وما على التلميذ إلا أن يأخذ ما يعطى اليه ، فيختزن فى ذاكرته المعلومات لكى ينجح فى الامتحان الذى يعدّه للوظيفة الكتابية والإدارية الدنيا .

مواطن ضعف السياسة التعليمية فى مصر :

وقد شعر الزعماء المصريون بضرورة تطوير التعليم العالى وجعله تعليما جامعيا ، فرأوا أن يسدوا النقص الذى تركته الحكومة ، وابتدءوا بجمع الأموال اللازمة لإنشاء جامعة مصرية ، ولكن الحكومة تدخلت وأرادت أن يكون المشروع تحت مراقبتها فساعدته بالمال[1] ، وفى سنة ١٩٠٨ أنشئت الجامعة ، إلا أن التعليم فيها لم يغن الطلبة المصريين عن التوجه لاتمام دراستهم فى الخارج .

وفى سنة ١٩٠٧ أنشئت إدارة للتعليم الفنى فى وزارة المعارف العمومية كان الغرض منها تنظيم وترقية التعليم الصناعى والزراعى والتجارى ، ولم يكن فى هذا الوقت من المدارس الفنية غير مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع وبعض الورش الصناعية . ولكن سياسة التعليم الفنى كانت تعتمد على قاعدة واحدة وهى قياس قدرة الطالب بمقدار ما حفظه

(١) افتقر التعليم فى هذا العهد إلى التربية الخلقية حيث أنها نظمت على أساس المعرفة والتحصيل ، فخصصت لها المناهج والحصص التى تلقى فيها مبادىء الأخلاق والدين والتى يحفظها التلاميذ والطلبة بعد ذلك ليعيدوها فى الامتحان كما كتبوها أو سمعوها من المدرس وكفى ، وأصبح تقدير العلم وسيلة للتعلم ليطمئن على معاشه .

من المعلومات التى تلقاها ، واحتفظت الهيئة المركزية بحق الإشراف والمراقبة على سير الامتحانات طبعا لبرنامجها العام .

وفى سنة ١٩١١ أنشئت مدرستا التجارة العليا والمتوسطة لتكوين فريق من الشبان المصريين وإعدادهم للقيام بالأعمال التجارية التى كان يحتكرها الأجانب ، كذلك أنشئت فصول تجارية ليلية لتعليم صغار التجار ورفع شأنهم الاجتماعى .

وقد اتسع نطاق التعليم الفنى ، وساعد على ذلك حاجة البلاد اليه ليتمكن المصريون من مزاحمة النزلاء الإجانب وعلى الأخص فى ميادين التجارة والصناعة والنقل ، وبدأنا نرى أهمية النزعات القومية فى توجيه التعليم إلى الأغراض الفنية التجارية .

ولم يعم التعليم الأولى طبقا لتطلب الحاله الاجتماعية ، وبذلك كانت نسبة المتعلمين ضعيفة ولا يرجى منها نفع البلاد فى الاوجه الاقتصادية والاجتماعية العامة .

وقد نشطت المدارس الأجنبية فى هذا العهد وأصبح عددها كبيراً فى جهات كثيرة من القطر المصرى وبالاخص مدارس الأمريكان والبنات والاقباط واليهود وغيرها ، وكانت هذه المعاهد ذات ميول وعواطف ونزعات خاصة .

وقد واجه التعليم التجارى والصناعى والزراعى فى أول نهضته صعوبات شديدة ، فقد كانت الحياة العملية والتجارية تتطلب أكثر من المعرفة والعلم ، إذ أن التعليم الفنى كأى تعليم آخر يجب أن يكون قوامه لا المعرفة فحسب بل الوجدان والقومية والنزوح والنشاط ، فالنشاط الشخصى للفرد يعتمد على الاتصال بالبيئة اتصالا يترتب عليه أشباع الحاجات النفسية ، وهذا النشاط الذاتى الشخصى هو أساس النمو فى الحياة التجارية والعقلية الفنية . فالطالب فى البيئة التجارية بل والاقتصادية هى حى كائن يُلبّى دواعى بيئته الاقتصادية لكى يكسب خيرات بلاده . فالطالب فى تعليمه الاقتصادى وثقافته التجارية يجب أن يشعر بأن أمامه مشكلات يهمه حلها فيقوم بنشاطه ليكسب خيرات بلاده ومهارة جديدة ومستحدثة تم أثناء قلقه وفحصه ودرسه ومشاهداته وتجاربه وحسن تفكيره ودقة تدبيره . فالطالب فى التعليم الفنى يجب أن يشعر أنه كائن حى ، له ذاتيته وشخصيته ونشاطه وميوله ودوافعه الطبيعية فى البيئة التى يعيش فيها .

وسياسة التعليم كما وضعها الإنجليز للمصريين لم تنظر إلى التلميذ كعامل أساسى من عوامل تعيين المنهج الذى يسير عليه ، ولم تعمل على تحقيق الخيرات التى يريدها المصرى ، بل أهملت الكفايات والمهارات التى يحتاج إلى كسبها المصريون[1] . فالدوافع الداخلية لحب

---

(١) ألم تهمل ميول الطفل ومشكلاتها الخاصة فى نظام التعليم وبرنامجه ؟ ألم يعجز برنامج التعليم عن القيام برعاية نشاط التلميذ الذاتى القائم على الممارسة والتجارب والخبرة الشخصية والعمل على حل مشكلاته بنفسه ؟ ألم تتحدد حرية الطالب فى تكوينه حتى يستفيد من حكم بيئته دون قيود وسلاسل ؟

التعليم التجارى والصناعى والزراعى لم يستقيم لها حال ، وأصبح التسويق للعلم خارجاً عن أمزجة الطلبة والمعلمين المصريين فى هذا العصر ، إذ لم يكن النشاط تلقائياً ولم تكن الغاية من العمل هو العمل نفسه ، ولم يهتم المتعلمون بالغايات المستقبلة ولا بالتنبؤات بالمستقبل ، مع أن لكل طور من أطوار الحياة غاياته وحاجاته وخصائصه وتنبؤآته وفضائله ومساوئه بل وتوجيهاته الخاصة والعامة سواء يسواء[1] .

والواقع أن التعليم فى هذا العهد فشل فشلا مريعاً فى توجيه حياة المتعلمين وذلك لأن نظام التعليم وأساليبه قامت على المغالاة فى المعرفة والتحصيل وتعدد وجهات هذا التحصيل لهدف واحد معين ، وهو التوظف ، فأهملت السياسة التعليمية عناصر الوجدان والميول فى حياة الإنسان ولم تستيقظ همم المتعلمين فى جعل غاية التعليم هو كسب العلم والتفرقة بين العلم الحقيق الحى الذى يتصل بتجارب الأنسان وأغراضه الحيوية الاقتصادية فيصبح الخريج قوة فعالة فى حياته الإجتماعية ، وبين المعلومات والافكار الجامدة المجردة من القوى العاملة الدافعة ، فانعزل المتعلم عن غاياته الصحيحة فى التعليم وفى مواجهة الحياة بروح يبتغيها ويتطلبها . وإذا كانت سياسة التعليم ناقصة فيما يتعلق بالخريج فقد كانت أكثر عيبا فيما يتعلق بالمعلمين إذ أنهم لم يهيئوا الفرصة المناسبة التى تسمح بالأفصاح عن نزعات الطلبة والمتعلمين بأساليب تناسب الطالب المصرى وبيئته المصرية ، كما أنها لم تقسم مراحل التعليم حسب أطوار النمو لا حسب مراحل المعرفة ، فمرحلة النمو والأستعداد أقوى انتاجا من مرحلة المعرفة ، إذ تؤهل الأولى النمو المطرد والتقدم الفعال لخدمة البيئة الأهلية التى يعيش فيها المصريون .

والحق أن السياسة العامة فى هذا العهد كانت تتجه إلى اهمال المواهب المصرية بل وتفضل النظام الكفاف وتعمل على تحقيق النظام التجارى ، فأهملت الزراعة المصرية واعتنت بتجارة القطن وحسن زراعته ، كما أهمل المعلم أنواع الخبرة الواجب وضعها لمصلحة المصريين سواء أكان ذلك فى التعليم الصناعى أم التجارى أم الزراعى ، مع أن حرية المعلم المصرى فى توجيه المصريين إلى حرية الفكر وحرية الصنعة وحرية التعاقد كانت واجبة الأتباع فى نظام التعليم والتربية ، إذ أن الحرية فى هذا السبيل شرط أساسى ولازم لنمو

---

(١) ربما كان افتقار ربط مواد الدراسة التى نشاهدها فى بعض الكليات الآن ترجع إلى ما ثبت فى عقلية بعض رجال التعليم الدلوبى الذين شبوا على المبادىء التلقينية السابقة إذ كنت ترى فى سياسة التعليم فى عهد عباس حلمى الثانى أن مواد الدراسة لا تتجمع حسب الارتباط لمنطق لها أو الارتباط الزمانى أو المكانى . ألم تر للآن أن التخصص فى التاريخ الاقتصادى يفقد مزاياه إذا ما قام بتدريسه غير الخبيرين بالتربية الحديثة ؟ فالتخصيص كالمنشآت المتخصصة لابد لها من رعاية وحسن تقويم .

الكفايات والمهارات والخبرة والتقدم المادى السليم[1] . والتربية الاقتصادية السليمة هى التى تعطى الطالب ما يتمناه لا من الخارج بل ما تقتضيه طبيعة نموه فتدفع إليها الدوافع الداخلية لا الخارجية ، وهذا هو المنطق العملى السليم .

فإذا عجزت سياسة التعليم عن العناية بالفرد المصرى ولم تحترم شخصيته أو فرديته ولم تهىء الظروف الملائمة لنموه وترقيته بل أخرجت المصريين جميعا فى شكل واحد وفى عقلية واحدة ولم تعن بالفروق الفردية ، وجدنا المنتجات العقيمة المنتظرة فى نهضة مصر الصناعية ، حيث افتقرت إلى القدرة العقلية الزكية كما افتقرت إلى استفكار الملكات التى ماتت فى مهدها ، فهل أقام علم السياسة القواعد النظرية ، ولم يمارس الفن الناحية العملية المصرية ؟

لقد صدق رجال التربية الحديثة عند ما درسوا تطورات التربية ووزنوا بين التربية الحديثة والتربية التقليدية وقالوا « أن الفرق واضح فى النظرية الحديثه إلى عملية التربية على أنها وحدة متماسكة لا تأتى عن طريق الاضافة ، بل عن طريق التكامل التام لتكوين شخصية الفرد ليكون جزءا فعالا فى المجتمع . والتربية الصحيحة لاترمى إلى تزويد الفرد بسلاح يمكنه من المكافحة فى المجتمع ، لأن المسألة ليست مسألة صراع مع المجتمع ، بل تكوين فرد يصبح جزاء فعالا فى المجتمع وعنصرا من عناصر تكوينه ، فشخصية الفرد لا يمكن أن تنمو نمواً كاملا إلا فى محيط اجتماعى صالح . ولذا كان من طبيعة ومصلحة نموه أن يوفق بين نفسه وبين البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها . وليس فى هذا ما ينافى حريته . ووظيفة التربية أن تهىء للفرد من التجارب والخبرة والأفكار ووجود النشاط ما يمكنه من التقدم خطوة فخطوة نحو هذا التوفيق . ولذا تحرص المدارس الحديثة على أن تكون المدرسة مجتمعا صالحا لنمو شخصيات التلاميذ ، وأن تكون مثالا لأسمى ما فى المجتمع الخارجى ، كما أنها تحرص على الاتصال بالمجتمع الخارجى حتى لايخرج اليه التلاميذ غرباء » هذا قول صدق فى مجتمع قومى ، أما المجتمع الذى عاش فيه عباس حلمى فقد كان مجتمع موجه توجيها دوليا فى كل مايتعلق بالنهضة التعليمية والاقتصادية ، فالحياة الحقة فى البلاد الغربية وما كتبه مؤلفوا التربية والتعليم عن التوجيهات الصحيحة قد يكون جائز التحويل والتعديل ولكنه

---

(١) ليست الحرية هى أن تترك الحبل على الغارب كما تركتها السياسة التعليمية فى هذا العهد فيما يتعلق بالنظام الاقتصادى الكفائى فى مصر ، بل الحرية هى أن تستوعب الحقائق وتمثل الحقائق تمثيلا كاملا صحيحاً . فالحرية لا بد أن تدفع إلى البحث والتنقيب والتغيير والاصلاح وإحلال الصالح محل الفاسد ، فلا يصبح هناك عنصر من العناصر الاقتصادية متواكلا على غيره بل كل العناصر تصبح عاملة منتجة معتمدة على قوتها الإنتاجية لتحقيق الصالح العام ، قارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » المؤلف حيث نوازن بين سياسة التوجيه وسياسة الارتجال والتضليل الاقتصادى ، وسياسة التوجيه هى سياسة المرونة المشمولة بنظام قومى سليم النواحى والمقاصد حيث تجعل المجال واسعاً لاستثمار الجهود الناهضة .

كان فى مصر عظيم التقييد بالنواحى الاقتصادية التى رغبت تحقيقها الامتيازات الأجنبية فى مصر فى عهد عباس حلمى ، ولهذا وجدنا فى هذا العهد أن النهضة التعليمية عندما قامت تحولت إلى تحليل عناصر التربية إلى جسمية وعقلية وخلقية ، وفصل بعضها عن بعض ، واصبح للمهارة دروس وللمعرفة دروس ، وضاعت شخصية الفرد فيما بين هذا وذاك ، وأصبحت وحدة التعليم غير جائزة التحقيق ولا يميزها الطابع الوطنى الاسمى . ولهذا افتقرت مصر إلى شخصيات مصرية متعددة فى النواحى الاقتصادية المختلفة[1] . وما كانت مصر أن تنتظر أحسن من ذلك فى جو ساء المجتمع المصرى فهم معنى التربية كما وضعه له غيره من المفكرين .

الفصل الرابع

الحالة الاقتصادية

١ — الأرستقراطية المالية الشركات الاجنبية وبدء النهضة المصرية ٢ — عباس حلمى والمعاهدات التجارية ٣ — الديمقراطية المالية والجماعات التعاونية .

إستمرت سياسة الحكومة الإقتصادية فى هذا العهد ترمى إلى زيادة ربط مصر بانجلترا من الوجهة التجارية ، فزادت عنايتها بالزراعة ، وبالأخص بمحصول القطن ، ومع أن سياسة الحكومة العامة كانت ترمى إلى إهمال الصناعة والتجارة فإن الامة بدأت تعمل على استغلال هذه النواحى لمصلحتها ، مع استمرار مجاراة إنجلترا فى خطتها لتتمتع بمكانتها الخاصة فى مصر ، فتتقدم مصر بعض التقدم فى الصناعة ، بينما استمرت إنجلترا تهتم بالصادرات

---

(١) لقد أصبحت المدارس فى عهد عباس حلمى مكتظة بالتلاميذ والطلبة ، ومناهجها مكتظة بأنواع الدروس ، لا تعنى إلا بالمعلومات ، وطرق التعليم فيها تلقينية ، والكتب المدرسية موضوعة لتؤدى هذا الهدف إذ وضعت وفق المناهج المرسومة جملة وتفصيلا لمساعدة الطالب على استظهار الحقائق ، والفروق الفردية بين الطلبة لا قيمة لها ، وحرية المعلم محدودة إن لم تكن معدومة ونظامنا المدرسى لتعبير الطالب عن نشاطه الذاتى وأشباع رغبته موهوم ومفكك الحلقات ، والنشاط المدرسى سيء التوجيه إذ أنه مفروض ومقيد بقيودات السياسة العامة ، ووزارة المعارف مسيطرة على كل حركة من حركات الطلبة والمدرسين ولا تتناول سياسة التعليم الأهلية إلا بشيء من العرض دون الجوهر . والنجاح ونسبته من أهم أهداف التعليم ، والناحية العملية مهملة تمام الاهمال ولا تعبر تعبيراً صادقاً عن اتجاهات الطلبة وميولهم ، ولم يقم النشاط المدرسى برسالته فى تكوين الأخلاق والصفات الحميدة ، وأهمل الطلبة والمدرسون غاية التربية إذا خرجت عن الدرس والتلقين . فلم يكن مجالها واسعاً لبذر بذور التربية الخلقية .

المصرية لأنها من أكبر البلاد التى تستهلك القطن ، وحافظت على مركزها الأول فى تجارة الواردات إذ أن معظم الواردات المصرية ما فتئت تحتوى على المنسوجات القطنية التى هى من أهم الصناعات الإنجليزية . أما فرنسا فقد اهتمت اهتماما كبيرا بإدارة شركة قناة السويس لما فيه مصلحتها ومصلحة مواطنيها فى التوظف والاستغلال عن هذا الطريق ، وانشاء شركاتها فى مصر على هذا النمط المنتخ المثمر[١] .

وكان من دواعى تقدم الحياة المصرية أن قضى على نظام المقايضة قضاء تاما فى هذا العهد ، إذ بدأ الفلاح المصرى يتنبه إلى مساوىء المقايضة التى كان ينوء باعبائها وخسائرها ، فالمقايضة كوساطة للتبادل أصبحت فى مصر عملية بطيئة إذ كان يعمد إليها المصريون فى القرى لاستبدال ما يملكون بما لا يملكون ، ولا يخفى أن المقايضة إما أن تكون مباشرة ، وفيها يقوم الإنسان باستبدال سلعة بأخرى ، وإما غير مباشرة ، وهنا يستبدل السلعة التى يملكها والتى لا يريدها بأخرى لا يرغب فى اقتنائها ولكنها عامة الطلب إذ يطلبها غيره باستمرار ، وبدون تحديد الكمية المطلوبة منها ، ثم يستبدل السلعة التى حصل عليها بالتى يريدها ، فأصبح مجال التقدم ظاهرا لمن يتمتع بقوة التميز النفسانى .

وبذلك بدأ المصريون بجميع عناصرهم يتعاملون على أساس النقد بدلا من الاستمرار فى مبادلاتهم على اساس المقايضة[٢] .

المبحث الاول : الارستقراطية المالية

يتميز عهد عباس حلمى الثانى كما تميز عهد توفيق بتدفق رءوس الأموال الأجنبية إلى القطر المصرى إذ ما زالت البلاد فى شدة الحاجة إلى كثير من الأعمال التى يقتضيها دور التقدم الذى استمرت مصر ترتع فيه ، واستعملت رءوس الأموال فى إنشاء كثير من الشركات العامة والمصارف واستغلال الكثير من مرافق البلد التجارية والمالية فأصبحت

---

(١) راجع « صوت الشعب » السورية عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٤٤ حيث يشرح مركز قناة السويس من فرنسا وامتداد نفوذ الاتحاد السوفيتى فى شراء بعض أسهم قناة السويس . فقد نشرت جريدة نيويورك تيمس برقية لمراسلها فى القاهرة خاصة بأن روسيا اشترت عدداً كبيراً من أسهم القناة فى خلال السنوات الثلاث الماضية من أسهم القناة فى فرنسا بل ومن حامليها الفرنسيين ، وهى من ذات الأسهم ٤ ٪ كما حصلت على بعض الأسهم المفقودة التى اختفت أثناء احتلال ألمانيا لفرنسا . ويقول المراسل لجريدة نيويورك تيمس أنه من المنتظر أن يجتمع قريباً فى باريس مجلس قناة السويس وعندئذ يتجلى هذا السر الغامض ، وقارن الأهرام ٤٥/٣/٢١ « قناة السويس فى سنوات الحرب » .

(٢) راجع ميزاس « نظرية النقود والائتمان » صفحات ٣٠ — ٣٤ .

المشروعات الوطنية فى غاية الحاجة إلى المال الأهلى ، ولما لم تجده اعتمدت على المال الذى يرد إليها من الخارج[١] من أغلب دول أوربا .

ولقد كثرت أعمال الشركات فى القطر المصرى بين ١٩٠٠ و١٩١٤ وكانت أغلب رءوس الأموال تستثمر فى الرهن العقارى وتسهيل التسليف الزراعى والعقارى وإصلاح الأراضى .

وبينما أدت شركات المساهمة فى آخر عهد توفيق وأوائل عهد عباس إلى الارستقراطية المالية فإنها أدت فى أواخر عهد عباس إلى انتشار الديمقراطية المالية . فقد كان المصريون لا يعرفون فيما بينهم شركات المساهمة ، وكان على المدخرين إذا أدخروا شيئاً من المال أن يحفظوه فى مستودع أمين حتى وقت الحاجة اليه . فكانت منازلهم وغرفهم السرية وحيطانها كثيراً ما تستودع فيها مداخراتهم ، أضف إلى هذا أن الشركات المصرية غير المساهمة كانت وقفاً على الأغنياء فقط إذ لم يستطع غيرهم أن يتضامن فى المشروعات الفردية المصرية ، ولم يتنبّه أصحاب الدخول الصغيرة فى استثمار أموالهم فى الشركات[٢] ، لفقدان روح الثقة والطمأنينة بين المصريين وأغنيائهم من المتمصريين والأجانب على السواء ، ولم يقض على الأرستقراطية المالية فى مصر إلا ما قام به الخديو وأعيان البلاد من تشجيع جماعات التعاون والشركات المساهمة المصرية الصميمة ، فقد وضع الأساس فى هذا العهد لتعضيد الجماعات التعاونية ، ولتشجيع بعض الجماعات الرأسمالية على تشييد المنشآت العامة والخاصة ، فأصبح المصريون قادرين على أن يستثمروا أموالهم الصغيرة والكبيرة فى شراء أسهم الشركات ، وأصبح صغر قيمة السهم يعين صغار المدخرين فى تملك أسهم فى الشركات المساهمة تعود عليهم بالفوائد والأرباح المعقولة ، ومن هذا نجد أن شركات المساهمة سهلت لصغار المدخرين وسائل التثمير وفتحت لهم مجالا فسيحاً لاستثمار أموالهم فى شركات ربحها يكاد يكون مضموناً ، كما أدت إلى انتشار الديمقراطية المالية بين المدخرين فى مصر ، وأخذ علماء الدين يسايرون مطالب المدنية .

وسوف تظهر إلى أى حد قام بنك مصر فى تاريخ مصر الاقتصادى فى القضاء على الارستقراطية المالية وإحلال الديمقراطية المالية محلها فى البلاد . فقد كانت مصر معدومة الشركات المساهمة اللهم إلا بضع شركات ، رؤوس أموالها أجنبية ، قيمة السهم فيها عالية لا يقوى على اقتنائها صغار المساهمين ، ولم يجن المصريون من ورائها شيئا بل أن هذه الشركات كانت تستنزف أموال مصر وتجنى أرباحا هائلة منها ، ومن هذه الشركات شركة النور وشركة المطاحن وشركة الاسواق وشركة الخطوط الضيقة وشركة البنك الاهلى وشركة الاسمنت وشركة الرمل وشركة التليفونات « المسرات » والرهونات والعقار ، وكانت

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد عباس حلمى » للمؤلف .

(٢) راجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لهيطه وعليش من الجزء الأول الطبعة الثانية .

الديمقراطية المالية معدومة ، وإذا وجد من يساهم من أغنياء المصريين فى هذه الشركات فإنهم كانوا أقلية بالنسبة لعظماء الاجانب من جميع الجنسيات[١] .

وبعد إنشاء بنك مصر أخذت شركاته تظهر الواحدة تلو الأخرى ، وكانت أسهم بنك مصر ذات قيمة لا تتجاوز الجنيهات الأربعة ، فساعد ذلك على تحقيق الديمقراطية المالية فى مصر ، خصوصاً وأن شروط تأسيس بنك مصر وشركاته ألا يساهم فى البنك غير المصريين . فكان من ذلك أن أقبل المصريون وساهموا وأخذت الديمقراطية المصرية تتمشى فى كيان الأمة المصرية .

وبعد أن كان المصريون يعتقدون أن تثمير أموالهم فى الأسهم أو السندات ربا يحرمه الدين الإسلامى ، فإن إنشاء بنك مصر[٢] قضى على هذه المزاعم بطريقة عملية صريحة ، فأقبل المصريون على تكوين الشركات خصوصاً بعد أن رأوا إقبال الجمهور المصرى على المساهمة فى بنك مصر الذى بدأ ينجح ويعود على مساهميه بأجزل الفوائد والأرباح .

وقد تقدمت الشركات الأجنبية تقدماً ظاهراً من أول هذا العصر كما تدل الاحصائية التالية على ذلك :

الشركات الأجنبية وبدء النهضة المصرية :

السنة	عدد الشركات	رأس مال الشركات الاسمى بالجنيه المصرى	السنة	عدد الشركات	رأس مال الشركات الاسمى بالجنيه المصرى
١٨٥٦	٢	٨٦٩٠٠٠٠	١٨٨٠	٣	٩٣٣٠٠٠٠
١٨٥٧	٢	٤٦٤٠٠٠	١٨٨٣	١	٨٠٠٠٠
١٨٦٠	٢	٨٨٠٠٠	١٨٨٤	٣	٣٤٥٠٠٠
١٨٦٢	١	١٠٧٠٠٠	١٨٨٥	١	١٢٠٠٠
١٨٦٤	١	١٤٦٢٠٠٠	١٨٨٧	٢	٩١٨٠٠٠
١٨٦٥	١	٣٤٠٠٠٠	١٨٨٨	٢	١٤٠٠٠٠
١٨٦٦	١	٢٤٠٠٠	١٨٨٩	٤	٣٠٣٠٠٠
١٨٧٤	٢	٥٠٠٠٠	١٨٩١	١	١١٧٠٠٠
١٨٧٨	١	٢٩٠٠٠	١٨٩٢	٢	١٤٤٥٠٠٠
١٨٧٩	٢	٧٨٠٠٠٠			

(١) راجع « مشروع البنك الوطنى » لطلعت باشا حرب .

(٢) أنشىء بنك مصر بموجب أمر عال فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٠ ، وقد أنشىء بعد حوادث =

ومع أن رءوس الأموال الأجنبية زادت فى عهد عباس الثانى زيادة كبيرة[1] فان النهضة المصرية كفلت للمصريين بعض الأرباح والفوائد ، وإذا كانت رءوس أموال الشركات الأجنبية قد زادت فى مصر من ٧٫٣٢٦٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٢ إلى ٢١٫٢٨٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٢ وإلى ٨٧٫١٦٧٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٧ وإلى ٩٤٫٠٣٩٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٤ وأصبحت فى سنة ١٩١٤ هى ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ جنيه بخلاف أموال قناة السويس ، كذلك زادت الأموال التى يقترضها المصريون من الأجانب بفوائد مرتفعة وهى لا تقل عن ٦٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، فان من الشركات التى تكونت وتقدمت فى هذا العهد شركة البنك الزراعى الذى أنشىء فى سنة ١٩٠٢ وشركة بنك الأراضى المصرى المنشئة فى سنة ١٩٠٥ وشركة الرهن العقارى التى أنشئت فى سنة ١٩٠٨[2] وغيرها .

المبحث الثانى : عباس حلمى والمعاهدات التجارية

وقد كانت مصر فى عهد عباس حلمى متمتعة بحق إبرام المعاهدات التجارية بمقتضى الفرمان الصادر فى ٨ يونية سنة ١٨٦٧ إلى الخديو اسماعيل وفرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الصادر إلى الخديو محمد توفيق وبفرمان فبراير سنة ١٨٩٢ إلى الخديو عباس حلمى الثانى ، وبدليل أن مصر عقدت بنفسها معاهدات تجارية مع كثير من الدول الأجنبية ، فقد عقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا العظمى فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٩ ومعاهدة تجارية مع البرتغال فى ١١ مايو سنة ١٨٩٠ ومعاهدة تجارية مع النمسا والمجر فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٩٠ ومعاهدة تجارية مع البلجيك فى ٢٤ يونية سنة ١٨٩١ ومع إيطاليا فى أول فبراير سنة ١٨٩٢ ومع اليونان فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٥ ومع الجمهورية الفرنسية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ومع الجبل الأسود فى سنة ١٩٠٥ ، فكان الخديو عباس يملك حق عقد المعاهدات ولكن

= الثورة المصرية المعروفة التى ابتدأت بأن ذهب ثلاثة من الزعماء الوطنيين هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى إلى دار الحماية البريطانية بالقاهرة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر إلى لندن لعرض قضية استقلال البلاد بعد زوال السيادة التركية وانتهاء الحرب الكبرى التى كانت السبب فى إعلان الحماية البريطانية على مصر ، ولكن الإنجليز رفضوا ذلك ، فتألف الوفد المصرى برياسة سعد زغلول للدفاع عن القضية المصرية ، كما بدأ طلعت حرب من الجهة الأخرى يعلن عن ضرورة إيجاد بنك وطنى يساهم فيه المصريون لما فيه مصلحتهم ومصلحة بلادهم المالية والاقتصادية .

(١) راجع باباژيان فى كتابه « الشركات الأجنبية فى مصر » وقارن كروتشلى فى كتابه « الاستثمارات الأجنبية فى مصر » وأيضاً « الشركات الفرنسية » للأستاذ مينوست .

(٢) راجع « رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر » تأليف مينوست

السياسة منعته من التمتع بحق تخفيض الضرائب على المواد الأولية ورفعها على المواد المصنوعة الواردة[١] من أوربا وانجلترا .

ومن هذا يتبين أنه مع أن إنجلترا لم تكن الدولة الوحيدة فى السوق المصرى حيث أن بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بدءوا يتقدمون تجارياً فإن إنجلترا عرفت كيف تتمتع بالمكانة الأولى التجارية فى مصر على ممر الأزمان ، حتى أنها بعد أن أعطت مصر استقلالها[٢] مازالت هى الدولة الأولى فى تجارة مصر وطرق استغلالها مالياً واقتصادياً .

المبحث الثالث : الديمقراطية المالية والجماعات التعاونية

لقد بينا فى المبحث الأول من هذا الفصل أصول الأرستقراطية المالية وتركزها فى الأموال الأجنبية والشركات الأجنبية التى إمتد نفوذها فى عهد عباس حلمى الثانى بينما شعر المصريون أن منشآتهم الصناعية والتجارية إفتقرت إلى المال ، وكان هذا الإفتقار من دواعى بؤس المصريين وشقاء المواطنين وإهمال المنظمين وعدم رعاية الحاكمين للشئون المصرية بما تستحقه من تناسب بين وحدات العمل ووحدات رأس المال فى المشروعات الوطنية ، ناهيك عن عدم التناسب بين موارد الاستثمار وعناصر الأدخار .

وقد نعمت مصر فيما مضى بنظام الطوائف والحرف[٣] ، وكان هذا النظام خير مايقتدى

---

(١) راجع رسالتنا لجامعة ليدز للحصول على شهادة الدكتوراه فى الاقتصاد عن « مركز مصر الاقتصادى والأمبراطورية الاقتصادية البريطانية » .

(٢) قامت ثورة سنة ١٩١٩ واستمر سعد زغلول باشا يخطب الجماهير عن حقوق مصر فى الاستقلال حتى نفى مع بعض زملائه إلى ملطه ، وكان نفيه تذيراً باندلاع لهيب الثورة إذ قامت البلاد قومة واحدة ، وكان من نتائج الثورة أن اضطرت الحكومة البريطانية إلى الافراج عن سعد وصحبه فذهبوا إلى أوربا ليشرحوا الدعوة لقضية البلاد ، وقامت مفاوضات بين الحكومة المصرية والإنجليزية ولكنها لم تفلح وأخيراً نفت الحكومة البريطانية سعداً وبعض أعضاء الوفد إلى سيشل ثم أرسل سعد باشا وحده إلى جبل طارق واستمرت الحالة مضطربة حتى أصدرت الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبهذا التصريح تحددت العلاقة موقتاً بين مصر وإنجلترا فأعلن انتهاء الحماية البريطانية كما أعلن أن مصر أصبحت مملكة مستقلة ذات سيادة واحتفظت إنجلترا بأربع مسائل يتفق عليها بين الحكومتين المصرية والإنجليزية فيما بعد وهذه المسائل هى : ١ — تأمين المواصلات البريطانية فى مصر ٢ — الدفاع عن مصر ضد أى تدخل أو هجوم أجنبى ٣ — حماية مصالح الأجانب والأقليات ٤ — السودان . وفى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن الملك فؤاد استقلال مصر واتخذ لنفسه لقب ملك مصر .

(٣) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحات ١٨٢ — ٢١٩ حيث نشرح أسباب ازدهار الصناعات المصرية وعناصر تأخرها ، ونقول أن نظام الحرف كان كامل التوجيه فى مصر حيث نمت الصناعات الأهلية حول الجوامع والكنائس ، فكانت صناعات الزجاج والنحاس والزخارف والتطريز والشمع والصياغة والفخار والنجارة والحدادة والفلاع والمراكب مزدهرة ناهضة متقدمة ، وقارن جارمن مارتن فى كتابه « الأسواق فى مصر » حيث يقول أن عصر الأمويين والعباسيين والطولونيين ازدهر =

به لو أن الحكومة المصرية راعته بعنايتها فى العهود المختلفة خصوصا فى العهود التى بدأ عدد المتعلمين من المصريين يوجهون البلاد إلى خير أهلها فى عهد إسماعيل وعهد توفيق وعهد عباس حلمى الثانى ، فاشترك العلماء من رجال الدين ورجال السياسة والمال ورجال إدارة الأعمال يشعرون بوعيهم الاستقلالى فى شئون الاقتصاد وتنظيم شئون المال والانتاج ، وقد نعمت مصر بهذا النظام لانه كان يحقق الديمقراطية الرأسمالية ولم يقض عليه سوى بشائر النهضة التى اعتمدت على الارستقراطية المالية ، سواء فى جمع الضرائب من أهل الحرف ، أو تحويل مشايخهم إلى محصلى الضرائب واتباع نظام الالتزام ، أم فى تركز رؤوس الاموال فى أيادى قليلة ونفوس جشعة غير مستقيمة ، لاترعى الفن كما ترعى الفوائد والارباح المستديمة ، فأضاعت روح الوحدة الصناعية المثلى ، وأحلت محلها وحدات رأسمالية غير متمشية مع النظام المصرى الاقتصادى[1] . وقد كانت الامتيازات الاجنبية من دواعى تقدم الرأسمالية الارستقراطية الاجنبية وضعف تقدم الديمقراطية المالية فى مصر فى العهود السابقة.

نعم لقد قضت الرأسمالية الارستقراطية وما استقرت عليه من قواعد الامتيازات الاجنبية على نظام الطوائف الدقيق ، وساعدها فى ذلك مبادىء الحرية فى التجارة والقضاء على نظام الاجور الدقيق الذى كان متبعا فى مصر تحت نظام الحرف[2] ، كذلك انهار نظام الديمقراطية المالية عندما امتنع رجال الطوائف أن يسايروا أحوال العصور الحديثة ، فلم يموّلوا مشروعاتهم بالآلات والأدوات الحديثة المتناسبة لنظام الصناعة الحديث ، ولم

= بازدهار نظام الحرف والطوائف ، وأيضاً باترى فى كتابه « الحياة الاجتماعية فى مصر » . حيث يشيد ذكرى نظام الوراثة الطائفية الصناعية فى مصر . وراجع ماسبرو فى كتابه « عالم الشرق Peuples de l' Orient » حيث يصف نظام الطوائف والحرف وطرق تمويلها فى مصر سواء شمل الأقباط أم اليهود أم العرب ، وأخيراً راجع الدكتور سارس جروس Gross عن « الطوائف والحرف » حيث يشرح تطور نظام الطوائف وأصلها من الروح التعاونية والأخوية إلى روح التوحيد فى تقدم الفنون والصناعات .

(١) راجع « تقرير عن مصر » الأستاذ جون بورنج فى سنة ١٨٤٠ حيث يقول فى عرضه لأحوال مصر للحكومة البريطانية أنه كان يوجد فى مصر ١٦٤ حرفة تتمتع بنظام الطوائف الدقيق حيث كان شيخ الطائفة يعمل على رفع شئون الفن الإنتاجى وينظم الصناعة على أحسن القواعد والتوجيهات ، وكان يقوم بجميع التشريعات الضرورية لتقدم الحرفة وإدارة شئونها وشئون العاملين فيها على خير المبادىء العادلة اليافعة ، وقارن مارتن فى كتابه « الأسواق الفنية فى مصر » حيث يصف وظيفة كل من الشيخ والعريف والصبى فى نظام الحرف والطوائف ، ويبين موارد الصناعة من المزارعين والفلاحين .

(٢) راجع « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » للمؤلف حيث تقول أن نظام الحرف والطوائف كان مسايراً لنظام الأجور الحديدى أى نظام مخصص الأجور ، وأن هذا النظام يوافق الحياة الصناعية الكفائية إلى حد بعيد ، وأن حرية التجارة إذا كان مصدرها خارجاً عن النظام القائم ، فلا بد أن يدعو إلى انهيار النظام الصناعى القوى المتوطد على مبدأ الأجور العادلة والأسعار الموجهة تمام التوجيه وقارن « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحة ٢٠١ وقارن أيضاً كنزل Gunzel فى كتابه « القومية الاقتصادية » وأيضا « التاريخ الاقتصادى » تأليف السيروبليم أشلى .

يقوّوا مراكزهم أمام رؤوس الأجنبية التى احتلت مصر احتلالا كان له شأنه فى اضعاف قواعد الاقتصاديات الأهلية . فكان لافتقار مصر المالى شأنه فى ضعفها الديمقراطى كما أن تأخر النهضة العلمية من واقع افتقار مصر للمنظمين والعمال النابهين استكمل مواطن هذا الضعف ، فأصبحت مصر فى غاية الحاجة إلى المال والمنظمين الفنيين من الطراز الحديث[١] ، داعيك عن حاجتها عن إزالة العقبات فى تعليم الأمة المصرية بالوسائل التى بها يخفف عنها الفقر والجهل والأمراض الاجتماعية التى اعترتها ردحاً من الزمن[٢] .

لم تقم مصر بنهضتهما الاقتصادية عندما احتلها المال الأجنبى ، وحوّل أصحاب المال وجهتها نحو الزراعة ، وإذا كانت الأغراض والوسائل تتغير بتغير الظروف والمناسبات الاقتصادية ، فإن الآراء الاقتصادية عن مصر وعن طرق استغلالها أصبحت جامدة لا تتغير بل زادت جموداً بالنسبة لحياة المصريين . فقد أصبح استغلال مصر يتجه نحو الأسواق الأوربية والصناعات البريطانية ، إن جبراً أم اختياراً ، وتمسك المندوب البريطانى بسياسة الجمود بل زادها بتقييد التدخل فى الشئون الاقتصادية إذا أتى عن غير طريقه ، فدعم حياة المصريين على القطن ، ولم يسمح للمصريين بالاستثمار المالى فى شئون بلادهم الداخلية بل ساعد على توجيه الأموال المصرية نحو العقار والزراعة وحاصلاتها التجارية لا الكفائية ، وقضى على توجيه تلك الحاصلات للإنتاج الصناعى الأهلى ، فقد وضع اللورد كرومر القواعد الجمركية لتشجيع استيراد المنسوجات البريطانية وتحديد ما عداها فى السوق الأهلية ، فهل راعى مصالح الأهلين أم دفعته الأثرة والجرى وراء الربح والفائدة إلى استغلال الامتيازات الأجنبية فى إسراف ؟[٣] . لقد أرادت مصر أن تقيم محالج القطن بقانون فى سنة ١٩٠١ ولكن الحكومة البريطانية عرّضتها عند نشأتها إلى ضريبة قدرها ٨ ٪ ، وعندما عارضت الأهالى هذه الضريبة ، ألغتها الحكومة ، فكان هذا بدء نهضة مباركة عرف قدرها أمثال محمد طلعت حرب باشا ومصطفى كامل باشا وعمر لطفى بك وغيرهم من أبطال مصر القوميين[٤] . فقد عرفوا مركز مصر الاقتصادى وأهميته ، ورأوا ما تعرضت

---

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحة ٢٠٢ حيث نقول أن الحكومة لم تعمل على تكوين فئات متخصصة يعملون على توجيه البلاد لما فيه صالحها Neither directive nor Creative .

(٢) راجع آدم سمث فى محاضرته « عن العدل والسياسة فى سنة ١٧٦٢ » وأيضاً فرنسيس هيرست فى كتابه « الاحتكار والترست والكارتل » وقارن « بريطانيا العظمى فى افريقيا الحديثة » للأستاذ ادجار سندرسون صفحة ٢٦٥ وراجع « مركز مصر الاقتصادى » صفحات ٢٠٤ — ٢٠٥ .

(٣) راجع اللورد ملنر عندما قال « أن الممثلين السياسيين خلواً من الأمانة فى استخدام نفوذهم فى تأييد مطالب بالغة الاسراف فى شأن الامتيازات . وقارن الوفد المصرى ١٦/٣/٤٥ .

(٤) لقد قرأ هؤلاء الأبطال عن حياة مصر الصناعية وعلموا بدهشة كوبدن عندما زار مصر فى سنة ١٨٣٦ ووجد آثار مصر الصناعية تنهار بعد أن أن ازدهرت ازدهاراً عظيما . قارن « مركز =

له مصر من مصائب الامتيازات والمعاهدات التجارية التى كانت تحول دون نهضة مصر من الوجهة الصناعية والتجارية[1] .

رأى هؤلاء المصريون أنه يجب تحريك همة المنظمين بالعمل على تشجيع الديمقراطية المالية فى الشركات وفى جماعات التعاون ، خصوصاً وأن الرأسمالية الأجنبية طغت طغياناً عظيما فى النواحى المصرية مما استوجب القضاء عليها من ناحية المصريين بتهذيب الاهالى وتعليمهم مزايا الديمقراطية المالية الأهلية حتى تلعب دورها فى الحياة المصرية الصميمة . والديمقراطية المالية تدل على أن النظام الاقتصادى يتوقف فى تقدمه على تجمع رؤوس الأموال ، كما يتوقف على العمال النابهين والمنظمين ، وأن نظام الصناعة والتجارة يتوقف على الوسائل التى بها يحصل المصريون على الأموال لإنشاء المصانع على نطاق واسع ، وعلى الفنيين الذين يواجهون الاستثمار بمدخرات الأمة ، وكل تحسين فى كفاية رأس المال ووضعه فى يد من يحسن استثماره يدعو إلى رفع شأن الكفاية الديمقراطية المالية ووحداتها بالكميات المناسبة المختلفة .

وقد تراءى لعلماء الاقتصاد من المصريين فى هذا العهد أن العامل المصرى لا يعيش على بيع عمله فى النظام الرأسمالى القائم ، وأنه لا يستطيع بيع ما ينتج لأنه من جهة لا يملكه ولا يعرف مكانته فى نظام الإنتاج الحاضر ، كما أنه لا يمكن أن يتملك نتيجة عمله إذا ما أراد ، إذ أن العامل ، تحت نظام الإنتاج الكبير الذى واجهته مصر فى عهد عباس حلمى الثانى ، لا ينتج سلعة معينة ، بل ولا يعطى شيئاً معيناً ، ولكنه بالاشتراك مع كثيرين من أمثاله وأقرانه وزملائه يعملون بأيديهم وعقولهم على إنتاج سلع هى فى الواقع ناتج محصول عمل مشترك قامت به جماعة العمال . فالعامل فى نظام الرأسمالية لا يستطيع أن يتملك أدوات الإنتاج ، وذلك لأن الآدوات الأولية البسيطة التى كان يتمتع بها المنتج المستقل تطورت

= مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحة ٢١٣ حيث نذكر ما عمله محمد على باشا فى استيراد بعض عمال مالطه (٢٠٠) لنسج القطن وغزله فى بولاق كما استورد بعض الفنيين من تركيا والشام العالمين بصناعة الحرير وقارن « روح القوانين » لمنتسكيو فى الفصل الثامن من الكتاب العشرين ترجمة نيوجنت إلى الإنجليزية حيث يشرح الحرية وقيوداتها فى بعض الدول .

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحات ٢٢٤ — ٢٣٧ حيث نشرح أثر المعاهدات المصرية على النهضة المصرية من واقع معاهدة سنة ١٥١٠ بين تركيا وفرنسا ومعاهدة سنة ١٥٢٨ وأثرها على الإسكندرية ومركزها التجارى ومعاهدة سنة ١٥٤٠ بين تركيا وإيطاليا « البندقية » ومعاهدة سنة ١٥٨٠ بين بريطانيا وتركيا ومعاهدة سنة ١٦١٢ بين تركيا وهولندا ومعاهدة سنة ١٦١٤ بين النمسا وتركيا ومعاهدة سنة ١٧١١ بين روسيا وتركيا ومعاهدة سنة ١٧٣٧ بين السويد وتركيا ومعاهدة سنة ١٧٦١ بين تركيا وبروسيا ، وكانت هذه المعاهدات كلها متأثرة بروح التجاريين فى نظرتهم إلى مصر وأحوالها الإنتاجية حتى قلل من أهميتها آدم سميث فى السياسة البريطانية العامة ، راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحة ٢٣٨ — ٢٥٢ .

فصارت آلات ومحركات آلية تديرها قوة البخار أو الكهرباء يتعذر على العامل امتلاكها بل يتعذر على الممول نفسه امتلاكها بمفرده ، ولا بد من تضافر الناس فى الإنتاج وفى شراء آلات الإنتاج وأدواته ، وقد أصبح من المستحيل أن يتملك الأفراد أموال المصانع إلا عن طريق التساهم ، ولهذا حلت الشركات المعنوية التساهمية محل المنتج المستقل ، وأصبح على المصريين أن يدعوا صغار الصناع والعمال والزراع فى المساهمة فى الشركات الحديثة حتى يتم لهم النعيم الذى يترقبونه خصوصاً وأن شركات المساهمة هى أصلح أداة لاستجماع رؤوس الأموال ، فيها يستطيع المصريون أن يحصلوا على المال اللازم إما بواسطة إصدار أسهم جديدة أم بواسطة الاقتراض من الجمهور وإصدار سندات تمثل هذه القروض[١] .

فإذا ما كانت قيمة الأسهم والسندات منخفضة أصبحت فى متناول صغار المساهمين ، وكلما كثر عدد المساهمين من الطبقات الدنيا ضاقت حدود التفاوت بين طبقات المجتمع واستفاد العمال فى تحقيق رفع مستوى معيشتهم وضاقت الشقة بين الغنى والفقير . وقد تراءى لطلعت حرب باشا فى عهد عباس حلمى الثانى أن يعمل على تخفيض معيشة الأثرياء وذلك ليرفع من معيشة الطبقات الدنيا إذا ما ساهموا فى المشروعات العامة والخاصة وشاركوا كبار المساهمين من الأجانب والمتمصرين . لقد كانت مصر فى عهد عباس حلمى الثانى تسير على نظام تقسيم العمل الدولى الذى كان سائداً طبقاً لسياسة المندوب السامى البريطانى ، والذى كان من مقتضاه أن اختصت إنجلترا بالإنتاج الصناعى فى حين اختصت مصر بإنتاج المواد الأولية ، ومما لا شك فيه أن مصر كانت بوجه عام أشقى حالا من سعادة بريطانيا الصناعية . فأراد المواطنون المصريون أن يدخلوا مبدأ ديمقراطية رأس المال فى المنشآت الأهلية[٢] ، وبذلك تتدرج مصر فى مدارج الصناعة وترتفع مستوى أفرادها ، ونرى أن مصر سوف تواجه تقدم الديمقراطيه المالية لما لها من مزايا وفوائد[٣] .

---

(١) لا يخفى أن انتشار الإنتاج الكبير واتساع مجال الإنتاج يدعو إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبدوره إلى تخفيض أسعار السلع وبذلك يتحقق فائض المستهلك فيتمكن العامل من الادخار وتوجيهه إلى وسائل الاستثمار ، فيتمكن من الاشتراك والمساهمة فى المشروعات العامة والخاصة ؛ ولهذا نقول أن الشركات المساهمة هى وسيلة من وسائل الديمقراطية المالية .

(٢) لقد قال علماء الاقتصاد من الوطنيين فى هذا العهد أمثال أحمد فهمى حسين بك فى كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » والأستاذ أحمد عفيفى المحامى فى كتابه « الاقتصاد السياسى » وأحمد بك لطفى وعمر طوسون فى كتبه العديدة بضرورة امداد الصناعة المحلية بالخامات الضرورية المصرية وأنه لا يهدأ بال المصريين حتى تتحول الصادرات من الخامات الزراعية إلى المنتجات الصناعية الناشئة عن الصناعات الزراعية وغيرها . فهل وضع المبادىء العامة لتحقيق هذه الاهداف ؟

(٣) من هذه المزايا : ١ — أن تعمل الشركات المصرية على تخفيض قيمة أسهمها جهد الطاقة لتكون فى متناول صغار المساهمين ٢ — يتعاون صغار المساهمين مع كبارهم فتضيع بعض الفوارق التى =

وبينما كان العلماء المصريون يطالبون بالديمقراطية المالية فإنهم لم يهملوا التفكير فى تكوين الجماعات التعاونية حيث أنهم رأوا فيها تحقيق مصالح الأفراد الذين ينتمون إليها خصوصاً وأنها تتخذ الشكل الموافق للأفراد والجماعات على اختلاف مذاهبهم . وقد أراد عمر بك لطفى أن يوجد الروح الطاهرة لتقدم هذه الجماعات فى أشكالها المختلفة من جماعة التعاون للعمال إلى جماعة التعاون الزراعى إلى المصارف التعاونية إلى جماعة الاستهلاك التعاونى .

وقد رأى المصريون أن جماعات التعاون كثيراً ما تقلل من مضار الشركات الأجنبية وأعمال المرابين التى فسدت على مصر حسن توجيه الأموال إلى ما فيه سعادة الطبقات فى النواحى الزراعية المختلفة . كذلك أراد المصلحون أن تقوم جماعات التعاون بما يجب أن تقوم به الحكومة نحو العمال من التحسينات الاجتماعية . ولولا أن جماعات التعاون ظهرت بأن مبادئها قد تقلل من فوائد البنوك الأجنبية كما أنها قد تحوّل البلاد إلى الصناعات الزراعية وغيرها لما وقفت عند بدء نهضتها . فهل كان فى الإمكان أن تقوم جماعات التعاون المصرية بالعمل على تقليل أهمية سلطة الحكومة فى التوجيه الغير المناسب لمصر والمصريين ؟ إن جماعات التعاون تقوم على أساس احلال التضامن محل التنافس والتطاحن ، فالفرد للجماعة والجماعة للفرد ، والجماعة تقوم بتحرير الطبقات اقتصادياً من سلطان غيرها من الجماعات الأجنبية والمتمصرة . فبنوك التعاون مثلا ممل على تعويد الأعضاء على الادخار كما تعمل على انتشالهم من المرابين إذ أنها جماعة ديمقراطية النزعة ، لكل عضو منها صوت واحد فى الإدارة ، قل نصيبه فى رأس المال أو كثر . وأخيراً جماعات التعاون تحقق تعميم الملكية الفردية وذلك بتخفيض قيمة الحصة فى رأس مال جماعة التعاون حتى تصبح فى متناول الجميع . وللتعاون وظيفة اجتماعية بجانب وظيفتها الاقتصادية وذلك بترقية أعضائها من الوجهة العلمية والأدبية[1] والثقافية .

لقد كان صاحب الأموال فى مدن مصر فى أول هذا العهد لا يعرف من أبواب الاستثمار سوى اقتناء الأراضى الزراعية غالباً والمبانى أحياناً ، فأخذ فى أواخر هذا العهد يتعوّد أن

= نشأت عن تفوق الأغنياء على الفقراء فى الاستثمارات الأهلية ٣ — يتمكن ذوو المواهب من العمال من الوصول إلى إدارة الشركات إذا ما ساهموا بأموالهم فيها ٤ — ينتخب منهم من ينتخب فى مجالس إدارة الشركات ، قارن ديرل فى كتابه « علم الاقتصاد » وأيضاً دود ولنش فى كتابهما « نظام الصناعة وإدارتها » وأخيراً كول فى كتابه « النظريات والأوضاع الحديثة للنظام الصناعى » وروبنسون فى كتابه « الهيكل الصناعى تحت نظام المنافسة » . والوفد المصرى ١٦/٣/٤٥ الجماعات التعاونية .

(١) راجع « مشروع قانون ونظام بنك الفلاح التعاونى » للأستاذ عبد الحميد بك شديد حيث يشرح بنك الفلاح التعاونى ويقول « لكل بلد نظام خاص وقانون خاص ، فترى معاملة خاصة نظمت على حسب قانون البلاد ومزاج أهلها . . . » صفحات ٤ و٤٨ و٦٥ . وقارن ملحق الاهرام الزراعى بتاريخ ١٥/٥/٣٥ حيث يشرح الأستاذ أحمد فؤاد « مدى تقدم الجمعيات التعاونية » .

يدرك كيف تدار الشركات والأعمال المالية والتجارية ، وبدأ يفهم ماهى الميزانية وغير ذلك من الشئون المالية ، وبدأ الشبان المصريون وأعيان البلاد يألفون هذا المعنى للحياة المصرية ، وأصبح هذا التقدم عنصر من عناصر النهضة التساهمية فى مشاريع البلاد العامة ، وأخذت الأموال توجه توجيهاً قومياً ، وأصبح من المستطاع أن تحذو مصر حذو البلدان الأخرى فى أن تكون لها أموال قومية تدير بها الاقتصاد الأهلى المصرى . وسوف يصبح هذا الوعى الاقتصادى والمزاج القومى من قواعد النهضة الديمقراطية المالية والتعاونية لما فيه خير المصريين جميعاً[١] .

وكان الواجب على الحكومة المصرية توجيه العقلية المصرية للاهتمام بهذا الشكل الحديث للحياة الاقتصادية إذ أن الأسهم المالية والمساهمة فى الشركات الأهلية تمثل النشاط فى الأعمال التجارية والصناعية حيث يصبح للمصرى ثقة شخصية وعلم بالتساهم والتعاون المؤسسان على الديمقراطية المالية .

ولا يخفى أن استثمار المال فى الشركات وجماعات التعاون بل وفى الأوراق المالية عمل مكمل للتقدم الاجتماعى فى مصر ، إذ كلما زاد عدد المتعاملين فى الأسهم والسندات ، اتسع العمل فى الأسواق المالية المصرية ، وكلما اتسع المجال تداولت الأوراق لما فيه خير مصر والمتعاملين فى الأسواق المالية وغيرها ، فيصبح فى السوق إحساس وثقة ودراية وحسن اختيار مع ما يتمتع به المصرى من الذكاء ، والجمهور من الحرص ودقة التنبؤات . فالمجال لا يزال فسيحاً أمام المصريين لاستثمار أموالهم فى الأسهم والسندات ، ولكن يجب العناية بتثقيف عقلية المالى المصرى لكى يفهم أن الأعمال المالية عرضة للجهل والأنانية وهدف للخسارة ، فلا يندفع صاحب المال إلى بيع أسهمه فى حالة تقلب السياسة المحلية أو الدولية رغبة فى المحافظة على مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة[٢] .

لقد أخذ المصريون فى أواخر عهد عباس الثانى يكثرون من العمل فى توظيف أموالهم فى الأوراق المالية ، وبذلك بدأت النهضة العظيمة نحو انشاء البورصة المصرية السليمة على أساسها الصحيح .

---

(١) راجع المقطم ١٨ مارس سنة ١٩٤١ حيث يشرح آراء رجال البنوك عن حالة الأسهم والسندات والأوراق المالية المصرية ، وطرق تهذيب المصريين فيها .

(٢) راجع آراء مدير البنك البلجيكى فى القاهرة عن سوق الأوراق المالية والتجارية فى مصر بعدد المقطم بتاريخ ١٩٤١/٣/١٨ وأيضاً آراء مدير الكريدى ليونيه ومدير البنك العثمانى ووكيل قومسيون البورصة عن هذا الموضوع الهام الذى بدأ يتخذ شكله السليم فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى ، ويقول المسيو كونستانس مدير البنك العثمانى أن الاتزان فى السوق المالية والتساهم فى الديمقراطية المالية سوف يكتسب بالمراس وأن المالى المصرى سوف يظهر أن كفايته المالية لا تقل عن كفاية مثيله الأجنبى وأن الوطنية المصرية سوف لا تغفل هذه الظاهرة فى الحياة المصرية .

الفصل الخامس

الزراعـــة

١ — الرى والصرف ٢ — المحاصيل الزراعية — القطن — الحاصلات الأخرى وأهمها الغلال والأرز ٣ — زيادة مساحة الأراضى المزروعة ٤ — تنظيم الشئون الزراعية — قانون الخمسة أفدنة — الفن الزراعى ونشر الدعوة الزراعية — الجمعية الزراعية — التعاون الزراعى

وجهت الحكومة عظيم عنايتها للإنتاج الزراعى وسايرت فى ذلك الخطة التى اتبعت فى عهد توفيق ، وقد زاد الإنتاج الزراعى بتحسين وسائل الرى ، وبتعميم المصارف وبالاستمرار فى التوسع فى زراعة القطن وبزيادة مساحة الأراضى المزروعة وتنظيم الشئون الزراعية .

المبحث الاول : الرى والصرف

١ — الرى : « إن أرضنا الزراعية انهكت تربتها بعد أن استغلت استغلالا مُضنياً »

حافظ عفيفى

اهتمت الحكومة المصرية تحت الإشراف البريطانى بتنظيم الرى وبالتحكم فى ماء نهر النيل حيث تتعرض مياهه إلى الفيضان فى موسم خاص من مواسم العام كما يقل ماؤه فى موسم آخر ، فعمل رجال الحكومة بوزارة الأشغال العمومية على خزن ماء الفيضان لوقت نقصان النيل ، ولذلك تقدم المهندسون الإنجليز بالمشروعات المختلفة لضبط مياه النيل وتحويل نظام الحياض إلى نظام الرى الدائم ، وكان أهم أعمال الرى التى تمت فى هذا العهد تطهير الترع والرياحات وإصلاح القناطر الخيرية وتدعيم أساسها وإنشاء قناطر أسيوط وزفتى وإنشاء خزان أسوان وحفر المصارف فى الوجه البحرى[1] . فهل أنهك الرى الدائم التربة ؟

لقد عم نظام الرى الدائم فى نواحى القطر المصرى المختلفة وبذلك أمكن زراعة الأرض أكثر من مرة واحدة فى السنة ، كذلك أصلحت الحكومة والشركات بعض الأراضى البور ثم وزعتها على صغار المزارعين ، وكان أهم ما تعهدته الحكومة فى هذا العهد ما يأتى :

(١) راجع « مشروعات الرى » للأستاذ محمود بك زكى المهندس وبرون « تاريخ القناطر » .

١ — قناطر أسيوط : وبدىء فى إنشائها سنة ١٨٩٨ وتمت فى سنة ١٩٠٢ لتدبير المياه الصيفية وتغذية الترعة الإبراهيمية التى تروى رياً دائماً الجهة الغربية من وادى النيل ، حتى قناطر الدلتا بما فى ذلك أراضى مديرية الفيوم ، وبذلك عمّ الرى الدائم مديريات الجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط . ولنا فى تقرير ويلكوكس عن « الرى فى مصر » خير مرجع .

٢ — القناطر الخيرية : ظهرت بعض العيوب فى بناء القناطر الخيرية حيث تسربت المياه تحت الأساس نفسه ولم تعد صالحة للعمل ، وبعد أن أصلحت واعتنى بأمرها فى عهد توفيق أصبحت أولى بالرعاية والاصلاح والترميم فى عهد عباس حلمى ، ولا يخفى أنه تقرر أخيراً أن تنشأ قناطر أخرى بجانبها يطلق عليها « قناطر محمد على » حيث أن القناطر على حالتها الراهنة لا تقوم بالغرض التى أنشئت من أجله[1] .

٣ — قناطر زفتى : أنشئت فى سنة ١٩٠٨ وتستعمل لتغذية فرعى الرياحين المنوفى والتوفيقى بما يكفى من الماء . وبذلك نالت اراضى الدقهلية والغربية كفايتها من الرى .

٤ — الرياحات : حفر الرياح التوفيقى الذى يروى الأراضى الواقعة شرق فرع دمياط ، كما عمق الرياح المنوفى وكذلك طهر رياح البحيرة ، وقد استعملت فى ذلك السكراكات .

٥ — خزان اسوان : وبدىء فى إنشائه سنة ١٨٩٨ وتم فى سنة ١٩٠٢ مع قناطر أسيوط ، وليس الغرض منه حجز المياه ورفعها إلى الترع كما هو الحال فى القناطر الأخرى وإنما الغرض منه خزن المياه أيام الشتاء للانتفاع بها وقت التحاريق ، ويتم ملء الخزان فى أواخر شهر يناير ثم يبدأ فى تفريغه فى شهر ابريل حتى لا يبقى شىء من الماء المخزون فى أواخر يوليه ، وقد استفاد من خزان اسوان حوالى مليون فدان ، ويبلغ طول الخزان ميل وربع وارتفاعه ١٣٠ قدماً وفى سنة ١٩١٢ تمت تعلية الخزان للمرة الأولى فزاد الارتفاع ١٦٫٥ قدماً وبذلك ضوعفت سعة الخزان بعد أن كان لا يسع غير مليار واحد من الأمتار المكعبة[2] . وقد تم انشاء قناطر اسنا سنة ١٩٠٨ لما فى ذلك من تمام الفائدة .

٢ — الصرف : « الحياة هى التى تكتب صفحات التاريخ »

نظراً لانتشار الرى الدائم قل خصب الأرض لزيادة مقدار الرطوبة فيها ، فدعا ذلك إلى التفكير فى إنشاء بعض القنوات لتصريف المياه التى تبقى على سطح الأرض بعد الرى وتسمى هذه القنوات « مصارف » ، وقد أنشىء فى الدلتا كثير من المصارف تم أغلبها قبل الحرب العظمى ، وتنحدر مياه هذه المصارف إلى البحيرات الشمالية سواء بالطريقة

(١) راجع رسالة لدكتور فريد عن « الرى الدائم فى مصر » ويلكوكس « الرى المصرى » .
(٢) راجع اللورد كرومر فى كتابه «مصر الحديثة» «وتقرير الرى» سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٢ .

الطبيعية أم بالطلمبات ولا تزال الحكومة تواصل عملها فى شمال الدلتا لإصلاح الأراضى البور بما تنشئه من حفر المصارف والترع فى الوجه البحرى والقبلى على السواء .

وإذا كانت الحكومة المصرية ومهندسوها لم تعن العناية كلها بشئون الصرف قبل سنة ١٩١٤ ، حيث أن مشروعات الصرف لم تجارى مشاريع الرى الدائم الهائلة ، فان انخفاض محصول القطن فى سنة ١٩٠٩ ونناقص غلة الفدان من الحاصلات الزراعية بعد ذلك دعا الحكومة إلى الاهتمام بمشاريع الصرف . فقسمت الحكومة المصرية الوجه البحرى فى سنة ١٩١١ إلى مناطق للصرف ، وبدأت فى تنفيذ مشروعاتها فى منطقة البحيرة الغربية ومنطقة الغربية من حدها الشمالى ، وأقامت الآلات الرافعة ومحطاتها فى المكس بالقرب من الاسكندرية فى سنة ١٩١٣ وأخرى فى بلطيم سنة ١٩١٣ — سنة ١٩١٤ ، ولولا ظروف الحرب لاستمرت الحكومة فى مشرعاتها الانتاجية فى الصرف لتتناسب مع مشروعات الرى ، مع مافى مشرعات الصرف من صعوبات تزيد فى أحوال الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى ، وذلك لبعد هذه الجهات عن البحر والبحيرات التى يمكن صرف المياه الفائضة إليها بطرق هندسية سليمة .

ولم تكن الأعمال الهندسية التى قام بها المهندسون البريطانيون قاصرة على القطر المصرى وحده بل تعدتها إلى منابع النيل حيث أقيم فيما بعد خزان سنار على النيل الأزرق وخزان جبل الأولياء على النيل الأبيض ، وهذا كله لتتمكن مصر من توفير المياه وخزنها إلى وقت الحاجة ، وتصريفها تدريجياً على حسب الضرورة[١] .

المبحث الثانى : المحاصيل الزراعية

أصبح القطن عماد الثروة الزراعية وركن الثروة الأهلية كلها ، إذ أن الزراعة المصرية هى أهم حرف المصريين أجمع ، وقد ساعد على التوسع فى زراعة القطن اتجاه سياسة الحكومة على تشجيعها وتخصص المصريين فى زراعة هذا المحصول التجارى العظيم ، وقامت الحكومة تحقيقاً لقلة تكاليف الأنتاج بتعميم الرى الدائم وعلى الأخص فى كل أجزاء الوجه البحرى ، حيث تصلح زراعة أجود أنواع القطن وتحسن حالة الشراقى زراعته ، وكذلك أتقنت الحكومة جميع الأنظمة الخاصة بزراعة القطن وتجارته بالاستمرار فى إنشاء حلقات القطن وبورصة الأقطان ومحاربة الآفات والعمل على دراسة أحوالها وعقد المؤتمرات المفيدة لذلك[٢] ، وقد زاد ما أنتجته مصر من هذا المحصول زيادة كبيرة حيث اعتمدت عليه اعتماداً كلياً فى ثروتها ورخاء أهلها وإرضاء إنجلترا طبقاً للسياسة الزراعية العامة . ويدل الجدول الآتى على حال القطن فى مدة عباس حلمى الثانى :

(١) راجع مجلة «الفلاحة» لخريجى كلية الزراعة عدد يناير سنة ١٩٢٠ والمقطم ٤٥/٣/٢١ .

(٢) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف وأيضا « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

السنة	المساحة المنزرعة قطناً بالفدان	النسبة المئوية من الأرض المنزرعة حاصلات أخرى ٪	الوجه القبلي ٣ ٪	الوجه البحري ٩٧٪	المحصول بالألف قنطار	متوسط الناتج للفدان	متوسط الثمن بالبنس
١٨٩٤	٩٦٥٩٤٦	١٥٠٢١	٥ر٥	٥ ر٩٤	٤٦١٩	٤ر٧٨	٥١٣
١٨٩٥	٩٩٧٧٣٥	١٥٠٥١	٧ر٠	٠ ر٩٣	٥٢٧٥	٥ر٢٩	٦٠٦
١٨٩٦	١٠٥٠٧٤٩	١٦٠٠٤	٧ر٩	١ ر٩٢	٥٨٨٠	٥ر٦٠	٥٣١
١٨٩٧	١١٢٨١٥١	١٦٠٦٨	٨ر٨	٢ ر٩١	٦٥٤٤	٥ر٨٠	٤٤٤
١٨٩٨	١١٢١٢٦٢	١٦٠٣٧	٨ر٢	٨ ر٩١	٥٥٨٩	٤ر٩٨	٥٠٠
١٨٩٩	١١٥٣٣٠٧	١٦٠٤٠	٧ر٦	٤ ر٩٢	٦٥١٠	٥ر٦٤	٦٨١
١٩٠٠	١٢٣٠٢١٩	١٧٠١٨	٧ر١	٩ ر٩٢	٥٤٣٥	٤ر٤٢	٦٨٧
١٩٠١	١٢٤٩٨٨٤	١٧٠١٤	٨ر٤	٦ ر٩١	٦٣٧٠	٥ر١٠	٨٤٤
١٩٠٢	١٢٧٥٦٧٧	١٧٠١٧	٨ر٤	٦ ر٩١	٥٨٣٩	٤ر٥٨	٨٥٦
١٩٠٣	١٣٣٢٥١٠	١٨٠١٦	١٢ر٠	٠ ر٨٨	٦٥٠٩	٤ر٨٨	٨٠٥٦
١٩٠٤	١٤٣٦٧٠٩	١٨٠٩٤	١٧ر٠	٠ ر٨٣	٦٣١٣	٤ر٣٩	٧٣٧
١٩٠٥	١٥٦٦٦٠٢	٢٠٠٧١	١٩ر٨	٢ ر٨١	٥٩٦٠	٣ر٨٠	٩٢٥
١٩٠٦	١٥٠٦٢٩١	٢٠٠١٤	١٦٠٣	٧ ر٨٣	٦٩٤٩	٤ر٦١	١٠٣٧
١٩٠٧	١٦٠٣٢٢٤	٢٠٠٩٢	١٩٠٥	٥ ر٨٠	٦٢٣٥	٤ر٥١	٨٨١
١٩٠٨	١٦٤٠٤١٥	٢١٠٥٩	٢٠٥٨	٧٩ر٤٢	٦٧٥١	٤ر١٢	٨٤٤
١٩٠٩	١٥٩٧٠٥٥	٢٠٠٨٣	١٦٠٩	٨٣ر١٠	٥٠٠١	٣ر١٣	١٣١٢
١٩١٠	١٦٤٢٦١٠	٢١٠٣٠	١٩٠٢	٨٠ر٨٠	٧٥٧٤	٤ر٥٧	١٠٧٥
١٩١١	١٧١١٢٤١	٢٢٠٦٨	٢١٠٢	٨ ر٧٨	٧٤٢٤	٤ر٣٤	٩٥٦
١٩١٢	١٧٢١٨١٥	٢٢٠٤٢	٢١٠٨	٢ ر٧٨	٧٥٣٣	٤ر٣٧	٩٧٩
١٩١٣	١٧٢٣٠٩٤	٢٢٠٣٥	٢٢٠١	٩ ر٧٧	٧٦٨٤	٤ر٤٦	٩٤٥
١٩١٤	١٧٥٥٢٧٠	٢٣٠٧١	٢١٠٨	٢ ر٧٨	٦٤٩٠	٣ر٧٠	٧٣٤

المحاصيل الأخرى :

أما المحاصيل الأخرى فقد تقدم بعضها كما تأخر البعض الآخر وانهارت زراعة الدخان نهائياً كما يدل الجدول الآتى[1] :

المحصول	سنة ١٨٧١ بالفدان	سنة ١٨٩٩ بالفدان	سنة ١٩١٣ بالفدان
الأرز	١ر٢٠٠ر٠٠٠	١ر٥٥٩ر٦٥٩	١ر٧٢٣ر٠٩٤
القمح	١ر٢٠٠ر٠٠٠	١ر٢٤١ر٠٥٢	١ر٣٠٥ر٥٧٧
فول وعدس	١ر٠٧٠ر٠٠٠	٦٢٧ر٧٥٢	٤٧٨ر١٧٧
القطن	٧١٨ر١١٧	١ر١٥٣ر٣٠٧	١ر٧٢٣ر٩٠٤
السكر	٢٠٠ر٠٠٠	٨٦ر٥٢٩	٤٨ر٦٨
البرسيم	—	١ر٨٥١ر٧٨٧	١ر٦٦٤ر٦٦٢

الغلال والأذرة والشعير :

ويتبين أن الأرز والغلال والسكر كانت أهم الحاصلات الأخرى للاستهلاك الأهلى ولكنها كانت قليلة الأهمية بالنسبة للمحصول الرئيسى وهو القطن الذى أصبح أعظم محصول تجارى فى البلاد . مع أن غلة الأرض أخذت تقل فى مجموعها عما كانت عليه . ومع أن متوسط ما يملكه الفرد من الأجانب من الأراضى الزراعية ٧٧ فدانا فى حين أن ما يملكه الفرد من المصريين لا يعدو الفدان ، فإن الشركات الأجنبية بدأت تجد طريقها فى شراء الأراضى المصرية فى الوجه القبلى والوجه البحرى سواء بسواء ، ومع أن هذه الشركات الأجنبية كانت تطالب بربع عالٍ فإن ذلك كله ساعد على تشجيع زراعة القطن وتمويله على حساب الحاصلات الزراعية الأخرى . أضف إلى هذا أن حق التمليك فى مصر للأجنبى والمصرى سواء بسواء مع المحافظة فى الشركات الأجنبية على الواحدات الزراعية المناسبة دعا إلى تفوق الأجانب فى استثمار الأراضى للزراعة القطنية للحاصلات التجارية .

وإليك إحصائية تبين هذا الاتجاه من واقع الإحصاء الرسمى السنوى لسنة ١٩١٤ :

(١) راجع جون تود « محصول أقطان العالم » صفحتى ٢٩٤ ، ٤٢١ .

السنة	القطن والنسبة المئوية	الأذرة والنسبة المئوية	الأرز والنسبة المئوية	القمح والنسبة المئوية	الفول والنسبة المئوية
١٨٩٨	١١٥٣٣٠٧	١٥٥٩٦٥٩	٢١٧٤٢٦	١٢٤١٠٥٢	٦٣٧٧٥٢
	١٦٫٤٠	٢٢٫١٨	٣٫٠٩	١٧٫٦٥	٩٫٠٧
١٨٩٩	١٢٣٠٣١٩	١٦٢٣٩٢٥	١٢٠٠٩١	١٢٦٧٥٤٣	٦٥٠٣٥
	١٧٫٢٨	٢٢٫٦٨	١٫٦٨	١٧٫٧٠	٩٫٠٨
١٩٠٠	١٢٤٩٨٨٤	١٧١٧٦٠٣	١٢٠١٧٦	١٢٩٥٥١٧	٦٥٩٧٧٩
	١٧٫٢٤	٢٣٫٥٥	١٫٦٥	١٧٫٧٧	٩٫٠٥
١٩٠١	١٢٧٥٦٧٧	١٧٧٤٨٩٥	١٦٠٧٢٧	١٣٠٢٧١٨	٦٣٣٨٥٣
	١٧٫٢٧	٢٣٫٩٠	٢٫١٦	١٧٫٥٣	٨٫٥٣
١٩٠٢	١٣٣٢٥١٠	١٧٤٠١١١	١٩٤١٣٤	١٢٣٦٧٣٨	٦١٨٩٠٨
	١٨٫١٦	٢٣٫٧٠	٢٫٦٥	١٦٫٨٥	٨٫٤٣
١٩٠٣	١٤٣٦٧٠٩	١٧٧٥٩٣٧	٢٢٥٦٨٣	١٢٤٨٨٧٥	٦٧٣٥٧٣
	١٨٫٩٤	٢٣٫٤٣	٢٫٩٨	١٦٫٤٧	٨٫٨٨
١٩٠٤	١٥٦٦٦٠٢	١٧١٢٩٥٧	٢٦٣٦١٢	١١٧٩٤٨٧	١٥٨٥٢١٧
	٢٠٫٧١	٢٣٫٠٤	٣٫٤٩	١٥٫٦٠	٧٫٧٤
١٩٠٥	١٥٠٦٢٩١	١٧٧٠١٧١	٢٢٢١٣٤	١٢٢٠١٨١	١٥٨٢٢٠٨
	٢٠٫١٤	٣٣٫٦٦	٢٫٩٧	١٦٫٣١	٧٫٧٨
١٩٠٦	١٦٠٣٢٢١	١٧٩٩٢٨١	٢١٠٠٢٦	١٢١٨٣١٦	٥٩٥٦٨٣
	٢٠٫٩٢	٢٣٫٤٨	٣٫١٣	١٥٫٩٠	٧٫٧٨
١٩٠٧	١٦٤٠٤١٥	١٧٩٩٧٤٥	٢٤٨٧٦٣	١١٦٨١٦٦	٥٤١٠٨٥
	٢١٫٥٠	٢٣٫٦٩	٣٫٢٧	١٥٫٣٨	٧٫١٢
١٩٠٨	١٥٩٧٠٥٥	١٧٩٦٧٤٥	٢٧١٨٢٠	١٢٤٩٢٦٤	٦٦٦٦٨٨
	٢٠٫٨٣	٢٣٫٤٢	٣٫٥٤	١٦٫٢٨	٧٫٣٩
١٩٠٩	١٦٤٢٦١٠	١٨٤٠٦٥٣	٢٨٧١٤٣	١٢٥١٧٢٠	٥٦٠٦٣٥
	٢١٫٣٠	٢٣٫٨٧	٣٫٧٢	١٦٫٢٣	٧٫٢٧
١٩١٠	١٧١١٢١١	١٧٧٢٦٨٥	٢٢٧١٠٩	١٢٣٧٨٢٢	٥٤١٤٠٥
	٢٢٫٦٨	٢٣٫٤٠	٣٫٠١	١٦٫٤٠	٧٫١٨
١٩١١	١٧٢١٨١٥	١٨٣٣٠٦٨	٢٢٦٠١٠	١٢٨٢٩٩٥	٥١٧٨١٩
	٢١٫٤٢	٢٣٫٨٦	٢٫٩٤	١٦٫٧٠	٦٫٧٤
١٩١٢	١٧٢٣٠٩٤	١٨٥٢٧٦٠	٢١٢٣٦٧	١٣٠٥٥٧٧	٤٧٨١٨٧
	٢٢٫٣٥	٢٤٫٢	٣٫١٤	١٦٫٩٣	٦٫٢٢
١٩١٣	١٧٢٤٠٩٨	١٨٥٣٨٤٠	٢١٣٥١٠	١٣٠٥٦٢٦	٤٧٨١٩٢
	٢٢٫٣٠	٢٤٫٣	٣٫١٥	١٦٫٩٨	٦٫٢٣

السنة	الشعير والنسبة المئوية	السكر والنسبة المئوية	خضروات وبطاطس والنسبة المئوية	نباتات أخرى والنسبة المئوية
١٨٩٨	٥٣٦٤١٦	٨٦٥٢٩	١٨٧٨٣	١٥٨١٧٨٧
	٧٫٦٢	١٫٢٣	٠٫٢٧	٢٢٫٤٩
١٨٩٩	٥٦٦٢٢٤	٨٤٦٨٨	١٧٩٣٣	١٥٩٩٧٣١
	٧٫٩١	١٫١٨	٠٫٢٥	٢٢٫٣٤
١٩٠٠	٥٦٧٦٦٠	٨٤٠٥٩	١٩٧١٦	١٥٦٧٨٧٣
	٧٫٧٩	١٫١٥	٠٫٢٧	٢١٫٦٣
١٩٠١	٥٤٠١٤٣	٨٨٠٥٧	٢٠٠١٩	١٦٣٣٢٠٥
	٧٫٢٧	١٫١٩	٠٫٢٧	٢١٫٩٨
١٩٠٢	٥٣٧٢٩٠	٧٢٦٧٩	٢١٩٢٤	١٥٨٤٣٩١
	٧٫٣٣	٠٫٩٩	٠٫٣٠	٢١٫٥٩
١٩٠٣	٤٧٤٣٣٩	٦٦٩٢٧	٢٢٨٧٤	١٦٥٨٦٦٤
	٦٫٢٥	٠٫٨٨	٠٫٣٠	٢١٫٨٧
١٩٠٤	٤٦٠٠٣٤	٦٠٠١٢	٢٤٨٦٤	١٦٨٠٣٠٣
	٦٫٠٨	٠٫٧٩	٠٫٣٣	٢٢٫٢٢
١٩٠٥	٤٥٥٣٦٥	٥٠٦١٥	٢٥٤٧٥	١٦٤٨٠٧٦
	٦٫٠٩	٠٫٨٦	٠٫٣٤	٢٢٫٠٣
١٩٠٦	٤٥٨٤١٣	٤١٠٠٨	٢٦٨٠٢	١٦٧٩٥٢٤
	٥٫٩٨	٠٫٥٤	٠٫٣٥	٢١٫٩٢
١٩٠٧	٤٤٠٦٠٦	٣٨٥٦٢	٢٧٥١٤	١٦٩٣٦٤٣
	٥٫٨٠	٠٫٥١	٠٫٣٦	٢٢٫٢٨
١٩٠٨	٤٢٣٢٩٣	٤٣٩٨٢	٣٠٣٣٤	١٦٩١٣٦٣
	٥٫٥٢	٠٫٥٧	٠٫٤٠	٢٢٫٠٥
١٩٠٩	٣٨٩٠٥٧	٤٨٩١٩	٣١٩٠٣	١٦٥٩٢٠٤
	٥٫٠٥	٠٫٦٣	٠٫٤١	٢١٫٥٢
١٩١٠	٣٧٠١٤٣	٤٥٥٩٩	٢٨٥٠٥	١٦١١٠٨١
	٤٫٩١	٠٫٦٠	٠٫٣٨	٢١٫٣٥
١٩١١	٣٦٤٠٥١	٥٠٠٢٩	٢٨١٢٠	١٦٥٧٤٤١
	٤٫٧٤	٠٫٦٥	٠٫٣٧	٢١٫٥٨
١٩١٢	٣٦٩١٥٩	٤٨٤٦٨	٢٨١٣٨	١٦٦٤٦٦٢
	٤٫٧٩	٠٫٦٣	٠٫٣٦	٢١٫٥٨
١٩١٣	٣٧٠١٧٥	٤٨٣٣٢	٢٨١٤٠	١٦٦٣٦٧٨
	٤٫٨١	٠٫٦٢	٠٫٣٦	٢١٫٥٨

وبينما نرى أن الحاصلات الزراعية كانت تتنافس على الأرض كما تتنافس على رؤوس الأموال والعمال والحيوان والآلات خصوصاً إذا ما كانت هذه الحاصلات تزرع فى وقت واحد من الفصول الزراعية السنوية ، فإن القطن التجارى فاز فى موقعة الحاصلات الزراعية على حساب جميع الحاصلات الكفائية خصوصاً وأن نقل القطن بمواصلات حكومية كان قليل التعريفة ، ضئيل مصاريف النقل النسبية (١) . وقد كانت مصر فى أول عهد عباس حلمى الثانى تنتج ما يكفيها من القمح والأرز ولم تستورد من الحاصل الأول إلا القليل من الدقيق من روسيا وكندا وأستراليا وأمريكا الجنوبية ، بينما كانت تستورد بعض الأرز من الصين (٢) ، إذ أن مصر بعد تقدم القطن التجارى فقدت شهرتها فى إنتاج القمح الكفائى والأرز الأهلى بعد أن زاد عدد السكان وقلت العناية بالحاصلات الكفائية جميعها . فبالرغم من تضاعف عدد السكان فإن عدد الأفدنة المنزرعة قمحاً لم تزد إلا بنسبة الثلث ، وأصبحت نسبة الأراضى المنزرعة قمحاً تتناقص من ٦ر٢٠٪ فى أوائل عهد توفيق إلى ٩ر١٦٪ فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى (٣) ، ومن العلل التى دعت إلى هذا التناقص بخلاف علة العناية بالقطن على حساب القمح ، أن الفلاح المصرى بقى يزرع على الأساليب العتيقة وتقاعس من الأنتفاع بالمستحدثات العلمية والابتكارات الفنية التى خدمت زراعة القمح والغلال أجل الخدمات فى الأقطار الزراعية الأخرى ، وإذا كانت الحياة كفاحا ، فإن العلم من أمضى الأسلحة فى هذا الكفاح كما برهن ذلك فى حاصلات القطن (٤) . أما فى زراعة القمح فقد كان الغرض الجوهرى الذى ينشده زرّاعه فى مصر هو الحصول على غلة عالية من الحبوب التى يكون لدقيقها خصائص جيدة فى المخبز كما أنهم كانوا يتطلبون محصولا عالياً من التبن الجيد لعلف حيواناتهم ، على أن التربة الفقيرة والزراعة الرديئة لا ينتظر أن تعطى محصولا قيما من الحبوب والتبن إذ أنها كثيراً ما دعت إلى انحطاط مستوى الغلة ، ومما دعا إلى زيادة

---

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحات ١٠٣ — ١١٨ .

(٢) كانت مصر تستورد القمح الأجنبى للأجانب وأغنياء المصريين ، حيث كانوا يفضلونه على القمح المصرى فى صنع الخبز وأنواع الحلوى والمأكولات الأخرى ، أما أهل القرى والدساكر فاستمروا يستهلكون القمح الأهلى لإنتاجه محلياً إنتاجاً كفائياً .

(٣) كذلك بعد أن كانت قيمة ما استوردته مصر من القمح والدقيق فى سنة ١٨٨٥ يقدر بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه صعدت هذه القيمة إلى ٢,١٩٦,٠٠٠ جنيهاً فى سنة ١٩١٣ ، فأصبحت مصر تستورد القمح والدقيق من جمهوريات أمريكا اللاتينية وكندا واستراليا وذلك لرخص سعره فى الخارج واستهلاكه فى المدن المصرية الكبرى .

(٤) راجع ملحق الاهرام الزراعى بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٥ حيث يقول جلال باشا فهيم وكيل الزراعة وقتئذ فى مقالة له « بعض جهود وزارة الزراعة » أن البحوث المرتبطة بالقطن هى فى المنزلة الأولى من الأهمية . . . وأن البيئات العالمية فى العالم تقدر هذه البحوث حق التقدير » .

هـذا الأنحطاط أولا الأصناف التى تكون بطبيعتها ضعيفة الغلال أو رديئة الصفات ثانياً الأصناف التى لا تحتمل العطش ولذا لا يلائمهـا أراضى الحياض فى مصر العليـا ثالثاً الأصناف الجيدة التى تختلط بهـا حبوب أصناف ضعيفة الإنتاج أو رديئة الصفات أو تتعرض للاصابة بالأمراض الفطرية رابعاً الأصناف السريعة العدوى بالآفات الفطرية ولاسيما الصدأ الأسود للساق خامسا ظهور مرض الأصفرار مما يترتب عنه نباتات ضعيفة[١] .

والقمح لايختلف عن القطن من حيث ضرورة العناية بزراعته وتحويله وتموينه وتسويقه ، وهو من الحاصلات الزراعية القابلة للتعاون الأفقى حيث يجب أن يضع محصوله فى يد نقابات الإنتاج لبيعه بالطرق المشروعة المتفق عليها بين الأعضاء ، ولـكن الحـكومة المصرية فى عهـد عباس حلمى لم تساعد على تكوين أى نوع من أنواع النقابات الزراعية ولا على توجيه سياسة البيع ، مع أن القمح من المحاصيل التى يمكن توحيدها ووزن درجاتها وتحديد أسعارها وإدارة مصادر انتاجها للاستهلاك المحلى والدولى[٢] .

فنرى أن مصر لم تتمتع بسياسة عامة لأى حاصل من الحاصلات الزراعية سوى القطن ولذا أصبحت السياسة القمحية فى عهد عباس حلمى الثانى تحتاج إلى فحص ودرس وذلك أولا : لـكى يزداد محصول القمح حتى لا نستورد شيئاً منه من الخـارج . ثانياً : لأنتاج الأنواع الجيدة منه . ثالثاً : لتجديد مناطق معينة لزراعة كل نوع من أنواع القمح وإيجاد أسواق محلية لـكل نوع منها . رابعاً : للقضاء على الآفات القمحية .

ومصر إذا إتبعت سياسة قمحية دقيقة ، فإن مثل هذه السياسة سوف تفيد القمح كما تفيد الحـاصلات الزراعيه الأخرى[٣] ، وأهمها الذرة والأرز وغيرهما[٤] .

الذرة : يعتبر محصول الذرة من قديم الزمان من أهم المحاصيل الأساسية فى مصر لأنه الغذاء الرئيسى للأغلبية الساحقة من سكان مصر ، ولـكنه أهمل فى هذا العهد إهمالا كبيراً من حيث الخدمة والتسميد والرى وغير ذلك من العمليات الزراعية الحديثة مع أنه كان

---

(١) راجع القمح فى مصر للدكتور فيلبب صفحة ٤٩ من ملحق الاهرام الزراعى فى ١٥/٥/٣٥ .

(٢) راجع استور ومرى فى كتابهما « التوجيه فى الزراعة » صفحة ٣٣ وقارن تيلور فى كتابه «الاقتصاد الزراعى» صفحة ٤٩ وكتابنا «الاقتصاد الزراعى والتموين» ، ونتفق مع الأستاذين استور ومرى حيث يقولان أن القمح من الحاصلات التى يمكن تخصص مناطق خاصة له وذلك لأفضليته عن الحاصلات الأخرى ، قارن « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحة ١٢٠ — ١٢٢ .

(٣) السياسات القمحية هى : ١ — السياسة القمحية المسيرة ٢ — سياسة التدخل فى السوق لمجرد تحديد الأسعار ٣ — سياسة توازن أسعار القمح بوسائل غير مباشرة منها تنظيم التسليف على القمح وتوفير الإجراءات التى تكفل هذا التنظيم ، قارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

(٤) قارن « السياسة الزراعية العامة » لسعادة كامل بك ابراهيم وزير الزراعة على صفحات ملحق الاهرام الخاص ١٥/٥/٣٥ .

من أهم المحاصيل الزراعية التى يعتمد عليها الفلاح فى صنع خبزه ، وأنه احتل نسبة كبيرة جداً من الأراضى المنزرعة إذ بلغت النسبة ٢٦٪ من مجموع الأراضى المنزرعة فى سنة ١٩١٤[١] . ومع أن وفرة المياه اللازمة للزراعة النيلية بعد إنشاء الخزان والقناطر أصبحت تامة التحقيق ، فإن العناية بالذرة كانت ناقصة التوجيه الأهلى ، فأصبح التوسع فى زراعته يتحقق على حساب الشعير ، مع أن الذرة والشعير يمكن الاستفادة منهما فائدة كاملة تحت نظام زراعى كامل التوجيه .

وقد زادت مساحة الذرة زيادة كبيرة حيث ارتفعت من ٢١٧ و٦٠١ فدان فى سنة ١٨٧٩ إلى ١٫٨٥٢٫٧٦٠ فدان فى سنة ١٩١٤ ، وهذا يدل على استمرار انخفاض مستوى الفلاحين الذين اعتمدوا على استهلاك الذرة فى مأكلهم بدلا من الاعتماد على القمح الذى يعتبر من مفردات استهلاك الطبقات الوسطى والعليا ؛ ومما يدل على انخفاض مستوى المعيشة بين الفلاحين أن استهلاكهم من الذرة زاد زيادة كبيرة مع بقاء الاستهلاك المحلى للشعير على ما هو عليه ، إذ كانت مساحة الشعير فى سنة ١٨٧٩ هى ٥٦٥٫٤٩٠ فدانا فبقيت على ما هى عليه حتى سنة ١٩١٤ أى ١٨٧٫٤٧٨ ثم إلى ٣٦٩٫٠٠٠ فدانا فى سنة ١٩١٥ ولا يخفى أن الذرة والشعير هما من مفردات استهلاك الطبقات الفقيرة جداً بين المزارعين وأهل الريف المصرى ، وكذلك يجب توجيه النظر أن مساحة الأراضى الزراعية قد أزدادت زيادة لا بأس بها حيث ارتفعت من ٤ مليون فدان إلى ما يقرب من السبع مليونات من الأفدنة الزراعية والقابلة للزراعة وحلّت الذرة محل الشعير فى كثير من الأراضى المنزرعة المصرية .

وقد بقيت زراعة الذرة على ما هى عليه تتبع طريقة التخضير التى يمكن تلخيصها فى طفى الشراقى والانتظار حتى تجف الأرض قليلا فتحرث وتلقط الحبوب خلف المحراث ثم تزحف وتقسم إلى أحواض ، مع أنه قد ثبت فى أواخر هذا العهد أن هذه الطريقة ليست بالطريقة المثلى ، وذلك لأن الخدمة فيها غير كافية ولعدم انتظام الخف وما يترتب عليه من عدم انتظام العزق وكثرة نمو الحشائش بالأرض[٢] .

---

(١) راجع « زراعة الذرة على خطوط ، والمميزات التى تراعى فى انتخاب التقاوى » للأستاذ محمد النجومى على صفحات ملحق الاهرام الزراعى بتاريخ ١٥/٥/٣٥ .

(٢) راجع عدد الاهرام الزراعى بتاريخ ١٥/٥/٣٥ حيث يشرح الأستاذ محمد النجومى زراعة الذرة على خطوط ويقول أنها تحقق وفرا فى التقاوى بمقدار ٥٠٪ وانتظام الزراعة وسهولة مرور الشمس والهواء بين الخطوط إلى غير ذلك من مزايا وفوائد ، وقارن فى نفس العدد مقالة الأستاذ جريس والأستاذ محفوظ عن « طبيعة تدهور الأراضى المصرية » ومقالة الأستاذ أحمد فؤاد عن « مدى تقدم الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر » . وراجع السير فلندرز بترى فى كتابه « الهيكل الاجتماعى فى مصر » =

الأرز : ونرى أن الأستاذ الفرد مارشال كان من أوائل الاقتصاديين بل من المؤرخين الذين حددوا من واقع حياة الناس الاقتصادية مركز الأرز من الأرض المنزرعة وعلاقة هـذا المحصول من الحاصلات الأخرى التى تتنافس على عنـاصر الإنتاج الزراعى الأخرى من عمل وأرض ورأس مال . لقد دعا نظام الرى الدائم إلى تعدد الحاصلات وعدم تقدير الفلاح المصرى لتكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية التى يقوم بزراعتها أثناء السنة ، كما أدى إلى الخلط بين الحاصل المهم والحاصل الأهم بالنسبة لإيراد الفلاح من كل من تلك الحاصلات التى يزرعها أثناء السنة ، فأصبحت جميع الحاصلات الزراعية المصرية لا تقوم فى زراعتها على مبادىء حسابية ، وانما تركت للسياسة الارتجالية التى سار عليها الفلاح من هذا العهد حتى وقتنا الحـاضر ، وكان أهم الحاصلات التى تأثرت بالرى الدائم وبعدم تقدير الفلاح لتكاليف الأنتاج هو حاصل الأرز المصرى[1] ، حيث نال الأرز نصيبه فى المساحات المصرية فى الآتى فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى وكلها مقدرة بالنسبة المئوية :

السنة	القطن	الذرة الشامية	الذرة النوبارى	الأرز
١٩١٦	٢١٫٨٢٪	٢١٫١٢	٣٫٤٤	٣٫٤٢

القمح	الفول	الشعير	السكر	الخضروات	البرسيم والحاصلات الأخرى
١٤٫٠٠	٦٫١٤	٦٫٢٣	٠٫٨١	٠٫٣٦	٢٢٫٦٦٪

ومع أن السياسة الزراعية كانت مرتجلة ، وأن أعظم التكاليف فى الإنتاج الزراعى كان على درجة كبيرة من الإهمال ، فقد إزدادت المساحة المنزرعة أرزاً فأصبحت تتصاعد من ٤٠٫٠٠٠ فدان فى أوائل هذا العصر إلى ٢٥٠٫٠٠٠ فدان فى أواخره ، وهذا طبعاً راجع إلى انشاء خزان اسوان[2] ، وغيره من مشروعات الرى العظمى التى عنت بهـا السياسة البريطانية فى مصر لتجعل من القطر المصرى بلداً زراعية بكامل معنى الـكلمة .

ونضيف إلى هذا أن الأرز كثرت زراعته فى هذا العهد فى اراضى شمال الدلتا ، وذلك لأن زراعة الأرز تفيد الأراضى الزراعية الحديثة أى التى بدأت تتخذ كانتها كأراضى زراعية

= The Framework of Society » وأيضاً راجع بيجوه فى مذكرته الدقيقة الاقتصادية عن « التموين Food Supply » وأيضا كينز « كيف نكسب الحرب » .

(١) راجع رسالتنا عن « مركز مصر الاقتصادى » صفحة ١٢٦ — ١٣٤ من الجزء الثالث حيث نشرح «موقعة الحاصلات الزراعية» ومنافستها على الأراضى المصرية والأموال الأهلية والـكفايات الزراعية الوطنية ، وكيف أن السياسة دعت إلى رياسة القطن فى السياسة العامة الدولية بالنسبة لمصر .

(٢) حقق خزان أسوان على حفظ المياه حتى فصل الصيف حيث يحتاج الأرز إلى مقادير كبيرة من المياه . وقارن حسين باشا سرى فى مذكرته عن « السياسة المائية المصرية » .

تزرع زراعة خفيفة فى أول عهدها بالزراعة ، ولما كانت هذه الأراضى بورا قبل انشاء القناطر والخزان ، فقد حوت على كثير من الأملاح المضرة بالحاصلات الزراعية الأخرى ، فاذا أريد زراعتها قطنا فلا بد من خلوها من الأملاح ، فبرهن الأرز أنه خير محصول لاجراء عملية التصفية ، إذ أن الأرز يحتاج إلى التغطية بالمياه لمدة طويلة ثم تصرف هذه المياه بعد أن تكون قد وصلت إلى سطح الأرض وجوفها وبعد أن تكون الاملاح قد ذابت وضاعت معالمها عن طريق المصارف التى ساعدت على طردها من الأراضى الزراعية الخاصة . ولهذا فقد كان محصول الأرز من المحاصيل التى لا يعرف الفلاح تكاليفها كما أنه محصول يفيد الأرض على مدى الأيام ، فوق أنه فى أول أمره محصول من المحاصيل الزراعية الكفائية المهمة لتموين المصريين فى المدن والموانىء المصرية .

ونرى أن زراعة الأرز زادت بنسبة ضئيلة بالنسبة لزيادة عدد السكان ، مع أن الأرز من الحاصلات الزراعية التى يجب أن تعنى بها مصر عناية خاصة ، مثله مثل قصب السكر والفول والشعير ، وذلك لاتصال هذه الحاصلات ببعض الصناعات الزراعية التى قد يكون لها مجال للنمو والتقدم المستمر (١) .

لقد أظهرت الحرب العالمية فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى ضرورة العناية بالأرز وبالحاصلات الزراعية التى كانت تظهر بمظهر الكفائية ، فأخذت الحكومة المصرية برياسة دولة حسين رشدى باشا تتبين اخطاء السياسة التجارية التى سارت عليها من أول عهد عباس حلمى ، فوجدت أن الأرز من الحاصلات الهامة والواجب أن تدخل انواعا جديدة تفيد مصر والمزارعين ، فأدخلت أنواعا جديدة تقضى على الواردات الأجنبية منها ، وبذلك بدأ هذا المحصول يتحول إلى محصول تجارى يصدر إلى الخارج خصوصا بعد أن درست الحكومة دراسة فنية ، فمونته بالسباخ الضرورى حتى يعود انتاجه بأجزل الفوائد على مزارعيه ، كما قضت على طريقة غمر أراضية بالمياه لأن ذلك يتلف نموه ويعرض غلته إلى النقص والتناقص (٢) .

---

(١) أهملت مصر العناية بزراعة الأرز كحاصل كفائى بالمعنى الصحيح ، كما أهملت الحكومة المصرية فى سياستها الزراعية محاصيل الفول والقصب والكتان والدخان ، فانخفضت الأراضى المخصصة للفول مثلا من ٦٠٠,٠٠٠ فدان فى أول هذا العصر إلى ٤٧٠,٠٠٠ فدان وانخفضت مساحة الكتان من ٥٧,٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ فدان مع أن عدد السكان كان فى تزايد وكان مساحة الأراضى الزراعية فى تزايد أيضاً . وكما قضت السياسة الزراعية على زراعة الدخان فقد أهملت أيضاً العناية بزراعة النيلة وغيرها من الحاصلات الزراعية الكفائية ، فأصبحت تعتمد على المستورد منها من الهند وغيرها من أجزاء الأمبراطورية البريطانية راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف وأيضاً « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

(٢) لقد أحضرت الحكومة المصرية بعض الخبراء بزراعة الأرز ، فرأوا أن من الواجب أن يترك الأرز لكى يجف قبل درسه على أن تطبق عليه طريقة الدرس الميكانيكى ، كذلك رأى الفنيون ضرورة ضرب الأرز بالطرق الحديثة بدلا من ضربه بالأهوان إذ أن الطريقة الأخيرة تدعو إلى اتلاف الحبات وكسرها . وأخيراً رأى الخبراء إدخال الطرق الحديثة فى تجبيسه .

وقد انتشرت زراعة الارز انتشارا كبيرا فى شمال الدلتا وفى بعض مناطق مديرية الشرقية والفيوم[١] ، وكان على الحكومة أن تضع الأساس لاستقرار شئون الإنتاج والتوزيع بالطرق الاقتصادية الآتية : —

١ — وضع الأساس لاستقرار الأسعار وتثبيتها حتى يتدعم الاقتصاد الاهلى على اسس سليمة فى سوق محلى دائم التقدم والحركة والنشاط .

٢ — تقديم رؤوس الأموال اللازمة لزراعة الارز بأسعار مناسبة للمزارعين وبذلك تكثر رؤوس الأموال التى تستثمر فى زراعة الارز وصناعته بل وتحسين احوال منتجاته .

٣ — أن تضع الحكومة من الاعانات ما يساعد مزارعى الأرز على التصدير فى بعض الظروف المناسبة لذلك .

٤ — أن تقدّم الحكومة لمزارعى الأرز جميع المعلومات الخاصة بزراعتهم ، ولها أن تقيم المعامل الأرزية النموذجية كما أن تقدم للمزارعين أجود التقاوى وأنواع الحاصلات الجديدة التى تدرّ غلة أفضل وأقوى .

٥ — أن تعمل الحكومة على تشجيع روح التعاون بين مزارعى الأرز وبذلك تقضى على مصاريف الوسطاء وارباحهم .

٦ — أن تعمل الحكومة على وضع درجات مختلفة لمحاصيل الأرز وأن تساعد على إيجاد الوسائل لتمويل الأرز وتخزينه بل وبيعه وتوزيعه[٢]

المبحث الثالث : زيادة مساحة الأراضى المزروعة

كان من أثر زيادة مشروعات الرى أن أمكن توصيل المياه إلى الأراضى غير المزروعة ، وكان منها أملاك خاصة تقرب من ٢٫١٤٣٫٠٠٠ فدان وأملاك عامة تبلغ ٨١١٫٧٣٠ فدان (بخلاف مساحات البحيرات[٣]) فادخلت هذه الأراضى فى نطاق المساحة المزروعة التى بلغت فى أواخر عهد عباس حلمى ما يقرب من سبعة مليون فدان، وبعد أن كان القمح

---

(١) كان من نتائج دراسة أحوال الأرز فى أواخر عهد عباس حلمى أن أخذت مساحة الأرز تزداد شيئا فشيئا فزادت المساحة بين سنة ١٩٢٨ — ١٩٣٢ إلى متوسط قدره ٢٩٠٫٣٩٣ فدانا ومتوسط محصول الفدان ١٫٣٤٦ ضريبة من أرز الشعير وجملة المحصول ٣٩٠٫٩٤٥ ضريبة وجملة المحصول ١٫٢٤٢٫٦٤٥ أردبا ومتوسط سعر الأردب ٢١٧ قرشاً ، وسوف نعود إلى هذا الموضوع فى عهد فؤاد الأول الاقتصادى .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

(٣) تبلغ مساحة بحيرة المنزلة ٤٠٧٫٠٠٠ فدان وبحيرة مريوط ٥٩٫٠٠٠ وبحيرة أدكو ٣٥٫٠٠٠ فدان والبرلس ١٤٥٫٠٠٠ فدان وهناك أراضى طرح البحر وتجفيفه .

المصرى يزرع فى البلاد لتصديره أصبح المنتج منه لا يكفى للاستهلاك المحلى ، وكادت الأراضى التى تزرع قمحاً منذ سنة ١٧٨٠ لا تتغير مساحتها ، (خصوصا وأن أغلب الزيادة توجهت لزراعة القطن فبعد أن كانت ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧١ أرتفعت قليلا نسبياً إلى ١٫٢٤١٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٩٩ ولم تزد عن ١٫٣٠٥٫٥٧٧ فدان فى سنة ١٩١٣ وبينما زاد عدد السكان إلى الضعف[1] ما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٣ فان حاصل الغلال لم يزد أكثر من $\frac{1}{22}$ وبذلك اضطرت مصر إلى استيراد الغلال من الخارج اعتمادا على التخصص فى القطن ، فارتفع الوارد من الدقيق من ١٢٥٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٥ إلى ٢٫١٩٦٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ ، وقد قامت وزارة الزراعة بعد انشائها فى سنة ١٩١٣[2] بمجهودات عظيمة فى سبيل تحسين زراعة القمح والحبوب واختيار البذور الصالحة المفيدة ومكافحة هذا التناقص ، وقامت أقسام هذه الوزارة ببحوث فنية عظيمة ، فبعد أن أخذت تنتقى للقطن البذور الجيدة وتستحدث منه أنواعا جديدة وتعقد المؤتمرات الدولية للبحث فى شئون زراعته وتحسين أدواره من بدايتها حتى تصديره وتزيد من الأراضى المزروعة قطناً ، استصدرت فيما بعد القوانين لمنع خلط القطن وطرق مقاومة مايصيبه من آفات ومراقبة حلجه وكبسه وتنفيذ هذه القوانين بالشدة المطلوبة[3] وبعد أن قامت بدراسة أحوال القمح قامت برعاية الحاصلات الأخرى ، وكان أهمها الأرز وتحسين نوعه ووسائل صناعته ، فأصبح لدى مصر مصانع الأرز الحديثة فى الاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة وأصبح الأرز المصرى معروفا فى الكثير من البلدان

---

(١) بلغ عدد سكان مصر بحسب تعداد سنة ١٩٣٧ كالآتى :

السنة	العدد	السنة	العدد
١٨٩٧	٩٧٤١٥٢٥	١٩٢٧	١٤٢١٧٨٦٤
١٩٠٧	١١٢٨٧٣٥٩	١٩٣٧	١٥٩٠٤٥٢٥
١٩١٧	١٢٧٥٠٩١٨		

فنسبة الزيادة بين ١٨٩٧ وسنة ١٩٢٧ هى ٦٣٫٧٢ ٪

(٢) أنشئت مصلحة الزراعة فى عهد عباس فى سنة ١٩١٠ وتم تحويلها إلى وزارة الزراعة فى سنة ١٩١٣ ، وقد عنت بالقطن أكثر من عنايتها بالفلاح وجماعات التعاون بأنواعها .

(٣) يدل إحصائيات المساحة أن الأراضى المصرية المنزرعة قطنا تزداد عاما بعد عام فى عهد عباس وبعده ، فقد زادت المساحة المنزرعة قطنا فى الوجه البحرى من ٣٦ ٪ من مجموع الأراضى الزراعية فى سنه ١٩٠٩ إلى ٣٨ ٪ فى ١٩١٠ إلى ٤٢ ٪ فى سنة ١٩١١ بنما كانت النسبة فى الوجه القبلى ٣٠ ٪ زادت إلى ٣٦ ٪ فى سنة ١٩١٠ و ٣٩ ٪ فى سنة ١٩١١ وزاد إنتاج القطن من ٢٫٨٥٨٫٠٠٠ قنطارا فى سنة ١٨٨٠ إلى ٦٫٥١٠٫٠٠٠ قنطارا فى سنة ١٨٩٩ إلى ٦٫٩٥٢٫٤٨٠ قنطارا فى سنة ١٩٠٩ إلى ٧٫٦٦٤٫٠٠٠ قنطارا فى سنة ١٩١٣ واطردت الزيادة .

الأوربية رغم الضرائب الجمركية العالية ، وبذلك زادت الأراضى المزروعة أرزاً بعد ان أصبحت المياه تكفى لزراعته فى الوجهين البحرى ، والقبلى وقد ساعد إنشاء القناطر والخزانات على تشجيع زراعة الأرز والاستغناء عن استيراده من اليابان والصين والهند ، وقد زادت الأرض المزروعة أرزا من ١٢٫٠٩١ ألف فدان فى سنة ١٧٩٩ إلى ٢٤٢٫٣٦٧ ألف فدان فى سنة ١٩١٣ . وتدل احصائيات مساحة الأراضى المصرية أن القصب نال نصيبه الوافر من عناية وزارة الزراعة ، فبعد أن تعرضت مساحته للانخفاض فى عهد توفيق إذ انخفضت تلك المساحة من ٢٠٠٫٠٠٠ ألف فدان فى سنة ١٨٧١ إلى ٨٦٫٤٢٩ ألف فدان فى سنة ١٨٩٩ واستمرت الأراضى المخصصة لزراعة قصب السكر فى تناقص فوصلت إلى ٤٨٫٤٦٨ ألف فدان فى سنة ١٩١٣ مع أن إدخال الآلات الحديثة والأنظمة الجديدة فى مصانع السكر دعا إلى زيادة المستخرج من معامله فى مصر[١]

أضف إلى هذا أن العناية بالمشروعات العامة وإقامة الخزانات والقناطر والمصارف دعت إلى زيادة المياه والعناية بتربية الماشية[٢] حتى أصبح بالقطر المصرى فى سنة ١٩٠٩ مالا يقل عن ٧١٦٫١١٦ الفا من البقر و ٧٢٨٫٢٨٤ الفا من الجاموس ، وقددعت تجارة الماشية مع السودان إلى عدم اعتماد مصر الاعتماد الكلى على الماشية المصرية[٣]

وأخيراً كان من جراء زيادة الأراضى المزروعة قطنا أن أصبحت مصر سوقا عظيما لبعض الصناعات الزراعية مثل زيت القطن حيث صدر منه إلى إنجلترا مالا تقل قيمته عن ٢٤٠٫٠٤٤ ألف جنيه فى أواخر هذا العهد .

المبحث الرابع : تنظيم الشئون الزراعية

كان يقوم بزراعة الأراضى المزارعون المصريون وفى آخر القرن التاسع عشر كان مايقرب من ٨٠ ٪ من ملاك الاراضى يمتلك الواحد منهم أقل من ٥ أفدنة أى أن الملكية فى مصر فى عهد عباس حلمى كانت صغيرة . فقد كان يعيش من أهل البلاد نحو أربعة ملايين بإيراد يقل عن جنيه للواحد فى الشهر الواحد أى بنحو ثلاثة قروش يومياً وكان يعيش خمسة ملايين ونصف مليون من سكانها بما لا يزيد عن ثلاثة جنيهات شهريا للواحد ، وكان عدد المصريين الذين يملك الواحد منهم أقل من فدان فى تزايد عظيم إذ بلغ فى أواخر

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف .

(٣) راجع « الفلاحة » حيث يشرح الدكتور الحفناوى مركز الماشية من الدخل الأهلى المصرى .

عهد عباس حلمى الثانى ٥٣٦و٢٧٧ر١ مليون شخص وبلغ متوسط ما يملكه الفرد الواحد من هؤلاء ٤١ر٠ من الفدان وكثر فى القطر المصرى عدد العمال الزراعيين وكان متوسط أجورهم فى أيام العمل ٣ قروش[1] .

لذلك كانت ملكية الزراعيين للأراضى وتقرير مصير الفلاحين يحتاج إلى بحث ودقة وعناية كما أن تجديد الاساليب الزراعية كان يحتاج إلى التفات الحكومة وعنايتها لمعاونة صغار الفلاحين على الإستفادة من مزايا الآلات الزراعية الحديثة فيساعد ذلك على تخفيف عنائهم وتمكنهم من السعى فى إتقانها . فالدولاب أو الساقية أو الشادوف كل منها يحتاج إلى تغيير حتى تحل الطلمبات محلها لسقى أراضى المزارعين بالراحة المعقولة .

قانون الخمسة أفدنة :

وكان أهم ماقامت به الحكومة فى رفع شأن الفلاح قانون الخمسة أفدنة ، ففى سنة ١٩١٢ أصدرت الحكومة المصرية قانون الخمسة أفدنة ، ويتلخص فى أنه لا يجوز ان تنزع ملكية الفلاحين إذا كان ما يمتلكونه أقل من خمسة أفدنة وكان الغرض من هذا القانون : —

١ — أن يقلل استدانة صغار الفلاحين ، حتى يحجم المرابون عن تسليفهم لعدم إمكان نزع ملكيتهم . فهل دعا ذلك إلى نشر الجمعيات التعاونية ؟

٢ — أن يقلل استبداد المرابين بالأهالى وتحول الملكية الزراعية إلى أيدى هؤلاء المرابين . فهل قلّل ذلك من قوام شركات المرابين العقارية ؟

٣ — أن تتمكن الحكومة من إدارة شئون صغار المزارعين فتعهد لأحد البنوك بتسليفهم الأموال بأرباح بسيطة لتحارب بعملها هذا جمعيات التعاون الزراعية .

الفن الزراعى ونشر الدعوة الزراعية :

لم يسمح صغر الملكية بتقدم الفن الزراعى ، فبينما تطورت الزراعة فى البلاد الأوربية نتيجة لاستعمال الآلات الحديثة والأسمدة وقيام الصناعات الزراعية فى المزارع بقيت الزراعة المصرية على أساليبها القديمة ، وقد اهتمت الحكومة لهذا كما اهتم الأهالى ، فأما

---

(١) أصبح عدد الفلاحين الذين لا يملكون أراضى زراعية فى زيادة مستمرة فكان هنالك ٦٥٩٨٨٢ عمال زراعيون متوسط أجورهم ٣ قروش وأيضا ٦١٢٥٧٢ زراعيون لا يشتغلون بأجر وإنما يساعدون ذويهم وكان عدد رعاة المواشى لا يقل عن ٥٢٢٥٣ ، وزاد عدد الأطفال الذين لا يشتغلون عن ٥٧٠٫٠٠٠ طفلا فوق العاشرة من العمر .

الحكومة فكانت تشرف على حالة الزراعة بواسطة وزارة الزراعة وبذل موظفوها النصائح والأرشادات اللازمة لجميع من يطلب المساعدة من الزراع ممن يريدون بحث حالة أراضيهم وأرشادهم إلى ما يجب عليهم لتحسين زراعتهم[١] ، وأما الأهالى فقد كان من نتيجة اهتمامهم إنشاء بعض الجمعيات كالجمعية الزراعية والتعاون الزراعى[٢] .

الجمعية الزراعية :

تأسست هذه الجمعية فى ٢٢ إبريل سنة ١٨٩٨ على يدى الأمير حسين كامل وسميت حينذاك بالجمعية الزراعية الخديوية ، ويتكون أعضاؤها من كثير من كبار المزارعين وعددهم ٤٠٠ عضو ، والغرض منها السعى فى تحسين الشئون الزراعية وترقيتها فى مصر واقامة المعارض الزراعية والصناعية ، والجمعية الزراعية هى هيئة مستقلة لها نظام يكاد يكون فريداً فى بابه ومحتوياته ، مع أنها ليست جمعية تعاونية بمعنى الكلمة فإن اتجاه أغراضها وسير أعمالها بتمشى مع روح التعاون بين المزارعين والجمعية .

ويجتمع أعضاء هذه الجمعية مرة فى كل سنة بهيئة جمعية عمومية تعرض عليها نتيجة الأعمال التى قامت بها الجمعية فى بحر السنة ، والمشروعات التى يقترح مجلس إدارة الجمعية القيام بها ، ومناقشة التوجيهات الزراعية الحديثة فى الأمم المختلفة .

وأهم أقسام الجمعية قسم متحف القطن وقسم الأسمدة والبذور ، وقسم تربية الحيوانات والطيور والأقسام الفنية المختلفة .

التعاون الزراعى :

فى سنة ١٩٠٤ قام عمر لطفى بالدعوة إلى إنشاء جمعيات التعاون ، ولكنه وجد صعوبات عدة ، لم تثنه عن عزمه بل ضاعفت عزيمته .

وفى سنه ١٩٠٧ ، ساءت حالة الفلاح المصرى لدرجة كبيرة نتيجة لأزمة مالية أصابت

---

(١) لم تقتصر وزارة الزراعة على تقديم المساعدات والإرشادات بل كثيراً ما أقامت المزارع النموذجية فى أراضى الخديو نفسه ، وقد كان الخديو عظيم الاهتمام بادخال كل حاصل جديد ، فأدخل زراعة الخضر والفاكهة واهتم بتحسين أنواع المواشى والدواجن وتربية النحل ودود القز ، وكانت وزارعة الزراعة تقوم بإصدار النشرات التى تبحث فى الشئون الزراعية تعضيداً للفلاحين لتحسين أحوالهم الإنتاجية وتقليل نفقات الإنتاج فى كل حاصل من الحاصلات الزراعية ، وأهمها القطن والمحاصيل التجارية .

(٢) قارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

البلاد فى هذا الوقت[١]، فدعا ذلك بعض الزعماء الوطنيين إلى التفكير فى تحسين الحال بإنشاء جمعيات زراعية على نظام جمعيات التعاون الزراعى الموجودة فى أوربا ، وأصبح زعيم الحركة التعاونية فى ذلك الوقت عمر بك لطفى الذى بدأ يكتب ويخطب داعياً إلى التعاون ، وقد أعجب الأمير حسين كامل بهذا النظام وشمله برعايته . وكانت النتيجة أن اعترفت الحكومة بهذه الجمعيات مع أن الإنجليز كانوا يعملون على محاربتها ، إذ كانوا يعتقدون أنها فى الحقيقة جمعيات سياسية ، والغرض من التعاون جمع قوى الفلاحين الموزعة باشتراكهم الاختيارى فى جمعيات الغرض منها تحسين حالتهم المادية والمعنوية ، وذلك بأقراض الأعضاء الأموال اللازمة لزراعتهم ، وبشراء لوازم الزراعة بالجملة وبيعها للأعضاء بأثمان معتدلة ، وبجمع محاصيل الأعضاء الزراعية وبيعها بالجملة بأثمان مناسبة ، وبإنشاء المصانع الزراعية وبالعمل على تحسين حالة الأعضاء الاجتماعية بإنشاء المستشفيات والنوادى والملاجىء وما إليها . وقد أنشئت أول جمعية تعاونية زراعية فى شبرا النملة سنة ١٩١٠ .

وفى الحق أنه ليس أحوج من الفلاح إلى مثل هذه الجمعيات ، ودليل ذلك ما تقابله هذه الجمعيات من انتشار ونجاح فى جميع جهات القطر المصرى ، وذلك لأنها تخلّص الفلاح مما يتعرض له من الغبن وتدرّبه على الاستقلال بشئونه والتمتع بثمرة جهوده[٢].

والإحصائية الآتية تدل على حالة الزراعة المصرية فى مديريات الوجهين البحرى والقبلى ، ودرجة تقدم أحوال كل مديرية من الوجهة الاقتصادية العامة[٣]. والزراعية الخاصة بعد تأليف جماعات التعاون .

---

(١) أوقفت هذه الأزمة المالية ما تم من الارتقاء المالى والتجارى فى سنة ١٩٠٦ ، وأنزلت ضيقا شديداً بأرباب التجارة والأعمال ، وكانت هذه الأزمة نتيجة لارتفاع أسعار القطن إذ زادت قيمة الصادرات ومعظمها من القطن زيادة عظيمة ، وزادت قيمة الواردات ، فأنشئت بنوك جديدة ، وتألفت شركات لرهن العقارات وتعالت أثمان الأطيان الزراعية بسرعة مع كثرة البيع من أراضى الدائرة والدومين ، وزادت تكاليف المعيشة وارتفعت أجور العمال وأسعار الأوراق المالية وكثر تأليف الشركات وأخذت حركة المضاربة تنتشر وتتسع إتساعا هائلا ، وظل القطن محافظا على أسعاره المرتفعة وتعاقبت مواسمه الجيدة حتى موسم ١٩٠٦ ، فانتشرت المضاربة واستمرت إلى سنة ١٩٠٧ بالرغم من إفلاس بعض الشركات مثل شركة السكر فى سنة ١٩٠٥ ، فالتزمت البنوك الحذر فى التسليف وأصبحت النتيجة معروفة من ضنك وعسر . قارن الاقتصاد الزراعى والتموين للمؤلف .

(٢) أرادت الحكومة أن تشرف إشرافا كليا على جماعات التعاون فسنت قانونا للتعاون الزراعى يسهل للفلاحين الحصول على رءوس الأموال اللازمة لهم ، ولكن مؤسسوا الجماعات عارضوا فى هذا القانون ، وجاءت الحرب العظمى فحالت دون إنشاء جماعات التعاون ، وبعد الحرب صدر قانون يوليه سنة ١٩٢٣ وآخر فى سنة ١٩٢٧ وبهما انتظمت الحركة التعاونية تحت قسم التعاون الذى كان تابعا لوزارة الزراعة فأصبح الآن تحت إشراف وزارة المالية ثم تحوّل إلى وزارة الشئون الاجتماعية .

(٣) كان من جراء العناية بالشئون الزراعية أن أصبحت أراضى البور ومقدارها ١,٤٠٥,٠٠٠ ف إذا أصلحت تدعو إلى زيادة الإنتاج بما لا يقل عن ٢٥ جنيها سنويا للفدان ، ويقضى تحويل أراضى الحياض وقدرها ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان بزيادة الإنتاج ٧,٥ جنيها عن كل فدان سنويا .

المديرية	المساحة فى ألف فدان	السكان بالألف	كثافة ١٠٠٠ فدان	متوسط ثمن الانتاج الزراعى	عدد السكان لكل ١٠٠٠ جنيه مصرى	نصيب الفرد بالجنيهات
بحيرة	٦٢٨	٩٧٧	١٥٥٠	٢٢٠٠	٧٠	١٤ر٢
الغربية	١٠٠٠٠	١٧٩١	١٧٥٠	٢٣٠٠	٧٦	١٣ر١
المنوفية	٣٤٨	١١٥٠	٣١٨٠	٢٨٥٠	١١١	٩ر٠
الدقهلية	٥١٨	١٠٨٠	٢٠٨٠	٢٥٠٠	٨٣	١٢ر٠
الشرقية	٥٧١	١٠٠٠	١٧٨٠	٢٤٠٠	٧٤	١١ر٥
القليوبية	١٩٩	٥٥٨	٢٨٠٠	٢٦٠٠	١١٩	٩
الجيزة	١٨٥	٥٩١	٣٢٠٠	٢٦٠٠	١٢٣	٨ر١
بنى سويف	٢٢٧	٥٠٨	٢٢٤٠	٢٤٠٠	٩٤	١٠ر٧
فيوم	٣٠٧	٥٥٤	١٨٠٠	٢٣٠٠	٧٩	١٢ر٨
منيا	٣٩٧	٨٣٩	٢١١٠	٢٦٠٠	٨١	١٢ر٣
أسيوط	٤٢٧	١٠٧٨	٢٥٢٠	٢٥٠٠	٢٠١	٩ر٩
جرجا	٣٢٣	٩٦٨	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥١	٦ر٦
قنا	٣٥١	٩٠٢	٢٥٦٠	١٦٠٠	١٦٠	٦ر٢
أسوان	٩٩	٢٦٧	٢٧٠	١٦٠٠	١٦٦	٥ر٩

الفصل السادس

حالة الصناعة

يقول جل جلاله فى سورة « المؤمنون » : أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين ، نسارع لهم بالخيرات بل لا يشعرون .

١ — حالة الصناعة فى أول عهد عباس الثانى ٢ — تأثير عباس الثانى فى الصناعة — لجنة التجارة والصناعة ٣ — أثر التوجيه فى حياة مصر الصناعية ٤ — البنك الاهلى المصرى والصناعة المصرية ٥ — الصناعة المصرية ونظام الورش الصغيرة

شرحنا أن توفيق باشا أصدر أمراً عالياً فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ قرر فيه حرية احتراف

أية مهنة ، وبذلك قضى على نظام الطوائف قضاء مبرماً ، فحلت الجماعات الاختيارية محل الطوائف وأهل الحرف ، وأصبح العمال يتنقلون بحرية من صنعة إلى أخرى دون تقييد أو تقليد[١] . كما أصبح للأجنبي ما للمصرى من حقوق وحرية تقتضيها ، زيادة على تمتعهم بالامتيازات الأجنبية .

المبحث الاول : حالة الصناعة فى مصر فى عهد عباس الثانى

بينما كانت الصناعة فى أوربا فى عهد عباس حلمى تتقدم تقدماً محسوساً ، كانت الصناعة المصرية تتأخر حتى كادت تضمحل ، ولم يدرك المصريون أن زيادة الثروة العامة وتحسين مستوى المعيشة وتقدم الدولة كل هذا يتوقف لا على حصر مجهود الأمة فى الزراعة وحدها وأغفال الصناعة بل على العمل على إنماء الزراعة والتجارة والصناعة سواء بسواء إنماءا مطرداً . فقد افتقرت الصناعة إلى المال فلم تجد من يقوم بتمويلها من الوطنيين أو المتمصرين مما دعا إلى هجرة الأموال الأجنبية إلى الأسواق المصرية لاستغلال ظروف سعر الفائدة المرتفع فى مصر والمنخفض فى أوربا وإنجلترا نسبياً[٢] .

ولقد كان عدد سكان القطر المصرى فى عهد عباس حلمى فى ازدياد حتى أحصيت هذه الزيادة بما لا يقل عن ٤٧ ٪ بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٢٧ ، بينما لم تزد مساحة الأراضى المزروعة فى هذه المدة بأكثر من ٨ ٪ ، ومن هذا يتبين أن المشكلة الاجتماعية بل والاقتصادية أصبحت لا تتوقف على تحسين الزراعة وحدها ولا على الاجتهاد فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة ، بل على ترقية الصناعة والنظر إليها كمورد من موارد الثروة الأهلية الهامة . فالأمم الزراعية يجب أن تتجه جهودها نحو الصناعة إذا ما رغبت فى رفع مستوى أهلها والعمل على ترقية أحوال الإنتاج الأهلى فيها ، وإذا كان تاريخ مصر الاقتصادى يقرر أن البلاد كانت مهد الصناعات اليدوية ، فإن فنون المصريين ودقة ملاحظاتهم كانت تجعل من المصرى صانعاً حاذقاً يعمل على رقى بلاده الصناعى[٣] .

ولقد قابلت الصناعة المصرية صعوبات جمة منها كثرة الواردات الأجنبية ، ومنها إهمال الحكومة تشجيعها وحمايتها ، ومنها حصر مجهودات المصريين فى الزراعة ، سياسة ومالا وعلماً

---

(١) راجع « علم الاقتصاد » للمصريين « حيث نشرح أثر حرية احتراف المهن على أهل الطوائف والحرف .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث تشرح هذا العهد من الوجهة الصناعية على ضوء نظام الصناعة الحديث .

(٣) راجع عدد « التجارة والصناعة » الذى أصدرته وزارة التجارة والصناعة وجمعت فيه آراء رجال مصر عن الصناعة المصرية فى ابريل سنة ١٩٤٤ .

وفناً ، ومنها توجيه رءوس الأموال المصرية نحو الزراعة ، ومنها افتقار مصر إلى سوق مالى مصرى يعضد الصناعة بالمال اللازم ، ولولا مساعى طلعت حرب وأمثاله فى عهد عباس حلمى لبقيت الصناعة المصرية مهملة[١] كل الاهمال فى بلد أصبح للأجنبى شأن كبير وموطن عظيم[٢] . إذ أصبح له ما لغيره من حقوق ، وأصبحت مصر موطناً للأجانب وأخذت الدولة المصرية اتجاهاً دولياً خاصاً يؤمها الأجانب من كل فج ، فأصبحوا متعاونين متواصلين ، على حين أنه لم يكن للمصريين أنفسهم من وسائل الاتصال إلا قليلة بل وضعيفة ، ومن طرق التعارف الصناعى إلا يسيره .

ولقد كان بمصر فى عهد عباس حلمى الثانى صناعة السكر والصناعات ذات المنفعة العامة كشركات الكهرباء والغاز والماء ، وقد نجحت هذه الصناعات خصوصاً وأنها كانت تتمتع بشبه احتكار فيما قامت به من عمل واستغلال ، واستطاع أن يعيش بجانب تلك الصناعات الكبيرة ، الكثير من الصناعات الصغيرة مثل الصناعات اليدوية الميكانيكية ، القليلة العدد والأدوات ورأس المال ، ولكن الحرب غيّرت الحال وأصبحت مصر على استعداد تام للتقدم الصناعى على الأسس الحديثة[٣] فى عهد فؤاد الأول .

هذا ولم يزل المشتغلون بالصناعة فى مصر لا يزيد عددهم عن ٤ ٪ من مجموع السكان وهذه نسبة ضئيلة تدل على أن البلاد لم تزل تتغلب فيها الروح الزراعية .

---

(١) قد بدأت الصناعات المصرية تنهض من سباتها خصوصاً أثناء الحرب الكبرى فاهتمت الحكومة المصرية بأمرها وتكونت لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٦ ، وكان الغرض من تكوينها الوقوف على مبلغ تأثير الحرب فى صناعة البلاد والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إحلال بعض الصناعات المصرية محل الأصناف التى انقطع وردها إلى مصر . وقد تقدمت اللجنة بتقرير أهم ما جاء فيه هو أن الصناعة وعلى الأخص الصناعات الصغيرة متأخرة ، وأنه من الممكن قيام ونجاح كثير من الصناعات فى مصر ، وأنه من الواجب على الحكومة حماية الصناعات الناشئة وتشجيعها وإنشاء مصلحة تابعة لوزارة المالية لإنشاء نظام دائم لتنشيط الصناعة . وفى سنة ١٩٢٠ أنشئت مصلحة التجارة والصناعة وأنشىء فيها قسم خاص بالصناعة . راجع عدد الاهرام الخاص ٣٦/٣/٤ « تطور الصناعة فى مصر منذ عهد اسماعيل » صفحة ١٧ ، ونرى كما يرى طلعت حرب باشا أن مصر صالحة للاخذ بالنظام الصناعى الحديث .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٣٣٤ .

(٣) تنهض مصر نهضة صناعية مباركة ، فقد تقدم فيها صناعات الغزل والنسيج الخاصة بالقطن والحرير والتيل والصوف ، كما أن الصناعات الزراعية أصبحت تتقدم تقدماً مضطرداً فصناعة السكر وحلج القطن وتبييض الأرز وطحن الحبوب وصناعة الأثاث وصناعة استخراج الزيوت وصناعة الصابون والورق والصودا والزجاج من الصناعات المصرية المتفوقة فى الوقت الحاضر ، كذلك تتقدم فى مصر صناعة الأدوات المنزلية كالفرش والمفشات والثلاجات ، فقد ساعدت الحرب العظمى مصر على الاستغناء عن الواردات الأجنبية ، فقامت الصناعات الأهلية وتعهدتها الحكومة والأمة بكل تشجيع وتعضيد ، وقد أنشئت مصلحة التجارة فى سنة ١٩٢٠ وأصبحت وزارة التجارة فى ١٩٣٥ وقامت بتشجيع الصناعة وأقامت المعارض ونشرت الدعاية للصناعة المصرية ، وفضلت الصناعات الوطنية على الأجنبية فى العطاءات الحكومية .

وإليك الإحصائية الآتية لنقف منها على نمو الصناعة ن القاهرة والإسكندرية .

السنة	عدد الصناع	السنة	عدد الصناع
١٩٠٧	٤١٢٫٥٥٦	١٩٢٧	٧٢٩٫٨٠٩
١٩١٧	٥٣٩٫٨٠٩	١٩٣٧	١٫١٩٠٫٠٠٠

وتدل هذه البيانات على مدى تقدم الصناعة المصرية الحديثة ، وعلى نصيبها الآن من الثروة العامة ، وما تنتجه من أثر في رفع مستوى المعيشة فى مصر .

ونرى أنه إذا كان عصر توفيق باشا قد انتهى دولياً ، فقد بدأ عصر عباس حلمى الثانى قومياً دولياً ، قومياً من حيث غاية المصريين وأهداف الحاكمين ، ودولياً من حيث سياسة الإداريين من الأجانب الاقتصاديين ، وسوف يؤدى التعاون والتضامن إلى تشجيع الأهداف التى تثبت صحتها من واقع حياة مصر والمصريين .

المبحث الثانى : تاثير عصر عباس حلمى الثانى فى الصناعة

بدأت الصناعات الكبيرة تستفيد من الظروف الاقتصادية العامة ، وكان أكثرها فائدة مصانع شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية ، وشركة السكر وشركة الأسمنت وشركات الطوب والكحول والصابون والورق « وقد أفادت الحرب الكبرى البلاد فائدة مادية تذكر » ، إذ فى أثنائها انقطع بعض العلاقات التجارية بين مصر والبلدان الأجنبية بسبب صعوبة المواصلات البحرية . ونتج عن ذلك أن فقدت مصر بعض أسواق تصريف المحاصيل الزراعية ، كما انقطع ورود بعض الأصناف المصنوعة ، فارتفع ثمنها ارتفاعاً كبيراً ، فتنبهت الحكومة إلى ضرورة الاهتمام بأمر الصناعة . وبهذا بدأت الحكومة تعترف بضرورة التوجيه الاقتصادى ودراسة أحوال مصر على ضوئه ، إذ أن التوجيه الاقتصادى أصبح طابع عصر عباس حلمى ، وأضحى هو الدواء الناجع لأمراض المجتمع المصرى الصناعى ، خصوصاً وأن المصريين أصبحوا يشعرون بضرورة ذلك التوجيه لحياتهم الصناعية ، وعلموا أن كل عمل لا يتم إلا بناء على توجيه ، وأن الحياة الاقتصادية فى شتى مراحلها يجب أن يتضمن توجيهاً ، وأن التوجيه الحكومى عن طريق الدولة هو أن يعمل الحاكم إلى الوصول إلى هدف من الأهداف متخيراً طريقاً معيناً لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية المادية لأفراد أمته وجماعاتهم وشركاتهم على اختلاف أنواعها .

لجنة التجارة والصناعة :

وفى ٨ مارس سنة ١٩١٦ تألفت لجنة تسمى « لجنة التجارة والصناعة » من بعض المصريين والأجانب المقيمين فى القطر المصرى والخبيرين بالأحوال الاقتصادية فى البلد ، وكان من أغراض اللجنة الوقوف على مبلغ تأثير الحرب فى صناعة البلاد والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التى انقطع ورودها ، وكتبت اللجنة تقريرها وكان أهم ماجاء به خاصاً بالصناعة « أن مصر فى حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة حتى لا تضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعية أو إذا حدثت حرب تؤدى إلى قطع العلاقات التجارية ، وأن الصناعة وعلى الأخص الصناعات الصغيرة متأخرة جداً[1] ومن الممكن قيام كثير من الصناعات فى مصر ونجاحها » . وإن أهملت حكومة عباس حلمى الصناعة تحت الإشراف الإنجليزى حقائق التوجيه فما كان أولاها تحت حكم السلطان حسين أن تنال عطفه ورعايته فتقوم الحكومة المصرية بحماية الصناعات المصرية الناشئة وتشجيعها ، وإنشاء مصلحة تابعة لوزارة المالية يكون من عملها تنشيط الصناعة إذ أن ذلك يؤدى إلى انشاء مصلحة فنية حكومية تعمل على دراسة الشئون الصناعية المصرية[2] .

المبحث الثالث : أثر التوجيه فى حياة مصر الصناعية

وجدت مصر فى عهد عباس حلمى الثانى أن تركها باب الحرف مفتوحاً على مصراعيه قد أدى بها إلى الاضطراب والأزمات والتباين الاجتماعى بين أفرادها وجماعاتهم ، فنادى بالتوجيه الاقتصادى فى ميادين الإنتاج الزراعى ، وعمل على تحديد الاستثمارات الأجنبية ماعدا البريطانية ، وكان يرغب أن يعنى بالتعريفة الجمركية ولكنه رأى الامتيازات الأجنبية لها شأنها ، كما أن المعاهدات التجارية قيدت التوجيه إلى حد بعيد ، كما أن النظام الرأسمالى

---

(١) تقرير اللجنة صفحة ٤٥ « ولما عدمت الصناعة المصرية نصرة المعين ورعاية الرقيب لم تلبث أن فقدت المنزلة التى كانت تحتلها قديماً بفضل براعة الحذق وسلامة الذوق اللتين اشتهر بهما الصانع المصرى » راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف .

(٢) راجع رسالتنا « عن مركز مصر الاقتصادى حتى العهود الحاضرة » حيث نذكر بالتفصيل تأثير مرونة العمل والعمال ورءوس الأموال على تقدم الصناعات القابلة للتركيز والتقدم فى مصر خصوصاً وأن عهد عباس حلمى كان يتميز بفضيلة زيادة عدد المحترفين إذ أصبح فى سنة ١٩٠٧ لا يقل عن ٨٣,٢٣٨ يشتغلون بالنساجه و٤٠,٦٦٩ يشتغلون بصناعة الأطعمة و٩٦٥٣ بصناعة الفخار و٩٤٩٢٥ بصناعة البناء و٧٦٤٠٩ فى سنة ١٩٠٧ وارتفع هذا العدد إلى الضعف فى النساجة وصناعة البناء والأثاث فى سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ وقارن الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى للمؤلف صفحة ٣٣٨ .

فى مصر كان أقوى من أن يناهضه عباس فى عصره ، خصوصاً وأنه كان يحد من حرية الأفراد فى الإنتاج والاستهلاك[١] ، فرأى عباس حلمى وحكومته أن أيسر طريق هو اتباع شئون التوجيه فى الأمور الزراعية والإنتاج الزراعى لأنها تساير النهضة الزراعية التى بدأت تتخذ شكلها الاقتصادى فى عهد أبيه . وقد رأى أن هذا التوجيه يحقق مصلحة المجموع من المزارعين فى حدود حريتهم ، كما أنه لا يرى تقييداً من الإنجليز بل بالعكس وجد كل تشجيع وتعضيد من النفوذ البريطانى فى مصر .

كذلك شجعت الحكومة البريطانية فى عهد عباس حلمى تكوين الشركات التجارية سواء أكانت مصرية أم أهلية على شرط أن تكون تحت المراقبة البريطانية فى مصر ، وبهذا كمل التوجيه فى شئون زراعة القطن وتجارته وأهمل فى شئون صناعته . ولهذا وجدت الصناعة المصرية سبب كبوتها وبقائها ضعيفة الأركان والقواعد . فقد كان بمصر التوجيه غير كامل ، مع أنه وليد الرغبة الاجتماعية فى الجماعات الحرة ، فأصبح التوجيه جزئياً لا يأخذ إلا بناحية واحدة من حياة المصريين فى عصر عباس حلمى ، وتجاهل النواحى الأخرى ، ولو كان كاملا لارتفع مستوى معيشة المصريين ولأينعت الصناعة بنفس الروح التى أدت إلى ازدهار الزراعة المصرية إلى حد كبير[٢] فى هذا العهد .

لقد كان عهد عباس حلمى عهد المطالبة بالإشراف على موارد الثروة المصرية حتى تتمكن الأمة من التقدم الاقتصادى المطلوب لتسديد ديونها وفوائدها أولا ولتحسين حال المصريين ثانياً ، ولرفع مستوى الإنتاج الزراعى ثالثاً ، ولتحقيق التعاون الدولى الصناعى رابعاً ، ولهذا تدخلت الحكومة المصرية تحت الإشراف البريطانى فى جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، وكان الهدف الأول هو التحكم فى الصناعات المصرية من زراعية وتجارية وصناعية ، فنمت الرأسمالية الأجنبية فى مصر وتداعم الأساس الذى تبنى عليه الصناعة الأهلية[٣] وأصبح المصرى فى وسط هذا النظام فى مركز الأسير الذى وضع له النظام دون اختيار أو رعاية فتعرضت جهوده[٤] للبيع كأية سلع تباع وتشترى ، ويتبع الإرشادات دون إبداء الرأى أو التفنن فى عمله بحسن اختبار أو اختيار .

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٣٤٠ — ٣٤٤ .

(٢) راجع هيونز فى كتابه « التجارة فى الميزان » حيث يشرح التوجيه الكامل من واقع حياة السودانيين ، إذ تمتع السودان بمبدأ « الاشتراكية الحكومية » الذى وضعه سابقا محمد على باشا لمصر مع علمائه وصفوة رجاله من المصريين والأجانب الفنيين .

(٣) قارن توماس فى كتابه « عناصر علم الاقتصاد » صفحة ٣٦٨ .

(٤) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد عباس حلمى الثانى » صفحات ٣٤٦ — ٣٥٣ وقارن « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » المؤلف .

ويبدو لنا أن عباس حلمى سار فى أواخر عهده فى التوجيه الاقتصادى مع السائرين فى تعضيد الرأسمالية الأجنبية ، وأصبح هو بنفسه فى هذا التوجيه من دعائم هذا النظام الدقيق ، وقد كان هـذا التوجيه يقتضى العمل على تشجيع تكوين الجماعات التعاونية فى شكل الاتحادات الأهلية ، كما كان يقتضى تكوين نقابات صناعية لتحسين الإنتاج الصناعى المحلى أو كان على الأقل عليه أن يعمل على تشجيع تكوين جمعيات مختلطة من المصريين والأجانب حتى يتحقق التقدم الصناعى المنشود فى مصر . ولكنا نرى أن عهد عباس حلمى الثانى كان محنة من محنات الانتقال ، فوقف المصرى فيه موقف الحيرة ، فلا هو سبيل نهضة ولا هو دليل يقظة ولا مظهر من مظاهر الاستغلال الاقتصادى ، فلم يتصور المزارع والصانع والتاجر المصرى أهداف السياسة الاقتصادية التى وُضعت فى عصره . فقاست الأمة البطالة ، وعانت الجماعات الفاقه ، فهل وجد المصرى فى بلده العين التى تكلؤه أو اليد التى تحميه أو النور الذى يهديه أو الروح التى تسيره ؟ أجل لقد كان عهد عباس فى النهضة المصرية عهد الفردية الخاصة ، فغالى المرء فى فرديته حتى أصبحت تتعدى حدود مصلحة بلاده ، فأمست اقتصاديات الدولة فردية قتلت فى المصريين الثقة فلم يساهموا فى الصناعة بأموالهم ، وأصبحت الصناعة المصرية الأهلية منابعها ناضبة ودوافعها دخيلة لا تجمعها علاقة ولا تربطها وحدة ، فعلت الفردية وأصبحت أوتقراطية ، وسفُلت فأصبحت أنانية وبذلك بعدت عن العصبية[1] .

أننا إذا نظرنا إلى التوجيه الاقتصادى فى عهد عباس حلمى وجدناه يحقق المطالب البريطانية خصوصاً فى تشجيع الزراعة المصرية وربطها بالصناعة البريطانية[2] ، وعلى هذا الأساس نجد أن تعديل نظام العملة وإنشاء البنك الأهلى المصرى والعناية بالفلاح كل ذلك حقق الاهداف التى أوقفت الصناعة المصرية عند حدها من التقدم والنمو .

فإذا عاشت مصر فى عهد عباس حلمى عيشة ديمقراطية فى ظل نظام اشتراكى حكومى ، فعلا وعملا ، فإن الوزراء والمصريين أنفسهم لم يعيشوا أحراراً فيما يقومون به من عمل ، فقد كان نظام الحكم يُخضع النظم الاقتصادية إلى هدف معين عملت السياسة على تحقيقه منذ عهد توفيق حتى أواخر عهد عباس حلمى الثانى ، وقد تمكن البنك الأهلى بمعاونة

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٣٥٠ — ٣٥٨ . وقارن هيكس فى كتابه « الهيكل الاجتماعى » صفحة ١٢١ . والأستاذ الرافعى « مصطفى كامل » .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد عباس حلمى » صفحات ٣٧٤ و٣٨٢ — ٣٧٥ وقارن « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف .

وزير المالية المصرية على تشجيع الزراعة واهمال الصناعة ، فتزودت الزراعة بالمال اللازم بينما افتقرت الصناعة إليه ولم تجده[١] بين رجال مصر .

المبحث الرابع

الصناعة المصرية والبنك الأهلى المصرى فى عهد عباس الثانى

لم تنل الصناعة المصرية من عناية الحكومة مايساعدها على النمو والتقدم فى هذا العصر ، كما أنها لم تستفد من التقدم الفنى الذى واجه أغلب الدول الأوربية ، ولم تسترشد بتوجيهات البنك الأهلى المصرية فى الشئون العامة الدولية النقدية ، وبهذا دخل على الصناعة المصرية شىء من الجمود والانحطاط ، وأصبح الصانع المصرى عديم الاهتمام بشئون بلاده الصناعية قليل العناية باتقان حرفته ، فنقص عدد الصناع ، وأصبحت نسبة عدد المشتغلين بالصناعة فى تناقص مستمر . وبينما نرى أن الصناعات المصرية الصغيرة المتأخرة قد زال عنها الفن الصناعى فان عدد المنتمين اليها أخذ فى التزايد . ولولا افتقار الصناعة المصرية إلى المال لنمت نموا يبشر بحسن المآل . فهل عنى البنك الأهلى بتمويل الصناعة المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى ؟ مع أن نظام البنوك فى انجلترا يختلف عن نظام البنوك فى الدول الأخرى ، ومع أن نظام البنك الأهلى أخذ عن نظام بنك انجلترا الكثير من الثقافة المصرفية والمبادئ النقدية ، فان الصناعة المصرية لم تنل من عناية البنك الأهلى أية مساعدة أو حسن توجيه ، مع أن القروض قصيرة الأجل كانت من واجباته لتمويل الصناعات الأهلية والمتاجر المحلية[٢] . وإذا كان نظام بنوك انجلترا عمل على أن يكون حجم السلفيات التى يمنحها بنك انجلترا قريبا من الصفر ، وإنه لا يظهر أثره إلا فى الازمات والاضطرابات المالية ، فإن البنك الأهلى مع سيره على خطة بنك انجلترا فى ذلك الوقت لم يعن بالموارد الصناعية المصرية . ومع أن بنك انجلترا فى هذا العهد لم يترك أية ناحية من نواحى الحياة مفتقرة إلى المال المشروع ، فان البنك الاهلى لم يزكى الحياة الصناعية المصرية بما احتاجت إليه من أموال شرعية[٣] . فزيادة الالتزامات التجارية مع افتقار مصر إلى النقود المصرفية دعا إلى انخاض كمية الاموال الحاضرة ، وبهذا تعرضت الصناعة المصرية إلى الانهيار عن طريق انخفاض الاسعار مع ارتفاع أسعار الفائدة .

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد عباس حلمى » صفحات ٣٨٧ — ٤٠٣ و٥٣٨ — ٥٥٨ وقارن رسالة المؤلف « مركز مصر الاقتصادى » .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٥٣٧ — ٥٤٠ .

(٣) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٤٥٣ — ٤٦١ .

كذلك لم يعمل البنك الاهلى على تحقيق التعاون المصرفى بين البنوك فى مصر ، ولو كان بنكا مركزيا بالمعنى الصحيح لعمل على ذلك خصوصا وأنه يشرف على النقد المصرى من جميع نواحيه . لهذا نرى أن البنك الاهلى لم يعمل على إيجاد منبع القروض الصناعية التى تتطلبها الصناعة لما فيه خير أهلها ، فلم يوافق على تمويل الصناعة بدون تقديم الرهنيات التى لا يمتلك منها أصحاب الصناعة إلاقليلا مع أن لديه من الفروع ما كان يشجعه على هذا التمويل[1] .

المبحث الخامس : الصناعة المصرية ونظام الورش الصغيرة

إذا كان عباس حلمى لم يدعّم أساس نظام الصناعات المصرية تحت ضغط الظروف السياسية التى عاش فيها ، فان نظام الورش الصغيرة ، الذى اشتغل فيه عدد يسير من العمال وزاولها اصحابها فى حوانيتهم الصغيرة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان اصبح الأساس الذى يمكن الاعتماد عليه فى التقدم الصناعى ، وذلك لأن هذه الورش الصغيرة كانت منتشرة فى أنحاء البلاد ، فأصبحت عماد صناعة النساجه الأهلية وملحقاتها ، كما أصبحت نقطة ارتكاز للصناع المصريين الذين يشتغلون فى حرف الصباغة والحدادة واستخراج المعادن والتجارة وملحقاتها والدباغة وصناعة الاحذية وصناعة الخبز والدقيق والصناعات الكيماوية من صابون وزيوت وشمع ، وصناعات الزخارف وهى صناعات متخصصة بل ومتوطنة فى مناطق معينة . فترى أن المحلة الكبرى تخصصت فى عهد عباس حلمى الثانى بصناعة النسيج وتركزت صناعة الاحذية والنجارة فى دمياط وتوطنت صناعة الفخار بقنا ، وانتشرت صناعة نسيج الصوف ودباغة الجلود والصباغة والحدادة والنجارة فى كثير من المناطق الصناعية الصغرى ولنا فى « جارمن مارتن » خير مرجع فى كتابه « أسواق مصر المحلية » .

وقد أخذت المصانع الكبرى تقوم على أكتاف الشركات كشركة الغزل الاهلية ، وأخذت دمياط تقوم بغزل الخيوط الحريرية كما أخذت أبوتيج فى نسجه وتوفرت الفيوم على نسج الكتان والصوف وانتشر نسيج الصوف فى أسيوط وقنا ، وزاعت شهرة الزعابيط فى الشرقية وأسيوط كما ذاع صيت « الا كلة » فى بنى سويف المشهورة بصناعتها من الصوف[2] . أما بور سعيد فأخذت فى صناعة القوارب البحرية بدون مساعدة الحكومة .

وإذا كان عهد عباس حلمى لم يمتاز بالسعى فى تغيير نظام صناعة الغزل والنسيج ، فان

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٤٦٣ — ٤٧٤ و٥٠٦ — ٥١٣ و٥٣٣ — ٥٤٢ وراجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لهيطة وعليش .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحة ٥٤٢ — ٥٤٣ .

هـذه الصناعات استمرت صناعة يدوية منزلية مع انها ارتقت فى أوربا ارتقاءاً كبيراً كما تقـدم استعمال المغازل فى صنع الانوال ، ولم تأخذ مصر بالصناعة الآليـة الا عندما تأسست شركة الغزل الاهلية فى الاسكندرية فى سنة ١٨٩٩ ، اذ تبين لهذه الشركة أن الانوال اليدوية اكثر انتاجية من المغازل اليدوية ، وأن النسـاج يحتاج إلى اكثر من غزّال ليمده بالفتلة اللازمة لصناعته وأن الغزال الذى يستعمل المغزل اليدوى لا يستطيع أن يصنع الفتلة الرفيعة التى يحتاجها بعض النساجين إذا ما زاولها الصناع فى منازلهم . وقد أخذت الصناعات تأخذ بالجديد ولو إلى حد محدود جداً بالنسبة لفقرها إلى المال[١] .

الفصل السابع

حالة التجارة

يقول سبحانه وتعالى : «انما أموالكم واولادكم عدوا لكم فاحذروهم» سورة التغابن

١ — التوسع فى المواصلات — المواصلات واتساع مجال النقل لمصالح السياسة الزراعية فى مصر والسودان — تدرج الطرق بالبر والبحر — الخطوط الحديدية والشركات الأجنبية — المواصلات والسودان البريطانى — قناة السويس ٢ — الصادرات والواردات — مهمة القطن فى تجارة مصر الخارجية ٣ — رأس المال والشركات المستثمرة فى القطر المصرى . — البنوك والمصـارف — البنك الأهلى المصرى البنك العقارى الزراعى المصرى ٤ — العملة المصرية .

تقدمت التجارة تقدماً كبيرا بعد أن توسع المصريون فى زراعة القطن وتصدير كل محصوله تقريباً إلى الخارج وعلى الأخص إلى انجلترا وأخذت البنوك تموّله التمويل الـكفيل بتوزيعه وحسن تصريفه ، وعملت الحـكومة على تكوين اللجان الفنية حتى تقل تـكاليفه فيعود على المشتغلين فيه بأجزل الأرباح والفوائد[٢] ، كما أخذت طرق المواصلات فى التوسع بانشاء السكك الحديدية والطرق الزراعية وقام البنك الأهلى بنصيبه فى هذا التوجيه الخاص .

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٥٤٤ — ٥٥٨ حيث نشرح صناعة النسيج والغزل كما نشرح صناعة الدباغة وصناعة السكر والتكرير وصناعة الخشب والأثاث وصناعة البناء وطرق تمويل كل من هذه الصناعات بالمال اللازم لها سواء أكان ثابتا أم عاملا .

(٢) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف حيث يذكر جميع ما نال محصول القطن من فوائد وثمرات وقارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف .

المبحث الاول : التوسع فى المواصلات

فى سنة ١٨٩٣ أخذت السكة الحديدية المصرية طريق التوسع والامتداد ، فوضعت مصلحة السكة الحديد منهجاً واسع النطاق يتضمن ازدواج بقية الخطوط الرئيسية من القاهرة إلى الإسكندرية وإلى غيرها ، وافتتحت خط منوف — اشمون للاستغلال فى سنة ١٨٩٦ ، كما مدت خط كفر الزيات إلى قلين على فرع رشيد ، وأخذت الحكومة المصرية برأى كبير المهندسين الإنجليز بمصلحة السكة الحديدية وبدأت فى تجديد المهمات الثابتة والمتحركة ، كما عملت على مد الخطوط التى تفيد بعض الجهات الزراعية فسعت فى توصيل زفتا بالزقازيق عن طريق ميت غمر ، كما وصلت القناطر الخيرية باشمون ، وكذلك تم فعلا توصيل زفتى بالزقازيق على فرع دمياط فى سنة ١٩١١ وافتتح هذا الخط فى سنة ١٩١٤ مما كان له الأثر الكبير فى ترقية الإنتاج التجارى[1] والزراعى .

ولم تهمل الحكومة المصرية المواصلات البرية فى الوجه القبلى فقد اتمت توصيل الخط بين شبرا وبولاق فى سنة ١٨٩٢ . وشرعت فى مده إلى سوهاج على بعد ٤٧٠ كيلو ثم إلى جرجا على بعد ٥٠٥ وافتتحه الخديو عباس فى حفلة كبيرة فى أواخر سنة ١٨٩٣ ، ثم واصلت الحكومة العمل فى مد الخط إلى البلينا . فتم فى سنة ١٨٩٥ ، ووصل إلى قنا فى سنة ١٨٩٧ .

وافتتح خط قنا واسوان فى سنة ١٨٩٨ ، وكذلك أنشأت مديرية الفيوم خطوطاً ثانوية ضيقة منح امتيازها لبعض الشركات الأجنبية ، وقد قامت الشركات الأجنبية ، بتوصيل المدن بالقرى بخطوط ضيقة فى أكثر أجزاء القطر المصرى ، ومنحت الحكومة المصرية امتيازات إلى شركات أربع لمد الخطوط الضيقة ، وكان أهم هذه الشركات بالترتيب : شركة سكة حديد الوجه البحرى ، وشركة سكة حديد الفيوم الضيقة ، والشركة المصرية للسكك الحديد الضيقة ، وشركة حديد الدلتا التى حلت محل الشركة المصرية كما أدمجت فيها شركة السكك الحديدية الاقتصادية للشرق[2]

وقد نالت شركة هليوبوليس امتيازاً بمد سكة حديدية كهربائية فى سنة ١٩٠٦ تربط القاهرة بهليوبوليس ، وكذلك نالت شركة اتحاد غرب مصر امتياز خط الواحات الخارجة ، كما أنشىء خط سيناء العسكرى فى سنة ١٩١٦ ، وكثرت مشاريع المواصلات فى عهد

---

(١) راجع عدد السكك الحديدية الخاص فى يناير سنة ١٩٣٣ فى إحدى أجزاء « مصر المعاصرة » بهذا التاريخ عدد ١٣٩ صفحات ٨٧ — ٩٣ و ١٣٩ — ١٤٢ و ١٦٦ .

(٢) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف وقارن مصر المعاصرة عدد نوفمبر سنة ١٩٤٣ .

عباس حلمى وبعده ، وكان أهم الخطوط خط بورسعيد الاسماعيلية ، حيث نالت شركة القناة امتياز مده فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ ، وافتتح الخط فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، وفى أول فبراير سنة ١٩٠٢ استأجرت الحكومة هذا الخط حتى تنتهى مدة الامتياز ، وفى سنة ١٩٠٤ رفعت السكة الضيقة وحل محلها خط واسع تديره مصلحة السكة الحديدية بمقتضى اتفاق ينتهى مدته فى سنة ١٩٦٨ تحدد فيه أن تدفع مصر للشركة قسطا سنويا قدره ١٩٫٩٣٠ جنيهاً مصريا ، وسارت الشركات فى توصيل الوجه القبلى بالخطوط الضيقة كما اهتمت بخطوط الواحات . وكان أهمها خط مريوط الذى تم انشاؤه فى ٢ إبريل سنة ١٩٠٠[١].

وقد عاد امتداد الطرق الحديدية والعناية بالطرق الزراعية على القرى بالخير وعلى الفلاحين بالتقدم والرقى ، وظهرت الحاجة إلى الاشراف العام على طرق المواصلات والنقل[٢].

المواصلات واتساع مجال النقل لصالح السياسة الزراعية المصرية السودانية

ويرى الباحث فى سياسة عباس حلمى الثانى أن الخديوى واللورد كرومر كانا يعتقدان عقيدة راسخة فى منافع الأسواق والبورصات للتجارة الخارجية والداخلية سواء بسواء[٣] كما أعتقد فى منافع الخطوط الحديدية العامة والضيقة على السواء واتبعهما فى ذلك اللورد كتشنر حيث عمل على تنظيم النقل وعلى استغلال ظروف البورصات المصرية لما فيه سعادة صغار المزارعين فى الداخل وكبار المستهلكين فى الخارج[٤] . وتدل ميزانية ١٩١٣ —

(١) أنشىء فى سنة ١٨٨٤ خط حربى أثناء حملة السودان لتسهيل نقل المهمات إلى ما بعد الشلال ، وبسبب الحرب استولت الحكومة على خط قنا — أسوان فوسع الخط بين قنا والاقصر ، وقد عوضت الحكومة المصرية الشركة بأقساط سنوية قدرها ٣٤٧٥٠ جنيه حتى سنة ١٩٧٨ على سبيل التعويض كذلك تحول خط الأقصر — شلال إلى خط واسع فى سنة ١٩٠٦ .

(٢) أنشئت وزارة المواصلات (فيما بعد) فى ٢ يونيو سنة ١٩١٩ وبذلك أصبحت هذه الوزارة تشرف على كل ما له علاقة بالمواصلات من بريد وسكك ضيقة وتلغراف وتلفونات وطيران ومحطات لاسلكية .

(٣) يذكر يوسف النحاس بك أن بورصة العقود أنشئت فى مصر فى سنة ١٨٦١ وهى أقدم بورصة من هذا النوع إذ أن بورصة نيويورك لم تؤسس إلا فى سنة ١٨٧٠ وبورصة ليفربول سنة ١٨٧٣ وبورصة نيور أورليانز سنة ١٨٨٠ وبورصة الهافر سنة ١٨٨١ إلا أن الحكومة المصرية لم تهتم بسن قانون للبورصة إلا فى سنة ١٩٠٢ ولم تفعل ذلك إلا بناء على طلب سماسرة البضاعة وأعضاء شركة المحاصيل ، ويذكر أن آخر القوانين واللوائح المعمول بها حتى هذا العهد هى مرسوم سلطانى صادر فى ٢٥ يوليه سنة ١٩١٦ وقرار وزارى صادر فى ٢٦ يولية سنة ١٩١٦ ، وقارن كتاب « البورصة وتجارة القطن » تأليف حسين تيمور بك صفحة ٣٤ حيث يذكر وظائف البورصة فى المحافظة على توازن الأسعار وتناسبها بين البورصات المحلية والخارجية وتحقيق وسيلة للتأمين الزراعى والصناعى والتجارى ، وراجع مباحث مؤتمر الاتحاد الدولى لأصحاب مغازل القطن سنة ١٩٢٧ محاضرة فريتز ألمان عن نشاط شركة المحاصيل وأغراضها . فالبورصة والبنوك والنقل من عوامل النهضة التجارية فى هذا العهد .

(٤) راجع رسالتنا للدكتوراه من جامعة ليدز عن « تنافس المحاصلات » على عوامل الإنتاج فى مصر ، وقارن مباحث مؤتمر الاتحاد الدولى لأصحاب مغازل القطن ومعامل نسجه فى مصر سنة ١٩٢٧ .

١٩١٤ على أهمية السكك الحديدية وعناية الحكومة بأمرها وما وصلت إليه من الكمال، إذ أن أغلب مصروفات الحكومة على الأعمال العامة كانت موجهة إلى الرى وإلى رفع شأن طرق المواصلات الحديدية، فبلغت زيادة مصروفات الحكومة السنوية على السكك الحديدية ٢٤٩ر٢٧٩ ألف جنيه مصرى فى عام ١٩١٣ بينما بلغت زيادة المصرفات السنوية على الداخلية ٢٤١ر٧١ ألف جنيه والحربية ١٥٩ر٣٦ ألف جنيه والتعليم ٧٧٩ر١٨ ألف جنيه[١]، وقد بلغت تقديرات المصروفات على الأعمال الجديدة فى السكك الحديدية فى نفس العام مالا يقل عن ٠٠ر٤٤٣ ألف جنيه بينما كانت المصروفات على مشروعات الوزارات الأخرى قليلة الأهمية ما عدا المصروفات على الأعمال الحديثة بوزارة الأشغال العمومية حيث كانت لا تقل عن ١,٤٢٨,١٩٧ جنيه، فقد اهتم عباس حلمى وكتشنر باستكمال الخطوط الحديدية مثل زفتا — الزقازيق، وتشييد الكبارى مثل كبرى ترعة الابراهيمية بأسيوط واقامة المحطات بالاسكندرية وكبرى الليمون وصيانة الطرق وزيادة العربات والقطارات واضافة خطوط جديدة واستغلال الخطوط الحديدية استغلالا مفيداً للبلاد.

ونرى أن سياسة الحكومة المصرية فى تمويل السكك الحديدية كانت متمشية مع رغبة عباس حلمى وكرومر وكتشنر[٢]، فقد شجعت الحكومة المصرية الشركات فى إقامة السكك الحديدية على أمل أن تشتريها الحكومة من القائمين بها فيما بعد، فقد تكونت إحدى الشركات الأجنبية برأس مال أجنبي وإهلى وعملت على توصيل قنا باسوان فى سنة ١٨٩٥ حتى إذا ماتم الخط واستقامت مالية الحكومة اشترت هذا الخط من الشركة مقابل قسط سنوى قدره ٠١٠ر٢٣ جنيه تدفع حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠، يزداد هذا القسط فيما بعد إلى ٧٥٠ر٢٤ الف جنيه حتى آخر امتياز الشركة، كذلك عملت الحكومة المصرية على شراء خط بور سعيد — الاسماعيلية من شركة قنال السويس، فقد بدأت شركة القنال فى مد هذا الخط فى سنة ١٨٩١ ثم أخذته الحكومة المصرية منها فى سنة ١٩٠٤ مقابل

---

(١) راجع تقرير كتشنر عن سنة ١٩١٣ صفحات ٢٢ — ٢٧ حيث يذكر ما اعتمد صرفه على السكك الحديدية فى سنة ١٩١٤ كالآتى :

١٠٠,٠٠٠	جنيه على خطوط جديدة	٢٤,٠٠٠	جنيهاً لتحسين محطة الإسكندرية
١٠٠,٠٠٠	« على كبارى جديدة	١٩ر٠٠٠	« لإقامة مساكن خدمة السكة الحديدية
٧,٠٠٠	« لشراء أراضى جديدة	٣٢,٠٠٠	« لتحسين السكك الحديدية المساعدة
٤٤,٠٠٠	« لتمهيد الطرق	٣٠,٠٠٠	« لشراء المعدات المطلوبة
٣٤,٠٠٠	« لتحسين المحطات ونظام الإشارات	٣٢,٠٠٠	« مصروفات عامة وخلافه
٢١,٠٠٠	« على تحسين محطة مصر وما جاورها	٤٤٣,٠٠٠	« المجموع

(٢) كانت هذه السياسة تركن إلى عوامل اقتصادية تجارية فقد عادت السكك الحديدية بأرباح لا بأس بها على الحكومة المصرية كما يدل على ذلك الجدول الآتى من تقرير كتشنر سنة ١٩١٤ :

قسط سنوى قدره ١٩,٩٣٠ جنيه تدفعه الحكومة للشركة حتى سنة ١٩٦٨ ، وقد كانت سياسة الحكومة المصرية فى هذا السبيل محفوفة بالنجاح إذ ظهرت للحكومة الفروقات بين الاستدانة من جهة لاقامة السكك الحديدية ، وبين شراء المؤسسات على أساس التقسيط والاستثمار ذى الدفعات المتكافئة مع قدرة الميزانية المصرية على تحمل مثل هذه الأقساط وفوائدها فى الوقت التى تستغل فيه الخطوط ذات الإيراد[1] من جهة أخرى.

وكما أن عباس حلمى وكتشنر بل والسياسه الإنجليزية عملت على مد السكك الحديدية فى مصر والسودان ، فان الحكومة المصرية عملت على تشجيع مد الخطوط الضيقة بالقطر المصرى بين القرى والمدن المصرية الشهيرة ، فعضدت الشركات الأجنبية ومنحتها الامتيازات الكفيلة بتقدمها واستثمار رؤوس أموالها علماً منها بأن هذه الخطوط ذات أثر فعال فى رفع شأن الانتاج الأهلى وتخفيض تكاليف نقل الحاصلات وتقارب الأثمان بين الأسواق المحلية المختلفة ، وقد انتهزت الحكومة المصرية فرصة كثرة الأموال الأجنبية من بلجيكية وسويسرية وفرنسية وألمانية وانجليزية واستغلت جزءاً وفيراً فى طرق المواصلات وفى تحويل الأراضى البور إلى أراض زراعية وفى توصيل المياه والنور والتليفون إلى الجهات التى تحتاجها[2] واتجهت عناية مؤسسى المشروعات إلى الاستعانة بمبادىء شركات المساهمة

---

(١) وإليك الدليل :

المفـــردات	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى
الإيرادات الكلية	٣,٦٩١,٠٠٠	٣,٩١٦,٠٠٠	٣,٨١٩,٠٠٠
المصروفات	٢,٠٣١,٠٠٠	٢,٢٩١,٠٠٠	٢,١٩٠,٠٠٠
الايرادات الصافية	١,٦٦٠,٠٠٠	١,٦٢٥,٠٠٠	١,٦٢٩,٠٠٠
الإيرادات الكلية عن كل كيلو متراً ...	١,٥٤٩	١,٦٣٧	١,٥٩٧
الإيراد الصافى عن كل كيلو متراً	٦٩٧	٦٧٩	٦٨١
نسبة المصروفات المئوية للإيرادات	٥٥,٠٢ ٪	٥٨,٥ ٪	٥٧,٣٥ ٪
عدد الركاب	٢٧,٩٤١,١٨٧	٢٨,٧٨٢,٧٣٦	٢٨,٥٧٣,٠٠
البضائع بالطن	٦,٣٧٠,٧١٦	٦,٩٠٤,٩٣٧	٦,٥٢١,٩٧٦
قيمة رأس المال المستثمر فى السكك الحديدية	٢٦,٠٩٣,٠٧٧	٢٦,٧٠٣,٤٠٥	٢٧,٢٩١,٩٤٣
الفائدة على رأس المال	٦,٣٦ ٪	٦,٠٨ ٪	٥,٩٧ ٪

(٢) كانت الموارد الأهلية المصرية لا تستطيع سد حاجه المشاريع نظراً لانصراف المصريين إلى الزراعة دون غيرها ، فكان من الطبيعى أن يتقدم رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال لتأسيس شركات فى مصر ، وقد كان لحفلة قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ وما أحاطها من مظاهر ودعاية أثر كبير فى الدعاية لرؤوس الأموال الأجنبية إلى القطر المصرى ، وزاد انتقال رؤوس الأموال إلى مصر بعد أن =

لتحدد من مسئوليتهم المادية ، وبالحصول على امتيازات خاصة تؤمنهم مخاطرة المنافسة ، وبالاقتصاد فى النفقات الادارية بما يتناسب مع الأرباح واستجماع الاحتياطات فى سنى الرخاء لتوطيد دعائم مركزها المالى[1] فى الرخاء والكساد على السواء فقد تدرجت الطرق بالبر والبحر تدرجا مطردا : —

وفيما يلى بيان بتدرج انشاء الطرق الحديدية وما يتبعها من نتائج عظيمة الأثر فى النهضة الاقتصادية المصرية[2] : —

= استتبت الأحوال المالية على أثر الاتفاقات النهائية فى سنة ١٩٠٤ ، فانتشرت شركات المساهمة فى مصر انتشاراً كبيراً بعد سنة ١٩٠٤ حتى قيل أن فى عهد وزارة مصطفى فهمى باشا تكونت شركات لا تقل عن ١٨٧ شركة بين ١٨٩٥ سنة ١٩٠٨ منها شركة المكاييس الحرة المصرية سنة ١٨٩٢ شركة السكر والتكرير المصرية العمومية فى سنة ١٨٩٢ وشركات أقطان كفر الزيات لتمتد فى سنة ١٨٩٤ وشركة ترام القاهرة سنة ١٨٩٥ وشركة البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٨٩٨ وشركة بواخر البوستة الخديوية والأحواض فى سنة ١٨٩٨ وشركة اللوكاندات المصرية « نجوفتش » فى سنة ١٨٩٩ وشركة الملح والصودا فى سنة ١٨٩٩ وشركة السيكورتاه الأهلية المصرية فى سنة ١٩٠٠ وشركة توحيد الأراضى المصرية فى سنة ١٩٠٥ وشركة أراضى الشيخ فضلى العقارية فى سنة ١٩٠٥ وشركة كوم امبو فى سنة ١٩٠٥ وشركة اللوكاندات بالوجه القبلى فى سنة ١٩٠٥ والشركة الإنجليزية المصرية لتجزئة الأراضى فى سنة ١٩٠٥ والشركة الإنجليزية البلجيكية المصرية لتمتد فى سنة ١٩٠٦ وشركة المطبوعات المصرية فى سنة ١٩٠٦ وشركة الكهرباء والثلج فى سنة ١٩٠٦ وشركة سكة حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس « مصر الجديدة » ١٩٠٦ وسليم وسمعان صيدناوى وشركاهم لتمتد فى سنة ١٩٠٧ ، وكل هذه الشركات أجنبية مالياً وإدارياً إذ أنها أجنبية برؤوس أموالها وإدارتها وموظفيها ، وقد اكتسب بعضها الجنسية المصرية بمقتضى أمر عال وفقاً لأحكام القانون المصرى ، وكلها أحاطت مشاريعها بسياج من الضمانات قبل المغامرة بأموالها وجهودها فى القطر المصرى ، حيث كانت عرضة للمضاربات السياسية والمالية ، فكثيراً ما أمنتها الحكومة المصرية بالفوائد الضرورية على رؤوس أموالها . راجع ملنر « إنجلترا فى مصر » صفحة ٣٨٨ عند الكلام على السكك الحديدية الزراعية ، ومصر المعاصرة يناير سنة ١٩٣٣ .

(١) راجع اللورد ملنر فى كتابه « إنجلترا فى مصر » صفحة ٤ .

(٢) راجع مقالة الأستاذ عباس شوقى فى السياسة الأسبوعية عن « طرق المواصلات فى مصر » حيث يقول أن هذا العهد نمت فيه السكك الحديدية غير أن النمو كان غير متكافىء مع زيادة عدد السكان واستثمار مناهل الثروة فى البلاد كما يتبين ذلك من الآتى :

الخطوط الحديدية والشركات الأجنبية

اسم الأقليم	طول المواصلة	مسطحها بالكيلومتراً	السكان بالألف	نصيب كل مائة كيلو مربع	نصيب كل عشرة آلاف من السكان
بلجيكا	١١,٠٩٣	٣٠,٠٠٠	٧,٦٦٦	٣٦,٥	٩,٦
بريطانيا	٣٩,٢٦٢	٢٤٦,٠٠٠	٤٤,٥١٧	١٦,٥	٨,٨
ألمانيا	٥٧,٦٤٢	٤٧١,٠٠٠	٥٩,٨٥٣	١٢,٢	٩,٦
فرنسا	٥٣,٥٦١	٥٣١,٠٠٠	٣٩,٠١٠	٩,٧	١٣,٧
إيطاليا	٢٠,٦٦٦	٣٠٩,٩٠٠	٣٨,٧٥٦	٦,٧	٥,٣
اليونان	٣,١٩٢	١٣٠,٠٠٠	٥,٠٥٦	٢,٥	٦,٣
مصر	٣,١٣٤	٣٤,٠٩٠	١٥,٠٠٠	٩,٢	٢,٩

السنة	طول الخط بالكيلو متر	عدد المسافرين	البضائع بالطن	ملاحظات
١٨٧٧	١ر٥١٩	٤ر٢٦٥ر٣٧٧	٦٨٧ر٦١٣	بجانب هذه الخطوط أنشأت ثلاث شركات فى جهات مختلفة للنقل الضيق خطوطاً منها :
١٨٨١	١ر٥١٩	٣ر٥٩٩ر٢٨١	١ر٢٧٥ر٥٤٨	١ — شركة الدلتا المصرية ٩٦٥ كيلومتراً وعدد الركاب ٦ر٥٤٦ر٦٢٦ والبضائع ٥٣٠ر٢١٧ طناً
١٨٨٥	١ر٥١٩	٣ر٤٢١ر٦١٠	١ر٣٧٦ر٥٣٨	
١٨٩١	١ر٨٦٥	٥ر٦١٢ر٥٦٢	٢ر١٤٧ر٢٥٨	
١٨٩٧	٢ر١٥٧	١٠ر٧٤٢ر٥٤٦	٢ر٧٩٦ر٠٩٦	٢ — شركة مصر السفلى بالدقهلية والشرقية ٢٤٧ كيلومتراً وعدد الركاب ١ر٢٢٥ر١٤٩ والبضائع ١٠٥٢١٦ طناً
١٩٠٤	٢ر٧٠١	١٧ر٧٢٤ر٩٢٣	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	
١٩١٣	٢ر٩٥٣	٢٨ر٥٧٣ر٧٠٥	٦ر٥٢١ر٩٧٦	
١٩١٤	٣ر٢٥٦	٢٨ر٩٧٥ر٨١٨	٦ر٢١٦ر٧٤٠	٣ — شركة الفيوم ١٦٤ كيلومتراً وعدد الركاب ٦٢٣٨٠٢ والبضائع ١٠٨٥٣٦ طناً
١٩١٥	٣ر٢٨٠	٣١ر٦٩١ر٣٢٣	٧ر٨٠٤ر٨٧٥	

وقد خلت البلاد من الطرق الزراعية الصالحة لأن تسير فيها السيارات لنقل السكان أو السلع ، فاستمر النقل فى بعض جهات مصر يعتمد على الدواب ، مع عدم استغلال النقل المحلى بالطرق الاقتصادية الواجبة ، خصوصا وأن السفن الزراعية كانت قليلة العدد وكان النيل غير قابل للملاحة فى أغلب أوقات السنة كما أن القنوات كانت ضيقة لا تتحمل نقل البضائع بها إلى حد كبير . ولا يخفى أن لطرق المواصلات تأثيراً كبيرا فى أسعار المواد والحاجيات ، كما أنها من العوامل الهامة التى توجه اليد العاملة إلى الاهتمام بزراعة بعض الحاصلات للأسواق المحلية ، وهى من عناصر تقارب الأسعار فى نفس المديرية بل والدولة كلها .

أما فى المدن فقد ظهر لنا أن شركة الترامواى تكونت فى القاهرة برأس مال بلجيكى فى سنة ١٨٩٤ — ١٨٩٥ وحصلت الشركة على امتياز لمدة ٥٢ سنة وكذلك رأينا أن شركة السكك الحديدية لخط قنا — اسوان تكونت فى ٣٠ إبريل سنة ١٨٩٥ برأس مال محلى تعاونه الأموال الألمانية حتى إذا تم الخط اشترته الحكومة المصرية بالتقسيط ودفعت الحكومة

رأس المال والفوائد للمساهمين من الأهالى والألمان[1] ، كذلك شاهدنا تكوين شركة الخطوط الضيقة بين المطرية على بحيرة المنزلة والمنصورة فى سنة ١٨٩٥ برأس مال بلجيكى واستمرت الشركة تدير حركة هـذا الخط إلى ما بعد عهد عباس حلمى ، وكان طول الخط لا يتجاوز ٦٥ ميلا ، وقد زاد عدد الشركات البلجيكية فى مصر حتى أخـذ بعضها يتحد مع البعض الآخر ، وبذلك نشأ عن هذا الاتحاد تكوين شركة لمد الخطوط الضيقة فى الوجه البحرى فى سنة ١٨٩٦ ، فالتأم الكثير من الشركات البلجيكية للمواصلات بشركة بريطانية للنقل وتوحدت الخطوط الضيقة فى أنحاء الوجه البحرى ، وعاونتها فى تحقيق الوحدة والاتحاد الشركات الألمانية التى كانت مبعثرة فى أنحاء القطر المصرى ، فأصبحت «شركة سكة حديد الدلتا للخطوط الضيقة» ذات نطاق واسع ونفوذ شامل فى الوجه البحرى فى سنة ١٩٠٠ ، وتم بذلك توحيد بعض الخطوط الضيقة فى شركة واحدة باسم شركة سكك حديد الدلتا المصرية للخطوط الضيقة[2] ، وقد انتشرت الخطوط الضيقة انتشارا كبيراً وبالأخص فى البحيرة والغربية بادىء ذى بدىء ثم فى الشرقية والدقهلية

---

(١) افتتح هذا الخط للاستغلال فى مارس سنة ١٨٩٨ ، وكان امتيازه لمدة ٨٠ سنة بعدها يصبح الخط ملكا للدولة . وقد قامت بإنشاء هذا الخط شركة مؤلفه من كبار الماليين أمثال سوارس وشركاه ، ومنشه وولده وشركاهم وقطاوى وشركاه وولهلم بلزاوس ورويير ورشور وشركاهم ، وقد تسلمت الحكومة هذا الخط لاستغلاله لحساب أصحاب الامتيازات مع احتفاظها بحق شرائه بعد عشرين سنة على إحدى طريقتين وهما أما احتساب ٤ ٣ — فوائد على عدد السنوات الباقية من العقد على أن تؤخذ متوسط إيراد أحسن خمس سنوات ، وأما دفع مبلغ ٢٠٨٥٠ جنيه مصرى قسطاً سنوياً مع تقديم رهن لصالح أصحاب الامتياز . ولما كانت مصلحة السكة الحديد هى التى تقوم باستغلال الخط فقد أصبح من الواجب عليها دفع إيجار سنوى لأصحاب الامتياز ، وقد تحدد هذا الإيجار السنوى بمبلغ ١٦٦٧٠ جنيهاً للسنوات الخمس الأولى و١٧٨٧٠ جنيه فى كل من ال ٧٥ سنة الباقية وقد استولت الحكومة على الخط بأكمله من قنا إلى أسوان فى يونيه سنة ١٩٢٥ مقابل قسط سنوى قدره ٢٤٧٥٠ جنيه حتى سنة ١٩٧٨ وهو تاريخ انتهاء الخط . راجع مجلة مصر المعاصرة عدد يناير سنة ١٩٣٣ صفحات ١٣٩ — ١٧٦ .

(٢) يلاحظ أن الحكومة المصرية منحت فيما بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٨ امتيازات إلى أربع شركات لإنشاء خطوط ضيقة ، وهذه الشركات كانت أولا شركة سكة حديد الوجه البحرى ثانياً الشركة المصرية للسكك الحديدية الضيقة وثالثاً سركة السكك الحديدية الاقتصادية للشرق ورابعا سكة حديد الفيوم الضيقة ، وقد بدأت حركة التوحيد باندماج شركة السكك الحديدية الاقتصادية للشرق والشركة المصرية للسكك الحديدية الضيقة ، وتحول اسمها إلى « شركة سكة حديد الدلتا » ، وقد امتدت حركة منح الامتيازات لشركات السكك الحديدية الضيقة ، فمنحت الحكومة سنة ١٩٠٦ شركة هليوبوليس امتياز بسكة حديد كهربائية تربط مصر الجديدة بالقاهرة ، وفى سنة ١٩٠٩ منحت امتياز خط الواحات الخارجة إلى شركة اتحاد غرب مصر ، وكان من جراء عمليات الاندماج والتوحيد والاتحاد أن أصبح بمصر من شركات الخطوط الضيقة ثلاث وهى : ١ — شركة سكة حديد الوجه البحرى ، ٢ — شركة سكك حديد الدلتا ٣ — شركة سكة حديد الفيوم ، ويضاف إلى هذه الخطوط خط شركة هليوبوليس الكهربائى ، هذا ما عدا خطوط المناجم الخاصة بشركة الملح والصودا ، وخطوط استغلال مناجم الفوسفات بالبحر الأحمر وخطوط استغلال مناجم المنغنيز بشبه جزيرة سينا .

وأنحاء الدلتا والفيوم ، وقد كثرت الخطوط الخصوصية فى الوجه القبلى مثل خط مريوط وخطوط الدائرة السنية التى كانت تستغل لنقل القصب ، فعمدت الحكومة على شرائها فى سنة ١٩٠٦ وفتحتها للاستغلال والاستثمار باسم « خطوط الوجه القبلى الاضافية »[١] ، وقد ساعدت الخطوط الضيقة والخطوط الحكومية على نقل البضائع ونقل الأهالى مما كان له أكبر الأثر فى تهذيب الأهالى وفى تقارب أثمان الحاصلات ووضع الأسس لنمو التجارة المصرية وتعدد المبادلات بين مصر والأسواق الخارجية فى عهد عباس حلمى الثانى[٢] ، ولم تفتأ

---

(١) كانت مصلحة السكة الحديدية تابعة لولاة مصر حتى عصر اسماعيل ، فكان محمد على باشا يمتلك جميع طرق المواصلات ، واستمر عباس الأول يعتقد فى أن الطرق البرية والبحرية ملكا له ، وكان سعيد باشا يعتبر أن الطرق والكبارى والقنوات ما هى إلا ملكا خاصا له ، وله أن يمنح الامتيازات فى مد الخطوط كما أن له أن يستغل الخطوط الضيقة عن طريق الشركات ، وساير اسماعيل هذه الخطة ، فخطوط الدائرة السنية كانت له وهى ١ — من إسنا إلى الأقصر وتشمل الخط تجاه الأقصر الموصل من الضبعية إلى أرمنت فمعامل المطاعنة ٢ — من أسيوط إلى بنى سويف وهو الموصل من بنى سويف إلى معامل بيا ومغاغه ومطاى والمنيا وأبى قرقاص والروضة ، وقد شرعت الحكومة فى استغلال هذه الخطوط فى سنة ١٩٠٦ وعهدت إلى مصلحة السكك الحديدية المصرية أمر الاشراف عليها وأطلق عليها اسم « خطوط الوجه القبلى الإضافية » وقد أنشئت هذه الخطوط الاضافية لخدمة الزراعية المحلية ثم اتسع نطاقها فأصبحت صالحة للركاب والبضائع ، وبعد أن كان اسماعيل باشا يستغلها لزراعته الواسعة ومصانعه للسكر ، وكانت هذه الخطوط ضيقة وخفيفة لا يتجاوز عرضها ٦٠ سنتيمتراً ، تأسست شركة إنجليزية بلندن فى ١١ نوفمبر باسم شركة اتحاد السكر للدائرة السنية لغرض شراء أملاك الدائرة بما فيها خطوطها الحديدية ، ثم حلت الشركة المصرية العامة لصانع السكر محل الشركة الإنجليزية وابتاعت الحكومة هذه الخطوط فى ٢١ يونيه سنة ١٩٠٦ بمبلغ أربعمائة ألف جنيه إنجليزى ، وقد اتبع عباس حلمى خطة إسماعيل ، وتظهر ميوله من دراسة خط مريوط ، فقد كان هذا الخط جزءاً من شبكة الخطوط الحديدية المصرية ، وعندما فكر عباس حلمى فى تعمير المنطقة المار بها الخط اشترى حوالى ٢٦,٠٠٠ فدان بين سيدى عبد القادر وسيدى عبد الرحمن وأخذ فى استغلالها وأنشأ الخط الحديدى الضيق أولا ثم حوله إلى خط عادى ، وكان هذا الخط ذات أهمية لاحتمال مده إلى حدود طرابلس خصوصا وأنه يختصر الطريق بين الاسكندرية وخليج السلوم مما يسهل أيضا الرحلة إلى أوربا بحراً ، وقد قام بإتمام هذا الخط فى ٢ ابريل سنة ١٩٠٠ « جوستاف قيصر » المهندس الألمانى وقد فتح هذا الخط واحة سيوة للتجارة ومبادلة الحاصلات وأهمها السمار (للحصر) والبلح والأغنام والخيول ، ويبتدىء هذا الخط من الحضرة بالاسكندرية ويتجه إلى بحيرة مريوط ويمر بمستنقعات المكس ثم يصل إلى العلمين على مسافة ١١٨ كيلو متراً . وقد أرادت شركة أجنبية إيطالية شراء الخط فى أوائل سنة ١٩١٤ ولكن الحكومة الانجليزية عارضت فى ذلك وابتاعته الحكومة المصرية فى فبراير سنة ١٩١٤ بمبلغ ٢٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى ، وقد تعطل هذا الخط فى أغسطس سنة ١٩١٤ لنشوب الحرب العظمى .

كذلك نرى ميول عباس حلمى من تشجيع الأهالى والأجانب فى توصيل النيل بالبحر الأحمر وبالواحات وبالأخص بواحة سيناء فشجع بعض الأغنياء فى استغلال أراضى الواحات الخارجة وتوصيل خطوط حديدية إليها ، فتكونت شركة فى ٢٩ توليه ١٩٠٤ باسم « اتحاد غرب مصر » وعملت على مد خط بين النيل والخارجة ، وكان رأس مال الشركة نصف مليون جنيه ومدة امتيازها سبعين سنة تبتدىء من أول يناير سنة ١٩٠٦ . وقد بدأت الشركة عملها ولكنها لم تتمكن من إتمام الخط فباعت الخط إلى الحكومة المصرية فى سنة ١٩٠٩ بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه .

(٢) يذكر اللورد ملنر فى كتابه « إنجلترا فى مصر » صفحة ٣٨٧ أن الخطوط الضيقة والطرق =

الحكومة تميل إلى حصر الطرق الحديدية فى يدها ، وتعمل على الإشراف الكلى على طرق المواصلات البرية والبحرية بما لها من سلطان ونفوذ ، وذلك لتتمكن من رفع شأن الانتاج الأهلى عامة والحاصلات القطنية خاصة وتعويد الأهالى على النشاط والهمة والحركة والانتقال[1] فى هذا المضمار .

المبحث الثانى : المواصلات والسودان المصرى البريطانى

وبينما كان الخديوى عباس حلمى يسعى فى رفع شأن طرق المواصلات بالقطر ويرغب فى وضعها تحت إشراف الحكومة أو مراقبتها وملكيتها[2] ، كانت السياسة الانجليزية تعمل على توسيع نطاق طرق المواصلات فى السودان بنفس الروح والنشاط والهمة التى ظهرت فى توسيع الخطوط المصرية ، فبعد أن وضعت الحكومة الانجليزية بموافقة الحكومة المصرية خطة سديدة لحكم السودان ، أساسها الاشتراكية الحكومية وتخفيض الضرائب والرسوم على السودان وأهله حتى زادت إيرادات السودان من ١٢٦,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٩٩

= الزراعية وقد بلغ طولها فى أوائل عهد عباس حلمى ١٧٠٠ كيلوا متراً ساعدت على تخفيض أجور نقل الحاصلات الزراعية إلى الأسواق العامة ، وإنه لولا انخفاض تكاليف النقل لتأثرت الحاصلات التجارية تأثيراً سيئاً من جراء انخفاض أسعارها ، وقارن « مستقبل مصر » تأليف و . وورسفولد صفحة ١٦١ .

(١) يشير اللورد كرومر إلى نتائج تقدم طرق المواصلات فى مصر ويستشهد بالزيادة فى عدد الركاب من ٩,٨٢٧,٨١٣ مسافراً فى سنة ١٨٩٤ إلى ١٠,٧٤٢,٥٤٦ فى سنة ١٨٩٧ ويبين أن من هذه الزيادة ٧٢٠,٠٠٠ راكباً من الدرجة الثالثة راجع « مصر الحديثة » لكرومر وقارن « إنجلترا فى مصر » لمنتر صفحة ٣٨٨ واستكمل المقارنة بما جاء فى « مستقبل مصر » تأليف و . وورسفولد صفحة ١١٠ حيث يذكر أن طول خطوط السكك الحديدية زادت من ٤٠٠ ميل فى سنة ١٨٨٩ إلى ١٥٠٠ ميل فى سنة ١٩١٢ ويبين استفادة القطن من نتائج امتداد المواصلات فى أنحاء القطر المصرى . وقارن « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » للمؤلف .

(٢) تنازلت الحكومة المصرية عن خط حلوان فى سنة ١٨٩٨ إلى شركة سكة حديد حلوان ثم ابتاعته شركة سكة حديد الدلتا سنة ١٩٠٤ وأخيراً استردته الحكومة المصرية بعد عهد عباس حلمى فى سنة ١٩١٥ وبعد أن كان خطاً حديدياً يخدم الحياة الصناعية لا ينتفع به سوى مصنع البارود الحكومى ونقل الجيوش المعسكرة على محطاته فقد أخذته وزارة الأشغال ومنحت حق امتيازه إلى شركة كان أهم أعضائها ومساهميها من المتمصرين نخص بالذكر منهم يعقوب منشه وأولاده وقطاوى وأولاده ، إخوان سوارس ، وقد تنازلت هذه الشركة إلى شركة سكة حديد القاهرة وحلوان وصدر بها مرسوم خديوى برأس مال قدره ١٢٠,٠٠٠ جنيهاً ومدة امتياز قدرها ٦٠ سنة على أن تحتفظ الحكومة بالفروع والتوصيلات الخاصة بمصنع البارود والمحاجر ، وهى التى كانت تصل محاجر طره والمعصرة ، وكذلك اشترطت الحكومة أن تحتفظ بحقها فى مد الخط من باب اللوق إلى باب الحديد ، وأخيراً تسلمت شركة حديد الدلتا هذا الخط فى سنة ١٩٠٤ بعد أن تعهدت بصرف ٦٠,٠٠٠ جنيهاً فى صيانته وإعداده بالمهمات والآلات والعدد الحديثة ، وعلى هذا مد الامتياز حتى سنة ١٩٢٧ ، ولكن الحكومة ابتاعت هذا الخط فى سنة ١٩١٥ بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيها .

إلى ١٫٠٤٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٩[١] ، عملت على تحسين أحوال الإنتاج والرى والمواصلات ، وبعد أن رأينا أنها أوصلت فى سنة ١٨٨٥ سواكن ببربر بسكة حديدية أثناء هجوم الجنرال جريهام على السودان ، فإن هذا الخط أهمل بعض الاهمال لقلة المال والسكان وعدم نشاط الأهالى تجاريا ، ولكن عند ما استتب الأمن وانتظمت الأحوال قامت الحكومة بتوصيل وادى حلفا بالخرطوم بسكة حديدية وكان غرضها من هذا العمل تعضيد التجارة واتساع مجال صادرات السودان ، كذلك شيدت الحكومة سكة حديدية من حلفا إلى قرمة وهى تبعد عن دنقلة بثلاثين ميلا . فهل اتبع الاستثمار الاستعمار ؟

المبحث الثالث : قناة السويس وعباس حلمى الثانى

تعادت قناة السويس فى الدولية خصوصاً بعد أن استقر حال الشركة فى هذا العهد تمام الاستقرار[٢] ، وحصل التقرب بين فرنسا وإنجلترا[٣] وصدقت إنجلترا على معاهدة سنة ١٨٨٨ فى سنة ١٩٠٤ بعد الانفاق الودى ، ومن هذا الوقت اعترفت جميع الدول بحياد القناة فى كل وقت ، فأصبحت الملاحة حرة والمرور غير مقيد لدولة دون أخرى . ولكن قرار مجلس الوزراء فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ حدد مركز مصر بالنسبة للدول المحاربة وبالأخص فيما يتعلق بعلاقة مصر بتركيا ، فقد جاء فى هذا القرار أن « لبواخر الحكومة البريطانية ولقواتها العسكرية أن تتمتع بحقوق الدولة المحاربة ، وعلى جميع سكان القطر معاونة السلطة العسكرية » فوضعت إنجلترا يدها على قناة السويس وسيطرت على الموانىء المصرية من بورسعيد والسويس والإسكندرية ، وقررت بريطانيا الدفاع عن مصر بدون الاعتماد عليها لا فى الرجال ولا فى المال . فأصبح القنال تحت نفوذ بريطانيا المباشر بعد أن تقدم تقدماً محسوساً وحصل على فوائد تربو الثمن الذى اشترى به دسرائلى نصيب مصر فى القنال[٤] وهو كالآتى :

---

(١) راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٩٥ .

(٢) راجع تيومان فى كتابه « بريطانيا العظمى فى مصر » صفحة ٢٠٥ ، وقارن الجود فى كتابه « بريطانيا ومصر » وأيضا الدكتور شكرى فى رسالته عن « السودان » .

(٣) راجع خطاب المسيو وادنتجتون Waddington سفير فرنسا بلندن فى خطبته فى المانشون هوس فى ٦ مارس سنة ١٨٩٣ حيث يقول أن المناقشات يجب أن تكون معتدلة فى كل خلاف ينتاب دولتين عظيمتين مثل إنجلترا وفرنسا ، وقارن « قناة السويس : ماضيه وحاضره ومستقبله » تأليف « السير أرنولد ولسون » طبعة سنة ١٩٣٣ . صفحات ٤٤ — ٥٥ وأيضاً « قناة السويس » للأستاذ هيوه شوتفيلد فى مقدمة الكتاب صفحات ٥ — ٧ .

(٤) راجع « قناة السويس » للسير أرنولد ولسن صفحة ٥٨ وصفحة ١١٢ حيث يشرح أرباح السهم فى الآتى :

تكاليف القنال كما أوردها اللورد هارننجتون للبرلمان فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٢ .

٣,٩٧٦,٥٨٢ جنيه إنجليزى	ثمن الشراء
٩٩,٤١٥	سمسرة بسعر ٢,٥ ٪
٦٢٥	مصاريف
٤,٠٧٦,٦٦٢	المجموع

وقد استردت إنجلترا الأرباح الآتية من قناة السويس .

السنة	المبلغ بالجنيه	السنة	المبلغ بالجنيه	السنة	المبلغ بالجنيه
١٨٩٤ — ٥	٢٧٩,٠١١	١٩٠٤ — ٥	٩٩٠,١٩٩	١٩١٣ — ١٤	١,٢٤٦,٣٧٠
١٨٩٥ — ٦	٦٧٣,٤١٨	١٩٠٥ — ٦	١,٠٥٣,٣٤٣	١٩١٤ — ١٥	١,١٥٤,٢٧٦
١٨٩٦ — ٧	٦٩٤,٠٧٥	١٩٠٦ — ٧	١,٠٥٤,٠٢٨	١٩١٥ — ١٦	٨٥٨,١٥٢
١٨٩٧ — ٨	٦٩٨,٦٨٤	١٩٠٧ — ٨	١,١٢٧,٨٢١	١٩١٦ — ١٧	٧٧٣,٤٨٦
١٨٩٨ — ٩	٦٧٨,٨٥٦	١٩٠٨ — ٩	١,٠٥٨,٣٧٤	١٩١٧ — ١٨	٥٢٤,٣١٩
١٨٩٩ — ٩٠٠	٨٠١,٨١٨	١٩٠٩ — ١٠	١,٠٥٦,٢٠٨	١٩١٨ — ١٩	٦١٧,٢١٥
١٩٠٠ — ١	٨١٤,٧٦٧	١٩١٠ — ١١	١,١٢٩,٢٦٠	١٩١٩ — ٢٠	٦٨٢,٤٩٧
١٩٠١ — ٢	٨٤٧,٥٧٠	١٩١١ — ١٢	١,١٨٧,٩٣٥	١٩٢٠ — ٢١	٧٩٨,٥٦٦
١٩٠٢ — ٣	٩٣٣,٧٧٨	١٩١٢ — ١٣	١,٣١٨,٦٨٦	١٩٢١ — ٢٢	١,٠٩٤,٣٠٣
١٩٠٣ — ٤	٩٣٦,١٥١				

=

السنة	توزيع الأرباح		السنة	توزيع الأرباح		السنة	توزيع الأرباح	
	ربع السهم بالف الفرنك	النسبة المئوية		ربع السهم بالف الفرنك	النسبة المئوية		ربع السهم بالفرنك	النسبة المئوية
١٨٩٢	٩٢,٤	١٨,٥	١٨٩٩	١٠٨	٢١,٦	١٩٠٦	١٤١	٢٨,٢
١٩٩٣	٩٠,٤	١٨,٦	١٩٠٠	١٠٨	٢١,٦	١٩٠٧	١٤١	٢٨,٢
١٨٩٤	٩٠,٠	١٨,٥	١٩٠١	١٢٥	٢٥,٠	١٩٠٨	١٤١	٢٨,٢
١٨٩٥	٩٢,٥	١٨,٠	١٩٠٢	١٢٥	٢٥,٠	١٩٠٩	١٥٠	٣٠,٠
١٨٩٦	٩٢,٥	١٨,٥	١٩٠٣	١٢٦	٢٥,٠	١٩١٠	١٥٨	٣١,٦
١٧٩٧	٩٠,٠	١٨,٠	١٩٠٤	١٤١	٢٨,٢	١٩١١	١٦٥	٣٣,٠
١٨٩٨	١٠٠,٠	٢٠,٠	١٩٠٥	١٤١	٢٨,٢	١٩١٢	١٦٥	٣٣,٠
						١٩١٣	١٦٥	٣٣,٠

وبينما كانت أرباح القنال تتزايد على مساهميه والرسوم تتناقص لمصلحة الملاحة الأجنبية أدخلت الشركة بعض التحسينات كما يدل على ذلك الكشف الآتى :

السنة	تكاليف تحسين القنال	
	بالألف من الفرنكات	المعدل السنوى بألف الفرنكات
١٨٨٤ — ١٨٩٣	٩٤٫٦٥٥	٩٫٤٦٥
١٨٩٤ — ١٩٠٣	٣٢٫٦٩٧	٣٫٢٧٠
١٩٠٤ — ١٩١٣	٨٢٫٥١٥	٨٫٢٥٢

فقد قامت الشركة بتعميق القناة ، فبعد أن كان ٨ أمتار فى العمق و٢٢ متراً فى الوسع و٥٤ — ١٠٠ فى العرض فى سنة ١٨٧٠ أصبح ٩ أمتار فى العمق و٣٧ متراً فى الوسع وتعمق إلى ٨ أمتار فى العرض فى سنة ١٩٠٥ ثم أصبحى ١٣ متراً فى العمق و ٤٥ — ١٠٠ متراً فى العرض حتى أعماق المياه وإلى ١٠٠ — ١٦٠ بين الجانبين بين سنة ١٩١٤ — ١٩٢٣ وقد أجرت الشركة الترميمات اللازمة حتى أصبح القنال فى مجموعه يتعمق من ٢٧ قدماً إلى ٣٦ قدماً

ويقول السير ارنولد ولسون أن حسابات القناة بين سنة ١٨٨٤ و١٩١٣ كانت كالآتى :

الإيرادات بآلاف الفرنكات	١٨٨٤ — ٩٣	١٨٩٤ — ٩٠٣	١٩٠٤ — ١٣
رسوم المراكب	٦٤٥٣٤٥	٨٥٣٠٩٣	١١٧٧٦١٠
رسوم الركاب	١٨٠٩٠	٢٢٩٤٥	٢٥١٨٥
رسوم أخرى	٥٨٠٩	٤٦٩٧	٨٦٥٦
إيراد الاستثمارات وغيرها	١٣١٢٩	١٦٠٥٤	٢٢٤٥٩
إيراد المبانى والثابت	٩٢٤٩	٢٨٧٢	٢٧٢٢
إيرادات أخرى	٤٨٢١	٨٣٣٧	٨٥٤١
المجموع	٦٩٦٤٤٣	٩٠٨٠٠٧	١٤٤٥١٥١
تنقل إلى ما بعده	.....	.....	٢٨٧
مأخوذة من الاحتياطى	١٢٣٦	١٥٩٨	١٤٣٠٠
المجموع الكلى	٦٩٧٦٧٩	٩٠٩٦٠٥	١٢٥٩٧٣٨

وكانت المصروفات : —

المصروفات بآلاف الفرنكات	١٨٨٤ — ٩٣	١٨٩٤ — ٩٣	١٩٠٤ — ١٣
الإدارة	١٥٨٩٨	١٦١٢٥	٢١٣٢٠
الترانسيت	٢٧٥٣٥	٣٠٥٢٥	٣٥٠٩٥
الصيانة	٢١١٠١	٣٠٨٣٩	٥٣٩٨٩
الأراضى والمياه الخ	١٢٦٥٥	١٣١٠٠	١٢٧٠٤
المجموع	٧٧١٨٩	٩٠٥٩٥	١٢٣٧٠٨
فوائد السندات وخلافه[1]	١٣١٩٨٤	١٦٠٦١٠	١٥٤١٧٧
أرباح الأسهم ٥ ٪	١١٨٠٠٦	١١٨١٦٦	١١٨٨٠٥
الاحتياطى القانونى واحتياطى الصيانة	٠٠٠٠٠	٣٧٢٩٦	٨٤٥٣٢
الأرباح الزائدة	٣٧٠٥٠٠	٥٠٢٦٥١	٧٧٨٤٦٦
المنقول للسنة القادمة	٠٠٠٠٠	٢٨٧	٦٠
المجموع	٦٩٧٦٧٩	٩٠٩٦٠٥	١٫٢٥٩٫٧٣٨

وكان توزيع الأرباح الزائدة كالآتى بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٩١٣ .

البيان بآلاف الفرنكات	النسبة	١٨٨٤ — ٩٣	١٨٩٤_٩٠٣	١٩٠٤ — ١٣	١٨٨٤_٩١٣ مجموعة
المساهمون	٧١٪	٢٦٣٫٠٥٣	٣٥٦٫٨٨٣	٥٥٢٫٧٠٤	١٫١٧٢٫٦٤٠
الحكومة المصرية أى البنك العقاري	١٥٪	٥٥٫٥٧٤	٧٥٫٣٩٦	١١٦٫٧٦٩	٢٤٧٫٧٣٩
أسهم المؤسسون	١٠٪	٣٧٫٠٤٩	٥٠٫٢٦٧	٧٧٫٨٤٣	١٦٥٫١٥٩
الإدارة	٢ ٪	٧٫٤١٢	١٠٫٠٥٣	١٥٫٥٧٠	٣٣٫٠٣٥
الموظفون	٢ ٪	٧٫٤١٢	١٠٫٠٥٢	١٥٫٥٧٠	٣٣٫٠٣٤
المجموع	١٠٠	٣٧٠٫٥٠٠	٥٠٢٫٦٥١	٧٧٨٫٤٥٦	١٫٦٥١٫٦٠٧[2]

(١) بما فى ذلك المعاشات وقدرها ١٢٠٫٠٠٠ فرنك لعائلة ديلسبس ومصاريف الاشراف الحكومى المصرى وقدره ٣٠٫٠٠٠ فرنك .

(٢) ولا يخفى أن زيادة المرور بقناة السويس لم يطرد نموه بل تعرض لبعض الاضطرابات ، فقد زاد إلى حمولة قدرها ٦٫٣٢٦٫٠٠٠ طن صافى فى سنة ١٨٨٥ ثم انخفض بالنسبة للأزمة العالمية فى سنة ١٨٨٦ حيث انخفض إلى حمولة صافية قدرها ٥٫٧٦٨٫٠٠٠ طن ثم تصاعد إلى ٨٫٦٩٩٫٠٠٠ طناً =

وإليك حالة الأسهم وحصص التأسيس وصافى أرباح القناة مع العلم أن رأس مال الشركة ٢٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ فرنك مقسمة على ٤٠٠ر٠٠٠ سهم ثمن السهم ٥٠٠ فرنك[1] سعر ٥٪.

مقدار أسعار الأسهم وحصص التأسيس وصافى أرباحها[2] كل سنة .

السنة	صافى الأرباح الموزعة على الأسهم باعتبار سهم واحد		متوسط أسعار الأسهم بالفرنك
	الأسهم الأصلية بالفرنك	أسهم الانتفاع بالفرنك	حصص التأسيس بالفرنك	
١٨٩٣	٩٠ر٣٧٣	٦٦ر٩٥١	٣٧ر٩٧٥	٢ر٦٧٤ر٠١٨
١٨٩٤	٩٠ر٠٠٠	٦٦ر٤٤٦	٣٧ر٦٩٤	٢ر٨٦١ر٨٢٢
١٨٩٥	٩٢ر٥٠٠	٦٨ر٨٩٥	٣٩ر١٢٥	٣ر٢٤٩ر١٠٧
١٨٩٦	٩٢ر٥٠٠	٦٩ر١٥٥	٣٩ر٣٣٧	٣ر٣٤٧ر٤٥٨
١٨٩٧	٩٠ر٠٠٠	٦٦ر٧٩٩	٣٨ر٠٣٢	٣ر٢٣٣ر٩٧٥
١٨٩٨	١٠٠ر٠٠٠	٧٦ر٤٦٠	٤٣ر٥٥٥	٣ر٥٨٣ر٣٧٢
١٨٩٩	١٠٨ر٠٠٠	٨٤ر٦٧١	٤٨ر٢٧٣	٣ر٦٢٠ر٩٥٧
١٩٠٠	١٠٨ر٠٠٠	٨٤ر٧٩٨	٤٨ر٣١٠	٣ر٥٠٨ر٣٢٠
١٩٠١	١٢٥ر٠٠٠	١٠١ر٦٤٦	٥٧ر٧٦٨	٣ر٧١٣ر٦٧٧
١٩٠٢	١٢٥ر٠٠٠	١٠١ر٥٦٤	٥٧ر٦٩٧	٣ر٩٢٣ر٥٧٤
١٩٠٣	١٣٠ر٠٠٠	١٠٦ر٦٠٨	٦٠ر٥٠٦	٣ر٩٠٤ر٧٠٢
١٩٠٤	١٤١ر٠٠٠	١١٧ر٤٤٧	٦٦ر٥٧٠	٤ر٢٠٩ر٥٠٩

= فى سنة ١٨٩١ واطرد المرور بعد ذلك خصوصاً بعد نقل الفاكهة من استراليا فى مراكب زيتية خاصة إلى أوربا ، وبعد أن زادت حركة بناء السكك الحديدية فى اليابان وسيام ونقل المواد الضرورية لها عن طريق القناة ، وكذلك بعد أن زاد الاستعمار فى افريقيا . عندما رأت روسيا ذلك أرادت أن تشترى من أسهم القناة فى سنة ١٨٩٥ بما قيمته ٢٠ مليون جنيه فى السنوات الثلاث التالية خصوصاً بعد أن رأت أن الموانئ الصينية بدأت تزاد أهميتها فى تجارة أوربا وأن الفحم الإنجليزى بدأ يجد طريقة إلى الهند بكميات كبيرة . وبهذا أصبح المرور بقناة السويس بالغاً أشده إذ وصل إلى ٩,٢٣٨,٠٠٠ طناً فى سنة ١٨٩٨ ووصل إلى ٢٠,٢٧٥,٠٠٠ طناً فى سنة ١٩١٢ . راجع ولسون صفحة ١١٨ حيث يشرح زيادة المرور من الهند والصين وافريقيا عن طريق القناة .

(١) اشترت الحكومة البريطانية فى سنة ١٨٧٥ عدد ١٧٦,٦٠٢ سهماً بمبلغ أربعة ملايين جنيه إنجليزى وأصبحت قيمتها فى ٣ مارس سنة ١٩١٢ ٤٤,٠٤٦,٠٠٠ جنيه إنجليزى وقد سلمت الحكومة البريطانية من الفائل إيراداً قدره ١,٤١٩,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ ، وراجع « قناة السويس » للاستاذ جون شوتفيلد صفحات ٨٦ — ٩٦ .

(٢) الأرباح الموضحة أعلاه هى عن صافى المنصرف عن كل سهم وحصة ، بخلاف الرسوم المستحقة للحكومة الفرنسية وهى تبلغ عن كل سهم من الأسهم الأصلية نحو ١٠ فرنك حيث أن الأرباح التى خصت السهم الواحد من سنة ١٩٠٤ إلى ١٩٠٨ بلغت نحو ١٥ فرنكا والصافى فيها هو ١٤١ والباقى هو الذى أخذته الحكومة الفرنسية ، وعلى هذه النسبة تقاس باقى الأسهم .

تابع مقدار أسعار الأسهم وحصص التأسيس وصافى أرباحها كل سنة

السنة	صافى الأرباح الموزعة على الأسهم باعتبار سهم واحد			متوسط أسعار الأسهم بالفرنك
	الأسهم الأصلية بالفرنك	أسهم الانتفاع بالفرنك	حصص التأسيس بالفرنك	
١٩٠٥	١٤١٫٠٠٠	١١٧٫٥٤٩	٦٦٫٦٢٩	٤٫٤٦١٫١٤٠
١٩٠٦	١٤١٫٠٠٠	١١٧٫٦٦٥	٦٦٫٧٣٤	٤٫٤٧١٫٣٠٧
١٩٠٧	١٤١٫٠٠٠	١١٧٫٦٢١	٦٦٫٧١٨	٤٫٥٥٢٫٣١٥
١٩٠٨	١٤١٫٠٠٠	١١٧٫١٢٦	٦١٫٤٨٩	٤٫٤٤٥٫٩٤٤
١٩٠٩	١٥٠٫٦٠٠	١٢٥٫٠٠٠	٦٤٫٢٠٠	راجع الاحصاء السنوى لسنة ١٩١٤
١٩١٠	١٥٨٫٠٠٠ (١)	١٣٠٫٠٠٠	٧٥٫٠٠٠	صفحة ٢٧٠ وأيضاً السير
١٩١١	١٦٥٫٠٠٠	١٣٤٫٠٠٠	٧٨٫٠٠٠	ولسون فى كتابه «قناة السويس»
١٩١٢	١٦٥٫٠٠٠	١٥٥٫٩٦٠	٨٧٫٨٦٠	صفحة ١٩٣٨ — ٢٤٠ .
١٩١٣	١٦٥٫٠٠٠	١٠٩٫٤٤٠	٦١٫٦٦٠	وشونفيلد صفحة ٨٨ قناة السويس

وقد أرادت الشركة امتياز القناة فرفضت الحكومة المصرية من واقع النص الآتى :

نص قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ الذى به أرسل مشروع الاتفاق إلى الجمعية العمومية المصرية .

مذكرة عن مشروع الاتفاق مع شركة قنال السويس

طلبت شركة قنال السويس من الحكومة المصرية امتداد امتيازها ، وبعد المخابرات الطويلة انتهى الأمر بتحضير مشروع الاتفاق المرفق بهذه المذكرة .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم الخميس ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ تحت رآسة الحضرة الخديوية الفخيمة فقرر بإجماع الآراء وجوب رفضه مادام بشكله الحالى ، ولكنه يرى جواز قبوله إذا أدخلت عليه التعديلات الآتية وهى :

أولا — الغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك الممنوحة للشركة بمقتضى المادة الثانية عن

(١) راجع السير أرنولد ولسون فى كتابه « قناة السويس » صفحات ١١٢ — ١١٤ و١١٥ — ١٣٧ وأيضاً هانسارد فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ . وطلعت حرب « قناة السويس »

كل سنة من سنى الامتداد ، وبعبارة أخرى جعل قسمة الأرباح من ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٨ بالمناصفة الكاملة بدون خصم شيء بما تمتاز به الشركة .

ثانياً — حفظ الحق للحكومة فى نصف الأرباح لا يكون من أول يناير سنة ١٩٦٩ بل يبتدىء من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذى هو تاريخ الامتداد .

ثالثاً — حذف المادة الثامنة التى تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة ٢٠٠٩ الذى هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمى الشركة ومرتبات تقاعدهم وإعانتهم .

وبما أن السبب الوحيد الذى حمل الشركة على قبول اعطاء التسعين ألف جنيه للحكومة حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق هو تكفل الحكومة بصرف معاشات التقاعد فمجلس النظار يميل إلى التجاوز عن مبلغ التسعين ألف جنيه المذكورة ما دامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات

ومجلس النظار يميل أيضاً بهذه المناسبة لتسوية المسئلة المختصة بطلب الشركة امتلاك الأراضى التى ستخلف من البحر فى بور سعيد بسبب الأعمال التى ستجريها على نفقتها وهو لا يوافق على استئثار الشركة بها بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الأراضى إلى مصلحة الأملاك المشتركة .

وسوف نرى كيف أصبحت أهمية قناة السويس داعية إلى تنافس الدول على امتلاك الأسهم والسندات فى هذه المنشأة القيمة من الوجهة الدولية والأهلية سواء بسواء تحت إسم المعضلة الهامة فى وصل تجارة البحر الأبيض بالباسيفيكى عن طريق البحر الهندى والصين ، فقد كُتب لمصر أن تواصل مدنيات الشرق بالغرب خصوصاً بين الامبراطوريات والدول ذات النفوذ التجارى الأعظم ، فاذا ما أصبح النيل والاسكندرية فى الأهمية التجارية ثانويتان ، فقد أصبحت مشكلة القنال من مشكلات الدول العظمى ، والواجب حلها بما يرضى مصر وأهلها . فمصر تمتلك القنال بينما تديره شركة أجنبية يجب أن يساهم فيها المصريون بأموالهم وعتادهم ورجالهم العاملين . فهل تتحول مشاكل القنال عن السياسة فتصبح من مسائل التقدم الاقتصادى بين الشرق والغرب طبقاً لروح التعاون الحديثة ؟[1]

المبحث الرابع : الصادرات والواردات

أخذت انجلترا تتقدم تقدما تجاريا ظاهرا فى مصر ، فبعد أن اعتنت بالزراعة وتنظيم

---

(١) راجع هيوه شونفيلد فى كتابه « قناة السويس » طبعة بنجوين وفارن « الحقيقة فى مسألة قناة السويس » للأستاذ طه فوزى .

شئونها ، وعنيت بالتجارب فى المناجم المصرية[1] وتركت لفرنسا استثمار الأراضى والعقار كما تركت لبلجيكا مشروعات النقل والمواصلات والنور والمياه والترام ، أخذت تختص فى النقل البحرى بين مصر وانجلترا ، وبعد أن اشترت إحدى الشركات الانجليزية مصلحة البواخر الخديوية عمدت انجلترا إلى العناية بالصادرات والواردات التى أخذت فى الزيادة المطردة كما يظهر ذلك من الجدول الآتى : —

السنة	السكان بالمليون	الصادرات بالجنيه	الواردات بالجنيه	الإيرادات بالجنيه
١٨٨٤	٧ر١٦١	١٢ر٦٨٤ر٠٠٠	٨ر١٨٣ر٠٠٠	١٠ر١٤٠ر٠٠٠
١٨٩٧	٩ر٧١٤	١٢ر٧٦٢ر٠٠٠	١٠ر٦٠٤ر٠٠٠	١١ر٤٨٢ر٦٦٨
١٨٩٩	١٠ر٤٢٧	١٥ر٦٥٩ر٠٠٠	١١ر٤٤٢ر٠٠٠	١٢ر٦٧٤ر٠٠٠
١٩٠٧	١١ر٢٨٧	٢٨ر٤٥٧ر٠٠٠	٢٦ر٠٦٧ر٠٠٠	١٦ر٨٣٢ر٩٥٩
١٩١٤	١٢ر٢٩٢	٢٤ر٢٠٤ر٠٠٠	٢١ر٧١٨ر٠٠٠	١٩ر١١٩ر٦١٢
١٩١٧	١٢ر٧٥١	٤١ر٥١٩ر٠٠٠	٣٣ر١٧٥ر٠٠٠	٢٣ر١٦٨ر٦٣٦[2]

وكان القطن أهم الصادرات إذ أصبح يكوّن اكثر من ٧٠ - ٨٠٪ من مجموعها بعد أن كان فى أيام اسماعيل باشا لا يتجاوز ٤٥٪ ، وأصبح أهم الواردات المنسوجات القطنية ومواد الوقود والمحاصيل الغذائية ومواد البناء ، ومن هذا يتبين أن أهم الصادرات كانت القطن بينما كان أهم الواردات المنسوجات القطنية وأن انجلترا كانت أكبر البلاد المتعامل معها ، لأنها من أهم البلاد انتاجا للمنسوجات القطنية .

والكشف الآتى يدل على أهم الصادرات والواردات المصرية وعلى درجة تقدمها[3] :

---

(١) منذ سنة ١٩١٣ أخذت الشركات تسعى لاستغلال ثروة مصر المعدنية ، وتبين لها أن ثروة مصر المعدنية تعود على مشتغليها بأوفر الأرباح والفوائد ، وفى سنة ١٩١٤ كشفت مناجم هرغادة فساعدت على تموين القطر بالزيوت المطلوبة خصوصاً أثناء الحرب ، فأقامت الحكومة معامل لتكرير البترول فى السويس وزاد المستخرج منه زيادة تذكر .

(٢) راجع « التطور الاقتصادى لمصر الحديثة » للاستاذ كرونشلى صفحات ٢٦٦ — ٢٦٧ و ٢٥٧ — ٢٧٢

(٣) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » المؤلف .

السنة	الواردات بالجنيه المصرى			الصادرات بالجنيه المصرى				الميزان التجارى
	بضائع	معدن	المجموع	بضائع	التصحيح بقدر النسع	معادن نفيسة	معدن	المجموع	ج ٠ م
١٨٩٢	٩٠٩١	٣٨٢٦	١٢٩١٧	١٣٥٠٥	١٤٨٢	١٧٧	٢٠٤٨	١٧٢١٢	٤٢٩٥
١٨٩٣	٨٧١٨	٢٩٤٦	١١٦٦٤	١٢٩٥٤	١٤٢١	١٥٧	٣٥١٧	١٨٠٤٩	٦٣٨٥
١٨٩٤	٩٢٦٦	١٩٩٥	١١٢٦١	١٢٠٧٨	١٣٢١	١٤٢	١٨١٦	١٥٣٥٧	٤٠٩٨
١٨٩٥	٨٣٨٩	٤٣١٩	١٢٧٠٨	١٢٨١٦	١٤٠٤	١٣٢	٢٣٣٢	١٦٦٧٤	٣٩٦٦
١٨٩٦	٩٨٢٨	٣٧٢٠	١٣٥٤٨	١٣٤٤٢	١٤٧٠	١٩٤	١٨٢٦	١٦٩٣٢	٣٣٨٤
١٨٩٧	١٠٦٠٣	٢٩٢١	١٣٥٢٤	١٢٥٥٢	١٣٦٩	٢٠٩	٢٣٦٩	١٦٤٩٩	٢٩٧٥
١٨٩٨	١١٠٣٣	٢٧٣٠	١٣٧٦٣	١٢٠٧٠	١٣١٢	٢٤٧	١٨٩١	١٥٥٢٠	١٧٥٧
١٨٩٩	١١٤٤١	٤٥١٥	١٥٩٥٦	١٥٦٥٨	١٧٠٦	٢٣٢	١٥٠٢	١٩٠٩٨	٣١٤٢
١٩٠٠	١٤١١٢	٤١١٤	١٨٢٢٦	١٧١٢٤	١٨٦٣	٢٢٩	٢٦٠٢	٢١٨١٨	٣٥٩٢
١٩٠١	١٥٢٤٤	٣٠٨٥	١٨٣٢٩	١٦١٥٣	١٧٤٨	٢٤٧	٢٤٣٢	٢٠٥٨٠	٢٢٥١
١٩٠٢	١٤٨١٤	٤٧٧٩	١٩٥٩٣	١٨٠٤٦	١٩٥٧	٢٩٦	١٨٣٤	٢٢١٠٣	٢٥١٠
١٩٠٣	١٦٧٥٣	٦٤٣١	٢٣١٨٤	١٩٥٣٩	٢١٢٤	٢٧٢	١٧٨٥	٢٣٧٢٠	٥٣٦
١٩٠٤	٢٠٥٥٩	٧٦٠٦	٢٨١٦٥	٢٠٨١١	٢٢٥٧	٢٧٦	٢٧٣٠	٢٦٠٧٤	٢٠٩١
١٩٠٥	٢١٥٦٤	٤٧٨٢	٢٦٣٤٦	٢٠٣٦٠	٢٢٠١	٣١٧	٣٨٦٩	٢٦٧٤٧	٤٠١
١٩٠٦	٢٤٠١٠	٩٠٧٧	٣٣٠٨٧	٢٤٨٧٧	٢٧١٢	٤٣٩	٢٠٦٧	٣٠٠٩٥	٢٩٩٢
١٩٠٧	٢٦١٢٠	٧٧٦٨	٣٣٨٨٨	٢٨٠١٣	٣٠٦٩	٤٤٤	٤٧٣٦	٣٦٢٦٣	٢٣٧٥
١٩٠٨	٢٥١٠٠	٤٢٠٥	٢٩٣٠٥	٢١٣١٥	٢٣٢٨	٣٧٨	٤٦٧١	٢٨٦٩٢	٦١٣
١٩٠٩	٢٢٢٣٠	٧٠١٠	٢٩٢٤٠	٢٦٠٧٦	٢٨٥٧	٤١٦	٦٤٥٦	٣٥٨٠٥	٦٥٦٥
١٩١٠	٢٣٨٥٢	١٢٩٦٤	٣٦٥١٦	٢٨٩٤٤	٣١٧٥	٤٤٧	٧٠٤٥	٣٩٦١١	٣٠٩٥
١٩١١	٢٧٢٢٧	٧٢٤٢	٣٤٤٦٩	٢٨٥٨٩	١٨٠٩	٣٨٢	٧١٣١	٣٧٩٢٠	٣٤٥١
١٩١٢	٢٥٩٠٧	١١٥٤٦	٣٧٤٥٣	٣٤٥٧٤	—	٤٤٨	٧٤٧٥	٤٢٤٩٧	٥٠٤٦
١٩١٣	٢٧٨٦٥	٩٧٩١	٣٧٦٥٦	٣١٦٦٢	—	٥٧٨	١١١٣٧	٤٣٢٧٧	٥٧٢١
١٩١٤	٢١٧٢٤	١٧٨٠	٢٣٥٠٢	٢٤٠٩١	٦٤٣	٤٤٧	٦٣٦٨	٣١٥٤٩	٨٠٤٧

وكان أهم البلاد المتعامل معها إنجلترا وتليها فرنسا وايطاليا وألمانيا وبلجيكا كما يدل على ذلك الكشف التالى وقد فضلنا سنتى ١٩٠٩ و ١٩١٠ لأنها تظهر معدل السنوات فى هذا العهد .

المملكة	صادرات ١٩٠٩ بالجنيه	النسبة المئوية	واردات ١٩٠٩ بالجنيه	النسبة المئوية	صادرات ١٩١٠ بالجنيه	النسبة المئوية	واردات ١٩١٠ بالجنيه	النسبة المئوية
بريطانيا العظمى	١٣٠٩٩٩١٠	٥٠٫٢	٧٣١١٠٠٠	١٣٫٣	١٤٣٤٣٣٨١	٤٩٫٥	٦٧٤٤٠٠٠	٣٠٫٣
الممتلكات البريطانية فى البحر الأبيض	١١٦٧٠	٠٫٥	١٦٩٠٠٠	٠٫٦	١٠٧٠٢	٠٫٠٣	١٧٤٠٠٠	٠٫٨
الممتلكات البريطانية فى الشرق الأقصى	١١٠١٧٠	٠٫٤	٩٦٧٠٠٠	٤٫٥	٨٢٨٢٢	٠٫٣	٩٧٥٠٠٠	٤٫٠
ألمانيا	٢٤٨١٨٢٦	٩٫٥	١٢٦٣٠٠٠	٥٫٤	٣٠٨٨٦٣٢	١٠٫٧	١١٢٩٠٠٠	٥٫٧
فرنسا	٢٢٩٨٥٤١	٨٫٨	٢٦٥٢٠٠٠	١١٫٣	٢٤٧٤٠٢٦	٨٫٥	٢٨٩٩٠٠٠	١٣٫٠
النمسا	١٢٨١٨٤٨	٥٫٠	١٦٤٦٠٠٠	٧٫٠	١٤٣٤٨٢١	٧٫٠	١٤٣٣٠٠٠	٦٫٤

المبحث الخامس : مهمة القطن فى تجارة مصر الخارجية

يدل الجدول التالى على المركز الذى ناله القطن المصرى فى عصر عباس حلمى فى الانتاج الأهلى ، وكيف أن المصريين بدأوا يتمتعون بإيراد وافر يمكنهم من الاستقلال والعمل على رفع مستواهم خصوصاً وأن ميزانية الحكومة المصرية بدأت تسلك سبيل الاستقرار .

فكان نصيب انجلترا من واردات مصر ٣٦ ٪ من مجموع وارداتها فى سنة ١٩١٠ ، بينما كانت صادرات مصر بما فيها السجاير ٢٫٥٠ ٪ ،

ويتضح من إحصاء الصادرات والواردات أن أرقامها كانت مطردة الزيادة ، وأن على مصر أن تدفع من الفرق بين الصادرات والواردات أقساط الديون وفوائدها ، وكما أن الصادرات والواردات زادت أرقامها فى أواخر عهد عباس حلمى وبعده ، فإن هذه الزيادة كثيرا ما يقولون أنها من تأثير زراعة القطن والتخصص فيه والاعتماد عليه اعتمادا كاملا .

ويدل الجدول الآتى على تقدم مصر الاقتصادى فى عهد عباس حلمى حتى سنة ١٩٠٨ كما يدل على الارتقاء المادى السريع الذى أفضى إلى المضاربة فى الأسواق المالية : —

الإيرادات	٣ سنوات ٨٨٠–٩٠ بالألف ج	٣ سنوات ٨٩١–٩٣ بالألف ج	٣ سنوات ٨٩٤–٩٦ بالألف ج	٣ سنوات ٨٩٧–٩٩ بالألف ج	٣ سنوات ٩٠٠–٢ بالألف ج	٣ سنوات ٩٠٣–٥ بالألف ج	سنة واحدة ٩٠٦–٧ بالألف ج
متوسط إيرادات الحكومة فى السنة بالجنيه	٩٨٧٢	١٠٣٥٩	١٠٤٣٨	١١١٤١	١١٧٧٤	١٣٥٨٤	١٥٧٠٠
متوسط صادرات القطن بالآلاف القناطير	٣٠٧٥	٤٦٠٩	٥٣٨٠	٦١٣٠	٦٠٦٧	٦٠٠٩	٦٧٧٨
متوسط سعر قنطار القطن بالقرش	٢٩٥	٢١٩	٢٠١	١٨١	٢٤٥	٣٠٧	٣٧٤
متوسط قيمة الصادرات مع ١٥ ٪ مقابل نقص تقدير الجمارك بالآلاف الجنيهات	١٣٥٠٧	١٥٧٠٧	١٤٨٧٥	١٥٧٠٦	١٩٩٥٩	٢٣٦٠٥	٣٠٩٢٠
متوسط قيمة واردات البضائع بالآلاف الجنيهات	٧٦١٣	٩٠٠٤	٩١٦٢	١١٠٢٦	١٤٧٢٤	١٩٦٢٦	٢٥٠٦٦
متوسط زيادة الواردات على الصادرات من النقود بالآلاف الجنيهات	٧٣	٨٣٦	١٣٥٧	١٤٦٨	١٧٠٤	٣٤٧٨	٥٠٢١
زيادة الصادرات عن الواردات وهو رصيد التجارة بالآلاف الجنيهات	١٠٢٠	٢٧٠					
زيادة الوادات بالألف الجنيهات			١١٤٠	٢٢٩٠	١٠٧٠	٦٠٠٠	٣٨٠٠
عدد الشركات الجديدة	٥	٤	١١	٣٤	١٤	٧١	١٠٨

ويدل الجدول التالى على مركز القطن فى الصادرات المصرية :

متوسط المدة الخمس سنوات	صادرات القطن والبذرة بآلاف الجنيهات	مجموع الصادرات بآلاف الجنيهات	نسبة صادرات القطن للصادرات الكلية
١٨٨٥ — ١٨٨٩	٨٫٩٠٠	١١٫٠٤٣	٨١ ٪
١٨٩٠ — ١٨٩٤	١٠٫١٩٠	١٢٫٩١٣	٨٠ ٪
١٨٩٥ — ١٨٩٩	١١٫١٠٤	١٣٫٣٠٨	٨٣ ٪
١٩٠٠ — ١٩٠٤	١٥٫٩٩٤	١٨٫٢٣٥	٨٧ ٪
١٩٠٥ — ١٥٠٩	٢١٫٩٧١	٢٤٫١٢٩	٩١ ٪
١٩١٠ — ١٩١٤	٢٩٫٤٩٨	٣١٫٦٦٢	٩٣ ٪

وكانت كميات القطن المستهلكة محلياً كميات مهملة ، إذ كانت السياسة الحكومية العامة هى الاعتماد على المصنوعات البريطانية وتصدير القطن الخام إلى أوربا وبالأخص إلى انجلترا ، ولكن الحرب العظمى غيرت الأمور ، وكان من أثر ذلك أن ارتفعت أسعار القطن وزادت الصادرات منه خصوصاً وأن ثمنه ارتفع حتى وصل إلى عشرة أمثال ما كان عليه سنة ١٩١٤ ، وتنافس المصريون فى شراء الأرض لزرعها قطنا فارتفع ثمنها لشدة الطلب عليها ، ولولا زيادة تكاليف المعيشة لكمل نعيم الفلاحين وتحقق استقلالهم ، إذ أن زيادة تكاليف المعيشة أدت إلى زيادة الأجور ، وتنظيم أحوال العامل على أساس هذه الزيادة حتى إذا ما عادت الحالة إلى أصلها تعرض العامل إلى أوخم العواقب[1] . وكان للتضخم شأنه

المبحث السادس : رأس المال والشركات المستثمرة فى مصر

يدل الإحصاء الآتى على توجيه استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى عهد عباس حلمى الثانى وما بذله الخديوى من تعضيد المرافق المصرية ورفع شأن الأموال الأهلية المحلية تحقيقاً لمنفعة مصر والسودان بطريق غير مباشر[2] ، إذ رأى أن فى ذلك إعادة مجد مصر وسر حياتها ومظهر استقلالها طبقا لعقيدته .

رأس المال والشركات المستثمرة فى القطر المصرى

نوع الشركة	١٨٩٧		المجموع	١٩٠٢		المجموع	١٩١٤		المجموع
	الاموال الاجنبية	الاموال المحلية		الاموال الاجنبية	الاموال المحلية		الاموال الاجنبية	الاموال المحلية	
	بالآلاف	الجنيهات		بالآلاف	الجنيهات		بالآلاف	الجنيهات	
شركات الرهون	٥٩٦٨	—	٥٩٦٨	١٠٥٢٥	—	١٠٥٢٥	٥٤٥٦٩	—	٥٤٥٦٩
البنوك والشركات المالية	٦٨١	٩٣	٧٧٤	٢١٧٤	١١٨	٢٢٩٢	٥٧٢٧	٣٧٣	٦١٠٠
الشركات الزراعية وشركات العقار والمبانى	٣٦٠	٩٨٢	١٣٤٢	٢٣٩٥	٥٧٩	٢٩٧٤	١٢٣٣٥	٦٢٤٢	١٨٥٧٤
شركات النقل والقنوات ما عدا قناة السويس	١٩٦٨	٢٥٠	٢٢١٨	٣٦٤٥	٣٢٥	٣٩٧٠	٥٧٣٣	٣٤٣	٦٠٧٦
الشركات الصناعية والتجارية والتعدين	٢٩٣٥	٦٤٨	٣٥٨٣	٥٩٠٣	٦١٦	٦٥١٩	١٣٤٠٥	١٩٨	١٣٦٠٣
قناة السويس	١٨٩٥٦		١٨٩٥٦	١٨٣٥٠	—	١٨٣٥٠	١٦٢١٨	—	١٦٢١٨
المجموع	٣٠٨٦٨	١٩٧٣	٣٢٨٤١	٤٢٩٩٢	١٦٣٨	٤٤٦٣٠	١٠٧٩٨٤	٩٩٥٥٦	١١٧٥٤٠

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف .

(٢) راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحات ١٥٢ — ١٥٤ حيث يذكر =

والمهم من هـذا كله أنه بينما كانت الاموال الاجنبية تنهال على القطر المصرى بدأت الاموال الاهلية تظهر فى الاستثمار الوطنى ، وبينما كان كرومر يشجع هذا المـال الاجنبى وبالاخص البريطانى كان الخديوى عباس يسعى فى التغلب على العقائد الدينيـة ضد الاستثمار الاهلى مظهرا أن كرومر يتجنب التدخل فى الامور الدينية وفى عقائد العلمـاء ورغباتهم ونزعاتهم[1] ، ولو كان الاهالى فى حكمة وتدبر لما تركوا المساهمة فى سندات قناة السويس ، وقد درت على الاجانب مادرّت من فوائد وأرباح .

وكان كرومر يرى فى رجال الدين نزعـة إلى العزلة والوحدة والزهد عن المدنية الاوربيـة والاستثمارات الاقتصادية ، والرغبة فى التقرب من الاستقراطية التركية والخلافة الإسلامية ، والاعتماد على القضاء والقدر والاقاويل والاحاديث والعقائد والمعتقدات البعيدة التحقيق ، ومع احترامه للعلماء ورجال الازهر كان يبتعد عما ينفرهم منه ، فترك الشريعة الاسلامية وشأنها ، حتى فى الشئون المالية واستثمار الاموال الوطنية فى المنشآت المـالية ولم يتدخل فى تقارب القوانين الشرعية من القوانين الفرنسية التى أدخلت على القضاء الاهلى[2] . وبذلك أصبح فى مصر القضاء الشرعى والقضاء الاهلى والقضاء المختلط ، وكان يعرف من تجارب مختار باشا مندوب تركيا أنه رغب فى تحقيق هـذا التقارب ولـكنه فشل فى بلوغ مقاصده[3] ، ولذلك كله سمت أحوال الاجانب على الوطنيين فى جميع الامتيازات الاجنبية فى مصر .

وقد بينا أن عباس حلمى باشا سعى فى تخفيض مصروفات جيش الاحتلال فى مصر إذ وصلت ٩٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة حتى سنة ١٨٩٣ ، وعند ما طلب اللورد كرومر زيادة عـدد وحدات جيش الاحتلال فى مصر زادت معها مصروفات الجيش المحتل إلى ١٢٥ر٠٠٠ جنيه فى آخر سنة ١٨٩٣ ، فرغب اللورد كرومر ، رحمة بالفلاح والقطن ومشروعات النيل أن تتحمل بريطانيا العظمى الزيادة الناشئة من وحدات الجيش البريطـانى فى مصر خصوصاً وأن مالية البلاد لم تـكن قادرة على تحمل تلك الزيادة ، ولـكن وزارة الماليـة البريطانية

= أن مصطفى فهمى باشا كان أول رئيس وزارة مصرية عمل على التعاون الحقيقى مع إنجلترا من سنة ١٨٩٥ إلى ما بعد ذلك بسنوات عدة ، وقد عاونه الخديوى فى حدود معروفة .

(١) كان اللورد كرومر ينتقد السياسة التى يدعو إليها بلنت حتى قال أنه إذا أرادت الحـكومة البريطانية أن تحقق سياسة بلنت فما عليها إلا أن تقصى على استثمار رؤوس الأموال الأجنبية وعلى قناة السويس وعلى السكك الحديدية وعلى التلغرافات وعلى الديون الأجنبية وعلى التجارة الخارجية والمحاكم المختلطة وبذلك يخلو الجو لبلنت والعلماء وتصبح مصر بلدا ريفيه قليلة الحاجات صفحة ١٦٤ من « حياة كرومر » للماركيز زيتلاند .

(٢) راجع « مجلة مصر المعاصرة » عدد ١٦٣ ابريل سنة ١٩٢٦ « بأى شرع نحكم » للشيخ محمد سليمان وراجع « تاريخ فؤاد الاول الاقتصادى » للمؤلف .

(٣) راجع « حياة كرومر » للماركيز أوف زيتلاند صفحة ١٦٦ .

مانعت فى ذلك ، فكان هذا داعياً أولا إلى نقص عدد الجيش البريطانى فى مصر[١] وثانياً إلى مطالبة المصريين بالتحرر من مصروفات الجيش والتفرغ لما يفيدها بتوجيه الأموال المصرية للمشروعات المحلية الانتاجية مع تعضيد المشروعات المالية الأجنبية للاستثمارات المحلية .

المبحث السابع : البنوك والمصارف

تقدمت الشركات تقدما كبيراً فى عهد عباس حلمى ، وكان أهم هذه الشركات ما كان خاصاً بالبنوك ، فقد كانت تقوم بالأعمال المالية البحتة والأعمال التجارية العادية فى داخل البلاد ، ولقد ساهمت هذه البنوك فى زيادة الانتاج الأهلى وفى إصلاح الأراضى وتقدم الزراعة وتحسين أحوال الفلاح وثبات قيمة النقود لما فيه صالح التجارة الخارجية .

وكانت أغلب أموال هذه النقود أجنبية ، فبعد أن رأينا ١ — أن البنك المصرى تكون فى سنة ١٨٥٦ برأس مال قدره ٥٠٠ر٠٠٠ أكتتب بلندن ٢ — وأن الشركة الانجليزية المصرية لأعمال البنوك تكونت فى سنة ١٨٦٤ برأس مال قدره مليون ونصف من الجنيهات أكتتب فيه بلندن وباريس، ٣ — وأن البنك العثمانى الأمبراطورى تكون فى سنة ١٨٦٧، ٤ — والبنك التجارى أنشىء فى الاسكندرية فى سنة ١٨٦٨ ، ٥ — وفرع بنك الكريدى ليون فى الاسكندرية فى سنة ١٨٧٢ ٦ — وفرع الكريدى ليونيه فى القاهرة فى سنة ١٨٧٥ ٧ — وبنك أثينا وقد أنشىء فى سنة ١٨٩٥ ، ٨ — والبنك الشرقى اليونانى فى سنة ١٨٩٦ . ٩ — وأنشىء البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٨٩٨ ومنح حق امتياز إصدار أوراق البنك نوت[٢] . ١٠ — وفرع الكنتوار ناسيونال الفرنسى فى سنة ١٩٠٥ ١١ — والبنك الشرقى الألمانى فى سنة ١٩٠٦ وأعيد إنشاؤه فى سنة ١٩٢٥ ، أصبح البنك الأهلى أهمها .

البنك الاهلى المصرى : —

كان القطر المصرى محروما من الاعتمادات المالية وذلك لعدم إدراكه فوائد تلك الاعتمادات كما أن البنوك الأجنبية لم تعن بأمر البلاد عناية تدعوها إلى تفهيم أهلها محاسن النظم التى يجب أن تنتشر فى البلاد . فلما وجد بعض المتمصرين والأجانب المقيمين فى

(١) راجع « حياة اللورد كرومر » تأليف الماركيز أوف زيتلاند صفحتى ١٧٠ — ١٧١ حيث يذكر أن « بالمر » المستشار المالى بالحكومة المصرية طلب من إنجلترا أن تعفى الخزانة المصرية من مصروفات الاحتلال ، وذلك لتتوطد خطة كرومر على تحبب المصريين نحو إنجلترا .

(٢) راجع « مشروع بنك المصريين » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا .

مصر ضرورة ملء هذا الفراغ خصوصاً وأن البنوك فى مصر لم تزل مهدها ، عمل جماعة منهم على انشاء البنك الأهلى ليكون بمنزلة أمين صندوق مجانى للجمهور ، بفتح الاعتمادات لهم بفوائد قليلة وخصوصاً لصغار التجار وأهل الزراعة والصناعة[١] .

وبات من المقرر عند ما اتسع نطاق الأشغال وتقدمت الأحوال الاقتصادية أن عهد إلى إحدى البنوك الهامة بأمر اصدار أوراق تقوم مقام النقود ، إذ أن الامتياز باصدار عملة الورق ضمان لتأمين الثروة العامة وحائل دون الزلل والاندفاع فى طريق المضاربة[٢] ، وتكسب الحكومة من أعماله إذ أنه يصدر أوراق البنكنوت فيفترض من الجمهور بلا فائدة يدفعها مقابل هذا القرض ، ثم يسلف بفوائد متباينة إلى الأفراد الذين يطلبون منه خصم أوراقهم أو صرفها أو يطلبون سلفيات مؤمن عليها بأوراق مالية .

وقد صدر الأمر العالى بانشاء البنك الأهلى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ وبمنحه امتياز اصدار أوراق البنكنوت ، وتدلك المادة الثانية أن للبنك الأهلى « الامتياز باصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وذلك حسب القيود ، والشروط المدونة فى المرسوم ، ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء الشركة ، ومدة الامتياز خمسون عاما تبتدىء من صدور الأمر العالى ، والغرض من انشاء البنك أولا أن يصدر أوراقا مالية تدفع لحاملها عند الطلب . ثانياً أن يسلف الفلاحين الأموال اللازمة للبذور أو للأعمال الزراعية الأخرى الضرورية لمحاصيل السنة ، إما برهن أو بغير رهن ، ثالثاً أن يقدم قروضاً للحكومة المصرية ولحكومة السودان والبلديات والمصالح العمومية فى مصر والسودان رابعاً أن يقطع الحوالات والسندات التى تحت الاذن بشرط ألا يزيد ميعاد استحقاقها عن سنة . خامساً أن يقطع سندات من جميع الأنواع مضمونة بايصالات بضائع مختلفة . سادساً أن يفتح حسابات جارية ذات فوائد . سابعاً أن يقبل فى خزائنه ودائع وأوراق مالية وأسهم وبونات وسندات ونقود ومعادن وأشياء ثمينة . ثامناً أن يحصل الكوبونات وقيم

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » صفحات ١٢٨ — ١٣٤ و٢٤٦ — ٢٥٠ — ٢٦٨ — ٢٧١ و٣٤١ و٣٩١ — ٣٩٥ و٤٩٦ — ٥٠٨ .

(٢) كان من المنافع التى ظهرت لعملة البنكنوت أنها تغنى عن التعرض لخطر نقل النقود من محل إلى آخر ، وكان هذا الأمر مهماً جداً فى القطر المصرى حيث ترسل المديريات الأموال الكثيرة إلى وزارة المالية أو صندوق الدين . ثم يجىء أرباب الزراعة والصناعة فيسترجعون تلك الأموال لشراء لوازمهم ويتحملون ما يتحملون لنقل النقود ، ومن منافعها أن حاملها يتمكن من الاقتصاد فى الوقت عند الدفع بعكس من يدفع نقوداً معدنية ، ومنها أنها تكفى حاملها مؤونة نقص تلك النقود ، بكثرة التداول ، وتمكن صاحب العملة من الحصول حالا على ثمن بضاعته ، والاستمرار على إنتاج غيرها ، وهى لا تزيد الثروة ولكنها بما تحرزه من الثقة العامة بها تستعيض مدينا غير معروف بآخر موثوق به من العموم ومقبول امضاؤه لدى كل إنسان .

الحوالات المالية على اختلافها . تاسعاً أن يقبل الضمانات والرهنيات . عاشراً أن يصدر حوالات وأوراق تحت الاذن من كل نوع ، وعلى الجملة فإنه يقوم بكل الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر أو السودان ما عدا الأعمال العقارية أو التى لها علاقة بمشروعات أجنبية عن هذه البلاد

وذكرت المادة الخامسة أن يقوم بعملية إصدار البنكنوت المصرح للبنك بها قلم مستقل كل الاستقلال عن أقلام البنك ، وتفتتح حسابات خاصة وتخصص خزينة مستقلة لعمليات إصدار أو استبدال تلك الأوراق ، ويجب أن تكون الأوراق المتداولة ممثلة فى البنك كما يأتى : — ١ ـ نصف قيمتها على الأقل ذهباً ٢ ـ والنصف الآخر يجب أن يكون سندات مالية خاصة . ويكون رأس مال البنك ثلاثة ملايين جنيهاً انجليزيا كله مدفوع ، ويقسم رأس المال إلى ثلاثمائة ألف سهم ، ثمن الواحد منها عشرة جنيهات انجليزية تدفع بأكملها [1] . ويدير شئون البنك مجلس مؤلف من اثنين وعشرين عضواً على الأكثر واثنى عشر عضواً على الأقل ، ومن جملتهم محافظ البنك [2] ، وتعين الحكومة مندوبين للاشراف على حالة خزينة البنك وما عنده من سندات مالية غير أنهما ملزمان بحفظ السر فيما يتعلق بأعمال البنك الماليـة ، ويوزع البنك صافى الأرباح بأن يعطى للأسهم ٤ ٪ من القيمة المدفوعة من ثمنها بصفة فائدة ، وإذا كانت الأرباح غير كافية لإعطاء هذه الفائدة فيؤخذ المطلوب من المال الاحتياطى الخصوصى ، وأن يؤخذ ١٠ ٪ من الأرباح للاحتياطى القانونى ، إلى أن يبلغ نصف قيمة رأس المال ، وهذا الحاصل لا يجوز توزيعه على المساهمين إلا عند حل البنك أو تصفيته .

والحق أن البنك الأهلى المصرى سار سيراً مطرداً طبقاً للخطة العامة المرسومة لجميع المنشآت الزراعية والمالية والادارية ، فقد تعين على البنك الأهلى أن يقوم بتمويل المشروعات التجارية لما فيه رفع المبادلات المصرية البريطانية .

وقد اتبع البنك الأهلى نصوص القانون فيما يتعلق باصدار البنكوت وتغطيته التغطية القانونية كما يدل الكشف الآتى على هذه الحقيقة [3]

---

(١) إذا أرادت الشركة أن تزيد من رأس مالها فلا يجوز أن تكون قيمة الاسهم الجديدة أقل من السعر الأصلى الذى صدرت به الأسهم الأولى ، وإذا صدرت بأزيد تضاف الزيادة إلى حاصل الاحتياطى ولو بلغ هذا الحاصل الحد الأقصى الموضح عنه فى القانون ، ويكون حق الأفضلية فى اكتتاب الأسهم لأصحاب الأسهم القديمة مع مراعاة نسبة العدد الذى بأيديهم منها .

(٢) تؤلف لجنة من أربعة من هؤلاء تقيم فى لندن ويجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة ، ما عدا المحافظ وأعضاء لجنة لندن ، من الذين قضوا خمس سنوات بالقطر المصرى وأن يكون كل عضو مالكا ١٠٠ سهم على الأقل وأن يودعها فى خزينة البنك .

(٣) راجع الاحصاء السنوى لسنة ١٩١٤ صفحات ٥٠٠ و٥٠٤ .

ورقة البنكنوت وتغطيته من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩١٣ بالألف

	١٩٠٠	١٩٠١	١٩٠٢	١٩٠٣	١٩٠٤	١٩٠٥	١٩٠٦
البنكنوت المصدر	١٢٥	١٤٠	١٩٠	٤٥٠	٨٣٠	١٧٠٠	٢٧٥٠
التغطية بالذهب	٦٨	٧١	٩٥	٢٢٩	٤٢٠	٩٣٩	١٤٢٢
التغطية بالسندات	٥٧	٦٩	٩٥	٢٢١	٤١٠	٧٦١	١٣٢٨
المجموع	١٢٥	١٤٠	٩٥	٤٥٠	٨٣٠	١٧٠٠	٢٧٥٠

	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
البنكنوت المصدر	٢٦٠٠	٢٣٢٠	٢٦٠٠	٢٧٠٠	٢٧٠٠	٢٩٠٠	٢٧٠٠
التغطية بالذهب	١٤٥٠	١٢٦٦	١٣٣٨	١٣٥٠	١٣٦١	١٤٨١	١٣٥٠
التغطية بالسندات	١١٥٠	١٠٥٤	١٢٦٢	١٣٥٠	١٣٣٩	١٤١٩	١٢٥٠
المجموع	٢٦٠٠	٢٣٢٠	٢٦٠٠	٢٧٠٠	٢٧٠٠	٢٩٠٠	٢٧٠٠

البنـك العقارى الزراعى المصرى :—

أنشىء البنك فى يونيه سنة ١٩٠٢ وكان الغرض من إنشائه تسليف صغار الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة برهون عقارية بالمرتبة الأولى وبشروط بسيطة ، وذلك للمحافظة على أموالهم وزيادة عددهم حتى يكون فى البلاد عنصر محافظ يصونها من التقلب والاضمحلال ، ووقف سريان قانون الخمسة أفدنه بالنسبة لعمليات هذا البنك حتى يتمكن هؤلاء الملاك من الاستفادة من المزايا التى يقدمها لهم ، وكان المأمول أن قروض هذا البنك تنقذ الفلاحين من قبضة المرابين وتعطيهم الأموال اللازمة لتحسين أطيانهم وزيادتها ، وكانت أعمال البنك مقرونة بالنجاح فى أول أمره خصوصاً وأن الحكومة وضعت تحت تصرف مجلس إدارته مليون جنيه تزداد تدريجياً إلى ٣ ملايين جنيهاً ، ولكنها صادفت مصاعب هائلة فى سنة ١٩٠٧ عند ما وقفت حركه الرواج وتعرضت البلاد للازمة المالية المعروفة .

والبيان الآتى يدل على الأقساط السنوية التى يجب دفعها للبنك عن سلفياته ، وبيان المتأخرات فى آخر كل سنة ونسبتها إلى الأقساط ونسبة مجموع المتأخرات التى دفعت فى السنة التالية[1] : —

(١) راجع « علاج مصر الاقتصادى » لطلعت حرب وقارنه بتقرير المندوب السامى البريطانى لسنة ١٩٠٩ ، وقارن الاحصاء السنوى لسنة ١٩١٤ صفحات ٥٠٦ — ٥٠٨ .

السنة	قيمة الأقساط التى يجب تحصيلها	مقدار المتأخر فى آخر السنة	نسبة المتأخرات إلى المستحق فى ٪	المتحصل من متأخر السنوات الماضية ٪
١٩٠٤	٩١٧٩٤٣	٢٧٧١٨	٣,٠ ٪	٧٦,٦ ٪
١٩٠٥	١٤١٥٥٤٧	٩٤٦٣٣	٦,٧ ٪	٨٩,٥ ٪
١٩٠٦	١٧٤٠١١٧	٥٤٣٢٢	٣,١ ٪	١٩,٣ ٪
١٩٠٧	١٨٥٥٧٥١	١١٣١٢٨	٦,١ ٪	٨٠,٠ ٪
١٩٠٨	١٨٨٦٠٤٦	٢٦٣٧٥٨	١٤ ٪	٧٤,٢ ٪
١٩٠٩	٣٨٠٤١٤١	٣١١٤٠٨	١٧,٧ ٪	٦٧,١ ٪

المبحث الثامن : العملة المصرية

أصبح البنك الأهلى هو المصرف الوحيد المتمتع باصدار ورق البنكنوت[1] . وكان يصدر أوراقا بقيمة ١٠٠ جنيه مصرى و٥٠ جنيهاً مصرياً وعشرة جنيهات مصرية وجنيه مصرى واحد ونصف جنيه مصرى ، ولكن هذه النقود لم تكن من النقود الشرعية التى يحتم القانون التداول بها ، ولكن بعد أن قامت الحرب الكبرى ولم يتيسر للبنك الأهلى نقل الذهب من أوربا لتغطية قيمة أوراق البنكنوت صدر دكريتو ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ويقضى بأن يكون لأوراق البنكنوت نفس القيمة التى للذهب ولما أصبح للورق نفس القيمة التى للذهب أصبحت أكثر معاملات الناس بورق البنكنوت ، وأصبح للبنكنوت سعر إلزامى ، ومعناه أنه غير قابل للصرف بالذهب مؤقتاً مع اعتماده على الذهب ، وفرضت الحكومة المصرية على البنك الأهلى أن يودع فى بنك انجلترا ذهباً يكفى لضمان البنكنوت وقد بلغت قيمة أوراق البنكنوت المتداولة فى ٣٠ يوليه سنة ١٩١٤ مبلغ ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ثم زاد فى أثناء الحرب الكبرى إلى ٢٤ مليونا من الجنيهات ثم إلى ٦٨ مليون جنيه ونتج عن ذلك إرتفاع الأثمان . وقدر ربح الحكومة المصرية من إصدار البنكنوت من سنة ١٩١٥ إلى ١٩٢٥ نحو ١٠,٣١٦,٠٠٠ جنيه تقريباً .

وفى أكتوبر سنة ١٩١٦[2] أرسل بنك انجلترا إلى البنك الأهلى بأن الحاجة ماسة لعدم فرض الذهب كرصيد لأوراق بنك نوت البنك الأهلى ، وعلى ذلك أصدر وزير المالية

(١) قد زيد رأس مال البنك من ٥٠٠,٠٠٠ إلى مليون ونصف فى سنة ١٩٠٠ ثم إلى ٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٠٣ وأخيراً إلى ٢½ مليون فى سنة ١٩٠٤ ووصل ٣ مليون فى سنة ١٩٠٥ واستمر على ذلك ، راجع « مركز مصر المالى » تأليف ارمنجوه .

(٢) راجع قانون سنة ١٩١٦ رقم ٢٥ الخاص بنظام النقود فى البلاد المصرية وهو لا يختلف فى جوهره عن دكريتو سنة ١٨٨٥ إذ نص على أن وحدة النقود المصرية هى الجنيه المصرى وهو يقسم إلى مائة قرش أو ألف مليم ، فأصبحت النقود الذهبية هى الجنيه المصرى والنصف الجنيه ، والنقود الفضية هى القطعة ذات العشرين قرشاً وعشرة القروش وخمسة القروش والقرشين وأصبحت النقود النيكلية هى قطعة عشرة المليمات وخمسة المليمات والمليمين والمليم والنقود البرونزية . أما المعاملات الكبيرة فأصبحت على أساس الجنيه الاسترلينى الذى حل محل الجنيه المصرى فى المعاملات الخارجية .

قراراً فى ٣ أكتوبر سنة ١٩١٦ أعفى البنك الأهلى من شرط حفظ الذهب ، وأجاز للبنك إستبداله بأذونات على الخزانة البريطانية مستحقة الدفع لآجال قصيرة تدفع بالعملة الانجليزية . وبذلك تقوّت الرابطة بين الجنيه المصرى والجنيه الانجليزى فى المعاملات والمبادلات .

أما وحدة العملة المصرية فيمكن تلخيصها فى الآتى :

نوع المعدن	الاسم	الوزن بالجرام	التقاوة بالألف	ما يحتم القانون قبوله
ذهب	جنيه ذهب	٨ر٥٠٠	٨٧٥	لأحد لمقدارها
	٥٠ قرشاً أو نصف جنيه	٤ر٢٥٠		
	٢٠ قرشاً صاغاً	١ر٧٠٠		
	١٠ قروش صاغ	٠ر٨٥٠		
	٥ « «	٠ر٤٢٥		
فضة	٢٠ قرشاً صاغاً	٢٨ر٠٠٠	٨٣٣ ١/٣	لغاية مائتى قرش
	١٠ قروش صاغ	١٤ر٠٠٠		
	٥ « «	٧ر٠٠٠		
	٢ قرشان «	٢ر٨٠٠		
	١ قرش «	١ر٤٠٠		
نيكل	١ قرش صاغ	٥ر٥٠٠	٢٥٠ نيكل ٧٥٠ نحاس	لغاية عشرة قروش صاغ
	٥ مليمات أو نصف قرش صاغ	٤ر٠٠٠		
	٢ مليمان	٢ر٥٠٠		
	١ مليم	١ر٧٥٠		
برونز	١/٢ مليم	٣ر٣٣٣	٩٠٥ نحاس ٤٠ صفيح ١٠ زنك	لغاية عشرة قروش صاغ
	١/٤ مليم	٢ر٠٠٠		

العملة الأجنبية الشرعية المتداولة فى مصر :

الجنيه الإنجليزى ٩٧ر٥ م

الونتو ٧٧ر١٥ م

الجنيه المجيدى ٨٧ر٧٥ م

الفصل الثامن

الادارة المالية

١ — الدين العام — استهلاك الدين — تناقص الدين العام ٢ — الإدارة المالية ضريبة الأراضى — الضرائب غير المقررة — عوائد الأملاك ٣ — مقارنة بين إيرادات الحكومة ومصروفاتها .

يقول سبحانه وتعالى : « انما أموالكم وأولادكم فتنة ، والله عنده أجر عظيم »
سورة التغابن

تدرجت الحالة الاقتصادية فى التحسن فى عهد عباس حلمى ، وأمكن تنظيم مالية البلاد على أحسن حال خصوصاً بعد أن خرجت مصر من الارتباك التى كانت فيه ، وكان للعناية بترقية وسائل الإنتاج أحسن الأثر فى هذا التقدم .

المبحث الاول : الدين العام

وقد نشأ عن هذا التقدم المطرد أن صدر الأمر العالى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وبه انتقلت الأموال التى كانت فى يد صندوق الدين إلى يد الحكومة . وكان أهم ماجاء فى هذا القانون . ١ — أن يلغى تخصيص بعض الإيرادات لخدمة الدين وتضمن ضريبة الأراضى دفع الفوائد والأقساط ٢ — أن يقصر حق صندوق الدين على تسلم الأموال اللازمة لسداد فوائد الدين وأقساط استهلاكه ويلغى حقه فى مراقبة إيرادات ومصروفات الحكومة ، وعندما أصبحت الحكومة فى يسر اشترت بما لديها من الاحتياطى بضعة سندات منها سندات الحكومة المصرية والأخرى سندات مضمونة من الحكومة ومنها سندات الحكومة البريطانية أو سندات مضمونة من الحكومة البريطانية ومنها سندات الحكومة الهندية[1].

وقد كان رصيد المال الاحتياطى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، ٧ر٣٧٥ر٠٠٠ جنيهاً مصرياً ، وبعد إضافة ثمن أراضى الحكومة المباعة وزيادة الإيرادات السنوية على المصروفات ، وطرح ما دفع لصندوق الدين ، أصبح الاحتياطى ٦ر٠١٠ر٠٠٠ جنيهاً مصرياً فى عام ١٩٠٩ وهذا يدل على تقدم البلاد المطرد .

(١) راجع تقرير السير الدن غورست سنة ١٩٠٩ صفحة ١٤ عن المالية والإدارة المصرية .

وكانت السياسة العامة أن يخصص من المال الاحتياطى بعض الأموال للصرف على الرى والمصارف والسكك الحديدية والموانئ والفنارات ومد سكة حديد السودان وخلافه .

استهلاك الدين :

دأبت الحكومة على أن تستهلك كل عام جزءاً من الدين ويتضح ذلك من استمرار التناقص فى مبلغ الدين العام ، فقد كان يقرب من ١٠٣٫١٨٠٫٠٠٠ جنيهاً تقريباً فى سنة ١٨٨٥ فأصبح ١٠٤٫١٦٠٫٠٠٠ تقريباً فى سنة ١٨٩٥ ثم أخذ فى التناقص حيث أصبح ٩٦٫٥ مليون فى سنة ١٩٠٥ و٩٤ مليون فى سنة ١٩١٥ ووصل ١ و٩٣ مليون فى سنة ١٩٢٠ .

وكان من نتائج هذا التحسين الظاهر أن وافقت الحكومة على تأجيل تحويل ديونها التى كانت فى حيل من تسديدها فى سنة ١٩٠٥ .

والجدول الآتى[1] يدل على مبلغ هذا التناقص .

السنة	الموحد بالألف	الممتاز بالألف	المضمون بالألف	المجموع بالألف	الدومين بالألف	الدائرة بالألف	المجموع الكلى بالالف
١٨٩٣	٥٥٩٨٦	٢٩٣٩٤	٨٨٤٤	٩٤٢٢٤	٤٢٣٩	٧٠١٢	١٠٥٤٧٥
١٨٩٤	٥٥٩٧٥	١٩٣٩٤	٨٧٦٦	٩٤١٣٥	٣٩٩٦	٦٦٤٤	١٠٤٧٧٥
١٨٩٥	٥٥٩٧٥	٢٩٣٩٤	٨٦٩٩	٩٤٠٦٨	٣٩٢٥	٦٦٤٤	١٠٤٦٣٧
١٨٩٦	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٢٢٩	٩٣٩٩٤	٣٧٨٨	٦٦٣٢	١٠٤٤١٤
١٨٩٧	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٥٥٨	٩٣٩٢٤	٣٥٠٧	٦٤٣٢	١٠٣٨٦٤
١٨٩٨	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٤٨٦	٩٣٨٥١	٣٢١٤	٦٣٠٧	١٠٣٣٧٢
١٨٩٩	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٤١١	٩٣٧٧٦	٣١١٠	٦١٦٣	١٠٣٠٤٩
١٩٠٠	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٣٣٣	٩٣٦٩٩	٢٨٩٨	٦١١٧	١٠٣٧١٤
١٩٠١	٥٥٩٧٢	٣٠٣٩٠	٨٢٥٦	٩٤٦١٧	٢٦٣٠	٦٠١٧	١٠٢٧١٤
١٩٠٢	٥٥٩٧٢	٣٠٨٩٧	٨١٦٥	٩٥٠٣٤	٢٣٤٤	٥٨٦٧	١٠٣٢٤٦

(١) يمكن مقارنة حالة الديون المصرية بما سبقها فى الأتى : راجع مذكرات المستر جريج لطلبة الدراسات الاقتصادية بالجامعة المصرية . =

تابع جدول تناقص الديون المصرية

السنة	الموحد بالألف	الممتاز بالألف	المضمون بالألف	المجموع بالألف	الدومين بالألف	الدائرة بالألف	المجموع الكلى بالألف
١٩٠٣	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٨٠٧٨	٩٥١٧٨	٢٠٥٦	٤٩٥٣	١٠٢١٨٧
١٩٠٤	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٩٨٢	٩٥٠٨٢	١٧٤٩	٤٤٤٤	١٠١٢٧٥
١٩٠٥	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٨٥٠	٩٤٩٤٩	١٥٣٥	—	٩٦٤٨٤
١٩٠٦	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٧٦٥	٩٤٨٦٥	١٣١٦	—	٩٦١٨١
١٩٠٧	٥٩٩٧٢	٣١١٢٨	٧٦٨٣	٩٤٧٨٢	١٠٥١	—	٩٥٨٣٣
١٩٠٨	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٥٩٦	٩٤٦٩٨	٨١٨	—	٩٥٥١٣
١٩٠٩	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٥٠٧	٩٤٦٠٧	٤٣٤	—	٩٥٢٤١
١٩١٠	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٤١٥	٩٤٥١٤	٤٥٨	—	٩٤٩٧٢
١٩١١	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٣١٩	٩٤٤١٨	٢٠٣	—	٩٤٦٢٢
١٩١٢	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٢١٥	٩٤٣١٥	٣٥	—	٩٤٣٥٠
١٩١٣	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧١٠٣	٩٤٢٠٣	—	—	٩٤٢٠٣
١٩١٤	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٠٤٥	٩٤١٤٥	—	—	٩٤١٤٥
١٩١٤–٥ (١)	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٦٩٢٩	٩٤٠٢٩	—	—	٩٤٠٢٩

(١) وقد استمرت حالة الدين بعد عهد عباس حلمى سائرة على نفس الوتيرة كما يتبين الآتى : =

تابع الهامش السابق

السنة	الموحد بالالف	الممتاز بالالف	المضمون بالالف	المجموع بالالف	الدومين بالالف	الدائرة بالالف	المجموع الكلى بالألف
١٨٨٤	٥٥٩٩١	٢٢٣٣٣	—	٧٨٣٢٤	٧٦٤٥	٨٧٦٣	٩٤٧٣٢
١٨٨٥	٥٥٩٩١	٢٢٢٩٦	٩٤٢٤	٨٧٧١٢	٧٤٨٧	٨٦٦٠	١٠٣٨٥٨
١٨٨٦	٥٥٩٩٠	٢٢٢٩٦	٩٣٠٢	٨٧٥٧٩	٧٣٥٤	٨٦٦٠	١٠٣٦٠٣
١٨٨٧	٥٥٩٩٠	٢٢٢٩٦	٩١٩٢	٨٧٤٧٩	٦٩١٠	٨٦٣٩	١٠٣٠٢٨
١٨٨٨	٥٥٩٨٩	٢٢٢٩٦	٨١٥١	٨٧٤٣٨	٥٥٣١	٨٦٣٦	١٠١٦٠٦
١٨٨٩	٥٥٩٨٩	٢٢٢٩٦	٩١١١	٨٧٣٩٧	٥١٧٣	٨٥٨٧	١٠١١٥٨
١٨٩٠	٥٥٩٨٨	٢٩٤٠٠	٩٠٦٩	٩٤٤٥٨	٥٠٤٥	٧٢٩٩	١٠٦٨٠٢
١٨٩١	٥٥٩٨٧	٢٩٤٠٠	٩٠٢٥	٩٤٤١١	٤٨٦١	٧٢٧٢	١٠٦٥٤٤
١٨٩٢	٥٥٩٨٧	٢٩٤٠٠	٩٩٣٧	٩٤٣٢٣	٤٨٢٦	٧٣٢٣	١٠٦٣٧٣

تناقص الدين العام المصرى :

يتبين لنا من دراسة الدين العام المصرى أنه أخذ فى التناقص فى مجموعه بينما أن مفرداته كانت مقيدة باحكام وقواعد وأوامر عالية ، نذكر أهمها ، تسجيلا لأثرها فى حياة الأمة المصرية ، فقد صدر فى أواخر عهد اسماعيل الفرمان العالى المؤرخ ٣٠ إبريل سنة ١٨٧٨ وبه أصدرت الحكومة المصرية سندات بمبلغ ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فائدتها أربعة ونصف فى المائة وخصص معظم هذا المبلغ لتصفية مطالبات الخديوى اسماعيل وأعضاء العائلة الخديوية ولاستبدال المعاشات[1] ، وفى ١٢ يوليه سنة ١٨٨٨ أصدر توفيق أمر عال

= تابع حالة الدين بعد عهد عباس حلمى الثانى

السنة	الموحد بالألف	الممتاز بالألف	المضمون بالألف	المجموع بالألف	الدومين بالألف	الدائرة بالألف	المجموع الكلى بالألف
١٩١٥ — ١٦	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٦٨٠٤	٩٣٩٠٣	—	—	٩٣٩٠٣
١٩١٦ — ١٧	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٦٦٤١	٩٣٧٤١	—	—	٩٣٧٤١
١٩١٧ — ١٨	»	»	٦٤٦٦	٩٣٥٦٦	—	—	٩٣٥٦٦
١٩١٨ — ١٩	»	»	٦٢٨٩	٩٣٣٨٩	—	—	٩٣٣٨٩
١٩١٩ — ٢٠	»	»	٦٠٩٨	٩٣١٩٨	—	—	٩٣١٩٨
١٩٢٠ — ٢١	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٥٨٧٢	٩٢٩٧٢	—	—	٩٢٩٧٢
١٩٢١ — ٢٢	»	»	٥٦٦٢	٩٢٧٦٢	—	—	٩٢٧٦٢
١٩٢٢ — ٢٣	»	»	٥٤٦٥	٩٢٥٦٥	—	—	٩٢٥٦٥
١٩٢٣ — ٢٤	»	»	٥٢٧١	٩٢٣٧١	—	—	٩٢٣٧١
١٩٢٤ — ٢٥	»	»	٥٠٧٢	٩٢١٧٢	—	—	٩٢١٧٢
١٩٢٥ — ٢٦	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٤٨٧٧	٩١٩٧٦	—	—	٩١٦٧٦
١٩٢٦ — ٢٧	٥٥٩٧٢	٣٠٦٣٤	٤٦٥٥	٩١٢٧١	—	—	٩١٢٧١
١٩٢٧ — ٢٨	٥٥٦٥٣	»	٤٤٤٩	٩٠٧٣٦	—	—	٩٠٧٣٦
١٩٢٨ — ٢٩	٥٥٤٢٦	»	٤٢٢٨	٩٠٢٨٨	—	—	٩٠٢٨٨
١٩٢٩ — ٣٠	٥٥٢٥٠	»	٣٩٩٤	٨٩٨٧٩	—	—	٨٩٨٧٩
١٩٣٠ — ٣١	٥٥٢٥٠	٣٠٦٣٤	٣٧٦٠	٨٩٦٤٥	—	—	٨٩٦٤٥
١٩٣١ — ٣٢	»	»	٣٥١٧	٨٩٤٠٢	—	—	٨٩٤٠٢
١٩٣٢ — ٣٣	»	»	٣٢٨٩	٨٩١٧٣	—	—	٨٩١٧٣

(١) كان هذا المبلغ هو من أصل الخمسة ملايين التى رخص بها سلطان تركيا ، وكانت هذه السلفة المذكورة بقيمة إسمية قدرها ٢٫٣٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فتقرر لخدمتها قسط سنوى قدره ١٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى تؤخذ من المصروفات الإدارية ، واشترط أنه فى حالة تأخر الحكومة عن سداد هذا القسط تحول محصلات الأموال المقررة والغير مقررة فى مدينة القاهرة إلى خزينة صندوق الدين المكلف بخدمة القرض المذكور ، أما الاستهلاك فتعين بطريقة المشترى أو بطريقة القرعة بواقع المائة مائة ، واشترط أيضاً أن المحصل من مبيع أملاك الميرى الحره الواردة فى الجداول يورد إلى صندوق الدين لاستخدامه فى =

يقضى باستعمال الإيرادات الزائدة المخصصة لصندوق الدين بموجب اتفاقيات سنة ١٨٨٥ مع المحصل من مبيع الأراضى وموارد أخرى ، لتكوين مال احتياطى يحفظ فى صندوق الدين ويستعمل لشراء سندات من الدين المصرى ، غير أنه رخص للأعضاء بتسليف الحكومة ما يلزمها من هذا الاحتياطى لمصروفاتها الغير الاعتيادية .

وقضت الأوامر الصادرة فى ٦ و٧ يونيه و ٥ يوليه و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بإدخال تعديلات كان أهمها . (١) إبقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين لمدة خمس عشرة سنة كاملة بدون سداد شىء من أصلها إلا بطريقة الاستهلاك (٢) إيداع الوفورات الناتجة عن تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية وقرض الدمين فى خزينة صندوق الدين مع تخويله الحق فى تشغيلها بسندات من الديون المصرية . والمبالغ المتجمعة بهذه الطريقة تقيد بحساب خصوصى يسمى « مال الوفورات الناتجة عن تحويل الدين » ، وقد حصل تحويل قرض الدومين بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٩٣ فخفضت فائدته من ٥ ٪ إلى ٤½ ٪ .

وفى ٢١ يونيه سنة ١٨٩٨ عقدت الحكومة المصرية مع إحدى النقابات التى صارت فيما بعد « شركة الدائرة السنية » اتفاقاً مفاده أن الشركة تتولى بيع أملاك الدائرة السنية ، وتدفع للحكومة المبالغ اللازمة لسداد سلفتها فى استحقاقها فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ مع جميع الأرباح الناتجة عن ذلك البيع ، بعد خصم المبالغ اللازمة لاستهلاك الدين ودفع فائدة قدرها ٥ ٪ على رأس مال الشركة ، تقسم مناصفة بين الحكومة والشركة .

وقدر تقرر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ بأمر عال بأن الوفورات الناتجة عن تحويل قرض الدومين لا تورد إلى صندوق الدين إلا إذا زادت إيرادات مصلحة الدومين عن المبالغ اللازمة للقيام بسائر مصاريفها ، أما المبالغ التى تورد بصفة وفورات فتخصص لسد عجز إيراداتها ،

= استهلاك هذه السلفة الجديدة والدين المضمون معاً ، وتقرر فى يوليه سنة ١٨٨٨ إيقاف تنفيذ الأمر العالى الصادر فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ والخاص باستهلاك الديون حتى يبلغ المال الاحتياطى مليونين من الجنيهات المصرية . كذلك أدخلت تعديلات عدة بناء على فرمانات بتاريخ ٦ و٧ يونيه و ٥ يوليه و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وكان أهم هذه التعديلات وقد سبق ذكرناها فى عهد توفيق ١ — تحويل قرض أربعة ونصف فى المائة المعقود فى سنة ١٨٨٨ إلى دين ممتاز ٢ — إصدار سندات ممتازة جديدة للحصول على مبلغ ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى تخصص لارى ٣ — تحويل الدين الممتاز من ٥ ٪ إلى ٣٫٥ ٪ مقابل دفع تعويض نقدى لحاملى هذ الأسهم قدره ٩ ٪ ٤ — زيادة قيمة الدين الممتاز مبلغا وقدره ٧٫١٠٣٫٠٠٠ جنيه إنجليزى نتيجة للعمليات المذكورة ٥ — تحويل دين الدائرة السنية العمومى وإعطاء أصحاب الديون سندات جديدة فائدتها ٤ ٪ بمعدل ٨٥ ٪ من قيمة أسهمهم وبذلك خفضت قيمة هذا الدين الاسمية بمبلغ ١٫٢٧٨٫١٢٠ جنيهاً إنجليزياً ٦ — الترخيص بتحويل قروض الدومين .

وتقرر أن لا يسدد قرض الدومين قبل أول يناير سنة ١٩١٥ إلا بطريقة الاستهلاك ، وذلك بواسطة ما يحصّل من بيع الأملاك أو من زيادة الإيرادات .

وقد رخص بالأمر العالى المؤرخ ١٢ يولية سنة ١٩٠٠ بإصدار سندات ممتازة جديدة قدرها ١٫٧٣٤٫٢٠٠ جنيه انجليزى تخصص لإدخال تحسينات على سكك حديد الحكومة ، فكان هذا القرض مع سلفة ٤٫٥ ٪ المعقودة فى سنة ١٨٨٨ وقرض ١٨٩٠ تتمة مبلغ الخمسة ملايين جنيهاً مصرياً الذى رخص به سلطان تركيا فى سنة ١٨٨٨ .

وبناء على الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ وبمقتضى القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الذى سرى مفعوله من أول يناير سنة ١٩٠٥ تغيرت طريقة تسديد الديون والضمان اللازم لهذا السداد بنظام جديد كان أهم قواعده ما يأتى :—

ا — استبدال الإيرادات المختلفة المخصصة لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بايرادات أموال الأطيان فى جميع المديريات بالقطر المصرى ماعدا مديرية قنا التى سبق أن تخصصت إيراداتها بصفة ضمانة إضافية لقروض الدومين . وبما أن محصلات تلك الأموال قدرت بمبلغ ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فقد اشترط أنه لا يجوز إجراء أى تعديل فى ضرائب الأطيان ينجم عنه تخفيض أموالها إلى مادون الأربعة ملايين جنيهاً مصرياً إلا بعد موافقة الدول .

ب — استخدام المتحصل من الإيردات المخصصة فى سداد المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة وذلك حسب الترتيب الآتى : أولا . مبلغ ٣١٥٫٠٠٠ جنيه انجليزى (أى ٣٠٧١٢٥ جنيه مصرى) قيمة القسط السنوى المخصص للدين المضمون . ثانياً : قيمة فوائد الدين الممتاز . ثالثاً : قيمة فوائد الدين الموحد ، فاذا لم تف تلك الإيرادات بخدمة هذه الديون يؤخذ الفرق من إيرادات الحكومة العامة .

حـ — توريد المتحصل من الإيردات المخصصة من جهات التحصيل مباشرة إلى صندوق الدين حتى تستوفى المبالغ اللازالة لخدمة الدين ، وما يزيد عن ذلك يرسل إلى وزارة المالية مباشرة .

د — تخصيص مبلغ ١٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى بصفة مال احتياطى لصندوق الدين ومبلغ آخر لإدارة الأعمال وقدره ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى وقد يزيد إلى ١٫٢٥٠٫٠٠ باتفاق الحكومة مع صندوق الدين ، وتوريد المبالغ الباقية من الأموال الاحتياطية ومن الوفورات الناتجة عن تحويل الدين إلى خزينة الحكومة .

هـ — حفظ الحق للحكومة فى سداد هذه الديون بواقع قيمتها الأسمية ابتداء من التواريخ الآتية :—

١٥ يولية سنة ١٩١٠ للدين المضمون والدين الممتاز[١]

١٥ يولية سنة ١٩١٢ للدين الموحد[٢]

ولا يسدد قبل هذه المواعيد شيء من هذه الديون لا فيما يختص بالدين المضمون الذى يستمر استهلاكه بما تبقى بعد دفع الفوائد من القسط السنوى المقرر لخدمته وقدره ٣١٥,٠٠٠ جنيه انجليزى .

فاستعمال كل ما يزيد من إيرادات الدومين والدائرة السنية بعد دفع الفوائد بواقع أربعة ونصف فى المائة لقرض الدومين ، وأربعة فى المائة لدين الدائرة السنية والمبالغ المتحصلة من بيع الأملاك فى استهلاك ديون المصاحتين المذكورتين ، أصبح من حق الحكومة التصرف فيه . ولا يجوز استهلاك شيء من تلك الديون بخلاف الطريقة المذكورة قبل أول يناير سنة ١٩١٥ لقرض مصلحة الأملاك و١٥ أكتوبر سنة ١٩١٥ لدين الدائرة السنية .

ز — حفظ باقى المطلوب لحساب تصفية سنة ١٨٨٠ وقدره ٥٠,٠٠٠ جنيه انجليزى بصفة أمانة فى خزينه صندوق الدين لغاية سداد الطلبات الموقوفة .

ح — استمرار دفع قسط المقابلة وقدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنويا لغاية ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ .

ومن هذا يتبين أن الحكومة المصريه بل وجبل عباس حلمى الثانى بدأ يتصرف ببعض الحرية فى أموال الدولة لما فيه خير الرعية ، فقد حبست الديون وفوائدها ، ضوابط استثمارات الدولة بمدخراتها الحقيقية مع ما فى ذلك من أثر فى النهضة المصرية .

والجدول الآتى يدل على حالة الدين العام فى أواخر سنة ١٩١٤ مع ما طرأ عليه من التغييرات فى خلال السنة نفسها[٣] : —

---

(١) أنشىء الدين الممتاز بناء على أمر عال صدر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وأهم الأوامر المالية التالية الخاصة به ، صدرت فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ و ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ و ٥ و ٧ يونيه سنة ١٨٩٠ و ١٢ يوليه سنة ١٩٠٠ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، وتدفع فوائد هذا الدين فى ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر من كل سنة وتبلغ قيمته الآن ٣٠,٦٣٣,٩٨٠ جنيه إنجليزى وفوائده مبلغ ١,٠٤٥,٣٨٤ جنيهاً مصرياً ، وسنداته بعضها لحاملها وبعضها بأسماء أصحابها .

(٢) أنشىء هذا الدين بناء على الأوامر العالية فى ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وأهم الأوامر العالية المختصة بهذا الدين هى التى صدرت فيما بعد فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ و ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وتدفع فوائد هذا الدين فى أول مايو وفى أو نوفمبر من كل سنة فى القاهرة والإسكندرية ولندن باريس وسنداته لحاملها وفئاتها ١٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠ ، ٢٠ جنيهاً إنجليزياً وكانت قيمته فى الأصل ٦٠,٩٥٨,٢٤٠ جنيه إنجليزى فصار الباقى الآن ٥٥,٢٥٠,٤٦١ .

(٣) يمكن مقارنة حالة الدين العام فى عهد عباس حلمى بمقداره فى سنة ١٩٢٥ إذ كان كالآتى :

نوع الدين	قيمة الدين فى أول ابريل سنة ١٩١٤ جنيه إنجليزى	المستهلك فى خلال ستة ١٩١٤ جنيه انجليزى	قيمة الدين فى آخر مارس سنة ١٩٢٥ جنيه إنجليزى	قيمة السندات الموجودة تحت يد الحكومة وصندوق الدين جنيه إنجليزى	قيمة السندات المتداولة فى ٣١ مارس سنة ١٩١٥ جنيه إنجليزى
الدين المضمون ٣ ٪	٧٠٤٤٩٠٠	١١٥٨٠٠	٦٩٢٩١٠٠	٨٣٦٠٠	٦٨٤٥٥٠٠
الدين الممتاز ٣ ٪	٣١١٢٧٧٨٠	—	٣١١٢٧٧٨٠	٢٤٧٦٠٠٠	٢٨٦٥١٧٨٠
الدين الموحد ٤ ٪	٥٥٩٧١٩٦٠	—	٥٥٩٧١٩٦٠	٣٠١٠٢٢٠	٥٢٩٦١٧٤٠
الجملة	٩٤١٤٤٦٤٠	١١٥٨٠٠	٩٤٠٢٨٨٤٠	٥٥٦٩٨٢٠	٨٨٤٥٩٠٢٠

المبحث الثانى : الادارة المالية

زادت إيرادات الحكومة بزيادة المتحصل من الضرائب ، وكان نظام الضرائب قد أخذ يسير نحو الكمال ، وبعد أن روعى فيه روح المساواة والعدل والتوقيت والاقتصاد واليقين ، وبعد أن رأى الأجانب تصدع خواطر المصريين أخذوا يتحملون بعض الأعباء

تابع هامش ٣ حالة دين مصر العام فى آخر ابريل سنة ١٩٣٥ من صفحة ٦٠٤ السابقة : —

نوع الدين	قيمة الدين غير المستهلك فى أول مايو سنة ١٩٣٤ جنيه انجليزى	إستهلاك جنيه انجليزى	قيمة الدين غير المستهلك لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٥ جنيه إنجليزى	سندات الاحتياطى فى الحكومة وصندوق الدين جنيه إنجليزى	سندات متداولة جنيه إنجليزى
الدين القونصولية					
الدين المضمون بفائدة ٣ ٪	٣٠٧١٠٠٠	٢٢٤٥٠٠	٢٨٤٦٥٠٠	—	٢٨٤٦٥٠٠
الدين الممتاز بفائدة ٣ ٪	٣٠٦٣٣٩٨٠	—	٣٠٦٣٣٩٨٠	٥٣٢٠٥٧٢	٢٥٣١٣٤٠٨
الدين الموحد بفائدة ٤ ٪	٥٥٢٥٠٤٦٠	—	٥٥٢٥٠٤٦٠	٩٨١٨٦٨٠	٤٥٤٣١٧٨٠
الجملة	٨٨٩٥٥٤٤٠	٢٢٤٥٠٠	٨٨٧٣٠٩٤٠	١٥١٣٩٢٥٢	٧٣٥٩١٦٨٨

ديون أخرى . . . =

التى كانوا معافين منها[١] إذ قضى قانون سنة ١٨٦٧ بالتصريح للأجانب بامتلاك الأراضى بشرط أن يدفعوا الضرائب ويخضعوا للقوانين العثمانية العقارية . كذلك تمت مصادقة الدول فى معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ على أن يقوم الأجانب بدفع عوائد الأملاك ، ومع أن الأجانب لم يدفعوا هذه الضريبة حتى سنة ١٨٨٧ نظراً لعدم تمثيلهم فى لجان تقدير الضرائب ، فانهم دفعوها بعد أن صدر الأمر العالى بتشكيل لجان لمراجعة وتعديل الضرائب على أن يندب فى هذه اللجان من يمثل الملاك الأجانب .

أما الضرائب الجمركية على البضائع فقد صار الاتفاق عليها بموجب عدة معاهدات تجارية عقدت مع حكومات الدول المختلفة ، وبذلك أصبح الأجانب المستوطنون يدفعون كافة الضرائب كرعايا الحكومة المحلية سواء بسواء ، ألا أنه يجب الحصول على مصادقة الدول قبل إلزام الأجانب بدفع أية ضريبة تستجد .

وتوجد مثل هذه الصعوبات عند ربط ضرائب المجالس البلدية وكذلك فى جميع الضرائب التى تقررها الادارات المحلية ، وقد وافقت الدول على الأمر العالى النظامى الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ، الذى منحت به سلطة عظيمة لتقدير الضرائب المحلية[٢] .

وأهم الضرائب التى كانت تجبى من المصريين فى هذا العهد هى : — الأموال المقررة « وتشمل الضرائب على الأراضى والأملاك العقارية » ، وبدل الخدمة العسكرية ورسوم الخفر ورسوم الجمارك ورسوم الموانى والمنائر ورسوم مصايد الأسماك ورسوم الدمغة ورسوم

= ديون أخرى

القرض العثمانى ٣٪ سنة ١٨٩٤	٤٩٦٨٩٠٠	١٥٣٧٠٠	٤٨١٥٢٠٠	٢٦٠٣٦٠	٤٥٥٤٨٤٠
قرض الدفاع العثمانى ٤٪ سنة ١٨٩١	٣٤٦٧٩٢٠	١٤٠٠٠٠	٣٣٢٧٩٢٠	٢٦٤٨٦٠	٣٠٦٣٠٦٠
سكة حديد حلوان جنيه مصرى	٢٦٤٠٠	٤٤٠٠	٢٢٠٠٠	—	٢٢٠٠٠

(١) كان أول من لفت نظر الأجانب إلى تصدع خواطر المصريين هو اللورد دوفرين فى تقريره فى سنة ١٨٨٣ إذ أشار إلى عدم وجود روح المساواة بين المصريين والأجانب فى تحمل عبء الضرائب فقال « لا شك أن مسألة معافاة الأجانب من الضرائب المفروضة على السكان يصدع خواطر المصريين لا لأن ما تدفعه الأجانب من الضرائب يعد دخلا عظيما للحكومة بل أن المسألة مسألة انصاف وعدل ، إذ أن قيمة ما يدفعونه لا يزيد عن ٤٣٠,٠٠٠ جنيه مع أن الإيراد الإجمالى للضرائب هو ٨,٩٤٦,٥٤٦ جنيه ولقد كانت الامتيازات حجرة عثرة فى سبيل إصلاح هذه المساوىء » .

(٢) راجع « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » للمؤلف صفحات ١٩ — ٢٠

دمغ المصوغات والرسوم القضائية ، وفيما يلى سنتكلم بإيجاز عن بعض هذه الضرائب :—

ضريبة الأراضى :

هذه الضرائب هى أهم مصدر لإيرادات الحكومة المصرية ، وقد اقتضت العدالة أن تمسح الأراضى المصرية ، وفعلا بدىء أولاً وعلى باب التجربة فى مساحة مديرية الشرقية فى سنة ١٨٩٢ وكان هـذا العمل مقروناً بالنجاح فجعل أساساً لتقدير الضرائب المعمول به الآن ، وكان التمييز بين الأراضى الخراجية والعشورية هو السبب فى صعوبة تقرير الضرائب بالعدالة اللازمة ، فعملت الحكومة على تسوية الخلاف بقدر ما يمكن وذلك بتنقيص فئات الضريبة ، ولما برهنت ادارة المساحة فى سنة ١٨٩٥ على نجاح مشروعها ابتدىء فى إعادة تقمين الأراضى بواسطة لجان مخصوصة فاتخذت القيمة الايجارية للأطيان أساساً للضريبة ، واعتبرت النسبة ٢٨,٦٤ ٪ وعلى هـذا الأساس أصبحت الضريبة المفروضة على الأراضى الخصبة مناسبة حيث عملت على أساس هذه النسبة بحيث أصبح مجموع الدخل المتحصل من الضرائب العقارية باقياً على ما هو عليه عند احتساب معدل القيمة الايجارية للأراضى فى أنحاء القطر المصرى .

وفى سنة ١٨٩٩ صدر قانون قسمت بمقتضاه أطيان كل بلد إلى أحواض تتقارب الأرض الداخلة فى كل منها من حيث الجودة وصارت أقصى الضرائب المفروضة ١٦٤ قرشاً عن الفدان .

وفى ١٨ مارس سنة ١٩٠٢ صدر أمر عال جديد ، بعد مصادقة الجمعية العمومية يقضى بزيادة الدخل المتحصل من الاطيان التى انتفعت من خزان أسوان وغيره عن الأعمال الفرعية ، وعليه قامت نظارة الأشغال العمومية بفرض ضريبة إضافية قدرها ٥٠ قرشاً عن كل فدان يروى بالراحة و٣٠ قرشاً عن كل فدان يروى بالآلات الرافعة .

أما مسألة إعفاء الأراضى الشراقى من دفع الضرائب فقد نص عليها الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٢ ، وأصبح المتبع أن يعطى كل مالك قسيمة « ورد » للضرائب يبين به المقدار الملزم بدفعه للحكومة ، وفى أى فصل تستحق أقساطه .

الضرائب غير المقررة وأهمها عوائد الجمارك :

تحتوى الضرائب غير المقررة على ضريبة احتكار الملح والسكر والنطرون والصودا ورسوم التسجيل ولكن أهمها عوائد الضرائب الجمركية .

الأراضى المعفاة من الضرائب :

ويعفى من الضرائب أولاً : الأراضى التى لا يمكن زراعتها لسبب خارج عن إرادة المالك ، ثانياً : خمسة أفدنة لكل شخص من العمد ومشايخ البلاد ومشايخ العربان .

عوائد الأملاك :

تجبى الضرائب على الأملاك فى القاهرة بمعدل ١٠ ٪ وفى المدن الأخرى بمعدل ٨½ ٪ من قيمة الإيجار السنوى . وذلك حسب الأمر العالى الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٠٩ ، وفى الاسكندرية علاوة على ضريبة الأملاك ، قد ربط المجلس البلدى ضرائب أخرى وهى ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية تدفع بواسطة المالك و٢ ٪ تدفع بواسطة المستأجر .

ويجرى كل ثمان سنوات تقمين المبانى لكل قسم من أقسام المدينة ، ويسوغ استئناف قرارات تلك اللجان لدى مجالس المراجعة ، وتقدم مثل هذه الطلبات للجهة المختصة قبل ١٥ نوفمبر من كل سنة ويستحق دفع العوائد مقدماً كل ثلاثة أشهر .

وتجبى الضرائب بواسطة محصلين من الحكومة ، وإذا تأخر المالك عن الدفع تحجز الحكومة على مواشيه ومنقولاته ، فاذا لم تكف يحجز على العين وتباع بالمزاد الجبرى ، وتجبى مصلحة الأموال المقررة[1] الضريبتين السابقتين .

وقد كانت الحكومة مرتبطة مع الدول بمعاهدات تجارية تعهدت بمقتضاها ألا تقرر على البضائع الواردة إلى القطر المصرى ضرائب تزيد عن ٨ ٪ من قيمتها ، ماعدا أصناف قليلة مثل السكر والكحول والدخان والأخشاب اللازمة للبناء .

وقد كان الفحم الحجرى وخشب البناء والبترول يوم (الغاز) وسوائل الوقود وأخشاب الحريق والفحم البلدى والمواشى والغنم والماعز ولحوم هذه الحيوانات المثلجة وغير المثلجة تدفع عنها رسوم قدرها ٤ ٪ يضاف على ذلك ½ ٪ عوائد مينا ورصيف بالإسكندرية .

وكان مقدار الضرائب المفروضة على الصادرات ١ ٪ من قيمتها يضاف على ذلك

---

(١) أنشئت مصلحة الأموال المقررة بالأمر العالى فى ٧ ابريل سنة ١٩١٣ باسم مصلحة الأملاك الأميرية الحرة ، الغرض منها إدارة الأراضى الضامنة لقرض ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ وقدره ٨,٥٠٠,٠٠٠ ج ، وكان مقدار هذه الممتلكات الضامنة للقرض ٤٢٥٧٢٩ فداناً وهى الأراضى التى تخلى عنها أعضاء العائلة الخديوية للحكومة ، فحلت هذه المصلحة محل اللجنة التى كانت تدير تلك الأملاك ، وكانت هذه اللجنة تحتوى على ثلاثة أعضاء أحدها إنجليزى والآخر مصرى والثالث فرنسى ، وقد أضيف إلى أعمال مصلحة الأملاك إدارة جميع ممتلكات الحكومة ، وأصبحت تسيطر على تفتيش الفيوم وتفتيش بافاس وتفتيش المندورة الخ . فتطورت بتطور الأعمال التى دخلت فى نطاق وظيفتها .

½ ٠/٠ عوائد مينا ورصيف بالإسكندرية ، ولا رسوم على البضائع الأجنبية التى يراد إعادتها . وتجبى مصلحة الجمارك الضرائب الجمركية ، وكانت الجمارك بالإسكندرية والقاهرة وبورسعيد والسويس ودمياط والقصير ، ويوجد أيضاً مكاتب حركة بالقنطرة والاسماعيلية ورشيد .

مصروفات وإيرادات الحكومة والميزانية العامة :

أصبحت الحكومة المصرية متوطدة الأركان ، وأصبح للجمعية التشريعية نفوذ محدود ، وأصبحت تتألف من النظار ومن ٦٩ عضواً منتخباً ومن ١٧ عضواً معيناً وأصبح هؤلاء الأعضاء يعنون بدراسة الأحوال المالية تحت النفوذ البريطانى والرقابة المالية الدقيقة ، كذلك أصبح لا يجوز ربط أموال جديدة على الأطيان أو عوائد شخصية إلا بعد مصادقة الجمعية التشريعية ، فاستقامت الأحوال المالية كما يدل على ذلك ميزانيات الدولة المصرية وطرق ربط مفرداتها فى هذا العهد .

وقد أصبحت الميزانية المصرية على غاية الاتزان والاعتدال والدقة المتناهية فى جميع أبوابها ، لأن مفرداتها كانت تحت رقابة مجلس شورى القوانين ، كما أصبحت تشغل أكبر جزء من التقارير السنوية المعتمد البريطانى بالقطر المصرى ، ونورد هنا على باب التمثيل ما جاء فى التقرير العام عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لسنة ١٩٠٩ .

موجز لميزانيتى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠ :

المفردات	١٩٠٩ الايرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه	١٩١٠ الايرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه
الإيرادات	١٥٫١٠٠٫٠٠٠		١٥٫٥٣٠٫٠٠٠	
المصروفات المقدرة				
الايرادات العادية		١٣٫٩٠٠٫٠٠٠		١٤٫٠٧٧٫٠٠٠
الايرادات الخصوصية		٩٥٠٫٠٠٠		١٫٠٦٢٫٠٠٠
المجموع		١٤٫٨٥٠٫٠٠٠		١٥٫١٥٠٫٠٠٠
الزيادة		٢٥٠٫٠٠٠		٢٠٠٫٠٠٠
المجموع	١٥٫١٠٠٫٠٠٠	١٥٫١٠٠٫٠٠٠	١٥٫٣٥٠٫٠٠٠	١٥٫٣٥٠٫٠٠٠

ونورد إيرادات ومصروفات الحكومة فى سنة ١٩١٢ لكى يتبين لنا مفردات تلك

المصروفات والإيرادات على وجهها الأخير الصحيح فى الإدارة المصرية السليمة .

إيرادات		مصروفات	
جنيه مصرى		جنيه مصرى	
٥٢٦٣١٨٦	أموال أطيان وعشور ونخيل		مخصصات ومرتبات العائلة المالكة
٣٤٦٤١٣	عوائد أملاك	٢٨٤٩٤٩	وأبنية الحضرة الفخيمة الخديوية
٢١١٩٤١٦	الجمارك	٥٣٥٤٣٩٣	مصروفات الإدارة والتحصيل
١٧١٤٣٤١	الدخان والتنباك والسجاير	٢٣٣٥٣١٣	« السكك الحديدية
٤٣٦٣٢٠	رسوم الليمانات والفنارات	٢٨٩١٢٦	« البوسته
٤١٢٧٤	مصائد الأسماك	١١٣٤٦٨	« التلغرافات
٤٥١٤١	النمغة	٧١٤٤٠٠	« نظارة الحربية
١٧٤٥٠١١	الرسوم القضائية والقيد به	١٤٦٢٥٠	« جيش الاحتلال
٥٥٩٦٤	رسوم متنوعة	٥٥٢٤٠١	المعاشات
٣٩٥٧٣٤٤	إيرادات السكة الحديدية		مكافآت للانفار المقترعين عند
٣١٦١٤٩	البوسته	٦٤٢٩٣	انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية
١٣٨٦٣٧	التلغرافات	٦٦٥٠٤١	ويركو مصر
١٣٨٩٢٤	الأرباح الناتجة من تشغيل النقود	٣٩٢٤٧٢٣	الديون القونصوليدية وغير القونصوليدية
١٧٤٩١٧	إيجارات ومتحصلات أملاك الميرى	٣٣٥٠٠٠	السودان
١٣٢٢٧٥	المستقطع من ماهيات المستخدين	٤٣٠٥١	متنوعات
٨٩٠٤٣٣	متنوعات	١٤٨٢٢٤٠٨	مجموع المصروفات الاعتيادية
		٦٤٨١٧٦	المصروفات الخصوصية
		١٥٤٧٠٥٨٤	المجموع العمومى للمصروفات
			زيادة الإيرادات عن المصروفات
		٢٠٤٥١٥٩	أضيف إلى الاحتياطى
١٧٥١٥٧٤١	جملة	١٧٥١٥٧٤٣	جملة المصروفات

المبحث الثالث : مقارنة بين إيرادات ومصروفات الحكومة

زادت إيرادات الحكومة زيادة مضطردة ويتضح ذلك من الجدول الآتى الذى يبين إيرادات ومصروفات الحكومة فى بعض السنين بين سنة ١٨٩٢ وسنة ١٩١٧ .

السنة	الإيرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه	السنة	الإيرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه
١٨٩٢	١٠٦٢٨٩٣٥	٩٨٨٢٥٥٧	١٩٠٥	١٧١٠٣٣٧٦	١٤٩٩٩٠٣٧
١٨٩٣	١٠٦٠١٦٤٢	١٠٥٥٦٠١٧	١٩٠٦	١٦٨١٣٥٦١	١٧٨٤١٩٥٥
١٨٩٤	١٠٥٣١٣٤١	٩٩٠٤١٨٦	١٩٠٧	١٦٨٣٢٩٥٩	١٨٩٢٦٩١١
١٨٩٥	١٠٧٢٠٨١٩	٩٧٢٩٢٠١	١٩٠٨	١٦٤٢٣٣٨٢	١٨٠٠٩١٣٩
١٨٩٦	١١٠٥٤٩١٧	١٠٦٠١١٨٣	١٩٠٩	١٥٨٨٧٣١٣	١٦٩٠٠٠١٥
١٨٩٧	١١٤٨٢٦٦٨	١٠٧٠٤٦٣٧	١٩١٠	١٦٣٣٧٦٦٧	١٦٩٤٨٠٨٢
١٨٩٨	١٢٤٨٢٠٨٠	١١١١٥٣٦١	١٩١١	١٧١٧٧١٠٧	١٧٠٧٧٢٠٧
١٨٩٩	١١٦٦٧٠٨٧	١١٤٠٦٩٦٩	١٩١٢	١٧٨٤٨٣٥٢	١٧٥٦٩٦٥٩
١٩٠٠	١١٨٦٧٣٠٩	١١٨٣٩٥٨٣	١٩١٣	١٧٧٠٥٥٤٣	١٧٦٥٩٩٦١
١٩٠١	١٣٥١٠١٩٠	١٢٢٠١٨٢٤	١٩١٤	١٩١١٩٦١٢	٢١٣٣٠٩٤٤
١٩٠٢	١٢٧٨٤٤٩٢	١٢٦٦٨٥٩٧	١٩١٥	١٧٧٦١٢٥٥	١٦٥٩٤٦٦٦
١٩٠٣	١٣٣٨٢٢٨٣	١٢٥٠١٨٠٠	١٩١٦	١٩٩٢٩٦٤٨	١٧٢٤٠٦٠٦
١٩٠٤	١٤٤٨٢١٦٢	١٢٩٥٠٢٧٢	١٩١٧	٢٣١٦٨٦٣٦	٢٢٤٩٦٩٤٨

وترجع زيادة الإيرادات أولا إلى زيادة ثروة الأمة ، وقد مكّن ذلك الحكومة من زيادة ضرائبها ، ثانياً تحسين نظام الضرائب دعا إلى قلة نفقات الجباية ، أما المصروفات وزيادتها فكانت نتيجة لزيادة عدد السكان وضرورة قيام الحكومة بكثير من المرافق العامة أو التوسع فيها .

وكانت زيادة المصروفات والإيرادات تدل دلالة واضحة على ما قام به ملوك مصر من رعاية أفراد الأمة خصوصاً فى عهد الملك فؤاد الذى سعى سعياً متواصلا حتى تحقق الأمة استقلالها الاقتصادى وبذلك وضع الاستقلال السياسى على أساس متين الأركان عظيم الأسس ، دعائمه ثابتة ، ومبادئه صحيحة قويمة (١) .

(١) المالية فى الدستور المصرى فى عهد فؤاد الأول أصبحت دقيقة البحث ، عامة المبادىء ، واسعة =

لقد أصبحت مصر تعتمد على إنجلترا فى توجيه صادراتها لتحقيق مطالب الواردات الإنجليزية ، ولهذا زادت الواردات البريطانية حتى بلغت فى سنة ١٩١٣ بما لا يقل عن ٢٧٫٨٦٥٫١٩٥ جنيهاً مصرياً بعد أن كانت ٢٥٫٩٠٧٫٧٥٩ جنيهاً فى سنة ١٩٢١ أى بزيادة ٧٫٢١ ٪ . وبلغت الصادرات المصرية ٣١٫٦٦٢٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ بعد أن كانت ٣٤٫٥٧٤٫٣٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣[1] أى بنقص ٨٫٨٩ ٪ وهذا يدل على أن إنجلترا حققت ما كانت تبتغيه فى مصر من أصول التجارة والإدارة والاقتصاد والتشريع الاقتصادى العام .

= التطبيق ، لذلك عنى الدستور المصرى بالمالية فخص لها بابا مستقلا أهم ما جاء فيه :

١ — لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو الغاؤها إلا بقانون ولا يجوز تكليف الأهالى بتأدية شىء من الأموال أو الرسوم إلا فى حدود القانون .

٢ — لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون .

٣ — لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض أو اعانات أو مكافأة إلا فى حدود القانون

٤ — لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود .

ويشترط اعتماد البرلمان مقدما فى إنشاء وابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية ، وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك الدولة .

٥ — الميزانية الشاملة لإيرادات ومصروفات الحكومة يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل (تبتدىء السنة المالية الآن فى أول مايو) وذلك لفحصها واعتمادها .

٦ — تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولا :

٧ — لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

٨ — اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن . وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولى .

٩ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .

١٠ — الحساب الختامى للادارة المالية عن العام المنقضى يقدم إلى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده .

الميزانية والحساب الختامى :

الميزانية هى عبارة عن كشف تقديرى بأنواع الإيرادات التى ينتظر الحصول عليها والمصروفات التى ينتظر إنفاقها فى سنة مقبلة وتقدم الحكومة الميزانية للبرلمان للموافقة عليها .

والحساب الختامى عبارة عن الإيرادات التى جمعت والمصروفات التى أنفقت فعلا فى سنة ماضية ويجب أيضا تقديم الحساب الختامى ليوافق عليه البرلمان .

وأصبح البرلمان هو السلطة المشرفة فى حالة البلد الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية .

(١) انتهى هذا العهد وكانت حالة الواردات والصادرات من البلاد المختلفة كما ذكرها كتشنر فى تقريره فى سنة ١٩١٢ صفحتى ٥٨ و ٦١٢ مأخوذة من روبرت كريج فى مذكرته كالآتى :

وتدل ميزانية الحكومة المصرية والصادرات إلى البلاد المختلفة على مدى تقدم مصر ومقدرة الأهالى على تحمل أعباء الدولة فيما تقوم به من عمل[1] . وما يناله أهلها من تقدير .

وقد كانت الإيرادات العادية فى زيادة مضطردة فارتفعت من ١٥٫٥٢١٫١٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٨ إلى ١٥٫٤٠٢٫٢٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٩ وإلى ١٥٫٩٦٥٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٠ و١٦٫٧٩٣٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١١ و١٧٫٥١٥٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٢ ووصلت إلى ١٧٫٣٦٨٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ .

(تابع الهامش السابق) .

الواردات بالجنيه المصرى	١٩١٢	١٩١٣	الصادرات بالجنيه المصرى	١٩١٢	١٩١٣
من بريطانيا العظمى	٧٩٩٠٦٥٨	٨٤٩٦٤٨٣	إلى بريطانيا العظمى	١٦٠٢٢٣١٨	١٣٦٤٨٤٧٩
من الممتلكات البريطانية فى البحر الابيض	٢٥٣٣٨٢	٢٠٧١٩٩	إلى الممتلكات البريطانية فى البحر الأبيض	١٣٦٣٠	١٢٥٣٦
من الممتلكات البريطانية فى الشرق الأقصى	١٣١٤٣٦١	١٧٧٨٢٧٨	إلى الممتلكات البريطانية فى الشرق الأقصى	١٢٢٧٠٤	١٠٩٩١٩
من تركيا	٢٧٥٣٧٢٣	٢٧٢٣٨٩٨	إلى الولايات المتحدة بأمريكا	٤١٢٠٨٩٥	٢٤٨٤٩٠٥
من فرنسا	٢٤١١٤٢٥	٢٥١٣١٠٨	إلى ألمانيا	٣٨٨٥٩٣٧	٤٠٦٦٢٨٧
من النمسا	١٦٧٩٨٣١	٤٩٤٠٥١٢	« فرنسا	٢٧٠٦٩٧٥	٢٧٨٧٢٤٣
من ألمانيا	١٤٢١١٨٠	١٦٠٨٨٨١	« الروسيا	٢٠٥٦٣٠٢	٢٢٤١٧٠١
من إيطاليا	١٢٤٢٧٢٩	١٤٧٣٠٣٣	« النمسا	١٤٣١١٦٧	١٧٥٦٩٩٣
من بلجيكا	١١٠٢٧١١	١١٧٧٩٩٨	« سويسرا	١٠٠٨٨٩٦	١٠١٢٢١٧
من رومانيا	٦٩٠٨٨٣	١٠٩١٥٠٧	« إيطاليا	٩٤٨٨٨٩	١٠١٢٥٩٤
من الولايات المتحدة	٤٠٣٥٢٨	٥٢٥١٦٠			

(١) راجع تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤ صفحة ١٥ حيث جاء بالآتى :

السنة	الإيرادات العادية وغير العادية بالجنيه المصرى	المصروفات بالجنيه المصرى			الميزان	
		العادية	الخاصة وغير العادية	المجموع	زيادة الإيرادات عن المصروفات	زيادة المصروفات عن الإيرادات
١٩٠٩	١٥٨٨٧٣١٣	١٣٥٦٨٤٢٨	٣٣٣١٥٨٧	١٦٩٠٠٠١٥	—	١٠١٢٧٠٢
١٩١٠	١٦٣٣٧٦٦٧	١٣٨٤٩٨٥٠	٣٠٩٨٢٣٢	١٦٩٤٨٠٨٢	—	٦١٠٤١٥
١٩١١	١٧١٧٧١٠٧	١٤١٣٧٨٠٢	٢٩٣٩٤٠٥	١٧٠٧٧٢٠٧	٩٩٩٠٠	—
١٩١٢	١٧٨٤٨٣٥٢	١٤٨٢٢٤٠٨	٢٧٤٧٢٢١	١٧٥٦٩٦٢٩	٢٧٨٧٢٣	—
١٩١٣	١٧٧٠٣٨٩٨	١٤٨٨٣٩٢٩	٢٧٧٦٠٣٢	١٧٦٥٩٩٦١	٤٣٦٣٨	—

وكان أهم مفردات الإيرادات مقدرة بآلاف الجنيهات[1] كالآتى :

الجمارك	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
	بآلاف الجنيهات	بآلاف الجنيهات	بآلاف الجنيهات	بآلاف الجنيهات	بآلاف الجنيهات	بآلاف الجنيهات
الجمارك	١٫٩٨٢	١٫٧٩٩	١٫٩٠٤	٢٫١٦٩	٢٫١١٩	٢٫١٣٤
السكك الحديدية	٣٫٤٦٤	٣٫٢٨٩	٣٫٤٣٩	٣٫٧٢٩	٣٫٩٥٧	٣٫٨٦٤
الدخان	١٫٦٨٨	١٫٦٥٦	١٫٥٩١	١٫٦٦٩	١٫٧١٤	١٫٧٢٠
الرسوم القضائية	١٫٢٤٦	١٫٣٤٤	١٫٣٨٠	١٫٤٢٨	١٫٧٤٥	١٫٥٥٧
الضرائب المباشرة	٥٫٢٨٧	٥٫٤٤٧	٥٫٥٣٩	٥٫٥٢٨	٥٫٦٠٩	٥٫٥١٨

وكان أهم مفردات الإيرادات المصرية فى آخر هذا العهد هى كالآتى[2] :

مفردات الإيرادات	ميزانية ١٩١٣ بالجنيه المصرى	الإيرادات الفعلية فى سنة ١٩١٣ بالجنيه المصرى	ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ بالجنيه المصرى
الضرائب المباشرة	٥,٥٦٠,٠٠٠	٥,٥١٧,٨٥٤	٥,٣٣٦,٠٠٠
إيرادات الجمارك	٣,٣٨٠,٠٠٠	٣,٨٥٤,٨٨٥	٤,٠٠٠,٠٠٠
رسوم الموانى والفنارات	٣٨٣,٠٠٠	٤٥٠,٨١٩	٤٣٦,٠٠٠
الأسماك	٤١,٠٠٠	٤٠,٧٧٥	٣٥,٠٠٠
الطوابع	٤٤,٠٠٠	٤٧,٠٥٦	٤٤,٠٠٠
التحفة	٥,٠٠٠	٣,٦٢٢	٥,٠٠٠
الرسوم القضائية	١,٣٩٥,٠٠٠	١,٥٥٧,٤١٤	١,٤٦٨,٠٠٠
ضرائب مختلفة	٥٧,٠٠٠	٥٧,٦٨١	٥٢,٠٠٠
السكك الحديدية	٣,٦٣٠,٠٠٠	٣,٨٦٤,٠٣٥	٣,٨٤٣,٠٠٠
التلغرافات	١٢٠,٠٠٠	١٣٠,٤١٢	١٢٨,٠٠٠
البريد	٣٠٠,٠٠٠	٣٣٤,٧٥٩	٣٢٠,٠٠٠
إيرادات الدومين	٣٠٠,٠٠٠	٤٣١,٢٤٤	٦٠٧,٠٠٠
المعاقاة من الخدمة العسكرية	١٦١,٠٠٠	١٣٩,٥٥٧	١٤٠,٠٠٠
خصومات المعاشات	١٢٩,٠٠٠	١٣٨,٥٧٤	١٣٤,٠٠٠
إيرادات مختلفة	٦٢٥,٠٠٠	٧٩٩,٩٢٩	٨٤٠,٠٠٠
إيرادات غير عادية	—	—	٢٠٠,٠٠٠
مجموع الإيرادات	١٦,١٣٠,٠٠٠	١٧,٣٦٨,٦١٦	١٧,٥٨٨,٠٠٠
من الاحتياطى			٥٧٤,٠٠٠
المجموع النهائى	١٦,١٣٠,٠٠٠	١٧,٣٦٨,٦١٦	١٨,١٦٢,٠٠٠

انتهى بحمد الله ويتبعه الجزء الثانى « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى »

(١) تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤ صفحة ٢٠ وراجع « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » .

(٢) تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤ وقارن « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » صفحة ٢١ .

فهرست « تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة »

صفحات

تقديم الطبعة الثانية ٣

المقدمة ... ... ٤ — ١١

مصر وحضارة أهلها ... ... ٥ — ٦

غاية التاريخ الاقتصادى ... ... ٦ — ٧

التاريخ الاقتصادى ... ... ٧ — ٩

التاريخ الاقتصادى والعلوم الأخرى ٩

تاريخ مصر الاقتصادى ... ... ٩ — ١٠

دراسة التاريخ الاقتصادى ومطالبه ... ... ١٠ — ١١

تمهيد ١٢

تطورات الحكم المصرى قبل الفتح العثمانى وبعده ١٣

الباب الأول : حالة مصر فى عهد أمراء المماليك منذ الفتح العثمانى ١٤ — ٥٤

الفصل الأول : الحالة السياسية ومجمل نظام الحكم العثمانى ... ... ١٤ — ١٩

المبحث الأول : مصر والاستعمار المادى ١٤

المبحث الثانى : نظام الحكم العثمانى ... ... ١٤ — ١٦

المبحث الثالث : التقسيمات الإدارية ... ... ١٦ — ١٧

المبحث الرابع : تطور نظام الحكم العثمانى فى مصر ... ... ١٧ — ١٨

المبحث الخامس: على بك الكبير ... ... ١٨ — ١٩

الفصل الثانى : الحالة الاجتماعية ... ... ١٩ — ٢٢

المبحث الأول : العثمانيون ... ... ١٩ — ٢٠

المبحث الثانى : المماليك ... ... ٢٠ — ٢١

المبحث الثالث : المصريون ٢١

المبحث الرابع : الظواهر الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية ... ... ٢١ — ٢٢

الفصل الثالث : الحالة الاقتصادية ... ... ٢٣ — ٥٤

المبحث الأول : حالة الزراعة ... ... ٢٤ — ٢٩

١ — ملكية الأراضى ... ... ٢٥ — ٢٦

٢ — أراضى الوقف ... ... ٢٦ — ٢٧

٣ — نظام الالتزام ... ... ٢٧ — ٢٨

٤ — المحاصيل الزراعية ... ... ٢٨ — ٢٩

المبحث الثانى : حالة الصناعة ... ... ٢٩ — ٣٦

١ — نظام الطوائف ... ... ٢٩ — ٣١

صفحات

٢ — اضمحلال نظام الطوائف ... ... ٣١ — ٣٢
٣ — عوامل اضمحلال الصناعة ... ... ٣٢ — ٣٤
٤ — أهم الصناعات ومراكز الصناعة ... ... ٣٤ — ٣٥
٥ — الصناعات المتأصلة فى حياة مصر والمصريين ... ... ٣٥ — ٣٦
المبحث الثالث : حالة التجارة والنقود والمواصلات ... ... ٣٦ — ٤٦
١ — أهمية مصر من الوجهة التجارية ... ... ٣٧ — ٣٨
٢ — تجارة مصر الخارجية قبل عهد العثمانيين ... ... ٣٨ — ٣٩
٣ — المنافسة التجارية ... ... ٣٩ — ٤٠
٤ — حالة التجارة المصرية فى عهد الأتراك العثمانيين ... ... ٤٠ — ٤٣
أ — التجارة الداخلية ... ... ٤٠ — ٤١
ب — نظام النقد ... ... ٤١ — ٤٣
حـ — المقاييس والمكاييل والموازين ٤٣
٥ — التجارة الخارجية ... ... ٤٤ — ٤٦
المبحث الرابع : الإدارة المالية ... ... ٤٦ — ٥٤
١ — إيرادات الحكومة ... ... ٤٩ — ٥١
أ — الضرائب على الأراضى ٤٩
ب — الضرائب على الصناعات ٥٠
حـ — الضرائب على التجارة ... ... ٥٠ — ٥١
د — طريقة جمع الضرائب ٥١
٢ — مصروفات الحكومة ... ... ٥١ — ٥٣
٣ — الإيرادات والمصروفات ... ... ٥٣ — ٥٤
الباب الثانى : الحملة الفرنسية ... ... ٥٥ — ٧٨
الفصل الأول : أغراض الحملة ومجمل حوادثها ... ... ٥٥ — ٥٩
المبحث الأول : مجمل حوادث الحملة الفرنسية ٥٦
المبحث الثانى : ضعف مركز الحملة فى مصر ... ... ٥٧ — ٥٨
المبحث الثالث : أثر الحملة فى مركز مصر الاقتصادى ... ... ٥٨ — ٥٩
الفصل الثانى : الحالة السياسية ونظام الحكم الفرنسى .. .. ٥٩ — ٦٣
المبحث الأول : المجمع العلمى ٦١
المبحث الثانى : التقسيمات الإدارية ٦٢
المبحث الثالث : أثر نظام الحكم الفرنسى فى الحالة الاجتماعية ٦٢ — ٦٣
الفصل الثالث : الحالة الاقتصادية ... ... ٦٣ — ٧٨
المبحث الأول : حالة الزراعة ... . ٦٤ — ٦٦
أ — نظام الملكية ٦٥
ب — المشروعات الزراعية ٦٦
المبحث الثانى : حالة الصناعة ... ... ٦٦ — ٦٧
المبحث الثالث : حالة التجارة ... ... ٦٧ — ٧٠

صفحات

ا — مشروع قناة السويس ... ... ٦٨ — ٦٩
ب — أثر الفرنسيين فى تطور الأنظمة الاقتصادية ... ... ٦٩ — ٧٠
المبحث الرابع : الإدارة المالية ... ... ٧٠ — ٧٨
ا — إيرادات الحكومة ... ... ٧١ — ٧٤
١ — الضرائب على الأراضى ٧١
٢ — الضرائب على الصناع ... ... ٧١ — ٧٢
٣ — الضرائب على العقارات ٧٢
٤ — الضرائب الأخرى ... ... ٧٢ — ٧٣
٥ — مفردات أبواب الإيرادات ... ... ٧٣ — ٧٤
ب — المصروفات ٧٤
ح — اختلاف المراجع عن هذا العصر ... ... ٧٤ — ٧٨
الباب الثالث : عصر محمد على ... ... ٧٩ — ١٩٣
الفصل الأول : ولاية محمد على والأمبراطورية المصرية ... . ٧٩ — ٨٨
المبحث الأول : الحرب الوهابية ... ... ٨١ — ٨٢
المبحث الثانى : حملة السودان .. .. ٨٢ — ٨٣
المبحث الثالث : حرب اليونان ... ... ٨٣ — ٨٤
المبحث الرابع : حروب محمد على ضد السلطان ... ... ٨٤ — ٨٧
ا — حرب الشام الأولى ٨٥
ب — حرب الشام الثانية ... ... ٨٥ — ٨٦
ح — حرب الشام الثالثة ... ... ٨٦ — ٨٧
المبحث الخامس : تسوية ٣ نوفمبر سنة ١٨٤١ المعدلة فى يونيه سنة ١٨٤١ ٨٧ — ٨٨
الفصل الثانى : الحالة السياسية ونظام الحكم ... ... ٨٨ — ٩٢
المبحث الأول : نظام الحكم والتوجيه ٨٩
المبحث الثانى : الهيئة الحاكمة ... ... ٨٩ — ٩١
المبحث الثالث : التقسيمات الإدارية ... ... ٩١ — ٩٢
الفصل الثالث : الحالة الاجتماعية ... ... ٩٢ — ٩٨
المبحث الأول : الجيش ... ... ٩٤ — ٩٦
المبحث الثانى : التعليم ٩٦
المبحث الثالث : طبقات الأمة والمجتمع المصرى ... ... ٩٧ — ٩٨
١ — طبقة الحكام ٩٧
٢ — طبقة الشعب ... ... ٩٧ — ٩٨
الفصل الرابع : الحالة الاقتصادية ... ... ٩٩ — ١٠٩
المبحث الأول : الاستقلال الاقتصادى ... ... ٩٩ — ١٠١
١ — تفسير مشروع محمد على فى الاستقلال الاقتصادى ... ... ١٠٠ — ١٠١
٢ — الجيش والأمبراطورية ١٠١

صفحات

المبحث الثانى : الاشتراكية الحكومية ... ... ١٠٢ — ١٠٤
المبحث الثالث : حكومة محمد على باشا والتوجيه الحديث ... ١٠٤ — ١٠٧
المبحث الرابع : التوجيه بين القومية والدولية ... ... ١٠٧ — ١٠٩
الفصل الخامس : حالة الزراعة ... ... ١٠٩ — ١٢٤
المبحث الأول : منشآت الرى ... ... ١١١ — ١١٣
المبحث الثانى : نظام الملكية ... ... ١١٣ — ١١٥
المبحث الثالث : احتكار الزراعة ... ... ١١٥ — ١٢٢
المبحث الرابع : المحاصيل الزراعية الجديدة ... ... ١٢٢ — ١٢٤
الفصل السادس : حالة الصناعة ... ... ١٢٥ — ١٣٣
المبحث الأول : احتكار الصناعة ... ... ١٢٦ — ١٢٧
المبحث الثانى : الصناعات الجديدة ... ... ١٢٧ — ١٣٢
١ — مصانع الغزل ... ... ١٢٧ — ١٣١
٢ — مصانع غزل ونسج القطن ١٣١
٣ — الصناعات الحربية ... ... ١٣١ — ١٣٢
المبحث الثالث : الصناعات الأخرى والتوجيه ... ... ١٣٢ — ١٣٣
الفصل السابع : حالة التجارة ... ... ١٣٤ — ١٦٠
المبحث الأول : احتكار التجارة ... ... ١٣٦ — ١٤٣
المبحث الثانى : طرق المواصلات ... ... ١٤٤ — ١٤٩
المبحث الثالث : نظام النقد ... ... ١٤٩ — ١٥٤
المبحث الرابع : الموازين والمكاييل ... ... ١٥٤ — ١٥٧
المبحث الخامس : الصادرات والواردات ... ... ١٥٧ — ١٦٠
١ — مفردات الصادرات فى سنة ١٨٣٦ ... ... ١٥٩
٢ — مفردات الواردات فى سنة ١٨٣٦ ... ... ١٥٩ — ١٦٠
الفصل الثامن : الإدارة المالية ... ... ١٦٠ — ١٧١
المبحث الأول : جباية الضرائب ... ... ١٦١ — ١٦٤
المبحث الثانى : الإيرادات ... ... ١٦٤ — ١٦٧
١ — الضرائب على الأراضى ... ... ١٦٤ — ١٦٥
٢ — أرباح الاحتكار ... ... ١٦٥ — ١٦٦
٣ — ضريبة النفوس ١٦٦
٤ — الضرائب الجمركية ١٦٧
٥ — الضرائب الأخرى ١٦٧
المبحث الثالث : المصروفات ١٦٧
المبحث الرابع : ميزانية الحكومة سنة ١٨٣٤ ... ... ١٦٨ — ١٧١

صفحات

الفصل التاسع : سياسة محمد على الاقتصادية ونتائجها ... ... ١٧٢ — ١٧٩

الفصل العاشر : إبراهيم باشا ... ... ١٧٩ — ١٩٣

المبحث الأول : سياسة إبراهيم الاقتصادية ... ... ١٨٠ — ١٨١

المبحث الثانى : إبراهيم باشا والميزانية المصرية ... ... ١٨١ — ١٨٢

المبحث الثالث : إبراهيم باشا بين الدولية والقومية الاقتصادية ١٨٣ — ١٨٥

المبحث الرابع : إبراهيم باشا واعداد مصر للسياسة الكفائية ١٨٥ — ١٨٨

المبحث الخامس: سياسة إبراهيم باشا الاقتصادية ونتائجها ١٨٨ — ١٩٣

الباب الرابع : عهد عباس الأول الاقتصادى ... ... ١٩٤ — ٢١٣

الفصل الأول : الحالة السياسية ونظام الحكم ... ... ١٩٦ — ١٩٩

المبحث الأول : الحالة السياسية ... . ١٩٦ — ١٩٨

المبحث الثانى : نظام الحكم ... ... ١٩٨ — ١٩٩

الفصل الثانى : الحالة الاقتصادية ... ... ١٩٩ — ٢٠٩

المبحث الأول : الزراعة ... ... ٢٠٠ — ٢٠١

المبحث الثانى : الصناعة ... ... ٢٠١ — ٢٠٤

المبحث الثالث : التجارة والمواصلات ... ... ٢٠٥ — ٢٠٩

١ — حالة التجارة ... ... ٢٠٥ — ٢٠٦

٢ — تقدم النقل والمواصلات والخط الحديدى ... ... ٢٠٦ — ٢٠٩

الفصل الثالث : نهاية عباس ونتائج عهده الاقتصادى ... ... ٢٠٩ — ٢١٣

الباب الخامس : عهد محمد سعيد باشا الاقتصادى ... ... ٢١٤ — ٢٤٥

الفصل الأول : الحالة السياسية والاجتماعية ونظام الحكم ... ... ٢١٥ — ٢١٩

المبحث الأول : الحالة السياسية ... ... ٢١٥ — ٢١٧

المبحث الثانى : نظام الحكم ... ... ٢١٧ — ٢١٨

المبحث الثالث : الحالة الاجتماعية ... ... ٢١٨ — ٢١٩

الفصل الثانى : الحالة الاقتصادية فى عهد سعيد .. .. ٢٢٠ — ٢٣٨

المبحث الأول : حالة الزراعة ... ... ٢٢١ — ٢٢٦

١ — ملكية الأراضى ... ... ٢٢٢ — ٢٢٣

٢ — اللائحة السعيدية ... ... ٢٢٣ — ٢٢٥

٣ — إلغاء الاحتكار الزراعى ... ... ٢٢٥ — ٢٢٦

المبحث الثانى : حالة الصناعة ... ... ٢٢٦ — ٢٢٧

المبحث الثالث : حالة التجارة ... ... ٢٢٨ — ٢٣٨

١ — الضريبة الدخولية ٢٢٨

٢ — الموازين والمكاييل والمقاييس ... ... ٢٢٨ — ٢٣٠

صفحات

٣ — الشركات الأجنبية ... ... ٢٣٠ — ٢٣٣
٤ — طرق النقل والمواصلات ... ... ٢٣٣ — ٢٣٧
الخطوط الحديدية ... ... ٢٣٤ — ٢٣٥
الشركات الملاحية ... ... ٢٣٥ — ٢٣٧
٥ - قناة السويس ... ... ٢٣٧ — ٢٣٨
الفصل الثالث : الحالة المالية والإدارة المالية ... ... ٢٣٨ — ٢٤٠
الفصل الرابع : سياسة محمد سعيد باشا الاقتصادية ونتائجها ... ٢٤١ — ٢٤٥
الباب السادس : عصر اسماعيل ... ... ٢٤٦ — ٣٦٨
الفصل الأول : استقلال مصر والأمبراطورية المصرية ... ... ٢٤٦ — ٢٤٩
المبحث الأول : استقلال مصر ... ... ٢٤٦ — ٢٤٨
المبحث الثانى : الأمبراطورية المصرية ... ... ٢٤٨ — ٢٤٩
الفصل الثانى : قناة السويس ... ... ٢٤٩ — ٢٥٩
المبحث الأول : سعيد باشا ومشروع القنال ... ... ٢٥٠ — ٢٥١
المبحث الثانى : امتياز القنال ... . ٢٥١ — ٢٥٦
المبحث الثالث : اسماعيل والقنال ... ... ٢٥٦ — ٢٥٨
المبحث الرابع : مصر والقنال ... ... ٢٥٨ — ٢٥٩
الفصل الثالث : الامتيازات الأجنبية ... ... ٢٦٠ — ٢٦٢
المبحث الأول : الامتيازات فى مصر ... ... ٢٦٠ — ٢٦١
المبحث الثانى : سوء استعمال الامتيازات ٢٦١
المبحث الثالث : المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية ... ٢٦١ — ٢٦٢
الفصل الرابع : الحالة السياسية ونظام الحكم ... ... ٢٦٣ — ٢٦٥
المبحث الأول : نظام الحكم ... ... ٢٦٣ — ٢٦٤
المبحث الثانى : الحالة السياسية والنظار المسئولون ... ... ٢٦٤ — ٢٦٥
الفصل الخامس : الحالة الاجتماعية ... ... ٢٦٦ — ٢٧٧
المبحث الأول : الجيش ٢٦٧
المبحث الثانى : التعليم ... ... ٢٦٧ — ٢٦٨
المبحث الثالث : المرأة المصرية ... ... ٢٦٨ — ٢٧٠
المبحث الرابع : نتائج تطور الحالة الاجتماعية ... ... ٢٧٠ — ٢٧٣
١ — طبقات المجتمع ... ... ٢٧٢ — ٢٧٣
٢ — مستوى المعيشة ودخل الطبقات ٢٧٣
المبحث الخامس : الأجانب والمشاريع المصرية ... ... ٢٧٤ — ٢٧٥
المبحث السادس : الموازين والمكاييل والصالح العام ... ... ٢٧٥ — ٢٧٧

صفحات

الفصل السادس : الحالة الاقتصادية ... ... ٢٧٨ — ٢٨٣
المبحث الأول : اسماعيل باشا ووظيفة الدولة الاقتصادية ... ٢٧٨ — ٢٨١
المبحث الثانى : المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ... ... ٢٨١ — ٢٨٢
المبحث الثالث : تطور معيشة الطبقات المصرية ... ... ٢٨٢ — ٢٨٣
الفصل السابع : حالة الزراعة ... ... ٢٨٣ — ٢٩٥
المبحث الأول : الرى ... ... ٢٨٤ — ٢٨٥
المبحث الثانى : المحاصيل الزراعية ... ... ٢٨٥ — ٢٨٨
المبحث الثالث : الأراضى المزروعة ... ... ٢٨٨ — ٢٩٠
المبحث الرابع : ملكية الأراضى : ... ... ٢٩٠ — ٢٩٥
المبحث الخامس: إشراف الحكومة على الزراعة ٢٩٥
الفصل الثامن : حالة الصناعة ... ... ٢٩٦ — ٣٠٢
المبحث الأول : مصانع السكر ... ... ٢٩٧ — ٣٠٠
المبحث الثانى : مصانع النسيج ... ... ٣٠٠ — ٣٠١
المبحث الثالث : المصانع الأخرى ... ... ٣٠١ — ٣٠٢
الفصل التاسع : حالة التجارة ... ... ٣٠٣ — ٣١٥
المبحث الأول : طرق المواصلات الداخلية ... ... ٣٠٣ — ٣٠٦
المبحث الثانى : طوق المواصلات الخارجية ... ... ٣٠٦ — ٣٠٨
المبحث الثالث : قناة السويس ... ... ٣٠٨ — ٣١٠
المبحث الرابع : استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر ٣١٠ — ٣١٢
المبحث الخامس : التجارة الخارجية ... ... ٣١٢ — ٣١٥
الفصل العاشر : الإدارة المالية ... ... ٣١٥ — ٣٢٨
المبحث الأول : الديون ... ... ٣١٦ — ٣٢٠
المبحث الثانى : الديون الخارجية ... ... ٣٢٠ — ٣٢١
المبحث الثالث : الديون الداخلية ... ... ٣٢١ — ٣٢٣
المبحث الرابع : ارتباك الحالة المالية وتقرير كيف ... ... ٣٢٣ — ٣٢٤
المبحث الخامس : التوقف عن الدفع ... ... ٣٢٤ — ٣٢٧
المبحث السادس : سوء الحالة ولجنة التحقيق ... ... ٣٢٧ — ٣٢٨
الفصل الحادى عشر : الإدارة المالية والضرائب ... ... ٣٢٩ — ٣٤٤
المبحث الأول : الضرائب ... ... ٣٢٩ — ٣٣٥
المبحث الثانى : الميزانية ... ... ٣٣٥ — ٣٣٩
المبحث الثالث : نظام العملة المصرية فى عهد إسماعيل ... ... ٣٤٠ — ٣٤٤

صفحات

الفصل الثانى عشر : السودان المصرى ... ... ٣٤٤ — ٣٥٤

المبحث الأول : كشف منابع النيل ... ... ٣٤٥ — ٣٤٦

المبحث الثانى : نظام الحكم فى السودان ... ... ٣٤٦ — ٣٤٧

المبحث الثالث : الحالة الاقتصادية ... ... ٣٤٧ — ٣٥٣

١ — الزراعة ٣٤٨

٢ — الصناعة ... ... ٣٤٨ — ٣٤٩

٣ — التجارة ... ... ٣٤٩ — ٣٥٣

المبحث الرابع : الإدارة المالية ... ... ٣٥٣ — ٣٥٤

الفصل الثالث عشر : سياسة إسماعيل الاقتصادية ونتائجها ... ٣٥٥ — ٣٦٨

المبحث الأول : مصر والزراعة ومشروعات الرى ٣٥٥

المبحث الثانى : المواصلات والتقدم المادى ٣٥٦

المبحث الثالث : التقدم المادى والديون ٣٥٦

المبحث الرابع : الميزانية الأوربية ... ... ٣٥٦ — ٣٥٧

المبحث الخامس : عدم التفريق بين المالية العامة والمالية الخاصة ٣٥٧ — ٣٦٠

المبحث السادس : تقدم النفوذ الأجنبى فى مصر ... ... ٣٦٠ — ٣٦١

المبحث السابع : مصر والسودان ٣٦١

المبحث الثامن : إسماعيل ونظام الموازين والميكابيل ... ... ٣٦١ — ٣٦٢

المبحث التاسع : مظاهر هذا العصر ... ... ٣٦٢ — ٣٦٦

المبحث العاشر : ميزانية سنة ١٨٨٦ ... ... ٣٦٦ — ٣٦٨

الباب السابع : حكم محمد توفيق باشا الاقتصادى ... ... ٣٦٩ — ٥٠٠

الفصل الأول : بداية حكم الخديو توفيق باشا ... ... ٣٦٩ — ٣٨٠

المبحث الأول : الحالة السياسية .... ٣٧٠ — ٣٧١

المبحث الثانى : الحالة المالية ... . ٣٧١ — ٣٧٥

١ — بيع حصة مصر فى أرباح القنال ٣٧٢

٢ — تصفية الديون ... ... ٣٧٢ — ٣٧٣

٣ — قانون التصفية ونتائجه ... ... ٣٧٣ — ٣٧٥

المبحث الثالث : الضرائب ... ... ٣٧٥ — ٣٧٦

المبحث الرابع : الميزانية المصرية ... ... ٣٧٧ — ٣٨٠

الفصل الثانى : الثورة العرابيـة ... ... ٣٨١ — ٣٨٨

المبحث الأول : توفيق باشـا ومشاكل مصر ... ... ٣٨١ — ٣٨٣

المبحث الثانى : تدخل الأجانب ومركز الوطنيين .. ... ٣٨٣ — ٣٨٥

صفحات

المبحث الثالث : مجمل حوادث الثورة ... ... ٣٨٥ — ٣٨٧
المبحث الرابع : عرش الخديو والسياسة المصرية ... ... ٣٨٧ — ٣٨٨
الفصل الثالث : حكم توفيق والاحتلال البريطانى ... ... ٣٨٩ — ٤٠٤
المبحث الأول : توفيق باشا وحكم البلاد ... ... ٣٨٩ — ٣٩٦
المبحث الثانى : اقتراحات دوفرين والسياسة الاقتصادية ... ٣٩٦ — ٣٩٩
المبحث الثالث : ثورة المهدى ونتائجها الاقتصادية ... ... ٣٩٩ — ٤٠٢
المبحث الرابع : توفيق بين السياسة الإنجليزية والسياسة الأهلية ٤٠٢ — ٤٠٤
الفصل الرابع : الحالة السياسية ونظام الحكم ... ... ٤٠٥ — ٤٠٩
المبحث الأول : السلطات الحاكمة ... ... ٤٠٥ — ٤٠٧
المبحث الثانى : التقسيمات الإدارية ٤٠٧
المبحث الثالث : نظام القضاء ... ... ٤٠٧ — ٤٠٨
المبحث الرابع : نظام الجيش والبوليس ... ... ٤٠٨ — ٤٠٩
الفصل الخامس : الحالة الاجتماعية ... ... ٤٠٩ — ٤٢٠
المبحث الأول : زيادة السكان والتقدم الزراعى ٤١٠
المبحث الثانى : الشئون الصحية ... ... ٤١٠ — ٤١١
المبحث الثالث : تحسين مستوى المعيشة ... ... ٤١١ — ٤١٣
المبحث الرابع : طبقات الشعب ... ... ٤١٣ — ٤١٥
المبحث الخامس : الحالة الفكرية والتعليمية ... ... ٤١٥ — ٤٢٠
الفصل السادس : الحالة الاقتصادية ... ... ٤٢٠ — ٤٣٢
المبحث الأول : السياسة الاقتصادية والحركة الفكرية ... ... ٤٢٠ — ٤٢٢
المبحث الثانى : توفيق والسياسة الاقتصادية ... ... ٤٢٢ — ٤٢٤
المبحث الثالث : توفيق والسياسة الإنجليزية الاقتصادية ... ٤٢٤ — ٤٢٧
المبحث الرابع : سياسة مصر التجارية وسلطان الأجانب ... ٤٢٧ — ٤٢٨
المبحث الخامس : استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ... ... ٤٢٨ — ٤٢٩
المبحث السادس : الشركات والمصارف ... ... ٤٣٠ — ٤٣١
المبحث السابع : المصارف العقارية والمالية ... ... ٤٣١ — ٤٣٢
الفصل السابع : أركان الحياة الاقتصادية فى عهد توفيق ... ... ٤٣٣ — ٤٧٤
المبحث الأول : حالة الزراعة ... ... ٤٣٣ — ٤٥٠
١ — الرى ... ... ٤٣٣ — ٤٣٧
٢ — المحاصيل الزراعية ... ... ٤٣٧ — ٤٤٨
(أ) القطن (ب) الدخان (حـ) الكتان الخ (ء) الماشية ٤٣٨ — ٤٤٨

صفحات

٣ — زيادة مساحة الأراضى المزروعة ... ... ٤٤٨ — ٤٤٩
٤ — تنظيم الشئون الزراعية والملكية ٤٥٠
المبحث الثانى : الحالة الصناعية ... ... ٤٥٠ — ٤٥٧
١ — الصناعات الصغيرة والكبيرة ... ... ٤٥٣ — ٤٥٤
٢ — الصناعات الزراعية ٤٥٤
٣ — انتقال الصناعات المصرية إلى أيدى الأجانب ... ... ٤٥٤ — ٤٥٧
المبحث الثالث : حالة التجارة ... ... ٤٥٧ — ٤٦٤
١ — الصادرات والواردات ... ... ٤٥٩ — ٤٦١
٢ — إنجلترا وتجارة مصر ... ... ٤٦١ — ٤٦٤
المبحث الرابع : قناة السويس ... . ٤٦٤ — ٤٧٠
المبحث الخامس : نظام العملة وتعديله فى عصر توفيق ... ... ٤٧١ — ٤٧٤
الفصل الثامن : الإدارة المالية ... ... ٤٧٤ — ٤٨٥
المبحث الأول : تنظيم شئون الدين العام ... ... ٤٧٥ — ٤٧٧
المبحث الثانى : تحسين إدارة الحكومة المالية ... ... ٤٧٧ — ٤٨٢
ا — الضرائب الجمركية ٤٧٧
ب — الدخان والضرائب ... ... ٤٧٧ — ٤٨٠
ح — احتكار الدخان ... ... ٤٧٠ — ٤٨٢
المبحث الثالث : الميزانية ومصروفات وإيرادات الحكومة ... ٤٨٢ — ٤٨٥
الفصل التاسع : سياسة توفيق الاقتصادية ونتائجها ... ... ٤٨٥ — ٥٠٠
المبحث الأول : توفيق والوطنية والقومية والدولية ... ... ٤٨٥ — ٤٨٨
المبحث الثانى : مسالمة توفيق والتدخل البريطانى ... ... ٤٨٨ — ٤٨٩
المبحث الثالث : توفيق والديون وحل مشاكلها ... ... ٤٨٩ — ٤٩٠
المبحث الرابع : توفيق وسيادة تركيا الرسمية ٤٩٠
المبحث الخامس : توفيق والسودان ... ... ٤٩٠ — ٤٩١
المبحث السادس : توفيق والحالة الاقتصادية ... ... ٤٩١ — ٤٩٩
المبحث السابع : توفيق وشئون مصر الاجتماعية ... ... ٤٩٩ — ٥٠٠
الباب الثامن : عصر عباس حلمى الثانى الاقتصادى ... ... ٥٠١ — ٦١٤
الفصل الأول : عباس حلمى ونفوذ المعتمد البريطانى فى مصر ... ٥٠١ — ٥٠٩
المبحث الأول : عباس الثانى وميوله عند توليته الحكم ... ... ٥٠٢ — ٥٠٣
المبحث الثانى : عباس الثانى والسياسة الإنجليزية ... ... ٥٠٣ — ٥٠٤
المبحث الثالث : عباس الثانى وسياسته الاقتصادية ... ... ٥٠٤ — ٥٠٦
المبحث الرابع : عباس الثانى والحماية على مصر ... ... ٥٠٦ — ٥٠٩
الفصل الثانى : الحالة السياسية ونظام الحكم ... ... ٥٠٩ — ٥١٨

صفحات

المبحث الأول : نظام الحكم فى عهد عباس الثانى ... ... ٥١٠ — ٥١١
المبحث الثانى : نظام الحكم فى السودان ... ... ٥١١ — ٥١٦
١ — اتفاقية السودان فى يناير سنة ١٨٩٩ ... ... ٥١١ — ٥١٢
٢ — السودان وسكان مصر ... ... ٥١٢ — ٥١٤
٣ — السودان والامتيازات الأجنبية ... ... ٥١٤ — ٥١٥
٤ — السودان ومشروعاته الاقتصادية ... ... ٥١٥ — ٥١٦
المبحث الثالث : نظام الحكم والسياسة الاقتصادية ... ... ٥١٦ — ٥١٨
الفصل الثالث : الحالة الاجتماعية ... ... ٥١٩ — ٥٣٠
المبحث الأول : وسائل تحسين المجتمع المصرى ... ... ٥٢٠ — ٥٢١
المبحث الثانى : الخديو عباس الثانى والشئون الاجتماعية ... ٥٢١ — ٥٢٢
المبحث الثالث : الأجانب والشئون الاجتماعية وغلاء المعيشة ... ٥٢٢ — ٥٢٤
المبحث الرابع : حالة الجيش والتعليم ... ... ٥٢٤ — ٥٣٠
الفصل الرابع : الحالة الاقتصادية ... ... ٥٣١ — ٥٤١
المبحث الأول : الارستقراطية المالية ... ... ٥٣١ — ٥٣٤
المبحث الثانى : عباس الثانى والمعاهدات التجاريه ... ... ٥٣٤ — ٥٣٥
المبحث الثالث : الديمقراطية المالية والجماعات التعاونية ... ... ٥٣٥ — ٥٤١
الفصل الخامس : الزراعة ... ... ٥٤٢ — ٥٦٠
المبحث الأول : الرى والصرف ... ... ٥٤٢ — ٥٤٤
المبحث الثانى : المحاصيل الزراعية ... ... ٥٤٤ — ٥٥٤
المبحث الثالث : زيادة مساحة الأراضى المزروعة ... ... ٥٥٤ — ٥٥٦
المبحث الرابع : تنظيم الشئون الزراعية ٥٥٦
١ — قانون الخمسة افدنة ٥٥٧
٢ — الفن الزراعى ونشر الدعوة الزراعية ... ... ٥٥٧ — ٥٥٨
٣ — الجمعية الزراعية ٥٥٧
٤ — التعاون الزراعى ... ... ٥٥٨ — ٥٦٠
الفصل السادس : حالة الصناعة ... . ٥٦٠ — ٥٦٩
المبحث الأول : حالة الصناعة فى مصر فى عهد عباس الثانى ... ٥٦١ — ٥٦٣
المبحث الثانى : تأثير عصر عباس الثانى فى الصناعة ... ... ٥٦٣ — ٥٦٤
المبحث الثالث : أثر التوجيه فى حياة مصر الصناعية ... ... ٥٦٤ — ٥٦٧
المبحث الرابع : الصناعة المصرية والبنك الأهلى المصرى ... ٥٦٧ — ٥٦٧
المبحث الخامس : الصناعة المصرية ونظام الورش الصغيرة ... ٥٦٨ — ٥٦٩
الفصل السابع : حالة التجارة ... ... ٥٦٩ — ٥٩٧

صفحات

المبحث الأول : التوسع فى المواصلات ... ... ٥٧٠ — ٥٧٨
المبحث الثانى : المواصلات والسودان المصرى البريطانى ... ٥٧٨ — ٥٧٩
المبحث الثالث : قناة السويس وعباس حلمى الثانى ... ... ٥٧٩ — ٥٨٥
المبحث الرابع : الصادرات والواردات ... ... ٥٨٥ — ٥٨٨
المبحث الخامس: مهمة القطن فى تجارة مصر الخارجية ... ... ٥٨٨ — ٥٩٠
المبحث السادس: رأس المال والشركات المستثمرة فى مصر ... ٥٩٠ — ٥٩٢
المبحث السابع : البنوك والمصارف ... ... ٥٩٢ — ٥٩٦
ا — البنك الأهلى والنقود ... ... ٥٩٣ — ٥٩٥
ب — البنك العقارى الزراعى المصرى ... ... ٥٩٥ — ٥٩٦
المبحث الثامن : العملة المصرية ... ... ٥٩٦ — ٥٩٧
الفصل الثامن : الإدارة المالية ٥٩٨
المبحث الأول : الدين العام ... ... ٥٩٨ — ٦٠٥
— استهلاك الدين ... ... ٥٩٩ — ٦٠٠
ب — تناقص الدين العام ... ... ٦٠١ — ٦٠٥
المبحث الثانى : الإدارة المالية واتجاهاتها الحديثة ٦٠٥
ا — ضريبة الأراضى ٦٠٧
ب — الضرائب غير المقررة ٦٠٧
حـ — الأراضى المعفاة ٦٠٨
ء — عوائد الأملاك ... ... ٦٠٨ — ٦٠٩
هـ — مصروفات وإيرادات الحكومة ... ... ٦١٠ — ٦١١
المبحث الثالث : مقارنة بين إيرادات ومصروفات الحكومة ٦١١ — ٦١٤
فهرست الكتاب ... ... ا — ل

كتب أخرى للمؤلف

١ — علم الاقتصاد للمصريين
٢ — الاقتصاد الزراعى والتموين
٣ — الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى
٤ — تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى
٥ — عناصر علم الاقتصاد (لهيطه وعليش) ثلاثة أجزاء

رسالات علمية للمؤلف

١ — تجارة سوريا ومصر
٢ — العمل والعمال
٣ — مركز مصر الاقتصادى

الناشر مكتبة النهضة المصرية شارع عدلى باشا القاهرة

330.962:L95tA

لهيطة

تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة

330.962
L 95t A

J. LIB.
1 FEB 1982

1 FEB 1975

JAFET LIB.

JAFET LIB.

330.962:L95tA:c.1
لهيطة ،محمد فهمى
تاريخ مصر الاقتصادي فى العصور ال
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014394